



\*(بابدعوی الرجلس)\* (تقسدم حجمارجی ملك مطلق)

لا يخفى عليك أن عقد البالد عوى الرجلين على الثوالا فمبع الدعاوى لا تكون الاس المدير دائد لاتبكون هذه المسئلة من مسائل هذا الكتاب فاذلك في كرمياحي الهداية والكرفي أوائل كتاب الدعوى وقلت ولعل صاحب الدر واغاأ حرها الى هذا المقام مقتنيا في ذلك أثر صاحب الوفاية لقة قل مناسعة ادباو اس مسائل هداالباب يحيث تنكون فاتحة لمسائله وان لم تمكن مه عرى (قوله تادم عامار) هوا ديرلم يكن ذايدوانال بالمدعى لائه خاوج عن يدءة أسدالى المدعى تعوزاو عادد مت بمذال والارح لاساله وسم هوالمدعى والبينة بيبة المدعى مالحديث وفيه ملاف الشادي واعما كان انطار مدعما المدوعو يفعابسه (قوله ف ملك مطاق) أى ملك المال يخلاف المال السكاح عان ذا الدمة دم ولو لا مرهان مالم المات دريد الخارح كاسيأتى وقيد الملائ بالمطلق احترازاعن المقيد بدعوى الشاح وسن المشد بأاذاا دعياتله المهدن واحدوأحدهما قابض وعبااذا ادعماالشراعمن اشمروتار يحأحدهما أسنق فان في هذه اسمور تقبل بينة ذى البدبالا جماع كاسأنى دور أى ولم بلرم انتقاص مقتصى القسمة لات قبول بدادى السداء اهومن حيثماادى مرزيادة لتناحو عيره فهومد عمن تلك الجهسة والمراد ما تقبض التلق من شعص الخصوص مع قبضه فلا بردما قيل كون المدعى في يد القائض أمر معامل لايدعيه دو اليد انسلاعن اقدمة لو مسة عليسه وقولها بالاجماع فان فات هل يعب على الحيار م اليمين لكوند الشدى عليه فلت لالان اليماء اليب عندع والمدى عن البينة وهنالم يعرك في العماية أورد عليه مراد السائل هل جب على الحارس عن عند عردى البدهن البيعة والادلاقشية لسؤاله أصللا أه يريبه أن الحواب مي مع السول ليهو باق ولم يتصد للعواب عده أقول العاهر أن يحب المدى على الحدار - عنسد عردى الردعن يدسة مسالد الدى الزيادةلانه مدع بالنسية اليهاولهدا لرم عليه البرهان ويكون المدى مدى عا وبالسبة اليها فيلرم عايسه الميم عبدالمجزيءن البرهال وبيبة المدى لم تعملماله تسيرمن ووع دى الهسداذ هومعاوص آجه او دعوى ذى

التدام المخرود البرهان علما بل تترجه المين على من كان في مقاله كاهو شأن الدعوى فيعلف على علمه ألعلم بالتألل بادة فات المستعكم المدعى بينته الكونها سالمة عن العارض وان نكل يكون مغرا أو يلظا فقينع ويبق المدع فسدخى البدائم لايعبرانك ارجعلى البواب من دعوى ذى البدار زل دعو المعدم كوته خايدلالقصورف كوندى اليدمد عيافيا ادعاء كاتوهمه صاحب التكملاهذاهو التحقيق تدر فبد الحليم (قوله أى لم يذكره سيب) أى معين أو مقيديتار يخ كاسيات وكذالوذ كرله سبب يسكروفان ذكر له سبب لأيتسكر رقدم ببينة ذي اليد كأياتي أبضاو من هذا القبيل ما في منه ة المفتى أقاما بينة على عبد في يدرجل أحدهما بغصب والاستويرد يمتفهو بينهما أىلات الودع بالخود يصيرعا صباقال في بالمع الفصو النافلارج و ذواليد لواده ياار تامن واحد فذواليد أولى كافى الشراء هذا اذاأدى الخارج وذواليد تلقى المائمن جهة واحدة فاوادعها منجهة لثنين يحكم الخارج الااذاسبق ناريخ ذى اليد يخلاف مالواد عمامين واحد فانه هنا يقضى لذى البدالا اذالنبق تأر ج النسار ح والفرق في الهدآية ولو كان ناريخ أحدهما أسسبق فهو أولى كمالو مضرالباتعان ورهنالا أرخاو أحدهما أسبق تار يخاوالمبيع فيدأحدهما يحكم للاسبق أه من الثامن وتمامه فيه وف الاشباء قبيل الوكالة اذا يهن الخارب وذواليد على نسب صغير قدم ذواليد الاف مستلتين في الخزالة الاولى لو مرهن الخارج على أنه اينه من أمرأته هذه وهما حرات وأقام ذو المديينة اله اينه ولم ينسسبه الى أمته فهو للغاد بالثانية لوكان ذواليسة شمياوا للسارب مسلساه برهن الذي بشسهود من الكفارو برهن الخار بحقدم الخار بحسوا مرهن بمسلسين أو بكفار ولو مرهن الكافر بمسيلسين قدم على المسلم مطلقا اه (قوله وأنوقت أحدهما دقط) ان وصاية ومفتضاها العموم أي الله بوقتا أو وقتامتساو يا أو مختلفا أو وقت أحدهما وعلمهمؤاخذةوهوانه اذاوقتاواختلف تار يحهسمافالعبرة للسابق منهماعلي ماتقدم لان للتاريخ عبرة في دعوى الملك المطلق اذا كان من الطرفين عبداً بي حنيف ةووا فقاء في رواية وخالف اف أخرى فكات عليمأن يتول ان لم موقتا أووقتا وأحدهما مساولات خر أووقت أحدهما فقط عال فى العر رحية الخارج فى الماك المطاق أولى الااذا أرخاو ذواليد أسبق (قواله وقال أبو يوسف ذوالونت أحق) أى فبمالوونت أحدهما فقط لان التاريخ من أحد الطرفين معتبر عند موالحاصل أن الخارج في الملك المطلق أولى الااذا أرخا وذواليدأسبق (قوله وتمرته) أى عرزا خلاف المعلوم من المقام (قوله هذا العبدلي) تقدمت المسئلة متنا قسل السلم (قوله تاريخ عسة) أي غسة العبد عن مدهلات وله منذشه رمتعلق بغاب فهو قد للعسة وقوله منذ سنقمتعلق عاتعلق به قوله لى أى ملك لى منذ سدة دهو قيد للماك وتاريخ والمعتسبرتاريخ الملك ولم بوجدمن العارفين (قوله فالموجد المتاريخ) أى ناريخ المك (قوله س العارفين) بل وجد من طرف ذى البدو التاريح عالة الانفراد لايعتبر عندالامام فكان دعوى صاحب البدد عوى معالق الملك كدعوى الخاوح فيقضى ببينة الخيار بح (قوله وقال أبو موسف) أى فيمالو وقت أحدهما فقط (قوله ولوحالة الانفراد) أى قال أبو موسف يقضى المؤرخ سواءأرخامعا ٣ وكذالوأرخاحالة الانفرادلات ااثار يخالة الانفرادمعنبر عنده والحكم في الوأر ضامعاً أولى بالحكم حالة الانفراد لانه متفق عليه والثاني مذهبه فقط كاهي القاعدة في أوالوصلية أي الحكم فالمقدرة بلها أولى بالحكم مما بعدها والمراديا اذاأر خامعاسبق ثاريخ أحدهما أمالواستوى تار عفهمافهو كالولم ورخالتساقطه مارالفق طلقوت العبارة عندظهو رالعنى وحمشد فقول بعض الهشين الاولى اسقاط لولان الكلام في حالة الانفر ادوكلامه ينحسل انه يقضى المؤرخ حالم دورالثار بخ منهداوف الانفرادولامعي للقضاء المؤرخ فيااذاأرخا اعققهم بمسابل القضاء السابق اه غيرلازم لاناعال الكلام أولى من اهماله (قوله كذاف جامع الفصولين) حبث قال استحق حارفطلب عنهمن بائعه فقال البائع للمستحقمن كممدة غاب عنك هددا الجارفقال مدسنة فيرهن البائع انه ملكمه نذعشر سنين قضى به للمستحق لانه أرخ غيبته لاالملا والباتع أرخ الملك ودعواه دعوى المشترى لتلقيه منجهته

أى لمذكرله سيسكاس (عليعة ذي السد وان رقت أحدهما فقما) وقال أو يوسف ذو الوتت أحق وتمرته نيمالو (قال) في دعواه (هذا العبدل في غابءي مندئهر وتالددو اليدلى مندنسنة تغنى للمدعى)لانماذكره ثاريخ غيمة لاطان فسلم لوحسد التاريخ من الطرفين فقمني بينسة الخمارج وقال أبو بوسف يقفى للمؤرخ ولو حالة الانفراد وينبغي أن يفسى بقوله لانه أرفق وأظهر كذا فيجامع الفصولين

م قوله سواء أرضامها الخ هكذا بالاصل واهل الظاهر أو أرضاحالة الانفر ادفاجترو

فصكوكا كأن المشترى ادعى ملك بالتعهيثار يخ عشر سنين غيران التسار يبزلا يعتبر حالة الانفر ادحند أبي سنيف فبتح دعوى الملك المطاق فكم المحقق أقول يقضى بماله ؤرخ عند أبي وسف لاندير بوالورخ حالة الانفراد اه ملخصا (قوله وأقرءالمصنف) وناقشها لليرالولي بان صاحب الفَّصو ايزذ كريق الفصل الثلمن عشر وقدم فى الثامن الصبح المشهور عن الامام اله لا عبرة الناريخ فى الماك العلاف الانفراد وحاصل أن صاحب الفصولين فى الثامن فى دوى الخارجيين قل ان الصحر الشهور من الامام عدم اعتبار عمام الانفرادرى الثامن عشرفى الاستحناق فال ينبغي أن يفني بقول أب توسف من اعتباره لايه أرمق وأظهر وماذكره الفه يه فحمايه أولى بالاعتباره هوماذ كرمق النامن ولاسيماأية نفلد جازمايه وأقره والثاني في غير بايه و عبرعنه يذبغ مع ما فالوال يفتي بقول الامام قطعا ولاسم لما فاكاب معد عميره كأهذا فانه واهمه تحد تأسل ( عُولِه ولو مرهن خارجان على شي يعنى اذا ادى ائنان عينا في دهيرهم اوزعم كل واحدمنهما اترا ماكه ولهيذ كراسيب الدن ولاثار بخدقصى بالعي ببهمالعدم الاولوية وأطلقه فشمل ماأذ الدعيا الوقف في يد كالت فيعني بالعفارات بن اكل رقف المصف وهو من قبل دعوى الملك المطلق ماعتبار ملك الواقف راهذا أول في الشَّفَّة دارفى مدرحسل آقام عايه وبلي فأم ارقفت عليه وأفام قيم المسجدة انهاونف المسجدفان أردعهس للسابق منهما والنه لم وَرِحافهي بِيْمُ مَمَالُوهِ مِنْ أَهُ وَلا فَرُوفُ ذَلِكُ بِينَ أَنْ يِدِي ذَرَّ لِيدِ المَانَ دَمِا و لونت على حدة أخرى والحناصل ألادنوى الوقف من فع سلدعوى الملث العالق ولهذا لوادى رتفية منى يدآخرو برهن عرفعه ذواليدبانه، ودع ولان رمحوه و مرهل قائما تدد فع خصورة المدعى كابي الاسعاف فدعوى الرفع والخدل في المسئلة المحمسة وي في مرالدار بين الوقهي كذاك أو مرهن كل على أن الوافف عدل العرز والاسر منام ما الكون ومهما صدر لمافي الاربياف من مال افرار الحديد أرض في بدانم ماد الفررشد عدائد الماد في انوار ر-لى أن أرضه رقت على زيد ونسله و بدآ حوال على افراره بأشاو فن على عرور وسد به كور وتساعل الاستقوقة النة لمواضا علم أود كرواوة مراحدا سكوسالطه بالنرية مديرات عارون لمسروا للريد عنصيمه لمي اق مهم وكالمائك كم أولاد عرودا فالقرص أحداله و بقد ما رجعت لي الفر ق الهاثة لزول الزاحم اه وفيد بالبرهان منهما ادبو ردى أحده مافقه عند يعنى له بالكل فار برهن المدار - الترسيل يقضي له بالمكل لاب المتضى له صارفا يد بالقضاء له وان لم تدكن العمر في يدد ويقة فتفدم وبالمار وإله خر والموراة لم ريرها وانتصاحب الدفان حلف الهما تدرك في مد ، و تناه ترك الاقضاء المتعمل حد إلى فيال بعدد للديقمي ما وأن - كل الهما جمعا يقضى سيم مانسفين م يعده ادا ولم ماحساد المدينة الدالك لانقبل وكالذاادع أحد المستحقين ولي صاحبه وأقام بدغانها والكالا تقبل الكريا صاويه وساما المعر لكن قدم اعن الاسمياه الم السمم المحوى بعد السضاء المحدول إلى المارة ورايا عن والمناها إوع ه إيحاله ماذكر من أن المدعى ه اب الوسكل من الهيمي للم وعدى عليه بالمدَّ ول ثم ان الفصي - سيسه أذ م أ الديداية كأساشتر فوقا المديح من الدي قبل دعواه لا يقبل هوء الديد قالا أن بسم داند كات المرام دور بعد التشاروة دومها أنه كياصيه للدحرة سل المرسان بصويه را مامة وأصاو كذاي صوقيل خركه عيد وحدد ودم الدنع ود و به وان تتر عم في الحمّ ارواهل ما مدّى مه مداحب المحرهما و بي على المول الأحرات من ز القول المتار المل (قوله فسيبه لهما) المارى من أب رسى المرجان ادعيا مير سي ١٠٥٠ م المالة صلى الم الله على موسل فيعث كل واحدمن ماساه دين فقصه وسول المديلي الله علما وسيريم من سن يا عراود ولان أل الأسن عبيرااتم عنها العمل علم أمكن وتدأ مكن هدالاسالايدي ورشواس عيراحد في أرقات محتلفة سيهمدكن مريق ماشاهد من السبب المطلق للشرياده ودوال يرفيح كم بالترب بريري ورواء ف اثرياهي (فَوْلِمَعَانَ بِرهماڤوه مُومَ كَاحَ) أَمَّامُ الديداء بريدن مد عاسكا- هارقص له يه تربرهن الأشخير على سكاحها لا يقرار كأفي الشراءا داادعاء من فلان و يرهن عليه وحَدَم إلى ما تم ادعى آحر مراء. وقال أيض إ

مطلب دەوىالوقف.من ق<sub>ىتى</sub>لىدەوىالللىغالىطلىق

وأفره المستنف (واوبرهن دارجان عسلی أی قذی به الهمانان برهنسافی) دعوی (نکاح لا تقبل ويعمل الشراء المحكوم به سابقا ولا وجسه النفر يع فالاولى الاتيان بالا الاستثنائية (قوله سقطا) التنام للفارحن فلوأحدهما خارجاوالا توذا يدفا لخارج أحق فياساعلى الملا وقبل ذواليد أولى على كل حالو يأتى تسامه قربنان شاءالله تعالى (قوله لتعذر الجدم) أى اجتماع الزوجين على زوجة واحدة فاله متعذر شرعالات النكام لايقبل الاستراك فتتهاتر البيئتان ويفرق القاضي بنهد ماحيث لامرجوان كان ذلكة قبل الدخولة لا بي على كل واحدمهما كافي الصر (قوله لوحمة) أي هذا الحكم كاذ كراوحمة ولومية قضىبه أىبالمكاح بينهماسواءأرنا واستوى تاريخهم أأوأر حأحسدهما وهمأ وأميؤر فاوفأ لدةا اهضاء تظهر فيما يترتب علي مهولا ينرم جميع على وطعلانه حياشه ندعوى سال وهو الميراث أو دعوى تسب عكن ثبوته منهما كاهو المعروف فالمذهب وسيأتى فى باب دموى النسب انهما لوادع بانسب مجهول كان ابنهما يتصديقه وهنا ثبوت الفراش يقوم مقام التصديق (قولد رعلي كل نصف المهر) ولوما تت قبل الدخول لات الموت متمسم العهر قان قات كمنهما وعى الزوجيد تمعترف بان عليده المهر كاملاني أدفى آن يازمه ذاك المسمرات أثبت تسميت والافهر الال فالواب اله لماقصى بدعوى رويق والنصف صارمكذ باشرعابا اسبة الى نصف المهر نوجب عليه السدف فقط (قراله ومرثان ميراث زوج وأحد) الامه داخل تحت أول المسئلة فان كالدمنه مايدعى اليراث كاملافينصف بينم مآ (قوله ولورادن) أى الميتفتبل الوت رظاهرا العبارة انها والدب بعد وتكن ليرفارهل قال له ولاده سناهر بعص الفصلاء عدم انصاف المبنة بالولادة الحقيقيسة وان المراء بالولادة انفصال الولدمنها بمفسه أوغيره ووالاحياء (قوله يثبت السب منهدًا) أىلواد عيايعد الموب انتها كانت ز وجة الهماة بل الولادة أوولات بعد الموت وقدادى كل منهما أنه ازوجته (قوله وعنامه في الحلاصة) وهو انجمای ثانمه و براث أبواحد برث من كل منهماه براث اب كامل سنم م ومالو كان اسرهامان المتاريخ أو النار فرمستو أومن أحده مآكف الحلاصةوف الميةرلا متبرة بمالاة راروانيد فانسبق تاريخ أحددهما يقضيله ولوادعيانكاحهاو برهناولامرح نمماثاهابانصف الهرونص الميراثمن للمنهماولو ما تقبل الدخول فعلى كل واحدمتهما نصف المسمى ولومات أسدهما فقالت هر الاول الهما المهر و الميراث مقدسيءن الفلهيرية (تجاله وهي ان صدقته) اي ان لم يسبق ثار بـ الا تنولان النكاح بما يحكم به بتصادق إالزوجى نيرحم الى تعديقها الااذا كانت فينث أحدهما أردحل ما أحدهما ديكون هوأولى ولايه تسبر اقولهالات عكمه من بقلها أوه ن الدخول بم ادليل على سبق عقد الاأب يقم الا خوالدنة اله فزوجها تباله ميكون هو أولى لان الصريم فوف الدلالة زيلبي وفي المحرون الملهيرية ليدخل م اأحده ماوهى فيت الا خوصا مساليت أولى وأطاق في التصديق فشعل مااذا عمه القاصي أو براهن عابه مدعيد ما كارها أبه قال في التي من حاصل المهما اذا تنازعافي احر أقو آفاما البية فان رحاو كان مار فؤ أحددهما أقدم كان أولى وانام ورخاأوا سوى نار يخهمافان كان مع أحسدهما قبيس كالدخول ميا أو ستاها الى منزله كان أولى ران لم وجدشي ودائر جم الى توريق الراة وف المجرو الحماصل أن سبق التاريخ رجمن الكل عمال مدخم الدخول تمالانرار ثمذوالتاريم اه تماعلوان بعضهم عمر باقرارهاو مضهيرة صد دعها فالظاهر المحما سراءهذا ولكن ورفواييم مافقال الربلعي في باللعاد فان يتديد مدين لاعن أو تصددته وي وض أنسخ القدررى أونصدق فتحدوهوغلط لاناخدلا يحب بالاقرارمرة وهولا حب بالنسديق أرعمرات الات الته مرقى ايس باقر ارقصد الكمه افر ارضما باهلا معتمر في حق وحد ب الحسد و المتمرفي دراته مسهدهم له اللمان ولاحب الحدد اه وتقدم في حد العدف الدلو فاللرحل ماز اني فقالله غيره صدغت حد المتدئ دون المسدق ولومال صدقت هو كاقلت مهو فادف أيضا اه والأبارجم في الثانيا للمهوم في كاف التشبيه لالذاء وقعل بهذا أن الحدلا حد بالتصديق فال في البزار به قال في عليك كذا نقال مدقت يلرمه أذالم يقل على رجه الاستهزاءو يعرف دلك بالمعمة اه فهوصرح فيماذ كرباراً ووللواخ لفنافى كونه صدره لي وجه

سقطا) لنعذر الجرع لوحية ولوميتة قضى به بينه ما وعلى كل نصف المهر و برثان ميران وجواحد ولوولدت بشت النسب منهما وغمامه في الخلاصية (وهي النسبة في الخلاصية (وهي النسبة عددته

م قوله ومالو كان الے هكذا بالاصل و ليحرر الاستهزاء أملافالقول المتكزالاستهزاء بمنه والفلاهرائه على نفى العليلاعلى قعل الغير تأمل وفشرح أدب القضاءوات مداهليه فقال بعسدما شهداعليه الذع شهدبه فلات على هوالمق الرمه القاضى ولم يسأل عن الا حرلان هذااقر ارمنه وان قال قبل أن يشهداعليه الذي يشهديه فلان على حق أوهو الحق فل أشهدا قال للقاضي سل عنهما فانهما شسهدا على بياطل وماكنت أظنهما يشسهدان لم يلزه وسأل عنهما لانه اقرار معلق بالطور فلا يصم اه (قوله اذالم تكن في يدمن كذبته) فاو وجد أحدهمالا يعتبر قولها كاعلت (قوله ولم يكن دخل من كذبته بها) لأن بالدخول صاردايد وذلك دليل سبق عقده ظنا بالسلم خيراو حلالام معلى الصلاح ولاهسل الذمة مالنافى المعاملات (قوليه هذا اذالم يؤرخا) مثل عدم التاريم منهما أذا أرمانار يخا مستوياً وأرخ أحدهما بحر (قوله فالسابق أحقها) أى وان صد قت الا تخرأ وكان ذايد أو خلها لانه لا يعتبر ع السبق وضع يدولاد تحول الكونه صر يعاوهو يفوف الدلالة كاعلت (قوله فهي ان صدقته) انلهِ بكن لاحدهما يدأى أودنتول (قهل، أولذي اليد) أي ان كانت يدولا يعتبر تصدُّ ومعه أي ان أرخي أحدهماوللا معيدفام الذي اليدرقولة وعلى مامى من الثانى أى من انه يقضى لله ورَّخ عالم الانفرادعلي ذى اليدفية ضي هنا للمؤرخ وان كان الآخوذا يدلتر جيجانب المؤرخ سألة الانفراده ندأبي وسف وقدمنا ون الزيلعي الدلومرهن الدتر وجهاقبله فهو أولى وسيأتى متنا (قوله ولم أرمن نبه على هذا) وكرم في النصر بحناحيث فالعاطاس كاف البزارية انهلايتر ج أحدهما الابسبق التاريخ أو باليد أوبافر ارهابدنول أحدهما اه وكان يتبغى أنتيزيد أوبتاريخ من أحدهما فقط كأعلته اه ولعل وجه عدم التابيه انهما اذاأر خ أحدهما والاسخر يدفاليد دليل على المقدو التاريخ ليس بدليل عليه (قوله منأمل) أي هل يحرى قوله هناويعتبرالتار بخمن جانب واحد أولايعتبراحتماطاني أمرالفروج والذي بفاهر الثاني فراحعه وقوله وان أقرت)أى المرأة لمن لا حقله فهي له لماء وفشمن ان المكام يثابت بتصادف الزوجين (قولدوان برهن الاسنو) أى بعدا كم للاول عوجب الاقرار والاول أن يقول فأن لم تقم عية مهد مان أترث له عمان مرهن الاسترقضي له (قوله نضيله) لانه أفوى من التصادق لان الثا تبالبينة كالثابت بالمعادنة وبدت في حق الك علاف الاقر أرفائه حة قاصرة شيت في حق المقر فقط فافر ارها اغمارة مذعلها لاعلى من أقام المرهان على انهاز وجنه وانماقلناف سق المكل لان القضاء لا يكون على المكافة الافى القضاء بالحرية والنسب والرياء والدكاح والكن فى النكاح شرط هو أن لا يؤرخاهان أرخ الحكوم له ثم ادعاها آخر بنار يخ أسبق فأنه يقضى لهو يبعال القضاء الاولو يشمترك ذلك أيضاف الحرية الاصلية كمف البحروة وله واسكن في النكام الم أى القضاء في النكام اعمايكون على الكافة دالم يؤرخا و يحمل على مااذاتر عت بيمتم عربة خريرالدارية كالقيض والنصديق والافلايتصور القضاعله لاستواع مافى عدمالنار عز قوله لم يقض له ) لذ كدالاول مالقضاء (قولهالااذا ثبت سبقه) أي سبق الخاوج بالتاريخ بان أرخ الاول ثار بخامع البرهان وأرخ الثانى نار يخاسابقا وأفام البرهان فائه يقدم فالالقد مسى ونظيره الشراعمن زيدلو حكم يعثم ادعاء آحرمن زيدو برهن وكذا النسب والحرية بخلاف المالنا المطلق اه يعنى الحبكم فيمان برهن عسدالحكم لاسنو وان لم ينبت السبق (قولِه لان البرهان مع المتارج) أى السابق بدايل ما قال في المتر الا اذا استسسيقه ولان من المعلوم انه انما يكون أقوى بالسبق (قوله أقوى منه بدونه) أى بدون المتاريخ المابق وصورة المسئلة ادع انه تزومها العام وأفام بدعلى ذلك فقضى له عمادع آخرنكا مهافيدل العمام تسمع ويقضي له لسميقه لان السبق لا بحقق الا مند التار عممهما الكن لما كان الثاني سابقاف كاعن الاول لم يورخ أصلا (قوله ظهر سكاحه)أى ثبت نكاحه وظهوره أغمايكو نبال ينةوفيه اشارة الى انذاال ولو مرهن بعدماقضى للفارح يقبسل وقال بعضهم الليقضله (قوله الااذات بسبقه) أى سبق الماحدة ي سبق المارح بالتار وغانه يقدم على ماعسلم بماذ كرنامهن الحاصل عن التبيير والجروقد تبرع الصنف صاحب الدور

اذالم تمكن فيدمن كذبته ولم يكن دخل) من كذبته (بما) هدنااذالميؤرنا (قان أرخا فالسابق أحق بها) فاو أرخ أحدهما فهمى لن صددته أولذي السدرازية فاتوعلى مامرعسن الشانى ينبسغي اعتبارتاريخ أحدههما ولم أرمن بمعلى هذافتأمل (وان أقرت لمن لا حـــ مله فهىله وانبرهن الاسخر قضيه ولوبرهن أحدهما وقضىله ثمرهن الأخرلم يقض له الاادائيت سبقه) لان البرهان مع التاريخ أقوىمنه بدونه كالم يقض الرهان خارج عدلي ذى مدخلهر نكاحمه الااذا ئېتسىقە) ئىاننىكاسە أسبق بَّدْ كرهفوالجدارة قال الشرنبلالي وهي موجودة في التسمر صورة المتنولعا، شرح الذليس فيدو يادة على المتقدم اله واعلمانه اذا ادى نكاح صغيرة بتزويج الحاكم له لاتسمم الأبشروط أن بذكر اسم الحاكم يتسب وات السلطان فوض اليه الترويج واله لم يكن الهاولى كافى البرارية ثم اعلمان وم الموت لا يدخل عث القيداء وعوم القتل يدخل هكذافى الظهيرية والعمادية والولوالجيسة والبزازية وغيرهاوفر عواعلى الاول الى برهن الوارث على موتمور تعنى يوم ثم يرهنت اص أقعلى ان مورثه كان الكعهاية مدذلات اليوم يغضى لهابالشكاح وعني الثاني لو برهن الوارث على اله قتسل لوم كذا فبرهنث امرأة على ان هدذا المفتول أسكمها مسعدتك اليوملاتقيل وعلىهذا جيسم العقودو المداية اتوكذالو برهن الوارث على انمور ثمقتل بوم كذا نبرهن المدعى عليمه أنه كانمات قبسل هذا برمان لايسمع ولو برهن على انمور ثه قتل يوم كذا فبرهن المدعى علمهائه قتله فلان قبل هذا مزمان يكون دفعالد خوله تحت القضاء هذه عباة والبزاز يه وزاد الولوا لجي موضعا ادعوى المرأة النكاح بعد شبوت القتسل في وم كذا بقوله ألاترى ان امرأة لوأقامت البينة اله تروجها يوم المتعر عمكة فقضى شهرودها ثم أقامت أخرى بيهةاله تزوجها بوم النحر يخراسان لاتقبل بينة الرأة الاخرى لان النكاح مدخسل تعت القضاعفاء تسميذ الدالتار يخ فاذاا دهت امن أفأخرى معدد ذلك التاريخ تاريخ لم يقيل اله (أقول) وجمالشبه مين السسئلتين أن تاريخ برهان المرأة على نكاح المقتول مخالف لتاريخ القتستل ادلا يتصور بعسد فتله أن ينسكم كأان نكاح الثانية له يؤم النصر بخراسان لايتصورمع نكاح الاولى م وممكة فهو خالف من هذه المشقفا شهت هذه المسئلة الأولى في الخالفة وكل من النكاح والقتل بدخل تعتب المكم فتأمل وفي الظهير به ادعى ضيعة في يدرجل انهما كانت الهلان مأت وتركها. يراثا الهلانة لاوارث مغسرها غران فلانة ماتت وقركتها ميراثالي لاوارث لها غسيرى وفضى القاضي له بالضيعة فقال المقضى عليه : فغاللد موى ان فلائة التي تدعى أنت الأرث عنم النفسك ما تتقبل فلان الدى تدعى الارث عند الفلاية اختلفوا بعضمهم فالواله صحيم وبعضمهم فالوا اله غيرصح بناءعلى ان وم الموت لايدخل تحت القضاء اه واذا كأن الموت مستفضاء لميه كل صغير وكبيروكل عالم وجاهد للايقضى له ولا يكون بطريق أن القاضى فيل البيرة على ذلك الموت بل يكون بطريق المتية ن بكذب المدعى قال في التاثر خانية في الفصل الثامن في التهاتر وهلاعن الذخرة فمالوادى المشهود عليه أن الشهود عدودون في قذف من فاضى بادكذا فأقام الشهود انه أمي القاضي مأت في سنة كذا الخانه لا يقضي به الااذا كانموت القياضي قبدل ثار يخشمود المدعى علمه مستفيضا اه مع غاية الاختصار فراجعه انشئت والله تعالى الموفق وتمام التفار يسع على هذا السيثلة فى المالف ولورا العين والجروفيرها وقدم تعقيقه في فصل الماس فراجه وانشت (قوله وان ذكرا) هومقا للقوله وانبرهن الخارجان معطوف عليه أى انبرهنا على مطلق الملك فقد تقدم حكمه وان ذكراسب الملك فكمه هذا (قوله بان برهذاعلى شراء عي من ذي يد) مثله ما اذابرهن الخارمان على ذى يدأن كار أودعه الذى فى يده فانه يقضى به بينهم انصفين وكذا الارث فلوادى كل من خار حين المراث عن أسهو وهن قضى بدينهما وأفاد الصنف باقتصار كل على دعوى الشراع يحردة أنه لوادعى أحدهما شراء وعتقاوالا سنوشراء وقط مكون مدى العتق أولى فان العتق عزالة القيض ذكره ف خزافة الاكل وفسه اشارة الى أنه لو أرخ أحدهما فهوله وفي قوله من ذي بداشارة الى أنه لوفيد أحددهما فهو أولى وان أرخ الغارج تعرفونا قيادمن جهتين كان الخارج أحق وهذا أوضح مما في المتن (قوله فلكل عله) لاستوائهما فى السيس لكنه عير كاذ كروبعد فصار كفضولين باع كلمنهما من رجل وأجازا الالا البيعن فان كالمنهما عنرلانه تغريملمه شرط عقد وفاعل رغبته في علاق الكل اله (قوله بنصف المن) أى الذى عمنه أحدهما واتكان خلافماع نهالا مخوكا نادى أحدهما أنه اشتراه بمآثة والاسخو عبأندن أخدا الاول اصفه عغمست والاستخراصة عائة وقيد بالشراءمن ذى اليدلانه لوادعيا الشراءمن غيرذى المدفائه بأنى سكمه

(وان) ذكراسيب الملك بان (برهناعلى شراء شئ من ذى يد فلكل نصفه بنصف الثمن)ان شاء (أوتركة) الماخيرا (قُولُه النَّفْرِيقِ الصَفِقة عليه) على رغبته في قالت النكل (قُولُه وان رَاءُ أحدهما بعد ماقضي لهذا) أفاد انه بالقضاعله بالنصف الاعجرة في أخذه لمافيه من الضرر (قوله لانفسانه) أى انفساخ البيع في النصف بالقضاء أى لائه صارمة ضاعليه بالنصف اصاحبه فانفسخ البسع فيه فلا يكون له أن يأ جدر وبعد الانفساخ لات العقدمتي انفسي يقضاء القاضي لا يعود الا بقديد ولم توجد (قوله الوقيله) أى فاوترك أحدهم اقبل القضاءيه بينهما فللاستوأن يأخذه كاه لانه أثبت بينته أنه اشترى المكل وانعابر جع الى النصف بالزاحسة ضرو رةالقضاء بدولم بوجد ونظيره تسليم أحدالشفيعين قبل القضاء ونفاير الاؤل تسليمه بعد المقضاء كأف البحر (قَوْلُه السابق الريحاً ان أرخا) أي لأنه أثبت الشراء فرمن لا ينازعه فيه أحد فأندفع الا من بموهدا كاعلت فصااداادهماالشراءمن واحد فاواختلف بانعهمالم يترج أسبقهماتار يخاولاالو رخفقط لانملك يا تعهمالاتار بخله (قوله فيردالباتعماقبضه) أى الثمن (قوله وهولذى يد) أف المدى بالنَّم الله يؤرنا الخلاذ كرماآذا ادعى ألخارجان الشراعين ذى اليد وفيهلا يترجوا حدالابسيق التنار عو أخذيت كام على مااذاادى خارج وذويد الشراءمن واحدد يترج ذواليد لائم ادليل سبقه ولائم ماأستو باف الاثبات وترجيم ذى اليد بهاوليس الثاني مايعارضها فلأيساو به ولان بيراثابت لاتنفض بالشان ويكون الترجيم أيضاف هذه المسئلة بسبق التاريخ ميترج ذواليدفى أربع مااذاسمبق تاريخه وهوظ هرومااذالم يؤرخاكما ذكرومااذا كان الناريخ من جآنب لانه غيرمعتبر كالولم يؤرخا وماإذا استوى النار يخان لتعارضهما فضاركا لولم بؤرخاو يترج الخار حف واجدة وهوما اذاسبق تاربحه ويمكن أن تعمل هذه المسئلة من تفار يعما ادا ادعى الخارجان الشراءمن ذى الدورة ثبت أحدهما بالمينة فبضه فبمامضي من الزمان ولي مانقسله في المهر عن المعراج و يشكل عليه ماذ كر مبعده عن الذخسيرة من أن شوت الدرأ حدهما بالمعاينة و مكن أن بقال ماثبت بالبينة معاينة لان المعاين فلا تكفى من الفاصى لانه لا بقضى العلمه الم سق الامعابنه المد بهود قال ف المعر ولى أشكال فع ارة الكتاب هو أن أصل المسئلة ، فروض في مار من ساز ، عماف بد ثالث فاذا كان مع أحده ماقد ف كاندا يد تمازع مع خار حولم تكن السئلة (ثمرأيت) في العرائم داين إلى من جواداله أتبت بالبينة قبضه فصامصي من الرمان وهو الآن في يدالما تمها الهما الله أنه بشكل ماذ كره بعده ف الدخيرة بان سوت اليد لاحدهما بالعايمة التهي والحق أنهامسئله أخرى وكان ينبغي افرادها وماصلها أل موسا وذايدادع كل الشراءمن تالتو برهماةدم ذواليدفى الوحوه الاسلائه والحارب في وجه واحد التهمي كالم العر (وفيه) الاشكالالذي ذكره عن الذخيرة وأجاب المقدسي بان قوله وهولذي يدار لم يؤرنه وجرع الى وطاق مدعين لا بقد كوم ماخارجين وقد أشار المصف الى ماقد منامن أن الم وأنم المسئلة أحرى وكان ينمغي افرادها حيث ذكرة وله ولدى وقت ولكن كان عايه أن يقدم على قوله ولدى يدلان من تق المسئلة الاولى و يكون قوله ولدى اسناء اف مسئلة أخرى ﴿ (مرع) \* لو برهما على دى بدالود يعة يقضي م الهماسه في عمادا أقام أحدهما الميمة على صاحب عالم المديد عم ولو مرهى أ- مدهما وأقام الاسو شاهدن ولم يزكا فقضى به لصاحب اليمة عُ أقام الآخر بيمة عادلة أنه ملكم أوده مهند الدى فيدء أرام يذكروا دلك قضى له له على المقضى له أولاوهذا يحالف الشراءفان فيه لا يحكم للانان والعلى لان الايا احمن قبيل المطاق (قوله وهو الذي وقت الح) الاولى تقديمها على قوله وهو لدى بذلانها من ته الاولى وأغ مكان القولله لأبوت ملكه فذلك الوقت مع احتمال الاسترأن يكون قبل أو معده ولا ، فصى له بالشدل والمرما اتفقاعلى أن الملك للمائع ولم يثبت الملك لهما الابالناقي منسه وأن شراءه ما حادث والحادب يصاف ال أقرب الاوقات الاادا ثبت التآر دفيثبت تقدمه فلهدا كان المؤرخ أولى يحلاف مااد الختلف بالتهما على مابيها إ و بحلاف ما اذا ادع الملك ولم يدع الشراء من ذي اليدحيث لم يصتن التاريم أولى عند أبي منه فه و محسد \* (تيس) \* فالالمدنى أقول التاديم في الملك المعلق لاعبرته من طرف واحد علافه في الملك من ما

لنفريق الصدقة عليه (وان ترك أحدههما لم يأخسد ماتضى لههما لم يأخسد الاشراعه (وهو) بالقضاء والسابق المات عاقبضه من الاستوى لله ان لم يؤرخا أو استوى لد ان لم يؤرخا أو استوى الويخهما (و) هو (لذي تاويخهما (و) هو (لذي وتتان وقت أحدهما) وقد الحدهما وقت أحدهما وقت أحدهما

أدالتار يمزهوقلب لتأخير واصطلاحاهو تعريف وقت الشئ بان يسنداني وقت حدوث أمرشا ثع كناهور وولة أو عَيرة كما وفان و ذلالة لينسب الى ذلك الوقت الزمانى الاتى وقيل هو يوم معاوم نسب اليه ذلك الزمان يقيل هومدة معلومة بين حدوث أمر ظاهرو من أوقات حوادث أخركك نها له الادراك (قوله والحال أنه لايدلهما) بان كان المبيع فيدنالث (قوله وأن لم يوقتا الخ) لاحاجة اليه (قوله والشراء أحق منهمة) أى ورهن خارمان على ذى مدأ حسدهما على الشرأة منه والاسترعدلي الهية منسه كان الشراء أولى لانه أقوى لكوته معماوضة من الجانسين ولانه شنت الملك منقسه والماك في الهية متوقف على القيض فلوأ حدهماذا يد والمستلف عالها يقضى للخارح أوالاسيق اربحاوان أرخت احداهه افلاترجيم ولوكل منهما ذايدفهواهما وللاسبق تاريخا كدعوى ملاء مطاق ولواختلف المملك استو يالان كلامنهما خصم عن مملكه في اثبات بمكهوهم ماسوا ميخلاف مالواتحد لاحتياجهما الى اثيات السبب وفيه يقدم الاقوى وأطلق في الهبةوهي تقيدة بالتسلم ورنا زبلاتكون بعوض والاكانت معاوأشارالي استواء الصدقة والهبة المقيوضتان دستواعف التبرع ولاترجيم الصدقة باللزوم لانه يظهرف ثانى الالاوهوعدم التمكن من الرجوع ف تستقبل والهبقةد يكونلارمة كهبة محرُّم والصدقة قدُّلا تلزم بان كانت لعي كذافي البحر ملحصا (وفيه) وللم أريحكم الشراءالفاسد مع القبض والهبة مع القبض فان الملك فى كل متوقف على القبض وينبغي تقديم الشراء المعاوضة ورده المقدسي بأن الاؤلى تقديم الهبة لكونم امشروعة والبيع الفاسد منهي عنهولم يذكر مالوا ختلفاني الشراءمع الوقف فحكمه مافى مشتمل الاحكام عن القنية فال أدعى على رجل أنهذه لدار التي في مده وقف مطاق وذوا السدادعي أن ماتعي اشتراها من الوقف وأرخاوا قاما البدسة فيدنة الوقف أولى مُماذا أنت ذوالمدنار مخاسا مقاعم لي الوقف فبمنته أولى والاميين مقالوقف أولى اه وفي فناوى مؤيد زاده ادعى علسه دارا أنه باعهامني منذخس عشرة سنة وادعى الاتخران باوةف علمه مسحل وأفاما بينة فبينة مدى الميم أولى وان ذكرالواقف بعين معينة الوقف أولى لانه يصير مقضياء أيه (قوله وصدقة) فال ف لعرال سدقة المقبوضة والهبة كذلك سواء للتبرع مهماولاترج يعالصدقة بالازوم لان أثرا لازوم بظهرفي نانى المال وهو عدم التمكن مسالرجو ع ف المستقبل والترجم يكون عمى فائر ف الحال والهبة قد تكون لازمة بأن كأنت لمرم والصدقة قدلا تلرم أن كانت لعي (قوله ورهن ولومع قبض) اعاقدم الشراع عليه لانه الهدالماك معوض للعال والرهن لا يفيد الملك للعبال وكان الشراء أقوى وقد علت ان الهرة بعوض كالشراء لتقدم عليه وقوله ولومع قبض راجع الى الرهى فقط لاندعوى الهية أوالصدقة غير المقبوضة لا تسمع (قوله راتحد الممال ) أمااذا كأن الملك مختلفا والايعتبرفيه سبق التار بخ أبو السعود بليستويان كامأتى قالف أجرأطلقه وهومقيدبان لانار بخلهما اذلوأر خامع انحاد المملك كأن ألاسبق فأخذممنه وذكرماذ كرمن المساحب الكنز بهذا القيدمع جواز الاعتذار يحمل المطلق على الحالى من التاريخ اذا لاصل عدمه فتأمل الهاده الرملي (قوله ولوارخت احداهما) أى احدى المينتين لما تقدم فيما ذا أرخت احدى سنق مدى الشراءمن واحد (قوله فالمؤرخة أولى) لانم ما اتعقاعلى الملك والملك لايتلقى الامن جهة المملك وهو واحد اذا أثبت أحدهما تاريخا يحكم له به درر (قوله اسنو يا) لان كالمنهم الحصم عن عملكه في اثبات ماكمه همافيه سواء بعلاف مااذا انحدلاحتياجهماالى اثبات السبب وفيه يقدم الاقوى كلى العرأى فينصف لمدى بيهمدى الشراءومدى الهبة أوالصدقة وهذا طاهرفى غيرالرهل امافيه فيتبغى أن لايصم فيهمطلقا مدم معةره سالشاع شيوعاه قارنا أوطارتا على حصة شائعة يقسم أولا كاسبأني في اله وأماطر ومعلى حصة غروزة فلايبطاله كانبه عليه المقدسي فتنبه وفي البحرلوادعي الشراءمي رحلوآ خوالهد فوالقيض من غيره الثالث الميراث من أبيه والرابيع الصدقة من آحرة ضي بيهم أر باعالانم سمينلقون الملات من ما حكهم فيجول

اومعروف اه وفيه عن القهستاني عن الغزانة أنه أو وقت أحدهما شهرا والاستوساعة فالساعسة أولى

و) الحال أنه (الايدلهما) وان لم يوقنا فقد مرأن لكل نصفه بنصف الشمن (والشراء أحق من هبة وصدقة) ورهن ولومع قبض وهذا (ان لم يؤرحا فلوأرخا وانحد المحالات فالاسبق أحق) لقوته (ولوأرخت احداه محافقط فالمؤرخة أولى) ولو اختلف المالك

وهمد افهالا بقسم اتفاقا واختلف التميم فيا يقسم كالدار والآحي أن التكل لمعي الثيراء لات الاستعقاق مسن قيسل الشب عالمقارن لاالطارئ هية الدرر (والشراءوالمهر سوام) فننصفر ربحره شعف القيمة وهو بنصف القن أويف مال (هذا اذالم، ورخاأو أرخاواستوى تار عهما فان سرق تار ج أحدهما كان أحق قد الشراء لان النكام أحق من همة أو رهن أوصدقة عادية والمرادس النكاح

كأنهم خضرواوأ قاموا ألبينة على الملك المطلق (قولهوهذا) أى الاستواء اعلم أت صاحب المجروالهندية جعلاذاك فيااذا كانت العين في أيديه ماو عيارة البحر بعد أن سرح بأن مدى الشراء والهبسة مع المقبض خار جان ادعياعلى ثالث نصب اوقد د بكونم ماغارجين الاحترازعااذا كانتفى يدأحدهمماوا استلاعاله فانه يقضى للنسار بمالاف أسبق التاريخ فهوللاست بقوات أرخت احداهما فلاتر جيم لها كأف المميعا وأن كانت في أيديهما فيقضى بينهما الافي أسبق التاريخ فهد له كدعوى ملك مطاق وهدوا ادا كات المدعم لاية تسنم كالعبد والدابة وأماني ايقسم كالداوفانه يقضى تدعى الشراءلان مدعى الهبة أثبت بالبينة الهبسة فح الكل غاستعق الاستونصفه بالشراء واستحقاق اصف الهبدف مشاع يعتمل القسمة يبطل الهبة بالاجاع فلاتقيل بينةمدى الهسة فكان مدعى الشراءمنفرداما قامة البينة اه ونقلاها عن الحيط وكالم الواق يفيدان ذلك فمبااذا اختلف المملك واسستو ياوالحبكم واحدلان الاشاعة تتحقيق في حالى اختلافه أيضا الم (قولهلان الاستحقاق) أى استحقاق مدى الشراء النصف وهوجوا بعاقاله فى العمادية من أن الصيط الم ماسو اعلان الشيو ع الطارئ لا يفسد الهبة و الصدقة و يفسد الرهن اه وأقره في المحرو صدر الشريعا قال المصنف نقلاءن الدروعدء صورة الاستحقاق من أمث لذالشيوع الطارئ غير حيح والصيح مافى المكافى والفصولين فان الاستعقاق اذاطهر بالبينة كان مستنداالى ماقبل الهبة فيكون مقارنا الهالاط ارتاءلهاا نتهتم أى وحيث كانت من قبيل المقارن وهو يعطسل الهبة اجاعا ينفر ومدعى الشراعبا ايرهان فيكون أولى (قوله من قبيل الشيوع المقارت) أى وهو يبطل الهبة بالاجاع كاعلت في فرد مدع الشراع بالمامة الدي وكون أولى (قولهلا الطارئ) لأنه لا يفسد الهبة والصدقة يخلاف المقارن كاعلت دهدذا جواب عما عاله العمادى كاتقدم والرجوع ببعض الهبة كاشيو عالطارى (قوله هبة الدرر) ومنه ف التبيين والنم (قول والشراءوالهرسواء) يعي اذاادعي أحدهما الشراء منذي بدوا دعت امر أدَّاله تروجهاعليه فهما موا لاست والمهما في القوة فأن كل واحدمنه ما معاوضة يثيت الملك بمفسه وهدنا عدهما و ق ل محدا الشراء أولى (قوله وترجيع هي) أى على الزوح منصف القيمة لاستعقاق اصف المسمى (قوله وهو مصم الثن) أى ان كان نقره (قوله أو يفسن) بالبناء المعهول ايشمل المهروالمشترى لا علا ، تهما دخل عليه عيب تفريق الصفقة وللمرأة انترده وترجع بجميع القيمة والمشترى عميع الثن (قوله لمامر) أى من تفرق العقة عليه (قوله أوأرخاواستوى تاريحهماالخ) قال في ترجيم الميمات للبعدادي قامت بيمة على المال ويم على البراءة وأرخافان كان تاريخ البراءة سابقا فضى بالمالون كانلاحة قضى بالبراءة وان لم يؤرخ أوأرخت احداهمادون الاخرى أوأرخاو ثار يخهما سواه فالبراءة أولى لاب البراءة اغما تكتب لتكون هة العدوجوب المال والظاهر أم كان العدوجوب المال اله (قوله قيد بالمال الادل اله (قوله قيد بالشراء) أي ف يعلد مع المهرسواء لان الهبة وأحوات الاتساوى المهر ولذا قال الشارح لان السكاح أحق ( قوله لان السكاح أحق من هبية أورهن أوصدقة) انظر ما مني هده العبارة هما مع قوله الماروالشراء والمهرسواءوم يظهر لى فائدتها سوى أنه تكرار حض تأمل (قوله والمرادمن الدكاح) أى فى فول العمادى لات النكار ألح المهر قال فى البحر ما قلاعن جامع الفصولي لواجتمع سكاح وهب ة عكن أن يعمل بالمبرس لواستويتا بأت تكون مدكوحة لذاوهبة للاخر بأن يهبأمته المنكوحة فينبغى أن لا بينل سة الهبة - فراهن تكديب المؤمن وكدا الصدقةمع السكاح وكذا الرهن مع النكاح اه وهووهم لانه فهم أن المرادلو مازعافى أمة أحسدهماادى أنم الملكه بالهبة والا موأنه تزوجها ولمسمرادهم واغاللوا دمن النكاح المهركاءبريه فى الحكاب (ولداقال) فى الحيط والشراء أولى من النكاح عند محد وعد عنى توسد ف هماسواء عمد أد المهرصلة من وجه قد أطلق النكاح وأراد المهر وعمايدل على ماذكرناه أن العمادى بعدماذ كر أن النكاح أولى قال ثم ان كانت العسمى في يدأ حدهما فهو أولى الاأت يؤرخاه تار يخ الحارح أسبق فيةضى للفارح ولو كانت في أيديهما يقفى بما بينهما اصفين الاأن يؤ رخاو تاريخ أحد هما أسبق فيقضى إله اه (وكيف) يتوهم أن الكادم في المذكوحة به دقوله تسكون بينهما نصفين (وينبغي لوتمازعافي الامة ادعي أحدهما أنم املكه والاستوانها منكوجته وهمامن رجل واحدويره ثاولا مرج أن يتبتا اعدم المنافاة فتكون ملكالمدعى الماك إهبة أوشراه منكوحة الاستوكابحثه في الجامع ولم أرمصر يحاكه (فالحاصل) أن صاحب البحر استحسن بحث صاحب الفصواين ولكملم رمنقولا ووهدمه في حله قولهم النكاح أولى من الهبة أت المرادادعاه أحدهما نكاح الامةوالا تحرهبتها بدايل ماذكره في العمادية أنهالوكانت في أيديهماولامر ح يقضي ما بينهماولا يصم ذلك في الدى نكاحها وأن صاحب الحيط أطاق الذكاح وأراد المهركا بينه (قوله المهر) فيكون من اطلاق الشي وارادة أثره المترتب عليه (قوله كاحرره في الصرمعلط المعامع) أى جامع الفصولين في قوله لواجمع نسكاح روهبة الى آخرماقد مناه (قوله أم الخ) هذا الذي جعله صاحب البعر عثالصاحب الفصولين وذكر أنه لم يره لم ينقُولا كَاتَقَدَمُ وهُو استَدَرَاكُ عَلَى قُولُهُ وَالرَادَمِنَ النَّكَاحِ اللَّهِ رَقُولُهُ لِو تَمَازُعا فَ الامَهُ ) أَيْ وَ مِرهَ نَا (قُولُهُ الاسرج) كسمق القاريخ (قوله فتكون ملكاله الخ) اعدم المنافأة (قوله ورهن مع قبض الخ) أى ان لم يكن ي عواحدمنهما تاريخ (قوله معه) أى مع القبض قال المصنف فى منعه قولى بلاعوص هو قيدلازم أخل به باحب الكنز والوقاية فال الرملي هواصاغب البحرمع أنه لايضرتر كه اذالهبة اذا أطلقت يرادبه الخالية وأنالعوض كاهوظاهر بللقائل أن يقول ذكرهار عايشبهالتكرارلانها بيع انتهاء دي وتأحكام ألبيع عليها فيعلم حكمهامنه تأمل (قولها ستحسانا) وجهالا ستحسان أنه الرهن مضمون مكذا المقبوض محكم الرهن والهبسة أمانة والمضمون أقوى فكان أولى والقياس أن الهبسة أولى لانها تثبت الملك والرهن لايثينه (قوله ولو العين معهما اسنويا) يعي أن ما تقدم فيما اذا كاما حارجين فان كانت في أيديهما فهما سواء والعانت في من احدهما فهو أولى الاأن ورخاوتار بالخارج أسمق يقضى له (و بحث) ميه العمادي ان الشيوع الطاوئ يفسدالرهن فينبغى أت يقضى بالكل لدعى الشراء لان مدعى الرهل أثبت رهما فاسدا فلا قحل بينته فصاركا نمدعى الشراءانفردياقامةالبينة ولهذافالشيجالاسلام خواهرزادانه انما يقضيبه يتهما فيمسااذااجتمع الشراءوالهبةاذا كان المدى بمسالا يحتمل القسمة كالعبد والدابة أمااذا كان شيأ يحتملها يقضى بألكل لمدع الشراء فاللان مدعى الشراء قداستحق الدصف على مدعى الهدةوا ستحقاق نصف الهبة في مشاع يحتمل القسمة يوجب فسادالهبة فلاتقبل بينة مدعى الهبة غيرأن الصحيم ماأعلمتك وأن الشديوع الطارئ لايفسد الهبة والصدقة ويفسد الرهن والله تعالى أعلم بحر فلت وعلى مامرمن أن الاستعقاق من أأنسمو عالمقارن يذخى أن يقضى لمدعى الشراء بالاولى فالحكم بالاستواءعلى كلمن القولي مشكل أهارتأ ل فالاستعان المنطف فالمنوه فالمنا الكلام من العمادي يشير الى أن الاستحقاق من قبيل الشبوع الطارئ وليسكداك يلهومن الشيو عالمقارن المفسد كأصرحبه فحجامع الفصولين وصحعه في شرح الدرر والعرر إونقله في الكنز في كتاب الهبة وأقره (قوله والعرهن خارجات على ملك مؤرح الح) قيد بالملك لأنه لوأ قامها على إنهافى يدهمندسنير ولم يشهدأنهاله قضى بها لاحدى لام اشهدت بالبدلا بالملك كاف المجر (وويه) ومن أهم إسائل هذا الباب معرفة الخارج من ذى البعد وفي جامع الفصولين ادعى كل أنه في يده مأو برهن أحدهما أقبل ويكون الا خرخارجاولولابينة لهمالا يحاف واحدمنهما ع (ولوبرهن) أحدهما على اليدوحكم لُّميدُه ثُمُ يُرهَن على الماك لا تَقْبِل ادبينة ذى البِدعلى الملك لا تقبل (أخد)عينا من يدا َّحْر و فال انى أخذته من ريده لائه كان ما سكر و مرهى على ذلك تقبل لاما وال كان ذا بد بحكم الحال لكممل ا أقر ، قبضه منه وفد أفرأت وذالا دفى الحقيقة هو الحارج (ولو) غصب أرضاوز رعها فادى رجل أم اله وعصم المسمعاويرهن على غصبه واحداث يده بكون هوذايدو أزرع خارجاولولم ينبت احداث يد فالرارع ذويدوا أبدى والحارج (بيده) عقارأحدث الأخوعامه يده لايصر بهدايد فلوادى علمه أنك أحدث الميد وكان يدى فأندكر تحلف اه

المهركاس ره في البحر مغلطا العامع نع يستوى النكاح والشراء لوتنازعا في الامة من رجل واحد ولامن بح فتكون ملكاله منكوسة قلات في فتدبر (ورهن مع قبض أحق من هبسة بلا قبص أحق لانها بيعانها ه فهى أحق لانها بيعانها ه والبيع ولو يوجسه أقوى من الرهن ولو العين معهما من الرهن ولو العين معهما استو يامالم يؤرخاوا حدهما أسبق (وان برهن خارجان على ملك، ؤرخ

مطلب منأهسم مسائل دعوى الرجاين معرفسة الحارج منذى اليد

مادلم بنيث كون أحدهما خصما الرخواذ يصمير خصما بالسدولم يثبت بد واحدمنهما اه منه

ويه علم أن اليد الطاهرة لااعتبار بما (ثم اعلم) أن الرجلي اذا التعياعينا فاما أن يدهياملكامطلقا أومل بسيب متعد عابل التكرارأ وغيرقابل أوسختلف أحددهما أقوى من الاسخر أومستو بان من واحسد أوه متعددأو يدعى أحدهما الملك الطلق والاستوالمك بسبب أوأحدهما مايشكرر والاستجرمالا يشكررفه تسعة وكلمنهما اماأن يبرهن أوييرهن أحدهما فقط أولابرهان لواحدمهما ولامريح أولاحدهما مر فهى أربعة صارت ستاو ثلاثين وكل متهااما أن يكون المدى فى يد ثالث أوفى يدهده ا أوفى يد أحدهما فه أر بعة صارتما تة وغمانيدة وعشر عن م وكل منهاعلى أربعة اماأت لا يؤرخا أو أرخاو استو ياأوسب أحدهماأ وأرخ أحدهماصارت ممالةوائي عشراه وقدأوصلهافي التسميل اصاحب عامع الفصوا الحسيعة آلاف وستماثة وسيعس مسئلة وأفردها رسالة خاصة وقد تخرجم هذا العاحز الحقيرز يادة على ذا بكثير حررته في ورقة حن اطلاعي على الثالر سالة وسأجهم في ذلك رسالة آدادة ان شاءالله تعالى ولكن ذ ذلك هنايطول ولاحاجة الىذكره بل اقتصر على ماذكر وآلعلامة عبد الساقى أفندى أسيرى والدمسيتب لهاميزاناالاانه أوصل الصورالى ستةوتسعين فقال اعلم ان الرجلين اذااده ياعيذاو وهماة لا يخلواماان ادر كالاهماه الكامطاة ا أوادعى كالاهمابسب واحدد بان ادعيا ارثا أوشراء من النسين أومن واحد أواد أحددهماملكامطلقاوالا خرتاجا أوادع كادهمانتاجاأوادعى كادهماملكروابه اماأن يكون المدع فىيد ثالث أوفى يدهما أوفى يدأ حسده ماوكل وجه على أربعة أقيسام اماان لم ورما أوأرحا تاريخ واحدا أرحاوتار يخ أحدهما أستق أوأزح آحدهما لاالاخر وجلة دلك ستنوتسعون فصلا كاسيحىء تقسيلها شاءالله أعالى وهي هذه كاترى أحبيت ذكرها تسه الالامراج مةوتقر ياوان كان في المصنب والشارجة كثهرمنهالكن مهده الصورة بقرب المأخدوان نيكرر وأن المكرر العاحة عداو

ادعماعيناملكامطاقاوا امين فيدثالث

ا الله بؤرخاية نبى ع أوأرحا الريحاوا حداً ع أوأرحر تاريخ أحده ما أسبق عنده ما يقمى للاسبق وعند محمد في رواية يقنى ينهما يقمى للاسبق وعند محمد في أوأرخ أحده ما ذالا تخوعند أبي حنيه في يقفى ينهما ومشايخما أو توابأ ولويا الاسبق بينهما وعند أبي وسف للمؤرح وعمد محمد لن على قول الامامي أطاق ومشايحما أو توابقول أبي حسفة

(ولوادعيا) ما كامطاقا والعين في يد الشولم ورخا أو أرحا فاريخا واحداد برهما قصى بهمالاسنوام، في الحجة (وان) أرحاو فاريخ آحدهما أسن بقضى للاسبولاية أب المك للفسه في زمان لا بنازعه ويقصى بلاية أب المك في تقصى بهمالاية ملايقضى بغيره الااذا تلقى الملائمة موس بما زعه لم يتلق المين تقت أحدهما لا يقصى له ما أحدهما لا الاستحر بعدد أبي حنيفة لا عبرة للتاريخ ويقصى ببهما نصفى لان توقيت أحدهما لا يدل على تقد ملكه لا نه يوسف المورخ لانه أثبت ليفسه الملك في دلك الوقت يعينا ومن لم يورح بتت للعالى قيما وفي بوأ في وعند أبي يوسف المورخ لانه أثبت ليفسه الملك في دلك الوقت يعينا ومن لم يورح بتت للعالى قيما وفي بوأ في وقت المار من ولهد يعضى لمن أطاق لان دعوى الملك الطلق من الاصل و دعون والمفسلة في مناف المناف المؤرج يقضى المناف المناف ألمناف المناف المناف

م قوله صارت مائة وثمانية وعشر بن لعل الصواب مائة وأربعة وأربعين وقوله الاتن صارت خسس مائة وائن عشر لعسل صوابه خسس مائة وسنة وسبعين فاجرر

مطلب تستعسق الزوائه المتصلة والمنطقة

المؤوخ الله أثبت لمنفسه المائف ذلك الوقت يقينا ومن لم يؤرخ ثبت الحال يقيناوفي ثبوته في وقت ثار بخ ما حبه شك فلا يعاوضه (من الحل) المزبور وعند محديقضي لمن أطلق لان دعوى المائ المطلق دعوى المائث من الاصدل ودعوى المائه المؤرخ تفتصر على وقت التاريخ وفيه من الحل المذكور أن دعوى مطلق المائد ودعوى أولو ية المائه من حيث الحبكم كدعوى النتاج والتاريخ في دعوى النتاج لغوعلى كل حال أرضاسوا ه و وعنلفي أولم يؤرخا أو أوخ أحدهما فقط اه

ادعياملكامطلقاوالعينف أيدبهما

أوأرخاوتاريخ أحدهما أسبق عندهما يقضى للدسبق وعند مجدفى رواية يقضى بينهما ومشا يخنا أفتوا بأولو يه الاسبق على قول الامامين

ع لم يۇ رخاية ضى ٦ أو أرخانار يخاواحدا بينهما يقضى بينهما

ر أوأرخ أحدهما لالآخرى ندأ بي حنيفة يقضى بينته ما وعنداً بي توسف للمؤرخ وعند مجدلن الطلق ومشايخنا أقتوا على قول أبي حنيفة

ولوادعما) ملكا منها عان كأنت العين في أيديهما فكذلك الجواب أي كاكنت العين في مدنالث لانه لم يترج حدهما على الاستحر باليدولم يتخط حاله عن حال الاستحر بالدجام ع الفصولين من الفصل الثامن ادعمام لكم المعالم العرف بدأ حدهما "

اوأرخاونار يخ أحدهما أسبق عندهما قضى لاسبقهما وعند جديةضى للغارح افتى مشا يخنابا أولو به الاسبق على قول الامامن

نم آوأرخأحدهمالاالآخوعندأب بوسف ا يقضى المؤرخ وعند محمد يقضى النمارح ا قتى مشامخناعلى فول مجمد

ولوادعيا) ملكامطاقافان كاستالعين في يدا حدهمافان كانا أرخاسواء أولم يؤرخافه ولفار حلان بينة كثرا الباتاوان أرخاوا حدهماأ سبق فهو لا سبقهما وعن مجداً فه رجع عن هداالقول وفال لا تقبل بينة عاليده لم الوقت ولا على عسيره لان البينة بين فامناعلى الملك المطاق ولم يتعرضا لجهة الملك فاستوى التقدم النا خرفيقضى للخارح (ولهسما) أن البينة مع التاريخ تتضمن الدفع فان الملك اذا ثبت الشخص في وقت شونه لغيره بعده لا يعدا يكون الا بالتاقي من قمله و بيئة على الدفع مقبولة وعلى هدذا اذا كاست الدارق أيديهما عنى أنه الا نصح الا بعدا نبسات التلقي من قمله و بيئة على الدفع مقبولة وعلى هدذا اذا كاست الدارق أيديهما على المؤرخ لان بيئة وتحديق من العالمي كوادعى رجسلان شراء من آخر وأرح أحدهما لا الا تتوفعدا في وسف فررخ أولى وعند أبي حنيفة ومجديقضى الفيار حولا عبرة للو تتلان بينية دى الدائم الذا كانت في المؤرخ لان بيئة وقدي العمل الفيارة وعالم المناف المناف الدفع لوقو عالمسلك في رجب التاقيمين حيالا المناف وفي الخلاصة المناف المناف المناف المناف وفي الخلاصة اذا ادعيا تاقي المناف من والدار في يدا حددهما فانه يقضى الخارج وي المناف المناف وفي الخلاصة اذا ادعيا تاقي المناف من رجلين والدار في يدا حددهما فانه يقضى الخارج وي المناف المناف وفي الخلاصة اذا ادعيا تاقي المناف من رجلين والدار في يدا حددهما فانه يقضى الخارج وي المناف المناف وفي الخلاصة اذا ادعيا تاقي المناف وينافلا من رحدة ولا يقبل من المناف المناف

وأعارما أولم يؤرخا أوارخ أحدهما ولم يؤرخ الاخرالااذا كان تاريح صاحب البداسبق اله (قال) على المادعيدارا أوعقارا أومنقو لاف بدرجل ملكا طلقا وأقام البينة على الملك المطاق وأقام دو السديدة

أى ان لم يؤرخا أو أرخاسواء

مطلب المينة مع التاريخ تتضمن معنى بينسة دمع الحارح أيضا أنه ملكه وبينة الخارح أولى عند علما تنا الثلاثة وهدا الذالم يذ كرا تار يخاوا ما اذاذ كاه و تاريخهما سواء فكدلك يقضى بينة الحارح وان كان تاريخ أحدهما أسبق فلاسبقه ما تاريخا مواء كان خاريخا و المحدد وهو قول أي يوسف أولا وهو قول عجد أولا وعلى قول أي يوسف أولا وهو قول محد آخوا لا عبرة وبه التاريخ لل يقضى الخارح وان أرخ أحددهما ولم يؤرخ الا تنم فك دلك يقضى الخارح من صرة الفتاوى نقلامن الذخد برة عبد الحارج في الملك المطلق أولى من حجة ذى الدلان الخارح هو المدعى والبيئة بينة المدى بالحديث الاادا كان أرخاوذ والبدأ سق لان التاريخ عبرة عند أبي حذيفة فى دعوى الملك المعالق ما ذا كان من الطرف وهو قول أبي يوسف آخراو قول محد أولا وعلى قول أبي يوسف أولا وهو قول محد أتولا عبرة المناق بل يقضى الخارح دور

م احقام الله

ادعياملكاار ثامن أبيه والعين فى يدناك

ها أوأوفاتار بخاواحدا يقضى وبيتهمانصفين
 أوأوخ أحدهمالاالا ليقضى بينهما اجماعا

۱۳ لم بؤرخا يقضى بينهما نصفين

و أوأرخاونار يخ أحدهما أسىق عند علما ثما الثلاثة يقضى للاسبق ان كان تاريخهما للك مورثهما وان كان تاريخهما لموت مورثهما

عندمجديقضي تينهمانصفين

ولهادى كل واحده مهده الرئاس أبه ولو كان العين في يدنا الدور بؤرخا أو أو ناسواء وهو بهنه ما نصف لا سدة والمه و افي الحجة وان أرخا وأحده هما أسبق فه ولا سبقه هما عندا أبي حفيه في المورد والمه أبي حفي المورد والمه أبي حفي المورد والمه أبي حفي الما أنه المورد والمه أبي حفي الما أنه أبي حفي المورد والمه أبي المهم المهم الما المورد والمه أبي المورد والمهم المورد والمهم المورد والمهم المورد والمهم المورد والمهم المورد والمهم المهم المهم المهم المورد والمهم المورد والمهم المورد والمهم المورد والمهم المورد والمهم المهم المهم المهم المورد والمهم المورد والمهم والمورد والمهم والمورد والمهم والمهم المهم والمهم والمورد والمهم والم

حامع الفصول تول تحدهمآ

۱۷ لم بؤرخا ية صى ۱۸ أو أرجاناً ربحاوا حدا بينهما نصقب تقضى بيهما نصفين

> .م أوأرح أحدهمالاالاتنو يقدى يهما اجاعا

م أى كالوكانث المن في يد ثالث اه منه

كالو كأنت العين في يد ثالث ولواد حيا سلكا ارثاقان كانت العين في أيديهما فكذلك الجواب م في أول امن من القصولين ملحصا

ادعياملكارثالابيعوالعينفي يدأحدهما

٢٢ أوأرخانانار يخاواحدا ٢٣ أوأرخاوناريخ أحدهما أسسيق عندهما يقضى يقفى العارح

للفارج ومشايخناأ وتوا

باولوية الاسيق على قول

م لميورسا يقضى النعارح

أوأرخ أحدهمالاالا خريقضي للغار براحاعا

ووادع الملكا ارثالا بيسه إن كانت العسين في يدأ حسدهما ولم يؤرخا أورأ خاسواء يقضى المخارج وان أرخا متحدهما أسمقفهو لأسبقهما وعندمجم للغارج لانه لاعبرة لأنار يخهنا وان أرخ أحدهما لاالاخوفهو المرحاجاعا وقيك ليقضى للمؤرخ مندأ بي وسف منجامع الفصول بن في الثام (أقول) أو أرخاو تاريخ · ال السبق وان أرخاو تاريخ على اليدأ سبق فهوله والحاصل انه للخار - الااذا سبق ثار يخذى اليدكم لم يتى و وضع المسئلة فى التي الملك من النبي خير الدين وفي الحلاصة من المثالث عشر من الدعوى ولوادع ا ابراث كلواحدمنهما يتمول هذالى ورثته من أبي لوكان في يدأ حدهما فهو للخارح ٣ الاادا كان تاريح ف البدأسبق فهوأولى عندأ بحنيفة وأبي يوسف رحهما الله نعالى وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الاسمر الموالغار بالاجماع فالفالرام من الاستروثنية والثامن من العمادية بقلاءن النجر يدلوادع صاحب الدالارتعن أبيه وادعى خارح مثل داك وأفام البيمة يقصى المفارج فى قولهم جميع اولو أرخاو تارير أحدهما سبق فضى الدسبق عند أبى حنيفة وأبى وسف وعد محديقضي الدارح اه عال في غاية البيان بقلاءن سوط خواهرزاده اناده ماملكا سبب يادادى كل تلقى الملك من المين بالمراث أو بالشراء والجواب عدم لجواب في الماك المطلق على النفصيل الذي ذكرناه اله وقد ذكر أن العين في الماك المطلق ان كانت في مد المدهدما وأرخاونار نخ أحددهما أسدق فعلى قول أبى حذيفة وتول أبى بوسف الاسنر وهو قول مجد الول يقضى السبقهما تاريخا وعلى قول أبي يوسف الاول وهو قول محد الا تريقصي الغارح ونهامش انقروى في نوع دعوى الارث من كاب الدعوى

ادعياالشراعمن أثس والعين في دثالث

٢٦ أوأرخاتار يحاواحدا ٢٧ أوارخارناريخ أحدهماأسسق مدرعل المالله لائة يقصى للاسبق يقضى ينهماسفن

انكارتار يخهما لملثباتعهماوان

كان تار يخهم الوقب اشترامهماعد محديقفى النهدمانصفى ورج

صاحب الشمو ان قول محد

م أوأرخ أحدهمالاالآخر بقضى بينهما اتفافا

٢٠ لم يؤر حايقضي

يينهمانصفين

انادعياا شراء من اثنين والدارفي يدااك فان له ورخاأ وأرحاو نار عهما على السواء قضى بالدار ينهسما ان أرخاو تاريخ أحدهما أسبق فهو على الاختلاف الدى ذكرنافي الميراث يعني أن و مثلاثة أقوال وات خ أحدهماو لم يؤرخ الا خرفهو على ماذكر نافى الميراث أيضاوا ما اذا ادعيا الشراعمن السرأرخا الشراء اربخ أحدهما أسبق فقدروى عن محدام مااذالمدؤ رحاماك البائعن يقضي بنهما صفن كافي فصل يراث فعلى هدنه الرواية لا يحتاج الحالفرق بين الشراء والميراث وفي طاهر الرواية يقضي في وصل الشراء سبقهماثار يخاعند محدوعلى ظاهرر واية محديعتاج الى الفرق انتروك من توعف دعوى الشراء والسيع

اه منه

ع قوله وات أو خ أحدهما لاالا خرائر أقول أكروسا تار انوالااته واحدد وذ كرفي الفصولان بعسد و رقة ولو أد خ أحده ــــــا فسند السداولي اذون الساكت عندل فلاينقصر تبضه بالشلا ولوكان المبيع فيدياته عدولا حد المدعين تاري فالودخ آولى اذلاحراحم فوقعه قراحه اذهوقيد قياهنا والكنةوله فماذكره بهد وانكاتالعى فالعوا وقوله بعده وانقيد أحدهماشاهد أنرضع ماهناقسااذا كانالميسح فيدالت والمرض له أدضا والقرروض فالكرات الدائع واحد فتأمل اهمنه

وف المع الفصولين وان ادعيا الشراه من واجد ولم يؤرخا أو أرخاسوا مفهو بينهما نصفين لاستوائه ما في الحجة وان أرخاوا حده حما أسبق يقضى لا سبقهما الفاقا يخلف مالوا دعيا الشراء من جلين لا نهما يشتان الملك لباتعهما ولا تاريخ ملك المناهما ولا تاريخ بينهما حضرا و برهنا على الملك بلا يعتدبه وصارا كالمتهما حضرا و برهنا على الملك بلا تاريخ فيكون بينهم حما أما هنافقد الفقا على أن الملك كان لهذا الرجل أنبت التلقى لنفسه في وقت لا ينازعه فيه صاحبه فيقضى له به ثم لا يقضى به لغيره بعده الااذا تلقى منه وهو لا يتلق منه انتهما على المنافق المنافق المنافق المنافق من النين الم منه انتهم على المنافق المنافق المنافق من النين الم المنافق المنافقة المنا

ادعياشراءمن اثنن والعن في أيدبهما

مَ الْوَارْ الْرَيْحَالَ إِلَّا الْوَارْ الْوَارِيْخِ مِلْ الْوَارْخِ الْحَدُهُ وَالْمُ الْوَارِخِ الْحَدُهُ و واحدايقضى أحدهما أسميق لاالا من المنافض في المنافضة الله المنافضة المنافضة الله المنافضة المنافضة

۹۶ لمیؤرخایقفی بینهمانصفین

وفى الرابع من ده وى الحيط فى نوع فى ده وى صاحب المسد تلتى المان من جهة غيرهما أدعما تلقى الملك " جهة واحدة ولم يؤرخا أو أرخاو تاريخه سماعلى السواء يقضى بالعين ينهدما وكذلك اذا أرخ أحدهما ديا الا تحريقضى بينه سما بالدار وان أرحاو تاريخ أحدهما أسبق يقضى لاسبقهما تاريخاوان ادعما تأقى المان من جهة اثنين فكذلك الجواب على التفصيل الذى تلنافيما اذا ادعما التلقى من حهة وأحدة انقروى في آ-دعوى الشراء والبيح

ادعياعيناشراء من اثنين والعن فى يدأحدهما

مم لم يؤرخا عم أوأرخاتار يخا مم أوأرخاوتار عزاً حدهما الم أو رح أحده يقضى المنارح واحد قصى أسبق يقضى الاسبقهدا الالاحر بقضى المنارح الحاربح

اذا اده ياتلق الملائمن رجلين والدارفي يدأ حدهمافانه يقضى للفار بحسواه أرخا ولم يؤرخ أوأرخ أحده ولم يؤرخ الا خوالااذا كان تار بخصاحب البدأ سبق خلاصة من الثالث عشر من كاب الدعوى وفي البزاز بعد في يدرجل برهن رجل على أنه كان لفلان اشتراه معمنذ عشرة أيام و برهى ذو البدعلى أنه كان لا تنافي المتراه منه معدشه ربكدا وسماه فعلى قول الثالي هو لا سبقهما تاريخار هو ذوا ايدو قال تحدف قوله الا سرهم للمدى وعلى قياس قول الثاني أو لا هو للمدى اه أقول وملى هذا ينبغي أن يفني لا سبقهما تاريحا كلواد عيا الشراء من واحد لان العمل بظاهر الرواية أولى

ادعياعيناشراعمن واحدوا العن فى يدثالث

٣٧ لم يؤرخايقضى ٢٨ أوأرخاناريخا ٣٩ أوأرحاونار بخ مع أو أرخ حده بينهما نصفي واحدايقضى أحدهما أسعبق لاالاحريقنى ألغارج يقضى لاسبقهما للخارج

وال ادعيا السراء من واحدولم يؤرخا أو أرخاسوا عده وبينها ما تتمفين الاستوائم ما في الجسة وان أو ا وأحدهما أسبق يقضى الاسبقه ما اتفاقا ع وان أوخ أحدهما أى وهم المار جال الا حرج والمحوّر التفاقات المن الفصولين من الثامن ولوا دعما الشراء والدار في مثالث ان ادى كل واحدم نه ما الشراء من صاحب اليدولم يؤرخاو أقاما البيدة يقضى المنها المنه من المنها ال

ذه بعميهم المن بلاخيار وانترك بعبد القضاء لايقيض الاالنصف بنصف المن ولوادعيا الشراءمن ماحب اليد فهي يينهما نصفين هدذااذ الم يؤرخا أوأرخا تاريخا وإحدا ولوأرخاو تاويخ أحدهما أسسبق بقهماتار يخاأولى بالاجماع فأن أرخ أحده مداول يؤرخ الاسنو يقضى لصاحب آلتار يخ خلاصةمن شعشرمن الدعوى ولوكات البيدع فيدبا تعه فبرهن أحدهماعلى الشراء وانه قبضه منذشهرو مرهن على الشراءوانه قيضه منذ عشرة أيام قذوالوقت الاول أولى عامع الفصولين

أدعياشراء من واحدوالعن في ألديهما

۽ لم يؤرخاية شي بينه مانصفين ٦٤ أو أرخا تاريخاواحداية ضي بينه مانصفين

ع أَوْأَرْخَاوْتَارِ مِنْ أَحدهما أسبق ع ع أوأرخ أحدهما لا الاسنح يقضى

نعفى لاستقهما سنهدانصفين

ادعماالشراء من واحدو العسين في أيديهما فهو بينهما الااذا أرخاو أحدهما أسسبق فينشد يقضى سبقهما منجامع الفصولين من الثامن ملخصا بهاذا ادعياتاقي الملك منجهمة واحسدة ولم يؤرخاأ وأرخا يخهماعلى السواءيقضى بالعين بينهما وكذلك اذا أرخ أحدهما دون الاسخر يقضى بينه ماوان ارخا يخ أحدهما أسبق يقضى لأسبقهما تاريخاف الرابع من دعوى الحيط وفى باب بيان اختلاف البينات بسع والشراعمن دعوى الحيط ان كانت العين في أيديم ما يقضى بينه معافى الفصول الااذا أرماد تاريخ .هما أسبق وفى غاية البيان عن مبسوط شواهر ذادءان كانت لعمن في أُيَّديه حاان له يؤرخا أو أرخاسو آه خ أحدهمادون الا محريقضي بينهمانصفن أمافى الاولىن فلا أشكال فعه وأمااذا أرح أحدهمادون خرفكذلك يقضى بينه مانصفي لانه لاعبرة التاريخ حالة الانفراداذا كانت العن الورخ بيدهما معاألا إنه لو كان في دأ حدد هما فأرخ الخار ح لا يكون آريخ أحده ما عبر الا تنقض بدذى اليد بالا حمّال الايكون التارج عسبرة اذا كأن فى أيديهما حتى لا ينقض ما يثبت من يدالا تحرفى النصف وات لم يكن يخالة الانفراد عدبرة عقابلة اليدمار وجودالتار يخوعدمه عنزلة ولوعدم يقضى بادار بإنهما نصفين المش الانفروى فى أول دعوى الشراء والبيع

ادعياعيناشراعمن واحدوالعن فىد أحدهما

٢٤ أوارخاتار مخاواحدا يقضى لذى الدر ٨٤ أوأر خ أحدهمالاالا خريقضي

وع لم يؤرناية ضي لذي المد

٧٤ أوأرخا وتارخأحدهماأسىق يقضي لاسبقهما

ادعياالسراء من واحدوالعسين في د أحدهمانه ولذى المدسواء أرخ أولم يؤرخ الااذا أرخاوتاريخ يح أُسبق فيقضى به للخارج في أول الفصل الثامن من الفصولين وفيه في أو اسطا الفصل المذكورولوادي بجوذواليدبسبب ذاالسبب نحوشراه وارثوشه مه فلايحاواماان بدعياتلق الملائمن جهسة واحد نجهة اثنت ين فلواد عياه من جهة واحدو برهنا حكم به لذى اليد دلولم يؤرضا أو أرضاسواء فلو أرضاو يخ هماأسبق مهوأول ولوأرخ أحدهمافذوالمدأولى اذوقت الساكت معتمل فلاينقض قبضه بشلك رفيه أيضافى الحل المزبور باشارة المبسوط وأجعوا أتنانادر جوذا اليداو أثبتا اشراءمن واحدو أرخ همالاالآ خرفذوالتاريخ أولى (مش) ذواليدأولى (قت) اذناريخ الخارج فى حقه يخبر به والقبض ن ذى الميدمعاس وهو دليل على سبق عقده والمعاينة أقوى من الخبر الااذا أرخاو تاريخ الخارج أسبق النارج اه وفيه بعدمسئلة ولو برهن من لؤس بيده على انه قبضه مندشهر و برهن ذو آليد على قبضه نيت أو مرهن على الشراءولمنذ كرشهو دوالقيض فالمبدعله اذيده في الحال تدل على سبق قبضه وقد ، التار يخ ضمناولايدرى أنه قبل قبض الخارج أو بعده فلَّعْت البيستات وترج دو الدييده العّاعْد في

الحال اه ادهماصناأ - دهماملكامطلقاوالا تنونتاماوالعن في داات

اه أوارخاونار يخ أحدهما أسبق يقضي لصاحب النتاج

.ه أوأرخاتار يخاواحدا يقضى لصاحب النتاج

٩٤ لم ورخا مني لصاحب المتاج

٥٠ أوأرخ أحدهما لاالآخر

وقضى أصاحب النتاج

ادعماعيناماكامطاقا والاخرنتاجاد العينف أيديهما

٥٥ اوأراوناريخ ٥٦ أرأرخ أحده لا الا خريفنو أحدهماأسيق بقفي

ع و أوأرخاتارها واحسدايقضي

٥٠ لم يؤرنا ففني اصاحب التناج

لصاحب النتاج لصاحب النتاج لصاحب النتاج ادعماصناأ حدهماملكا مطلقا والاستونتاجاوالعينف أيدبهما

٠٦ أوأرخ أحد لاالا خريقضي

٥٥ أوأرخاوتار يمخ

٨٥ أوأرنماتاريخا واحددا يقضى

٧٥ لم يؤرخا يقضى واحبالتاح

أحدوماأسيق يقصى لماحبالنتاج لصاحب النتاب الصاحب

فىبابدهوى المرجلين من الدررو الغررولويرهن أحده ماءن الخار بحوذى اليدعلي الماك المعاق والآ على النتاح فذوالنتاج أولى وفي الباب المز فوره ن الماني ولو رهناه إلى الملك والاستوعدلي النتاح فهو وكذالو كافاخارجين اه وفى باب مايده الرجلان من شرح الجمع لوأقام أحسد المدعيين ونسة على والا موعلى النتاج قدم صاحب المتاجسواء كانخارجا أوذا يدلان صاحب المتابح يثبت أوليدة المالا علكه الغير الابالتلقي منسه اه وقال أبو السعود العمادى في تحريراته قد علم من هذه النقول اله لاجر، أولوية سأحب النتاج بن أن تكون العسين في يد أحده ما أوفي يد ثالث فان كان العدي في دهما مك صاحب النتاح أولى لان كل واحدمن صاحب الددويدفي نصيفه وخارح في النصف الا خركذي الب الحارج والحاصل اذابرهن المدعمان أحدهماعلى الملاث المطلق والاستح على النتاج تقدم بينة الستاح كان العَسن في دأحدهما أوفى يدهسما أوفى يدثالث كابين في الاصول اه وقال في الجرالراثق في ا أطلة واهذه العبارة وهي قولهم تقدم بينة النتاح على بينة الماك فشمل ما اذا أرخاو أسستو ياأوس أحدهما أوأرخ أحدهما أولم يؤرخا أمسلافلاا عتمار التسار يجمع النتاح الامن أرخ تاريخا مستحيلا بوافق سن المدعى لوتشذى اليدووافق وقت الخارح فينتذ يحكم النسارح ولوحالف سنه الوقتب لبينتان عندعامة الشاعبو يترك فىيدذى البرعليما كأنوالمتاح بكسرالنون ولادة الحبوان ووضعه من نقعت عنده بالبماء للمفعول ولدت ووضعت كافى المعرب والمرادولادته في ملكه أوملك باثعه أومور > والمرادبكون التار بخمستعبلا في دعوى النتاج عدم موافقة التاريح اسن الولود \* ودعوى المتاحد ٣ عبب المائ بالولادة ف ما كهلان سب ذلك نوعات أحدهم الاعكن تكرره و الثاني عكن تكرره فسالاعكن تك هوالنشاج فوقوع النتاح فى الخارج مرتبن محال يعسني لأينسور عودالولد الى بطن أمه تمخر وجسهم هد أخوى فأذا كأن الا مركذ لك الواد لا معادولاد نه بعد الولادة من أخرى وما كأن من المناع كدال ولا يصر مرة أخرى بعدنقضه م فلايكون نعو المناح كاصرح به فى المفصلات اله فدعوى المناح دعوى متكرر كاصر عبه فاضيضان في آخرد عوى المنقول ودعوى المتاح دعوى أواية الملك كاذكرواف آ-ألفص للالثامن من الفصولين فبكون كل دعوى أولية الملك كالمتاح وعلى هسذا الخاف الانخة الفعولة المروع والاصول كاحفقه حرى ذاده م فكل سب الماك من المذ ع مالايتكر ريع في الدولا بصف مرة يعدأ توى بعد غضه فهو في معسى المنا الرودعوى المائه بهذا السبب كدعوا مبالنتاج فان مشله في عد

ع فوله دلايكون نحوالمثاج أمله سقطاقبل وماكانون ا اع بصنع من بعد أخوى رمد هفه ألموافق كالرمه الآنى وبالملة فلعررهدا المقام

س خواهرزاده

التكر رفكمه تكمه فيجسع أحكامه وأماكل سبب للملائمن المشاع مايتكر يعني يعادو يصنعهم بعد أخرى بعد نقضه فهولا يكون عصنى النتاج بل يكون فى منزلة الملك المطلق كاصر حيه ف الحيط والميسوط أوالز المع والفلهم به وغمرها اه مثال مالا يتكرر كنسم ثداب قطنمة أوكماندة لاتنسم الامرة فنسم ثوب قطن أوكان سيب الملائلا يتكرر فهو كالنتاج فلوأ قام خارج وذو يدعلي أنهذا الثو ملكموانه قسم عنده فىملكه كان ذوالسد أولى كأفى الخاندة والمزازية وغسيرهما انتهبى وكحلب لين فلب لنسب الملك لايتكررفهو كالنتاج فاو يرهن كلمن خارجوذى يدعلى أنهذا المين حلب فى ملكم كان ذواليد أولى كانقله شار سرالملتق وحدثي عثمان أوندى الاسكوبي به ومثال مايتكرر كالمنطقة المصنوعة من الذهب والفضة وغبرهها كاليناء والشجر المغروس والبرالمزود عوسائرا لحبوب ونحوها مثلافهو ممايتكررو يعادله بعد النقص مرة أخرى فاو رهن كل من الخار جودى اليدان المنطقة صنعت في ملكه وان الشعير المغروس له في ملكه وأناليرله زرعه والحبوب المماوكة له كان الخارج أولى لاحتمال أن الخارج فعله ولائم غصبه ذوالمد منه ونقضه وفعل ثانيا فيكون ملكاله بهدذا الطريق فلم يكن في معنى النتاح بل يكون بمنزلة الملك المعللق كما ذكره النملك على المحمرفات الذهب المصنوع والفضة المصنوعة والبناء ينقض وبعا ثانيا والشجر نغرس عم يقطع من الارض و يغرس ثانياوا لحبو بتزوع ثم تغر بلمع التراب فتميز ثم تزرع ثانياوكذلك المصف الشر تف عماسكر رفاوا فام كل من الخارج وذى السد البينة الدم صفه كتبه في ملك فانه يقضى به المدى لان الكالة عمايتكرر يكتب عجعى عميكتب كاف دعوى المنقول من قاضيفان وفي الحسلامة في الثالث عشرمن الدعوى أماالسيف فنهما يضرب مرتين ومنهما يضرب مرة واحدة فيسأل علماء الصياقلة ان قالوا بضر مس تمن يقضى للسمدى وان قالوامرة يقضى لذى الرسد فان أشكل علمهم أواختلفوا ففي رواية أبى سليمان يقضى يهلذى البدد وفررواية - فص يقضى الغنار بحوف الوجديز السرخسي وان كان مشكار فالاصدانه ملق بالنتاج انتهى وفى الدررفان أشكل برجع الى أهل المبرة لائهم أعرف به فأن أشكل عليهم قضى به الغار جلان القضاء سنة هو الاصل والعدول عنه بعديث النتاج فاذالم يعلم رجم الى الاصل انتهى ادع اعينانتاجاوالعن في يدالث

71 لم يؤرخان ادعيا الماك بسبب علهما في الابتكر رقضى به بينهما نصفين وان ادعيا الملك بسبب الولادة من الحدوان والرقدق رقض به رينهما نصفين

عتبرالتاريخ فيسهان ادعيا الملك بسبب الولادة من الحيوان والرقيق ان وافق من المولود الوقت الذى ذكرا تعتبرالتاريخ فيسه ان ادعيا الملك بسبب الولادة من الحيوان والرقيق ان وافق من المولود الوقت الذى ذكرا تضييه بينهما وان لم يوافق بأن أشكل عليهما تضي به بينهما كذلك نصفين وان خالف سسنه الوقت الذى ذكراً بطلت البينتان عند البعض ويقفى به بينهما عند البعض وهو الاصم على ما قاله الزيلى وحققه ما حد الدرو

و أوارخاونار عن أحدهما أسبق ان ادعيا الملك بسبب علهما في الايتكررمن المشاع يقضى به بينهما نصفين ولا يعتبرالنار يخ وإن ادعيا الملك بسبب الولادة من الحيو أن والرقيق أن وافق سن المولود لقاد يخ أسسد هما قضى به ان وافق سنه وقته و إن الم يوافق بأن أشكل عليهما وقضى بينه ما نصفين وان أشكل على أسدهما قضى بينه ما نصفين وان أشكل عليه وان خالف الوقتين بطلب البيان عند البعض وهو الاصم على ماقاله المزيلي وحققه ما حد الدر وان خالف سن المولود لاحد الوقتين قضى به للاستحر

14 أوأرخ أحده الاالاخوان ادعيا الملك بسبب علهما هما لا يتكرر من المناع يقضى به بينهما نصفين ولا يعتبر المتار ين المؤرج ولا يعتبر المتاريخ المؤرج ولا يعتبر المتاريخ المؤرج وان ادعيا الملك بسبب الولادة من الحيوان أو الرفيق الوافق سن المولود الناريخ المؤرج يقضى به قضى به للمؤرج والم يوادق بأن أشكل عليهما يقصى به بيهما نصفي وان خالف سنه الموقت المؤرج يقضى به

لمن لم يؤر خلانه اذا كان سن الدابة مخالفالا حدالوقتين وهو مشكل فى الوقت الا خوقفى بم المن أشكل علم به وهو من لم يؤرخ

ا دعيانتاجا والعين في أيديهما

مه لم يؤرخان ادعيا الملك سبب علهما في الايتكر من الشاع يقضى به بينهما تصفين وان ادعيا الملك بسبب الولادة. ن الحيوان والرقيق يقضى به بينهما نصفين

٦٦ أوأرمانار يخاوا حداان ادعيا المالية بسبب علهما فيمالا يتكررمن المتاع يقضى به بينهما تصفين ولا يعتبرا لذار يخ فيه وان ادعيا المالية بسبب لولادة من الحبوان والرقبق ان وافق سن المولود للوقت الذي قضى به بينه حما كذلك نصفين وان خالف منه الوقت الذي وحقه في ما تاليا عض و يقضى به بينهما عند دالبعض وهو الاصف على ما قاله الزيلمي وحقه المالية المالية المناه المناه

ولا يعتبرالتار يخ أحدهما أسبق النادعيا بسبب علهما وعالا يتكرر من المتساع يقضى به بينهما نصفين ولا يعتبرالتار يخ أحدهما الله بسبب الولادة من الحيوان والرقيق الدوافق سن المولودلتار يح أحدهما فضى به لمن وافق سنه وقته والن لم يوافق بأن أشكل علمهما قضى بينهما نصفين وال أشكل على واحدمنهما قضى به لمن أشكل عليه ووالناف سسمه الموقتين بطاف الدينتان عند الدوس وهو الاصم على ما قاله الريلى وحققه صاحب الدرر والناف سن المولودلاحد الوقتين قضى به المراح و

٦٨ أوأر - أحدهمالاالا خوان ادعيا الملك بسبب عالهما المسالا يشكر رمن المتاع يقصى به ينهما نصفين ولا يعتبر الدار يخ ديسه وان ادعيا الملك بسبب الولادة من الحيو ان والرقيق ان واقت سن المولود لدار يخ المؤرخ تضى به لله ورخ وان الم يوافق بأن أشكل يقضى بينهما نصفين وان خالف الرقت المؤرخ يقضى به لمن أبروزخ انتهى لا نه اذا كان سن الدامة بخالفالا حد الوقت وهو أشكل الوقت الا خرق صى به لى أشكل عليه وهو من

فأواحرالفصل الشامن من الفصوا ي الناريج في دعوى الشاح لعو على كل حال أرخاسوا عأو يختلف أولم يؤرخاأوأر خ أحددهمافقط الهسى وفيه يرهن الحارمان على المتاح الواميؤرتنا أوأرخاسواء أوأدح أحدهما لاالا خزفهو بينهما لفقد المرجولوأ رحا وأحدهما أسبق فلورآ وقسنه لاحدهما فهوله لفلهور كذب الاسخر ولوخالفهماأ وأشكل فهو لينهمالانه لم يثبت الوثت فكاثم مالم يؤرحا وقيسل فيماخالفهما علت البيدان اطهور كذبهما ولا يقصى لهما اه (واعلم) أنه اداتدازعافي دارة ورهماعلى الدارع عنده أوعندبائعه ولميؤر خايعكم مالذى البدان كأنت في يدأ - دهما أو يحكم لهما ان كانت في أبيم حما أوفيد ثالث كاذكره الزيلعي وفى الثامن عشرمن دعوى التتارجاسية والأرحاسو الدينظم الى سن الدا ةان كان موافقا الوقت الذى دكرا يقصى مها ينهداوان أرخاو تاريح أحرهما أسبق يقضى لصاحب الوقب الدى سن الدابةعليه اه يعيى قصى لم وادق سم اوقته وال أرح أحدد هما ولم يؤرح الأسحر ووادق سن السابة لوقت المؤر حقصي له المؤرخ أيضالا له اذا كان أحدهما أسبق قضى ملن وا مق سنها وقته عادا كال الاس كذلك ان أرح أحدهما ولم يؤرح الاسحر كان وقت غدير المؤرج مهما لعدم د كرالتار في فان فرض المؤرح سابقاأ رغيرسابق يسستقيم على صورة مسئلة سسبق أحدالتاريحين وفي دلك صيان وافقسها وهما كدلك قصى المؤرخ لموافقة تار محمستهاوات ورض المؤر سمساو والعبر المؤر في المؤرج أيضا لان في موا مَهْ نَاعَ عَمْرِ الزُّوَّ حَشْكَا وَلَا مَارْصُهُ لُوا وَهُ نَسْمُ الزَّرْ حَ كَدَاحَةً هَ حَوى رد في تحريراتُهُ الله فلا مرق للفضاعلن وامق سهايس أب تبكوب المار، في مد أحدهم، أو في مدير ما أوفي يدثا شلان المعني لا يحتماف وانخالف سهاالرتي أوأشكر يقصى مهديم ماال كالتف أبد ماأوف بدئال والكات في دأحدهما

م حكم صاحب البدق النتاج عكم الحاوجين منه

قشي بهالذي اليدكاستة و صاحب الدر تقلاعن الزيلى وأيد ويقوله وهوالاصم اه (تماعلم) أن هذا إ اذا كأنسن الدأبة مخالفاللوقتين أمااذا كأنسن الدابة مخالف الاحد الوقتين وهومشكل في الوقت الاسخر قضى بالدابة لصاحب الوقت الذي أشكل سن الدابة عليسة كذا ف الشافي عشرمن دعوى التتارخانيسة اه هذاان أرخا كالهماوان أرخ أحسدهماولم يؤرخ الا خروكان سن الدابة مخالفا انسار بخ المؤرخ يقضى المن لم يؤر خلانه بالعاريق الأولى ف أن يكون مشكلا على من لم يؤر ح لان من لم يؤر خ أج ـ م وقته فقعق الاسكال بينهو بينسن الدابة بالطريق الاولى فيقضى بالدابة لمن أشكل عليسه سن الدابة وهومن لم يؤرخ كذاحققه وىزاده فى تحريراته انتهى وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الاسخر وكان سن الدابة مشكاد علمهماقضي سنهما كأفي الثاني عشر والثالث عشرمن دعوى التتارخانية انتهي هدذا ادا كأنت الداية في أيديهما أوفي يدثالث وأثمااذا كأنت في بدأ حدهما قضي بهالذي البدان أرخ أحدهما ولم يؤر خ الاسخر وكان سن الدابة مشيكلا علمهما كاحققه جوى زاده في تحريراته والمرادمن الخمالفة بين السن والوقت ين كوب الدابة أكرمن الوقتن أوأسعرمنهما كافي الشامن عشرمن دءوى انحبط وفي عبارة دءوى المتهمة فنفسل مأيتر جها احدى البيتس اذا كانسن الدابة دون الوقتي أودوقه مايكون مخالف الوقتين والمراد مالاشكال عدم ظهورسن الدابة كالهال بنملاء على الجسمع في باب ما يدعيه الرجسلان فان أشكل أى ان لم يظهرسن الدابة اه واختلفت عيارات بعض النسخ فمآاذا خالف سن الدابة للوقتين قال في الهداية فبابما يدعيه الرجسلان وانخالف سن الدابة للوقتين بطلت البينتان كدايذ كروا لحاكم وتبعه فى الحاف والهاية وغاية البيان والدائع وقال محدوالاصم أن تكون الدابة ينهما لانه اذا خالف سن الدابة للوقتين أوأشكل يسقط اعتمارذ كرالوجت فمنطرالي مقصودهما وهوا ثبات الملائ في الدابة وقداستو مافى الدعوى والحجة فوجب القضاء بماءينهما اصد فمن كذافى الكافى كاحققه جوى زاده في تحريرانه وفي آخرالفصل الثامن من الفصولين التاريخ في دعوى النتاج لغو على كل حال أرحاسواء أو مختلف بي أولم يؤرحا أوأرح أحدهمادقط فالاالمول فأصى زاده أخذامن كالرم صاحب الدرر والبدائع بان مخالفة السن الوقتين مكذب الوقتين لامكذب المينتين فاللازم منه سقوط اعتمار دلك الوقت لاسقوط اعتبار أصل البينتن لامالم شغن كدب احدى البينتن لجو ازأن يصكون سن الدائة مو افقاللو قشمن ولا يمرف الناطر كأأشار اليه السرخسى ف محيطه وقد يشاهد أل بعض أهل المطر نطر في سن ورس وقال ان سمنه المان ونصف وكان سنه ثلاثاو نصفا فاذا تقروهذا فاعلم أنه اذالم يثيث الوقت صار كلولم نوقت على ماذكر شيخ الاسلام الاسبيجابي فى شرح السكافى لان الاصل عدم اعتمار النيار يح فى النتاح كأص آ نعامن الفصولي كذا حقد قه حوى ذاده في تعربراته (وقال) قال قاضى خان في أواخرد عوى المنقول وان خالف سن الدا بة الوقشين في رواية يقصى لهماوفي والمتبيطل البينتان اه وكذا في خزانة الاحكل وفي الشامن من العمادية وفي الراسع عشرمن الاستروشنية كافى الحانية والطاهرمن كالم فاضى خان أمه رج القضاء بينهما لائه قال في أول كتابه وفيما كثرت فيمالافاوبل من المتأخرين اختصرت على قول أوقولس وقدمت ماهو الاطهر وافتقت عاهو الاشهر وفالالزيلعى فشرح المكنزنق لاعن المبسوط والاصم أنهمالا تبطلان بليقصى بينهمااذا كأماحارجي أو كانت في أبديه ما وأن كان في يدأ حدهما يقصى بهالدى اليدوهكداذ كريحد وأماماذ كر والحاكم بقوله إبطلت البيستان وهوقول بعض المشايح وهوليس بشئ اه واعتدمد صاحب الدروماف الزياجي وقال كأفي لزيلعى وقول الزياعي طاهرالرواية وهواختيار الاغه الشهلانة كاف معراح الدراية وفرساع الجرالفتوى اذا اختلفت كان النرجيه بطاهر الرواية غت المقول من نحر يرات المرحوم الفره وى أصدى رحمه الله تعالى ادعماعساساحاوالعيى فيدأحدهما

٢٦ لم يؤرنان ادعيا الملك سبب علهما في الايتكروس المتاع قصى به لذى البد وان أقام كل منهما سبة

على النتاج فصاحب المد أولى كذا أفتى المولى على افندى وان ادعيا المائه بسبب الولادة من المفيوان والرقيق قضى به اذى المدمن باب دعوى الرجلين في دعوى المهندية

٧٠ أوأرخاتار يخاوا حداان ادعيا الملك بسبب علهما في ما لا يتكرر من المتاع قضى به لصاحب الميسد
ولا يعتسب التار آيخ فيسمان ادعيا الملك بسبب الولادة من الحيوان والرقيق ان وافق سن المولود للوقت
الذى ذكرا قضى به لذى المدوان لم وافق بأن أشكل أو خالفهما قضى به لذى المدكذ لك

إلا أوأرخاونار عالم المنار عن المناه المناه

قال محدف الاصل اذا ادعى الرجلى داية في يدانسان أنها ملكه نعبت عنده وأقام بينة عليه وأقام صاحب اليد بينة عِنْلُ ذَلِكَ القياس يقضى بهاللغارج وفي الاستحسان يقضى بها لصاحب اليسدسواءا قام صاحب اليسد المبينة على دعواه قب ل القضاء بم اللغار خ أو بعده وفى الهداية وهذاهو الصيم فى أواثل الشانى عشرمن دءوى الثاتر خانية هذااذالم يؤرخاوان أرخاقضي بهالصاحب اليد الااذا كان سن الداية مخالفالوقت صاحب المدمو افقالوقت الخارج فينتذ يقضى للغارج ف الثانى عشر من دعوى الحيط ولاعبرة للنا وينزمع المتساح الااذاأرخاوقتين مختلفين ووافق سن الدابة ثار عظ الخارج فانه يقضى بمالخار حوان وافق ثار يخذى البد أوكانمشكار أوخالفهماقضي جالفى اليدكافي دعوى الوجيز فاعلم هذااذا كأنسن الداية مخالفاللوقتين أمااذا كأنسن الدائة مخالفالاحد الوقتن فلا مخاومن أن يكونمو افقا أو مخالفا أومشكار للا تنوفان كان موافقا فكامر حكمه آنفا أضىلن وافق واتكان مخالفاللو فتسبن قضى بمالذى اليد كأمروان كانمشكالا قضى بها لمن أشكل عليها ماذكر في التتارخانية والمحيط مطلقااذا كان سن الداية يخسأ لفالاحد الوقتين وهو مشكل في الوقت الا منح قضى بالدابة لصاحب الوقت الذي أشكل سن الدابة عليمه اه همذا اذا كانا أرسا كارهما وانأرخ أحدهماولم يؤرخ الاخروكان سن الدابة مخاالهالتار يزالؤ رخ يقضى لمن لمرؤرخ لائه بالطريق الاولى من أن يكون مشكالا على من لم يؤرخ لان من لم يؤرخ أجم وقته فقعق الاشكال بينه وبنن سن الداية بالطريق الأولى فيقضى بالدابة ان أشكل عليه سن الدابة وهومن لم يؤرخ وان أو خ أحدهما ولم يؤر خ الا تنو وكان سن الدابة مشكار عليه ماقضى بهالذى اليد كاحققه جوى زاده أه وفياب دعوى الرجلين في ما تقى الا بحر وان يرهن خارج وذو البدعلى النتاج فذو السد أولى وكذال برهن كلمن تلقى الملك من آخر على النتاج عده اه يهني لو كان الساج و نعوه عند با تعد فذو السد أولى كالو كان المتاج ونحوه عندنفسه فأن كالدمنه ماأذاتاتي الملائمن رجل وأقام البينة على سيسمالة عند ولا بتكرر مهو عنزلة من أقامها على ذلك السبب عند نفسه لات بيه قذى اليد قامت على أولية الملك علايثيت للفار بح الابالتلق منه كاصرحيه فى الدرروالعررف بابدعوى الرجاي اه وفى الهداية فى باب مايدعد مالرجلان ولوتاق كل واحدمنهما الملكمن رجل على حدةوأ فام البينة على النتاج عند وفهو عنزلة اقامتها على النتاج عندنفسم اه وسواء تلقى كل واحده بممايشراء أوارث أوهبة أوصدقة مقبوضتين كأشار اليمق الثامن من شهادات الجازية وفاآخرد عوى المنقولسن قاضى خان عبدف يدرجل أفامرحدل الديئة أته عبده اشد تراهمن فلات آخروانه وادفى ملك بالعه فلان فانه يقضى بالعبداذى البدلان كل واحدمنهما ادعى نتاج بالعه وذعوى نتاج باثعه كدعوى نذاج نفسه فيقضى ببينةذى اليدانتهى لانكل واحسدمن الخدارج وذى اليدخصم فى اثبات نتاج بالمعكاأنه خصم فى البات الملك ولوحضر البائعان وأقاما البينة على النتاج كان صاحب النتاج أولى فكذامن فاممقامهما كأصرحبه الزيلعي انتهبي وفي الدررفي بابدعوى الرجلين قال في الذخيرة والحاصل أنبينةذى اليدعلي النثاج انحاثتر جعلى بينسة الخارج على النتاج أوعلى مطاف الملك بان ادعى ذوالسد المنتاج وادعى الخاوج النتاج أوادعى الخاوج الملك المطلق اذالم يدع الخيارج على ذى الدنعلا نحو الغصب أوالهديعة أوالاجارة أوالرهن أوالعارية ونحوها فأمااذاادى الخمارج فعلامع ذلك فبينة الخارج أولى وفال فالعمادية بعددنقسل كالم النخديرةذ كرالفقيه أبوالليثف بالدهوى النتاجمن المسوط مايخالف المذكورف الذخيرة وقال دابة في يدرجل أفام آخر بينة انهادا بته آحرها من ذى البد أو أعارها منه أورهنها اياه وذوالمدأقام بينةا تهادا بتسه نتجت عنده فانه يقضي بهالذى البدلانه يدعى النشاج والاستويدعي الاجارة أو الاعارة والنتاج أسيق منهما فمقضى لذى المترهذا خلاف مانه ل عنده اه وفي البرهاني في الفصل الشاني عشرمن كاب الدعوى اذاادعى ذوالبد النتاج وادعى الخارج انه ملكه غصبه منه ذواليدكا تبينة أناسارج أولى وكذااذاادى ذوالبدالنتاج وادى المارجاله ملكه آجره أوأودعه أوأعاره كانت بينه الخارج أولى قالشيخ لاسلام الحاسل أنبينة ذى اليد من النتاج اعاتر جملي بينة انخار جملي النتاج أوعلى الملك المالق بأنادى ذواليدالنتاج وادى الخارج الملك المطاق أوالنتاج اذالم يدع الخارح على ذى اليدفع الا غعوا لعصب أو الوديعة أو الاجارة أوالرهن أو العارية أوما أشبه ذلك أما اذا ادعى الملك المطلق ومع ذلك معالا فيينة الخارج أولى وأشارمحد تمة الى هذا المعي لان بينة الخمارج في هذه الصورة أكثرا ثبا ثاانتهى هكذافي الفلهيرية فى النوع الثانى من كتاب الدعوى تمت النقول وأفنى مشايخنا بسئلة المحيط يعنى يفتى بترجيم بينسة الخار برفى المورة المذكورة

ادعياملكا بسيبن مختلفين من واحدوالعين في مد الله ا

٧٧ لم يؤرنا يفضى ٧٤ أوأرنا ثار بخاواحدًا ٧٥ أوأرناو ثاريخ ٧٦ أوأرخ أحدهما لا للا مورخ المدى الشراء أحدهما أسبق الا توريقضى المورخ يقضى للدى المورخ

ادعياملكا بسبين مختلفين من واحدوالعين في يدهما ح

٧٧ لميؤرنـايفضى ٨٨ أوأرنـاتاريخاً ٩٧ أوأرنـاوتار يخأحدهما ٨٠ أوأرخ أحدهما بينهما واحدايقضى بينهما أسبق يقضى للاسبق لاالاتخريقضى بينهما

ادعاماكابسبين مختلفين من واحدوالعين في يدأحدهما م

ادعياملكابسبين مختلفين من اثنين والعين في يدثالث

على قول الأمامن

وبأنادى أحدهما شراء من زيد والآخر رهنا أوهبةمنه

م بأنادعى أحدهما شراء من زيد والا خو رهنا أوهيةمنه

م بأن ادعى أحدهما شراه من زيد والا خررهنا أوهية منه

 لَمُهُمْ أُوالَّرِخُ أَحَدُهُمُ الْالاَّخُ بِيَقَهُمَى بِينِهُمَا عَنْدَا بِي حَنْيَفَةً وَعَنْدَا بِي يُوسِفَ بِيقَهُمَى لَمُورِ خَوَعَنْ دَعِجْدُ لَانَ أَطَالَ كِلْقَ اللَّهُ المَلِلُقُ وَمِشَا يَخْنَا أَفْتُوا عَلَى قُولُ أَبِي حَنْيِفَةً

ادعياماكا يسيبن مختلفين من اثبين والعين في يدهما

q أوأرخاونار بخ أحدهما أسبق عندالامامن يقضى للاسبق وعند الممني يقضى للاسبق وعند المحسد يقضى بينهسما كافى الملك والمساعضا أنتوا عسلي قول

. ٩ أوأرخانار يخاواحدا يقضى بينهما كافى الملك المطلق ۸۹ لم يؤرخايفضى بينهما كإفى الملك المطلق

الامامين

مه أوأرح أحدهمالاالا خوعنداً بي حنيفة يقضى بينهما وعنداً بي يوسف يقْصي للمؤرخ وعند مجمد لمن أطلق كاف اللذ المطلق ومشابخنا أمنو اعلى قول أب حنيفة

ادهياما كابسبين مختلفين من المين والعين في يدأحدهما

مه لم يؤرخا يفضى للغارح كَافَى المَّاكَ ، هُ أُوأَرْخَا ثَارِ يَخَارِا حَدَا يَفْضَى لَغَارِج كَفَ المَّاكَ المَّاقَ المَّاقَ المَّاقَ

جه أوأرخ أحدهما لا الآخوعند عدية في الخار حوعند أي يوسف يقضى المؤرخ كافى المالة المطاسق ومشاعدا أدنوا على قول مجد

وه أوأرخاوتاريخ أحدهماأسبقعند الامامين يقضى للاسبنى وصد محديفضى الخارج كأفي الماك المطلق ومشابخنا أفتواعلى قول الامامين

ادصاعيناني يدآ خرفبرهن أحدهه ماأنه اشتراءمن زيدو برهن الآخرانه ارتم ندمهن يدولم يؤرحا وأرخا اسواء فالشراءاول وان أرح أحدهماولم يؤر ح الا تحوفا الورخ أولى ولو أرحاوا حدهما أقدم فهو أولى ولو كانت العين في يد أحدهم ادهو أولى الااذا سبق ثار يخ الحار ح فهو للفارح ولوادع أحدهما هبة و قبضامن إزيدوادعى الا تخرشراء ممنزيد ولم بؤرخا أوأرخاسواء فالشراء أولى وكذاجيه عمام فى الرهن ولوكانت العين بيدهمافهو بيهماالاأن ورحا وأحدهما أقدم فهوأولى والصدقةمع الشراء كالهبسةمع الشراءول اجتمعت الهبتان فمكمه حكم مااجتم الشراآن فى أواخر الفصل الثامن من الفصولين وادا اجتمعت الهبة مع القبض والصدقة م مع القبض فالجواب فيه كالجواب فيما ذا اجتمع الشراآن من انقر وي في دعوى الرجلين بسيبين مختلفين من كاب الدعوى نقلا فى الرابع من دعوى التتار مانية هذا لواد ميا تلقى المان من جهةواحدد بسببي مختافين فأوادعياهمي جهةا من سببين مختلفين أن ادى أحدهماهمة والا خوشراءلو كان العين بيد الثأو بيدهما أو بيدأ حدهما فكمه ككم مااذا ادعيامل كامطاقااذ كل مهما يثبت الملك الطالق لملكه مي شبت الانتقال الى فسده و كائن المه لكس ادعيام لكامطالقاو برهماوني كل موضع د كرمافى دعوى المائ المطلق أنه يقضى بينهما فكذاهنا كداذاونى بس عن بيده و برهن آخوأنه شرامهن رْ يدويرهن آخرأن بكراوهبمه فهو مينهماولويرهما على المتابي من واحد فالشراء أول اداتصاد فأعلى أنه لواحد مبقى النزاع فى السبق فالشراء أسبق لانه ألم سن سبق أحدهم اجعلا كأنهما وافقام ماوله يتفارما كأن الشراء أسرع مقاذامن الهبة لانم الاتصم الابقبض والبيع يصم بدونه هد وال ادعى أحدهما الشراءمن إز بدوالا خرهب فقبضا مسالا خرواا من في دال فضى بنه ماوكد الوادع ثالث ميراثا عن أبه وادعى واسع صدقة وقبضام آخرقضي يهمأر باعاعد واستواءا لجقاد تلقو الالثمن الكهم فكأنم محضروا ورهنوا على الله الطاق هو ولن من أواخرا المن وان ادعى أحده ماشراء من يدوالا خرالهمة من الات عروالعين في يد ثالث قصى بيم ما وكذا ان ادعى ثالث مير اثام أبيه وادعى والبع صدا قام آخوقفى

م أقول دخل فى الصدقة دعوى الوقف بان ادعى ذو يدهبة من والده وادعى آخو و قفامنه وأرخ الاول لاالشانى والحكم العسمل بيهنة ذى التساريخ نأمسل (خيرالدين) اه منه

بينهسم أرباعاوان كانت العسن فى يدأحدهما يقضى الغارج الافأسبق التاريخوان كان فأيدبهما يقضى بينهماالاف أسبق التاويخ فهوله وهذااذا كأن المدعى بمسالا يقسم كالعبدو الدابة وأماما يقسم كالدارو العقار فأنه يقضى لمدعى الشراء أنقر ووى وانما يصمرأن بقضى سنهمالو كان المدعى ممالا يحتمل القسسمة أماالحتمل فمقضى بكاملدى الشنراء والصيم فالهبة أن يقضى بينهما احتمل القسمة أولااذ الشيوع الطارئ لايفسسد الهبة والصدقة في الصحيح و يفسد الرهن كداني أواخر الفصل الثامن من الفصولين وهذا آخر ما وجسدته ونقلنهمن أسخة محرفة تتحريفا كالمابعد أنصحت مأطهرلي من العلط بالرجو ع الى أصوله التي هي في مدى و، في طفرت ببقية الاصول المنقول عنها تم تصحيحهاان شاء الله تعالى (قوله أوشر أعمور خ) أشار لذ كره بعد ذكرالملك الى أنه لافرق من دهوى الملائه المطاق والذي بسبب فال العمني وأما الصورة الثانمة أي صورة الشراء فلا مها الدعما الشراءمن فعص واحد فقدا يفقاأن المالله فن أثبت منهما التلق من حهد مفران لامزاحه فمه أحد كأن أولى أه فقوله وان مرهن خار مان الحيشقل على ثمان مسائل من الصور المتقدمة (قوله سنواحد غيرد عدر) الماقيديه تبعاللهداية لاندعوى الحارجين الشراعمن ذي يدتد تقدمت في قوله ولو برهن خارجان على شيئ قضى به الهسما فلا فائدة في التعمم سحر وفيه وقيد بالبرهان على التاريخ أي منهما في الاولى لانه لو أرخت احداهما دون الاخرى فهو سواء كالولم ، ورضاعمده وقال أبو بوسف المؤرخ أولى وقال محدالمهم أولى بحلاف مااذا أرخت احداهما وقط فى الثانية فأن المؤرخ اولى والحاصل أنم ممااذا لم يؤرما أوأر فأواستو بافهي ينهدافي المثلتين وات أرخاوسمق أحدهما فالسابق أولى فهمما وال أرخت احداهمافقط فهسى الاحقف الثاندة لافى الاولى وقدمناانده وى الوقف كده وى الماك المطلق فعدم الحارج والاسبق الريخا (قوله و دويد على ماك) قيد بالك لانم الوأقامها على أنمافى يدهمدسن مولم يشهدا أنهاله قضى مالله دعى لانهاشهدت بالبدلا بالماك (قوله فالسابق أحق) لانه أثبت أنه أول المالكن ولا شلق الملك الامن حهة مولم يتلق الا حرمته وقدد عالمار ي-منهما لانه ادالم تؤرحاً واسدنو باقه ي بنهما في المسئلتن الاولين وانسبقت احداهمافالسابقة أولى مماوان أرخت احداهما وقط دهي الاحقى الثنانية لاالاولى وأمانى الثالثة فالخار حأولى في الصور الذلات وعامه في المحر (قوله متفق) يحوز أن يقرأ بالرفع خرلبتد المحذوف أي هوأى الشان متفق و يحو زالنص على الحال من فأعل رهما وهما وعداف عينى ومثله فالزيلع تبعالل كافى وادعى فى الحرأبه سهو وانه يقدم الاسبق ف دعوى الشراء من شخص واحدفانه يقدم الاسمق ناريخاورده الرملي مأنه هو الساهي فان في المستله اختلاف الرواية ففي حامع الفصولين ولو برهاعيلى الشراء من الدين وتاريح أحدهما أسبق اختلفت الروايات في الكتب عاد كرفي الهداية بشبرالي أبه لاعبرة اسمق التار غوفي المسوط مامدل على أن الاسمق أولى غرر عصاحب عامع الفصولي الاول اه ملخصاوفي فورالعمن من قاصي خاب ادهماشم اعمن اشس بقصى بينهما اصفن وأن ارخاو أحدهما أسبق فهو أحق فى طاهر الرواية وعن محدلا يعتبرا لتار خيعي يقضى بين ماوان أرخ أحدهما فقط يقضى وبهمانصفين وفأفا فلولاحدهما يدفأ لحارح أولى خلاصة آلااذاسسيق ثار يخذى البعدهداية برهن خارجات على شراء شئمن النين وأرخافه ماسواءلانهما ينبيان الملك لبائعهما فيصير كأنهما حصراوا دعياغم يخير كل منهما كافي مسئلة دعوى الخارجين شراءمن ذي المدكفاية لويرهماعلى شراءمن اثمن وناريح أحدهما أسق اختلفت روايات المكتب فاف الهداية يشيرالى أنه لاعيرة لسبق التارع بل يقضى بنهماوى المبسوط مالدل صر عاأن الاسبق أولى (يقول الحقير)ويو يدهمامر عن قاضي حال أنه طاهر الرواية فافي الهداية اختمارقه ل مجد اه مُ قال و دلمل ما في المدسوط و فاضي حان وهو أن الاسمق تار يحادضه الماك الى نفسه فى زمان لا يمازعه غديره أقوى من دليل مافى الهداية وهوانهما بثبتان الملك لبائعهما وكأنهما حصرا أو ادع بالملك بلانار مرووجه قوة الاول غيرخاف على من تأمل و ير جمع أنه ظاهر الرواية اه وكذا بعث في

أوشراء مؤرخمن واحد) غـبرذى يد (أو) برهن خـبرذى يد (أو) برهن وذويد على ملك مؤرخ أقدم فالسابق أحق وان برهنا على شراء منفق الربيعهما) أو يختلف عيني وكل يدى الشراء

دليل ماقى الهداية فى المواشى السمدية فراجِعها وبه علم أن تقييد المصنف باتفياق الثار يخ بنى على خلاهر الر واية فهو أولى منافعاء الشاوح متابع اللدرو وانوافق الكافى والهداية وأماا كم عليه بالسهو كأتقدم عن البعر فما لاينبغي (قوله من رجل آخر) أى غير الذي يدعى الشراء منه صاحبه زيلبي (عوله استويا) لانهما في الأول يثبتان الملكُّ لبائعهما فكانهما حضراولووقت أحدهما فتوفِيته لابدل على تقدمُ الملك لجو از أن يكون الاستواندم بخلاف مااذا كان البائم واحدا لانهما اتفقاعلى أن الملك لايتلقى الامن جهيمه فاذا أَ ثُبِتَ أَحده مماثار يخايحكم به حتى يتربن انه تقدمه شراه غير. يحر ثم قال واذا استو يافي مسئلة المكتاب يقضى به بينهما نصفين عُ يخر كل واحدمهماان شاء أخذنصف العبد بنصف المن وال شاء تل اه (قوله وان العدالي)ذ كر ما السكادم عليه آنفاو تقدمت فهذا الباب ف علها عن السراب (قوله ما يفيدمال باثعه) بأن يشودوا أنداشتراها من علان وهو علكها قال في الصرتم اعلم أن الدينة على الشر اعلا تقبل حتى فشهذوا أنه أشمتراهامن فلانوهو علكها كالفخرا لزالا كملوفى السمراج الوهاج لاتقبل الشمهادة على الشراءم فلان حتى يشهدوا أنه باعهامنه وهو ومئذ علكهاأو يشهدوا أنها الهذا الحدع اشد تراهامن فلان بكذا ونقدوالنن وسلهااليهلان الانسان قديبيع مالاعلا الوازأن يكون وكيلاأو تعدياه لايسخق المشترى الملك بذلك فلابدمن د كرماك البائع أومأيد لعليسه اله قلت اذا كان البائع وكالا مكيف يشهدون بأنه باعها وهو علكهافل بأمل أه أفول اداعرف الشهود أن السام وكيل فالطاهر أنهسم يقولون باعها بالوكالة عن يماكمهالان خصوص وهو علكهاغير لاؤم قال في فورا لعس في آخو الفدل السادس رامر اللمبسوط لاتقبل بيمة الشراءمن العائب الابالشهادة بأحدا لثلاثة اماعات بأعمدا ت يقولوا باع وهو علك واماءك مشتريه بأن يقولوا هو المشترى اشتراهمن ذلان واما بقبضه بأن بقولوا هو المشترى اشتراه مه وقبضه اه وفيه رامر الفتاوى القاضي طهيرادي ارثاورته من أبيه وادع آخر سراء من الميت وشهوده شهدوا بأن الميت باعهمنه ولم يقولوا ماعهمه وهو علمكه فالوالوكانت الدارفي يدمدعي الشراء أومدعي الارث فالشهادة جائزة لانهاعلى محرد البيع انحالاتف لاذالم تكى الدارفي يدالمشترى أوالوارث أمالو كانت فانشهادة بالبيام كالشهادة أيدع وملك اه وفالمحرعن البزاز باذا كالاالسيع فيدالما ع قبل من غيرذ كرماك المائم وان كأن في غيره والمدعى يدعيه لنفسه اند كالمدعى وشهوده أن البائم علكها أوفلوا سلها اليسه وقال سلهاالى أوقال قبضت وقالوا قبض أوقال ملكى اشتريتهامنه وهيلى تقب ل مان شهدوا على الشراء والنقدولم يذكروا الفبض ولاالتسليم ولاملك الباثم ولاملك المشترى لاتقيل الدعوى ولاالشهادة ولوشهدوا البدالبائم دوب الملك اختلفوا اه (فوله ان لم يكن المبيع في يدالبائع) أى وهو يدى الشراءمنه ويرهن عامة لا يحتاج الى شهادة الشهود علائ المائع لمعاينة وضع بده ( موله ولوشهد وابيده) أى بيد البائع دون المائ أى والمبير م ايس فيد و (قوله مقولان) ينبغي أن يعتمد عدم صعة ذلك لان البد تتبوع الى يدماك و يدغص ويدأمانة وبيان العام لاعقق الحاص وهو المعالوب الذي هو المائة تأمل (قوله ودوالد على الشراء، م) صورته عبدفي بدر بدادعاه بكر أنه ملكه و برهن عليه وبرهن بدعلي الشراءم ، وذوال د أولى لان الحارب انكان ينبت أولية الملك فدواليد يتلقى الملكمنه فلاتنافى فيه فصاركا دا أقر بالملك له تمادعي الشراء منه وكدا لوبرهن الخارج على الارث مصولي ولوبرهن على الشراءمن أجرى فالحارح أحق (قوله أدبرهذا) أى الخارح وذواليدوف البحرأ طافه فشمل ماادا أرخاوا ستوى تار يخهما أوسبق أولم يؤرما أسلا أوأرنت احداهما ع والاعتبار التاريخ مع المتاح الاأن من أرخ نار عامسته الإرأن أم الواق س المدعى اوقت ذى اليدووافق وقت الحارج في تنذيحكم للغارج ولوخاا مستعالوقتين لعت البيعتان عندها مقالمشاع ويترك فيدذى البدعلي ماكان وهو بينم حمآن ملي كدافى رواية كدافى عامع الفصولين وميسه وهن الحاوح أنهدنه أمنه ولدت هداالقى فى المكر برهن دواايد على مثله يحكم بم اللمدى لانم مااديما

(من)رجل (آخراوروف آحدهمهافقط استویا) انتعدد البسائع واناتحد فذوالوقت أحق ثم لابد من ذكرالمدع وشهود مايفيدملك بالعمان لم يكن المهاد ولوشهدو المهاد فقولان بزاز ية ونواليد على الشراءمناو وخواليد على الشراءمناو وبرهناه لي الشراءمناو وبرهناه لي سبسمال لا يتكرر

r مطلبلااعتبار بالناريخ معالتناح الامنأرخ تاريخا مستحيلا (کالنتاج)ومافی معناه کشمیم لایعادوغزل قطن(وحلب لبزو جرسوف) ونحوها ولوعندبا ثعمدرر (فذوالید

مطلب يقدم ذواليدف
 دعــوى المتاج انالم يكن
 النزاع فى الام

المتعريف المتاج

مطلب المسراد بالنتاج
 ولادته فى ملكه أوملك
 بانعه أومورثه

مطلب هذاالولدولدته
 أمنسه ولم يشهدوا باالاثاله
 لا يغضى له

٧ مطلب لايشسترط ان يشهدواأن أمه في ملكه

ر مطلب برهن کلمسن خارجین آنه عبده وادمسن آمنه وعبده هذی تنصف وهو آب عبدین و آمدین

۹۰طاب رأى دابة تتبيع دابة وترتضع يشهدباالك والشاح

ق الامنملكا مطلقافية شي بما المدى ثم يستحق القن تبعا أهم و بم سدا ظهر أن ذا البد اعما يقدم قحدعوىالنثاج علىألخار جائلم يتنازعانىالام أمالوتنازعافهانىا لملث المطلقوشهسدوابهو بنتاج ولدها فأنه لايقدم وهدن ويحب حفظها أه (قوله كالنتاج) م هرولادة الحيوان من نتجت عند وبالبناء للمفسعول ولدت وفضيعت كأفى المغرب ع والمرادولآدنه فى ملكه أوملك بالتعسمة ومورثه ولذا قال فى خزانةالا كدل لوأقام ذواليدان هذه الدارة تتجت عنده أو نسج هذا الثوب عنده أوأن هذا الولدوادته أمته ه ولم يشهدوا بالملك له قائه لا يقضى له اه وكذالوشهدوا أنما بنت أمته لا نمسم انحاشهدوا بالنسب كذا في الخزانة وفىجامع الفصولين برهن كلمن الخارج وذى البدعلى نتاج فى ملك بالعمحكم لذى البداذكل منهسما خصمون باثعه فكائن باثعمه سماحضراوا دعياه الكاينتاج فانه يحكم لذى اليد اه وانساحكم لذى اليد لان البينة قامت على مالاتدل عليه اليدوتر يحت بينة ذى البد باليد نقضى له وهدذاهوا لصيح والعضاء ببينة الخارح هوالاصل واغماه دلناهنه بحبرا لنتاح وهوماروى جابرس عبدالله ان رجلاا دعى ناقة في يدوجل وأقام البينة أنهاناقته نتجت عنده وأفام الذىهى فى يده بينة انه انأقته نتجها فقضي بهارسول الله صلى الله عليه وسلم للذي هي في يده وهد في احديث مشهور صحيح فصارت مسسئلة النتاح مخصوصة كافي الحيط وفي القذية كما تقدم ينهذى البداذا أثبتت أولية الملك بالتناج عنده فكذاادا ادعاه عدمورته اه ولويرهن الهاه ولدفى ملكه وبرهن ذواليدأنه له ولدفى ملك بالتعمحكم به لذى اليد لانه خصم عن تلقى الملك منه و يده يد الملفي منه فكائه فنمر وبرهن على النتاح والمدعى فأيده يحكم له به كداهذا اه و وبه طهر أنه لا يترج نتاج في ملكه على نتاح فى النُّ بائعه ٧ ولا يشترط أن يشهدوا بأن أمه في الكه لكن لؤشهدت بينسة بذلك دون أخرى قدمت علمهالمافى الخزانة عبدف يدرجل أفام رجل الميسةانه عبده ولدف ملكه وأفام آخرا لبينهامه عبده وادق ملكم من أمته هده وضى للذى أمه في يده وان أفام صاحب الساليه فله عبده ولدفى ملكه من أمة أخرى فصاحب المدأول ٨ عبدفى يدرجل أفام رجل المينة أمه عبده والدمن أمته هذه من عبده هذا وأقام رجلآ خوالبينة بمثل ذلك فيكون بينهما أصفين فيكون الناعبدين وأمتين وقال صاحباء لايثبت نسبه منهما اه ومحل تقديم بينة ذى اليد فى النتاح اذالم يدع الخارح نتاجاً وعتقاوالا كان الخارح أولى لان بينة المتاج مع العثق أكثرا أبما ثالانهما أثبتت أولية الملك على وجه لايستمق عليه أصلاوبيمة ذى الميد أثبتت الملك على وجه يتصورا ستعقاق ذلك عليه بخلاف مااذاادى الحار حالعتق معمطاق الملك وذوا ليدادى المتاح فبيسةذى البدأولى ٥ وفي شهادات البزار يه الشاهد عاين دابه تنبر حدابة وترتضع له أن يشهد بالماك والناح اه فالفاطلاصةوعلى هذالوشهدشاهدان على المتاحلز يدوآ خوات على الشاح لعمروو يتصوّرهذا بأنوزأى الشاهدانانه ارتضع مى لبن أشى كانت فى ملكة وآخران رأياله ارتضع من لبن أنثى ف ملك آخر منحدل الشهادة الفريقين أه (قوله ومافى معناه) عمالايشكرد (قوله كسم لايعاد) كالنباب القطى (قوله وحلب لهن)وانحادا لمسروا لأبدواارعزاه وحزالصوف فاذاادى خارح وذوبدأ بهذه ثمابي نسعت عندى أوابني حلب عمدى أوجبي أولبدى انحده مدى أوصوفى خرعسدى فاله يقدم ذواليد كمافى المتاح والعلة مافى النتاج والجب بصمة و بصمتين كقبل فاموس والمرعراء أذا شددت الزاى فصرت وأداخه فت مدت والمهم والعسمكسورنان وقديقال مرعزاء بعتم الميمخففا بمدوداوهي كالصوف تحتشمر العستزمغرب قال أبو السعود هوالشعرالحفيف الذي ينتف من طهرالمعزو يعمل منسه الاقشة الرفيعة اه (أقول) ويوجد بنس مخصوص يسمى المرعز يعمل من صوده الشال الذهوروا المرماش وهو يشمه المعزفي الخلقة والعنم في الصوف الاأنه ألن من صوف العدم ولعداء هو هوقال فى المجرولا بدمن الشدهادة بالملائم ها السبب الذى لايتكرركالنتاح أه ط (قوله واوعد بائمه) أوعند مورثه كاتقدم أى لافر ف بي أن بدع كل منهما النتاح ونعوه عنده أوعند دائعه فمكم المناح بعرى على مافى معمامس كل غديره نكرر (قوله فذواليد

أحق) أطلقه فشمل مااذا أرخاوا ستوى تاريخهما أوسبق أحسدهما الى آخرما قدمناه قربباعن البحر (قوله الااذا ادعى الخارج المن) أى حيث تكون بينة الخارج أولى وان ادى فو المدالنتاج لان بينة الخارج فهذه الصورا كثرا ثبا تالانها تثبت الفعل على ذى اليدوهو العصب وأشباهه ا دهو غير تأبت أصلا وأولىةالملك انلم مكن ثابتا بالدفأصل الملك ثابت بهاظاهرا فكان ثابتا بالمدمن وحعذون وجعفكان اثيبات غيرالثابت من كل وجه أولى أذاله نه قالا ثبات كافى التبين بق مااذا ادى الحارب فعلاونتا جايقدم بالاولى و عكن ادخالهافى عبارته ،أن يقال دائة في درجل أقام آخر بينة الم اداية مملكا أونتا حا أخذها من ذي اليد تأمل (قوله فعلا) أى وان لم مدع الحار ح المتاح تأمل (قوله كعصب أوود معة) قال في الحر وقد مكون كل منهما مدعياللملك والمتاح نقط ٣ اذلوادى الحارح الفعل على ذى اليد كالعصب والاجارة والعبارية فيينة الخارج أولى وان ادعى ذوا ليد الستاح لان بينة الحارج في هده الصورة أكثر اثبا ثالاثباتها الغمل على ذى اليد ادهو غيرنايت أصلا كاذ كره الشارح اه (قوله فى رواية) الاولى أن يقول في فول كافى الشرة. لالية وانماقال ذلك لماقال فى العدمادية بعدنقل كلام الذخديرة ذكر الفقيه أبو الليث فى باب دعوى النتاجءن الميسوط ما يخالف المذكورف الذخميرة وهال دارق يدرجل أقام آخر سيته انهادات مآخر هامن ذى البدأو أعارهامه أورهماا يادودواليدانم اداسه نقت عده فانه يفضى بهالذى البدلانه يدعى والاالما والاح يدعى الاجارة أوالاعارة والمتاح أسمق منهماه قصى لدى البدوهد اخلاف سابقل عمسه درو واستظهرفى نو والعن انمافي الذخيرة هو الاصروالار حويه ظهر عدم الاحتسلاف سي العمارتين أن تعمل الاول على ان كالرمه مماادى المتام ونحو ، وزاد دعوى الفه ل وما يقله عن أبى الليث ان الحار م اعما ادعى الفعل قط بدون المتاح لكن تعليل الزيلعي يقتضي ان المثيث للفعل أكثرا ثما ثاسواء كان معهد عوى نتاح أولا واذلك احكم صاحب الدرر انهار وابه ثانية وعلهااقتصرف الجروشراح الهداية وعبارة الزيلبي بعد تعليل تقديم ذى البدق دعوى النتام مان المدلا تدل على أولية اللك و . كان مساويالله الرح مها فيا ثباتها يند ومراطور و مدنة دى المسدمة مولة للدوم ولا لمز مااداادعي الحرر بالمعل على دى المسدحت تكون سنته أرحوان ادعى ذواليد المتاح لانه في هذه أكثر انبانا لائمام الماهو غير ثابت أصلا اه ملحصاويؤ بدهاماسكره قريبا انشاءالله تعالى عند قول المصمف قصى بهادى اليدو يستشى أيضاما ادا تسازعاف الام كاسروما ادا ادى الحار جاعناقاعلى المتاح كامروياتى \*(دروع) \* فالحرشانا فيدرجل احداهما دشاء والاخرى سوداء فادعاهمارجل وأفام السيمة أشماله وانهذه السيضاء ولدتهده السوداء في ماكه وأفام إذوالممدالبينه أثم مهاله وأسهذه السوداء ولدت هده السيصاء في ملكه فأنه يقضي ايكل واحدمهما بالشاة الدى ذ كرت شهود وانها ولدت في واحمه أى في قصى الاول السود او ولشانى البيضاء قال في التاتر مية هكذاذكر مجدوه ذااداكان سن الشاتين مشكلافات اسراحد تمنهما صلم أماللاخرى والاخرى لا صلم أمالهذه كانت علامة العدق طاهرة في شهادة ثهو دأحدهما ويقصى بشهاد منهوده وعن أبي يوسف وي ادا كاب بن الشاتب مشكلا افي لا أقبل منتهما وأقصى بالشاة لكل واحدمهم ابالشاة التي في بدُّه وهد اقضاء ترك لانضاءاستعةاف ولوأفام الدى فى بده البيضاءات البيضاء شاق ولدت فى ماكر والسوداء الني فى مد صاحبي شاتى ولدت من هذه المهناء وأفام الدى السوداء في يده أب السوداء ولات في ملسكر والمضاء التي في مدصاحي ملك ولدتمن هذه السوداءفائه يقصى اكل واحدمهما بمافى يدها تهيى وال كان في سرحل حام أودحاح أوطيرهما يقرح أفام وجل السماله له هر حق ملكه وأفام صاحب اليداليدة على مثل دلك نضى ية اصاحب اليدولوادي ابنافي يدرجل الهله صربه في المكمو برهن دواليديقصي والفيار حولو كان مكان اللبي آحرأ وحص أونور فيفصى به اصاحب الدوعزل القطل لايتكوره قصى به لذى المديحلاف عرل السوف رورق الشجروتمر ته بمترله المتاح يحلاف عص المحجرة والحطة لأبدمن الشهادة بألماك مع السبب

آحق) من الخار حاجماعا الااذاادعى الحار حاسب نملا كفصب أوود بعسة أو الجار أو تحوها في رواية درر

م مطاب ادعی الحارح الفعل علی ذی البد المدعی النتاح فالحارح أولی

الذى لايتكر وكالنتاج ولورهن الخارح على ان البيضة التي تفلقت عن هذه الدجاجة كانت اله لم يقضله بالدجاجةو يقضى على صاحب الدجاجة ببيضة مثله الصاحب الانملك السيضة لبس بسبب الك الدجاجة فات من غصب بيضة وحضها تحت دجاجةله كان الفرخ للغاصب وعليه مثلها بخلاف الامة فان والدها اصاحب الام وجلدالشاة يقضى به لصاحب البدوالجبة الخشوة والفرو وكلما يقطع من الثياب والبسط والانماط والثوب المصبوغ بعد فرأوز عفران يقضى بهاالغارج اه (قوله أوكان سبمايتكرر) عطف على ادعى يعنى انذاالمد أحقف كل حال الاف حال مااذاادى عصما أو كانسسا ستكر رفائه بقضى للذارج عنزنة الماك المطلق (قوله كبناء)أى كاذا ادى ذواليدان هذا الآحرماكي بنيت به حائطي وادى الخارب كذلك يقدم الخارج لانه يمكن تسكرره (قوله وغرس) قال الجوى والخنطة بمايتكر رفان الانسال قدر رعف الارض عميغريل التراب فيميزا لحنطة منهاثم مزيرع ثانية فاذاادعى كل أنها حنطته زرعها وأقاما وهانافاله يقدم الحارح والنحل يغرس غيرمرة واذا نمازعافى أرض وبحيل أى كل يدعى غرسه و برهما فانه يقضى للحارح بم ماوكدا الارض المزروعة يعيى انها آرض عزرعها كل يدعى ذلك أمااذا كان الزرع مما ينكر وظاهروالا كان تبعاللارض كافى الخلاصة والحاصل أن المنطور المه في كونه يتكرر أولايتكررهو الاصل لاالنسع كافي الحير (قوله ونسمخز)الخراسم دابة عمهي النوب المتفذمن وبوه خزاقيل هونسم ادابل يعرل مرة ثانيسة عمينسم عزمي (قوله أوأشكل على أهل الخبرة) قال في الجرود صل السيف يستل عمه فان أخبروا اله لا يضرب الامرة كان لذى المسدوالافلاعار حأى فاذاادى خارخ وذو يدأن هددا النصل له ضرب سده وأفاما رها فافهو على هذا اه قال أنو السعود مال أشكل على أهل الخبرة قضى به للغار حوالواحد ، نهم يكفي والاثمان أحوط عزمى و رياعي و ترفي عاية البيال اله ادا أشكل على أهل الحسيرة اختلفت الرواية وفي رواية أبي سلمان يقضى لذى اليد وقر واله أب حفس يقضى للعارج اله (قوله لانه الاصل) أى كون المدعى للعارج المبرهن لان القضاء بيسة هو الاصل فاذالم يعلم يرجم على الاصل (قوله واعا عدلنا عنه بعديث النتاح) مسمق مافيه قال الحبرالرملي المتاح بالكسره صدريقال نتحت الماقة بالساء للمفعول تباجا ولدت قال شيخ الاسلام ذكر باالمتاب مكسرالنون من تسمية المفعول بالمصدر يقال نتحت الساقة بالبناء للمفعول نتاجاأى ولدت اه وقال اس الملقن في ضبط كالم المنهاج المتاح الفتح المون ورأيت بعط المصف في الاصل بكسرها فى ثلاثةمو اضم اه قال الهيتمي ضبطه المصف بعني المووى بكسر المون وضبطه الاستاد بالعقم التهمي (تمة) المقضى علمه في حادثة لاتسمع دعواه بعده الااذار هن على ابطال القضاء أوعلى تلق الملك من المقضى له أوعلى النتاج كافي العدمادية والبرازية قال الرملي والطاهر أنماف خزاية الاكسله والراح كالشهدلة الاقتصار عليه فالعمادية والبراز بة وغيرهما فأزدد نقلاف المسئلة ان شئت وقدمما الكارم عليمفي دفع الدعوى (قوله من الا من أى من خصمه الا تنع (قوله بلاوتت) قيد به لا نه مالو أرحايقضي به لصاحب الوفت الاخيركدافى خرانة الاكدل (قوله وترك المال المدعى به في يدمن معه) أى لاعلى وجه القضاء ال ع لا بالاصل لانه لما ته انرت البيد تان رجم الى الاصل وهو أن وضع اليدمن أسباب الملك (قوله وقال عمد يقضى للفارس) أى لان مكان العمل بالبيرة من ويأن يحمل دو المدكّانه الشرى من الاستحرومين ثم باعلات القبضد ليل الشراء فسؤمر بالدفع اليه لان تمكمه من القبض دليل السيبق ولا يعكس الاحرلان البسع قبل القبص لا يجوز وان كان في العقار عده وهدا ويادا كانت في مأحدهما كايظهر من تقرير كالمهوجة قولهما كإفى الحرأن الاقدام على الشراء اقرارمنه بالملك للمائع فصاركاتم ماقامتا على الاقرار سوفسه النهائر بالاجماع كداهما ولان السبب يراد لحكمه وهو الملك ولاعكن القصاءلدى البدالابمال مستعق صبقي القضاء بمعرد السبب وأنه لايفيده ثم لوشهدت البيئنات على بقد الثمن فالالعب بالااف قصاص عنده هااذا استو بالوجودقبض المضمون من كرجاب وانلم يشمدوا على نقد الثمن فالقصاص مذهب يحدللوجوب

أوكان سببايتكرركبناء وغرس ونسم خز و زرع مر و فعوه أو أشكل على أهل الخبرة فهو للخاد به لا الاسل و الخاء للناء به يحديث المناح (وان برهن كل) من الخارجين أو ذوى كل) من الخارجين أو ذوى الايدى أو الحارج و ذى الاحدى و ترك المال) المدعية (في الاحدى و قال محدية في يدم معه) و قال محدية في للمارج

عند (قولة قلنا الاقدام) أى من الخار به فلى الشراء الذى ادعا ، والاقدام من ذى اليده لى الشراء الذى ادعاء (قولها قرارمنه) أى من القادم بالمالة الا تنو قصارت بينة كل واحدمنهما كأثنها قامت على اقرار الا تنو وفيه التهاتر بالاجماع لتعذرا لجمع (قوله ولوأ ثبنا فبضائها ترتااتفا فا) لان الجمع غير بمكن عند محد لجوازكل واحدمن البيعين عغلاف الاول وهدناني غيرالعقار أماني العقار فأن وفتت البينتات ولم يثبتا قبضا فأنكان وقت الخارج أسبق يقضى لصاحب البد عنده سمافيععل كأن الخارج اشسترى أولا ثم باعقبل القبض من صاسب المدوهو حائز في العقار عندهما وعند محديقضي للغار - لانه لا يصع بمعه قبل القبض فبقي على ملكه وان أثبتا فبضايقضي بهالصاحب الدرالاجماع وانكان وقت صاحب اليد أسمبق يقضى بها الغار بمسواء شهدوا بالقبض أولم يشهدوا كافى الجرعن الهداية وفيموف المسوطما يخاالغه كاعلم من السكافى اه (أقول) ثم رأيت في الشرنبلال قما يكون تأييد الكلام الهداية حيث قال وعند محديقضي بالبينتين يعنى انذكروا القبض الخ تأمل وفى العرايضاءن الكافى دارفى يدريد برهن عروعنى أنه باعهامن بكر بألف وبرهن بكرعلى أنه باعهامن عمرو بما تقدينار وحدر يددلك كاه قضى بالدار بن المدعين ولايقضى بشي من الثمنين لانه تعذر القضاء بالبيسم فجهالة التار بخولم يتعذوالقضاء بالملك وعند محمد يقضى بهسابينهما ولكل واحدنصف النن على صاحبه لآنه لم سلم الكل واحد الانصف المبيع ولوادعت امر أقدرا والدارمن عرو بألف وعهروا دعىانه اشتراهامنها بألف وزيدوه و دواليديدى أنهاله آشتراهامن عمرو بألف وأهام واللبيسة قضى لدى البدلتعارض بينتي غيره فيضب بينته بلامعارص وعنسد محمد يقضى بالدار لذى البدوبا لف عايسه الخارجوية ضي لهاعلى الحارب ألف لانذا اليدوالمرأة ادعيا التلق من الخارج وجعل كأنهافيده اه م وأشارالمؤلفالح أنه لو يرهن كل على افرارالا منوان هذا الشيء فانهما يتهافران و يبقى في يبذى الميد. كدافى الحزانة (قوله ولاترج) يحتمل أن يقر أالفعل بالنذ كير أوالتأنيث معلى الاولى يعود الضمير المستشر على الحسكم وعلى الثاني مود على الدعوى الى هذا أشار العيني (قوله فان الترجيم عندما) أى وعند الشافعي فى القدم و بعض المالكية رجون بكثرة العدد (قوليه بقوة الدليل) بأن يكون أحدهم امتواتر اوالا تخومن الاحادأوكان أحدهما فسراوالا خرمجلافير حالمفسرعلي الجسمل والمنواترعلي الاساد لقوقفيسه وكذا لامر ج أحد القماس ولاالحديث محديث آخر وسهادة كلشاهد من عله تامة ولا أصلح للترجم كافي الحر وسيأتى فريباتمامه (قولهلابكثرته) ولذالانر ج الآية بآية أخرى ولاالحبر بالحبر ولاأ - د القماسسين رقياس آخرقال في غاية البيان لان الترجيج يكون بقوق العسلة لا بكثرة في العال ولذلك قلمنا ان الحسير بن اذا تعارضالايتر ع أحدهماعلى الاخر يخبرا خر ل عام ينأ الدمعى الج فيه وهو الاتصال برسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يتر ح المشهور بكثرة رواته على الشاذ لطهور زبادة القوة ويسممن حيث الانصال برسول الله صلى الله عامه و مدار و متر ح منقه الراوى و حسن ضبطه والقياله لانه تَقَوَّى يه معنى الاتصال وسول الله صلى الله عليه وسلم على الوجه الذي وسل الينابالقل وكذلك الايتان اذاو فعث المعارضة وينه مالاتتر ع احداهماما آنه أخرى بل ، قوّة في معنى الجهوهوا به أص مفسروالا خرموّ ولوكذلك لا يرع أحد دالحبرين بالقياس معرفماأن مايقع به الترجيم هو مالا بصير عله المعكم التداء ل مأيكون م ، قو يالما به صارت العسلة موحية للعكم اله قال المولد عبدا لحليم قوله ولان الترجيح لا يقع مكثرة العال مل الترحيم يقع بقوة العدلة ولذلك ترجشهادة العدل على شهادة المستوركار حكون أحد ألخبر من أوالا يتن م فسرا أوجما على الا نس اه (قوله فهما سواء في ذلك) أي في الاقامة المأحودة من أقام أي فحكمها قال شعر مشايخ النابعي أن يقدد لك عادد الميصل الى حد التواتر فاته حين شد يفيد العلم ولا ينبغي أن عدم لل علم المسالات في اه (أقول) طاهرماق الشمى والزيلعي بفندد لك حنث قال ولما أنشه هادة كل شاهد س علة عامة كافي حالة الانفرادوا الرجيم لايقع كمثرة العلوبل بقوتم المان يكون أحدهمامتو الراوال حراسادا أو مكون أحدهما

قلما الاقدام عسلى الشراء افرارمنه بالملك له ولو أثبتها (ولا تربح بزيادة عسدد الشهود) فأن الترجع عندنا موقة الدليسل لابكترنه ثم هرع على هذا الاصل بقوله في المادين الم

م معالمب برهن كلءلى افرارالا<sup>ش</sup>خرأنهاله نهــاثرا

م قوله بل مایکون لعل مازاندة ولبراجـع الاصل مقسراوالاستونجلانير بجللفسرعلى الجملوالمنوائرعلىالاسحاد آه ببرى وفح شرح المفتى أن ددالشهود اذاباغ حدالتواثر ينبغي أنبر جهلي من لم يبلغه قياساه لي الخبر من انه يريح كون أحدد الخرين الى آخو ماقدمناه قريبا ولم أظفر على الرواية اه (أقول) قدذ كرفى النحرير وشرحهما حاصله فرق بين الشسهادة واللبرلان السمع وردف الشهادة على خلاف القياس بان يكون نصابها أثنين فلا يكون لكثرتهم توةزا ثد فغنع مااعتبره السمع فىالطرف الاسخر يخلاف الرواية في الخبرفان الحبكم فيه نيط برواية كل من الرادي فلاشسك أن كارتهم تركيد الفان والعوة فيسه فافتر عاعلى أن ماورد فيه الرص لا يؤثره القياس تدبر (قوله لان المعتسبر أصل العدالة) بل المعتبر قيه الولاية بالحرية والناس فيهسوا عوالعددالة شرطت لظهور أثراً لصدقحيي وجب على الفاضى القضاء وادالته يلتفت الى زيادة توه ف العد اله و بافي التفصيل في شرح المفتى الشارح الهندى (قولهولاحدللاعدلية) أى فلايقع الترجيم ما لاحتمال أن يجد الا خرماه وأعدل فلايستقر الحَكُم على حالة (قولِه بِعاريق المنازعة) أعلم أن أباحنيفة رجه الله تمالي اعتبر في هـــذه المسئلة طريق المنازعة وهوأنا لنسق سالملدى الدكل بلامنازعة بقى النصف الآخو وفيممنازعتهما على السواء فينصف فلصاحب الكل ثلاثة أرباع ولصاحب النصف الربع وهماا عتبراطر يق العول والمضارية وانماسهي بهذا لانفا المشلة كالاوقصفا فالمسئلة من النين وأمول الى ثلاثة فلصاحب الكل سهمان واصاحب النصم سهم هدذاه والعول وأماللضاربة فانكل واحد يضرب بقد وحقده فصاحب الكلله ثلثان من الثلاثة ويضرب الثلثان فى الداروصاحب النصف له ثلث من النسلانة فيضرب الثاث فى الدار فصل ثلث الدارلان ضرب الكسوربطريق الاضافة فأنه اذا ضرب الثلث في السنة معناه المستة وهوا المان منح (قال) في الهداية ان لهذه المسئلة نظائر وأضدا دالا يحتملها هذا الختصروة دذكر ماهافى الزيادات اه وسيأتى السكالام عام ا قر يباان شاءالله تعالى من شرح الزيادات القاصي خان (قوله بطريق العول) هوفى اللعة الزيادة والارتماع وعندأهل الحساب أن يزادعلي الخرج من أخواته اذاضاق عن فرض ذي السهم (قوله فالمسئلة من اثنين) الوجودكسرمحرجه ذلك وهوالنصف (قوله وتعول الى ثلاثة) فلصاحب المكل سهمآن ولصاحب النصف سهم فيقسم أنلاثابينهما والاصلاانه اذاوقعت الدعوى فيشيء من كانت القسمة بطريق المازعة ومني كانت الدعوى فى جرَّه غيره مين وكان باسم السهدم والنصيب كانت القسمة بعاريق العول فالوجه الهما أن الدعوى وقعت في حزونه يرمعن وهو المصف فيق م على طريق العول كافي المواريث وله ان الدعوي وقعت فى العدى وان كانت باسم النصف شائع الكن الدعوى لا نصم الامالاصادة والاشارة الى محل معين كأن يقول أصف هده الدار فاذاصت الدعوى على تعيين الحسل الذي وتعت الدعوى فيسه أخ زحكم دعوى شيءمن والعينقط لاتعول فيقسم على طريق المنازعة بخلاف المواريث والدنون لان المازع فيما بتداء هو الدنون فى ذمة الميت دون العين وكذا المواريث أنصاء فيرمعينة بلهى شائعة في النركة كذافي الكافي شرح المنظومة (قولهميراث) يعيى اذااجتمعت سهام الفرائض في النركة وضائت النركة عن الوفاعم اتقسم على طريق العول مان ماتف وتركت زوجاو أختاشق قة وأختالام فالمسئلة من ستة وتعول الى سبعة (قوله ودبون) مان كان علمه ما اثنان وترك ما ته معطى لكل ذي ما أنه خدون فلو كالدهم اما أنه والد حرجم و فسوت المائة ثلاثه أسهم انمان اصاحب المائة وواحد لصاحب الجسين (قوله ووصية) أي عادون الثماث كأذيد. الزياهي اذااجتمعت وزادت على الثلث كالوأوصي لرجل بسدس ماله ولاسخر شلشه ولمتحر الورئة يقسم الثلث بينهسما بطريق العول فيعمل الثلث ثلاثة أسهم سهم لصاحب السدس وسهمان لصاحب الثلث (قوله وسعاباة) أى الوصدية بالحاباة بان أوصى بان يباع عبديساوى مائة بعمسين وعبد يساوى ماثتين بماثة ولم يترك غيرهما ولم تجزألو وثة كان ثاث المال ماثة والحابانما تنوخسين فتجعل الماتن ثلاثة أسهم سهمان المهابى بما تةوربهم المعابى بعمسين (قوله ودراهم مرسلة) أى مطلقة غيرمة دنشلت أو نص أو نعوهما

لان المعتبر اصل المدالة ولاحد للزعدلية (دارفيد آخوادعى رجل نصفها رآخر كالهاو برهنافللاول وبعها والباتى للاسخر بطريق المنازعة) وهرأن النصف سالملدعى الكل الاممارعة ثرا مستوت منازعتهمافى النصف الاسخر فسنصف (وقالا الثلث له والماقي للثانى بطريق العول)لان فى المسئلة كلا ونصفا فالمسالة من النسين وتعول الى ئلائة راء لم أن أنواع القسمة أراعة برمايقسم بطريق العول اجاعارهو غمان ميراث وديون ووصية ومحاياة ودراهم مرسالة وسماية

كااذا أوصى لرجسل بمائة ولإسخر بماتتين ولم يترلة الاثلثمائة فسكان ثلث الممالة ولم تحزالو رثة تقسم المائة ثلاث أسهم سهم اصاحب المائة ومهمان أصاحب المائتين (قوله وسعاية) بأن أوصى بعثق عبدين أوأعتقهمافى مرض مونه ولم يترك غيرهمما ولم تعزالور ته يسعى كل بثلثي قسمته فلواعتق واحداونصم الاسترأوأوصى بعتقهدما كذلك وقيمتهما سواءوكان ذلك جيم التركة ولم تحزالو زنة وقيهمة العبدماثة وقيمة نصف العبد دخسون وتلث المال خسون يعمل الحسون الاثة أسهم سهمان العبدو يسدى فى بافى قيمته وسهم لنصف العبدو يسعى فى الباق (قوله وجناية رقيق) أدخل فى هذه صور تين جناية العبد الرقيق غيرا لمدسر والمدسر وصورة الاولى عبسد فقاعي رجل وقتل آخرخطا عاله يدفع لهسما بطريق العول فأولساه المقتول بريدونه كاء وصاحب العين بريد تصفه والمكل صفان مع نصف صاحب العين فيعمل ثلاثه أسهم سهمان لولى المقتول وسهم للمقلوع عينه وصورة الثانية جماية المدتراذ اجنى على هدا الوجه فأنه يدفع السيد قيمة مثلثاهالولى المفتول وللثهال حب العن وكأنها سقطت من الكاتب فانها لم توجد في نسخ الدروبقي من الصور الوصية بالعنق و بهاتتم المُان (قوله وهي مسئلة الفضولين) بان باع فضول عبد أنسان عائة وفضولى آخونصف دلك العمد بخمسين وأجازالم المهالك البيعين كان لصاحب المكل ثلاثة أرباع العبد أوترك ولصاحب النصف ر بعه أوترك بطر بق المنازعة عندهم جمعار (قوله واذا أوصى لرحسل سكل ماله) أي ولأتخر بنصفه وأحازت الورنة دلك فعنداي حسفة صاحب النصف لابنياز عصاحب الكل في أحد النصفين فيستمله ويتبازعان في النصف الثاني في قتسمائه وعندهما للموصى له بالكل نصفان والموصى له بالسف واحد فيععل المال ثلاة أسهم سهمان الموصىله بالكلوسهم للموصىله بالنصف وكدا الموصى له بالمسد للا يه أو باعه عنده والموصى له بالنصف و بعه وعندهما عمل ثلاثه أسهم (قوله وهو حس) والمازعة عندهماوهو خس الاولى عبدمأذون بيروجاس أدانه أحدالموليين مائة بعني باعه شيأ نسئة عائفوادانه أجنبي مائة دبيع العبدعائة عدابي حسيفة يقسم عن العبد بر ألمولى الدائن وبس الأجنى أثلاثا ناثاه الاجنى وثلثه المولى لانادا نسة تصعفى صيب شريكه لاف نصيبه بالناسة اذا أدانه أجسى مائة وأجنى آخر حسين وبسع العبد عدا بى حنيقة يقسم المن بيهما أثلاثاو عندهما أرباعا بهااثالثة عبدقتل رجلا خطأ وآخر عدا والمقتول عراوليان فعفا أحدهما يحيرمولى العبدين الدعع والمداء فان فدى المولى فدى بخمسة عشر ألفا خسسة آلاف الشر مانالعافى وعشرة آلاف لولح الحطافات دومه بقسم العبدين مماأثلاثا عنداني حنيفة وعندهما أرباعاً الرابعة الوكان الجان، ديرا والمسئلة بحالها ودفع المولى القيمة \* الحامسة أم ولد قتلت مولاها وأجناها عدداواكل واحدمنهما وايان فعفاأحدولبي كلواحدمنهما على التعانب سحت فى ثلاثة أرباع فمتهاوكان الساكتمن ولي الاجنبي ورح القيامة ويقسم صف القيمة بينها مايطريق العول أثلاثا عنسدابي حنيفة ومدهده أأر باعابطر يق المبارعة كدافى المحروالدى فى التبيين فيعطى الربيع لشريك العافي آخوا والنصف الأشخر وينهو مناثم مانالعافي أولاأ ثلاثا ثلاثا ماشم مانا العافى أولاوا اثمت الشريك العاقى آخراءنده وعددهما أرباعا (قوله وتمامه فى الحر) نقله عن شرح الزياد ات لقاضي خان حيث قال م وجنس مسائل القسمة أر بعدة منها ما يقسم بطريق العول والمضارية عند الكلومنها ما يقسم بعلر يق المنازعة عمدهم ومنهاما يقسم بطريق المبازعة عندأبي حنيفة وعمدهم ابطريق العول والمخاربة ومنهاما يقسم على عكس داك م أماماً يقسم بطريق العول عندهم فتمايية بها حداها المراث اداا حتمعت مسام الفرائض في النركة وضاقت التركة من الوطاعب اتقسم النركة بي أرباب الدنون نظريق العول ، والناسة اذاا حتمعت الدون المتفاوتة وضاقب التركة عن الوعاء بما تقسم التركة بس أرباب الدون بطريق العول يهوالشانة ادا أوضى لرحل الشماله ولا خوير مسهولا أخر سدسماله ولم يحرالورية علات الوصاي الى المال قسم المات الم على طريق العول والرابعة المصدية بالحاماه اذا أوصى بان يماع العبد

وجناله رقيق \* و بطريق المازعة اجاعا وهومسئلة الفضولين \* د بعاريق المازعة عنده والعول عندهماوهو ثلاثمسائل مسئلة الكتاب واذاأومي لرحل كراماله أوابعبد بعينه ولا تح سماف ذلك \* وبطريق العول عنده كأسمطه الزيلعي والعسي وتمامه في الحر

م مطاب جنس مسائل القسمةأرىعة

٣ مطالب ماية مم رطريق العول مندهم تمانية ع مطلب ما يقسم بطريق المنازة تمسئلة واحدة

مطلب مايقسم بطسريق المازعة عنده وبطريق العول عندهما ثلاث مسائل

مطلب ما يقسم بطسر يق العسول عنسده و بعار يق المازعسة عندهسها خس مسائل الذي قيمته ثلاثة آلاف درهم من هذا الرجل بألفي درهم وأوصى لأسخر بان يماع العبد الذي يساوى ألغي درهم بألف حتى حصلت الحابأة لهما بألني درهم كان الثلث بينهما بطر يق العول يوالخامسة الوصية بالعتق اذا أوصى بان يعنق من هذا العبد نصفه وأرصى بان يعتق من هسذا الاسخو ثلثه وذاك لا يخرج من الثلث يقسم ثلت المال بينهما بطريق العول ويسقط من كل واحدمنه ماحصته من السعامة \* والسادسة الوصة ياً لف مرسلة اذا أوصى لرجل بألف ولا تنو يا لفس كان الثلث بينه سما على بق العول \* والسابعة عبسد فقة من رجل وقتل آخرخطا فد فعرم القسم الجاني لينهم العالم مق العول ثلثاء لولى القندل وثلثه الدُّخريد والثامنةمدور حنى على هذا الوجه ودفعت القيمة الى أولياءا لجناية كانت القيمة بينه مابطريق العول عوأماما يقسم بعار يق المنازعة فسد الذواحدة ذكرهافي الجامع فضولى باع عبد امن رجل بألف درهم وفضولي آخرياع نصمفهمن آخر مخمسمائة فأحازالمولى المعن جمعاخيرالمشتريان فأن اختارا الاخذ أخسذابطر سالمنازعة ثلاثةأر باعهلشترى الكلور بعسهلشترى النصف عندهم ممعاوأماما بعسم بطر يق المنازعة عند أي حنيف قوعندهما بطريق العول فثلاث مسائل احداها دارتناز ع فهار جلات أخده مايدع كالها والاستخريدى أصفهاوا قاماا لبينة عنسد أبحنيفة تقسم الداربين سمابطريق المنازعية تلاثةار باعهالمدعى الكلوالر معلدى النصف وعندهما أثلاثا ثلثاها لدعى الكلوثلثها لمدعى النصف والثانيسة اداأوصي بجميع مالة لرجل وتصفه لاسخر وأحازت الورثة عنسد أبي حذيفة المال بينهماأر باعاوءندهما أثلاثا والشالثةاذاأوصي بعبسدبعينه لرجلو بنصبهمالا شعروهو يخرجمن ثلثه أولا بخرب وأجازت الورثة كان العبد ينهما أرباعاءند أبى حسفة وعندهما أثلاثا بواماما يقسم بطريق العول عنسد أبى حنيف وعنسدهما بطريق المنازعة نغمس مسائل منهاماذ كروف المأذون عبدمأذون بينرجلين أدانه أحددالموليين ماثة يعدى باعه شديا بنسيئة وأدانه أجنى ماثة فبيدم العبديما أةعندابي حنمفسة يقسم تمن العبد يمن المولى المدس وبين الاجنبي أثلاثاثاه للاحنبي وثلته للمولى لان ادانته تصح فى نصيب شريكه لافى نصيمه والثانيسة اذا أدانه أجنى ما ثه وأجنى آخر خسين وبسع العبد عند أبي حنيفة يقسم الشمن بينهماأ ثلاثاو عندهماأرياعا والثالثة عبدقتل رجلاخطأوآ خرعد اوالمقتول عداولمات فعفا أحدهما يخيرمولى العبدد بسالدفع والفداء فانهذا المولى يفدى يخمسة عشر ألفاخسة آلاف لشريكه العافى وعشرة آلاف لولى الخطأ فأندفع يقسم العبدبينهما أثلاثا عندأبي حنيفة وعندهما أرباعا والرابعة لوكان الجانى مدمرا والمسئلة بحالها ودفع المولى القممة والحامسة مسئلة الكتاب أم ولدفتات مولاها وأجنبياعداولكل واحدمنهما وليان فعفا أحدولني كل واحدمنهماعلى النعانب سمعتفى ثلاثة أرباع فبمتها كانالمساكت منولى الاجنبي ربع القيمة ويقسم نصف القيمة بيته مابطريق العول أثلاثا عند أى حنيفة وعندهما أرباعا بطريق المازعة والاسل لابي توسف وهجد أن الحقين مني ثبتاعلي الشميو عف وقت واحد كأنث القسمة عولمة والنشاعلي وحهالتميزا وفي وقتين مختلفين كأنت القسمة نزاعمة والمعني ذمه أنااقياس يأبى القسمة بعلر بق العول لان تفسير العول أن نضرب كل واحدم فهما يجميع حقه أحدهما بنصف المال والا خربالكل والمال الواحدلا يكونله كل ونصف آخروا هذا قال ابن عباس رضي الله تعالى عنم سمامن شاء باهلته ان الله تعالى لم يحعل في المال الواحد ثلثين و نصفا ولا نصفين وثلثا واعاتر كأ الغياس فى الميراث باجماع الصابة رضى الله تعالى عنهدم فيلحق بهما كان في معناه وفى اليراث حقوق الكل ثبتت على وجه الشيو ع فى و تت واحد وهو حالة الموت و فى التركة اذا اجتمعت حقوق متفاوتة حق أدباب الدبون وثبت فى وتتواحدوه وحالة الموت أو المرض ف كانت فى معنى الميراث وكد لك ف الوصايا وفى العبد والدراذا دقاعن انسان وتسل آخرخطأحق أصاب الجناية ثبت فى وقت واحدوهو وقت دفع العبد لجاني أوتمية المدمولان موجب جناية الخطأ لاءاك قدل الدفع ولهذ الابجب فيه الزكاة قبسل القبض ولاتصح

يه الكفالة واغماعاك التسلم ووقت الدقع واحدوف مسئلة ذعوى الداراخق انما يتبت بالغضاء ووقت الغضاء واحد فكانتفى معنى الميراث وف مسئلة بيرح الفضولى وقت ثبوت الحقين مختلف لان الملك ثبت صندالاجازة مستنداالي وتت المقدوونت المقد مختلف وفي القسم الرابع وقت ثبوت الحقن مختلف اماني مسئلة الادانة فلاناطق ثنت بالادامة ووقت الادانة مختلف وفى العبداذا قتل رجلاعداوآ خرخطأ والمفتول عداوليان فعفاأحدهما واختارا لمولى دفع العيدأوكان الجاني مدمرا والسئلة يحالها فدفع المولى القسمة عندهما يقسم بعار بق المنازعة لان وقت ثموت الحقد ن صمالك عن الساكت من ولي الدّم كان في القصاص لانه مشل والمال بدلءن القصاص ووجوب البدل مضاف السبب الاسلوهو الفتل فكان وقت ثبوت حقه الفتل وحق ولى الخطأ في القيمة اذالعبد المدفوع يشت عند الدفع لاقبله لانه صدلة معنى و الصدلات لا علاقة يسل القيض فكان وقت الحقين مختلفا فلم يكن في معنى الميراث وكانت القسمة نزاعية وف جماية أم الولدوجوب الدية للذى لويعف مضاف الى القتسل لماقاناو القتلاب وجدافى وتتن مختلف بن فكانت القسيمة نزاءية عندهما والاصلابي حنيفة أن قسمة العين مئي كانت محق ثابت في الذمة أو يحق ثبت في العين عملي وحمه الشبه ع في المعض دون الحل كانت القسمة عولية ومنى وحب قسسمة العين محق ثيت على وجه التم ين أوكات حق أحدهما فى البعض الشائع وحق الاستخر فى الدكل كانت القسمة نزاعية والمعنى فيه أن الحقوق متى وحيث فى الذمة وقدا سنوت فى القوة لان الذمة منسعة ويضرب كل واحد منهما يحميه عدقه فى العم وكدا أذا كانحق كلواحدف العير لكن ف الحزم الشائع فقد استوت ف القوة لان مامن جزء ثبت فيه حق أحدهما الاوللا تحرأن واجهدكانت الحقوق مستوية في القوة والاصل في قسمة العول المراث كمالا وغةحق كلواحدمنهما ثيت فالبعض الشائع واذائبت الحقان على وجهالتم يزلم بكن فى معنى الميراث وكدا اذا كانحق أحدهمافي البعض الشباثم وسق الاسخرفي الكل لم يكن في معي الميراث لان صاحب الكل را مرساحب المعضى كلشئ أماساحب المعض فلالراحم صاحب الكل طريكن في معي الميراث ولان حقكل واحدمنهمااذا كأنفىالبعض الشائع ومايأخد كلواحدمنهما يحكم القسمة غيرمقر روانه غير الشائع كأنالأنحو ذيدل حقه لاأصل حقه فبكوت في معيى المراث والتركة التي احتمت فيها الدوب وف مسائل القسمة اغاوج بت بعق ثارت فى الدمة لان حق كل واحدمهما فى موحب الجناية وموسب الجنالة كون فى الدمة مكانت القسمة وبهاعولية وعلى هذاتعر حالمسائل هداادالم يكن لهاولدمن المولى فأسكان لهاولدمي المولى وتعفلا قصاص علمها يدم المولى لان الولد لايستوجب القصاص على والذيه ولهذا لوقتات المر تقولدها لاعماعلهاالقصاص لاسالوالدة سساوحوده فلاستحق قتلهاولهدالا ماحله فتلواحدمن أبويه وان كانح ساأوم تداأوزا سامحصناها داسقط حق ولده اسقط حق الماقي والقلب الكل مالالان القصاص تعذرا ستيفاق لالمعى منجهة القياتل بكامنجهة الشرع فانقلب الكلمالا بحلاف ما تقدم لان عمة العاف أسقط حق رفسه فلا ينقاب وصيبه مالاهان قبل ادالم تكن هذه الجنامة موجبة للقصاص علهايدم المولى المغى أن تكوب هدرا كالوقتلته خطأ قلما الجنامة وقعتم وحية للقصاص لانه لاعص للمقتول والمولى يستوحب القصاص على عماوكم واعاسقط القصاص صرورة الانتقال الي الوارث وهيرة وذت الانتقال فتنقل مالاو تلزمها القيمة دون الدية اعتمارا يحالة القتل هدذا كن قتل رجلاعدا واس القاتل وارث المقتول كانلاب المقتول الدية على والدوالقاتل كدلك هاولورثة الاجنى القصاص كاكان لات حقهما عتازعن حق ورثة المولى مكان لهدما القصاص انشاآ أخواحتي بؤدى القدمة الحوربة الولى وانشاآ عدلاالقتل لانهمالوأخرالى أن اؤدى السد عاية رعالا اؤدى منا فة القتدل و عطل حقهما كان لهدما التعجيال فأتعفا أحددواي الاحمى وجسالسا كتمنه مادعف القيسمة أيفا وجمايات أم الولدوات كثرتالاتوحي الاقيمه واحدةه ورتالقيمة مشابتركة براورية المولى ووارث الاجنبي تم عبدا أبي حنيفة

والاسلىعند،أن القسية منى وجبت لحق ثابت فى عن أوذمة شادها فعولية أولاحده سماشاتها واللا حرف الكل فنازعة الكسيوع فعوليسة والا فنازعة فليع فنازعة فليع فنازعة فليع فنازعة فليع فنازعة ونصف بدلانة أحدهم كالها وآخر باله المنازعة وعندهما وآخر باله في الكافى عسده بالمنازعة وعندهما بالعول و بيانه في الكافى بالعول و بيانه في الكافى

وضى الله تعالى عنمه تقسم قسم المنها بنهم الثلاثا وعنسده مماأر باعالماذكر نافان كانتسعت في قيمتهالورثة المولى ثم عفا أحسدواي الاجنبئ اندفعت القسمة الى ورثة المولى يقضاء القاضي لاسبيل لوارث الأحنسي علها لان الواحب علها تسمة وأحددة وقددأدت بقضاء القاضي فتفرغ ذمتهاو يتبيع واوث الاجنى و رثة المولى و يشاركهم فى تلك القيمة لائم م أخد فواقيمة مشتركة وان دفعت بغير قضاء عندهما كذلك وعندأبي حنيفة وارشا لاجنبي بالحياران شاءيرجع على ورثة المولى وان شاءيرجع على أم الواد لهسما انهافعلت مين مايفعلد القاضى لو رقع الامر السه ديسستوى فيدالقضاء وعدمه كالرجو عف الهبة لماكان فسخا بقضاء لوحصل بتراضهما مكون فسخا ولانى حنيف أنموح مالحيانة فى النمة فاذا أدن فقسدنة لمتمن الذمة الى العسن فيظهر أثر الانتقال في حق السكل ان كان مقضاء ولا بطهر اذا كان بعير قضاء فكاناه الخيار ان شاءرضي بدفعها ويتبع ورثة المولى وانشاء لمرض ورجع علها بعقه وهوثاث القيمة عندأبي حنيفة وترجيع هيعلى ورثة المولدهذا ادادفعت القيمة الىورثة المولى شمعفاولى الاجتبى فات عفاأ حدواي الأجنى مدفعت القيمة فال بعضهم ان كأب الدفع بغير قضاء يتغير وارث الاجني عندهم وانكان بقضاء عندأبي حنيفة يخبر وعندهمالا بغير والصيم ان هما ينخبر عندالكل سواء كأن ألدفم يقضاء أو بعسير قضاء الان قضاء القاضى بدفع الكلالى وربة الولى بعسد تعلق حق الاجنبي وثبوته لايصم يتعلاف الوصى الذاقضى دمن أحدالغر عين بأمرالفاصى حيثلا يضمن لانالقاصى أن بضع مال المتحيث شاء أماهنا المجالا فعواذ الم يصم قضاه القاضي فـ لا "ن لا يصم فعلها بعير قضاء أولى وقوله والاصل عنده) أي عندا بي حنيفة أن القسيمة أى تسمة العن (قوله في عن أوذمة) أى معق ثابت في ذمه الاولى زيادة في البعض بان يقول أولاحدهماف البعض شائعا أى أووجيت القسسمة لأحدهسما الخ أو أن يقول ف ذمة أوعين شائعا لانه لايعقل النبعيض فى الذمدة والاولى أن يقول شائعا فى البعض دون الكل وعبارة البحر والاصللابي حنيفة أن قسمة العن مي كانت يحق ثابت الح كاقدمناها قريبا (قوله شائما) أى على وجه الشيو عفى بعض دون الدكل (قوله فعولية) أى كانت القسمة عولمة (قوله أوتميرا)) أى ومتى وجب قسمة العين بعق ثابت على وجه المُمير دون الشيوع (قوله أولاحدهما) أى كان حق لاحدهما فالبعض شائعا (قولِه وللا مخرفي السكل) أى و-ق الا مخرفي السكل (قولِه فنازعة) أى كانت القسمة نزاعية وندمنا الحاصل على قول الامام فلاتنسه (قوله والا) أى بان تبافى ونتين مختلفين أوعلى وجه النمييز فمازعة فحقوق السكل فى المراث ثبتت على وجه الشيوع فى وقت واحد وهو وقت الموت فتقسم عطر من العول وكذا التركةاذا اجتمعت فهاديون متفاوتة فانحقهم يثبث فى وقت واحدوه وحالة اأوت أوالمرص فكانت فى معنى المراث وكذلك الوصا ماوفي العيد والمدرواني آخر ما قدمناه عن المحر فلا تنسه (قوله فه عني للشاني) وهومدى المكل (قولِه نصف لابالقضاء) لان دعوى مدعى المصف منصرفة الى مابيده لتكون يده يحقة فسلما لنصف لمدعى الجميع بلامنازعة فيمتي مافى يدءلاعلى وجه الغضاء اذلاقضاء بدون الدعوى واجتمع بينسة الحار مروذى السدفي افيدصا حب النصف فتقدم بينة الحار بروس مأنى سائه فى القولة الثانية موضعا (قوله واصف به) لانه خار م يعنى دعوى مدعى الرصف منصر وة آلى ماييد ولتسكو ن يده صفة ولايدى شيأ مما فى يد صاحبه فسلم النصف لمدعى الجيم بلاممازعة في ما في يده لاعلى وجه القضاء اذلا قضاء بدون الدعوى وأمامدى الكل فانه يدعى مانى يدنفسه ومافى دالا توولاينازعه أحدقهانى يده فبترك مانى يدهلاعلى وجه القضاء وقداجتمه تبيية الخارج وذى اليدفي الى يدصاحب المصف فكالت ببشه أولى فتقدم لانه خارج فمه مقض له في ذلك النصف فسلمله كل الداوز صفها ما المراز لاعلى وحه القضاء والنصف الأسخو بالقضاء كافي العينى (قوله وآخر ثلثها) الاولى ثلثهما كأسيتصم فى المقولة الاحتية (قوله وبيانه فى السكاف) هذه المستلة فالجمع وشرحهلا بنهاك حدث فالولوادى أحدثلاثة فيدهم داركاها والا خرثلثها والاحراصةها

وبرهن كلعسلى ماادعاء فلنفرض اسم مدعى الكل كاملاوسدى الثلثين لبثا ومدعى النصف تصرافهي مقسومة يتهم عندأبي حنيفة بالمنازعة من أربعة وعشر من لنكامل خسة عشروهي خسة أتحان الدارور بعها للبثو ثمنها لنصر بيائه أنانجهل الدارسة لاحتياجناالي النصف والثلثين وأقل مخرجهما ستةفى يدكل منهم سهمان ومعلوم أنبينة كلمنهم على مانى يده غسير مقبولة لكونه ذا يدوان بينة الخارج أولى فى الملك المطلق فاجتمع كامل وابث على مافى يدنصر فكامل يدعى كله وايث نصفه وذلك لائه يغول حقى فى الثلثين ثلث فى يدى و بق لى ثلث آ خونصفه في يد كامل و نصفه في يد نصر فسلم الكامل نصف ما في يده وهو سهم بلا مراع والنصف الأسخر وهوسهم بينهمانص خان فمضرب مخرج النصف وهو انتيان في ستة فصارت اثني عشرتم كامل وتصر اجتمع اعلى مافى يدليث وهوأر بعة فكامل بدعى كاه ونصر ربعه لانه يقول حتى فى النصف ستة وقد أخذت الثلث أربعة وبقي لى سدس من الداروه وسهمان سهم في يد الليث وسهم في يد كأمل وثلاثه من الاربعة سلت المكامل وتنازعا فيسهم فيضرب يخرج النصف في اثنيء شرفصارت الدار أربعة وعشير من في يدكل منهم ثمانية اجتمع كامل وليثءلي التمانية التي في يدنصرفار بعة سلت لكامل بلانزاع لان ليشايد عى الثلثين وهوستة عشرتمانية منهافى يدهوأر بعةفى دنصروأ ربعة في يدكامل والار بعة بس كامل ولمث نصف لاسستوائه مافى المنازعة فحصل لكامل سستة ولليث سهمان ثم اجتمع كامل ونصره لي مافى يدليث فنصر يدعى ربع مافى يده وهوسهمان فسلت ستةلكامل واستوت منازعتهما في سهمن فصارلكل واحدمنهم سهم فصل اكامل سبعة والنصرسسهم تماجته م ليث ونصره لي مافي يدكا مل هليث يدعى نصف مافي يده أر بعة ونصر يدع ربح مافىيدەسهمىن وفى المالسنىعة فى أخذلىث أربعة ونصرسهمىن فسيق فىدكامل سهمان فصل لىكاه لىمما فيدنصر ستةومما فيدليت سبعة وممافيده سهمان فمسعه خسة عشرولاناني ستةوهي ربع الدارلانه حصله مماقى يدنصرسهمان وممانى يدكامل أربعة فذاك سنة وللثالث وهو نصر ثلاثة وهي عَلَى الدارلانه حصله ممافى يدليث سمهم وممافى بد كأمل سهمان وذائلا ثةو بالاختصار نكون السئلة من عمانية نعسة أثمانها اسكامل وربعها سهمان لايث وثمنها واحدلنصروهذا فول الامام ومالايا اعول تقسم وبيانه أن الدار يهنهم أثلاثا الكامل والليث اجتمعاعلي مافى يد نصر مكامل يدعى كاء وليث نصفه فمأخذ أقل عددله نصف وهو اثنان فيضرب الكامل بكامسهمين وليث بنصفه سهما معالت الى ثلاثة ثم الكامل والمصراب معاعلي مافى يد ايثوالكامل يدعى كامونصر ربعسه ومخو حالو بسم أربعة فيضرب بربعه سهم وكامل بكاء أربعة فعا لت الى خسة مليث وتصراح تمعاعلى مافى يد كامل فليت يدعى نصف مافى يده و صريدعى و بعه والمصف والمربسع يخرجان مئ أربعة فنحعسل مافى يدهأر بعة لان فى للمال سعة فنصفه سهمان للمثور يعمسهم انصر و تقرر بع اكامل فحصلهما ثلاثة وخسة وأريعية وانكسر حساب الداره لي هذا وهيمتماينة منسر بنا الثلاثة فالار بعسة فصارت اثنيء شرضر بناهافي خسسة صارت ستنن ضر بناهافي أصل المسئلة ثلاثة العت ماثةوثمانين فيدكل واحدست ون فلكامل مائةو ثلاثة لان بع مافيد وهو النسة عشر سليله وأخذمن نصرتلني مافىيده وهوأز بعون ومن لمثأر بعة أخماسه وهي تمأسة وأربعو ن فصارالهمو غمائة والاثة ولليشخسو بالاناليثاأ خدذنصف مافح يدكامل وهو ثلاثون وثلث مافى بدنصروه وعشرون وللثانب وهو نصرسبعةوعشرونالانه أخذخس مافى يدلبث وهوا ثناعشرور بمعمافى يدكامل وهوج سةعشر اهحلى بتصرف وهذا كاماعتباروتقدير ط وذكر وفي غرر الافكار مراجعه (فهله ولو رهنا الخ) يتصورهذا يأن رأى الشاهدات انه ارتضع من لين أنثى كانت في ملكه وآخوان وأيا انه ارتضع من لين أبثى ف ملك آخوفتمل الشهادة الفريقين يحر عن الخلاصة وقدمناه وقدمنا عنه أيضا اله لااعتبار بالتار عنمع المتاح الاس أرخ تاريخامستعيلا الخ ونأمل (قوله ناريخه) أى نار بح البيدة واعاذ كرالصمير بذأو يل البرهان حوى (قوله بشهادة الطاهر) لان علامة الصدق ظهرت فيمن وا مق ثار يحمسنه وترجت بمته بذلك وفي

(ولو برهناعلى نتاج دابة) في أبديه سما أوأحدهما أو غيره سما (وأرخاقضى لمن وانق سنها تاريخه) بشهادة الفاهر (فلولم يؤرخا

الانع ى طهرت عسلامة الكذب فيجب ردها منم ولاقرق ف ذلك بين أن تنكون الداية في أيديهما أوفى يد أحدهما أوقى بداالث لان العنى لا يختلف بخد الآف مااذا كانت الدءوى ف النتاج من غير الريخ حيث يحكم بمالذى المد كاصر حده المصف الكانت بدأ حدهما أولهما ان كانت في أيديه ما أوفى يدثال زيلي قوله تُضى بم الذَّى اليد) لان ذا اليدمقدم على اللارج ف دعوى النتاج قال ف الاشباه هكذا أطلق أحداب المتون قلت الامسئلتين الاولى لوكان النزاع في عبد فقيال الخارب اله ولدف ملكي وأعتقته و مرهن وقال ذو اليد والفىملكي فقط قدم على ذى السد أى لان سنته أكثر أثباتا يخلاف مالوقال الخارج كاتبته أودرته فانه لايقدم لكنفالاشباه أيضاالشهادة بعرية العبديدون دعواهلا تقبل عندالامام الاف مسئلتين الى أن قال والصعيم عنده اشتراط دعواه في العارضة والاصابية ولا تسمع دعوى الاعتاق من غيرا لعبد الافي مسئلة الخوف فتارى الحانوني جواياءن سؤال حيث اعترف العبد بالعبودية اسيده بانقياده البسع يكون عبداله وسواء كانهناك بينةأم لاولاعبرة بقول المنازع انه والاسل مع عدم دعوى العبد لذلك لات حرية العبدلات إنالا بعددعوا ولاتعوز فهادعوى الحسبة بغلاف الامة لانه آشهادة بعرمة الفرج الى آخرما فال الثانسة لوقال الخار جولاف ملك من أمني هذه وهو ابني قدم على ذي اليد أه وقدمنا أنه اغايقضي بالمتاح لذي اليد فيمااذا أدعى كلمنهماالنتاج فقط أمالوادى الخارج الفعل على ذى اليد كالغصب والاجارة والعارية فينة الخارج أولى لانهاأ كثرا ثباتالا نباتها الفعل على ذى السدكاف المحرص الزيلعي ونقله في نورا لعين عن النخيرة على خدالف مافى المسوط وقال الظاهر أن مافى الذخيرة هو الاصعرو الاربح الف الخلاصة من كتاب الولاء نلواهرزا دوأن ذا السداذا ادعى المتساج وادعى الخار جائه ملكه عصبه منه ذوا ايد أوأودعه أو أعارهمنه كانت بينة الخارج أولى واغما تترج بينة ذى اليدهلي المتاج اذالم يدع الخارح فعلاه لي ذى اليد أمالو ادعى معسلا كالشراءوغسيرذلك فبية أالخار بح أولى لانهاأ كثرا أبا اللانها تثبت الفعل عليه اه ولاتنس ماقدمناه عند قول الشارح في روامة قال ط والظاهر أنحكم موافقتهم السنهاانه عكم بم الذي البدر قوله ولهماان في أيديم ما) لان أحدهماليس أولى من الا تحر (قوله وان لم يوافقهما بأن عاف أواشكل) أي فلوخالف السن تأريخهما كان كالولم يؤرخاو كذااذاأ شكل وقد تقدم أنه يحكم لذى اليد (قوله فلهماان الخ) لمدم ثرجم أحدهما (قوله تضى بهاله) لانه المائشكل أى وخالف سقط التاريخان فصار كانهمالم يؤرخا (قوله هو الاصم) مقابله مافى الهداية اذاخالف سنها الوقتين بطلت البيستان لظهور كذب الفريقين فتتركف يُدُمن كانت في بده (قوله وهذا أولى ممارفع في الكنز) أي ماذ كالمصنف بقوله وان لم وانقهما العمومه أولى بمانى الكنز وماعطف عليه من تعبيره بقوله وانأشكل (أقول) قدد كره المصنف فشرح المخ تمعمالك حدثقال واناله بوافقهما يشمسل مااذا أشكل سنها بأنالم يعلموها اذاخالف سنهاتار مخهما فانتهآ تكوناهما على الاصح قال ألرملي الاولى من هذا التعبير وانخالفها أو أشكل فلهماعلي أن لناأن لانسلم عدمشمول مافى الكنز وشمول ماعسر به اذالا شكال الالتماس وفى الصورتين التماس الامرعلي الحاكم وعسدمموانقتهما غيرعدم العلم أصلالانه للعلم بالخالفة كأقرره الشراح فكيف يدخل فيه عدم العلم شويالانه مع عدم العملم يحتمل المو افقة والخالفة والصور ثلاثة اماعدم الموادقة لهماوه والخالفة بأن تحقق مخالفته لآتار مخبن وامااله افقةلاحدهمافقط والخالفةللا مرواماعدممعرفة شئوهي لاندخل في ووالخالفة التيهى عدم الموافقة فلم يشملها قوله وانام فوافقهما على أن الظاهران اختيار صاحب الحكنز في صورة الخالفة بطلان البينتين والترك في يدذى الدكا أفصح عنده في الكافي فص صورة الاسكال العترزية عن صورة الخالف قنامه لكالم هذا العالم النحرير يظهر آلئه منه حسن التعمير اهم ثم الظاهر أن مرادصاحب البحروا لمغرمن قوله وانالم وأدقهما أى لم تظهر موافقة السس للتاريحي فشمل الصورتين اكمه تأويل فلذا قال الملامة الرملي الاول من هذا النعبيرولم يقل الصواب تأمل (قوله في الكنزوالدررو الملتقي) حيث قال

قضى بها لذى اليد ولهما ان فى أيد بهما أوفى بد ثالث وانقهما) بأن خالف أو أشكل (فلهما ان كانت فى أيد بهما أو كانا خارج بن فان فى يد أحد هما قضى بها أو لى مما وقع فى الكر والملتقى فتبصر

وانأشكل فلهمالا نقوله وانام بوافقهما أعممن قول المكنزر كذا قول الكنز فلهمام عيد عااذا لم يكن في يدأحدهماوعبارة الملتق والغرو وأن أشكل فلهماوان خالفهمابطل فال الشار حقشر حاللة في فيقضى اذى البدد فضاء ترك كذا اختاره فى الهداية والسكافى فلت لكن الاصم أنه كالمشكل كابتزم به فى المتذوير والدرروالصروغيره العفظ اه قلت نقل الشرنبلالي عن كافي الحاكم أن الاول هو العميم للتيفن بكذب المينة بن في مرك في يددى المد و قال و محمله اخد لاف التصيم اله قال المولى عبد الحليم اللا الله وعلى المصنف أن يقول هكذا وان أشكل أوخالف الوقدين فلهما ان لم يكن فيد أحدهما فقط والافلاواعلم أنسن الدابة لوخالف الوفتين فقيمروا يتانف وواية يقضى لهما وفى رواية تبطل المينتان صرحبه الامام فأضيخان ف فتاواه من غسير ترجيح احداهماعلى الاخرى وبطلاخ ممارواية أب الابث اللوارزى واختاره الحاكم الشهرسد حيث قال وهو الصبح وتبعه صاحب الهداية ومن تابعه والقضاء بينهم ماطاهر الرواية اختاره في المبسوط حيثقال وهوالاصم وتبعه الزيلعي ومن تابعه وقداختلف التصيم والرجان لظاهر الرواينوقد سبق غيرمرة هذا زبدنما في الشروح والفتاوى فظهر أن المصف اختارماه وآلار ع اه (قوله برهن أحد المارجين) على المدعى على موريد (قوله من زيد) هكذا وقع في النسم وصوايه على العصب من بده أى م يدأحد الحارجين قال الزيلعي والمنح معناه اذا كان عين في يدرجل فاقام رجلان عليه البينة أحدهما بالعصب منهوالا منح بالوديعة استوتده واهماحتي يقضى بماسبه سمانصفين لان الوديعة تصبر غصما بالجود حتى عب عليه الضمان مدنى والظاهر أنه أزادعلى العصب المائني من ريد فريدهو العاصب فن ليست صلة العصب لل بند الما تأمل (قوله والاسم) أى برهن الاسم (قوله على الوديعة منه) أى فال الاسموه مالى أودعته من زيدو زيديد كرذاك (قوله استويا) أى الحارجان فى الدعوى لانه لو كان كايدعى الذاني وديعةمن زيدصارت غصباحيث جدها لمودع واهذاقال الشار حلانهاأى الوديعة بالحد تصبرغ صسباحتى عب عليه الضمان ولايسقط بالرجوع الى الوفاق بالاقرار حتى برد الى صاحب معاذف ما اذاخالف بالفعل بالاحودثم عادالى الوهاف كافى الحوى فن فى فوله من ويدللا بتداءو فى قوله منسه صلة الوديعة لانم التعدى عن واغمااحتاح الهافى الاوللان العصب محلى بألف عدارة المصنف فلم عكنه اضافته ماله زيدوح نتذف انقسله بعض الافاصل من عرمى زاده من أنهذا النصو يرسهو والاولى أسقاطه فيهما فيه فراجعه (قوله الناس أحرار) لان الداردارا لمرية أولانهم أولاد آدم و-واعملهم ماالسلام وفد كالمحرين (قوله الشهادة) عى فلا يكتنى فها بظاهر الحرية بل يستل عنه اذاطعن الخصم بالرق أما اذالم بطعى فلا يستل كلى التبييلات الحرية تثبت بعاريق الظهورو الطاهر يصلح للدفع لاللاست قاق فلايست في المدعى الزام المدعى عليه الا بأنبان حرية شسهوده وكذالا يستعق الشاهدا سقعقاق الولاية على المشهود عليه ونفاذ شهدته عليه الا بذلك فان قال الشهود يحل أحزار لم غال تعللم يقبل قولهما بالنسمة الى قبول شهاد نهدماحتي يأنيا بالبينة على دلك والاسهمام صدفان فى قولهما المأحزار لم علك قط بحسب الظاهروف أبى السعود على الاسم باء تفسيره فى اشهادة اذاشر دشاهدان لرجل بحق من الحقوق فقال المشهود عليه هماعبدان وانى لاأقبل شهادتم سما حتى أعلم أثم حماحوان وتفسيره فى الحداد اقدق انساما ثم زعم القاذف أن المقذوف عبد فأنه لا يحدالقاذف متى والمالقد دوف مريته بالحجة وف القصاص اذاقطع بدانسان ورعم القاطع الالقطوع يده عبدها لايقضى بالقصاص حتى يثبت ويتهوف الدية اذاقتل انساما خطأ وزعت العاذلة أنه عبدفا ملاية ضي عليهم بالدية حتى تقوم البينة على حريته وف البيرى لوكان المدعى به حدا أوقصاصا سأل القاضي عهم طعن المصم أولابالاجماع اه لانف القدنف أى مشلاالزام الحد على القاذف وفى القماص ايجاب العقو بة على الفاطع وفي الفتل خطأ ايحاب الدبة على العاقلة ودلك لا يجوز الاباء بارح ية الشاهد نسالم تثبت الحرية مالحة لأيحو والعصاء شئ من دلك ط قال الحوى وقد سيثل شيخ مشايحما الشيح عبد العني العبادى هل

(برهن أحدان المارجين على الفصب) من زيد (والا خو على على الوديعة) منه (استويا) لا يها بالمنها المنهادة والاف) أربع (الشهادة

مطلب الاصل فى الناس الفسق الناس الفسقر والرشد والامانة والماء القاضى أن يسأل عن الشهو دسرا وعلنا

م مطلب منع السلطان عز نصره قضائه عسن الحكم شهادة الشهود الابعد النزكية سراوعلما

والحدود والقساص والقترل) كذا في نسطة المسف وفي أحفاوالمعل وعبارة الاسماء والدبة وحينان (فلوادي على المجهول الحال) أحرام لارانه عبدهانكر وقالأماحي الاصل فالقولله) أعسكه بالامل (واللابس) النوب (أحق من آخدذالكم والراكب)أحق (من آخذ اللعام ومنفى السرح من رديقه وذوحلهاعن علق كوزه بها) لانه أكثر تصرفا (والحالس على الساط والمتعلق به سواه ) كجالسيه وراكى سرح (كن معه ثوب وطرقهمع آخو

وهل الاصدل في الماس الجرح أو التعديل فأجاب م الاصل الرشد والفقر والامانة والعدالة وانجاء لي القاضى أن سأل من الشهو وسراوعلنالان القضاء مبنى على الحِمْوهي شهادة العدل فيتعرف عن العدالة وفيه صوت قضائه عن البطلان والله أعلم وفي قوله صون قضائه عن البطلان نظر فندر و اه وجهه اله اذاقصى بشهادة الفاسق يصم قضاؤه م ف وماننا قد تسكر وأمر السلطان فصره الله تعالى ف منع فضائه في سائر عملكته أن محكمو ابعد الشهادة بدون تركية السروالعلازية فأفهم (قوله والحدود) فلوأنكر القاذف حرية القددوف لا يحد حتى شبت حريت ولانه لا يستعق عليه الحد الايا لحرية والظاهر لا يكفي الدستعقاق ولان الحدود تدرأ بالشهات فعماط في الباته اولا تنس ماقدمناه عن البسيرى (قوله والقصاص) أى في الاطراف فاوأنكر القاطع حرية المقطوع لايقطع حنى يثبت حريته لانه لايستعق علمه القطع الاباطرية اذلاقصاص بن طرفي حروعبدلان الاطراف اسلام المسلك الاموال (قوله والفتل) أى خطأ فلاتشبت الدمة على العاقسلة عمتى تثبت حرمة القاتل لانه يريدا سنحقاق العقل عليه فلآية بتبطاه والحرية ولدا ونعف نسخة العقل بعني لا شت العقل الا بعد ثبوت الحرية وهومعنى عبارة الاشبامين قوله والدية ( قوله و في اسخة والعقل) هوفي معنى الاول يعنى لا يشت العقل الابعد شوت الحرية ولوقال في الحرية وعدمه الكان أوضح (قولهو عبارة الاشداه والدية) الثلاث بعنى واحد في الما لل قوله أحرام لا) بيان لوجه جهالة عاله ولو فال في ألحر ية وعدمهالكان أوضع (قوله لنمسكه بالاصل) أى وهودافع وظاهر الحال يكني للدفع عبي (قوله واللابس لاثو سالم) شروع فى مسائل يصدق فهاواضع البدبلابرهان وهل يصدق بهمنه ينظرو يأتى حكمه فى التنبيه الاستى م وانما كان اللابس أحق لان تصرفه أطهر لاقتضائه الملك مكان صاحب يدوالا تندف خارجاوذوالبد أولى بعلاف مااذاأفام آخذالكم البينة حيث يكون أولى والعلة المذكورة تحرى فهابعد قال العلامة فاسم فيقضى له قضاء ترك لاا ستعقاق حتى لوأ قام الآخو البدية بعدذ لك يقضى له شر زيلالية (قوله ومن فالسمر م) أَى أولى من وديفه لان مَكنه في ذلك الموضع دليسل على تقدم يده قال الشرنب لالى اقل الناطفي هذه الرواية عن النوادر وفي ظاهر الرواية هي بينه سمانصفين بخلاف مااذا كامارا كمين في السرح فأنها بينهما قولاواحدا كأفى العناية ويؤخذ منه اشتراكهما اذالم تسكن مسرجة اه (أقول) لسكن في الهداية والملتق منسل مافى المتن فتنمه ومافى الهداية هوعلى رواية النوادر ولوكان أحدهما متعلقا بذنبها والا منحرماسك بلجامها فالواينه في أن يكون الماسك أولى (قوله من علق كوز مها) احترز مذكرا لكوز عالو كانله بعض ملهافلو كانلاحدهمامن والاسترمائةمن كانت بينهماشر ملالية عن النسر والحل كسرالحاء مايحمل على ظهرأو وأس حوى (قولهلانه أكثر نصرفا) عله لجيدع المسائل رأنول) لكن فمهأنه لادمتيرالا كثرتصم فاستسئلة المن والمائة من والاولى أن يعلل مانه لا يعدمت صرفاء وفا كسئلة الهرادي الاً تمة تأمل (قوله والجالس على البساط والمتعلق به سواء) لان الجاوس ليس سد عليه لان البدتثيث بكونه في ستهأو سقله من موصعه مخلاف الركو بواللبسر حست يكون مهما غاصبا لثبوت مده ولا يصبر غاصيا مالجاوس على اليساط كافي الدررالكن ينبغي أن يكون الفاعد أحق من المتعلق تأمل وعمارة الدروو منصف النساط بن عالسه والمتعلقيه يحكم الاستواء بينهمالابطريق القضاء الخوف النهاية يقضى ينهما واعترض علمه مان بن الكلامن تدافعا (وأحس) مأن المن قضاء الاستعقاق لاقضاء الترك واعترض على هذا الحواب مان قضاء الترك يعتضي تبوت اليد على ماصر حوايه في مسئلة التناز عنى الحائط (وأجيب) مان فضاء الترك يتعقق فالمنقول من غسير ثبوت اليدالمعتبرة شرعا بشوت اليد ظاهرافان القاصي علرحساره إناان هذا الساط السيفيدغيرهمافقضى بينهمالا مدام مدع غيرهماعياناباليدأو باللك هدا (قولهوراكي سرح) أى فىنصف بينها ماأى فى الصورتين (قوله وطرفه مع آخر) وينصف بينهم الان يدكل منهما ثابتة فيه وان

الاصل في الناس الرشد أو السقه وهل الاصل في الناس الفقر أو الغني وهل الاصل في الناس الامانة أو الحيانة

كان يد أحدهماف الا كثرفلار جهد المرأن لاترجيم بالا كترية درر أى كافى مسئلة كترة شهو دأحد المدعيي هذا كله اذالم يقم البينة قاذا أقاما البينة فبينة الدارج أولى من بينة ذى اليد كاس (قوله لاهدبته) ويقالله بالترك سعق وبستعمل هذا اللفظ الآت ف بلادنا (قوله الغيرمنسوجة) الاولى أن يقول المنسوجة بالالق واللام لان غير بتزلة اسم الفاعل لايضاف الاالافيه أل أوما أضيف الى مافيه أل كالضارب وأس الجاني ط (قوله لانم اليست بنوب) فلم يكن في مده شي من النوب فلايز احم الأسخر (قوله مخلاف جالسي دار) كذا فالفاآاء الفاوعالفه مافى البدائع لوادعماداراو أحدهم ماساكن فهافهم للساكن وكذلك لوكان أحدهماأحدث فهاشيأ من بناءأ وحفرفه عله ولولم يكنشئ من ذلك ولكن أحدهمادا خل فهاوالا ننر خارح عنمافهى بينهما وكذا لوكأنا جيعافهالات البدعلي العقارلا تثبت بالكون فهاوا نمساته بت بالتصرف اه أقول الكن الذي يفهم من التعليل وتما تقدم قريبا اله لا يقضى لهم افى مسيد أله كون أحد هماداخلا فهاوالا من خارجاء نها تأمل \* (تنبيه) \* قال في البدائع كل موضع قضى بالمان لاحدهما لكون المدعى في مده عب عليه البين لصاحبه اذا طلب فان حلف برى وان نكل قضى عليه به شرن لالبه (قوله حيث لابقضى لهما) لا بطريق الترك ولا بغسير الأن الجاوس لايدل على المات اهدر (قوله وهما) أي في الجاوس على البساط اذا كاماجالسين عليه قالف الزيلعي وكذا اذا كاناجالسين عليه فهو بينه ماعداف مااذا كالمالسدىن فيدار وتمازعانها حيث لا يحكم لهما بهالاحتمال أنه افي يدغيرهدما وهناعلم أنه ليسفى يد غيرهما أه (قوله المائط لمن ح نوعه عليه) ٣ جمع جذع بالجيم والذال المجمد الفالة وغميرها والمراد الاخشاك التي ترص على الجدران لاجل تركيب السمقف علها وذلك لانه في مساحب الجدع لان يده بد استعمالوا لحائط مابني الاله فوضعه علامة ملكه ولو كانالكل منهدما علمه ثلاثة حذوع فهو يبهما لاستوائه واف أصل المورولا بعتبر عالكثرة والقلة بعسدان نبلغ تلاثاوا غاشرطت الثلاثة لااء الحائط يبنى النسقيف وداك الاعصل عادون الثلاث غالما فصاوا لثلاث كالنصاب، ولو كال عليه و الحدهما والانه وللاسخر أفل فهو لصاحب الثلاثة عدا أي حنيظه استعسانا والقياس أن كون بينهما معمن وهومروى عنه ولو كان لاحددهما جذع واحدولا ني الآخرة الهماسواء وقبل صاحب الجذع أولى عيني وفي الفتاوى الحبرية من وصل الحيطال واوكان الكل جذع مشترك فاواختلفاو أفعت البيدة علم اوينفار في وضع الاستو عاب كانقد عمايترك على قدمه اد الاصل عاءما كان على ما كان الظن بأنه ماوضع الابو جه شرعى و- تدالقديم أنالا يحفظ أقراء وراءهذا الوقت كيفكان فيمعل أقصى الوقث الذي يعفظه الاقران حدالة ريم وان كان حادثانيومر برفعه وانسقط ليسله اعادنه بغير رصامالكه لانه انكان بادن فهومعير والمعيران برحممتي شاءوان كأن بغد يرادنه فهوغاصب واذااحتلفاني الحدوث فالثيت بالبينة أمر يرفعه وازائنه عن ملك العير شرعاوان لم يتبت بالمينة لامدم وغماه عفيه والحاصل أن الحائط نارة بيت ابينة والبرهان ونارة بغيرهافان أوام أحداً لحمي الميمة ففي له واوأ فاما البينة قضى لهماقضاء الترك حتى لو أفام الا حرالبية قضى له كا فى الفيض وأماماية بتبعيرها فقال في المستقى الايدى في الحائط على ثلاث مراتب اتمال تربيع وانصال ملازة توجعاورة ووضع جذوع ومعاذاة وأولاهم صاحب التربيع عان لم يوجد فصاحب الحدوع عان لم بوحد فصاحب اتصال الملازقة بماله حائط بنداوس يدعمانه فانكان منصلا بساء أحدهمادون الاسخو فصاحب الاتصال أولى وان كان متصلابه ما ما اتصال تربيع أوملازقه دهو ينه هاوان كان لاحدهما اتصالتر بيع وللا خواتصال ملازقة فاصاحب النربيع أوللا تنوعليه جذوع فالمائط اصاحب الاتصال ولصاحب الجذوع موضع جذوعه وروى الطعاوء أن الكل اصاحب الترسع وان لاحدهما اتصال ملازة وللا مرجدوع قصاحب الجذوع أولى وسيأتى قربما بأوصم من هذا ( أفول ) ذكر الحمابة في كتبهم ان المعتب برفى التر بيع أساس الحائط دون اللبن وهو حسس وكائه لما يحصل له من التغير وطاهر

ممطلب مسائل الحيطان

لاهدید) أی طرقه العیر منسو جنلانمالیست بنوب (بخلاف جالسی نار سازعا دید) حیثلا قضی لهما لاحتمال آنمانی یدغیرهما وهنا عسلم اندلیس فی ید غیرهماعینی (الحائطان حدوعه علیه

معالب حدالقسديم مالا يحفط الافران وراء

كأن الحائط المتنازع فيهمتصلامن جأنب واحديقع فيه الترجيع وهو الصييرذكر والطعاوى وذكر الكرخى أنه لا يقعمه الترجيع مالم مكن موصولا طرفاه مالحاتطين (ذلت) وظاهر الرواية دشتر طهن جو انبه الاربيع كافى الفيض وغيره لكئن لوا الاظهرماقاله الطعاوى وعلمه شي في الحدلاصة والبزارية وغيرهمامن العتمدات كالهندية والحيط والخانية وغيرها ثمذكر أيضاحا أطابين دار سيدعيه صاحب أحدهما ولميكن متصلابيناء أحدهما فأن كان لاحدهماءا ممجذوع فهو أولى وان كان لاحدهما عليه جذع واحدولاشي للا تخرقسل هو بينهما وقعل لصاحب الجذع وانكال الكل واحدمنهما الانة جذوع فهو بينهما ولاعبرة الكثرة الجذو علاحدهما أى بعد الثلائة (أتول) بعدما كانلاحد الشريكين ثلاثة جددوع والاسنو أكثرلايتر جبهاولكن في العمادية مانصهوان كان حذو ع أحدهما أسفل وجذو ع الاخر أعلى بطبقة ونمازعافى الحائط فاله لصاحب الاسفل اسبق يد ولا ترفع جددوع الاعلى اه فالذى يظهر من كلام العمادية أن محل وجود الخشب على الحائط احكل وجب الاشد تراك اذاليكن خشب أحدهما أعلى وخشب الا خوأسه فل أمااذا كان كذلك وسازعاى الحائط فهو لصاحب الاسفل ولاترفع جذوع الاحم وأنت خيير مان هذامة مدلكا ومهم ولكئ لاتظهر غمرة ذلك الافي التصرف في الحائط وعمارته عافهم مم قال صاحب المنتقي وأن كأن لاحدهما ثلانة وللا تنحر واحدفهو إصاحب الثلاثة الاموضع الجددع الواحدوهو الاصمومايين الجذوع فيل يكون بينهما صفين وقيل يكون على أحدد عشر حِزْ أُواْن كان الحائط طويلا وكلواحدمتهما منفرديومض الحائط فى الاتصال ووضع الجذوع قضى لكل واحديما يوازى ساحتهمن الحائط ومابينهمامن الفضاء يقضى بكونه بينهما نصفين به اكل واحدمتهما يوار وهو القصب فهو بإنهما \* لا حدهماعلمه حدد عوالا تح علمه نوار يقضى به اصاحب الحدد ع ولكن لا يؤمر برفع البوارى \* لاحدهماند شبعلمه والد حرعلمه عائط سيترة فالحيائط الاسفل اصاحب الخشب واصاحب السيترة سترته ولوتنازعاى الحائط والسنرة جمعافهمالصاحب الخشب اه مافى المنتي وقال يرهان الدين الكركى فى الفيض حاثط ادعاه رحلات وغلق الماك الى أحدهما يقضى بالحاثط والماب ينضما نصفين عندا بي حنيفة وعندهما الحائط سنهماوالياب للذى العلق المه وأجعوا أنه اداكان لاماب غلقان فى كل حاسر واحدفهو ينهما وذكر ومهأ يضار حلان ادعما حائطا وليس الحائط متصلا بنناء أحدهما وليس لاحدهما حذوع أوغيرها بقضيه ينهماوان كانت لاحدهماهرادي أوبوار فكذلك وان كأن لاحدهما عاماحذ عواحد ولاشئ الا خرأوله علمه هرادى لميذكر في الكتاب قال بعضهم لا يترج يحذع واحد وقدروى عن مجمد بقضيله ولوكان لاحدهماعليه خشمبة والاخرعليه عشرخشمبات يقضي به اصاحب العشر ذوالا خر موضع حده والصبح أن الحائط اصاحب الجذوع ولاينزع جذع الا تنح (أقول) أى لان الماك الثابت بكثرة آلجدر عههنا أيت بنوع الاستطهار فهوصالح للدفع لالابطال حق صاحب الجذع بخلاف مالوأ قام صاحب الجذوع البينة كان الحائط له البنة فانه يرفع جدع الا خركا بينه صاحب الذخيرة وسيأتبك بأوصع منهذا وعنأى وسف أن الحائط بينهما على أحده عشرسهما ولوكان لاحدهما عامه جدعان وللا تنح عشرةاخ تاف المشايخ فيه قال بعضهم لذعان عنزلة جذع واحد وقال بعضهم عنزلة الثلاثة ولوكان لاحدهما

نصُوصاً تُمَّتُنَا الاطَلَاقُ كَاثِرَى وكَائْمُ مِلْمِيعَتِمِ واهــذالانه عارضُ ويدلُ عروضه نعمِلُو كان التربيدع في الاسلس دون المَانِ فالطاهر أن العيرة للاساس لانه أقوى لما يعرض للبن من الاصلاح هذا ولو كان لاحدهما التربيدع في الاساس وللا شرقي المَايِن فالطاهر انه اصاحب تربيدع الاساس ولم أره ثم فالصاحب المستقى واذا

قوله بعدماكانكذا بالاصل ولعله بعد مالوكان الح فقول القول ولكنالخ اله مصد

ثلاثة والد خوه شرة وهو بينهما وكذالوكان لاحدهم أخسة والد خوه شرة فهو بينهما نصفين وقيل أثلاثا \* منازعا في خص أوحائط بين دارج ماولابينة والقمط أى الحب الذي يشديه الحص والوجه أى وحه الحائط أوالطافات أو أنصاف اللي الى أحدهما قال أبو حنيفة هو بينهما اذ الانسان كا محمل المذكور

Maria Arabia Maria Maria

ألح بانبه في ماكمه الماص عدله الى جانبه في المسترك أنضااذا تولى العمل فلا يصلح عدو مالاهولن المذكور الى مانيه اذا اظاهر يشهدله لات الانسان مرمن وحهداره الى نفسه لا الى ماره وكذا القيم الانه وقت العقد يقوم على سطعه فعدل القمط المه وادفى الهندية هذا اذاجعل وجه البناء حن بني وأما اذاجعل الوجه يعد البناء بالنقش والتعليمن فلايستحق به الحائط في قولهم جيعا كذافي غاية البيان شرح الهدداية (قوله أو متصليه) الأوضم أن يقول أوهو متصليد الله اتصال تربسع (قوله بان تنداخل أنصاف لبناته) أي مثلا فدخل الإسووالحر واختلف في صفة اتصال التر درع فقال المكوني صفته أن يكون الحائط المتغازع فيهمتصلابحا أطأمن لاحدهمامن الجانبين جمعا والحائطان منصلان محائط له بمقابلة الحائط المتناز عوفيه حثى يصيرمربعا يشبهالقبة فينذنيكون الكل فىحكم شئ واحدد والمروى عن أبي يوسف أن اتصال جانبي الحائط المتنازع فممعائطين لاحدهم أيكفي ولااشترط اتصال الحائطين يحاشطه عقاءله الحائط المتنازع فيه وعبارة المكاني هوأن يكون أحدد طرفي الاستوفي هذا الحائط والعارف الامتوفي الح. تط الاستوساقي يصيرفى معنى حائط واحدو شاءواحد فيكون ثبوت اليدهلي البعض ثبوثاءلي الكل وهوعين ماروى ص أبي وسفومهني النربيع فيماقال الكرغى أظهر وفى الهندية رذكر الطعاوى ان كان متصلا يحاثط واحد يَّة مِهِ التَرجِيمِ فَالْوَاوَالْسَمْمِ رَوَايَةَ الْعَمَاوِي أَهُ وَعَزَاءَ الْيَحْمِيطُ السَرِحْسَى (غَوْلِهُ وَلُومِنْ حَسُبُ) عَناف على معذوف تقديره اذا كان الحائط من لين ولومن خشب الخ (قوله لدلالته) هده عله لكون صاحب اتصال التربيع أوله (قوله على أنه منا) أى الحائط المتنازع بموالحائط بالمتصلمانه (قوله ولذا سمى بذلك) أى اكونم مابنيامعاسمي باتصال التربيع قدعلت تفسيراتهال الثربيه على قول الكرسي وهوظاهر وتسميته به على تول أبي يوسف باعتبارا لتربيع في حاثطيه باللبهات (قوله يبني مربعا) هذا اعمايفا هرعلى تول الكرخي (قوله لالى له اتصال ملازقة) بان يكون الحائط المتنازع فيهملاز فالحائط أحدهما من غبر ادخال فيه (قوله أونَّقب وادخال) وهدنا فيما اله كان من خشب أى بان نقب وأدخلت الخشبة فبهوهذا محتر زقوله في حائط الخشببان تسكون الحشبة مركبة فى الاخرى قال البدر العيبى وا ذاكان الجد ارمن حشب فالتربيع ان بكون ساج أحدهمامر كباعلى الأخر وأماادانقب وأدخل فلأيكون مربعا فلاعبرقبه ولابتصال الملآزقة من غير تربيع لعدم المداخلة فلايدل على أنهما بذيامعا اه ومثله فيما يفلهرا للقب في جدار نحو اللبن (قوله أو هرادى) جمع هردية قصبات تضم ماوية بطاقات من الكرم وترسل عام اقصبات الكرم كدافى ديوان الادب وصحع فسهاا لحاء والهاء جمعاو كرالهاء صاحب الصاح والرواية في الاصل والكافي للشهيد بالحاءوف الجامع الصفير وشرح الكافى بالهاء لاغيرشاي في الحاشية ملفصا وفي المنه هي خشيات توضع على الجذوع وياتي عليهاالغراب وفى الواني هي جمع هردي بكسرالهاء وسكون الراء وفض الدال المهملة بن وقصر الالف وفي منهوات العزميسة الهردية بصم الهاء وسكون الراء الهمله وكسر الدال المه. له والياء المسددة والهرادي بفتح الهاء وكسرالدال نوعمن النبت وقيس قصب بوضع ووق الحائط فهمى كالزرب أوالمكعب ومثسل الهرادى البوارى وهى والبورى والبورية والبورياء والبارع والبارياء والبارية الحصيرالماسوج رالى بيعه ينسباطسن بن الربيع البوارى شم البخارى ومسلم كف القاموس (قوله بل صاحب الجذع الواحد الح) قال في عاية البيان والثلاث هي المعتبرة حتى لو كال لاحدهماذلك وللا خوأ كثرلااء تبارله فالحائط بيتهما ولو كأنلاحدهماجذع أواثمان والاخرنلائة أوأكثرفهوله وأمالصاحب مادون الالانة فموضع جذوعه يعنى ماتحته في رواية وله حق الوضع في رواية اله وفي نورا لعين ولولاحدهما جذع واحدوللا حرهرادي أولائي له لم يذكر المحدف ظاهر آثر واية وقد قبل لاية ضي به له ادا لحائط لاينيي لوضع جدع واحدوهن هجسد انه لوب الجسذع اذله مع اليداس نعمال اذوصعه استعمال حتى قضى لرب الجذوع ويكون واحدها استهمالاللعائط بقدره وليس للا سنحرذان وقديني الحائبا لوضع جذع واحمد لوكان البيت مغيرا وهذا

أومتصل به اتصال تربيع) بان تنداخل أنصاف لبناته فى لبشات الا خرواومن خشان تكون الخشة مركبة في الاخوى لدلالته على أتم مالنا معاولذا مي مذلك لانه حائد سنى مراما (الانسله) اتصال ملازقة أو نقبوادخال أو (هرادى) كقصدوط ق لوضع عدلي الجذوع (بل)يكون (بن الجارس ) لوتنارع ولا عص به صاحب الهرادي بل صاحب الجذع الواحد أحق منه غانية ولو لاحدهما جددوع وللا خواتمال فلمذى الانصال والآخو سق الوضع

وقیل لذی الجذوع ملتثی وتمامه فی العینی وغیرہ كله لُولِم يتمسل الحائط بينا في مما فلوا تصل اتصال فريدع أوملا رُقة فيقضى به تصفين بيهما اذا استويا اه وفى الزيلعي وانكان لاحدهما جذع واحدولاشئ الاستواختلف المشايخ فيسه فقيل هماسو اعلان الواحد لابعتديه وقبل صاحب الجسذع أولى لان الحاتط قدييني لمذع واحدد وان كان ذلك غبرغالب قال في شرح الماثتي للماماد والهرادى غيرمعتسيره وكذا البوارى لانه لمبكن استعمالا وضيعااذ الحائط لابني لهابل سقيفوهولاتكن علىالهرادى والبوارى كخفالارزانتهسى وضعولامعتبر يكثرة الجذوع وقلتهابعد أن تبلغ ثلاثا لان الترجيم بالقو ةلا بالكثرة على مايدنا واشترط أن سلغ الثلاث لان الحائط مني للتسقف وذاك لا عصل بمادون الثلاث غالبا فصارالله الاتكالنصابه اله فتأمل (قوله وقيل لذى الجذوع) وصحعه السرخسي وصحم الاول الجرحاني وقال في المحيط الايدى عسلى ثلاث مراتب اتصال تربيع واتصال ملازقةومجياورة ووضع جذو عومحاذاة بناء ولاعلامةفى الحائط سوى هدذا فأولاهم صاحب التربيع فأن فم يوجد فصاحب الجذوع فان فم يوجد دفصاحب الحساذاة اه قال فى الخلاصة وان كان كالـ الاتصالـ مَنْ اتصالتر ببع أواتصال محاورة يقضى بينهماوان كأنلاحدهماتر بيع وللا خوملازقة يقضى لصاحب التربيع وانكان لاحددهما تربيع وللا خرعليه جدذوع فصاحب الاتصال أولى وصاحب الجذوع أولى من اتصال الملازنة ثم فى اتصال التربيع هل يكنى من جانب واحد فعلى رواية الطعاوى يكنى وهذا أظهر وانكان في ظاهر الرواية نشترط من جو انبسه الاربع ولوأقاما البينة قضى لهما ولوأقام أحدهما البينة قضيله اه وقدمنا نحوه (قوله وعمامه في العيني وغسيره) قال العلامة العيني ولو كان لكل واحد منهما تلاثة جسذوع فهوبينهمالاسستوائهمافي أصل العلةولا بعتبر بالمكثرة والقلة بعدأن تبلغ ثلاثة وانحا شرطت الثلاثة لان الحائط سنى للتستقمف وذلك لا يحصل مدون الشلائة غالبا فصاوت الثلاثة كالنصاصلة ولولاحمدهما ثلاثة وللا تخرأقل فهولصاحب الثلائة استحسمنه الامام والقماس المماصفة وقدروي عنه أيضائم لصاحب الجددع الواحدد أوالاثنن حق الوضع لانا حكمنابا لحائط لصاحب الجذوع أى الثلاثة فأكثر بالظاهر وهو يصلح حسة للدفع لاالاستحقاق فلايؤم بالقلع الااذا ثبت بالبينةان الحائط لصاحب الجذوع فمنثذنؤ مرمالقلع اه وهدل الحكم كذلك اذا أقرله به الظاهر نعمقال فحامع الفصولت برمن (جمع)جذوع أحدهما في أحدا لنصفيز وجذوع الآخر في النصف ولمكل منهدا ماعليه مجذوعه ومابين النصفن والجذوع أولىمن السترة فألحائط لرب الجذوع وكذا السترة لوتنا زعافها ولوقوا فقاان السترة للا خولاتر فعكن له سدفل وتنازعا في سدة هه وماعلمه فالكل لذى السفل ولوتوا فقاأب العلو للا خولا برفع الااذابرهن آه أىلائه هو المتناز ع فمهاذا برهن ذو السفل أن السسقفله ومعماهوموضوع عليه بغبرحق فتأمل واغيالم برفع أولاقبل اقامة المينة لان الظاهران وضعه بحق ولم يحكم له بالسفل لان الظاهر يصلح للسدفع لاللاستحقاق وهولصاحب السفل كأهوصر بم الخانيسة فأن قلت ما المفرق بين ثبوته بالبينة حيث يرفع بهاو بين ثبوته بظاهر البد ولم يرفع قلت البينة كأسمها بينة وهي حمة متعدية فيلرم بهاالرفع والبد حة اصاحب الحال فصلحت للدفع لا للرفع فتأمل ، ومما يتصل عدا ثل الحيطان ما نقله في الهنديه ولو كأنالاحدالمدعيين على الحائط آلمتناز ع فيسه أزجمن ابن أوآجرأى ضرب من الابنية فهو بمنزلة السسترة كذافى فتاوى فاضى خان به جذو عشاخصة الى داررجل ليس له أن يحمل عليها كنيف الابرضا صاحب الدار وليس لصاحب الدارقطعهاا ذاأمكمه البناءءامهاوات لممكن البناءعامها بان كانت حددوعا صعاوا أوجدنا واحدا ينظران كان قطعها دضر ببقية الجذوع ويضعفها لاعلك القطع وان لم يضربها يطالبه بالقطع ولوأواد صاحب الدارأن يعاقء على أطراف هذه الجذو عشيآ ابس له ذلك كذافى محيط السرحسي بجدار بن اثن الهماعلمه جولة غيران حولة أحسدهما أثقل فالهمارة بينهمانصفين ولوكال لاحسدهماعليه حولة وليس للا خوعاء ، حولة والجدارم شترك بينهما قال الفقيه أبوا لليث رحه الله تعالى للا شخرأت يضع عليه بمثل حمولة

مساحبة ان كان الحائمة يحمد لذلك ألاثرى أن أحماينار حهم الله تفالى قالوافى كالدالصلم لو كان بدند ع أسدهماأ كثر فالا توأن مزيد في منزهمان كان يحقل ذلك وله مذكروا أنه قدم أوحد بث كذاف الخلاسة ف كتاب الحيطان واللهيكن أهماعليه خشب فأراد أحدهما أن يضع عليه خشب اله ذلك وايس للا خوان عنعهو بقالله ضع أنت مثل ذلك ان شئت كذاف الفصول العمادية بهلو كأن لاحدهما عليه حسفوع وليس للا خرعليه جذوع فأرادأن يضع والجدار لايعتمل جذوع اثنين وهمامقران بأن الحائط مشترك بينهما يقال اصاحب الجذوع انشث فأرفع ذلك عن الحائط الستوى بصاحبات وانشث فط عنه قدوما عكن الشر يكائمن الحل كذاف الخلاسة ببحدار بن رجلن لاحدهماعلمه بناء فأرادات عول جذوعه الى موضع آ خوقال ان كان عول من الاعن الى الا يسر أومن الآيسرالي الاعن آيس له دلك وان أراد أن يسفل الجذوع فلابأسبه وانأرادان يعمله أرفع عما كانلايكونه ذلك كذاف فشاوى قاضى خان عمائما بينهما وكان لكل واحدجذو ع فللذى هوصاحب السنل أن يرفعها بعذاء صاحب الأعلى ان لم يضر بالحسائط ولو أراد أحدهماأت ينزع حذوعهمن الحائط له ذلك انليكن فتزعهضرد بالحاثط هكذافي الفصول العمادية » اذا كانت جذو ع أحدهمام ، تفعة وجذو ع الا خوم تسفله فأراد أن ينقب الحائط لمنزل فسه الحشب هله ذلك قبل ايس له ذلك وكان أبوء بدالله الجرجاني يفتى بانياه ذلك وقيسل ينفاران كان ذلك ممالوجي فيهوه بالم يكن له ذلك وان كان ممالاً يدخل فيسهوهذا فله ذلك كذا في عيما السرخسي ، حدار بن رحلين أراد أحسدهما أن فرسف البناء لايكون له ذلك الاباذن الشريك مرالشريك ذلك أولم يضركذاف فتاوى قاضيعان يهقال أبوالقاسم ماأط بيرجاين المدم جانب منه ففلهر انه ذوطا قين مثلا زقين فير بدأ حدهما أن مرفع حدادو مزعم أن الحداد الله مكف المسترفي المناهما قبل أن بتمن انهد ما ما تعلان ف كال الحائطين بيهماوايس لاحدهماأت عدث فذاك شيأ بغيراذن شريكه وان أقرا أن كل مائط لصاحبه فاحكا واحد منهما أن عدد ثفد عما أحب كذافى الفتاوى الصغرى فى كتاب الحيطان يه جدار بس ائنس وهى وأراد أحدهماأن بصلحه وأبى الاسنويذ في أن يقول له اردم حولتك بعمد لانى أردمه فى وقت كذاو يشهد على ذلك فان فعل فيها وانلم يفعل فاءان ير وعرا لجدارفات سقطت حونته لايضمى كذافى الخلاصة \* وعن الشيخ الامام أبي القاسم جدار بين وجلين لاحدهم ماعليه حولة وليس للاستوشى فمال الجدار الى الذى لاحو ، له وأشهد على صاحب الحولة فلم رفعه معرامكان الرفع بعد الاشهاد حتى اتم دم وأوسد شأ قال اذاتبت الاشهاد وكان مخومًا وقت الاشهاد بضمن المشهود عالمه نصف قد مهما أفسد من سقوطه هكدا في فتاوى فأضيفات \* قال أبوا اها سماً طين رجاي لاحدهما عليه عرفة ولا تخرعا يه سقف يته فهدما الحائط من أسفله و رفعا أعلاه بالاساطى ثم اتفقاج يعاحتي بذيا فلما بلغ البماء ، وضع مقف هدذا أبي صاحب السقف أن يبني بعد ذلك لا يعرأت ينفق فما ياو زدلك كداف الصعرى \* رجل له ساياط أحد طرف جذوع هذا الساباط على حائط داررجيل متناريما في حق وضع الجدوع فقال صاحب الدارجيد وعل على حائطي بعير حق فارقع جنوعائه وولصاحب الساباط هدده الجذوع على دامال بعق واجب ذكر صاحب كاسا لحيطان الشيخ الثقني أن الفياصي يأمره و فعرجذوعه وقال الصدر الشيهيدر جه الله تعيالى ويه يفتي وان تمازع فى الحائط يقضى بالحاثط لصاحب الدارفي ظاهر منذهب أصاب الان الحاثط متصل عليت مساحب الدار و بالاتصال تثبت اليدولكن هذا ذا كان الاتصال اتصال تربيع أمااذا كان اتصال ملازقة وصاحب الساياط أولى هكذا في المحيط في مخاب الحيطات المحكمين الهمدية ( أقول) تم التصرف في الحائط المشترك حدث وته شريما قسمان متنع الاباذن شريكه وهومقتصي شركة الملك والقياس وجائز لصر ورقم فعدالا شد ترانا عديراذن شر بكه أماالممتم وهو ز يادة خشب على خشب شريكه أوا تعاذس تردا. ه أو فتم و حقة أو باب وهو عل اطلاقهم الواقع فى بعض عباراتهم من اله ليس له أى الشريك أن يحدث في الحائما المشترك حدثابه ميرادت

لميريكه أويز يدعليسه وأماالجائز بغيراذنه فلهم ور متهاماهو جائز بالاتفاق وهومااذا لميكن عليسهلوا حد منومانحشب فأراد أحدهما أن يضع عليه خشب باله ذلك ولايكون اصاحبه منعه ولكن يقال له ضع استمثل ذاك ان شئت ومنهاماهو حائز بالاتفاق أبضا وهومااذا كأن له حددوع ولشريكه أكثرمنها فله المساواة باتفاق كلماتهم كاستطاع عليه قريباان شاءالله تعالى كذا قالوا (وأقول) هذه المسئلة وهي مااذا كانت حولته محدثة ينبغى أن تكون عن المسئلة الاول الجائز فبالاتفاف فتأمل ومنهاماهو مقيده على قول والراج الاطلاق وهي مااذا كان لاحدهما علمه جولة وليس للا تخوذلك فأرادأن عدث جولة فالمريح له أن عدت اذا كان الحائط يحتمل ذلك وغال بعضهم في هدده الصورة ان كانت حولة صاحبه محدثة فله ذلك وانكانت قديمة فليسله ذلك ثمفهذه الصورة على الراج قدصرحوا بأنه انكان الحائط لايحتمل حولتن يؤمر الاسخر برفع حولته لتحصل التسو يهتبع صاحبه أوكرفع البعض لتمكن شريكه من الحل فهوكالمهايأة ومنهماماهو مقيد بعدم المضرة وهوماادا كأن لهماعلمه حولة وجولة أحدهماأ سفل من حولة الا خراراد هوأن مرفع حولتهو يضعها بازاء حولة صاحبه فلهذلك وليس لصاحبه ممعه وكذالو كأنت حولة أحسدهمافي وسط الجدارو حولة الآخرفي أعلاه وأرادأن يضع حولته في أعلى الجدارله دلك اذالم يدخل على الاعلى مضرة وكذا اذاأرادأن يسفل الجذوع وقسده بعضهم عااذاانمدم أوهدماه لانه ادالم يحصل ذلك يحصل مضرة ولايد والمدارف أجناس هدناعلى عدم الضرر ومنهاماه ومختلف فيعوهو التعلى وهوأن يزيدف أعلى الجدارف هواءالمشـ برك كان للا خومنعه لانه تصرف في شيء مشـ برك وهو المروى عن محمد وقيل لاعنع (أقول) والحاسل أنقمسئلة النعلى ثلاثة أقوال أحدهاله التعلى مطلقا ثانهاله بمااذالم يكن خارجاءن ألرسم المعتاد واعتمده ابن الشحنة والشرنبلالى ثالثها المعمطلقا واعتمده قاضعان واقتصر عليه فالخيرية فكانعليه الاعتماده بالعمليه صدرالامر السلطاني وحرى عليه في الحله في مادة ألف وما تُتمن وعشره ﴿ قَالَ فِي الدُّحْيرة اذا كان الحائط بين رجلين وليس لواحد دمنهما فأراد أحدهما أن يضع عليه خشباله ذلك ولا يكون لصاحبه أن عنعمون ذلك ولكن يقالله أنت ضعر مشل ذلك ان شئت هكذا حكى الامام النيسانورى وكان بن هذا وبنرمااذا كان الهماعاليه خشب فأراد أحدهما أنبز بدعليه خشباعلى خشب صاحبه أو أرادأن يتخذسترا أويفتم كوّة أوبابا حيثلابكون له ذلك الاباذن صاحبه وكان لصاحبه ولاية المنع والفرق أن القياس أن لايكونله ولاية وضع الخشب من غيراذن شريكه لائه أصرف في شئ مشترك الااماتر كاالقياس لضرورة أما لومنعناه عنوضع الخشب من غيرادن شريكه رعالايا ذنله شريكه فى دلك فتتعطل عليه منفعة الحائط وهذه الصورة معدومة في زيادة الخشب وفقر الكوّة ويردالي القياس اه ومثله في البرازية وغسيرها من الكتب المعتبرة لكنصفيد في البزازية بمااذا كان الحاثط بحته لذلك وهذا القيدلا يدمنه في أمثال هدا وعبارة الذخيرة أغفلته وقيد ناه فهاأس فلماه لك فتنبه يقال السرخسى فى الوجديز عن النوادر حائط بين رجلين ولاحدهماعليه عشرخشبات والاستوار بع فلصاحب الاربع أن يتم مشرخشبات مثل صاحبه وليسله الزيادة وانكان لاحدهماعليه خشب ولاشي للا خرعليه فاراد أن عمل مثل خشب صاحبه قيل لهذاك وفيسل ايس له ذلك اه فانفار كيف نقسل اللسلاف في المورة الثانية ولم يحكم في الاولى والفرق بينهـما واضم كاستقف عليه \* قال رهان الدين الكرك في الفيض من كتاب الحيطان حائط بين و جلين وكان لاحدهماعل مجذوع أكرمن جذوع الا خوفاصاحب القلمل أن ويدف حدق وعه حتى تكون مثل جذوع صاحبه اه وفي العمادية ولو كان حذوع أحدهما أكثر فللأخر أن يزيد في جدوعه اذا كان الحاشط عتمل ذلك ولم يفصلوابي القديم والحديث التهدي قال في الخدنية ولو كأن الحائط بين دارى وجلين كل واحدمنه مايدعيه وإكل واحدمنه ماعليه جذوع يقضى بينهما نصفينه والحنارفان كانت بذوع أحدهما كثرفللا خوأديز يدف وعدتي تكور مثل جدوع الا خووهذاادا كان الحائط يحتمل آلزيادة فان

قوله بمسالذا كذا بالاصسل وليحور

قوله وكان بــ بن الح كذا بالاصلولجرز اه مصحمه

كانالا عنمل ليس له ان يزيد اله قلت وانفار الى توله وكل واحديد عيما لى قوله يقضى تحد مصر عافى انه لايلزم في هدد والصورة أن يكون الحائط ثابة المالينة بينهما خلافالمن وهم من أنم الا تثبت المساواة في وضد ع المنذوع الااذا ثبت الحائط لهما بالبينة ومنشؤه أخذامن عبارة النخيرة وذلك من عدم التأمل بهاو ماسل عبارة الذخسيرة اتالمان الثابت بنوع ظاهر كالاتصال والتربيع لايصلح لابطال حق الا خولاناههنا لمنطل قالا توبل قصد فاللساواة نعم هذا يظهران ثبتله الحائط بالتربيع وكأن لصاحبه جذوع فليس له ال يرفع جدو عالا خوالااذا ثبت الحا ثعابالينة فله رفع جذو عالا خوكاسترا ع عبارة الذخيرة هدذا وقداتفة تكنهم في كاب الصلح على اله لو كان جذوع أحدهما أكثر فللا خرأن يد فى جذوعه ان كان يحتمل ولما كانتهذه المسئلة أتفاقية عاس عليه الفقيه أبوالليث المسئلة الثالثة وهي مااذا كان لاحدهما عليميذوع وأرادالا موان يعدت جدوعافرج هووالحسام الشهيدوهمامن أهل الترجيم جوازا حداث الجذو عأبضام طلقاقدعة كاشالاولى أولاوان كان بعضهم قدأ بدى فرقابين الحديثة والقدعة كاستطاع عليه قال الحسام الشهيدف الفتاوى الصغرى ولوكأن لاحدهماعليه حولة وايس للاستوعليه حولة ويريد الذى لاجولةله أن يضع على هذاا لجدار حولة مثل حولة شريكه ان كانت حولته علم امحد ثة فلر حرأن يضع عليه حولة مثلها وأنكانت الجولة التي له قد عذفليس للا خرأت يضم حولة قال الفقيه أبو الليث للا خرأت يضع عليه عولة منسل حولة صاحبه ان كان الحائط يحتمل مثل ذلك مطلقا أي سواء كأنت حولة صاحبه عددتة أوقدعة ألاترى أن أمحاسا ولوافى كتاب السلم لوكانجذوع أحدهما أكثر فللا خران يدفى جدذوه ماتكأن يحسمل ذلك ولم يشترط والاقديما ولاحد يثاوقال أبوالقاسم ف ماتط بيزوجلين لاحدهما عليه جذوع فأراد الاستوان ينصب عليه جذوعا فمعهمن ذلك صاحبه والجدار لا يحتمل ذلك أى الجلس يقال اصاحب الجذوع انشئت فط حلك الستوى مع صاحبان وانشئت فط عنه ماعكن شر يكاتمن الحل لان البناءالذى عليه ان كان بغير وضاصاحبه فهومعتد طالم وان كان باذن صاحبه فهوعارية ألاثرى أن داوا بنارجلنا وأحدهماسا كنهافأرادالا خوان يسكن معه والدارلا تسع اسكنهمافائه مما يتهايا تنجاكذا هناقال الفقيه أبوالليث قدرو يداءن أبي بكرخلاف هذاو يقول أبي القاسم نأخذ ووجه القائل بالمع الفرق لجواز أن يكون هذامستعقا لاحدهمامن أصل الملك وذلك عالى القسمة بأن يقع الحائط بنصيب أحسدهما ويكون للا خوعلمه حق الخشف أما تلك المدالة وهي مالوكان الكل واحدمهما علمه خشيات نفم ادل على ان التصرف فى الابنداء تبت لهم افيتبت بعد ذلك لهما كدافى شرح الوهبانيسة لابن الشعنسة (أقول) ومقتضى كالمهأن المسئلة الثانية اتفاقية فافهم والحاصل ان كالاالشريكين اذالم يكن الهماعليه حولة كان الكلواحدمنهماوضع حولة بلاأذن شريكه اتفأفاوأن أحدا الشريكين أذاكان له حولة أنقص نحولة ماحبه كانله المساواة اتفاقاأيضا وأنأحدااشر يكناذا كانله حولة والثاني لاجولة له كانله ان يساوى مع صاحبه على ماريحه أبواللمث والحسام الشهد قداساعلى المسئلة الاتفاقية كاتقدم وأن أحدد الشريكي اذاأرادأت يسفل الجذوع أو يعلماأو يتوسط م اللمساواة عندعدم الضررله ذلك واتأحد الشريكين اذاأرادأت ولى بان يزيدنى الجدار في هواممشترك لم يكن الاستومنعه موالمروى ون محدله الم مولذا قدمه ان وهيان في المنظومة مقوله

وما لشريك أن يعلى حيطه ﴿ وقبل التعلى جائر فيعمر

وعلى المع مطلقامشي في الخانية فليكن هو المعوّل وفي الفصولين ولوأرا دأحدهما نزع جذوعهمن الحائط ولد المدولة أولاوالاحكام ولد دلك لولم يضر بالحائط وفيه أخدم حائط بينهما في أحدهما فانه على وجهي اماعايه حولة أولاوالاحكام ثلاثه أحدها طاب أحدهما السيمة عرصة الحرث وأبي الا خو والثاني أراد أحدهما السيمي ابتداء بلاطلب القسمه وأبي الا خو وعاليه بشي أما الوجه الاول وهو عدم الحولة القسمه وأبي الا خو ونالثه الوساء لا ذن شركه هدل يرجع عليه بشي أما الوجه الاول وهو عدم الحولة

عليه فأما إلحكم الاول وهوطلب القسمة واباء الاسخوفة وذكرف بعض المواضع مطلقا انه لايحبر وبه نأخذ ص أمالولم تكر عرصة الحيائط عريضة بخدث لوقد مث لا نصيب كالرمنهما شيء مكنه ان يدي فده فظاهر التعنته في طلب القسمة وأمالوعر يضة يحيث يصيب كالدمنهما ما عكن البناء فيسه فلا أن القاضي لوقسم يقرع بينه ماور عا مخرج في قرعة كلمنه مامايلي دارشر يكه فلا ينتفع به فلا تقع القسمة مفيدة والبسه أشار م فيمار وى عنه هشام انهدم حائط ينهما فقال أحدهما أقسم والانتوابي فاللاأقسم بينهما اذر بمارسيب كالدمنهماما يلى داوشر تكه وبعض المشايخ فالوالوكان القاضي لابرى القسسمة الايافراع لايستقيم لمسامر وأمالو براها بلااقراع فيقسمه لوكانث العرصة عريضة على وحهم ويحمل نصب كل نهما مما بلي داره تشميم اللمنفعة علم ممارقال ض م لوعر بضة فالقاضي عبرالاتي على كل حال و به يفتي اذالعرص فلو عر يضدة على وجهم فطالب القسمة طلب بها تثميم المنفعة عليه فجيرشر يكه عليه كدارو أوض س يحبر الاتي على قسمة حائط بينه ماوذ كرالجبر بلافصل العريضة وغيرها اه (أقول) يؤخذ من هذا جواب حادثة الفتوى وهي داولزمدودا وأخري مشستركة بينهو سنعر وأرادز بدقسمتها وأخذ حصته منهامن جهة دارمسيث لاعكن الاتصال الهاالامن داره والدارقابلة للقسسمة والمعادلة بمكنة وللقاضي قسسمتها على هذا الوجهوان لم يرضعر ويذلك ولاتلهم القرعة في هدذاهلي أب القرعة ليست واجبة على القاصى عامة مافى الباب أنهسم فالواو ينبغي أن يقرع بينهما تطييبالة اوبهما ولانة وليان ينبغي هنابمعني يحب لماانهم صرحوا فى غسيرما كاب الم المستعبة لاسم أو فيه رفع الضررهن أحددهما وعدم الضرر بالا حرفتاً مل وراجعوف الفصولين المكم الثاني أواد أحدهما ان يني ابتداء بلاطلب القسمة وأى الا خوفلوعرصة الحائطاع رضة عيث لوقسمت أصاب كل واحدمنهما ماهكنهان يبي فيه حائما لفسه لاعمرعلي البناء في ملكشم يكه الااذا تضروهم يكه بتركه ولاضر رهنا ولوغسيرعر يضفاختلف المشيخ قبل لايحبروقس يحبروهو لاشسمه اذ بتركه يتضروشر يكه بتعطيل منافع الحائط والبانى لايتصرر ببناته اذيحصله بدل مأأنفق ومال الدائناني الشيخ الامام الجليل أنو بكرمجد ين الفضل والشيخ الامام الاجل تمس الائمة الحكم الثالث لوبني أحدهما والاأذن أسر بكه هدل مرجع على شريكه بشئ اختاف المشايخ وسه قيل لامرجه مطلق اوعكذاذ كرفى كتاب الاقضمة وهكداذ كرالفقمه أفواللمشرجه الله تعمالي في الموازل عن أصحابه اوضل لوعريضة على مابينا لايرجيع لانه غيره ضطرفيد وان كأنث غيرعر يضة يرجع قت لاحدهما ان يمننع من البناء اله ان يقاسم أرض آلحائط نصفين ولو بني أ- دهما لابرجع على شريكه اذابس له أخذ والبنياء الوجه الثاني لوكان على الحائط حولة بان كان عليه مجذو ع فهو على وجهن أحددهما وهو مالوكان الهدماعليه جددوع وطلب أحدهما فسمة عرصة الحائط لاعبرشر بكه علمها الاعن ثراض منهما ولوعريضة على ما بينا اذتعاق حق كلمنه مابكل العرصة وهو وضع الجذوع على جيع الحائط فاوقسمت بلارضا أحدهما دسقط حقه عما حصل اشمريكه بالرضاه والهام يحز فاذا أوادأ حدهما البناء وأني الآخوال ف لا يحسر لوعريضة وذ كرشيخ الاسسلام اله لا يعبر بلا تفصيل ذكر شراله يعبر من غير تفصيل وبه يفتى اذفى عدم الجبر تعطيل حقشر بكه اذله حق وضع الجسذر ع على جميع الحسائط ولو بني أحددهما بدون اذن شريكه قيسل لو عراضةعلى مافسرالا يرجع البانى ويكون متطوعا وكداءن محدوهو الصيع اذللناني حق وضع الجدوع على جبيع الحاثط ولايتوسل اليه الابيناه جديع الحاثط فكان مضطراف البناء ولاتبرع كالوغيرعر نضة فسناه أحدهما اه وفي الهندية هكذاذ كرانك ماف في نفقائه و بعض مشايخنا قالوالا بكون منطوعا والمه أشارف كتاب الاقضدية وهكذار وى من اسماعة في نوادر ورحه الله تعالى وهو لا صر هكذا في الحيط قال صاحب جامع الفصولين أقول مرأن الفتوى على إن شريكه عبر على البناء ولا اضطر ارقىما عدروسيجيء تحقيقه فينبغى أنتكون الفتوى على انه متع عوالله تعالى أعداروات كان بناه باذنه ايس له أن عنعه اكن

مطلب لو كانت عرصة الحائط عريضة تقسم بينهسما و يعطى كالا من جهسة دارمبلاقر عةو بحبر الا تى به يفتى

وسبعاليه بنصف مأأنفق كذافى فتاوى قاضيخان صل التردم سائطهما وعليه يبذوع لاسدهما وطلب رب الجذوع البناءمن شريكه لا يحبر عليسه ويقال لهدماان شئتمااقتسما أرض الحاقط ولوشاء رب الجذوع البناءوارادالا خوالقسمة بقسم بينهمانصفين الوحهالثاني منهداالوجهلولا حدهما عليه حولة وطلب هو القسمة وأبى الاخبر عبرالاتي لوعر بضمة كإمروهو الصيعرويه بفتي ولوأراد ذوالجولة البناءوأبي الاسنو فالصيم انه يحبرلمام فيالهدماعايه حولة ولوبني ذوالجولة فكمه حكم مالهدماعليه حولة فالصيع أنه برحسر لمامر ثمة أنه مضطرولو بناه الاسخر وعرصة الحائط عو اضمة كأمر فهو متبرع اذلم نضرف البناء اذ لايحبر به حقالنف مه م في كل محل لم يكن الساني متبرعا حاله أولهما علم محولة كان للماني منع صاحبه من الانتفاع الى أن ودّعليه ما أنفق أوقدمة البناء على ما اختلفوا فيه على ما يأتى ان شاء الله تعبائى فاوقال صاحبه أنالا أتمتع بالبهاءهل يرجع البانى قيل لايرجع وقيل يرجع شجي رب العلو يرجع على رب السنفل بقيمة السفل مبنيالا عاأنفق فض يرجع عاأنفق فالسفل وأمافى الحائط المشسترك فيرجع بنصف ماأنفق واستعسن بعض المتأخرين فقالوالوبي بأمر القياضي يرجيع بماأنفق ولوبني بلاأمر ألقياضي رجيع بقيمة المناعلا حدهما منات وأبي حاره التريني لا يحيرقال ت هو القماس وهو قول علما ثناوقال بعضهم لا يدمن بناء يكون سترابينهماويه نأخذوا نماقال أصحابشااله لايجبر لأتهم كانوافى زمن الصلاح أمافى زما منافلابدمن حاخر بشهماحص حدار بن كرمين لرجلي المردم فاستعدى أحدهما على الساطان لماأيي شريكه أن يبني وأمر السلطات منساه مرضا المستعدى أن مندمه على أن مأخذ الا حرمنه مافله أخذه مهدماوقال أبو مكر إنم دم جدار بينهما وأحدهماعا مبنبناه الحاضرف ملكهمن خشب وبق موضع الحائط على عله ثم ودم العائب فأراد أن منى على طرف الحبائط عما بلي حار و يحد لل ساحة الحائط الى ملكه لدس له ذلك ولو أراد أن يني حائطاغلظه كالاول أوييني أدقءنه فى وسط الاس ويدع الفضل من أسعمنا بلى ملكه ذلك كدا بي جامع الفصولى ومشاله فى فورا لعى لكن قال فى الهندية جدار بن رجاين انهد م وأحد الجارين عائب فبى الخاصرف ملكه جدارا من خشب وترك موضع الحائط على حاله وقد م العائب وأرادأن يبنى الحائط في الموضع القديم ومنعه الاستوقال الفقيه أبو بكران أواد الذى قدم أن يبي على موضع طرف الحائط بمايليه حاز وأن حعيل ساحة أس الحائط الى مانت نفسه المس له ذلك وان أراد أن للني الحيائط كما كان او أدف منه و ترك الفضل من الجانبين سواعله ذلك كذافي فتساوى قاضيفان في الحيطان اه (أقول) وهذا أشيمه عالقو اعدولم نظهرنى مانقله في جامع الفصولين ونبعه في نور العين وفي جامع الفصواين وقال في جدار بينهسما ولكا منهما على محولة فوهي الحائط فأراد أحده مارفعه ليصلحه وأى الاسح إبني أن يقول مريد الاصلاح للا تخرارهم حولتك باسطوانات وعمد ويعلمه أنه مريدره مس، في وقت كذا و مشهد على ذلك لهوفعله والاهله رفع الجدار فلوسقط حولته لمرضمن فض حائط سنهما وهي وخدف سقوطه فأراد أحدهما نقضه وأى الاتخريجير على نقضه ولوهدما حائطا بيهما فأبى أحدهماعن بناثه يحبرولوانم دمان عبرولكنه يبني الا تنح فينعه حتى أخدن صف ما أنفق لوأنفق بأحر القاضى ونصف قيدحة البناء لوأنفق لا أمر القاضي انتهى (أقول) قوله لا يحير صريح في أنه ايس للا تخرمنعه من المساعلان له غرضافي وصوله الى حقه فلايقال هوتصرف فى المشد ترك مكان يا بغى أن الا يحوز بدون رضا الشريك (و عول) فيد بقوله وهى لا به لولم يكن كذاك لاعلامه وبناء لانه تصرف فى المشترك ولابدوأن يكون معنى قوله ولكنه بني أى بعيرال قص المشترك أمابدلالانه تصرف فى المشترك تأمل رملى وفي جامع الفصولين برمن ت فال أبو كرف جدار سنهماو ستأحدهماأسفل وستالاخواعلى قدردراع أوذراعمن فأنهدم ففال ذوالاعلى لذى الاسمفل ابىلى حذاءاً سى غمنى جيعاليس له ذلك الريديانه جيعا من أسفله الى أعلامقال ن ولويت أحدهما أسفل بأربعة أذرع أوغعوها قدرما تكن أب بتخديتا فاصلاحه على ذى الاسفل حتى ينتهسى الى محل البت

الا خولانة كاثمان سفل وعلو وقيل بينيات الكل وقال أنو القياسم في حاثما بينهما عليه لاحدهما غرفة وللاستوسية فبالمدت فهدماا لحائط من أسفاذ ورفعاأ علاه بأساطين ثم اتفقاحتي يبنيا فليابلغ البناء موضع سقف هذا ألى رب السقف ان يبني بعمد ولا يحير أن ينفق فيما جاوز وقال حائط بينه مماانم دم جانب منه فظهرأنه ذوطاقين متلاصقين فأراد أحسدهمار فعرجداره وزعمأن الجدارالباقي كمفي للاسخوسترة بينهما وزعم الا خوأن جداره لو بقي ذاطاق يهى وينهدم فلوسبق منهما اقرارأن الحائط بينهـماقبل أن يثبين أنه حاثطان فكلاهسما بينهما وليس لاحدهسما أن يعدت فى ذلك شيأ الاباذن الا تحرولوا فرأن كل حائط الصاحبه فلسكل مهدماأن عدت فمهماأحم فاضخان والطابين رجلين انهدم فبناه أحدهما عندغيبة شريكه فالأنوالقاسم انبذاه بنقض الحائط الاول فهومتبرع ولايكون له أن عنع شريكه من الحل عليسه وانبناه باين أوخش من قبل نفسه فليس الشريك أن عمل على الحائط حتى ودى نصف قيمة الحائط \* أرادأ حدهمان قض محدار مشد ترك وأبي الا خوفقال له صاحمه أنا أضمن لك كل شي نهدهم لك من بيتك وضمن ثم نقض الجعار باذن شريكه فأنم سدم من منزل المضمونله شئ لايلزمه ضسمان دلك وهو يمنزلة مالوقال رجل لا مخضمنت لك ماج ال من مالك لا يلزمه شئ خلاصة به حائط بين اثنين الهماه المه خشب فبني أحدهماللبانى أنتنع الاستحرمن وضع الخشب على الحائط حتى يعطيه نصف البناءمبنيا يهوفى الافضية حائط سناثنين أراد أحددهمانقضه وأبى الاتخراو بعاللا يخافسة وطهلا يحبرولو يخاف دمن الفضلي اله يحبر فانهدماوأ رادأ حسدهما أن يبنى وأبي الاسخرلوأس الحائط عريضا عكنه يتاءحا تطهفى نصيبه بعدالقسمة لاحبرالشر يكولولم عكن يحبر وعليه الفتوى وتفسيرا لجبرأنه ان لم يوادقه الشهريك فهو ينفق على العسمارة و برجيع على الشريك بنصف مأ أنفق لوأس الحائط لا يقبسل القسسمة وفي مناوى الفضلي ولوهدماه وأي أحددهماعن البناء يحمرولوا تمدم لايحيروا كنعنع من الانتفاع به مالم يستوف نصف ما أنفق فيهمنه ان فعلذلك بقضاءالفاضي ولو بغيرقصاء فنصف فهمة البناءوان انهدتم أوخيف وقوعه فهدم أحدهما لايجبر الا موعلى البناء ولو كان الحائط صحافهدمه أحدهما ماذن الاخولاشك الهعم الهادم على السناءات أرادالا خوالبناء كالوهدماه وعن ابرأبي سلة لولهدماعاليه جولة وانهدموأني ألا خوالعدمارة فبني أحددهما عنع الاستحرمن وضع الجولة حتى يؤدى نصف ماأنفق وان لم بكن عاسمه حولة لا عبر على العمارة ولاسرجيع بشيئ لانه يمنزلة الستارة وهدا كاهاذا أنفق فى العمارة بغيراذن صاحبه فأو بأذنه أو بأمرالحا كم مرجع عليسه بنصف مأأنفق وفى البناءا اشترك لوأحدهما غائبا فهدم الا خر باذن القاضي أوبلااذنه لكن بني باذن القاضي فهو كاذن شريكه لوحاضرا فيرجم عليه بما أنفق لوحضر كذافى نو رالعن (أقول) أماقوله وانام يكن عليه جولة لايحبرالخ هدذاعلى حواب المتقدمين وأماعلى مااختاره المتأخرون مرورأنه اذا كانه حرم فهو بمنزلة مالوكان له عليه حولة فتأمل وراجيع ( قول فلا يسفط بابراء) أى عن رفع الجذو ع لان الاراءلا يكون فى الاعدان بل عافى الذمة (قوله ولاصلم) بشىءن الوضع جهالة مدة الوضع (قوله و بيدع) أى اذاباع الواضع أو الموضوع على حائط داره فللمشترى حق المطالب فبالرفع وذ كرالجوى أن المرادبالبيع بيع الحائط أأوضوع عليه الجذوع واجارتها (قوله واجارة) أى اذا أجرداره منه لاتسقط المطالبة بالرفع بالاجارة (قوله أشب ادمن أحكام الساقط لا يعود) صوايه لا يقبل الاسقاط من الحقوق ومالايقبله وهو قبله والذا قال ط ولم أقف عليه وسيأتى للشارح في ألعارية عن الاشباه تلزم العارية فم ااذا استعار جدارغسيره لوضع جذوعه فوضعها تمباع المعيرا لجدار ليس للمشترى رفعها وقيل نع الااذاشرطه وقت البيع (قات) وبالقيل خرم في اللاصة والبزازية وغسيرهما وكذا فاضعان من بالدماد خل في البيع تبعامن الفصل الاول ومثله فى الاشتبامين العارية الكن فيه أن الشرط اذا كان لا يقتضيه العقل ولايلا غموفيه نفع لاحد المتعاقدين أولا تحرمن أهل الاستحقاق ولم يتعارف بي الماس يفسد البيم واوكان

وأماحق المالية برفع جددوع وضعت تعديا فلا يسقط بابراء ولا صلح وعفو وبيم واجارة أشباء من أعكام الساقط لابعود فليحفظ

متعارفا كبيسم نعل على انه يحذوه البائم فالبسم صهيم العرف تأمل (قوله وذو بيت) يعني اذا كانبيت من دارفهابيوت كثيرة في مدرجل والبيوت الباقية في مد آخر (قوله في حق ساحتها) بالحاء المهملة هي عرصة فى الدارأو بن يديها قال فى شرح العلعاوى ولو كان العاوق يدأحده هاو السفل فى يدآ خر والساحق أديهماولم مكن لهما بينة وحلفاو كلمنهما دعى الحديم بترك السفل في دو احبه والعلق كذلك والساحة لصاحب السفل واصاحب العاوِّحق المرورفي رواية وفي رواية أخرى الساحة بدنهــمانصفان اه (قوله فهى بينهما تصفين ) لانهما استو يافى استعمال الساحة فى المرود ووضع الامتعة وكسرا لحطب ونعوذ الماولم تكنفيدأ حدهمادون الاخروهما فذلك سواء فتنصف بينهما كالعار بقلان الترجيح بالقوة لابالكثرة قال العلامة أفوالسعود واعلم أن القسمة على الرؤس في الساحة والشفة وأحرة القسام والنوائب أي الهوائية المأخوذ اطلما والعادلة ومارمي من المركب خوف العرق والحريق -اهـ (قوله كالعاريق) فانه يستوى فيهاصا حب البيت وصاحب المنزل وساحب الدار اتقانى وصاحب بيت وصاحب بيوت فالف القنية الطريق يقسم على عدد الرؤس لا يقدر ساحة الاملاك اذالم يعلم قدر الانصباء وفي الشرب متى جهل قدرالانصباءيةسم على قدرالاملاك لاالرؤس اه واعترض أن البيوت الكثيرة تحتمع عأدة حما كثيرا بالنسبة الى البيت الواحد فيكون احتياجهم الى نحو التوضى أكثروة وعافد في أن بر ع صاحم اولا أفل أن يساوى (أقول) المسئلة من مسائل الجامع الصغير والجهدليس بعافل عن مثل هذه الملاحظة فاللازم علينا أن نلاحظ وجه الاستنباط وفاهناأنه ثبت في أصولهم أن الترجيم لايقع كثرة العالى فتفرع عليه مسائل جهمنهاهذ المسئلة ومنها امسئلة أنهلار جصاحب الجراحات على صاحب حراحة واحددة فانه اذامات الجرو حعب القصاص علمهمافى العسمدوالدية نصفين فى الخطاحيث لم يعتبروا عدد الجراحات مع امكان اعتبارتقسيم الدية علمافكدالم يعتبر واتعددالبيوت في تقسم الساحة علم افضلاأن رج صاحماو يحكم بكل الساحة له سوى حق المرور اصاحب البيت تدير (قوله عذلاف الشرب) لان الشرب عدّ اج المه لاجل سق الارض فعند كثرة الاراصى تكثر الحاجة اليه فيقدر بقدر الاراصى منع وفى الثالث عشرمن البزازية دارفهاعشرة أسان لرجل وبيت واحدلرجل تمازعافى الساحة أوثوب فى درحل وطرف منه فى دآخرتنا زعا فمه فذلك بينهما نصفان ولا بعتمر بفضل المدكالااعتبار افضل الشهو دليطلاب الترجيم بكثرة الادلة اهربه علم أن ذلك حيث جهل أسل الملك أمالوعلم كالوكارت الدار المذ كورة كلهالرجل تم مات عن أولاد تقاءموا البيوت منهافالساحة بينهم على قدرالبيوت (قوله يقدر بالارص بقدرسفيها) فعند كثرة الاراضى تكثرا لحاجة اليه فيتقدر بقدر الاراضي يخلاف الأننفاع بالساحة فانه لا يختلف باختلاف الاملاك كالمرور فى الطريق زيلمي (قوله برهناأى الحارجان الخ) أي ان الكل يدافها ولعل معناه انها كانت في أيديهما لانهـ مأفى حالة الدعوى خارجان وعبارة الشارح هنا تبع فيها الدرر والمنح وعبارة الزيلعي كغيرها تفيد أنه ماذوايدوفي الفصولين خ ادعى كل منهما أنه له وفي يده ذكر تح دفي الاصل أن على كله نهسما البينة والافالميناذ كلمنهما مقر بتوجها لخصومة عليه لماادى البدانة سه فاويرهن أحدهما حكمله باليد ويصمير مدعى عليه والاستخرمد عماولو برهنا يحمل المدعى في مدهمالتساويهما في اثبات السدوفي دعوى الملات فى العقارلاتسم الاعلى ذى المدوده وى المدتقبل على غيرذى المدلوبازه وذلا العير فى المدفيعل مدعمالليدمغصودا ومدعياللملك تبعا اه وفى الكفاية وذكرالتمر ناشي فان طلب كل واحدين صاحبه ماهى فى مده حلف كل واحدمن ماماهى فى مدصاحيه على الممات فان حلفالم يقض بالسدلهماو برى كلعن دعوى صاحبه وتوقف الدارالى أن يظهر الحال فأن نكلا تضى الكل بالنصف الذى في يدصاحيه وأن نكل أحدهماقضى عامه بكاها للمالف نصفها الذى كأن فىده وتصلفها الذى كأن فى مصاحبه سكوله وان كا تالدار في مدال الم تنزع من مده لان نكوله المس يحد في حق الثالث اله وعسلم أن الحارجين قسد

(وذو بیتمسندار) فیها بیوت کثیرة (کذی بیوت کثیرة (کذی بیوت) منها (فیحق ساحتها فیهی بینهما نصفین) کالماریق (بخسلاف الشرب) اذا تنازعا فیسه (فانه بقسدر بالارض) بقدر سافیها ای الخارجان (علی بد) ای الخارجان (علی بد) ای الکل منهما (فی أرض

in the state of the state of

اتفاق فالاولى حد فه (قوله قضى بيدهما فتنصف) لان اليد فيها غيرمشاهدة لنعذرا حضارها والبينة تثبت مأعلي عن علم القاضى درر وفيه اشارة الى أن اليد لا تثبت في العقار بالتصادق وكذا بالنكول عن اليمن لاحتمال أنهافى يدفيرهماوان ادعياانهاف يدأحدهما فكذلك لانهما عكن أنهما تواضعاه ليذاك تط وأشارانى انه لوطلبا القسمة لم يقسم بينهمامالم يبرهناه ليالاتفال هذا بالاتفاق وقيل هذا عنداب حنيفة رجهالله تعالى وعندهما يقسم بينهما كافى الشروح (قوله بان لبن أو بني) ولبن بتشديد الباء أى ضرب فيها لبناوهوالطوبالنيء بخلاف المشوى فانه آحر (قوله قضى بيده لوجود تصرفه) لان التمكن من هده الاسسياء دايل على أنهافى يد. ومحل ذلك اذالم يقم الا منحر برها فا كالا يخفى زيلعى (قوله لان ما ثبت فى زمان عكم بيقائه) فشهادتهم تثنت الملك في الحال والماضي (قوله فالقولله) فلاتقبل دعوى أحد علمه أنه عبده عنسدانكار والاببينة أهدر روهذالان الامسل ان يكون لكل انسان يدفى نفسسه اباناثلعنى الكرامة ادكونه فى يدغيره دليل الاهانة ومع قمام يدوعلى نفسه لا تثبت يدالغير عليه التنافي بن اليدى حوى (قوله قضى ملذى اليد) لا يقال الاقرار بالرق من المضارفلا يعتبر من الصي لا نانقول لم يثبث بقوله بل بدعوى ذى البداعدم المعاوض ولانسلم أته من المضارلا مكان التداول بعده بدعوى الحرية ولا يقسأل الاصل فى الاسدى الحرية فلا تقبس الدعوى لابينة وكونه في يده لا يوجب قبول قوله عليه كاللقيط لا يقبسل قول الملتقط انه عبده وان كان فى بد الانانة ولاذا اعترض على الاسل دليل خلافه بطل و ثبوت الد دليل الملك ولانسلم أن اللقيط اذاعبرعن مفسه واقر بالرق يخالفه في الحكم وات لم يعبر فليس في يا الملققط من كل وجهلانه أمين زيامي ملفصا حوى (قوله كن لايعبر عن نفسه) مفهوم من يعبر (قوله لافراره بعدميده) حيث أفرعلي نفس عبالمال وثبتت رقيته مدعوى ذى البدا الحالية عن المعارض الاباقر اروف كان ملكالم فيده كالقماش ومن لايعبر بمنزلة المناع فلايقبل قوله أناحرلكن هنابعد أن صرح بانه عبد فلان فيكون مقرا بماللغسير فلا يسرى افراره عليه أى على الغير بخلاف مااذالم يكن بيد أحد حيث يصم افراره لانه حين شدفى يدنفسه تأمل (قوله لا عنع صدة الدعوى) لاسيما وقد صدر الاقرار الاول حال عدم التكليف (فروع) رحى ما دينهما فى بيت لهده افريت كلهادي صارت صراء لم عديرا على العمارة و تقسم الارض بينهدما أى بطلهدما أو بطلب أحددهما ولوقاء متينام اوأدواتها الاأنه ذهبشي منها يحسبرا اشريك على أن يعمر مع الأسخر ولومعسراقيل الشريكه أنفق أنت لوشئت فبكون نصفه ديناه ليشر يكاث وكذاا لجمام لوصار صحراء تفسم الارض بينهما ولوتلف شئمنه عبرالا كي على عارته ن عن م في حام بينهما المدم بيتمنه أواحتاج الىقدرومرمةوأبي أحدهمالا يحبرو يقال للا خران شئث فابنه أنت وخذمن غلته نفقتك ثم تسستويات ط عي بعض المتأخر من لوابي أحدهما فالقاضي يخرج الجاممن أيديهما ويؤجره ثم يعمر وفيأ خدن نفقته من أحرته كذا في جامع الفصولين وفي الخانيدة من باب الحيطان داربين رجاين الم دمت أو بيت بين رجلين انهددم فبناه أحدهم الارجع هوعلى شريكه بشئ لان الدارتعتمل القسمة فاذا أمكنه أن يقسم يكون متبرعافي الميناءوالبيت كذاك الذاكان كبيرا يعتمل القسسمة وكذلك الجمام اذاخرب ومسارسا حقوكذلك المترأراديه اذاامتلات من الحاة فله أن يطالب شريكه بالبناء فأذالم يطالبه وأصلحها وفرغها كأن منبرعا اه ومفادهذا انالدارلوكانتصغيرة لاتمكن قسمتهاأنه لايكون متبرعاً لانه حانثذيك ون مضطرا الى البناء المتوصل الى الانتفاع بماكه يخلاف مااذا كانت كبيرة لانه عكنه أن يقسم حصنه منها ثم يبني ف حصته فاذابني قبل القسمة لم يكن مضطرا فيكون متبرعاولذا قيدالجام بماأذاخرب وصارسا حةلانه حينتذ تمكن قسمته فاذا لم يقسم يكون متسبرعالكن في البير ينبغي أن لا يكون متبرعا الكونه بحالا يقسم الكن أشار صاحب الخانسة الى الفرق بأناه ان يطالب شريكه بالبناءأى فيحبرشر يكه عليه كاصر حبه غسير واذا أجسبر لم يكن الاسنو مضطرا وصارح الاصل ان مااضطر الى بنائه بان كأن عمالاً يقسم أوعمالا يحسيرالشريان على بنائه فبناء

تفي بيدهما ) فشعف (ولوبرهن عليه )أىعلى اليد ( أحدهما أو كان تصرف فيها) بان لبن أو بني (قضى سده) لوجود تصرفه (ادعى الملك في الحال وشهد الشهودأنهذا العنكات ملكه تقبل) لانمانتف زمان يحكم ببقائه مالم بوحد المزيل در د (سي يعير عن نفسه) أى دهقل ما يقول (قال أناحرفالقولله) لانه فى د نفسه كالبالغ (فات قال أناعدلفلات) اخبرذي البد (قضى)به (أذى البد) كن لا بمرعن نفسه لاقراره بعدم بده (فاو كعروادعي الحرية تسمم مع البرهان) الماتقرر أنَّ التّناقض في دعرى الحرية لاعتم عمة الدعوى

م مطلب الاصسل أن ما اضطرال بنائه ممالا يقسم لاتكون متعرعا أحدهسمالم بكن متسرعاوالافهومتبرع لكن استشكل هدذافي عامع الفصولان بانسن له جولة على مائط لوبنى الحائط يرجم لانه مضطر اذلايتو صلاف حقه الابه مع أن الشر يك يجبرا يضا كالبثر فينبغي أن بتعد حكمهما ثم قال والتحقيق ان الانسطر اريثبت في الايجبر صاحبه كاسجى عنينبغي ٣ ان يدور التسبر ع والرجو عملي الجبروعدمه الى أنقال وهذا مخلصات من المحمر عاوة م في هذا الياب من الاضاطرات و برشدك الى الصواب اه لكن عبارة الخلاصة التي ذكرها الولف تدل على أن للقاضي ان مأس مساء الداو فأن كان كذلك لم يكن مضار الى البناءاذا أي شريكه لانه عكنه است ذان القاضي وقد يحاب بان للقاضي ذلك اذا كان الشريك غائبا مثلالانه حينئذ لاعكن طلب البناء منعولا القسمة معه فالحاصل إنه إذا كانت الدار تحتمل القسمة فانأذناه شربكهبني والاقسمها حبراعلمه غربني في حصته فانالم عكن استنذان بهني باذت القاضى وفيماء داذلك فهومتطوع وذكرسيدى الوالدرجه الله تعالى فى كان القسمة من تنقيحه أن في غير محتمل القسمة للطالب أن يبني ثم يو حرثم يأخذ نصف ماانفق في البناء من الغلة وذكر هذاك عن الاشماءانه برحمعاأ نفقلو منى مأمر قاض والافيقيمة البناء وقت البناء اه وهذاه والحرز كأقال في الوهمانية لكن هذا آلتفصيل انمياذ كروه في السفل إذاانم دم وعبيارة الاشباء مطلقة والذي يعله رالاط لاف اذر فرق يظهر فيحرى ذلكف كلما يضطرفيه أحدهم الى البناء كالسفل وألجدار والرحى والجام والببث والداراا صغيرة والته تعالى أعلم وفي الهندية لوادعي على آخر حق المرور ورفية الطريق في داره مالقول قول صاحب الدارولو أقام المدعى المينة انه كان عرقي هذه الدارلم يستحق بهذا ثنيا كذافي الحلاصة ولوشهد الشهودأب هطر مقبا فىهذه الدارجازت شهادتهم وانلم يحسدوا الطريق وهوالسحج يخفى الحانية والحيط لكن في المبيط عسير بالاصحاذا كانبه بالمقتوح من داره على حائط فى زقاف أنكر أهل الزقاف ان يكون له حق المرور في رقاقهم فالهم منعه الاأن تقوم بيسة على انله طريقا ثابتانها كذافي الحيط اذا كان المزاب منصر باالي دار رجل واختلفافي حق احراءالماء واسالته ذن كأن في حال عدم حر بان الماءلا استعق احراءا لماء واسالته الأبيينة هكذافي صيط السرخسي وليس لصاحب الدارأ يضاأن يقطع الميزاب كدافى المحيط ويحز الفيق مانو الليثرجمه الله تعالى انهم استحسنوا انالمراب اذاكان قديما وكانتص ببال طع الى دار وعداران التصويب قديم وليس بمحسدت أسيح مسل له حق التسبيل وأن اختافا في حال حر مان ألمياء وسير القول الصاحب الميزاب و يستحق اجراء الماء وقيد للايستحق فان أفام البينة على انله حق المسل و ينو النالماء المطرمن هذا الميزاب فهوالا الماما وايس له أن يسرل ماء الاغتسال والوضوء فدا وان سنو الله لماء الاغتسال والوضوء فهو كدلك وابسله أن يسمل ماء المطرفيه وان قالواله فماحق مسيل ماءولم ينو أنه لماءالمطرأو غيره صم والقول لى سالد ارمع عينه اله شاء المطر أوناء الوضوء والعسالة وقال بعض مشايخ الاتفال هذه الشهادة في المسيل وفي العاريق تقبل كذا في المحيط ولوم كن للمدعى بمة أصلا استحاف صاحب الداروية في فيه بالنكول كدافى الحاوى رجله فداه خااصة عاما أشجار لقوم أراد ساحب القداة أن بصرف قداته من هذاالنهر ويعفرله موصدها آخرايس له دلك ولرباع صاحب القياة القياة كان اصاحب الشصرة شسفعة جواركذاف الفصول العمادية في الفدل الرابع و للله نيناه والله تعالى أعلم وأستعفر الله العظيم \*(بأبدعوىالسب)\*

حقه التقديم بالنفار الى أنه دعوى الارة س الاأن دعوى المال أكانت كثيرة الوقوع والانواع قدمها اهتماما والدعوة الى المائة والمدعوف النسب بالكسروقد يعكس وأما بالحرب فبالصم نم اية (قوله الدعوة نوعان) راداً بوالسعود ثالثة وهي دعوة شبهة رهى دعوة الاب ولداً مقابنه في بشمة ما انسب وان لم يصدقه الدبيرة أن تكون الامة في منك بنه من حين العسلوف الى حين الدعوة (قوله دهواً ن يكون أصل العسلوف في منك المائة عندادعي أي حقيقة أو حكاكم الماؤه على عاد العاملة عندادعا وانه يشتما كمفها ويا شعة قالولا

ممطلب التبرع والرجوع دائر على الجبرو عدمه

ه(بابدعوى النسب)\* الدعوة توعاندعوةاستدلاد وهوأن يكون أسل العلوق فى ملك المدعى ودعوة تحرير

ويضمن قيمتهالولده كأتقدم وحينئذ فيكون النوع الثانى على قسسمين دعوة الملك ودعوة شبهة الملك فتبقى الدعوة نوعين لاثلاثة لكن الاتفانى جعلها ثلاثة كاندمناه عن أبي السمعود (قوله وهو يخلافه) بأن لاتكون العانوق في ملك الدعى (قوله واستناده الوقت العاوق) عطف علة على معاول قال في الدر والاولى أولى لانها أسبق لاستنادها حلى وأنشباعتمارالمعنى (قهله مسعة) ولو سعامخيسارالسائع أوالمشترى أولهماالى وفت الولادة حوى والظاهرانه على قولهماوالا فدة الخيار عنده ثلاثة أيام ط (قوله ولات لاقل من سنة أشهر ﴾ أفاد أنه ماا تفقاعلي المدة والافغي التاتر خانسة عن الكافي قال المياثع بعتها منك منذ شهر والولدمني وقال المشترى يعتهامني لا كثرمن ستة أشهر والولدايس منك فالقول للمشترى بالاتفاق فان أقاما البينة فالبينة للمشترى أيضاعند أبى وسف وعند محد للبائع وسيذ كر والشارح بقوله ولوتنازعا الخ وقيد يدهوى البائع اذلوادعاه اينسه وكذبه المشدتري صدقه البائع أولا فدعوته باطلة وتمامه فها (قوله فادعاه البائع) أى ولوا كثر من واحد قهستانى والاداء بالفاء يفيد أنده وته قبل الولادة موقوفة فأن والدت حياتبت والافلاكا في الامحتيار و يلزم المائع الالمنالو كانت من جاعة فشراها أحدهم فوالد فأدعوه جيعا ثبت منهم عنده وخصاه باثنين والافلا كافى النظم و بالاطلاق العلولم يصدق المسترى البائع وقال لم يكن العلو قاعندك كان القول للبائع بشهادة الظاهر فان برهن أحدهما فبينته وان برهنا فبيمة المشترى عندالشانى وبينة البائع عند دالثالث كافى المنية شرح الملتقي (قوله ثبت نسبه) صدقه المشترى أولا كا فىغررالافكار وأطلق فى البائع فشمل المسلم والذمى والحر والمكاتب كذار أيتهم عزوا للاختيار وشرط أنوالسعود أنلابسمة مالمشترى فى الدءوى (قوله استحسانا) أى لاقماسالان بيعه اقرارمنه بأنها أمة فيصير مناقضا والقياس ان لايثبت وبه قال زفر والشافعي لان سعد اقرار كاعلت وجوالا ستحساب اله تناقض في محل الخفاء فمغتفر لان السب ينتني على العلوق وفهمن الخفاء مالا يخفى ونفليره المختلعة تدعى الطلاق وتريد الرجوع بالبدلمدعية أنه طلقهاقبل الخلع تسمع دعواهاوان كأنت متداقضة كأقدمناه لان اقدامهاعلى الخلع كالاقرار بقيام العصمة لكن لما كان التذاقص في محل الخلفاء حعل عفو الان الزوج يستقل بالطلاق فاله طلق ولم تعلم فاذا أفامت البينة على الطلاق قبلت (قوله العلوقها الخ) قال في النح ولنا أن مبنى النسب فمه على الخفاء فيعو فيه التناقض فتقبل دعوته اذتيقن بالعلوقي ملكمالولادة للاول فانه كالبينة العادلة في اثبات النب منهاد الظاهر عدم الزبا منهاو أمراا أسب على الحفاء دقان المرءان العلوق لدس منه ثم يظهر انه منه فكان عدرا في اسقاط اعتبار التناقش اه (قوله واذا صف أى الدعوى (قوله فيف مزالبسم) لعدم جواز بيع أم الواد (قوله و يردالهن) لان والمقالة ن مبنية على سلامة المبدح (قوله ولكن اذا ادعاء المشترى الخزع فالوالعلامة أنوالسعودف حاشبته على مسكسروا لحساصل ان البائع اذاادع ولدالمبيعة فلايحلو اما أن تعي وبه لاقل من سنة أشهر أم لا والثاني لا بخلواما أن تعي وبه لاقل من سنتن أم لا مُ ذلك لا بخلواما أن مصدقه المشترى في الدعوة أم لا وكل ذلك لا يخسلوا ما أن يسبقه المشترى في الدعوة أم لا بأن ادعاه مع المائع أو مده أولم دع أصلا وكل ذلك لا يخسلوا ما أن يكون الولدا لمدعى نسسبه حما أوميتا والاول لا يخلوا ما أن توقع المشغرى به مالاعكن نقضه كالعتق والتدبير أوماعكن كالبيدع والمكتابة والرهن والاجارة والهبة أم لاوكدلك الام على هذاالتقسم اماأن تكون وقت الدع وقحيسة أوميتة فان كانت حية فاما أن يكون المشترى أوقعها مالاتمكن نقضه وهوالعتق والتدبيرأ وبمكن وهوالبيع والمكتابة والرهن والاجارة والهبة والتزوج اذاعرف هـــــــ افنقولاذا ادعىالبا تعولا المبيعـــة ينظر اذاجاءت به لاقل من ستة أشـــهر وهو حي لم ستصف بالعشق أو التدرير ولم يسسيقه المشترى فى الدعوة ثبت النسب من البائع مطلقا صدقه المشسترى أم لا فالتقسد بالحداة للاحتراز عن الوفاة حست لا شبت نسبه لان الحقوق لا تثبت الميت ابنداء ولا عليه والتقسد بعدم اتصافه مالعتق أوالتدبير للاحمة رازعمااذا كان الولاعند الدعوة عتيقا أومدرا بأن أعتقه المشرى أودره حمث

وهو بخلافه والاول أقوى السبقه واستنادها لوقت العداوق واقتصارد عدوة التحريم التحريم التحريم التحريم التحريم المنافع (أبت نسبه) منه البائع (أبت نسبه) منه ومبنى النسب على المفاء ومبنى النسب على المفاء ويدة في هما المناوقها في المناوقها ولده في هما البيع ويرد ولده في هما البيع ويرد التماوي الكن (اذا ادعاء المشترى

لايثيت نسبه أيضالان ثبوت نسبه يستلزم نقض عتقه أوتدبيره وكل منهما يعد وقوعه لاينتقض بخلاف بأأذا ادعى نسبه بعدأت باعهالمشترى أوكاتبه أورهنه أووهبه أوآحوه حسث بثيت نسبه وتنقض هدنه التصرفات والتقييد بعسدم سبق المشترى البائع فى الدعوة الاحترازعا ذا دعاه قبله فان النسب منه يا بت ولايت قرر بعدده ثبوت النسمس البائع بخلاف مااذاا دعاممعه أوقبله حيث لاتعتبردى والمشترى مع دعوة البائع لان دعوة البائع أقوى لاستناده بالى وتت العلوق خسلاف دعوة المسترى فانها تقتصر ولاتستنداء دم كون العلوق في مُلكه فدفرق بن ما اذا ادعاه بعدموته أوء تقه أو تدبيره و بين ما اذا ادعاه بعد تكايته أورهنه أو نحو ذلك ففي الثاني يشت النسب لافى الاول بخسلاف مااذا ادعاه معدموت أمه أوعتقها أوتد سرها حمث لا مفترق الحالف ثبوت النسب بنمونها وعتقها وتدبيرها وبن كايتها واحارتها ونعوذ لانهاسيق الكارم عليه بل يثبت نسب ولدها بالدعوة معللقا ولاعنع منه شوت هدنه الاومعاف لامه غيير أنه في الوجه الاول أعنى الموت وأخويه لايثبت لها أموميدة الولد أمافى الموت فلما سبق من أن المث لايثبت له الحقوق ابتسداء ولاعليه وأمافى العثق ونحوه دلائن شوت أمومية الولدلها يسستلرم نقض العتقوهو بعسدوقوعه لاينتقض فالوجه الثانى أعنى الكتاب وأخواتم ايثبت لها أموميه الولدبالتبعية لثبوت السالولد العدم المانع لان المكتلة ومحوها تنتقض ضمن ثبوت الاستبلاد كلهاهدذا كاءاذ اادعي نسبه والحال أنهافد حاءت به لاقل من ستة أشهر فان حاءت به لا كثر ردن دعوته الاأن بصدقه المشدري فان صدفه تدتمنه النسب سواعات به لافل من سنتن أولا كترمنه ماوهل يثبت لامه الاستدلادة نتقض الديم وبردالتن أملاانجاءن بهلاقل منسنتي انتقض البيع وثبت لهاالاستيلاد فتصمير أمولد البائعو يرد آلثن والافلا (قولِه قبله) أى قبل ادعاء البائع ( تقولِه لو جود ملكه) وهو الجوزللا عوى ألاثرى انه يحورا عناقه واعتاق أمه (قهله وأمنها) بالرفع عطف على فاعل ثبت ح وهدا الوجهل الحال السية في الاستدلاد انه لوزني المة فولدت فلكهالم تصرأم ولدوان ملك الولدعة قعليه ومرفعه متناا ستولاحار بة أحد أنويه وقال ظمنت حلهالى ولانسب وأسملكه عتق عليه قال الشارح عمة وانماك أمه لاتصير أم ولده لعدم تبوت نسبه (فوله القراره) شملاتصد دعوى المائم بعده لاستغراء الولدينبوت نسبه من المشترى ولانه لاعتمل الايطال زيلعي (قوله وتيل عمل الخ) أى جلالحاله على الصلاح فانه حيث لم يكن تحته حرة فنكاحه صحيم والادفاسد وكالاهدماييت والنسب ومع كل فدعوه المائع مقدمة لانملكه وقت العداوق محقق وملان المشيرى مَفْرُوضُ مَلَا بَعَارُضُهُ تَأْمُلُ وَلَمِنَدْ كُرَفِي الْمُخْبُولَا فِي عَلَيْهِ الْفُطَاةَ تَمْلُ (قُولُهُ لان دعو تَه تَحْرُ مِنَ عَلَيْ اللهُ لمَا انْتُ نسبهمن البائم بطل البيع ولم يدخل فى الث المشترى فهو كأجنبي كافى ألمقدسي قال ط صهائم ادعوة استبلاد أبضاالاأن يقال المادعوة تحرير بعددعوة البائع (قوله وكدايثبت من البائع لوادعاه بعدموت الام) أى وقدولد تلاقل من سينة أشهر وذلك لان الولده والاصل في السب ولذلك تضافّ الميه ويقال أم الولد والإصافة الى الشيء مارة اصالة المضاف الده ولانها تستفيد منه الحرية ألاترى الى قوله صلى الله تعالى عامه وسلم أعتقها ولدهاقاله حين قبلله وقدوات مارية القبطية ابراهيم من رسول الله صلى الله تعمالى عليه وسلم الاتعتقها فالثارت اهاحق الحرية وله حقيقة الحرية والحقيفة أولى من الحق فيستتبيع الادني ولا بضره ذوات التبسع (قوله بخلاف موت الولد) أى دون الام له وان الاصل وهو الولد أى قد ولدت لدون الاقل فلايثبت الاستملاد في الامراغي ات الاصل لانه استعبي بالموت عن النسب و كان الاولى للشارح التعليل بالاستعماء كما لا يحنى فتدمر و والوالموت الولدية مذر ثبوت النسب فيسه لان الحقو فالا تشت للمات ولاعلم كاسمق واذا لمرشت النسب لم ينت الاستيلاد لاناءور ع النسب وكانت الام يحالها اتقانى (فوله و يسترد المسترى كل إنمن لانه تبمن الدباع أمولا الموسالية اعيرمتقومة عنده فى العقدو العصب فلا يضمنها المشترى وعندهما متقومه فيسمنها هداية (قولدوقالاحصته) أى الوادقط ولايردحمة الام لانهامتقومة عسدهما فقصمن

قبله ثبت) نسسبه (منه)

لو جودملكه وأميتها باقراره
وقبل يحمل على أنه نكعها
ثم استولدها ثم اشتراها
(ولوادعا معه) أى مع ادعاء
البائع (أو بعد الله الله لان
دعوته تحرير والبائع
استبلاد ف كان أقوى كامر
(وكذا) يثبت من البائع
لوادعاه بعد موت الام
يغلاف موت الولام
المشترى كل الثمن) وقالا
بعد موت الام
بعد موت أمه (و يسترد
المشترى كل الثمن) وقالا

البدل والمبدل في ملكه ولا يحب رد حصة الام قال الزيلعي هكداذ حروا الحكم على قوله ماوكان ينبغي أن يردالبائم جيع الثمن عندهما أيضائم رجع بقيمة الاملائه لماثبت نسب الولامنه تبين انه باع أم ولدو بيع أم الولاغير صحيم بالاجاع فلاعب فيدا أنن ولايكون لاجزاء المبيع منده حصة بل يعب على كلواحد من المتعاقد من ودما فعضه ان كان ما قد اوالا فد دله اه قال المقدسي لعلى من ادهم ماذكره مناع على ان الغالب تساوى الثمن والقيمة اه (قوله واعتاتهما أى اعتاق المشترى الام والولد) الواو بعني أوالجوزة العمم (قوله كو نهما) حتى لوأعتق الاملاالولد فادعى البائع انه ابنه محت دعوته وثبت نسبه منه ولوأعتق الولد لاالام لم تصم دعوته لافي حق الوادولاف حق الام كافي الموت أما الاول فلانم النصت بعال اعتاقه والعنق بعدو قوعه لايحتمل البطلان وأماالثاني فلانها تبعله فاذالم تصحف حق الاصل لم تصمف حق التبعضرورة اه منوفقوله أماالاول أى عدم محتده في حق الولد وقوله وأماالناني أى عدم محتده ع ف حق الام و يشكُّل على قوله وَّالعَتَقَ بِعدوة وعه الى آخرِماســيأنى متنافى قوله باع أحـــدالـتو أمين الى أن قال و بطل عتق المشترى قال في المنم لان الذي عنده ظهر انه حوالا مل وقال الشار م يامر فوقه وهو حوية الاصل فيكذا يقال هناه ينبغي أن تصم دعوته بعد الاعتماق لانه ظهر أنه أعتق حرالا صل فلم يصم اعتاقه تأمل وأجاب عنسه العينى تبعاللز يلعى بأنه لو بطل فيه بطل مقصود الاجل دعوة البائع وانه لايحور وفي مسسئلة النوأمين تثبت الحرية في الذي لم يبدع ثم يتعدى الى آخر ضهناو تبعااذ يستحمل أن يخلقا من ماء واحدو أحدهما حروالا خر رقيق وكممن شئ يثبت ضمنا وان لم يثبت مقصودا اه فان قلت تحر برالمشترى تبين انه وقع فى غيرما لكه لانه أعتق حرالاصل فلر يصحرعنقه بحاب مانه اعتق ماكه في وقت لا منازعه في ماحد منفذعته، وثبت ولاؤه وكل من الولاء والاعتاق لا يعتمل النقض وبثبوت ذلك صار البائع مكد باشرعافي ادعائه فلم تصع دعوته وتبير محة عتق المشترى (قولهلانه أيضالا يحتمل الابطال) لثبوت بعض آثارا لحرية كامتناع التمليك للغير منح ويرد علمه مأوردعلي ماقبله وعسلم حواله عمام عن العمني والاولى أن يقول واعتاقهما وتدبيره سما كوتم مااذ لايظهر والدة في تشبيه الاعتاق بالموت عم تشبيه التدبير بالاعتاق تأمل (قوله ويرد حصنه اتفاقا) أى فيمااذا أعنق المشترى الام أودرها فقط دوب الولد فيقسم الثمن على قيمة الام وقيمة الولد فسأ أصاب الولديرد وما أصاب الام لابرده وتعتبر فيمية الامنوم القيض وقيمة الولادة لانم ادخات في ضمانه بالقبض وصاوله قيمة بالولادة فتعتبر القيمة بذلك كافى صدر الشريعة والشرنبلالية (قوله وكذا حصتها أيضا) أى ف التدبير والاعتاق وأمافي الموت فبردح صنهاأ بضاعب دأبي حنيفة رجمالته تعالى قولا واحدا كمايدل عليه كالرم الدور فالوقيمااذا أعتق المشسترى الام أودبرهايرد البائع على المشترى حصته من الثمن عندهما وعدويردكل الثمن في العديم كافي الموت كذافي الهداية ح فصار الحاصل من هددا أن البائع بردكل الثمن وهو حصة الام وحصة الولدف الموت والعنق عنسد الامام ويردحه الولدفقط فيهدما عندهما وعلى ماق الكافيرد حصة وقط في الاعناق عند الامام كقولهما (قوله على الصحيح من مذهب الامام) لان أم الولد لاقيمة الها عنده ولاتضمن بالعقد فيؤاخذ نزعمه (قوله ونقله في الدرر و المنوعن الهداية) قال في الدرر وذكر في الميسوط يردحصنه من الثمن لاحصة المالا تفاق وفرق على هذابين الموت والعتق بان القاضي كذب المائم فبمازهم حبثجعلهامعتقةمن المشترى فبطلزعمولم بوجدالتكذيب في اصللموت فيؤاخذ بزع وفيسترد حصتها كذافى الكافى اه لكن رج فى الزيلعي كالرم المسوط وجعله هوالرواية فقال بعد مقل التصميم عن الهداية وهو يخالف الرواية وكيف يقال يستردجيه الثن والبيع لم يبطل في الجارية حيث لم يبطل

اعناقه بل بردحه الولد فقط مان يقسم المن على قيم ما يعتبر قيمة الام توم القبض لانم ادخلت في فيمانه ما القيض وقدمناه وقدمناه وقدمناه وقدمناه والمالة من المالة عند الولادة وتعتبر قيمة عند ذلك الهو مناه وقدمناه والمالة القيمة المالة الما

بالغصب والعقد فيضمنها المشترى فأذار دالواد دوتها يحب على الباثع ردحصة ماسلماه وهو الوادك لايحتمع

م أى معةدعوبه اهمنه

(واعتاقهما) أى اعتمان المشسترى الام والولد (كونهما) في الحكم (والتدبير كالاعتاق) لانه أيضا لابعتسمل الابطال ويرد حسته اتفاقا ملتقي وغمير. وكذاحصنهاأيضا على الصبح من مذهب الاملم ونقه إلى القهستائي والبرهان ونقه إلى القهستائي والبرهان الهدائة

تغفل عنه (قوله على خلاف مافى الكافى عن المبسوط ) من أنه لا يرد حصتها عنده أيضا وقد تقدم ذلك (قوله وقيللار دحصتها فى الاعتاق بالاتفاق) هو المعتمد كاتقدم وهذا من تتمة عبارة المواهب فلايعترض بالهمكرر لانه عين مافي المبسوط (قولهلا كثرمن حوامن) مشله تمام الحولس اذلم توجد اتصال العلوق بملكه يقيما وهوالشاهد والحِه شرنب لالية (قوله ثبت النسب يتصديقه) اذعدم نبوته لرعاية حقه وانصدقه زال ذلك المانع ولم يبط مل بيعه بالجزم بان العاوق ليس ف ملكه ولا تثبت حقيقة العتق ولاحقه لانهادع و قتعر ير وغيرالمالك ليس من أهله قال فى التاتر خاسة وال ادعاه المشترى وحده صمو كانت دعوة استيلادوان ادعياه معاأوسيق أحدهما صحت دعوة المشترى لاالبائم (قوله على المعيى اللعوى) أى انها كارت زودته وأتت منه ولد وايست أم ولدله بالمعي الاصطلاحي وهي من استولدها في ملكه لما بقدم من تبقي انها في غير ملكه والخاصس ان الاستيلادلا يصم في عسير الملك بل لوملكها بعدد لك اصارت معدد لك أم ولده شرعاً مضا (قهله سكاما) أي عدمل دلي انه روجه الماللشتري والاكانزياو بعطى الولد حكم ولد أمة العبر المسكوحة فيكون للمسترى والنسب ثاثمن البائع وفحا لشرنبلالبسةو يمتى الولاعبد افهو كالاحنبى اذاادعاهلاته متصادقه سما الالهدم السائع لايشت كون العداؤة فى ملكه لات المائع لايدى ذلك وكيف يدى والولد لايمتي فى البطن أكثر من من من مكان حادثا معدر والماك الابائع وادالم بشبت العلوق فى ملك الما مع لا يشبت حقيقة العنق للولدولاحق العنق للامة ولايطهر بطلان السيع ودعوى السائع همادعوة تحرير وغير المالك ليس باهدل لها اه (قوله مدلاسم على الصدلاح) علم المقلقوله سكاما أى دهوولدنكام لاز باحد الخ والحساصل الهالو والمتالا كثرم ستيمس وفت المسع ردت دعوة المائع الااد اصد قد المسترى ويمبت السممد مو حسمل الدائم استولدها عكم الدكاح حسلالامن على الصلاح و سقى الولدى مدا المشترى والاتصرير الام أم والدالمائع كالوادعاه أحنى آحولان متصادقهماان الوادمن السائم لادات كون العلوق في ملكه لان المامع لا يدعى ذلك وكيف يدعى والولد لا مقى في طرق مه أكثر من ستبر وكان حادثا عد ر والمن الماء وادالم يت لعلوم في ملك الماع ﴿ إِلَا حَقَّيْهَ اللَّهِ قَالُولِدُ وَلَا حَقَّ اللَّهُ قُولًا يَطْهُر بطلار الميد ودعوة لمائع ادعوة تحرير وعرال اللفايس ماهلها ولداحق لالشارح رجماله تعالى الممارة وحله على الممن اللهوى الكراعا تمرهدا الجلادالم كرتحته حرة أمالو كالعال سكاحه لا عصومع الكر (عوله مر مر الاكروالا كفر) المرادمالافل والاقلم مته أشهر ليسمل ماادا دعاه في من الشهريج عاد والقه مقالي ( قوله ٤ كمه دَلاول) على " ت سمه وأمينها ويكوب الراد حراو بعسم المهيم ويرد لتم لاحمال أس كوب العلمة في ملك المائع درر قل أبوالسعودوا لحاصل أن رد الدعوة فيما أداجاءت بالاكبرمن مد أشهرار لا المصديق لافرق فيه سمادا طعت بدلاقل من سنتم أولاكثر الامي حهة مون الاسترادد لازم مدالت وقوقت المرح صاوردا أنمن أى في الاقل مهمه هون الاكثر اه تصرف ط (قول لاحتمال العلمة قبل سعه) قالف الماترجا بهداالدى ذكر مااداعلت المدة عائلم علم المهاولاتلاقل من ستة أشهر أولاكثر الى سنتي أوأكبره ل وقت الميع فال ادعاه المائم لا يصح الارتصاريق المشترى والادعاء المسترى مصروا لاعياء معالات حدد عوة واحدمهماوان سمق أحدهما والمشترى عدتدعونه ولوالبائع لم عدردعوة واحدمهما (قولهو لالا) أى الايصدقه بال كديه ولم يدعه أوادعاه أو سكت فاله لا يحرى حكم الاول ديه دهوا عم من قوله وله تمازعاو الحاصل اله يديث مسمه وتصيراً مولده شرعا لا على المعيى اللعوى كم في الصورة الى قملها ويرد الثمر و يحرى فيه ما تقدم من التفاريم كاها ( قوله ولوتسازعا) أى فى كونه لاقر من ستة أشهر أولا كثر مان فال المائع مهم الكمده هر والوادمي وقال المشترى لا كثر من " أشهر والولدايس ممل فالعول للمشر مرى لامه مدعى العمة فالطاهر شاهدله وكدا لوادعي الولد عيت دعوسلونو عالمه فاقعمل كمدون الم تع تحكظ للعال وأمااداسك دقد قدم حكم سكوت الدعى عليه مد

علىخلاف مافى الكافى عن الميسوط وعمارة المواهب وأنادعاه بعدد عنقهاأو موننما ثبت منهو عليهدو الثمن واكتاما بردحصته وقمل لابر دحصتهافى الاعتماق بالاتفاق اه عليمفظ (ولو ولدت) الامةالدكورة (لاكثرمن حواسمنوقت البيح وصدادقه المشرى أنت السب ) متصدريقه (وهي أمولاء) على المعي اللعوى (سكاما) جلالامره على الصلاحيق لودلات وما س الاقل والاكثران صدقه فحكمه كالاول لاحتمال العاوق قمل يعمو الالاملتقي ولوتمازعا

دعوى البائع نقض البيع ولانه واضع المدفهومنكر والاسخر خارح فهومدع والبينة للمشترى (قوله وكذاالمدنقلة عندالثاني) لأنه أنبتز يادة مدة للشراء وهذا أمر عادث وهو صعة ملكه (قوله خلافاللاالث) فقال المسمة منقاليا ثع لأنه يثبت نسب الوادواستيلاد الامة ونقض البيع حوى عن الكافى أى وهوا ثبات خلاف الطاهر كاهوشأن البينات لان الطاهر وقوع العقدصحاوبية آلسائع أثبتت مساده فكانت أولى إ بالقبول ولان البائع يدعى فسادالعقد والمشاغرى ينكره والبيمة بينة المدعى والذي يظهر أو جهية فول عمد فليتأمل (قوله والاستولاكثر) أى وليس بنهماستة أشهر (قوله نبت نسيهما) أى التوأميس فليتأمل (قوله والاستولاكثر) البائم لانه مأخلقاهن ماءواحدوا دامحت الدعوى فهما كاست في حكم أوله مسئلة من الفعال فيفسخ البيع ويردالنم وتأمل وفى الاتقانى عن العرب يقال همانوأمان كأيقال هماروجان وقواهم هما توأم وهـماز وجنطأ اله (قوله الكون العاوف في الكم) أي فهو كالمينة الشاه قله على مدعا وهذا يفيد تقييد المصنف فقوله باعمن ولدعنده أى وعلق عنده أمااذا كان العلوى عدفيره والوضع عدده فهيى دعوة تحرير ط (قوله وردبيعه) لانه تبين انه باع حرالاصل وكذا يقال مما بعده من كالت الولد ورهنه أمافى اجارته فالذى يرد فاذه اأمالهداى الأب اجازتها وينبغي أن عور لان الدب اجارته مكذا علك الماز العمار الفضوليله (قوله لان البيع يعتمل المقض) أى وماله مدحق الدعوى لا يعتمله فيلتقص البيع لاجله (قوله وكدا الحكم لو كاتب) أى المشترى الولدأ ورهنه منه كذافي نصفة ولا وجو دلافظ مهه مماشر جهامالم مفولافي أصله الذي نقل عنهوهو الدر روالصمير في الافعال واجع الى المشترى واعلم أن عمارة الهداية هكدا ومن ماع عمد اولد عدو باعد المشترى . مآخ م ادعاه البائع الاول فهو ابنه وبطسل البيع لان المسع يحتمل المغض وماله من حق الدعوة لا يحتمله وينتقص البيع لأجله وكذلك اداكاتب الولدأورهمه أوآح أوكاتب الام أورهنها أوزوجها ثم كانت الدعوة لان هذه العوارض تحتمل المقض و ينقض ذلك كاموتصم الدي تعديد فالاعناق والتديير على مام قال صدر الشريعة ضمير كاتب انكان واجعاالى المشترى وكدافى قوله أوكاتب الام يصير تقدير الكلام ومن باع عبدا والدعند وكاتب المشديرى الام وهدذاء سيرصيم لان المعطوف عليه يدع الولد لابيدع الام فكيف يصع قوله وكانب المشترى الام وان كان واجعاالى من في قوله ومن باع عبدا فالمسئلة ان رجلا كاتب من ولدعده أورهمه أو آحوم كاستالده وقفيننذ لايعس قوله يعلاف الاعتاق لانمسئلة الاعتاف الني مرت مااذا أعتق المشترى الولد لان الفرق العجم أن يكون بي اعتاف المشترى وكابته لابي اعتاف المسترى وكابة البائع اذاعرفت هذاهرجه الضمير في كاتب الولدهو المشهرى وفي كاتب الاممن في قوله من ماع اه (أقول) الاطهران المرجع فمهما المشدترى وقوله لان المعطوف عليه سع الوادلابيع الاممدفو ع مأن المتبادر ومعهم أمه بقريمة سوق الكلام ودليل كراهة النقريق عديث سيدالانام عليه الصلاة والسلام نعم كان مقتضي ظاهر عبارة الوقاية أنيقال بالنظرالى قوله بعدسيع مشتر به وكدابعد كلة الولدورهنده الح لكمهمه ووافى على الدرر (قوله أو كاتب الام) أى لو كانت بيعت مع الولد فالضمير في الكل للمشترى وبه سقط مافى صدر الشريعة (قولهو سردهذ والتصرفات) لانه باع حرالاصل فتصرف المشترى في غير محله وسقض وهذا طاهر في عيرالاجارة أماقها فالذي يردنفادها الى آخرما قدمناه قريبا (قوله علاف الاعتاف) أى اعتاف المشترى ومثل الاعتاق التدبير كافى عزمى زاده قال وكدلك اداا دعاه المشترى أولا ثم ادعاه البائع حيث لايثبت النسب من المائع كامر (قوله باع أحدالتو أمين المولودين يعي علقادولدا) لما كأن أفع المصفوهو ووله المولودين عمده محملالشيئي كون العلوق عنده أوعنده عيره بأن اشتر اها بعد الولادة أواسترى أمهم اوهى

المدعوى فانه يعمل انكارا فقوله ولوتنازعايشهل الصورالثلاث (قوله فالقول المشترى اتفاقا) لائه ينكر

فالقول للمشارى اتفاقا وكذاالينقله عند الثاني خـ لا فالشالث شرز الالمة وشرحجمه وفيملو ولدت عند المسارى ولدن أحدهما لدون ستةأشهر والاحنو لاكثر ثمادى البائع الاول تنتنسهما بلاتصديق المشترى (باع من ولدعنده وادعاه بعد سع مشاريه ندت نسمه) لكون العداوق في الكه (ورد بيعمه) لان البيدم يعتمل النقض (وكذا) الحكم (لوكاتب الولد أو رهبهمنه أوآحره أوكاتب الام أورهنهاأوآحرها أو زوحها تمادعاه) فشت نسبه وترد هذه التصرفات تعلاف الاعتاق كأمر (ماع أحدالتو أمن المولودن) العمني علقاوولدا (عنده وأعنقه المشترى ثمادعي البائع)الولد (الاحر

مبلى م ماوكان الحكم مختلف اسره قوله يعى التي يؤتى جهادا كان النفد بربعير الطاهر من اللفظ فالف

الرمز تبعاللتيسنهذا اذا كان العلوق فسكميات اشتراهما بعد الولادة أواشترى أمهما وهي حبلي مهما أو واعها فاعتبهمالا كثرمن سنتين يثبث فسهما أيضالانهمالا يفترقان فيملكن لايعتق الذى ايس فىملكم وانكان المشترى قد أعتقه لايبطل عتقه لان هذه الدعوى دعوة تحرير لعدم العلون فى الماك عدلف المسئلة الارلى وهومااذا كأن العلوق في ملكه حيث يعتفان جيمالانم ادعوة التيلاد فتستد ومن ضرورته عنقهما بدليل انهما حراالاصل فتبين اله باعسوا أه فقوله أو باعها فعاءت بهما الخ أي تم ملك واحدم نهما فادعاء وقوله علقا محترزه قوله حتى لواشتراها حبلي الخ (قوله ثبت نسبهما) أى التوأمن من الباتم لان دعوة البائم صتفى الذى لم يبعه لمصادفة العلوق والدهوى ملكه فيثبت نسبه ومن ضرورته تبوت الاسخر لانم مامن مآء واحد ويلزم طلان عتق المشترى بخلاف مااذا كان الواد واحداوت امه ف الزيلي (قوله وهو حرية الاسل) أى الثابة بأسسل الخلقة وأماحر ية الاعتاق فعارضة وحرية الاصل هنافى الذي أعتقه لان الذي عند الباثم ظهرانه حرالاصل فاقتصى كون الاخرأ بضاكد لك الى آخرماقدمناه (قوله لانم ماعلقافي ملكه) اى وقد خافاس ماءواحدوهذا كاميصلم جوابالمايردمن ان نقض الاعتاق يخمالف لمياسي عقمن أن العثق بعد وقوعه لايحتمل الانتقاض والبطلان وحاصله أنالمنوعهوا نتقاض العتق الى الرقية وهيدونه لاالىثى فوته وهي الحرية أى لانها ثابت أصل الخلفة كأفاده عرمى وهذا لايتم ولايطر دفان في السابقة وهي دعوة من ولدعند المشسترى لاقل من ستة أشهر فأعتقه لايقبل مع انه انتقض العتق أمرة وقد وهد االامر لايتم في هددا القام فأنحرية أحسدالتو أمين بفلهرح ية الاسترو ينعسدم تأثير الاعتاق وعبارة العيني فأذائبت نسمهما بطل عتق الشمترى اياه لاندعوة البائع بعمده صحت فى الدى لم يبع ومن صرورة ذلك ثموت نسب الأنع لانهمامن واحدفيلهم منه بطلان عنق المشترى اكونهما حرى الاصل اذبستحيل أن يكون أحدهما حرالاصل والاسخررة يقاوه مامن ماء واحد يحلاف مااذا كان الولد واحد احيث لايمطل فيهاعتماق المشترى لانه لو يطل فيه بطل مقصود الاجلل-قالدعوى للبائم وانه لا يحوزوه ناتثبت الحرية فى الذى لم يسم تم تنعدى الى الا حرضمناو بماوكم من عن بنت ما ماوات لم ينت مقصودا اه فالشار مرحمالله تعالى ذ كرآخرى ارة الدوروترك صدرهافكان الاولى في التعليل لانم مماعلقافى ما كلمن ماءواحد فاذا تبث حرية أحدهما ثبتت حرية الآخرنبعاوا أشئ قديثات تبعاوا نام يثبت تصدا (قوله حتى لوا شتراها) أى البائع حبلى وجاءت بم ما اكترمن سنتين عيني (تموله لم سطل عنقه) قال الا كلّ و نوفض عااذا اشترى رجل أحدثوأ مهن واشترى أفوءالا خرفادى أحده والذى في يد مبأنه المديثر تنسهما منه و يعتقان جيعا ولم تقتصرالد وي (وأجيب) أن ذلك لوجب آخروهو أن الدعى ان كان هو الان عالاين قد ماك أخا وان كانهوالاب فالاب قدمك حادره ميعتق ولوولدن توأمين هباع أحددهما نمادي أبواله اثع الولدس وكدباه أى ابنسه المامع والمشدري سارت أمواده بالقدة وأبث نسسهم اوعتق الذي في بدالما ع ولا يعتق المبيع لما فيسهم وابطال ماكه الظاهر بحلاف النسب لانه لاضروفيه والفرف يبدو بنا لبائع آداكات هو المدعى أت النسب أبت في دعوى البائع بملوى في ملكه هما حمدة الايشمة أنت ومالك لابيل تظهر ف مال ابند البائع فقط وفى التاتر خانية فأنباع الامة مع أحدد الولدس ثم ادعى أبو البائع نسب الولد نجم عاو كذبه المشترى والبائع ففي قول محدد عوى الاب باطلة وعنداني بوسف ودعوى الالاتصم فى حق الاستولا تصريراً مولدله وتصمدعونه فى حق الولدين اسبار لا يحكم بحرية المسم والولد الثاني حربالق مة وانصدف المشدترى وكذب البائع فالامة أصديرام ولدوا فاقاوعا به فيمها للابن ويثبت نسب الولدين منه والمبيع حر بالقيسمة على الاستعندأ حانوسف وعندمج دح بغيرا لقيمة والاصدقه السائع وكذبه المشتري ثبت نسب الولدين ون أبى البائع مى المشاير من طن الموت السيه هامن أبى البائع قول أبى يوسف وقول محدين بغي أخلابثيت سبهمامه والصحيح أنماد كره محمدة ول الكل ولم يد كر محمد حكم الام وقال أبوحازم والقماضي

ئبت نسسبهمار بطل عنق المشترى) بالمرذرة، وهو حويه الاصل لانهما علقانى ماكه حتى لواشتراها حبلى لم يبطل عنقه

لانهادعوة تحوير فتقتصر عيني وغيره وحريبه المصنب تم قال وحيلة اسقاط دعوس البائع أن يقرالبائمائه اسعيده فلان فلاتصم دعواه أبدامجتي وقد أفاده بقوله (قال) عمرو (لصي معه)أومع غيره عدى (هو ابى زيد) الغاثب (م فال هوابني لم يكن ابنسه) أبدا (وان) وصلة (عدريد بنوته) خلاها لهـمالان النسالاعتماللفض بعد ثبو ته حتى أوصد قهبعد تكذيبه صم ولذا لوفال لصى هـ ذاالولدمني ثم قال ايسمى لايصح نفيد الانه بعدالافرارية لاينتقي بالنقي فلاحاحة الى الاقرارية ثانما ولاسهو فى عبارة العمادي

أبوالهشم على قماس أبي بوسف ومحديضهن البائع قيمة اللاب لاعلى قول أبي حنيفة وقال أكثر مشايخنا لا يضمن شيأ اصاحبه بالاتفاق كذافى المقدسي وفيه رجل حلت أمنه عنده وولدت فكبر عندده فزوجه أمةله مولدت له ابدافياع المولى هذا الابر وأعتقه المشترى فأدعى البائع نسب الا كبر نبت وبعلل العتقوان ادعى نسب الثانى لاتسمع ولو باع الاممع أحدهما ثم ادعى الاب صحت عند أبي يوسف وثبت نسبهماو لولد المسمعمع أمه بقياعلى ملك المشترى وعند مجدلاتصم (قولهلانم ادعوة تحرير ) لعدم العلوق ملكه (قوله فتقتصر بخلاف المسئلة الاولى وهومااذا كأن العلوق في ملكه حيث يعتقبان جمعالماذ كرأنهاد ووق استيلاد فتستند ومن ضرورته عنقهما بطريق أنم ماحرا الاصل فتبين انه باع حراميني (قوله فلاتهم دعواه أبدا) أى وان جد العبد وهذا عند الامام وعندهما تصم دعواه أن عد العبد ووجه قول الامام ان الاقراو ماانسب من العيراقهار عالا يعتمل المقض فلاتصمد عوقا لمقر بعد ذلك واعاقلنااله لا يعتمل النقض لان في زعم القرأية ثابت النسب من الغير والنسب آدا ثبت لا ينتقض بالخود والتكذيب ولهذالوعاد المقرلة الى تصديقه باز ونبت النسب منه وصار كالذى لم يصدقه ولم يكذبه ط (قوله وقد أفاده) أى أفاد تظيره لا عينه (قوله معه أومع غيره) أشار الى ان ماوقع من التقييد بكونه معه اليس احترار باقال الزيامي لا يشترط لهدذا آلحكم أن يكون الصي في ودواشة تراطه في المكارونع اتفاقيا اله شرنبلالية (قوله العائب) اتفاق أيضا (قوله خلافالهما) فقالا تصم دعوة المقر بعد حود القرله أن يكون ابنه لان اقراره له بطل بحمود القرله فصاركا تدلم يقروقد تقددم توجيه فول الامام وذكره المؤلف وعبسار فالدروهما فالااذا جدزيدبنوته فهوابى للمقروا ذاصدقهز يدأولم يدرنصديقه ولاتكذيبه لمقصده وةالمقرعندهم لهماان الاقرارارتد ودزيد ف اركائن لم يكن والاقرار بالنسب يرتد بالردولهذا اذاأ كره على الاقرار بالنسب فأفريه لايثبت وكذا لوهزلبه وان لم عتمل النسب ذ فسده المقض وله ان النسب لا يعتسمل النقض بعدد ثبونه والاقرار عثله لاير تدبالرد أىع المالا يعتمل النغض اذاتعلق به حق القرله حتى لوصدته بعد التكذيب يثبت النسب منه وأنضا تعلق به حق الولد فلار تدر دالمقرله اه قال قاضيخان ومن جلة النسب لا يرتد بالردف -ق المفر الانفى زعمانه ثابت النسب من الغير فيصلح حية ف حق نفسه وان لم يصلح على الغير كن أقر بحرية عبد انسان وكذبه المولى لا بمطل افراره في - ق نفسه حتى لوملكه بعد ذلك بعثق عليم اه ولا مرتد بالردف - ق المقر ومن ذلك لوصد قدالخ ولاف حق الولدلاحتياجه الى النسب (قوله بعد نبوته) وهذا أنبت منجه المقر للمقرله (قولم حتى لوصدقه) أى صدق المقرله القروف التفريع خفاء لائه ليس هذا متفرعاء لي مازعه بل على ان الاقرار عالا يحتمل النقض لاير "د بالرد اذا العلق به حق العيركن أقر بحر يه عبد غيره فكذبه مولاه فسق في حق المقرح ا ولار تدبالردحتي لوملكه عنق عليه وكن شسهد على ويال بنسب صغير فردن شسهادته المتهمة فادعاه الشاهد لاتقبل ولاير دمالو أقرالمشترى على البائع باعناق المبيع قبل المبيع وكدب البائع ثمقال المشترى أناأ متغته يشول الولاءاليه لائم امن على الخلاف ولوسلم فالنسب الزم من الولاء لقبوله التحول من موالى الام الى موالى الاب أوالى مولى آخرنيم الوارندت المعتقة ثم سيت بعدما لحقت فاشتراها آخروا عثقها ولاردأ بضا مالواقرأن عبده ابن الغير غمادعاه حيث يعتق لاب العنق ليس لثبوت اسبهممه بللان اقراره مسرى على نفسه كغوله لعبده الثابت نسبه من فيره هوابي وعبارة الدر ركام عنها في المقولة السابقة فظهرانه مَهْر ع على تعلق حق المقرله به تأمل (قوله فلاحاجة الى الاقرار به ثانيا) بأن يقول هو ابنى (قوله ولاسهو فى عبارة العمادي) عبارته هكذا هدا الولد ايس مني ثم قال هو مني صم أذباقر اره باله مند. ثبت نسبه ولا يصح نفيه فال في الدرره في السهولار التعليل بقنصي أن هماك الاث عبارات البات ونفي وعود الى لا الساد قال الشرنبلالى والذى يظهرلى أن عوده ألى التصديق لبسر له عائدة فى ثبوت النسب لانه بعد الافرار لاينتهى بالمنى (وأقول) هذا يقررمدعي الدوروايس بجواب عن العمادي وفي الزياجي نفي النسب عن نفسه لا يمنع الاقرار به

كازعه منلاخسرو كافاده الشرنبلالى وهسدا اذا مسدقه الابن وأمادونه فسلا الااذاعاد الابن الى التصديق لبقاء افرارالاب فيرهن عليه الابن قبل وأما فيرهن عليه الابن قبل وأما لانه اقسرار على العسير لانه اقسرار على العسير وارثه ثمادى أنه وارثه أدى التناقض في النسب عفسو ولوادى بنوة العم لم يصح ولوادى بنوة العم لم يصح

م قوله الرحبيــة هكدا بالاصل<sup>فا</sup>هرر

بعده بات فالليس هذا بابني ثم قال هوابني أه (وأقول) ليس فعبارة العمادى سبق الاقرار على النفي وانظر تحقيفه فيمايأ تيك في المقولة الا تية (قوله كازعه منلاخسرو) راجع الدالمنفي الذي هو السهوونسه قالهذا الولدمني تمقال هدذا الولدليس منيثم فالهومني صحاذ باقراره باله منه تعلق حق المقرله اذتيت نسبه من رجل معين حتى ينتني كونه مخاوقا من ماء الزيافاذا قال ليس مني هذا الولد لاعلا ابطال حق الولد فاذاعاد الى التصديق صُم (أقول) قد وقعت العبارة فى الاستروشنية كالعمادية هذا الولدليس منى ثم قال هو منى صح اذباقر أرءانه منه ألح الظاهر أنه سهومن الناسخ الاول يدل عليه التعليل الذى ذكره لانه يقتضي أن يكوت هنائلاث عبارات تفيد الاولى انبات البنوة والثانية نفه اوالثالثة العود الى الانبات والمذكورفه ماالعبارتات نقط كالمالشر نبلالى والذي يظهرني أناللفظ الثااث وهوقوله ثم قال هومني ليس له فائدة لثبوت النسب لانه بعد الاقرار به لا ينتني بالدني ولا يحتاج الى الاقرار به بعد مقلبتاً مل اه ولذلك قال في الحلاصة ولوقال هذا الولدايس، في ثم قال مني يصح ولو قال مني ثم قال اليس مني لا يصحر النفي اه فانتصر هذا على العبارتين كالعمادية والاستر وشنبة لكن كالرم الشمر نبلال لامدفع كالرم صاحب الدورلان مناقشته اغاهي في استقاط الاولي أما الثالثة فهي موحودة في عبارة العمادية والآستروشنية فعاحب الدررناقش في استقاط الاولى والشرنبلالي في اسقاط الثالثة تأمل (والحياصل)أب الاعتبارا نماهوالي وبجه ان الاقرارسواء تقدم عليه النفي أوتأخر عنه كأعلم من صريح الخلاصة وجماد كرما فطهر أن الخلل في سبك تعليل الاستر وشي وتبعه العمادي وان ملاخسر ولم يتفطمه وض أنه محتاج الى مبارة أخرى وليس كذلك اذ الاقرار الواحد يكفي سواءوجدمقدما على النفي أومة نحر اعنه كالا يخفي فتدبر (قوله كاأفاده الشمر نبلالي) راجع الى النفي الذي هو عدم اسهو ط عن الحلى و تقدم نص عبارة الشرز بالالية و مقتضى ما يظهر لى أنه راجع الى قوله فلا عاجة الى الاقراريه ثانيا (قوله وهذا) أى تبوت النسب اذاصد قه الاين المايدونه فلالانه افر ارعلى العسيريانه حروه فلايتم الانتصديق ذلك العيروهدا التفصيل انماياتن فالاقرار بصي يعبرهن نفسه أمالوكان صعيرالا يعبرهن نفسه يصدق المغر استعسسانا كلف الخلاصة (قوله أمايدونه فلا) أى فلايتم الابتصديق ذلك العير (قوله لبقاءا قرار الاب) لان اقرار الاسلم يمال لعدم تصديق الاين فيتبت السب كفى الدرد (قولد قبل) لانه اقر ارعلى نفسه بأنه حروه درو (قوله ولاية ل) أى على العير (قوله وينجهة الارتصم) قال في جامع الفصولي اذا ثبات الورائة لا يصم مالم معن جهة الارث (قوله ولوا دعي سوة الم) عبارة الدررادعي الاخوة ولم مذكر اسم الحدصم علاف دعوي كونه أَبْ عَمْ حَيْثُ يَشَمُّو لَمْ فَهِمَاذَ كُلَّ مِنْ الْجُمَادِيةُ حَ وَفَى الْخَيْرِيةُ وَمُمَاصِرُ حَوَابِهُ أَتْ دَعُوى بِنُوةً الم تعناح الىذ كرنسبة الع والام لى الجدليصير معاوما لانه لا يحصل العلم للقاضى بدون ذكر الجد وتعقق العمومة بافواع مسالع لامدكره فحكاب الوتف وفى الشقيم إن الشهوداذ الشهدوا بنسب عان المفاخى لا يقبلهم ولابحكمبه الا مددعوى مال الافى الاب والابن وأن ينسب الشهود الميت والمدعى لبنوة العمومة حتى يلتقيا الى أبواحد وأن يقول هوورئه لاوارثله عيره كاصرح فاضيخان ولابدأن يكون الاب الواحد الماشق اليه معروفا للقاسى بالاسم واانسب بالاب والجداد الحصام فيهوالتعريف بذلك عند الامام الاعتلم وجهالله تعالى وعايه الفتوى فأذ الموج اشرط منهذه الشروط لاتقل البيبة ولايصر القضاءم اوينبغي الاحتياض الشهادة بالنسب سيمافى هدآ الزمن فال الحسامدي قائه هذاه مناقض لماذ كرمى الفلهبر ية والعمادية وغيرهمامن انه يشترط ذكرالجدالذى التقيااليه وقدمناله فىالعلهيرية مثالا ولميذكرا سمأب الجدولاا سمجد لكن أفتى الامام أنوالسعود ماشتراط فركر الاسكاف كرواليشمتعيي في متاويه و طن أن الرحمة ٣ اشترط دلك بنامه لي قولهم كصاحب الته ويروغيره اذا كانت الده وي على عائب يشه برط د كر أبيه وجده وان حكم دون - كرا بد هدوأه فلن أن الدوى على الجدالدى التقياليه والحال أن الدعوى على الميت لذى بطلبونار منتابه اه هالى لدروال أحدالورنة لادعوى لدقى اثر كالاتبطل دعواهلان مائبت شرعامن

مالمیذ کر اسمالجــدولق

برهن أنه أقراني اينه تقبل

لثبوت النسب بافراره ولا

تسمع الاعملي خصم هو

وارث أودائن أومديون أو

موصى له ولوأحضر وحلا

لدعى علمه حقالاسهوه

مقر به أولافله البات نسبه

بالبينة عندالقاضي عضرة

ذلك الرحل ولوادع ارثا

عن أسمه فلوأقر به أمر

بالدفع المه ولامكون قضاء

عملى الاب حتى لوجاء حيا

يأخذهمن الداذم

حقلازم لا يسقط بالاسقاط كالوقال است اسالابي فالذواليدليس هذالى ونعوه أى ايس ما يكولاحق لى فيه ونحوذ للثولامنازع عفم أدعاه فقال أى ذواليدهولى صمو لقول قوله لان هذا الكلام لم يثبت حقا لاحدلان الاقرار للحعهول باطل والتناقض اغما يبطل اذاتضمن الطالحق على أحدولو كان عممناز عكات اقراراله في رواية وهي رواية الجامع الصغير وفي أخرى لاوهي رواية دعوى الاصل لكن ولوا الفاضي سيأل ذا اليدأهومال المدعى فان أقربه أمره بالتسليم اليه وان أنكر أمر المدعى باقامة البينة عليه ولوقاله أى قال ايس هذالى ونحوه الخار حلايدعى ذلك الشئ بعده التناقض وانحالم عنع ذواليد على مامر القيام اليدكداني العمادية (أقول) اكن قيده في جامع الفصولين عادا قال ذلك مع وجود النزاع أمالو قاله قبل النزاع فعلى الخلاف على حكس ذى اليد وقوله لقيام اليدوهو دليل الملافذ في الملك عن هسته من غيرا ببات الغسيرلغو وفى الدروأ يضاادى العصوبة وبي النسب ومرهن الخصم أن النسب يخلاده ان تضى بالاول لم يقض به والا تساقط المتعارض وعدم الاولوية (قوله مالم ذكر اسم الجد) علاف لاخرة فانم أتصم للذكر الجدكاف الدرر واعلم أن دعوى الاختوة و تحوها تمالو أقربه المدعى عليه لا يصحم الميدع قبدله مالا قال فى الولو الجية ولو ادعى انه أخوه لابو يه فحمد فان الفاضي سأله الله قب لهمرات تدعمه أونف هة أوحق من الحقوق الني لايقدر على أخددها الابائدات نسب فأن كان كذلك يقبل القاضى بيسته على اثبات النسب والاولا خصومة بينه حما لابه ادالم يدع مالا لم يدع حقالان الاخرة المجاورة بين الاخو من فى الصلب أو الرحم ولوادى أنه أبوه وأنكروأ أبته يقبل وكداعكسه وانالم يدع فاله - قالانه لوأقر به صع فينتصب خصما وهذا لانه يدعى حقافات الاين يدعى حق الانتساب اليسه والاب يدى وجوب الانتساب الى نفسه شرعا وقال عليه الصلاة والسسلام من انتسب الى غير أبيه أوانتمي الى غيرمو اليه فعليه لعنه الله والملائكة والناس أجعين التهسي ملخصا قال في البزازية ادى على آخوانه أخو ولابويه ان ادى ارثاأ وتفقة وبرهن تقبل و يكون قضاء على العائب أيضا حتى لوحضرالات والكرلا بقبل ولا يحتاح الى اعادة المنفلائه لأنتوصل المه الاباثبات الحق على العائب وات لميدع مالابل ادع الاخوة الجردة لابقب للان هذافى المقبقة اثبات المنوة على أب المدعى عليه والخصم فيه هو الاسلاالاخ وكذالوادى أنه ان النسه أوأنوأسه والان والابغائب أومست لا يصم مالم يدع مالافان ادعى مالا فالحكم على العائب والحاضر جمعا كأمر بخلاف مااداادعي رجسل الهأنوه أوأبنه وتمامه فمها (قوله ولوبرهن الخ) مكررم ماقدمه قريبا (قوله تقب ل لثبوت النسب بافراره) أى ويزاحم الوارث المعروف ويظهر أن الابوة مثل ذلك كاعلت ممامي (رقى) فيمالم يثبت بافراره فيشترط أن يدعى حقا آخر كارث أونفقة فاويرهنت أنه عهامر بدة المفقة منه قيرهن على زيدانه أخوها يرئ البريحلاف دءوى الايوة كاف الهدية وقال في حامع الفصولين أقردوا بنبات فلاماوارته عمات الابي عمالة ويأخذ المقرله الماليعني بحكم الوسسية لانهذاوسية حتى لوقال هوقريبي ومات المقرعن زوجة خذت الربسع والباقى للمقرله اه وأشار مهدا الى اله لا ملرم معرفة حهدة القراب والافانه لوادعى الارث بالاخوة ملزم والله تعالى أعلم (قوله ولاتسمم) أى ينة الارث كافي الفصواين لكن في الاشباه تقبل الشهادة حسبة في النسب و عكن أن موفق منهاو منماهنافها فالميكن خصم كالوترك صعيراوارثافان الشهادة عسبة تقبل ولاتكون التركة فيبيت المال عدلف مااذا حصل خصام من الورثة مع المدعى والإيد عماذ كرهذا (قوله هو وارث) وكدا على الوصى نو رالعين (قوله أودائن) أي على ماد كره الخصاف وخالفه عض المشايح وأنظر ماصورته ولعدل صورته أن يدعى دينا على المتو يصبله القاصى من يثبت في وجهدينه فمنشذ اصرخصم المدعى الارث ومال ذلك مقال في الموصى له تأمل و عكن التصوير لهما عي الوارث والدائ مأن مكون دوم القاصى الركه للدائن بديمه محضرمدى الارتوزازع الدائن بأنه بريداس تلام التركة ودعع بيع الدس اليسه وأسكو الدائن أن يكون المدى وارث الميت يكون حصمافي انبات النسب (قوله داو قر) أى الدعى عليه (قوله به) أى بالبنوة

وبالوروث (قوليهوالدافع، لي الابن) على يمعنى من أومتعلق بمعذوف أى وير جـع الدافع على الابن ( قوليه ولوأنكر) أى الدعى عليه دعوة البنوة (قوله والصبع تعليفه) أى تعليف المنكر على العلم أى على أنه لا يعلم أنكاب فلات فاذا أراد الولد أخسد المال كاف اقامة البينة على مدعاه (قوله على العلم) أى على نفي العلم (قوله بأنه النفلان) الظاهر أن تحليفه على أنه ليس باس فلات اغماه واذا أنبت المدعى الموت والافلاقا لدة في تُعليفه الاهلى عدم العلم بالوت تأمل (قولهم يكلف الابن الخ) أى ان حلف وان نكل يكون مقرافان كان منكرا للمال يحاف عليه (قوله وتمامه في جامع الفصولين) حيث قال ولونكل يصدير مقرا نسب ومو توصار كالو أذر بهماصر يحاوأ تكرالمالولو كأن كدال الأيج فالقاضى الابن خصمافى افامة البينة على انبات المال واكن يعمله معماف -قالتعليف على المالوأخذه مده فعافه بنا (قوله من الفصل السابع والعشرين) صوابه الثامن والعشر من (قوله هو عبدى) فيدبه لانه لوغال هوابي يقدم للسلم (قوله والاسلام مالله) لفاهو ردلائل التوحيدة اكرعاقل وفى العكس يثبت الاسلام نبعاولا يحصل له الحوية مع البجزي يتحصلها درر واستشكهالا كوعفالفته لقوله تعانى ولعبده ؤمن خيرمن مشرك ودلائل افتو حبدوان كانت ظاهرة الكن الالفة مع الكفارمانع توى ألاترى ان آباء كفروا مع ظهور أدلة التوحيدوية يده أن الذمية المعللقة أحق بولدها المسلم مالم يعقل الاديان أو يخف أن يألف الكفر للفارقب لذلك واحتمال الضرر بعدده وأحاب أنقوله تعالىاه عوهم لآباع سمير جبدعوة الاولادلا باغ مرومدى النسب أبلان دعوته لاتحنسمل المقض فتعارضت الآيتان وكفر الاتباء يحودوالاصل عدمه ألاترى الحا متشار الاسسلام بعد الكفر فىالا وأما الحضائة وتركها لايلرم ممهرق أبتهسى بخلاف ترك النسب هما فأن المصير بعده الى الرق وهوضر رعظيم لاصالة انتهى (أقول) لكن بعداستدرال الشارح الاتقعن ابن كال أنه يكون مسلماة لااشكال واناه ترض عليسه فالنستسمع الاد تراض والجواب قال ف شرح الملنتي وهذا اذا ادعيادمعا واوسد مق دعوى المسلم كالعبداله ولوادعما البنوة كال ابنا المسلم اذالقضاء مسبومن المدلم فضاء باسلامه (قوله ليكرخ م اب السكال بأنه يكون مسلما) أى تبعالاد اروابذا للكاور بالا يمو فكأ صرحيه فيسملان حكمه حكم دارالاسلام وفيه أنه لاعبرة للدارم ع وجود أحد الابوس ح (قلت) يخالف ماذ كرواف اللقيط لوادعا وذى بثبت نسمه منه وهو مسلم تبعالدار و تقدم فى كليه عن الولوالجية ولا بقال ان تمعمسة الداوانف نكون عندوه لايو ين لان بعيته قبل ثبوت أن الذي أبله حيث كان في يدالمسلم والكافر بتمازعان وسه وهو قول في عاية الحسس وان كان يخالفالطاهر العليسل الهداية وغيرها المنبصر (قوله قالرو بم امرأة الصيمه علمه ما أى في يدهما احترز به عمالو كان في يد أحدهما قال في التاتر خانية وان كأن الولدفي بدالزو - أويدالمر أقطا عول للزوج ميه سماوة يدباسماد كلمنهما لولدالى غيرسا حبعلافه اأيضاعن المتق مسى في يدرجل وامرأة عالت المرآة هذا ابنى من هذا الرجل وقال ابى من غيرها يكون ابن الرجل ولا يكون للمرأة فانجاء تبامرأة شهدت على ولادمها ياءكان إنهامنه وكانت زوجته مذه الشدهادة وانكان فىد، وادعاً وواد عسام أنه أنه ابنها منسه وشد ودت امر أقعلى الولادة لا يكون ابنه الما ابنه لا مفيده والحد برزع عامها أيضامى فى يدر جل لاياعيه أفامت اص أذائه ابتهاولدته ولم تسيراً باه وأقام رجل أنه والد فى فراشه ولم يسم أمه يحد لل ابنه من هذه المرأة ولا يعتبر الترجيم باليد كالوادعا، وسلان وهو ف يد أحدهما فانه يقصى أذى اليد (قوله فهو ابنهما) لان كل وأحدمنهما أقر للولدبا انسب وادعى ما يعطل حق ساحبه ولاو جانلاحدهما على الا خرلاستواء أبديه ماديه فيكون ابنهماهد اادا كانلامهرعن نفسه وا. فهولن صدقه عبى رقولدان ادعبا) عدا ادا كان المكار بينهما ظاهراوان لم يكن طاهر ابيهما يتضى با نماح بينهما هددية عن شمر حالط اوى (قوله والادهية تفصيل ابركل) حيث قال والافعلى التفصيل الدى فى شرح العلعاوى ولم يدين دلك لتفصيل وصاهر اطلاق المتونوالا مروح أندلا مرقس ان يدعيام ماأومتعاقما وهي

والدافع على الابن ولوأنكر قبل الآبن برهن على موت أسك وأدك وارته ولاعين والصم تعليفه على العملم بأنهابن فلان وأنهمان غ يكاف الابن البينة بذلك وتمامه فيجامع الفصولين من المصل السابع والعشرين (ولوكان)الصي (معمسلموكافرفقال السلم هوعمدى وقال الكافرهو ابنی فهوحر این الکادر) لنياه الحرية حالاوالاسلام ما آلااكن خرم ال الكال بأنه يكون مسلمالان حكمه مكم دارالاسلاء وعزاء النعفة فلصفظ (فالروح امرأة اصي معهما هو ابني من غيرها وفالتهوابي من غميره فهوابنهما) ان ادعمامها والانفيه تفصيل انكال الموضوعة لنقل المذهب فايكن العمل عله اولان مايدعيه أحدهما غيرمايدعيه الاستحواذه ويدعى أبرته وهي تدعىالامومة ولاينسافي احدى الدعوتين الاشخرى غيران كالريكذب صاحبه في حق لايدعيه لنفسه فيلعو قوله ولايعتبرالسبق فيدوالله تعالى أعلم فالفالهندية ولوادعى الزوح أولاانه اسمن غيرهاوهوفي يديه يشت النسب من غيرها فيعدذلك اذا ادعت المرأة لايشت النسب منهاوات ادعت المرأة أولاانه من غيره وهو فى دهافادى الرحسل اله النه من غيرها بعدذاك فأن كان منهما نكاح ظاهر لا بقيل قولها فهو إبهماوان لم مكن بينهسمانكاح ظاهرفالقول قولهاو شتنسبه منهااذاصدقهاذلك الرحسل هذا اذا كأن الغلام لابعير عن نفسه أمااذا كان بعسرعي نفسه وليس هناك رفاظاهر فالقول قول العلام أيهما صدقه بثنت نسمهمنه بتضديقه كذافى السراج الوهاح وأوضحه فى العناية انضاحا حسسناحيث قال اداد عت امر أقصداأنه انها فاماأن تكون ذان زوج أومعتدة أولامنكوحة ولامعتدة فأن كانت ذات زوح وصدقها فعارعت انهالنها منه ثبت النسب منهد ما بالتزامه فلاحاجة الى عقوان كذبها لم تعزده وتهاحتي تشهد بالولادة امر أقلانه الدع تحميل النسب على المغسر فلاتصدق الامالجة وشهادة القابلة كافية لان التعين يحصل بم اوهو الحتاج اليهاذ النسب شات الفراش القائم وقد صوائه علمه الصلاة والسلام قبل شهادة القابلة على الولادة وانكانت معتددة احتاحت الىحة كاملة عندأى حنخة رجه الله تعالى أى وهي شدها د ترحلن أو رحل وامر أتمن الااذا كان هناك حب ل ظاهر أواعتراف من قبل الزوح وقالا يكفى فى الجيع شهادة أمر أ قواحدة وقدمر في الطلاق وانالم تسكن ذائز وجولامعتده قالوا يثيث النسب بقولهالان فيما أزاماعلي نفسها دون غيرها وفي هذا لافرق، من الرجل والمرأة ومنهم من قال لا يقبل قولها سواء كانت ذات زوح أولاو الفرق هو أن الاسل ان كل من ادعى أمر الاعكمه اثباته بالبينة كان القول ويهقوله من غدير بيه قو كل من ادعى أمراعكن اثباته بالدائة لا رقيب قوله فيه الابالدانة والمرأة عكم الثياث النسب بالدورة لات الفصال الولدم فها ممادشاهد فلالد لهامن بدنسة والرحسل لاعكمه اقامة المنةعلى الاعلاق الخفاء فمه فلاعتماح الهما والاول هو الختار العسدم التحميل على أحدفهما اله (قوله وهذا لوغيرمعبر) أى ادا كان الغلام لايعبرعن نفسه (قوله فهولمن صددته) أى فالقول قول الغدادم أيهما صدقه يثبت نسبه مند بتصديقه والولم يصدقهما جيعا عالظاهر أن العديرة لقوله ط (قوله لان الخ) علة لقوله فهوابنه مافكان الاولى تقديم على قوله والاوأما كونه لن صدقه ادا كانمعبرا فعلمة انه في يدنفسه (قولد ولوولدت أمة) أى من المشترى وادعى الولد جوى (قوله غرم الابقيمة الولد) ولايغرم الولدحتي لو كان الاب مينا تؤخد نن تركنه وولاؤه المستحق عليه لانه علق حر الاصل واغاقدرال قضر ورة القضاء بالقيمة والاتعد ومحالها (قوله يوم الخصومة) لايوم القضاء ولايوم الولادة وقال الطعاوى بغرم قسمة الولديوم القضاء والمه بشسيرة وله لأنه يوم المنع أى منع الولد من المستحق لكن في حاشمة الشيخ حسن الشرنبلالي ما مخالفه حيث فسير يوم المخاصم بيوم الغضاء واستدل عليه بعبارة الزياعي وشرح ألطعاوى ولاشك انااءا رقيينه ماأظهرلاح تمال تأخر القضاء عن التخاصم بأن لم مغيدالمستعق المدنة في يوم دعوى الاستحقاق مل في يوم آخر وكان من الومين تفاوت بالقيمة مؤيده أن قول الطعارى صريح فى المفارة بن بومى التخاصم والقضاء الاأن يقال الجسع بينه ما يمكن تأمل (قوله وهوس) أطلقه والكن هذااذا كان حواأمااذا كان مكاتبا أوعبداما ذوناله في الغروح يدكون والده عبدا أى قدا للمستمق عند أبى حنيفة وأبي بوسف خلافا لمحمد وهوحر بالقيمة عنده و بافي التفصيل مذكور في بابه (قوله لانه مغرور) أى والامة ملك المستحق والولد حرَّؤه الماستوجب المستحق النظر اليه والمعرور معذور وقديني الامرعلى سبب صحيع فوجب الجمع بين النظر سنمهما أمكن وذلك بعمل الولد حرالاصل فى حق الاب ورقيقا فى حق المستعق لان استعقاق الاسلسب استعقاق الجزء فيضمن الان قيمته وم الحصومة واعداد الدولد المعرو رحوالاصل من غبرخلاف ولاخلاف الهمضمون على الاب الاأن الساف اختلفو افي كيفية الضمان

وهدا (لوغيرمعبر والا)
بأن كانمعدبرا (فهوان
مدقه) لانقيام أيديهما
وفراشهما يفيد الهمنهما
ولو ولدن أمة اشستراها
فاستجفت غرم الاب قيمة
الولد) يوم الحصومة لائه يوم
والمعسرو و من يطأ امرأة
معتمدا على ملك عين أو نسكاح

فقال عرب الحمال رضى الله تعالى عذمه يفك العلام بالغلام والجبارية بالجارية يعنى اذا كات الواد غلاما فعلى الاسفلام مثاروان كانجارية فعليه جارية مثلها وعال على من أبي طالب رضى الله تعالى عنه قيمته واليه ذهب أضحابنا قاء قد تبت بالنص أن الحيوا والانضمن بالمثل وتأو يل الحديث الغلام يقيمة الغلام والجارية بقيمة الجارية ولان المظرمن الجانبين واجبد فعاللضرر عنهما فيجعل الولد حرالاصل ف حق أبيه رقيقاف حق مدعيه اغارالهماعناية (قوله ولذاقال) أى لكون المرورون اعتمد في وطنه على والمتعن الح أى ولم يقدد مانشراءفعلمان ولالصنف أولااشتراها اتفاق (قولهوكداالحكملوملكهابسب آخر) كالوملكها أحق عينله آجرها أوانهم اأوتصدفهم اعليه وأوصى لهم الاأن رجوع المغرور عماضمن لابعم هدذه الصوربل عتصرهلي المشتراة والجعولة أحن والممكوحة بشرط الحرية لاالموهو ية والمنصدق بماوالموصى بماأ فاده أوالسعود (قوله عيني) حيث قال المظرمن الجانبن واجب فيعل الوادح الاصلف-ق الابرقيقاف حق الستمق و ضمن قسمته وم الخصومة لانه وم المع و يحديل الاب دوب الولاحة إلو كأن الاب متاتة خلمن ركته ولاولاء للمستحق عليه لانه علق حرالاصل وكداادام اكهابسب آخرغير الشراء وكذااذار وجهاعلى أنهاح وفولدت ثم استفقت وى ذلك عن عررضي المه تعالى عنه في المكاح وعن على رصى الله تعالى عنده في الشراء بمصرمن الصحابة رصي الله تعالى عنهـ من غيرنكير مكان اجماعا اه (قوله كاوتر وجها على أنها حق أى أن كان المروح ولياأ وكالاعنها وهدنا يخلاف مااذا أخبر ، وجل الم احوة فتزوّجها ثم طهر انها عملوكة والارحو عبقيمة اولدعلي الحبرالاف الاشمسائل منهااذا كأنا الغروربا شرط كاوزوجه امرأة على النهاحرة ثما ستحقت فالمرجع على الحرب عماء رمه للمستحق من قيمة لولدو عمامه في بال المحقوالة وليسة وفى بال المتعقاق (قولد عرم قيسمة ولده) أى وبرجع دلك على الحبر كامر في آخر ماب المراجعة (قوله وارساله) أى لومات الواد وترك ما لافهو لاسه ولا نعرم شائلات الارث لس إعوض عن الولد فلا قوم مقامه دلم يعمل سلامة الارك در الامسه (قوله لانه حرالاصل) فان قلت انه طهر مدرة أنه رقيق في حق المستعق أُ و جب أن تكوب الركة يهما قلت ال هو حرف حق المستحق أيضا حتى له لم يكن له ولاء فيه ٣ وا عماجه ل قدره عيى (ورجيعهما) 🏿 رتمية اصرورة القط عبالقيمه ومأثبت بالسرورة ينقددر قدرها كمافي الشروح فعالهرأن معسى قوله لانهسو أالاصل فى - قه اله حرف - يم لا حكام م كل وجه فى حق غير المستحق وفى - ق المستحق اعماه و رقيبي ف حق الضمان (قوله والمنافرة الور) اعداغرم لان المع تعقق بقنله (قوله غرم الاب فيمته للمستحق لوجود المعممه فيمااذا كان هو الماتلولة ضهيمه فيمااذا كان القاتل غيره ولذ الايؤخذ منه ووقاما قمض كا سيأ عبى الف ميراث الولدفانه ليسبدلامه وآل اليه خلافة عنه كاهوطريقة الارتوهو حوالاصل فيحقه أوالعرامة في ما يه لو كان لولد حيالا في مال الولدوهو م يسعه ولايدله ولاشي عليه (قوله لا شي عليه) لان المسم لا القمق مسالم يصل اليه (قوله لزمه قدره) اعتمار اللمعض بالسكل (قوله في الصور من) أي صورتي المك والتروح أمافى صورة المان ولان الماع صاركة لابما شرطه من البدل لوحو ب سلامة البدلي في البسعولما سلم المُّ لل الم وجب سداد ما المبيع المشترى ودلك ععل البائم كفيلا فلكه البدل ولايه ضمى سلامتها منعب والأستحقاق عبب وأمافي صورة السكاح ولان الاستقيلاده بني على الترو بوشرط الحرية صار كوصف لاز ملتروح مزل أى المروح قائلاا لم كفيل على مقد علاف ماادا أخبر مربل أنهاحق أوأخبرته هى وبروجهامن غير شرط الحرياح يشكون الولدوند فاولانو حمع على اعمر بشئ لان الاشمار سابعض لان العقدحصل باختيار الرجل والمرأة واعاية خدحكم العلة بأعرور ودلان ياحد أمرس بالشرط أوبالمعاوضة كمف المقدري وهدذا طاهرفها ذاأرجعاالصورس ألى ماد كربا مااذا أرجعماا لصورتين الى أقويه فادقتله أفودأوغير وكمفحا شردلالمة فلانطهر فمااداقتله الايلانه بشمان اللاص وكمنف ترجيعا عرم وقدصر - الى على دلك أى بالرحو عاميااذا قتله عسيره و عدمه بقتله والاولى ارجاع الصورتين الى

فالذا قال (وكذا) الحكم (نوملكها ساساني) أمى ساساكان ميني (كمالو تروّبهاعلى أنهاحرة ولدت له ثم استحقت) غرم قدمة ولد، (وأن مأت الولد تبل المعومة ولاثني على أسه) لعمدم المنعركة من (وارد، له) لازرحوالاصل في حقه ديرنه (فان قتر أبوه أو ف يره) وقبض الاب من دينه قدر فيمة (غرمالاب قممة م) للمستحق كملوكان حياولولم قبض شألاشي ها ــه وان قبض أقل لزمه أى القيمة في الصورتين ( ک) مایرجع (عم)

م قوله حتى لولم الح هكذا بالاصل ولعل الطاهر اسقاط لوفلعور ولوهالكة (على بائعها)
وكذالواستولدهاالمشترى
الثانى لكن انمارجع
المشترى الاول على البائع
الاول بالثمن نقط كافى
المول بالثمن نقط كافى
المواهب وغيرها (لا
بعقرها) الذى أخذه منه
المستحق للزومه باستيفاء
منافعها كامر فى بابى
المراعجة والاستحقاق مع
منافعها كامر فى بابى
المنافعها كامر فى بابى
المنافعة والاستحقاق مع
منافعها كامر فى بابى
المنافعة والاستحقاق مع
منافعها كامر فى بابى
المنافعة والاستحقاق مع
منافعة والاستحقاق مع
منافعة منافعة والمنافعة والمنافعة

ماآذا استولدهاوما اذاقتله غيرالاب فتأمل (قوله ولوهالكة) يعيى اذاها كمت عندالمشترى فضمنهأى المستحق قممتها وقمة الولدفانه برحم على البائع بثمنها ويقسمة الولدلا عاضمن من قسمته الانهاسا أخسد المستحق قيمتها صاركانه أخذعينها وفى أخذالعي لابرجع الابالثن فكذافى أخذا القيمة والحاصل أن المستحق يأخذهالوقاغة وقيمة الوكانت هالمكةو يرجيع بذلك على بائعه لانه بعقدالببيع ضمن له السلامة يخلاف الواهب أوالمعبرلوهاكت فيده فضمنه المستحق قممتها لانتهما محسنان وماعلي الحسنين من سييل فلا مرجع علمهما كأذكرنا (قوله وكذالواستولدها المشترى الثاني) فأن المشترى الثاني مرجع على المشترى الاول بالثمن و بقيمة الولد (قوله الكن انما رجم المشترى الاول على البائع الاول بالشمن فقط) ولايرجم بقيم الولدعند الامام وقالا سرجع عليه بقيمة الولد أيضالان البائع الاول ضمن للثاني سلامة الولدفي ضمن الميسع ولم يسسلمله حيث أخذمنه قيمة الولد فيرجع به عليه كاف التمن والرد بالعيب ولاب حنيفة أن البائع الاول ضمن للمشترى سلامة أولاد ودون أولاد المشترى منه لان ضمان السلامة اغما يثبت بالسيح والبيسع الشانى لايضاف البعه وانهايضاف الى البائع الثانى الباشرته باختياره فينقطع به سبب الاول بخلاف الثمن لان البائع الاول شمن البائع الثاني سلامة المسيع ولم يسلم له فلايس لم للبائع النسمن و يخلاف الرد بالعيب لان المشترى الاول استعقد مسلم اولم يوسد أه مخر (قوله كافى المواهب) وعبارتها ولواستحقت أمة بعد مااستولدهاالمشترى الثانى غرم العقروقيمة الوادوقت الخصومة ويرجع بالثمن وقيدمته على البائع وهو مرجم بالشهن فقط انتهى (قوله لابعقرها) أى لايرجم بالعقر الذِّي أخذ منه المستحق لانه لزمه باستيفاءمنافعها أى مدافع بعض هاوهو الوطه وهي ليست من أحزاء المبيع فلم يكن البائع ضامالسلامته صدرالشر معموقوله باستيفاهمنافعهاعلى حدف مضاف أىمماقع مفها دلعلى ذاك قول الزيلعي العفر عوض عسااستوفى من منافع البضع فلو رجيع به سلم له المسترف مجاماوقال الشافعي برجيع ما اعقراً يضاعلى النائع (قوله التناقض في وضع الخفاء عفو) في الاشباه يعذر الوارث و الوصى والمتولى للجهل اله العله لجهله بمادمله المورث والموصى والمولى وفي دعوى الا ، قروى في التناقض المدنون ، مدقضاء الدين أوالحتلمة بعد أداء بدل الخام لو يرهنت على طلاف الزوح قدل الحام ويرهن على ايراء الدين يقبل ثم يقل اله اذا استمهل فى قضاء الدين ثم ادعى الأمراء لا يسمع سائتهانى وقدمنا الط يره ومنه الاقرار بالرضاع ولوقال هده وضيعتى ثم اعترف بالحقا وصدوفي دعواه الحطأ وله أسيتز وجها بعدداك وهذامشروط عاادالم ينبت على اقراره بأن قال هو حق أوصدق أو كاذات أو أشهد علمه مذلك شهودا أوما في معيى ذلك من الثبات اللفظي الدال على الثبان المفسى واتفقت فىذاك مباحث طويلة الدبول لايعتمل هذه الاوراف ايرادها والعذو للمقرف وجوعه عن ذلك لانه مما يحنى علمه فقد يظهر بعداقر اروخطأ الناقل ومنها تصديق الورثة الزوجة على الزوجية ودفع المراث لها ثمد عواهم استرجاع الميراث بحكم الطلاق المازع منه حيث تسمع دعواهم لقيام العدرف ذاك الهم حبث استحصبوا الحالف الزوجية وخفيت عليهم البينونة ومنها مااذا أدعى المكاتب يدل الكتابة ثم ادى العنق قبل المكتابة قبل لائه يخنى عليه العنق ومنها ما اذااسة أحرد ارا ثم ادى ما كمها على المؤجر وأنها صارت الى المستاح ميراثاءن أبيه اذه وممايخني ومنها مااذا استأحرتو مامطويا فيحراب أومنريل أوغيرذلك فلمانشره فالهذامتاعي أسمع دعواهوت باليسه فالدعوى مسموعة مع الساقض فيجمع هذه الصور مطلقا لمطلق العذر على الواج المفقية وم المشايخ من اعتبر التماقض في جسعه ده الصور فيع سماع الدعوى اذا تقدم مايما ويهاالافى مسئل الرضاع ومسئلة اكداب القاصى المدعى فى التماقض السابق وهى مااذا أمر اسامابة ضاءد يسه وزعم المأمورانة تضامص أمره وصدقه الاسروكان الادب بالقضاء مشروطا بالرجوع فرجيع المأمور على الآمر بالمال الدى صدفه على أدا اللداش فاعرب الدس بعدد ال وادعى على الآمر المدنوب بديده وان المأمور لم يعطه شيأو- الف على ذلك يقضى له القاصى عــ أي الا حمر باداء الدن فادا أداه ثم الم

الدع الاسم على الأمور بما كان رجع به عليه بعكم تصديقه فهل الدعوى مسموعة مع التذ فض لان الفاضى أكذب المدع الذي هو الاسمر فيماسبق منه من تصديق المأمور حيث قضى عليه بدفع الدين الى الدائن والحال ماذكرمانعامن الرجو عهلمه بالمال تمقال وهل سترطفي صهفهماع الدعوى أمدامالمدعى عذره عند القاضى والترفيق بنالدعوى وبين ماسبق أولا يشترط ذلك ويكتني القاضي مامكان العذروالتوفيق وقدمناالكلام عليسهمستوف فراجعه وممايتصل بمذاالفرع أعنى قوله التماقض في موضع الحفاء عفو ماذكره فىجامع الفصولين قدم الدة واستأحردا رافقيل له هدنه دارأ بيلنمات وتركها ميراثالك فادعاها المستأحروة لآماكنت أعلم الاتسمع التماقض أقول يذخى أن تسمر فمه وفي أمثاله اذالتناقض اغمامالم بوفق أولم عكن توفيقمه وأمااذاوفق في أبغى أن تسمع ادلاساقض حينئذ حقيقة أمالوأ مكن توفيقه والكنلم قُوفق فَقْيَهُ اخْتَلافُ ونص في هد وغيره على أن الله كان يكفي اه وقدم ااند في محل الخفاء لا يحكني الامكان والافلاسمنه والاعلم الرملي والظاهر أنصاحب الفصولي لم يطلع على نصصر عيف دسماعها وقدد طفرت به في المحرالرائق في ما الاستحقاة وفي شرح قوله لا الحرية والذب والعالان حيث قالوفي العمون قدم بادة واشترى أواستأ حرداراتم ادعاها قائا لايأنها دار أبيهمات وتركها براثاو كان لم يعرفه وقت الاستيام لا يقبل والقبول أصم اه ذكره العرى أقول قوله إقول الح لا يدل على عدم اطلاعه بل هو اختيار منه شاهوالاصم وتعلى له وأقول قوله واشترى بدل على أنه لوقاسم فهوكد للثوهي واقعية الفتومي قاسم عروكرما ثم اطاع على أن الجيه علوالده عرسه بيده ثم مات رتر كه له ميرا الولم دهلم بذلك وقت الفسمة وسيأتى ماهو أدل استأمل و لما غرآن قوله قدم للده ليس بقسد دل لا نه غاله امحل الحفاء واذا كال مقدما لا يحفي عامايؤ مده مقدمه من توله شراء ألى في صعرى فتأمل اه وفي الفصولين في الفصل الثامن والعشر من دمع الوصى حسم تركه اليت الى وارثه وأشهد على نفسه أنه قمص منه جيع تركة والده ولم بق من تركة والده فلمل ولا كشرالاا ستوفاه ممادع دارافى يدالوصي المرامن تركة والدى ولم أفعصها قال أقبل سمته وأقضى ماله أرأبت ان قال قداستوه شج مع ماتر كه والدى من دس عدلي الماس و تمضت كه ثم ادعى دساعل رُحل لاسه الاأقبل؛ منهو قصى له بالدمن أه وفى البراز به لو أبر أأحد الورثة الباقى ثمادعى التركة وأنكروا لاتسم دعوا وان أفروا بالتركة أمروا بالدعليه ومهالوفال تركت حق منالم براث أو رئت منهاومن حمتى لا يصم وهوعلى حقه لان الارث جبرى لا يصم تركه اه وفي الحاسة في الوصاية . تصرفات الوصى أشهد اليتم على نفس مبعد الملوغ أنه قبض من الوصى جميع تركة والده ولم يمقله من تركة والده عدده من قليل ولأكثبر الاقداسة وفاه ثمادي في يدالوصي شيأوفال هومن من تركة والدى وأقام البيدة قبات بيشه وكدالو أقر الوارث أنه قد استوفى جميع ما ترك والدمن الدين على الماس ثم ادعى لاسمد ساعلى رجل تسمع دعواه اه وتول قاضيحات أشهداليتم على فسهائه قبض تركزوالده أقولذ كرالطرسوسي فح شرح فوالده المنظومة قلت انتقص قولهم ان المكرة في السياق المقي تعم لان قوله لم بيق حق سكرة في سياف المني فعلى مقنضي القاعدة لاتصرده وأواء ددالغالنا قضه والمناقض لاأسمع دعواه ولابنته اه أقول اعااغتفر مثله لانهعل المفاء بكوئه لآيديط علمها ثرك والده ل قد يحني عليه ذلك مبه في التماقض تأمل (وأقول) قد حروسيدي لوالد وسمه الله تعالى المسئلة سرس لة مماها اعلام الاعلام بأحكام الابراء العام وفق فيم ابس عبارات متعارضة ورام مافيها من الماقصة وحاصل مافها الفرق بس اتراو الاس للوصي وبس اقراد بعض الوريا للبعض لمافى ا براز يه عن الحمط لر من أحد الوريدا ، في الى آخرى، ارتم الما قدمة ووجه المرق ينهما أب الوصى هو الذي يتصرف في مال اليتيم لا طلاعه ميعد رادا الغوافر بالاستيماءم ما وله بعارف قية الورية فانم - مالاتصرف الهم في ما ولافي شي من الترك لا ماطلات وصيد القائم مقامه ولا بعدر مان اقص ومن أراد مريد الم الوروم الحماية معلى ما نا ما تعمد الكعام أوى الدواع (قولدلاتسمع الدعري) أى من أى مدع كا يكعريم

#لاأسمع الدعوى

دائنومودع هسذا وقد تقدم أن دعوى اله وارث تسمع على الدائن والمديون (قوله على غريم ميث) بالاضافة والمراديه دائن المت كأهو المتبادرمن البيري واستطهرالجوى انهمد يون المت والحساصل انه اذا أدعى قوم على الميت د بوباو أرادوا أن يشتواذلك فليس الهسم أن يشتوا على غربم المستعليد دين ولاعلى موصى له بل لا يدمن حضور وارث أووصى قال فى البزار به وانسات الدىن على من فى يده مال الميت هـل بصح اختلف المشايخ وصووته المريض مرض الموت وهب كل ماله في مرضه أوأ وصي بيجميع ماله ثما دى وجل دىناعلى المت قال السعدى نصب القاضي وصاومهم الحصومة علمه وقال شمس الاتمة يسمع على من في مده المال اه ومن هنا تعلم أن قوله الا "تى زائدا صوابه ذايد كاهوفى أصل عبارة الانسباءوفي البحروا ختلف المشايخ فى البان الدن على من فى ده مال الميت وليس بوارث ولاوصى ولا تسمع دعوى دن على ميث على غر مرالمت مد بونا أودائما له وفي ماشمة الاشماه الحموى واستثناء المرهوب له من غرم الميت منقطع اذليس هو من العرماء حتى يكون متصلاو في البزازية تقبيل بينة اثبات الدس على الميت على الوصي له أو مدنون المت أوالوا رث أوالذى له على المت دن ومناه في العطائمة وفي قاضحات من الوصايا رجل مأت وعليه دن يحيط بماله قال أنو كرالوارث لا يصير خصم اللعرماء لانه لا برث وقال على من يحدد الوارث يصر يرخصه ما ويقوم مقام المتفى الخصومة وبه نأخدذ عثقال والعجم أن يكون الوارث حصمال يدعى الدين على الميت وان لم علك شيأ وفى البراز ية أيضا والخصم فى اثبات كونه وصى الوارث أو الموصى له أومد يون الميت أودائنه وقهل آلدائن السي مخصم قال في نور العين من الحيامس لا تقبل دعوى من مدعى على مث يحضر قرحل يدعى الهوص المتوأقر المدعى علمه الوصاية اه فسين من هدا أن الدءوى الماتسمع على وصي عقق وفيله . ن السادس فى دعوى دين على الميت يكنى حضو روصيه أووار تهولاحاجـــة الى د كركل الورثة اه وعبارة الاشهاهلاتسمع الدعوى بدنعلي ميت الاعلى وارث أووصي أوموصي له ولاتسمع على غريمله كأفيجامع الفصولس الااداوهب جميع ماله لاجنبى وسلمله فانهاتسمع عليه لكونه دايد كافي خزانة المفتي انتهي وهلى هذانوله غريرمنت تركب اضافى عمى اللام وقرع) به قال في خزانة الاكل لومان رحل في للديعاد وترك مالاوادعى رجل عليه ديماوو رثته فى الدمنقطع عمه فأن القاصي ينصب له وصيا ويسمم بينته ويقضى له بالدىن ولولم يكن منقطعالا تسمع بينة على غيرالوارث التهمي (قوله الااذاوهب الح) صورته رجل وهب جيع ماله لانسان وسلمه اياه عمات فادعى عليه آخرأن هذه العيله أوأندله على المت كدامن الدين فامها تسمم دعواه علمه لانفى الاولى العن الني يدعما فيدالموهوبله وف الثانيسة الدن متعاق بالتركة وهي ف مده تكن في الثانية يشترط أن تكون الهبة في مرض الموت لان الدس اغلي تعلق م افيه فعلم أن الاستثناء هما مقطع لان الموهو ماله لبس بغسريم وفى البزازية أن الوصى له بجميه عالمال أو بمازاد على الثلث خصم اعدم الوارث لان استعقاق الزائد على الثلث من خصائص الوارث فبلم ق الوارث حوى (قوله الكونه زائدا) أى على الثلث كاتفدم وفي نسخة ذايد أى صاحب بدوقد علمت توجهـ وان كان الاول صوابا أيضا كاد كرفى البزازية (قوله لا يحور المدعى عليه الاسكارالي) قال بعض الفضلاء يلق مهذا مدعى الاستعقاق للمبسع فانه ينكر الحق حتى يثبت ليتمكن من الرجوع على ما تعسه ولوأ قر لا يفسدروا يضاادعاء الوكالة أو الوصارة وثبوته لايكون الاعلى وجها لحصم الجاحد كاذكره فاضيخان فان أنكر المدعى عليه ليكون أبوت الوكالة والوصاية شرعاصح عامور فيلحق هذاأ يضابه ماويلحق بالوصى أحدالو رنة اداادى عليه الدس فانه لوأةر بالحق الزمه الكل من حصته واذا أكر فأقيمت البينة علمه يلزم من حصة وحصتهم عهوى (قوله لبره ومتمكن من الرد) لانه ان قبله بعير قضاء لم كله الردوالفاه وأن هدام اذا كان بأنعه علكه بالشراء من آخراً ما اذا كان مور و ثاأ وموهو با وموصى ، أو نتاجا فلاينكر البنة وصورته أن لا يكون عالما يا العب قبل البيع والا كان راضيابه ولاية كن من الرد (قوله اداع بالدين) فأنه لوأمر يارمه ولايرجع بعلاف

على غربميت الااذاوهب جيع ماله لاجنبي وسلمله فانها تسمع عليمه ليكونه زائدا به لايجوز للممدعي عليه الانكار مع علمها لحق الاف دعوى العيب ليجرهن فيتكن من الردوفي الوصى اذا علم الدين

ما ذا أنكرو أقيمت البينة زاد أبو السعود أواذاعلم الوصى بالنسب كأفهمه من عمارة الحافوت في فتاواه (قوله لاتحليف مع البرهان) قيل عليه لوقال مع البيئة الكان صوابا اذلا تحليف مع الاقرار بعس وهو مرهان أه والجواب أن المالق محول على الفرد السكامل وهو البينة اه (قوله دعوى دن على ميت) في أوائل دعوى التنقيم أجعو اعلى أندمن ادعى ديناعلى المت محلف بلاطلب وصى ووارث بالله مااستو فت دينك منه ولامن أحد أداه عنه وماقبضه قابض ولاأمرأته ولاشيأمنه ولا أحاث به ولابشي منه على أحد ولاعندل ولابشي منه رهن فاذا حلف أمر بالدفع اليه وان نكل لم يؤمر بالدفع اليه خلاصة فلوحكم القاضى بالدمع قبل الاستعلاف لم ينفذ حكمه وتمامه فهاو فهاعن الحرولم أرحكم من أدعى انه دفع الميت دينه وبرهن هل تحلف وينبغي أن يحاف احتياطا اكن رده الرملي بأنه في مسئلة دفع الدين شهدوا على حقيقة الدفع فانتفى احتمال انهم شهدوا باستصعاب الحال ووداستوفى فىباطن الامركاق مدى الدين وارتضاه سيدى الوالدرجه الله تعالى بقوله وكالام الرملي هو الاوجه كالايخفي على من تنبه وتدمناه عالامريد علمه (قوله واستحقاق مسم) مهي اذا استحق المسع بالبينة من المسترى فللمستقى عليه تعليف المستحق بالمد معته ولاوهبته ولا تعدقت مولا خرجت العبي عن ملك يو حهمن الوحوه (قوله ودعوى آبق) أي دعوى قلات آبق قال سدى الوالدوجه المه تعالى لعل صورتها فيمااذا ادعى على رجل أن هذا العبد عبدى أبق منى وأقام سنة على اله عبده فيعاف أيضالاحتمالاأنه باعه تأمل ثمرأيث في ثبرح هذا الشرح فالعن الفنم هكذاوعبارته فالفالفتم بحلب مدعى الاتبق مع السبة بالله الدباف على ملك كال الآن م يحر حبيب ع ولاهبة ولا يحوها اله وصور. ط عالذاحيس القاصي الآلق فاعرجل وادعاموا قام بمقائه عمده بستعاف بالله أنه باق في ملكه ولم بخر ح وبسرم ولاهمة فاذاحلف دفعه المدوذلك صمار القضائه عن البعالات ونعار المي هوعاحرة ن المعار لمفسيهمين مشتروموهوساله ويلحق موزءالمسائل مااذا قامث البيبة للغو سالحهو لساله وأنه معدم ولابد من تدنسه أنه ليسله مال طاهر ولاداطئ والدوجد مالايؤدى حقه عاجلالان البينة انحاقامت على الفااهر ولعلى غيب مايه ومالوشهدالشهود أنله علمه دراهم سواء فلوالا بعرف عددها أملا تعمل ثلاثة و يعلم على نفي مازاد عنها اذا كان المدعى يدعى الرياده اه (قوله الاقرار لا يعامع البيمة) لا تهالا تقام الاهلى مسكروذ كرهد االاصل فالاشباه في كتاب الاقرارع ما لحاندة واستشفى منه أربيع مسائل وهي ماسوى دهوى الاسمق وكداذ كرها فبؤه فى كتاب القضاء والشهادات ولم يدكر الخامسة بل زادغيرها وأوصلها الى سبع و أق همام فصلة مع زيادة ثلاثة أخر وعليه فتكون عشرة ولفى جامح الفصولين وهدايدل على جوارا قامة امع القرارفي كل وضع يتونع الصررمن المقرلولاه الميكون هدا أصلار قوله الافى أربع الذى ذكره هما حسةو الكها سبعة كافى الخوف فصاأ أ، لاتسمع الديمة على مقر الاعلى وارث مقر بدس على المت فتقام المست للتعدي رفى مدعى علمه أقر بالرصارة فبرهن الوصى وف مدعى عليسه أقر بالوكلة ويثبتها الوكيل دفعا لاضرر وفى الاستحتراق تقبسل المبمة بدمع اقر ارالمستحق عليسه ليتمكن من الرجو ع على بالتعهو فيمالوندهم الاب يحق عن الصميي مأفر لايخرج صالحصوما ولكن تقام المبمة عليمه عاقر الدميخسلاف الودي وأمين القاصي اذا أفرخر حان الخصومة ومسالوا فراله ارثاله وصيله وانهاته عم المسة عليده مع اقرار ومسالوا حرداية بعينها من رجل عم من آخرفاً قام الاول الدينة فان كان الا حرجاصرا قبل عليه البينة وان كان يقر عايدى (قوله وكلة) يعنى لو أقر بوكالة رجل بقبض دمن عليسه اوكه عاد الوكيل قيم بننه ادلود دعه بلا يه فيتصر رادلاتم أدمنسه اذا أنسكرالموكلوكالتما تهسى ط زادالفاضه لي الحوى الممنوتاسعة يقالهما ص البسدا ثعرم كالمالقسمة الثامن الوراة اذا كافوا مقر عن العقار لا يدمل اقام ذاليه على بعضهم على قول عبي حميهمة التاسع الاب أو الوصى ادا أفر على الصعير لابد من بي قام عليسة مع كونه ، قرا اله وزاد بعض المسال عماشر أوهو ادعى على آ حرعة ازا الله في يددوهومستحو وأدر باليد سمع بهذ أنه دواليد مع اقراره اه (قولد روصاية) يعيى

البنائي المسلم البرهان الاني المستدعوى دين على ميت واستحقاق مبيح ودعوى المستحدد وي المستحدد وي المستحدد المستحدد المستحدد والمستحدد والمستحدد المستحدد ال

اذا أقرالمدع عليه بألوصاية وصورته رجسل فالالقاضي ان فلان بن فلان الفلاني أفامني وصديا ومات وأه على هذا كذا أوفى يدهد ذاكذا فصدته المدعى ما مه فالقاضى لا يثبت وصايت ما قراره منى يقم البينة علمالانه اذادفع المهالمال اعتماداعلي الاقرارفقط لاتعر أذمتهمن الدن اذا أنكر الوارث أمالودفع بعسد البرهان تبرأ ذمنه أفاده صاحب تنوير الاذهان (قوله واثبات دن على ميت) صورته ادى على بعض الورثة دىن على المت فأقر الوارث بالدىن فانه يستوفى من نصيبه قدرما يخصه من الدين والطالب أن يقيم بينة على حقه ليكون حقه فى كل المركة وكذااذا أقرجيع الورثة تقبل بينته لان المدعى يحتاج الى أثبات الدين فى حقهم وحقدائن آخر وفى البيرى اختلفوافي الذا أقرالمدعى عليه بعدا فامة البينة هل يقضى عليه بالاقرار أوبالبيئة قبل مقضى بالبينة لانه بالانكاروا قامة الدينة استحق علمه الحيكم فلا يبطل الحق السابق بالاقرار اللاحق ولانز بادة التعدى الثابتة بالبرهان حقه فلاء وثرالاقر اراللاحق في بطلائه اهمو نحاط وقدمنا الكلام علمه (قوله واستعقاق عن من مشتر) فان المشترى اذا أقر بالاستعقاق المستعق لا يقمكن من الرجوع مالتن على باتعه فاداأ قيمت عليه البينة أمكمه ذلك وقد تقدم أنه يسوغ له الانكاره ع العلم لاجلهذا التمكن ط الكن قديقال مع الأفرار كيف يكون له الرجوع تأمّل (قوله ودعوى الآبق) بعني أذا ادع على شخص أن العبد الذي عنده أبق منه وأقروا ضع اليو مذلك فله أن رطل البيسة على ذلك لا حمال أن العير تملكه منسه (قوله لاتحليف على حق مجهول) أى ادعى به مدع كلوادعى على شريكه خيانة مبر مة لم يعاف كاف الخيانية لكن أفتى قارى الهداية بخلافه وعبارته سئل آذاادعى أحدالشريكي على آخرخمانة وطلب من الحاكم عمنه هل يلرم أم لا أجاب اذا ادعى عليه خيانة فى قدر معلوم وأسكر فاف عليه فان حلف رئ وان نسكل ثبت ماادعاءوان لم بعدين مقدارا فكذاالحكم لكن اذانكل عن المين لزمه أن بيس مقدار ما خان فيه والقول ف مقداره الى المقرم عينه لان: كوله كالاقرار بشي مجهول والبيان فى مقد اره الى المقرم عينه الاأن يقيم خصمه بينة على الاستثر ومثله المضارب معرب المال (قوله اذااتهم القاضي وصي يتيم ومتولى وقف) ولم يدع عليه شيأ معاوما فانه يحلف نظر اللبتم والوقف حوى (قوله وفي رهن مجهول) أى لوادعى الراهن ره سامجهو لا أى كثوب مثلاماً نكر المرتهن فانسعاف وقده معض الفضلاء عار بالى القنمة عيااذاذ كرالمدعي قدرالدن الذي وقعيه الرهن ط (قوله ودعوى سرقة) أقول فيه نظر لما نفل قاضيخان من أنه بشترط ذكر القيمة في الدعوى اذاكانت سرقة ليعلم أنها نصاب أولا فأمافي أسوى ذلك فلاحاجة الى بدانها أنوا اسعود ولعل ذلك ف حق القطعرلاا لضمان كمايفىده كلامه ط فالفي عامع الفصولين ادعى أعماما مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قدمة الدكل جلة ولميذكر كالاعلى حدة اختلف فيه المشايخ قيل لابدمن النفصيل وقيل يكدفي مالاجمال وهو العجم ادالمدع لوادع غصب هذه الاعمان لاشترط لعددتم المسان القممة فاوادع أن الاعمان فاغة فيؤمر باحضارها فتقبل البينة بحضرتها ولوقال انهاها الكةو بين قيمة الكل تسمع دعوا وف ج ولوادعى أنه غصب أمته ولم يذ كر قيمة اتسمع دعواه و يؤمر مرد الامة ولوهالكة فالقول فقدر القيمة للغاصب فلماصم دعوى العصب بلابيان القيمة فلائن يصم أذابن قيمة الكل جلة أولى وقيل اغايشترط دكر القيمة لوكانت الدعوى سرقة ليعلم أن السرقة كانت نصاباوفي غيرهالا يشترط ذكره الوى فظهر أن ايرادهافي هذا الحلف حق الضمان لا القطع كاقدمناه عن ط (قوله وغصب ) قال في الدرر والعرر لوقال عصب مني عين كذاولا أدرى أنه هالك أوقام ولاأدرى كم كانت قه تسعد كر في عامة الكتب أنها تسمع الدعوى لان الاسان رعا لابعرف قيمةماله فلو كف بيال القيمة النضر روفا يدة بعة الدعوى مع هذه الجهالة الفاحشة توجه الين على اللهم اداأنكروا لجبره لي البيان اذاأ قرأونكل من الهدين انتهمي وقدمها ه في الدهوى مع ماعليسهمن الكلام مراجعه (قوله وخيانهمودع) فانه يحلف ماخان فيماائتمن فان حلف يرئ والأنكل يحبرعلى ببان قدرما يكل عمه وقبل لا إستحاف - في يقد درش يأ يستماف عليه وذكر بعض الفضلاء أن سماع

واثبات دن على ميث واستحقاق عدي من مشتر ودعوى الآبق \*لاتحليفعلى حقيجهول الافيست اذا الهم القاضى وصي للم متولى وفف وفي رهن مجهول ودعوى سرقة وغصب وخيانة مودع \* لا بحلف المدعى اذا حلف المدعى عليه الدعوى فامثل هدذ والمسائل مع الجهالة متفق عليه الافي دعوى الوديد مقوده وى الغصب حيث يشسترط اسماعهافهما بيانا لقيمة عندبعض المشايخ انتهى وينبغى زيادة دعوى السرقة كأيعلم من الحوى قال شمس الائمة ألحلواني الجهالة كاتمنع قبول البيسة تمنع الاستحلاف الااذا انهرم القاضي وصي اليتم الخود منتذ درعوى الجهوللا يستعلف علم افلوا دع على رجل أنه استهلا ماله وطاب التعليف من القاضي لا يعافسه وكدالوقال امني أن فلات م فلان أوصى لى ولا أ درى قدره وأراد أن يحاف الوارث لا يحميه القاضي وكذا الدون اذا أفال قض تبعض ديني ولا أدرى كم فضبت أوفال تسيت قدره وأراد تحليف الطالب لا يلتفت اليه كَمْفَ الْحَانِية (قوله الاف مسئلة ف دعوى المُرالخ) أى قبل أوله ولاثرد عن على مدع (قوله وهي غريمة عدد فظها استأتى هذه المسئلة في كال العصب وكتمالخشى هناك على قوله فاولم يبين فقال الظاهر أن فى النسخة خلال لانه اذالم يمن في الله الزيادة التي يحلف علمه أى على نفها وفي ظبى أن أصل النسخة فان بن معي أنهلو من حاف على نفي الزيادة التي هي أكثر بما بينه وأقل بما مده ما لمالك هذاو منبغي أن هارت في السانحتى لو مزقهة ورس عرهم لا يقبل منه كانقسدم نظيره اه وكذب على قوله هماك ولوحلف المالك أيضاعلى الزيادة أخد ذهالم فالهرودهد، فايراجيع اله (قوله وألزم بيانه) لانه أقر بقيمة بجهولة وان أخبر الشي عاف على ما يدعد المعدوب منه من الرّبادة وان حاف لا يثبت ما ادعاه المعدوب مسه وان نكل لا المنت أرضًا مالم تعلف المدعى أن قدمته ما له فال حلف أخسل من العاصب ما له وقوله تعلف على مامد عده المعصوب ممهومه أندخلف أولاهلي دلك فأوكانت هدفوا المين وإماذ كروس القيمة بأن محلف أربتهمته ماد كرة وحاصل أن عن ارعى عليه أنهام تدكن قيمة ما نةو عن المدعى أن قيد منه المائة ( قوله علف على الزيادة أى التي يدعم المالك فان حلف لا يشت ما دعاه المعصوب منه وان نكل لا يمت أنضاما لم علف المدعى أن قدمته مائة والى هددا شاريقوله محلف المعصوب مدالح والظاهر أن تمرة هدا الدمن شوت الخدارله اداطهر (قوله مُحاف المصوب منه أيضا أن قيمته ماثة) فان حاف أخذه ن العاصب ماثنة الكن قد ، قال اذالم دىن قي النالز يادة التي يعلف علم اوعليه فالاولى أن يقول فأن يرحلف على نقى الزيادة التي هي أكثر عمايية، وأقل عمايده بمالمالك تأمل فوله ولوطهر ) أى الثوب فوله بن أخده ) أى الثوب بما دفعهمن الدراهم لا قيمة الثور فى ذاته والكانت أنقص أوأز يدلاب المبالك لم يرض الايدفعه بالمباثة (قوله أرفيمته) عطف على الضمير المجرور أى أو أخذ قيم نه بال يرده و يأخد القيمة التي دفعها وفي متفرقات أقرار التاتر خالبة وتحبرالعاصب على البمان لانا، أفر بقممة مجهولة واذالم يبن محلف على مابد عي المالك من الزيادة هانداف ولم رأنت ماادعاه المالك يحلف أن قيمة مائة ويأخذ من العاصب مائة فاذا أخدنم طهرال وب خبرالعاصب بس أخذه أورده وأخذالقيمة وحكى عن الحاكم أبي محسوا العيني أنه كان يقول ماذكرمن تحلمف المعصوب منه وأخذالما تقيثهم ممن العاصده دايالانكار يصر وكان يقول الصحرف الجوابأن عدرااءاص على البيان فان أبي يقول له القاصى أكان قيدة مما ثة فان قال لا يقول أكان خسس فان قال لأرقول خسة وعشر من الى أن ينهي الامالا تنقص عنه قسمته عرفا وعادة فسلزمه ذلك اه لكن قال عش الفضلاء المصرتمنوع لانم سمااذا اختلفافى قسدرالثمن أوالمسعولا بمفتحالفاولوا شترى أمةبالف وقبضها ثم تقابلا وقبل نبضها ختاه في قد درالندن تحالفا ولواختلفا في الاحرة أوالمفعة أو فهما قبل التمكن في المدة تحالفانجه ي ودمه أن كالدمنهما في هدنه المسائل مدع ومدعى علمه ط عن الطوري ومثله في حاشمة الجوى يه (تدريب) يوردن الدانع ولايمه وأمدو برهن الدافع الهاسع ولامه فقط أوعلى اقر ارالمت وأي مائه اس عمدالأمدونها كالدوماقبسل القضاء بالاول لابعده لتأكمه بالقضاء وادعى ميراثا بالعصو بأفد فعه أنيدع حصيمة مل المسكم باقر ارومانه من درى الاومام الدكون حسد متدمتناقصا به الدى قسمة عار عة مستهلكة ميرهن الماسم أنم احمة وأساها في لمسكدالاية لالأسعد عبم احمة بوالكذيل ياصب خصماع والاصل بلاعكس

الاف مسئلة ف دعوى الصر قال وهي غريبة يجب حنظه أشسباه قات وهي مالوقال المصوب منه كانت قيمة نو بي مائة وقال العاصب لم أدر ولكنها الاتبلغ مائة صدق بمينه والزميدانه فلو للم يدن محلف على الزيادة ثم عداف المعصوب منه أيضا أن قيمته مائة ولوظهر خير العاصب بي أخذه أوقيمته فلي فاطوالته تعالى أعلم لان القضاء على الكفيل قضاع على الاصيل ولا عكس اذا اشترك الدن بن شر مكن لا عجهة الارث فأحدهما لا منتصب حديما عن الا تسوال كل من الدرر \* رحل عاب عن امرأنه وهي مكر أو يب فتر وحت روج آخروولدت كلسنة ولداقال أبوحنه فة الاولاد للاؤل وعنسه انه رجع عن هداوقال لا يكون الاولاد الدوّل انمياهم للثانى وعليه الفتوى كأفى الخانية ولوادعى عليهمهر امرأة فقال ماتزوجتها ثم ادعى الابراء عن المهرفهو دفع مسموع انوفق كافى القندة وفهاادعي علمه شأفأ مره القامي بالصالحة فقال لاأرضي بمسذه المسالحة وتركته أصدلا فهو اسقاط لما يدعيه عل \* اذا فال تركته أصلافه والراء وعنه لوفال تركت دعو اي على ولان وذوَّ ضت أمرى الى الاسترة لا تسمع دعواه بعده (أقول) قد القاضي اتفاقى كالا يخفي وفي الفتاوي التحدية رجل مات فقالت امرأة لابن المت كنت امرأة أبدل محد الحاوم موته وطلبت المهر والميراث فأنسكر الابن وقال اسمأ بيلم يكن محسدا واغما كانعمر شمجاءت فادعت انم اامر أة أبيسه عرالي ووممو ته وطلبتهما تسمع دو اهاوايس بتماقض لجو ازأن يكون له اسمان شد تسمع اذاو فق المدعى (أقول) وجه التوفيق بان تقول كنت أعمل أن لابيه اسمين فادعيت باحدهما فلما أنكر ادعيت بالاسخر وفهم من هذه المسئلة أن تسمع الدعوى على الميت يدون اسم أبيسه ونسبه تدبر فالف الما الرخانيسة فى الخامس عشرمن الدعوى غلط الاسم لايضر لجو ازأن ، حكوت له اسمان ومثله في صور المسائل عن الفتاوى الرشيدية وفي النزارية فى السادس عشرم الاستحقاف وكدافى انايرية من العشر والخراج وقدمناه عن التنقيم والمختم هذا الباب بمسئلة ختمهم اكتاب الدعوى في الجامع الصغير نسأل الله حسن الحاعة وهي اله اذا فالت المرأة انهاأم ولدهذا الرجل وأرادت استحلافه ليس لهآذاك في قول أي حنيفة خاصة لان أموم بة الولد تا عسة النسب وهو لارى الممن في النسب اه والله تعالى أعلم وأستعفر الله العظيم

\*(كتاب الاقرار)\* مناسبته أن المدعى عليه

\*(كتابالاقرار)\* علمهالحق أحمره بالاملال

ثبت بالكتاب وهو توله تعالى والملل الذي عليه الق أصره بالاملال فأولم يقيل افر ارداسا كأن للاملال معدى وقوله كونواقة امن بالقسط شهداءلله ولوعلى أنفسكم والمراديه الاقرار زبلعي والسسنة فقد تبسل صلى الله تعالى عليه وسلم اقرار ماعز والغامدية والاجماع نقدأ جعت الامة على أن الاقرار حجة في حق نفسه حتى أوحموا الدوالقصاص باقراره وانلمكن حمقف حقف مره لعدم ولانته علسه فأولى المال والمعقول فان العاقل لايقرعلى نفسه كاذبا فيمافيه ضروعلى فسسه أوماله فترحت جهة الصدق في حق نفسه لعدم التهمة وكال الولاية اه يخلاف اتر اره في حق غير محتى لوأ قر مجهول النسب بالرق حاز ذلك على نفسه وماله ولا بصدق على أولاده وأمهاتهم ومدريه ومكاتبيه يخلاف مأاذا ثيث بالبيمة لأن البينة اغاتص يرححة بالقضاء والقضاء ولاية عامة فمنقدفى حق التكل أما الاقرار فععة ينفسه ولا يحتاح فمه الى القضاء فسنهذ عليه وحده الخوقوله لا تصدف على أولاد والخ لانه ثبت الهم -ق الحرية أواستحقاقها فلا يصدف عليم كافى الدرد (قوله مناسبته) أى للدعوى ووجه تأخير عنها أن الدعوى تنقطع به فلاعتاج رمده الى شئ آخر حتى ادالم وجد عتاج الى الشهادة وركنه لفظ أومافى حكمه دال عليه كقوله لفلان على حددا أوما يشمهه لائه يقوم به ظهورا لحق وانكشافه حتى لا يصوشرط الخيارفيه بأن أقر بدين أو بعين على أنه بالخيارالى ثلاثة أيام فالخيار بأطل وان صدقهالمقرله والماللازم كأفي محمط السرخسي وأهشروط ستذكرفي أثماالكلام وهي العقل والبلوغ بلاخلاف والحرية فى بعض الاحكام دون البعض حنى لو أقر العبد المجمعور بالمال لا ينفذ في حق المولى ولو أقر بالقصاص بصم كذاف الحيط ويتأخرا قراره بالمال الى مابعد العنق وكذا المأذون له يتأخرا قراره عاليس من ماب التحاوة كأقراره بالمهر نوط عامر أةتر وجها عديراذن مولاه وكدا أذاأقر يحدانة موجبة للمال لايلزمه بعلاف مااذا أقر بالمسدودوالقصاص كأفى التيب بنوكون المقريه عمايح سساعه الى المقرله حتى لوأقرأنه غصب كفيام وتراب أوحمة حمطة لايصحرلان المقريه لايلرمه تسلمه الحالمقر ومنها الطواصة والاختمار حتي

لايصم اقرارا لمكره كافى النهابة واقرار السكر انبطريق معظور صيم الافى حدد الزناو شرب الخريمايقبال الرحوعوانكان بطريق مباحلا كافي المحروحكمه ظهووالمقريه أى لزومه على المقر بلاتصديق وقبول من المقرلة فأنه يلزم على المقرما أقربه لوقوعه دالاعلى الخبربه لاثبوته ابتداء كافى المكافى لانه ليس بشافل الك المفر الى المقرله والذافر ع عليه ماسسيأت من صحة الاقر ادباللر المسلم حتى يؤمر بالتسليم اليه ولو كان عليكا مبتدأ الماصم وكذلك لايصم الاقرار بالطلاق والعتماق معالا كراه والانشاء يصمم معالا كراه كأفي الحيط وحاصله أن قول المغر انهذا الشئ لفلان معناه ان الماك فه ثابت لفلان وليس معناه انه ملك المقر وجعله للمقرله دوو اخساردال على النسر مه ضلزمه الصدق و عتمل الكذب فعو رتفاف مدلوله منسه كافي الاقرار بالطلاق كرها كأقانه اوسيأتى لقيام دليل الكذب وهوالا كراهولو كالمعناه الثيوت ابتداء لصم لكونه انشاء والانشاء لا يتحلف مدلوله عنسه كاسساني تحامه قريباولوأ قرلعبره عال والمقرله بعلم انه كاذب في اقراره الاعلاله درئة الاأن يسلمه بطيب من نفسه فيكون هبة منده المداء كف القنيسة وانحا يعتبرا لاقراراطهارا في حق ملكمة المقريه حتى يحكم علىكمته للمقرلة دنفس الاقرارولا بتوقف على تصديق المقرلة أماف حق الرد ومعتبرة المكامنت أكالهبة حتى سطل مردانقرله وبعدماو جدالتصديق من المقرنه لابعمل رده لوردالاقرار مددنات تمالاقوا واغاسطل مودالمقوله اداكالمالمقوله مطل بالردحق نفسه خاصة أمااذاكان ببطل حق عبر وفلا بعمل رده كاذا أقر لرجل الى بعث هذا العبد من ولان مكذا فرد المقرله اقرار ووقال مااشتر يتمل شأ مُ قال بعد ذلك اشتر يت فقال البائع ما بعتكم لزم البائع البيع عماء عي لانه حد البياع بعد عماء موجود أحدالمتعاقدس لا ضرحتي السالمنترى متى فالمااشتر بتوسدقه البائع وقال نعرمااشتر يتثم فالدلابل اشتر بت لايشت الشراءوات أدم البينة على ذلك لان الفسطة بحجودهما ثم في كل موضع إطل الافرار مرد المقيله لوأعادا لقر ذلك الاقر اردصد قه المقراه كان المقراد ان مأخذه باقر اره وهذا استحسان هكداف الحيط ثم اعلم أن السكوت نزلوه منز الاقرارف مسائل سيذكرها الشاوح ونذكر تحيامها ن شاء الله تعداني وكذلك الاعاء بالرأس وسد كره المصنف (قوله الماه مكر أرمقر) والمادئق يحال المسلم الافرار بالحق ك الانعا - المدعى الى تدارك الشهو دوالمزرمة في مات المساطى الاحضار ولاسما وما يلزم عليه في هذا الزمان الانسد الوصول الي معت الحصول كان اللائق مالمدعى أن تسكون دعو المحقا المسالا بلرم المدعى عليه الدفع احتالم وقدمه أى الاقرار على مابعده وهو السلم لترتبه على الانكار غالباتم اذاحصل بالسلم شي اما أن سيتر به و له سنفسه و تقدم طريقه في البياح أو يعيره وهو المضار به وان لم استر بح فاما أن يحفقا من نفسه ولا تحتاح الى سان حكمه أو بعيره وهو الهديعة (قوله وهو) أى الافرارأ قرب أى لحال المسلم (قوله لعلمة الصدَّق) أى من المدعى في دعوا مومن المقرفيم القريه لان المائل لايقره لي نفس مكاذبا في سافيه ضروعلى نفسه وماله فتر حت حهة الصدق في حق نفسه لعدم النهمة وكال الولالة يخلاف اقر اره في حق غيره (قوله هولعة) فاذا كان حسر بايقال أقر مواذا كان قو ليا يقال أقر به فالاقر أوا أبات لما كان مرازلا بما ألحود والنبوت أيوالسعود وهومشتق نالغرار درر قال في الخبرهو في اللعة العمال من قرالشي اذات وأقره عبره اذا أثبته (قوله وشرعا خبار) أى فى الاصدوايس بانشاء العمته فى مل غيره ولو أقرمريض بما لاجنى صمون فيرتز عف على إجازة رارث ولف الواتي السمدية والعلمينة فض بالاقرار بأن لاحق له على فلان وبالامراءواسمقاطالدىن ونحوه كاسقاطحق الشفعة اه وقديقال فيسماخبار يحق عليه وهوعدم وجوب المطالمة بأمل وللقول بأنه انشاءه وع نشهدله مهابورد قراوه تمقد إلانهم وكذا المك الثابت بالاقرار لا يناهر في حق الروائد المستها حكة ولا عاسكها المصرله حوى ( أقول ) قوله لا يعنه رف حق الزوائد المستهلك يهيد بطاهره أمامه فيحق برزائا العسيرالمستهلكة وهم مخالف لمنافى الحامة رحل في بدمحوية وولدها أقرأن با ارية الملاك لايدخل بيه الوالدولو أزام يمدعل جارية نتها مريد تحق أرلادها اهرا اغرف أنه بالمينة يستحقها

اماه نكرأوه فروه وأفرب لغلب قالصدق (هو) الخة الائباب يقال قر الشئ اذا ثرت وشرعا (اخبار من الاصل ولذا قلناان الباعة يتراجعون فيمابينهم بخلاف الافرار حيث لايتراجعون بقي ان يقال في قول السيدالخوى هواخباوفى الاصعوايس بإنشاء مخالفة لمباصر سه فى البحر وحرى عليه المصنف من اله الخبار من وجه انشاء من وجه فالد ول يصم اقرار ، عماول الغير وينزمه تسليمه اذاملكه ولوأقر بالطلاق والعثاق مكرها لايعم والثانى لورداقراوه غقيل لأيصم وكذاالك الثابت بالافر اولانظهر فيحق الزوائد المستهلكة فلاعلكها المقرلة اهمن غيرذ كرخلاف ومنه تعلم أن ماذكره السيدالجوى ممايدل على ثبوت الخلاف فيه حيث صح كونه اخبار الاانشاء لا بصع عزوه لصاحب المعركاوقع فى كالم بعضهم فننيه (قوله عق علمه الغبر) قد وبأن يكون علمه لائه لوكان على غيره لغيره بكون شهادة ولنفسه بكون دعوى زبلعي وأطلق الحق في قوله هو اخبار محق علمسه ليشمل مالوكان الحق المقريه من قبل الاستقاطات كالطلاق والعتباق اذالطلاف رفع القيدالثابت شرعابالمكاح فاذا أقر بالطلاق يثبت لامرأة من الحق ملم يكن لهامن قبل وكذا العبديثيت له على سيد محق الحرية اذا أقر سيده بعتقه في اقبل من أنه برد على التعريف الاقرار بالاسقاطات كالطلاف والعتاق لعدم الاخبار قصافي نبون حق العير غيرسديد (قوله انشاء مروجه) هو الصحيح وقبل انشاء وينبي علمه ماسسيأتى لكن المذكورف غاية الميان عن الاستروث نية فال الحلوانى اختلف المشايخ ف أن الاقرار سبب الملك أولاقال ان الفضل لاواستدل باستلتن احداهم المريض الذي عليه دن اذا أقر بجمير مماله لاحنبي يصم بالااحازة الوارث ولوكان علمكالا مفذالا بقدرالثلث عندعدم الاحازة والثانمة أن العدد المأدون اذاأ قرلر حل بعن في مديصه ولو كان عامكا مكون تعرعامنه فلايصه وذكرا لحر حاني اله علمان واستدل عسائل منهاا وأقرلوا وتهبدين في الرض لا يصم ولو كان اخبارا الصم أه الخصافنالهـ وأن ماذ كره المصنف وصاحب البحر جيع بين الطريفتين وكأن وجهه تبوت مااستدل بدالفريقان تأمل أفاده سيدى الوالد رجمه الله تعالى الكرلو كان اخمارا من وحهوا نشاء من وحه كأذ كره المصف لعرف يحديثها هما ولافائل به ولائم م فالوالوأ قر بمال الغير لزمه تسلمه المقرله اداما كهولوأ قر بالطلاق والعتاق الح فأمثال هذه المسائل دلت على ان الاقرارا خبارلا انشاء ادلو كان انشاء لم تكن كداك ومااستدليه على كونه انشاء مطالقاً ومن وجهأنه لوأ قرار حل فردا قراره ثم قبل لم بصح ولو كان اخبارا لصحوان لوثنت الملك بسد الاقرار لم اظهر ف حق الزوائد المتقدمذ كرهاولو كان اخمار الصارت مضمونة علمه رأقول المالجواب عن الاول فهوان ارتداده بالردباشئ من أن حكمه الظهورلا الثبوت ابتداء وذلك بالمئ من كونه يحة قاصره فل صارمر تدا بالرد يعسل كأنه لم يكن ذاذاك ليصرقبوله بعده على ان هـ ذا الدليل مشترك الالزام حمث انه دليل على انه ليس بالشاء اذ الانشاء ممالا مرتد بالرد فيما يكون من قبيل الاسقاطات كالوفال هذا الوادمي رتدم دالولد مهذا دل إعلى أن الاقراراخمار غمادالولدالى التصديق يثيت النسب نظرا الى احتمام الحل وقد سق وأما الجواب م الشافي أن الاقرار لما كان حيسة فاصرة اقتصر ثبوت الماك وظهوره على المقريه فلي يتعسد الى الزوائد المستهلكة كامر ويأتى فتمين أنه ايس بانشاء أصلاتدس (قه لهلانه لو كان لنفسه) أى على العبر ولوللعبر على الغير مكون شهادة كافدمناه (قوله لااقرارا) ولاينتقض باقر آوالو كيل والولى ونحوهمالنيا بتهم مناب المنو بات مرعاشر الملتق (قوله مُ فرع على كلمن الشهن) صوايه من الوجهن لانه لم يقل الاقرار دشبه الاخمار وبشهه الانشاء يل قال من وجه ومن وجه أى اخبار من وجه بالمظر لترتب بعض أحكام الاخبسارات عليسه وانشاعم ووجه من حيث ترتب بعض أحكام الانشا آت عليه وقد تبع الشارح المصدف فالمعني اله يعطى حكم الاخبارف يعض الجزئيات وحكم الانشاءفي بعض آخر وأمايا لمظر للفظة فهو اخبارين ثبوت حق علمسه لغبره لاغمر (قوله والوجه الح) علة مقدمة على المماول (قوله صح افراره) لاب الاخبار في ماك العير صعيم الكن بالنظر للمقروأفادانه لاعتباج الى القبول كأندمنا وفي المفرعن تتمة افتياوى الافرار يصعمن غيرقبول لكن البطلات يقف على الابط لوالملائ المقرله يثبت من غير تصديق وقبول اسكن يبطل وده والمقرله اذامسدق

بحق عليه) للغير (من وجه انشاء من وجه انشاء من وجه الانه لو كان لنفسه يكون ده وى لا اقرارا ثم فسر على كل من المشهير، فقال (فلم) لوجه (الاول) وهو الملخبار (صح اقراره عالى الغير (يلرمه تسليمه) الى المقرله

المقرف الاقرار غرده لايصم الردو أفاد أيضاصحة الاقرار للعائب وأيضا يستفادهذا بماسسأتي من قوله هي أي الالف المعه نة لفلان لا بل لفلان لا يحب عليه الثاني شئ أى لانه أقرب اللاول غرجه وشهد بها الشاني فرحوعه لأيصح وشهادته لاتقل وبهذا تبين ضعف مامى الخانية من توله لوأ قرلعا ثب ثم أقرلا سنوقبل حضور العاثب صعراقر أردلاثاني لان الاقرار للعائب لايلرم بل يتوقف على التصيد وقي انتهبي ويحكن أن بقيال معيي صعتمالثاني است لاحتماحه التصديق وانمالاجل أن رتد مالرد فافادفي الخانية اله ماخذه الثاني فاذاحاء الاول وصادف قيسل رده الافرار يأخسذه وان فالليس لى يكون ملكالانافي ولكن أعاد في المسدائع انهات دفع الدول الاقضاء بضمن للثاني لان اقراره بهما محمع في حق الشاني اذالم يصم للدول اه وأست خبر مان هدا التعلى رعاردعليه وحينا لفنطل المنيط هروهو الموافق لطواهر الكتب المعتمدة وفى المنه في مسائل شــ في فسر الردبان يفول ما كان في عايل في أو يقول بل هو لك أوله لات قال العلامة الحير الرملي قولهــم الاقرارصج مدون التصديق لايعارض فول العمادى ان اقراره للعائب توقف عهاي على تصديق العائب اد لامانع من توقف العمل مع السمة كبير ع الفضول يصحو يتوقف وكد الايعارض مافى الحلسانية من قوله وأما الاقرآر للعائب لايلزم بلينوقف على التصدريق اذمعما ديتوقف لزومه لاصحته وقوله فان كان صحيحا مشع الاقراريه للعبرغم مسلم لعدما المزمة ألاترى أن للفضولية لطحازة المالك أن يسم المبيع الدي باعه لاستحر ويتوقب فليلرم من محته عدم محة بيعه للاستنع بلالاقرار بمال العير يصم ويلرم تسليمه اداه لمكه وهدا يدل على أن الاقرارايس و سلام ال كاسيأتى حكيف الرم من صحة اقراره المآتب لا يلومه دان حتى كناه الرد عدم صحة الاقرار بدله يروالح صلان الاقرار يصده مالقاء لاقبول ولا لمرملو كان المقرله عاد ـ اواعدم لزومه حازات يقر مه لعيره قمل حضوره فاجتمعت كالتهم على أن القبول ايس من تمرط صحة الافرار وأملزوم فشئ آحروالمصمف لمرنفرق مس السحدة واللزوم فاستشكل في منعه على الصحة المحتدمعة علمها كاتهم بالارود وأما ماأحابيه الجيب المدكورعنيه بالرادلوكان يزعه مليا وترق الافرارالعاصر والعائب مع ت يهما روفى الحكم الاترى الد توله في الحايدة ولو ترلوله والكدير العدم أو بجسى معدقوله وأما الاقر ارلاعا ببلايلم فالدى فأجرأ بالافرار للعائب لا بلرم من جا سالمقر حق صصرا قراره لعيره كالا يلزم من بديب لمقرله حتى صصر رد وأما لاقرار للعاصر و لرمس بالمقرحتي لا بعد المراوه بداء يره قد ل رده ولا يلرمس با بالمقرله فيصمروه وأماالعه علاشه ويافى الجانب بدول القنول كيفه مرس كالمهم انهبى وسيمو شكل على مافى الفصول العسمادية من قوله والدعى الرحل عيما في يدرحل وأرادا- تحلام فق عصاحب اليسد هدده العين لفلات العائب لايذ دوم الوس صوصاليهم الدبنية على دلك عدلا عمادا قال هدالاي الصعير والفرق النامواره للعائب توتف عله على صدريق العائب ولا يكوب العس مملوكاه بمحرد اقراردى اليدود يسدفع اليمير وأسااقراه للصى ولايتوقف على صدرق الصي وصيرالعس ملكاللصي تمعر داقراره ولايص اقراره معددلك العيره دريفي دا تحليف لان فالدته المكول الدي هركالافرار (أفول) لايشكل دلك فأن قوله توقف علدصر عبى محته والكن لما توقف علد وهو اللروم على نصديقه لم تمد فع اليدس عوره مسلم يقم المينة عليسه عمل (قوله اداملكه برهة من الزمان) أى دار لامن الزمان حتى الوصرف و والعيرا، هريه عد والكه لا يعف منتصر فه وينقض المرقه في ملك عدير الجنوحدمن القواعدو وخدم هذا المرع كافال أبوالسمعود اللوادى شعص عسافى يدغيره فشمه مها أعص ردت شمهادته لتهمة وبحوها كتفرد الشاهد مُماكه الثاهديوِّم السلمهاالى المدع الله ي (قولدلام) أى اقر روالعبر عولوه المه يعد (قوله ولابرجم ماامس) على الدائم ى لافتصارا فراد عليه ولا معدى آمير مرفوله صارب وما) بعلاف مأاداعصمدارا منزحمل هوقفها أشمرتراها حبثلانعوروته بوا فرقان على العماص ابشاءفي غمير ملكه ولا يصح لا شرط محته ملك به عولاف اله و إراليكو با حما الاابشاء (غوله مكرها) حال من المنامير

(اذاملیکه) برهنمن الزمان انفاذه علی نفسه ولوکان انشاء لماصح لعدم وجود المال وقی الاشباه أقر بحر به عبد نم شراه عتق علیه ولا برجیع مالاهن أو بودفه به دارتم شراها أورز تها صارت وقفاه و اخدة له بزع الولا يصح اقراره بعالان وعتان مكرها)

ولوكانانشاء لصم لعدم التحاف (وصح اقرار العبدالمأذون بمنن فىده والمسلم يخمروبنصف داره مشاعاً والمرأة بالزوجيـــة من غيرشـهود) ولو كأن انشاء لماصح (ولاتسمع دعواه عليه) بانه أقرله (بشي )معين (بناءعيلي الاقرار) له بذلك به يفيى لانه اخبار يحتمل الكدب حتى لوأقر كاذبالم يحل له لان الاقرار ليسسيبا للملك نعملوسلمه وصاه كان التداء هبة وهوالاوجه بزازية (الاأن يقول) في دعواه (هوملمکی) وأقرلی به أو يقوللى علمه كذا وهكذا أقربه فتسمع اجماعادنه لم يحعل الاقرار سبباللوجوب مملوأ نكرالاقرارهل يحلف الفنوى أنه لاحلف على الاقرار بلعلى المال وأما دعوى الاذرارفي الدفع المضاف اليسه الافرار واغسالم يصم اقراره بمسما مكرها لقيام دليسل الكذب وهوالا كراه والاقرارا نحمار يحتمل التصدق والكدب فيجو زتحلف مدلوله الوضعى عنه مخر قوله ولوكان انشاء اصح لعدم التخلف) أى تخلف مدلول الانشاء عنسه أى لانه عتنع فى الانشاء تخلف مدلول افظه الوضعى عنه أى متى وجد اللفظ الدال على استاء الطلاق أوالعتاق سواء وجد مدلوله فى حال الطواعيدة أوالا كراه وهدا الخصوص فيما يصم مع الاكرا م بخـ لاف مالا يصر معــه كالبيع فانه يتخلف مدلوله عنه مع الاكراه أى وهو اثبات الملك غــير مستحق الفسيخ (قوله وصم اقرار العبد المأذون بعين في يده) ولو كان انشاءلا يصم لانه يصير تبرعامنه وهو ليس أهلاله (قوله والمسلم بعمر) حتى يؤمر بالتسليم البه ولوكان غليكامبتد ألماصر كف الدرروفيد اشارة الى أن المرقاعة لامستهاكة اذلا يحب بداه اللمسلم نص عليه في المحيط كافي الشر نبلالية (قوله و بنصف داره مشاعا) أى الدارالقابلة للقسمة فأنه يصم الاقرار بمالكونه اخبارا ولوكان انشاء لكان همة وهبة المشاع القابل للقسمة لاتتم ولوقيض بخلاف مآلاً يقسم كبيت و حمام صغيرين فانها تعص ميدوتتم بالقبض (قوله والمرأة بالزوجية من فميرشهود) لانه اخبار عن عقدسا بقولو كان انشاء لماصح آفر ارها بالزوجيــة من فمير شهودلان انشاءعقد السكاح بشترط المحته حضورهم كمرف بابه (قوله ولا تسمع دعواء عليه بانه أقرله بشي معين بناء على الاقرارله بذلك يعنى) إذا ادعى عليه شيأ لماأنه أقرله به لا تسمع دهو اهلان الاقرار اخبار لاسبب للروم المقر به على المقر وقد علل وجوب المدعى به على المقر بالاقر اروكانه قال أطالبه بمالاسب لوجو به عليه أولزومه باقراره وهداكلام باطل منح و به ظهران الدعوى بالشئ المعين بناء على الاقراركماهو صريح المتن لابالاقرار بساءهــــلىالاقرار فقوله بآنه أقرله لامحلوف الحمامهركا كة تأمل (قولِه به يفني)مقابله أنهما تسمع كاىجامع الفصولين وحاصله ان الاقرارهل هو باف في الشرع أوهو انشاء في آلمعي فيكون سيبالذلك فمنجعله انشاءسوغ هذهالدءوى ومنجعله باقيا على معماه الاصلى لم يحوّز سماعها وعلمه الجهور وجمسع المتأخرين وهوالعميم المعول علمه كافى الحلاصة (قولهلانه اخبار )أى لاسبب الزوم المقربه على المقروهو قد بعل سبب وجوب المدعى به على المقر الافرارف كا أنه قال أطالبه بلاسبب لوجو به عليه أولرومه باقراره وهذاباطللاعلمن كالممشايخما (قوله لم يحله) أى المقرله أى لا يجوزله أخذه جبراديانة كاقراره لامر أنه بحميه مافى منزله وليس لهاعلية شئ اه بحرأى ولوكان الشاء يحل أخده كافى الدرر وما لقله في القسية عن بعض الشايخ من أب الاقرار كادبايكون باقلالا ملك فلاف المعتمد الصحم من المذهب الذي المه يدهب (قوله نعم لوسلمه مرضاه كان ابتداء همة وهو الاوجه) هذا ظاهر اذا تعمد الكدب أمااذا كان بظن انه واجب عليه يتعين الاستاء بعدم الحل (فرع) الابراء والانر ارلايحتاجان الى القبول أفاده السائحاني (قوله أو يقول لى عليه كداوهكدا أقربه) أى أنه لى عليه وفي شرح يُعفق الاقران وأجعواله لوقال هـ ذاالعين ملكى وهكداأ قربه المدعى علمه يقل (قوله عُملوأنكرالا فرآر) أى وقدداد عما قرب لكونه ملكه ولم يبن على مجردا قراره الماتقدم (قوله الفتوى الدلا يعلف على الاقرار بل على المال) قال اب العرس عملا يحوز أن يعلم اله ماأفر به قولا واحد لان العيم أن الأقرار ايس سبب الملك وقد علت الحكم في الاستباب الشرعية المتفق على سسبيته اوان الصيم آله لا يحلف عليها مكيف الحال في السببيت ول مرجوح اله وقيل يحلف بماءعلى الداشاءملك (فوله وأمادعوى الاقرارفى الدمع) بان أقام الدع عليمه بنذال الدعى أفرانه لاحقله تبل المدعى عليه أوأفام المدعى عليه بينة اللدعى أقران هده المين ملك المدعى على ماسمم وأما دءوى الاقرار بالاستيفاء فقيل لاتعم لانهاده وي الاقرار في طرف الا تحقاق ادالدين يقصى اله فغى الحاصل هذادعوى الدس لمفسده فكانده وى الاقرارفي طرف الاستعفاق فلاتسمع جمع الفصولين معز بالاصعيط والدخيرة ومثلدف البرازية الكرزدهماوقيسل سمعلاه فى الحاصدل يدفع أداء الدين عن مفسه و كان في طرف الدوم ذكره في الحيط وذكر شبخ الاسلام برهي المطلوب على اقرار المدعى بانه لاحق ام في

ا المدعى أو يانه ليس بمائله أوما كانت ملكاله يندفع الدعوى ان لم يقر به لانسان معروف وكذا لوادعا ميالارث فبره ما العالوب على اقرارا الورث بماذ حربار تمامة فها (قوله وتسمع عند العامة) كافى الدرر وشرح أدب القياصي والخيانية وهذامقابل تول المصف ولاتسمع د وأعمليه (قوله لايصم) هداف الافرار عماير تد أماهم الابرتد بالردكالرق والنسب فأنه لو أقريه مم أدعاه المقرله بعدرده يقبل بسوط والعقود اللازمة مثل السكاح عمالار تدمالود ولوقال لهامر وحتسان أمس فقالت لاغم قالت بلى وقال هولا لزمه النكاح لان افراره لم يبطل آدالنكاح عقددلازم لايبعال بحرد يحودأ حددالز وجين وصيتصديقها بعددالتكديب فيدبث ولايعتبراسكاره بعد اه سمرى الدين ملخصا ط قال السمد الجوى قوله لايصم محله فيما ذا كال الحق فيه لواحدمثل الهدغوالصدقة أمااذا كالهمام للالشراء والدكاح فلاوهوا طلاق فى الاقدوعب أن قيد أيضا باذالم كن المقرمصرا على اقرار علما سيأى من أله لأشي له الا تبعود الى تصديقه وهومصر اه وفي الخلاصة لوغال لا حركمت بعتل العسد بألف دغال الا منولم أشتره منه وسكت الساتع متى قال المشترى في الجلس أو بعده الى اشترية مسكياً لف فهو جائر وكد االمكام وكل شي كون لهما حي عاميه حق وكل ين مكون الحقه ملواحده مل اله. قوالصدقه لا سعمه اقراره مددلك (قوله وأما مد التول ولار تد بالرد) معي لا يسماره الكهويق المالك ملكه عن نفسه عدد عدم المساز علايه صامر لو تسادها على عدم الحق صملاً قدم فالد مرا شاسد نه ما را مالادعاه على آخره مدقه على دلك وأود واده مم طهر عدمه تصادقهم الله لم يكن علما ثين فالعارك ف التصادق اللاحق قض السابق مع ادر بعه طب علال ( فوله لائه اقرارآ حر) أي وقد صد فعديه فيلم مقامه العلامة عليه الروف المترجابه وفي أرموضع على الافران مردالمقرلة الرعاد المقرالى دلمالا قرار وصد قه المقرله كانبه أن يأدده ، قراره وهدااستح ، ان والغياس أنلامكون له دلك اه ووجه القس أن الاقرارا الانيء والمقرية فالتكديف لاول كديت في الماء ووجه الاستحسان الديعتسمل الد كالمدامير حق المرض ألى الاعراب اله سد، فالقمام عمد دلك العرض ورجيع الى تصدر قه دفد معالحق ورهم به اطل حوى رقولد نمار أثر أثر أره الثار) أى وادعاه المعرلة الكونمسكة وأقام ياعليها وعمولو رادنا عالا إلعث المالتناقض ماهدمان عوم وابرتكديه الاقرارالاول (قولِمة للله ديع) هو ستاد مساحب القديم مهميريم قال أستدر قل، دالبر مي القامى الديم وف بعض السم قالق المدد مع واسر الموال م (قولدو الاشد) أي الصواب رالقواعد (قوله واعتمدهاس اشتعمهوأثرها شريالي) وعمارته ولو كر لمفراء قراراله ي لاعطب ولا بقب ل عليه يبدأ له عنص من الكد سلافر الرالاوا وقال العاصى الديم يمعي أن قبل منا القرله على اقراره ومباوهو الاشمه بالصواب وقال الشبرح عيصد بريامها به

وقدسؤب قادي المديم قنواء با وعدد كه الوجه العدم المرّر

وم أوا الم يد عمليه السرد (قوله لا سعرف ق الروا الداسة كم كرد يده المرافه علي في قالروا فله العير المسته لك وهو على سائل له يه به عمده من ود دم الها المرفوش الوسل عبد في البيان وتقدم في الاستحقاق عارماوره اله عن الما يتر وروى الا تعتب والدالم تحدة را الرواء المعها ولدها وبي الاثمان وتعها ولدها وبي الاثمان وتعها ولد المن تراروا والدوه وعام شده لل مدته له توعد يرها و ه اندة يدها المستها مكه ولا ما القائمة يدهر م الاقرار والمدرو والم ترداد مراد مدتها كالم والماكم مسلمها لانما عموم موا معالقالام اكروائد المعسوب أمل (قوله الاماكم الديرة و حمارا الكم) قال في والعمن شرى أمة فولات عدد لايس الاده ثم استمقت به شعه ولا عراد المرحل لاوا عرف اله والمداه من المراجع و المالم المراجع و المالم المرابع و المرابع و المالم المالم المرابع و المالم والمالم و المالم و

فتسمع عنداله امة (وا) اوجه (الشاني) وهو الانشاء (لورد) المقرلة (اقرارهم قبل لايعم) ولو كأن انسارالصم وأمابعدالقيول فسلار تدبآلر دولوأعاد المقر اقر ار و دصد قه لزم علاقه اقرار آخر ثملوأ مكرافراره الثاني لاعاف ولاتقبل عليه بينة قال المديع والاشبه قبولهاواع أرماس الشعبة وأنر والشريدلاني (والمه الثابت به) بالاقرار (لايظهرفى حـق الزوائد للمتهلكة والاءلكهاالمفر له )ولوانسار الملكها (أقرح مكاف) يقطار طائعا (وعبد) أوصى طائعا (وعبد) أومه أفروابتحارة كافرار محمو والمفهد عنقه ومام وه فهمي عليه كمعنون وسيحيء السكران ومم المكره (بحق معالمة أو مجهول صع) لان جهالة المقر به لاتضر الااذابين سباتصره الجهالة كمير والحارة وأماجهالة المقر به والمارة وأماجهالة المقر به والمارة وأماجهالة المقر به والمارة وأماجهالة المقر والمارة وأماجهالة المقر وتصر

وهذا لوالولدسي دالمدع عليه دلوفي ملك آخره ليدخل في الحكم اختلف المشايخ اه ففيه مخالفه الفهوم كالام المصف ويشبه أدتكون هذه التعريفات كالهاجاء عابين فولمن فال ان الاقرارا خباريحق لاسخر لاا ثبات وهو قول محدس الفضل والقاصي أبي حازم وقول من قال انه عليك في الحال وهو أنو عبد الله الجرحاني فهاف الشرنبلالمة ودكراستشمهادكل على مأقال عسائل ذكرتف الفصل التاسع من الاستروشنيه والحاصل أن الاقرارهل هواخبار بعق لا منح أم عليك في الحال على ماقدمنامن الخلاف وقد علت أن الا كثرعلى الاول الذي علمه المهول وتدذكر والكل مسائل تدل على ما قال والله تعالى أعلم يحقده ألحال (قوله أقرح مكلف) أي بالغ عاقل درر فيديا لحرلات العبدالحمو رعليه يتأخوا مراره بالمأل الى ما بعد العتق وكذا المأذونله يتأخرا قراره عاليس من اب التحارة كاقدمماه وكدا اذا أقر يحماية مو حبدة المال لا يلره ملان الاذن لم شاول الاالتحارة تعلاف مااذا أفر بالحدود والقصاص لان العبد ميقى على أصل الحرية في حقهما زيلى (قوله مكاف) شرط التكيف لان اقرار الصيى والمعنو ووالجنون لا يصم لانعدام أهلية الالتزام الاادا كان الصديع مأدوياله فيصم أقراره مالمال الكونه من صرو رات التجارة لأنه لولم يعم أقراره لا يعمامله أحدفدخل فى الاذن كل ما كان مآريقه التحارة كالديون والودائم والعوارى والمضار بات والمعصوب ويصح اقراره بها لااتحاقه في حقها ما لما العاقل لان الادن يدل على عقد له يخدلا في ماليس من مات التحارة كالمهر والجنامة والكهالة حيث لا يصح أقراره بهالات التجارة مبادلة المال بالمال والمهرمبادلة مال بعيرمال والجماية اليست عبادله والكفالة تهرع آمداء فلاتدخل تحت الاذن والماغ والعمي علمه كالمجمون لعدم التميز واقرار السكران حائزاداسكر بعطورلانه لايهاف المطاب الااداأةر عارقيل الرحوع كالحدود الخالصة وانسكر عماح كالشر بمكرهالا المزمه شيئ ز ملع والردة كالحدود الحالصة حوى (قوله بقظان) أخو حده المائم فلا مؤ أخذ عا أقر مه في الموملار تفاع الاحكام عنه (قوله طائما) أخرجه المكره ولا يصم اقراره ولو بطلاق وعتانى كاتقدم أماط لاقه وعتاقه فيقمال (قولهان أقروا المعارة) أي عال فيصم وحواسة ولالصف الاتى صم أى صم العال (قوله كافر ارمحمور) أى مدلانه مبتى على أصل الحرية في الحدود والقصاص ولانه عير متهم مرذا الاقرارلان مايد خسل علمهم داالاقرار من المضروة عظم ممايد خل عسلى مولاه وايسهو عائدا الى الصَّسى والمعتوه فانه لاحد علم ماولاقود لانعدالصي خدااً والمعتوه كالصي و يدل على تخصيصه بالعيد دقول الشارح والافعدعتقه أى الايكل افراد العبد المحدور عد أوقو دبل عال فأنه لا مفذعالمه في الحال لازموما في مدَّملولاه والافرار حدة قاصرة لا تنعري لغير المقر فلاسفذ على مولاه فان عنق سقط حق المه في عند مد ملد افر اردعل نفسيه والاولى أن بعير مدل المحدو ر ما العدد و أن رؤ خرو بعد قوله الاتن صم (قهله عدونود) أى ممالا تهمه فيه كباذ كرما فيصح للمال وقوله والاأى بأن كان مماهيه نهمة (قوله فبعد منفه ) أى وتتأخر المؤاخدة به الى عتقدوكدا المأذون رعاية لتى المولى عبى (قوله ومام) وصديهدا كالذى قسله وبعده سان الحترزات (قوله أوجهول) اغاصح الافرار بهلان الحق قد يلرمه عهولا بأن أتلف مالا لايدرى قيمته أو حرح حراحه لايعلم أرشه اوالنم يرفى صمير جمع للافر اوالمعلوم من أقو (فوله لان حهالة المقر به لا تضر) كادا أقرأ به غصب من رجل مالا محهولا في كيس أو أودى ممالا في كيس صح العصب والوديعة وثبت حكمهمالان الحق قديلرم مجهولاالم (قوله الاادابي سببا أضره الجهالة كبيرم) أى لوقال له سهم من دارى غير معيى ولامعلوم مقداره لافى قد كسبعته دال الا يصم لان البيع الحهو ل فاسد وكدالو كالافرار بالمادة كدلك واعلمأ المقر بالجهول ثارة يطلق وتارة يبى سببالاتصره الجهالة كالعصب والحمامة وتارة سمن سيما تضروا لجهالة فالاول صمويعمل على أن المقريد لرم، سبب لا تصروا لجهالة والثماني طاهر والثالث لأبصم الاقراربه كالسع والاحارة فالمن أقرأته باعمى الدشم أأوآ حومن والالشما أواشنرى من دلان كذاشي لا يصم اقراره ولا يعبر القرعلي سليم شي أفاده فى الدوروا اشرببلالية (قوله

كقوله التعلى أحدناألف ظاهره أن القائل واحدمن جماعة ولو يحصون وصدورهمن أحدهم لايعين اله هوالمطالب وأنه لا يحبر التكام على البيان (قوله الااذاجم بين نفسه وعبد ، فيصم) هذا في حكم المعاوم لان ماعلى عبده يرجه عماليه فحالمعى لكن انحايظهر هدذا فيما يلزمه فى الحال أماما يكزه بعد الحرية مهو كالاجنى فيه فاذاجعهمع نفسه كان كقوله للتعلى أوعلى زيدوهو يجهول لايصح حوى قال فى الاشباه الاف مسئلتين فلايصح الاول أن يكون العبد و دونا الثانيه أن يكون مكاتبا فأفهم (قوله وكدا تضربهالة المقر له) أي فتبطل فأند فالا قرار لمدم اعتباره (قوله والالا) أي لا تضرابه اله أن لم تنفاحش على ماذ كرشيخ الاسلام فيمبسوط والناطني في واقعاته وسوى شمس الائمة بين المتفاحشة وغيرها في عدم الاعتبارلات الجهول لايصلم مستعقا اذلاعكمه جبره على البيان من عير تعيد ين المدعى فلا يفيد فائدته كف المنه قال الحوى أقول مثل شراح الهدابة وغيرها للفاحشة بأت قاللواحد من الناس والغير الفاحشة بأن قال لاحد كاووقع تردد بدرس شيخ مشايحنا بين أهل الدرس لوقال لاحدكم وهم ثلاثة أوأ كثر محصورون هل هرمن الثاني أوالاول فالبعضهم الحائهمن فبيل غيرالفاحشة وانتصرله عاف الخانية لوة لوس بالعكس هؤلاء وأشار الحقوم معين معد ودين فأناقس بممها في اله فال السائحاني ويظهر لى أن المتفاحش مائة (أقول) لكن الذي يفلهرلي أن المتفاحش مازادهلي الماثة أخدامن قولهم في كتلب الشهادات من الباب الرابيع فهن تقبل شهادته من الهدية عن الحلاصة شهادة الجند للامير لا تقب ل ان كانوا يعمون وان كانو الانعمون تقبل نصف الصيرفية فيحد الاحصاء مأثة والدونه ومازاد علمه فهؤ لاعلا بحصون كدافي حواهر الاخلاطي وقدمناه في الشهادات (قوله ويسم) ان صاحب الحق لا يعدومن ذكره وفي مثله يؤمر بالتدكر لان القرقد ينسى صاحب الحق ف وهذا نول الناطفي وقال المرخسي انها تضرأ يضا (قوله ولا يعبره لي البيان) أى ان فشتأولازادالرياقي ويؤمر بااته ذكرلان المفرة دينسي صاحب الحق وزادفى عاية البيان المنعا للمكل واحدمته مااذاادى وق التائر خانة وليذ كرائه يستعلم لكل واحسدمتهما عساعلى و د المعضهم قالوانع و يبدأ القاضي بيمين أيهم شاءأو يقرع واداحاف الكل لا يخاومن ثلائة أو جدان حاف لاسدهما دقط يقضى بالعدد للا حريقط وأن نكل لهما يقضى بهو بفسم الولديين مانصفس واء نكل الهماجلة بالدافه القاضي لهداعسا واحدة وعلى التعاقب أب حافه الكل على حدة وان حاف فقد برئ عن دعوة كل فان أراد أن يصالحا وأخدذا العبدمه لهدمه لهدما داك في قول أبي يوسف الاول وهو قول محد كا قبل الحلف غرجه عامو نوسـفوقاللايحوراصالا-هما مدالحلف قاراولارواية عن أبي حديقة اه (أقول) والحاسـل أن قول الشارح ولا يحبره لى البيان موادق المانى البحر والريامي والعبنى وشرح السيد الحوى و يخالفه في الدر رون الكف حيث قال واتلم يفعش بأن أقرأن غصب هدا العبدس هذآ أومن هذا فانه لا يحد عد شمس الاغسة السرخسي لانه اقرار الحدهول وقيل يصروهو الاصرلانه يفيدوصول الحق الي المستحق لأنهما اذا اتفقاعلى أخدده فلهماحق الاخدة و مقالله بن الجهول لان الاجال من جهته كالواعتق أحد عمد به وانهم إبن أجديه القاصي على السمان الصالاللعق الى المستحق اه وكلام الشرنبلالية يفيد وافقة مافي الدر رمى اله يعبرعلى البيان حيد قال دوله كالواعنق أحده بديه يعني من غير تعيد المالواعنق أحددهما بعينه ثم نسيه لا يجبر على البيات كافي الحمط أه (وأقول) قوله لان الاجمال أخ هكد في الهد الله وعامه الشراح فاطبسة ربعلواهدذا اسكدم على صحدة الافرار للمعهوا وصاحب الدورطن انه مرتبط بالاقرار بالجهول وليس كدلك كايفاهرلن نفار عارالتدبرفي كالرم صاحب الكافي أيض وقدسم بق الدلاج برعلي المقر لبيان المقرله عند كونه مجهولاغيره تفاحش وللائق عايه انيأتي بذا الكلام في شرح قوله ولره ه بان ماجهل (أقول) وأعليهم القاصي على البدان ماذا أعتق أحد عبديه م عير تعيين لان الطاهرون حال المقر هو لعسلم باحق لدى أتورد في ساعله ب البيان لا بقال اله تفسد م عندقوله أو يجهول أن المقرقد

كفوله التعلى أحدنا الف درهم إهالة المقضى عاسه الااذ اجسع بين نفسه وعبده فيصم وكذا تضرجهات المغرله ان فشت كواحد من الناس على كدا والالا كلا حد هدنين على كدا فيصم ولا يحبر على البيان

يتلف مالالامدرى قيمته أو بحرح حراحة لايعلم أرشها لانانقول ات ذلك احتمال اعتبرهناك بتصيم الاقرار بالجهول ولايلزم من ذلا أن يسمع أوله لا أدرى في جسع ما أقر به بل على القاضي أن يعتمد على ظاهر الحال ولا بصدقه فيما هو يحتسمل (قوله جهالة المدعى) أى فهما ولانه قد يؤدى الى ابطال الحق على المستحق والقاضي انمانص لايصال ألحق الى مستحقه لالابطاله أه منم (قوله بحر) تمة عبارته ولكل منهما أنعلفه (قوله ونقله في الدر راكن باختصار مخل كأبينه عزمي زاده) أيس في كالرمه اختصار بخل بل زيادة مضرةذ كرهافي غيرموض عهاوقد سمعت عبارته وصدرها ولم يصم الاقرار للمعهول اذا فشتحها لتمان يقول هذا العبدلوأ حدمن الناس لان الجهول لايكون مستعقا وانلم تفعش الى آخرما قدمناءنها واعترضه عزمى زاده بان قوله و يقالله بن الجهول مرتبط بصحة الاقرار عجهالة المقرب لا بعدم الصحة في جهالة المقرله ولامساغ لحسله على ذلك لائه على المسئلة بانه اقر اوالحعهول ولايفيد لان فائدته الجبرعلى البيان وصاحب الحق مجهولوكان الواجبذ كرهذه السئلة فىأنناء شرح قوله ولوأفر بمعهول صحابوا فق كالامه كالامهم ومرامهم اه وجاملة أنماذ كرمصاحب الدررون البراغاهو فيمااذا حهل المقر به لاالمقرله الهول الكافى لانه اقرار للحمهول وانه لايفيد لان فأئدته الجبرعلى البيان ولا يحبرعلى الميان لانه اغمايكون ذلك الصاحب الحق وهو مجهول (فرع) لم يذ كرالافرار العام وذكره في المحروف المفوصح الاقرار بالعام كافي يدى من قليل أوكثير أوعبد أومتاع أوجيع مايعرف بي أوجيع ماينسد الى آفلان وان اختلف اف عب أنها كانت موجودة وقت الاقرارأ ولافالقول قول المقرالاان يقهم المقرله البينة انها كأنت موجودة في يده وقته واعلمأن الفيول ليسمن شرط محة الاقرار اكنه يرتد بردالمقرله صرح بافى الخلاصة وكابيرمن الكتب المعتمدة واستشكل المصف مناءعلى هذاقول العمادى وفاضى خال الاقر ارالغائب يتوقف على التصديق ثم أجاب عنه ويحث في الجواب الرملي ثم أجاب عن الاشكال عاماصله أن اللزوم غير الصحة ولا من من توقف العمل مع صدة مكبيع الفضولى فالمتوقف لزومه لاصمته فالافرار الغائب لايلزم حتى صم افراره العسيره كالايلزم من جانب القر له مني صحرده وأما الاقرار للعاضرفيلوم من جانب المقرحتي لا يصح اقراره لغيره به قبل رده ولا يلمم من جانب المقرله وصح وده وأما الصفة فلاشهة فيهامن الجانبين بدون القبول وقدمنا شيئمن ذلك فارجع اليه (قوله ولزمه بيات ماجهل) أي يحبر عليه اذا امتنع كافي الشمني لانه لزمه الخروج عاوجب عليه بالاقرار لان كثيرامن الاسباب تصفق مع الجهالة كالغصد والوديعة لان الانسان بغصب مايصادف وبودع ماعنده من غير تحر يرفى قدره وجنسه ووصفه فجمل عليه حتى لوفسره بالبيع أوالاجارة لايصح افراره لأت هذه العقود لانصح مع الجهالة فلا يحبره للى البيان ريامي فال العلامة الخير الرملي أفول واستخرجت جواب حادثة الفتوى كم وتف استهلك العامل عليه حصة الوقف مدة سنين أومات العامل وأفرور ثنه باستهلاك عمرته في السنين المعينة اقوارا مجهولاف الغلة فأجبث بانم يجسبرون على البيان والقول لهم مع الحلف الاأن يقيم المتولى بينة بأكثر فتأمل اه وقال أيضاذ كرماحب البحرف البيع في شرح قوله وآن احتلفت النقود فسدالبيع لوأقر بعشرة دنانبر حروف البلدنقو دمختلفة حرلا يصحيلا بمان يخلاف البيع فانه ينصرف الى الاروج اله ولارب أن معنى قوله لا يصح بلابيان أى لا يثبت به شي بلابيان عالف السع فاله يثبت الاروح بدون بيان اذبحة الاقرار بالجهول مقررة وعليه البيان تأمل وفى المقدسي ولوبين العصب في عقاراً وخرمسلم صيم لانه مال فان فيل الغصب أخذمال منفقم محترم بغير اذن المالك على وجه بزيليده وهولا بصدق على العقار وحرالمسلم وأحبب بال دلك حقيقة وقد تبرك بدلالة العادة وفي خبر مطاوب سواء عين في هذه الملاة أ وغسير هاولوقال الدارالتي في دفلان مصيبانه ولاتؤخذ من يده ولا يضمن المفرشسيألانه أقر بغصماوهي لا تضمن بلعصب اه (أقول) وانمايلزه بيان ماجهل هدا ادالم عكل الحكم علمه من الحارج أمااذا أمكن فلاو يحكم عليه بالمتيةن ألاترى انهلوقال لاأدرى له على سدس أور بعفائه يلرم الاقل وسيأثى مايوض

لجهالة المدعى معر ونقسله فى الدوراكن باختصار مخل كأبينه عزمى زاده (ولزمه بيان ماجهل) ماظهرنى وفى المقدسي له على عبداً وقالله شرك فيه أوجب أنو نوسف قسمة وسطفى الاول والشطرف الشائي ومحدالبيان فهماولوقالله عشرة دواهم ودانق أوثيراط فهمامن الدواهم وقائلانية له على توب أوعبد صع ويقضى بقيمة وسطعندأبي بوسف وقال محدالقولله في القيمة وفي الاشياء الاقرار بالجهول سيجر واعترضه الحوى بمافى الملتقط اداقال على دارأوشاة قال أبوبوسسف يلرمه الضمان بقيمة المقر بهوالقول قوله وقال بشرتجب الشاة اه ويمكن الجواب بشي الاشباء على قول الامام والحائيسة والملتقط على قول غيره وامل المرادبالوسط أوالقيمة من أقل المقر به لانه مقر باحده ما المهم لا بالاثنس وحسشنذ نفاف بشر لفظي كذا تعط العلامة السائحاني (قوله كشي وحق) بان والعلي الفلان شي أوحق لان الحق و المروجو ولا أن يتلف المالاأو يجرح حاحة وتبقي عليه باقية حساب لايعرف قيمتها ولاأرشها ولاقدرها كمفي العيني ولوفال في قوله عدلي حق أردت الاحق الاسملام لم يصد ق مطاها المواء قاله موسو لا أوم فصولا وهو ظاهر كالمالز المعي والعيى والكفاية لامخلاف العرف فاداس العسايرذلك كانرجو عاذلا يصعره لمعقول كإفي التبيينوفي كماية وسي زاده أنه اداوسله صده وان فصله لا محدق وعليه مشي في التاثر خآسية و فلة الخوى وكذا تقسله صاحب الكفاية عن الحيط والمستراد كها الشلبي قال السند الجوى بق لومات قبل لبسان توقب فيه لشيخ الحانوق قال العلامة الشرنداللدويه في أبرجع فيمالورثه أه وفيه أن الوارث اذا كاللابعام كيف برجع المه فليعر ريائمة في وصيمات الواركة د يعسلم قالر جوع المهالاستكشاف ما عمده فال علمه ووادق عمل مال العلامة المقدسي ينفى الايصدف فيحق لشذعة أوالتعارة ومحوه اه (قوله والقول المفرمع حلفه لايه المنكر )ولانه لما كدبه فيما ين وادعى شيأ آحر اطل افراره تكديدا وكال القول المقرفي ادعى عليه اه (قولدولايصدقف أقل من درهم على مال) لان مادونه من الكسورلايط اق عليه اسم المال عاد ذوهو المعترز المعي وماله في الهداية وهدا استحسان وفي القياس يعدق في القليل والسكارية قال القدوري قال ط وطاهراأجر أنه لمرمه درهم ولانجيرعل السيان وع ارنه ولوه ل الهلان عار دارأ وحمدلا لمرمشيئ أومال ق ل أودرهم عمليم أودريم لم ترمه درهم (قوله ومن النصاب) معطوف لي قوله من درهم و كذا المعطوفات العدة (قوله أى أصاف لزكة) لام عنايم في الشرع حتى المشرصاحية غييا و وحب عليه واساة النقر العوفي العرفُ حتى بعدّ من الاغساء عادة منم (قولدوقيل اللفر عقيرالخ) قال في الدوالاص أبه على وله منى على وللمرق الفستر والعيون القالى عسداله فيرعلم وأضعاف دلث عسد لعي آس ملم وهوفى الشرع متعارض ونالمائنين فحالو كالمتضهروقي السرة والهرالع مرة عطمه ويرحم لحاجه كدابي المهاية رقهله في مال عظم ) معطوف على قوله في على مال المعسمول الصدق دغيه العطف ول معدولين العاملين غَمَّاهُ، وهو لاعجو أز والاولى أن يتولولزم في على مال درهم وفي على مال عظم يصاب وحديثة عمه العطف على معمو ساهامل والحد أمل راعد أسال الما و درهمود ولها به على من علم وستل السان فقل لاقلمل ولا تشير لرمهما تتاب لادمت قال لاقاسل إم البكه بركادا عن مجرو اطهرلي أن يرمه عند الاهام عشره اذهى الكاير عمسده ولرقاله على شيء و الدراهم أومن دواهم فعليه الرئم فالتوعلي بقدير من تمعيصية لايطهر مقدسي (قوله لو يمه الح) مَا تَ عَالَ مال عظم الدهب أو فالمن الفضة لرمه المصاب من المقرية ومن الابل أحد نصام اأيضا فأن قال من " ب أو تنب اعتبر المصاب بالقيمة (قوله ومن مس وعشر ن من الابل أى ولايصد ق في قل م حروه شر م لوق مال علم من الابل ( قوله لانها أدني صاب يؤخد مرحسه) حواب سوًّا لحاصل أَسَادْني صاب لايل حسوله ارْحد مهاشاه و حاصل المواد أن مادون الجسر والعثير س من الا للاخت دري الركاه ن نسه والوحدث مه لركاة و قر بردلا أن الحسام الوات كانت مالاعطم المعمامه لما الحدي وصار مجهة وحدد العي تماكها و حدالا عاميها وجهة عسدمااء مالحه قي دوارا بعدم جو ارصد ودويها مه، فادوا لموى و لما درانه يعتبرق القروا العم

كشي وحق (بذى نبمة) كفس وحوزةلاعالاقسمة له كلية حنطة وحالمسة وصبى ولانه رجوع ولا يصم (والقول المقرمع حلقمه) لابه الممكر (ان ادعى المقرلة أكثرمه )ولا سنة (ولايصدف، قلمي درهم في عسلي مال ومن النماب)أى تصاب الركاة فىالاصم اختيار ونبلان المقر دقيراد صاب السرقة وصح فى مال عطيم الورينه (س الذهب أو القضمة ومسنحس وعشر سمس الابل الانما أدبى ساب يرخدس مسه (ومندر الدصال ومدفى غدير مال الركة

نصابم ما اذابين بم ما كايستفادمن النع م (قوله ومن ثلاثة نصف أمو العظام) لان أقل الجمع ثلاثة فلايصدق فى أقل منه المتيقن به وينتبغي على قياس قول الامام أن يعتب يرفيه عمال المقر سنح وفي الذخسيرة ولوفالمال نفيس أوكر بم أوخطير أوجليسل فاله الناطني لم أجده منصوصا وكان الجرجانى يقول بلزمه مائتان وروى ان سماء عن أبي وسف أنه ادا فال على دراهم مضاعفة بعليه ستندراهم لان أدنى الجمع ثلاثة وضعفها ستة ولوقال دراهم أصعافا مضاعفة يلزمه ثمانية عشر درهما لان أضعافا لفظ الجمع وأقله ثلاثة فتصيرتسعة ومضاعفة التسعة عمانية عشر فركره الشمني (قوله ثلاثة) لانهاأدني الجمع (قُولُه عشرة) عندالامام وقالانصاب والاصل أن رعاية الكثرة واجبة لكمه اعتبرالعرف لعة وهما اعتبراه شرعا (قوله لانهانه اسم الجيع) الاضافة للبيان أى نهاية اسم هو الجيع وهو دراهم اذهوجيع درهم وايس المراداسم الجيع المصطلع عليه كالايخفي يعى أن العشرة أقصى مايذ كر بلفظ الجيع فكال هو الاكثر منحيث اللفظ مسصرف المهوه فاعندأ بي حسفة رجه الله تعالى وفالالا يصدق في أعل من نصاب والاسل فيه ماقدمنامن أين رعاية الكثرة واجبة الخوهو أول ما يصدق عليه جمع الكثرة أما تعليل الشارح فيوهم أن العبرة لاقل ما يصدق اللفظ لالنها يته أذهى مشكوكة والمال لا يثبت الشك متعين ما قلما تأمل (قوله ركذادرهمادرهم) أى لا يصدف ف أفل من درهم فى قوله له على كذادرهما لانه تفسير المبهم كذا فى الهداية وفيه ماسبق من مخالفة العطف فال الاتقانى وينبغي أن يلرمه في هـ دا أحد عشر لانه أوّل العدد الدى يقع مميزه منصو باهكذا نقلءن أهل اللعة فلانصدق في سانه بدرهم والقياس فيسهما قاله في مختصر الاسرار آذا قالله كدادرهم ما أنه يلومه عشرون لانه ذكرجه لة وفسرها بدرهم منصوب وذلك يكون من عشرس الى تسعى فيحب الاقل وهوعشرون لائه متيقن اه ومثله في الشر أملالية وفي السراح وات قال كذادرهمالزمه عشر ونوان قال كدادرهم بالخفض لزمهما ثةوان قال كذادرهم بالرفع أو بالسكوب لزمه درهم واحدلانه تفسير للمهم (قوله على المعتمد) لانمافى المتون مقدم على مافى الفناوى شرنيلالية وفي التهةوالذخيرة درهمان لان كذا كايه عن العددوأ فلمانمان اذالواحدلا يعدحتي يكون معهشي وفي شرح الخنار قيل بلرمه عشرون وهو القياس لان أقل عدد غير مركب يذكر بعده الدرهم مالنصب عشروت منح (قوله ولوخه فضه لزمه ما تقدرهم) كدار وىءن عجـد وان قال كداكذا درهم بالحفض لزمه ثلثمائة وَالْتُوحِيهُ فَعَايِهُ البِيانِ (قُولِهُ وَفُدْرَ بَهُمُ الحَ) أَى بِالنَّصْعِيرُ وَكَذَالُوصِغُرِ الديسار يلرمه تامالان النَّصَعِير يكون لصعرالجم والاستحقار ولحفة الوزد فلا يمقص الورن بالنسك ط (قوله أودرهم عفام) اعمالزمه درهم لان الدرهم معاوم القدرفلار دادندره بقوله عظم لانه وصف اه تيس فال المقدسي يبغي اذا كات الدراهم مختلفة أن يجب من أعظمها عملا الوصف المدكور حوى (قوله والمعتبر الوزب المتاد الا محمة) فالصاحب الهداية وينصرف الى الوزن المعتادأى بين الماس وذلك لان المطلق من الالفاط ينصرف الى المتعارف وهوغالب نقدالباد ولايصدق فيأقل من ذلك لانه ير يدالرجو عهما اقتضاه كالرمه قال في تحفة الفقهاء ولوفال على "ألف درهم فهو على ما يتعارفه أهل البلد من الاوزاب أو العددوان لم بكن شمأ منعارفا بعمله ليوزن سبعة فانه الوزن المعتبرى الشرع وكذلك فى الديمار يعتبر المثاقيل الافى موضع متعارف فمسه علافه اه شلى وفي الكافي وانكان نقد البلد يخم الهافه وعلى الاقل من ذلك اه ولا رصد قان ادعى وزيا دون ذلك اه يتصرف مقوله الابحمة ان أر بديها البدان فالامر ظاهروان لريكن ساباعا لحية عرف البلد فتدير ط (قوله وكذا كدادرهما) بالنصب (قوله أحد عشر) لانهذ كرعددن مهمين بدون حف العطف وأقل دلكمي العدد المفسر أحدعتسروأ كثره تسعة عشروالاقل بلرمهمن عبر سيان والزيادة تقف على بيانه منع و بالحفض ثلثماثة وفى كذار الذادرهما وكداوكداديناراعليه من كل أحد عشروفى كذا كداديناراودرههاأحد عشرمنهما جيعاو يقسم ستةمن الدراهم وحسةمن الدنانيرا حتماطاولا يعكس لان

الدراهم أقلماليةوالقياس خسسة وتصفمن كالكرليس فىالفظهمايدل علىالكسرغاية البيان ملخصا (أقولُ) لكنمة تضي الاحتماط أن يلرمه دينا روا دوه شرة درا هم لانه أقل ما نصدق علمه القول المذكور تأمل (قوله لان نظير مالح) لوقال لان أقل نظيرله واحدوعشر وت لكان أولى قال فى المخولانه فصل بينهما يحرف العطف وأفل داك من العدد المفسر أحدوعشر ون وأكثره تسعة وتسعون والافل بلزمه من غبر بيان والزيادة تقف على بيانه اه (قوله ولوئلث) بان قال كدا كذا كذا درهما (قوله اذلا نظيرله) وماقل مفايرهمائة ألف ألف قسموظاهر لاب الكادم فنصب الدرهم وتبيزهمذا العدد محرور ولينظرهل اذاحوه يازمهذاك وظاهر كالمهملا (قوله فعل على التكرار) أى تمكر ارافظ كذا الاخير (قوله ذيد ألف) ويجب ألف وما تة وأحدو عشر و للانه أفل ما يعبر عنه بأربعة أعد ادمع الواوط عن أبي السعود (قوله ولوخس زيدعشرة آلاف) هذا حكاه العيى بلفط ينبغي لكمه غلط طاهر لابن العشرة آلاف تنركب مع الالف لاوارفيقال أحده شرأالها فتهدوالواو التي تعتبره هماأمكن وهناممكن وقال أحدو عشرون ألفا ومالة واحدوعشر وندرهما بعرقوله ولوسدس الخمستقيم سائحاني أى ان يقال ما تة الف واحدوعشرون ألفاوأحدوعشر وبدرهماوكدا لوسمعرز مدتيلة ألف ألف وماذ كره أحسن من قول بعصهم قوله وبد عشمرة آلاف فمه أنه يضم الالف المالع العشرة آلاف دقال أحده شروالقماس لزوم مائة ألف وعشرة آلاف الخ اه لانأ حدوء شرون ألفاأقل من مائة ألف وقد أمكن اعتمار الاقل ولانعب الا كثر و بلرم أيضا الحة لالالمسائل في بعده كهافية اللوحس زيدمائة ألف ولوسدس زيد ألف أأف وهكذا خلافه على مامر وتدر (قوله وهكذا يعتبر طيره أبدا) أي كالنزاد معطوفا الواوزيد عليه ماحرت بدالعادة الى مالايتناهي كافى العرر وميه والمعتسر الورن لمعتادى كرزمان أومكان والميف مهول يرجيع اليهور والبضعة للتلانة اه ولوقال عشرة ويف فالبيات في الميف اليه وان مسروراً قل من درهم مازلات الم ف مطلق الزيادة ولو عالىضع وعشر ون فني المسد اثم المضه في عرف المعسة من الللاء تالي السَّعة في مل على الاتل للتيفن وفي البرازية المضعة المصف (قوله لأن على للشحاب) قال الا قانى أما دوله على وغماكان افرار ابالدس مسل الافتضاءوان لم فذكرالا س صر محالان فقه على تستعمل في الانجاب ومحل الانجاب الدمة والمات في الذمة الدس لا العد دصارا قراره بالدس مقتصى قوله على والثاث اقتضاء كالثابت بصا ولونص فقال افلان على ألفُ درهم ومن كان مقرا مالدس لاما العمل مكد لله هما اله (قوله وقدلي المعمان غالبا) والالاتقاني لان قويه قملي وأن كان يستعمل في الايحامات والامامات يقال لفلان قبلي وديعة وقملي أمامة غلما سستعماله في الانتحامات والمطاق من الكارم مصرف الى ماهو العالب في الاستعمال اه قال الزيخ شرى كل من قبل شيئ مقاطعة وكتب عليه ذلك كتابافالكا الدى بكتب هو القيالة بالعقروالعمل قيالة بالكسر لانه صماعة اه وفي بعض السم وقبل عوص وقبلي (قوله وصدق ان وصل عهو وديعة ) أي بان يقول له على "ألف درهم وديعة ولا تكوب على الذلراء وكداله قال أردت به الوديعة منصلا عيبي (قوله لانه يحتمله جازا) وذلك لان لفنا على وق لي بشات على الوجور وهو منعة في في الرديعة اذحفظها والمناه وله له على كدا أي عد له على حدما كداءاً طلق محل رحو ب الحدما وهو المال وأراد الحال ديه وهو وحو بحدما، وأما قبلي ففد تقدم أنها "ستعمل في الاماء" ط (قوله لتقرره بالسكوت) فلا يحوزنع مره بعدد لك كسائر المعرات من الاستماءوالشرط ط (قوله عدى) أىله عدى وكداية القالفالفسع (قوله = لادلموف) لان الكل افراد بكوب الشي في يدرودا يكون أمامة لانه تديكون مصمو ماوقد يكون أمآل وهد وأفلهم اوفي كفرية الحبرية ص التابر ما قاله ما عدى لوديعة الكمه قريدة الدس بكون كمالة وفي الراجي و مالقه عدى العرف وفي ا عرف ادا قرب بالدين يكون ما ما وقد صرح قاصى طان ما عمدادا استعمات فى الاس براد ما الرحوب اه ( "تولى) و كأنه ف عرفهم درا بالاه في المرف المرفي الموه في عدى ومعى لادس الكن دكر واعلا أخرى تليد

لان نقايره بالوار أحسد وعشر ون (ولوثلث بلاواو فأحدد عشر ) إذلا تظيرله فحمل على التكرار (ومعها فمائة وأحمد وعشرون وانرسع) مع الواد (زيد أام) وأو خس زيدعشرة آلاف ولو سدس زيد مائه ألف ولو سيعز بدألف ألف وهكدا يعتبر بطيره أبدا (و) يوهان (عملي أو)له (قملي) دهو (اقرار بدس) لان عملي للامحاب وقملي للضمان غالبا (وصدقانوصل. هووديعة) لانه بحمله بحازا (وان قصل لا) اصدى لتقرره بالسكوت (عمدى أومسعى أوفى بيتي أو ) في (كبسى أو)فى (صدوق) اقدرار بالزأماة عمداد بالعرف جيعما) لحأوما (أماكمه) أوله مرمالي أومن دراهمه كذا

عدم اعتبارعرفنا اه قال المقدسي لان هدوالمواضع محل العين لا الدين اذمحله الذمة والعين يحتمل أن تكوت مضمونة وأمانة والامانة أدنى فمل علمها والعرف يشهدله أيضافان قيلله على مائة وديعة دس أودين وديعة لاتثيت الامانة مع أنم اأقلهما أجيب بان أحد اللفظان ادا كان الامانة والا تولدين فاذا أجتمعافى الاقرار دتر جالدن أه أى علاف الفظ الواحد المتمل لعندن كاهناتأمل قال الخبر الرملي والظاهر في كلة عندى أنهاعندا لاطلاق اللامانة ولذا فالفالنا تارخانية انهابقر يتقالدن تكون للكفالة ويستفادمن هذاانهابقر يمةالغصب تكوناه كالوقال غصبتمى كذافقال عندى متامل ويستفادمنه أيضا أنهلوسأل القاضى المدعى عليده عن جواب الدعوى فقال عندى يكون اقر ارا بالمدعى وقد قص علمه السديك من أعمة الشافعيةولا تأباه فواعد مافناً مل اه (قوله فهوهبة لاا فرار)أى لان ماله أوماما كمه عتمع أريكون لا تخر فىذلك الحال فلايصم الاقرار واللفظ عنمل الانشاء فيعمل علمه ويكون هية (قوله كان اقرارا بالشركة) قال الجوى لوقال له في مالى ألف درهم أوفى دراهمي هدذه فهو أقرار ثمان كان مميزاً فو ديعة والافشركة اه فكانعليه أن يقول أو بالوديعة (قوله عفلاف الاقرار ) فانه لو كان اقرار الا يحتاج الى التسليم والاوضع أن يقول مخللف ملو كان اقرارا كان الاوضد فلابدفهام التسليم (قولة والاصل انه متى أضاف المقريه الح / ينسفى تقييده عااذا لم يأت بلهظ فى كايعه لم ماقبله (قوله كالم هبة) لان اضافته الى نفسه تنافى حله على الاقرار الذي هواحمارلا نشاء فععل انشاء فكعل نهمة نيشترط فيهما بشترط في الهمة منير اذاقال اشهدوا أبى قدأ وصيت افلان بألف وأوصنت أن لفلان في مالى ألفا عالا ولى وصدة والاخرى اقر اروفي الاصل اذا قال فى وصيته سدس دارى الهلان فهو وصدة ولوقال لفلان سدس فى دارى ماقر ارلابه فى الاول جعل له سدس دار جمعهامضاف الى نفسه وانما مكر ن ذلك قصد الهلك وفي الثاني حعل دار نفسه فطر فاللسدس م الذي سماه كان لفلان وانما مكون داره ظر فالدلك السدس ادا كان السدس ملو كالفلات قمل ذلك فمكوب افرارا أمالو كال انشاء لا يكون ظر والان الداركاهاله ولا يكون المعض طروا للبعض وعلى هدا اذا فالله ألف درهم من مالى فهو وصة استحسامااذا كان في ذكر الوصة وان قال في مالى فهو اقرار اه من النهاية فقول المصنف فهوهبة أى انام يكن في د كرالوسية وفي هذا الاصل خلاف كاد كروفي المنح وسيأتى في منفرفات الهبة عن المزازية وغمرهاالدى الذى لى على فلان الفلان الهاقرار واستشكاه الشار حهناك وأوضعه سدى الوالد عُهُ مراجِعه (قوله ولابرد) أي على منطوق الاصل المدكو رفان الاضافة مو حودة ومع دال جعل افرار الكن الاضافة فى الظرف لا المظر وف وهو المقربه (قوله مافى بيتي) أى فاله اقرار وكداماً في منزلي و يدخسل فيه الدوات التي يبعثها في الهاروة أوى المهيالا مل وكذا العسد كذلك كافي التاتر حانية ( فهله لانها اضافة سبة ) أى هائه أضاف الظرف لاالمطروف المقربه كأعلت بعسبي أب الاضادة هما كلا اضافة لاحتمال أن المنيت أو الصندوق أوالكيس مللة غبره ومرفى الاعمان أن المراد بالبيث ما ينسب اليسم بالسكبي سواء كان علا أو احارة أواعارة أوغيرداك والمقربه هناماني البيت وهو غيرمضاف أسسلا فمكون قوله ماني ستي اقرار الاتملكا لمدموحو داضافة الماءر به الى ملكه بل جعله مظروفا فيما أضف اليه نسبة (قوله ولا الارض) عطف على ماقيله أى ولا ردعلي عكس القاعدة نوله الارض وهوائه ادالم يضفه كأن افرارا واغيالاور ودلها على الاصل المتقدم ادلااضافة فيهاالح ملكه نع نقلهاف المنع صالحانب فعلى انها تمليسك تم نقل عن المتقى نظرير تها على انهاا فرار وكدا بقل عن القندة ما يفيدذ لك حيث فال افرار الاب لولدة الصعير بعي من ماله عليك أن اضاده الى نفد مف الاقرار وان أطاق عافر اركافى سدس دارى وسدس هذه الدارثم نقل عنها ما يحالمه ثم قال قلت بمض هدد الفروع يقتضى النسوية بس الاضافة وعدمها ففد أن في المسئلة خلافا ومسئلة الاب الصعير يصرفها الهدة بدون القبض لانكونه في يده قبض ولا فرق س الاقرار والتملك محلاف الاجسى ولوكان فيمسئلة الصعيرشي ممايعتمل القعمة طهر الفرق بي الاقراروا لتمليد في حقه أيصا

فهو (هبة لا اقرار) ولوعب بق مالى أوبق دراهمى كان اقرارا بالشركة (فلابد) لصحة الهمة (من النسليم) بحلاف الاقرار والاصل اله متى أضاف المقر به الى ملكه كأن هبة ولا بردما فى بنى لا نم الصافة نسبة لا ملك ولا الارض التى حدودها كدا اطفلى فلان وانه هبة

م فرله الذي سماه كان لفلان هكذا بأصله والدي في حاشبة والده رجمالته تعالى الذي كان لفلان الهجرر اله مصعه

لافنقاره الى القبض مفرزا اهم ثم قال وهنامسئلة كثيرة الوقوع وهي مااذا أقرلا منحوالي آخرماذكر الشارح مختصرا وحاصله أنه اختلف النقل في قوله الارض التي حدودها كذالطفلي هل هواتر ارأوهمة وافادأنه لافرق بينهسماالااذا كانفيهاشئ ممايحتمل القسسمة فتظهر حيئا دغرة الاختسلاف في وجوب القبض وعدمه وكأن مرادالشاو سألاشاوة الى ان ماذكر والمصنف آخوا يفيدالتوفي ق مان يعمل قول من قال انها عليسان على مااذا كانت معلومة بين الماس أنم املكه فيكون فها الاضافة تقدر اوقول من قال انهااقرار على مااذالم تسكن كذلك فقوله ولاالارض أى ولاتردمستله الارض التي الم على الاسل السابق فأنهاهبة أى لوكانت معاومة أنم املك للاصافة تقدير المكن لا يحتاج الى التسليم كَرَّا قَتَضاه الاصل لانهافي بده وحينشذ يظهر دفع الورود تأمل (قوله وانلم يقبضه) قالف المنم ومسئلة الابن الصعير يعد فهاالهبة بدون القبض لان كونه في يده قبض له فلافرق بن الاطهار أى الاتراروالتمليب ل عد الف الاجتسى فأنه يشسترط فىالتمليك القبض دون الاقرار اه وانحايتم فى حق الصغير بدون قبض لان همة الاب الماله له تتم بقوله وهبثالعلفلى فلان كذاو يقوم مقام الايحاب والقبول ويكفى فى قبضها قاؤيها فى يدهلان الابهوولى طفله فيقوم ايحابه مقام ايحابه عن عسه وقبوله الطاله لانه هو الذي يقبل له وبقاؤها في يده قبض الطفله الااذا كأن مرهبه مشاعا عتمل القسمة والاسدين افرازه وقمضه لطفله بعد القسمة لعدم معة هية المشاع (قوله الأأن يكون مما يحتمل القسمة) أى وقدما كم يعضه (قوله مفرزا) في بعض التسمز بعدهذا الافظ لفظ انهـى وفي مضها ياص (قوله للا ضافة مقدرا) علا القوله ولا الارض أى الحاكات علمكافي هذه السئلة وأن لم و جدد فهما اضاعة صر عالان فهااضاحة تقدير به كأنه قال أرصى الح والدايل علمها أن ملكما ياها معاود للماس فالحساصل أن الاضافة الحدهسمالتي نعتضى التملسك اما أن تكون صريحه أو تفسدر دا تعلم بالقرائن كائن كانمشهورا ينالناس انهاملكمو بهدا نفلهرالجوابءن مسائل جعاوها نليكاولاأضافة فهافلاحا والعماا وعاه المصنف من ثبوت الحلاف في المسئلة حيث قال بعض هذه الفروع تقتضي التسوية أى في التملك بين الاضاد وعدمها ومفدر أن في لمسئل خلاط اه فاستأمل ط ولا تنس ما تدمناهمي الهادة النوديق (قوله دهل يكون افرارا أوغليكا) أقول المفهوم من كالمهم انه اداأضاف المقربه أوالوهوب الى نفسه كان هبة والاعتمل الاقرار والهمة فعمل بالقرائ لكن سدكل على الاول ماعن عم الاعدادي الهاقرارفي الحالت بوريما يومق من كازمهم بأن الملك ادا كان ظاهر اللمملك فهو تمليك والادهو اقرارات وجدت قرينة وغلمك ان وحدت فرينة تدلءا معتامل فالاعدفي الحوادث ما يتنضم وملي وقال السائحاني أنتخ يرىأن أقوال المدهب كايرة والمشهورهومامره نقول الشارح والاصل الح وفى المنج عن السغدى ان اقرار الابلولده الصعر بعيماله عامل أن أضاف دلك الى تفسه فأنظر لقوله بعين ماله ولقوله لولده الصعير وهو يشير الى عدم اعتبارما وهيد في العسرة للفط الله قات و أو بدوما مرمن قوله مافي وي ومافي الخاذية جبيعهما يعرف في أوجيع ما يست الى الهلان قال الاسكاف افرار اله فانتمافي بيته وما يعرف به و ينسب المه يكون مع ليوما الكثير من الماس اله ملكه هات المدو التسمرف دا بي الملك وقد صرحوا بانه اقرارو أفتي يعف الحامدية ويه أيد بحث السائحاني ولعلم الماعيرف مسئلة الارض بالهية لعدم الفرق ومهابي الهية والاقرار اذا كأن داك الطفله ولداذ كرهاف المنتقي في حسي غير العافل مضافة للمقرحيث فال ادا فال أرصى هذووذكر حـمدودها لفلان أوةال لارضالني حدودهما كدالولدى ولار وهوصعير كانجائزا ويكون نمايكاهتأمل والله أمالي أعلم (أفول) لعله الها كأن كدلك عي تما كامن حيث ان الارض، شهوره الم الماث والده واسته ادا الملك أعاته كموت من حهة وذلك بالتملمان منسه محلاف الاقرار لارحمن ولولده المكمر حمث عكن أن سكون « لكهمام غير حمة القريَّأُ مل (قوله مقال اترنه) أصله اوترنه قارت الواوثاء وأدعت في التاءوهو أمرمه اه خذ الوزنالواجب لذ على (فوله و تحود لك) كائدل ما المرماء لـ أومن شنت مهم أوان مهاله أو عنال مها

وان لريقيضه لانه في بده الا أنكر نعاعتمل القسمة فاشترط قبضهمفرزا اه للاضافة تقدر ايدلل قول المصنف أقر لاسخر يمدن ولم مضهدادين من العاوم لكثعرمن الناس أنعملكه فهال مكون اقرارا أوتالكا شنى الشائى دراعى فدـ م شرائط الفلسك فراحمه (قال في عليك ألف فقال أترته أوانتقده أوأحليه أرقضيتك اياء أو أنرأتبي منسه أو تصدقت وعلى أو وهبتهلي أوأحلنانه على زيد)ونعودلك

على أوقضى فلان عنى حموى أوخسذها أوتناولها أواستوفها منح أوسأعطيكها أوغدا أعطيكها أوسوف أعطيكهاأوقال ليست اليوم عنسدى أوأجاني فهاكدا أوأخرهاءني أونفسني فها أوتبرأتني بهاأوأمرأتني فهما أوفال والله لاأنضيكها أولاأزنهالك اليوم أولاتأ خسذهامني اليوم أوفال حتى يدخل على مالى أوحتى يقدم على غلامى أولم يحل بعد أوقال غدا أولبست بهيأة أوميسرة البوم أوقال ماأ كثرهما تتقاضى بماهندية عن محمط السرخسي (قوله نهو اقراراه بها) وكذالا أقضيكها أووالله لا أعطايكها هاقرار مقدسي وكذانجمتني بها ولزمتني بهاوآ ذيتي فتهاذكر العيدني وفي المقديسي أيضا قال أعطى الالف الني لي عايك فقال اصبر أوسوف تأخذهالا يكون اقراراوتوله الزنان شاءالله اقراروفي البزازية توله عنده عوى المال ماقبضت منك مغرحق لاتكون اقراراولوقال بأى سب دفعته الى قالوا يكون اقراراوف منظر اهقدمه الى الحاكم فبل حاول الاجل وطالبهب فله أن يحلف ماله على اليومشي وهذا الحاف لا يكون اقراراو قال الفقية لا يلتفت الى قول منجعله افرارا سائعانى وفى الهندية رجل قال اقضى الالف التى لى عليسك مقال نم فقد أقربها وكد لك اذا قال فاقعد فانزخمافا نتقدها فاقبضها وفى نوادرهشام قال سممت يحدار حمالته تعمال يقول فيرجل قال لاتخر اصلى ألف درهم فقال الزنم اقال لا يلزمه أي لانه لم يقل أعطني ألني كذاف الحيط اه (قوله لرجوع الضمرالهافي كلذلك فكاناعادة فكائه قال اترن الالف التي لك على ويحوه (قوله فكان جوايا) لارداولاآ، تسداء فيكون البالالاقل (قوله وهذا ادالم يكن على سيل الاستهزاء) ويستدل عليه بالقرائن (قهله أمالوادعي الاستهزاء لم يصدق) أفاد كالمهان مجرد دعواه الاسستهزاء لانعتبر بل لا يدمن الشهادة عليه ولاتع برالقرينة كهزالرأس مثلاويدلله ماسمأنى من أنه اذاادى الكذب بعد الاقرار لا يقبل و معاف المفرله عنداي يوسف وفي الفتاوي الحبرية سئل عن دعوى التسمان بعد الاقرار لا أسمع دعواه النسيان كما هو ظاهرالر وامه وعلى الرواية التي اختارها المتأخرون أب دعوى الهزل في الاقرار تصح و يحلف المقرله على ان المقرما كان كاذبانى اقراره اه فلعل قول الشارح أمالوا دعى الاستهزاء لم يصدف حرى على طاهر الرواية نعرر دعلمهمس شلة الصلوالا تية حيث قالواتسمع دعواه بعين بعد الامراء العام وقوله لاحق لي عنده أي عما قبضته فقدا كتفوا بالقرينة وسيأنى في عبارة الآشباء ما يفيدا عتبار القرينة لكن فهاعن الغمية في قاعدة السوال معادفي الحوات وللا منحولي علما الف فادمعه الى مقال استهزاء نعم أحسنت فهو افرارعلمه وبؤخذيه اه وقال في الهندية ولوفال اعطى الالف التي علمك مقال اصرأوقال سوف تأخذها لم بكن اقرارا لانهذا قديكون استهراءوا ستخفاطه اه معز باللمعيط وفيهاعن النو ازل اذا فال المدعى عليه كيسهدون قيض كن أى خبط الكيس واقبض لايكون اقرارا وكذا قوله بكيرأى امسال لايكون اقرار الانهدد الالفاظ تصلح للانتداء وكذااذا قال كنش كيسه بدونشئ لايكون اقرارالان هذه الالفاط تذكر للاستهزاء عمذكرمسائل بالفارسمةأ مضاوقال قداختلف المشايخ والاصعرانه اقرارالان هده الالفاط لابذ كرعلي سبيل الاستهزاء ولاتصلح للابتداء فتجعل للبماء مربوطا كذاف الحيط اه نلمتأمل فال الخسيرالرملي ولواختلفاف كونه صدرعلى وجمالاستهزاءأملا فالقول لمنكر الاستهزاء بيمينه والظاهر أنه على نفي العلم لاعلى فعل الغير كاسماني ذكر ذلك مفصلاف مسائل شي قميل الصلم ان شاء الله تعالى (قوله لعدم انصرافه) الاولى في المعلمل أن يقال لائه معتمل اله أوادماا ستقرضت من أحدسواك فضلاءن استقراضي مل وكدلك فسما مهدها وهوالظاهرف مثلهد فاالكلام ويحتمل مااستقرضت من أحدسواك بل منك فلايكون اقرارامم الشك (قولَه الى المدكور) أي انصرا فامتعينًا والافهو محتمل (قولِه والاصل أن الح ) كالالفاط المار وعمارة الكافى بعدهذاكافى النحفان ذكرا اضميرصلح جوابالاابنداءوأن لميدكره لايصلح جواباأو يصلم جوابا وابنداء فلايكون اقرار البالشك (قوله كل ما يصلح جواباً) كالو تفاضاه بما تقدرهم فقال أبرأتي مأنه يصلح إجوابالان الضمير بعودالى كالم المدعى ولو كان ابتداء بق بلام جدع (قول وما يصلح للابتداء) كتصدقت

(فهواقراده بها) لرجوع الف معرالهافى كلذلك عزمي زاده فكانجوايا وهذا اذالميكن علىسسل الاستهزاء فأن كأنوشهد الشهود ذلك لميلزمهشي أمالوادى الاستهزاءلم نصدق (و بلاشمير)مثل ارنالخ وكذانهاسبأو مااستقرضت من أحدد سوال أوغميرك أوقبلك لعدم انصرافه الحالمذكور فكالكارمامبندأ والاصل انكلمايصلم جوابالاابتداء محمل جوايا ومايصلع للاشداء

ا على ورهبت لى رماا سنقرضت من أحدسواك ونحو. (قوله لاللبناء) أى على كالرم سابق بان بكون جوايًّا صنه (قوله أو يصلح لهما) كاثرن (قوله اللايلزمه المال بالسّان) تعليل المايصلم لهما وذلك حكموله مااستةرمتسمن أحدالخ كاتقدم والحاصل اتهانذ كرالضمير صلح جواباللابتداءوان ليذكر ولايصلم جواباأو بصفرجو اباوابتداء فلايكون اقرارا بالشلالعدم الشقن بكونه حواماو مالشلا لاعتسائيال (قوله وهذا)أى التفصيل بين كرالضمير وعدمه كم يستفاد عمانة لمناء قبل (قوله اذا كان الجواب مستقلا) أى المفهومية بان يفهم معى يحسن السكوت عليه فيتأتى فيه التفصيل المتقدم (قول فاوغير مستقل) بأن الايتأت فهمه الأبالنظر الى مابني عليه (قوله كان اقر ارا مطلقا) ذكره بضمير بان يقول نعمهو على بعد فوله لى عايك ألف ولا كامث لوحين ذفلا يظهر ما فاله لان نعم لا تستقل بالفهومية فانها حرف جواب يقر درمعها جلة السؤال فتكون افرار اولذاك لايتأث الاطلاق لأن فيه التفصيل ادلا يمكن أن تمكون ابتداء لابساء ولا تصلم لهمالانهاوضعت للعوادفني لفظالا طلاقهماتسامح وفيالجوى عن المفسد سي لقائل أن يفول نع حواب فالحسبرلاف الانشاء وهذه الامو رانشاءمم أنه قديقوله ايستعدد الكادم فكابي قولحادا تقول عكراب يقال السكادم الذكور والكان الشاء لكنه متضمل الغبر ونم جوابله اه (قوله ما عبد) أى والوب حوى (قوله والدابة) أو والسرح كا فيده الوي (قوله مهر أفرارلهما) لان بلى تقع حواما لاستههام داخل على نفي فتفيدا عاله (قوله وان قال نعم) لان نعم تصديق المستحير ، في أوا يحسآب فقوله بلي بعسد كيس في عليسك أاصرا منال للدفي فصاركاته وللاعلى ألف فكان افرارا بحلاف بمعدد الدفي كأنه قال نعم ليس الناعلى ألف فيكون محودا (قوله وقيل نعم) أى نعم يكون مقرا بقوله بعر بعد قوله أليس الح ( قوله لان الاقرار يحمل على العرف لان المتكام تسكام عناه والمتعارف عنده والعوام لايدركون الفرف بي بلي ونعم والعلاء لاحفلود دالفف محاو والتم فيمايتكامونبه بين الناس واتمايلاء ملونه فمسال العرولدال كن مسائل الاقراروالو كالم والاعبان مسة على العرف (قوله والفرق) الاوصد تفد عه على قوله وقيل م وهدا على القول بالفرق بس بلى و عبروهو مامشي عليه المصنف وأماما قسله الشآر ح عن الجوهرة ولافر ف (قوله أن بلي ام) د كرفى التحقيق أن موحب مرتصديق ماقبله اس كارم ، بني أو مثبت استفها ما كان أو خبركاداقين لأئافام زيدأوأفام زيدأولم يقم زبدهأت نبركان صديفالماقبله وتحقيقالما بعدالهمزةوموجب الى ايحاب ما بعد المغي استفها ماكان وخبرا فأذات للم يقه زيد دهنت الى كاب معناه قد فام الا أن المعتمر في أحكام الشرع العرف حتى يقام كل واحدمتهما مقام الأخود كره في شرح المارلاس يحيم (قوله من الماطق ال احترز به عن الاخرس مان اشاريه قائة مقام عمارته في كل شيء من سيع والحارة وه ية ورهن وسكاح ومل وي وعناق وأمراء وأفرار وقصاص على المعتمده بمالا الحدود ولوحد قدف والشهادة وتامهل اشاريه وله يه دراله على الكتابة على المعتمد ولاتعمل اشارته الااداكات معهوده وأمامعتقل المساب فالفتوى على أنه الدلامة العقلة الى وقت الموت بحوزا قراره بالاشارة والاشهاد علمه وقدا فتصرف الاشماه وعره اعلى استثماء المادود وزادف المهذيب ولاتقبل شهادته أيضاوأماء مهفى الدعارى وقد دما ووظاهر اقتصار المشاجعلي لأستاماه الحدود دقط سحة اسلامه بالاشارة ولمأره الاستفارصر يحاوكنابة الاخرس كاشارته واختله وافي أزعدم الة مدرة على المكتابة شرط للعمل بالاشارة ولاوالمعتمدلا فال الهمام لا يحنى أن الراد بالاشاريُّ التي يقع مراطلاقه الاشارة المقرونة بنصو يتسمسه اد العادة منسه ذلك فكانت بياه اساأجله الاخرس المجد ولرأشو الاخرس بالقراءة وهوجنب ينبغي أن يحرم أخسذا من فولهم بحب عسلي الأخرس نحر مل الهرأين يعمسايا النحر يالنقراء ولوعاق رجدل الطدلاق بمشيئه أخرس فأشار بالمشابئ يافي الرموع لوجود الأشهرم ووعلق عشيئة رحل اطق هرس دأشار دلما يئة يرفى الوموع أصافور العيد عناء شسباه وهيمه لي هداية مرس فرى عليه كال وصية بقيله ، تسهد عليان بسافى شد اللكتاب فأو أ مرأسسه أى بعم أو كسد ورداء من دلك

لاللباء أويصغرلهم انعمل ابتداء اشلا يلزمه المال بالشدك اختيار وهذااذا كأن الجواب مستغلاه اوغير مستقل كقوله نعيكان اقسرارامطلقاء سنى لوقال أعطى ثوب عبدى هذاأو افخرلى مار دارى هدنه أو جمسل داری هدده أو أسرحداتي هذه أوأعملي سرجها أولجاهها فقال نم كأن اقرارامنه بالعيدوالدار والداية كاف (قال أايس لي عليك ألف مقال إلى فهو اقرارله بهاوات قال تعملا) وقيل تعملات الاقرار يحمل عدلي ألعرف لاعدلي دقائق العربيمة كذافي الجوهرة والفرق الابلي حواب الاستفهام المني بالاثبات وسمحواله بالنني (والاعماء بالرأس) من الماطق (ليس بافراد بمال وعتق وطالاق وبسع وكاح واجارة وهبة يُّقُرُّفُ انه اقرار فهو حاثرُ ولا يحورُ ذلك في معتقدل اللسان والفرق ان الاشارة انحا تعتبرا ذا صارت معاومة وذ لله في الاخرس لافي معتقل اللسيان عني إو إستد الاعتقال وصارته اشارة معاومة قالواهذا عنزلة الاخرس ولوكان الاخرس يكتب تماما أو نومي إعماء يعرف به جازنكا حهوط لانه و بيعه وشراؤه و يقتص منه ولا يحد ولاتعمدله والفرق أن الحدلا يثنيت بيبان فيهشه فوأما القصاص ففيهمعني العوض يةلانه شرع حابرا فحاذ أن يثبت مع الشبه فكالماوضات اه ( قول يخلاف افتاء) أى لوسا لمفتيا عن حكم فقال أهكدا الحكم فأشار وأسه أى نع كانقله في القنية من علاء الدين الزاهدي و نقل من ظهير الدين المرغيذ اني اله لا يعتسير قال لان ألاشارةمن الناطق لاتعتبروفى مجمع الفتاوى تعتبر ومثله في تمقيم الحبو بي ونورالعين وغيرهمالان حواب للفتيء ليسبحكم متعلق باللفظ انحاا للفظ طر يقءمعرفة الجواب عندالمستفني واذاحصل هناالمقصود تمفتى المستفنى عن اللفظ كالوحصل الحواب بالكتابة بخسلاف الشهادة والوصية فانهما يتعلقان باللفظ والاشارة اغماتقوم مقام اللفظ عندالمجزوف شرح الشافية أنجارية أريدا عناقهافى كفارة في عبماالى رولالله ملى الله عليه وسلم فسألهاأ بالله تعالى فأشارت الى السماء فقال أعتقها هام المسلمة كف الحواشي الحوية وغيرها (قوله وأسب) بأن قيله أهذا ابلنة أشار بنع ط قال أبوا اسعود وقوله ونسب أى الاشارة من سيد الامة تُنزل منزلة صريح الديموي (قوله وكفر) بأن قالله عائل أتمتقد هذا المكفر فأشار بنعم (قوله واشارة عرم لصيد) فاذا أشار لشخص يدله على طير فقتله عد حزاء على الشدير (قوله والشيخ مِ أَسْهُ فَرُوايهُ الحديث) أَى لُوفيل له أَحِرْني مر وايه كذاعمل وأشار مرأسه كفي أمالوفر أعليه وهوسا كت فأنه برويه عنه ولا يعتماح الى اشارة ومسئلة الشيخ ملحقة بمسئلة الافتاء (قوله والطلاف) أى واشارة عدد الطلاق المتلفظية (قوله هكداوأشار بثلاث) فالاشاره مبينة لهذا المهم فأوفال أنت طالق وأشار بثلاثهم يقع الاواحدة أشباه فالومها ولمأرالات حكم أنت هكدامشيرا باصبعه ولم يقسل طالق اه والظاهر عدم الوقو علائه ليسمن صر بح الطـ لاف ولا كايته لانه ايس الفظ بحمَّله وغيره ط (أقول) المفهوم من عبارة الشارح المقولة عن الاستماه في قوله والطلاف في أنت طالق أي و عضلاف الطلاف المكاثن في أنت طالق هكداوأشار مثلاث فان الاشارة بالرأس فمه كالمطق الكن تقدم في كتاب الطلاف انه لوقال هكذا وأشار بثلاث رمع تلاث ولولم يشر بالرأس فالظاهر أمف هده الصورة لافائدة في اشارة الرأس وقال في الاشياء ويزاد أخذا مى مسئلة الاحتاء بالرأس واشارة الشيخ في رواية الحديث وأمان المكافر أخذا من المنسب لانه معتماط فيه طقن الدم ولذا يثبت بكتاب الامام كاتقدم أوأخذامن المكتاب والطلاق اذا كان تفسيرا لمهم كلوقال أنت طالق مكذا وأشار بثلاث وقعت مخلاف مااداقال أنت وأشار بثلاث لم يقع الاواحدة كاعلم فى الطلاق اه من أحكام الاشارة نعم لوق ل مخالفة هدذه المسئلة لما قلهاف كونها تعتسبرفها الاشارة مطاقا كأن الكلام مستظما كأقاله أوالطيب (أقول) وعبارة المنزف كاب الطلاق هكذ أولوفال أرت طالق وأشار باصابعه ولم يقل هكذافها واحدة الفقد التشسملان الهاء للتنسه والكاف التشسه اه وفى الحرون الحمط لوفالت لزوجها طاقيي وأشارالها شلاث أصابع وأرادته ثلاث تطلمقات لايقع مالم يقل هكذ الانه لووقع وقع بالضمير والطلاق لايقع بالضمير اه وأنت خمير أن اعتراض الحشى ليس في معله لانه ادا أتى بقوله هكدا اعتبرت الاشارة فاذا قيله أطلقت امرأتك هكدا وأشاراليه بالان أصابع فأوما يرأسه أى نعم فأنه يقع الثلاث كاهوظاهرتأمل (قوله اشارة الاشماه) أى كذافى أحكام الاشارة من الاشباه في الفن الثالث (قوله وبزادالمين الح) طاهره أنجيم الاعمان يحمث فها بالاشارة لان المذكور أمسلة وايس كذلك فأنه أذا حلف ليضر من فأشار مااضر ملا يمرأ أوحلف لا يضرف فأشار مالضرب لا يعنث ادا كان مشله من يساشره والذى فى المنم عن أعمان البرارية ادا حلف لايظهر سرفلات أولايفشى أولايعملم ولانابسر ولان أوحلف ويكنى سرو أوليحفينه أوليسترنه أوحلف لايدل على فلان وأخبر به بالكتابة أو مرسالة أوكلام أوسأله أحد

بغلاف افناه ونسبواسلام وكفر) وأمان كافرواشارة همرم لصيدوالشيخ برأسه فىرواية الحديث والطلاق فى أنت طالق هكذا وأشار بثلاث اشارة الاشباه و بزاد المين كالهملا بستخدم فلانا أولا بظهرسره أولا يدل

أكان سرفلان كذاأوأ كان فلات بمكان كذافأ شار وأسهأى تعر انشقي جسع هذه الوحوه وكذا اذاحلفها لايستخدم فلانافأ شاراليم بشئ من الحدمة حنث في عينه خدمه فلان أولا يتحدّمه الهرط (أقول) وانولهم حنثالعرف اذالاعبان مبناهاعليه وهوفى العرف يكون بذاك مظهرا سرهوم فشيهوم علمايه كأهوم قريصا يحله وهـ ذا هو السبب في خروجها عن الضابط المذ كورفا فهـــم (قولِه وأشار حنث) قال في الاشبائي السراق أنلا يغبر بأسمائهم فالحيلة ان يعد عليه الاسماء فن ليس بسارق يقول لاوالسارق يسكت عبراتي فمعلإالوالىالسارق ولايحنث الحالف اه وفىمسئلتنا الحيلة أن يقالله انانذكر أمكنة وأشسياكم فماليس بمكان فلان ولاسر ففللا فاذا تكاحنا بسره أومكانه فاسكت أنت ففعله واستدلوانه عاسته لا يعنت (قوله الافى نسع) و بدخل تعت الهيدي منها ثلاث صور وينبغى أن زاد على التسع تعملته من العالم بالاشارة فانها تَدَكُّ في كاقد مناه في الشهادات فتال (اعلم) أن من القواعد الفقهية أنداها ساكت قول كافي مسائل (منها) وأى أجنبيا يبيع ماله ولم ينه هلاً يكون وكملا لسكون المسألك (وما الى الفاضى الصي أوالمعتوه أوعبدهما يبيع و بشارى فسكت لا يكون اذما في التعارة (ومنها) لورائي راهنه يبيم الرهن فسكت لايبط ل الرهن ولايكون مأدونا بالسيع وزادق الاشباء قوله في وواية (فيما لورأى غيره يتلف ماله وسكت لايكون اذناباتلافه (ومنها) لورأى عبده يبيسع عينا، ن أعيان المسألك في كلم: لا كون اذما (ومنها) لوسكت على وط وأمنه لم يسقط المهروكد أعن قطع عضو وأخذا من سكوته عندا ، الأر ماله (ومنها)لورأى قده أو أسته يتزوح فسكت ولم ينه ملا يصبرله آ دمانى النكاح (ومنها)لو زوّحت غيرٌ \* نسكت الولى عن مطالبة التفريق ليس مرضاوان طال دلك لان في الموانع كثرة أي مالم تلدمنه (ومنها) سب امرأةالعنن ايس رضاوان أقامت معهسنين (ومنها)الاعارةلات بشكوت (ومنها) حلف لايسلمشفعة ﴿ وسلهاولكن سكت عن خصومة فمهاحتى بطلت شفعته لا بعنت (ومنها) حلف لا و خرى ذلان حقاله عليه شهرا فلدة خره ثبهرا وسكتءن تقاضيه حتى مصى الشهر لايعيث (ومنها) لووهب شيأ والموهوب له ساكت لا يُصحِمالُم يقل قبلت يخلاف الصدقة كايتاً بي (ومنها)لوآحِرة نه أوعرضــ البيــع أوساومه أو زوّجه فسكت الة برلايكم ن اقر ارام ته يخلاف مالو ماعه أورهنه أو دمعه يحنامة ف كمث كما سيأتي أيضا (ومنها) أحد شعر تكي عمان قال لصاحبه انى اشتريت هذه الامة امفسى خاصة فسكت صاحبه فشرا هالا تكون له مالم يقل صاحبسه أم نع كذافى مامع الفصولين موافقا للخلاصة وغيرها وزيدفى مختارات النوازل فاذا قال نعم فهسى له بعسيرشي عندا أي حديقة اذالاذن وتضمن همة نصيبه منه اذا لوط علا تعل الابالماك تعلاف طعام ركسوة (بقول الحقير) وفي الاشماه فسكت صاحبه لا تكون الهما وذكر هذه المسئلة فمما يكون السكوت فمه كالنطق كلذلك سهوواصه لخالفت ملامرآ نفامن المعت برات واحتمال كون المسئلة خلامية فهار وايتان بعيدا ذلوكانت كذلك لتعرض له أحدمن أصحاب المعتبرات المنقول عنها (ثماعلى) انه خرب عن القاعدة السابقة مساثل كثيرة صارالكوت فها كالنطق أي يكون رضا (فنها) سكوت البكر عنداستشمار وليها عنها قبل التزويم و يعده هدنالو رُوّحها الولى فاور و ج الجدم عقيام الاب لا يكون سكوتها رضها) سكوتها عند قبض مهرهالوقمض المهرأ بوهاأوم رزوحها فسكتت تكون اذبا بقبضه الاأن تقول لا تقبضه فسنسذ لمعز القبض علمهاولا يبرأ الزوج (ومنها) سكوت الصبية ادابلعت بكرا يكون رضا و يبطل خيار بلوغها لاله باعث ثيبا (ومنها) بكرحاًه تأثلاتر وج نفسها فر وجها أبوها وسكتت حمثت في عينها كرضاها بكارم ولوحلفت كرأن لاتأذن في رويحها فزوجها الوهاف كتت لاتحنث اذلم تأذن ولزم السكاح بالسكوت (ومنه ا) تصدق على انساب فسكت المتصدق عليه يثبت الملك ولا يحتاح الى قروله قولا يحلاف الهبة (ومنها)فيض هبة وصدقة يعضره المالك وهوساكت كان اذنابقبضه (ومنها الوأر أمديونه فسكت المديون يبرأواورد رتدرده (ومنها) الاقرار بصم ولوسكت المقراه ويرتدبرد، (ومنها) لو وكاه بشي فسكن الوكال

وأشار حنث عمادية نتحرر مطلات اشارة الماطق الافى تسع فليحفظ وباشره صع ويرتدر ده فاووكله ببسع قنه فلم يقبل ولم يردفباعه جاز ويكون قبولا (ومنها) لوأوصى الى رجل فسكت في حياته فلسامات باع الوصى بعض التركة أوتقاضى دينه فهو قبول الوصاية (ومنها) الامر باليدادا سكت المفوض اليه صمو يرتديرده (ومنها) الوقف على دجل معين صم ولوسكت الموقوف عليه ولو ردم قيل معطل وقيل لا (ومنها) قواضعاعلى تلجئة ثم قال أحدهمالصاحبه قديدالى أن أجعله بمعاصحها وسكت الاستوثم تبايعاصم المسع وليس للساكث ابطاله بعدما معرقول صاحبه (ومنها) سكوت المالك القدم حين قسم ماله بين العاغين رضا كالوأسرةن لمسلم موقع فى الغنيمة وقسم ومولاه الاول حاضر فسكت بىال حقه فى دعوى قنه (ومنها) لو كارالمشنرى مخبرافي قن شراه فرأى القن يسمع ويشترى فسكت بطل خياره ولوكان الخيار المباتع لايبطل خياره (ومنها) للبائع حبس المبيع لتمنه فلوقبضه المشترى ورآه اليائع وسكت كان اذنافي قيضه الصيم والفاسدفيه سواءفى رواية وهورضا بقبض فى الفاسدلاف الصم فى رواية (ومنها) علم الشفيع بالبيسع وسكت يبطل شفعته (ومنها) وأى غيرالقاضى قنه يببيع و يشترى وسكت كان مأذو ما فى التجارة لا فى بيع ذلك العين (ومنها) لوحلف المولى لا يأذن لقده فرآه يبيع ويشترى فسكت يعنث في ظاهر الرواية لافى روآية عن أبي بوسف (ومنها) باع تن شيئا بحضر قمو لاه ثم ادعاه المولى أنه له فلوكان مأذو ما يصم دعوى المولى ولوصحوراصم قال الاستروشني فانخيل ألم يصرمأ ذونابسكو تءو لاءقلنا نعروا كن أنرالادن يظهر فى المستقمل (ومنها) باع قناو القن حاضر علم به وسكتوفى بعض الروا يات فانقاد للبيه عروا لتسليم شم قال أناحى لايقب لقوله كدافى جامع الفصولين موافعالمافى فتاوى قاصى خان وفى فوائد العتماني ولوسكت القى وهو يعقل فهوا قرار مرقه وكذآلورهنه أودفعه يجناية والقىساكت يخدلاف مالوآحره اوعرضه للبيدع أوساومه اوز وجه فسكونه هناايس باقرار برقه (يفول الحقير) قوله وفي بعض الروامات الح ظاهره يشعر يضعف اشتراط الانقياد أوتساوى الاختمالير لكن الاطهرأت الانقياد شرط لماد كرى يحل آخرمن فتاوى قاضى خان رجل شرى أمة وقيضها فباعهامن آخروا الفيمن ثالث فادعت حويتها فردها الثالث على الشاني فقبلها ثم أرادردها على الاول فلم يقبل له ذلك لوادعت عنقا اذالعتق لا يشبت بقولها ولوادعت حرية الاصل فلو كانت من بيعث وسأت انقادت لبيع وتسليم فسكذلك افالانقيا داقرار بالرقوان لم تنقسد فليس للاوّل أن لا يقبل أه (ومنها) حلف لا ينزل فلا بادار و فلان نازل مها وسكت الحالف حنث لا لوقال له أخر ح فأى أن يحر بع فسكت (ومنها) ولدت ولدافهناً الناس زوجها فسكت الزوح لزمه الولد وليس له نفيه كأقراره (ومنها) أم ولدوللت فسكت مولاها حتى مصى يومان لهذا الولدلاءلك يفيه بعده (ومنها) السكوت قبل البيد م عند الاخبار بالعيب رضايه حتى لوقال رجل هدذا الشي معيب قسمعه وأقدم مع ذلك على شرائه فهو رضالوالحبرعدلالالوفاسفا عندأبى حنيفة وعندهما هورضا ولوفاسقا (ومنها) سكوت بكرعنداخبارها بتزو يج الولى على خلاف مامرآ نفا (ومنها) باع عقار او امرأته أوولاه أو بعض ا قاربه حاضر فسكت ثم ادعا. على المشترى من كان حاضر اعند البيسع أفتى مشايخ سمر قند أنه لايسجع وجعل سكوته في هذه الحالة كاقرار دلالة فطعاللاطماع الفاسدة وأفتى مشايخ يخارى أنه ينبغى أن يسمع فينظر المفستى ف ذلك عاورأى أنه لايسمع لاشتهارا لمدعى عيلة وتلبيس وأفتى به كان حسناسد الباب التزوير (ومنها) الحاضر عند البيع لو بعث البائع الى المشترى و تقاضاه النمن لا يسمع دعوا والملك لنفسه بعده لانه يصمير محيز اللبيع بتفاضية (ومنها) رآميبيم عرضاأ ودارافتصرف قيه المشترى زماناوهو ساكت سقط دعواه (يقول الحقير) وفي الفتاوى الولوا لجية رجل تصرف أيضازما ماووجل آخرواى الارض والتصرف ولم يدع ومات على ذلك لايسمع بعدد لأنده وى ولده فيترك على يدالمتصرف لان الحال شاهد (ومنها) لوقال الوكيل بشراءشي وعينه آوكاه اني أريدشراء ولدفسي فسكت موكاه عُشراه يكون للوكيل (يقول الحقير) وجه الفرفين هده المسئلة وبين مامر تحوورقة من مستئلة شريكى العمان وهوماذكر مصاحب الخلاصة بعدد كرها تين

۹,

المسسئلة ين بقوله والفرق أن الوكم استعلى ولي الم الموكل ومنى أم معظ عضلاف أحرب كلين الالاعال فسيخ الشركة الاوضاصاح ومنها) الم المرسمي عاقل وأعداله من المستعدد المستع اذنا (ومنها) سكوت رجل رأى فه ينتي نقرقه حنى سُرُ ، تُنهميكُ رن رضا (رمنها) سكون الحالف بان لايستخدم فلاناأى ملوكه عرحدمة فلان الأأمر مواليتهه حنث (ومها) امرأة دفعت في تعهد وهالبنها أشسياءمن أمتعة الابوالاب ساكت عليس لة الاسترداد (ومنه الفقت الام ف تجهيز النها ماهو معتاد ف كتالا ولا تضمن الام (ومنها) ماع أمة وعلمه الحلى وقرطان ولم اشترط ذلك لكن تسلم المشترى الامةوذهب بهاوالبائم ساكث كان سكوته بمنزلة التسليم فكان الحلى لها (ومنها) القراءة على الشه وهوسا كَنْ تَنزل منزلة بطقه في الاصم (ومنها) ماذكر في قضاءا لخلاصه ادعى على آخ مالاف يحب أصلا ووُخذمنه كفيل ثم يسأل جيرانه عسى يه آ فه في لسانه أو سمعه دلوا خير إأنه أ أين الحكم فان سكت ولم يحب ينزل منزلة المنكر عنسدا بي حنيفة وعندا بي يوسف يتريب يحيل بنهم أخرس عيب بالاشارة انتهى (ومنها) سكوت المزكى عندسؤاله عن حال الشاهدة إلى ورفر المسكول الراهن عند قد ص المرتهن العدين المرهونة (يقول الحقير) فصارت المسائل المرتهن السكوت فهما رضاأر بعين مسئلة ثلاثون منهاذ كرت في جامع الفصولين وعشرة منهار بادة صاحب لايثهله العظائر نقلها عن الكتب المعتب برة انه عن الكل من نور العير وقدة كرما بعض هذه فيما قدم الحرر الواجعة مان شئت وتقدمت في كالام الشارح قديل البيوع آخر لوقف وزاده لي ماهنامسائل كابرة وكتب عليها سبدى الوالد رحمالله تعالى و زادعامها مراجعهائمة (قوله لزمه الدىن حالا) قال قى الدررلانه أقر يحق على نفسمه وادعى لنفسه حقاقيه فيصدق في الاقرار بلاحة دون الدعوي اه قال في الواقع الدالم يصل الاحل بكالمه أما اذاوسل مدن أه (قوله لانه دعوى بلاحة) قال الجوى لانه أفر بحق على مفسه وادعى حقاعلى المقرله فاقراره عقاليه ولاتقبل عوامبلاعة اله (قوله البوته بالشرط) الاوصم أن يقول يثبت بالشرط و يكون سانالة وله عارض وعبا لحوى والاجسل عارض ولايثيت منفس العقد بل بالشرط والعول للمسكرف العارض اله (قول وللمقرف النوع والمسكرف العوارض) أى فكانت من قبيل الاقرار بالنوع لابالعارض لانحة موع أن يكون الشئ من أصله موصوفا بتلك الصفة وكذلك الدس المؤجل المكفول به فانه مؤجل بلاشرط بل من حين كفله كان مؤجلاها دا أفر به لم يكن مقرابا الحال كاأن الدراهم السودمن أصلهاسود وايس السوادعارضا بانشرط مكان اقرارا بالنوع يخلاف الدس فان الا أرفيه الحلول ولايصير مؤج لاالابالشيرط فكان الاقرار بالدمن المؤج لل اقرارا بالدمن وادعاء لحصول العمارض والمقرله يسكر العارض والقول المنكرومثله اجارة العبد كأفاده بعض الاعاض والحاصل أن الاجل عارض لايثبت بمفس العقديل بالشرط والقول المحكرف العارض (قوله البوته في كفالة المؤجل بالاشرط) فالاجدل فيها فوع. مكانث الكمالة المؤحلة أحدنوعي الكمالة فسصدق لاناقد ارومأحد النوعين لامحمل اقرارا بالنوع الاسخر لانحققة النوع أن يكون الشئ من أصله موموفا بتلك الصفة وكداك الدن الوحل المكفوله فانه مؤجل بلاشرط بل من - من كفله كان مؤجلا فاذا أفر به لم يكن مقرا بالحال كأأن الدراهم السود من أصلها سودكاقدمناهقر بباوةد مرت المسئلة في كاب الكفالة عند قوله لان مائة درهم الى شهر فراجع (قوله وشراؤه أمة متفقية) فاذالم تسكن منعقبة فأولى بالحكم المدكوروة وله حد وب في حراب أى كشراء توب في حرابوق البزازية عالى الله بقوله والضابط أسالشي انكأن ما يعرف وقت المساومة كالجارية القاعة المتنقبة بنيديه لايقبل الااداسدقه المدعى علمه في عدم معرفة ما باها فيقبل وان كان عمالا بعرف كنوب في منديل أوجارية قاعدة على وأسدها عطاء لارى منهاشي يقبل والهدااختلفت أقاديل العلماء فى ذلك اه و به ظهرأن الثوب في الحراب كهرفي المنسديل ويدل عاميه ما في الغوا كه البدرية لابن العرس حست عد

(وال أقر بدين مؤحسل وادعىا لمقرله حلوله لزمه) الدن (عالا)وعندالشافعي رض الله عنمه مؤحملا بيمينه (كاقراره عبدفي يــــ الهارحمل والهاسمة حوه منه) فلايصدق في تأحيل والمارة لانهدعوى بلاهة (و) حينئذ (بستحلف المقر له فيهــمايخلاف مالوأقر بالدراهم السود فكذبه في صفتها)حيث (يلزمه مأأقر يه نقط) لان السود نوع والاحدل عارض لشوته بالشرط والقول للمقرفى النوع وللمكرفى العوارض (كاقرار السكفيسل بدن موجل) فان القولله في الاجمل أثبونه فىكفالة المؤجل الاشرط (وشراؤه) أمة (متنقب قاقرار باللك للبائع كثوب فيحراب

سئلة الثوب فى الجراب تما يغتفر فيه التناقض ففال واذا اشترى ثو بامطو يافى ح اب أومند يل فلما نشره فالهذامتاع تسمع دعواه فالدعوى مسموعة مع التناقض فيجيع هذه المسائل أى التي منهاهذه على الراج المفتى به ومن المشايخ من اعتسبرالتماقض مطافقاً فنع سماع الدعوى اذا تقدم ما يماقضها وقد مناذلك في الدعوى دراجعه (قوله وكدا الاستيام والاستيداع) أى طلب الداعه عند دومثله يقال فى الاستيهاب والاستشارقال فى تنو يرالبصائر وممايح وفظه هناأن المساومة اقرار بالملك للبائم أو بعسدم كونه ما كاله ضمنالاقصداولي كألاقرارص يحا بانه ملك الباثع والتفاوت انما فاهرفهما اذاوصل العين الىيده يؤمن ي مسيد مرفى فصل المساومة وبهانه اشترى منباعامن انسار وقبضه م ان أ ما المشترى استعقه ما المرهان من المسترى و أخده عمات الات و ورثه الاس المشترى لا يؤمر برد الى الباثع ويرجده بالثمن على البائع ويكون المتاع فى يدالمشسترى هذا بالارث ولوأ قرعند البيسع بانه ملك البائع ثم استحقه أنوه من يده ثم مات الآب و ورثه الابن المشترى هذ الابرج م الى البائع لانه في ده بناء على زعه بحكم الشراءالاول التقر وأن القضاء المستحق لابوجب نسم البياء قبال الرجو عبالمن اه كذاف جامع الهزازي (قوله والاعارة)الاولى أن بقال الاستعارة كافي حامع الفصولين من الفصل العاشر أي لوقبل أعارة الثوب والجارية المذكورين كان قبوله افرارا بالملك هان القبول هوالذى يتأتى منه والاعارة فعل ذى اليد مكيف تسكون اقرارا بالملك والذى سهل ذلك وقوعها بن الاستيداع والاستهاب والحاصل أن الاستعارة هى التى تسكون افرارابا لملك للعدير أما الاعارة فهدى فعل المعير تأمل (قوله والاستماب والاستعبار) قال ف الاشهباهالاستَجُاراقرار بعدم الملكه على أحد القولين وفي الجويُ انْ مما يعتفرُ النَّماقص استَجُاردارثم ادعاءما كمهالانه موضع خفاء وقيل عب تقييده عااذالم يكن ماكه في مظاهرا فانه مرحوا بان الراهن أوالبائع وفاءاذااستأ حوالرهن أوالمبسع لايصم وهو كالصريحف عدم كون الاستنع اراقرارا بهدم الملكه اه ومثله في الحواشي الرملية قال العلامة الحوى قبل عليه الاستثمار اقرار بعدم الملائله اتفا فاوانعا الحلاف فى كونه اقرارالذى اليد بالملك فقدا شتبه على صاحب الاشباه الاول بالثانى فأحرى الخلاف بالاول كافى الثانى وهوسهو عظيم وردبان الضمير في له راجع للمؤخر والقرينة عليه قوله على أحد القولين اه وهو بعيد حددا وقدصح العمادى كالاالقوان في فصوله في الفصل السادس وفي الاشباه الااذا استأحر المولى عبده من نفسه لم يكن اقرارا بعريته كافي ألقمية (قوله ولومن وكيل) أي وكيل واضع اليدوالاستنكاح في الامة عنع دعوى الملك مع اودعوا منى الحرة عمد عوى نكاسها كذافى الدرر (قولة فيمنع دعوا النفسسه ولغيره الخ) قال في الشرز بلالية كون هذه الاشياء اقرارا بعدم الملك للمباشر متفق عليه وأما كوخ القرارا بالملك لذى الوسد ففيسه روايتان على رواية الجلمع يفيدالملك لذى اليدوعلى رواية الزيادات لاوهو الصحيح كذاف الصعرى فالفيء دةالفتاوى الاستعارة والاسنيداع والاستهاب من المدعى عليه أومن غيره وكذا الشراء والمساومة وماأشسبهمن الاجارة وغديرها تمنع صاحبهاه ن دعوى الملك لنفسه ولغيره قال صاحب جامع الفصولين أقول كونهذه الاشياء اقرارا بعدم الملك للمباشر ظاهر وأماكوم اقرارا بالملك لذى الميدفقية روايتان كاسمأت قريباقال والظاهر صدى أن محرد ذلك ليس باقرار لذى البداد قد يفعل م وكيل المالك فلامكون افراوا بالملاشلذى المديلا بدأنءير بالقرائن ويععل اقراواني وضع دون موضع بحسب القرائن فعلى هــداينبغي أن تصمدعوا العــير، في بحض المواضع لافي بعضها فان يرهن الديعاليه، على وكيل الحصومة أنه سبقت منهمساومة أواستهارة أويحوهما عزل من الوكلة لانه لوفعله عند القاضي عزله والموكل على حقه لوشرط أناقراره عليهلا يحوز فالصاحب نورالعين قوله لوشرط الحمستدرك ادلوصدوذ المصنالوكيل ف غير مجلس القاصي لايمتبر الاحاجه الى اشرط المد كورهدا اذا كأن قوله والموكل على حقه معطوفاعلى قوله عزل من الو كلة أماأذا كان معطوفا على قوله فعله عند القياصي عزله والاستدراك حين الذاكر مسئلة

وكذاالاستبام والاستبداع) وقبول الوديعة بحر (والاعارة والاسستبهاب والاستنجار ولومن وكيل) فكل ذلك اقرار بملكذى البد

الاولى ناقصة حيث لم يتعرض فيهاالى كون الموكل على - عداولافى صورة مساومة وكياه فى غير يجلس القاضى وهذا قصور واجهام فحمقهم بيان واعلام كالايخفي على ذوى الاعلام اه وفيسه الاستيام هل هو اقرار فيعروا يتان على رواية الزيادات يكون اقرارا بكونه ملك البائع وفي رواية لايكون اقرارا والاول أصم وعلى الروايت بنالا تسمع دعواه بعد الاستيام والاستيام من غدير البائع كالاستيام من البائع والاستيداع والاستعارة والاستهاب والاستخارا قرار بأنه لذى المدسواء ادعاه لنفسه أو اعسيره ولوأ فمت البينة على ان الوكيل ساومه في مجلس القضاء نو جمن الخصومة هو وموكاه أيضاولو كانت المساومة في غير بجلس القضاء خرح هومن الخصومة دون موكله اه وفي جامع الفصد ولين صحروا به افادته الملك فاختلف التصيم الروايتين ويبتنى على عدم افادته ملك الدعى علي مجوازد عوى القرم العيره اه ونقل السائحانى عن الانقره وى ان الا كثره لى تصيح مافى الزيادات وأنه ظاهر الرواية اه قلت فيفني يه لترجيه بكونه ظاهر الرواية وان اختاف التصيم كآتقدم (أقول) ومثل ماتقدم من الاستعارة والاستيداع وأخواته الافتسام قال في جامع الغصواين رامن الفتارى رشيد الدن قسم تركة بس ورثة أو قبل تولية لوقف أووصا به في تركة بعد العلرواليقين بان هذاتر كة أووقف ثم ادعاه لنفسه لاتسمع أه وتمامه فيه (قوله فبمنع دعواه لمفسه) هذا منفق عليه وأما كونه افرارا بالملك لذى البدففيه روايتان مصححتان كاعلت (قوله ولغيره) قالف جامع الفصواين الحاصل من جلة مامر أن المدعى لوصدر عند ممايدل على أن المدعى ملك المدعى عليده تبطل دعواه لمفسية والغيره التداقض ولوصدر عنه مايدل على عدم ملكه ولايدل على عدم ملك المدعى عليسه بطل دعواء لمفسه لالعير ملانه اقرار بعدم ملكه لاعال المدعى عليد ولوصد والمستعلم العقرار وعدمه فالترجم بالقرائنوالافلايكوناقراراللشك اه (قوله يوكاله أووسايه) يعنى اذا أقرالوجل بمال أنه لفلان ثم ادعاً لمفسهم بصح وكدااذاادعاه بوكالة أروصايه لورنة موصيه لان فيه تما قضالان المال الواحد لا يكون اشخصين ف الذواحدة كافى الدرر (قوله الساقض) محله ما ادا كان لا يخفى سبه كاتقدم (قوله بعلاف ابرائه) أى لوأبرأهمن جيع الدعاوى ثمادعى عليه وكأبة للعير أوليتم هووصيه صصر لعدم التماقض لانه اغما أبراه عنسق نفسه لاءن - في غيره (قوله بهما) أى بالوكالة والوصاية (قوله لعدم المناقض) لان ايراء الرجل عن جميع الدعاوى المتعلقة عماله لا يقتضى عدم صفة دهوى مال لعيره على دلك الرجل درر (قوله دكره فى الدرر) الضه يرواجه الحااذكورمتمامن قوله وكذاالخ سوى الاعارة والحالمذ كورشر ما فميع ذاك مذكور فهاوالضمير فأقوله وصحمف الجامع الخزاجم الى مافى المتن فقط يدل عليه قول المصنف فى المنح ومن صرح بكونه اقرارامملاخسر ووفى النظم الوه باني العبد البرذ كرخد لافائم فال والحاصل أن رواية الجامع أن الاستيام والاستنجار والاستنعارة ونحوها اقرار بالملاء للمساوم منه والمستأح منهور واية الزيادات أنه لايكون ذاك اقرارا بالملكية وهوالعصيم كذافى العسمادية وحكى فهااتفاق الروايات عسلي أنه لاملك للمساوم ونحوه فيهوعلى هذ االخلاف يبتني محقده والمملكا لماساوم فيهله فسمه أولعسيره انتهيي واغما خِمناهمْأَبِكُونُهُ اقْرَارًا أَخْدَابُرُوايِهُ الجَامِ الصَّغْيُرُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ الْهُ قَالَ السائْحَانَى ويظهرك أنه ان أُمدى عدراً يفتى بما في الزيادات من أن لاستهام ونحوه لا يكون اقرارا وفي العدمادية وهو الصيع وفي السراجية أنه الاصم وقدمناه الانقره وى أنه قال والاكثر على تصييما فالزيادات وانه طاهر آلرواية أه أقول المكن فى الاستيام لنفسه على كل من الروايتين يكون اقر ارابانة لاملك له ميه وسكر ف يدعيه لمفسه ممله أن يدعيه لعيره لعدم التناقض بماء على رواية الزيادات وممايؤ يدداك مانذكر وقريمافي المقولة الاستية فى المُتَمَة حتى لو برهن يكون دوءا تأمل (قوله وصعه في الجامع) أي سيم مامر من أل الاستيام والاستعارة والاستخار ونحوهااقرار بالملك المساوم ممهوا استعارمنه والمستأح يسموا لمراد بالجامع حامع الفصولي وهد ، وواية الجامع للا مام محد \* (تمة) \* الاستشراء من غير المدعى على في كوند از اوابانه لامال المدعى

فهنم دعواء لنفسه ولغيره وكاله أو رصابة للتنافض بخديم بخديم الدعوى جما الدعوى جما لهدد ما لنساقض ذكره في الدرر تبيال الافرا روضيمه في الجامع

ينبغى أن يكون الاستيداع وكذا الاستهاب ونعوه كالاستشراء (قوله دلافا لتعميم الوهبانية) أى في مسالة الاستبام لان المبيع يحتمل أن يكون في مد البائع عارية أوغصما أو يكون وكمالا أوفضو اسافا يقتض ثبوت الملك للبائع كذاذ كروا بنوهمان وهذامافي الزيادات (قوله وونق شارحها الشرنبلالي) أي بنمافي الجامع والزّ بادات (قوله بأنه ادفال بدي هذا) أي مثلاً أوهبني أوأحرني ونعو و قوله كان اقرارا) أي اعتراقاله بالملكلانه جازم بأنه ملكه وقد طلب شراءهمنه أوهبته أواجارته (قوله وات قال أتبيع هذا) أوهلأنث بانع هذالايكون افرارا بل استفهامالانه يحتمل أن يقصد بذلك استظهار حاله هل يدعى المكية وجواذالببيع أولا أويكون مراده طلب المهادعلى اقراره بارادة ببيع ملك الفائل فيلزمه بعد ذلك أى باقراره الضمى بناءعلى رواية الجامع ونفتى بهذه المسئلة برواية الزياد آن لكن قديقال ان ماذكر ولايصلح أن يكون توفيقا بن القولمن بل هو تفصيل في كون المذ كورات قد يكون بعضها قرار ابعدم ملك المقر وقد يكون ملك المقر فتأمل والحسام لمانه أذافال بعدني اياه انميا يصعرذلك فبميااذا كان مهو كالمعفاطب فان الانسان لايطاب من غيره أن يبيعه مال نفسه فكون ذلك اعتر فامنه له بالملك فلا يدعيه بعد ذلك لمفسسه ولا لغيره وات قال أتبيع ملعله ير يد أن يبيعمله وكالة عمه أو فضولا فلا يكون اقرار اله بالملك (قوله صل البيع) أى ونيعة المبايعة (قوله فاله) أى مادكرمن كتابة الاسم والختم (قوله ليس بافرار بعدم ماكه) أى فساهنا أولى أومساوأى وله أن يدع يسه بعد ذلك لمفسه ولعسيره أى فقوله أتبيع هددا أولى بان لا يكون اقرارا بعددم ملكه وصورةمسئلة كابتهوخمه على صلاالبيع هي انه لو كنب شهادته وخم عليهاع سلى صل وبه باع فلان لايكون اعترا فامنه بالبيع فان الانسان وديبيع مال غيره وضولا بخلاف مالو كان الصل مكتو باقيميعاصهاأ ونافذافان كالة الشهادة عليه حياشد تكون اعترافاله بالملك فلايصم بعدذلك أنبيعيه لمفسه وكذلك هماادا فال بعسه اغما يصعرذلك فيماادا كانملوكا للمغاطب فان الانسآل لايطاميه من غيره أنيبيعهمال نفسمالي آخرما قدمناه ويحب تفسده أيضابع سيرأحد الزوج سينو الرحم الحرم وعااذالم المرح فى مسك البيع \* (مهمة) \* فالبرازية عن الزيادات ساوم ثويا ثم ادعى أنه كان له قبل المساومة أوكان لابيه يوم مات قبل ذلك وتركه ميراثالا يسمع أمالوقال كان لاب وكال بالبيع فساومته ولم يتفق البيع يسمع ولوادعاه أبوه يسمع أيضا وكدالوقال فضي لابي ومات قبسل القبض وتركه ميراثالي يسمع أيضا وانلم يقض للذب حق مأت وتركه ميرا ثالا يقضى لان دوام اللصومة شرط ولاعكن لانه لا يصلح خصم أبعد المساومة وعلى هذا لوادع رجل شراء فوب وشهداله بالشراء من المدعى عليه وقضى أولا عرزهم أحدالشاهدين أن الثوباه أولابيه وورثههو عنهلا يسمع دعواهل اقلناولوقال عندالشهادة هذاالثوب بأعهمنه هدذا لكمه لى أولابى ورثته عنه يقضى بالمسم ويسمع دعوى الشاهد فاذابرهن على مدعاه قضى له لانعدام التنافض ولوقالا قولا ولم يؤديا الشهادة ثم ادعاء لمفسمة أوأنه لايمه وكاميا لطاب يقبسل وكذا اذا شهد بالاستنجارأو الاستيداع أوالاستماب أوالاستعارة ونالدع بطلده وادله فسه أولغيره وسواء طلب غقم ق هذه العقود المدع من المدع عليه أوغيره ولوساوم ثم ادعاهم ع الا منحر يقبل في نصيب المساوم ومساومة الابنلاتمنع دعوى الاب لكن بعسد موت الاب لاعلك الدعوى وانكان الاب ادعاه ونضى له به أخذه الابنوقيل القضاء لالمبامرآ يفاولو يرهن وفي الاقضية ساوء ولنجارية أوزوع أرض أوثمرة يحلثم برهن على أن الاصل ما حكه تقبل وان ادعى الفرع مع الاصل يقبل في حق الاصل لا الفرع معلى هد الوادعى شجرا فقال المدعى علمه مساومني غمره أواشد ترى مي لايكون دفعا لجوازأ بكون الشجراء والثمر العديره وفي

الخراءة ادعى عليه شبأ فقال اشتريته من فلان وأجزت البيسع لا يكون دفعا لان الانسان قد يجسيز بيسع العير ملك العير وفي الحيط برهن على أن هذا الكرم له فيرهن المدعى عليه الله كان آجرمنه نفسه في على هسذا السكرم

كالاستشراء من المدعى عليه حتى لومرهن عليه يكون دفعا قال في جامع القصولين بعد نقله عن الصغرى أقول

خسلافا انصیح الوهبانسة و وفق شارحها الشرنبلالی بانه آن قال بعنی هدا اکان افرار اوان قال آتبسع هذا لایق یدمسالهٔ کتابت و ختمه علی صسل البیم فانه ابس بافرار بعدم ملکه (و)له علی

يندوم وفى المنتقى استأحرنو ماثم برهن أنه لابنه الصغير تقبل قال القياضي هدد على الرواية التيجعل الاستثجار ونحوه أفرارا بعذم الملك أأه وحدم كونه ملكاعنع كونه ملكا لغيره فجازأت ينوب من العبروأ ماعلى الروابة التي تكون افرارا بانه ملك للمطلوب لاتسمع الدعوى لغسيره كالاتسمع لنفسده انتهب ( قوله مائة ودرهم) وكذالوقالمائةودرهمان أومائه وثلانة دراهم كافى الخانية وعليه التعليل الاستى وأراد بدرهم مالمقدرفشمل الديناروسائرا لو زونات والمحكيل وألحاصل أنهاذاذ كر بعد عقدمن الاعداد شئمن المقدرات أوعدد مضاف يحوما ثة وثلاثة أثواب أوأفراس يكون بيانا والافلا يكون بياما كافى النبع (قوله كاهادراهم)أى فيلزمه مائة درهم ودرهم في قوله له على مائة ودرهم قال في الختار ولوقال له على مائة ودرهم فالكل دراهم وكذا كلما يكالرو فوزن واعلم أنصاحب الدررذ كرميز المائة بصيغة الجمع ولفظه اذاقاله على مائة ودره ملزمه مائه دراهم ودرهم وتعقبه عزى بإن الصواب مائة درهم بالاقراد واستدل يسافى القدمة الحاجبية حيث قال ويميزمائة وألف مخفوض مفرد اه واعترضه أيضاعبدا لليزبان الالف ف دراهم من طميان القالم لان يمير مائة مفرد لاغبر وأجاب شيخ المولى أبى السعود بان دعوى النصو يبساقطه وماذكره ابن الحاجب فى المقددمة هو الكثير وما وقع اصاحب الدور حيث أضاف المباثة الى الجدع قليل وايس بخطأ ومنه فراءة حزة والكسائي ولبثوافي كهفهم ثلاثما تفسيني بإضافة مائة الىسني والحاصل أن العدد المضاف على قسمين أحدهما مالايضاف الاالى جمع وهو ثلزئة الى عشرة والثانى مالايضاف كشير االاالى مفردوهومائةوألفوتننيتهما محومائتادرهم وألفادرهم الح (قوله وكذا المكيل والموزون) كأثة وقفيز حنطة أو ورطل كداولوفالله تصف درهم ودينار وثوب فعلمه نصف كلمنها وكدا نصف هدا العمدوهدف الجارية لان الكلام كادوقع على شئ معرعيدة وبعينه فينصرف النصف الى الكل بخدلاف مالو كان بعضه غيرمعين كمصف هذا الدينآر ودرهم يجبعليه نصف الدينار والدرهم كله قاله الزيلعي وأصله أن المكادم اذاكال كاه على شئ بعينه أوكال كاه على شئ بغدير عمنه فهو كاه على الانصاف وان كان أحدهما بعينه والاسخر يغيرعينه فالمصفعلى الاولمنهما شرنبلالية الكن فالاالعلامة المقدسي بعد أن عزاوجوبكل الدرهم للتبيين فيه أنهذاهلي تقدير خفض الدرهم سسكل وأمافى الرفع والسكون فسلم انتهسى (وأفول) لااشكال على لغة الجوازعلي أن الغالب على الطلبة عدم اعتبار الاعر الدائي وضلاعن العوام ولكن الاحوط الاستفسار فان الاصل واءة الذمة فلعله قصدا لجرناً مل (قوله استحسانا) والقياس أن يلزمه المعطوف ورجع فى بيان المعاوف عليه اليهو بالقياس أخذ الامام الشافعي رجه الله تعلى (قوله وف مائة وثوب) نعوه مائة وشاة رمائة وعبد (قوله لانهامهمة) قال ف التبين وجها لاستحدان أن عطف المورون والمكيل على عددمهم يكون بيا فالممهم عادة لان الناس استثقاداتكر ارالتفسسر وهو الدرهم عدكثرة الاستعمال وذان فعالى ومده التعامل وهوما يثبت فى الذمة وهو المكيل والوزون الانها نثبت دينافى الذمة سلما وقرصاوعا أوا كتفوايذ كرمص الكثرة أسباب ودورانه فالكلام عدلاف الثياب وغيرها ماليسمن المقدرات أى بمالا يكال ولا يوزن لانم الا يكثر التعامل مالعده مثبوتها فى الدمة فى جميه م المعاملات والثماب وان ثبتت فى الذمة فى السد لم والنكاح الا أنهده الا يكثر ان كثرة القرض والمن ولم يستثقلواد كرهالعدم دورانها فى الكلام والاكتفاء بالشاني للك ثرة ولم توجد فبقي ه لي القياس بخد لاف قوله ما ثة وثلاثة أؤاب حيث يكون الاثواب تفسيرا للمائة أيضاو يستنوى فيه المقدرات وغيرها لانه ذكر عدد ب مجمين وأعة بهمأتفس واستمام فالهماه كون سامالهماوهدا بالأجاع لانعادتهم وتبذلك ألارى أم-م بقولون أحدوعشرون وثلاثة وحسون درهما وينصرف التفسير المهمالاستوائهما فىالحاجة اليه انتهى والنَّاقواب) أو واهم أوشياه (قوله كاها ماب) لان ذكر عددين مبحدين وأرد فهما بالتفسير

(مائتودرهم كالهادراهم) وكذا المكبل والموزون استعسانا (وفى مائنوڻوب ومائتونو بان يفسرالمائة) لانها مهسمة (وفعائة وثلاثة أثواب كالها ثباب)

فصرف البهما لعدم العاطف وهذا بالاجماع (قول خلافاللشافي) ظاهر كالدمه أن مخالفته في هذه المسئلة نقط وليسكدلك قال العيني وعندالشافعي ومآلك تفسيرا لمباثة المهنى السكل وعندأ حدالمهم منجنس المفسر فى الفصلين انتهى و فيحو فى الدرر (قول له لم تذكر بحرف العطف) مان يقول ما تذو أقواب ثلاثة كافى ما ثة وثرب (قوله فانصرف التفسير) أي مالا ثواب (قوله الهما) يعنى أنها تسكون تفسير الهمالاسنواء المعطوف والمعطوف عليه في الحاجة الى التفسير (قوله تارمه الدابة فقط) لان عصب العقار لا يتحقق عندهما وعلى قياس قول محديض منهما (قوله والاصل أن ما يصلح ظرفاان أمكن نفله) كتمر في فوصرة لزماه ومثله طعام في جوالق أرفى سفينة (قوله لزماه) لان الاقرار بالعصب اخبارى نقله ونقل المطروف حال كونه مظروفالا يتصورالا بنقل الفارف فصارا فراوا بغصبهما ضرورة ويرجع فى البيان اليهلائه لم يعين هكذا فروف عاية البيان وغيرها هناوفي ابعده وظاهر وقصره على الافرار بالقصورة يدهمافى الخانية له على ثوب أوعبد صمرويقفى يقيمة وسط عندأ في نوسف وقال مجدالقول له في القممة اله وفي الحروالاشسباه لا يلز ، شيّ أله ولعسله قول الامام فهذايدل على أندماهذا فاصرعلى الغصب والالزمه القيمة أولم يلرمه شئ ثمرا يتسه فى الشربلالية عن الجوهرة حث قال ان أضاف ما أقريه الى ذمل ، أن قال غصرت منه غرافي قو صرة لزمه التمر والقوصرة والا يضفه الى فعل بلدكره ابتداء وقالله على تمرفى قوصرة معليه التمردون القوصرة لان الاقرارة ول والقول عيز اليعض دون البعض كالوقال بعثله زعفرا مافى سلة اه ولله تعالى الجدوم اله ف حاشية أبي السعود على ملامسكين واحل المراد بقوله فعليه التمرقيمته تأمل اه سيدى الوالدرجه الله تعالى (أفول) ولعل عليه النمر لاقيمته لأنه مثلى تأمل (قوله والالزم المعاروف فقط) وهذا عده هالان العصب الموحب الضمان لا يتحقق فى غير المنفول ولوادع اله لم ينقل لم يصدق لانه أقر بعصب تام لانه مطاق في مل على السكال (قوله - لافا لحمد) ساءعلى تصورغصب العائب العقارفعندهما غيرمتصور سكون الاقرار بالمباروف بقط وعدومتصور فيكون اقرارا بالفارف والمفاروف (قوله وان لم يصلح) أى ماجعل ظرفاصورة وهو قوله في درهم والدرهم لأيصلح أنيكون طرفالدرهم فكون قوآه فى درههم أعوا ويلزمه درهم مقط (قوليه ف خمية ، فبـــه أن الخيمة لاتسمى ظرفاحقية فالمعتبركونه ظرفاحقيقة كمانى المح (قوله والبحرر) هو ظاهرا فحكم أخذامن الاصل ويدل عليه مايأتي منماوه وقوله ثوب في منديل أوفى ثوب بل هما أولى وفي غاية السيان ولوغال غصيتك كذافي كذا والثانى ممسايكون وعاءللاؤل لزماءوفه اولوقال على دوهم فى قفيز حنطة لزمه الدرهم فقط وان صلح القفيز ظرفانيمانه ماقال خواهرزا دهانه أقر بدرهم فى الذمة ومافه بالايتصوّران بكون مظروفا في شيء آخر اه ونتعوه فى الاسبيجا بي واستظهر سدرى الوالدوجه الله تعالى أن هذا فى الاقرار ابتداء أما فى العصب في لرمه أ الظرف أيضا كمفي عصيته درهم فى كيس بناء على مأقدماه و يفيده التعليل وعلى هذا التفصيل درهم فى نوب نأمل (قوله و محاتم) مان يقول هذا الخاتم لك (قوله تلزمه حافته) الحلقة بسكون الامف لقة الباب وغبره والجدع حلق فمشتن على غيرقياس وقال الاصمعي بكسر الاول كقصعة وقصع وبدرة وبدرو حكى يونس عن اس العلاء أن الفتم لعنف السكون ط (قوله ودسه) هومايرك في الخاتم من عبره وفى القماموس الفص العامم مثلث موالكسر غير لن (قوله جيعا) لان الم الخاتم بشملهما و لهذا يدخل الفص في بيع الخاترمن غير تسمية ط من الشاي (قوله جفنه) بفتم الجيم عده وفرابه (قوله وحائله) جمع حالة بكسر الحاء علاقته ط وهي ما اشدته السف على الخاصرة قطعة حاد ونعوها قال الاصمع لاواحد الهامن لفظها واغاواحدها محلى يني (قوله واصله)- ديده لان اسم السيف يطلق على الكل (قوله بيت مزين بستور وسرر ) مقتضى هـ ذاالته سيران يلزم البيت أيضا وفي الجوى وقبل يتخذمن ششب وثياب وهو طاهروفي العينيهو بيتين بن بالثياب والاسرة والسستور ويجمع عملي حال فالمسلام سكين واسم، بشخان وقيل خونْ بمانه اله ويقال لهاالا كالماموسية والظاهرلزو. هالانجاءن مفهومها وصدق الاسم على الكل كالزمة ا

خملافا الشافيرضيانه عنده تلناالانواب لمنذك محرف العطف فأنمرف التفسيرالهمالاستواتهما في الحاحة المه (والاقرار مداية في اصدطيل تلزمه) الدابة (فقط) والاصلان مايصلح ظرفاان أمكن نقله لزماه والالزم الظروف فقطخلافالحمدوان لإبصلح لزم الاول فقط كقوله درهم فىدرهم دررة اتومفاده الهلو فالداية فخيمة لزماء ولوفال ثوب فىدرهم لزمه الشوب ولم أره فلمحرر (و بخاتم) تلزمه (حافته وفصمه ) جمعا (وسنف حفنه وحائله ونصله وبحملة) معاء فيم ديث من سدور وسرو العلاقة لصدق السيف علىها و مكن الفرق بالاتصال وعدمه تأمل (قوله العبدان) بضم النون جمع عود كدود جعهد يدان والدود جمع دودة صحاح (قوله في قوصرة) بالتشديد وقد تخفف مختار الصحاح فال صاحب الجهرة أما الغوصرة فأحسبها دخيلاوقدر وى

أفلم من كانتله قوصره \* يأ كل منهاكل نوم مره

ثُمُّ قَالَ وَلا أَدْرَى مَا صِحْمَهُ هَذَا ٱلَّذِيتَ اللَّهُ وهي وعاءالتَّهُ رَمَاسُو جَمْنَ قُصَبُ وَ يسمى بهامادام التَّمْرُفيها والا فهي تسمى بالزنديل كافى المغرب أقول والزنبيل معروف ويسمى ف عرف الشام قفة فاذا كسرته شددت فقلت زنبيل لانه ليس فى الكلام فعليسل بالفتح كذافى الصحاح بتى أن يقال مقتضى قوله فادا كسرته الخ يفيدجو ازالفتم وقوله لانه ليسفى كالم العرب الخ يقتضى عدم جواؤه وعبارة القاموس تفيد حوازممع الناه: (قولِه جرالق) كصمائف جدع جوالق بكسرا لجيم واللام و بضم الجيم وفنح اللام وكسرها وعام معروف كاموس أى وهوالعدل (قوله أوثوب في منديل) لانه ظرف له وهوتمكن حقيقة فيدخل فيه على ما يماز يامي والمنديل بكسر المم قال فى المعرب تمدل بعنديل خيش ٣ أى شده مراتسه ويقال تمدات بالمديل رتمدات أي تم حدت به حوى (قوله يلزمه الفارف كالمفاروف لما قدمه اه) أى من أن الصالح للفارفية حقيقة ان أمكى نقاه لزمامو الالزم المفاروف فقط عندهما وكذالوأقر بأرض أودار بدخل البنياء والاشعاراذا كاما فهماحتى لوتكام المقر بينة بعدذلك أن البناء والاشحار والقص والجفن والعيدان لى لم يصدق ولم تقبل بينه تخفى اننبع وغيره بخلاف مالوقال هدده الدارافلات الابناؤها فانه لى وكذافى سائرها وانلم يصم الاستشاء ويكون الكل للمفرله الاانه لوأقام البيمة قبل كاف الحاسة (قوله لا تلرمه القوصرة) لان من الدنتزاع فكات اقرارابالمنتزع (قوله كثوب ف عشرة وطعام في بيت) هو على فولهما وقياس محمد لزومهما (قوله ميلومه المطروف فقط ) عنده مماو لزمه محمد المكل لان المعيس قديلف في عشرة ويوقض بالوقال كر ماس في عشرة حربرا (قوله لاتكون طرفالوا حدعادة) والممتنع عادة كالمتم حقيقة وفي قد د تاتى يعني بن أى على معنى البين والوسط مجاذا كقوله تعالى فادخلي في عبادى فوقع الشان والاصل مراعة الذمة والمال لا يجب مع الاحتمالُ وفي كالرم الشرح ان في في الآية بعني مع (قوله رغي معي على) لأن غصب الشي سعدل الأيكون مقتضيا فصب الحدل كإفى النهاية عن البسوط زيلعى فى تعليدل قوله بحد الف مااذا قال غصبت ا كافأعلى جارحيث يلرمم الاكاف دون الحارلان الحارمذ كو وابيان محل المعصوب حس أخسده ويقال همااذا فالحسة في خسة وعني على فقد أفر ياغتصاب حسة مستقرة على خسة فالعصوب هو الجسة المستقرة والخسة المستقر عامهامذ كوره لبيان محل المعصوب حين أخسذه وغصب الشئ من محسل لايكون مقنضيا لغصب الحل تأمل (قوله أوالضرب خسة) لان أثرالضر دفى كثير الاخراء لافي تكثير المال درر قال في الولوالجيةان عنى بعشرة في عشرة الصرب فقط أوالضرب وتكثير الاخزاء فعشرة وان نوى بالضرب تكثير العمارمهمائة (فوله لماس) أى فى الطلاق من أن الضرب يكثر الاحزاء لاالمال فاداقلت خسسة في خسة تريدبه أن كل درهم من الحد ممثلا خسة أجزاء وفي الولواجية أي في الدا قال له على عشرة في عشرة ان نوى الضرب انقال فويت تكثير الاجزاءلا يلرمه الاعشرة وان فوى تكثير العدي لزمه مائة وال فوى الضرب ولم ينوشيأ آخر لزمه عشرة حلاعلي نية الاجزاء التهمي وهدا يقتضي ثبوت ُلاف في هذه الصورة ويحوها ومعلوم أنذلك عندا المجاحد أماعمد الاتفاق فالاس طاهر (قوله وألزم زفر بخمسة وعشرس) وهوقول الحسن بنز بادوف الشارح وفال زفرعا بمعشرة طعسل من زفرروا يتسبى وف النقر يبد كران مدهب زمر مثل قول الحسن كأذ كره العيني مخالفا للزيلعي قال في التبيب وقال زهر عايه عشرة وقال الحسن بنزياد نحسة عشرون لعرف الحساب لانهمير يدون به ارتفاع أحدا لعددي بقدر العدد الاسخر ولرورأن حوف عى وتعمل على مع والمارادية ارتفاع أحد العدد من ودرالا موصد الحواص من المناس فتعدين المجاز

العيدانوالكسوة وبنمر في قوصرة أو يعاهام في جوالق أو)في (سفينة أو يعاهام في فوب في المنافروف) يلزمه الفارف كالمفاروف) مثلا (لا) تلزمه القوصرة مثلا (لا) تلزمه القوصرة وغيره الفاروف فقط المامراة العشرة لاتكون طرفالواحد العشرة لاتكون طرفالواحد عادة (وبيخمسة في خسسة بيخمسة وعني معنى على أو (الهمر وعني معنى على أو (الهمر وعني معنى على أو (الهمر ويخمسة بيخمسة وعشر بن

م (قوله شددت الح كذا بالاحسل ونص العصاح والزييسل معووف فاذا كسرته شددت فقات زيبل أوز بيل الح تأمل اله مصححه

م قوله خيش هكذا بالاسل فليمرر المتعارف بين الناس وقلنالما تعسذرت المقيقة وهي الظرفية لقي ولايصار الى الجازلان الجازمتعارض لانها اً تستعمل بمعنى الواوو بمعنى معرو بمعنى على وليس حلها على البعض أولى من البعض فلغت اه مخنصا (قولِه وعشرة ان عني مع) لان اللفط يحتمل المعدة فقد نوى محتمل كالامه فيصدق وفي البيانية على درهم مع درهم أومعه درهم لزماه وكذاقه أو بعده وكذا درهم فدرهم أوردرهم يخلاف درهم على درهم أوقال درهم درهم لان الثانى تأكيدوله على درهم فى قفيز برلزمه درهم و إطل الففيز كمكسه وكذاله فرقر أيت فى عشرة نخاتيم حنطة ودرهم ثمدرهمان لزمه ثلاثة ودرهم بدرهم واحدلانه للبدلية اه محصاوفي الحاوى القدسي له على مائة ونيف لزمهما ثنوالقولله فى الميف وفى قريب من ألف عليه أكثر من خسسما تقو القول له فى الزيادة ( قُولُه كَامَ فِي الطلاق) من أنه لو قال أنت طالق واحدة في تنتب طاقت واحدة ان لم ينو أو نوى الضر بوان نوى واحدة وثنتين وثلاث وان نوى مع الثنتين وثلاث و بثنتين فى ثنتين بنية الضرب ثنتان وان نوى الواوأ ومع كامروكدايقالمثله في مسئلتما فاوقاله على مشرة في عشرة ان نوى الفرب بأن قال نويت تكمير الإجزاء الانلزمه الاعشرة وان نوى تكثير العن لزمه مائة وان نوى الغير بولم ينوشما أأخرلزمه عشرة حلاعلي نية الاجراء كافى الولوالجية وهذا يفتضي ثبون خلاف في هدذه الصورة وسعو هالان ذلك عند التعاحد أماعند الاتفاق فالامراطاه ركامرة ريبا تأمل (قوله تسعة) أى عندالامام وعندهما عشرة وعند زفر عانية وهو القياس لانه جعل الدرهم الاول والاستوحدا والحدلايدخل في الحدود والهـماأن العلية يحب أن تكوب موجودة اذالمعدوم لايحوزأ سيكون حداللموجودووجوده بوجوبه فتسدخل العايتان وله ان العاية لاتدخل في العيالان الحديمار المحدود لكن هنالا بدمن ادخال الاولى لاب الدوهم الثاني والثالث لايتحقق يدون الاول فدخلت العاية الاولى ضرورة ولاصرورة في الثانيسة درر وفي المنم ولان العدد يقتضي ابتداء فاذاأ حرجنا الاول من أن يحكون ابتداء صارالثاني هو الاول فيحرح هو أيضامن أن يكون ابتداء كالاول وكدا الثالث والراسع الخ فيؤدى الىخرو ح الكل من أل يكون واجباوهو باطل اه والمرادبالعامة الثانمة المتمم للمدكو وفالعامة في العشرة العاشر وفي الالف الاسنوج الاخير وهكداف فاله أنوحنيفة فالعاية الاولى استحسان وفى الثانية تماس وما فالاه فى العبايتين استحسان وما قاله زفرفهما قياس كاف فاصى زاده (قوله بعلاف النائية) أى مابعد الى فان التسعة و حود ابدون العاشر فلادليل على دخوله والايدخيل بالشيك (قوله وماس الحائطين) أى يخيلاف مارير الحائطين أى لوقال له ف دارى من هددا الحائط الى هدد الحائط عام مالايد خد الان قالا فراو لان العاية لا تدخد في المعياف المسوس ولاالمبدأ بخلاف ماتفدم و بخلاف العدوم فأنه لا يصلح حدا الانوب ودهووج وده ومن ذاك لووسع بن يدمه عشرة دراهم مرتبة فقالمابس هذا الدرهم الى هذا الدرهم وأشار الممالملات لم يدخل الدرهمان تحت الاقرار بالاتفاق كما لمنبع (قوله ملذا قال) أى لما كان في المعدود تدخل العابة الاولى دون الثانية فالوفى له كرحنطة الخ لان المكرمه دود بالقد فهزعاده وكائه قال من قفيزالي تمام العفران من قفيزى حنطة وشعبر فتدخل العاية الاولى ولايدخل القفير الاخبره في كرالشه عبرلانه ذكر الشعير بعدالي فعالم مكرحنطة وكرشعير الاقفيزا فالفى المنم لان القفيز الاحيرمن الشعيره والعية الشاسة وعندهما يلرمه الكران (قوله الاقفيزا) من شعيرةال القدورى في التقريب قال أنوحنيفة فين قال لفـــلان على ما بين كرشعير الى كر حنطية لزمه كرشعير وكرحنطة الاقهيرا ولم يجهل العاية جميع الكرلان العادة أن الغاية لا تكون أكثر الشي ولانصفه والكرع عارة عن جله من القفران وحد أن تصر الانتهاء الى واحدد مها اله شليعي الاتقانى ومثل هدايقال فيمسئه المصنف ونقل الشاءي أبضاع قاصحان لوقال له على ماس مأثفالي مائني فى تول أبي حسيفة يلومه مائة و تسعقو تسعون هندخل فيه العاية الاولى دون الشابية اه ولوقال من عشرة دراهم الى عشرة دىانىر معنده تلرمه الدراهم وتسمعة دمانير وعندهما الكلذ كره الزيامي عن النهاية إ

(وعشرة ان عنى مع) كامن فى الطلاق (ومن دوهم الى عشرة أوما بين درهم الى عشرة تسعة الدخول الغابة الاولى ضرورة اذلاو جود الثانية وما بين الحائطات الثانية وما بين الحائطات الى كرشه يرلزماه وبيعا (الافقيرا) لانه العاية الثانية الى عشرة دبانير يلزمه الدراهم وتسعة دبانير)

ع قوله الا تنحر الاخبراها. الفردالاخبركاسي أنى فى هذه الصيفة

( ۱۳ – (قرة عيونالاخبار) – ثانى )

لمامرخاية (وفى)له (من دارى ماين هدا الحائط الى هذاالحاثماله مايينهما) فقط لمامر (وصع الاقراربالل المحنمل وجود وفته ) أى ونت الاقسرار بان تلسد لدون صف حول لومز وجة أو الرون حرولين لومعتدة لثبوتنسبه (ولو) الحل (غیرآدی)و بقدر بأدنی مدنيتصور ذلك عندأهل الحسيرة زيلعي لكنفي الجوهرة أقل مده حل الشاة أربعه أشهر وأفلهالبقية الدواب سنة أشهر (و)صح (له انين) المقر (سيما صالحا) يتصورللعمل (كالارثوالوصية) كفوله مات أبوه فورثه أوأوصى له به فلان فيحور

م مطاب أقسل مدة الجل للاكة مى ونميره

وانظر ماووجه لز وم الكرمن الشعير الاقفيز المع الهجعل الغاية نفس الكر (قوله لمامر) أي من أن العاية الثانسة لاتدخل لعدم الضرورة والعاية الاولى داخسان اضرورة بناء العدد علم اواعلم أن المراد بالعابة الثابمة المتميرللمذ كورفالعاية في الى عشرة العاشر وفي الى ألف الفرد الاخسير وهكذا على ما نظهر لي قال المقدسي ذكر الاتقانى عن الحسن أنه لوقال من درهم الى دينارلم بلزمه الدينار وفى الاسساه على من شاة الى بقرة لم يلزمه شي سواء كان بعينه أولاوراً يتمعز بالشرحها فال أبو نوسف اذا كان بعير عينه فهما عليمه ولوقال مابن درهم الى درهم فعليه درهم عنداني حنيفة ودرهمان عنداني بوسف سائحانى (قولهاء ماستهما وقط أى دون الحائطين لقمامهما بأنفسهما شرنبلالية عن البرهان وعلل المستلة ف الدرو تبعا للزيلعي بقوله لماذ كرناأن الغاية لاتدخسل في المما اه ولا ينخف ما همه بالتسسية المبدأ الدخوله فماسبق يخدلاف ماهماوا هذازادا لعيدني على مااقتصر عليه الزيلعي حمث قاللات العالة لاندخل في المحسوس ولا المبدأ يخد لاف ما تقدم اه وقد مناه قريبا (قوله لمامر) هولم يقدم له تعليلاوا عاذ كريخ الفته لقوله من درهمم الى عشرة أو بين درهم الى عشرة وقد ذكره فى المنم تقوله تعلاف ماذكومن المحسوس لانه موجود فيصلح حدد افلايد خلان أه والمسوس هو هده المسئلة ط (قوله وصد الاقرار بالحدل) سواء كان حسل أمة أوغسيرهابان يقول حل أمنى أوحسل شانى افسلان وأن ليسن له سببالان التصعيمه وجهاوهو الوصية من غير مكان أرصى رحل عمل شاة مثلالا حرومان فأقر اسمنذال فمل عليه جوى (قوله المنسمل) اسمعاعل من احتمل أي يصم أد يحمل عليه الفظ الوحود في قال هذا الحلمو جودوه وأعمم كونه لانماله أولا ٢ فانها ذاولدت بعد الدون مفحول كان موحودا محققا ولدون حو ليناوم عدده غمر محقق لكمه تمكن وعكن أن يقال انه محقق شرعالشوت نسسبه وكدا غيرالا حى اذاقدر بأدى مدة الحل المتصورة ومكان محققاو جوده الوفال المعلوم وجوده أوالحتمل كف التبيين اكان أطهر واستعيى عن التكاف واقتصرعلي المملوم وجوده لماعلم فى مسئلة المعتدة الهمعاوم شرعاو لعلى أصل العبارة كالتبيين فسقط لفظ المعاوم من قيم الما مضمع اله يردعلى قوله الحتسمل مالو حاءت به المر وجة لدون سنتي عاله يحتمل وجوده بعنى الامكال مع انه لا يصَّم الاقراريه حيشد وتعين الاقتصار على قولما المعاوم و جوده ويدخل فيه ولد المعتدة لدون السني كاعلت (قوله مان تلد) أى الامة (قوله لدون صف حول لومرة جة) واعما كان كدال لما تقر وأنأقل مده الحلسنة أشهر وأكثرها سنتان فاذا كاتمرو جةو حاءت باولدلاقل من سنة أشهر علم انهمو جودوف الاقرار وكونه إينال وح لايمع الادرار به اعبره لان ولدالامة رقيق كافى الدرر (قوله أو لدون حواين لومعتدة) أى لو كالمتمعتدة في اعتبه لاقل من حوالين يعم الاقرار به للعدام يوجوده وقت الافرار (قُولِه البوت: سبه) أى اله لما حكم الشارع بنبوت سب ممن المطاق كان حكماً بوجود وقت الا فراريه (قوله ولوالحل غير آدى) كمل الشاة مثلابان قال حل شاق الفلان كأمر بشرط أن يتبقن نوجوده ونت الافرار (قوله داك) أى اللولا عاجة البه لان الموصع الاضمار (قوله لكن ف الجوهرة) الاستدراك على ما تضمه الكادم الساق س الرجو عالى أهل الحيرة ادلايلم في اد كر (قوله أقل مدة حل الشاة الم)سمأتى فى كتاب الوصايا بقلاص القهستان ب أن أقل مده الحل للا دى ستة أشهر والعمل احدى عشم وللابل وللعيل والجيرسة ولليقر سعة أشهر والشاة خسة أشهر ومثله العزوالسنورشهر انوالكاب أربعون يوما وللطيراحدى وعشرون يوما (قهله وصعله )أى للعمل الحتمل وجوده وقت الاقرار بانجاءت مه الدون رصف حول أواسنتين أى وهير وجة حلال وأبوهميث أمالو حاءت به استين وأنوه حي ووطع الامله حلال فالاقرار باطل لانه يحاربالم الوف الى أفر ب الاومات ملايثيت الوجودوة ت الافرار لاحقيقة ولاحكما بياسة وكفاية رقولهان باسساطا يصورالعمل أى يتصور أموته للعمل أى أن بي سيباصالها الثبوت الحكمه (قوله كالارث والوصية) الكاف استقصار بلا يعصار السبب الصالح فيهما (قوله فورته)

مجموعهما هوالحل وهوخبر لمبتدا محذوف تقديره فالموروث أوالموصى هوقوله نصفين نصب على الحالمن الضمير فى الخبرأى فهو لهمانصفين (قوله فكدلك) أى نصفان فى الوصدة لان المال الحمل وهو مجموعهماولا أرجية لاحدهما على الاسترفيه (قوله بخلاف الميراث) فأن فيه للذكر مثل حظ الانشين (قوله اور بهذلك) الاحاجة الى اسم الاشارة (قوله الموصى والمورث) عمارة المجروان ولدت ميتارد الى ورثه ألوصي أو ورثه أسه اه قال العلامة الرملي أقول يعدى اذا قال المقرأوصي له به فلان ثم ولدميًّنا فأنه بردالي وربه الموصى الذي قال المقرانه أوصى المعمل وقوله أو ورثة أبيه يعسى ان عال المقرمات أبوه مورثه فاله يرد الى و رثه أسه ال ولد ميناعلا بقول المقرف المسئلتين (قوله العدم أهلية الجنين) أى لان هذا الاقرار في الحقيقه الهماأي الموصى والمورث وانميا ينتقل للحتب بعدولادته حياولم يمفصل حياميكون لورثم سما كافى الدر روا لحاصل ان الجل لايكون أهلا لان مرث و مورث و يستحق الوصية الااذاخر ح أكثره حيا (قوله كهبة) أى للعمل فانهالا اعم له لان حكم مها أبوت الملك للموهو بله والحل لاعلك (قوله أو بيدم أواقراض) بان قال الحل باع مني أو أقرضنى در راذلا يتصورشي منه من الجنب لا حقيقة وهوظاهر ولآحكم لانه لايولى عليه (فوله أوأبم م الاقرارولم ببين سببا) مان قال لجل فلانة كذا (قوله لعا) أى مال فلا يلرمه شئ أيضًا عبد أبي توسف لان مطلق الاقرار يمصرف الى الاقرار بسبب المحارة ولهدا حل اقرارالما ذون واحد المتفاوضين عليه فبصير كااذاصر ح به ولا يصم مكداهدذا درر (قوله وحل محدد المهدم على السب الصالح) لانه عتمل الجواز والفساد ولان لاقراراذاصدرمن أهله مضافاالى محسله كانجة يحب العمل م اولامزاع فى صدوره من أدلدلانه هو المفروض وأمكن اضافته الى محله بحمله على السبب الصالح حلالكلام العافل على الصه كالعبد المأذرن اذا أفر بدس مان اقراره وان احتمل الفساد بكونه صداقا أودس كفالة والصحة كونه من النجارة كان صحيحا تصحما لكلام العاقل عماية وأنو نوسف يمطله لان لو ازه وجهم الوصة والارث ولمطلانه وجو هاوليس أحدهما بأولى من الا محرف كم بالفساد نظير، لوشرى عبد دارا أف ثم من المقدياء، وعدد المخرمن الباثع بألف وحسمائة وقيمته سماسواء فأنه يبطل وان أمكن جوازه مان يجعل الالف أوأ كثر حصة المشترى والباقى حصة الا تخرزيلى وفيه ، ظراذلا سلم أن نعددجهة الجوازتوجب الفسادلم لا يكفي في صحة الجل على الجوازس الاحية فردمن الوجهين والمهيتعين خصوصية ألاترى أنجهالة لفس المقريه لاتمع محمالاقرار اتفاقا فكمف تمنعها جهالة سبب المقربه حوى عن قاضي زاده وهدذاتر جيم مسداقو ل محدو رقوى عث فاصى زاده ماذكره فى الشرند لالية حيث فالولقائل أن يقول قد تفدم من الزيلعي فى الافرار بالجهول أمه ادالم ببن السبب يصحرو يحمل على انه وجب عليه بسبب اصحمه الجهالة في الفرق بينه و بن ماد كرهنامن عدم حله على السبب الموجب للصمة على قول القائل به وفي كل احتمال الفساد والصمة اه وفي التسم ولا

يقال ان ظاهرا قراره يقتصى الوجو ب فكيف يقدر على ابطاله ببيان سبب غير صالح والإبطال رجوع عن الافرار وهولا على الرجوع لا ما تقول ايس برجوع واعماهو سان سبب عتمل لا نه عنمل ال أحدام أوليائه باعد منه فسب أن دلك صحيح في قربه و يضفه الى الجدي مجازا اله ملح صائم على قول محدادا صح الاقرار مع المهام السبب ثم ولا الحل ميتا أولي و جدمل ان يرد القربه يراجع وأفاد في الريلي والعماية اله تحصل ان المسئلة ثلاث صور اما ان يهم الاقرار وهو على الحلاف واما أن يدي سباصالحا فيحوز بالاجماع واما أن يدي سببا في يقدر على واما أن يدي سببا في يود و بفكيف يقدر على واما أن يدي سببا في يرصالح فلا يجوز بالاجماع فان قبل طاهرا قراره يقدمي الوجو و بفكيف يقدر على

والافلاكايأني (فانولدنه حالا قلمن نصف ول) مذأفر (فلهماأفروانولدت حين فلهما) نصفي ولو أحددهماذ كراوالا خو أنثى فكدلك فالوصمة بخـ لاف المـ يراث (وان ولات مشاه) برد (لورثة) دلك (الموصى والمورث) لمددم أهلية الجنين (وان فسره: ) مالايت وركهبة أو (بسع أواقراض أو أبهم الاقرار) ولم يمسين سببا (لعا) وحل محد المهم على السب الصالح و به قالت الثلاثة (و) أما (الاقرارللرصيع)

أبطاله بييان سبب غيرمالح والابطال وجوع وهوفى الاقرار لايصح أجيب بانه ايس مرجو عبل ظهور كذبه سِقَينَ كَالُوفَالُ تَطَعَتُ يَدَفَلَانَ عِمَا أُوخِطَأُو يَدَفَلَانَ صَحِيحَةً ۚ اهَ تُمْقَالُ المنسلاعبدا لحليم وقبل أبوحنيفة مع أنى نوسف واختاره احبالهددابة قول أبي نوسف على ماهود أيه فى ترتيب المسائل وتبعه صاحب الوقاية" حيث ترك قول محدراً سااشارة الى رجان قول أي يوسف وعليه أكثر الشراح حيث قوواد ليله أه تم قال فظهرأن قول أبي يوسدف هوالخذارو أقوى وائمن قال ولم نظفر فيماء نسدى من المتعسبرات ماير حقول أحدهماعلى قول الا خواظهر عدم تتبعه كالايحني اه (قوله فانه صحيم) لان الاقرار لا يتوقف على القبول ويثبت الملك للمقرله من غير تصديق اكر بطلانه يتوقف على الابطال كم في الانقر وي وأما الافر ارالصغير فلا يتونف على تصديقه فيصير الشي القربه له ماكاله بعدر دالاقر ارولا اصم اقر ارالمقر بعدذ لك للغبر كاقدمناه ون الخدير الرملي موضحافر اجعده ان شئت (قوله لان هذا المقرال فال العلامة الاتقافي يخلاف مالو أقر لرضيع أن عليه ألف درهم بالبيع أوالاجارة لاب الرضيع من أهل أن يستحق الدين بمذا السبب بتجارة وايه لانه يتحرله ان كان لا يتجره و بمفسه بعلاف الجنين اله أى فانه لايلي أحد عليه قال بعض الفضلاء الفرق اسنالرضيع والحلحيث جازالا فرارالا ولوانبي الهقرض أوغن مبيع ولمعزالثاني لانه لايتصورالبيع مع الجمين ولا بلى عليه أحد بخلاف الصعير لثبوت الولاية عليه فيضاف اليه عقد الولى محازا هكذا وهمتمن كالمهم اه (أقول) وجه في الحيط صحة الاقرار للصعير وان بي سببا عيرصالح مانه أقر يوجوب الدن بسبب وانلميشت لانه لا يتصوره والصي نفي الاقرار بالدين كاو كذبه المقرله في السبب بأن قال الدعلي ألف غصبا فقال المقرلة بل ديماً يلرمه المال وأن لم يثبت السبب كذا هداومثله في الحواشي الحوية (قوله في الجلة أشباه) قال عشمه الجوى بعنى لان البيدم أو القرض مدرمن بعض أوليائه فاضافته الى الصعير مجازا بهي (قوله أفر بشئ على أنه بالخيار الح) يعنى بان فالله على ألف درهم فرض أوغصب أووديعة أوعار يه فاغة أومسم الكة على أفي بالحيار ثلاثة أيامه في (قوله لزمه بلاخيار )لوحود الصيعة المرمة (قوله ولايقبل الخيار) لان القصود من الليار هوالفسم ولمالم يحتسمل الاقراروالفسم لم يحزشرط الحمارله ولزمه المال لانه ان كان صاد قافهو واجب العسمل به وان لهنغتروان كان كاذباههم وأجب الردولا يتعسير باختياره وعدم اختياره واعماتا أثير اشتراط الحيار في العقود ليتخير من له الخيار بن فسخه وا مضائه در روعناية فان قيل الأقرار مرتد بالردوهو فسخ قلما لدس فسح الاقرارلانه رفع الشي بعد تُموته وردالاقرارليس رفعاله بعد تبوته في حقد بل مان أنه غبرنا تأصلا لانه يحتمل الصدقوا اكذب فاذا كذبه المفرله ثبت الكذب في حقه لائه افرار على نفسه واذا اصح التكذيب فى حقه طهر أن الاقرار لم يتبت من الاصل بخلاف البيع لانه تصرف يحتمل الفسخ بعدوقوعه لانماهو المقصودمنه وهوالماك بماينفهم بالفساح البيعلانه تآبتيه والمقصودمن فسح السبب فسخ مكسه فأذا كان حكم السبب محملا للفسخ كأرااسبب كدلك وعكسه (قوله لم يعتبر تصديقه) الاولى دنقه بل سَبْقَى أَنْ يَقُولُ فَأَنَّهُ لِمِعْتَمِرُلانَ انْ وَصَالَبَةُ وَلَاجُوا إِبَالِهَا حَ أَى بِلْ حُوابِهِ المفهوم مِنْ الكلام الساق الاأن يقال هَذَابِيان الدلك المفهوم والااعبراض حيائد (قوله الاادا أقر بعقد) أى بدين لرمه بسبب عقد الخ بأن يقولله على ألف عن مبيع حيار (قوله وقع بالحيارلة ) فينشذ يشب الحيارلة اذاصد ته المقرلة أوأفام عليه ونقالا أن يكذب القرله فلآيذبت الخمار وكان القول قول القرله كايأني قريباهان قبل انلم بقبل الافرار الفعص فالسبب الدى به وجب المال وهوا لتجارة تقمل فيجب أن يكون الخيار مشروط افى سبب الوحو دفلنا السبب غيرمد كورواعمأ يعتبرمد كوراصرورة صعة الاقراروادا ثبت مقتضي صحته اعتسرمذ كورافي حقه مقط دون صحة اللياد وأماادا قال على ألف غي مبيع بحياد فيصم انصد نما لقرله أو رهن لان المقربه عقد يقبل الميار وهومن العوارض فلايدمن التصديق أوالبان وآل أفريدن سدكهانه على انه مالحارمدة معارمة ولوطو يلةجازان صدقه لان الكفالة تحتمل من الجهالة والخطرمالآ يحتمله المسع فاداحاز شرطه فيه

وانه (صحيح وان بين) المقر (سيما غير صالح منه حقيقة كالاقراض) أو غن مبيع لان هذا المقر بحل الدين الصغير في الجلة أشاه الدين الصغير في الجلة أشاه الإنة أبام ولزمه بالاحبار المقرلة) في الخيار الماذ القرب عقد (الااذ القرب عقد) المقرلة) في الخيارلة وقع بالخيارلة ) في صحيح وقع بالخيارية والمائد المائد المائ

عفوله لأنشاله أولاهكذا بالاصل ولقير والعبادة

كالمفقها أولى ثملم يقسد وفهالان اطلاق الخمارفي البسع ينسافي حكمة الملك المطاق وحكم الخمار منع السنسمين العمل وحكم الكفالة لزوم الدمن وانه يصح مطاقا ومقيدا مقدسي (قوله لائه منكر) للخيار في العقد الذي هومن العوارض والقول فها للمنكر (قوله أوقصيرة) الاولى حذفها كالا يخفي حلى واغماجازت الكفالة مطلقة ومقيدة لانحكمها ههنالزوم الدين وهو يصح مطألقا ومقيدا فلايكون أشدتراط الخيار كذلك منافيا لها مخلاف السيع فلابدمن التوقيت فيه بثلاثة لات اطلاق الخيار ينافى حكم البياع لان حكمه اللا المطاق وحكم الخيارمنع السبب من العمل ويتهمامنافاة والحاصل اندكاأن البيدع عقد يصفح فيهشرط الخيار ولامراد فيه على ثلاثة أيام عند الامام والكفالة عقد أيضا يصع فيه شرط الخيارو بصع اشتر اطهمدة طو يلة أوقسيرة لانهاعقد تبرع يتوسع فيهابعدأن تكون المدةمعاومة لكن قدصدوفى سنة خمس وعانن بعدالمائتن والألف أمرحضرة السلطان نصره الرحن لسائر قضائه ونوابه فى الممالك الحروسة بالحكم على قول الصاحبين في امتداد خمار الشيرط أكثرهن ثلاثة أيام موافقا لما في الميادة الثلثم التيم الجزء الاول من كتاب البسع من الاحكام العدلسة محمى كذتف الاستانة العامة ومتشرفانة وظمني بتلك الجعمة العلمة بأمر من حضرته أصره الله تعالى بحمعها (قوله اذاصدقه) فادا كذبه يلزمه المال من غيرشرط والقول له لانه يدعى عليه التأخير وهو ينكر اتقاني (قوله لأن الكفالة عقد أيضا) على المتشده المستفادمن الكاف (قوله عدلاف ماس) أي من قوله أقر بشئ كابيماه (قوله لانهاأ وعال) لأن الشي المقر به قرض أوغمب أووديعة أوعارية فاعمة أومستملكة عالقرض وماعطف عليه أفعال قد أخبر يوقوعها والايص فهاشرط الحيار (قوله الامربكاية الافرار) يخلاف أمر ، كمانة الاحارة وأشهد ولم يحرعة دلاتنعقد أشياه (قهله اقرار حكم) لاب الام اشاء والاقر اراخبار فلا يكونان مقد سحقيقة بل المرادأن الامربكتابة الاقرار أداحص صل الاقرار حلى عن الدرر (قوله يكون بالبغان) بالباء الموحدة والمون ومقتضى كالامه أنمستلة المتى منقسل الاقرار بالبمان والظاهر أعامن قسل الاقرار باللسان بدامل قوله كتماأم لم يكتب وبدامل مافى الخرعن الحانية حيث فال وقد يكون الاقرار بالبنان كإيكون باللسان وحلكتب على نفسه دكرحق محضرة فوم أوأملي على انسان ليكتب ثم قال اشهدوا على بهذا الفلان كان اقرارا اه فان ظاهر التركم ان المسئلة الاولى مثال للاقرار بالبنان والثانية الاقرار باللسان فتأمل م (قوله خط اقراري) أى الخط الدال على اقرارى فالاضافة من اضافة الدال الى المدلول والدلالة النزامة وفي أحكام الكتابة من الأشماه اذاكتب ولم بقل شمأ لا تحل الشهادة فال الفاضي النسفي ان كتب مصدرا بعنى كنب في صدره ان فلان من ولان له على "كذا أوأما بعد فلفلان على "كذا يحل الشاهد أن يشهد وان لم يقل اشهد على به والعامة على خسلافه لان المكتابة قد تمكون المتحربة ولو كتب وقرأه عنسد الشمو دحلت وأن لم يشمدهم ولو كتب عندهم وقال اشمدواعلى بما فيسمان علو ابتافيه كان أقر أرا والافلا وذكرالقاضي ادعى على آخرمالا وأخرج خطا وفال انه خط المدعى عليه بم ـ دا المال وأسكركونه خطه فاستكنب وكانبين الخطير مشابهة ظاهرة تدل على انهماخط كاتب واحدلا يحكم عليمه بالمال في الحجيم لانه لابريد على أن يقول هداخطي وأماح ويه لك ليس على هذا المال ونمه لا يحب كذاهنا الافي دينر السمسار والبياع والصراف التهى ومثله فى البرازية قال السائحاني وفي المقسدسي عن الظهيرية لوقال وجدت في كابي الله على ألفاأ ووجدت في ذكرى أوفى حسابي أو بخطى أوفال كتبت سدى الله على كذا كله باطل وجماعة من أعَّة الحر قالوافي دفترا ابيماع ان ماوجد فيه يخط البياع فهولازم عليه لانه لايكة ب الاماعلى الناسله وماللماس علمه صمانة عن النسدان والساءعلى العادة الظاهرة واجب انتهي فقد استفدنا من هذا أن قول أثمتها لا يعمل ما خط يحرى على عومه واستثناء دوشرا اسمسارو الساع لا يظهر ل الاولى أن يعزى الى جاعة من أمَّة المح وأن يقيد بكونه فياعامه ومن هذا يعلم ان رد الطرسوسي العمل به مو يد بالمذهب فايس الى غيره تذهب وأنظر ماتقدم في كتاب القاضي الى القاصي وماقد مناه في الشهادات و عاصل ماتحرر

لانه منكر والقول له (كاقسراره بدن بسيب كفالة على اله مالخدار في مدةولو)المدة (طويلة)أو قصره فانه بصحراد اصدقهلان الكفالة عقدأ رضائة لاف مامر لانهاأفعال لاتقبيل الخداد زيلعي (الامريكالة الاقراراقرارحكم) فالدكا ىكى ناللسان كون مالېنان نلوفال للمكالة اكتبخط اقرارى بألف عملي أر اكتب سعدارى أوطلاق امرأتى صركتب أمليكتب وحل المكاك أن يشهدالا فىحد وقهدخانية وقدمنا فيالشهادات

فىمسئلة الخطان عامة على اثناه لى عدم العسمل به الاماوجد والقاضي في أيدى القضاة الماضين وله رسوم في أدواوينهم أى السحلات وخط السمساروالبياع والصراف وانلم يكن معنو ناظاهرابين الناسر وكذلاتما يكتب الناس فيما بينهم على أنفسهم ف دفاترهم الحفوظة عندهم يخطهم الماوم بين التجارو أهل البلدفهو حية علمهم ولو بعدموتم موكذاك كاب الاماد واليرا آتالسلطانية والدفترانا قافى كخفدماذ لك في الشهادات موضارا دلته فراحعه ومشى فى الفتاوى النعيمة فى رجل كان يستدين من زيدو بدفع له ثم تحاسب عالى مبلغ دن بمق إز يد بذمة الرحل وأقر الرجل بأنذاك آخر كل قبض وحساب ثم بعداً بآم ر بدنقض ذلك واعادة المسافهل السيله ذلك الجواب نم لقول الدرولاعذولن أقراه وقمافي شريكي تحارة حسب لهماجاعة الدفاتر فتراض اوانفصل المحاس وقد ظماص اسالجاعة في الحساب ثم تمين الخطأ في الحساب ادي جماعة أخر فهل مرجع للصواب الجواب نع اقول الاشباه لاعمرة بالظن البن خطؤه في شريكي منان تحاسبانم افترقاللا امراء أويقماعلى الشركة ثمثذ كوأحدهماأنه كانأوسل لشريكه أشياءمن الشركة غيرمانح باسباعليه فأنبكر الاستوولابية مطلب المدعى عينه على دلك فهل له دلك لان اليمين على من أنكرا لجواً سانع اه (قوله عدم اعتبارمشام ةالخطس )هو الصحيح فاذاادع علمه حقاو أطهر خط بده فاستكتب فكنب فأذا اللما يشبه الخط لارتضى علم وفال بعضهم قضى علمه ومشى علمه في الحلف في المرا وفي ١٦٠٩ وفي ١٦١٩ وفي ١٨٣٦ وفي ١٧٣٧ وفي ١٧٣٨ وفي ١٧٣٩ وصدر الامر الشريف السلطاني بالعمل عوجيه اذا كال خاليامن الشهدة والتصنع والنزو برفيعمل ماكمكاب الفضاة والوقفية اذا كانت مسحلة وسحلات القضاة والهرا آت السلطانية والدفأتر الخاقانية ودفاترا لتحساره بماعلهم والصكوك والقاميمالي والوصول وعلم الخبر اذا كانت مخط من علمه الدس أوا منا أنه وخم ه المعروف والولم تمكن معروفة يستكتب عند أهل الحبرة عاذا وافق الحط الخط كأما وكحط واحديلزم بالمال وعليه فارئ الهداية وبجوجبه صدرالامرالسلطاني كاعلت (قرادو عدو الماقون) وان صدقو اجمعالكن على النفاون كر حل مات عن ثلاثة منس وثلاثة آلاف فاقتسموهاوأخدذ كلواحد ألفافادع رجلءلي أسهم ثلاثهآ لاف فصدقه الاكبرفي الكلوالاوسط في ا الالفين والاصعرفي الااف أحذمي الاكبر ألفاو من الاوسط خسة أسداس الالف ومن الاصعر ثلث الالف عبداً في وسف وقال محد في الاصغر والاكبركذلك وفي الاوسط بأخذ الالف ووحه كل في الكافي (تنبيه) لوقال المذعى علمه معمد القاصي كل مانو جدنى تذكرة المدعى مخطه فقد التزمته ليس باقر ارلانه قيده بشرط لا بلاغه فانه أيت عن أصحابنار جهم الله تعالى ان من قال كل ما أقربه على فلان فأ ما مقربه ولا يكون افر اوالانه مشهوه داكذا في الحمط شرنيلا المة (فرع) ادعى المدنون ان الدائن كتب على قرطاس بعطه ان الدين الذي الى على فلان من فلان أمر أنه عمه صحر وقط الدس لان الكانة الرسومة المعنونة كالنطق به وان لم يكن كداك لا يصح الابر اء ولا فرف بس أن تسكم ن السكتابة بطلب الدائن أولا بطلمه مزازية من آخو الراسع عشير من الدءوي (قولة يلزمه كل الدين) أى في قول أصحابناه في (قوله و تيل -صنه) عبر عنه بقيل لان الأول طاهر الرواية كما فى نتاوى المصف وسيجىءا يضاوه ف المحلاف الوصية لما فى جامع الفصولين أحد الورثة لواقر بالوصية يؤخذ منه ما يخصه وفاقا وفي مجموعة منلاعلى عن العمادية في الفصل التاسع والثلاثين أحد الورثة اذا أقر بالوصية رؤند منهما تخصه بالاتفاق واذامات وترلة ثلاث بنن وثلاثة آلاف درهم فأحذ كلان ألفافادى رحل أن ألمت أوصىله بثلثماله وصدقه أحدالمنن فالقياس أن يؤحذمه ثلاثه أخماس مافى يدهوهو تولزمروفى الأستحسان يؤخذمنه تلثمانى يدهوه وقول علما أننارجهم الله تعالى لماأن المقر أقربا فسشامع فى المكل ثلث ذلك في مده وثلثاه في مدشر مكمه في كان اقر اواقهما في سدة مل وما كان اقر اوافي د غيره لا مقمل و حب أن سلم الى الوصىله تلث ما فى بده ا ه ( قولِه دفعالل صرر ) أى عن المقر أى لائه ا بما أفر بما تعلق بكل التركة ( قولِه ولو شهدهداالمقرمع آخرالي وكذالو يرهى الطالب على هداالمقر تسمع الديدة عليه كافى وكيل قبض العين لوأقر

عدم اعتبارمشام ألخطين (أ- دالورثة أقر بالدين) المدعى به على مورثه رحده البائون (يلزمه) الدين (كاه) يعسنى ان وفى مأورثه برهان وشرح عبسع (وقيسل حسسته) واختاره بوالليث دفعا الضرر ولوشهد هذا المقرم آخرأن الدين كان على الميت قبلت وب-ذاء-لمانه لا عدل الدين في نصيبه بحردا قراره بل بقضاء القاضى عليسه باقراره فلخفظ هذه الزيادة درر (أشهد على ألف في المسود الشهدر جلين الحرين في علس آخر) بلا بيان السب (لزم) المالان

من عند العين اله وكيل بقبضه الايكني اقراره و يكلف الوكيل افامة الدينة على البات الوكالة حتى يكون له قمض ذلك فكذاهنا جامع الفصولين وفيه خ ينبغي القاضي أن سأل المدعى عايه هل مات ورثك فان فال فمر فينشذيسأله عندءوى آلمال فلوأقروكذته يقيةالورثةولم يقض بافر اردحتى شهدهد االمقروأ جنى معه يقبل ويقضى على الجسع وشهادته بعدا لحبكم علمه ماقراره لاتقبل ولولم يقم البينسة أقرالوارث أونسكل ففي ظاهر الرواية يؤخد كل الدن من حصة المقرلانه مقر بأن الدن مقدم على ارته وقال شهو القياس ولكن الختارعندي أن ملزمه ماتخصه وهوقو ل الشعبي والحسن البصري ومالك وسفمان وابن أبي لدلى وغيرهم ممن ثابعهم وهذاالقول أعدل وأبعدمن الضررولو مرهن لانؤخد دمنه الامانخ صهوفا قااننه مي يقي مالو مرهن على أحدالو رثة بدينه بعد قسمة التركة فهل الدائن أخذ كله من حصة الحاضر قال المصنف فى فناو يه اختافوا فيه فقال بعضهم نعم فاذا حضرالغائب يرجم عليه وفال بعضهم لايأ خذمنه الاما يخصه انتهسي ملخصا وقوله و بهذا) أى بقبول شهادة المقرمع آخرانه على المبت (قوله بمعردا قراره) اذلو أقر ولز ، مجمع المال م شهد مع آخر وقبلت شهادته لزمه بقدر حصته فيكون فى شهادته دمع مغرم عن نفسه والشهادة كذلك لا تقبل مقبولها داسل انافراره الاول لابعت رولايلزمه بدنوهو مشكل فانافر ارالانسان حمقف حق نفسه والقضاء فيممظهر لامثبت ولوجعل هذاالفر ع يخراعا في قول الفقيه ليكان ظاهر الانه لم يدفع بم ذمالشهادة مغرماعن تفسه ط قال الماقاني ولو كان الدس عل في نصيبه بمحرد الاقر ارماقبات شهادته لما مسمهن دفع المعرم عمه (قوله فلنحفظ هذه الزيادة) وهي كون الاقرار غير ملزم الابالقضاعلاد كرناو عاصل مايقال اله اذاادع رجالديناعلى ميتوأقر بعض الورثةبه فني قول أعصابها يؤدنهن حصدة المفرجيع الدن قال الفقيه أفواللبثه والقياس الكن الاختيار عندي أن وخد زمنه ما مخصه من الدين وهذا القول أبعد من الضرروذ كره شمس الاممة الحملواني أيضاو قال مشايخه اهناز يادة ثبئ لم تشترط في الكتب وهو أن بقضي القاضى عليه باقرارها ذبحر دالاقرار لايحل الدمن في أصيبه بل يحل بقضاء القاضى و يظهر ذلك عسئلة ذكرها فى الزيادات وهي أن أحد الورثة اذا أقر بالدس ثم شهده ورجل أسالدس كان على المبت فانم ا تقيل وتسمع شهادة هذا المقراذ الم يقض عليه القاضى باقر ارمفاو كان الدين يحل فى أصيبه بحدد افر ارولزم الاتقبال فها لماميه من المعرم قال صاحب الزيادات وينبغي أن تحفظ هـ مده الزيادة فان فها فائدة عظمة كدافى العهمادية لكن يشكل على هذا اناقو ارالانسان عة في حق نفسه والقضاء وسهمظهر لامثت كذ كروا وأيضافات المال يلزمه بعرد الافراروالقضاءا فالجناج فالبينة اذلايتهم المرهفم اأفريه على نفسه ولهذالوأقر بعين لائسان عُ أَقْرِبه لا مُحركان الدولولاشي الدّاني على أنه يكون حيندنى عرضمة أن يقضى عليه فلز ودشهادته كأتردشهادة أهل قرية وجدد فهاقتمل وقدادعي ولمه الفتل على بعضهم فلوجع فواهذا الفرع مخرجاعلي قول الفقيم ل كان ظاهر الانه لم يدفع م ذه الشهادة ، عرماءن نفسه تأمل (قوله أشهد على ألف الخ) نقل المصنف في المنع عن الخسانية روايتس عن الامام ايس مافي النن واحدة منهما أحداهما أن يلزمه المسالان أن أشهدفى الجاس الثانى عن الشاهد س الاولىن وان أشهد عيرهما كاللال واحدا وأخراهما اله ان أشهد على كل اقرار شاهدىن يلزمه المبالات جيما سواء أشسهد على اقراره الثاني الاولين أوغسيرهما اه فلزوم المالى ان أشهد في تجلس اخرآ خوس ليس واحداماذ كرو تقل فى الدروعى الامام الاولى وأبدل الثانية عاذ كروالمصنف متابعة واعترضه في العزومة عاذ كرباوانه التداع قول ثالث غيرمسلد الى أحدولا مسطورفي الكتب تأمل (قوله في مجلس آخر) بحلاف مالوأشهدأ ولاوا حـــداو ثانيا آخرفي موطن أو موط بن فالمال واحداتفا فاوكذالوأ شهدعلي الاول واحداوه في الثاني أكثر ف مجلس آخر فالمان واحدد عدهماوكذاءنده على الغاهر مع (قوله لزم المالان) اعلم أن تبكر ارالافر ارلا يخلوا ما أب يكون مقيدا بسبب أوسلاغاوالاول على وجهدي اما يسبب متحدفيلرم مال واحد والاختلف الحلس أو يسبب مختلف

Fish

فالان وطلقاوان كان مطلقافا مأبطك أولاوالاول على وجهن امابطك واحد فالمال واحدمطافا أو يصكن فالانسطاقا وأماالشانى فانكان الاقرارق موطن واحسد يلرم مالان عنده وواحسد عندهما وانكان في موطنى فان أشهد على الثاني شهو دالاول فالواحد عنده الاأن يقول المطاوب هما مالان وان أشهد غبرهما فبالان وفيموضرآ خرعته على عكس ذلك وهوات اتحسد الشهو دفيالان عنده والافواحد عندهما وأماعنده فاختلف المشايخ منهسم من قال القياس على قوله مالان وفالاستحسان مال واحد واليه فده السرخسي ومنهسهمن فألءلي قول الكرخي مالان وعلى قول الطعاوى واحسد واليهذهب شيخ الاسلام انتهى ملخصامن الناتر خانية وكلذلك مفهوم من الشرحوبه ظهران مافى المتن رواية منقولة وات اعتراض العزمية على الدورمر دود حيث جعدله قولامبتدعاغير مسطورف الكتب مستبدا الى انه في الحانية حكى في المسئلةر وايتين الاولىلزوم مالينان اتحدالشهو دوالافسال واحدالثانية لزوم مالينان أشهدعلي كل افرارا شاهد س انحداً ولاونداً وضم المسئلة في الولوالجية فراجعها وسنذ كر تُوضِيها قر بباان شاءالله تعالى فقد تعقق أنكارم المصنف هماهومافي الحائدة وليس فمهما يخالف ماهم اكالا يخفى على من نظر فيها (قوله ألفان) مدل كلمن قوله المالات فال في الاشهام واذا تعدد الاقرار عوضعين لزمه الشيئان ألايالا قرار بالقتل بأن قال قتلث اب فلان ثم قال قتلت ابن دلاب وكذافي العبدفه و افراديو أحد الاأن يكون سمى اسمين مختاله بين وكذا الترويح والاقرار بالجراحة دهو ثلاث ولا نشمه الاقرار بالمال في موضعين اه قال في الدررهذا عندا أي حسينة لكن بشرط معابرة الشاهدين الاسنوين للاولين في رواية وشرط عدم معايرته مالهما في أخرى وهذا بناء على أن الثاني غسيرا لاول وعند هما لا ينزمه الاألف واحدة لدلالة العرف على أن تمكر ار الاقرارلة أكيد الحق بانز يادة في الشهود أه (قوله كملواختلف الساب) ولوفي محاس واحد قال في المزاز بة حمل الصفة كالسيب حيث فال ان أقرباً لف بيض ثم الفسود فالان ولوادعى المقرله اختلاف السيب وزعم المقراتحاده أوالصك أوالوصف فالقول للمقررلوا تحد السسوالمال الثانى أكثر عسالم الان وعده مما ملزم الاكثر ساتحانى (قوله غلاف مالواتحدالسبب)بان قالله على ألف عن هذا العبد عُراقر العدم كدلا ف دلك الياس أوفى غيره مندر قوله أوالشهود) هداء يمادهب اليه السرخسي لاعلته ممامرو أن الكن قال الطعطاوي هدذالم نواحق أحددالقولس الساقين فان القول الاول عاصله ان اتحاد الشهود توجب التعددوا ختلافهم لانوحبة والثاني اعتبراختلاف المواطن متأمل اه (أقول) لا يخفي علمك أن مأمر من التفصيل وفي مكالام الشارح وانه الاستحساسانه مال واحد فنأمل ويؤيدهما يأتى فريبا (قوله معمد القاضي) اعما كان واحدا لانه أرادباتر اردعنسده تشبيته على نفسه خوف مونه أوجوده وكدالو كان كل صدااقاصي في مجلسن ط أفول ولاتنس ماقدمناه عن الجلة وصدورالامرالشريف السلطاني بالعمل عوجبه وفيها أيضاف مادة ١٦١١ لوكتب على نفسه سنداوأ مضاه أوختمه على المرسوم المتعارف كامروسله للدائن غمات من عليم الدس وأكرالورنا الحط ولدن فاذا كان خطه وخشمه مشهور بن ومعروف س الناس بعمل عوجد السندوف مادة ٦١٦ الورجدعمدالميت صرف بقودمكتر وبعلم ابحط الميت هده أماية فلان الفلاني ودراهمه من يده تؤخدم التركة ولايحماح لأثباتهاادا كان الحطمعروفا باله خطه (قوله أر بعكسه) لانه يحبرعم الزمه في يجاسه (قولهان المعرف) كااذا عين سيباوا حد اللمال في الافرار من (قوله أوالمسكر) كاادا أفر بألف مطاق عن السبب ثم أقر بألف عن هذا العمد (قوله أوممكر العيرة) كِأَاذًا أقر بألف ثُم يا لف أو أقر ما لف غى عبد عما ألف عن عدوه ورة اعادة المعرف مسكر اماادا أقر ما لث عن هذا العد عماقر بالفوا السنلة الاولى هى الحلافية هل يعتبرا تحادالشهود أواتحادالموطن على القول السابقي فكونه غيراعبدالتبكير على هدا التفصيل ل (قوله ولوسى الشهود) أى في صورة تعدد الاشهاد (قوله وقيل واحد) لان المال لا عب بالشف (فوله وتمامة في الحاسة) وحاصله والصوراء معفى الدي يكوب الثاني عيى الأولوف النب

(أالهان) كالواختلف السبب بخلاف مالواتحد السبب والشهود أواشهد على مالوات أو أفرهند الشهود ثم عندالقاضى أو المسكمان والدسل أن المعرف أو المنكراذا أعبد معرفا كان الثانى عين الاول أومسكر العسيره ولو نسى الشهود أفى مو طنبن فهما ما الان ما لم يعلم انحاده وقبل واحدوث المه في الحاسة

(أقرثمادع) المقر (ائه کاذب فی الاقرار بحلف المقرله انالمقرلم یکن کاذیا فی افراره) عندالثابی يكون غيرا وهذا كام فبما اذا اتحد المالان أمااذا اختلف اقلة وكثرة فقدذ كره في المجمع والمنظومة وعبدارة المجمع وتعددالمشهد أىموضع الاشهادوالشاهد تنالعدالن ملزم للمالين والزيادة بالآكثران تفاوتا قال شارحه رجل أقر بألف في السوأ شهد علمه شاهد من عدلين مُ أقر في محاس آخو بألف أو أقل أو أكثر وأشسهد عدان آخرين قال أوحنه في الزمه المالان وقالا الزمه مال واحدان تساو يا وان تفاو تالزمه أكثرهم مالات الاقرار الحبار بالحق الثابث والاخبار قديكر رفيكون الثماني عن الاول فصار كالوأقربهما فيمجلس واحد أوأشهد عدلاواحدافي الاول أوفاسقينوله أنهما اقراران مختلفان والمال قديحب وقتابعد ونت والظاهرأن الثاني غير الاول على ان النكرة اذا كررت لم يكن الثاني عن الاول الااذا أعدت معرفة كقوله تعالى كأأرسلماالى فرعون رسو لافعصى فرعون الرسول وفى الكافى شرح المنظو مةمن أفرعلي نفسه الرجل بمائة درهم مثلافي موضع وأشهدشاهدين ثم أقروأ شهدفي موضع آخرشاهدين على مائة درهم أوأقل أوأ كثرفه لممالم الاناذا ادعى الطالب الممالين وقالاهلم مال واحدفان تفاونا فعلمه أكثرهما وهمذا ادالم يمن سببا فان من المسم يتحدا مان قال في المرتبين عن هذا العبد ملرمه مال واحدوان من سنما يختاله إيان قال أرلائمن هذا القبد وثأميانمن هذه الجارية يلرمه المالان فيدأى صاحب الجمع بتعدد الاشهدالة اذا انحد أحدهما أوكادهما لمرمه مال واحداتفا فاولوقالله على ألف ل ألفان لزمه ألفان وقال زور بلرمه ثلاثة اه والحاصل المده المسئلة على وحوه لانه اما أن وضمف اقراره الى سبب أولاو الاول اما أن يكون السسم هدا أومختلفا فان أضاف الى سب واحد رأن قالله على ألف درهم ثمن هذا العدر ثم أقر بعد ذلك في ذلك المجلس أوجياس آخران لفلان على ألف درهم عن هذا العبدوالعبدو احدلا يلوم الاألف واحدة على كل حال في قولهم جميعاوات كأب السس مختلفا بأت قال الفلاس على "ألف درهم عن هده الجارية ثم قال الفلان على" ألف درهم غن هذا العبد يلرمه المالات في قولهم أقر مذلك في موطن أوموط من والثاني اما أن مكنب مه سكا على نفسه فأن كان الصاف واحد الرمه مال واحدد وال كان كنب صكن وأقربه ذائم مدالن مهاللان ونز لانختلافه ما يمنزلة اختلاف السببوان لريكتف كالكمه أثر مطلقافان تعددالاقراروالاول عندغير القاضي والثياني عنده لزمه مال واحدوكذ الوكان كلعمدالقاصي لكن في محلس من فادعى الطالب مالين والمعالوب بقول انه واحد فالقول قول المطلوب وان تعددالاقر ارمندغير القاضي فان أشهدعلى كل اقرآر فردا فالمال واحد عبد المكل تعدد المجلس أواختلف وان أشهد على الاول واحداو على الثباني جاعة فالمعتمد لزوم مال واحد عدد الجيم وان أشهد على كل اقر ارشاهد من مقال الامام يلرمه مالات ان لم متغير الشهو دفات تعير وا كان المال واحد آديه ض المشايخ قالوا ان كان دلك في موطمر وأشهد على افراره شاهد من فأنه يلرمه المالان حماسواء أشهره لى افراره النافي الاولىن أدغيرهما قال شمس الاعما للحاواني كذاد كره الخصاف والظاهر أن الحسلاف سنهسم فعماذ اكان الاقراران في موطوس أما اذا كانافي موطور واحد فكون المال واحدا وحاصله ان الصو والوفاقية والخلافية عمانية واحدة خلافهة والماقى وفاقمة وذلك لانه اذالم بين السنب واختاف الجلس والشبهو دلزم مالان عنده خلافالهما وان اتحدالجلس و به صبك فاللازم ألف واحدة اتفاقا وانكان لاصلفني تخريح الكرخي ألفان وفي نخريج الطعاوى ألف وان سالسب فالكان مختلفا فألفان وان مخددا فألف وكذاآن انحد الشهو دأوا غدالصك وان كان مكان فأشهد علم مالان وطمسل الصورالعقلية اثننان وسيعون صورة لانه لايخلوا ماأن لايمن السبب أويسن سبيا يختلفا أومحدا فهي ثلاث وفي كل اما أن مكون ف محلس أوفى محلس من مهي سينة وفي كل اما أن تتحد الشهر د أو نختلف فهي انماعشم وفي كل اما أن لا مكون به صلة أوبه صلة واحد أوصكان فهي ستة وثلاثون وفي كل اما أن يتعسد المالان أو مختلفاه بي السال وسبعون هداخلاصة ماحققه الحشون في هدا الحل فاغتنه فانه ن في ض المعم الاجدل (قوله أقر) أى بدين أوغير ، كافي شدى الفرائض من المكنز (قوله عبد الثاف)

ومندهمالايلتفت الى قوله (قوله و به يفتى) وهوالختار بزار يه ملاهره أن المقراذا ادعى الاقرار كاذبايحلف القرله أو وارثه على المفتى به من قول أبي بوسم مطلقا سواء كان مضطر الى الكذب في الاقرار أو لا قال شيخنا وليس كذلك السبأتي من مسائل شي قبيل كتاب الصلح عندة ول المصنف أقر بمال في صلنو أشهد عليه به ثم ادعى أن بعض المال المقربه قرض و بمضمر باالخسيث نقل الشارح من شرح الوهبانية الشر نسلالى مايدل على أنه اغمايفني بقول أبي يوسف من أنه يعلف المقرله أن المقرما أفر كادما فى كل مورة يوجد فيها اضطرار المقر الى الكذب في الأقرار أو السعود وفيه أنه لا يتعين الله على هذا لان العمارة هناك في هذا و نعوه و فعوه يعتمل أن يكون المرادية كلما كانمن قبيل الرجوع بعد الاقرار مطلقاو يدل عليه ما بعد من قوله و محزم المصنف فراجعه اه (أقول وقدمناشيأمنه في شتى القضاء وسيأتى في شتى الا قرار (قولهدر ر) نصهاوهو استحسان ووجهه أن العادة حرف بين الناس أنهم اذا أرادوا الاستدانة يكتبون الصاف بل الاخذ ثم يأخذون المال فلايكون الاقراردايلاعلى اعتباره فدالحالة فعلف وعليه الفتوى لتغير أجوال الناس ويستثرة الخداع والخيانات وهو يتضرو والمدعى لايضره الميمين انكان صادقافه صاراليه وعندهما يؤمر بتسايم المقر به الى المقرله وهو القيماس لان الاقرار حمة ملزمة شرعا كالبينمة بل أولى لان احتمال المكذب فيمه أرمد اه وقيسده فى الفتاوى الخيرية باله لم يصر محكوما عليه بالاقر اوفان مسار يحكوما عامه بالاقرار لا يحلف كاهو صريح كالاما البزازية فالفاأنح كافى كثبرمن المعتبرات وعندأب حنيفة ومحدلا يلتفت الىقوله فالف الحاسة بعدد كرالحلاف في كتاب الافرارفاذا كان في المسئلة خلاف أبي يوسف و الشافعي يفوّ ف ذلك الى رأى الفاضى والمفتى دكر. في كتاب الدءوى في باب اليمين (قوله مُعلف) أى المقرله أنه لم يكن المورث كاذبا فيماأقر و بعضهم على أنه لا يحلف بزازية والاصم النعليب عامدية عن صدرالشر يعة (قوله دات كان الدعوى أى من المقرأوس وأرثه (قوله الآلانعلم) بدل مماقبله (قوله انه كان كاذبا) ادالم كن اراءعام ولوكان لاتسمع لك العلامة ابن عمرسالة أفتى فهابسماعها حاصلهالو أفرت امراءفى صقهالبنها بمباغ معسين ثموذع ينهم البراء عام ثمماتت فأدعى الوصى أنتها كاذبة تسمع دعوا موله تحليف البنت ولايصح الحمكم قبل النحا فعلانه حكم بعلاف الفتى به لان الابراء همالاعنع لان الوصى يدعى عدم لزوم شئ بخسلاف مااذاد فع القرالال المقريه الى المقرله فانه ايسله تعاليف المقرلة لآنه يدعى استرجاع المال والبراء تما نعةمن داك أماالاولى فانه لم يدع استرجاع شي وانما يدفع عن نفسه فافتر قاو الله تعالى أعلم وفي جامع الفصولين أقر فات فقال ورثته أنه أقركاذبا فلم يجزاقر اردوا القراه عالمبه ليس لهم تحليفه اذوقت الاقرار لم يتعلق حقهم عِمَالُ المَّرْفُومِ الْأَثْرَارُ وَحَيْثَ تَعَاقَحَهُمُ صَارِحَقَالُمُ قُرْلُهُ صَ أَفْرُومَاتَ فَقَالُ وَرُثْتُهَا لَهُ أَثْرَ تَلْجُنْهُ يَحْلُفَ المقرله بالله لقد أفراك افرارا الصيما ط وارث ادعى أن مورثه أفر تلجئسة قال بعضهم له تعليم المقرله ولو ادعىأنه أقركاذ بالايقبل فالف فورالعين يقول الحقيركان ينبغى أن يتحدكم المستلتين ظاهرا اذالاقرار كاذباموجودق التطئة أيضاولعسل وجمالفرق هوأن التلجئدة أن يظهر أحدث عضين أوكالهمافي العان خلاف ماتواضعاعليه فى السر فني دعوى التلجئة يدع الوارث على المقرله فعلاله وهو قواضعه مع المقرفى السر والدايحلف يحلاف دهوى الافرار كاذبا كالايخني على من أوق فهماصافيا انتهبى من أواخوا المصل الخامس عشروالله تعالى أعلم وأستعفر الله العظيم

\*(بابالاستشناء)\*

وبه یفسی درر (وکذا) الحکم بحری (لوادی وارث المقر) فیملف (وانکانت الدعوی عسلی ورثة المقرله فالیمسین علیه سم بالعلم انا لانعسلم آنه کان کاذبا) صدر لشریعة

\*(بابالاسنشاء)\*

الاخراج والتكام بالباقى ومنفصل وهو مالا بصم اخراجه كافي العناية (قوله ومافي معناه) أى مثل التعلبق عشيئة الله وكقوله لفلان على ألف درهم وديعة كاهومقرر في كالمهم فنال (قوله كالشرط ونعوه) أى فحكونه مغيرا كالشرط وهوالصفةوالحال واعترض فاضىزاده علىمن فالوهوالشرط بانه يقتضى حصر مافى معذاه فى الشرط فلايد خل أكثر ما في هدذ الباب فالاولى ما في شرح ناج الشريعة و الكفاية بمن قوله كالشرط وغيره كأعسبرالشار ح فلاغبار على عبارة الشار حديث قال ونحوه لانم ابيان لما في قول المصنف ومافىمعناه فانه قدصر حبم ابمسأعلما لتزاما منكاف لتمثيل المشسعرعن البكثرة كماهو المشهوريين الجهور وهسذا الجمع بينهم اقدوقع من صاحب المفتاح في مواضع والمراد بنحوالشرط ماذ كرنا وماسيجيء من أن اقراره بدىن غن عبدغير عمن وانكاره قبضه واقراره بثمن متاع وبيانه بأنه زبوف ونحوهما فظهرأت من فسر قوله ومايمماه بقوله وهوالشرط لم يصب لانه نوهم الحصر كالا يخفى (قوله هو عند نات كام بالباق) أى معنى لاصورة (قوله بعد الثنيا) بضم فسكون وفي آخره ألف قصورة اسم من الاستثناء وكذلك الثنوى بالفتح مع الواو وفي الحديث من استشى فله ثنياه أي ما استشاء و المراده نابعد الثنيا أي بعد المستشى فيكون الاستثناء عندنالبيان أب الصدرلم يتماول المستثنى وعندا الشافعي اخواج بطريق العارضة فالفشرح المار لاب ملك فصار تقدير قول الرجل لفلان على ألف الاما ثة عند ذالف الدن على تسعما ثة وانه لم يتكام بالالف ف-ق لزوم المائة وعندالشانعي الاماثة فانهالستعلى فانصدوا لكادم وحمه والاستشاء سفمه فتعارضا فتساقطا بقدرالمستشي اه واستشكل الزياجي مذهب الشامعي بوقه عبه في الطلاق والعتاق فلو كان الواجابطريق المعارضة لماصولان العالاق والعتاق لا يعتسملان الرجوع والرفع بعدد الوقوع قال وتظهر ثمرة الخلاف فيمااذا فاللفسلان على ألف درهم الأماثة أوخسسي فعنسد بآيلرمه تسعما ثة لائه لما كان تكاما بالباقى وكانمانها من الدخول شككافى المشكاميه والاصدل مراءة الذمم فلا يلزمه الزائد بااشك فصارنظير مالوقال على تسمعما ثة أوتسعما تةو خسون فانه للزمه الاقل وعند مالدخدل الالف كالمسارف المخرج فيخرجالاقل وهوخسون والباقى على طله انتهسي لكن قول الزيلعي معنسد بايلزه وتسمحاثة خلاف الاصم قالف البحر واذا استثنى عددس بينهما وف الشك كان الاقل يخرجا نحوله على ألف دوهم الامائة أوخسين لزمه تسعمائة وخسون على الاصع انتهسي كدافي حاشية أبى السسعود على مسكين (أقول) لكن نقل المقدسي ٢ عن متفرقات وصاماً السكافي أن الفائل ماب المستشي خسون العامة وقال محمد الهمائة وذكر فىالظهيرية والولوالجيةأن قول مجسدروانه أبى حفص وتلك واية سليمان وفى الدراية صمهارصم فاضى خانف شرح الزيادات رواية أبي حفص وتال ٣ وهو الموا وقلقوا عدا لمذهب وسيأنى للفرع تنمة وقوله باعتبارا لحساصل من مجوع التركيب هذا كالتأ كيدلما قبله فان النكام بالبافي بعد الننيا لايتأتى الابالتفارلما بعدالاوماقبلها فالتحصل من يحهو عراه عشرة الائلاز له على سبعة قال في الحرلاحكم فهما بعددالابل مسكوت عنه عندعدم القصد كمسئلة الأقرار في نوله له على عشرة الاثلاثة لفهم أن الغرض الاثبات فقط فنثى الثسلانة أشارة لاعبارة واثبات السبعة عكسه وعند القصد بثنت لما يعدها نقيض ماقبلها ككامة التوحيد نفى واثبان قصدا فالاستشاء تكام بالباقى بعدالثنيا باعتبارا لحاصدل من مجموع التركيب ونفي واثبات باعتبارالاخزاء اه فالبافئ والثنماهماعين المغي والاثمان فاوصدر بالمغي لميكن مقرايشي كالوفال إيساله علىسبعة كمافى النمقيم فال فأصل هدا يفيدأن لااله الاالله لايفيدالتو حبدمع أنهم أجعوا على الافادة الجواب أن الهنامتفق على وجوبه تم تلما بسنى غيره وقد أفاده هذا التركيب وبهذا الاعتبار أفاد التوحيد (قوله باعتبار الاحزاء) أى اللفظية فصدرال الاستشفائية نفي وعجرها اثبات أو بالعكس ط (قوله فالعائل له على عشرة الانلانة) أى فالمقر بسبعة بقوله له عبارنان (قوله وهدا) الظاهر أنه راجه الى قول المصنف هو تكام مالباقى الح ولاحاجة اليه حينندأى الى قوله باعتبارا لحاصل من مجمو ع التركيب ط (أقول) هذا أ

ومافى معناه فى كونه مغيراً
كالشرطرنعوه (هو )عندنا
(تكامبالبافى بعسدالنتيا
باعتبارا خاصل من مجموع
باعتبارالا خزاه) فالقائل له
عسلى عشرة الانسلائة له
عسلى عشرة الانسلائة له
عبارتان معاولة وهى
عبارتان معاولة وهى
ماذ كرناه ويختصرة وهى
ان يقول ابتسداء له عسلى
سبعة وهذا معنى قولهم
تكلم بالباقى بعدالثنيا أى
بعدالاستثناء

(وشرط فسه الانصال) بالمستثنى منه (الالضرورة كنفس أوسمال أوأخذ دم) به يفتي (والنداء بينهما لايضر) لائه للتنسه والتأكسد (كقوله ال على ألف درهم بافلان الا مشرة عذلاف للنعل ألف فاشهدوا الا تذارنحوه) عمايعد فاصلالات الاشهاد يكون بعدغام الاقرارفلم مرالا مناه (فن استاني بعض ما أفريه صم) استشاره ولوالا كثره شدالا كـثر (ولزمه المافي) ولوهم الانفسم كهدا العيدلفلان الاثلثه أوثاثيه مم على المدهب

م دوله حکام هکذابالاصلی وصوابه حکاماالاان یکون اضر ورةالقافیة ولیمرر اه

الشارة الى مأذ كره الاصوابيون في الاستثناء عالى التنقيم وشرحه واختافوا في كينيسة عمل بيان التغيير ففي قوله له على عشرة الاثلاثة لا يخلوامان أطاق العشرة على السبعة فينشذ قوله الاثلاثة يكون بيانالهذا فهو كأن قال ليسعلى ثلاثة متهافيكون كالمخصيص بالمستقل أوأطاق العشرة على عشرة أفرادهم أخوج له ثلاثة يحكم وهسذا تنانضوان كانبعدالاقرارولاأظنممذهب أحدأوة بلهثم كممالي الباقى أوأطاق عشرة الا ثلاثة على السبعة فكانه قال على سبعة فصل ثلاثة مذاهب فعلى هذي أى المذهبين الاحرين يكون الاستثناء تسكامابالباقى مسدر السكادم مدالثنياأى المستثنى ففي قوله له على عشرة الاثلاثة صدوالكادم عشرة والتنياثلاثة والباقر في صدر الكلام بعد المستشى سبعة فكانه تمكام بالسبعة وقالله على سبعة واغماقلما على الأسخر من تكام بالباقي بعد الثنيا أماعلى المذهب الاخير فلان عشرة الاثلاثة موضوعة السبعة فيكون تكاحا بالسبعة وأماعلي المذهب الثاني فلافه أخرج الثلاثة قبل الحكم من افر ادالعشرة تمحكم على السبعة فالتكام فحدق الحكم يكون بالسبعة أي يكون آلحكم على السبعة فقط لاعلى الثلاثة لا بالنفي ولا بالاثبات اه \* (فرع) \* له على عشرة الاسبعة الاخسة الاثلاثة الادره مافطر يقه أن تخو بالاخير وهو الدرهم عما يليسه يهقى درهسمان ثم تخرجه حاثما بينهما وهوالخسسة يسقى ثلاثة فأخرجهامن السسبعة يهقي أربعة عاخرجها من العشرة يبقى سنة ساتحانى (قوله وشرط فيه) أى في اعتبار ، شرعا (قوله الاتصال بالمستشى منه) لان تمام الكلام بالمخودواذا القطع فقد نم عيني و مقل من الن عباس رضي الله تعالى عنهما جواز التأخسيردر رقال أيوالسعودف ماشيته على مسكن عندقوله وكذاان كان مفصو لايطل الاستثناء خلافالان عباس رضى الله تعالى عنهما استدل عاروى عنه عليسه الصلاة والسلام انه فال والله لاغزون قريشا م قال به دسنة ان شاء الله قلناه ومعير والمغير لا يصح الامتصلاكالشرطو استثناء الذي عليه السلام كان لامتثال أمره تعالى بقدرالامكان فلاعنع الانعقادر يلعى وقوله لامتثال أمره تعالى يعنى توله تعالى ولاتقولن لشئ اني فاعل ذلك غداالاأن يشاءالله (قوله لانه التنبيه) أى تنبيه المادى المايلقي اليه من الكادم (قوله والتأكيد) بتعبسين المقرله فصارمن الاقرارلان المنادى هو الخاطب ومفاد الوكان الممادى غيرا لمقرله يضرنقله الجوى عَى الْجُوهِرة ولم أره فهالكن قال في عاية البيات ولوقال الفلان على ألف درهم يافلات الاعشرة كانجائز الانه أخرجه مخرج الاخبار اشخص خاص وهذا مسيغته ولايعد فاصلا اه تامل قال في الولوا لجية لان النداء لتنبيه الحاطب وهو معتاج اليه لتأكيد الخطاب والاقرار فصارمن الاقرار اه ثماعلم أن الملائم الاقرار لاعنع الاتصال وفيرالملاغ عمعه فن فسل الأول التنفس والسعال وأخذ لفم ونحوها فأنم الاتفصل الاستثناء وكدا الداء سواهكان مفردانحو يافلان أومضافانحو ياابن فلان سواء كأن المنادى مقراله أوغيره نعولله على مائةدرهم يافلات أويااب ولان الاعتمرة ونحوقو للثان يدعلى مائةدرهم ياعمروالاعشرةومن قبيل الثانى مالو هال أو يُجاأ وكبرأ وقال فأشهد وافان كالرمنم اجهل فاصلا كافى العابة والظهير به و باقى النفصيل فى تنو ير تلخيص الجامع الكبيرف باب استثناء يكون على الجميع (قوله ولوالا كثر عند دالا كثر) أى ولوأ كثر من النصف عندا كثرالهاة فال الفراءاسة تناءالا كثرلا يحوزلان العرب لم تشكلم به والدليل على جوازه قوله تعالى قمالليل الاقليلانصلمه أوانغص منهقايلا وزدعليه موقوله تعالىان مبادى ليس لل علمهم سلطان الا من اتبعال من الغياد ين فا منه المخلصين الرة والغاو ين أخرى فأجهما كان أكثر لزمه ولا غنع صحت وان لم تتكاميه العرب أذا كان موافقالهار يقهم كاستثناء المكسورلم تشكاميه العرب وهوصيح اكن بدل على تسكام العرب مم وروده في القرآن كاسمعت الص الكريم وقال الشاعر

أدواالتي نقصت تسعين من مائة ، ثم العثوا حكم بالعدل حكام ٣

اسة عين المن الم يكن بأدائه لا نه في معداه و قال صاحب النه أية ولا و ق بين المنها الا قل والا كثر وان لم تدكلم به العرب ولا يمنع صحته ادا كان موادة العارية هم وعن أبي يوسف وهو فول مالك و افراعلا عصم

(و) الاستثناء (المستغرق باطل ولوفها يقبل الرحوع كوصية)لاناستثناءالكل ليس برجوع بلامتشاء فاستدهوالصيع جوهرة وهذا (انكان)الاستثناء (!) من (لفط الصدرأو مساوله) کا یأتی (وان بغيرهما كعبيدى أحرار الاهؤلاء أوالا سالماوغانما وراشدا) ومثله نسائي ط والق الاهد ولاء أوالا ر بنب وعرةوه مدروهم الكل مح) الاستثناء وكذا ثلث مالى لزيد الاألفا والثلث ألف صم فللا يستحق شيأاذالشرطابهام البقاءلاحقىقته حسق لو طلقها سئا الاأر يعاصم ووقع أنتان (كماصم استشناه الكملى والوزنى والمعدود المثي لاتقفا ون آحاده كالف لوس والجرو رمن الدراهم والدماريرويكون المستنى القسمة) استحدالا

الاستئناءالااذ اكان الباق أكثر كاف مسكن (قوله والاستئناء المستغرق باطل ولوفيه ما يقبل الرجوع) قال فحالمتم لما تقرومن اله تكام بالحاصل بعدالثنيا ولاحاصل بعدا لكل فيكون وجوعاو الرجوع تن الاقرار باطل موصولاكان أومفصولا كذافي العناية وغيرها لكن مقتضي هذا الكلام محفاستثناء المكل من الكل فيمايقبل الرجوع وليس كذلك ومن ثم قات ولوفيها يقبل الرجوع كوصية قال في الجوهرة واختلفوافي استشاءالكل فقال بعضهم هورجوع لانه يبطل كل الكادم وفال بعضهم هواستشاءفا سدوليس برجوع وهوالصحيح لانهم فالوافى الموصىاذا استثنى جبيع الموصى به بطل الاستثناء والوصية صبحه ولو كأن رجوعا لبطلت الومدية لان الرجوع مباجائز أه (قوله هو الصبح) على خلاف مافى الدر رحيث قال لانك قد عرفت أنه تكام بالبانى بعد الثنياولا بافى بعد الكل فيكون رجوعاو الرجوع بعد الافرار باطل موصولاكات أوم فصولا (قوله بعين لفظ الصدر ) كنساف طوالق الانساف وكعبيدى أحرار الاعبيدى (قوله أومساريه) نعونسائى مو الق الازوجاتي أوعبيدى أحرارالامماليك فالف المخ نف الاعن العماية معز بالى لز يادات استثناءالكل من التكل لمفسالا يصع اذا كان الاستثماء بعسين ذلك اللفظ أمااذا كان بغيرذلك فبصع كاأداقال نسائى طوالق الانسائى لا يصم الاستشناء ولوقال الاعرة وزينب وسعادحتي أنى على الكل صع فبل وتعقيق ذلك ان الاستثناء اذاوقع بغيرا للفظ الاول أمكن جعله تكاما بالحاصل بعد الثنيالانه انحاصار كالاضر وواعدم ملكه فبماسوا والالامر ترجم الى اللفظ الاول فبالمظرالى ذات اللفظ أمكن أن يجول المستشى بعض ماتناوله الصدر والامتناع من عار ج بخلاف مااذا كان بعين ذلك اللفظ فائه لم يمكن جعله تكاما بالحاصل بعد الثنيافان قيل هذام جمانب اللفظ على المعنى واهمال المعنى وأساف اوجه ذلك أجيب بان الاستثناء تصرف افظى ألا ترى أنه اذا قال أست طالق ست تعالميقات الاأو بعاصم الاستشماء ووقع تعلليقتان وان كانت الست لا محة الها من حيث الحكم لان الطلاق لايزيده لي الثلاث ومع هدا يعمل كأنه قال أنت طالق ثلاثا الا أربعا مكان اعتباره أولى انتهـ ي (قوله وان بعيرهما) بان يكون أخص منه في المفهوم لكن في الوجود يساويه (قهله اذ الشرط ايهام البقاء) أى بحسب صورة اللفظ لان الاستشفاء تصرف لعظى فلايضراهمال المعنى أفاده المصنف (قوله ووقع انتان) وان كان الستة لا صعة لهامن حيث الحكم لان الطلاق لا يريد على الثلاث ومع هذا الا يعمل كأبه فالأنتطالق نلاناالاأر بعافكان اعتبارا للفظأ ولى كافى العماية وهدامبني على أن الاستثماء من جلة الكادم السابق لامن جملة الكلام الذي يحكم بصفته فأن الكلام السابقست والار بمع بعضه فلربكن مسنغر فاولوجهلناه استشاءمن الكلام الذي يحكم بصقه لكان مستغرفا فيبطل والكلام الذي يحكم بصفه لو طلقهاستافثلاثلا نهغابة الطلاق والاربع تزيدهلم اوالشار حجعله غاية الكوت شرط الاستشاء أن يكون ملفظ الصدرأ ومساويه والاربعة ليست بلغط الست ولامساوية لهابل بعضها فصح استثناؤه لان التنتين الها مبارنان كاذكر مااشار حوالست الاأربع هي العبارة المطولة فاشتراط كون الاستشاء منجلة الكادم السابق مبنى على هذا (قوله كاصم استشاء الكيلي) فصله عافبله لانه بيان الاستشاء من خلاف الجنس فان مقدرامن مقدره صعندهماا ستحسابا وتطرح قيمة المستثنى عماأقربه وفى القياس لايصم وهوقول مجدوزفر وان غير مقدومن مقدرلا يصح عندناق اساوا ستحسانا خلافا للشافعي نحوما تقدرهم الاثو بالكن حيث لم بصم هذاالاستشاه يحبرهلي البيان ولايمتنع به صحةالاقرارلما تقرران جهالة المقريه لاتمنع صحةالاقرار وليكن جهالة المستشي تمنع صفة الاستشناء دكروف الشرنب لالية عن قاضي زاده قال العبي وتحريباذ كرالقيمي كاذا قالله على مانة درهم الانوبا وقال الشافعي إصم من حيث الم مامتحد المالية وبه قال مالك (قوله و يكون المسترى القيمة) مثاله أن يقول له على عشرة قروش الااردب قمع يصع ذلك ويكون بالقيمة وألى الستغرقت القيمة المستشى منه بصم كف الجر (قوله استحساما) والقباس أن لا يصم هذا الاستشاء كاتقدم لان الاستشاء اخراج بعض مايتماوله صدوال كالام على معنى أمه لولاالاستثناء لكان داخلا تحت الصدر وهذالا يتصورف

خلاف الجنس اكن أباحنيفة وأبانوسف صحماه استحسانا كاف الدرر (قوله لشبوته ١) أى هذه المذكورات في الذمةلانها مقدرات وهي جنس واحدمه غيوان كانت اجناسات ورةلائها تثبت في الذمة تمناا ما الدينار والدرهم اذااستثنيا فظاهروكذاغيره سمامن المكيلات والموزونات لان الكيلي والوزني مبيع باعيانم سمائمن بأوصافهماحتي لوعينا تعاق العقد بأعمانم حاولووصفاولم يعيناصار حكمهما كمكم التميزف كانت في حكم الثبوت فى الذمة كنس واحده عنى فالاستثماء فها تسكام بالباقى معنى لاصورة كانه قال ثبت لك في ذمني كذا الأ كذاأى الاقيمة كذاولواستثني غيرالمقدرات ن المقدرات لايصح قماساوا ستحسانا كإقدمناه لان مالمته غير معلومة لكونه منفاوتافي نفسسه فيكون استثناء للجعهول من المعلوم فيفسد فلاينا في سايأتي ولان الثوب لا يجانس الدراهم لاصورة ولاوجو بافي الذمة وعمار ، في لا تقماني (قوله فسكانت كالتمنين) لانم المأوسافها أعمان حنى لوعمنها تعلق العقد بعمنها ولورصفت ولم تعمن صارحكمها كحكم الدينار كفاية (قهله لاستغراقه بغيرالمساوى)أى وهو وهم البقاءوايهام البقاءكاف (قوله الكن في الجوهرة) ومثله في المنابسع ونقله فاضى زاده عن الذخيرة كافى الشرنبلالية وفهاقال الشيغ على المقدسي رجه الله تعالى لواستشى د نانيرمن دراهم أومكيلا أوموزوناءلي وجه يستوعب المستثني كقوله له عشرة دراهم الادينارا وقيمته أكثروالاكرس كذلك انمشيناعلى أناستثناء الكل بغير لفظه صحيح ينسفى أن يبطل الافرار لكن ذكرفي البزارية مايدل على خلافه قال على دينا والاماثة دوهم يطل الاستشاءلانه أكثر من الصد ومافى هذا الكيس من الدواهم الفلان الاألفا ينفاران فسمأ كثرمن ألف فالزيادة للمقرله والالف للمقروان ألف أوأقل فكاها للمقرله لمدم معة الاستناء واتورجه اظاهر بالنامل اه قلت فكان ينبغي للمصنف أن عشى على ماف الجوهرة حيث قال فيما قبله وان استفرقت تأمل قال العلامة أبوالسعود قات ولاشك ان مافي الجوهرة أوجه لماسبق منان اطلات الاستثناء المستغرق مقسدعااذا كأن الفظاء أوعراد فهواء المانك المصنف تسع قاضي خان فى تفر عده المسئلة أعنى صدة استثناء الكيلي والوزنى ونعوهما من المقدرات التي تثبت في الذمة من الدراهم والدنانير فقال لوقال له دينار الادرهما أوالاقفيزا أوالاما تقحو زقصو يطرح من المقدم قدرقيمة المستشي فان كانت قدمته تأنى على جميد عماأ قراره لا يلرمه شيئ وان لم يكن المستمشى من جنس ماأقر به وابسله جنس من مثله كفوله ديماوالا قوبا أوشَّا فلم يصح الاستثناء وان كان من جنسه صح الاستثناء في فولهم الأأن ستشى جدع ماتكام به فلا يصح الاستثناء اله وآخر يخالف أوله كذا بخط السيدالجوى عن الرمن (وأقول) مَكْن الجواب بحمل مآذ كر و قاضي خان آخراعلي مااذا كان الاستثناء بمرادفه كقوله له على ألف د مناوالأخسسمائة وخسسمائة ولا مخالف ماذكره أولالان الاستغراق فمهمن حست القيمة فندم (قوله فصر و الظاهرأن في المسئلة روايتين منيتين على أن الدواهم والدنانير جنس واحداً وجنسات ح وقوضعه أنم يه حصلواالدراهم والدنانبر نوعاوا حسدافي بعض المسائل نظرا لان المقصود منهاالثمسة وفي بعض المسائل جعداوها نوءين باعتبار المورة كأبينه الشار حف غيرهدا الحل فصاحب البحرجعلها ف مسئلة الاستثناء بماهى معتبرة فيه نوعاوا حدافكان استثناء المائة درهم من الدينار استثناء بالمساوى لانها تبلغ فيسمة الدينار أوتزيده ليسه وصاحب الجوهرة نظرالي أنم انوعان في نفس الامركااه تبروها كذلك في بعض المسائل فلذلك كان استثناءالعشرة الدنانيرس المباثة الدرهم وهيى تبلغها قيمة أوتز يداستثناء صحيحا فانه ليس بلففا الاول ولامساو يه لانهما فوعان اذ الشرط ايهام البقاء لاحقيقته كأذ كره الشارح والايهام موحودهما ويؤ يددمس ثلة استثماه المكال والموزون والمعدود والحاصل أن الاستثناه المستغرف أن كأب يلفظ الصدرفياطل وانلميكن يلفظ الصدر ولامساوباله كاستثناءكم مرمن الدراهم صحيح لما تقدمأن الشرط ابهام البغاء لاحقيقته وان كان بغسير افظ الصدر لكن يمساويه كاستشاه الدراهم من الدنانيرأ والمكس فوقع فيماختلاف اذا كأن مستعرقانى البجرى ناابزاذية يقتضى بطلانه ومافى الجوهرة والبمابيع والمذحيرة

لثبوتهافى الذمسة فكانت كالثمنيز (واناستغرقت) القيمة (جميع ماأقربه) لاستغراقه بعيرالماوى (علاف)له على (دينارالا مائةدرهم لاستغراقه بالمساوى) فيبطسل لائه استثنى الكل عرلكن فى الجو هرة وغيره اعلى مائة درهم الاعشرة دنانمير وقستها مائة أوأكتر لا الزمدهشي فعرر (واذا اساشىعددن سنرداحف الذلمناكان الاقل يخرحانحو له على أنف درهم الاماثة) درهم (أوخسين) درهما فلزمه أسعمائه وخسون

فخروجها والمتيةن ثبوته لايبطل فالمشكول يخروجه وهوتمام الماثة بلبالمتيقن خروجه وهوخسون لكن فيمخالفة لمامهده أولامن أن الاستثناء تكام بالباقي عندناوا نمايناسب مانقلناه عن الشافعي رجسه الله تعالى انه اخواج بعد اللنول بطريق المعارضة وقدمنا انتمرة الخلاف اغا تفاهر في مثل هذا التركيب فعندنا يلزمه تسسعمائة وخسوت على هذه الروامة وههر وامة أبي سلمات وفي رواية تسعما تةوهي روامة أبي حفص وهي الموافقة لقواء دالمذهب لانه لما كان تسكاما بالباقي وكان مانعامن الدخول شككنافي المتكلميه والاصل فراغ الذمة فلايلزمه الزائد بالشسك وعليه فكان الاولى التفر يمع على قاعدة المذهب ثم يذكرهذاعلى أنه قول آخر تأمل (قوله ثبت الا كثر) أى أكثر القرب (قوله الاشيأ) لان استثناء الشي استثناءالاقل، وقافاً وجبنا النصف و رُ يادة درهم فقد استثنى الاقل اله شاي (قوله فيحكم يخروح الاقل) وهومادون النصف لان استشناء الشئ استثناء الاقل عرفا فأوجبنا النصف وزيادة درهم لات أدفى ما تفعق به الفالة النقص عن النصف يدرهم (قوله ولورصل اقراره مان شاءالله) ولومن عمر تصد كما في عايد البدان نقلا عن الواقعات الحسامية وقيد بالوصل لانه لو كان مفصولا لايؤ ترخد لافالا بن عباس كاسبق الااذا كان عدم الوصل لعدد رمن الاعدار التي تقدمت قال العيني ولوقال لامر أنه أنت طالق فرى على اسانه ان شاء الله من غيرقصد وكأن قصده أيقاع الطلاق لايقع لان الاستثناءمو حود حقيقسة والمكلام مع الاستثناء لايكون ايقاعاومثل تعليقه بمشيئة الله تعليق اقراره بمشيئة مسلاتع لممشيئنه كالجن والملائكة حوى عن الحتار واغمابطل الاقرار فهذهلات التعلمق عشيئة الله ثعالى الطال عندمجد فيطل قبل انعقاده للعكم وتعلمق بشرط لانوقف عليه عند أبي توسدف در ر وغرة الحلاف فعما اذا قدم المشيئة فقال ان شاء الله أنت طالق فعنسد من قالَّ انه ابطال لا يقع الطلاق وهندومن قال انه تعليق يقع لانه اذا قدم الشرط ولم يذ كرحرف الجزاء لم يتعلق وبقى الطلاق من غيير شرط فيقع كفاية واختار قول محمد صاحب الكفاية وعابة البيان وصاحب العناية وكذا الفلهرأ يضاغرة الخسلاف فمااذا فاللامرأته انحلفت اطلاقك فانت طالق غم قال أنت طالق ان شاءالله تعالى محنث عند أبي وسف لانه عن عنده وعند محد لا يكون عيما فلا يحنث عيى ﴿ تنبيه ﴾ ماسسبق من أن النعليق عشينة الله ابطال عَد مجد و نعليق بشرط لأنوفف عَليه عند أبي يوسف يشكل بمنا نقلناه مما يقتضى كون الحسلاف بن الصاحبين على عكس مأذكره في الدرر وحوايه أن النقسل عنهما قد اختلف فني الشرنبلالية بعدأن ذكرما نقلناه من الخلاف قال وقيل الخلاف على العكس واختاره بعض شراح الهسدامة وأيضا فانماذ كرنامن اله عندأبي يوسف تعامق شيرط لايوقف علمه أحدوحهن والوحه الثاني هوان الاقرار لا يعدم ل المتعليق بالشرط كافي الشرنيلالية عن قاضي زاده (قهله أوفلان) فسطل ولومال فلان شاشت لانه علق ومانعز واللزوم حكم التعبير لاالتعليق ولان مشيئة فلأن لاتوجب الملك شايي (أقول) وينظرمع ماقدمنا في تعليق الطلاق بمشيئة العبدفشاء في هجلسه صح ووقع الطلاق شرنبلالية وجوابه أنالاقرارا خبارفلا محرتعلية موالطلاف انشاءالاستقاط فصح تعليقه واقتصرت مشيئته على الجلس نظر المعنى التمليك أو السعود (قوله أو علقه بشرط على خطر ) كقوله الفلان على ألف درهم انشاء فلان وكذا كل اقر ارعاق مالشيرط نحو قوله ان دخلت الدار وان أمطرت السماء أوه. ت الريح أو أن قضي الله تعمالي أوأراده أورضه يهأوأحبه أوقدره أودىره كإفي العمني ومنسه انحاغت فلك ماادعيت فلوحلف لابلزمه ولودفع بناء على انه يلزمه فله أن يسترد المدفو ع كافى الجرفى فصل صلح الورثة بقوله ولوقال المدعى علمه ان حلفت انم الاند فعمها فحلف المدعى ودفع المدعى عليه الدواهم ان كان دفع له يحكم الشرط فهو باطل وللدا فعرأن يستردانتهي وقيدفي البحر التعليق على خطر بأنه منضمن دعوى الاجل قال وان تضمن مثل اذاجاه رأس الشهر فلك على كذالزمه للحال ويستعلف المقرله فى الاجل انتهى تأمل وفى البحر أيضاومن

يخالفه (قوله على الاصم) لان الالف متبقندة النبون والخسون مقعققة الخروب وتمام المائة مشكوك

على الاصع بحر (واذاكان المستنى مجهولا ثبت الاكثر نحوله على مائة درهم الاشبأ أو) الارقليلا أو) الا ربعضائي مه أحدو خسون ) لونوع الشمائى الحرح فجكم مخروح الانل (ولو وصل اقراره بان شاءالله تعالى) أو فلان أو عاقمه بشرط على خطر لا بكان

التعلىق الميطالة ألف الاأن يبدوني غيرذلك أوأرى غيره أونيما أعلم وكذا اشهدواأناه على كذافيها أعلم انتهى أوقال على ألف في شهادة ولان أوعله لائه في معنى الشرط مخلاف مالوقال ذلك بالباء لانم اللالصاق ولو فال وجدت في كتابي أى دفترى انه على كدا فهو باطل وقال جماعة من أعُمة بليزانه يلزمه لانه لا يكتب في دفتر مالا ماعليه للناس صيائة عن النسيان وللبماء على العادة الظاهرة فعلى هدد الوقال البياع وجدت في ادكارى عنماني أوكرات في مادكاري، عن أن لعلان على ألف درهم كان اقر الرامازماو في الولوا لجية ولوقال في ذكرى أو مكابي لزمه انتهى حوى وقد تقدم ذلك مبسوطاوأت موضوع السكلام فبمياعليه لافيمياله وتصوير الاقرار عِمانِيه في كتابه هوماذ كرهنا قال الحوى ولا يفرف بين قوله في كتابي أوفى كتاب فلان نقله عن الولوالجية قال العلامة المقدسي في الرحز وأنت خبير بأن كتاب ولأن غير مأمون عليه من التغيير بخلاف كاب المقرانة مي قال ط وهذا يليدأنه لا يعمل مافر ارمع عامليه الااذا كان بكتابته وأنه لا يعدمل بكتابته ماله على المناس لانه اثيات -ق على غيره بحرد كال المدع ولانظير أه فى الشريعة فالافتاء يلزمه بحرد ذلك ضلال مبن (قوله ان مت فانديتمز ) المعلق بكائن لانه أيس تعليقا حقيقة بلص ادميه أن يشهدهم لتبر أذيته بعدموته أن جدالورثة فهو علمه مات أوءش فرجعه الى تأكيد الاقرار كمافي الجوى والزيلعي وغسيرهما والشارح تبسع فيه المصنف وهو تبسع صاحب البحرقال طومنه يعلم أن قوله فى البحروان بشرط كائن فتنحير كعلى ألف درهم ان مثاره م قبل الوتم مظورة مولفاتل أن يقول أن وله المتفى عبارة الشرح عتمل رجوه مالى الاقرار لاالى الشهادة واحسبان تصرف العاقل يصان عن الالع اعما أمكن وذلك يحمل شرط اللشهادة ولوقال المفر أردت تعليق الافر ارورضي بالعاء كالرمه قلما تعلق حق المفرله يمنع ذلك كأف الرمز التهسي مختصرا فال ط قلت بقي لو كان الكام من أول الامر بصور نصاحب المحر والظاهر اللزوم حالا كافال لتعلق - ق الفرولا عمل وسية وقداستفيدهذا منقوله فلوفال المقرأردت الح انتهى اسكن قدم فى منفرةات البيع انه يكون وصية والحاصل أن التعليق على ثلاثه أقدام اما أن بصل اقر اروبان شاء الله فانه باطل عند وتعليق عند أبي بوسف واما أن يصله بانشاء فلانو محوه مماهو تعليق على خطرفهو تعليق اتفافا والاقرار لايصم تعليقه بالشرط واما أن يعاهد مكائل لا محالة مهو تنحيز فلا يبطل الاقرار وكدااذا فال اذا جاء وأس الشهر أوا وطرالناس اوالي الفطراوالى الانحى لان هدذاليس بتعليق وانماهو دءوى الاجل الى الوقت المذكو رفي قبل اقرار ودعوا الاحل لا تقبل الابيينة أوا قرار الطالب (قوله بق لوادع المشيئة) أى ادعى انه فال ان شاء الله تعالى (قوله قاله المصنف) وعبارته ويقبل قوله ان ادعا وأنكر وفي طاهر المروى عن صاحب المذهب وقيل لا يقبل الابينة على الاعتماد لعلبة الفساد خانية وقبل ان عرف بالصلاح فالعولله قال الرملي فحواسيه أقول الفقه يقتصى انهاذا ثنت افراره بالمدغة لا بصدق الاسمنة أمااذا قال استداء أفر رتله مكدامستثني افي اقراري يقبل قوله بلا مينة كأنه قالله عندى كذا ان شاءالله تعالى عفلاف الاوللانه مر يدايطاله بعد تقرره نأمل اه (قوله وصح استثناءاله يتمن الدار) لانه خوعمن أجزاع افيصص استشاءا تجزعمن السكل كالثاث أوالر سع بدائع ولوفال هذه النفل أصولها الفلان والمرلى كان الكل المقرله ولا يصدق المقر الا بحدة كافى الحانية (قوله منهما) أى من الدار والبيت (قولِه لدخوله تبعا) أي لدخول البناء معنى وتبعالا افظاو الأستشاء تصرف في الملفوظ وذلك لان الداراسم لما أدير عليه مالبناء من البقعة و بعث منا لاخسرو باله لاينكر أن البناء حوء من الداولارد المنصوص ولهذالوا ستحق البناء في المبيع قبل العبض لا يسقط شيءن الثن بمقاملته بل يتخير المشترى يخلاف البيت تسسة ط حصنه من الثمن أو حاصله (قوله واستثماه الوصف لا يحوز ) كفوله له عذا العبد الاسواد، (قوله وانقال بناؤهالي وعرم تهالك فكاقال) وكذالوفال بياض هدف الارض لفلات و بناؤهالي (قوله هي البقعة) فقصر الحكم عام اعنع دخول الوصف تمعا (قوله حتى لوقال وأرضها لك كان له البناء ايضا) \* أقول هذا مخالف العرف الاتن فأن العرف أن الارض ععني القرصة وعليه فينبغي أن لا يكون البداء تا بعاللا ورض

كان مت فانه ينجز (بطل افراره) بق لوادع المشيئة هل يصدق لم أره وقدمناقي الطالاتي أن المعتمد لا فليكن العرار كذلك لتعلق حق المستشاء البين مسن الدار المستشاء الموسف لا يجوز وان قال بناؤها لو وعرصها المن فك فك فال بناؤها لو وعرصها فال وأرضها الناء أيضا لا خوله تبعا فال وأرضها البناء أيضا لا خوله تبعا البناء أيضا لا خوله تبعا

الااذا قال بناؤها لريد والارض لعدمروذ كماقال (و)استشاء (نص الخسائم ونخلة البستان

م تفريده على الشق الأول من الاصل الاول اله منه

م تفر يسع على الشق الاول من الاصل الاول أيضا اه منه

ي تفريع على الشق الثاني من الاصل الاول اه منه

ەتفر يىع علىالاصلالشائى اھ منه

7 تفريع على الاصل الثاني اله منه

م فوله وبناؤها الخ كأن الطاهر أن يقول والماقاله ثانباوبناؤهاالخ ليسوافق سابقه اه مصحعه

تأمل (قولِه الااذا قال بناؤهال يدوالارض لعمر وفكاقال لانه اسائتر بالبناءلز يدساره اسكاله ولا يخرح عن ملكه بافراره العمرو بالارض اذلا يصدق قوله فيحق غيره بخلاف المسئلة الاولى لات البناء بماوك له فاذا أقر بالارض لغيره يتبعها البناءلان اقراره مقبول فى حق نفسه وحاصله ان الداروالارض اسم الماوضع عليه البناء لااسم الارض والبناء لكن البناء يدخل تبعافى بمعه والاقرار به والعرصة اسم الارض خالية عن البناء فلايدخل فهاالبماءلا أصلا ولاتبعاوالاصلان الدعوى لمفسه لاغنع الافرار لغيره والاقرار اغيره عنع الافرار لشمغص آخراذا علم هذا فاذاأقر بالدار اشبغص فقدأقر بالارض آلثي أدير عامها البناء ولففا الدارلايشمل المناءلكنه يدخل تبعافكات عنزلة الوصف والاستثناء أمرلفظى لايعمل الأفيما يتناواه اللفظ فلايصح استثماؤه للمفاعلانه لمرتماوله لفظ الدار مل انمادك تبعاوهذا معسني قوله واستثناءالوصف لايحو زيخلاف الميت فاله اسم لجزءمن الدارمشتمل على أرض وبماء فصم استثناؤه باعتبار ماهيهمن الاسل وهوالارض فكان متناوله لفظ الدار والاستثناء الحراج لما تناوله لفظ المستثني منسه ولايضركون البناء حزأ من مسمى البيت مع أنه وصف من الدار لائه لم إست تمن الوصف منفردا بل قاعًا بالاصل الذي هو الارض و تخريج جنس هذه المسائل على أصابن أحدهما أن الدهوى قبل الاقرارلا عنع صحة الاقرار والدعوى بعد الاقرار ابعض مادخسل تعت الاقرارلاتهم والثانى ان اقرار الانسان على نفسه مائز وعلى غيره لاعو زاذاعر فناهذا فنقول م اذا قال بناء هذه الدارلي وأرضها لقلان كان البناء والارض للمقرله لانه لما قال بناء هذه الدار فقدا دعي لمفسه فلما قالو أرضها اغد لان فقدجعل مقرابالبناء للمقوله تبعا للاقراد بالارض لان البناء تبدع للارض الاأن الدهوى قبل الاقرارلا تمنع صحة الاقرارح وان فال أرضهالي ويناؤه الفلان كانت الارض له وبناؤه الفلان لانه المافال أولا أرضهالي فقدادعي الارض لمفسه وادعى البناء أبضالنفسه تبعا للارض فاذا فال بعسدذلك وبماؤها الهلان فقدأ قرالهلان بالبماء معدما ادعاء لمفسه والاقرا وبعد الدءوى صحيم فيكون الهلان البناءدون الارض لان الارض ليس بتارم للبناء ع وان قال أرضها الهلان و بناؤهالي كانت الارض والبناء للمقر له بالارض لانه لماقال ولاأرضه الفلان فقد حمل مقر الفلان و مناؤهالي م كان الارض الممقرله بالارض لانه لماقال أولا أرضها لفلان فقدجعل مقرا بالبماء فلمافال بناؤهالى فقدادى لنفسه يعدما أقرلعيره والدعوى بعد الاقرار البعض ما تناوله الاقرار لا يصم وان قال أرضها لف الانو بناؤه الف الان آخر كان الارض والبناء للمقرله الاوللائه جعلمقرا للمقرله الاول بالبماء فاذا قال بناؤها لفلان جعل مقراعلي الاوللاعلى نفسمه وقدذكر ناأت افرار المقرعلي بفسه حائز وعلى فبره لايحوز ٦ وان قال بناؤها لفلان وأرصها لفلات آخر كان كاقال لانه اساأقر بالبناء أولاصح اقراره المقرلة لانه أقرأرعلى نفسه فاذا أفر بعدذ لك بالارض اميره فقدأقر بالبناءلذاك الغبر تبعالاقرار بآلارض فكون مقراعلي غبره وهوالمقرله الاولواذا أقرالانسات على غبره لا يصير لما علت من الاصل الثاني من ان اقرار الانسيان على غيره لا يحوز (أقول) ليكن نقض بمالوأ قر مستأج بدس فيسرى على المستأحر ويفسم به عند الامام ولوأقرت زوجته يدن تحيس و عنعمنها كف المقدسي (قوله واستثناء فص الخاتم) أي بأن قال هذا الخاتر لفلان الادصه وفي الذخيرة من ألمت في اذا قال هدذا الخاتم فى الاقعه فانه لك أوقال هذه المنطقة في الاحلية افأنم الن أوقال هذا السبف في الاحلية وقال الاحائله فأنها لكأوقال هدذه الجمه لى الابطانتها فأنها الثوا المفرله يقول هذه الجبة لى فالقول قول المقرف معد ذلك ينظران لم يكن فى نز ع المقربه ضرر للمقر يؤمر المقر بالنزع والدفع المقرله وان كان فى النزع ضرو وأحبالمقرأن يعطيه قيمةماأقر به فلهذلك وهذا فول أبي حسيفة وأبى يوسف ومجمدر حهم الله تعالى اه ولو قال الحلقة له والفص لى بصور ذكر وصدر الشريعة (قوله و يخله البستان) ومنه يخله الارض الاأن يستثنيها بأصولهالان أصولها دخآت فى الاقرارة صدالا تبعاو في الخاسة بعدذ كرالفص والحلة وحلية السسيف قال لايصح الاستثناءوان كأن موصولا الاأن يقيم المدعى المبينة على ماادعاه لكى فى الذخير الوأقر بأرض أودار

لرحل دخل البناء والأشحارح لوأفام القرسنة بعدذلك على أن البناء والاشحارله لم تقبل بنته التهيي الا أن يحمل على كونه مفصولالاموصولا كأأشار لذلك في الخانمة سائحاني وفي الحاسة لوقال هذا المستان لفلات لاالفالة بغيرأ صواها فأنهالى لايصم الاستثناء بحلاف الانخاها بأصواها وكدلك هدذه الجبة الهلا بالابطانتها لان المطاناة تدخل في البيدع تبعاف كمانت كالبناء ثم قال وهو يحول على جبة بطانتها في المفاسة دون الظهارة قال في الرمز ومائق الصراب تا الكبير أن الامام لوقال من أصاب حية خز فه على الظاهارة دون البطائة حل على جمة بطالتها كظهارتها نفاس فلا تتبعها وهم كبتين وماهنا على مادون البطانة حتى لواستو ماصم الاستثماء اه (أقول) ومثل نخلة البستان نخلة الارض لان الشجر يدخل فى البستان و الارض تبعاذ لا مر (وان قال) مكاف (له على الم يصح استشناؤه بخلاف تخلة عرصة ابسستان لاب العرصة لا قد اول الشجرة كالاتتماول البناء لاأصلا ولا تبعا الاأن استشنها بأصولها كاذكرنا (قولهوطوق الجارية) استشكل بأنهم نصوا أنه لابدخل معها تمعاالا المعتادلامهنة لاغير كالطوق الاأن يحمل على أنه لاقيمة له كثيرة كطوق حديداً ونحاس وفيه نظر ط عن الجوى (أنول)ذلك في البياع لانم اوماعليم البائع آماهنا فانه لما أقر به اظهر أنوا المقرله والظاهر منه أت ماعلم المالكها في تبعها ولوجليلا تأمل (قوله فيماس) أى من أنه لا يصم (قوله قال مكافله على ألف من ثن عبد ما قبضته) فيدبة وله على لانه لو قال ابتداء أشتر يت منيه مبيعا الأأفى لم أقبضه قبل قوله كامبل قول البائم بعتمه ذاولم أفنض الاسمن والمبيع فى يدالبا تعلانه منكر قبض المبيع أوالاه ن والقول للمنكر علاف ماهنا لانقوله ماقبضته بمدقوله له على كدارجو ع فلايصم أعاده الرملي (قوله حال مها) أى حال كون قوله ماقدضته موصولا بالكلام الاول فلولم يصله لم يصدق أفاده المصنف والذي يفاهر أنه حال من الضهير ف قال أى قال حال كونه واصلا (قوله قان سله) أعلهم أرادوا بالتسليم هناالاحضار أو يخص هذا من قولهم يلزم المشترى تسليم الثمن أوّلالانه ليس ببيع صريح مقدسى صلف القوله علامالصفة) قال فى المنه وان لم وبدماذ كرمن القيد وهوااتسايم لايلرمه لانه أقرله بالالم على صفة فيلزمه الصفة الني أقربه أواذالم توحدلا المزمه اه وصل أوف ل هذا الذهب الامام وقالا ان وصل صدق فلا يلم ما وان فصل لا يصدق ( قوله وانالم بعن العمد لزمه الالف مطلقارصل أم فصل كأنه بدان لوجه الاطلاق وعدمل أنه أراد بالاطلاق سواءكذك المقرله أوصدقه بدليل مابأتى حيث فيدها بقوله ان كذبه المقرله وهو أولى لانه حين ذيلزمه فصلها الكمه يمعد أن يلرمه ذلك مع اعتراف كل منهما أنه حرام أور باتأ مل قوله لانه رجوع) أى عما أقربه وذلك لان الصدرمو جبوانكارقبض مبيع غيرمعين يناهيه ولانه لوادعى تأخيرالثمن شهر الميقبل فكيف دهرا اذمامن عبد يأتى به البائع الايأني للمشترى منع كونه المبيع بخلاف المعين وماذ كره المصنف أحدو جوه أربعة في المسئلة والشابي أل يقول المقرله العمد عبدك ما بعت كه واعابعتك عبدا آ عروسالته اليك والحكم فيه كالاق للائه ما اتفقاه لي ما أفر به من أن كل واحدمنهما يستحق ما أقر به غير أن ما اختلفا فسبب الاستعقاق ولايمالى باختلامهماولا باختلاف السبب عندحصول المقصودوا تحادا لحكم فصاركا ذا أقرله بغصب ألف درهم فقال القرله هي قرض فأنه يؤمر بالدفع المهلاتفاتهما على الاستعقاق والثالث أن يقول العبدعبدى مابعتكه وحكمه أنالا يلرم القرشئ لماذ حرأنه أقرله على صفة وهي سلامة العبد فلايلزمه بدوغها والرابح أن يقول المقرله لمأبعك هذا العبدوانما بعتك عبدا آخر فحكمه أن يتصالفالانه مااختلفا فىالمبيع اد كل منهما مدع ومنكر فاذاحلفاانتني دعوى كلعن صاحبه فلا يقضى عليه بشئ والعبدسالم ف يده انتهابي وتمامه في الزيامي والدررموضيا (قوله كقوله من تمن خرالخ) تشابه المسئلة السابقة حكم وخلافا (قهلهأومال قمار)الانسب تأخيره بمابعده ليسلط لفظ الثمن على الحروالم يتهوالدم وهومعطوف على عن (قوله فيلزمهمطاها) عند وعند هماا وصل صدق وان فصل لا كافى المسئلة الاولى (قوله الااذا صدق أى المقرلة ( عوله أوأقام) أى المقرواعمد المصنف في تعيين مرجع الضمير بن المقام والفلهور

وطوق الجارية كالبناء)فيما ألف من عن عبدما قبضته الجلة صفة عبد وقوله (موصولا)باقراره حالمنها ذكره في الحاوى فليحفط (وعسنه)أىءىنالعبدوهو فى يدالمقرله (فان سلمالى القرلزمه الالف والالا) عملا بالصفة (وانلم يعين) العبد ((زمه) الالف (مطلقا) رمسل أمذصل وفوله ماة بضــ ته لغولانه رجوع (كقوله من نمنخــرأو إ خنز برأومال تمبار أوحرأو م منة أودم) فالزمه مطلقا (وان وصل) لانه رجوع (الااذاصدنه أوأقامونة) فلايلزمـه (ولوقالله على ألف درهمم حرام أوربا فهى لاز. ةمعالمقا) وصل أمنصل

لاحثال حالت عند غيرة (ولوقال على أز وراأ وباطلا لزمه ان كذبه المقرله والا) بانصدقه (لا) يارمه (والاقرار بالبيم تلجنمة) هيأن الجنك الىأن تأتى أمرا باطنه على خسلاف ظاهره فأنه (على همذا التفصيل) ان كذبه لزم البيع والالا (ولوقالله على ألف درهم زيوف) ولم بذكر السبب (فهميكاً قال على الاصم) بعر (ولو قالله على ألف) من عن مناع أوقرض وهي زبوف مثلالم يصدق مطاقأ لامه رجو ع ولوقال (منغصب أر وديعة الاأنهازيوف أو نهر حدة صددق، طلقا) وصل أم فصل (وان قال متوقة أورصاص فانرصل مدق وان فصل لا)لانما دراهم مجازا (وصدق) مسنه (فى غصبته) أو أودعني (ثو مااداجاءعمب)ولايدة (و)صدق (فيله على أنف) ولومن عنمناع مثلا (الأ أنه يبقص كذا) أي الدراهم و رنخسة لاورث سبعة (منصلاوانفصل) بلامرورة (لا) يصدف لعمة استشناء القدرلاالوسف كالزيامة (ولوغال) لا تنور (أخذتمنك ألفاودهة فهالکث فیدی بلاتعد (وقال الاتويل) أخذتها منى (غصباضمن) المقر لاقراره بالاخذ

(قولهلاحمال علم عند غيره) أى في مذهب غيره كاذا باع مااشترا وقبل قبضه من يا تعدب من أقل ممااشترى به أقالز يادةهذه عندنا حرام أوربا وعندالشافعي يجوزهذا البيسع وايسرز يادة أحدالا منتن حراماولار باوظاهر هذا التعليل أنم مااذا العقاعلي ذلك لا يلزم المقرشي ط (قوله ولوقال على زورا أو باطلا) أي هو على حال كونه زوراأو باطلاأومن جهة ذلك فهمامنصو بان على الحال أوالثمييز (قوله لزمهان كديه) أى في كونه زوراأو باطلا (قوله هي أن يلج ثك الخ) قل الشارح في التذنيب آخر التصرف هو أن يظهر اعقد اوهما لابريدانه يلجأ اليه فلوف درة وهو آيس بيم ف الحقيقة بل كالهزل انتهى (قوله ان كذبه) أى المشترى الباثع (قولهوالالا)قالفالبدائع كالايجوز بسعالتلج تقلايجوزالاقرار بالتلجئة بأن يقول لأأخرانى أقرلك فالعلانية بمال وتواضعاعلى فساد الاترارلايصم افراره حتى لاعلكه المقرله (قوله زيوف) جمع زيف وصف بالمصدوم جمع على معنى الاعمة يقال وأفت الدواهم تزيف زيفارد أنو المرادبه مايرده بيت المال ويقبله الثجار والنهر جةدونالز نوف فانهام الردهاالثحاروالستوقةأردأمن النهر حةو تقدمآ خرا البيوع وقدمناه في شدي القضاء (قوله ولميذ كرالسبب) كثمن مبيع أوغصب أو وديعة (قوله على الاصم)أى اجماعاو قيل على الخلاف الأتى (قوله وهي زيوف مثلا) أي ونهرجة (قوله لم صدف مطافا) أى عنده وقالا يصدق ان وصل أى فى قوله زموف أونهر جة بل يلرمه الجياد لان العقدية تضمها فدعوى الزيف رجوع عاأقر به يحلاف مااذا فال الأأم اوزن حسة ونقد البلدوزن سبعة حيث يصم موصولا لامفصولا لانه استشى القدرف سارمغ سيرافيهم شرط الوصل ولوقال على كر حنطة من تمن دارات شريتها منه الاأنزارد بتسة بقبسل موصولا ومفصو لالأن الرداءة نوع لاعمد فطاق العقد لا يقتضي السسلامة عنها يخدلاف الجودة زيامى وقوله مطلقا أى وصل أم فصل وفالرور ببطل اقراره اذا فال المقرله هيجياد (قوله صدف مطاعا) لان العاصب بغص بما يصادف والمودع بودع ماعند وفلا يقتضى السلامة (قوله وصل أم مصل اذلااختصاص للعصب والوديعة بالجياد دورالز يوف الى آخرما فدمناه فلم يكى قوله ز نوفاً تفسيرا لاول كالمهبلهي بيان لانوع فصع موصولاو مفصولادر روحاه ل الفرق بينهماو بسما تقدم أن فيما تقدم أقر بعسقد البياع أوالقرض والعقد يفتضي سلامة العوضين عن العبب كالقدم وهما أقر بالغصب والوديعة وهمالايقتضيان آل لامة وهو قابض والنول القابض أميما كان أوضمينا (قوله لانها دراهم بجازا) مكان هدامن باب التعيير ولايصم مفصولا (قوله وصدف بمسه ف غصيته أو أودعى) لان العصب والوديعة لايفتضان وصف السلامة كاتقدم (قولة مثلا) أى أوقرضا (قوله الاأنه يدة ص كذا) أى الدرهم ومثله فى الشرنبلالدة لكن في العبني قوله الاأنه يبقص كذاأى مائة درهم وهو ظاهر (قوله أى الدراهم الخ) أى أن كل عشرة من دراهم هذا الالف وزن خسة متافيل لاوزن سبعة منها (قوله متصلا) أى قال ذلك متصلا (قوله وان فصل للاصرورة لا بصدف) قال الزيلعي ولوكان الا بقطاع بسبب انقطاع المفس أو بسبب دفع السعال فعرأى بوسف اله يصم إذاوه له به وعليه الفنوى لان الانسان يحتاج الى أن يشكام بجميع ذلك بكادم كثيرو يدكر الاستئناءنى آخره ولاعكمه أن يتكام بحميع ذلك بنفس واحد فلولم يحعل عذرا يكون عام مر حرح وعليه الفتوى اه (قوله لا الوصف كالزيادة) فاذالم يصم له على ألف من عن مناع الاأنماز لوف فهو كالوفال وهي زيوف وحاصل الفرقبين هدذاو بن مااذا قال هي زيوف حيث لا يصدق هماكُ لانالز يافةُومف فلا بصم أستشاؤها وهذا قدر (قولهضمن المقر) ماأقر بأخده له لانه أقر بسبب الضمان وهوالانعد ثمانه ادعى مانوحب البراءة وهوالاذب بالاند والاسنو بنكر فالقول قوله معمنه بعلاف مااذا فالله المقرله بلأخ فتم اقرضا حيث يكون القول للمقر كاسيأ ف وكذ الوفال أخدته عارية فقالبل بيعافالقول الاتخذ لاسكاره البيع وهدذااذالم يابسه يزازية والعلذف عدم الضمان هوا تفاقهما أن الاخد كان بالادن سائعاني و العل العارية محرقة عن الوديعة لان البس في العارية مباحدون الوديعة

ومعاوم أن العارية تبيم التصرف كالبيع فلايصل الابس هنافارةا لكن ف البدائع فال أعرتني ثو بك فهاك وفال المقرله لابل غصبته فان الهدلال بعد اللبس يضمن لان ليس ثو ب الغدير سيب لوجو ب الضمان في الاسك فدعوى الاذن دعوى براءة عن الضمان فلايثبت الا بحجة اه (قوله وهوسب الضمان) قال صلى الله تعالى على موسلم على اليدماأ - ذن حتى ترده أى ثم بعدا قراره بالاخذاد عى مايوجب بريست اللذن بالاخذوالاستخرينكرفكان القولله بيمينه فال ايحل عنسهلايلوم أملوفالله بعسدقوله أخشذتها وديعمين أخذتها قرضا يكون القول للمقرلام ماقصادقاعلى ان الاخذ حصل بالاذن وهولا يوجب الضمان ثم أن الم<u>الك ألم</u> يدعى عقد القرض والمقر ينكره فالقولله ومثله لوقال أخدتها بيعابعد قوله ماتقدم أفاده المصنف ومثله فى العيني (قوله أعطيتنيه) قال الخبر الرملي و، ثله دفعتها لى وديعة ونعوه ممايكو ب من فعن المقرله تأمل (قوله لانكاره الضمان) قال المصمف لانه لم يقر بسبب الضمان بل أقر بالاعطاء وهو فعل المقرله فلا يكون مقرا على نفسه بسبب ألضمان والمقرله يدعى عليه سبب الضمان وهو ينكروالقول قول الممكر قال في الهداية والفرق أن في الفصل الاول أقر بسبب الضمان وهو الاخدد ثمادى ما يبر ثموهو الائت والاسخر يمكر. فكون القولله مع البمسن وفي الثاني أصاف الفعل الى غسيره ودلك مدعى سيب الضمان وهو العصب وهو يد بمرفيكون القول للمنكرمع اليمين وممسايكلروة ومهمافى المتاتر خاسة أعرتني هسذه الدابة فقال لاوأكمنك غصبتها فان لم يكن المستعير كها والاضمان والاضمن وكذا دومتها الى عارية أو أعطينه اعارية و قال الوحنيفة ال قال أخذتم المسلمارية و تحدالا منح صمى وادا قال أحذت هداالثو بمنان عارية فقال أخذته مي بيعا عالقول للمقر مالم السهدلانه منكرالفن فاناسسضمن أعرتي هدافقال لابل آحزنك لم يضمن انهاك علاف قوله غصبته حيث يضمن ان كان استعمله اه (قوله والادهيمته) فيه أن فرض المسئلة في المشار المهالاأن مقال كأن موحوداحس الاشارة تماستهلكه القرتأمل (قوله لاقراره باليد عم بالاخذمنه) أى ثم ادعى الاستحقاق بعد فلارصد في الامرهان (قوله وصدق من قال آحرت فلاما فرسي هذه الح) أقول صورة المسئلة في يدارسات فرس أو توب وقال مناطب لزيدا لك كمث أجرب أو أحرت ورسى هذه أوثو بي هذا العمرو ورده عروعلى وكدبه عروأى قال لم أستأجره ولم أسستعره فالقول للمقر الذي هودواليد ولا يكون قوله لزيد أَحْرِيْدُ أَوْاءُرِنْدُ اقْرَارَالْزِيْدِبِاللَّهُ اقْوَلُهُ فُرْسَى أَوْتُو بِي تَأْمَلُونَ كَرْهِ فِي الحواشي الحَيْرِيَّةَ (فَوْلِهُ فَالْعَوْلُ الْمُعَرِّرُ استحساما) وهو قول الأمام وقالاالقول قول المأخوذمنه وكذا الاعارة والاسكان لانه أقرله بالبدغمادى الاستعقاق وله أن المدامماد كراضم ورة استماء المعقو دعلمه ولا مكون اقرار اياا مقصدا فيمت فماوراء انضر و رةف كم بدأا الذبحلاف الوديعة والقرض وبعوه ماولان فى الاحارة و تعوها أقر سدمن جهته فالقولاله في كمفتها ولم يقر بدافي الوديعة فيحتمل أنم اوديعة بالقاء الريح في بيته حتى لوقال أودعتها فهوعلى الحلاف وايس مدارالفرق على ذكر الاخد ف الوديع ويحوها كاتوهمه الريامي لائه ذكر الاخذف العارف الا خرى الاقراركداى التبيدى وأنت خبرير بانه لم يذكرف القرض ماذ كرف الوديعة فكان قاصراوما ذ كره فعها مادرلا يبتى عليه حكم الاأن يقال اكتفى عاسيذ كره بعدفى توجيه حكم قوله قبضت منه أافا كارتلى علمه فاله يشمل القرض كالاسحفي ورقدل الريلعي عن النهاية أن الحلاف اذ الم يكن القريه معروفا للمقر والأفالقولله اجماعاوه زاه الىالا مراووفيه انه اذا كانمعروفابه فالقاصى لايعرف ذلك الابشهاءة العارفس عنده لابمعرد قوله وليتأمل وان قائم القياضي بعلم دلك قامالا يقصى بعلمه الآن ولوقال قبضت منه ألفا كأنتلى عليه وأنكر عليه أخدذهالانه أقرله بالملك وانه أخديحقه وهومضمون عليه ادالدين يقضى عثله وادعى ماسرته والاتنو سكو يحلاف الاجارة ويحوهالمابينا ولامالوأ خذما الناس بانرارهم فمها لاء منه واعما والحاجة مادة الما ولا يؤاخذ به استحسانا دوعالم يوفى الولوالج وعلى هدا الخلاف لوقال أود عت والاعاهد نه الالف عم أخدتم مده ها يقولان أقر بد بب وجب ضمان الرد وادعى مايج به والابصاف

وهوسيب الضمان (وفي) فسوله أنت (أعطيتنيه وديعة وفال الاسخر) بل (غصيمه)مني (لا) بضمن بل القدول له لانكاره الضمان (وفي هذا كان ودامة)أوةرضالي (عندك وْأَخْدُنُّهُ )مَاكُ (فَقَالُ) الْمُقَرّ له (بل هولى أنان القرله) لوقائما والافقيمته لافراره بالدله غمالاخذ منه وهو سبب الضمان (وصدق من قال آحرت) فلامار فرسي) هذه (أوثو بي هـ ذافركبه أولسه) أوأءر د، نوى أو أسكسه يتي (ورده أوناط) فلات (نوبي هــذا بكرا فقيضته ممدر قال فلان بل ذالتك (فالقول المتر) استصانا لان الدفي الاعارة ضرورية

الاسينة كالوقال أخذت منك ألفا كانت وديعةلى صندك وقال المأخوذمنه بل ملسكي وأبو حنيفة م يقول الاقرار بالاجارة والاعارة والانداع أولا صهلائه أقرعافىده وليس معقسه دعوى السيراءة عن الضمان فصار الشابت بالافرارك شابت عياناو لوعاينا نه أعاد اوآحراو أودع ثم أخذه لا يلزمه الردكذا ههناها مااذا فال أخذت منه وهو كان عنده عارية أواجارة أووديعة فالافرار م ذه الاسمياء لايصم فصار كالوسكت عن دعوى الثلاثة ولوقال فلانساكن في هذه الدارفانقول الساكن أنه اله ولوقال زرع هده الارض أو بني هذه الدار أوغرس الكرم وهو بيدد المقرأوخاط القميص ولم يقسل قبضته منسه فقال بل ملتكى فالقول للمقر والاقرار بالسكبي اقرار باليدولوقال ذااللين أوالجين من بقرته أوالصوف من غفه أوالفرمن عله أوالعسل من نعله وطلبه أمر بالدفع السه وفي اللانه ولدت أمة في بده وقال الامة لفلات والولد لى فيكما قال لات الاقرار بالجارية لايكون افرارا بالولد يخلاف المناءونعوه وكذاسا تراطيه وانوالتمادا لحرزة فى الاتجار بمزلة ولد الجار ية ولوقال اصندوق فيممتاع في يده الصندوق لفلان والمتاعلى أوهذه الدار الفلان ومأفيه امن المتاع لى فالقولله مقدمي (قوله يخلاف الوديعة) ومثلها القرض لان البدفع مامقصورة فيكون الاقرارم ما اقراراباليد كافى المنم (قوله وعلى المقر ألف مثله للثانى) لان الاقرار صم للا ولوقوله لابل وديعة علان اصراب عنهورجو ع فلا يقبل قوله ف-ق الاول و عب عليه ضمان مثاها للا آنى لائه أقراه مها و قد أتلفها عليه باقراره م اللاول فيضمن له من وسيأتى قبيل الصلح مالوقال أوصى أبي شلث ماله لفلان بل لفلان (قوله بعلاف هى لفلان الخ) فليكن مقر السبب الضمان يخلاف الاولى فانه حيث أقر بوديعة لفلان الاسخر يكونضاسا حيث أقر بم الدول العدة اقراره ماللدول فكانت ملك الاؤل ولا عكن تسليم هاللناني بخدالاف مااذا باع الوديعةولم يسلها للمشترى لايكون ضامما بمعرد البيع حيث يمكمه دفعهالهم اهذاما ظهر نأمل وأيضالانه أقر م اللاقل مرجع وشهدم اللثاني فرجوعه لايصم وشهدة لاتقبل مح \*(ورع) \* أقر عالين واستشى كامعلى ألعدرهم ومأثة ديها والادرهما فان كان المقرله فى المالين وأحدد أيصرف الى المال الثانى وانليكن من جنسه قماسا والى الاول استحسا بالومن جنسه وان كان المفرله رجلين يصرف الى الثاني مطلقا مثل الهلان على ألف درهم ولفلان آخر على مائة ديمار الادرهماهذا كله قولهما وعلى قول محدان كالمار جل يصرف الى جنسه وان لرجلين لا يصح الاستشاء أصلانا نرحاية عن الحيط (قوله لزمه أيضا) للثاني ألف لانه أقرله بشئ تقبله الذمة بأن كأن دينا أوقر ضاوهي تقبل حقوقا شنى كالدس والقرض و يحوهما وقوله وعامه للثاني مثالها) لما تقدم في الوديعة (قوله ولو كان المقرله واحدا) وقدرًا دفي أحد الاقرار من قدراً أووصفًا (قوله الزمه أكثرهما قدراواً فضلهما وصما) أي سواء كان ما معدول هو الافضل أوما قداها وسواء كان الفضل فىالدات أوفى الصفة لانه حيث أفر بالقدر الزائد أوالوصف الفاضل لايصم الرجو ع عنه أو أخده لانه ان لم يقربه أوّلا مقد أقربه ثانيا وهذا اذا كانجنساو إحدفاو كانجنسين كالمآسدرهم لابل دينار لزمه الالفان (قوله أوعكسه) راجع الى المسئلتين والقماس أن بلومه المالان و مه قال زفر كا دااختلف حنس المالين بأن قال لفلاب ألف درهم بل ألف ديناروائه يلرمه المالان بالإجماع كأقدمنا والحاصل أن هده المسئلة على وجهن أحدهما أن يكون المالمتحدا والثانى أن يكون يختلفا فأن كان متحدا فاند يلرمه أعضل المالن سواء كان ما بعد مل هو الا فضل أوماقبلها وسواء كان الفضل في الذات أوفي الصفة كاقدمما علد الخالفي المسوط اذا أقراف لان بألف درهم ثمقال بل بخمسه الذفعامه ألف وكدالوقال خسما القبل ألف ولوقال عشرة دراهم بيض لايل سود أوقال سودلا بل بيض أوقال جيدلا بلردىء أوردى ولايل جيد درها يه أفضالهما والكان مختلفا فعليه المالان لان الغلط لايقع في الجنس الحتلف عادة فرجوعه عن الاول باطل والتزامه الثاني صحيم قلوقالله على درهم بل ديناولزمه درهم وديمارولوقالله على كرحمطة لابل كرشمير لزمه الكران اه كافي شرح المارلاب عنيم (قوله مهو اقرأرله) أى الممترله قال في شرح الملتقي وان تعددت الديون والودائع ولا

خلاف الوديعة (هذاالالف وديعة فلانلابل وديعمة فلانفالالف للاول وعلى المقر)ألف (مثله للشائي يخلاف هي لفيلان لابل لف الاذ كرايداع (حيث لاعب عليه للشاني شي) لانه لم يقر بالداعسه وهذا (ان كأنت معمنة وان كانت غيرمعينة لزمه أنضا كقوله غصيت فسلاماتة درهمومائة ديناروكر حنطة لابل فلامالزمه لكل واحد منهما كالموان كانت بعينها نهى الاول وعلمه الثاني مثاهاولوكان المقرلة واحدا يلرمه أكثرهما قسدوا وأفضلهماوصمفا) نحوله ألف درهم لابل ألفات أوألف درهم حمادلاس ز يوفأ وعكسه (ولوقال الدس الدى في على فلان) لفلان(أوالوديعةالتيعند فلان) هي (لفلان مهو اقرارله

وحق القيدض للمقرو) لمكن (لوسم الى المفرله برى) مالاصة لكده مخالف لمام أنهان أضاف لفسه كالمجهة صازم التسلم ولذا قال في الحياوي القديمي ولولم سلطه عملي القبض فال فال واسمى في كلي الدس عاريه هم وان لم يقله لم يصم قال المصنف وهو المذكور فيءامة المعتسرات خلافا للنلام فنأمل عند

\*(باك افرارالم يض)\*

الفنوى

يصدق المقرلوقال عنيت بعضها اه (قوليه وحق القبض المقر) فيأخذماذ كرويدفع مالمقراه قال في شرح الملتق ولو حدالمودع ضمن المقرلة اذاتلف (قوله برئ) أى اذا أقر المقرأنه أذن له كذافى شرح الملتقى (قولِه لكنه مخما أف المز)هذا الاستدراك وحيه ومؤ يدَّ بالايقبل التغييرور عما كلة لى في الحلاصة مرزيادة الناسخ ولذالم توجه فحفالوديعة بعده لكن كلام الحاوى يؤيدالزيادة وزيادة الحاوى وجهة على مانطهرلى حيث ان العبرة لا موالسكلام (قوله لمامرالم) أى أوائل كتاب الافرار عدقول المصنف جيع مالى أوما أماك هبة لااقرار وتدمنا الجواب عن ذلك والتوفيق بمايشني العليل فراجعه ان شئت (قولهان أضاف الى نفسه كان ه بة) أى فيراعى شرو إهاو لا يكون اقرار الانه اخبار وقضية الاضافة الى نفسه منافية له فيكون هبة (قوله فيلرم التسليم) لان هبة الدن لا تصور ن غيرمن عليه الدين الااذاساط على قبضه (قوله ولذا قال في الحاوى القدسي) عمارته كلى المنم قال الدس الذي لى على زيد فهو لعمرو ولم يسلطه على القبض الكن قال واسمى في كتار الدين عارية مع ولولم يقل هذا الم يصع اله فهومن غيرذ كر أفط لوواستفيد من هذا أنه لوسلط على فنضه أو فالهذه الجلة صمالي أنه اقرار والآلايه ما درارابل ه قرقوله فال المسفوهو ) أى قوله وانام بهله لم يصم و المذكور في عامة المعتبران خلافا العلاصة عاصله أنه أن ساطه على قبضه أولم يسلطه واكن فالاسمى ميسه عارية يصح كمفي فتاوى المصنف وعلى الاول كمون هبسة وعلى الثانى اقرارا واسكون اضافته الى نفسه اضافة سبة لاملك كادكره الشارح ويمامروا بمااشترط قوله واسمى عارية ليكون قريسة على ارادة اصافة النسبة وعليه يعمل كالع التي ويكو ساطلاقاني على التقييد فلااشكال حينشد فيجعله انراوا ولا يخالف الاصل المار لاقرينة الطاهرة وفي شرح الوهبانية امرأة فالت الصداق الذي لي على زوجي ملك فلان س ولان لاحق في ف وصدقه اللقرله ثم أمر أتر وجهاقيل يبرأ وقبل لاو البراءة أظهر لما أشار اليه المرغيماني من عدم صحة الاقرار فمكون الابراء ملاقياله اه أى فان هذا الاضاف للملك ظاهر ولان صدافها لايكون لعميرها مكان اتراره له هبمة بلانسليط على القبض وأعاد الشار ح المسئلة في متفرقات الهبمة واستشكاها وقد علت زوال الاشكال بعون الملك المتعال فاغسفه (قوله فتأمل عبد الفتوى) العبرة لمافى عامة كتب المذهب وفي شرح العلامة عبد البرو فالوااذا أضاف المال الى نفسه بأن فال عبدى هدالفلان يكون هبة على كل حال وال لم يضف الى نفسه بأن قال هذا المال لفلان يكون اقرارا اه وهدده المسئلة ذ كرها بن وه ان حدث قال

ومن قال ديني ذالذا صم دفعه \* الى ذاوذا حيث التصادف يذكر

قال شارحها عبد البرمسئلة البيت من التم توغيرها قال المقرله بالدين اذا أقرأت الدس لفلان وصدقه ولان صع وحق القبض الا ولدون الشائي الكن مع هذا لوأدى الى الشاني برئ وجعل الاول كوكيل والشاني آوكل اه وطاهره أنه يكون لفلان عمر «التصادق والله يقل الهمي عارية ولم ساط المقرله على قبضه فكانهدا التصادق مفيدالملان المقرله وكان المقركالوكيل عن المقرله والحلّ مافى الحاوى على ان المقر له كانسا كأومسئلة البين في الذاوجد مه تصديق حصل النواءق وزال الناف والاصعار اب والمه نعالى أعلم بالصواب وأستعفر الله العطم

\*( اب اقرارالمر نض) \*

وجه تأخيره ظاهر لانه عارض وافراده فياب على حدة لاختصاصه بأحكام على حدة ولاد في بعضها اختلافا قال فى نو والعم ومن الامو والم، ترضة على الاهلية المرض وهولايد فى هلية وجوب المسكم حتمالله تعالى أوللعبدولالاهاب ةالعيارة حثى صصركا حالمريص وطلاقه وسائر مايتعاق بالعبارة والكر المرضلا كان سساله ووالمو تعزمالص كالالرضم أسياب العيز فشرعت العيادات على الراض بقدرة ولما كنالمو تعله خلافه الوارث والعرماء في المال كان المرض من أسباب تعاق حق الوراث والعرب بماله

فيكون المرض من أسسبا بالجرعلى المريض بقدر ما يتعلق به صيانة للحقين اذا اتصل المرض بالموت مستسدا الى أول المرض - في الاورث المرض في الآية علق به حق غربم ووارث كنكاح عهر المثل حيث بصعر منه لانه من الحوائج الاصلية و- قهم يتعلق في افضل عنها فيصع في الحال كل تصرف يحتمل الفسخ كهبة وبيع بمعاباة ثميننقض اناحتيج اليهومالايحتسمل النقضجعل كعلق بالون كأعناق اذاوقع علىحق غريم أو وارث يخلاف اعتاق الراهن حيث ينف ذلان -ق المرش في ملك البددون الرقبة اه (قوله يعني مرض الموت) أشباربه الى أن ألى المهد ولما كانت أل تحتمل الاستغراق وغيره فسرها بيعني وكان المقام أى (قوله مرفى طلاق المريض) وهو توله من غالب حاله الهلاك بمرض أوغ يره بأن أضاه مرض عجزيه عن اقامة مصالحه خارج المبتأو بارز رجد لاأوقدم ليقتل من قصاص أورجم أوبقي على لوح من السدفينة أوافتر سهسم وبق فى فدمه ولا يصم تمرعه الامن الثلث أه ومنه لوقد مه ظالم ليقتله وممه لوتلاطمت الامواح وخدف الغرف فهو كالمر يض أى ومات من ذلك كاه كاقده عُهُو أوضعه سسمدى الوالدرجه الله تعالى فراجعه (قوله وسجىء فى الوصايام حيث فال المؤلف هناك قيدل من ضالموت أن لا يخر حلواج نفسد وعليه اعمد في التجريد تزازية والحنارأنهما كانالعالب منسه الموت وان لم يكن صاحب فراش قهستاني عن هبسة النخيرة أه واختاره صاحب الهداية في التجريس لكن في المعراج وسئل صاحب المفاومة عن حدم رض الموت فقال كثرت فيه أفوال المشايخواء مادناف داك على قول الفضلي وهو أن لا يقدر أن يذهب ف حواجم نفسه خار حالدار والمرأة خاجتهاد أحسل الدارات مودالسطيم ونعوم اه وهذا الذي حرى علمه مفياب طلاق المريض وصحمه الزيلعي (أقول) والظاهرانه مقيد بعير الامراض المزمنة التي طالت ولم يخف منهما الموت كالفالخ ونحوه وان صبرته داوراش ومسعته عن لذهاب في حواتعه ولا يخالف ماحرى علمه أصحباب المتون والشروح هذا تأمل قال فى الاسماعيلية من يه بعض مرض سندى منه وفى كثير من الاوقات يخوح الى السوف ويقضى مصالحه لايكون به مريضا مرض الموت وتعتب برتبرعانه من كل ماله واداماع لوارثه أو وهبه لايتونف على اجازة بافي الورثة اه وغمام الكلام على ذلك مفصلاف الحلم المذكور من (قوله اقراره بدين لاجنبي) المراد بالاجنبي من لم يكن وارثاوان كان ام ابنه (قوله نافذ من كل ماله) الكريح الف الغريم كامر قبيل البالتحكيم ومثله في قضاء الاشماه (قوله بأثر عروضي الله تعمالي عمه) وهو ماروي عمه أنه عال أذا أقرالم يضبدين جازد لك علمه مف جريع تركته والاثرف مثله كالحبرلائه من المقدّرات ولايترك بالقياس فيحسمل على أنه سمعهم السي صلى الله تمالى عليه وسلم ولات قضاء الدن من الحوائم الاصارة لان مسه تمر مغذمته و رفع الحائل بينه وبس الجمة فيقدم على حق الغرماء كسائر حو التحه لات شرط تعلمق حقهم الفراغ منحقه ولهذا يقدم كفنه علمهم والقياس أنلا يمفذ الامن الثاثلات الشرع قصر تصرفه على الثلث وءاقحق الورثة بالثاش فكدااقراره كدافى الزيلعي وفسه ولائه لولم يقبل اقراره لامتنع الناس عن معاملته حدرامن ا قواء مالهم فينسد علم مطريق التجارة أوالمدايمة اهوفى بعض النسمخ بأثر اسعمر رصى الله ومالى عنهماوهي الموافقة لما في الاتقاني عن المسوط (أقول) وفي المخارى في كتاب الوصا بامانيه و بدكر أنشر محا وعمر من عبدالعر مز وطاوساو عطاءوا م أذبنة أحازوا اقرارا الريض مدمن اله فلمل مرادالشارح بأثرهم هوعمر بن عبدالعزيز (قوله ولو تعين فسكدلك) قال العلامة الرملي في حاشيته على المنح قوله اقرار وبدين ليس احتر زاهن العبن لان اقراره له بما المحجم قال في مجم م الفناوى اذا أقر المريض لاجتى يحميه ماله صحولوأ قراهبرالوارث بالدمن يصح ولوأحاظ بعميه ماله وبه أخذوفهاالمريض الذى أيس علمه دس اذاأ قر تعميع ماله صحاقر ار ولايتو قع على اجازة الورثة ولو كان عليكالا يعفذ الا بقدر الثلث عند عدم الاجازة وقدذ كرالزيلعي لوكان عليه دين لايعم افراره بدين ولابعين فيده لاسخر ف حق غرماء الصعة والمرض الساسم المعاومة اله (قوله الااذاعلم عَلَكُه) أى بقاء ملكه لهافى زمن مرضه (قوله منتقيد

بعنی مرض المون و حدّه مرفی طلاق المدر بض وسیجی ه فی الوسایا (افراره بدین لاجنبی اددنمن کل ماله) بأنرعرو لو بعسین فیکذلك الااذاعلم علیک لهانی مرضه فی فید

يصدق المقرلوقال عنيت بعضها اه (قوله و-ق القبض المقر) فيأخذماذ كرو يدفع مالمقرله قال في شرح الملتقي ولو جدا الودع ضمن للمقرله اذاتلف (قوله برئ) أى اذا أفرا المقرأة أذن له كذا في شرح الملتقى (قولِه لكنه مخالف الخ) هذا الاستدراك وحيه وموُّ يدى الايقبل التغيير وربما كلفلى في الخلاصة مر زيادة الناسخ ولذالم توجــدفى الوديعـــة بعده لـكن كارم الحاوى يؤيدالزيادة وزيادة الحــاوى وجهة على ماطهرلى حيث ان العبرة لا منوال كلام (قوله لماسرالي) أي أواثل كتاب الافرار عمد قول المصنف جيع مالى أوما أماكه هبة لا اقرار وتدمنا الجواب عن ذلك والتو فدق عمايشفي العليل فراجعه ان شتت (قولهان أضاف الى نفسه كان هم ق) أى فيراعي شرو إهاولا يكون اقرار الانه اخمار وقضة الاضافة الى نفسه منافية له فيكون هبة (قوله فيلم التسليم) لان هبة الدن لا تصح ، ن غير من عليه الدين الااذا ساط على قبضه (قوله واذا قال في الحاوى القدسي) عبارته كلى الخرقال الدين الذي لي على زيد فهو لعمرو ولم يسلطه على القبض لكن قال واسمى في كال الدين عار قوح ولولم يقل هذا لم يصح اله فهومن فيرذكر لفط لوواستفيد من هذا أنه لوسلطه على قبضه أو قال هذه الجلة حم على أنه اقرار والالا يصحرا فرارا إله قرقوله قال المصف وهو ) أى قوله وانام يقله لم يصم هو المذكور في عامة المعتبرات خلافا الغلاسة عاصله أنه ان سلطه على قبضه أولم يسلطه ولمكن فالاسمى فيسمعارية يصم كأفى فتاوى المصنف وعلى الاول يكون هبسة وعلى الثانى اقراوا وتمكون اصافته الى نفسه اضافة نسبة لاملك كهاذ كره الشارح ميامروا عااشترط قوله واسمى عارية ليكون قريمة على ارادة اضافة النسبة وعليه يحمل كالم المتنويكو ساطلاقاني على التقييد فلااشكال حينت فيجعله الراوا ولا يخالف الاصل الماولاة وينه الظاهرة وفي شرح الوهم نية امرأة فالت الصداق الذي في على ذوجي ملت فلان بى ولان لا حق لى فيه وصدقها المقرله ثم أبر أت زوجها قيل يبرأ وقيل لار البراءة أطهر لم الشار اليه الرغيماني من عدم صعة الاقرار مكون الاراءملاقياتها اه أى فان هنا الاضاف الملك ظاهرة لان صداقها لايكون لغميرها فكأن اقراره له هبمة بلاتسليط على القبض وأعاد الشار حالمسئلة في متفرقات الهبمة واستشكنهاوقدعلت زوال الاشكال بعون الملك المتعال فاغمفه (قوله فتأمل عند الفتوى) العبرة لمافى عامة كتب المذهب وفى شرح العلامة عبد البرو فالوااذا أضاف المال الى نفسه بأن قال عبدى هد الفلان يكون هبة على كل حال وان لم يضف الى نفسه بأن قال هذا المال الفلان يكون اقرارا اه وهدده المسئلة ذ كرها بن وهبان حيث قال

ومنقال ديني ذالذا صردنعه \* الى ذاوذا حمث التصادق مذكر

قال شارحها عبد البرمسئلة البيت من التمة وغيرها فال المقرلة بالدين اذا أقرأت الدين لفلان وصدقه ولان صح وحق القبض للاقل دون المشافى الكن مع هذا لوادى الى الشافى بى وجعد ألاول كوكيل والشافى كوكل اه وظاهره أنه يكون لفلان بمعرد التصادف وان لم يقل اسمى عارية ولم يسلط المقرلة على قبضه فكان هذا التصادق مفيد الملك المقرلة وكان المقرلة وكان المقرلة وان حل مافى الحاوى على ان المقرلة له كان سا كاومس القالبيت في الذا وجدمنه تصديق حصل التوافق وذال الشافى والاضطراب والله تعالى أعم بالصواب وأستعفر الله العطيم

\*(ماب اقرارالمريض)\*

وجه تأخيره ظاهر لانه عارض وافراده في باب على حدة لاختصاصه بأحكام ع. حدة ولاد في بعضها اختلافا قال في فو دالعين ومن الامو دالم بقرضة على الاهابة المرض وهو لا يذفى أهلة وجوب الحسم حتمالله تعالى أو لامبدولا لاهابية العبارة حتى صح نسكاح المربص وطلاقه وسائر ما يتعلق بالعبارة واسكن المرض لما كان سبب الموت والموت عز خالص كان المرض من أسباب المحيز فسرعت العبادات على المربض بقدر القدرة ولما كان الموت على خلاف الوارث والعرماء في المال كان المرض من أسباب تعلق حق الوراث والعرماء في المال كان المرض من أسباب تعلق حق الوراث والعرماء في المال كان المرض من أسباب تعلق حق الوراث والعرماء في المال كان المرض من أسباب تعلق حق الوراث والعرماء في المال كان المرض من أسباب تعلق حق الوراث والعربة عليه العربة والعربة وا

وحق القبدض للمقرد)
لكن (لوسلم المحالم المحالف برئ) حلاصة لكمه مخالف للمرئ الناس أضاف لنفسه كان هبة فيلزم التسلم ولذا قال في الحاوى القديس في كتاب الدين عاديه صح وان لم يقله لم يصح فال المصنف وهو المذكور في عامة المعتسبرات خلافا الفتوى

\*(باب اقرارالريض)\*

فبكون المرض من أسببا بالجرعلى المريض بقدرما يتعاقى به صيافة العفين اذا اتصل الرض بالموت مستمدا الى أول المرضحتي لايورث المرض في الآيت على به حق غريم ووارث كنكأ ج عهر المثل حيث يصرمنه لانه من الحوائج الاصليةو-ههم يتعلق فبمبافضل عنهافيصعرفى الحبال كل تصرف يحتمل الفسخ كهبة وبيسع بجعباباة ثم بنتقض اناحتيج البهومالا بحتسمل النقض جعل كعاق بالمون كاعتاق اذاوقع على حق غربم أو وارث يخلاف اعتاق الراهن حيث ينف ذلان حق المرش نف ملك اليددون الرقبة اه (قوله يعني مرض الموت) أشاربه الىأن ألاامهد ولما كانت أل تحتمل الاستغراق وغيره فسرها بيعنى وكان المقام أى (قوله مرفى طلاق المريض) وهو توله من غااب حاله الهلاك عرض أوغ يره بأن أضناه مرض عربه عن اقامة مصالحه خارج البيت أو بارز رجـ لا أوقدم ليقتل من قصاص أورجم أوبقي على لوح من السـ فينة أوافتر سه سبـع وبقى فيه ولايصم تبرعه الامن الثلث اه ومنه لوقدمه ظالم ليقتله ومنه لوتلاطمت الامواح وخيف الغرق فهو كالمر يض أى ومات من ذلك كالم كافيده عُهُ وأوضحه سيدى الوالدرجه الله تعالى فراجعه (قوله وسجىء فى الوساياع حيث فال المؤلف هذاك قيدل مرض الموت أن لا يخر بم لواج نفسده وعلمه اعتمد في التجريد مزازية والخنارأنهما كان العالب منه الموت وان لم يكن صاحب فراش قهستاني عن هبه الذخيرة أه واختاره صاحب الهداية في التجميس لكن في المعراج وسئل صاحب المنظومة عن حدم ن الموت فقال كثرت فمهأقوال المشايخواء تمادناني دالناعلى قول الفضلي وهو أثلا مقدرأن مذهب في حوائم نفسه خارح الدار والمرأة لحاجتها دآخل الدارات مودالسطع ونحوه اه وهذا الذي حرى عليه فياب طلاق المريض وصحمه الزيلعي (أقول) والظاهرانه مقيد بغيرالامراض المزمنة التي طألت ولم يخف منهما الموت كالفالج ونعوه وانصرته داوراش ومنعتمين لذهاب في حواتعه فلا بخالف ماحرى علمه أصحاب المتون والشروح هذا تأمل قال في الاسماعيلية من به بعض من مشتكيمنه وفي كثيرمن الاوجات يخر - الى السوفو يقضى مصالحه لايكون به مريضام رض المون وتعتسبر تبرعانه من كل ماله واذاماع لواريه أو وهمه لانتونف على احازة ما في الورثة اه وتمام الكلام على ذلك مفصلافي الحلم المذكور س (قوله اقرارهبدس لاجني) المراد بالاجني من لم يكن وارثاوان كان اس ابنه (قوله نافذ من كل ماله) الكن يحلف الغر م كامر قبيل باب التحكم ومثله في فضاء الاشماه (قوله بأثر عررضي الله تعالى عنه) وهو ماروي عمه أبه قال اذا أقرالمر يض بدس جازذ لك عليه في جميع تركته والاثرفي مثله كالحبرلانه من المقدّرات ولا يثرك بالقياس فيحسمل على أنه معد مص السي صلى الله تعالى عليه وسلم ولان قضاء الدس من الحوائج الاصلية لان سه تفر سغ ذمته و رفع الحائل بنه وبس الجدة فقدم على حق العرماء كسائر حو اتحه لان شرط تعليق حقهم الفراغ منحقه ولهذا يقدم كفنه علمهم والقياس أنالا يمفذالام الثاثلات الشرع تصرقصره على الثلث وعلق حق الورئة بالثاثين فكذا اقراره كدافى الزيلعي وفيه ولاله لولم يقبل افراره لامتنع الناس عن معاملته حدرامن ا تواءمالهم فينسد علمهم طريق التجارة أوالمداينة اه وفي بعض النسخ بأثر اس عمر رضى الله تعمالى عنهما وهي الموافقة لما في الاتقانى عن المسوط (أقول) وفي المخارى في مكاب الوصا بأمانسه و يذكر أنشر يحا وعمر بن عبدالعزيز وطاوساو عطاءوا ب أذينة أجازوا اقرارا لمريض بدين اله فلمل مرادالشارح بأثرعر هوعمر بنصدالعزيز (قولهولو بعين فكذلك) قال العلامة الرملي في حاشيته على المنح قوله اقرار وبدن ليس احتر زاعن العين لان اقراره له بهاصيح قال في جم م المقاوى اذا أقر المريض لاجتى بحميه ماله صم ولوأ قراعبر الوارث بالدين يصم ولوأ حاط بعميه ماله وبه أخذوفه االمريض الذي ليس عليه دس اذا أقر بجميع ماله صحاقر ار وولايتوقف على اجازة الورثة ولو كان عليكالا ينفذ الابقدر الثلث عند عدم الأجازة وقدذكرالزيلعي لوكان عليه دن لايعم افراره بدن ولابعين فيده لاتنو في حق غرماء الصة والمرض بأسباد معاومة اه (قوله الااذاعلم عَلَكُه) أى بقاء ملكه لهافى زمن مرضه (قوله وينقيد

يعنى مرض الموت و حـد م مرفى طـ لاق المـريض وسيجى عنى الوصايا (اقراره بدين لاجنبى اف نمن كل ماله) بأثر عرو لو بعين فكذلك الااذا علم علكه لهافى مرضه في قيد

بالثاث) أى فيكون اقراره له تمايكاله والتمليك في المرض وصية وهوم منى ما أفاده الحوى أن اقراره بالعين للاجنى صيم أن كأن اقراره حكابة وان كأن بطريق الابتداء يصممن الثلث كافي فصول العمادي وقدستل العلامة القدسي عن المراد ما لحد كامة والابتداء فأجاب مان المراد بالابتداء ما مكوت مورته صورة اقراروهو في الحقيقة ابتدداء عليدك بان بعلم وجهمن الوجوه أن ذلك الذى أفر به ملك له وانما قصدا حراجه في صورة الافراردى لايكون فى ذلك منع ظاهر على المقر كايقع أن الانسان يريد أن يتصدق على فقيرول كنه يعرض عنه بين الناس واذاخلابه تصدق عليه كى لا يحسد على ذلك من الورثة فيحصل منهم ابذاء في الجلة يوجه مّا وأما الحكاية مهدى على حقيقة الاقرار اه وقول القدسي بات يعلم الخ يفيدا طلاقه ان التقييد من المؤلف بقوله فى مرضه اتفاقى ط قال اذا أقر الرجل في مرضه بدين لغيير وارت فانه يجوزوان أحاط ذلك بماله وان أقر الوارث فهو باطل الاأن اصدقه الورثة اه وهكذافي عامة المعتمدة العتبرة من يختصرات الجامع الكبير وغيرها المنفى الفصول العمادية أن أفرار المر مض الوارث لابحو زحكاية ولاا متداءوا فراره الاجنى بحوز حكاية من جسع المال والتداءمن الثالمال اله والتوهو مخالف لما أطلقه الشايخ فعتاس الى التوذيق ولنبغي أنوفق بينهما بأن يقال المراد بالاشداء ما يكون صورته صورة اقراروهو فى الحقيقة التداء علمك بأن بعلم بوحهمن الوجوه انذلك الذي أقريه ملكله واغاقصدا خواجه في صورة الاقرارحتي لا يكون في ذلك اظهار على المقرله وكمايقع لبعض أن يتصدق على فقير الحروأ ما الحكامة فهو على حقيقة الاقرار ويزندا الفرف أيبات العلامة المقدسي ونقله عن السيدال وي كانقله الرملي ف حاشية جامع الطصواين (أقول) وعمايشهد المحة ماذ كرنامن الفرق ماصرحه صاحب القنمة أقر الصح بعد في دأده لفلان عمات الابوالان مريض فانه بعنبرخور بالعددمن لشالماللان اقراره مترددين أنعوت الاس أولافه طل أوالأس أولافيهم مصاركالاقرارالمبتدافى المرض قال أستاذما وهذا كالتنصيص أن المريض اذا أقر بعين في يده الاجنى فاعما يصحرا فراره من جميع المال اذالم يكن عليكه اياه في طال من ضهمه او ماحتي أمكن جعل افراره اطهارا أي لحق المقرله لاعامكا وأمااذا علم علكه في حال مرضه فافر اروبه لا يصم الامن المال قالرجه الله تعالى واندسن من حمث المهنى اله قلتُ والما المدحسة مكونه من حمث المعي لانه من حمث الروامة مخالف المأطلقوه فى عنصرات الجامع الكبيرف كان الرالل يض لعير وار ته صحيحا مطلقاوان أحاط عاله والله سحاله أعلم معينا الفتى و نقد الد شيخ مشا يخنامنا لا على ثم فال العد كالام طويل فالذى تحرر من المتون و الشروح أن اقرار المريض لاجسي صحيح وان أحاط يحمد مماله وثمل الدمن والعين والمتون لاتمشى عالب االاعلى ظاهر الرواية وفي المجرمن باب قضاء الفوائت متى اختلف الترجيم ويج اطلاق مافي المتون اه وقد علمت أن التفصيل مخالف لما أطلقوا وان حسمه من حمث المعنى لآالروابة اه فقد علمت أن ما نقله الشار حان المصنف لم ير أضه المصنف (أقول) حاصل هذا الكارم أن اقر الرائر يض لاجني صحيح وان أحاط بكل ماله لكنه مشروط بمبااذالم بعلرائه ابتداءتمليك في المرضكا أذاعام إن ما أقريه انمياد خسل في مليكه في مرضه كماذا أقر ف مرض موته بسى لاحنى لم يعلم علم كمله في مرضه ولم يكن عليه دس العجة فان اقر ارهانه ملك فلان الاجنى دل والم المارة واعقلك كل قع كثيرا في زمانه امن أن المر يض بقر بالذي لغد بره اصرار الوارثه عاذا علي ذلك نقىد بنلثماله وهومعنى قول الفصول العمادية وابتداءس نلثماله لكن أنتحبير أن المعتمد أب الأقرار اخمارلاةالمذوأت المقوله بشئ اذالم يدومسهاه المقر مرضاه لابحل له أخذهد بانة الااذا كان قدماك ذلك بمحو مع أوهبةوان كان يحكمه بانه ملكه بناء على طاهر الامر وان القرصادق في افراره وعلى هدا اذا علناأن هراالمقر كاذب في اقراره واله قصاريه امتداء علمك فعالم ظرالي الدمالة لاعلك المقرله شام مو بالمظرالي القضاء ف ظاهر النسر ع يحكم له بالكل والاوجه التخص ص فاذه من الثلث لا ناحيث صدقما وفي اقر اره في طاهر الشرع الرم هاذممن كلماله وانأحاط به فادا أطاق أصحاب المتون والشروح نفاذالافرارالاجني منكل

بالثلثذ كروالماف

فى معيند ولعطفط (وأخر الارث عنه ودن العصد) مطلقا (ومالزم فى مرضد بسبب معروف) ببيندة أو عما يندة قاض (قدم على ما أقربه فى مرض مونه) ولوالغربه (وديعة) المال فليس فيماذ كروف القنية شئمن الحسن لامن حيث المعنى ولامن حيث الرواية ولا يكون فيه تاييد لمناذ كردمن الفرق الاأن يحسمل الاقرارالمز يورعلي الهبة وهي في المرض وصية لكنه يشترط فهما التسليم والاصلانه منى أضاف المفر به الى مأكمه كان هبة فعلى هذا فبكن حل ماذ كرعلى الوصمة حدث كأن المقرف ذ كره الوصية فلابشة رط التسايم والاحل على الهبة واشترط التسايم كاعلت وهذا كله أيضاحيث أضاف ما أقريه الى نفسه كقوله دارى أوعيدى له لان عقلاف قوله هذه الدار أو العمد لفلان ولم مكن معلوما للماس مانه ملك المقر فأنه حينشذ لاعكن حله على التمليك بطريق الهبة أوالوصمة لانه يكون محردا قراروهو اخيار لاعامل كافى المترون والشروح ومانغل عن القنمة مجول على أنه انشاء تملك المتداء ولذا قد نفاذه كونه من الثلث الا أن يقال ان اقر ارهذا الاين كان اخبار افي حال صحته الكه فما دخل العيد في ملكه وهو مريض ولزمه تسلمه الىالمفرئه فى تلك الحالة اعتبر تبرعافى الموص فتقيد بالثلث ومانقل عن العمادية فالمرادبه الاقرار بالابر اعمن العين يعي أنه اذا أقر المريض انه أيرأوارثه عن دين له عليه لا يصم حكاية بأن يسند الابراء الى حال الصه ولا ابتداء بأن يقصد الراء الآن وأما الاجنبي اذاحكي أنه أمرأه في الصمة يحوز من كل المال واذا ابتدأ امراء م الآتنااعلى سبيل الحكاية فن الثلث لائه تبرع ومائقل عن جامع الفصولين سن أنه لم عز فصر م في الجوهرة بانه أى من كل المال واعماعو زمن الثاث وعلمه ولافرق في اقراره بابراء الاجنى بن كونه حكاية أوابنداء حبث ينفذمن الثاث بخلاف الاقرار بقبض الدين منه فانه من السكل كامر اله ملف المناقبة إلى المناف التنقيم السيدى الوالدرجهالله تعالى (أقول) لكن في قوله في صدر العبارة وان أقرلوارث فهو باطل فيه نظر لان الباطل لاتلحقه الاجازة فيتعين أن يقال الهموقوف لاباطل تأمل وفي الجارة من المادة ١٦٠١ الاقرار لاجني صحيح من حسع المال في مرص الموت اذالم يكن عليه دين الصحة ولم يعلم أن المقرملكه بسبب همة أوارث أوشراعمن مدةقريبة وأمااذاعلم أدااريض كانملكه بسيب ماذكر وكانقر يدعهد في تملكه ومكون من الثلث سواء حل على الوصية ان كان في مذا كرة الوصة والافعلى الهمة اذا كان معاوما دلا عند حكثر من الناس (قوله ف معينه) وهومعين المفتى الم صنف (قوله و أخرالارث عنه) لان قضاء الدس من الحواج الاصلية لان فيه تفريخ ذمته ورفع الحاثل بينه وبن الجنة كأقدمنا فقدم على حق الورنة (قه أه ودن العمة مطاقا) سواء علم بسيب معروف أو بافر اره وسواء كان لوارث أم لا يعين أم بدين ط وقوله ودين مناسد أخيره جسلة قدم و يصح جره والاولى قول الشارح في الفرائض و يقدم دن المحق على دن المرض ان جهل سببه والافسسيان (قولة ومالزمه في مرضه بسبب معروف) واغما ساوى ما قبله لانه لماعلم سببه المنفث المهمة عن الاقرار منع قال فى الميسوط اذا استقرض مالافي مرضه وعان الشهو ددفع المقرض المالى المستقرض أو اشترى شماً مألف درهم وعاس الشهود قبض المبيع أوتر وسامرأة عهر متلهاأ واستأحر شمأعه النة الشهود فان هد والدبون تكون مساوية لدون الصعة وذلك لانه اوجبت بأسباب معاومة لامردلها ولانه بالقرض والشراء لم يفوّت على غرماء الصحة شيألانه بزيدفي التركة مقد اوالدين الذي تعلق بها ومتى لم يتعرض لحقوقهم بالابطال نفدن مطاقًا اله حلى وفي التعليل الشاني نظر لاحتمال استهلاك ما فترضه أوما اشتراه ط (قوله أو بمعاينة قاص)هذا بناءعلى أن القاضى يقضى بعلمه وهومرجوح كامرمرارا (قوله قدم على ما أقربه في مرض موته) حتى لوأ قرمن عليه دين في صمته في مرضه الاجنبي بدين أو عين مضمونة أو أمانة بأن فالمضارية أو وديعة أوغصب يقدم دمن الصحة ولايصم افراره في مق غرماء الصحة فأن فضل شيء من التركة يصرف الى غرماء المرضاتفاني وانماقدم عليه لانالمريص محمور عن الافراد بالدس مالم يفرغ عن دين العمة فالدين الثابت بافرارالحعورلا واحم الدين الثابث الاحرك عبدمأذون أفر بدين بعد حروفا الماني لايزاحم الاول حوى وذيه ولنا أنحق غرماء الصحة تعلق عمال المريض مرض الموت في أول مرضه لانه عزون فضأته من مال آخونالا قرارد مصادف حق غرماء الصة فكان محمورا عليه ومدفوعا به (قوله ولوالمقر به وديعة) أى لم

يتحقق ملكه لهافى مرضه والاكانث وصية (قوله وعند الشافعي الكلسواء) لانه اقرار لانهمة فيه لانه صادر عن عقدوالذمة قايلة للعقوق في الحالم ولناات المريض مجمور عن الاقرار بالدين مالم يفرغ عن دين الصحة فالدين النابت باقرارا لحعور لامزاحم الدين الثابت بلاحير كعبد مأذون أقر بالدّن بعد الجرفالثاني لامزاحم الاول درر والحاصل أن الدين الثابث قبل الحجرلايزا حمالثابت بعده ولكن مالوه لم منه سيب بلا اقرار يلحق بالثابت قبال الجر فيؤخره نهماا لثابت بمعردا لافرارثم الدين الثابت بالسبب نوعان فوع لوقبض صاحبهمن المريض ذلك لايشار كهفيه صاحب دن الضعة كالمقرض والمبيع فيهونوع بشارك فيهمعه كهر قبضته المرأة وأحرة قبضها الأحركافي غامة البيان وأجرة مسكنه ومأكاه ومأبسه وممن أدويته وأحرة طبيبه من النوع الاوللوقبضت لايشاركها الغرماء والمهرمن النوع الثانى ولم يعدمن التدبرعات لان النكاح من الحوائج الاصلية كامرويأتي (قوله كنكاح مشاهد) أى الشهودوا نماجعل المكاحمن جلة ما يحب تقديمه لائه من الحواجُ الاصلية كامروان كانت رابعة لشيم فان لان النكاح في أصل الوضع من مصالح المعيشة والاصل الوضع لاا أواللان الحال بمالايتوقف عليها كماف المنع (قوله أما لزياد فباطلة) أى بمالم تحزه الورثة لانها وصية لز وجنه الوارثة فافهم (قوله وسع مشاهد) الميايكون مشاهدا بالبينة على ماتة دم (قوله والمريض) يخلاف العصم كف حبس العماية (قوله ليس له) أى المرديض ومفاده أن يخصيص الصيم صحم كأف حر النهاية شرح المانتي (قولهدين بعض الغرماء) ولوغرماء صالمة التعاق حق كل الغرماء بماني يده و الذهبيد بالمر يضيفيدأن الحرغير انحمورلا يمنع من ذلك فال فى الدورولم يحزيجه يصغر يم بقط اء دينه و هداظاه رفى أنه لوأداه شاركه الغرماء الاسخر بحلاف قوله وايس له المزطانه معتسمل وبدل على ذلك قول الشارح والابسلم لهما (قوله والايسلم) بفتم اللام الحففة من السلامة (قوله لهما) بل بشاركهما غرماء الصعفلان ماحصله من النكاح وسكى الدار لا يصلح لتعلق حقهم بعين التركة وكان تخصيصهم ابطالا لحق العرماء يخلاف ما بعده من المسئلة ين لانه حصل في يدمشل مانقد وحق الغرماء تملق بمعنى التركة لاباله ورقعاذ احصل لعمشاء لايعدتفويتا كأفى الكفاية وهذافى الاحرة المستوفية المنفعة أمااذا كاستالا حرقمشروطة التبحيل وامتنع امن تسليم العين المؤجرة حتى يقبض الاجرة فهي كمسئلة عن المبيه عالات تية الذي امتنع من تسلمحتي يقبض عُنه (قُولِه الأَف مسائلة ما إن النائل إن المريض اغمامنع من قضاء دين بعض الغرماء آمافيه من اسقاطحق الباة ين فأذا حصل الغرماء مثل ما قضى ولم سقط من حقهم شي جازا اقضاء ولان حق الغرماء في معنى المركة لافىء ينها كامر فأذا اشترى عددا وأوفى عنهمن التركة فعني التركة حاصل لهم لم يستقط مسهشي فازما فعله ط (قوله لوبمثل القبمة) والزيادة تبرع فهسى وصية (قوله أى ثبت كلمنهما) أى من القرض والشراء (قوله تخلاف اعطاء المهرونحوه) أى كارهاء أحرة علمه وذ كرهما المفدالحكم فم ماوفهما ذكره المصنف بعد قال فى خزاىة المفتين المريض اذائر وبام أفوأ عطاها مهرهايس سُدم ما ماأ تُحذت ويكون بين الغرماء إبالخصص والمرأة واحدةمهم بخلاف عن البيع فان الثمن يسلم الدافع أى المبائع الذى دفع الساعة أمااذالم لدفعها فانه حبسهاحتى يقبض الثمن على كل حال والكن ينظرا الفرق بين الهرو بدل الاحرة وبير عن المبيع والقرض والفرق أنالمهرتبر عمن وجهوص نفوعوض من وجه فباعتبار مافيه من المعاوضة نشارك العرمآء إ و باعتبار ما فيه من الصلة والنيرع يسترد ما أخد نه في المرض و الاحرة بعد استيفاء المقعة دن في ذمة المستأحر فساوت هيسة الدون امافضاءما استقرض في مرضه لاء ستردد وعاللحر بلان المقرض ادا على عدم وعائمه في المرض عتنم عن اقراضه وكذا البائع فيلحق المريض الحرب وماجعل عليكم فى الدين من حرح (قوله ومااذا لم وقد) أي و تخلاف ما اذالم وود بدل ما استقرض أو عن ما اشترى في المرض (قوله قان البائع) اى والمقرض (قُولِهُ أَسونُ) الله ما أن مرهاوم ما ترئ في السبيع (قوله في الثين) الأولى أن يقول في التركة (قوله كان أوفى) عنب عوية مى مي تمها له فان زادرد ه في النركة وان نقص حاص بنقصه كالايح في رقوله واذا

وعندالشافعي الكل سواء (والسبب المعروف) ما ايس بتبرع (كنكاح مشاهد) ان عهر المثل أما الزمادة فباطلة وانجاز النكاح عناية (وبيدم مشاهد واتلاف كذلك أى مشاهد (و)الريض (ايسله أن يقضى دين بعض العرماء دون بعض ولو) كان ذلك (اعطاء مهر والفاءأحرة) فلايسملم الهما (الأ)ف مسئلتن (اذا تفيما استقرض في مرضه أونقد عنمااشمترى فيه الوجثل القمة كأفي البرهان (وقد علىدلك) أى نبت كل منهدا (بالبرهات) لاباقر ارهالتهمة (مخدلاف) اعطاء المهر ونحوه (ما ذالم نؤدحتي مات فأن البائع أسوة للغرماء) فى الثمن (اذا لم تكن العين) الميعة (في يده) أى يدالبائع فانكانب كان أولى(وآذا

أفر) المريض (يدن ثم) أقر (مدىن تعاساوصلأو فصــل) للاستواءولوأقر مدن ثم بوداهمة تحاصا وبعكسم الوداءمة أولى (واراؤه مدنونه وهومدنون غبرمائز) أىلاعوز (أن كان أحنسا وان) كان (وارثافلا) بحوز (مطلقا) سواء كأن المريض مدنونا أولاللنهمة وحملة معندأن يقول لاحق لى علمه كما أماده مقوله (وقوله لم يكن لى على هدا المطاوب شي) يشمل الوارث وغير. (صحيح قضاء لاديانة) فترتفع به مطالسةالدنيالامطالسة الأشخرة حاوى الاالمهر فلا

أفرالمريض الخ) ولولامريض على الوارث دس فأفر بقبضه الم يعزسوا وجب الدن بصته أولاء الى الريض دمن أولافصولين (قوله مُ أفريدمن) وقد تساوى الدينان صحمة أومن من (قوله الاستنواء) في الشبوت ف ذمة المقر (قوله ولوأقر بدن ثم نوديعة تعاصا) لانه المابد أبالاقرار بالدين تعلق حق الغريم بالالف الني في يد وفاذا أفر أم اود يعسة ير يد أن يستقط حق الغريم عنها فلايصد ف الا أنه قد أقر بود يعسة تعسذرتسليمها بفعله فصارت كالمستهلكة فتحسكون ديناعليسمو يساوىالعريم الاستوفي الدنن ولوأقر بودرهمة تمدس فصائح الوديعة أولى مالانه الماد أوالوديعة ملكها المقرله بهنها واذا أفر دسن لمتعز أنيتعلق بمال الغير ط عن الجوى (قوله و بعكسه الوديعة أولى) يعنى ان الالف المعن يصرف الوديعة من فسير محاصصة فيسه لانه حس أفر ما علم أنها ليستمن تركته عما قراره بالدن لا يكون شاغ لالمالم يكن منجسله تركنه مزازية والحاصسل أن فى الصورة الاولى يتحاصان وفى الصورة الثانية ينصرف للوَّديعة ا من غيير تحاصص و بازمهما أقر به واقراره عال في مدهانه بضاعة أومضار به حكمه مساوالود ومنة كافي البدائع (قولمولواؤه مدنونه وهو مدنون) أي عستغرق قديه احترازا عن غبر المدنون فأن لم يكن مدنومًا وأمرأ الاجنبي فهو بافذمن الثلث كاف الجوهرة فالأبوا لسعودفي ماشية الاشداء مانصة ايس على اطلاقه بل بقيد أن لايمنى له من المال الفارغ عن الدن ما عكن حروج القدر المبرأ منه من ثاثه ولا بدمن قيد آخروهو أن يكون له وارث ولم يحز (قوله المتهمة) علام أبوا أسعود ف مأسية الاشباه ، قوله لان ابراء الوارث ف مرضمونه وصية وهيااوارث لاتحور مالمعزالوارث الاخراكن الشارح تبع المخ والاظهرمانقلناه عن أبي السعود (قولهان كان أجنبيما) الأأن يكو ب الوارث كفيلا عنه فلا يحوز اذبيرا الكفيل سراءة الاصل عامع الفصولين ولو أقر باستيفائه دينه منه صدق كابسطه في الولوالجية (قوله وان كان وارثافلا عوز) أي سواء كانمن دن له عليه أصاله أو كفالة وكدااقر اره بقبضه واحتياله به على غيره فصولين (قوله وحيلة صحته الخ) قال فى الاشباه وهى الحيلة فى الراء المريض وارئه فى مرض مو ته يخلاف قوله ألرأ تك فانه يتوقف كافى حمل الحاوى القدسى وعلى هذالوأ فرالمريض بذلك لاجنبي لم تسمع الذعوى عليه بشيء من الوارث ف كذا اذا أقر بشي لبعض ورثته كافى البزازية ( قوله يشمل الوارث وغيره ) صرحبه في جامع الفصولين حيث فالمربض له على وارته دين فأمرأ ولم يحزولو قال لم يكن لى عليل شيء ثم ماتجار اقرآر وقضاء لآديانة اه و ينبغي لوادعى الوارث الاسخر أنالقر كاذب في اقراره أن محلف المقرلة بأنه لم يكن كاذبارنا عملي قول أبي يوسف المفتى يه كامر قبيل باب الاستثناء وف البزازية ادعى ه ايسه دوناومالا و وديعة فصالح الطالب على يسسير سراوأ قر الطالب في العلانية انه لم يكن له على المدعى عليه شي وكان ذلك في مرض الدعى ثم مات فيرهن الوارث انه كان الورث عليه أموال كثيره وانماقه وحرماننا لاتسم وان كان المدعى عليه وارث المدع وجرى ماذكر نافيرهن بقية الورثة على أنا أبأما فصدحوماننا بهدا الاقرارة حمع اه وينبغي أن يكون في مسئلتنا كذلك اكن ورف في الاشباه بكونه متهماني هدذا الاقرارلتقدم الدعوى عليه والصلح معه على يسير والكلام عندعدم قرينة على المهمة اه قلت وكثير اما يفصد المقرح مان بقية الورثة في زماننا وندل عليه قرائ الاحوال القريبة من الصريح فعلى هدات معده واهم بانه كانكاديا وتقبل بينهم على قيام الحق على المقرله وكذا الحكم يجرى لوادعى وارث المقر معاف والنفي عبره نسه في الحرهما بالاقرار وتارة عبرعمه بالابراء في أول الاقواروفي الصلح وكذا البزازى وحمنائد فسافى المتن امااقرارأوامراء وكالاهمالايصم للوارث كافى المتون والشروح فسافي المتن هناغر بمالانعول علمه لثلانصير حماة لاسقاط الارث الجبرى معرضعفه ويوضعه مالو فالواف ورجرما منابذاك تسمع دعواهم كاسمعت ويأتى والله تعالى أعلم قوله صحيح قضاء لاديانة )لابه فى الديانة لا يحوزاذا كال علاف الواقع ونفس ألامر بأن كاله فى الوانع عليسه الى الستارا مهابار بعض الورثة وحرمان البعض اذلوطابق الواقع اقرار وبان لم يكن عليه شئ اص قصاءود بانه كالا يخفى (قوله الاالمهر) أى اذا فالت في مرض مونها

لامهرنى عليه أولم يكن لى عليه مهر (قوله على الصحيم) مقابله مافى المنوعن البزازية معز باالى حيل الحصاف قالتفيه ليس على زوجي مهر أو قال فيم ليكي لي على فلان شي بيراً عند ما خلافا الشافعي اه (قوله لفاهو وأنه عليه غالبًا) الرادماتمورف تأسيله غالباتأمل (قوله بخلاف)راجع الى قوله ولا بصم (قوله فانه يصم ولاتسمع دعوى زوجهاميه) اعلم أن صاحب الاشتباء استبط هذه السئلة من مسئلة الاقر اوالمصدر بالمقي وقال ان هدذا الاقرار منهاأى البنت عنزلة قولها لاحق لح في في صوواس من قييل الاقرار بالعن للوارث لانه فيما اذا قال هدنا الهلان فليتأمل ويراجع المنقول اله وأقر على ذلك المصنف في منعه حيث قالوف الماناوخانية من باب اقرارا الر عضمعز باالى العمون ادعى على رحل مالاو أشته وأمرأه لا تحور راءته ان كان عليدين وكذالوأيرأ لوارث لايحورسواء كنءامهدين أولاولوانه قالليكن لىعلى هذا المطلوب شئممات جازاقر ارمق القضاء اه وفي البزازية معز بالى حمل الحصاف فالتفه اليسلى على زوحي مهر وقال فمهلم يكنلى على فلان شيء يرأ عند ماخلافا للشامعي اه وفهاقيله وامراءالوارث لا يحوزه مقال مملم يكن لي عامه شئ ايس لو رثته أن يدعواها به شيأ في القضاء وفي الديانة لا يحوز هذا الاقرار وفي ألجامع أقر الابن ميه انه ليس له على والده شي من تركة أمه صح بحلاف مالوأمر أه أووهب وكذالو أقر بقص مأله منه اه وبم داعلم صحة ماأ فتى به مولانا صاحب الحر فيمالوآ قرت المنت في من ضم تهامان الامتعد فالفلانمة ملك أسهالا حق لها فيهانه يصم ولاتسم دءوى زوجها ومامستندا الى ماذ كرباه وقدخاا فه فى ذلك شيخنا أمين الدس بن عبد العال المصرى وأفتى العدم الصحة مدتدا الى عامة ما في المعتبرات من أن الاقرار الوارث لا يصم وكشير من المقول الصححة بشهد بصنهدوا أي افناء صاحب المروابس هدامن قبيل الاقرار لوارث كالابحق قال ولاناصاحب المجر ولا ينافيهمافى البزازية معز بالدخيرة قولهافيه لامهرلى عليه أولاشي فاعليه أولم بكنلى عليهمهر قبل بصع وقيل لا صعروا العيم أن لا يصم اه لان عماف خصوص المهر أفاهو وأنه عليه عالما وكالامنا ف غيرالهر ولايداف أبضاماد كر مف البرازية أيضابعد وادعى عليه مالا وديونا ووديعة فصالح مع الطالب على شي اسمرسرا وأقر الطالب فى العلائمة أنه لم مكرله على المدعى علمسه شي وكان ذلك فى مرض المدعى عمات ايس لو رئته أن يدعوا على المدعى عليه مبشئ وان مرهموا على أنه كان لمورشاعليه أموال لكمه قصد بهذا الاقرار حرماننا لا معم وان كان المدعى عليه وارث المدعى وحرى ماذ كر افعرهن بقية الورثة على أن أباما قصد حرماننام ـ مذا الافرار وكان عليه أموال تسمع اه لكونه متهمافى الدعوى عليه والصلح معه على يسمير والكلام عندعدمقرينة على الشهمة والله تعالى أعلم اه ماذكره فى المحروأ قره على ذلك الشارح كاثرى قال عشيه الفاصل الحير الرملي قوله و برداعلم صهما أفتى يه مولا فاصاحب العرال (أقول) لاشاهدله على ذلك مماتقدمو حسث كانت الامتعة في مد البنت المقرة لا يصح اقرارهام الاسهامدل عليه ماصر حده الزيلعي وغيرومن أنهلو أقر بعس فيدولا مولايهم فى حق غرماء الصحة واذالم بصم فى حق غرماء الصه فلايهم فى حق بقمة الورية لاشد تراكهمافي الحكم لشمول لعلة وهي الشمة الهما وماقدمه من قوله يحلاف اقراره بال هذا العيدافلان عائه كالدن عادا كان كالدن وكيف يصح الافرار به للوارث أماءدم شهادة ما تقدم له فبيانه أن قوله لس لى على والات أولم مكن لى عليه دن مطابق لماهو الاصل من خاوذمته عن ديمه فلم يكن من باب الافرار له مصار كا مترافه بعين في يدريد بانم الزيد ماستف الشهرة و الدايس له على والده شي من تركه أمه وليس لى على رْ وجيمه رعلى القول المرجو - وقدعلت أن الاصم اله لا يصم يخلاف الامتعة التي بيد القرة واله اقر اربها للواءث لاشان لان أقصى مايستدل به على الملك الميد فقد أقرت بمساهو ملكها طاهرا لوارثها فأنى بصم وأنى تنتفي التهمة وموله وكثيرمن البقول الصحة تشهد اصحةهذا وليسهداه نياد الاقرازلوارث ويرصح يعلامالم يجددف الدةول الصحيحة ولاالضعيفة مارشهد احمته ووجد عااله قول مصرحة بان الاقرار بالعين التي فيدالمقر كالاقرار بالدس ولم يمعدعهدك بقلها وقول صاحب البحر ولايماه مال (أقول) بل يفهم منه عدم السجة

على العميم برازية أى لظهوراً له عليه غالبا يحلاف اقررالبنت في مرضها بان الشئ الفسلاني ملك أبي أو أمي لاحق في ميه أوأنه كان عندى عارية فانه بصم ولا تسمع دعوى في وجهافيه

بالاولد وذلك لانه اذالم يصح فيمافيه الاصل براءة الذمة فكيف يصح فيما فيه الملك مشاهد ظاهرا بالبدام لو كانت فى الامتعة يد الاب هي المشاهدة لايد البنت والاكارم فى الصحة والحق ما أفتى و ابن صد العال ويدل أ وضا العمةماقالنامافن شرح القددوري المسمى بمعمع الرواية من قوله قال ف عاشية الهداية قوله واقرارالمريض لوارثه لايصح الاأن يصدقه بقية الورثة هذا اشارة الى أن اقرارا لمريض لوارئه اذا كان هناك وارث آخوع بر المقرله انحىالايصولالعدم الحلية المحق بقية الورثة فاذالم يكنله وأرث غيرالمقرله صواقر ارددل عليهماذكر فى الديات ا داماتت المرأة وتركت زوجاوه بسدين لامال أهاغيرهما فأقرت أن هذا العبد بعمته وديع تزوجها عندها ثمماتت فذلك حائز ويكون العبدللز وحبالاقرار بالوديعة والعبد الا تحوميرات نصفه للزوج وتصفه لست المال اه فهذاصر بح فى أنه اذا كان هناك وارت فسير الزوج وغير بيت المال لا يصم اقرارها بالعمد للزوروأى فرف بين قول البنت هذه الامتعة التي يبدى أوفى يبتى ملك أبي لاحق لى مهاويين فول الزوجة هذا العبدماك زوجى فأن كارزيادة لاحق لى فهافهذا في حقها المشاهد باليد ظاهر ابعد أثماته للاب والانتخر ح عن كونه انراراللهارث بعين في مده متأمل اه ماذ كره الشيخ خير الدين الرملي رجه الله تعالى فالعمامين الشارح مع قول شيخه الميرالرملي ف حاشيته على الاشباه أيضاأت كل ماأتى به من الشواهد لايشسهد له مع تصر تحهم بأن اقرارالمر بض بعن في بده لوار ثه لا يصم ولا شائ أن الامتعة التي بدا له نت وملكها فهاطاهم مالمداذا قالتهي ملك أبي لاحق كي فهاا قرار بالعبي للوارث يخلاف قوله لم يكن لي عليه شيئ أو لاحق في عليه أو المسالى علمه شئ ونعوه ون صورالنفي التمسك النافي فيه بالاصل فكمف ستدل به على مدعاه و عمله صر بعافيه ثم فالوقد خالفه في دلا علماء عصره ومروأفتو ابعدم الصة ومنهم والدشيخة الشيخ أمن الدين بن عبد العال و معدهدذا المحدوالتحرير رأيت شيخ شيخ اشيخ الاسلام الشيخ على المقدسي ردعلي المؤلف أى صاحب الاشماه كالامه وكدلك الشيخ محد العرى على هامش نسخة الاشماء والعظائر فقد ظهر الحق واتضم ولله الجد والمنة اه كالم الخبر الرملي أنضا وتبعه السيد الجوى في حاشية الاشياء وكدلك وعليه العلامة حوى واده كارأيتهمنقولاعنه فهامش نسختي الاشباه وردعليه أيضاالعلاه ةالبيرى وفال بعد كالرم وعليه فلايصم الاستدلال الفت ولالقاض عاأمني به من صحة الاقرار الوارث بالعروض في مرض الموت الواقع في زمان مالات الحاص والعام يعلمون أنالقر مالا للمسعما حوثه داره لاحق فسماله قرله يوحهمن الوحوه واغمافصد حرمان عاتى الورثة مأى تهمة بعدهذه التهمة باعراد الله أه وكدارد علمه الشيم المعمل الحائك مفتى دمشق الشام سابقا حمث ستلفهن أقرفى مرضه ان لاحق له في الامتعة المعاومة ، عربلته وماسكه فيها ظاهر وأحاب بأن الاقرار باطل على مااعتمد ما لحققو ب ولومصد را ما المقي خلا ما لاشماه وقداً سكروا علمه اه وكدار دعلمه شجخناالسا تحانى وغبره به والحاصل كإرأبة منقولاءن العلامة جوى زاده أن الامتعة ان كانت في مدالبنت فهو اقرار بالعن للوارث ، لاشك وال لم تمكن في يدها فهو صحيم و به بشعر كالم الحير الرملي المتفدم وصم ح مه أيضافي حاشدته على المخروأ طال في الردعلي الاشياه كاعلت قان فلت قدذ كل الشار حفيما ، أتي عن الاشياء الاقرار اله ارث مو قوف الافى ثلاث منها اقراره بالا مامات كلها الحوقول البنت هذا الشي لاى اقرار بالامالة فيصم وان كان في مدها قلت المراديصم أقر ارها بقبض الاماية التي له عند وارثه لان صاحب الاشداء دكرعن تلخص الجامع أن الاقرار للوارث موقوف الافى ثلاث لوأقر باتلاف وديعت ما لمعروفة أوأقر قبض ما كان عنده وديعة أو بقبض ماقبضه الوارث بالوكالة من مديوية ثم قال فى الاشباه وينبغي أن يلحق بالثانية اقراره بالامانات كالهاولومال الشركة أوالعارية والمعى فى الكل أنه ليس فيه ايثار البعض اله يعي أب الوديعة في قوله أوأفو يقيض ما كان عنده وديعة غيرقيديل ينبغي أن يلحق بهاالاما نات كالهافيكون افراره بقيضها كافراره مقمض الود بعدو ولله مدهذا الحثماقدمداه عن فورالعن من قوله مريض علمه دم تحيط وأقر بقبض ودبعة أوعار بة أومضارية كانتله مندوارثه صحافرار ولانالوارشلوادع ردالامانة الحمور ثه المريض وكديه

مطلب الاقــرارللوارت موقوفالاف:لاث المورث يقبل قول الوارث اله فقد تبين الدانه اليس المراد اقراره بأمانة عنده لوارثه بل المراد ماقاة افتنبه الذلك فانى وأيت من يخطئ في خالفه ع أن المقول صريحة بأن اقر او ملوار ته بعين غير صيع كاسر ثم ان ماذ كر فى الاشداهمن استشماعا المسئلة المثالثة الظاهرأنه يستعنى عنه بالثانية لان المريض أذا كأن له دين على أجنى فوكل المريض وارثه بقبض الدين المدكور فقيضه صارذ للذالد تن أمانة في مدالوارث فاذا أقر يقبضه منه فقدأقرله بقبض ماكأناه أماخة عنداه لانالمال في بدالوكيل أمانة تأمل وقدذ كرف جامع المصولين صورة المسئلة الأولىمن المسائل الشلاث فقال صورتها أردع أباه ألف درهم في مرض الاب أو صعنه عند الشهود فلماحضرواللوت أقر باهلا كه صدف اذلوسكت ومات ولايدرى ماصنع كانت في ماله فاذا أقر باتلاف فأولى اه وقوله عندالشهود قيديه لتكون الوديعة معروفة بغيراقر ارهولهذا فيدفى الاشباء بقوله المعروفة فيدل على أسلوأقر باهلاك وديعة لوارثه ولابينة على الابداع لايقب لقوله وبه تعلم مافى عبارة المصنف والشارحمن الملل حدث قال يخلاف اقراره له أي لوارته يود يعقم سنه اسكة فانه جائز وصورته أن يقول كانت عندى وديعة الهذا الوارث فاستهلكتها حوهوة اه فأنه كان عليه أن يقول بخلاف أفراره له باستهلاك وديعة معروفة فانه حائزها غتنم ذلك (قوله كما بسط فى الاشباه الح) أقول وذرخالفه علماء عصره وأوتوا بعدم الصعة كاعلت وفدكت العلامة الحوى في حاشية الاشباء في الرد على عبارتها فقيال كلما أتي به المصنف أي صاحب الاشماء لايشه فأه مع تصريحهم بأن اقر الوابعين في مده لوار ته لا يصولا شان الامتعة التي بيدا ابنت ملكها فيها طاهر باليد فاذا مالت هيملك أبح لاحقال فهافكون اقرارا بالعين الوارث بخلاف قوله لم يكن لي عليه شئ أولادق لى علمه أوليس لى علمه شي و يحوه من صور المني لتمسل الدافي فيه بالاصل عكمف يستدل به على مدعاءو بعمله صريحاف موذكرا لمشيخ صالح في حاشيته على الاشباء متعقبال عاجم افي هذه المسئلة مانصه أقول ماذ كروالمامنف هنالا يخرب من كونه اقرار اللوارث بالعين وهوغير صحيح وبه أوتى شيم الاسلام أمين الدس وليس هذاداخلا تحت صورالنفي التي ذ كرهامستدلابها وقال أخوالمؤلف الشيخ عر من نعيم لا يخني ماني اقرارهامن المهمة خصوص ااذا كانبينها وبين زوجها خصومة كتزوجه علم اوقال البديري الصوابات دلك اقرارالوارث بالعن صففالذي ولانزاع في عدم صفذلك الوارث في مرض الوت وماأستندله المصنف مفروضٌ في أقرار صبعة الدفي في دين لافي عين والدين وصف فاثم بالذمة وانما نصير ما لاياء تبارقبضه اه وقول المصنف واليس هذا من قبيل الاقرار الوارث فيه نظر (قوله أومع أجنى) قال في نور العين أقراوارثه ولاحشى بدس شنرك بطل أقراره عندهما تصادفا فى الشركة أونه كاذباو قال محد لاد حنى معسسته لوأنكر الاجنبي الشركة وبالعكس لميذ كرومحمد ويحوزان يقال اله على الاختلاف والصيح الدلم يحزعلي قول محمد كا هو أو لهما أه الهماان الافرار الحبار ولايصم أن ينفذ على خــ لاف الوجه الذي أفريه فأد ا أقرمت الركا لا عكن أن ينفذه مرمشترك وي أحكام الماطفي لو أفر لائد بن بألف فرد أحده ماوقبل الا خرفله النصف (قُولُه بعن ) قيست على الدس المد كورف الحديث ومثال العين أن يقر المريض أن هـ فره العن وديعــ ف وُارْتُى أَرْعَارْ بِنَهُ أَوْغُصِبْمُ اأُورِهِمْ الْمُنَهُ (قُولِهُ إِعَالَ) أَى عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمَ الْآجَازَةُ والْانْهُومُونُوفَ الْهُ مَمْ الكمالوطاب سلماايه ثمان مات لا بردلاحم الصدة الافرار بالنعاق صعة المريض اه حوى عن الرمن (قهله ولناحديث لاوصيناوات ولاافرارله بدين) رواه الدارقطني لكن في المسوط أن الزيادة شاذة ر ولدلك نركهافي الدوروالمشهورلاوصية لوارث ولدلالة نفي الوصية على نفي الأفراوله مالطريق الأولى لان مالوصدنا غالذهب ثاث المال وبالافرار يذهب كامعابطالها ابطال للافرار بالطريق الاولى كافي المنبع ففلهر أنما قال المدعى عدم حواز الاقرار والدارل دايل على عدم جواز الوصية فالصواب ماأتى به صاحب الهداية سامعاً عايده أن الدليل لم يفصر على عباره النص كاصر عبد في الاصول (قوله الاأن اصدقه عية الورثة) أي بمره وته ولاه برة لا جاز : بهم قبله كاف خوالة الفتير وان أشارصاحب الهداية لضده وأجاب وابه نطام الدين

كابسطه فى الاشسباء قائلا فاغتنم هذا التحر برفائه من مقسردات كتابى (وان أقر المريض لوارئه) عفرده أومع أجسى بعسبن أودين (بعلل) خلافاللشا معى رضى الله تعالى عنه ولنا حديث لاوصية لوارث ولا افرارله بين (الاأن يصدفه) بعبة (افورئة)

فسلام بكن وارث آخراً و أوصى لزوجنسه أوهى له صحت الوصسية وأما غيرهما فيرث الكل فرضا وردا فلا يحتساج لوسسية شرنبلالبسة وفى شرحسه للوهبانية أقسر بوقف لاوارث له فلوى ليجهة عامة مح تصديق السلطان أو ناثبه وكذا لو وقف خلافا لما زعسه الطرسوسي فلع فظ

وحافده عماد الدين ذكره القهسستاني شرح الملتقي وفي المعجمية اذا مسدق الورثة اقرارا لمريض لوارثه في حماته لايحتاج لتصديقهم بعدوفاته وعزاه لماشدة مسكن قال فإنحجل الاحازة كالتصديق ولعله لانهم أفروا اه قال العلامة أبوالسعود في حاشية مسكين وكذالو كأن له دين على وارثه فأقر بقيضه لا يصير الا أن أصدقه اليقمةز يلعى فأذاصدقوه في حماة المقر فلا حاجة إلى التصددق بعد الموت علاف الوصدة عازاده لي الثاث حمث لاتنفذالا ماحازة الورثة بعدموت الموصى حوى اله (أقول) سَبْغي أن كون على هذا المنو الرضا الغرماءتب ل موته تدم (وأقول) وكذاوتف بيعه لوارته على اجازته م كاقدمه في باب الفضول وأشارف الخزانة الى أنهم لوقالوا أخوناا قراره في حياته فلهم الرجوع أى فلا غالفة لان التصديق كصريح الاقرار عفلاف الاجازة (قوله فأولم بكر وارث آخر) أى ذو فرض أو تعصيب أورحم معرم (قوله أو أوصى لزوجته) بعنى ولم يكن له وارث آخر وكذافى مكسه كافى الشرنب لالية وفى بعض النسم وأوصى بدون ألف وهي الاولى لانه تصور للوصية لوارث الذي ايس له وارث غيره وذلك لايتصور بغير أحد الزوجي لما قاله من أن غيرهما رث فرضاً وردا (قوله صحت الوسية) ولوكان معها يت المال لما أنه غير وارث بل يوضع فيه المال على أنه مال ضائع لابطريق الأرث فلايعارضه الوصية والاقرار ولاالحاباة كأ قاده الخير الرملي فى فراواه آخر الوصاما فالفها وحيث لاوارث نفدن محاباتها معزوجها بلاتوقف ولوأوصت بكلمالها نفذت وصيتهاله لكن قد بقال أن ماذ كره الشار حانه لا بوافق مسئلة المصنف لان موضوعها الاقرار لاعلاحظة أن هدا الاقراريكون وصية بدلدل قوله الاأت يصدقه الورثة فانه يصع الاقراران لم يكن وارث آخو والحاصل أن المسئلة فى حدذاتها صحيحة الاأنم الاتوافق مسئلة المصنف لماذ كرناتاً مل (قوله وأماغيرهما) أى غير الزوجين ولو كان ذارحم شرنبلالية (قوله فرضاوردا) المناسب زيادة أو تعصيباً ط (قوله فلا عماج اوصية شرنبلالية) والحاصل ان افر ارالم يض لواونه لا يصعراذا كان هماك وارث آخرة يرالمقرله لااحدم الحلية بل لحق الورنة قاذالم يكن له وارث آخر غير المقرله صم أقراره (قوله أقر يوفف الح) هذا كالم مجل يحتاج الى بيان ذكر الشاوح العلامة عبد البرعن الخانية رجل أقرفى مرضه بارض فى يدوأ مها وقف ان أفر بوقف من قبل نفسه كان من الثاث كالوأقر المريض بمتق عبده والنمن جهة غير انصدقه ذلك العير أوور تنه جازفي الكل واللم يسمن أنه منه أومن غيره فهومن الثاث وفي منية المفتى مثله وسواء أسند الوقف الى حال الصمة أولم يسسند فهو من الثلث الاأن عيز الورثة أو بصدقوه فى الاسناد الى العدة ولو كان المسند المديم ولا أو معروفاً ولم بصدق ولم بكذب أومات ولاوارثاه الأربت المال فالفلاهر اله بكون من الثاث لان النصديق منه أومن الوارث شرط في كونه من جيم المال وفرع عايه صاحب الفوائد اله لايعتبر أصديق السلطان فيما اذالم يكن له وارث الا المتالمال وهذامنة ولمن كالمشيخناوان قاله الطرسوسي تفقها اه بتصرف وفي شرح الشرنبلالي وان أجاز ورثته أوصدقوه فهومن جيم الماللانه مظهر بافراره لاماشي فلولم يكن للغيروارث فآل المصنف لايعتبر تصديق السلطات كدا أطلقه قات وهذاف الوقف لاعلى جهة عامة ظاهر لتصمنه اقراره على غيره وابطال حق العامة وأماالوقف على حهة عامة فيصعر تصديق السلطان كانشائه الماتقدم من صعة وقف السلطان شمأمن سالمال على حهة عامة عملا يخفي أن المقراذ الم سدنده الفسيره ولم يكن له وارث تحوز احازة السلطان ومن له ببت المال كذافى البزازية والماديه وسالة ولايعمل بمافهمه الطرسوسي كانة له المصنف عنهمن اله يكون من الثلث مع دهم اعتبار تصديق السلطان انه مافذ من كل المال ط (قوله فلوعلى جهة علمة) كبناء الفناطر والثغور (قوله صرتصديق السلطان) لانه أن يفعل ذلك من بيت المال ومن حكى أمراعك استشافه صدق (قوله وكد الوقف) أي أنشأ رقف في مرض مونه ولاوارث له على به عامة فانه يمف ذمن المربع بتصديق السلطان (قوله خلافالمازعه الطرسوسي) هو يغول لولم يكن له وادث الا بيت المال لا يعتسير تصديق السلطان بل كوت من الثاث كايؤ خذ من شمرح الوهباذية لعبسد البرالسابقة ووجد فسادما زعمه

الطرسونسي أن الوقف والحالة هذه وصدية وهي مقدمة على بيت المثال بل لا يعتاج ذلك لتصديق السلطان (قوله ولو كان ذلك) أى الاقرار ولووصلية (قوله اقرارا بقبض دينه أوغصبه) بأن أقر أنه قبض ماغصبه واوتهمنه قال فى الخسانية لا يصم اقرار مريض مآت فيه بقبض دينه من وارثه ولامن كفيل وارثه ولو أقرلوارثه وقت اقراره ووقت موته وخرج من أن يكون وارثافها ين ذلك بطل اقراره عند أبي يوسف لاعند محدوياً في تماه موقيد دبدين الوارث احسر ازاعن افراره باستيفاء دين الاجنبي والاصل فيه ان الدين لو كان وجب له على أجنبي فى صحته جازا قراره باستيفا تمولوعليه دين معروف سواء وجب ما أقر بقبضه بدلاعه اهو مال الثمن أولا كبسدل سلح دم العمدو المهرونحوه ولودينا وجسله في مرضه وعليه دن معروف أودن وجب عليه بعاينة الشهود بمرضه فادمأ أقريقبضه بدلاعهاهو مالاعجا اقراره أى في حقّ غرماء الععة أوالرض معامنة الشهودكافى البدائع ولو بدلاع اليس عال جازاقر الروبق ضهد ولوعليه دين معروف جامع الفصولين وفيعلو باعف مريضه شيأيا كثرمن فسمته فأقر يقبض ثمنه والمسئلة محالهامن كون المقرمد توناد ينامعروفاسنة لم يصد قوقيل المشترى أدّعنه مرة أخرى أوانقض البيع عنداً بي يوسف وعند يحد يؤدّى قدر قيسمته أو ينقض المبيع فالفجامع الفصولين أفر بدن لوارثه أولغسيره غرى فهوكدن صحته ولوأوصى لوارثه غم برئ بطات وصينه اه وفى الخلاصة نفس البيدع من الوارث لايهم الأباجازة الورثة يعنى في مرض الموت وهو ألصيم ومنددهما يحوزلكن انكان فيسه غبن أومحساباه يخبر المشدفرى بين الردوتكميل القيسمة اه (أَنُول) و بيان ما تقدم أن حق الغرماء يتعلق بذمة المدنون في الصعة فاذا مرض تعلق بعمي التركة وهي أعيانها والدين مطاقال بسمنها فلريكن أتلف علمهم مدا الاقرارشمة وأمااذامرض وتعلق حقهم بعين التركة فاذا مأع منماشيأ وأقر باستيفاء ثمه فقداً للف عليهم وقوله وقيل للمشترى أدَّثُنه من أخرى أى على زعكوالابأنأ قرواأى الغرماء بدفع الثمن لايكون الهم مطاأبة وهذا الفرع مشكل من حيث ان البيع صحيح مافذفكيف يتحير والحالة هذهبين نقض السيع أوتأديه الثمن وقول محدأ شداشكالا من حيث ال الواجب 🖁 في المسم الثمن دون القيمة و يمكن تصوير. على تول الامام وذلك بأن يكون المشترى وارثاو البيع منه غير المافذه مده بل موقوف على اجازة الورثة فاذا فم يحيزوا ولم يردوا كان للمشترى الحيارو حياثذ يخير بين الفسخ وعدمه فاذا قالت له الورثة انشئت فادفع النم النجيز البيع وان شئت ردعا يما يخيارك صم لكن يشكل عليه قول محدد ان القولين منسو بان الصاحبين وهما يحديزان البيع من الوارث مطاقا غير أنه يقال له في صورة الماباة أدَّالفيمة أوافسض تأملُ (قوله وتحوذلك) كان يقر أنه قبض المسع فأسدامه أوأنه رجم فماوهبه له مريضا حوى م أوأنه استوفى عن ما باعه كافى الهندية (قوله بقبض دينه) فيه اشارة الى أن افراره يقبض وديعةله كأنثءنده صحيم و به صرحق الاشباه ثم قال و بنبغي أن يلحق بذلك الاقرار بالامامات كاها (قولهالا يصملوقو عماولاه) ملكاني العبدوالمكاتب اذا عجزو حفافيه ان لم يعجز نفسه والحاصل أنه لايصم اقرآرم يصمأت فيه بقبض دنمن وارثه ولامن كفيسل وارثه أوعبدوار تعلان الاقر ارامبدالوارث اقر الأولاه وما أمريه للمكانب فيسه حق لمولاه لذلك فال في المنم لانه يقع لمولاه ملكا أوحقا أه (قوله ولو فعله) أى الاقرار بهذه الاشياء الوارث (فوله ثم يرئ) أى من مرضه (قوله العدم مرض الموت) فلم يتعلقبه حق الورنة (قوله ولومان المقرله) أى الوارث للمقر ثم المريض المقر (قوله و ورثه المقرله من ورثه المريض) صورته أقرلا بن ابنه عمات ابن الاس عن أسمه عمات المقرعن ذلك الابن فقط أوابذن أحدهماوالد المقرلة أوأقرلامرأته بدس فاتت عمان هووترك منهاوارثا (قوله عازاقراره) عنداي وسف آخواو محد الخرو جهعن كونه وارثافي الصورة الاولى وفي الصورة الثانبة ولان العيرة الكوب المقرلة وارناأولا واتموسالمقروهي اذذاك ابست وارثا لانالم تايس وإرث وهدناهوالذى يأث قريباعى النم يرهية (قوله كانرار الاجمى) يمى أو كان المقرله أجهياوسات تبرل المفروور يشمه ورنه المقرمان

(ولو) كانذلك(افسرارا بقبض دينه) أوغصسمه أو رهنه و نعو ذلك (عليه) أى على وارنه أو عدوارنه أو سكاتبه لا صحاوة وعملولاه و و فعسله ثم برئ ثم مات باز كن ذلك لعدم مرض الموت اختيار ولو مات المقرله ثم المريض و ورثه المقرله من ورية المريض جاز اقراره كافراره الاجبي بحر وسيجىء عن المسيرفية (بخسلاف اقراره له) أى لوارثه (بوديعة مستهلكة) فاله جائز وسورته أن يقول كانت عنسدى وديعة لهذا الوارث فاستهلكتها جوهرة والحاصل أن الاقسرار للوارث موقوف الافى تلاثمذ كورة فى الاشاه

افراره جائز لانه لم يقرلوارث حمن أفر أمافى الاجنسى فظاهروأ مافى الواوث الذى مات فانه بموته قبسل المقر خرج عن كونه وارثاله قال في المنه ولوأ قرلوارثه شمات المقرلة ثم المريض ووارث المقرله من ورثة المريض لم يحزا قراره عندا في يوسف أولَّاو قال آخرايحو زوهو قول مجد (قوله وسيجيء) أي قريبا (قوله بوديعة مستهاكة) أي رهيمة وفة لعدم التهمة ولوكدينا ومان وحب الضمان من ماله لانه مات مجها لوعلم بينة فلافائدة فى تىكذىبه ولوكانت الوديعة غيرمعروفة لايقبل اقراره باستهلاكها الاأن يصدقه بقية الورئة كافى التسين والاصوب أمديق ل المصنف باستهلا كه الوديعة أى المعروفة بالدينة بدل قوله يوديعة مستها كمة (قوله وصورته) لم يبيز به ذه الصورة أن الوديع منه معروفة كاصر حيه فى الاشماء وقد أوضم المسئلة فى الولوا عجية فراجعهاوصو رهاف جامع الفصولير والقاصورتها أودع أباه ألف درهم فى مرض الات أوصحته عندالشهود فلماحضره الوتأقر باهما كممسدق اذلوسكتومات ولايدرى ماصنع كانت دينافي ماله عاذا أقر باستهلاكه فأولد ولوأفر أولايتلفهافى يدهفنكلءن اليمين وماث لم يكر لوارثه في ماله شيئ اه والحاصل أن مدارالاقر ارهناءفي استهلاك الوديعة المعر وفةلاعلمها ومنه تعلم أن قوله ومنها قراره بالامانات كلهامة بدبجأ هنام فيما يضالو ورالمريض بقبض عن ماباعد الوارثه بأمره أو يولاية لم يصدق اذا أقر يدن لوارثه الاأن يدعىالهـــلاك الكونه ديبافى تركته فــــاو فال قبضت الثمن وأتلفتــــه يبرأ المشترى ولوأ دى لم رجــع وكما لايصدق ق قبض عن ماباع لعير من وارثه الاأن يقول ضاع عندى أود يعتمالي الا تمر اه والله مقلوار ته ولعيره لام العلة أوالماك لآالتعدية وقوله الاأن يدعى الهدلاك لكونه ديسافي تركته صوابه لكونه ليس دينافي تركته لان الوكيل أمين غيرضمين ويدل على ذلك أيضاقوله بعده الاأن يقول ضاع عندى أودفعته الى الآمر لانه لم يصرد يما في التركة لالوارث ولامن جهة الوارث وقوله قبضت الثمن و أتلفته هو مثل اقراره لوارثه بوديعة استهلكها فتقيد المبايعة عماينة الشهود وحينئذ فاداأدى ضمان دلك الوارث لمرجع على المشتري و عكن وحوع ضميرأدي للمشترى وانسالا يرجع لانهمتير ع وسأتى في آخر كالته على الوصايا ماتحالفه ولكن ماهناأولي وفي خزانة المفنن باع عبدامن وارثه في محته ثمأ قر باسته فاءالثمن في المرض لايهم وفيالز يلعي لوكات الوديعة غسيرمعروفة لايقبل قوله استهلكتها الاأن يصدقه يقية الورثة (قوله والحاصل الخ) فيه مخالفة للاشباه وأصها وأمامير دالاقرار للوارث فهومو توف على الاجازة سواء كأت يعس أودس أوقبض منده أوأمرأه الافى ثلاث لوأقر باتلاف وديعته الممروعة أوأقر بقبض ماكان عنده وديعة أو بقيض مافيضه الوارث بالو كالة من مديونه كذافي الحيص الجامع وينبغي أن يلحق بالثانية اقراره بالامامات كلها ولومال الشركة أوالعارية والمعنى في البكل أنه لهس فديه ايتآر البعض فاغتنم هذا الثحرير فائه من مفردات هسدا الكتاب اه وقد طن من لاخسبرة له أن النفي من قبيل الاقرار وهو خطأ وقال قبل هذا لو فال المريض مرض الموت لاحق لي على ولان الوارث لم تسمع الدي علمه من وارث آخر وعلى هذا يقع كثبرا الالمنت في مرضمه تهاتقر بان الامتعدة الفلانسة ملك أسهالاحق لهافيها وقد أجبت فيها مرازا بالصعفل افى النتارخانية من باب افر ارالمريض ادعى على رجلى مالاوا نبته وأوا ولا تعور براءته ان كأن مدورنا وكذالوأمرأ الوارثلا يحوزسواء كالمدنوباأولا ولوفاللم يكن لى على هذا المطلوب شئ ثم مات جازا قرار . في القضاء وفىالبزاز به قالت فم مليس لى على زو حيمهر سرأعند ناخلافاللشا بعي وفعها قبله قال فيــ مهم يكن ل علمه شئ ليس لورثته أن مدعو اعلمه شدأ في القضاء وفي الدمانة لا بحوزهذا الافرار وفي الجامع أقر الابن فيه أنه ليسله على والده شيُّ من تركة أمه صحيحلاف ملوأ مرأه أووهيه وكذالوأقر يقيض ماله منه قهدا صريح فيما قلماه ولاينا فمهمافي البزازية قولها فيه لامهرلى عليه أولاثي لىعليه أولم يكن عليهم هرقيل لايصم وقيل يصح والصحيم أنهلا يسم اه لانه ذافى خصوص الهرلظهورانه عليه فالبا وكالامنافى غيرالمهرولا ينافيك مادكره البزازى أيضا دع عليه ديوناو مالاووديعة فصالح الطالب على يسبر سراو أقر الطالب فى العلانية أنه لم

يكن له على المدعى عليه شي وكان ذلك في مرض المدعى ثم مات فيرهن الوارث اله كان لورث عليه أمو الكثير: وانماقصد حرمانتالاتسمع وانكان المدعى عليه وارشا لمدعى وحرى ماذكر نافيرهن بقية الورثة على أت أبانا قصدحرماننا بهذا الاقرارتسمع اه لكونه متهمافي هذا الاقرار لتقدم الدعوى عليه والصلم معه على يسير والكلام عندعدم قرينة على التهمة اه كالم الاشباه فقول الشارح منهاا قراره الخوقوله ومنههذا الشئ الخاعاهما بحثان لامنةولان فتحريره فى عسير يحلد لان المراد بالامانة قبضه امنه لاأنم اله وقدسها أدضافي الاخيرلانهمن الاقرار بالعين الوارث وقدم هوعدم محةذاك وقياسه على قول المورث لم يكن لى على الوارث دس قبل ثبوته قياس مع الفارق لان العين غير الدين وهو لا يصح و يأتى قريدا تأييد الوافقة لما فهدمته عن الخير الرملي والجوى وآلحامدي ولله تعالى الحدوالمة وقدمناماً يفيدذ لل مع بعض المقول المذكورة (قوله منهاا قراره بالامانات كلها)أى بقبض الامانات الني عندوار ثهلاباً نهذه العنالوار ثه فاله لا يصم كاصر حبه الشارح قريباوصرح مه في الاشسماه وهذا من ادصاحب الاشدماه بقوله وينبغي أن يلحق بالثاندة اقراره بالامانات كاهافتنب أهدناه المارأ ينامن يخطئ فيدهو يقول ان اقرار الوارثهم إجائز مقالقا معرأن المقول مصرحة بأن اقراره له بالعسن كالدين كأقدمناه عن الرملي وس هذا نظهر لكما في بقية كالرم الشيار حوهو متابع فيه للاشياه مخاافا للمنقول وخالفه فيما العلماء الفحول كافدمناه وفى الفتاوى الاسماعيلية سئل فين أقرف مرضه أنالحق اه فى الاسباب والامتعة العاومة مع بننه المعاومة وانها تسخى ذلك دونه من وجمه شرعى فهل اذا كانت الاعيان المرقومة في يده وملك فهااط آهر ومات في ذلك المرض فالافرار بم اللورثة ماطل الجواب نعم على مااعة ده الحققون واوم صدرا بالنفى خلافا للاشباء وقد أنكروا عليه اه ونقله السائحاني فى بجوعته وردعلي الاشباء والشارح في هامش نسخته وفي الحامدية سئل في مريض مرض الموت أفر فيه أنه لايستحق عندز وجته هندحقا وأمرأذ متهاعن كلحق شرعى ومأت عنهاوعن ورثة غيرها وله تحت بدهاأعيان وله بذمة ادين والورثة لم يحيروا الاقرارفهل يكون غير صحيم الجواب يكون الاقرار غير صحيم والحالة هذه والله تعالى أعلم اله (أقول) لكن عب تعبيد عدم الصعة عااذًا كان ملكه فم المعلوما أيضا ليكون ذلك ترينة على قصد الاضرار بباقى الورث المُلاَيتناف كالرمهم تأمل (قوله ومنها النقي) فيه أنه ليس باقرار الوارث كاحوبه ف الاشباء وقوله كالدق لى هذا صحيح في الدن لافي العين كأمر (قوله وهي الحيلة) أى في قوله لاحق لى قبل أمى وأبي يعنى اذاعلم أنه لاحق له قبلهما وخاف أن يتعلل علم ما أحدَّمن الورثة أو يدعى علم مابشي أمالو كانله حق فلا ععل أه اضرار باقى الورثة فليتق الله من كان خارجامن الدنيام قيلاه لي الاسخرة (قوله ومنه) الاولى ومنها كما قال في سابقه الاأن يقال انه عائد الى الدني أى ومن النفي السابق هذا الح (قوله هذا) غيرصيم كاعلته ممامرلانه مخالف لعامة المعتبرات (قوله وهذا حدث لاقرينة) لميذ كرذاك في الاشباه أصلا وحيث كانهذا اقرارابعين لوارث وأنه لايصم فلاحاجة الى هذا التقبيد (قوله فليحفظ فانه مهمم) الحاصل أن الشاد حرجه الله تعالى تابع صاحب الاشباء وقد علت أنه مخااف المنقول واستنبط من كالامه أشاء مخالفة أرضا وقد ظهر لك عاقد مماه حقيقة الحال بعون الملك المتعال \* ( تمّة ) \* قال في المحرفي متفرقات القضاءليس لى على دلان شيء ما دعى علمه ما لاوا راد تحلم فه لم حلف وعند أبي نوسف حلف وسيأتى في مسائل شتى آخرالكتاب أن الفتوى على قول أى يوسف واختاره أئمة خوارزم لكن احتلفوا فيمااذا ادعا وارث المقرعلى قولير ولمير عف البزازية منهماسياً وقال الصدرالشم دالرأى فى التعليف الى القياصى وفسره ف فغرالقسدير بأنه معتهد فيخصوص الوفاثع فانغلب على طبعانه لم يقبض حي أفر محلف له الحسم ومن لم مغلب على ملنه ذلك لا يعافه وهذا الماهوفي المتفرس في الاخصام اله قلت وهذا ، و يدلما بعثماه والحدلله قال في الناترخانية عن الخلاصة رجل قال استوفيت جميع مالى على الناس من الدين لا يصح اقراره وكذا أوقال برأتج مغرمائ لايصحالاأن يقول قبرلذنلان وهم يحدون فجأثذ يمح اقراره يتبرأ وفىالثائرخانية

منهاافرار وبالامانات كلها ومنهاالنفي كالدحق لى فبل أبي أو أمى وهي الحبيلة في ابراء المريض وارثه ومنسه هذا الشي الفلاني ملك أبي أو أمى كان عند دى عارية وهذا حيث لاقرينة وتمامه فيها فليحفظ فانه مهم (أفر فيه) أى في مرض موثه (الوارثه أيضاعن واقعات الناطني أشهدت المرأفشه وداعلي نفسه الابنها أولاخهاش يديذ الثااضرا زالزوج أوأشهد الزجل شهوداعلى نفست بمال لبعض الاولادير يديه اضرار بافى الاولاد والشهود يعلمون ذلك وسمعهم أن لايؤدوا الشهادة الى آخرماذ كره العلامة البيرى وينبغي على فياس ذلك أن يقال اذا كأن القاضي علم بذلك لابسعه الحكم كذا في حاشيه أبي السعود على الاشباه والنظائر (قوله يؤمر ف الحال بتسليم) لاحتمال صعة هـ ذا الاقرار بصنه من هذا المرض (قوله يرده) أى ان كان له وارث فير ولم يصدقه (قوله تصرفات المريض نافذة للاتقدم من احتمال محتمو يظهرني أن ينفرع على هذاما في الحانية وهولو أقر لوارته بعبد فقال السالى الكنه لفلان الاجنبي فصدقه غمان المريض فالعبد للاجنبي ويضمن الوارث قيسمنه وتكون يينهو بن سائرالو رثة (قوله وانماينتفض) أي التصرف المأخوذ من التصرفات وهذا في تصرف ينقض أمامالا ينقض كالنكاح فالامرنية ظاهر وفي نسخة بالتاء (قوله بعدالمون) محادما اذا تصرف لوارث وأمااذا كان لغير وأرشفان كان تبرعا أويحاباة ينفيذس الثلث والافصيم كالنكاح (قوله والعيرة لكونه وارثاالخ) قال الزيامي اعلم أن الاقرار لايخلوا ما أن يصيون القراه وارثا وقت الاقراردون الموت أوكان وارثافهما وانلم يكن وارثافها بينه مأأولم يكن وارثاوقت الاقرار وصاروارثاوقت الموت فانكان وارثاوةت الاقراردون وقت الموت بأن أقر لانحياء مشالا غمولدله ولديصم الاقرار العدم كونه وارثا وقت الموت وانكان وارثافه مالافيما بينهما بان أقر لامرأته ثم أباغ اوانقضت عديها ثم تزوجها أووالى ع وحد الافأقرله شم فسمرالم الانتماءة عدهاثانه الابحو زالاقرار عندأبي يوسف لان المقرمتهم بالطلاق وفسم الموالاة ثمءة وهاثانياوه ندمجد يحورلان شرط امتناع الاقراران يبقى وارثاالى الموت بذلك السبب ولم يبق ولانه لماصار أجنبيا تعذوالافرار كألوأنشأ ففذلك الوقت ألانرى أنه لولم مقدثانيا كانجائز افكذا اذاعقد وانلم يكن وارثاوةت الاقرار غمصار وارثاوقت الموت ينطرفان صاروارثابسب كان فاعماوقت الاقرار بان أقرلانه موله ابن عمات الابن قبل الادلايصم اقراره فان ماروارثا سبب جديد كالتزوح وعقد الموالاة جاز وفال زفر لايحوزلان الانرار حصل الوارث وقت العقد فصار كااذا صاروار ثاباانسب ولناأن الاقرار حسين حصال للاجنى لاللوارث سنفذ ولزم فلايبطل يخلاف الهبة لانهاوصية والهذا يعتبرمن الثاث فيعتبروفت الموت مخلاف مااذا صاروار ثابالنسب بان أقرمسلم مريض لاحيه الكامر ثم أسلم قل موته أو كان محمو با مالا من تممات الاست حمث لا يحوز الاقرارله لان سما الارث كان قاعًا وقت الاقرار ولوأ قرلوارته تممات ألمقو له ثم الريض ووارث المقرله من روثة الريض لم يجز أقراره عند أبي يوسف أولالان اقراره حصل الوارث المتداءوانتهاء وقال آخراحو زوهو قول محدلانه بالموت قبل وتالمريض خرج من أن يكون وارثاوكذلك لوأ فرلاحنى عمان المقرلة عمالريض وورثة المقرله من ورثة المقرلان افراره كآن للاجني فيتم به عملا يبعال عوته اله (قوله العدم ارنه) أى وقت المون (قوله فيجوز) يعنى لوأ قرلاجنى فى مرض مونه وكان المقر بجهول النسب وعقد دالموالانمعه فلمامات كان وأرثابعقد الموالاة فلايبطل اقراراله لان الارث انماكات بسبب حادث بعدالاقرار فيبقى الاقرار صحيحا اكمن لاتظهرله غمرة لان مولى الموالاة لابرث معوارث قريب أو بعددوانميايته نف لحق الوارث ولاو ارث معه اذلو كان معه وارشام يستحق الميراث ولايكون وارثاور بمبايظهم غرته مع أحد الزوجن فان الاقرار ينفذفى حق الزوج المقراساتقرر وكداان صم عقد الولاءمم اثنن بعدان أقرلا حد هما دابرا حم هذا الاخير (قوله لان ارته بسبب قدم) أى قام وقت الاقرار ولو أقرلوا رثه وقت اقر ارمووقت موته وخرح من أن يكون وارثافي ابي داك بطل اقراره عند الجديوسف لاعند محد نورالعم عن قاضى خان (أنول) وأيضاحه أنه لوأقران كان وارثاونت الاقرار عن خرج عن ذاك بعده عماروار ثاعدد الموتفالاولى أن يقول فلوأ قران هووارث وفتالخ وفجامع الفصولين أقرلابنه وهوقن ثم عنق فات الاب جاؤلان الاقرارالمولى لا لاةن بحلاف الوصية لابمه وهوق ثم عتق عانما تبطل لانم احينتذ للابن اه وبيانًه

يؤم في الحال بنسلمه الى الوارث فاذامات برده) مزازية وفى القنية تصرفات المريض فافذة واغما ينتفض بعدالموت (والعبرة الكوراء وارثا وقت الموت لاوقت الاقرار)فلوأقرلاخيهمثلا ثمولاله صم الاقرارلعدم ارثه (الااذا صار وارثا) وقت الموت (سنب حديد كالتزو بجوعقدالوالاة) فبجوز كآذ كره بقوله (فأو أقرلها) أىلاحنيمة (عُم تزو-هامم علاف اقراره لاخمسمالتحوب بكفراو ابن (اذارال عبه) باسلامه أوعوثالان فلايصم لان ارثهسساندم لاحليد

من الموالاة اله منه

فالمنووا نظمرما وروسيدى الوالدوجه الله تعالى في الوصايا (قوله وبخلاف الهبة) الظاهر أنه لا بدمن القبض فى المبة والافلااعتماراها (قوله فلا تصم) يعنى لو وهب لهاشياً أوأوصى لها عُمروجها فأنم ما يسطلان اتفاما (قوله لان الومسية عليك بعد الوت وهي حمن شذوارثة) تعليل لغوله والوصيمة الهام تزوحها وكذا الهمة لها ف مرضه لان الهبة في مرض الموروصية (قوله أقرف مالح) يفيد أنه الوكانت حية وأرثه لم يصم قال في الخانية لايصها قرارمم يضمات فيميقيض دينهمن وارثه ولامن كفيل وارثمولو كفل في صعته وكذالو أقر بقبضه من أجنى تبرع عن وارثه \* وكل رجلابيسم شئمهين فباعه من وارث موكله وأقر بقبض المناس وارثه أوأقران وكبله قبض الثمن ودفعه المه لايصدف وان كان المريض هو الوكيل وموكاه صحيح فافر الوكيل اله قبض المشمن من المشترى وجد الموكل صدق الوكيل ولو كأن المشترى وارث الوكيل والموكل والوكر مريضان فأقر الوكيل بقبض الثمن لايصدق اذمرضه بكفي لبطلان اقراره لوارثه بالقبض فرضهما أولى بدمريض عليه دس عيطافاً قريقبض وديعة أوعارية أومضارية كاستله ع دوارته صماقراره لان الوارث لوا دعى رد الامان الى مورثه المريض وكذبه المورث يقبل قول الوارث اهمن فورالعين قبيل كلب الوصية (فرع) باع ميسمن أحنى عبدار باعد الاجنى من وارثه أو وهبدمنه صمران كان بعد الغبض لان الوارث، لك العبد من الاجنبي لامن ورثه مزازية (قوله وترك متهاوارثا) الفاهر أل فول الواف مهااتهافى و حدل كارم المصمف على انه ترك وارثامنكر اماأفر به (قوله ولوأ فرفيه لوارثه ولاجني بدس لم يهم) كى الوارث ولا الدَّجمي (قولِه حـ الافالحمد) فأنه بجبزه ف حق الآجني و يبعال معما أصاب الوارث وهد امستدرك بقوله ساء فأأوم أجنبي يدس أوعس أطلقه هناوة داخلاف فى الوصاياع الذا أسكر أحدهما الشركةمع الاخوفيص فيحسد الاجنىء وتجدخلافا لهما أماادا تصادفا فسلايهم انفافاومثله فالنمرناشبة والجمعاء أدافراره لاوارث لم يصم فلم تثبت الشركة فتصح للاجنبي كالوأوصى لوارثه ولاجنبي وكالوأ أترلا خيمه فامرض موته ولاوارث أه غيره غموالدله ابن ينفذا قراره لاخية كذاهنا ولهماانه أفر عال موصوف صفة فاذا بطلت الصفة سطل الاصل كلوتصادقا كلف شر حالمظومة (فرع) في التائر خاندة عن السراحة ولوعال مشدرك أوشرك في هذه الدارفهذا افرار بالنصف وفي العنابية ومطلق الشركة بالمصف عندأبي وسفوعند يمدما يفسره المقر ولوقال لى الثلثان موصولات دقوكذا قوله ببي وبينه أولى وله اه نهم النجاة (قوله عمادية) وعبارتها كافي الخرحيث قال ولوأ قرالم يض لوارثه ولاجني بدين فاقراره باطل تصادفا فااشركة أوتكاذباء فالمحداقر اره للاجنى بقدرنصيه مبائزاذا تكاذباف الشركة وأنكر الاجسى الشركة وهي معرودة في الجامعين وذكر شج الاسلام المعروف بخواهر زاده اذا كذب الوارث المقرف الشركة وصدفه الاجني لميذ كرمحمده ذاالفصل ويجو زأن يقال انه على الاختلاف ولكن الصيح أن يقال انه لا يحوز على قول محركا هومذه مهما هدفه الحلة في مناوى القاضي ظهير اه مافى الفصول و به و بما ذ كرماه عن شرح المفلومة يعملم مافى كالام الشارح فتأمله وقدمما نظيره فلاتنسه (قوله وان أقرلاجني مجهول نسبه اخ) وهو من لا بعلمه أب في بلده على ماذ كرفى شرح تلفيص الجامع لا كمل الدن و الظاهر أن المراديه بلدهوفيه كافى القنية لامسقط رأسه كاذكر البعض واختارا لمقسدسي وبعض أربأب الحواشي بانه هوالظاهر لان المعر مي اداانتقل الى المشرق موقع عليه حادثة يلزمه أن يفتش على نسسبه في المعرب وفيسهمن الحرح مالايحني فليحفظ هدذاذ كره فى الحواشي البعقو سية والى القولين أشار الشارح فيمايا تى وقيد عِمهول النسب لان معروفه ببونه عظمن غيره (قوله وسدفه) أى اذا كأن ولدمنه للله للديكون مكذباف النااهردكر والشمى (قولهوهومن أهل التصديق) أن كان بعبر عن نفسه أمّااد الم يكن يعبر عن نفسه لم يحتم الى تىدىق كاسدىد كروالشاوح (قولها امر)من أنهاقر اراوادث عندالموت بسرب قديم كان عددالاقرار ولوأ فرالمر ونس المسلم بدس لايمه ألنصر أنى أوالعيد وأسلم أو أعتق قبل موته فالاقرار باطل لانسبب التهمة

(وعنلاف الهباة) لهافي مرضمه (والوصية لها) غ تزوجها فلاتصر لات الوصمة عُليدلاً بعد الرت وهي ت نشذوارنة (أفرفسهأنه كأناله على المتهالمية عشرة دراهم قداستومينها وله) أى للمقر (ابى يذكرذاك مم اقراره) لان المبث ىيس بوارث (كالوأقـر لامرأته في مرض مونه يدى مماتت قبله وترك) منها (وارنا) مع الاقرار (وديللا) فائله بديع الدين مسيرمية ولوافر فيهلوارثه ولاحتىدين لم يصمخلاها غمدع ادية (وال أقدر لاجنى جهولنسبه (ثم أَثْر سَنُونَه ) وصدته وهو من أهدل النصويق (ثبت نسبه استندالوتت العلوق (و)ادائيت (بطل اقراره) لماحي ولولم يشبث بان كذبه أوعرف نسبه صم الاقرار لعدم نبوت النسب شرنبلالسة معز باللمنابسع (ولوأقرلن طلقهائلاتا) بعدى بائنا (فهه) أى فى س ض مو ته (فلهاالافلمانالات والدين) ويدفع لهاذلك عكم الاقرارلا عكم الارث حمق لاتصمرشر بكةفي أعيان التركة شرنيالالمه (وهذااذا) كانت فى العدة و (طلقها بسؤالها) فاذا مضت العددة جازلعددم التهمة عزمية (والطلقها بلاسموالها فلها المراث بالعامايلغ ولايصم الاقرار لها) لأنما وارثة اذدو عاو وأهمله أكمثر المشايع لفلهوره من كتاب الطلاق (وان أقر لعلام سجهول) السم في مولده أوفي للد هوفهاوهمافى السنعدث ( بولد مثله اله اله النه النه الم وصدقمالعلام)لوعيراوالا لم بحتم لتصديقه كامر وحننتذ ( ثبت نسبه ولو ) المقر (مريضاو) اذائبت (شارك) الغـ الم (الورثة) وان انتفت هذه الشروط

بينهسما كان قائما حين الاقراروهو القراية الممانعة للارث ولوف ثانى الحال وايس هذا كألذى أفرلام أخثم تزوجها والوجمه ظاهر كافى غامة البيان نقم لاعن وصاياا لجمامع الصغيروذ كرففر الدس قاضي خان في شرحه خدالف زفرفى الاقرارلابنه وهونصرانى أوهبدالخ فقال ان الاقرار صحيع عند زفر لأنه وقت الاقرادلم يكن وارثا اه (أقول) نظهرمن هدناان مذهبه مضطر دلان هذاالتعليل يقتضي صحة اقراره في المسئلة المارة اصدة اقراره لاجنيية ثم نزوجهامع أل مذهمه عدم الصدة كهذه المسئلة تدير (قوله ولولم يثبت) الانسب في التعمير أن يقول الوعرف أوكذبه لايثبت ذ. به ويكون ذلك مفهوم قوله عجهول أسبه وقوله وصدقه كاعلت فتدير (قوله لعدم نبوت النسب) تكرارلافائدة فيه (قوله ولوأقر لمن طلقها) أى فى مرضه (قوله يعني باثنا) أى الثلاث المس بقيد لان البائن منعهامن الارث ولووآ - دة حميث كان بطالها أوفى الصعة فألشرط البينونة ولوصعيرة أماالرجعيةفه يروجةوان كانت من لاترث بان كانت ذمية صراقرار ولهامن جيع المال ووصيته من الثاث - ــدادي وان طلقها بلاسؤ الهافلها الميراث بالعناما بلغ ولا يصم الافرار لهالانم أوارثة اذهو فار (قوله فاهاالاقل من الارث والدين) لقيام المهمة بيقاء العدة لاحقال تواطئهامه على الطلاف ليقر لهابالدين الزائد على فرضها فعوملت بالاتل دفعا لقصدها السوء باضرار الورثة وباب الاقرار كان منسد البقاء الزوجمة فريماأقدم على الطلاق ليصح اقراره لهار يادة على ارثها ولاتهمة في أقلهما ويثبت (قوله في أعيان التركة) ولو كال الثالشاركت فهاوالمسئلة تقدمت في آخرا قرار المريض أوفى مماهما فراجعها ان شت (فرع) اقراره الها أى الزوجة بهرها الى قدرمناه صحيح اعدم التهمة فيه وان بعد الدخول فيه فال الامام ظهير الدين وقدحن العادة بمنع نفسها قبل قيض مقدار من المهر ولا يحكم بذلك القدرادالم تعترف هي بالقبض والصحيح ائه يصدف الى تمام مهرمثلها وان كان الظاهر أنها استوقت شيأ نزار ية وفيها أقرفيه لامرأته التي ماتت من ولدمنه بقدومهر مثلهاوله ورثة أخرى لم اصدة و ففذ لك قال الامام طهير الدس لا يصم اقر اره ولا يناقض هذا ماتقدم لان الغالب هذا بعدموم السني فاءورثها أو وصبه اللهر يخلاف الاول اه (قوله فاذامضت العدة) أى سواء كأن الاقرار قبل مضها أو بعد والظاهر أن "له مالوا قرلها وهي زوجت في مرض موته ثم طلقها والفضت المده ثم ماتت (قولِه وان أقراء لام) لا يحنى أن قوله سابقا وان أقرلاج ي الخ مندر حف هذه شرنبلالية قال السدال وى وكان الاولى تقدم هذه المسئلة على قوله وان أقر لاجمي ثم أقر بينو ته لان الشروط الثلاثة هنا معتبرة همال أيضا اه (قوله أوفى بلده ومها) حكاية قول آخر كاقدم اهما قريبا قال العلامة الرحتى اذا كان محمول النسب في أحدد المكانس أى بلدهو فهاية ضي بعدة الدعوى لكن مجهول النسب في موضع الدعوى اداقضي بثبوت نسب من المدعي ثم جاءت بينة من ولده بانه معلوم النسب مي غدير المدعى تبطلها تلك الدعوى أمالو كان مجهول النسف مولده فلاتهض الدعوى بعد نبوتها (قوله عيث ولد مثله لمثله) أي من و هذا العلام لمن هذا المريض مأن بكون الرحل أكرمنه ما ثنتي عشرة سنة ونصف والمرأة أَ كبرمنه بتسعسنين ونصف كافى المضمرات والمراد بالعلام الولدفي شمل البنت (قوله انه ابنه) أى بلاواسطة حتى لو أقر الشيخ ص اله ابن ابنه لم يتبت نسبه وكان حكمه حكم مالو أقرباً خ كافى البرجندي وسيأتى (قوله وصدقه) أى المقر العلام (فوله والالم يعتم لتصديقه) لانه في يدغير وفنزل متراة المسمة فل مترد تصديقه علاف الموزلانه في مدنفسه وعد الاعتال الانتقال الانصديقة لوكان غيرم كاف (قوله و حيد) ينبغي حدوها فأنه يذكرهابق الشرط بلاجواب ح (قوله ولوالمقرمريضا) لاحاجة اليه بعد كوت الباب باب فراد المريض (قوله شارك العلام الورئة) لائه من ضرورات بوسالنسب ويلعى عملايصم الرجوع لان النسب بعد تبو له لايقبل الابطال يخلاف الرجوع عن الاقرار انسب والاخفانه يصح لعدم شوته لانه كالوصية وانصدته المقرلة كافي البددا أمرامكن يأتى في كالام الشارح عن المنفقر يبا بالتصديق يثبت ولاية مع الرجوع الح و يأتى الكلام عليه (قوله مان انتفت هذه الشروط )أى أحده بان علم نسبه أولم يولد عله لمثله أولم يصدقه إ

الغلام فيصدير مكذ بافلايثبت النسب لكنه واخذ المقرمن حيث استحقاق المال كاقال ( قوله بواحد القر من حيث استحقاق المال) أى ولايشت النسب لماه ات وكونه مؤاخذ المقرمن حست استحقاق الماللايفاهر هنالان هذافى يجردالاقرار بالنسب لاالاقرار بااسال أيضاوانما يظهرذلك فى المسئلة السايفةوهى مااذا أقر لاحنى ثما دع منوته فانه اذالم توجدهذه الشروط لزمه ألمالوان كان النسب لايثنت ولاراد بالمال ما يلزمه من المفقة والحضاثة والارث كمياتي لما فيه تحميل النسب على الغبر فانه اذا انتغى هذا النصديق كيف رثه أوتحت عليمه نفقته وكذااذا كان لا بولدمث لهلشله أوكان معلوم النسب ومايأتي محله اذا وجدت الشروط اللاثقةولم بصدق المقرعليه أى وقد أقرله معذلك سال فأن النسب لايثيث لان فيسه يحميلاهلي الغيرولكنه يصم إفراره بالمال كالوأ قر باخرة غيره مافى يدمن مال أبيه كان للمقرله نصسفه وظاهره اله يقدم على دن العقة فلكون الفالمامران ماأقريه فالرض وخرعنه على ان المؤاخذة حينالد ايست المقربل الورثة - يت اشاركهم فى الارث ومع هذا عان كان الحكم كدلك ولابدله من نقل صريح حتى يقبل قال سيدى الوالد رجه الله تعالى وقدراج عت عدة كتب فلم أجده ولعله الهدذا أمر الشارح مالنحر بر متأمل (قوله كامر عن المنابير ع) الذى قدمه الشرز ملالى عن المابيع في المسئلة السابقة نصه ولو كدبه أو كان معروف النسيمن غيره لزمه ماأفريه ولا يتالسب اه وعبارة الشار مرككة فاوقال فلوانتني أحدهد الشروط وقد أفرله عال واخذيه المقراكان أوضم لان المانع من صحة الاقرار تدون النسب عدث لم يثبت لزم المقريه وهذاهو تحرر المقام ط (قوله فعرره دالفتوى) قال الحلى لم يعاله رلى الحالفة الموجبة التحرير فتأمل (فوله والرجل وم أقراره) في بعض النسم هكدائر بادة الفط الرجل لافادة أن الاقرار بالمذكورات ابس قاصراعلى المريض مقوله بعد أى المريض تفسير فرولا حاجة اليه بعد تقدم مرجعه الاأن عمل مرة وعاتقي والرجل وهو تقسد مضرأيضا كافي ط الكن الاولى كافى بعض النسخ المحذوف منهالفظ الرجل أن يقال قيد بالمريض المعلم أن الصح كدلك بالاولى وانما قيده به لان الكرم في افراد المريض (قوله بالولد والوالدس) لانه اقراره لي مفسه وايس فيه حل النسب على العبر وأعاد صحة الافرار بالولدلذ كرجلة مايصم في جانب الرجل وأوادمالصراحة محةالاقرار بالام كأيأتى قريسا اعتمادالشار حله تبعاللمصف ولفآ أهناية وهورواية تعقه الفقهاء وشرح الفرائض للامام سراح الدن والمدكوروالمسوط والانضاح والجامع الصعير الممعبوبي أن اقرأر لرحل يصم مار بعة بالاس والان والمرأة ومولى العتاقة اه ومن الفاهر أب الابن ايس بقيد مخر مصدة الافرار مالبنت أه (قوله وان عليا) أى الوالدان ولارجم الضمير الى الوالدين والاس لانه لايقال ميدوان والراد وعبارة البرهان يصم اقراره بالولدو لوالدين يعي الاصل وان علا اه ولاغبار علما (قوله وفيده نظر) وجهده طاهر فهو كاقراره ستان قال في جامع الفصولين أقر ببنت فلها المصف والباقى العصبة اداقراره سيت وتزلا بنت الاس اه وماذاك الالان فيه تحميل النسب على الابن فتدير ط (قولهلايهم) سيئن التصريف فالمن وهومؤيد أنفا الكام المقدسي (قوله بالشروط الشكلانة الْمُنْقَدَمَة فِي الأن لَم يذكرها اتكالا على ما تقدم الاأن في دعوا وهذا أبي يشترط أن يكون المقر مجهول النسب وأن ولدمثل المقرلة (قوله بشرط خلوها الحن) يذغى أن يزاد وألا تمكون مجوسية أو وثنية ولم أرون صرحيه حوى وفي حاشية سرى الدس على الرياعي قوله والزوجة أى بشرط أن تمكون الزوجة صالحه لذلك اله كافى وأدخه ل فى دلك ما اذا كنت حربتها بالرضاع (قوله شلا) أشار به الى أب الاختايست بقيد ال مثلها كل امرأة لا يحلجه هامعهافي عقد كالتهاوع تها (قوله وأربع سواها) أى وكدلك لوكال معدأ ربيع مواهاأ ومعه حرة وأقر بنكاح الاءة فالاللصم في منحه وقد اخل م ذه القبود صاحب الكنز والوقائة وداك ممالا ببغي الاخسلاليه أه قال العلامة الرملي أقول أيتوهم متوهم صحسة الاقرار دروجة مع وجودة وحوعدته أوأختها أوأر بعسواها ولاأدرى الهد أمدل الامااعثرض به

والخدذ القدرمن حيث استعقاق المال كالوأقسر بأَذُوَّةُ غديرٍه كَامِرٍ عن الينابسع كذافى الشرنبلالية فعررهندالفتوى (و)الرجل (صمر اقراره) أى الريض (الولدوالوالدس) فال الرهان وان علما قال المقرسي وفسه نظرلقول الزيلعي لواقر بالجدأواب الابن لايمم لان فيه حل الاستعلى العير (بالشروط) الاله (المتقدمة) فالابن (و) مم (بالزوجة بشرط خاوها عرزوجوعدته ونالجه) أى المقر (عن أختها) مشلا (وأربع سواها

وانصف (قوله وصح مالمولى منجهة العتاقة) سواء كان أعلى أو أسفل بان كان معتقا ومعتقافات الاقرار الكل واحدصيم أذاصدقه المقرله وقوله منجهة العناقة أى وكذامن جهة الموالاة انكان الاول قد عقل عنه (قوله انالم يكن ولاؤه ثابتا من جهة عديره) قال المصنف في المنح وهدنا قيد لا بدمنه وقد أخدل به في الكنز والوقابة أيضالان موجب اقراره يثبت بينهما بتصادقهما من غيرا ضرار بأحد فينفذ اه قال الحيرالرملي أقولاذا كانولاؤ فابتامن جهة غيره لايصم اقرار العجمية فكيف يصم اقرارالريض به والكلام اعا هوف مسائل مخالف المريض الصيرفها والاحدة الى دكرمالاحاجة الى ذكره لعدم خطوره والمناه بالوهذا الاستدراك كالذي قيله دفي ذكره خال لاف تركه فلمنأمل اه (قوله أي غيرالمقر) صوابه المقرله وكأنم اسقطت من قلم الماسخ وذلك لان موجب الاقرار يثبت بتصادقهما وايس فيه تحميل النسب على الغير (والحاصل) أن الولاء كالنسب و ثبوت النسب من العير عمع صحة الاقرار و مكد الولاء (قوله من صحة الاقرار بالام) في حانب الرجل والمرأة (قوله لان النسب الاتباء لالامهات) فيدانه لا منكر التساب الواد الى أمه وانسامعناه أنه بنظرف النسب والدعوة للاب قال الجوى وف حواشي شيخ الاسلام الحفيد على صدرالشريعة هـ ذاأى ماذ كرم برجعة افرار الرجه ل مالواد والوائد من والزوحة والموتى وماذ كرم رجعة افرارها مالوالدين والزو حوالمولىموافق لتقر برالهدامة والكافى وتحفة الفقهاء لكمه مخالف لعامة الروايات على مافى النهامة واتقر براكح الاصةوالحمط وقاضي خان حيث صرحوابانه لا يحوزا قرارالر حسل بوارث معذى قراء معروفة الابار بمةالات والات والروحة والمولى ففيما وراءالار بعة كالام مشلالاتر ثمع الوارث المعروف أماالاقرار فعجم في نفسه حتى يقدم المقرله على بيت المال اذالم يمق وارث معروف تأمل اه ط (قوله وفعه حسل الزوحمة على العبر) المضر تحمل النسب على الغير لا الروحمة على أن المقر معامل ماقر اومهن حهة الارث وانكاناقراره لايسرى على الزوج ط (قول ولكن الحقالج) الظاهر من نقل الحفيد أنه ماقولات (قوله يجامع الاصالة) وهوفى الآب معاول بان الانتساب اليه كأقدد مهمن التعليل على ما ميه ولايظهر ذلك في حق الاموليست العلة الاصالة والالثيت النسب في الا تباء الاعلى وقد تقدم عن الرباعي خد الذه (قوله وكذاصم) أى اقرارها (قوله ولوقابلة) أشاربه الى أن القابلة ليست بقيد ومن قيدته فباعتبار العادة من حضورهاوقت الولادة أعاده الرحتى وأعاد بمقابلته بقوله معسده أوصدقها الزوح ان هداحيث يحد الزوج وادعتهمنه وأفادأتم ادانزوج يحلاف المعندة كأصرحه الشارح أمااذ آلم تكرذان روح ولامعتدة أوكان لهاز وج وادعت أن الولدمن غيره فلا عاجدة الى أمرز الدعلى اقرارها صرح بذلك كام آب الكال وسيأنى فقدعلم أن قوله ان شهدت الم معله عند التع احدوا فاذكار مهائه اذالم بوحد شرط صعة الاقر ارلا بعمل مه في حقها أيضًا وفي الشليءن الاتقاني ولا يحو زاقر الرائم أقالولدوان سدقها ولكهما بتو ارثان ان لم يكن لهماو ارثمعروف لانه اعتبراقرارهافي حقهاولا يقضىبا نسب لانه لايرين بدون الحب ةوهو شهادة القالة فانشهدت لهاامرأة على ذلك وقدصدقها الولدةت نسسيه منها وكدلك ادالم تشهدلها امرأة وقد صدقهازو - هائت النسب منهم الان النسب شت تصادقهم الائه لا متعدى الى غرهما كرافي شرح الكافي اه فليتأمل وهذا يفيدأن شهادة القابلة مثلالثبون النسب اذا أمكر ولادتها فقوله بتعيين الولداغا يكون هذا اذاتصادقاعلى الولادة واختلف افالتعيب وعبارة غايه البيان عيشر حالاقطع فتثبت الولادة بشهادتها و المقى النسب بالفراش اه والظاهر أن ماأهاده الشارح حكمه كذلك (قوله بتعدين الولد) وكدا باثباته لوجد أماالتابت بالفراش فبعدا عتراف بالولادة أى اذااعترف أنه ولدت ثيت أنه ممه لقيام فراشه مان تفاه لاعن أما الو حدلاولادة أوتعس الولدفانه يتيت بشهادة امرأة لانه تمالا بطلع عليه الرجال عادة حنى لوشهديه رجل صوكا يفهم هذا كله من بأب شبوت النسب ولابدفيه من العدالة كاهو في سائر أنواع الشهادة (قوله ولومعتده الح)

بعد سحهلة الاروام على تول الكنز في الماء الجارى وهوما يذهب بتمنة حيث قال الجل يذهب بأتبان فتأمل

و)صر بالمولى)منجهة العتآقة (ان لم يكن ولاؤه البنامن جهة غيره) أى غير المقر (و)المرأة صم اقرارها بالوالدين والزوح والمولى) الاصل أن اقرار الانسان على نفسه حد الاعلى غره قلت وماذ كره من صحصة الاقرار بالام كالاب هو المشهورالذى عليه الجهور وقدذ كرالامام العتابي في فرائضه أن الافرار بالام لايصم وكذا في ضوء السراح لان النسب للاتاء لاللامهات وفدم حمل الزوجية على الغبر ولا يصير اه ولكن الحق صحتم بجامع الاصالة فكانت كالاب المعفظ (و) كذامع (بالولدان شهدت) امرأة ولو (قابلة) بمعمن الولد أما النسب فبالفراش شمي ولومعثلة

حدت ولادتها فنعاعة تامة كامر فى باب ثيوت النسب ( ومدفهاالزو - ان كان) الهازو ح (أوكأت معتدة) مند (و) صع (مطلقاان لم تكن كذلك) أى مزوجة ولا معدة (أوكانت)منوجة (وادعت أنه منغيره) فصاوكاوادعاه منهال يصدق في حقها الابتصديقها عات اقى لولم يعرف لهازو ح غيره لمأره معرر (ولايد من المديق هؤلاء الاف الولد اذا كانلامرعن فسم) لمامرانه حيشد كالمناع (ولو كان القرله عبد العبر المترط تعديق مولاه) لان الحـق له (وصم النصديق)من المفرله (يعددمونالقر) للقلع النسب والعدة بعدالموت (الاتصديق الروج بمد موتما) مقرة لايقطاع المكامءوته والهداليس الهاسدما

الامعتدة الرجعي اذاجاءت به لاكثر من سنتين فانه يثبت به الرجعة فكانت زوجة لامعتدة فيكتفي ف اثباته عندالخدبشهادة أمرأة على مااختاره في أجروا قره عليه مقالنهر والشارح في باب ثبوت النسب (قول جدت)باا مناء المعهول أى جدالزو بم أوورثته (قوله أوصدقها الزوج ان كان لهازوم) بيان لحل اشتراط شهادة المرأة وماعطف علمها (قوله أوكانت معتدة منه) بأن طلقها أومات عنها فادعت الولد فالابدمن تصديق الزوح أوالو رثة فان كذبت كغ شهدة القابلة أوامرأ ة غرها هذاما بفههم عماهماويه صرح العني تبعا الزيابي لكن تقسدم في باب ثبوت النسب أن المعتدة اذا يحسدت ولادته الايثبت نسب ولدها الا بحعسة تامة ويكتفي بالقابلة عندهما فلعله حرى هناعلى قولهماوفي المواهب ولوجد ولادة معتدته فثبوتها بشسهادة وجلمنأ ورحمل وامرأته أو يحبل ظاهرأ واعترافه أوتصديق الورثة واكنفه فايامرأة ثقة كتعينه بما اه وهدا كه في عدة البائن أمامعندة الرجعي فاله يثبت نسبه وانجاءت به لا كثر من سنتين و يكون رجعة وحينند وتبكون زوجة لامعتدة ويكتني في اثباته عدا لجدبشهادة امرأة على مااختاره في البحركا قدمناه آنفا واعلم أنماد كرممن ااشروط اعاهو لصحة الاقرار بالنسب لثلايكون تحميلاعلى الزوج فلومقد شرط صع اقرارها علم افير ثم الولدوتر ثه انصدة هاولم يكن لهماوارث غيرهما فصار كالا فرار بالآخو يفهم هدذ المائدماء (قُولهوام) كافرارهامطاها أى وان لم يوجدشهادة ولاتصديق من زوح ( قوله ولامعتدة ) لان فيه الزاما على فسهادون عيرها في فف علمها (قوله وادعت أنه من غيره) أى ويصم اقرارها في حقها فقط (قوله فصار كالوادعاه منهاالح لكن يفرق سينها وبين مافيلها بأن دعوى الزوج لاتتوقف على تصديق الرأة لانه يتزوج عبرهاو تسرى علك اليمين ولكن لا يلزمهالوادعى انهمنها الابتصديقها والمرأة لوصح اقرارها بالولد للزم الروج لان الولد الفراش فالابدمن تصديقه أوجه تقوم عليسه ويكفى الواحدة لائه ممالا يطلع عليه الرجال الا ان فالنهومن غيره فقد نفته عند مديلزمها ولايلزمه (قول قلت) أقول غاية مايلزم على عدم معرفة روح آخركونه من الزمامع اله ليس الازم و بفرض تحقق كونه من الزمايلزمها أيضالان ولدالزما واللعان يرث بجهة الام وقط فلاوجه للتَّو قف في دلك أبوا اسعود ( قوله بن لولم يعرف الهازو ج عيره ) أي وقد ادعت اله من غير هدا الزوروالظاهر تبوته مهالعدم تعميل سبعلى معلوم فيرثها قال الرحتي هوداخل تحت قوله وادعت أنهمن غيره الشموله مااذا عرف الهازو حغيره أولم يعرف اذيكي فىذلك الامكاب العقلي كأهوظاهرا طلاقهم (قوله فعدر ) وهوانه يثبت نسبه من الام كاعات لان عايه ما يكون كونه من الرناوهو يثبت من الام لاالاب (قوله ولا مدمن تصديق هؤلاء) يعي الوادو الوالدس والزوجة والمونى والروح لاب اقرار غيرهم لا يلرمهم لانكارمنهم في يدنهسه عيني (قوله ولو كان المقرلة عبدا لعير) أى فادعى أنه ابنه أو أبوه أو انه زوجها أو كاشأمة وأفرأنهاز وجنه (قوله وصم التصديق من المفرله ) بنسب أوزوجية أى ولو بعد جود المقر لقول البرازى أقر أنه بروح فلانتف صحمة أومرض ثم يحدوصدة ته المرأفف حيساته أو بعدموته جاز اه رقوله ابقاءاانسب والعدة بعدالوت)م ذاعلم أن المرادعوت المقرفى جانب الزوجية النوح واذاص اقراره كان لها الميرا والمهر أبوالسعود أي لبقاء - كم الدكاح وهو العدة (قوله الاتصديق الزوح بعد موتها) أى ان أفرت سكا - لرجل وماتث وصدقها الرو - لم يصم أصديقه عند أبي سنيفة وعندهما يصم فعلب ممهرها وله الميراث مها لا يحميف أنه المامات ذال السكاح بعلائقه حتى يجوزله أن يتزوح أحماو أربعاسواهاولا عوله أن دعساها فبعلل افرارها ولا يصح التصديق بعد بطلان الاقرار وقول العيبي وكذا اذا أقرالرجل بالروحية فسدقته المرأة بعدموته عاد أبي حنيفة طاهر في التسوية بس الزوج والزوجة وابس كدلان ولهدفا نعقب الشبخ شاهين أن تصديق الزوجة بعدموت الزوج يع بالاتفاق لان حكم السكاح باقف حقهاوهي العدوماء أمر آ درالمكام ولهدا حازاها غساه ميتا كفى حال الحماة واعاالحلاف فى تصديق الزوح بعد موتها مداً بي حسيلة لايجوروعدد هما يجوز رياهي (قوله بوتها) كذافي سنخة وهو الصواب وافقالما فشرحه على الملتقي (قوله عفلاف مكسه) أو فان النكام بنقطم بعلا ثقه (قول ولو أفررجل) مثله المرأة (قوله كافى الدرر) عبارته أقر بنسب من غيرولاد كأخرهم لاينبت أى النسب ولايقبل افرار في حقه لان فيه تحميل النسب على الغيرفان ادعى نفقة أوحضائة يقبل فى حقهاد بورث الامع وارث وان بعديه غي اذا كان للمقروارث معروف قريب أو بعيد فهوأ حق بالارث من المقرله حتى لوأقر بأخوله عدة أوخالة فالارث العمة والخسالة لان نسبه لم شيث فلا راحم الوارث المعروف اه (قه إله الفساده بالجدواين الان) فانهما في حكم غيرهما همافيه تعميل على الفيرالاأن يعص كالام الدر ريالاب وآلاب لانه أراديه لولاد الاصلي أوالفرع بلأ واسطة وهوالكامل فيشمل الغيراب الانوالجد كأصر سبهمانى الكافى أراد مان الاس فرع الولدو بالجد أصلالانو من ومثل هددا الاجمال غيرقليل في المتون فلا بعد يخد لا يخلى لا يقال ان صاحب الدروقال وانأقر بنسب من غير ولادلا يصم وهو غيرشامل لمااذاا دعى انه حده أوان ابنه مع أنه لا يصمر أيضا لمافيه من عميل النسب على الفيرونوله هذاوان أقر بنسب فمه تحميل الخشامل لذلك فكأن أولى لحل كالامه على مافلما تأمل وأقول ولاتنس ماتقدم من محته عن البرهان ومن تسطيرا اقدسي له وقو لصاحب الدروأ وصا و برث الامعوارث وان بعد أطاقه فشمل الزوح والزوجة وهدذا مستقيم على قول بعض مشايخما الهيرد علمهما أنضافى زماننا كافي القنمة والاصمران اليس فهما الرد فيرث القرله معهدما كافي البرجندي وأراد مالقر بمصاحب فرض وعصية ولومولى ألعتاقة وبالمعمد من كان من دوى الارحام ومولى الموالاة ولا يكوت له الثلث بالوصية لانه ما أوجو، وصبة وانحا أوجيه ارثا كافي الكافي وغيره وأنت خبير بأن هد الم بخالف ما سبق عن القنية تدر (قوله وان الاس) أى اذا كان ف حياة ابنه لان ميه حل النسب على الغير كاقيد الحوى قال العلامة أبوالسعودواعدلم أن الاقوار بان الاسد كرمفي التمو مروشر حامطلقا الكن ذكره الحوى عطهمقداعا ذا أقر مه في حماة المهمعللا مأن فه حل النسب على الغير اه فا عفظ (قوله الا يردان) مع مااذاأ فامه المقر أوالقرله على للقرعليه وهومن حمل عليه النسب (قولِه ومنه افرارا ثمين) أى من ورثة المقر عليه فيتمدى الحكم الى غيرهما وانحلقيد بالنه نلان المقرلو كان واحددا فتصرحكم اقراره عليه أما اقرار ورثة المقرله لادائنت النسب فانه كتصديقه وأطلق في الائس فشمل الرحل والمرأسن قال في البدائح ان الوارث لوكانكثيرا فأفروا حدمتهم بأخآ خروعو ولايثبت نسبه ولايرث معهم ولوأ فرمتهم رجلان أو رجل وامرأنان يثبت نسب بالاتفاق ولوكان الوارث واحدادا فربه شيت مندأى وسف خلافالا في حسفه ومحد وبقول أيوسف أخذا الكرخى اه وظاهر اطلاق المتون على ترجيع قوله المالايحفي (قوله كامر فى ياب نبوت النسب حيث قال أو تصديق بعض الورثة ميثبت في حق القرس والحايث السب في حق غييرهم حتى الناس كافة انتم نصاب الشهادة بم م أى بالقرين والايتم اصابح الايشارك المكذبي الانها لاتكون شهادة حمند حتى تتعسدي بل يكون محردا قرار وهو قاصر على المقرفقط اللايدمن الشهادة ونصابها حتى تكون حة تتعدى على غيرهما (قوله وكدالوصدة مالقرعايه) هومن حل عليه النسب (قوله أوالورثة) بغنى عنه قوله ومنه اقرار اثنين لكن كالرمه همافي نصد بق المقروه الذفي نفس الاقرار وان كأن فى المعنى سواء لكن بينهما فرق وهو أن التصديق بعد العلم باقرار الاول كقوله نعم أوصد ق والافراد لا يلزم منه العسلم تأمل قال ط و عكن التفرقة بينه ما بأن صورة الاولى أقر اثمان من ورثة المقر عليه فيه يثبت النسب وصورة الثانية أقرالمة روصدقه اثنان من ورئة المقرعليه (قوله وهممن أهل التصديق) بأن يكونوا بالغن عاقلين وتم نصاب الشهادة كاياتى قريبا مايفيده اسكى هذا بالمظرا مبون الندم أما بالنظر لاستهماق الارت فيستحقه ولوالمصدق امر أفوا حدة كانت هي الوارثة فقط مع المقرط (قوله حتى تلرمة) مرفع تلزم لان حتى التفر يع لا العاية (قوله من النفقة) أى اذا كانذار حم تعرم مى القر (قوله والحضاية) حيه أنه يشترط فىلروم هده الاحكام تصديق المقرله وهولا يكو دمحضو مافيرا دبالحصانه ااضم اليه فيمااذا كالسلقر

بخلاف مكسه (واوأقر) رجل (بنسب) فيه تعميل (على غيره) لم يقل من غير ولاد كافى الدر رافساده بالجد را بى الابن كافال (كلاخ والم والجد وان الابن لايصم) الاقراد (في حق غيره) الاببرهان ومنه اقرار اثنين كامر في باب ثبسوت النسب فاجفظ وكد الوصدقه المقرعليه أو الورثة وهممن المقرعليه أو الورثة وهممن أهل التصديق (ويصم في المقر (الاحكام من المفقة والحضانة

له بنتا بالغة يخشى علمها ولايق ال تظهر فى فرع المقرله اذامات هنه قلما الظاهر أن الحضانة كالأرث لا تظهر فى غير القرلة أفاده العلامة الطعطاوى (قوله والارث) أى فى حقهما فقط بحيث لا يمنعان باقر ارهماوارثا آخر كاسيأت (قوله كدوى الارحام) قد علم عناقدمناه عن الكافي تفسير القريب والبعد فال في الشرنبلاليسة باقلاع العناية مفسراللغر ب بذوى الفروض والعصيات والبعد بذوى الارحام بعدذ كر ماهشى عليه الشارح والاول أوجه لان مولى الموالاة اوثه بعد ذوى الارحام مقسد ماعلى المقرله بنسب الغير اه فتنبه (قولهورثه) أى المقرله و يكون مقتصراعليه ولاينتقل الى فرع المقرله ولا الى أصله لانه بمنزلة الوصية أنوال عودعن جامع الفصولين (قوله لان نسبه لم يشت) قال في المنبوهذا لانه أقر بشيش بالنسب وبأستحقاف ماله بعسده وهوفى النسب مقرعلي غسيره فيردوفي استحقاق ماله مقرعلي نفسه فيقبل عندعدم المزاحم لات ولاية التصرف في ماله عندعدم الوارثله فيضعه حيث شاء حتى كالله أن يوصى يحميه عالمال فالذاكانله أن يجعله لهذا المقرله والفااهر أن المقريرث المقرله لائه صدفه وهو اقراروا لكنه متأخوين الوارث المعاوم (قوله فلايزاحم الوارث المعروف) قريباأو بعيدا فهواحق بالارث من المقرله حتى لوأقر ياخوله عة أوخالة فالارث للعمة أوللغالة لان نسبه لم يثبت فلابراحم الوارث المعروف (قوله والمرادغ برالزوجين) أى بالوارث الذي عنم المقرله من الارث لانه وصدية من وجهلان تسب ملم يثبت وتبت حق الى جو عوارث من وجه حتى لوأوصى العيره بأ كثرمن الثلث لا ينفد الاباحازة المقرله مادام المقرمصراعلي اقراره لانه وارث حقيقة كأفى الزيلعي وفيمه اشارة الى أن المقر خوالولدوالوالدن ليس له ألى جو ع عنه و بذلك مرح في الاخنيار (قوله أى وانصدقه المقرله) موابه المقرعليه كاعبريه فيمامرو يدل عليه قطعا كالرم المتع حيث فالوقوله أى الزيامي للمقرأن يرجم عنه اله ماادالم يصدق المقرله على اقراره أولم يقر عثل افراره الحوعزاه لمعض شروح السراجيةفة وله أولم يقرلاشك ان الضمير فيه المقرعانيه لاالمقرله فعلم أن فوله المقرله صوابه المقرعليه كاعبر به صاحب أغرف كتاب الغرائض ويدل عليه قوله الاتقان بالتصديق يئبت النسب ولا كوندلك الامن المقرعليه فالفروح الشروح المراجية واعماله انشهدمع المقررجل آخرأو صدقه المقرعليه أوالورثة وهم من أهل الاقرارة لايشترط الاصراره لي الأقرار الى الموت ولاينفع الرجوع لثبوت النسب حينتد اه وفي شرح فرائض المائقي الطرابلسي وصمر جوعه لانه ومسية معنى ولاشئ المهفر له ، نتر كنه قال فى شرح السراجية المسمى بالمهاح وهذا ادالم يصد قالمقر عليه اقرار وقبل رجوعه أولم بقرع لاقراره أمااداصدق اقراره قمل وجوعه أو قرعثل اقراره فلا منفع المقرو جوعه عن اقراره لان نسب المقرله قد ثبت من المقر عليمه اه فهدد اكالم شراح السراجية فالصواب التعبير بعليمه كاعبربه في المح ف كتاب الفر انصوان كانت عبارنها هنا كعبارة الشارح وعبارة الشار - فى الفر انض غـــير محررة فتتبه (أقول) لكن تديقال ان هذا التصويب غسير صحيم واغما الحطأفى الاستدراك بعده لان الاقرارهنامن المقرلة وهماك من المقرع اليه فالاستدراك به غاط تأمل (قوله لكن الخ) استدراك على الريامي والبدائع ولاشك أب الزاعي وصاحب البداء ع أولى ولا ع شاده ن شروح السراجيدة مع أن الوجه ظاهر معهمالانه جعله وصية من وجه صاعتباره يصم الرجوع والوص فيصم الرجوع عماسو أعقبل الموصى له أملا ومانى الزياعي والبدائعمو ادق لمافى الكتب وعبارة الهدداية حؤ لوأقرفي مرضه بأخو وسدة المفرله ثم أنكرا القر وزائته نمأ وصى عاله كالهلانسان كانماله للموصىله ولولم وصلاحه كأن لبيث المال لانرجوعه صيم لان النسب لم يشت فبطل الاقرار اه وأقره الشراح وقد صرح بأنه بعد تصديق المقرلة يصم وجوعه ونقله المصنف عزاديه بعد تصديق القرعلمه وهو الاسمثلاهما داأقر باخوقال في الدر المتقى وعندى ف ثبونه بممرد نصادقهما ترددولعل مراداه عن شراحها بالتصديق تصديق أخ آخر كمام فندمر اه وذكر معده درعاآ حرادية والاخراب هل يصم فال الشاهعية لالان مادعا وجوده الى نفيه التني من أصله ولمأره لائمتنا

والارث اذاتصادقاعلم) أى على دلك الاقرار لان اقرارهما عقامهما (فأن لم كن إى أى الهدذ اللقر (وارثة يرمعطاقه) لاقريسا كدوى الارحام ولا بعدا كولىا أوالاة عيى وغسيره (و رئاوالالا) لان نسبه يدت و-الامراحم الوارث المعروف والمرادغير الزوجد لانو جودهماغمرماع واله ابن المكال ثم لله قرأن برجع عن اقراره لانه وصيةً من وجهز ياهي أي وان صدقه المقدرله في الدراثع لكرنقل المصدف عن شرو ح السراحية أن بالتصمديق يثبت الناسب فلاينفع الرجوع

فليمرو عنداللتوى (ومن مات أبوه فأقر باخ شاركه فى الارث) فيستحق نصف نصيب المقسر (ولم يثبت نسبه) لماتقر أن اتراره مقبول في حق نفسة فقط قلت بقى لو أقر الاخ بابن هسل يصم فال الشافعية لالان ماأدى وجوده الى نفيه انتفى من أصله ولم أره لائتما صريحا

٣ وأنول فالذي تحررمن كالدمهم انمن أثبت بشاهدن اقدرارالمت بالبنــو. أو الابوة صم لابالاخوة ونحوها الاأن يبرهن على تصديق المقر عليه أويقرأحد الورثة أو مشهدآخر بنعواقرارالمت واعلمأن اثبات الاخو الامد من تفسيرها في الدعوى والشهادة هلهي لابمع أم أولاب وهما أولام وهما وكداكل قرالة وفى البزازية ان لم يدع مالاوادعي الاخوة الحردة لايقبل لان هذافي الخفيفة الباتا بنوةعلى أبى المدعى عليه والحصم فيه هوالالالاخوق الزيامي ولوأقسر ابن وبنث بأخ وكذبهماابن وبنتيقهم نعيب المفر ن أخاسا اه فانظركمف المصادق لائمن والمقاسم لهما ما ثمت نسه لاحتماحه الى امرأة أحوى فكيف عن صادقه واحد

صريحا وطاهر كالمهمنع فليراجع اه وتوضعه أن أخاالمت لوأقرأن للميت ابناقالت الشامعية لايصم اقراره لانه لوصع لبطل كوئه وارثاواذا بطل كوئه وارثالم بصع أقراره وظاهر كلام أئتما أنه أقر بسسقوط حقف الميراث وأن المستحقله من أقر ببنونه للميث فينفذ عليه قال فى غاية البيان ويتبغى لك أن تعرف أن الرجوع عن الاقرار بالنسب المايصم اذا كان الرجوع قبل ثبوت النسب كانحن فيه لان النسب لم يثبت الكونه تحميلا علىالغسير وليسله ذآك فاذاثبت النسب فلابصح الرجو عبعدذلك لان النسب لايحتمل المقض بعدد ثبونه اه وانما يثبت النسب بتصديق المقرع آيسه وهوالاب فيمااذا أقربأ خلابت عديق الاخ المقرله والله تعالى أعلم (قوله فليمر رعند الفتوى) تحريره أنه لوصدقه المقرله فله الرجوع لأنه لم يثبت النسب وهوما فى البددائع ولوصدقه المقرعليد الايصم رجوعه لانه مدثبوته وهوماف شروح السراحيسة فنشأ الاشتباه نحريف الصدلة فالموضو ع خنلف ولايحنى أن هذا كاء فى غيرالاقرار بحوالولد أفاده سديدى الوالد رحه الله تعالى (أقول) ويقال أيضافى تتحريره ان الاقراريالنسب ان لم يكن فيسم تحميل أ على الغمير ووجمد التصديق لايصم الرجو عفيمه وانكان في متحميل على العيروصد تما المقرعايم فله الرجو عفالكلام فى مقامن وهـ فرآحيث لم يكن الاقرار بنحو الواد كأعلث فتأمل ٣ (قوله ومن مات أبوه الخ) هذه المسئلة بعينها فهمت مما تقدم فتقع مكررة الاأن يقال ان المقرفى المسئلة السابقة مورث وهنا وأرثوان كانتاسواه في عدم ثبوت النسب كافي أبي السعود عن العيني قال في البدائع اذا أقروارث واحد وارث كن ترك ابنا فأقر باخلايثيت نسبه عندهما وقال أبو يوسف يثبت وه أخذ الكرخي لانه النافيل فى الميراث فيل فى النسب وال كان أكثر من واحديان كالارجائين أو رجلاوامر أتين فصاعدا يُتّبت النسب باقرارهم بالاجاع الكال النصاب و يستعق حظه من نصيب المقر اه حوى (قوله مأقر باخ) وان كان للمقرله أولادهلانشترط في المقرأت يكون وارثاللمقرله بل ولوفي الجلة ط (قوله فيستحق نصف نصيب المقر) ولومه وارث آخرشر حالماتي وبيانه في الزيلمي (قوله لما القررأن افر أرهم قبول في حق نفسه وهط) فصار كالمشترى اذا أقران البائع كان أعتق العبد المبيع يقبل افراره فى العتق ولم يقبسل فى الرجوع بالثمن ساسة وفي الزيلعي فاذا قبل اقراره في - ق نفسه يستحق المقرله نصف نصيب المقرمط لقاعدما وعندما للنواين أبى ليلي يحعل افرارمشا معافى القركة في عطى المقرمن نصيبه ما يخصسه من ذلك من لوكان الشخص مأن أبوه أخمه روف وأقر باخ آخر فكذبه أخوه المعروف فيسه أعطى المقر نصف مافى يدهوه دهما يعنى عندمالك وابن أبي ليلي ثاث ما في يد ولان المقرقد أقرله بثاث شائم في المصفين فنفذ اقراره في حصمه و بطل ما كان في حصة أخيه فيكونله ثلثمافي يدموه وسدس جيع المال والسدس الا خوفي نصب أخيه بطل اقراره فيه لماذ كرما ونعن نقول انه في زعم المقرائه بساويه في الاستعقاق والمكر ظالم بالكاره فيعمل مافيد المنكر كالهالك فكون الباقييم مابالسوية ولوأقر بأخت تأخذنك مافى يده وعند هما حسه ولوأقران وبنت بأخ وكذبهما ابن وبنث يقسم نصيب المقر سأخماسا وعندهماأر باعاوا لتخر يج ظاهر ولوأقر بامرأة أنمار وجة أبيه أخذت عن مافي يد ولو أقر بجدة هي أم المت أخذت سدس ما في يده وبعامل في افيده كا يعامل لوزبت ماأقربه اه وغمامه فيه (قوله بابن) أى من أخيه الميت (قوله لانما أدى الخ) أى لان ما أدى صةودود. وهوالافراوالى نعيمه اننني وهالوصم افراره ماس الاخ تبي آنه ليس بوارث واذالم يكن وارثا لا يصم اقراره وأدى وجو دهذا الاقرار الى نفيه فيلتني من أصله يعني لا إصم والحاصل أن الناخ باقراره بالابن المسيرمقراعلى نفسه فيحرم من الميراث بسبب الامنوادا خوجه نالميرات صادأ جبيا فأقراره غيرصيع ولم يكن مقراعلى نفسه والابرث الأس ويعود الميرائله وهكدا ولمرم الدورا كحكمي الذي عده الشافعية من موالع الاوثالانة لزممن التوريث عدمه فقدأدى وجودالاقرارالى عدمه بيانه كافى شرح البولاق على شرح الشنة ورى اله اذا أقرأ خمائر بابن المهبت يثبت نسبه ولابرث لانه لوورث لجب الآح فلا يكون الاخوارنا

حائرا فلايقبسل اقراره بالاس فلايشت تسبه ولارث لان اثبات الارث بؤدى الى نفهه وما أدى اثماته الى نفه أنتفيمن أصله وهذاهوا الصيح من مذهم وبحب على المقر باطناأن بدفع له التركة ان كان صادنا في اقراره لانه يعلم استحقاقه المال والقول الثاني للشاعي انه يثيت نسبه وبرث ويد قال أحدونقل عن أبي حسفة وقيل لايثيت ولامرث ويه قال داودو قال أنو توسسف لايثبت نسبه الاياقر اراثنين من الورثة وعند مالك مرث المقر له ولايشيث نسسيه الااذا أقر مدعد لات من الورثة أو أقر مه عسدل وصدقه عدل آخوه ب الورثة هـذاغامة مارأيته غرأيت بعض الافاضل أوضع المقام بقوله بان الملازمة أن الاقرار لا يصع الاس وارث واذاصع هذا لاقرارصارهذا الاخمع وجودالابن غير وارشواذا صارغيروارث لميصح الاقرار بالبنوة فلمتعصسل فيَّ ةفصارهذا الاقرارعبِ الولمائية أقر بشيس المال والنسبء في العير ومن المعاوم أن اقرار الشخص يسرىءلى نفسه والمال ملانفسه فسفذه بهو يلزمه دفعدله وأماقهميل انسب عسلي غيره فلاعلكه فلايمفذ فمهافر اردعلى أشاهب مشتفحق للقرمة الخذفله تزعهجتي لومات المقرلاس وارث فارته لهسدا المقرله لأنبيت المال هـ داما أفاد والمتى قريما فلهدا قال الشارح وظاهر كالمهم نعم والاولى أن يجزم لان الاطلاق السانق بعمل به حتى نو سدما يحص صه والمطاق السابق هو توله وان أقر بنسب على غديره الى قوله و يصم في حق هده و تغامر الو أقر بعدد كأسم عمات عمدقه المقرله المرمه د عمالا كسابله مع ان الاقرار بالعبد فسه بطل مااوت وكذالوأ قرالا ترى بان البائع أعتق العدد مهدف حق نفسمه (قوله وطاهر كالمهم نعم فليراحه) أى نصم الافر اولان مقتضى ماذ كروهما أن المقراذا بشاقراره سنصاب الشهادة بثبيث النسب والكان النساب في الورنة والافيعمل بالافرارف عن المسهو اللهيئيت السب وهما أقر بنسب على العيرفلا بقهل وأقر بالمال الذي يشحقه طاهرا الماه وللمقرلة ومكون اقرار مهاءلي بفسسه فيقبل ويكفي في اقراره كونا وارتاطاهر اوان تبيى بافراره انه ايس فوارث الكي تقدم فى الشهادات أنه تقبل شهادة العتمق على معتقه الافىمسالة وهى وجلمات عن عه و إنت وأمتى وعبدس فأعتق العماا هسدين فشهدا أن الثانيسة أخت الميث قبل الاولى أى قبل الشهادة للبينة أو بعدها أو مهالا نقبل بالاجاع لا مالوقباماها اصارت عصبة معاليت فعبو جالعيمي الورائة فسطل لعتني أه والحياصل أن ظاهر كالأمهم محة أقرارهذا الاخ مالاين ورّ تنسب على عبي مقدمة ما فيرث الابن دونه لما قالوان الافرار بنسب على غيره يصحف حق نفسه حتى تلرمه الاحكام من النفقة والحضانة لاف حق غير موقد وأيت المستئلة منقولة ولله الحدو المنفف فتاوى العلامة فاسم ن تمالو الخاالحمني ونصمه قال محدفي الاصل ولو كانت الرجل عمة أومولى نعمة فأقرت العمة أومولى المعمة بأخ المبتمن أبيسه أوأمه أو بعمأو بابنءم أخسد المقرله الميراث كاملان الوارث المعروف أقرباله مقدم عليه في استحقاق ماله وافر اره حفه على نفسم أه هذا كالمهم قال فلمالم يكن في هـ ذا دور عند نالم يد كرفي الموانع وذكر في مايه اله وهذا ، فويد لمساقد مناه تريماء ، بعض الافاضل أيضافا غشمه (قوله فلأ ع المقر ) من قرب الاستناءان صناوا في الليث الهلا يلمه تعر حصنه وكان وضع هذا المفرع هناك أولى لان الدور مصى بامثالها ( قوله لان اقراره يدصرف الى تصييه ) وذلك لان المائة سأون مير المايينهما فلسأ قو أحدهدا باقتص عابيه دلك صم فى نصيمه خاص لاى نصيب أخيه فيقيت حصة لاخركا كان فعمل كأث المقراء وفي الميه ولان الديون تقصى بإمثالها وقد أقر المقران أباه خذخه من وجبت ثم تلتقي قصاصا على المدون وقد أقر يدس على الميت هو لا يعفد في حق الوارث الآخرو يعفذ في حقّ الحاصة والدّن مقدم على المراث عاستعرق نص مدفلا بأخذمه هسمأ كاذا أفرعليه بدن آخرفيلزم المقركام فبيدل بأب الاستثماء ولا عرى في هردالسئله اللاف السابق كالعنى على الحاذق (فوله المداسه) أى حلف الممكرلا على الا - بلاا على العر علانه لاصروعلي المراج ولا ما في ما يأتي ولوسكل شركه المقرف الحسب (قوله الكنه الم كالاست ريال يتنص أن لا عالم في الاولى بربا صرح الزياعي وهو مخالف لما فدمه عن الاكل ومر

وماهركاد، هم نعرفابراجع (وان ترك ) خفص (امنين وله عدلي آخوما أنه فاقر أحده حما قض أبيسه خسين منها قلائمي المه قر) لان اقراره ينصرف الى نصيه (ولار خوجسون) بعد حلفه أنه لا يعلم أن أباء قات وكذا الحكم لو أقرأن أراه قبض كل الدس لكمه هما جوابه (قوله يحام) أى المسكر بالله لم يعلم أنه قبض الدن فان نكل مرثث ذمة الدين وان حلف دوع الميسه ا نصيبه بعلاف السسئلة الاولى حيث لا بعلف طق الغر مرلان - قه كاه حصل له من جهدة المقر فلا حاحة الى تحليفهوهمالم يحصل الاالنصف فيحلفه زيلعي وقدوفق أبوالسعوديين العبارت بكاذ كرناوحمنشذ اندفع ما أبداه الحلبي من التمانى وحينتذ فقوله حيث لايحلف مخالف لماقاله الاكل فى المسئلة الاولى يحلف الاخ باللهالح واحل الذى نفاء الزيلعي الحلف لحق الغربيم والذى فاله الاسكل لحق أخيه المقرلان كل من اذا أقر بشى لزمه يحلف عند انكاره ليقضى عايه بالذكول تأمل وف الدر المنتي ولومات عن ابن وكان لابهما الميت دس على شخص فأقر أحدهما لقبض أخمه نصفه صير في حصته وحدنثذ فالمصف الماقي للرسخ والمسد المفه فأت وكذا الحكم لوأفر بقبض كله لكن هما يحلف لحق العرب ذكره الزياعي وذيره اه والحاصل أن فى المسائلة الاولى لا يحلف لحق الغريم لان حقه كله حصل له من جهة المقر فلا حاجة الى تحليفه بخلاف المسئلة الشانية فانه يحلف المنكر باللهما تعسلم أنه قبض الدن فان نكل مرثث ذمة وان حلف دفع اليه نصيبه

والله تعالى أعلم وأهنع فرالله العظم

\* (فصل ف مسائل شي) \* أقرت الحرة المكافة بدس) أخر (فكذيها زوجها افرارها(فىحقهأيضا) سدأي حنيقة (فعيس) لمقرة (وتلازم)وان تضرر لر و جوهده احدى المسائل استالحارحة من قاءده لاقرار عققاصرة على القر الاستعدى الى غيره وهي في اشباء ويسغى أن عفر -بضامن كال فى المارة عرم أقر لاتخريدين فانله بسهوان تضرر المستأحر ر هي رادمه الفتري

يحلف لمق الغرسرزيلعي

\* ( فصل في مسائل شقى ) \* قال عرمي زاده أوردساحب التسميل ههنا مسائل مهمة وأدرجها تحت زيادة على سائرالمنمون واقتنى صاحب الدررا ثرءوا نتحب المسائل المذكورة فيسهمن الكافى اه والشارح رحمه الله تعالى جمع بين ماأتى به فى التسميل وبين ماحرت به عادة المتون من ذكر مسائل شتى فترجمها وهيسه ظرفه فالشيئ في نفسه لان الفصل هو المسائل الاأن رقبال الفصل مراديه الالفاط والمسائل مراديم اللعاني فيكون من طرفية الدال في المدلول (قوله المكافة) أى العاقلة البالغة أى وهي حرة أوماً ذونة ط (قوله فكذب ازوجها) أمااذاصدقهافيظهرفي - هماتفاقا (قوله أيضا) أى كايصح ف حقهاوتر كه لظهوره (قوله ولا يتعسدى الى غسيره) لان كونه حداف اهوف زعم المقر وزعمايس حدة على غيره ولد الا بفاهرف حق الولد والثمرة تعلاف البدية فاخ احمة في حق السكل لان حيثها بالقضاء وهوعام حوى (قوله رهذ احدى المسائل الست) الثانيسة لوأقر المؤحر بدىن لاوفاءله الامن تمن العين المؤجرة فللدائن بيعها وان تضرر المستأجى قال الشجر سالم فيهذا اشارة الى أنرب الدين اذا أرادحيس المدبون وهوفى اجارة العمير يحيس وان بطل حق المستأحرقاله تفقهانوانق يحث المؤنف الاتني الثالثة لوأ قرتجهولة النسب بأنما بنت أبي زوجها وصدقها الآسانفسخ النكاح سنهما ومثل الاسالحد مخلاف مااذا أقرت بالردة ولوطلقها تنتن بعد الاقرار مالرق لمعلك الرجعة الرآبعةادا أدع ولدالامة المبيعة وللحدى أخ ثبت تسبه وبعدى الى حرمان الاحس الميراث الحامسة المكاتب اذا ادعى نسب ولدحرة في حياة أخم عث وميرا ته لولده دون أخيه السادسة باع المبيع ثم أقرأن اليسع كان تلجئة وصدقه المشترى فله الرده لي با عما العيب كذافى الجامع قال الحوى قوله لو أقر المؤجل ال قال بعض الفضلاء يؤذذ من هذا جواب حادمة لم أجدمها نقلاوهو أن رب الدس اذا أراد حبس المدنون وهو في المارة الفسيرهل يحبس وان بطل حق المستأخر فهذا يشيرالى أنه يحبس وان بطل حق المستأجر وقوله ولو أقرت مجهولة النسب الخ وتعتمادته بالقاهرة وهي أنشفها أقرفى مرض وته بأن فلاناأني وشقيقي ولهذا ألغر أخت يتقيقة والمقرله غيرأ بالمقروكل منهما حوالات لمن الاسرصدة ثعلى افرار أخماحتي لاشاركهاست المال وهي شافعيد تمالمذهب وثبت الاقرار بين يدمى فاض حبني وحكم صفته فأضشافعي فهاؤ عصاحب بيت المال المقرله ودارسؤالهم بسالعلاء فنهممن أساب بصقالا قراروهم الاكثروه فهمس أياب ببطلانه ومنهم علامة الورى الشمس الرملي معللابأ به محال شرعى أذيستعمل أن يكو ب لواحد أنوان وول بعض الفضد لاءمن الحفينة مقتصى مدهسا طلان الافراراى فخصوص هده المسالة والاولا يستحيل شرعاأن يكون الواحد أبوان أونلاثة اليحسة كافى ولداجارية اشتركة ادا ادعاء الشركاء بلقديثات نسب الواحد الحرالاصل من الطرفين كافي المقيط اذا ادعاه رجلان حوال كل واحد منهما من امرأة حق كافي

ولم ترهاصر عة (وعندهما لا) تصدق في حق الزوح فلاتحاس ولاتلاؤم درر قات وبانجي أن يعوّل على قولهمماافئاء وتضاء لان الغالب ازالان يعلها الاقرارله أوابعض أقاريها ليتوصيل مذلك الىمنعها بالحس عندده عن زوحها الإوقفت على مراراحى الملت بالقضاء كذاذكره المنف (مجهولة النسب أقسرت بالرق لانسان) وصدقه القرله (ولهازوج وأولادمنه) أى الروج (وكدبها) زوجها (صف حقهامات) دوللعلق بعد الاقرار رقبق خلافا لحمد (لا)ف (حقه) يردعليه النقاص طالاقها كإحققه فى النمرنبلالبة (وحق الاولاد) وفرع على حقه يقوله (فلا بطال النكاس) وعمليحق الاولاد بقوله (وأولاد حصلت قبل الاقرار ومافى بطهاوقتمه أحوار) لحصولهم ذبل أقرارها بارف (مجهوله النسب حورعسده ثمأقر عالرقالا سان رصادقه) المقر له (صم) اقراره (فحقه)

التاثر نعانية أه (قوله ولم ترهاصر يحة) هذا البحث لصاحب المنم ومثله في حاشية الاشباء العموى كأفدمناه قريبا (قولدو عندهمالا) لمالم يقع على من لم وريح قول الامام على قولهما صرح بذكر قولهما في المتن فان عادته كعادة أرباب التون المأبوفة التصريح بقولهم آبينا عندر حمان قولهما على قوله وكذا عندالتساوى بينهما كاف المولى عبد الحليم والكن يأتى تصعيع تول الامام (قوله فلا تعبس ولا تلازم) لان فيهمنع الزوجين غشيانها واقرارهافه الرجم الى بطلان -ق الزوج لايصم التهمي درر والظاهر أنه على قولهما بأمرها القاضى بالدفع ويبيع علم امايها عنى الدن ط (قوله افتا عوقضاء) منصو بين على الحال قوله لان الغالب الح)فيه نظر آذالعله خاصة والمدعى عام لائه لايظهر فيمااذا كان الافرار لاجنبي وقوله ليتوصل بذلك الحمنعها بالحيس عنده لايظهر أيضا اذا لحبس عبد القاصى لاعبد الابفاذا العول عليه قول الامام اه ادلم ستندف هداالمصحم لاحدمن أعقا الرجيم ط لكن قوله اذا لحبس عندالقاضي مخالف المرفى بايه ان ألحيار فيه المدعى (قوله ف مقها خاصة) أى في بعض الاحكام فائه يظهر ف حق الزوج في المستقبل حتى لوجاءت بولد بعده يكون ملكا للمقرله و عال علما الزوج طلفتين فقط وقد كان علا علم اثلاثاوهذا عند أي وسفف حق الاولادوا جماعافي الطلاف والعدة فان طلاقها اثنتان وعدتما حيضتان وقد كان علك عليم اثلاثا وتعتد الثلاث حبض والعدة - ق الزوج و-ق الشرع فقد ظهرا قرارها في حق غييره كانقله الثير نبلالي عن الحيط من اليسوط (قوله فولا) التفريع فيرظاهرو محله فما مدوالظاهرأن فال فتكون رقيقة له كافي العزمية ويَأْتَى قريبا (قُولُه رفيق) عند أب بوسف لانه حكم برقيتها وولدالرفيقة رفيق درر (قوله خلافالحمد) هو يقولنز وجهابشرط حرية أولاده فنهافلا تصدق في ابطال هذا الحق اه منم أى فيكون أولادهابعد الاقرارأ حراراوهذ اليس على اطلاقه لمانى الاشياه مجهول النسب اذاأقر بالرق لآنسان ومسدنه المقرله صح وسارع بداوهذااذا كانقبل تأكداكر به بالقضاء أمابعد تضاءالقاضي عليه يعدكامل أو بالقصاص في الاطرافلايهما ترار بالرق بعدذاك اله (قوله يردعليه) أى على عدم عصة اترارها ف حقه (قوله انتقاص طلاقها )وكذاعدتها كاعلت (قوله كأحقفه في الشرنبلالية) حيث قال و بردعلي كون اقرارها غمرصم فيحقه التقاص طلاقهالانه تقلف ألحيط عن المسوط أن طلاقها المتان وعدتها حيضنان بالاجاع لأنهاصارت أمة وهذا حكم يخصها ثم نقل عن الني يادات ولوطاقها لز وبر تعليقتين وهو لايعملم باقرارها. لك علمها الرجعة ولوعلم لاعلك وذكرفي الجامع لاعلت علم آولم يعسلم قبل مآذكره في الزياد التقياس وماذكره في المامع استحسان وفى الكافى آلى وأقرت قبل شهرس فهمامدته وان أقرت بعد مضى شهرس فاربعة والاصل أنه مثى أمكن تدارك ماخاف فوته باقرارالعير ولم يتدارك بطلحقه لان فوات حقمه مضاف الى تقصده وأدام عكن التدارك لايصم الاقرارف حقه فاذا أقرت بعدشهرا مكن الزوج التسدارك وبعدشهر ن لاتمكيه وكذاالهالاق والعدة حنى لوط لمقها انتهن تم أقرت علك النالثة ولوأفرت قبل الطلاق تبين بثنتين ولو مَفْتُمن عدم الميضان مُ أَقرت علام الرجع ولومض حيضة مُ أقرت تبين بحيضتين اه قات وعلى ماف السكافى لاالد كال المويه ان فوات حدَّ مضاف الى تقصيره نأمل (قهله وفرع على حقه) الاولى أن يفول على قوله لاف حفه (قوله مجهول النسب) قيديه احـــ برازاعى علم نســـ به وحريته فلا يصح اقرار بالرق التكديب العياناه كالايحنى وكذامن عم أنه عنينى العيرو يصم هذا الأقرار من الجهول ولوكان صبيا مميزاكا فتر رالادهان و يستشي منه اللقيط حيث لا يصم اقراره بانه عيد لفلان الااذا كان بالما أبوالسعود وفي الاشماه عيهول السب لوأقر بالرق لاسان وصدقه المقرله صم وصارع بدوان كان قبل نا كدحر بتسه بالقضاء أما بعد قصاءالقاضي علمه يحد كامل أو بالقصاص فى الاطراف لا يصصاقر او مالرف بعد دلك واداد حرافراره بِلْوَيْنَا حُكَامُهُ مِدَهُ فِي الجِمَانَاتُ والحَمَدُودَأُحَكَامُ العِمَدُ وَفِي السَّفُ يُصَدِّقُ الاف خسب تَزْوحَتُ مُومِكَا مِهُ ومدس وأم والدومولى عنقدا ترسى (أقول) وهذا فيدمجهولة النسب أيضا (قوله صح اقراره ف-قه)

(دون ابطال العتق فأن مأن العتيق يرثه وارثه أن كان) له وارث ستغرق التركة (والافيرث)الكل أوالياقى كافى وشرنبلالمة (المقرله فالمات المقررثم العنيق فارته اعصبة المقر) ولوحني همذاالعتمقسعي ىحنايته لانه لاعاقلةله ولوحني علمه معدارش العسد وهو كالملوك في الشهادة لانحرشه بالظاهر وهو يصلح للدفع لاللاستعقاق (قال)رجل لا خر (لى عليدك ألف فأل) في حوابه (الصدق أوالحق أواليقن أونكر) كَقُولُهُ حَقَّاوِنَكُو ۚ (أُوكُرر لفظ الحق أوالصدق كفوله الحقالجة أوحفاحها (ويحوه أوقدرن ماالير) كقوله البرحق أوالحقس الخ (عافرار ولوفال الحق حقأوالصدقصدق أو المقدين بمقىلا) مكون افرارالاله كالمام يخلاف مامرلانه لايصلح للابتداء فعسل منوايا فكاته قال ادعيت الحق الخ (فاللامنه باسارقة بازاسة بالمحنونة با آبقة أوقال هذه السارقة فعلت كذاوباعهادو حدمها واحدمنها) أى من هذه العموب(لاترديه)لانهنداء

أى وصاره بده انكان قبل تأكدح يته بالقضاء كماعلت (قوله دون ابطال العنق) أى دون ما يتعلق بعصبة المقرمن ارث المعتق بعدموت المقر (قوله برئه وارثه الخ) لانه مقدم على العتق (قوله والا) صادف بان لم يكن له وارث أصلاأ ووارث لايرث السكل كاحد الزوجين (قوله فيرث السكل) أى ان لم يكن له وارث أصلا (قوله أوالباق) ان كان له وارث لايستغرق (قوله كافى وشرنبلالية) الاولى شرنب لالية عن الكافى القوله كذاف المكافى وعبارة الشرتبلالية عن الحيط وان كان المميت بنت كان النصف لها والنصف المقرله اه فعلم أن المراد بالوارث ذوالفرض أوالعصبة وان كان المقرله مقدما على الردوهل بقدم على ذوى الارحام يراجع قالف الشرنبلالية وانجني هذا المتنق سعى في جنايته لانه لاعاقله له وانجى علمه يجب عليه أرش العبد وهو كالماوك في السهادة لان حريته في الظاهروهو يصلح للدفع لا للا سنعقاق اه (قوله المقرله ) فاعل يرث أى والافيرث الكل أوالباقي المقرله (قوله فار ته لعصبة المقر) لايه لمامات انتقل الولاء المهم بخلاصمااذا كانحما درر وذلك لان افراره بالرق لانظهر فحقهم فاوكان عصمة أولاده فن قبل الاقرار أحرار يرتونومن بعدهمن أمة أرقاء لاير تون فندير ط والحاصل أن الاقرار حمة فاصرة فادام حيايكون ارث العثيق للمقرله عندعدم الوارثو يعدموت المقر يتنقل الولاءلعصبته فيكون الارث لهم فلأ ينفد اقراره عليهم و يستحقون الميراث دون المقرله (قوله لانه لاعاقلة له) اذ الذي أعتقه صارر قيقا والمقرله لم بظهر حكمه في حق ذلك العتيق (قوله ولوجني عليه يجب أرش العبد) وعليه فقد صار الافر ارجية متعدية ف حق المجنى عليه فينبغي زيادة هذه المسئلة على الست المنقدمة آنفا (قوله لان حريته بالطاهر) لا ما الفارنا فهاالى طاهر حرية المعتق حال اعتاقه (قوله قال رجل لا خولى عليك ألف الح) (أقول) هذه المسائل معرفة أومنكرة أومكروة أومغرواج االبرينبغي أن تذكر عند قول المصف في كتاب الاقرار قال أليس لى عليك ألف فقال بلى الح لوجهين الاول أنهامن قبيل نعروالثانى أنها الطيرة الزنم اوالزن في طير الاوّل قوله الحق ونتعوه لان المفعول المطلق أوالمفعول به لايستقل بنفسسه لات الهاء لابدله من مرجع سابق ونفاير الثانى قوله الحق حقو نعوه لانه كلام نام فير محتاج الى ماقبله وكذلك انزن ثم هذه الاافاظ الرواية فيها النصب وعليه كالام المصف حيث صرحبه في المسكرة المأبكونه على المصدرية والتقسدير القول الحق الح أو تكونه مفعولابه أى ادعيث الحق الخ وجازف الكل الرفع على أنه خد برمبند أمحد دوف يدل عليه فوى الكادم فالتغديرة والثالق أودعواك الحق الخولوقدر مرورا فادوجه أيضافه كون المقديرة والث أودعواك بالحق ولولم بعرف فعمل على واحدمنهما فلا يختلف الحكم في الجيدع في الصحيح كذا في الجامع العاملي (قوله ونعوه) بانكرواليفين أيضامعرفا أومنكرا (قوله أوقرنبه االبر) فيدبه لانه لوقرن ما الصلاح لميكن اقرارالان الصلاح يحكم فى الرداذ االقول لا يوصف به فيكوب أمرا بالصلاح والاجتناب عن المكدب فيحمل ماقرن به عليه أطلقه ولكمه مقيد بالنصب أذلو رفع يكون جلة نامة من مبتدا وخبر فلا عجمل جوا بالماسد بق يخلاف تكرير هذه الالفاظ حيث محمل على التأكيد وأشار بالمقارنة الى أن البرلوا الهردمعرفا أومنكرا أومكررا لايكون اقراوالعدم العرف عبدالحايم (قوله البرحق) هدذا بمنابطم للاخبار ولايتعسي جوابا والذى في نسيف ة الدرر البرالحق وهو في بعض السيخ كذلك وهو ظاهر فانه يحمل على الابدال ط (قوله لانه كالم نام) من مبندا وخد برمستقل بنفسه هد آاهو المنطوق وجعدله جوابا انحاه و ماعتبار ولالة الحال وذاسانط في مغابله وقوله لانه لا يصلح للا بنسداء أى لان يكون كالامامبيد أهدا هوالطاهر أولايصل لان و المعادة الانه لو رفع يكون خبرا ابتدايقدر بدلالة الحال وهو قولك أودعوال على ماأشرنا ليه (قوله ياسارقة الم) مأخدهذه المسئلة بتقار يعهامن باب الاقرار بالعيب في الجامع السكمير واتبان المصف مما في أواخر باب العبب أنسب من اتبانه بماهنا كالا يخفى (قوله لانه ساء) أى عامدا الاخير والنداءا علام المنادى واحضار ولاتحقيق الوصف ولهذالوقال لامرأته ياكآفرة لايفر فبينهما أهدرو

أوشتمة لالخمار (محلاف هذه ارتة أوهذه آهه أو هد دراسة أره ذه معنونة) - يت ترد باحده الانه أخمار ره و المعة .. ق لوساف (و معلاف اطالق أوهذه الطافة فعات كدا) حيث والقرام أنه أتمدك من الماته شرعا عدم لي اعدايا لكون مادفاعلاف الاول درر (اقرار السكران ملريق محفاور)أى مموع محرم (صميم) في كل حق فلوأقر بفود أفرعلما للد فيسكره وفدالسرةةيمين المسروق كأبسطه سمعدى ادردى في ابدرالشرب (الاد.)مايف الرحوع كالردةو (حدد بزياوشرب الخروان) سكر (مطريق مماح) كشريه مكرها (لا) يعنبر ل و كالاغماء الاوسة وطالة ضاء وتمامه في احكامات الاشاه

﴿ قِيلَهِ أُوشَيْنَ ﴾ أَى في الاخسيرة وهي قوله هذه السارقة فعلت كذا أي ولم يكن لتحقيق الوسف وفي أحفقه شتبهة و بحمد لأن أو بعمى الواوفان كل أمثلة النداء تصلح الشستم وينفرد الشترف الاخسيرة ط (قوله يغلاف هذه سارقة) وكذاهذه السارقة بلام التعريف الحاصل أن الاعتبارالى على عالومف تعرا ويستوى حنثذ كونه معرفا أومنكر ابخلاف مجشه فعنا فينشذ بعسمل على الشتم هدذا هوالمصرح يهفي تلخبص الجامع الكبيروه ليه كالم الكافى فيظهر منهان تسكيرهذه الاوصاف في عبارة المصنف ليس للاحتراز (قوله حيث تردياً حدها) أى لواشتراها من لم يعلم مده الانسادة علم ط (أكول) فيسه نظر لان الشرط في ود المبيعة بالعسبأن وحدعند المشترى والبائع فلوقر البائع بالعيب عنسده ولم وجسد عندا لمشترى لاثردال يكون ورزال تأمل (قوله بعلاف الاول) فأن السيد لا يتمكن من اثبات هذه الاوصاف فه ا (قوله بطريق عظور) متعلق السكرات (قوله عرم) لاحاجة اليه (قوله صحيع) لتكليفه شرعالقوله تعالى لاتقر موا الصلاء وأنترسكارى غاطهم مالى ونهاهم عال سكرهم أشاه (قوله أفيم عليه الحدف سكره) لعلمسبق فلروالصواب القصاص لانه لأفائدة في التفاره وأشاراله أن الحسد ثارة يقصدنه تأديب بإيصال الالم السه وهذالا ععصل في حال السكر ولا يقام عليه فيه لانه لا يحس به كدالشرب والقدف و تارة يقصد به تأديب غيره أوتحصل عمرته وان أنهرف حال السكرابقاء أثره بعده كالقودفانه انكان فى النفس يعصل به ازهاق الروح فلا مرق أن يكون في حال السكر أو في حال العمو لحصول القصوديه وهوز حرفيره أن غدمل كفد عله وكدافيها دون النفس المقصوديه بحصل في حال سكرون ينبغي أن يكون حد السيرقة كدلك لبقاء 'ثره بعد الصور ( عُولُهُ وفي السرقة يضي لمسروق) أي لوأفر بالسرفة يتصمى دلك الافرار حق الله وهو اقامة الحدوسق العبدوهو صدانالمال والإيلومه الحدادر عرااشهات ويصدفي حق العبد فيضي المال المسروق (قوله سعدى أصدى) وعمارته هماك وفال صاحب النهاية ذكر الامآم الفرتاشي ولا يحد السكر ان باقراره على نفسه بالزماو السرفة لان ادا عاورجع بطل افراره والكن يعمن المسروق بخسلاف حد القدف والقصاص حبث يقام عليه فى حال سكر ولانه لا فأنَّدة في النَّاخير لانه لا علام الرحوع لا نهما من حقوق العباد فأشبه الا قرار بالمال والطلاف والعناق انهي ولايحفي علمك ان قوله لانه لافائدة في التأخيير محل محترف معراج الدواية يحدالف حدد الفدف فانه يعبس مني بعموغ بعد للقدف غيعبس حتى يعف منه الضرب غ يحسد السكرد كره فى الميسوط وفى مراح الدراية قيد بالافرار لان لورنى أوسرق ف حاله يحد بعد الصو عسلاف الافر اروكذاف الدخسيرة المهدى انتهت (أقول) الكن في قوله يعلاف الافرار أن الافرار كذلك في اوجه الحالفة تأمل (قوله الانها بقبل الرجو ع كلردة ، أى ولو بسب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عانم أكسا تر ألفاظ الردة خلافالما قدمه الشارح في ماج اوكتب علمه سدى الوالدرجه الله تعالى كاله حسنة حرومها أن القيول هو المدهب وانعدم القمول هومذهب مالك رجه الله تعالى فارجم اليه والحكمة فيعدم صحة أقراره فيما يقبل الرجوع ان الردة مسية على الاعتقادوهو يعتمد وجودا اعقل ولاعقله مع السكرولوأ قرواذ الوارتدف سكر ولا تصمر ردته وعليه منه في أن لا الهقه أحكام المرتدمن يونة زوحة و نحوه تميراجه ع أمام ثبتت ردته بالبينة وأنكرفا السكاره نورا فتلزمه أحكام المرتد كأصرحوابه (قوله وشرب الهر) أى اذا أفروه و سكران بأنه شرب الجرالدي هو ويه أوغير ولا يصم أقر رو ولا يقام عام ه الحدد وانما ترتب على البينة وثلا الاحكام ط (قوله لا يعتبر) أي اقراره (قوله الاف سقوط القصاء) أى قضاء الصلاة أزيدمن وموليلة وتسقط بالاغهاء لابالسكر لانه بصنعه كافى الأشباه (قوله وعمامه في أحكامات الاشباه) وعبارتها أحكام السكر ان هو مكام لقوله تعالى لا تفريوا الصلاة وأشم سكارى خاطبهم تعالى ونهاهم حال سكرهم فانكان السكرمن محرم فالسكران ممهوالمكاف وان ار من من فلادهو كالعمي عليه لا يقع طلاقه وانتلف التصحيم فيما دا سكر مكرها أومضار افطاق وتدمد في الفوائد أن من معرم كالصاحى الاف لاشالرد فوالا فراد بالحدود الخالصة والاشهاد على شهادة

نفسه وزدت على الثلاثة تزويج الصغير والصغيرة بأقل من مهر المثل أو بأ كثرفائه لا ينعقد الثانيدة الوكيل ا بالطلاق صاحياا ذاسكر فطلق لم يقع الثالثة الوكيل بالبيع لوسكر فباع لم ينف ذعلى موكاه الرابعة غصب من صاحو ردهمليه وهوسكران وهي فى نصول العسمادى فهو كالصاحى الافى سبع فيؤاخد بأقواله وأدماله واختلف التصييع بمااذا سكرمن الاشر لذالمتخدة من الحبوب أوالعسدل والفتوى على أنه سكر محرم ميقع طلاقه وعتاقه ولوزال عقله بالبنج لم يقع وعن الامام انه ان كان يعسلم أنه بنج حين يشرب يقع والادلا وصرحوا بكراهةأذان السكرات واستحباب اعادته وينبغى أن لايصم أذانه كالجمون وأماصومه في ومضان فلااشكال انه ان صحاقبل خرو م وقت المبة اله يصم اذانوى لائالانشرط التبييت فهاواذاخر م وقتها قب ل صحوه أثم وقضى ولايمط الاعتكاف بسكره ويصم وقوفه بعرفات كالمعمى عليه أعدم اشتراط النية فيمواختاه واف حدالسكران فقيل من لا بعرف الارض من السهاء ولاالرجل من المرأة وبه قال الامام الاعظم وقيل من في كالامه اختلاط وهذيان وهوقو إهماويه أخددا كثرالم فاعتبر فى قدح السكرفى حق الحرمة مافالاه احتياطافى الحرمات والخلاف فى الحدوالة وى على قولهمافى أينقاض العلهارة وفى عينه الايسكر كايناه فى شرح الكنز النبيه) \* قولهم ان المكرمن مباح كالاغماء بستشي منه سقوط القضاء فانه لا يسقط عنهوات كان أكثر من وم وليلة لانه بصنيعة كدافي الجمط أنهبي ماذ كره في الاشباه عال في فروا لعن و يلحق السكران بالصاحى فى العبّاد انوالحقوق ويلزمه سجيدة تلاوة وقضاء الصلاة شع وادا أفاق يلزمه الوضوعلو كان بعال لايعرف الذكرمن الانثى لا كغمى عليه ومن سكرمن شراب محرم أومن المثلث لزمه كل النكاليف الشرعية ويصح جديع عباواته وتصرفاته سواء شهرب مكرها أوطائعا يزدوي بهالسكرلو عباح كشهرب مكره ومضطر وشربدواء وشرى مابتحذمن حبوب وعسل عندأى حنىفة كالاغباء عنعمن صحمة طلاق وعتاف وساثر التحمرفات والسكر ععفاوركسكومن كلشراب محرم ونبيذا لمثلث ونبيذالز بيب المطمو خالمعتق لاينافى الحماا بفيلرمه جيم أحكام الشرع وتصح عباراته كاها بطلاق وعناف وسع وشراءو أفاربرو يصح اسلامه لاردته استحساناولوأقر بقصاص أو باشرسسالزمه حكمه ولوقذف أوأقر به لزمه الحدولو زنى حدد اذاصها ولوأقرائه سسكرمن خرطاثعا لمحددتي يسهو فمقرأو تقوم علمه البينسة ولوأقر بشيءمن الحسدودلم يحد الاف حدةذف وتقام عليه الحدودادا صاقال فى الهداية لا يحد السكر ان حتى يعلم انه سكر من المهذوانه شربه طوعااذا اسكرمن المباح لايوجب الحدك لبنج وابن الرمال وكذ اشرب المكره لايوجب الحدولا يعدد السكران حتى مز ول عنه السكر تعصم لا لمقصود الانز حار والسكر الاك عد عند أبي حنيفة هومن لا يعقل منطقالا قلمالا ولا كثيرا ولا يعقل الرجل من المرأة وصدهما من يهذى و عقاط كالامهاذه و السكران فى العرف واليد ممال اكثر المشايخ والمعتسيرفي القدح المسكرفي حق الحرمة ما فالا اجساعاً تخذ ابالاحتماط انتهي وقدمناعن الاشسماءأن الفتوى على تولههما في انتقاض الطهارة وفي عبنه ان لا يسكروانه يستثي سقوط القضاءمن قو الهسيم السكر عباح كأعماء فانه لا يسقط عنسه وان كان أكثر من يوم ولدلة لانه رفعله قال فاضخان يحوزجهم تصرفات السكران الاالردة والاقرار يالحدودوالاشهادعلى شهادة نفسه وفي يحل آخر منه من سكرون خرأوشراب متخذمن أصل الجروه والعنب والزييب والتمركنييذ ومثلث وغيرهما ينفذ جمعة تصرفانه عندنا وبه أحذعامة المشايح وقال الحسسن بن زيادوا لطعاوى والكرخي والعهفار ومالك والشافعي فى أحدد قو المهود اود الاصفهاني لا يصومنه تصرف مّاو ردنه لا تصوعند نااستحساما اذالكفر واحساله في لاواجب الاثمات وعن أبي بوسف انه كان مأخذ بالقداس و مقول تم مردته التهدي قال فلوقصي فاض بقول واحدمن هؤلاء نفد قضاؤه واختلف المشايخ فما يتخذمن حمو بوغمارو عسل من قال بو حوب الحديالسكو به يقول سنفسدتهم فاته اسكون زحراله وسنقال لاعسا لحديه وهو الفقسه أبوحعفر والامام السرخسى يقول لاينفذ تصرفاته ولوشر سشرابا حاوافم وانقه وذهب عقله بالصداع لابالشراب فطلق

قال محد لايقعو به يفني هذا كامفى الشرب طائعا فلومكر ها فطلق فالصيم اله لا يقع وفى على آ حرمنه ولوشرب الخرمكرها أولضرور وسكرفطلق اختلفوافيه والصيم أنه كالايلزمة الحدلا يقع طلاقه ولاتنفذ تصرفاته ولوسكرمما يتحذ من حبوب وفوا كه وعسل اختلفوا فيسه قال الفقيسه أبوجعفر انه كالا يلزمه الدلاتهفذ تصرفانه قاضيحان \* لوكانت الجرمف الوية بالماء تحرم لكن لا يحد شار بم امالم يسكر و فيم اسوى الجرمما يتخذمن منب وزبيب لايحد شمار به مالم يسكرومن سكر مالبنم فالصيم أنه لايعمدولا تصع تصرف ته ولا تقم ردته اس الهمام \*عدم وقوع طلاف السكرات بالمنووالا وموت لعدم العصدمة فأنه يكون للتداوى غالب اؤلا يكون زوال العقل بسبب هومعصية حتى لولم يكى لاتراوى بل للهووا دخال الا فة قصدا منه عني أن نقول مقع وقال أيضا اتفق مشايخ الحمفية والشافعية وتوقوع طلاق من ذال عقدله بأكل الحشيش وهو السمى ورق القنب افتواهم يحرمنه اتفاقامن متأخر يهم أذلم يظهر أسرالحشيش في زمن المتقدمين سني طلاق السكران غديرواقع ويه أخذكثيرمن مشايخ الحوهوقول عنمان رضي الله تعالى عنسه هذا البيذ عسل وتسوح نطة وشمير وذرة - لالوان لم يطبغ عندا في حنيفة وأبي يوسف اذاشرب بلااهو ولاطرب لقوله عليه الصلة والسسلام المخرمن هاتين الشحرتين وأشارالى كرم وتعلنص التحريم بهسمااذ المرادبيان الحكم غمنيل يشترط الطي لاباحته وقيل لاوهو المذكورف الكتاب وهل يحداذا سكرمنه قيل لايعد وفالواالاصم أنه يعد اذروى عن محدفهن سكرمن الاثمرية أنه بعد لاتفصيل اذالفسا في محتميد ون علمه في زمانها كأعلى سائر الانسرية بل ذوق ذلك (يقول الحقير) قوله الاصحموادي لما اختاره صاحب المسوط كامرا لكمه فخالف لما مقله قاضيحان عن الفقيه أي جعفر ولمانقله البردوي أيضاعن أي منه كام كالاهم مافي أول المعث والله تعالى أعلى بالصواب هدامة المثلث العنبي حلال عند أي حسفة وأبي بوسف اذا قصديه التقوية لاالتلهب وعند مجد حوام وعنهانه حلال وعمهانه مكروه وعنه انه توقف فمه يختارات المهازل نسذتم ونسلار ساذا طبخ أدنى طبيخ والاشتداداشر بمايعلب على ظنه أنه لايسكر من غيير الهو ولاطر بجاز عندا أبي حميفة وألى بوسف وهو الصحير لامه أبعدمن تفسيق الحماية رصى الله تعالى عنهم وسيذ حنطة وشعير وعسل حلال وان أبطخ اذا مرسمته يلالهو عندأى حنفة وأبي يوسف دهو المثلث ولاعدشار به عدهما ولايقع طلاقه والسكرممه وعن عدأمه حرام و عدشار به اذاسكر مفسه و يقع طلاقه والاصم فد، قول محدوكذا المتخذمن ا ـ ليان اذا اشتد مهو على هذا الخلاف أشباه وصرحو الكراهة أدّات السكر ان والاستحباب الاعادة ريابغي أن لابصح أذانه كالجنون ضدك بهسكران جح فرسه فاصطدم انسابا فساشلوكان يقدرعلى منعه فايس عسيرله فلا دة أف المهسيره وكداء برالسكران لوعا حراءن منعه برزوج رنته الصغيرة أقل من مهر هالوصاحما مازعسد أبي حنيفة أماعنده ماذة يريحو زالمكاح لاالنقصات ونصفى جمع أنه لايحوزالمكاح عنسدهما ولوفي سكر اختلف على قول أبي حنيفة قرل يجوزوقيل لاوهو الصيح فقط به تزقرح امرأة بحضرة سكارى وعرووا أمر المكاح الاانهم لابدكرون بعد صوهم جازط وكاه بطلاق فطاقها وهوسكران فاووكاه وهوسكران يقع اذرضي بقبارته ولووكاهوهوصاح لابقع ادرصي بعبارة الصاحى لاالسكران خ وكدل بسعوشراء اذاسكر بنبيد تحرولو يعرف البيع والشراءو القبص قال سنحر جازعفده على مو كله كأباشر لنفسه لألو ببنع معتوه وقال غيره لايجوزف المبيدة أيضااذبيع المكران اعاجاز زجراعليه فلايجوزعلى موكاه فسضط ردالعصب على سكران وردم ثويه العفظ مرفى أوآئل فصل الصمان المتت فال بعض الفضد الاءوهل مدخل فى ذلك تصرفات الصي السكرآن من اسلامه وغسيره وكانت واقعة الفتوى تأمل (أثول) الطاهر أنه لايدخل ف داكلان البالع السكران من محرم جعل مخاطبار حواله وتعليظا عليه والصي ايس أهلا لاز حروالتعليط كداذكره فى الحوائبي الحوية (قوله بطل اقراره) وله الذخيرة من أقر لانسال بشي وكذبه المقرله فقال المقرأ ما أقيم الرية على دلك لا تقبل بيرته اه بيرى ولوعاد المفرفى الاغرارنا يباوصدة ما المقرله كان للمقرله ان يؤاخذ وباقراره

(المقسوله اداكذب المقر بعال اقراره/ لماتفررانه برند.لردرالانی)ست

ألثانى ناترخانية والمعتى انهاذا كذيه ثمصدقه لايعمل تصديقه الافى المواضع المذكورة فائه يعمل تصديقه بعد المتكذيب ط (أقول) ومانقله في الناثر خانية استحسان والقماس أرلاً مكون له ذلك وفي الذخيرة وصدقه المقرله بان قال المناعلي ألف درهم فقال المقرله أجل لى عليك ولوأ قر بالبيم و يحد المشترى وواحقه المقرفى الحودأيضاتم انالقرله ادعى الشراءلايشت الشراءوان أقام المشسترى بينة على ذلك ولوسددة والبائع على الشراءيثبت الشراء اه فال السيد الحوى أقول وجه القياس أن الاقرار الثانى عن المقريه أولا مالتكَّذيب فىالاول تكذيب فى الشانى ووجه الاستحسان ان عتمل انه كذبه بغير حق لعرض من الاغراض الفاءدة فانقطم عنهذاك الغرض فرجع الى تصديقه فاءا لحق وزهق الباطل اه (قوله على ماهذا) أى على مافى المتنوالافسيأنى زيادة عليها (قوله الافرار بالرية عفاذا أفران العبد الذى في يده حرتشبت حريته وان كذبه العبد ط (قوله والنسب) قد تقدم في ابدعوى النسب فيما تصم فيهدعوى الرجل والمرأة انه لابدمن تصديق هؤلاء الافي الولداذا كأت لا يعبرى نفسه ومنجلة مايشترط تصديقهم ولى العتافة الاأن يحمل انه اذاعادالى التصديق بعد الرديقيل كأقلناو يدل على ذلك عمارة البحرفي المتفرقات فانه قال وقيد بالاقرار بالمال احترازا عن الاقرار بالرق والطلاق والعتاق والنسب والولاء فأنه الاثر ثد بالرد أما ااسلانه الاول فق العرازية فاللا تخرأ باعبدك فردالمفرله غمعادالي تصديقه فهو عبسد ولابيطل الاقرار بالرق بالردكالا يبطل يحجود المولى يخلاف الاقرار بالعين والدمن حيث يبطل بالردوالطلاق والعتاق لايبطلان بالردلانهماا سمقاط يتم بالمسقط وحده وأماالاقرار بالنسب وولاءالعناقة وني شرح المجسمة من الولاء وأماالاقرار بالنكاح فلمأوه الآن اه فتحوّرالمسائل المذكورةهما مثل تصو برالرق الاالطلاقُ والعَمّا فَالْحَالِبُهِ ﴿ وَقُولُهُ وَالْوَقْفُ قال في الاشباه ان المقرله اذارده ثم صدة مصر كافي الاسعاف (قه له في الاستعاف لو وقف على رجل لخ) بشبر به للردعلى المتن ولكن رأيت معز باللفرانة مانوافق المتنوهولوفال لاأقبل يبطل وفيدل لايبطل وهو الخنار عندبعض المتأخرس اه لكن ميه أن الكلام في الاقرار بالوفف لافى الوفف وأسفا السكلام فبمالا يرثد ولوقبل القبول على أن عبارة الاسعاف على مافى الاشباء والمنع هكذا و يزاد الوقف مأن المقرله اذارده تم صدقه صحوهي موافقة لمانحن يذكره من أن الافرار لارتد بالردو ووقيل القبول ومانقله الشارح من أن الوقف يرتدبالرد قبل القبول لابعده هوغير مانحن فيهونقل الجوى عن الاسماف ماينا سبهذا فقال ولوأقرل جاب بأرض فى يدهأ نهاوتف علمهما أوعلى أولادهماونسالهما أبدا غممن بعدهم على المساكين فصدقه أحدهما وكذبه الاسخوولا أولادلهما يكون نصفها وقفاعلي المسدق منهما والنصف الاخوالمسا كيناورجع المنكرالي التصديق رجعت العلة المهوهذا يخلاف مالوأ قرلر حل بأرض فكذبه المقرله ثم صدقه فأثه الاتصير له مالم يقرله بها ثابيا والفرق أن الارض المقر يوففيته الا تصير ملكالاحد بتكديب المقرله فادار جمع ترجع اليهوالارض المقر بكونهاملكا ترجع الى ملك المقر بالتكذيب اه وهذا غدير مانقله الشارح عنه كأعلت وهوالمناسب المقام والملايم لان القرله فدكذب المقر عم صدقه بصم تصديقه فأمل (قوله والرف) أعالوقال له أنارفيقك فأنكر ثم ادعاه وصد قه العبد صع ومنه مأقدمه الشارح في كتاب العنق عن الحلاصة قال العبده أنت غير محاوك الخ (عوله ويزاد المبراث) أى قلايعمل رد الوارث ار ثهمن المورث (عوله كاف منفر قات قضاء الحر) وعبارته قمدبالأقرار بالمال احتراراعن الاقرار لرق والطلاق والعتاق والنسب والولاء فأنه الاترثد بالردأماا اثلاثة الاول ففي البزازية فالاستخرأ باعبدل فردا لمقرله ثم عادالي تصديقه وهوعبده ولايبطل الاقرار بالرف بالرد كالايبطل بجعود المولى بخلاف الاقرار بالعين والدين حيث يبطل بالردوا اطلاف والعتاق لايمطلان بالردلانهما اسقاط بتم بالمسقط وحده وأماالاقرار بالنسب وولاء العتاقسة فغي شرح الجمع من الولاءوأماالافرار بالسكاح فلرأزه الات التهبى (قوله واستشى تمة مسئلة ين من الامراء) أى من فولهم الابراءير تدبالودولاحاجة آلى دكرهماهنافانهماليساتما يحرفيه حأىلان الكلام فى الاثرار وماذكره

هسلی ماهناتیها الاشسباه
(الاقرار باغر به والنسب
وولاه العتاقة والوقف) فی
الاسعاف لووقف علی رجل
فقبله شمرده لم رندوان رده
قبل القبول ارند (والطلاق
والرق) ف كلهالازند و براد
الميراث براز به والنكاح كا
فی متفرقات قضاء الحر
فی متفرقات قضاء الحر
امراها من الابراه وهما
ابراها لكفيل لابرندوابراء
الديون بعد قوله أبرتى

فالمستنى عشرة فلتعافظ وفي وكالة الوهبانية ومتى صدقه فيها شهرده الإرتد بالرد وهل يشمرط لحمة الرديجلس الابر اعتدال ورالضابطات ما فيه تمايسات مال من وجه شمعة وطلاق وعتماق لا يقبل الرد وهداف وعتماق الورتة وأبرأابرا عاما)

م هبدالدين من عليه أو الراؤولا عمال في منه ما الى القبول اله منه

فالابراءوع بارته قال ثماعهم أن الابراء وتدالاهمااذا فالالدون أبرتي فأبرأ وفانه لابرتد كأف البزازية وكذا الراءالكفيل لاير تدبالرد فالمستثنى مسئلتان كأأن قولهمان الالراء لايتوقف على القبول ولا يخرب عمالا مراء عن يدل الصرف والسلم فأنه يتوقف على القيول لبيط لاه كأقدمنا في باب السلم (والحساصل) ال الكلم فأنالاقرار يرتدبالردالافهم اللوها تانااسم شلتان ليستامنها وحينشد فلاوجه لزيادة ذلك قال في كتاب المداينات الاقرار بر تدبالرد الافي مسائل \* الاولى اذا أبرأ الحتال عليه فرده لم رتد \* الثانية أذاقال المدنوت أبر تبي فأبر أه فرده لامر تدي الثالث فاذا أمرأ الطالب الكفيل فرده لم رتدوة بأربرته الرابعة اذا فبله مرده لم يرتد اه الاأن يراد بقوله واستشى مسئلتن من قولهم الابراء برتد بالرد أى كاأنه يستشى من قولهم ان الابراعلاية وقف على القبول الاالابراء عن بدل الصرف والسلم فائه يتوقف على القبول المبطلاه فاذا كان الاراء في هاتي المستلمي لاير تديال دوان لم يقب له بعد فن باب أولى اذارده م قبله عائه لا يبطل و بهذا الاعتبار عدهما مسئلتي ممانعن ميه فتأمله (قوله فالمستثى عشرة) أى على هددا القال (قوله ومثى صدقه مها) اكف الاقرار بعين أودس والابراء والوكالة والوقف هداما تفيده عبدارة العلامة عبدالبرط رأقول) د كرفي شرح الوهمانية حس مسائل مسئلة الوكالة فقال لوقال لآخر وكانك ببير ع هذا وسكت يصير وكيلاولوفال لاأقسل بعال وسيأنى فى القولة الاستية امكان تصويرها وهدده المسكلة الاولى من المطم وقال أيضاالا قرار والاتراءلا يحتاجان الحالقبول وترندان بالرد وهماأن الثانمة والثالثة قمن النظم وقال أيضا اذاسكت الموفوف عليه فالوقف على والانحاز ولوقال لاأقب ل بطل وفى وقد الاصل لاتمطل وهذه الماثلة الحامسة من النظم عم قال ولوصدقه في هذا كاه عمر دولا رند التهمي فعيرهذا الشارح عمارته الى ماترى فصمير مهاير جمع الى أو بمع مسائل مذ كورة في شرح الوهباسية لا الى الو كالة والمسئلة الرابعة من شم - الوهبانية هي هبة الدس عن عليه الدن لاتصم من غيرة بول خد الافالزور كدا اختار السرخسي وقيل الحلاف على العكس وفي فاصيحان مثله ودكر أبوا البن أنم اتصحمن غير قبول الا أنم اتبطل الردوفي الدخيرة والواقعات انء مقالمشا يزعلى أن م حية الدين وابراء ميتم من غير قبول وفى العمادية المد كورفى أكثر الكتبوا اشروح أن القبول ايس بشرط عد داوهو العجم ثمذ كرعن الصعرى أنه و تدبالردانتهم فهذه حسة مسائل لكن نم يذكر قوله ولوصدقه في هذا كله الح الابعد الاربعة الاول وهي الوكالة والاقرار والابراء والوقف ولاشك أن هذا المقصودلا يفهم من هدف الشرح (قوله لاير تدبالرد) قد علت أن من جدلة مرجع الضهيرالوكالة وهيءةدغيرلازم فكمف لاترتد بالردو عكن آصو برهافهما اذاوكاه بشراءمعي وقبل الوكألة فاشتراه عنل ماعينه من قدر الثمن عمادي أنه رد الوكالة فلايقبل ط (قوله وهل بشترط أصحة الرديجاس الاراء) ذكره العلامة عبد البرفى الواء الدائن مدنويه من الدين وعبارته بعدد كرهد والمسئلة وهل يشترط المعمة الرد ماس الاراء اختلف المشايح ولوقال ارتبي ما المنه على فقال أبرأ تلافقال لاأقب لفهو برىء وفي بعض الاسم همة الدين عن على علائتم الابالقمول والابراءيم لمكن المديون حق الردقبل موته ان شاءانته عن (قوله والصابط والالماء المرعن تقوم الدنوسي المدقة الراجب أى الثابت في الدمة اسفاط كصدقة الدين على العريد وهية الدس له وتتمه بعير قبول وكداسا ترالاسقاطات تتممن غير قبول الاأت ما فيه علىك مال من وجه قبل الارتداد بالردو ماليس فيه ة يل مال لم يقبل كابطال حق الشفعة والطلاق وهداصا بط جيد فتنبه له اه قال بعض الفصلاء هذا الضابط طاهر فيما يقبل الردمن الانشات المكن هو خارج عدا العد فيهمن كون الاقرار برندأ ولابرنداد الاقراولا تمايك فيه تأمل (قوله صالح الح) وليت هدا الفرع ماجعل متناولا شرحااد أصل العبارة قال تاح الاسلام و بحط شيخ الاسلام وجدته صالح أحدالو وثة وأبر أابرأه عامانم طهرشي فاالركه لربك ونشال لرواين فرجو ازالدع ويواقائل أن يقول يحورد عوى حصدته منه وهو الاصع ولقائل أن يوللا أه تم اختصرها في الانباه وسعه هما قال الشريباللي علهافي الانسباه عدمه اشتباء

أوفال لم يبقل حقمن فركة أبي عندالوصى أو قبضت الجبيع ونحو ذلك (ثم ظهرفى) يدوسيهم (المشركة شئ لم يكن وقت الصفر) وتحقيقه (تسمع الصلم) وتحقيقه مده على الاصم) لايليقُلانُهُ مَعْزُوالى الخَمَا وَفَيْهُ نَظُرُو رَهُنَ عَلَيْهُ فَرَسَالُهُ ۚ اهَ وَ يُؤْيِدُهُ مَا سَيَأْتَى لُوسَالُحُ الْوَرِثُهُ أَحَدِهُمْ ثم ظهر عين لم يعلموها هل تدخل في الصلم قولان أشهرهما لافهذا اللاامراء في مرواية مشيبهو ره بعدم السمياع فكيف مع الامراء الذي يمفر ده عنع السماع قال في الحيط لوأمر أ أحدد الورثة البرافي ثم ادعى التركة وأنكروا لاتسمع دَّهُ وأموان أقروا بالتركة أمروا بالردعليه أه أى لان الابراء عن العين اذا منع دهوا ها فسانقتهم له يعسمل بم اوأيضافر ع المتن يحتسمل أن يكون ماظهر تحت يدالورثة وأنهسم أقروا باله من التركة بعد ذلك فيكون سيب الصلح فيسه روايتان قيل لاتسمع دعواه لان المصالح خوبحن كل التركة والاشهر تسمح لائه ماخر - الاعن قدرماعلم فاذا انضم الابراءاليسة ريما ازداد غبر الاشسهرة و عليه واذا كانت تحتيد أجنى فكذا يقال الاأن الابواء لايقوى غيرالانسهر لعدم يدالمرأو خلط الشار حدالوصي يهذا الفرع فمه نظر آخروان ظهرتحت يدالورثة وأنكروا انهمن الثركة فالامراء بانفراده مامع من الدعوى فكيف مسع الصلح مكيف كان قوله لاروامة فيه فيهما فيه بل قيل بعمل بالأبراء الواقع في ضمن صلح ظهر فساء مفتوى الاعمة فكيف به في الصيم فليت التاح أخذ تخريحه على هذاو عكن توجمه مانه أوادانه ظهر تعت مدأجني واقدم عن اس العرص أنَّه لوأ مرأه مطلقا ثم ظهرانه كان قبل الامراء مشده ول الذمة بشي من تركة أي المرى ولم بعسلم بذلك ولاعوت أسه الابعد الامراءعل الامراء عله ولا بعذر المرئ وفي الحلاصة أمرأه عن الدعاوى تم ادعى علمه مالابالارث عن أسه انمات أنوه قبل الرائه صحر الالراء ولاتسمع دعوا موال لم معلى و ذالاب عد الالراء اه ويأتى عام الكلام على ذلك قريباا ساء الله تعالى (قوله أوقال) عطف على صالح لانها مسئلة أحرى (قوله أوقيضت الجيم) أى نوأ قر الوارث انه قبض ماهلي ألماس ون ركة والدوثم ادع على رجل ديما تسمع دعواه منح عن الحانبة وصى الميت اذادفع ما كان في يدممن تركة الميت الى ولدا أيت وأشهد الولده لي نفسهائه قبض النركة ولم يبق من تركة والده قلمل ولاكتمر الاقداسة وفاه ثم ادعى فى مدالوه عيشم أوقال من تركةوالدى وأقام على ذلك بينة قبلت سنته (قلت) ووجه قدولها المافرار الولدلم يتصمن الراء شخص معبن وكذا اقرارالوارث بغبضه جيمع ماعلى الماس ليس فيمام اعولو تنزلما للبراء ففهى غيرصيحة فى الاعيان شرح وهبانيسة للشرنبلالى وفيه نظرلان عسدم محتهامعناه أنلاتصير ملكاللمدعى علىهوالا فالدعوى لاتسمع كأ يأتى فى الصلح (قوله عم ظهر فى دومسه) هذا انمايظهر فى مسئلة الوصى لافى غيرها ولوساف المصف بتمامه الحقوله وقت الصلح تم يقول أوادعى في بد الوصى شمياً وقال هدامن تركة والدى أوادع على رجل دينا لوالده تسمع دعواه فيماذ كرلكان أنسب فنأمل (قوله لم يكن وقت الصلي) أى لمد كر (قوله وتحققه) المرادانه آنيتموالا فتحققه من غيرا تبات لا يعتبر (قوله تسمع دعوى حصته منه على الاصم) قال في الدرروف المنتق ادادفع الوصي الى المتمماله بعد الباوغ فأشهد البتم على بفسه الدقيض حسع تركه والدهولم يمقله من تركة والدوفليل أوكثير الاوقد استوفاه تمادعي شمأ في يدالوصي وفال هوم مركة أبي وأفام البيعة قبلت بهنته وكدالوأقرالوارث الدقداستوفى جمع ماترك والدمين الدين على الماس ثمادعي ديناعلي وجل تسمع دعواء التهسى قال الشرنبلالي وصددعوامه العدم ماعنع منها لان اشهاده أنه قبض جسعرتر كةوالاهالخ البس فيسما مراءالمماوم عن معساوم ولاعن محمول فهوا قرار مجرد لا يستلزم امراء فليس ما نعسامن دعواء ثم قال وكدلك الحكم فياقرا والوارث انه استوفى دس والده دلاعنع هذا الاقر اردعوى لوارث بدس أورثه على خصم لهلاندافر ارغرصهم لعدمارا أمشخصامعماأو فسلهمه ممةوهم يحصون وهدذا يحلاف الاماحة اكلم يأكل شسيأمن تمرة بستانه فانه يحوز وعديفني و يخذف الامراء عن مجهول لمعلوم فأنه صحيح كقول زيد لعمرو اللي من كل حق لك على فق على من مما علم وممالم بعلم ومه يفتي اه قال في الحرابة رجل قال لا خرجالاي من كل حق الذعلي ان كان صاحب الحق عالما عالمياء عليه وي المدون - ما وديا بة وان لم يكن عالماء عادليه برئ حكالاديانة في قول محد وقال أبو يوسف يبرأ حكاود يانة وعليه الفتوى اه فيل وان لم تسمم الدعوى

لايحاف لات اليمين فرع الدوى الاأن يدعى عدم صحة اقراده بان قال كنت مكرها في افرارى أوكذبت فيه فانه يحاف المقرله فقولهم المدم محة الدءوى وعدم التعليف مددالا براء العام اغماهو فيمااذالم يقع النزاع فى نفس الاقرار الذى تنتى علمه الدعوى والمحمن تأمل ولا تغفل عد الفتوى فأنه بحث بعضهم عي ف ذلك انتهى حوى (قوله صلح البزازية) عبارتها قال تاح الاسلام و يخط شيخ الاسلام وجدته صالح أحد الورثة وأمرأ ابراءعاما ثم ظهــرفىالتركمشئ لميكن وقت الصلح لارواية فىجوازالدهوى ولغائل آن يقول تحوز دعوى حصيته منه وهو الاصرولقائل أن بقوللا نهت (قهله ولاتناقض) هذا وارده إما اذا قال الوارث الموصى قبضت تركة والدى ولم يبق لىحق من تركة والدى لافليل ولاكثير وحاصل الاراد كافي المخروأصله لابن وهبان انقولهم المكرة في سياق المغي تعم الشهض لانقوله ولم يبق لى حق نكرة في سسماق النفي فعلى مقتضى القاعدة لايصردعوا وبعدذاك لتدافضه وألمتدافض لاتقبل دعوا ولاسنته ثم أحاب بماذكره المؤلف ط (قهل على ان الاترامين الاعدان ياطل) أي الصادر من الوارث للوصى والمعدى لوأيشناع وم السكرة الايصمالاذكره وظاهر هداولوذ كرتوقت الصلح حدث كأن الصلم عنها المسها الاهن بدلها مستهلكة الان الامراء يشمل الدراهم والدمام رالتي في يدالم وصي أو ما في الورثة اذهبي أعدان والدس ما يكون ثابتا في الذمة (أفول) وكأن الاراءعن الاعيان باطل فكذا احازه تاف المتافات قالف الوجيرم الدعوى أتلف مال ا انسان ثم فال المالك رضيت عماصنعت وأحزت ماصنعت لاسرأ اه وأما الابراء عن دعوى الاعمال فصحيم ولوارثا كافى البزازية عدالمدة وقول المصه ف في الصلح أوالا يراء عده وي الباقي صريح في دلك وقول الشارح أة وظاهر الرواية الععمة مطاقا بفسد صعمة البراءة عن الاعمان تمحققه يعمل بطلاب الابراء عن الا عمان على بعلانه في الديانة وقد دفي الجر بطلات الابراءين الاعمان بالانشياء أمالوه لي وحد الاخمار كهو رىء بمالى تبله فهوصيم مثناول الدين والعين وكدالامالة لى فدا العبى وفي الميسوط ويدخسل في لاحق لى نو فلان كل من أود س وكل كفالة أو احارة أو حمامة أو حمد ثم فال شخفا و قوله لاحق لى و يحوه اليس من الاسراء بل اقرار ثم يقسل عن الفوا كه المدرية مايصه أمر أمطلقا أوأقر أنه لا يستحق علمه شسماً ثم طهر أن المقرله كان مشسعول الذمة بتركة أبي المقرولم بعلم المقر بدلك ولاعوت أبيه الابعد الاقرار أوالا واحجل الابراء والاقرارعله ولادمذرالمقركرقدمماه (أقول) انمالم يفرق بين الانشاء والاخبارلانه الصحيح وظاهر الرواية وفه قطع النزاع وقد تعورف من القضاة العسمل علسه وقولة ليس من الابراء برده قول البزازية اتمقت الروايات على أن المدعى لوقال لادعوى لى أولاخصومة لى قبل فلان يصم ولا تسمع دعوا والاف حق مادث بعد الامراء اله وسمأتي تميامه قريباان شاءالله تعيالي (قوله كاأفاده ابن الشحمة) لعله في غيرهذا الحل فالعلم مدكره هذا عدد كرهذ المسئلة ط (قوله واعتمده الشرنبلالي) أى ف ماشية الدرر وشرح الوهبانيسة وعمارته فيالشم حرمدنفل ماندمماءن المتق عاز بالقاضيفان فانقلت ان اقرار الولدلم يتضمن الراءشهس معين وكذا اقرارالوارث بقبضه جيهم ماعلى الماس ليس فيه ابراء فتقبل دعوا مولو تنزلنا للبراءة فهسي غسير صحة فى الاصان فان الاراء عن الاعمان لا يصم مخسلاف البراءة عن دعواء و بعلم فاأن لا عض على قول أة تناالمكرة فى سياق الدفي تعم وايراد صاحب عقد الفرائد أن هذه المسئله نقضا علم سالطنه أنه من فبسل الابراء والمس كدلك فلااحتماج الماتكافه الشارح أيضامن الجواب وقد قال ائه طهرله أن الوحه عدم محة البراءة وهوكدلك وهذاه لهصه آه والشريدلالد وسالة عماها تنقيم الاحكام في الاقرار والابراء الحاص والعام أحاب ومانأن البراعة العامة من الوارثين مانعة من دعوى ثير سابق علمها عساكان أوديها بجبرات أو عبره وحقق دلت أرالبراء الماعامة كلاحق أولادعوى أولاخصومة لي قبل فلان أوهو مرىء من حق أولا ده وى لى عاده أولا تعاق لى علمه أولا أستحق عليه شيأ أوأ ترأقه من حتى أو بمالى قبله واما حاصة بدس خاص كائرأته من دس كدا أوعام كابرأته ممالى عليسه وبرأعن كلدي دون العير واماحاصة بعين وتصح لدني

صلح البزازية ولاتناقض لجل قوله لم يدق لى حق أى عماقبضته على أن الابراء عن الاعبان باطل وحبشد قالوجه عمدم صمقالبراءة كأماده ابن الشعنة واعتمده الشرنبلالى الضمان لاالدعوى فيسدى بماعلى الخساطب وغسيره وانكان عن دعواها فهوصيم كأعلت ثمان الاراء الشخص مجهوللا يصمروان العاوم صمرولو بمعهول فقوله قبضت تركفه ورثى كالهاأ وكلمن لى علمه شئ أودين فهو برىءايس الراءعاماولاناصا بل دواقرار مجردلا عمم من الدعوى لمافى الحيط قال لاد من لى على أحدد ثم ادعى على رجل دينا صم لاحتمال وجويه بعد الافرار اه (أقول) لكن فيه أن هذا الاحتمال يصدق ف الدعاوى كلهاأوا كثرهابعد الابراء العاممع أنهالا تسمع والصواب التعليل بعدم صحة الابراء المعهول تأمل وفعينسنا وقوله هو برىء ممالى عده النمارعن ثبوت البراءة لاانشاء وفي الحلاسة لاحق أى قبله فسنسل ف المعنود من و كفالة والمارة وحنامة وحد اه وفي الاصل ولا مدعى ارتاولا كفالة مفس أومال ولادية ضارية أوشركة أووديعة أوميرا فاأودارا أوعدا أوشب أمن الاشداء عادثا بعد البراءة اه فافى مطومة عن الحيط أمرأ أحدالورثة الباقى ثم ادعى التركة وأنكر والاتسمم دعواه وان أقر وايالتركة إبالردعلم اله ظاهر فيمااذالم تسكن البراءة عامة لماعلمته ولماسسمذ كرأنه لوأبرأه عاماتم أقر بعده سال المرأبه لايعود بعد سسقوطه وفي العمادية فال ذو البدليس هذالي أوليس ملكي أولاحق لي فيه أو نحوذاك ولامنار عله حنتذ ثمادعاه أحدفقال ذوالمدهولي فالقولله لان الاقرار لحهول باطل والتباقض اعاعنع اداتضين أيطال حق على أحد اه ومثله في الفيض وخزانة المقتى فهذا علت الفرق بن أمرأتك أولا - ق لى قباك و بن قبضت تركة مورث أو كل من عليه د من فهو برى ولم يخياط معينا وعلت بطلان فتوى بعض أهمل زمانها بأن امراءالوارث وارثا آخرا براءعامالا عمع من دعوى شئ من التركة وأماعبارة المزارية أى التي قدمناها فأصلها معزوالى الحيط وفيه نطر ظاهر ومع ذلك لم يقيد الامراء بكوئه لعين أولا وقد علت اختد الف الحكم ف ذلك عمان كان المراديه اجتماع الصلح آلمد كورف المتون والشروح في مسسئلة التخار ممع البراءة العامة لمعن فلايصح أن بقال فسهلار واله وبهكمف وقد قال فاضخان اتفقت الروايات على أنه لآتسم الدعوى بعد مالاف حادث وان كأن المراديه الصلح والابراء الحوقوله قبضت تركة مورث ولم تبق لى فهاحق الااسة وفيته فلا يصم قوله لارواية فيسه أيضا آسا قدمنا من النصوص على صه دعواه بعده واتفقت الروايات على معةده ويذي البد لمقر بان لاماك في هذا العي عند عدم المازع والذي بتراءي أن المرادمن تلك العبارة الابراء لعيرمعن مع مافيسه ولوسلماأت المرادبه المعسن وقطعنا المفلوع وانفساق الروامات على منعهمن المدعوى بعده فهو ميآس لمافى الحيط عن الميسوط والاصل والجامع البكيير ومشهور الفتاوى المعتمدة كالخانمة والخلاصة فمقدم مافها ولايعدل عنه المسه وأمامافي الاشماء والحوعن القنمة افترف الز وجال وأمرأ كل صاحبه عن جميع الدعارى والمزوح أعيان فاغة لاتبرأ المرأة منهاوله الدءوى لان الاراءاغاسمرف الى الدون لا الاعدان اله فعدمول على حصوله بصيعة خاصة كقوله أرأتها عن جبيع الدعاوى ممالى علم افتختص بالديون دقط لكونه مقدداعالى علمهاو دؤ بده النعلمل ولو دقى على طاهره فالا بعدل عن كالرم الميسوط والحيط وكافي الحاكم المصر جيعه وم البراءة لكلمن أبرأ ابراء عاما الحيماني القنية آه هدا الصلماد كر الشرنبلالى في رسالته المدكورة ومن رام الزيادة فليرجع اليها عال الشارح ف شرحه على الملتقي وأمالوقال أمرآ تك عنها أوص خصومتي مهافانه باطل وله أن يحاصم كالوقال أس يدم عبد مرثت منه فانه يبرأ ولوقال أمرأ تلنلا لانه انحاأ مرأه عيضمانه كافى الاشباء من أحكام الدن قات وفرقو ابي أمرأتك وبرئت أوأمابرى والأضافة البراءة لمفسه فتم بحلاف أمرأ تل لائه خطاب الواحد ولدمخاصمة غديره كحا فى ماشيتها معز باللولوا لجية ومن المهم مافى العمادية من الفصل الساسع عن دعوى الحانية اتفعت الروايات ان قوله لادعوى لى قبل ولان أولاخصومة لوقيله عمع الدعوى الاف حق عادت بعد البراءة كقوله برئت من هددا العبد أوخر جتمنه أولاملك لى ميه مانه عمر حواء اه كفوله لاحق لى قب له عامه يعرك عيدون وكفالة وغديرها مطلقالان لاحق سكرة في النفي والسكرة في المغي تعركدا أطلقه معشى الاشد باه وغيره قلت

وهدا قضاء الاالمهر على ماقدمها وقبيل الصلح فتأمل وكالوأبرأه عن الدعاوى فأنه يم كلها الااذا ادعى مألا ارثامن أبيه ولم يعلى وقد وقت الامراء تسمع دعواء لاان عسلم كأف البزاز ية من الراسع عشرف دعوى الامراء م و وقع فيه أبكر أسر وفي غــ يرها بترك حواب الشهرط فاستنبه لذلك كذا أفاده الحانوثي في فتاو يه و ذكر أن معنى الاراء العام أن يكون العموم مطلقالا بقيد تركنه أوتركتها فلا يحتاج لما استثماه فى الاشباه لانه مخصص بتركة والدوود ودمناعدم سماعها ولو بالارث حيث علم عوتمو رثه الآأن تخص المسئلة المستثناة عسئلة الوصى دون الوارث فتأمل فالوذلك كالمحيث لم تكن البراءة والافرار بعدد عوى بشي خاص ولم يعمم بان يقول أمة دعوة كانت أوما يفيدذاك لمافى البزازية أيضا بعدةوله السابق بقوله وفى المسة ادعى عليه دعاوى معسنسة تمصالحه وأقرانه لادعوى لهعليه ثمادى عليه حقات معوجل افراره على الدعوى الاولى الااذاعم وقال أية دعوة كانت ونحوه كالاخصومة نوجه من الوجوه كأذ كره فى الصلح أى ويحوه ممايفيد العموم والداعلي قوله لادعوى له و بهدذ الحدل أضمعل توهم تماقض كالدمهم لآنمن صريح مدم مع ماعها بعد الابراء العام المطاق صرح يسماعها بعدابراء الوارث وغيره لكن فى محال مختلفة و بمذاصار ت مؤتلفة و بالله التوفيق انتهى مافى شرح الملتق وقدمما قبيل الاقرار عندقوله والتناقض في موضع الخفاء عفو خلاصة ماحررهسيدى الوالدرجه الله تعمالى فى رسالته اعلام الاعلام بأحكام الامراء العام التي وفق فهما بين عبارات متعارضة بودفرمافهام المناقضة به فارجم الهاعام المهاعات المادة في المالية الطلام الدي تحررفها فيخصو صمستثلتنا أنالان اذاأشهدهلي نفسهانه قبض من وصيه جيع تركة والدهولرييق له منها قليل ولاكثيرالااسمة وهاه ثمادعي دارافي يدالوهي وفالهدن من تركه والدى تركها ميراثالي ولم أقبضها فهوعلى حته وتقبل بينته كانص عليه فى آخرا حكام الصعار الاستروشني معر بالامنتقى وكدافى الفصل الشامن والعشرت منجام الفصولين وكذافى أدب الارصياء فكاب الدهوى معز ياالى الممتنى والحسانية والعنابية مصرحمن باقرارا اصى بقبضه من الوصى فليس الاقرار لجهول كاادعاه الشرنب اللى ومن مص على داك النصريح أيضا العلامة ابن الشحنة فى شرح الوهبائيسة وذكرالجواب عن مخالفة هدذا الفرع لما أطبقوا علمه من عدم سماع الدعوى بعد الابراء العام بات الظاهر اله استحسان و وجهه ان الا يعرف ما فركه أبوء على وجه النفصيل غالبا فاستحسنوا سماع دعواه اه ولهذاجه ل صاحب الاسباه المسئلة مستشاقه ن ذلك العموم الذى أطبقوا عليه وهذا يحلاف اقرار بعض الورثة يقبض ميراثه من بقية الورثة وابرائه لهم فاله لاتسمع دعوا وخلافالما أفتى به الخير الرملي مستندا الى مالايدلله كاأوضحه سيدى الوالدرجه الله تعالى في رسالته المذكورة فلابعدل عماقالوه لعدم المصفى دلك فالحاصل الفرف بين اقرار الاس للوصي ويين اقرار بعضالورثة للبعض لمافى البزازية عن المحيط لوأمرأ أحددا لورثة الباقى ثمادى التركة وأنكروا لاتسمع دعواءوا نأفروا بالنركة أمروا بالردعليه اه ووجها الهرق بينههماان الوصي هو الذي يتصرف في مال المتسم بالااطلاعده وعذراذا بلغوأقر بالاستيفاءمنه لجهاه يخلاف هنة الورثة فانهم لاتصرف لهم في ماله ولافي شئ من التركة الاباطلاع وصب القائم مقامه فلم يعذر بالتمافض ومن أراد فريادة بيان ورفع الجهالة يوفعليه بتلك الرسالة بدونهم االكفاية بدلدوى الدراية بوه عمل أنه ما كان ينبغي للمصنف أن يدكر مافى البزازية متما وأماماسيجيءآ خوالصلح الراءعام وأماالاس بالردفقد بياه جهدفر يبادلاتسه فندبر وقوله وسنعفقه فى الصلم) كان عليه أن يقول وسنعقق خلاده لانه جعل الابراءي الاعيان منطلالدي اهاقضاء وقدعلت اله ايس فيه ابراءعام (قولهر باعليه) أى على القرض (قوله شرح وهبانية) أى لابن الشعبة ومثله في القسة معز بالعبد القادر في الطبقات عن علاء الدين وبه أفتى في الحامدية والحير الرملي في دتاويه الحيرية من الدعوى (قوله قلت رحر رالح) أقول يتعن الافتاء بالمبقول لانه مضطر فلا ردلا عدرلن أقر لاسمهاوقد علت اله أنتى بالمسُّ هؤلاءالاجلاءً للتأخرون (قوله لانه لاعذرلمن أقر) فيمأن اضطراره الى هسذ االاترارعذر

وسخعقه في الصلح (أنر)
رجل (عالف صائو أشهد
عليه) به (ثم ادعى أن بعض
هذا المال) المقربه (قرض
و بعضه رباعليه فان أقام
على ذلك بينة تقبل) وان
كان متداقضا الاناتعلم انه
مضار الى هدذا الاقرار
مضار وهبانية قلت وحرر
شرح وهبانية قلت وحرر
شارحها الشرنبلالى أنه
لا فقى بهذا الفرع لانه
لا عذر لى أقر

م قوله ووقع فيها الخهكدا بالاصل و لتحرزهذ العبارة غايشه أن يقال باله يحلف المقرله على قول أب يوسف الحقار المفتوى في هدف المستوي المستوي المستوي المستوي المستوي المستوي المستوي المستويات المسرح (اله طلة هافبل المسروط له الروسف) بالافرار (أفر بعضه (أله) أي ربع الوقف (يستعقه فدلان دونه صح) وسقط حقه

(قُولِه عَايِته أَن يَقَالُ الحَ) ولانه لايتأتى على قول الامام لانه يقول بلز وم المال ولا يقبل تفسيره وصل أوفصل وعندهمان وصل قبل والافلاو لفظة ثم تفسد الفصل فلايقبل اتفاقا شرنبلالى وقدضمن يقال معنى يفتي فعددا وبالباء ط وحاصل ما مقال من تتحر برالشرنيد لالى أنه لا فأندة لدعواه أن بعض المقربه وبالا تعليف المقرله بناءعلى قول الثانى اذاادعى انه أقركا ذبا يحلف المقرله وهدده المسئلة من اقرارها فلذا قال في هذه وعوهاولقدأ بمدمن حلقول أبي بوسف على الضرورة عقط كأفى هذه المسئلة كأمرقبيل الاستثماء ولاتنس ماقدمناه في شتى الفضاء فتحصد ل أن المفتى به هو المبقول الذي مشي عليه المصنف (قوله بأنه يحلف المقرله) على الله لم يكن بعضه ربايل كله دين ثابت في ذمته شرعا (قوله ديه) أي بقول أبي يوسف فين أقرأى قبيل الاستشاءوفى بعض النسخ فيمام والسميدى الوالدر حمة الله تعماني وعكن التوفيق بي المكادمين بان يقالان فامت البيمة على أفراره بالمال ينبغي الاتسمع دعوا وان بعضه ر اوان قامت على أن بعضه ر باتقبل فتأمل (قولهمن نسخ الشرح) أى المخر(قوله لزمهمهر بالدخول) فيه أن اقراره بعد الدخول أنه طلقها قبل الدخول اقرارمالزنا وليس فيهشم قدارتة للعدلا شبهة فعل ولاشم ةمحل ولاشمة عقداذلم تذكر الموطوأة بعد الطلاق قبل الدخول في واحدة منها ولاعدة علم افكنف يلزمه المهر وقد تنبعت الحمم وغيره ولم أرفيه سوى مسئلة واحدة في فصل المهر وهي لوأزال عذرتم الدفع وطلقها قمل الدخول فعليه أصفه وأدتي بكاه وفي متى المواهب أخرى وتقددمت هنافي ياب العدةوهي لوأقر بطلاقهامند سنبى ككذبته أوقالت لاأدرى تعتد من ونتالاقرار وتستحق النفقة والسكي وانصدقته اعتدت من حس الطلاق وقيل الفتوى على وجومها من وقت الاقرار بلانفقة اله قال الشارح غيراله ان وطئهالزمه مهر ان ولا الهقدة ولا كسوة ولاسكبي الها لقبول قولهاعلى نفسهاخاسة قال ثملووطئها درأى بعدالثيوت والظهور وأعادفي البحرأنه بعد الدة لعدم الحديوط عالمعتدة اه فتأمل وراجع وقديقال الماسقط الحدهمالعدم الاقرار بالزياأر بعاصر بحا فتأمل (قوله وسقط حقه) قبل عليه الاقرار على الراح احبار وبرواعليه انه اذا أقر بشي ولم يكن مطابقالنفس الامر لايحل للمقرله أخذه فعاية ماحصل بالاقر ارانؤ اخده به ظاهر اوالسؤ ال اعماهو عن سقوط الحق حقيقة نأين هذامن ذاك لكن الاقرار باستحقاق فلان الربع لايستلم الاقرار بكونه هو الموقوف عليمه كاقد يتوهم كمايأتى تتمته قريمهم بيان ماهيه عمد قوله ولو كاب الوقف بحلامه فالسيدى الوالدر حمالله تعالى فوله وسقط حقه الظاهر أب المرادسة وطه طاهرا فادالم يكن مطابقا للواقع لا يحل للمقرلة أخذه ثم الهدا السقوطمادام حيافادامات عادعلي ماشرط الواقف قال السائعاني في مجوعته وفي الحصاف قال المقرله بالعلة عشرسا واتمن اليوم لزيد فانمض رجعت المقرله فانمان المقرله أوالمقرقيل مضها ترجع الغلة على أشرط الوقف فكانه صرح ببطلان الصادقة عضى المدة أوموت المقروفي الخصاف أبضار حسل وقع على زيد وولدمثم للمساكين فأقر ريدبه وبائه عدلي بكرثم مات زيدبطل افراره لبكروفي الحامدية اداتصادق جماعة الوقف ثم مان أحدهم عن ولد دهل تبطل مصادفة الميت في حقه الجواب تعرو يظهر لى من هذا أن من منع عن استحقاقه بمضى المدة الطويلة اذامات فولده يأخد فماشرطه الواقف له لاث الثرك لامز يدعلي صربح المصادقة ولان الولدلم يتملكه من أبيه وانما علكه من الواقف اه (أقول) اغتر كثير بهذا الاطلاق وأفتوا بسقوط الحق بمعردالاقرار والحقالصواب أنالسقوط مقيد بقيوديمر فهاالفقيه فال العلامة الكبيرا لحصاف أقر فقال غاية هدد والصدقة الهلان دوني ودون الماس جمعا أمرحق واحدثا ستلازم عرفته ولزمني الاقرارله بذلك قال أصدقه على نفسه وألزم ما أقربه مادام حماها دا مات وددت العلة الى مرجعله الواقف له لانه لما فال ذلك جملته كاتنالواقف هوالذى جعسل ذلك للمقرله وعلله أيضا بقوله لجواز أن الواقف قال ان له أن يزيد وينقص وأن يخر حوأن يدخل مكانه من رأى فيصدّق زيدعلى حقه اه (أقول) يؤخذ من هذا الهلوعلم القاصى أن المقراعا أقر بذاكلا خدشي من المال من المقرله عوضا عن ذلك استحي ستيد بالوقف ان ذلك

الاقرار غيرمعموليه لانه اقرارخال عبالوجب تصيعه عماقاله الامام المصاف وهوالاقرار الواقع فيزمانها عَنا مل ولا - ولولا قوة الابالله بيرى أى أوعلم الهجعله لغيره ابتداء لا يصم كاتقدم ف الوقف (أقول) واغافال أصدقه على نفسه الخ لانه اذا كان الوقف على زيدوأ ولاده ونسله ثم على الفقراء فأقرزيد بان الوقف علمهم وعلى هذا الرجل لايصدق على ولده ونسسله في ادخال النقص عليهم بل تقسم العلة عسلي زيد وعلى من كأن مو حودا من ولد ونسله فما أصاب زيدامتها كان بينه و بين المقرلة مأدام زيد حيافا ذامات بطل اقر ار مولم تكن للهُ وَلَهُ حَقَّ وَانْ كَانَ الْوَقْفَ عَلَى زَيْدَهُمْ مَنْ بَعْدُهُ عَلَى الْفَقْرَاءُومَا قَرْزُ يَدِجُ ذَا الْأَقْرَا رَالْهِذَا الْرَجِلُ شَارَكُهُ الْرَجِلَ فى المغللة مادام حيافاذامات ريد كانت الطفراء ولم يصدق ويدعلهم وان مات الرجل المفرله وزيد عى فنصف الغلة للفقراء والنصف لزيد فاذامات زيدصارت العلة كاها للفقراء أه خصاف ملخصا وتمام المكاثم وفي ذلك فى التنقيم لسيدى الوالدرجه الله تعالى مع فوائد نفيسة وقدم فى الوقف فراجعه (قوله ونو كأب الوقف عفلافه) حلاعلى أن الواقف رجيع عماشر طه وشرط مأ أقر به المقر ذكره الخصاف في بأن مستقل أشياء ﴿ إِنَّوْلَ مُلَّمَّ أُرْسُيا منه في ذلك الماب واغا الذي فيه ما نقله البيري آنفاوليس فيه النعليل باله رجم عاشرطه ولذاقال الجوى انه مشكل لان الوقف اذالزم لزم ماف ضمنه من الشروط الاأن يخرب على قول الأمام بعدم إزومه قدل المكم ويحمل كالمه على وقف لم يسجيل اله ملح صاقات و يؤيد ممامر عن الدررة ، ل فول المسم اتحدالواقف والجهة وهذاالتأويل يحتاح البسه بعدثبوت النقسل عن الحصاف والمه تعمالي أعاروالاقرار الماستحقاق فلان الربع لايستلم الاقرأر كونه هو الموقوف عليه حقيقة كأقديتوهم ويصح الاقرارمم سي ن المقره والموقوف عليسه ألا ترى أن الوقع الوكان بسستا الوقد أغرفا قر الموقوف عليسه بأن في يداهو المستحق لهدده الثمرة صحرالاقرار يعلم نقاله ياعه للثالثمرة أماجعلهاله نعلم بق التملمك واعلسكه لسكونه عَلَمْ الْمُر بِدُونَ الشَّعِرِ أَذَالاتُصالُ عَالَمُ الواهب عَلَمَ الفَّبْضِ الذي هوشرط غيام التمليك اه قال الجوي وفمه تأمل وجهه أنبين نمرة البسستانى وريح الوقف ورقاوهوا نتاأ تمرة عير موجودة عكر قسمتها وتماولها فالاقرارية للعبر بحمل على التمليك بطريق المبع وهوصيم مطلقا وجعلها للعبر تعليك لاعلريق السعيل بطر بتى الهبة وهبة الشاع قبل قسمته باطلة وأمار بسع الونف مهوما يعرح ممهمن أحرة وعيرها فالاقراريها للفرلا مكون بطريق المبع ( توله ولوجعله لعبر م) بات أدشا الجعل من غير استفاط لخس ن المقابلة بينه و بن قوله أوأسقطه الخ لانه اسقاط لجهول دلابسة ما حقه (قوله ما يصح) أى لا يصم أن يصير اغيره لان تعيم الاقراراغاهومعاملةله باقراره على نفسهمن حيث طاهرا لحال اصديقاله فى احمارهم امكان تصحيم ملاعلى ان الواقف هو الذي جعل ذلك لله قرله كامر أمااذا قال المشروط له العلم أوا المطرجعات دلك لفلان لايصم لائه لعسيله ولاية الشاعذلكم تلقاءنف هوورقبين الاخباروالانشاء بيملوحيل البغاراجيره في مرضموته تصبه اذالم يخالف شرط الواقف لانه يصيروصباء بموكد لومر بنا عبه لعبره وقررا لقاصي ذلك العبريصم أيضا لانه على عزل نفسه والفراغ عزل ولايصيرالمفرو غله ماطرا بمعردالفراغ للايدمن تتمر برالغياصي كانحرر سابقا فاداقروالقاصي المفروغ له صارباطرايا انتقر بولا ثعردا افراع وهداعيرا لجعل المذكورهاها بهموأما حمل الى دريم لعيره فقال ط أن كان الجمل عمى الذبر عجم الورد العيره بال بوع ما لمقدمه الدعم أند والمق مولا شهة في صفة التبرع به وان كان عمى الاستقاط فقال في الحايسة السائعة القالشروط كارث لايستقط بالأسسقاط اه قاتماء راءالغانسة الله علم بشوته وراجعها نبرالمقول في الحاء تماسه أني وقدهرف في الاشسماه فيبحثمأيقبلالاسقاط من الحقوق بداسسقا طهلعد والعيرمعماود كردلك فيجارمسائلكثر السؤال عنها ولمعدفها فلافقال ادا أساعط المنمروط به الردعدة لالاحدلايدةما كردهمه الطرسوسى عدلاف مااداأ سقط حقد العمره ترسي أى فاند سقط الكه دكر أندلا مقط منافق في رسالنه المؤلفة في بالنماسة فط من المقوق ومالايد قط أحد المنافي شهادات المالة قدر مان وترسراس أصماب المدرسة

ولوگئاب الوقف بخــــلانه (ولوجعلهاعبره)أوأسقطه لالاحد(لم<sub>ا</sub>صح يكون مستحقا الوقف استحقاقا لايمط ل بابطاله فاوقال أبطلت حي كانله أن يأخه ذانتهس قلت اكمن لايخني أنمافي الخانية استقاط لالاحد أعمرين بغي عدم الفرق اذ الموقوف عليسه الربيع انميا يستحقه بشرط الواقب فاذاقال أسقطت حقى منه لفلان أوجعلته له يكون مخالفا اشرط الواقف حيث أدخسل في وقفهمالم برضه الواقف لان هذا انشاء استعقاق بخلاف اقراره بأبه يستعقه فلان فانه اخبار عكن تصيعه كامر غرايت الخيرالرملي أفتى بذلك وقال بعدنقل مانى شهادات الحانية وهذافى وقف المدرسة فركيف في الوقع على النوية المستحقين بشرط الواقف من غير توقع على تقر والحاكم وقد صرحوا بأن شرط الواقف كنص الشارع فاشبه الأرث فى عدم قبوله الاسقاط وقدوقع لبعضهم فى هذه المسئلة كالرميجب أن يحذرانته بي فان قلت اذا أقرالمشروط له الريع أو بعضه أنه لاحقله فيه وأنه يستحقه فلان هل يسقط حقه قلت نع ولو كان مكنوب الموقف بخلافه كأذ كروا لحصاف في باب مستقل \*(فرع) \* في اقرار الاسماعيلية فين أقرت بان فلانا يستحق ريدع ما يخصها من وقف كذافى مدة معلومة عقتضى أنها فبضت منسه مبلغام علوما فالافرار باطل لانه بياع الاستحقاق المعدوم وقت الاقرار بالبلغ المعين واطلاق قولهم لوأقر المشروط له الرباع اله يستحقه فلان دورة يصم ولوجعله لغيره لم يصم يقضى بمالانه فان الاقرار بعوض معاوضة (قوله وكذا المشروطة المظرعلي هذا) يعى لوأ قرأنه بسخة مفلان دونه صعولو حمله لعبرمل يصم كذاني شرح تسوير الاذهان فلوأ قرالماطر ان فلانا يستحق معد منصف المظرمثلا يؤلند في التحديد الماره و يشاركه فلان في وظيفة ممادا ما حدين بقى لومات أحدهمافان كانهوالمقرفا لحكم طاهروهو بطلان الاقرار وانتقال المظرلمن شرطهله الواقف بعدموأما لومات المقرله فهسى مسئلة تفع كثيراو قدسئل عنهاسيدى الوالدرجمه الله تعالى مراراو أجاب عنها في تنقيم المامدية مان الدى يقنضيه النظر بط الان الافرارأ يضالكن لا تعود المصدة المقربها الى المقرلمامروا عما بوجهها القاضي للمقر أولمن أرادمن أهل الوقف لاناصح مااقراره حملاعلي أن الواقف هو الذي جعل دلك للمقرله كأمرى الخصاف فيصير كاثنه جعل المظرلاندين ايس لاحددهما الاطراد واذامات أحدهما أفام القاضى غديره وليس للعى الانفرا دالااذا أقامه القاضى كافى الاسعاف انتهدى ولاعكن هما القول بانتقال ماأقر مالى المساكين كافى الاقرار بالعلة ادلاحق لهم فى النظروا عاحقهم فى العلة فقط هذا ماحروه وقال ولم أرمن به علمه فاغتمه (قوله وذكره في الاشباه عمة رهنا) أى عند قوله علك الاقرار من لاعلك الانشاء حيث فالروعلى هذالوأقر الشروط له الربع اله يستعقب ولان دونه صم ولوجع إدله لم يصم اه (قوله وفي الساقط لايعود فراجعه) عبارته هماك قال قاضيخان في فتاويه من الشهادات في الشهادة بوتف المدرسة انمن كان فقيرامن أهل المدرسة الى آخرما قدمماه قريبا (قوله القصص المردوعة) في عرضال وتعومن المكتوب (قوله لا يؤاخذ) أى القاضى صاحبه اعمادها من اقرار و عوه لانه لاعبره بحرد اللط عافهم (قوله فى الاول) هو قوله في على وطاهر وأنه لاخلاف في قوله فيما أهلم عائه عساه اذقوله في على أي معلوي (قوله لزوم اتفاقا) لان ودفى مثل المعقبق ط قال ف الكاف من قال الفلان على ألف درهم ميا أعلم أوقال في على زبه المال وقالالا يلرمه له انه أثبت العلم عاأفر به فيوحب تأكيده كالوقال فدعلت ولهمما أن المشكيك يبطل الاقرار وقوله فيما أعلم يدكر للشك عرفاف ماركقوله فيماأحسب وأظن بخلاف قوله قدعلت لانه العقيق اه والحاصل أن الشك عمد ماهو التردد بي الطرفين مطالقًا كأن أحدهما والحما أومرجو حافيكون شاملا للطن فالراجهو الفار والمرجوحه والوهم عسد أهل المعقول وعالب الطنهو الطرف الراج الدى يكون قريمامن البرم وفوق الظن وهوعندهم ملحق باليقير فالف الهندية في الماب الثابي من الاقرار ولوفال الفلان على ألف درهم مما أعلم أوفى على أوفيما علمت قال أبوحمة ومحدر جهما الله أعالى هذا باطل كله وفالأبر يوسف رجه الله تعالى هوافر ارصحيم وأجعواعلى الهلوقال علت أن الهلان على أاحدرهم أوقال الفلان على ألف درهم وقد علت داك أن ذاك أفر ارسيم كداف الذخيرة ولوقالله على ألف درهم فيماأط

وكذاالمشروطله النظرعلي هذا) كأمرفي الوقف وذكره فالاشباه تمة وهنا وفي السانط لايعود فراجعسه (القصص المرفوعية الى القامي لايؤائد رافعها بما كان فهما من اقسرار وتماقض) لما قمدمنا في القضاء أنه لايؤاخذ عافها (الااذاأقر) بالفظه صر عجا (قالله على ألف في علمي أوفيما أعلم أوأحسبأو أطن لاشي علمه ) خلاطا للشان في الاول قلناهي للشماك مرفانعم لوقال قد علت لزمه اتفاقا (فالغصنا ألفًا) من فلان (ثم قال كما مشرة أنفس)

مشدلا (وادعى الغاصب) كذافى نسؤالتن وقدعلت سقوط دلك من نسخ الشيرح وصوابه وادعى كأعبريه في الجمع وقالشراحه أى المغصوب منه (انه هوو حده) غصها (لزمه الالف كلها) وألزمه وزفر بعشرها فلنا هذا الضمر سلممل في الداحد والظاهر أنه عفير بفعله دون غير وفيكون قوله مخاء شرةر حوعافلا يصم نعم الوقال عصاباه كالناصد القاقا لانه لا دستعمل في الواحد (قال)رحل (أوصى أبي شلتماله لزيديل اعمرويل لبكر فالثلث الدول وايس لغروشي وقالزفر لكل ثلث موليس للابن شي قلنا نفاذالوصية فىالثلث وقد أقربه الزول فاستعقب مظلم يمعرجو عميعدذلك الثانى مها يخسلاف الدن لففاذه من الكل الكل من الجمع \* (فروع) \* أقريشي مُ ادعى الخطأ لم يقبل الااذا أفر بالطلاف بناءعلى افتاء المفتى ثم تبين عدم الوقوع لم يقتم يعنى ديانة قنية ﴿ اقرار ألكره باطل الااذا أقر السارق مكرهافافتي بعضهم بحمته ظهيرية بدالاقرار الديث

أرفيما ظننت أوفيما أحسب أوفيم احسبت أوفيماأرى أوفيمارأيت فهو باطل كذافى المسوط اه وف البزازية وفيماعلت يلزم وفى الخانية قال على أن لقلان على ألف درهم كان اقرار افى قولهم وله على ألف فى شهادة فلان أوفى علمه لا يلزمشي و بشهادة فلان أو بعله كان اقرار ألان حرف الباء الداصات في قتضى وجودالملصوقيه وفى قضاء فلان القاضي أوالحكم برضانا يلرمه المال (قوله مثلا) فالمرادأنه أشرك معهفيره ولو واحد ا (قوله كدافى نسخ المنن) أى بعضهاوفى بعض استخ المتنالمعصوب منه (قوله وألزمه زفر بعشرها) لانهأضاف ألافرارالى نفسه والى غيره في لزمه يحصته فال في الكاف ره في الخلاف لوقال أقرضنا أو أودعنا أوله علينا أو أعار ناوعلى هذا لوقال كاثلاثه أو أربعة يلزمه الثاث أوالربع اه (قوله يستعمل فى الواحد) والتمالى انا أرسلناوا عماقلنا بذلك وان كان مجازالماذ كرمهن فوله والطاهر (قوله وقال فراكل ثلثه) لات اقراره الاول صحيح ولم يصح رجوعه بقوله بلوصح اقراره الثانى والثالث فاستعقاق فاسمعلى مسئلة الدين اذا أقريه هكدا (قوله لنفاذه من الكل) وقد تقدم تبيل اقرار الريض (قوله أقر بشي ثم ادع الخطألم يقبل وزاه في المنع الى الخانية قال عشيه الخير الرملي أقول وذكر في البزارية من كلب القسمة في الشاف مندعو ى الغلط فها وان ادعى انه أخذ من حصمته شيا بعد القسمة يبرهن عليه والاحلف عليه وهذا اذالم يقر بالاستيفاء فان أقرو وهن على ذلك لاته حالدعوى الاعلى الرواية التي اختارها المتأخرون ان دعوى الهزل فى الاقرار آصم ويحالف المقرله أنه ما كانكاذ بافي اقراره اه وهذا يدل على انه يقبل و يحلف اللهـم الاأت بحمل كالام الخانية على انه لايقبل في حق البيمة أوانه على قول أبي حنيفة و مجد لاعلى قول أبي يوسف الذي اختار التأخرون الفتوى وهوالظاهر فتأمله هذاوة دذكر فى الخاسة فى باب اليمين الحسلاف المذكور ثم قال يفوض ذلك الى رأى القاضى والمفتى فراجعه انشئت ثم اللم نرفى اقرارا الحانية هدده العبارة والشارح هنا تبعق النقل ماف الاشباء والنظائر فأن هذه الفروع منفولة منه فكن على بصيرة وفى الحرعن خزائه المفتين لوأَقَر بالدين شمادى الايفاء لاتقبل الااذاتفرقاءن الجلس اه (قوله لم يقع يعنى ديانة) أمااذا كانذلك بين بدى القاضى فلايصدقه فى البناء الذكور كايؤخذ من مفهومه وبه صرحف حواشى الاشباه كالوأقر أنهدده المرأة أمهم شلائم أرادأن يتزق جهاوقال وهمت ونعوه وصدقته المرأة فله أن يتزوجها لانهدا ممايحرى فيد مالعلط وكذالوطاق امرأة ثلاثا غرتز وجهاوفاللمأ كن تزوجتها حين الطلاف صدف وجاز النكاح بيرى فاتقيل كيف يتبن خلافه أجيب بانه يعتمل أن يكون المفي غيرماه رفى المذهب فأقىمن أعلم منه بعدم الوقوع ويحتمل أن المفتى أفتى اولابالوفوع من غير تثبت ثم أفتى بعد التثبت بعدم قال في البزازية طنوقو عالثلاث مافتاء مى لدس مأهل فأمر الكاتب مك الطلاق فكتب ثمأ فتاه عالم بعدم الوقوعله أن يعود المها فى الديانة لكن القاصى لا يصدقه لقيام الصل اله ومن فروع هد ذه المستلة ما فى جامع المصولين تسكامت فقال هدذا كفروحومت على به فشين أن ذلك اللفظ ليس بكفر فعن النسفي أنم الانحرم وفى محمة الفتاوى ادعى على انسان مالا أوحقافي شي فصالح معلى مال ترسين أنه لم يكن ذلك المال عليمه وذلك المحق لم يكن عابدًا كان المدعى عليه محق استرد ادذلك المال كذاذ كروا لجوى (قوله فأوني بعضهم بعمته) ولايفتي بعقو ما السارق لانهجو رنحنيس وقهستاني وقدسام ط نقل في كأب السرقة عن اكراه البزازية من المشايخ من أحق بصحة افراره مكرها فالوهو الذي يسم الناس وعلب مالعمل والا فالشسهادة على السرقات من أندوالامو و ونقسل عن الزيلعي حواز ذلك سسماسة وينبغي النعويل عليه فى زمانمالغابدة الفساد وحكى صحصام أنه سدئل عن سارق ينكر فقال عليه الميدين وقال الاميرسارق وعن هاتوا بالسوط فياضر ووعشرة حتى أقر وأتى بالسرقة فقال سهان الله مارأت حورا أشسمه بالعدل من هددا (قوله الاقرار بشيءال) كقوله ان ولاما أقرضني كذاف شهر كذاوة دمات قبله أوأقرله بارش يده التى قطعها خسمائة دينار و يداه صحيحة الله يلزمه ثبئ كافى حيدل التاتر خانية وعلى هد ا أفتيت ببطلان

كلوجه والافقادذ كرفىالتاترخانيةمن كثاب الحيسل لوأقرأن لهذا المعفيرعلى ألف درهم قرضاأ قرضنيه أومن غن مبيع باعنيه صم الاقرارم أن الصي ليس من أهدل البيع والقرض ولا يتصوّر أن يكون منسه لكن المايصم باعتبار أن هذا المقر محل لنبوت الدين الصغير عليه في الجلة اه (أقول) قال الحشى الحوى هل منهما اذاأ قرت عقب العقد أنمهر هالزيدمثلا قالفى شرح المنظومة والقنية اذاأقرت وفالت المهرالذي لى على زوجى لفلان أولوالدى فانه لا يصم اه و يؤخذ من هذا واقعة الفتوى أن الرجل لوأ قرلز وجته بنفقة مدةماضية هي فيها باشزة ومن غيرسبق قضاء أورضا وهي معترفة بذلك فاقراره باطل لكونه محالا شرعافال بعض الفضلاء وقدأ فتيت أخذا من ذلك بان اقراراً م الولد اولاها بدى لزمها بطريق شرعى باطل شرعاوات كتببه وثيقة اعدم تصوردين المولى على أم ولده اذا لمائله فيهما كاءل والمماول لايكون عليه دين لمالكه اه وفي الجوى أنعدم صدة اقرار المرأة مالمهر الذي لهاعلي زوحهالو الدهالكونه هبة دن لغرمن علمه الدين ومنهمااذا أقرأنه باع عبده من فلان ولميذكر التمن عجدهم جوده لان الاقرار بالبيع بفسيرتمن باطل كافى قاضيخان وهو احدى روايتين كافى الولوالجية ومنه أذازة حبنته ثم طلبوا منه أن يقر بقبض شئ من الصداق فالاقرار باطل لان أهل الجلس بعرفون أنه كذب ولوالجمة قال في البيرى بؤ حذمنه حكم كثير من مسائل الاقرار الواقعة في زمانما (قوله و بالدس بعد الابراء منه الح) قيديد لان اقراره بالعين بعد الابراء العام صحيم مع أنه يبرأ من الاعمان في الأبراء العام كاصر حربه في الاشباء و تحقيق الفرق في رسالة الشرنبلالي فىالابراءالعام قال الطعطاوي صورة المسئلة وهمت لز وجهامهم هاثم أقريه بعد الهبة لايصح اقراره وهذا لايمافى ماذكره العلامة عبد البرنقلاءن الخلاصة والصغرى قال وحل أقرلام رأته عهر ألف درهم في مرض موته ومات ثم أقامت الورثة السنة أن المر أقوهيت مهرهامن زوجها في حساة الزوح لا تقيل لاحتمال الابانة والاعادة على المهرالمذكورلكن في فصول العمادي ما يقتضي ان الاقرار انما يصم عقد ارمهر المشل انتهى مطحانم نقل عن المصنف أن الهيدة فى المهر تعالف الاراء فاوأبر أنه منه ثم أقربه لايصم اقرارهانتهت عمارة الطعطاوى قالف جامع الفصولين برهن أنه أبرأنى ونهسده الدعوى ثمادى المدعى ثانياله أقرف بالمال بعدائراتى فلوقال المدعى علمه أمرأني وقبلت الابراء وقال صدقته فيهلا يصم الدفع بعني دهوى الاقرار ولولم يقله يصح الدفع لاحتمال الرد والأمراء مرتدبالردفيبتي المال عليه بخلاف قبوله اذلا يرتدبالرد بعدد اه الكن كالامنا فى الأبراء عن الدين وهذا فى الأبراء عن الدعوى وفى الرابع والعشر س من التاتر حانية ولوقال أمرأتك عمانى علمك فقال على أاف قال صددت فهو مرىء استعساما لأحق لى فهدد الدار فقال كان ال سدس فاشتر يتهمنك مقال لم أ بعه فله السدس ولوفال خرجت من كل حق لى في هذه الدار أو مرتت منه اليك أوأقررت الدفقال الا تحراشتر بتهاممك فقال لم أقبض الثمن فله الثمن اه وفيهاعن العتابية ولوفال لاحق فىقيله برئمن كلمنود من وعلى هذالوقال ولان برىء ممالى قيله دخل المضمون والاما يتولوفال هو برىء ممالى علمه دخل المضمون دون الامائة ولوقال هو ترىء بمالى عنده فهو ترىء من كل شئ أصله أمانة ولا يعرأ عن المضمون ولوادى الطالب حقايعدذاك وأقام بينة فان كان أر خ بعدد البراءة تسمع دعو امو تقبل بينته وانالماؤ وخفالقماس أن تسمعو عمل على حق وحب بعدهاوفي الاستحسان لاتقبل سيمته انتهى قال بعض الفضلاء بعدانذ كرعمارة حامع الفصولين المذكورة فهذا أولى بالاستثناء عماذكره وسمدكره المصنف فى سان الساقط لا بعودو معت فمه بعض الفضلاعاله لا أولو به ولامساواة عند التأمل لان هنا اغاصت

دعوا و لاحتمال الردكا عترف به وأماما استشاه المصف فالمقصود بالهبة الهب فالمعتبرة شرعا المشتملة على الا تعاب والقبول وشرط الصفو الازوم لانها عند الاطلاق تنصرف الى الكاملة هذا وعندى في كون هذا

اقرارانسان بقدرمن السهام لوارث وهو أزيدمن الفريضة الشرعية الكونه محالا شرعام ثلا لومات عن ابن و بنت فأقر الابن أن التركة ببنهما نصفان بالسوية فالاقرار باطل لماذ كرناول كن لا بدمن كونه محالامن

وبالدين بعدالابراء منه باطرولو عهر بعده بنهاله على الاشبه نعلوادعى دينا بسبب حادث عسدالابراء العام وأنه أقربه يلزمه

الفرعدا خلاقت الاصل الذكور فى التاتر خانية نظر يعرف بالتأمل فى كالمهم لانه اغساجار ذلك لانه عمل زيادةفى المهروالزيادة فى المهر جائزة عنسدنا وأماماوة م الابراء منسه وسسقط فلايعودلان الساقط لايعود وعمارة البزازية تفيدما قلقه بعينه قالق الحيط وهبت المهرمنه ثم قال اليهددوا أن لهاهلي مهركذا فالختار عندالفقيه ان اقرار ماثروعليه مالمهرالمذ كوراذا قبات لأنالز يادة لاتصم بلاقبولها والاشهدأن لايصم ولانجعلز يادةبغيرة صدالز يادة فاستشاؤه فى غير محله كالايخني كذافى الحوآنبي الجوية ويأتى أواخر الباب انشاءالله تعالى (قولهذكر المصنف ف فناويه) ونصه سئل عن رجاين صدر بينهما امراء علم ثمان وجلامنه مابعد الابراء العام أقرأن فى ذمته مبلغامه يناللا منوفهل يلزمه ذلك أم لاأجاب اذا أقر بالدس بعسد الا واعمنه لم يلزمه كافى الفوائد الزينية نقلاص التاتر خانية نعم اذاادعى عليه ديناب سادت بعد الاتراء العام وانه أقريه يلرمه انتهى وانظر مافى اقر ارتعارض البيات اعام البغددادى (قوله قات ومفاده) أى مفاد تقييدا للزوم بدعواء سبب عادث (قولهانه) أى الغريم (قوله ببقاء الدمن ) أى الذى أمر أهمنه فليس دينا حادثاأى بأن ماأ وأتى منه ناقر فى ذمتى والفرق بن هدا و بن فوله السابق و بالدس بعد اكواء مسهانه قال هناك بعد لابراء لفلانعلى كداوف الثانية قالدس فلانباق على والحكم فهما واحدوهو البطلال أمل (قهله فيكمه كالاول) أى الاقرار بالدين بعد الابراء منه أى عانه باطل (قوله الفعل في المرص) كالاقرارفيه بدئ وكالتزو حوالعتق والهمه والحاباة (قوله أحط من فعل الصحة) فان الافرار فيهيدين مؤخرهن دس الصُّعةوالتزوح ينفد ديه بمهرا لمثل وتبطل لزيادة بحلاف الصمةوالعتق ومابعده في الرض تسف دمن الثلُّث وفى الصحة من الكل (قوله الاف مسئلة اسنا دالماظر المظرلعير م) المراد بالاسنا دالتفويض فانه اذا فقوصه فى صنة الاياد السرط له التفويض وادا فوضه في من صده وقوله لاشرط) أى شرط الواقف المَعْو يض له أما اذا كان هماك شرط فيستو يان (قوله تنمة) أى انتهى من التنمة وهي اسم كتاب والحاصل أن الناظر اذا فوّض النظر لعير. فتارة يكون بالشرط وتارة لأوعلى كل امافى الصحة أوفى المرض وقد تقدم في الوقف فارجع اليه (قوله وعمامه في الاشباء) قال مهابعد عبارة التهة وفي كافي الحاكم من باب الاقرار في المضارية لوأقراله اربير بع ألف درهم فى المال ثم قال غلطت انما عسمائة لم يصدق وهوضامن لما أقريه التهسى اختلفافى كوب الاقرار الوارث في الصهة أوفى المسرض فالقول ان ادعى انه في المرض وفي كونه في الصعرأوالبساوغ فالقول لمن ادعى الصعركذافى اقرارالبزازية ولوطلق أوأعتق ثمفال كمتصغيرا فالقول له وان أسندالى حال الجنون فأن كان معهودا فبل والا ولامات المقرله فبرهى واردم على الاقرار ولم يشهدواله ان المقوله صدق المقر أوكديه تقل كمافي القسة أفرفي مرضه بشئ وقال كسته فعلته في العمة كان يمنزله الاقرار بالمرض ونغير اسنادالى ومن الصقة قال فى الله الله المرض الدى مات فيه اله باع هذا العبد من والان فى صمته وقبض الثمر ادى ذلك المشترى فأنه يصدق في البياع ولا يصدق في قبض الثمن الاستعدر الثاث وفي العمادية لايصدق على استيفاء الثمن الاأن يكون المبد قدمات قبل مرضه التهدي وتحسامه في شرحابن وهبان انتهى (قوله أقر عهرائل) هو اصلاح بيت الوهبانية لشارحها بن الشعبة وبيت الاصل أفر بألف مهرها صم مشروا \* ولودهبت من قبل ليس بعير

وصورتها مريض مرض الموت أفرلز وجنه بألف مهرها ثم مان فأ فامت ورثنه بينة ان الرأة وهبت مهرها للزوجها قبل مرضه لا تقبل والمهر لا زم با قراره وفي فصول الدمادي ما يقتضي ان دلك اذا كان عقد ارمهر المثل وقد تقدم دلك فريبا ولا تنسه وسيأتي قريبا قال ابن الشحمة ومسئلة الميت من الحلاصة والصعرى (أقول) وقد يجهر المثل اذلو كان الاقرار بأزيد ممه لم صحولا يمافي هداما قدمه الشارح، بن اقرار المعالات بعد الهمة لاحتمال انه أبانم اثم بزوجها على المهر المدكوري هده الصورة وفيه أن الاحتمال موجود ثقة بأمل (قوله وميدة الأبهاب) أي لوأقامت لورثة البين ومثيد الابراء كاحقه بن الشحمة (قوله من بل تهدر) عي البين وميد البين المهدر) عن البين المهدر المناهدة المهدر المعالم و مدين المهدر المعالم و مدين المهدر المعالم و مدين المهدر المهد

ذكره المصنف فى دت او يه قات ومفاده أنه لوأ قريبة اء الدين أيضا فيكمه كالاول وهي واقعة الفتوى فتأمل فعسل العدة الاف مستلة السناد الناظر المفارلعيره بلاشرط مانه صيفى المرض الاشباه وفى الوهبانية الاشباه وفى الوهبانية أفر عهر المثل فى ضعف مونه فينة الايماب من قبل تهدو فه فينة الايماب من قبل تهدو في الوهبانية

قى ال المعددات المرافعة الله المرافعة المرافعة

ولبس باقرارمقالة لاتكن \* شهيداولانخبر يقال فيمظر

ملخصه انه لوقال لاتشهدان الهلان على كدايكوب اقرارا بالاتفاف واب قاللا تخسيره ان له على كذامن حقه أو الحقده اختلف فيده فال الكرخى وعامة مشايخ بلخ أن الصيع انه ليس باقر اروقال مشايخ يخارى الصواب انه انرارفال فى القنية والمنبة هو الصحيح والفرق على كونه اقرارا ان النهمي عن الشهادة ترسى عن زوريشهديه والنهي عن خبرا سنكمام علمه عليه وقوله تشمد سكون الدال الهملة (قوله نعده) بالنون وتشديد الدال أى لا تعدد ذلك في حكم الاقدار (قوله: فلم) قال القدسي ذكر محدات قوله لا يَشْرِو لا ما ان له على ألفاا قرار وزهم السرخسي الأفيسه روايتي فال ط ينظر فيما اذافال ابتسداء وذكر رواية الكرحي ومشايخ المح ورواية مشايخ يخارى المذكورتين ثم قال وحهكونه افراراان النهيى عن الاخسار يصممع وحود الخسبرعنة لقوله تعمالي واذاحاءهم أمرمن الامن أوالخوف أذاعو ابهذمهم على الاخبارمع وجود الخبرعنهومن شرط صعة الاخبار تقدم الحبر عنه في الاثبات فكداك في النفي فكا به أثبت الحبر عنسه وكالمه فاللفلان على ألف درهم فلاتخسيره أنله عسلي دلك ولوقال ذلك كان اقرارا اه ووجه كونه غسيراقر ارماتقدم في لاتشهد ومسئلة البيت المدكورتان من فاضيخان من المنتقى (قوله ومن قال ملح الح) ملخ صه وأضاف الشي الى نفسه فقال ملكي هددا المعيى الفلال كال هبة يقنضي التسليم فلايثم الابه وأنام بضفه الى نفسه كان اظهارا واقرارالا يقتضى التسامروهمة الاساصعيره تتم بالاسحاب ولاسحتاج لقبض ابمه الصعير والحساسل انه اذاقال ملكيذا لهدنا الشخص كأن منشئا اتملكه ومعتب رفعه شرائط الهبة ومن قال هدناملك ذافهو مظهراى مقرو يخبر فلايشترط فيه شروط الهبة (قوله لذا) أى اهدا الشخص (قوله كان منشدًا) أى لقليكه هيته (قوله دهومظهر) أى مقر ومخبر ومسئلة البيت من قاضيخان من المانتي (قوله ومن قال لادعوى لى البوم) صورتها قال لأتخولا دعوى لى عليك اليوم فلانساء مدعواه عد ذلك اليوم عما تقدم لانه الراع علم حتى يتعددله غميره عليه بعده وكذالوقال تركته أصلا مهو آمراء وكذالوة التركت دعواى على فلان وووضت أمرى الى الا مو المعدموا معالم يتجدد بعد الاراء والله تعالى أعدم كافى السرنملالمدة أى ولوارثا حيث عدا ع وتمور نه وقتد مرازية وفي الخلاصة أمراً وعن الدعاوى والخصومات ما دعى عليه مالايالارث عن أبيه الأمات ألوه قدل الرائه صع الالراء ولاتسمع دعواء وانالم يعلم عوت الاب عند الالراء اله و تقدم ذلكُ (قولِه لَى الْمُوم) بُنُّحر يِكَ الباءُمن لَى (قَوْلِهُمنها) أَى مَنْ دعاوى الْمُومِ أَوما تُقْدَمُهُ أَمااذَا كَانَ

واسنادىيىع فبمالى قاقبلن وفى القبض من ثلث النراث ىقدر

ولیس بلانشهدمقرانعده دلوقال لاتخبرنفلف سطر ومنقالماسكى ذالذا كان منشئا

ومن قال هداملك دافهو مفاهر

ومن قاللادعوىلىاليوم عندذا

فحايدعى من بعدمنها

بسبب عادت فتسمع كاسمعت (قوله هنكر) بخفيف الكاف مع اشباع الراء أى ينكر والشرع ولا يقبله (أقول) ومسئلة البيت من القنية على مانقله صاحب الفوائد عنها والله تعالى أعلم وأستعفر الله العظيم \*(كاب الصلح)\*

(قهله مناسبته الخ) بعني أن الصلح يتسبب عن الخصومة المترتبة على انكار المقراقر ارد أي فتناسب الصلح والاقرار وأسطتين ولكنهامنا سبتخفية والاطهرأن يقال ان الصلح يكون عن الاقرارق بعض وجوهمكمأ سيبينه فلذاذكر وبعسده ثمذ كرمعه قسميه تثميما للفائدة (قوله المقر) الصواب المدعى عليه كاف الدرر (قوله ا اسممن المصالحة) وهي المسالة والاولى اسم للمصالحة والتصالح خدلاف الخاصمة والتخاصم وأصله من الصلاح وهواستقامة الحال على مايدعواليه العقل ومعناه دال على حسسنه الذاتى وكممن فسادانقلبيه الى الصلاح ولهذا أمرالته تعالى به عند حصول الفسادوالفتن يقوله وان طائفتان من المؤمنين اقتلوافأ صلموا بينهما والصلم خبروالصالح المستقيم الحالف نفسهذ كره القهستاني وفى صلاة الجوهرة الصالح القائم يحقوق الله تعالى رحقوق العمادوا نماذ كرالضمير بقوله هو لكونه ممايذ كرو يؤنث كافى المحماح (قوله ويقطع الحصومة) عطف تفسير كايفيد واللموى فانه فسررفع النزاع بقطع الحصومة (قوله مطلقاً) أى فيمايتعين وفيمالايتعين (قوليه فيمايتعين) انمااشترط القمول لانه ليسمن الاسقاط حتى يتم بالمسقط وحده لعدم حر مانه فى الاعيان ط (قوله فيتم بلاقبول) أى من المطاوب اذابد أهو بطلبه بان ادعى شخص على شخص دراهم ونعوها فطلب الدعى عليه الصلح على نصفها مقال المدعى صالحتك على ذلك فلانشد ترط قبول المدعى علمه لان ذلك اسقاط من المدى وهو يتم بالسقط وحده وهذا اغما بفاهر في صورة الاقرار ط والحاصل ان الموجب هوالمدعى فيشد ترط قبول المدعى عليه ويمايته سلافهما لايتعسن وأمااذا كان الموجب هو المدعى عليه فلابدمن القبول من المدعى مطلقاسواءفيه مايتعين ومالايتعين (قوله وسجيء) أى قريبا (قوله العقل) لاحاجة اليه لانه شرط فى جيم العقود والتصرفات الشرعية فلايصم صلم مجنون وصيى لا يعقل درو وكذا لايصم صلح المعنو ووالماغم والمرسم والمدهوش والمعمى علي ماذابس لهم قصدشرعى وخص بذكرهما لكوتهما منصوصا عليهما بعدمج يان الاحكام الفرعية عليه مافيدخل حكم هؤلاء فى حكمهما بالدلالة أو بالقياس لان حالهم كالهمابل أشدنارة صرحه في الفصول وأما السكران والايدخل فهرم الانه تحاطب زحوا له وتشــديداعليه لزوال عقله بمحرم ولدلك قال في منية المفتى صلح السكران جائز (أقول) قد سبق في كأب الطلاق وفي شتى الاقرارا غماه وعمدا كثرا أئتما واماالكرخي والطعارى ومجد من سدلام فالوابعدم وقوعه فعرى على اللاف المدكورلكن علت ان الاصم الوقوع وعليه وينبغي معة صلحه على الاصم ( قوله فعم من صي مأذون ) و يصم عنسه وأن صالح أبوه عن داره وقد ادعاها مدع وأقام البرهان ط (قوله أن عرى) بكسرالراء أى خلا وأما بفت ها فعناه حل ونزل (قوله عن صرر بين) بأن كان نفعا محضا أولا يفع فيهولاضر وأوفيه ضروغسير بيرعاذا ادعى الصي المأذون على انسان ديناوصالحه على بعض حقه فان لم يكن له عليسه بينة جازا اصلح اذعند دانعداه هالاحق له الاالحصومة والحلف والمال أنفع منهماوان كأس البيعة لم يحز لانالحط تبرع وهولاءلكه ومثال مالاصروميه ولانفع صلحه عن عين بقدرتهمتها ومثال مالاضروفيسه بْيِمااذاأخرالدَيْنَ فَانه يَجُوزُلانه من أعمال التجارة ط (أقول) وهذا طاهر في الصبي والمكاتب والمأذون المدنون وأماالمأدون العسيرالمدنون نينبغي محة صلحه كيفما كأن حيث كان بادت سسيده لانه ومافى يدماولاه ويكون صلحه كصلح مولاه ولاحق فى ماله لعربم كالمدنون ولاتصرف مموط بالمصلحة كالصي والمكاتب أمل (قوله وصم من عبد مأذون) لولم يكن فيهضرر بين لنكمه لا علك الصلم على حط بعص الحق ادا كان له عليه بينة و عالث التأحيل مطلقاو حطَّ بعض الثمن للعيب لماذ كر ولوصا لحه البائع على حط بعض الثمن جازلماذ كر أُ فِي الصي المَّاذُون كَافِى الدرر (قولِه ومَكَاتَب) فانه نظير العمد المأذوب في حميه ماذكرلانه عمد ما بقي عليه

\*( كتاب الصلح)\*
مناسبنه أن انكار المقرسبب
المغصومة المستدعية للصلح
وهو) العقاسم من المصالحة
وشرعا (عقد برفع النزاع)
ويقطع الحصومة (وركمه
الاسحاب) مطالقا (والفعول)
فيمايته بن أمافيم الايته بن
كالراهم فيتم بلاقبول
عناية وسجىء (وشرطه
العقل لا البلوغ والحرية
عماية وسجىء (وشرطه
ومكاتب)

لانه لما عجز صار صحور را فلا يصم صلحه درر (أقول) قوله فادعى عليه رجل ديناأى كأن في زمن تمايته الأأن الصلح واقع بعدالعجزهذاه والمرآد فينتذلا يكون الشرط الثانى مستعنى عنه وقيديه لانه لوكال المدعى بية المحمورلامن حيث اله محمور بل من حست ان دينه دس في زمن كابته تدير (وأقول) ومثل المكاتب المعتود المَّادُونُ فَانْهُ وَظَيْرًا لَعَبِدَ المَّاذُونَ عَلَى مَا سَبِقَ ﴿ فَهِلْهُ لُونِهُ الْفُعْرِ الْوَفْلِ الْمُعَلِ مااذالم يكن فيه نفع ولاضررأ وكان فيه ضررغير بين كماتقدم أمثلة ذلك قريبا (قوليه معاوما)سواء كان مالاأو منفعة بانصالح على خدمة عبد بعمنه سنة أوركوب دارة بعينها أوزراء ة أرض أرسكيي داروة تامه اوما فانه يحوز ويكون فىمهنى الاجارةوض حمالم يكر كذلك ولايصح الصلح عن الخروالمينة والدم وصيد الاحواء والحرم ونعو دالمثلان في الصلح معنى العاوضة في الابصلح للعوض و البياح لا يصلح عوضافي الصلح ط قال في المنع أن يكون معلومايذ كرالمقدار فىمثل الدواهم فيحمل على المقدالعبالب فى البلاو بذ كرا لمقداروا اصــهـ فى نحو بر و بمكان التسليم أيضًا عند أبي حنيفة و بالاجل أيضا في نحوثوب و باشارة وتعيين في نحو حيو ان كافي العمادية لانجهالة البدل تفضى الى المنازعة فيفسد الصلح انتهى فال في جامع الفصولين عاز باللمبسوط الصلح على خسة أوجه يصلح على دراهم أودمانير أوداوس وهناح الىذ كرالقدر ، الثانى على تبرأ وكبلى أوورى عما لاحسل له ولا، وأنة فيحتاج الى ذكر قدر وصفة اذبكون حمدا أو وسطا أورد شاهلا بدمن بيانه \*الثالث على كيلي أووزب مماله جلو ومؤنة فبعتاح الى ذكر قدروسفة ومكان تسليمه عند أب سنيغة كلى السلم \* الرابع صلح على ثوب فيحناح الى ذكر ذرع وصفة وأجل اذالة وبالايكون دينا الاف السلم وهوعرف مؤحلا \* آلحامس صلح على حيوان ولا يحيوز الاعينه اذا اصلح من التجارة والحيوان لا يصلح دينافيها انتهاى ( قوله ان كان يعناح الى قبضه ) فان كان لايعتاح الى قبضه لايشترط معلوميته مثل أن يدعى حمّا في دار رجل وادعى المدعى علمه حقافى أرض سد المدعى فاصطلحا على ترك الدعوى حاز وان لم يدس كل منهما مقدد ارحة معلان حهالة الساقط لاتفصى الى الممازعة كأفى الدر رفال فى العمامة و مفسد دوجهالة المصالح عليه لائم العضى الى المنازعة دونجهالة المصالح عنهلاله يسقط وهدا لبس على اطلاقه بل فيه تفصيل وهوان اصلح باعتباد يدليه على أر بعدة وحد اماأت يكون عن معاوم على معاوم وهو حائزلاء لة واماأن يكون عن مجهول على مجهول ها نالم يحتم فيه الى التسليم والتسلم من لان يدعى حقافى داررجل وادعى المدى عليه حقافى وضبيد دالمدعى فاصطلحآءلي ترك الدعوىجاز والاحتيم اليسهونداصطلح علىان يدفع أحدهما مالاولم يسينه على أن يترك الا خردعواه أوعلى أن يسسلم اليه ما ادعاه لم يحز واما أن يكون من مجهول على معساوم وقداح يج اليه الى التساام كالوادع - قافى دارفى مد رحل ولم يسمه فاصطلحاه لى ان معاده المدعى مالامه المسلم المدعى عليه للمدعى ما ادعا وهولايعو زواد لم عض فيدال التسليم كأادا اصطلح في هدد المورة على ان يترك المدعى دعواه جاز واماأن يكون عن معاوم على مجهول وقدادتم وسمالي النسام لا يحوزوان لم يحتم البسم جاز والامل في دلك ان الجهالة المفصمة للممازعة المنافهة عن اتسلم والتسام هي للفسدة فبالا يحب فيه التسلم والتسام جار وماوجبا فيهلم يحزمع الجهالة لات القدرة على تسام البدل شرط لكونه في معى البيع انتهى (قهله وكون المصالح عند محقا) أى المصالح ثابتاني الحدل لاحقالله تعالى نفر حيقو لدائى المصالح ماادا ادعت مطلقة على زوجها انصبيافي بدأ حددهماا نهامده وصالحها على شئ لترك الدعوى فائه يبطل لان السبحق الصي لاحقهما فلاغال الاعتباض عنحق غيرها وخرح بقولماثا تافى الحل مصالحة الكفيل بالمفس على مال على أن يمرئه من الكفه له لاب الثانث للعالب حق المال الم بنسايم افس الاصيل وهو عمارة عن ولاية الطالبة وانم اصفة الوالى ولا يحوز الصلح مسكم يأتى واختاهت الروايات في مطلات الكفالة كافي الكافى والاصم بطلائما كمف مسيدة المفتى و مديعتى كافئ العماية والبيابية وبقي من الشروط قبض بدله ان

درهم فان عزالكاتب فادعى عامع وحل ديذا فاصطلحاات بأخذ يعضه ويؤخر بعضه فات لم يكن له علمه منة لم عز

ود بدهع (د) سرطه ایضا (کون المصالح علیه معلوما ان کان بعتاح الی قبضه و ) کون (المصالح عنه حقا بعوز الاعتماص عنه ولو) کان غیرمال كان دينابدىن والالا كاسيأتى (قوله كالقصاص) في النفس اغلباز الصلح عنه لات الحل فيه يصدير ماوكافي حق الاستنفاء فكان الحق ثابتاني الحل فيملك الاعتباض عند بالصلم ط (قوله والتعزير) الذي هو حق العبد كائن صاعه عن سبه عا دون قدف أما التعزير الذى هو حق الله أعالى كقبله من أجنبية فالفااهر عدم معمة الصلم ممه لان الصلم لا مكون الامن صاحب التي كأفاده الرحتي (قوله أوجهولا) كأن ادعى علمسه قدرام المال فصولح أوادعى عليه القصاص ولم يس اله في فس أوطرف أوشتمه ولم يسن عداذا شنمه وتقددم في الاستعقاد معة الصل عن معهول على معاوم لانجهالة السائط لا تفضى الى المنارعة ولان المصالح عنه ساقما فهوم شل الابراء عن الجهول عانه جائز عند نالماذ كر يخلاف عوض الصلح فاله لماكان مطاوب التسام اشسترط كونه معاومالة لايفضي الى الممازعة وانظر ماتقدم عن الفقح أو اخرا العيب وكونه معهولا أى شرط أن مكون مالاعتاج الى التسليم كنرك الدعوى مثلا عذلاف مالو كأن عن التسليم الدعيه قالف جامع الفصولين ادعى عليه مالامعاوما فصالحه على ألف درهم وقبض بدل الصلح وذكرفى آخرالصان وابرأ المدعى عن جميع دعواه وخصوماته ابراء صحاعامادة بللم يضح الصلح لانه لم يدكر قدر المال المدعى به ولأبدمن بيائه ليعلمان هذا الصلح وقع معاوضة أواسقاطاأ ووقع صرفاشرط فيه التقايض فى الحاس أولاوقد ذكرقبض بدل الصلرولم يتعرض فملس الصلح فعهد ذاالاحتمال لاعكن التول بصة الصلح وأما الامواء وقد حصل على سبيل العموم فلاتسمع دعوى المدعى معده الاسراء العام لالأصلح قال في الحروالجهالة ديمان كانت تفضى الى الممازعة كوقوعها فيسما يعتاج الى التسليم منعت معتم والالا فبعال ان كان المصالح علمه أوهنه مجهولا يعتار الى التسليم كصلحه بعدد عوامجهولا على أن يدفع له مالاولم يسمه التهسى (أقول) لكن في قول جامع القصولين ولابدمن سانه نظر لان المال بالصورة معلوم بدليل وله أول عبارته ادعى عليه مالاه علوما والظاهرأن لفظ معاوماز لدحيتي يتم المرادة أمل (قوله كق شفعة) يعيى اذاصالح المشترى الشفسع عن الشفعة التي وجبتله على شيء على أن يسلم الدار المشترى فالصلح باطل اذلاحق الشفيع ف الحل سوى حق التملسك وهوليس مام ثابت فى الحسل بلهو عبارة عن ولاية الطلب وتسلم الشفعة لاقسمة له فلا عوز أخذ المال في مقابلت وكافى الدرروا طاقب وهو على نلاثة أوجه أن يصالح على دراهم معاومة على ان يسلم الدار المشترى وأن يصالح على بيت معن منها يحصقه من الثمن وان يصالح عدلي بصف الدار بنصف الثمن ففي الاواين يبطل الصلح وكذا الشفعة فى الاولويصم الصلح فى الثالث والشفعة لا تبطل فيسهوفى الثانى كافى المسوط وغيره فظهرأن المرادبقول الدرر على شئ دراهم معاومة ونعوها ( قوله وحد نذف ) بان فذف رجلا فصالحمه على مال على ان يعفو عمد لانه وان كان العيد فمدحق فالعمال فمهحق الله تع الى والمعاور ملحق بالمعدوم وكذلك لابحوز الصلح عرحق الله تعالى ولوماليا كالزكاة ولاعن حسد الزداو السرفة وشرب الخرمان أخذرانيا أوسارقام غيره أوشارب خر فصالحه على مال على أن لاير فعه الى ولى الامر لانه حق الله تعالى ولا يجوزهنه الصلح لاد الصالح بالصلم يتصرف اماباء تفاء كلحقه أوآء تيفاء يعضه واسفاط البافي أوبالمعاوضة وكلذاك لابحو زفى غبرحقه كافى الدر روانمالا يحو زالصلم عن حقوقه تعالى لان الاسل فيه أن الاعتماض عن -ق الغيرلا عوزواله ودالمشروعة لما كأنت حقالله نعالى خالصا أوغالبا ولا يعو زلاحد أن يصالح على شئ فى - ق الله تعلى والمرادمن - ق الله تعالى ما يتعلق به النفع العام لا على العالم فلا يختص به أحد تحرمة الزبا فان نفسعه عائد الى جميع أهل العالم وهو سالامة أنساجهم وصيانة فرشهم وارتفاع السيف ين العث اثر بسبب التنباذع بين الزناذولد لك لا يباح الزناباباحة المرأة أوأه أهاوا غانسب الى الله تعلى مع أن المفع عائد الى العماد تعظم الانه منعال من ان ين فع بشي ولا يحوزان يكون حقاله بحهة التحليق لان الكل سوا على داك كذافى شرح المنار + لال الدين (قولة وكفله بهفس) الوجه فيه كالوحه في سابقه وقدمما الكادم علمها قريما وتيدالكفآلة بكمالة المفس لانه لوصالحه عن كفالة المال يكون مقاطالبعض الدىن عنه وهوصيم (قوله

كالقصاصوالتعزير (معلوماً كاب) المصالح عنده (أو مجهدولا لا)يصع (لو) المصالح عنده (ممالايجوز الاعتباض عنه ومدنة بقوله (كمق شفعة وحددقذف وكفالة بنفس) ويمل به الاول والثالث وكذا الشاني لوقب للرفع المعاكم لاحد رباوشر ب مطلقا (وطاب الصلح كاف عن القبول من المدعى عليمان كان المدعى به جما لايتعين بالتعيين) كالدراهم والدناير وطلب الصلح على ذلك لائه اسعاط للبعض وهو يتم بالمسعاط (وان وهو يتم بالمسعاط (وان كان عمايته بي) بالتعيير (فلا بدمن قبول المدعى عليه)

و يبطل به الاول )أى - ق الشفعة لرضا الشفيع بـ قوط حقه (قوله والثالث) أى كفالة النفس كأفدمناه لرضاالطااب بسقوط حقه (قوله وكذاالثاني)أى دالفذف (قوله لوزل الرفع للماكم) ظاهر ونه يبعال بالصلح أصلا وهو الذى فى الشرة لالية عن فاضيخان فانه فالبطل الصلح وسقط آلحدان كأن قبل ال يرفع الى القامني وان كان بعده لا يمطل الحدوقدسيق انه انماسقط بالعفو لعدم الطلب حتى لوعاد وطلسحد قال في الاشباه لا يصم الصلح عن الحدولا يسمقط به حد القذف ان كان قبل المراجعة كأفى الحانية قال البيرى أي فأن الحديسقط وآنكان الصلح لم يحزأما اذا كان بعد الرافعة فلايسقط (أتول) هذا الدى فى الخانية ينافى ماذكره فىالايضاح بانله اتبطالب بعدالعفووالصلح عنذلك وراجعه فىالاقراو وعبارة الاشباه فىالاقراو ولاعلان المفذوف العفوعن القاذف ولوقال المقذوف كنتمبطلا فيدعواى سقط الحدكذافي حبل التماتر خانية من حيل المداينات قال البيرى قال في الايضاح واذا ثبت الحدلم يجز الاسقاط ولا العفو ولذا اذاعفا قبل المرادعة أوأمرأ أوصالح على مال فذلك باطل ويرد مال الصلح وله أن يط البه بالحد بعد ذلك اه وقدم الشارح فى باب -د الفذف ولارجو ع بعداقرار ولااعتباض أى أخذ عوض ولاصلح ولاعفو ويهوع منهم لوعفاالمفذوف فلاحدلا لصة العفو بلاترك الطاب حتى لوعادوطلب حدثهى ولذالا يتم الا بعضرته وأفاد انه لاصلح والا يسقطو ظاهره ولوقبل الموادعة ولايقام الابطلب المقنوف في الموضعين الا أن يحمل مافي الخازية على البطلال لعددم الطلب وكدايقال فدا السرقة فانه لايصم عنسه الصلح كافى مجمع الفتاوى فكان على المصف والشارح أن يستشيه أيضا (قوله لاحدرنا) أى لا يصم الصلح عند مورته زنى رحل باس أذرجل فعلم الزوج وأرادأ حدهماالصلم وتمالحامهاأ وأحدهماعلى معلوه على ان يعفو كان بالحلاوعة ومباطل سواء كانقل الروم أو بعد ، والر جل اداقدف امر أنه الحصمة حتى وجب اللعان كان باطلاو عفوها بعد الرفع باطل وقبل الرفع جآئز خانية (قوله وشرب مطلقا) أى ادام الح شارب الجر القامي على ان يأخذ معمالاً و بهفو عند ولا يصم الصلح و يرد المال على شارب المرسواء كان ذلك قبل الرفع أو بعده كافي الحانية فليحفط والات مبتلون بذلك ولا حول ولا و الا بالله العلى العظيم \* (فرع) \* قال في البزار به وفي نظم الفقه أخذ ارقا في دارغيره فأرادر فعه الى صاحب المال فدفع له السارق مالاعلى ان يكف عنه يبطل و يرد البدل الى السارق لان الحق ايسله ولو كان الصلح مع ما حب السرقة برئ من الخصومة بأخد ذا المال وحد السرقة لايشتمن غيرخصومة ويصم الصلم اله وقيها أيضاا مسرقة وحس فصالح مُرْعم أن الصلح كان خوفاعلى نفسه انفى حيس الوالي تصم الدموى لأن العالب اله - بس ظاماوان في -بس القامي لا تصم لان العالب أنه يحبس بحق اه (أَتُول) وهذا على ما كان في زمنهم من تصرف الوالي برأيه و أما في زمانها ولا درق يفلهر بينهما فانم ماعلى السواء حتى صارحبسهم اواحدا اذلا يحبس الواحد الابعد شوت حبسه يوجهه (غولهمن الدعى عليه) منعاق بالع ولوحذف نظيرهمن الاول فان المعنى وطلب الصلح من المدعى عليه (قوله كالدراهم والدنانير )الكاف الاستقصاء اذليس معناه مالايتعين غيرهما (قوله وطلب الصلح) لاحاجة الى هذه الجلة بعدد تول ا تن وطلب الصلح كاف (قوله على ذلك) كد افي مض النسم وفي بعضها عن بدل على (قوله لانه أسقاط ) سيئاتى فى الصلح فى الدين أنه أخذ لبعض - هدواسة اط للباقي لكن ليس ذلك مخصوصا بما لا يتعين بالتعيين بل كل مايشت ف الذمة (قوله وهو يتم بالمسقط) هذا يفيدانه لا يشترط الطلب كالايشترط القبول وانهذافى الاقرار كاصرح به الشارح بقلامن العنابة فتأمل (قولهلانه كالبيع) أى فقرى فيه أحكام البسع فمنظران وقع على خلاف جنس المدعى فهو سمع وشراء كايد كره بعدوان وقع على جنسه فان وقع باقل من المدعى فهو حط وابراءوان كانم أله فهو قبض واستبفاءوان كانبا كثرمه فهو فضل وربا (قوله وحكمه) أى أثره الثابتله منم قال في البحر وحكمه في جانب المصالح عليه وقوع الملك ويسملم دعي سواء كان المدع واسمه ورا أوممكر اوفى الصالح منه وقوع الملك ويه للمدعى عليه أن كال تما يعتمل التمايات

كالمال وكان المدعى عليسهمقرابه وان كان ممالا يحتمل المتمليل كالقصباص وونو ع البراءة كأأذا كأن منكر امطاقه اه وظاهره اله لاعلك المصالح صممع الانكارمع الهمعاوضة في حق المدعى ولذا يؤخد ذمنه بالشفعةان كان عقاراوه سذا يقتضى اله علك (قوله وقوع البراءة عن الدعوى) لماس اله عقد يرفع النزاع أى مالم بعرض منطل كاستعقاق المدل أطلقه وشهل ان حكمه دال في أنواعه الثلاثة حتى لوأنكر فصالح ثم أفرلا يأرمهما أقريه وكذالو مره بعد صلحه لايقب ل ولو مرهن على افرا رالمدعى أنه لاحق له من قبله قبل الصلم أوقبل قبض البدل لايصم الصلح كصلم بعدا لحلف فانه لايصم عند دالشيغين خلافا لهمد وصلم مودع يدعى الاستهلاك معالمود عدع الضاع فأنه لا يصم عند الطرفد خلافالاني توسف كمفى المقدسي (قوله وقوع الملك) أى المدعى أو المدعى داليه (قوله ف مصالح عاليه) أى مطلقا ولومنكرا (قوله وعده لومقر ا) قالف المخم وفى المصالح عدمه وقوع الملك فيسه للمدعى علمه ان كان مما يحتمل التملك كالمالوكان المسدعي عليه مقرآ بهالى آخرما تقسدم عن البحر وقوله لومقرا قيدف قوله وعنه وأمااذا كان منكراها لحكم البراءة عن الدعوى سواء كأنت فيما يحتمل التمايك أولا أفاده الجوى (قوله وهو صحيم) لقوله تعالى والصلح خبر وقوله عليد عالصلاة والسدلام كل صلح حائر فهما سالمسلمن الاصلحائد لرحاماً أوحرم دالاومعي جو ازالصلح اعتباره متى علا الدع بدل الصلح ولايسترده المدى علمه و يبطل حق المدعى فى الدعوى والمراد بقوله صلحاً أحلحواما أى لعينه كالخر وقوله أوحرم حلالا أى لعينه كالمصالحة على ترك وطءالضرة وأماددم الرشوة لدفع الظلم فائز والس بصلح أحل حراماولا بسعت الاعلى من أكاء فال مجدفي السدر الحكمر للعناعن الشَّعِيمَاء جابر من ربدانه قال ما وجدنا في زمن الحِباج أوزياد بن زياد شسياً خيرا لنامن الرشا اه قال أبو السعودومعي قوله عليه الصلاة والسسلام أحل حواما الخ كاداصالح على ألايتصرف فى بدل الصلح أوأن يجعلءوض الصلح خمرا أوخنزيراوقوله عليه الصلاءواآسلام لعن آللهالراشى والمرتشى المرادبه ادآكان هو الظالم فيد فعهالبعض الظلمة يستعين بماعلى الظلم وأمالدفع الضر رعى نفسه فلاشمة فهاحتى روى عن أبي وسف أنه أجازذاك الوصى من مال البنيم الدفع الضررعن البنيم الحرملي (قوله مع افرارال) قال الا كل ألحصرفى هذه الانواع ضرورى لان الخصم وقت الدعوى اماان يسكت أويتكام بحيدا وهولا يخلوعن النفي والاثات الانقال قد شكام عمالا ينصل محل النزاع لانه سقط بقولما يجسا اه منم وقوله مع افرار أطلقه فشمل مايكون حقىقةوصر عاوحكا كطلب الصلح والابراءعن المال أوالحق ويرجع السه بالبيان كأفى المسط وفيه تفصدل اطيف فراجعه انشت (قوله والاول حكمه كبيع) أى فتعرى فيه أحكام البيع فينظر انوقه على خلاف جنس المدعى فهو سعوشراء كاذ كرهماوان وقع على جنسمه عال كان بأقل من المدع فهوحط والراءوان كان عاله فهو قبض واستيفاءوان كأنبأ كثرمنه فهوفضل ورياد كرهالر يلعى وقدمناه قر ساقال في العر مان وفع عن مال بمال باقرارا عتم سعا ان كان على خلاف الجنس الافي مسسئلتس الاولى اذاصالحمن الدين على عبد وصاحمهمة وبالدين وقبض العبدد ليس له المراعقة من غير سان الثاسة اذا تصادقاً على اللادن بطسل الصلح كالواستوفى عن حقه مُ تصادقا اللادس واوتصادقا على اللادن لاسطل الشراءاه (قوله وحيد ) في يادة حيننذ اقتضت زيادة الفاء في فصرى أى التفريعية في المنف وقوله فيه أى فى هذا الصلم من فيشمل المصالح عنه والمصالح عليه وهو بدل الصلم حتى لوصالح عن دار بدار وجب فهما الشفعة (قوله الشفعة) أي ويلرم الشفيع مشل بدل الآخر لومثلما وقيمته لوق مياعبر عفارحتي لوكان المدلات وعاوالا شفعة فى واحدمنهما قهستانى ثم قال فى فصل السكوت والاسكار تحب الشفعة فى الدار المصالح علمهاءن دارأوعبرها وانه معاوضة في زعم المدعى اه تامل هذا ، عما فبله ممعما والدى يعالهر لى انه اذا كأل الصّلم عن افراره لى دار بدار تعب الشفعة مهما لان كالمنهماء وص عن الثابية وان كان عن سكون أو اسكار فعب فالدار المصال عليهادون الدار المصال عمالات المعاوضة هما في الدار المصالح علمها وقط أماعمارة

وقو عالبراءة عن الدعوى او وقو عالمراءة في مصالح عليه وعنه لومقرا (وهو صحيح مع افسرار أوسكون أو الكارة الاول حسكمه الكرية والتوقع عن مال عليه المرية والشقعة أحكام البيع كرا الشقعة

القهسة الى الاولى فلم أرمايدل عليها بل صريح المقول يخالفها وقال في الجله من كتاب الصلح في المادة الله ين وخسمائة معدالالف مانصه ونانكار ياخود ونسكوت صلح أواق مدعى وفده معاوضة ومدعى عليه حقده يميندن خلاصايله قطع منازعه دربناء على ذلك مصالح عليه أولان عقارده شدفعه جربان ايدراما مصالح عنه أولان عقارده شفعه حريان ايتمز (قوله والردبعيب) نحواذا كان بدل الصلح عبدام الافوجد المدعى فيسم عيماله أن مر ده وطاهر اطلاقه انه مرده بيسسمر العيب وفاحشه وقدذ كره الطيماوي فاده الجوى وأطاق الردبالعيب وهوالمرادف الافرارقال الطعاوى بالاقرار بردبيسير وفاحش وفى الانكار بالفاحش كحلع ومهرو بدل صلح من دم عدد (قوله وخيار رؤية) فيردالموص اذارآ موكان لمر ، وقت المقد وكذلك رد المصالح عنده الكان لميره (قوله وشرط) بان تصالحاء لي شي فشرط أحدهما الخيار المفسه مثلا قال في المنبع ويبطل الصلم بالردباحدهذه الخيارات الالاث (قولهويفسده جهالة البدل المصالح عليه) عي ان كان يحتاج الى تسلمه والا والا والنفسد كا ذا ادعى عليه ثلث دار وفصاله على أن يترك دعوا وف قع مهول في أرض المدعى كافى العداية لانه سع فصار كهالة المى عمدى وكذا يفسد عهالة الاحل اذاحهل البدل ، وحلاز العي قال الرملي أن جهالة الماع عليه تفسد الصلح وكداجهالة المصالح عندان كأن عماح الى التسليم (وأتول) ايس جهالة المصالح عليه مفسدة الصلح مطالقابل محله اذالم يكن مستعنياه والقبض والتسام وأن جهالته لاتفسد كافى السراح الوهاج وفى القهستاني ويكفى بيان قدوالمالح عليه فسب اذا كان دراهم أود بائير أوفاوسالان معاملات المناس تعنى عن بيان الصفة فيقع على المقد العالب انتهى قال السائحاني ولطالماطلبت نفسي هذا المقسل لادالمشهورانه لامدف العقودم مان الوصف على أن العرف عدلافه (قوله لاجهالة المصالح عنه) أى اذالم يحتم الى تسلمه كامر أرضا أشار الى ذلك قوله لائه يستقط عانه تعليل لقوله لاجهالة المصالح عنه أى والساقط لاتفضى جهالتهال المازعة لكن فالبعض الاعاضل لاجهالة المصالح عنه الااذااحتير الى تسلمه كائن اصالحسه على ان مدفع له الحق الحجه ول الذي مدعمه أو يدفع المدى المدل من عمد ه تأمل (قوله وتشترط القدرة على تسايم البدل) استثناف واقعموقع التعليل لفوله ويفسده جهالة البدل ولا يصم عطفه على يسقط وحيث كان كالمأمسة، فالستفيد منه انه لايصم الصلم على عبد الآبق وطيره في الهواء وسمكه فى الماء وجذعه فى السقف وذراع من ثوب تضر والقسمة وحل الجارية والهيمة لانه لايقدر على تسليمه ومنه جهالة البددل فانه لايقد درهلي تسليم الجهول فبذلك يصير الكلام تعليلا لقوله وفسده جهالة المدلفيين التمليسل والمملل لف ونشرمشوش الاول الثانى والثانى للاول (قوله ومااستىق مس المدعى الح) هذالوالسل على ترك المدعى في مد المدعى علمه أمالو أخذه و يد دم لم في يده شيأ صلحاه الامرجم لوا منحق لانه أخده على أنه ملكه زعاه واخدنه فلايرجع بالشي الذي دوم، لربع النزاع كأفي الممادي (قوله الكلامكلا أو بعضا فبعضا) المصدف صريح فى البعض لغوله حصنه والوقال المؤلف بعد المتن وان استعقى الكل رد المكل اسكان أوضع وأشار مان الى الم آساسة أو تسعيض في وكل مرادنتا مل (قوله يحصنه من الدعى) أى المصالح عنه هدا اذا كآن المدل مما ندس التعس فانكان ممالا يتعس بالتعيد وهومن جنس المدعى به هيننذ برجع بشل مااستحق ولايبطل الصلح كااذاادعى ألفادصالحه وليما أنوقبضهافانه يرجيع عليه بما تفصدا ستعقاقها سواء كان الصلم بعد الاقرار أوقله كالووجد هاستوقة أو بنهرجة بعلاف ماادا كان من غير الجنس كالدمانيرهنا اذاا ستحقت بعد الافتراف فأن الصلح يمطل وان كان قبله رجم عثلها ولايه عالى الصلم كالفلوس كذافى حاشية الجوى نقلاء الحر وفى المنع هدا اذا كان البدل مما يتعين بالتعين وال كال ممالا يتعسب كالدراهم والدمانير لايبطل مالاكه لانهم الايتعينا رفى العقو دوالفسوخ ولايتعلق العيق دبهما عمد الاشارة الهمأ واعايتماق عُلهُما في الذمة ولا يتصوره ما الهدالاك اله فقول المدَّر وما سمَّق من البدل مجول على ما ادا أمكن استحقاقه وهو مايتعين بالتعيين وأمام لايتعين بالتعيين ولاعكن استحقاقه لانه يمعقد السلم على جنسه

والردبعيب وخيارر ويه وشرط ويفسده جهالة البدل)المصالح عليه لانه يستقط المصالح عليه البيدل (ومااستحق من المدعى)أى المصالح عنه (يرد المدعى حصة من العوض) بعضا فبعضا (ومااستحق من البدل يرجع) المدعى من البدل يرجع) المدعى (بحصة من المدعى)

وقدره لاعلى صناحة فتامل وفى القهستاني والمدعى أن يردالبافي ويرجع بكل المدعى كالواستحق كل العوض وهدا اذا كان المستحق لم يحر الصلح فان أجازه وسلم العوض المدعى رجمع المستحق على المدعى عليه بقيمنه كافى شرح الطعاوى (قوله كاذكرنا) أى الكلاف كلا أو بعضاف بعضا م وهذا اذا كان البدل يتعين بالتعبين الى آ خرد نده ماه فى المقولة السابقة (قوله لانه معاوضة) مقتضى المعاوضة ته اذا استحق الثمن فان مثلمارج عبئاله أوفهما فبقيمته ولايف دالعقد فالصلح يجرى على هذا سيدى الوالد (أفول) لكن هذافيما يتحمص التمية كالدواهم وأمامثل الذكورة فهمي من القايضة وحكمهاأن كالامن البداي يكون عماو بمعاياه تبار من المذا فسدالعقد أي باعتبار أنه مبيع وعليه فكان على الشارح أن يقول لانه مقايضة تأمل (قولِه وحكمه كاجارة الح) صورته ادع رجل على رجل شيأ فاعترف به غمصا لحه على سكى دار مسنة أوعلى ركوب دابة معاومة أوعلى لبس ثويه أوعلى خدمة عبده أوعلى زراعة أرضه مدة معاومة فهذا الصلح جائز فيكون في معى الاجارة فيحرى فيه أحكام الاجارة كذاصوره العيني (قوله ان وقع الصلح عن مال عنفعة الح) قال في الحواشي الحوية وكدا اذاوتع عن ممفعة عال اعتبر بالا عار ولاب العسرية في العسفود المعانى فيشترط فمه العلي مالمدة كغدمة العبدوسكي الداروالمسافة كركوب الدانة بخلاف صبغ الثوب وحل العامام والشرط ، التلك المنفعة و بيطل الصلح عوت أحدهما في المدة ان عقده لنفسه وكذا بفو ات الحل قبل الاستهفاء ولوكان بعدا سنيفاء البعض بطل فهما بقو و مرجم المدعى قدرمالم يسترف من المفعة ولوكان الصلح على خدمة عدد فقتل ان كان الفاتل المولى طل والاصمى قمته واشترى بها عبد المحدمه الساء كالوصى عدمته علاف المرهون حيث بضمن المولى بالاتلاف والعتق والاعتبار بالاجارة قول محمد قالف شرحالحتلف وهوالاطهرواء تمده المحبوبي والنسفي وكذا بطلان الصلم بموت أحدهمافي المدة قول محد وقال أنو نوسف انمات المدعى عليه لايمطل الصلح والمدعى أن يستوفى جميع المهفعة من العين بعدموته كالو كان حماوان مان المدعى لا يبطل الصلح أيضافي خدمة العبدوسكني الدار وزراعة الارض وتقوم ورنة المدعى مقامسه فىاستيفاء المنفعة ويمطل الصلح فى ركوب الدابة ولبس النوب لانه يتعين فيه العباقد ثم انميا يعتسبر اجارة عد محداذا وقع على خد الاده جنس المدعى به فان ادعى دارا فصالحه على مكاهاشهر افهو استيفاه بعض حقه لااياة فتصح الحارثه للمدعى علمه كأفى الحروم ورة الصلح عن منفعة عمال ادعى السكبي لدارسة وصمة من مالكهاداً قر به وارثه وصالحه على مال دكره الموى قال بعض الفضلاء الماقد مكون المصالح عند ممالا لانه لوصالح عن ممفعة عال كان الانكار كالاقرار فاوادعى عمرافى دارومس ولاعلى سطح أوشر بافى نهر فأقر أوأنكر غمصالحه على شيء اوم حاز والظاهرأن هداحكمه غيرحكم الاجارة لانم الانحرى في هده الانساء مكان حكم الصلح في هده الصهة واعل كلام الشار ح الاتن في منه عنه غيرهذه (قوله فشرط التو قيت فيه) أى في الصلح الواقع عن مال عمد (قوله ال احتجاله) كسكني دارا في ان كانت المدفعة تعلم بالوقت كالذي مثله فالالعلامة مسكيروا عايشترط التوقيت في الاحيرالحاص حتى لوتصالحاعلى خدمة عبده أوسكى داره يحتاح الى التوقيت وفى المشترك لا يحتاح اليه كما ذاصالحه على صبغ ثوب أوركوب دابة الى موضع كدا أوحل طعام اليه اه (قوله والالا كصبغ نوب) أى ما نعم المفعة فيه بالنسمية وكذا ما تعلم المفعة فيه بالاشارة كمقل هذا الطعام الى كذا فالدارعلي العلم بالمفعة كما يأتى سائه فى كال الاجارة (قوله و يبطل عوت أحدهما)أى ال عقد المفسه يحر وهداعد محداً يضا وقال أبو بوسف ان مات المدعى عليه لا يبعال الصلح وللمدعى أب يستوفي جيم المنفعة من العين بعدموته كاقدمماه ﴿ وَمِ ع ) \* اذا أقر المدعى في ضمن الصَّمِّ أنه لاحقله فى هذا الشي تم يعلل الصلم يعطل افراره الدى في ضمنه وله أن يدعيه معدد لك والمدعى عليه ادا أفر عمد الصلورات هذا الشيئ المدعى تم بطل الصلوفانه بردداك الشيئ الى المدعى ابتهسى وقد أوضعه الجوى فشرح (قوله و بالال الحسل) أى قمل الاستيماء واوقبض بعضه بطل ممايتي ويرجع وقدره وماد كره

كاذ كربالانه معاوضة وهذا حكمها (و)حكمه (كاجارة ان وقع) الصلح (عن مال يخفعة ) كغدمة عبدوسكى دار (فشرط التوقيت فيه) ان احتبى اليموالالا كصبع قوم (ويبطل عون أحدهما وج لال الحل المتصالحين من مال بمفعة في المدة أو هاك الحل الذي قامت به تلك المفعة بهابطل الصلح لائه الحارة وهي تمطل بذلك انكانت فى كل المدةوان كات فى معضها هبة ـ درهمن حمى الموت والهـ لاك (قوله وكدا) يصمرلو وقع أى الصلح عن دعوى مدفعة بمالو أقرم اوفيه أن المنفعة مدفعة ملك المدعى عليه ولا يصيم استنجار منفعة ملكه (قوله أو عنفعة عن جنس آخر) كغدمة عبد في سكبي دار يخسلاف مااذا انحد آلجنس كااداصالح ع سكى دار على سكى داراً والخدمة بالحدمة والركوب بالركوب فانه لا يحوز سيم المفعة بالمفعة مع التحاد الجنس كالايحوزاستشار المفعة يعنسهامن المنامع مكداالصلح الكن صورالمستدالة هستاني عالوأوصى بسكى داره لرجل ثم مات ثم ادعى الموصى له السكى وصالحه ون هده السكى على سكى دارأخرم، أودراهم مسمساة فتبس منسمأن المراد من الحتسلاف جنس المفعة اختسلاف عينم اتأمل وراجع وكان ينسغي أن يذكر هدد المستقلة قبل قوله شرط التوقيت ديم (قوله ابن كال) قالف الايضاح اكر انمايجوز عمقعة عن معفعة اذا كانتا مختلفتي الحاس انتهي كالداصالة عن حصى دارع في خدمة عمد عدالف مااذا انحدالجنس كماندا صالح عن سكى دار على سكى دار فانه لا يحو زكماة للدمماءة رسا (عمله لانه) أى انفساخ العدقد بذلك هو حكم الاحارة يعدى اذا كان اصلح عن المال المفدعة (قوله أى الصلح) يشمير الى تقدير مضاف فى الصدف وقوله بسكوت وانكار الباء بمدى فى أم السلح الواقع فى سكوت وانكار والظرفية عجازية ولا صلح جعلهاسمية لانسب الصلح الدعوى (قوله والمكر) الواو عدى أو (قولهمعارضنف حق المدعى) لانه يأخذ وضاعن حقه في زع مدرر قيال الصلح على دراهم معدد وى دراهم ماذاتفر قافيل القبص بحر (عوله وقداء عن وقطع نزاء في حق الاسخر) ادلولاه له ق النراء ولزم اليمى قال الزيلعي وهذافي الانكارظ اهرلامه تبين بالاسكارأت ايعطيه اقتلع الحصومة ودداء اليمين وكذافي السكوت لانه يحتمل الاقراروالانكاروجهة الانكارواجةاد الاصل فراغ الدم والايجب بالشك ولايشبت كون مافى يده هوضاع اوقع بالشاك أي مع أن حله على الانكار أولى لان فيه وهوى رفريغ الدمة وهو الاصل كاعلت (قوله فلاشفعة في صلح عن دارم مأحدهما) يعني ادا ادعور جل على آخردار ، فصالح تهما مدفع شي لم تعب الشفعة لانه يرعم أنه يسقد في الدار الماوكة له على نفسه بهذا الصلح و بدوم خصومة المدعى عن رهسه لاأنه يشتر يهاوزعم الدعى لا يلزمه مخ (قوله و دلى محمنه) أى فيتوصل الشفيع محمدة الرعى الى اثبات الدعوى عليه أى على المدعى عليه المسكر أو الساكت (قوله لان باقامة الديمة) حدف اسم أن (قوله علم) بتشديداللام أى الشفسع المدعى عليه ان الدارلم تسكن المدعى قال في الحاسة ادعيا أرضافي مرحل الارث من أبهما فحدد فواليد وصالحه أحدهما على مائة لم يشاركه الا تحولان الصلح معاوصة فى زعم المدعى دراء عن في زعم المدعى عليه فلم يكل معاوصة من كل وجه والايثيث الشريات حق الشمركة بالشال وفي رواية عن أي حسيفة يشاركه التهمي ملحصا رأقول لملم والحدرع مكايأت فطيره واعل العلة ف ذلك أنه باع نديده فقط ولاشركة لاخيه فيه مخلاف مالوصالح المدنون على مقدار معاوم حيث يشاركه أخوه كماه وطاهر تأمل (قوله ونتجب أى تعب الشفعة في دار وقع الصلِّم عليها بأن تسكون بدلًا (قوله بأحدهما) عي الانكار والسُّكوتُ (قوله أو باقرار) لاحاجة اليه للاستعناء عنه بقوله فى الصلح عن افرار فتجرى ديه الشفعة (قوله عن المال)

ألى وضاعن الضمير (قوله ديواخد فرخه) حقى لوا دعى دارا فأركر ف الحهمة اعلى داراً حرى وجبتُ الشفعة فى التى صالح علمها دون الاخرى لما دكر ما عيى واركا والاستخرا العارصة لا تمدع وجوب الشفعة و كارالا تخرا العارض أن رجلالو فال أما اشتريت هذه الدارس والان يدكر يأخدها الشفيد عيال الشفعة و كدالواد على التم من التم عنه الشفعة و المنافقة و

من البطلان بالموتوالهلاك قول مجمد وقال أبو يوسف ان مات المطاوب لا يبطل السلح والمدعى توفيه الى آخر من البطلان بالموت و المدينة و المدينة والمدينة المناه (قوله في المدة) تناز عفيه موت و هلاك على أن يكون صفة لكل منهما أى لوهاك أحد

فى المدة) وكذا لو ونعءن منفعة عال أو عنفعة عن جنس آحران كال لانه حكم اجاره (والاخيران) أى الصلح بسكون وانكار (معاوضة في حق المدعى وفداءعس وقطم نزاعني -قالا شرا وحيشد رفلاشفعة فيصلح عندار ع أحدهما) أى مع سكوت أوانه كادله كمل للشفيدمات يقوم مقام المدعى ويدلى محمته فالكالدعيسة أفامها الشفدع علموأخذ الدار مالشفعة لان ماقامة السية تبي أن الصلح كان في معى البيع وكذا لولم كمن له بينة فلسالمدرى عليه فنكل شرنبلالية (وتحب فى صلح) وقدم (عامها بأحدهما) أو باقرارلان المدعى يأخذها عن المال فرؤاخذىرعه (رما

استحق من المدعى) من فيه المتبعيض فهو قاصر على مااذا استحق بعضه (قوله فيه) أى فى البعض المستحق (قوله خلو العوض عن الغرض) علالة وله رد المدعى حصته وذلك لان المدعى عليه لم يدفع العوض الاليدفع خصومته عن نفسه ويبقى المدعى فى يده الاخصومة أحد فاذا استحق لم يحصل له مقسوده وظهر أيضاان المدع لم يكن له خصومة نبرج ع عليه انتهائي من و قوله رجع أى المذع (قوله ف كأه) ان استعق كل العوض (قوله أربعضه) ان استعق بعضه لان المبدل في الصلح عن انكارهو الدعوى فاذا استعق البدل وهو المصالح عايدرج ع بالبدل وهوالدعوى أى الااذاكات عمالا يقبل النقض فأنه رجع بقيمة المصالح عليه كالقصاص والعتق والنكاح والخلع كافى الاشباء عن الجامع الكبيرة الالجوى قوله كالقصاص فيسه نظر فانه ذكرفي الجامع الكبير أنهالو كانت الدعوى قصاصا ماكه المدعى عليه من غير اقراره لي جارية فاستولدها المدعى ثم استحقت فأخددها المستحق وضمنه العقروقيمة الولدفان المدعى رجع الددعوا وفاوأ فام البينة أونكل المدعى عليه وجع بقيمة الولدوقيمة الجارية أيضاولا رجيع باادعاه يخلاف ماتفدم يعني لوادعى على رجل ألفا فحدهاأ وسكث فصالحه على حارية وقبضها واستولدهام استحقها مستحق فأخذها فأنه لايرجدع بقيمة الجارية ويرجع عاادعاه وهوالااف والفرقان الصغ عة وقع عن دعوى المالواته يحتمل الفُّسَمَ بالاقالة والردبالميب والخيارفكذا تنفسم بالاستعقاق واذا أنفسم عادت الدعوى كاكانت فيرجع بماادعاه وهوالااف أماالصلح من القصاص فلايعتمل الفسيخ لانه بعد مقوطه لايحتب لالعودلان الصلح عفوفلا يحتسمل المقض كألعتق والنكاح والخلع فاذالم بنفسخ باستحقاف الجارية بقي الصلم على حاله وهو السبب الموجب تسملهم الجارمة وقد عزءن تسلمها فعيب قيمتها كذافى شرح تلحيص الجامع الفغر المارديني ثم فالروفيه اشكال وهوأن يقال ادا أقررتم ان الصلح عن الدم لاينة مض باستحقاق الجاربة وجب أنلابرجيعالىدعواه بعنى سواءكان الصلم عن انكارأو بينهة أوسكوللان الرجوع الحالدعوى نتيجة انتقاض الصلح كأنقدم أنفاولم ينتقض التهمى ولفى البحرولواستحق المصالح عليه أو بعضه وحمالى الدهوى فى كله أو بعضه الااذا كان ممالا يتعمى بالتعيم وهومن جنس المدعى بد فينشذ يرج ع عثل مااستحق ولايبطل الصلح كماذا ادعى ألفاف الحميل مائة وقرضها يرجع عليه عمائة عند استحقاقها سواء كان الصلح بعدالاقرا رأوقبله كالووجدهاستوقة أو بنهرجة بخلاف مااذآ كان من غيرا لجنس كالدنانيرهذا اذاا سنحقت بعد الاعتراف فان الصلم يبطل وان كان قبله رجع بمثلها ولا يبطل الصلم كالفلوس اه (قوله فان وقع به) أى بلفظ البيع مان عبر بلفظ البيع عن الصلح في الانكارو السكوت بان عال أحدهما بعدل هدا الشي بهذا وقال الأخراشتريت حيث يرجع المدعى عند الاستعفاق على المدعى عليه بالمدعى نفسه لا بالدعوى لان اقدام المدعى عليه على المباعة اقرارمنه بان المدعى ملك المدعى فلايعتبرانكاره بخلاف المسلم لانه لم وحدمنه مايدل على انه أفر بالملاناله أذ الصلح قد يقع لدوم الخصومة كماياً في قريبا (قوله لان اقدامه) أي المدع عليه (قُولُه اقرار باللَّكية) أى للمدعى بخلاف الصلح لانه لم يوجد منه ما يدل على أنه أقر بالملك له اذا اصلح قد يقع لدنع المصومة (قوله قبل النسليمله) وأماهلا كه بعد تسايمه فهاك على المدعى لدخوله في صمانه (قوله كاستحقاقه) أى كاستحقاق بدل الصلح كداك أى كلا أو بعضا (قوله فى الفصلين) أى مع اقرار أومع سكوت وانكار فيرجيع بالمدعىأو بالدعومى فانكانءن اقراورجه بعدد الهسلال الىالمدعىوان كانء انكار رجيع الى الدعوى واذا هلك بعضه يكون كاستحفاق بعضة حتى يبطل الصلح فى قدره و يبقى فى الباق مض (قوله وهذا) أى رجومه الى الدوى عنداستحقاق البدل أوهلا كه قبل التسليم (قوله لوالبدل) أى لو كان البدل مما بتمين (قوله والا) بان كان لا يتعين وهو من جنس المدعى به (قوله لم يه طل) أى الصلح (قوله البرجع عله كأن كان دراهم أودنا برقان الصلح لايمطل ملاكه لانم مالا يتعيمان في العقود والفسوح فلايتعاق بماالعقد عدالانسارةالهما واعايتعاقيء الهمافىالذمة فلايتصورفيه الهلاك والحاصل الهاذا

استعق من المدعى ردالمدعى سهتهمن العوض ورجيع بالمصومة فمه) فيخاصم المستحق كالو العوضاءن الفرض (ومااستحق من البدل رجع الى الدعوى فى كله أو بعضه) هذا اذالم يقع الصلح بلفظ البسع فان وقعبه رجع بالمدعى نفسمه لابالدعموى لان اقدامه على المالعة اقرار ماللكىةعىنى وغير. (وھلاك البدل) كالأأو بعضا (قبل التسام له) أى للمدعى (کاستعقاقه) کذاك (في الفصلين) أي مع اقرارأو معسكوت أوانكار وهذا لوالبدل مماينعين والالم يبطل بل پرجع عثله عيني (مالح ان و ادعىعليه ألفافصالحه على ماثة وقبضها فانه يرجم عليه بالماثة عندا ستعقاقها سواه كان الصلر قبل الافتراق أو بعده بخلاف مااذا كان من غير الجنس كالدنانير هنا اذا استحقت بعد الافتراف فان الصلي يمطل وان كان قمله فأنه ير جمع الثلهاولا يمطل الصلح كالفاوس كافدمنا (قوله كذاف نسم المتن والشرح) أعله هو الذي وقع له والذى فى نسخة الشرح التي بيدى على (قوله أى عن يدعم) تفسير لما وتخصيص لعمومها فانها تشمل الدن حابى وهذالوقائما ويأتى حكم مااذا كانهالكاءندة ولاالمتنوالصلم عن الغصوب الهالك (قوله الجواز في الدس الجوازا سقاطه وهو علة للخصيص المذكوراً ي اعماكان هذا الحكم خاصابالعن لجوازه فى الدن لان الصلح عن دمن ببعضه أخذ لبعض حقه واسقاط لليافى كايأني واسقاط الدن مائز واغلم يحزفي العيى لات الابراء عن الاعبان لا يصم ولذ الوزاد على البعض ثوبا أو درهما صم لانه يعقل الثوب أوالدرهم بدلاعن الباق وكدالوأمرأ وعن الدعوى في باقها يصم فلوساله على بيت منها على أن يترك الدعوى في باقها كان أخذا ابعض حقه وابراءعن الدعوى في الباقي والابراءعن الدعوى صحيم فليس له أن يدعى بعدد لك ولكن لا علكهاد كانة لعدم وحود التماك لها الفقد سده (قوله فاوادعي علمه داراً) تفر سع على التي وعشل له ح (قوله على بيت معلوم منها) الظاهر الداذا كان على بعض شائع منها كذلك العلة المذكورة (قوله داومن عسيرها مم) الاولى تأخسيره عن توله لريصم وعلته ليكون مفهو ما التقبيد بقوله منها وليسلم من الفصل بين لو و حوام اوهو قوله لم يصصياً حنى وهو تو له فلومن غيرها صحر قوله لان ما قبضه من عن حقه) أى بعض عسحقه وهوعلى دعواه فى ال القلان الصلم اذا كان على بعض عن المدعى كان استيفاء لبعض الحق واسقاطالابعض والاسقاطلار دعلى العنبلهو يخصوص بالدن حتى ادامان واحدو ترلشميرا ثافأ يرأبعص الورنة عن نصيمه معزل كون راءته عن الاعيان درر و يأتى قر يبابأ وضع ماهما (قول كوبودرهم) أشار بذلك الى أنه لافرق من القمى والمثلى (قوله فيصيرذ لك) أى المزيد من الثوب والدرهم (قوله عوضا عن حقه فهمايق) أى فيكون مستو فيا بعض حقه وآخذ العوض عن البعض (قوله أو يلحق) منصوب بان مضمرةمشل أوبرسل فيكونمؤ ولاعصدر مجرو رمعطوف على مجر ورالباء وهو بضم الماءس الافعال (قوله عن دعوى الباقي) لان الايراء عن عمنه غير صحيح أي في حق الدعوى وسقوط العن دبانة كلف الميسوط ولذاقيسديه وأماالابراءى دعوى العبر فحائز كمفى الدر روهو أن يقول رثت عنها أوعن خصومتي فهاأو عندعواى هـ ذه الدار فلاتسمع دعوا مولابينته وأمالوقال أبرأتك عنها أوعن خصومتي فهافانه باطلوله أن يخاصم أى غيرال اطب كالوقال لى سده عبد مرتب مه فانه يبرأ ولوقال أموا تل الانه الماأ مرأه عن ضمانه كلف الاشتباه من أحكام الدن (قات) ففرقوا بن أثر أتك ويرثت أو أباس علاضافة البراء فلفسه فتعم يخلاف أمرأتك لانه خطاب الواحد وله مخاصمة غيره كأفى حاشيته امعز باللولوا لجيسة شمرح الملتقي وفى البحر الاراءان كانعلى وجهالانشاءكا رأتك فان كان نالعين بط لمنحيث الدءوى ولد الدعوى بماعلى الخاطب وغديره ويصحمن حسننفي الضمان وانكاب عندعو اهاهال أضاف الامراءالي الخاطب كامرأتك عن هذه الدار أوعن خصومتي مهاأوعن دعواي فها لاتسمع دعواه على الخاطب مقطوان أضافه الى نفسه كقوله برئت عنها أوأنابرى وفلأتسمع مطلقاهدا لوعلى طريق الخصوص أى عيى مخصوصة واوعلى العموم وله الدعوى على الحاطب وغسيره كالوتبارأ الزوجات عن جيم الدعاوى وله أعيان قاعمة الدعوى بمالانه ينصرف الى الدون لا الاعيان وأمااذا كان على وجه الاخبار كقوله هو مرى عمالى قبله فهو صحيح متناول للدس والعين ولآنسم عالدعوى وكدالاملك لى في هذا العيد ذكره في البسوط والحيط وعلم أن قوله لأأستحق إ قبله حقامطاهاولادعوى عنع الدعوى بالعسن والدس لمافى اليسوط لاحق لى قبدل يشمل كل من ودن فأو ادعى حقا لم يسمع مالم يشهدوا الله بعد البراء، اله مافى البعره له سا وقوله بعد البراءة يفد أن قوله لاحق لى ابر اعام لا اقرار (قوله الصة مطلقا) ولومن غيرهدنه الحيلة فلا تصم الدعوى بعد وانبرهن (أقول)

كذافي نسمخ المتنوالشرح وصدوابه عملي (بعض مادعيه)أىءـىنىدعها الموازه فى الدن كاستعىء فاوادعى علمه دارافصالحه على بيتمعلوم منها فلومن غيرهامم قهستاني (لم يصم) لانماقبضهمن عي حقم والراء عن الباقي والامراء عن الاعيان اطل قهسمتاني وحدلة جهته ماذكرونقوله (الانزيادة شيُّ)آخر كثوب ودرهم (فىالبدل) فيصيرذلك عوضا عنحقه فمايق (أو)يلحقبه (الانواءعن دعوى الباق) لكن ظاهر الروامة العصية مطلقيا شرنبلالية ومشى علىهنى الاختياروعزاء

الاراء عن الاعدان لايصم اتفاقا اما في خصوص المستلة وهوما اذا ادع دارا وصالحه على بيت منها يصح في ظاهر الرواية و عدم كانه قبل منه بعض حقه وأبرأه عن الدعوى في اقده كاقد منالان الابراء عن العنااراءمن الدعوى فيسهوالاراءمن الدعوى فالاعيان صحيم وعلى مافى المتنوهو وايه ابن سماعة لمعمله أمراء عن الدعوى وقال بعد مصمته قال في الاختمار ولوادعي دارا دصالحه على قدر معداوم منها حاز وسمركانه أخذيعض حقهو أوأهعن دعوى البافى والبراءة عن العين وانام تصم لكن البراءة عن الدعوى تصم فصعناه على هذا الوحه قطعالاعمارعة اه وفى الذخيرة البرهانية ادعى دارا فيدرجل واصطلحاعلى بيتمعلوم من الدارفهو على وجهينان وقع الصلح على بيت معلوم من داراً خرى المدعى عليسه عهو جائز وان وقع الصلم على بيت معاهم من الدارالني وقعت فيها الدعوى فداك الصلم حائر لانه في زعم المدع اله أخذ بعض حقدو تركذ البعض وفارعم المدعى عليدأنه فداءعن عينه واذاجازهد داالصلح هل سمع دعوى المدع بعدد ذلك وهل تقبل ان كان البيت من دار أخرى لا تسمع دعواه باتفاق الر وايات لآن هدد المعاوضة باعتبار جانب المدعى فكائد باعماادع بماأخسدوفيمااذاوقع الصلح على بيتمن هذه الدارذ كرشيخ الاسلام نعم الدين النسغى فى شرح المكافى انه تسمع وهكذا يفنى الشيخ الآمام الاجل ظهير الدين المرغيناني ودكر شيخ الأسلام فىشرحدانه لاتسمع دموا وروى ابن سماعية عن محدانه تسمع فالواوهكذاذ كرفى بعض روايان الصلح واتفقت الروامات أن المدعى علمه لوأقر بالداوللمدعى انه مؤمر متسلم الداو المسموفي وواية ابن سماعة أن المدعى مذا الصلم استوفى بعضحقه وأمرأعن البافى الاأن الامراعلاقى عيماوالامواء عن الاعيان باطل فصار وجوده وعدمه عنزلة شئوا حدوجه ظاهرالرواية أنالا براءلاقى عينا ودعوى فان المدعى كان يدعى جيم الدارلىفسه والابراء عن الدارصيم وان كان الابراء عن العبى لا يصم فان من قال اعيره أبر أتك على دعوى هذا العيرصم الابراء حق لوادى بعدد ال فلانسمم أونقول الابراء لأقى الدعوى فان قوله أبرأ تانعن هذه العين معناه أمرأتك عن دعوى هذه العدين ألاترى ان تول المغصوب منه للعاصب أمرأتك عن العبد المعصوب معناه أبرأتك عن ضمان العبد المعصوب وبمذه المسئلة تبن ان معدى قولنا البراءة عن الاعمان لا تصمران العين لاتصرملكا للمدعى عليه بالابراء لاان يبقى المدعى على دعواه وفى آخر كتاب الدعوى في منتقى أن سماعة عن محدف رجل خاصم رجلاف دار بدعها عم فال أمر أتك عن هذه الدار أو فال أمر أتك عن خصومتي هذا كامباطلوله أن يخاصم ولوقال رئت من هذه الدار أوقال رئت من دءوى هذه الدار كانجائزا ولاحق فيها ولوجاء بيينة لم أقبلهاوفى مستى ابراهيم بن رستم عن محدر جل ادعى دارا فيدر جل فصالحه المدعى عليه على نصفها وفال مرئت من دعواى في المصف الباقي أوقال مرثت من المصف الباتي أوقال لاحق لى في المصف الساقى ممأقام البيبة على جبيع الداولا تغبيل بيته ولوة المسالختك على نصفها على انى أمر أتكمن دعواى في النصف الا منوهم أقام بيرة كآسله أن يأخذ الداركلها وفرق يرقوله مرثث وبين توله أمرأ تل قال ألاترى أن عبدافى يدرجل لوفال لرجل وتتمنه كان يريئامنه ولوفال الرأتك ممه كانله أت يدعيه ورعاأ مرأهمن ضمانه قالوقال أحيابها رحههم الله تعالى أت مي ترمح هوأ نامنه لم ترىء كالله أن يدعى في العبد اله (قوله في العرمية) ووجهه كافى الجوى ان الاراءلافى عيناوده وى والاراء عن الدءوى صحم فان من قال العديم أمرأتك عن دعوى هذه العين صعولوا دغاه بعد لم تسمع (قوله البزار به عمارتها هذا هو المدكورف أكثر الفناوى على اختلاف ظاهر الرواية وفي طاهر الرواية بصفر لاتصم الدعوى والسرهن (قوله وقولهم) جواب سؤال واردعلى ظاهر الرواية تقدره كيف صم الصلح على بعض العدى المدعاة مطاهامع اله يلرم منه البراءةعن باقبهاوقد فالواالابراء عن الاعيان باطل ومقتضاه أنه لايصح أعاده الطعطاوى اكر ماذكره وارد على كالم الماتن لاعلى طاهر الرواية ادلاتعرض للا مراءوم الضيمة الصلح اسقاط لا اقى لا امراعا وهم وتأمل (قوله عده وى الاعبان) الاسب هما حدف توله دعوى كايعله رعما قدم مى عبار الدخير ، وهو المناسب

فى العزميسة المبزازية وفى الجلالية لشيخ الاسسلام وجعل مافى المن رواية ابن سهاعة وقولهم الابراء عن الاعيان باطسل معناه بطل الابراء عن دعوى الاعيان

السياق كالمهولمايأتي من الاستدراك الاستي في قوله لمكن لا تسمع دعو اه في الحكم اذلو بطل الاراء عن الدعوى اسمعت دعواء ولات الفقه محة البراءة عن دعوى الاعمان كأمر بلاخلاف فيها ولوقال والايراء عن الاعيان باطل ديانةلاة ضاء لكان أحكم والله تعالى أعلم (قوله ولم يصرملكاللمدعى عليه على المقصودمن المقام أى انمعنى بطلان البراءة عن الأعيان اخ الاتصلير ملكاللمبرأ منها فل المدعى أخددها انوجدها وليسمعنى البطلان المذكورانه يسوغه الدعوى بهابعد الابراءمنها أبوالسعود (قوله وأما الصلم على بعض الدمن) مفهوم قوله سابقا أى عين يدعيه اقال المقدسي معز باللحميط له ألف فانكر والمطاوب فصالحه على ثلثما تممن الالف صح ويبرأ عن الباقى قضاء لاديانة ولوقضاه الالف فأنكر الطالب فصالحه بماثة صعولا يحلله أخذها ديانة فيؤخذ من هناومن أنالر بالابصم الامرا معنهما بقيت عينه عدم صحة براءة قضاة زمانناهما يأخذونه ويطلبون الابراء فيبرؤنهم بلماأخذمين الريااعرف س يجامع عدم الحلف كلواعلم أنعدم مواءته فىالصلح استنى منه فى الحاسة مالو زادوأمرأتك عن البقية ساتحانى أى حيث يبرأ حينشذ قضاء وديانة (قلت) و بظهرمين هذا ان ماتضمنه الصلح من الأسقاط ليس ابراءمن كل وجهوا لالم يحتم لقوله وأبرأتك عن البقية (قوله أى قضاء لاديانة) هذااذ المربري الغريم من البافي والابرى ديانة كاعلَ (أقول) تأمل فيه مع انهم قالوا ان الصلح عن الدمن على بعضه أخذ لبعض حقه واسقاط للمافى واسقاط الدين يصح فالذي يظهر أنَّه يسقط فضاءود يأنةولوم ماد كره همالم يبق مرف بين الدين والعين على ظاهر الرواية تأمل (قوله ونحامه فى أحكاء الدىن من الاسباه) وعبارتها ومنها صحة الابراء عن الدين ولا يصح الابراء عن الاعبان والابراء عن دعواها صحيمة اوقال أمر أتك عن دعوى هذا العين صم الامراء فلاتسى عدعوا مم ابعد ، ولوقال مرتت من هذه الدار أومن دعوى هده لم تسمع دعواه وبينسه ولوقال أبرأ تك عنها أرعن خصومتي فيهافهو باطلوله أن يخاصم واغماأ مرأه عن ضمائه كذاف النهاية من الصلح وفى كافى الحاكم لاحق لى قبله يبرأ من الدين والعين والكفالة والاجارة والحدودوالقصاص اه وبهءلم آنه يبرأمن الاعيان فىالابراءالعام لكن فى مداينات القنمة افترق الزوجان وأمرأكل واحدمنهما صاحبه عنجيم الدعاوى وكان الزوح بذرف أرضد هاو أعيان فاعة فالحصاد والاعيان القاعة لاتدخل فى الابراء عن جميع الدعاوى اه و بدخل فى الابراء العام الشفعة مهومسقط لهاقضاء لاديانة انلم يقصدها كدافى الولوا فجيةوفى الخانية الابراء عى العين المعصو بقابراءعن ضمانها وتصير أمانة في يدالعاصب وقال زمر لا يصم الابراء وتبقي مضمونة ولوكانت العسين مستهلكة صم الاتواءو مرئ من قيمتها اه فقولهم حينئد الاتراءي الاعمان باطل معناه انهالا تبكون ملكاله بالاتراء والاهالام اعتنهالم فرط ضمانه اسحم أو يحمل على الامانة اه أى ان البطلان عن الاعمان محله أذا كأنت الأعمان أمانةلانه ااذا كانت أمانةلا تلحقه عهدنه افلاوحه للزمراء عنها تأمل وحاصله أن الامراء المتعلق بالاعيان اماأن يكون عندعو اهاوهو صحيح مطلقاوان تعلق بنفسهافان كالمتمغصو بةهالكة صحرأ بضا كالدس والاكانت فاغة فعنى البراءة عنهاء نضمائم الوهاكت وتصير بعد البراء فمن عينها كالامانة لاتضمن الابالتعدى عليهاوات كانت العين أمانة فالبراءة لاتصرد بالذعمي فالداذا ظفر بهامالكها أخذها وتصم قضاء ولا إسمع القاضى دعواه بعد البراءة هـ فام لحص ماآسة في دمن هذا المقام ط وقد مناقر يباز بدنه وزيادة وهوكالم حسن رشدك الى أن قول الشارح معناه الح محول على الامانة الاأن قوله فتصح قضاء فيه أنه باطل والحالة هذه فلاتصم لاقضاء ولاد يارة بل حلوا اطلاق قولهم البراءة عن الاعيان باطلة على هذه الصورة تأمل بق لوادعى عيناعليه في بده فانكره ثم أمرأه المدعى عنهافهو بمنزلة دعوى العصب لانه بالانكار سارعاسماوهل تسمع الدموى بعد ملوقا عُه الظاهر نع (قوله وقد حققته في شرح الماسق) نصه قلت وقولهم الابراء عن الاء انلايصم معناه ان العدلا تصير مأسكاللمدع عليه لاأنه بني على دعو اهبل تسه قط في الحكم اذا كان الامراء مضافا للمتكام كالصلح من بعض الدين فانه المايبرا عن باذبه في الحكم لافى الديامة أى عن غيرما في

ولم يصرملكا للمدعى عليه ولذا لوظفر بذلك الاعيان حله أخذهالكن لاتسمع دعواه فى الحكم و أما الصلح على بعض الدبن فيصع ويبرأ وتعامل أى قضاه لادبانة فلذ الوظفر به أخذه قهستاني وتعامه في أحكام الدبن من الاشسباء وقسد حققته في شرح اللمتني

۳ قوله أعرف بالقاف أى
 أشد حالاف التحريم من
 الربا اه منه

غيرالدمة اذلابس قط بالاسقاط أماالقاعم بمافيسقط بهوالصلح امااسقاط للباقي أواواءه وكالهما معيم فىدس النمه قولذا لوظفر به أخذه قهسستاني وبرجندى وغيرهما وأما الابراءعن دعوى الاعمان فصيم بلآ خلاف اه ح لكن قوله لانه يبقى على دعواه الخ سخالف المانقاناه عن شرح الملتقي آنفاعند قوله عن دعوى الماقى وفى الخلاصة أمرأ تلاعن هذه الدار أوعن خصومتي فهاأوعن دعواى فها مهدا كامباطل حتى لوادى بعده تسمع ولوأفام بينة تقبل اه لكن فى قوله لوادعى بمده تسمع أى على غير المخاطب كامر عن البحر تأمل والحاصل أن الذي تعطيه عبارة الكتب المشهورة ان كأن الابراء عنها على وجه الانشاء فأماأن يكون عن نفس العسسأوعن الدعوى بها فانكان عن نفس العن فهو باطل من جهة انله الدعوى بم اعلى المخاطب وغيره صيممن بهة الاراء عن وصف الضمان فالاراء الصادر في المقول والعقارا راءعن الاعبان لا عن الدعوى بأدواتها على الخناطب والاغيره فاعهم تعنم (قوله وصم الصلح من دعوى المال) لانه في معنى البياع في الجاربيعه حازصلمه درر ولما كان حوازالصلم وعدم جوازه دائرا على أصل وهو وحوب جل الصلم على أقرب عقدمن العقودالمعهودة وأشباههامهماأمكن صحهذاالصلح لانه يحول على عقدالبيع لاشترآ كهمافى مبادلة المال بالمال وهي حقيقة البيع وصمءن دعوى المهفعة حلاعلى الاجارة وعن دعوى الرق حلاعلى العتق عال الاشتراكهما في تلمك المفعة بعوض في الاولوفي أصل المعي في الثاني ومراعي في الملحق ما مراعي في الملحق به مهماأمكن وذكر فسادصلح الزوح عن دعوى المرأة النكاح وفساد سلم عن دعوى حد الح بنياء على هذا الاصل أدضالاته لمالم عكن الجلءلي وأحدمن المقود المعهودة ولم يكن مصحم آخرفي كل منها حكم بفساده تدبر (قوله ولو باقرار) بما للوحه الاطلاق أي سواء كان باقر ارأوسكوت أو أسكاروسواء كان عمال أو بمفعة (قوله وعدفعة) أى ولو عنفعة وكون على الإجاره اذا كان عن اقرار (قوله وعن دعوى المنفعة) صورته أن يدعى على الورثة ان الميث أوصى يخدمة هذا العبدوأ نكرالورثة لان الروآية محفوظة على انه لوادع استمجار عين والمالك ينكر تم صالح لم يحز اه وفي الاشباء الصلم جائز عن دعوى المافع الادعوى اجارة كم في المستصفي ا اه رملى وهدذا مخالف أساف البحر تأمل (قوله ولوج لهعة عن جنس آخر) الاولى النعمير عن كالصلم عن السكنى على خدمة العمد يخلاف الصلح عن السكى على سكى والا يحور كأفى العيبى والزياعي فال السيد الجوى الكن في الولوا لجمة ما يخالفه حدث قالوادا ادعى سكبي دارفصالحه على سكبي دارأ حرى مدة معاومة مازوا مارة السكمي بالسكي لاتحوز فالواغاكان كذلك لانهما ينعقدان عليكا بقليك اه أبوا اسعودوذ كرابن ملا فى شرح الوقاية مخالفالماذ كره فى شرحه على الجمع قال فى المعقو بيدة والموافق الكتب مافى شرح الجمم والحاصل أن الجنس احدى علتى الرباوبا حدى العلمين يحرم فتمايك الممادم لايكون الانسيثة لجهوثة آنا كم آن فيتبع مع اتحادا لجنس لامع اختلافه (قوله وعن دعوى الرق و كان عتقاعلي مال) صور الا دعى على مجهول الحال اله عبده وصالحه المدع عليه على مال جار وكان عتقاعال مطلقا أى في حق المدعى والمدعى عايمه انكان عن اقرار وفي حق المدعى انكان عن سكوت أو اسكارويكو نحمن ثد فد اء عن وقطع اللف ومة في حق المدعى عليه (قوله ويثبت الولاء) لووقع الصلح باقرار أى من المدعى عليه وهو العبد (قوله والا) أى وان لم يكن باقرار بان كار الصلح عن انكار أوسكوت ( قوله لا) أى لايثبت لولا الانه لم يصدقه على اله معتقده بل بنكر العنق ويدعى انه حرالاصل ومن ادعى ولاء شخص لايشبت له الابتصديق المدعى عليه كاتقدم ف الافرار (قوله الابسة)أى الأأن هم المدعى البيئة بعد ذلك فتقبل سنه في حق ثبوت الولاء علم له لاغير حتى لا يكون رقيقًا لانهجه ل معتقابا اصلح فلابعود رقيقا منم (قوله ولابعود بالبينة الخ) يغنى عنه وله وكان عتقاء لي ماللات بالببنة أثبتانه كانرفيقاقب السلج وأدوقع السلح عنقاعلى مالءلي مأفدمه فلاوجه لعود ورقبقا (قوله المدعى) بالبناء للمعهو لوسمأت آخرالياب استشاء مسئلة وهي قوله الافي الوصي على مال الح (قوله بأخد البدل) متعاق بنزل قال الجوى ولوكان المدعى كأذبالا يحلله البدل ديانة (قوله نول بائما) أى بأخذ البدل أى

(وصم) الصلح (عن دعوى المال مطاقا) ولوبافراراً و بمنفسعة (و)عن دعوى المدفعة عن جنس آخرار)عن دعوى جنس آخرار)عن دعوى ويثبت الولاعلوبافراروالالا الابيمة در رقلت ولا يعود عوضع أقام بينة بمدالصلح لايستعق المدعى لانه بأخذ المبدل باختياره نزل بائعا فاجعلها

(و)عسن دعوى الزوح (الدكاح)على غيرمن وجة (وكان خلما) ولا يطبب لو مبطلا ويحل لها التزوح لعدم الدخول ولوادعته المرأة فصالحهالم يصعوفاية ودرروملتني وصحعه المحتمد في المحتمد المحتمد المحتمد المحتمد المحتمد المحتمد عن نفسه) عدالم يحرصلحه عن نفسه) المولى لكن يسقطه القود ويؤاخذ بالبدل بعد عتقه ويؤاخذ بالبدل بعد عتقه

فيمايصلح أنيكون بانعافيه أومستأحل أومؤحرا أومعتقاعلى مال أومختلفا فيمايصلح له (قوله عن دعوى الرُّوج) لوأسقط لفظالز وجماضرقال في الشرنبلالية لوأسقط لفظ الزوج لـكان أولى ثم قال وهـــــذا اذا لم تكنذاترو بالناو كاناهاز و بالم يثبت نكاح الدعى فلايصح الخلع انتهي (قوله على غير مروحة) أمالو كانالهاز و ح أى ثابت لم يثبت نكاح المدعى فلا يصم الخلع شرنبلالية قال القهسة الى لا ته لو كانت ذات زو ح لم بصيح الصلح وايس عليها العدة ولاتح ديدالنكاح من زوجها كافى العمادية وعلى كلامه مااذا ادعى أنها زوجته قبسل أن يتز وجهاهذا الزوح الموجود في حال الدعوى لانه حين ادعى النكاح ادعاه على غير مزوجة أمالوادعى انه نزوجهافى حال قيام الزوجية لم تصح دعواه فلا يصم صلحه أعدم تأنى كونه خلعا وكذالولم علله الماح المدعى عليمه كتزوج أختها أوأر بعسواها ودءواه لاتصح حبنثذولا وجه اصفه صله والمحان كونة خلعالان الخلع لا يكون الابعد النكاح الصم (قوله وكان خلعا) ظاهر انه ينقص عددالطلاق فيملك عليها طلقتين لوتزوجها بعد أمااذا كانءن اقرار فظاهر وأمااذا كانءن انكارأ وسكوت فعاملة له بزعمة فندبر ط (قوله ولايطب لومطلا) هذاعام في جدم فواع الصلح كفاية والحاصل ان ما يأخذه بدلا عن الصلم ان كان محقافي دءوا وفانه بطب له فان كان في دءوى المال فانه مدل ما له وان كان في دءوى المفعة قائه أحقماله وان كان في دعوى الرق فاله بدل العتق وان كان في دعوى النكاح فانه بدل الخلع ولو كان مبطلا فى دعواه لانطب له ماياً خذه لائه أ كل مال أخيه بالباطل وه فاعلم فى كل مسائل الصلِّم (قوله لعدم الدخول)أى اذا كان كذلك في نفس الامرأمالوه إصحة دعواه وانه دخل بهاأ واختلى لا على لهاالا بعدانقضاء العدة (قوله لم يصم) لانه ان حمل ترك الدعوى منها ورقة فلاعوص على الزوح في الفرقة منها كالذامك مت ابن زوجهاوانام تعمل مرقة فالحال على ما كان عليه قبل الدعوى لان الفرقة لمالم توجد كاست الدعوى على حالهالبقاء النكاح فح زعها فلرسكن شئ عديقاله العوض فكانرشوه اهدرر والظاهر أنه لا يحوزلها التزوح بعبره معاملة لها يزعمها ط قال الزيلعي وان كانت هي المدعدسة والزوح ينكرذ كرفي بعض نسمة الختصرأنه لايحوزلانه لوجعل ترك الدعوى منها طلاقا فالزوح لا يعطى العوض في الفرقة ادلم يسلم له شي في هذه الفرقة وهي سليلها المال والنفس وانلم يحمل فرقة فالحال بعد الصلي على ما كأن علمه قبله فتكون على دعواها ولايكون هذا الصلح مفداقطع الخصومة فلايصار السهوذ كرفي معضهاأنه يحوز لانه يحعل كأثه زادهاعلى مهرها ثمخالعها على أصل المهردون الريادة ديسهقط المهرغيرالز بادة التهسي قال الجوي وأطال صاحب غاية البيان في ترجيم عدم الجواز (قوله وصحم الصحف در رالعار) لانه بجعل كانه زاد في مهرها الى آخرما قدمناه وأقره في غروالا مكار وعليه ما قتصرفي البحرف كان فده اختلاف التصيم وعبيارة الجمع وادعت هي نكاحه فصالحها جاز وقيل لم يحرّ (فائدة) في فروق الحبو بي لوادعت امرأة ان زوجها طلقها اللاثا وأنكرالزوج فصالحهاعسلي مائة درهم عسلي ان تبرئه من الدعوى لم يصم ويرجع الزوح عليها والمرأة على دعواهاولوادعىء لىامر أفنكاحها فحدت فصاخهاعلى مائة درهم لتقرقاً قرت صمو يلزمه المالو يكون هذا ابتداء عقدو به يظهر الفرق بن الاولى والثانبة لان في الفصل الاولى لا تكن حعله ابتداء عقد وفي الثابية مكن (قوله المأذون له) أى بالتجارة (قوله عدا) فيدر لانه لو كان القتل خطأ فالظاهر الجو ارلانه يسال به مسالك الاموال م (قولِه فلم يلرم المولَى) لانه لم يأذن به واغاأذن له في اهومن أعمال التجارة وليس هذا منهاقال المقدسي فان أجازه صع عليه والالا (قوله لكن سقط به القود) لانه صحيح بينه و بن أولياء المقتول لانه مكاف فيصم تصرفه في حق نفسسه لافي مال العبر وهو المولى بغيرا ذنه لان الولي أسقطه بالبدل ولامانع من حانيه وحاصله كافى العناية أن نفس العبد للست من كسمه فلا عوزله التصرف فهاولم يحد البدل في حق المولى بل تأخراني مابعد العنق لان صلحه عن نفسه صحيح لكونه مكافا ولم يصح في حق المول وصاركاً له صالحه على بدل مؤجل يؤاخذ به بعد العتق (قوله وبؤاخذ) أى المأذون المصالح لانه قد الترم المال وهو

معسرق حال رقسه فينظر الى الميسرة وهي تكون بعدعة ه (قوله وان قتل صبدله) صبدفاعل قتل (قوله وصالمه المأذون على تقدير مضاف أى صالح أولياء ويعنى اذا كأن الهذا المأذون عبد قتل رجلاعد افسالح عنسهمولاه المأذون جازوهكذاالتصوير فاغاية البيان فالراد بالمولى العبد المأذون وهومولى عبدقاتل عدا وأطلق محةهمذاالصلح فشمل أنه صحيح سواءكان هلى هذاالمولى المأذون دين أولم يكن وسواء كان على عبده دن أولم يكن كافى تبكم لذالدرى وفي التعبسير بالمولى عن المأذون تعسف كأنبه عليه عزمي زاد. ووجهه أن المولى انمايطاق على الاسفل بعد عتقه ورق المأذون فانم فلا يصم اطلاق المولى عليه كاأ فاده المولى أيوالسعود (قولهلانه من تعارته) لان استخلاصه كشرائه مخولانه باستعقاق القتل كلزائل عن ملكه وهو لوخرج عن ملكه كانله أن يشتريه فكذاله أن يستخلصه يحلاف المكاتب حيث يحوزله أن رصالح عن نفسه كاسيأني (قهله والمكاتب كالحر) أى الروجه عن يدالمولى ادهو حريد اواكتسابه له مالم يتجز يخلاف المأذون فانه عسدمن كلوجمه وكسبهلولاه ولهذانفذ تصرفه على نفسه حدث حارصاحه عنها قال فى الدررولهذاان ادعى أحدرقيته فانه يكون خصمافيه واذاجني عليه كان الارش له واذاقتل لاتكون تع تسه للمولى بل لورثته تؤدى منها كابته ويحكم بحريته في آخر حياته ويكون الفضل لهم فصار كالحرفيح ورصله مهن نفسه ولا كذلك الأذور ذكره الزياعي التهد (قوله والصلح عن المعصوب) أى القبي لانه لو كان مثليا فهلات فالمالح ال كان من حنس المعصو بالانعو زالز بادة اتفافاوان كانمن خلاف حنسه عازا نفاقا النملك أي عازمع احتلاف الجس (قوله الهالك) قيدبه لانه لاخلاف في الصلح بالا كثر عبد قيامه اذلانظر القيمة حينتذ أصلا ابماك (قوله على أكثرمن قمته) أى ولو يغين فاحش فالفي غاية البيان يحلاف العن اليسيرفانه لمادخل تعت تقويم الفوّمين لم يعدد ال فضلاط يكن رياأى عند هماوقيد بقوله على أكثرمن قيته لانه محل الخلاف قال في جامع الفصولين عصب كر مر أو ألف درهم فعالج على اصفه فلو كان المعصوب هال كاجاز الصلح ولوقاعًا لكن صيبه أوأخفاه وهومقر أومنكر جازقضاء لاديان ولوحاضرا براه لكن غاصمه ممكر حاز كدلك واوحد المالك بينة على بقية ماله قضي له به والصلح على بعض حقه في كملي أو وزني حال قدامه ما طل ولو أقر بغصه وهو ظاهر في يده و يقدد رمالكه على قبضه فصالحه على تصفه على أن يبرئه عماية عارفيا سالا استعسانا ولوصالحه فيذلك على تورود نعمه مازفي الوحوه كالهااذ مكوب مشتر باللثوب بالمغصوب ولو كان المعمو ب قناأ وعرضا فصالح غاصبه مالكه على نصفه وهومغيبه عن ملكه وغاصبه مقرأ ومنكر لريحر اذصلحه على نصفه اذرار بقيامه تخلاف كملي أووزني اذيتصور هلاك بعضه دون بعضه عادة محلاف ثوب وقن اه (قوله قبل القضاء مالقمة) أمابعد القضاءلاعو ولان الحق انتقل بالقضاء الى القيمة منه فيرد الزيادة على القيمة أوالسعود (قوله جائز) عندالامام خلافالهمالان حق المالك في الهالك لم ينقطم ولم يتحول الى القيمة مكان صلحاء والمغصوب لاءن قممته فلانكون اعتماضه بأكثرمن قيمته رباوالزائد على المالية يكون في مقابلة الصورة الباقية حكالا القيمة وعنسدهمالا يحوزادا كان بعين فأحش لان حقه فى القيمة فألزائد علمهار باو يحل دلك اذالم يكن مثليا صولح عنه على مثله فأنه لا تحوز الريادة حيننذوان كان من خلاف حنسه جازاتفاقا والحاصل أن الامام ، قول أنّ الضمان مدل عن المن المستهلكة فصور مالعاما لمغ كاذا كانت قائمة حقيقة والصاحسان يقولان ان القيهة هي الواجيمة في ضمان العدوان لانهاهي التي عكر وجو بهافي الذمة دوب العين فيكون المأخوذ بدلاعن القيمة عند الصاحبي فازادعن القيمة يكور باأبوالسعود (قوله كصلحه بعرض) أى سواء كانت فيمته كقيمة الهالك أوأقل أوأ كثروا نماذ كرها الشار حهمامع أنم استأنى متنا اشارة الى أن محلهاهما وطاهره أسالصلم عن قيمي بعوص وانكانت قيمته أكثر جازع لي هدا الحلاف وليس كدلك بل الصلح على عرضوان كاشتقيمته أكثرمن قيسمه المعصوب جائزا فالماصرحه في الكاف وغسر معاية مايقال ان مقاربته عد قبله لمحردتساو بهدما في الصحة عمد فريادة البدل عن قسمة المدل وال كان أحدهما اختلافها

(وان تشل عبدله) أى المأذون (رجدلا عبدا وصالحه) المأذون (عنه جاز) لانه من تجارته والمسلخ والمسلخ عن المعصوب الهالك على القيمة جائز) كصلح وبعرض بالقيمة جائز) كصلح وبعرض بالقيمة جائز) كصلح وبعرض

والا خراتفافيان عراوأ فرد ماللا كر كافي الهداية وكامل المصنف اكان أولى (قوله فلا تقبل الح) لان بالصلح قد أخذ بعض حقدوا سقط باقيهوا لسافط الا يعود (قوله ولارجوع للغاصب على المغصوب منه بشي) أىسواءكان قبل القضاء بقيمة المعصوب أو بعده العدم ظهور الربابين العرض وتيمة المعصوب الفقد العلتين فيمتغلاف مالودفعهامن جنس القيمة بعدالقضاء بمالان تقدير القاضى كتقدير الشارع فاذادفع أزيدمنه تحققالرياان كانمن جنس مافدره القياضي أمالوفضي بالدواهم فدفع الدنانيرأو بالعكس فيجوزأيضا لف قد العلة وهو اتحادا لجنس لكن اشد ترط القيض في علس الصل لتلايفتر فا عند نبدن أفاده الرحتى \*(تنبيهان) \* الصلح على أكثر من مهر المثل ما ترولوطاقها بعد الدخول أومات الا يحوز الاعلى قدرمهر الثل لانه يصير عنزلة الدتن ولم يسق له حكم المهرولذ الا يحوز الزيادة وبه بهاستملك الماء فضة و تضى بالقيمة وا وترفأ قبل القبض لم يبطل وكذالواصطلحا بلاقضاء وغصب طوق ذهب مائتام شقال فضاع فصالحه على مائة ثم أقر المدى أن أحدهما كان ملك المدعى عليه فالصلح ما تزعن الثاني ولابرج عمليه ولوأقام المدعى بينة على الالف والدار مدالصل كانول مقه في الدار لان المائنين التي أخذه ما اغماهم أمن الالعب وقد حطاعنه الباقي منها ولوادي داراوأ الفاصالحمالي ألف تمرهن على نصف الدار ونصف الااف لم كن له من ذلك ثي ولوأ قام البينة على ألف درهم ونصف الدار كانت الالف قضاء بالالف وأخذنصف الدار ولوا ستحقت الدار من يدالمدع عليهم برجيع من الالف شي لانه يقول الالف التي قبضت عن التي ادع يتوقياس الالف والدار الدرهم والدينار ووجه عدم كون البدل عن الجيع أن الشراء الواحد لاينتظم الاسقاط والمعاوضة ولوأعطا ، فو ماعن جيم حقَّهُ فَهُوصُلَّمُ بِالْجَدِيعِ (قُولُهُ وَلُوأَعَنَّقُ مُوسِرَعُبِدَا الحِنَّ) قَدْمُالْمُوسِرُلانُهُ لُو كَانْ مُعَسِراً يَسْعَى الْعَبِدُفَى نُصَّفُهُ كُمَّا فىمسكين (قوله لا يحوز لانه مقدرشرعا) قال فى الدر ولان القيمة فى المتنى منصوص علم اوتقد رالشارع ليسأدنى من تقدر القاصي فلا تحوزال يادة عليه اه بخدالف ما تقدم لانها غير منصوص علمهاوان صَالحه على ورض جاز كيفما كان لانه لايظهر الفضل عند أختلاف الجنس عيني (قوله لعدم الريا) لانه قو بل صورة بصورة على قوله أو قيمة بصورة على قولهما وعلى كل فلار با (قوله وصم في الجناية العمد الخ) شمل مااذاتعددالقاتل أوانفردحتى لوكانواجاهة فصالح أحدهم على أكثرمن قدرالدية جاز وله قتل البقية والصلح معهم لان حق القصاص ابت على كل واحدمنهم على سبيل الانفراد تأمل رملي (قوله ولوف نفسمع اقرآر) تفسديرللا طلاق أىسواء كان العمدفي البعس أومادونها وسواء كان الصلح عن اقرار أوانكُارأوسكوت (قوله بأكثر من الدية) أى فى المفس (قوله والارش) أى فى الاطرآف (قوله أوبأقل) أى على أقل وأن كان أقل من عشر فدراهم لائه لاموجب له واعما يحب بالعقد فيقدر بتقديرهما عغلاف النكاح حدث لاعور تسمىة مادون العشرة فيهلانه مقدرشرعا (قوله لعدم الربا) لان الواجب فيه القصاص وهوكيس بمال ولا يتحقق فيهالر باولا يبطل الفضل لعددم الج انسسة بين موجب العسمدوهو القصاص والمدفو عمن المال (قوله كذلك) أي أكثر من الدية أي مطلقاف المفس أوالاطراف مع الاقرار أوالسكوت أوالانكار (قولِه لاتصم الزيادة) أماد بالتقبيد بالزيادة صه النقس و يجعل اسقاطًا رط واذالم تصم الزياد فعالصلم صحيم والزيادة عُسير لازمة كافى الدرر والشرند لالية (قوله لان الديه في الخطا مقدوة) أي شرعاوالزياده علمها تمكون ريا فسطل الفضل ومقاديرها ما تة بعير أوما تنابقرة أوما تناشاة أو مانتا - له أو أن ديمار أو عشرة آلاف دره معزى عن الكافى فلا تحور الزيادة على مكالا يحور الصلح في دءوى الدين على أكثر من حنسه ط قال الرحقي وهدذا في الدواهم والدياء برطاهر وأما في الابل في تبغي الجُوارُلفَقدالقدر اه (أقول) سيأتى قريبامايؤ بده فاقهم (قوله نغيرمقاديرها) أى بعيرالذهب والفضة والابلكائن صالح بعروض أوحبوان غبرماد كرصع سواء كانت قيمته قدردية أولا وأفاد أن الكالم وعما اذاصالح على أحد ومقادير الدية المتقدمة (قوله بشرط الجلس) أى بشرط القبض في الجلس ادا كان

(فلاتقبل سنة الغامس بعده)أى الصلح على (ان قمهة أقل عمامالم عليه ولارجو عالفاصب) على الغصوب منهبشي (لوتصادقا بعد الماأقل) بعر (ولو أعثق موسرعبدا مشتركا فصالح) الموسر (الشريك على أكثر من نصف قسمته لاعوز) لانه مقدرشرعا فبطل الفضل اتفاقا (كالصلير فى المسئلة (الاولى) على أكثر من فيمة المعصوب (بعد القضاء بالقيمة) فأنه لايحوز لان تقدر القاضي كالشارع (وكذا لوصالح بعرض صم وان كانت القيهة أكثرمن فسهة مغصوب تلف العدم الريا (و) صم (فى) الجنابة (العمد) مطلقا ولوفي نفس معاقرار (بأكثرمن الدمة والارش) أوبأقل لعدم الوما (وق الخطا) كذلك (لا) تصم الزيادة لان الدمة في الخطا مقدرة حتى لوصالح بعسيرمقاديرها صح كفما كان بشرط الجلس

ماوتع عليه الصلح دينافي الذمة وهذا مقيد عااذا كان الصلح يمكيل أوموزون كافيده في العناية ح مزيادة من ط (قوله السلايكون دينايدىن) أى افترقاءن دىن وهوالدية بدين وهوماوقع عليه الصلح (قوله أحدها) كالأبل مثلا (قوله يصبر) بضم الياءوفق الصادوكسر الباء المشددة فعل مضارع (قوله جنس آخر فاوتضى القاصى عاثة بعير فصالح الفاتل عنها على أكثر من ماثتى بقرة وهي عنده ود فعها جازلان الحق تعين فمه بالقضاء فكان غبره من المفادير كمنس آخر فأمكن الجل على المعاوضة منحر وفي الجوهرة انحيا جازذاك لان نضاء القاضي عيى الوجوب فى الابل فأذاصالح على البقر فالبقر الاتن ايست بمستحقة وبيع الابل له بالبقرجائز واذاصالح عن الابل بشئ من المكيل والمو زون مؤجل فقدعاوض دينابدين فلا يجوزوان صالح عن الالل على مثل قدمة الالل أوا كثر مما يتعان فده حاز لان الزيادة غير متعسة وان كان لا يتغاس فها الالانه صالح على أكثر من المستحق اه وقوله على أكثر الظاهر أنه بالاقل كذلك بالاولى قاله أورالطبب (قوله فسد) لانهذاصلح عن مال فيكون نظير الصلح عن سائر الدنون (قوله و يسقط القود) أى في العمد أي مجانا انسمى نحوخر يعني يصيرالصلح الفاسد فيمالوجب القودعفو اعنمه وكذاعني خنزير أوحركماني الهندية وهذا يخلاف مااذافسد بآلجهالة قال في المنوفي الكلام على العمد ثم اذاف دت التسمية في الصلح كاداصالح على دابة أو توب غيرمعين تعيالدية لان الولى لم رض بسقوط حقه مجانا فيصار الى موجمه الاحسلى عنسلاف مااذالم سم شسبأ أوسمى الخرونعوه حيث لأيعب شئ ادكرما أى من أب القصاص انما ينقوم بالتقو مرولم بوحدوف قوله فيصارالى موجب الاصلى نظرلانه القصاص لاالدية وبعد خطورذ النبالدهن رأيت سرى ألدين نبه عليه ط (قوله بالصلح عن دم عد) معله مااذاصد رالتوكيل من الجاني (قوله أوعلى) نسخ المتن أوعن بدل على (قوله بدعيه على آخر) تسع الشارح في هذا المصنف في شرحه وفي المبارة قلب والموال مدعمه علمه أخولها علمت أن التوكيل من طرف الدعى علمه والافاذا كان مدعما على آخود ينا فوكل من يصالحه على بعضه كيف يقال البدل يلزم الموكل مع أنه هما آخذ البدل لادافعه وبدل عليه توله الاتى لزم بدله الموكل وعبارة الدررهكدا وايس فيها كلفعلى وعبارة الكنز ومن وكل رجلايا اصلم عنه وصالح الوكل لم ملزم الوكدل ماصالح علمه وهي أحسن ولوحذف كلة على آخر كاصنع في الدور لسلم من هذا الاأن تحمل عبارته هناعلي ماذكرنا بان يقبال أوعلى بعض دس مدعمه آخر علمه متأمل فال الشمني لان هذا الصلح اسقاط مصفكان الوكيل فمه سفيرا ومعمرا فلايكون البدل عله مكالوكيل مالسكاح الاأن يضمنه وتبعه الشارح الاأن عبارة الدرر بالهط أووالواو عمني أوأى سواء كان دينامنه ابحسب الاصل أو يحسب التقدس قال أنوالطيبان كان المرادمن مكيل وموز ون أن من بيانية للدىن فلاحاجة الى اشتراط أن يكون الدس مدل المكمل والموزون لان الدس لايكون الاأحدهمالاب الاعمان لأتمكون دفوما اه و مه طهرقول بعض الاعاضل هل مثله المعدود المتقارب والمذروع اذا بن طوله وعرضه وصفته فالنهم فالواعو زميه حينلذ السلم و يصم تبونه في الدمة براجع اله متأمل (قوله لزم بدله الموكل) هذا ظاهر فيما أذا كان الوكيل من طرف الجاني ولايطهرادا كأنمن طرف الولى لانه آخده كيف يقال يلزمه وكذالا يظهر في جانب الدين ادا كان الموكل هو المدى لان الموكل مدع حصيف يلرمه وأطاق في لزومه الموكل قشم ل الصلح مأنسامه الشدلانة و به صرح العيني (قوله لانه اسقاط) أى القود عن القاتل و بعض الدين عن المدعى عليمه (قوله فيؤاخذ بصماله) أى ويرجع على الموكل به وكذا الصلح في الحام وكذا رجع في الصورة التالية لهذه كافى المقدسى وفى الدكاح لاير بجدع لان الامر بالصلح عده أمر بالاداء ليفد والامر فائدته اذا اصلح عنده جائر بلاأمره بخدلاف الكام لانه لايدهذ عليه من الاجبى والامر بالخاع كالامر بالصلح حتى برجع على الآمر انضم وأدى عده زيامي قال عبد الحليم قوله الاأن يضمنه أي يكفل الوكيل البعل وأن

الثلايكون دينابدين وتعمين القاضي أحدهانصرغيره كمنسآ خرولوصالح عملي خر فسد فتلزم الديه في الخطاو سقط القودلعدم مارجع اليمه اختيار (وكل) زيد (ع-رايالصلح عندم عدأوعلى بعض دىن بدەيـ،)على آخرىن مكمل وموزون (لزميدله الموكل)لانه اسقاطفكان الوكيل سفيرا (الاأن يضمنه الوكيل) فيؤاخذ بضمانه (كالوود-ع الصلم) من الوكيل (عن مال علل عن اقرار)

تضمف العقد الى تفسه والى مال نفسه اه وهدد اكاه في الذا كان الصلح عن دم العمد كاذ كره المصدنف عن اقراراً وسكوت أوانكار أوفيمالا محمل على المعاوسة كالصلح على بعض الدين كاذكر والمصدف أيضا لانه استقاط فكان الوكمل سفيرا فلابلومه شئ الابالالتزام وأمافه المحمل على المعاوضة فسنذكره بقوله الاتقهنا كاذاوتع عن مال عال الخ (فوله في الزم الوكيل) أى ثم يرجع على الوكل كامر قريسالات الوكيل أصل فى المعاوضات المالية فترجع الحقوق المهدون الموكل فيطا اب هو بالعوض دون الموكل عيني (قوله لانه حيننذ كبيم) أى والحقوق في عقد البيسع ترجيع الى المباشر فكذا في الذا كان يمزلة عفيارم الوكيل ماصالح عليسه تمير جدع به على الموكل ومقتضى الاطلاق أنه يرجد ع وان لم تدكن الكفالة بامر الموكل كاصرحت به عَنسدة وله الا تقبامره (قوله مطالقا) سواء كان عن مال بمال أولاوسواء كان في دم عسد ودين أوغيرهماوهذا انمايظهرف جانب الدعى عليه اذهوفى جانبه فداء يمين وقطع ثزاع وهذااغ ايعودالي الموكل لاالى الوكيل (قوله صالح عنه) أى عن المدعى عليه فضول الم هدافيم الدّا اضاف العقد الى المصالح عنهلاف آخرة صرفات الفضول من عامع الفصولين ف الفضولي آذا أضاف العقد الي نفسه يلزمه البدل وانلم بضمه ولم يضفه الى مال نفسه ولا الدّنمة نفسه وكذا السلم عن العيرانة مي قال الزيلعي وهدذا مفروض فيمالم يعمل على المعاوضة كدعوى القصاص وأخواته أمااذا كان عرمهاوضة فبمضى على الفضولى اذاكان شراءعن اقرار (قوله بلاأمر) قديه لانهلو كان بأمر نفذا أصلح على المدعى عليه وعليه الدي الاف صورة الضمان فالمدل على المحالخ عندالامام الحلوانى وذكرشيخ الاسلام أنه عليه وعلى المدعى عليه وضافيطالب المدعى به أيهماشاء فهستاني عن الحيط (قوله صم ان ضمن المال) لان الحاصل للمدعى عليه البراءة وفي مثله يستوى المدعى عليه والاجنبي لانه لايسلم ألمدعى عليهشي كالايسلم للاجنبي والمقصود من هدذا السلم رضاصاحب الحق لارضنا المدعى عليها ذلاحظ له فيهو المدعى ينفرد بالصلح فيمالامعارضة فيه غيرانه لم برض بسقوط حقه يجاما فاذاسلمله العوص منجهة المتبرع صعانتهسى (قوله أوأضاف السلم) أى البدل الذي وتع عليه الصلح (قوله الى ماله) بان يقول صالحتك على ألف من مالى أوعلى عبدى فلان لان الاضاعة الى نفسه الترام منه للتسايم الى المدى وهو قادر على ذلك في لزمه تسليمه (قوله أوفال على هذا) أى وأشار الى نقد أوعن وانماصح فيهلان المعروف المشارالمه كالمضاف الى نفسه لايه تعمى النسليم اليه بشرط أب يكون ملكه فيتم به الصلح (قوله أوكذا) أشار مه الى الصورة الرابعة وهي صورة الاطلاف بان قال على ألف (قوله وسلم المال)أى فى الاخير وهى الصورة الرابعة (قوله صم) مكرر بما فى المتى واغماص لانه باانساليم حقيقة مُ رَصَاه فصار فوق الضمان والاضافة الى نفسه قال في آلدر وأماالاول ولاب الحاصل للمدعى علمه المراعة وفي حقهاالاجنى والمدعى علمه مسواءو عوزأن مكون الفضولي أصملااذا ضمن كالفضولي للعلع اذاضمن البددل وأما الثانى فلانه اذا أضافه الى نفسه فقدا لتزم تسلمه فصح الصل وأما الثالث فلانه اذاعمته للتسلم فقد استرطله سدلامة العوض فصارا اءقد ناما بضوله وأماالرابع فلأن دلالة التسليم على رضا المدعى فوق دلالة الضمان والاضافة الى نفسه على رضاه اه باختصار (قول وصارمتبرعاف المكل) اى فى أربع صور الفضولى المبارة آنفا وهيمااذا ضمن المبالومااذا أضاف الصلم لميله ومااذا فالصالحتك عنه يألف ولمرزد وسلهاوماا داقال على ألغي هده أوعبدى هذاوسار فلواستحق العوض في الوجوه التي تقدمت أوو جده زموها أوسنوقا لم يرجم المصالح لانه متبرع الترم تسليم شيء معين ولم ياتزم الايقاء من غيره فلا يلزمه شي آخرو لكن رجع بالده وى لانه لم رض بقرك حقد مع الما الافى صورة الضمان فانه يرجع على المصالح لانه مسارقريدا في ذمته والهذا لوامتنع عن التسلم عبر عليه ويامي (قوله الااذ اضمن بأمره) ثم رجع على المصالح عنه ان كأن الصلح بعديراً مر ويزاز يه فنقيدا اضمان اتفاقى وفي الامربالصلح والخلع أمر بالصمان اعسدم توقف صتهماعلى الامرفيصرف الامرالى انبات -ق الرجو ع بعلاف الامر بقضاء الدين انتهى (أقول) لم يفلهر

فيلرم الوكيل لائه حينشد كبير (أمااذا كان عن انكارلا) يلزم الوكيسل مطلعا بحر ودرر (سالح عنه) فضولي (بلاأمر صع ان ضهن المال أوأضاف) الصلح (الى ماله أوقال على) هذا أو (كذاوسلم) المال صع وسارمتبرعافي الكل الااذا ضهن بأمره

الى الفرق تامل (قوله عزى زادم) لم أجد فيه فليراجيع (قوله والابسام في الصورة الرابعة) الاولى ترك هذا القيدوا بقاءلا على العموم ،أن يقول والايكن كذلك أى ان أبيضمن ولم يضف ولم يشرولم يسلم أو يقول والابوحيد شيغماذ كرمن الصورالار بعة فهومو قوف لانه لم يسلم للمدعى عوض فلم يسقط حقه مجانالعدم رضاة فان أجازه المدعى عليسه جاز ولزمه المشروط لالتزامه باختياره واندده بطل لان المصالح لاولاية له على الطاوب فلايمقذ علبه تسرفه ومنجعل الصورار بعاجعل الرابعة بشقيها وهي التسليم وعدمه صورة واحدة كالزيلعي ومضهم جعلها خسسة باعتبار التسام صورة وعدمه أخرى وهدنا الصورة الخامسة مترددة بين الجواز والبطلان ووجه الحصر كافى الدروأن الفضولى اماأن يضمن المال أولافان لم يضمن فاماأن يضيف الى ماله أولافان لم يضفه فاماأن يشبرالى نقدأ وعرض أولافان لم يشرفاماأن يسلم العوض أولافالصلح جائزف الوجوة كاها الاالاخيرة وهومااذالم يضمن اابدل ولم يضفه الى ماله ولم يشراليه ولم يسلم الى المدعى حيث لا يحكم بحوازه المامكون موقو فاعلى الاجازة ادلم سسلم للمدعى عوض انتهسي وجعل الزيلسعي الصور أربعاوالق المشار بالمضاف أقول الكن ف يرالصورة المدكورة لايتوقف على الاحازة وحينشد فلا يتوجه على الشارح اعتراض تأمل (قوله ولزمه البدل) المشروط لالتزامه باختياره (قوله والابطل) لان المصالح لاولاية له على المطاور فلاينفذ علمه تصرفه (قوله والخلع) أى اذاصدرمن فضولى عن المرأة ببدل فان ضمنه أوأضافه الى مال نفسه أوأشار صدوازمه وكان متبرعاوات أطلق انسلم صروالا توقف على اجازتها قال فى التبيين وجعل في بعض شروح الجامع ف ما الحلع الالف المشاو اليه أو العبد المشاو اليه مثل الالف المنكر حتى جعل القيول الى المرآة انتهسي (قوله من الاحكام الجسة) التي خامسها قوله والابطل أو التي خامسها قوله والافهو موقوف بعدقوله أوعلى هـ أو يو يدهقول الشارح سابقا في الصو فالرابعة والاولى في التعبسير أن يقول والخاع فيجسع ماذكر مامن الاحكام في الصورالجسة كالصلح لانه ايس لما الاحكم ن وهدما الجوازفي الصور الاربع وعدمه في الخامسة فتأمل (قوله ادعى وقفية أرص) أطلق فيه فيم الوقفية من نفسه وغير ، (قوله ولاستله) مفهو مأنه اداو جدالبينة لا يحوز الصلح لانه لامه لحذف مولا نظر لكون البيمة قد تردوالقاضي قدلايعدل (قوله وطارله) أي لاهدى ولمد كرهل طسلهدى ما مالارضاذا كان المدى صادقا والطاهر أنم الاتطب (قوله لوصادقاف دعواه) ميه انه لو كانصاد فافي دعو اه كنف يطسله وفي زعمه انها ونف وبدل الوقف حرام علكه من غيرمه و ع فأحذه مجر درشوة المكف دعواه فسكان كما دالم يكن صادفا وقد بقالانه انماأخذه الكف دعواه لالسطل وقفيته وعسى أن يوحدمدع آخرط لكن أطلق في وقف الحامدية الحواب باله لايهم فاللان المه الح يأخذ بدل الصلم عوضاعن حقه على زعه فيصير كالماوضة وهذا الايكون إفى الوقف الان الموقوف عليه الاعلك الوقف والا يحورله سعه فههنا ان كان الوقف ثابتا فالاستبدال به المجوز والا مهذاياً خديدل الصغر لاءن - ق ثابت فلا يصم دلك على حال كذافى جو اهر الفتاوى اه مم اقل الحامدى ماهما ثم قال في أول أقول) تأملته موجدت أن المعاوضة في الوقف والحالة هذه حاثرة لماصر حواله من جواز استبداله اداوقع فى يدغاصب نعريارم أن عمل حدنثد مدل الموقوف أمااذا كان من أهل الاستعقاق الغلة الوزف وأخذما أخسد بالمصالحة عوضا عن حقه في العلة طابله ذلك مالم يتج اوزعن قدرا سفعقاقه منسه تأمل وانفار ماتقدم فى باب البيع الفاسد عن النهر عند قوله علاف بيع قن صم الحمدير (قوله و بيع الواعد الاسع) الظاهر أنهمن فالبطيباله أى يطميله الاخدو ععله مكانامو توفالعز وعن عصيل الوقف فقد البيدةومن فاللايطيبله أرادلا بطباله التصرف فيهلانه مدل الوقف في زعه ويكون له حكم الوقف تأمل (قوله فالثاني بأطل فلوادع دارا فانكرذوا ايدوما لحمه في أف على أن يسلم الدارادى اليدم برهن ذواليد على صلح قبله فالصلح الاول ماض والثاني باطلحوى وهذاادا كان الصلم على سالاست قاط أمااذا كان الصلح على عوض ثم اصطلحاعلى عوض آخرها الني هو الجائرو يفسط الأول كالبدع فورا لعبى عن الخلاصة وكذا نقله

البيرى عن الخلاصة عن المنتق قلت لكن استظهر سيدى الوالدرجه الله تعيالي أن الصلح على سيل الاسقاط بمعى الابراءو بطلان الثانى ظاهر والكنه بعيدالارادة هنافالماسب حل الصلح عسلي المتبادومنه ويكون المرادبه مااذا كان بش العوض الاول بقر ينة توله كالبيع وعليه فاظهر أن حكمه كالميع فى التفصيل المارفيه كأذ كره ف أول البيوع (قوله وكذا النكاح بعد السكاح) ولا يلزمه الاالمهر الاول ولا ينفسم العقد الاولاذ النكام لا يحتمل الفسم والسئلة ذات خلاف فقيل تحب النسمية الثانية وقيل كل منهما فال في مامع الفتاوى تزوح أمر أقبأ لف ثم تروجها بألفين فالمهر أافسان وقيل أنف وف المسة تزوح على مهرمعاوم غم تزوح على آخرتثبت التسميتان فى الاصم-وى (قول، والحوالة بعدا لحوالة) أى اذاصدرت والة على شخص فقيلها ثما ذاصد ورت على شف سآخو فالثاسة باطلة لان الدين ثبت في ذمة الاول مالحو المتعلسه فلا منتقل مالحوالة الثانية على غيره كإذ كره ط واستفيد منسه ان الحيال علمه في الثانية غيره في الاولى ويه صرح في الاشباء بةوله الكمالة بمد الكفالة صحيم لزيادة التو ت يخلاف الحوالة فأنها نقل فلا يحتمعان لخف التنقيم قال الموى وهذا بخرج المستلة عن كونها من حزنهات القاعدة اذالمتدادر من تحديد عقد المسع تعديد بالنسب ةالى البيع الأول بعينه والمشترى الأول بعينه وكذا الكلام فى الصلح بعد الصلح والكفّالة بعد السكفالة ووزاية في الحوالة اتحا- الحال عليمه والحالبه في الحوالتي معاود يندلا ينتهض قوله لانها نقل فلاعتممان و منبغي أن تصمرا لوالة الثانسة وتكون تأكمد اللاولى ولي طبق الكفالة فندر وذلك اه وعلمة فالماسف تصوير المسئلة بان يقال بالكاله على آخرالف فأحال عليه مبراشخصائم أحال عليه بها شخصا آخراوكا تقدم مان أحال زمدع رامدينه على بكرحوالة صحيحة ثم أحاله بهاعلى شرلانصوالحوالة الثانية الاناخوالة نقل الدىنمن ذمة الى ذمةود فوغت ذمة الحمل مكمف يصحر أن عمل مرة ثأنمة تعملو تفاسخا الاحالة الاولى صحت الثانية (قوله والصلح بعد الشراء) بعدماالسيرى المصالح عده ( أقول ) ميه أنه تسكون الدءوى حين تذفاسدة والصلم بعدالد عوى الفاسدة صيم تأمل وصورتها ادا آشيرى شخص دارامثلامن آخر تمادى المشترى على البائع أن الدارملك فصالحه البائع فهذا الصلم باطل لتسقضه فان اقدامه عسلى الشراءمنه دليل أنها الماثع ثم الدعوى والصلح بعد هايداقصه قال في جامع الفصولين ولو كان الشراء بعددالصلح فالشراء صيم والصلم بأطل أه رقوله الاف ثلاث مذكورة في بيوع الاشب المالكفالة) أى لز مادة النو ثق والأخذمة كفيلا ثم أخذمه كفيلا آخرصم ولايبر أالاول بكفالة الثانى كافى الحسانية (قوله والشراء) أى بصع بعد الشراء ويبطل الاول أطلقه في جامع الفصولين وقيده في القبية بأن يكون الشانى أكثر ثمان الاول أوأنل أريحس آخر والافلا يصح أشباه وفى الصر وادا تعدد الا بحاب والقبول انعقد الثانى والفسخ الاول ان كان الثانى بأزيد من الاول أوأنة ص وال كان مشادله لي فسم الاول انتها عال في المائرخانسة فال متكاعيدى حذايا فدرهم بعتكه عائه دينا رفقال المشترى قبات ببصرف الى الاعاب الثانى ويكون بيعايسا تهدينار ولوقال بعنك هداالعبد بأاف درهم وقبل المشترى ثم قال بعته منك عائة ديار فى المجلس أوفى مجلس آخروة ل المشهري اشتريت بعقد الثاني وينفسه والاولو كذالو باعه عنس الثمن الاول بأقل أوبأ كثرنحو أدييعهمنه يعشرة ثم باعه بنسعة أوبا - دعشر وآن ماع بعشرة لا ينعقد الثانى يبقى الاولى عاله اله فهذامثال لتسكر الالايحاد فقط ومثال لتسكر الالعقد (قوله والاجارة) أى بعد الاجارة من المستأحر الاول فالثالمة فسط الدولى كافى البرازية ولفى البحر وينبغي ال المدة اذا اتحدت فهسما واتحد الاحوان لاتف مم الثانية كالسم و وادفى الفصولين الشراء بعد الصلح فاله يعوز و يبطل الصلح (قوله عن انكار) اعمانه صدالانماذ كرولايتأنى عندالاقرار فالفي جامع الفصولين دعى عليه تورقا سكرغم برهن أنالمدعى أفرقبل الصلح انه ليسلى لايقل ونفذالصلح والقضاء لافتداء اليمرولو برهن اله أقر بعد الصلح ان الثوب لم يكل له بعال الصلح لان المدعى بافراره هذا زعم أنه أخذ بدل الصلح بعير حق بعلاف افراره فبرل الصلح

وكدا)النكاح بعدالكاح والحوالة بعسد الحسوالة و (الصلح بعسد المسراء) والاصل ان كل عقداً عد مذكور في بيو عالا شباه الكفالة والشراء والاجارة فالتراجيع (أفام) المدعى فالتراث المدعى فال فبله أنكاران المدعى فال فبله فبل الصلح (ايس لى قبل فبل فلان حق

الجواز أن علكه بعدا قراره قبل الصلم ذكره الحوى (قوله فالصلم ماض على العجة) والا تقبل البينة لاحمال انه ثبت له حق بعدد هذا الاقرار يحد لاف المسئلة الثانية فأنه أقرار من المدعى انه مبطل ف دعواه وذكر الشرنيلالى في رسالة الاراء من هشام من محدف توجيه المسئلة اله اغماصا عممال اعتبارائه فدى عينه بالصلم وانتسداء البمين بالمال جائز فكان اقدامه على الصلح اعترافا منسه بعصة الصلح فبدعواه بعسد ذلك انه لم يصم الصلم صارمتماقضاوالمناقضة تمنع محة الدموى وأفآدتعليل الثانية بنحوماذ كرناصور نذلك ادع ثوبافأنكر فصآلم على شئ شمأ أمام البينة ان المدعى قال قبل الصلح اله لاحق لى هذا الثوب لا تقبل بينته ويكون الصلح والقضاء ماضين لانه افتدى للمين حيث وتع عن انكار فلاينقض أفاده بعض الفضلاء (قوله بطل الصلح) لآنه باقراره هذارعم انه أخذه بعدا أصلم بغير حق بخلاف اقراره قبل الصلح بوازأن علمه بعداقراره قبل الصلح والحاصل أتعدم قبول بينته في الأولى إلى افيه من التناقض لان التناقض عنع قول البينة لالاقراره يخلاف الثانمة لانه لمنظهر وجدالتناقض لان الصطرايس اعترافا بالملك كأصرحوابه فانه يكون عن اقرار وسكوت وانكار (قوله قال المصنف وهو مقيد لاط الآق العمادية ) نصه وفي العمادية ادعى فأنكر فصالحه من ظهر بعده أن لاشي عامة بطل الصلم اه أقول يحب أن يقيد قوله عم ظهر بغير الاقر ارقبل الصلح الما تقدم من مسسئلة المتمروب صرحمولانافي يحرم ولايخني أن عله في الصلم على العمة في مسئله المتن المتقدمة عدم فبول الشهادة لمافيسهمن التناقض فلريفاهر حيننذ أنلاشئ عليسه فلم تشملها عبارة العمادية عافهم أماده سىدى الوالدرجه الله تعالى (أقول) لكن ليس هذا من النداخ المردودلانه يدعى أمر اكان خفياعليه وهو اقرارالمدعى بعدم حقه في المدعى قبل الصلح ولو كانت العدلة ماذ كره الماسحت في الثانية أيضا لانه مساقض فهما بعداقدامه على الصلح والعلة الصحة فى دلك انه ان ثبت أنه قال دلك قبسل لصلح لا يكون مانعامن صقة الصلير لاحتمال حصول حقله بعسد ذلك قبل الصليروفي الثانسة لايحتمل فالفي الجلاصة من آخوالده وي لواسة عارمن آخر دابة فهاكت فأنكررب الدابة الاعارة فصالحه المستعير على مال جازفاوا فأم المستعير بينة بعد ذلك على العاريه فباث بينت مربطل الصلح اه أى لظهور أن لاشي والله أعلم وف البزازية أيضا ما يفيدأن المراد بالفلهور لامن طريق اقامة المصاغر البينة أنها لاتقبل في المناقض ونص عبارته في كتاب الدءوى من فوع ف الصلح وفي المتقى ادعى فو با وصالح ثم يرهن المسدعي عليسه على افر ارا لمدعى أنه لاحقله فيمان على اقراره قبل الصلح فالصلح صعيع وان بعد الصلح يبطل الصلح وان علم الحاكم اقراره بعدم حقه ولوقب لالصلم يبطل الصلم وعلمه بالاقرار السابق كافراره بعد الصلم هذا اذا اتحد الاقرار بالملك بان قال لاحق لى يجهة الميراث مُ قال اله ميراث لى عن أبي فأما غير واذا وعدم الكالا يجهة الارث بعد دالاقرار بعدم الحق بطريق الارثبان قال حتى بالشراء أو بالهب قلايبطل اه (قوله ثم نقل) أى المصنف (قوله عن دعوى البزازية) عبارتها عن المتقى أدى ثوباوصالح ثم وهن المدى عليه على افر ارالدى أنه لاحق له فيه ان على اقراره قبل الصلح فالصلح صحيم وان بعد الصلح يبطل الصلح وان علم الحاكم اقرار وبعدم حقد ولوقبل الصلح يمال ااصلح وعلمه بالاقرار السابق كاقراره بعد الصلح هذا اذ اتحد الاقرار بالملا بان قال الهميراث لي عن أبي عُم قال لاحق لى من هذه الجهة فأما إذا دى ملكالا عهة الارث بعد الاقرار بعدم الحق بطر ،ق الارث مات قال حقى بالشيراء أو بالهبة لا يبطل اه فظهر أن من اده أنه لوقال بعد الصلير لاحق في قبل المدعى اغما يبطل الصلراذا أطاق أمااذا عين بأن فاللاحق لح منجهدة الارث مثلا فقيل له قد بطل الصلح فقال انه حقى عهدة الشراء مشلابق الصلح صحاعلى اله وانعلم الحاكم غيرمعتبرالات على المفتى به (قوله فيحرر) مانقله عن البزاؤية (أقول) لا يحتاج الى تحرير لان ماد كره البزازي من قوله هذا أدا اتحد الاقرار تقسد لعدم صعة الصلح آدا أتو المدعى ولا اشكال فيه ولعسله أرادتحر يرماقاله المصدخدمن تقييد مافى العمادية فانه غير ظاهركم علتوالله تعالى أعلم ﴿ نُوع) ﴿ ذَكُرُ الْمُنْفُ عِنَ أَخْرَالُدَّهُ وَيَ مِنَ الْخَلَاصَةُ لُوادع أنه استعار

فالصلح ماض) على الصة (ولوقال) المسدى (بعده ماكانلى قبله) قبل المدى عليه (حق بطل) الصلح بحر فال المسنف وهو مقيد لاطلاف العمادية ثم نفسل عن دعوى البزارية أنه لو ادعى الملائي بحها أخوى لم يبطل فيحرد (والصلح داية فلان وهلكت متده فأنكر المالك الاعارة وأرادا لتضمين فصالحه مدعى العارية على مال ثم أقام يينة على العارية فبلت بينته و بطل الصلح ( قوله عن الدعوى الفاسدة ) كدعوى وقع فيها تنافض ( قوله وعن الباطلة) كدعوى خروخنز رمن مسلم (قهله والفاسدة ماعكن تصيحها) بالتوفيق فى التناقض مثلا أى والباطلة مالاعكن تصححه آكلوادي أنها أمتسه فقالت أماح والاصل فصالحها عنه فهو جائز وان أقامت بينة على أنها حوة الأصل بطل الصلح اذلا عكن تصييرهذ والدعوى بعد ظهور حرية الاصل ومثال الدعوى القي عكن تصحيه الوأفاء ت المنة أنما كانت أمة فلان أعتقها عام أقل وهو علكها بعدما ادعى شخص أنها أمته أى وصالحها لا يبطل الصلح لانه عكن تعصيم دعوى المدعى وقت الصلم بأن يقول ان فلا ناالذي أعتقل كانغصبك فيحتى لوأقام بينة على هـ فده الدعرى تسمع مدنى وقوله هناوهو عاكها جلة حالية ط (أقول) وشهادة الشهود أنه أعنقهاوهو علكهالاتنانى ذلك لان لهم أن يشهدوا بالملك له بظاهر اليد تأمل ومن الباطلة الصلح عن دعوى حدوعن دعوى أحرة نائعة أومغنية أوتصو برمحرم اه وعلم أن قوله قالت أماحة الاصلأى ومهنت عليه يدليل ماقال بعد ظهورحرية الاصل فات الظهور بالبينة ويدليل ماقال ف مقابلتهالوأ قامت بينة أنها كانتالخ وقول صاحب الاشباءوهو توفيق واجب فالمحشيه في شرح الوفاية اصدر الشريعة ومن المسائل المهمة أنه هل يشترط لصة الصلح صة الدعوى أم لا فبعض الماس يقو لون يشترط والكنه فداغ سرحهم لانهاذا ادع حقامه ولافي دار نصولم على شي بصم الصلم على مامر في باب الحقوق والاستعقاق ولاشك أن دعوى الحق الجهول دعوى غير معيمة وفى الذخسيرة ألحق مسائل تؤ مدما فلناء فال الشيخ محدق معن المفتى اذاعلمت هذاعامت أن الصيم عدم استراط صة الدعوى لصفالصلم وعليه فلاعتاج الى التوذيق اه (أقول) الماصم الصلح في المسئلة التي استند المها صدر الشريعة لان الدعوى نها عكن تصبحها بتعين المق الجهول وقت الصلم على أن دعوى أن الصيم عدم الستراط صعمة الدعوى والقاسواء أمكن تصيير الدءوي أملاممنو عملاف الفتاوي البزازية والذي استقرعا يمه فتوي أغتخوارزم أن الصلح عن دعوى فأسد ألا عكن تعديمه الآبعد والدى عكن تعديمها كما ذائراً ذكر الحد أوغلط في أحد الحدود يصمروني بجم الفناوى سئل شيخ الاسلام أبوالحسن عن الصلم عن الانكار بعدد عوى فاسدة هل هو عيم أملاقال لاولايد أن تكو بصيحة اه وقدد كرياذ كرناآن وله فلاعتاج الى التوفيق من عدم التوقيق ذكره الجوى وحمننذ فلا مدمن التو فيق فليحرر (قوله وحررف الاشباه) هذا التحرير غير محررورده الرملي وغيره بمافى البزازية والذى استقرعليه فتوى أغفت وأر زم أن الصلح عن دعوى الم وهذاماذ كره المصنف وقد علت أنه الذي اعتمده مدرااشر يعة وغيره فكان عليه المعول (قوله فليحفظ) أقول عبارة الاشباه الصل عن انكار بعدد عوى فاسدة فاسد كاف القسة ولكن ف الهدد الة في مسائل شيء والعضاء أل السلم عن أنكار حائز معدده وى مجهول فليحفظ و يحمل على فسادها بسبب مناقضة المدعى لالترك شمرط المدعى كما ذ كروهو توفدق واحسفيقال الافى كذاو الله تعمالي أعلم به قال الجوى وعليم الانظهر لهدذا الحل فائدة لانصاحب الهداية صرح عواز الصلح فهاسواء كان فسادها بسب المناقضة أولترك شرط الدعوى فاذاصرا اصلى مع فسادها أي سبب كان خالف مانى القنية فتأمل قال الرملي وغيره ماحره فى الاشباء غير محرر خاعلمته القوله وقبل اشتراط صفالدءوى تطويل من غيرفا لدة فلوقال وقيل استم مطلقالكان أوضم وقد علت المفتى به (قوله كاعتده صدر الشراء مذاخوالياب) قد علت ماف من المفار وقد علت عبارته وأن المتيادرأنه أرادالفاسدة بدليل الفئيل لائه عكن تصحها يتعيد مناخق الجهول اخ قال الرملي ف حاشيته على الم بعددة ل عداوته أقول هذا لا يوسكون الدعوى الباطلة كالفاسدة اذلاو ماصحة الصلم عنها كالصل عندعوى عد أور باو-اوان الكاهن وأحرة النائحة والمغنية ودعوى الضمان على الراع الماص أوالمشترك اذافال كالهاالسم أوسرقت فصالحه وسالعنم على دراهم معلومة لايحوزعلي قول أبي حنيفة

عن الدعوى الفاسدة يصح وعن الباطلة لا) والفاسدة ما يمكن تصويها بحر وحرد في الاشباه أن السلم عن فاسدة فاسد الاف دعوى بحدهول المشتراط محدة الدعوى الصلم عدر محمد مطافا) الشراط عدة المواسم مع بطلان السلم عدر محمد السلم يعد آخوالباب وأقره السموية في باب المثل وغير مفي باب المثلة وغير مفير باب المثلة وغير مفير باب المثلة وغير مفي باب المثلة وغير مفير باب المثلة وغير مفير باب المثلة وغير مفير باب المثلة وغير مفير باب المثلة وغير باب

كلفانة فقول الصف التقدمني كتابه معيى المفتى كأقدمنا وقريبا الصيع عدم اشتراط محة المدعوى الصمة الصلح فيه نظر لانه ان أراد بعدم العصة مايشي الباطل فهو ياطل وان أرآديه الفاسد فقد قدمه فتأمل اه وكداد كرفى ماشيته على الفصولين بقلاعن المستنف بعدد كرعبارة صدرالشر بعة عالى مانصه فقد أفادأن القول باشتراط صحة الدَّه وي أصحة الصلح ضعيف اه (قوله كامر فراجعه) أي في باب الاستحقاق عندقوله ولارجو عفده وى قجهول من دارصو لم على شيَّ معين واستحق بعضها لجوازد عوا وفيما بقي ولواسقة كالهاردكك العوض الدول المدعى فى السفق واستفيد منه أى من جو اب المسئلة أمراب أحدهما صحةالصلم عن مجهول على معلوم لانجهالة الساقط لاتفضى الى المازعة والشانى عدم اشتراط صحة الدءوى لصمته لجهالة المدعىبه حتى لو برهن لم يقبل مالم يدع اقراره به اه والحاصل أن مااستدل به صدر الشر بعة من أنه اذا ادعى حقاعيه ولاف دار فصولح على شئ يصم الصلح لا يفيد الاطلاق بل الماصم الصلح ميه لان الدعوى عكن تصبيحها بتعيي الحق المحهول وقت الصلح ومع هدا افقد علت المفتى به مما استقرعابه منوى أعدنك وارزم من أن الصلح ادا كان عن دعوى فاسدة لا يكل تصعيه الا يصموان أمكن تصعيها يصم هدذاغاية ماحققه الحشون فاغتنمه وقوله ودح الصلم عن دعوى حق الشرب والشرب هو نصيب المآء وكذامر ورالماء في أرض على مايظهر ط أى فنسقط الدعوى ولايلزم من صفة الصلح لزوم البدل لما تقدم من أن الصلح عن الشفة يسقطها ولا يوجب البدل وكذلك عن دعوى حق الشرب ووضع جدو عفائه دەوى حق لا يجوزالا عنباض عنه ادلايجوز بيع الشرب ولابيع حق وضع الجذوع (قولة و حق الشفعة) معطوف على حق الشرب أى بجور الصلح عن دعوى حق الشه عفالدم المسين أما الصلح عن حق الشفعة الثابت والايجوزالام أنه فيرمال فلايجوزالا عتياض عنه (قولهو -قوضع ألجذو عملى الاصم) الماعلت من أن يجو زالصلم عماد كرف حق معوط الدعوى ولا يلزم من صعمة العلم لزوم البدل لمام أن الصلم عن الشفعة الى آخر ماندمناه قريباقال الزيامي ولو كان لرجل طلة أوكنيف على طريق العامة غلاصه ورجل على مقضمه فصالحه على شئ كان الصلم باطلالان المق فى الطريق النافد لجماعة المسلمين فلا يحوز أن يصالح واحدعلي الانفراد يخلاف مااذاصالح آلامام عنه على مال حدث يحو ولان الزمام ولاية عامة وله أن يتصرف في مصالحهم فاذارأى فىذلك مصلحة ينفدلان الاعتباض من المشترك العامما ترمن الامام واهذالو باعشيامن بيت المال صحييعه مو يخلاف مااذا كال دلك في طريق غيرنا فذ فصالحه رحل من أهل الطريق مشعور فى حقه لان الطريق عماو كة لاهلها فيظهر فى -ق الاورادوا اصلم معمم فيدلانه يستقط به حقه ثم يتوسل الى نعصيل رضا البانس فيجوز اه (قوله في أى حق كان) ولوكان ممالاً يقبل الاعتياض عنه (قوله حتى في دەوى التعرير) بان ادعى انه كفره أو صلاه أورماه بسوء و نعوه حتى توجهت عليه اليمين فادند ا هابدرا هم فائه يجوز على الاصم منم وهدا يدل على أنه يستحاف في دعوى التعزير (قولِه مجتبي) فال فيه بعدان رمز سنم صالح عن دعوى حقّ الشرب و-ق الشفة أوحق وضع الجذو عو يحو و فقيد للا يحوز افتداء اليمين لآنه لايحو زشراؤ وقصدا والاصم المعو زلان الاصل نه مني توجهت المهن نعو الشخص بأى حق كان هافتدى البمين بدراهم بجوزعلي الاصع قلت وهدذا يدل على أنه يستعلف في دعوى التعزير قال وكذلك ان صالحه من عينه على عشرة أومن دعواه فهو كالمجائز اه وهدنا مماف لما قدمه أول الباب من أن شوط صهة الصلم كون المصالح عليه حقايعو زلاعتين ض عند ومافى الجنبي أعممنه كاترى ولعل التونيق أن يقال الهجائزي حق المدى عليه لدفع الحصومة عمه لافي حق المدعى اذا كان حفّالا بحور والاعتماض عمه لان ما يأخذه عوض عنحقه فازعه والإدم امكان الاعتياض عنحقه ولعله فى الجتى يفرق بي الصلح عن الشمعه وعن دعوى الشععة فلايصم فىالاول كأأطبقوا عليهمن عدم لزوم البدل ووجوب رده بعد أخده و بصع فى الثانى فاجرر (قوله بعلاف دعوى مد) أى لا يصح الصلح عنها الماعر دتأن الصلم لا يحوزف من الله تعالى ولوحد قذف

كامرفراجعه (وصع الصلح عن دعوى حق الشرب وحق الشفعة وحق وضع الجيدو عملى الاصم) المسل أنه متى توجهت المين نعو الشخص في أى حق كان فافتدى اليمين بدراهم جازحتى في دعوى حد دعوى حد

وأسب درر (الصلح ان كان يمعنى المعاوضة ) بأن كان دينامعين (ينتقض سقفها) أي بفسط المتصالحين (وان كأن لاعمناها) أي الممارضة بل عدى است غاء البعض واستقاط البعض (فلا) تصر ا فالتعولا بقضم لان الساقط لايعود فنية وصيرفة فاعفظ (ولوصالم عن د عوى دارعلى سكى ست مهاأدا أوصالح عسلي دراهم الى الحصاد أوصالح مع المودع بفيردعموى الهـ الله لم يصم الصلح) فىالصورالثلاث سراحية ولاءن الامراءمنسه مخ قال في الفوائد الزينية لايصم الصلم عن الحدود ولا يسقط به الاحدالقذف الااذا كان قبل المرافعة كافى الخانية (قولد ونسب) كااذا آدعت أن هذا ولد منها فصالحها لترك دعواها فالصلم بإطل لان الصلح امااسقاط أومعاوضة والنسب لايحتماهما در وأطاقه فشمل مالو كانت الدعوى من المطاقة انه ان المالق منها أوالده وى من الان اله المه منهاو حد الرحل فصالح عن النسب على شي فالصلح باطل في كاتاالصه رتبن لماسميقان النسم لايقسل الاعتماض مطلقا وعلمه اطلاق المصيف فى الدعوى وفعدم احتمال النسب المعاوضة هدذ افظهر أن من أراد التخصيص بالصورة الاولى لم يصب كالايخفي (قوله أن كان دينابعين أى بدل الصطردينا والمصالح عليسه عيناأ وعكسه فالباء للمقابلة والعوض وكدايد سمن غير حنسه كالدراهم من الدنانير وعكسمه كأن ذلك معاوضة ان كأن بافر اروكد ابانكار وسكوت ف -ق المدعى والمعاوضة تصم الاقالة فها فاذا ينتقض بنقضه ماأى لوفسم ذلك الصلم المتصالحان انفسم لجواز الاقالة فد مكاتقدم أول الكتاب وفي نسيخة دمن عوضاعن قوله بعن ومثله فيمانظهر العين بالعي وقوله ينتقض ينقضهما) أي بفسخ المتصالين أي لوص خذاك الصلح المتصالحان انمسم لجو از الاقالة فيه (قوله بل بعني الح) وذلك الصلي عن الدن بعضه عانه أحذ لمعض حقه واستقاط للماقي ولا ينتقض مقضهما لا فقد سقط والساقط لا يعود (قوله قسة وصيرفية) الاولى الاختصار على العروالي القدية لانه في الصير دية نقل الحلاف فى العجدة وعدمه امطاقا وأمافى القندة فقدحتى القولين غروفق سنهماء اها اعدامه فالالصواب أن الصلح انكان الم وحامسله أن الصلح ان كان ومني المعاوضة ينتقض بنقضهماوان كان عمني استيقاء البعض واسقاط البعض لاينة قض بمقضهما (أقول) والذى نفاهرلى أن الصلح ان تحصل من فسخه عمرة بأن وجدت البيهة أونوسم الافرار أوالسكول يصح وقولهم الساقط لايعود لايردعلينالات الساقط في هدا الباب اغاهو تضاءلاد بانة فهوف الحقيقة بافغير ساقط والم تظهر تمرة من الفسم يفتى برواية عم الصة (قوله ولوصالح) العلة فسم ماتة دم في الوصالحه على يتمم اوقد تقدم أن فهايصم الصلم و يعمل الرامعن دعوى الباقى ف ظاهرالرواية فيذغىأن يكونهما كدلك فاله الرحتي لكن فالسيدى الوالدرجه الله تعمالى فيدبالسكى لانه لوساطه على بيت بها كان وجه عدم الععة كونه حزامن المدع بناء على تحسلاف ظاهر لرواية الذي مشى عليمف المنسابقا وقيد بقوله أند اومتسله حتى عوت كف الخاسة لانه لوس المدة يصرانه صلم على منفعة فهو في حكم الاحارة فلا يدمن التوقيت كامر وقد اشتبه الامر على بعض الحشن اه (قُولُه الحالم الحصاد) لانه أجل عهول فودى الى الممازعة ولانه سعمعي فمفسده حيهالة الاحل (قوله أوصالح مع المودع بعدوى الهلال ) أى الدعوى من المودع لم يصم الصلح في الصور الثلاثة أما الدول ولانه علم على العض ما يدعيه وقد تقدم أنه باطل وأما الثانية ولان الصلم بيرعمعي كاد كرماوها تاسالسسئانان من مسائل السراحية الى نقلهاعنها صاحب المنية وأماالثالثة فعلى أربعة أوجه الاقلادع صاحب المال الايداع وجدد المودع ثم صالحه على شي معلوم بالاصلم في قو لهم لان الصلم يبني جو از معلى زعم المدعى وفي زعم انه صارعاصها بالجود فيجوز الصغ معسه الثانى اذآ ادعى ساحب المال الوديعة وطالبه بالرد فأفر المستودع بالوديعة وسكت ولم رة لشم أوصاحب الماليدع عامه الاستهلاك ثم صافعه على شئ معلوم جاز الصلح في فولهم أيضا المالث ادعى الاستهلاك والا خوالرد أوالهلاك تمساخه مازفي قول محدد وأبي يوسم الاول وعليه الفتوى وأجعواعلى أنهلوصالح بعد حاف المستودع انهرد أوهلك لايحوز الراسع أذا ادعى المودع الردأو الهلاك وصاحب الماللا يصدقه في ذلك ولا يكذبه بل سكت ذكر الكرنى انه لا يحوزه \_ ذا الصلم في قول أبي وسف الاول و عوزق قول معدولوادى صاحب المال الاست فه لاك والمودع لم اصد قه في داك ولم يكذبه فصالحه على شي ذكر ما اله يحوزهدا الصلح في قولهم أه كرفي المخروة د ظهر من هذا أن الصلم بعبرد عوى الهلاك يصم كاسمعته ولميذ كرفهمااذا آقر بالوديعة وصالحه علهاوالذي يقتضيه الفقه جوازه لايد صلم عن مال عمال

باقرار تامل (قوله قيدبعدم دعوى الهلاك) صادف بسكونه وبدهواه الردوقد تقسدم أنه يصعم العملم فيهما (قوله لانه لوادعاه) أى الهلاك أى والمالك يدعى أنه استهاسكه (قوله وصالحه قبل اليمن) أمالوصالحه بعد حلف المستودع اله هاك أورد لا يجوز الصلم اجماعا وفيه ان ذلك داخل ف مسئلة المسنف المذكرة بعدوفه الداف كأذ كره المصنف (قولُه خانية) هذاما نقله في المنع عنه الكن سقط من عبارته شي اختلبه المعنى فأنه قال فى الوجه الثالث جاز الصلح فى قول محدوا فى وسف الآول وعليه الفنوى والذى وأيته فى الخاشة أنالفتوى على عدم الجواز وبني خامسة ذكرها المقدسي وهي ادعى رج االاستهلاك فسكت قصام ماثر لكنهذاه والثانى فالخانية غاعلم أن كالم الماتن والشارح فيرعور لأن توله بغيره وى الهلاك شأمل العسود والسكوت ودعوى الردهو الوجه الاقل والثانى وأحدشني الثالث والراسع وقدعلت أنهفى الاقل والثاني عائزا تفاقا وكذاني أحدشت في الثالث والرابع على الراج والصواب أن يقول بعدد عوى الردأو الهلاك باسقاط غيروالتعبير ببعدوز بادةالر دفيد خل فيه الوجه الثالث بناءعلى المفتى به روالوجه الرابع بناء على قول أبي نوسف وهو المعتمد لتقديم صاحب الخانية اياه كماهو عادته وقوله لانه لوا دعاه أى الهلاك شامل لمااذاادع المالانالاستهلاك وهوأحدشة الوجهالاك أوسكت وهوأحدشق الرابع وعلت ترجيع الجوازفهما فقوله صميه يفتي فى غير محله وقوله وصالحه قبل اليمين هذا واردعلى اطلاف التن أيضا ورأيت عبارة الاشباه نعوماذ كرفاو اصهاا أصلع عقد يرفع النزاع ولابصع مع المودع بعدده وى الهلاك اذلانزاع غ رأيت عبار امتن الجمع مثل ماقلته واصها وجارصلح الاجبر الخاص والودع بعدد عوى الهلاك أوالرد ولله الحد أفاده سبدى الوالد رجه الله ذه الى (قوله و يصح الصلح الخ) أى لوادعى مالاه أنكر وحلف ثم ادعاه عند فاض آخوفاً نيكر فصولح صحرولا ارتباط لهذه بمسئلة الوديعة (قوله دفعاللنزاع) علة لقوله يصحروقوله باقامة المينة متعاق بالنزاع يعنى أن الصلم عن الانكار يكون افتدا عاليمين وقطعا للنزاع وبعد الحلم يصم للاحتياج الىقطع النزاع فان المدعى عكمه بعد السمس أن يأتي بالهينة فلم يكن اليه من عاطعاللنزاع بل القياطم له الصلح ولذا فالولو برهن المدعى بعده على أصل الدعوى لم تقب للأن بالصلح قد أبراً وعن الدعوى فسلقط توجههاعليه والساقط لايعود (قوله بعده) أى بعدالصلح أى وان لم بكن همال حاف (قوله الافى الوصى) ومثله الاب (قوله عن مال البتيم) أى اذاصال عن مال البتيم وقوله اذاصالح على يعضه بدل من هذا المقدر ط و يمكن أن تسكون عن يعمى في أى في ماله اذاصالح عن السكار على بعض مفعن يعنى في وقوله على السكار على يمعنى من متعلق بصالح أى ولم يكن هناك بينة أما آذا كان الخصم مقر ابدين البتيم أو كان عليه بينة فالذى يؤخذ من المفهوم انه لا يحور الصلح على البعض العدم المصلحة الميتم وصر حبد الذف أدب الاوسداء (قوله فانهاتقبسل) لانه انما يتصرف لة يحسب المصلحة فيجوزه لحه عندعدم البينة فاذاوجددت السينة تبين أن لامصلحةفى هذا الصلح وأئه باطلفتة بل البينةوصر حفى البزازية بان البينة لوموجو دةعندالصلح وفيه غين لابعص الصلح اه وهومسنفادأ يضامن كالرم الشارح (قوله ولو بلغ الصي فأ قامها تقبل) يعنى اذا ادعى ومى أوأب على رجل ألفالليتيم ولابينةله وصالح مخمسمائة عن ألف عن الكارثم وجدينة عادلة فله أن يقيمها على الالف سواء ف ذلك الاب أوالوصى أو المتم بعد بلوغه قال في القنمة وفائدة توله في المكتاب اذالم يكن للاب أوالوصى بينة على مايدى للصي فصالح بأقل منه يجوزان يمتنع دعواهمافى الحال ودعوى الصي بعد الباوع ف-ق الاستحلاف فايس لهم أن يحلفوه وانمالهم اقامة البينة كاف ماشية الاشباه (قوله ولوطاب) بالبناء المحهول أك لوطاب الوصي بعد الصلح عين المدعى عليه أوطابه اليتم بعد بلوغه كاف مواشي الاشباه (قوله وقيلًا) أى لا يصم الصلم مد حلف المدى عليه لأن الهن بدل عن المدى فاذا حلف مقد استوف البدل ولا يصم وقدمناه عن القنية قريبا (قوله حرم بالاول فى الاسباه) هو روايه عمد عى الامام (قوله و بالثانى فى سراجية) وهو قولهماوه والصيم كافى معن المفنى وكدا حرميه فى المعر فال الجوى ومامشى عليه فى الاشباء

قيد بعدم دعوى الهلاك لأنه لوادعاه وصالحه قبسل البمين صعبه يفقى خانية المدعى على المعددة المناع) المدعى عليه ولو به المناع ولو المناكب والمناع المناع المناع

رواية مجمدعن أبىحنيفة ومامشيعليه فىالبحرقولهماوهو الصييم انتهى وجعله نظيرالصلح مع المودع بعد دعو ى الاست الله أى فانه لا يصم قال المصنف في منعمو بالاول حزم ابن نعيم في الفوائد الزّينية ولم يعزه الى كابمعروف وقيل لايصح ذكر الساحب السراحسة ولمعك مخلافا انتهى اغماذ كرالخلاف فى القمية كَايِأَنْى بِعِد مَقْرِيبًا ﴿ قُولُهُ وَحُكَاهُمَا فِي القَنْيَةِ ﴾ فقال ادعى عليه مالا فأنسكر وحلف ثم ادعاه عندآ خرفاً نسكر فصولح لايصع وقيل يصح وروى عن الامام ووجه القول بعدم الصعة أن اليهن بدل المدعى فاداحا فعفقد استوف البدل فلايصم أنتهى (قولهمقدماللاول) صواله للثاني على مانقله الحوى وعلى ماسمعتمن عبارته (قوله طلب الصلح والابراء) الواوهناوفهما أتى عصنى أوومثله ما طلب تأخيرالدعوى كاف الخلاصة (قولهلاً يكون آقرارا بالدعوى) أي بالمدعى له كذافى البراز به في بحث الاستشاء من مكاب الاقرار وفى الخلاصة لوفال أخرهاء ني أوصالح ني فاقرار ولوقال أبر أي عن هدنه الدعوى أوصالحني عن هذه الدعوى لايكوب اقراراوكذا في دعوى الدارانة بي وفي البزازية اذا سالحه من حقه فقد أقر بالحق والقول فى بيان الحقله لانه الجمل وان صالحه من دءوى الحق لم بكن اقرارا انتهجي و وجهه أن الصلح عن الدءوى أوالابراء عنها المقصودمن وقطع النزاع فلايفيد ثبوت الحق مخدلاف طلب الصلح أوالابراء عن الحق فانه يقتضى ثبوته وحينثذيلر مآلمدعى به (قوله والاول أصم مزازية) قال الشيخ أيو الطيب عزوا لشارح الى البزازية فيه مافيه لات هذه المسئلة بغيامها ليست فمها واتحافها دعوى البراءة آلخ وأمامافي الصيرفية فهو الموافق لما في المتروليس من عادة البزارية أن تنقل من الصيرفية ولمنا أمل اه (قوله من عيب) أي عبب كانبياضافى العين أوحبلا أوتر وجا (قوله وظهر عدمه) أى العيب أوالدين بان ظهر أن لادين عليه أصلا أوأنه على غيره وعبارة العرركهذا المتن صالح عن عيب فظهر عدمه أو زال بطل الصلح فلوفال الشارح بعد قوله فظهر عددمه أوص دمن فظهر كذلك كأن أرضع لان عيارته هذه ظاهرة في ان ضمير عدمه الدمن وضمير ذال العسب والحال أنهم اللعيب وصورة العيب على مأفى الدر رعن العسمادية ادعى عساف جارية استراها فأنكر الباثع فاصطلحاه لي مال هلي أن يبرئ المشرى البائع من ذلك العبب ثم ظهر اله لم يكن بها عيب أوكات واكنه قدزال فللبيائع ان يسترد بدل الصلح انتهى وقال فى المنم عن السراجية اشترى حيوا بافو جد عينه ساضا فصالحهمنه على دراهم غمذهب البماض بطل الصلم انتهى وفي المسدا العولوصالحه من العيب غمرال العب بان كان بياضافي عـ من العبـ دفا نحيلي بطل الصلَّم انهـ بي قاله أنوا الطيب (أقول) وف المنح فروع الهيسة فراجه هاان شئت (قوله أو زال العيب الخ) عزام في الدور الى العمادية لكن في منية الفستى ما يناقضه وعبارتهااشترى حيوانا فوجدفى عينه بياضافها لحمولي دراهم تمذهب البياض يصم الصلح اه لمكن مانقله الشارحذ كرممن نقلناعنهم كالمعتوذ كرممؤ يدزاده عن الخزانة ونصهاادعي المسترى العيب وأنكرالباثع فاصطلحاعلى أنبردالبائع شسيأ من النمن ثم تمينانه لميكن بالمسع عبب كانعلى البائع أن يسترد ماادى كالوكان العب معققا غرال بعد الصلح وعلى هذا الوادع على انسان حقا أومالا عماله على مال فتبين أنه لم يكن عليه ذلك المال أو ذلك الحق أى أن لم يكن ثابتا كان المدعى عليه حق استرداد كل المال اه والله تعالى أعلم وأستعفر الله العظيم

\*(فصل ف دعوى الدين) \*وهو الذي يشبت فى الذمة عيى والاولى أن يقول فصل فى الصلح عن دعوى الدين ويقال مثله فى الدين العبارة الآتية للمصنف فال الجوى لماذكر الصلح مطلقا فى عوم الدعاوى ذكر الصلح فى الدين لان لائه صلح مقيد والمقيد بعد المطلق اه لانماذكر في هذا الباب حكم الخاص وهو دعوى الدين لان الحصوص أبدا يكون بعد العموم والاصل انه منى كان المصاح عليه أدون من حقه قدراو وصفا أوفى أحد هما فهو استقاط البعض وأخذ الباقى وان كان أزيد منه بان دخل و بما الم يستحق من وصف أوماهو فى معناه كنتجيل مق جسل فعاوضة (قوله الصلح الواقع الح) أطلق الصلح والكر المرادكونه على أقل مما

وحكاهمافى القنبة مقدما للاول (طلب الصلخ والاتراء عن الدعسوى لانكونافرارا) بالدءوى عندالمتقدمسين وخالفهم التأخرون والاول أصعر بزازية (خدلاف طاب أاصلم) عن المال (والابراء من المال) فانه اقر اوأشياه (مالم عسن عس) أودن (وظهرعدمه أرزال) العيب (بطل الصلح)ويرد مأأخذهأشياهدرر \*(فصل في دعوى الدين) \* (الصلح الوانع على العض جنس ماله عليه)

عليسهمن الدين كأهو الظاهر والعادة فنفر جمنسه صورة التساوى اذهى استيفاء وقبض عين تعقهم وصورة كون المصالح عليسه زيادةمن الدمن فيكون وباوحواما وكالا هسما ليسايصلح وأشار بالصلح الدأته لوباع ما في ذمته من الله الف يخسمه الله مثلالم تحز صرح به في الظهيرية وسيأتي تمامه (قوله من دمن) يشمل بدل القرض وثمن المبسع وضدحان المتلف وبدل المغصوب وكل مالزم فى الذمة وقيسد فى البعض ليفسدانه لايجو زعلى الا كثروانه يشمرط معرفة قدره اكن فالف غاية البيان عن شرح المكافى ولو كان لرجل على ر حل دراهم لا بعر فان و زنها فصالحه منها على ثوب أوغسيره فهو جائز لانجهاله المصالح عند لا عنون صعةالصلح وانصاطه على دراهم فهوفا عدف القياس لانه عتمل أن بدل الصغر أكثرمنه ولكني أستعسن ان أجسير ولان الطاهر اله كان أقل عماعليه لانمبني الصلح على الحط والاغساض فكان تقدرهمادل الصلح بشي دلالة طاهرة على أنهما عرفاه أقل عماعليه وان كأن لا يعرفان قدرما عليه في نفسه أه (أقول) لكن في قوله أستحسن أن أجيزه الخشب مقال با كاعلت وهي محرمة أيضافالظاهر اعتمادماف الشرح تأمل (قوله أوغصب) أى غصب قيمى أومثلي أوغصب منه أحد النقدين وهو باف في يدمم عرفا بيقائه فصالحه عَلَى بَعْضُ مَقَدُ أَوْمِنَ جِنْسُهُ (قَوْلِهُ أَخَذَ) خَبِرَالْمِنْدُأَ (قُولِهُ وَحَطَ لَبَّافُيهُ) لان تصرف العاقل البالغ يصمح ماأمكن ولأعكن تصحهم عاوضة لمافهمن الرباوقد أمكن الاسقاط فيحمل عليه فاوقال المدعى المدعى علمه المنكرصا لحتك على مائةمن ألف عليك كان أخذالمائة والراءعن تسمعما تةوهذا قضاءلاد يانة الااذاراد أمرأتك قهستانى وقدمنامثلهمعر يا للخانية (قولهالربا) أىلايجعلمعاوصة لمايلزم عليهمن الرماولايصم وأصرف العاقل محمل على الصحة ماأ مكن كأذكر نافيعل حطا (قوله وحدثذ) أي حن اذ كان ماذ كر أخذا لبعض الحق واستقاط الباقيه لامعاوضة (قوله فصيح الصلم) أى عن ألف على مائة أطلق الصلح فشم لكون المدعى عليه مقرا أومنكراأوسا كناوالمراد بالآلف تمن مبيرم كاهو مقتضى عقد الداينة وقسد الالف والمائة بكونه ما حالتين احترازا عبااذا كانت الالف مؤ حلة والمائة حالة كاسد كره بعدوسنذ كرأن هذا فيمااذا شرط ذلك (قوله بلاا شتراط قبض بدله) أى الصورى وهو ماوقع عليه الصلح والافايس هناك يدل بل هو أخذابعض الحق وهذا اغمانظهر في ف يرالمعصوب أماهوم عالا عثراف بمقاله فليس مادفعه عن حقه الاأن يجعل عينه حكماوذات اغماهوف العقودوالفسو خلاف الغصب فليحرر ولعسله أرادبالغصب يدله بعدهلا كه (قوله على ما تقالة) ريكون الصلح استقاط البعض الحق فقط (قوله أوهلي ألف،وُّدل) ويعمل على اسقاط وصف الحاول (قوله وعن ألصحياد على مائة زوف) هذا شامل لمااذا كانبدل الصلح مؤجلا أوحالا لانه يصم كاذكر مبخلاف مااذا كانله ألف زيوف وصالحمه على خسمائة حمادحمث لاتعو زلعدم استحقاق الجمادفيكو نمعاوضة ضرورة كافى النبيين وحينئذ فيكون فدأسقط حقه في الكبروالكيف فأسهقط من الكه تسعما تةومن الكيف صففالو دة وكذا لو كانت المائة مؤحلة يصمر أيضالانه فدأسقط فهاأيضاوصف الحلول وانماجازهذا لان من استحق الجياد استحق الزنوف وهذالونج ورز يه فى الصرف والسليجاز ولولم يستحقه بالعقد لماجازلان المبادلة مرأس مال السليوبدل الصرف لا تحوز يخلاف مااذا كانله ألف ز وفوصالحه على خسمائة جياد حيث لا يحوز العدم استحقاق الجياد ميكون معاوضة ضرورة أىلانه لامكن حله على انه استوفى بعضحة وأسقط البافى لانه لايستحق الجداد فلابحو زالتفاضل فهالانجيدهاورديتهاسواء كافى الشرنبلالية (قولهاعدم الجنس) فكان معاوضة ولو كان من الجنس التكان أخذ البعض الحق فيجوز ووجلا (قوله فكان صرفا) أى بدلاء نه والاستبدال بالاعمان بعضها عن بعض صرف فيشترط فيه التقابض (قوله فلم يحزنسيتة) أى ولاحالابدون القبض لاشتراطه فى الصرف كا علم فيابه (قوله أرعن ألف مؤجل على تصفه حالا) لان المعل غير مستعق بعقد الداينة اذ المستحقيه هو المؤجلوالمعجل خيرمنه فقدوتع الصلمءلى مالم كم مستحقابة قدالمدا يبة فصارمه اوضت والاجل كان-ق

مندين أوغصب (أخسد البعض حقد موحط لباقيه الامعاوضة) الرباوسينتذ وقصص الصلح بالااشتراط على مأتذ طالة أوعلى ألف مؤجل وعن أاف جياد على ماتذريوف والايصم عن موجل على دنانيرمؤجلة) وعن ألف المدم الجنس فكان صرفا فلم يحرنسينة (أوعن ألف مؤجل على نصاحه المالي نصاحه المالي مؤجل على نصاحه المالية المناسرة الموجل على نصاحه المالية المناسرة الموجل على نصاحه المالية المناسرة ا

المداون وقدتر كمبازاء ماحطه عنهمن الدس فكان اعتياضاعن الاجل وهو حوام ألابرى أنر باالنسيتة حم الشيمة مبادلة المال بالاجل فلا تنجرم حقيقة أولى اه درر (قوله الافي صلح المولى مكاتبه) يعنى اذاصالح المولى مكاتبه على ألف مؤحداة عدلي خسمانة حالة فانه يحو زلان معنى الارماق فيمايينهما أطهرمن معنى المعاوضة فلايكون هدذامقابلة الاجل بمعض المال واسكمه ارفاق من المولى بحما بعض البدل وهومندوب السه في الشرع ومساهساة من المكاتب فعمايق قبل حاول الاحل لمتوصل به الى شرف الحرية وهو أيضا مندوب اليعنى الشرع ذكره الزيلى وذكرفي شرب الكافى للاسبيج ابب جوازهذا الصلح مطاعاه لي قياس قول أى وسف لائه احسان من المدون في القضاء بالتجيل واحسان من صاحب الدن في الاقتضاء بحط بعض حقةوحسن هذااذالم مكن مشروطاني الاخروأمااذاشرط أحدهمافي مقابلة الاتخرفدخل في الصلح معاوضةفاسدة فسكون فاسداوهكذا في غاية البيان (قوله أوءن ألف سودعلى نصفه بيضا) لان البيض غير مستحقة بعقد المراينة لانمنه السودلا يستعق البيض فقدصالح عسلي مالايستحق بعقد المعاوضة فكان معاوضةالالف يخمسمائةوزيادةومسق الجودة فكانربا متم بحلاف مالوصالح عسلى قدرالدين وهو أجود لاندمعاوضةالمثل بالمنسل ولامعتبر بالجودةلانم اساقطة الاعتبارفىالاه والءالريويه الاأنه يشسترط لقبض في الجلس لانه صرف الاصل أنه مني كان الذي وقع عليه الصلح دون الحق تدوا أووصفا أووقتا فهو استقاط للمعض واستمفاء للماقى لائه استوفى دون حقه وان كان أز تدمنه بأن دخل فيه مالا يستحق من وصف أوتعيل ؤجل أوكان خلاف بنسه فهومعاوضة لتعذر جعله استيفاء في غير المستحق فيشسترط فيه شروط المعاوضة كم في الشيني (أقول) وشرطها عندا أعادا لجنس المساواة فن له دراهم سودلايستحق البيض فيكوت أخذهابطر بق المعاوصة ولم توجدحتى لوصاخه على ألف حالة عن الالف المؤجلة أوصالحه على ألف بيض من الالف السود جاز بشرط قبضه فى الجاس لوجود المساواة فى القدر وهو المعتبر فى الصرف دون المساواة فى الصدفة ولوكان عليه ألف فصالحه على طعام موصوف فى الذمة مؤجل لم يعزلانه يكون افترا قاعن دمن بدمن ولو كانعليه ألف درهم وماثة ديمار فصالحه على ماثة درهم حارسو امكانت حالة أومؤ - لة لانه يحمل اسفاطا لادناس كاهاوللدراهم الامانة وتأجيس لاللمانة آلني بقيت ولا يحمل على المعاوضة لات فيه فسادا كافي العيبي (أقول) ويظهر مماقد مناهقر يباعن شرح الاسبيعاب أن المديون لوأعطى الدائن خسما ثة بيضا مأسقط الدائن الالف السودمن ذمته وأسقطه والبيض من ذمة الاستحراب بشرط المقابلا ينبغي أن صروا كمه لايسمى ذلك صلما كالايخني (قولهان الاحسان ان وجدمن الدائر) بان صالح على شيء هو أدون من حقه قدر اأوو صفاأو وقتا (قوله والمنهما) أى من الدائن والمدين بان دخل في الصلم مالا يستعقد الدائن من وصف كالبيض بدلالسود أوماهو في معى الوصف كتهمل الوجل أوهن جنس بعلاف جنسه (قوله فعاوضة) أى وعرى فمه حكمها فان تحقق الرماأ وشهته فسدن والاسحت (قوله عاددينه) عندهما وعبداً بي يوسف ببراً (قوله لفو ات التقييد بالشرط ) أى من حيث المعنى فكائه قيد البراءة من النصف بأداء خسمائة ف الغدفاذ الم يؤد لاسرأ العدم تحقق التسرط والحاصل أن كلة على وال كانت العوض لكنها قد تكون عهني الشرط وقد تعدور العَمل عمني المعاوضة فتعمل على الشرط تحصيا التصرفه كاف الدرد (قوله والثاف ان لم يوقت بالعد) أكلم يذكرافظ غددين فالادفع الى خسمائة على المهرى عمن الماقى لم يعددينه لعدد والاداء ويبرأ طلقا أدى المسمائة في الغدأولم وولات البراءة قد حصلت بالاطلاق أولا فلا تتغبر بما لاحب الشكف آخره من (قوله لم احد) أى الدن مطاهًا أدى أولم يؤد (قولِه لائه ابراء معالمق) لانه لمالم يوقَّت للاداء وقتالم يكن الآداء غرضا صحيحا لانه والحب على الغريم في كل زمان فلم تقيد بالحل على المعاوضة وهولا صلح عوضا والطاهرأن الامراء مقيد بأدائه ولوفى آخر حومس أخراء حياته عنى ادامات ولم وديؤخد كل لدسمن تركته لان التعليق بالاداءمو ود منى يخلاف الوجه الرابع فانه يبرأ مطلق البداء ته بالابراء (قوله كالوجه الاول) خبرأول

الاق صلم المولى مكاتبــه فيجوز رباهي (أوعن ألف سودعدلي نصدفه سضا) والاصل أن الاحسانان وجدمن الدائن فاستقاط وات منهما فعاوضة (قال) لفر عه (أدالي خسمائة غدامن ألف لى عليك على انك رىء من) النصف (الباقى فقيل)وأدى فسمه (يرى وان لم نؤد ذلك في الفدعاددينه) كاكان لفوات التقييد بالشرط ووجوهها خسة أحدهاهذا (و) الثاني (انلم يوقت) بالفد (لريعد) لانه ابراء مطلق والنالث (وكدالوصالحهمن دينه على نصفه يدفعه البهغدا وهو وى مثماً فضل على أندان لم يدومه غدافالكل عليسه كان الامر) كالوجه الاول (كافال)لانه صرح بالتفسد والرابع (فاناوأهعن نصفه على أن يعطب مايق غدا فهو ريء أدى الياف) في الفد (أولا)

عوضاو يصلح شرطامع الشاكف تقييده بالشرط فلايتقيد بالشائ عظلاف مااذا بدأ بأداء خسمائة لآت الابراء حصل مقروبا به فن حيث انه لا يصلح عوضا يقع مطلقا ومن حيث أنه يصلح شرط الا يقع مطلق افسلا ي بت الاطلاق بالشكفا فترقا اه (قوله بصريح الشرط) قل القهستاني وفيه اشعار بانه لوجدم الجزاءصم في الفاهير يه لوقال حطات منك المصف ال نقدت الى اصفافانه حط عندهم واللم ينقده (قوله كان أديت الى تذار الخطاب الغريم ومشاه الكفيل كاصر حد الاسبيحاني في شرح الكافي وفاضخان في شرح الجامع قالف غاية الميان وفيهنوع اشكاللان الراء الكفيل اسفاط بحض ولهذا لاير تدرده فينبغي أن يصح تعليقه بالشرط الاأنه كابراء الاحسيل منحيث أنه لا يحاف به كايحاف بالطلاق فيصم تعليقه بشرط متعارف لاغبر المتعارف ولذاقلنااذا كفل عال عن رحل وكفل سفسه أسفاعلى أثدان وافى سفسه عدافهو وىء عن الكفالة بالمال فو افى بنفسه برئ عن المال لانه تعلمي بشمرط متعارف فصح انتهبي (قوله لما تقرر ألخ) قال فى المنه انمالا يصح لان الابراء المعلق تعليق اصر يحالا يصم لان الابراء فيه معنى التمليك ومعنى الأسقاط فالاسقاط لاينافى تعايقه بالشرط والتمليسك ينافيه فراعينا المعنيين وقلناان كان التعليق صريحا لايصم وان لم يكن صريحايصم انتهى (قوله لانه عليد لمن وجده) بدايدل أنه لا رندالردوالتمليكات لاتعتمل التعليق بالشرط وهواسفاط أيضا بدلب لأنه لايتوقف على القبول والاسفاط يحتمل ذلك فلعنى التمليك فبها قلنا اذاصر حبالتعليق بالشرط لم يصم م ولمعنى الاسفاط اذالم يصرح بالتعليق بالنسط بتقييد كذافى الكافى (قوله وأن قال المديون لا تحرسر الني ) هدا القيد أهمله فى الكنزولم ينبه عليه شارحه الرسك ونبه عليه ملامسكس وصاحب الدرر وماتق الابحر والهداية وعبارته بعدذ كرالمسئلة مطلقة ومعنى المسئلة اذا قال ذلك سرا أمااذا فال علانية وخذبه لات قوله لا أقر عالك الخيتضمن الاقرار به حيث أضافه اليسه بقوله مالك أولانه تعليق الاقرار بالشرط فيلزم في الحال ولذا قسدية ملامسكين في عمارة الكنزديث لم تتقيد بقوله سرا كأعلمت وقدعزاه هنا وفي الحرالي المجتبي ولكن النظرالي العلذالتي ذكرها الزياج وغيره وهي كونه ليس بمكره الفيكمه من افامة البيمة أوالتحليف فينكل وهو نظير الصلح مع الانكار لان كل واحدمنهما لايناف ألطوع والاختيارف تصرحه أفصى مافى الباب أنه مضطر الكن الاضطر أرلاعنع من نفود تصرفه كبيع ماله بالطعام عند الخمصة وجب النسوية بن الحالتين متأملد كره الرملي (أقول) معى الاخذ أى باقراره وهوقوله بمالك والمال يجهول فيؤمر ببيانه ولايلرمه ماادعاه المدعى لعدم أقراره به تأمل (قوله بمالك) بفتح اللام وكسرها حوى (قوله صم) أى فايس له المطالبة في الحال بعد التأخير ولافي الحطوط كأفي المنع (قول لانه ليس بمكره) لانه لوشاء مي يفعل ذلك الى أن يجد البينة أو يعلف الا خرفين على واليمن اتقانى وقوله وليس بمكره على صبغة اسم المفعول اذعكنه أن يبرهن أو يحلفه فسنكل عن الممن ففعله والاشرو عالى أحدهما كان رضامذ لك ونفد فكون تصلح عن انكارومن ذلك ذكرت هده المسئلة ها هسذاه والم افق لما فى عاية البيان وسر ح المقدسي وما فى الكفاية يقتضى كون الضمير المصوب عائد الى المديون وأن يكون مكره على صيغة اسم الفاعل كادسريه البعض هناوالاول هو المتبادر كالايخفى (قوله عليه) جمل لفظ عليه صلفلكره وهوخلاف مافى العيني والدرر فال العيني عندقول الكنزصع أى هددا الفعل عليه أى على الدائن يعنى ان أخره يتأخر وان حط عنه بعضه يخط لان المدون اليس بمكره أنهى ومثله ف الدر والا أنه قال صم أى التأخير والحط لانه ليس عكره عليه أى على الدائن فوصل عليه عكره فنوهم الشار سأنه متعلقبه وليس الامركذ لأثلان لفظ عليهمن المتزفى الكنز والدرر ويحتمل أنم اهنا كذلك الاأن الماسم سودها ومستنفا اعبارة صع عليه أى فذعايه التأخير أوالط لانه ليس بمكره وضمير عليمه أى على الدائن حتى أنه مدالة أخيرلا ين كن من مطالبة في الحال وفي الحط لاية كن من مطالبته ماحطه أبدا (قوله ولو أعلن ما قاله

{ وقوله كَاقَالَ حَبِرْنَاتَ (قُولُه ابداءته بالابراء لابالاداء) قال في الدرولانه أطلق الابراء وأداء خسما تقلايصلم

لبداءته بالابراءلاا بالاداء (و) الخامس (لو علق يصر يح الشرط كان أدوا أومني الايصح) الابراء لما تقرد أن تعليقه بالشرط صر يحا بأطل لانه خايسك من وجه (وان قال) المدون حتى تؤخره عن أو تعط) الدائن التأخير عنى أو تعط) الدائن التأخير عنى أو أو المائن التأخير عكره عايد (ولو أعلن ما قاله عكره عايد (ولو أعلن ما قاله علم عكره عايد (ولو أعلن ما قاله علم عكره عايد (ولو أعلن ما قاله علم علم والمائد علم والمائد علم والمائد علم والمائد المائد الما

م قوله ولمهنى الاسقاط الخ هكذا بالاصل ولعله ولالمعنى الاسقاط قلنا اذا لم بصرح بالتعايسق بالشرط يصم فليمرر سرا أخذه نه الدكل العال و لوادعى ألفاو حد فقال القرر لى بها على أن أحطمنها ما ثن أبار بعد لا في أن أعطيات ما ثن أو رت لى حطمات فال الناقر وت لى حطمات المسترك إسبب متحد كتمن الدين موروث أو فيسمة الدين موروث أو فيسمة الدين ما شيا منه المنترك المنترك الا الحد منه المنترك المنترك

مرا) يعنى أنه تكالم به أولا بير الناس وليس المراد أنه بعد أن اتفقاعلي الحط أوالتا خير أعلن فاله لا ينقض الصلم والمرادأن الدائن سكت اذاوحط في الاعلان أوأقر صعيل هو أولد من حالة السرط (أقول) وظاهر كالآم المصنف موهم أنه بعدما أخرأ وحط عنه كافهه تمما أقدمناه مع أنه ليس كذلك فلوفال ولوأعلن بقوله لاأ قرلك حتى تؤخره عنى أونحط يكون اقرارا فيؤخ للمال كاءات لم يؤخرأو يحط فال المولى عبدالحليم وقوله ولوأعان أى المدنون وقوله ما قاله سراأشار به الى أن مفعوله يحسَّدوف وهوقوله لا أقراك عالك الح (قوله أخذ الكل منه للقال) أي مُكن من أخذ الكل ملاتأ خبران أخر ولاحط ان حط قال ط لعل هذا اذالم يؤخره الطالب ولم يحط أمالوفعل ذلك صراعدما كراهه اه (قوله فقال أقرر ) به مزة قطع و فمنوحة من أقر (قوله جاز) أى الحط لانه ليس من تعلمق الابراء صر يحابل معنى وقد سبق جو ازه (قوله مخلاف على أنأ عطيكمائة) فاذا أقرص الاقرار ولايلزم الدائن بي (قوله لاالحط) لان الحط الراءوهو معلق بصريح الشرط فلايصح كماتقدم حلى والاولىأن يقوللانه وعدمعلق بالشرط لايحب الوفاءبه شرعا (قولة الدن المشترك بسبب متحد) شامل لمااذااشتر كافى المبيع بان كاماعينا واحدة أولم بشتر كابان كاما عينىن احكل عن ببعتاصففة واحدة الانفصيل عن اه شرنبلالية (قوله كشمن سبير عبير عصفقة واحدة) بأنكارالكل واحدمنهماءين علىحدة أوكان لهماءين واحدة مشتركة ينهما وباعاآلكل صفقة واحددة من غيرتفصيل غن نصيب كل واحدمنهما زياجي واحترز بالصفقة الواحدة عن الصفقتين حتى لوكان عبدين رجلين باع أحدهما نصيبه من رجل بخمسما تقدرهم وباع الا تواصيبه من ذلك الرجل مخمسمائة درهم وكتباعله مكاواحدا بألف وقبض أحدهمامنه شمأ لربكن للاسخر أن مشاركه لانه لاشركه لهمافى الدن لان كل دس وحب يسبب على حدة عزمية واعا تتحد الصفقة اذا اتحد اللفظ وقدر الثمن ووصفه كأن فالابعناك هذا العبد بالف لكل خسمائه فقل كان صفقة واحدة أمالو باع أحدهما يخمسمانة ثم الأخر بخمسمانة أو ماعاه رأ اف على أن لا حدهما حسما ئة مضاوللا تنوسودا أولاحدهما ستمائة وللاتخرأر بممائة فذلك كالمصفقتان فلاسارك أحدهماالا خوفها قبض كأيفهم ذلك من المخر وقيد بالدي المشترك لانه لوكان الصلح عن عين مشتركة يحتص المصالح ببدل الصلح وليس لشريكه أن بشاركه فيه لكونه معاوضة من وحه لأن المصالح عنده مال حقيقة بخلاف الدين زيلمي فالمحفظ فإنه كثبر الوقوع وفى الخانية رجلان ادعيا أرضا أودارافي يرجل وقالاهي لماور تماها من أبينا في دالذي هي في يده فصالحه أحسدهماعن حصته على مائة درهم فأواد الابن الا تحوأن يشار كدفى المائة لم يكن له أن ساركه لان الصلح معاوضة في زعم المدى دداه عسين في زعم الدى عليه فهو معاوضة من وجه استيفاع من وجسه فلايشبت الشريك حق الشركة بالشك وعن أبي بوسف في رواية لشر يكه أن بشاركه في المائة اله يهسل العلامة الشابي عن دارمشتركة بس ثلاثة أوقاف كروقف له حصة معلومة وسستحقو ن مختصو ن سفادا قبض بعض النظارشيأ من الاحرة هل لباقي الطار ان مشاركه في المقبوص أم لافاً حاب مان لباقي المظار الشركة هما قبضه أحدهم حيث صدرت الاجارة منهم مفقة واحدة فياساعلى غن المسع صفقة واحدة اه وتعقبه العلامة الجوى بأن جوابه انحابي عراذا كان ماأحره كلمن المظارم مسناغ برمشاع (وأقول) هذا انحارد أن لوصدرت الاجارة في بعض الدارك الملام عليه حمنتذمن احارة المشاع اعبر الشريك ولانسوع هذا اصدور الاحارة في كل الدارفتنيه (قوله أود من موروث) أو كان موصى به الهدما أوكان مدل قرصه ما أبوالسعود (قهلهاذاقيض) أطلقه فشمل قبضاعلي طريق الاقتضاء أوالصلح (قوله شاركه الا خوصه) هذا أصل كلى ينفر ع عليه فروعيه في ادا كان لر جلس دمن على آخر مقبض أحدهما شداً معملكه مشاعا كأصله فاساحبه أسيشاركه فى المقبوض لانه وان ازداد بالقبض ادمالية الدس باعتبار عائبة الفيض لسكن هده الزيادة واجعةالى أصل الحق فيصيركز يادة الشمرة والولد فله حق المشاركة واكمه قبل المشاركة باف على ملث

القابض لان المين غير الدن حقيقة وقد قبضه بدلاهن حقه فيما كمحتى ينفذ تصرفه فيده فيضمن لشريكه حصتهدرر وليس بين قوله ملكه مشاعا كاصله وقوله ولكنه قبل المشاركة باق على ملك القابض مخالفة لأن المقبوض عين الدين من وجه وغيره من وجه كاصر حربه في عامة الكتب و الاعتبار الاول يقتضي ون المقبوض مشتركا والاعتبار الثانى وجب الاختصاص بالقابض فعلمنا بالوجه ين وقلناعلى الوجه الاول انه يكون الاستوولاية المشاركة وعلى الوجد الثاني اله يدخل في ملك القابض وينفذ تصرفه ومن هدا يظهر حسدن قوله فله حق المشاركة أى في المقبوض أشار به الى أنه ليس له حقيقة المشاركة والالمانفذ تصرف القابض فيه قبل المشاركة والمشبه لايلرم أن يكون فى حكم المشبه به من كل وجه فلا يلزم من تحقق حقيقة الشاركة في الثمرة والولد تعقق حقيقتها في القيوض من الدين كالايخ في (قوله أو اتب ع الغريم) فلواختار اتباعه عم توى نصيبه بان مات الغريم مفلسار حمع على القابض بنصف مأقبض ولومن غسيره معرأى من غير ماقبض لانحقه فيسه سقط بالتسايم فبرجع عاله ويكون ماقبضه أخبر اصرفاع عافى الذيمة وعبارة الزيلعي رجم عليه كافي الحوالة لكن ليس له أن رجم فعين تلك الدراهم المقموضة لان حقه فم اقدسقط بالتسليم فلايعودحقه فيهابالتوى ويعودالى ذمتمه في مثلها أه وعلمه فكان ينبغي اسقاط المفط ولو ويقول هكذا ورجع على القابض بنصف ماقبض من غيره ودلك لان حقه فيها قدسقط بالتسليم فلا يعود حقه فيها بالتوى و يعود الى ذمته في مثلها تأمل (قوله و حين تلذه الوصالح) في التفر يسع نفار لان الاصل ان يقبض من الدين شيأوهذاصل من نصيبه لاقبض آمل (قوله أى على خلاف جنس الدين) احترازع الدا كان على جنسه كا تقدم فانه يشاركه فيه أو برجع على المدين وليس القابض فيه خيار لانه عنزله قبض بعض الدين (قوله أخذ الشريك الا خواصفه ) أي نصف الدين من غريه أو أخد ذف ف الثوب لان الصلح وتع عن نصف الدين وهومشاع وقسمة الذمن حال كونه في الذمة لا تصحوحتي الشمر يك متعلق كل جزء من الدين فيتوقف على المازنه وأخذه النصف دال على المازة العقد فيصم ذلك (فوله الاان ضمن) أى الشريك المالخ (قوله ربع الدين يعي الاأن يغرم له حصة من أصل الدس الواصل يواسطة الصلي وأعاد أن المصالح يخير ادا أختار شريكه الباعة فان شاءد فعله حصة من المصالح عليه وان شاء ضمن له ربيع الدين ولافرق بين كون الصلح عن اقراراً وغيره و بعد ضمان المصالح الربع لا يكون الا تخرسبيل على النوب وحاصله أن الشريك الا تخر مغيريين الاتباع للمدنون والشريك المصالح وان المصالح مغير في دفع نصف الثوب المقبوض وربع الدين ولم يلزم عليه دفع الربع لاحتمال تضررالمال لان الصلح على الطعالبافكون مااستوفاه أنقص بل عتمل أن لايبقيله شئ من مقبوضه وأشار بكون البدل ثو بااتى أن هـ ذا فيما كان بدل الصلح خلاف بنس الدن أما اذاوفع على جنسه ليس لامصالح خيارفيه بل لشريكه المشاركة في المقبوض أو برجع على المد فون لانه عمرلة قبض بعض الدين كمفى المبسوط وأطلق الصلح مشمل ما يكون عن اقرار أوسكوت أوانكار ثم الحلة في ان لا رجيع عليه شريكه أن يها العرب مقد ارحظه من الدين و يقبضه غيرته عن حظه أو يسعه شمأ يسيرا ولوكفامن زبيب قدرحصته من الدين عميرته عن الدين ويأخذ عمى المبيع كافى الذخيرة والثقة (قوله فلا حقله في الثوب) لان - قه ف الدين وقد ضمنه له وقد علم أن الخيار للمصالح بوالحاصل أن في تخيير الشريك قيدين أن يكون المصالح عمه دينا والمصالح علمه قوبافان كان المصالح عنه عبنامشتر كة ايس اشريك أن يشاركه فيسه ولو كان المصالح عليه من جنس الدين شاركه الشريك أو يرجع على المدي والفرق بين الصلح على الجنس وغريره أنه اذاصالحه على الجنس يشاركه الشريك ويده أو يرجر على العربم وفي الصلح على خلاف الجنس كذلك الاأن يضمن له ربع الدين لان - قعف الدين لاف الثوب (قوله ضمنه شريكه الربع) يعنى انشاء لانه صارفا بضاحقه بالمقاصة ولاضرورة عليه لانمبني البيع على الممآكسة بعلاف الصلح لان مبداه على الاغماض والحطيطة وأو ألزمناه دفعر سع الدين التصر ولاية القسمة الدين قبل القبض لا تتصور

أواتبع الغسريم كايأتي وحينتذ (فاوصالح أحدهما عن نصيبه على فوب) أى على خسر الدين على خسر الدين أصد الشريك الاخو أصد الاان ضمن) له فلاحقله فى الثوب (ولولم يصالح بل المسترى بنصفه شسيا ضمنه) الشريك بالقبضة المصف المقاصة

(أواتب عفر عه)في جيم ماس ليقاء حقه في ذمنسه (واذاأراً أحدالشر بكن الغرم عن نصيبه لارجع) لانه اتلاف لانيض (وكذا) الحكم (ان)كان المدنون على أحده عماد ن قرال وحوب دينهماعلسهحي (وقعت المقاصمة مد سمه السابق) لانه فاض لافابض (ولوأترأ)الشر بكالمديون (عن البعض قسم البافي على سهامه) ومثله القاسة ولوأحل نصيبه صمعند الثانى والعصب والاستثمار بنصيبه قبض لاالتروج

فكيف تنصق والمقاصة فيسه لانانقول فسسمة الدس قبل الفيض تحو رضمنا وانحالا تحوز فصدا وهناوقعت القسمة ف ضمن صة الشراء وصة المصالحة والشريك أن لايتب مالقابض في الجيم و برجع على المدن لان البقابض قبض حقسه الا أناله حق المشاركة ولو كان للمطاوب على أحدهما دن قبل وحو بدينهما عليه حتى صارد منه قصاصابه فلاضهان علمه لانه أحدالد منين قضاء لأولهما لااقتضاء والضمان اغطيعب بالاقتضاء وكذا المشاركة لاتعب بالقضاء وانماتعب بالافتضاء ولوأم أهأ حدهماعن نصدمه لانضمن ولوغص أحدهما من المدى عمدا أواشد ترى منه شراء فأسد أفهاك عنده فهو قبض والاستشار بنصيبه قبض لاالتزوج به لعدم امكان المشاركة ومه كالحناية على نفس المدن وكالابراء يخلاف التزوج على دواهم مطلقة فأنه قبض بالإجاع لوقو عالنقاص زيلعي (قوله أو اتبع غريه عن عدف جيم مامر) أى في مسئلة الصلح والبيع أوالغبض (قوله لبقاء حقمه في ذمته) ولان القابض أستوفى نصيبه حقيقة الكنله حق المشاركة فله أن يشارك (قُولُه لاير جمع) أى الشريان بنصف المبرأ على الذي أبرأ (قوله لانه اتلاف لاقبض) والرجو ع يكون في القبوض لاف المتلف ولم يزدد نصيب المشترى بالبراءة فلم يرجيع عليه (قوله قبل وجوب دينهم اعليه) أما لو كان حادثا عنى التقياق صاصافه و كالقبض و يشاركه فيسه كافي البحر (قُوله عامه) أى المدنون (قُوله لانه قاض لا قاسن)أى والمشاركة الماتشت في المقبوض لافي القضاء (عُولِه ولو أمرأ السريك المدنون) بالنصب مفتول أمر أوالاولى أديقول أحدالشريكين (قوله قسم الباقي على سهامه) أي على سهام الباقي لانه لعل المراد بالسهام السهام الباقية لاأصلها يظهر ذلك ممالو كأتله الثلاات فار أدعن الثلث بقسم ما يؤخذ نصفى لان الحق عادالى هذ االقدر ولواعتر باالاصل قسم أثلاثاو قدصر حابن الكال بالاول قوله ومثله المقاصة) وأن كان المدون على الشر ول خسة مثلا قبل هذا الدس فان القسمة على ما يق يعد المقاصصة (قوله صع عندالثاني اعتبار بالاراء المطلق خلافاللطرف بالنه يؤدى الى قسمة الدن قبل القبض كافى الهداية وفى النهامة ماذ كرومن صفة الاختلاف مخالف الخالف كرفى عامة الكنب حيث ذكرة ول محدمع قول أبي وسفوذاك سهل بوازأن يكون المصنف فداطلع على رواية لحصدمع الامام فالف البرهآن تأجيل نصيبه موفوف على رضاشر يكه عددا في حميفة ويه مأخد ذوعند دهمالا وفي عامة الكتب محدمع أبي يوسف ودكر منى الهدالة مع أبي حنيفة فكان عمه ووائتان كأفي الشرنيلالية وفي البحر وان أجله أحسدهما فانلم يكن واحمابعقد كلمنهما يان ووثادينامؤ جلا فالتأجيل باطل والكان واجما بادانة أحدهما فانكاما شريكين شركة عنان وان أخرالذى ولى الاد أنه صم تأجيله وجميع الدس وال أخرالدى لم يباشرها لم بصم في حصته أيضا والكامامة فاوضين وأجل أحدهما أبهما أجل صم تأجيله اه ولم نظهر وجملذ كرقول الثابى وترك قول الامام معدم نصيعه (قوله والعصب)اى اذاغصب أحدهمامنه عيناوها مكت عنده فائه ينرل قا مضانصيبه فيشاركه فيه الا خرسواء كأن من جنس الدين أومن غبر جنسه وهاك في مدالعامم وقضى علمه مقمسه تمهمن حنس الدس فأو كأن من غسر حنس الدس وكان موحو دارده منسه كافي الرحقي أي لانه علكممن وقت العصب عمد أداء الضمان (قوله والاستقار) أى ماحرة من جنس الدين لانها بسع النافع وصار بخزلة مااذا اشترى منصيمه شأفاه مر حم علمه مرسم الدمن فكداهذ اوكذا خدمة العمد وزراعة الارض وصورتها بإن استأح أحدهمامن المدنون دارا عصته سمة وسكمها وكذالوا ستأحو مأحم طلق وروى اس مماعة على محدلواسة أحر يحصنه لم دشاركم الا تخرو حعله كالنكاح هدااذا أضاف العقد الى الدس لانه اللاف كافى الزبلع (قوله لاالنزوج) أى نزة حالمدوية على نصيبه فافه لا تكون قيضا لانه السي بدَّل مال مكان فدهمه غي الاتلاف من وجه فأشبه الامراء بحد لاف ما ادامزو جهاعلى دراهم مطلقة أي حتى النقت قصاصالنصيبه فانه بكون كالقبض كأفى الاتقانى وفى الشربيلالية والتروح ينصيمه الدوفى طاهر الرواية حتى لاير جع عليه صاحبه بسي وعي أبي يوسف أنه يرجيع بنصيبه مسملوقوع القبض بطريق لفاصة والصيم

والصلح عن جناية عسد
وحيلة اختصاصه بماقبض
أنهبه الغريم قدردينه ثم
يبرئه أو يبيعه به كفامن تم
مشلا ثم يبرئه ما تقطوع بره
ومرت في الشركة (صالح
أحدر بي السلم عن نصيبه
على مادفع من رأس المال
فان أجازه الشريك) الآخر
فان أجازه الشريك) الآخر
زنفذ عام سماوان رده رد)
قبضه وانه باطل نعم لو كانا
شريكي مفاوضة جازم طلقا

\*(فصل في التخارج)\*

الاولانتهي (قولهوالصلح عن جناية عد) أى لوجني أحدهما عليه جناية عدفيما دون النفس أرشهامثل دينا لجانى فصالحه على نصيبه وكذالو كان فهاقصاص لانه لم علك عقابلته شماً عابلاللشركة كأفي البرهان وغبره قدسدما لعمدلان الخطاء سلك فمهمسلك الاموال فسكائه قابض أفادمني النهامة وغبرها وفى الايضاح لايلزمه اشريكه شئ لانه كالنكاح وفى العناية بعدنق الهما تقدم وأرى أنه فيد بذلك لان الآرش قديلزم العاقلة فلريكن مقتضا وعمامه في تكملة قاضي زاده قال الزيلعي وقوله لاالتزوج والصلير عن حنالة عسد أى مان كان لهمه ادس امرأة فزوحته علمه نفسها أوعلي مولى الامة فز وّحهما المولى منسه عليسه أوعلى المكاتب أوعلى الآمة الماذون الهما فتزو جهماعليه باذن المولى ليس بقمض فى ظاهر الرواية حـــ فى لا برجع عليه شريكه لانه لم يسلم له شي عكمه المشاركة فيه فصاركا لجنباية على نفس المسدين وعن أبي توسف أنه يرجيع عليه لوجودالقبض بطريق المقياصة على ما بينيا والصيم الاول لانه أتلاف ولان النكاح يتعلق بعس الدين عند الاضافة اليه فعلكه بعينه ثم يسقط عن ذمتها كالهبة يخلاف مااذالم يضف العقد اليهبأ نسمى دراهم مطلقة فوقع التقابض بنصيبه حيث يرجع البهشريكه بالاجماع لانهالم علكه واغمامكت عسيره فالتقباق ماصاوالصلح علبه عنجماية العمدليس بقبض لانه لم على شدياً قابلاللشركة بمقابلته اله (قوله أن يهده الغرب) أى المدنون فيكو ب المقبوض هبة لادينه (قوله عميرية) الضميرفي برئه لاحدالدائنين ففيه تشتبت أي يبري الشريك الغريم فأن بار اله المديون لايرجع عليه بشئ كامر (قوله أو يبيعه) أى الطالب وهو معطوف على بهبه أى يبيع الشريك المدنون كفاالخ بقدردينه فلم يكن مقتض باالدين بلآ خدا أغن المبيع وفابضاله ببدني الصورة الادلى غريبرته من دينه ولارجو عالشريك عليه الابراء (قولهبه) أى بقد درنويبه من الدين بأن يجعل غنالنمر بقدرنصيبه فيكون المقبوض غن المبدح لانصيبه من الدس (ق**وله** غريرته) أى أحدالدا تنين وهو من باع المر (قوله صالح أحدر بي السلم) اطلاق الصلح هنامجازي الفسيخ كاحرره صاحب عاية البيان لاندفسن فالحقيقة فالوا أطلق عليه الصلر عافيهمن الحطيطة التيهي ونخواص الصلح كافى تكملة المولى و كريا (أقول) الحطيطة هي التي لزمت على المسال المعمن المسلم فعه حمث سقطت بم ذه المصالحة تدمر كما لايخنى (قُولِه عَنْ نصيبه) أى من المسلم فيه (قُولِه على مادفع من رأس المال) على حصته منه قيد به لانه لو كان على غير ولا يحوز بالاجماع لما فيسه من الاستبدال بالسسلم فيه قبل قبضه زيامي (قوله الهذعلم ما) فكون المقبوض بينهما وكذامابق من المسلم فيهدرو الهارأى فكون نصف وأس المال فهماو باقى الطعام بينهما سواء كان رأس المال مخلوط اأولا بحر (قوله وان رد، رد) و بقي المسلم فيه على حاله بحر (قوله لان فيه قسمة الدين وهوالمسلمفيه وهذامذه بهماوقال أنو نوسف يحوزاه تبارا بسائر الدنون ولهما أنهلو جازفاما أن عور في اصيبه خاصة أوفى المصف من المصيبين فعلى الاول لزم قسمة الدين قبل القبض لات خصوصية تصده لاتظهر الامالتممز ولاتميز الابالقد مقوهي باطلة وانكان الثاني فلابدمن احازة الاخولانه فسخوالي شريكه هقده فيفنقرالدرضاه درر (قوله مفاوضة)نصب على التمييز (قوله جاز مطلقا)الذى في الميحر جآز ولو فى الحبيع أى جبيع المسلم فيه يعي أن الجو ازلا بخص اه يبه بل اذا فسخ في الجبيع جاز قال وأمااذا كانت عنامًا توقف أيضاان لم يكن من تجارتهما وفي الكافي لوأسلم في كربرثم اصطلحاه لي ان يربد المسلم اليه نصف كراي يصم اجماعا لانم الوصت لبطات من حيث تصم لانم الوصت الحرب بعض رأس المال من ذلك السلم فجعل بازاء الزيادة فيصيرديناعلى السلم اليه فسكائه أسلم ديناواذالم يحزفعايه أتير دثلت رأس المال الى والسلم وعليه كرقام عدد الاهام وقالالا يردلان الاخراح الزيادة وبطلت فيبطل قلنا قصد اشيئين الاخواج والادخال فصم الاوّلُاالثاني اه والله تعالى أعلم وأستغفرالله العظم

\*(العالى النارح) \* قال في النح هو من الخروج وهو أي شرعا أن يصطلح الورثة على المواح بعضم من

(أخرجت الورثة أحدهم عن) التركةوهي (عرض أو) هي (عقار بمال) أعطوهله (أو) أخرجوه (عن) تركة هي (دهب بفضة)دفوهاله (أو)على (العكس) أوعن نقدن بهما (صم)فالكل صرفا العاس عظلاف جنسه (قل) ماأعطوه (أوكثر)لكن شرط التقابض فهما هو صرف (و)فی اخراجه عن (اقدن وغيرهما بأحد النقدين لا) يصم (الاأن يكونماأهطيله أكثرمن حصتهمن ذلك الجنس)

الميراث بمال معاوم ووجه تأخيره فلة وقوعه فانه فلماس ضي أحسد بأن يخرح من الورنة بعسير استيفاء حقه وسبه طلب الخارج من الورثة ذلك عند رضاغير مبه وله شروط تذكر في أشاء الكلام اه ( قوله أخرجت الورئه أحدهم) أى أو الموصى له بمباغمن التركة سائحاني وفي آخرالاشباه عن الكاب لوصول الموصى له بالثلث على السدس صص اه (أقول) لكنهم شكل لائه من قيد الاسقاط في الاعدان وهو لا يحوز وقد صرحوا الأنالوارث لاتسقط حقومن التركة بالاسقاط وهذامثله وأماالخار حقفيسع ويأتى عمامه (قوله صعفالكل أى ويقسم الباق بينهم على سمامهم المارية قبل التخارج الأن يجمل هذا بالتخارج كأن لم يكن ساله امرأةو بنت وأخشقيق أصلهانمانية واحدالمرأة وأربعة للبنت والباقى لأدخفاذا أخرجت المرأة قسم الباقى على سبعة ولوجعات كائن لم تكن قسم نصفي حوى عن الشيم عماد الدين برواعلم انه ادا أخرحو اواحدا فصته تقسيرين البقية على السواءان كانما أعطو مهن مالهم غيرالميراث وان كان مماورثوه فعلى قدرمبراثهم وفسده الحصاف بان مكون عن اسكار أمااذا كان عن اقرار فهو منهم على السو اعمطلفا أبوالسعود ويأتىذلك أواخرالفصل (قوله صرفاللعنس يخلاف جنسه) على لقوله أونقدي م ماوالاولى تأخيره عن قوله قل ماأ عطوه أوكثرو توجد في بعض السيخ المتعبير باللام عوضاع الباعق بحلاف الجنس وهي أولى من الباء أى لوصالح عن الدهب والفضة بذهب وفضة صرو اصرف الذهب للعضدة وهي له والمراد بالصرف فى كلامه الصرف المصطلح عليه فى الفقه و هو بيدم الثمن بالتَّمن والباء في ملاحقا بلة ولو كان المراد بالصرف اللعوى لاختص عست لةواحدة وهي مااذا اشتمات التركة على ذهب وفضة ودفع البدل كدلك ولعداه بالى أواللام ولقوله بعدذلك لكن بشرط انتقابض فبماهو صرف فانه متعسب للصرف الاصطلاحي (قوله قل ما أعطوه أوكثر) لانه معاوضة لا ابر اهاذالابراء عن الاعبان باطل كدافيل (وأقول) ماقيل ان الايراءعن الاعمان باطل قمسده في البحر بمبااذا كانءلي وجه الانشاءفان كأنعلي وجسه الاخب اركة وله هو برىء ممالى قبله فهوصهم متداول للدس والعن فلاتسمع الده وى وكذا اذاقال لاملك في هدا العرب ذكره في المبسوط والحيط معلمان قوله لاأستحق قبلدحقا مطلقا ولآا ستعقا فاولاده وىعنع الدعوى بحق من الحقوق قس الاقرار عينا كأن أودينا وتقدم الكلام عليه أواثل الاقرار وسيأتى آخرا أغمل مستوفى ان شاءالله تعمالى رقوله لكن بشرط التقبض فالف البحرولايشترط فى صلح أحدالو رئذالمقدم أن تكون أعيان المركةمعاومة لكن ان وقع الصلو عن أحد الذة دس بالا خو احتبر التقايض في المحاس غدر أن الذي فيده بقية التركة انكان جاحدا ليكنفي بذلك القبض لانه قبض صمان فينوب عن قبض الصلح وانكان و قراغير منع بشترط تحديدالقيض أه (أقول) بيانه أن التركة في بدأ حد الورثة أمانة فاذا أسكر ها أومم صيار عاصباوالعاصب ضامى وقبض الاماء لايمو بعن قبض الضمات فيلرم نحد يدالقيض فيمالو كان مقرآ غيير مانع والالاوهذافي غيرالمقدس أماهمافي صورة مااداصا لحاعلي حنسهما فلاندمن حضور ذلك للمعاس وتحديدالقدض فيدلاله صرف معض كا أتى تولهو غيرهما) وكداعن المقدن فعط (قوله بأحدالمقدس) قيد بأحد المقدين احتراز عاادا كان بدل الصلح مجو عالمقدين عانه يصم كيف كان لانانصرف الجنس الى خلاف الجنس تحميما للمقد كافى البيرم بل أول لان المقصود من الصلم قطع المازعة واركن يشترط فيه النعابض قبل الافتراق لانه صرف ط (قوله الاأن يكون ماأعطى لا أكثر من حصته من ذلك أجنس) وأو كانماأ عطوه أقل أومساو بالنصيمة أولا يعلم قدر نصيبه من الدراهم فسد الصلر ط قال في العرولوم الحوم عن المقدى وغيرهما بأحد المقدين لايصم الصلح مالم يعلم أن ما أعطوه أكثر من نصيبه من ذلك الجنسان كانوامتصادقير والأنكروا ورانته جاز مناها بشرط التقابض فيمايقابل المقدمه والميعا قدرنصيبهمي دلك الجيس فالمحم أب الشلك ان كان في وجود دلك في التركة جاز السلم واب علم وجود ذلك في التركة ليكن لايدرى أبيدل الصغر من حصة الفل أو أكثر أو منه فسدكذا في في الوي فاصحان اه وفي المقدى قال

تعرزاءن الربا ولابدمن حضورالنقدن عند الصلح وعلم بقدرنصيبه شرنبلالية وجلاليسة ولو بعرض جاز مطاها اعدم الربا وكذالو أنكرواارنه لانه حينسد ليس بعدل بل القطع المنازعة

م قسوله لا يكون الح هكذا الله تعالى في حاشية الدرر وقال الحاكم الشهيدائيا يبطل على أقل من نصيب في مال الرباحالة التصادق وأما في حالة التناكر واورائته وجوزوجه في حالة التكاذب في الا خدد ولافي حق ما يأخدن لا يكون بدلا في الحديدة بل حق الا خدد ولافي حق سيأتي له في الصيغة بعد الدا فع اله وهي واضحة بل هذه عبارة الحاكم نامة اله

آلحا كم انحابه طل حال التصادق وفي التناكر يجوز م لايكون حينت ذبدلاف حق الا خذ ولا الدافع وف العابة فال شيخ الاسلام الصحيم أنه باطل في الوجهين لانه يكون معاوضة في حق المدعى فيدخل فيهمعني الربامن الوجه الدى قلناوان زادم صفيكون قدر حظه به و لباقى عقه فى المركة (قوله عرزاهن الربا) فالفالدر وليكون حصنه بمثله والزيادة بمقابلة حقهمن بقيسة التركة صوناعن الربا والابدمن التقابض فيما يقابل حصة من الذهب أو الفضة لانه صرف في هذا القدر اه (قوله ولا بدمن حضور المقدين عند الصلم) لميذ كرهذافى الشرنبلالية ولاوجه لاشمتراطه وان أراديه حضور البدل ادا كان منهم القد أماده بقوله سابقا لكن بشرط التقابض فيماه وصرف ط الاأن يقال أرادبالحضورا كمي بان يعضرهما قبسل الافترافلان الشرط التقابض في المجاس أو يكون ماراد أن بعطى الدو وعله تحت يده لابطريق الامانة (قوله وعلم بقدر نصبه) أى العلم أن ما أخذه أزيد من نصيبه من دلك الجنس تحرز اعن الربا قال أبو السعود واغمااشترط العلم فدرنصيبه لاحمال الربالان الفساد على تقدير كونه مساوياته أوأقل فكال أرج وأولى بالاعتبار بحلاف الصفعام امن جانب واحدوه ومااذا كان المأخوذا كثرمن نصيبه فكانت العبرة لجانب الفسادلكونه من وجهسي انتهى \* واعلم أن صحة الصلح على الوجه المذكور ثبتت بالاثر وهو ان تماضر امرأة عبدالرجن معوف صالحها ورثته عن ربع تمنها على ثمانين ألف دينارو قيل على ثلاثة وثمانين ألفا بمعضرمن الصحابة وروى أنذلك كان نصف حقها زيلعي وتماضر نت أصبغ نعروال كابي التي طاقها عبد الرحن في مرض موته ثلاثا ممات وهي في العد ، قو رنه اعتمان و كانت مع ثلاث نسوة أخرف الحوها عن ربع عُنهاعلى ثلاثة وعمانين ألفا فرواية هي دراهم وفي رواية هي ديانبر آس كالباشا وعماضر بضم المشماة الفوقية وكسرالضاد المعمة قدم ماالمدينة فولدت أباسلة في ريته الى دومة الجدرل في شعبان سمة ستكافى المواهب فالروالضميرفي سريته العبدالرجن سعوف ودومقبضم الدال وفتحهامدينة بيهاو بين دمشق نحوه شرمرا حلو بعدها من المدينة حوثلاث عشرة مرحلة سميت بدومان ا-ععيل لانه كانتزلها عليه السلام وأصبغ هدام الخضرمين أدرك الجاهلية والاسلام ولم يجتمع به عليه الدلام أسمع لي يدسيد ما عبدال من من عوف وقوله روى أن ذلك كان نصف حقها معسلي كون بدل الصلي كان عماني ألفا وأنها نصفحقها يكونجيع ماله المنروك رضى الله عنه ندسة آلاف ألف ألف وماثة وعشرين ألفا ويكون عمه ستمائة ألف وأربع ين ألفاور بيع الثمن مائة ألف وستون ألفاو نصف ربع الثمن عمانون ألفا ( غوله ولو بعرض) بعى لوكأن بدل الصلح عرضافي الصور كلهاجاز مطلقاوان قل ولم يقدض في لجلس وطاهر وبيم مالوكان العرض من التركة اذحقه أيس في جيعه فيكون مبادلاي نصيبه في بقية التركة بمازادين حقده فيه (قوله وكدالوأنكرواارته) أى فأنه يجوز مطلقاً قال في الشرنبلالية وقال الحاكم الشهيدا عما يعطل على أقل من نصيمه في مال الرباحالة التصادق وأمافي عالة الشاكر بال أنكروا ورائته فيجوز وجه دال أن في حالة النكاذب مايأخذه لايكون بدلافى حق الا خد فولافى حق الدافع هكداد كرالمرغب انى ولابدمن النقابض فيمايقابل الذهب والفض تمسه لكونه صرواولو كانبدل الصلم عرضا في الصور كاهاجاز مطلفاوات قل ولم يقبض في الجلس اه (أقول) المكن في أوله لا يكون بدلًا لاف ق لا خدوبه أنه بدل في زع، وعالم، فينبغي أنلا علله الاخذمالم يعملم مقدار مقهمن دالنا بانس لام ان لم يعلم قدرنصيبه من ذلك الجنس لا يصم لان فيهشبهة الرباوهي محرمة وانشك وجودذاك الجنس فى النركه صعرانه حينتسذ يكون شبه الشبهة وهى لانعرم (قوله بل القطع المازعة) هدافي -ق المدعى عليه أمافي حق المدعى فأحذ لبعض - همو اسقاطم للباقي لانهم محعودهم مقعصارواعاصم وصارالمال مضمو باعليهم فدمتهم من قسيل الدب وقد علم حكم ألصلح عن الدي عسم علاف ماادا أقر والذلك فاسالم لمد يند عن وال كن من مقدى ولايصم الاستقاط في الاعيان فلد لك تعدي أن يكون صرفا لكي قد قال فيهان المال الفاع اذاصار وصمو بالا يتقل للذمة وعليه فلافر فاس الصورة المذكورة وماسعدهافي أنكل منها أسقاط العيزوه ولايحو زوانحأجو زواالصورة الاولى باعتبارأن مايأ خذه بدلالاف حق الآخذولاف حق الدافع تأمل (قوله و يطل الصلم المز) أى ف الكل عندالكل على الاصم وقيل عنده ما يبقى العقد صححا فيماوراء الدن ط قال العلامة أنوالسعود هذاليس على اطلاقه لسبق عن الزيلعي من أنه يندغي أن عو زعدهما في غير الدين اذابينت حصسته وأنه يشكل انكان هوقول الكل لاخد الف الهمالان قياس مذهبهما في الجمع بن الحروا العمد والشاة الذكة والمتهد شحو والعقدفي العدو الذكمة اذابين عن كل منهماان يحو والصلح عندهما في غير الدين اذابينت حصته اللهم الاأن يعمل هذا على مااذالم يبسبن ما يقابل كل واحدمنهما أو يفرق عندهما بين البيسع والصلح والظاهر أنه لم ردنص فى الصلح عنه ماولهذاذ كره الزيلعي الفظ ينبغي فياساعلى البيع وكذا قول الشارح قبل هذاةول أتى حنيفة وقدل هوقول الكل ظاهرف عدم ورودنص عنهما فلهدا الخالف المشابخ فيه انتهى (قولهوفي التركة دون) أي على الماس لقر منهما أنى وكذا لوكان الدين على المت قال في البرازية ود كرشي الاسلام أن التخار جلايهم إن كان على المتدس أي يطلب وب الدين لان حكم الشرع أن يكونالدىن على جميـ ع الورثة انتهـ ي (قوله بشرط) متعلق ماخرح (قولهلان تمليك الدين الح) وهو هاحصة المصالح قالف الدرولانه يصير مما كاحصته من الدن لسائر الورثة عا بأخذمهم من العبر وعليك الدسمن غيرمن عليه الدس باطلوان كأن بعوض وادا بطل في حصة الدس بطل في السكل انتهب فقول الدرو لابه أى المصالح عن الدين والعين يعم العرص والعقار والمكيل والو زون الحاضر وغيرمن عليه الدس هنا بقية الورنة وقوله بطلف الكللان العقد الواحدادا فسدفي بعض المعقود عليه فسدفي الكل وهوقول أى حنيفة م والدليله في مسئله البيو عو عندهما يبقى العقد صحيحا في اوراء الدين وقيل هو قول الكلكافي الكافى وغيره كاقدمناه عمه قريبا (أقول) وينمغي أن ليس اختلاف القولين بين المشايخ على اطلاقه بل اللائق كون البطلان قول المكل ادالم يبين حصة الدس في البدل وأما اذا بن فيصم الصلم صدهما فيماوراء الدس معصة اذلاه وحب للمطلان حيانا فيه عندهما تدمر وأشار الى ذلك استملك (فوله من غير من عليه الدين) وهوالورثةهذا (قوله باطل) لماذ كرمن أنه يصير عمل كاحصة من الدين الى آخر اقدمناه عن الدروأي ثم بتعدى البطلان الى الركل لان الصفقة واحدة سواءبس حصة الدن أولم يس (وأقول) هذا إذا لم يسلطهم ولم يوكلهم ف مقدار اصد من الدس وأماادا سلطهم فيذ غي أن يعم الصلم كدافيل (فوله وصح لوشرطوا ابراء الغرماء) أى ابراء المصالح للعرماء واظاهر أن هده الحيل لحروجه عن كل التركة ولذا قال في السراح والمع وفالوجهد برضرو بمقية الورنة ولايصم أول الشارح وأحالهم عصدته لانها سقطت عن العرماء كاصرحيه البزازي أيضا وسذيده قريافي المقولة الاتية انشاء الله تعالى ولميد كرحياة مع أنها أحسين بماذكر وكمت أفتصر علمهاورأ متهافي المفدسي وهي أن يأمرهم ليقمضوه المهم لكله أتوحم فالاوحهالات أولى \* (وع) \* أدعت امن أقمير المانصو لحت على أقل من حظها أومهرها صع ولانطيب لهمان علموا فان برهنت بعدد لك بعالى الصلم اهو سيأتي في المتن أنه الاشهر أو أنه مجمول على قول المتن السابق صولح على بعض مايده مالخ والافهو بعيد عن القواعد الاأن عمل على الدياية لكمه بعيداً بضا لاسماوتد صولحت احدى زوجات سيدياء دالرجن بنءوف على أهل من حظها بكثير بحضور جعم من العمالة رصى الله تعالى عنهم أجعين كاقدمماه قريما ولا تنسه (قوله مسه) أعامن الدس ولا يرجم عام مدمويب المصالح عمنديصم الصلِّح لاد حمن ديكون ولمن الدن الح أولانه استفاط (قوله وأحالهم محصته) لا على الهده الحلة هما وهي موجوده في شر ح الوقاية لا سملاء وهي سبق قلم ادلم يبق له حصة بعد ماقضوه ولدا والف الخر ولاعنى ماهيهمن صرر بقية الوراء أى لائه لم يستهدوا من نصيبه فى الدين شاياً المعلى وضاع عليهم ماقضوه من الدين عن العرما ، وفي بعض السخ أو عالهم قال ط ذكره وداعلى صاحب الدوروت ممالصم

(و بطل الصلح ان أخوح أحد الورثة وف التركة ديون بشرط أن تكون الديون لبقية م) لان عليه عليا الدين باطل ثمذ كر لعصته حيلافقال (وصح لوشرطوا العرماء ما أى الدين عليه المصالح منسه) أى الدين المصالح منسه) أى الدين المصالح منسه) أى الدين المصالح منسه) أى الدين المصالح منسه (وأحالهم المصالح منسه) أى الدين المصالح منسه (وأحالهم المصالح منسه أو أقرضوه قدو

مقوله والدليله في مسئلة البيوع وهي مااذا جع بن حروعبدو باعه ماسعة واحدة وبين حصة كل واحده منه ماسالثمن على في ق الحك عند في المبدلان الصفحة لا تنعد بين على الشحن بل لا بدمن تسكر والفي المنا المقالعة وعنده خلافا لهما الهمنة

حمث فالاولا يخفى مافيه أى هذا الوجه من الضرر سعمة الورثة والكنه لاند فع لانه ترجع علم معا أحالهماه فبكوث الضررعليم مرتيز انتهى (أفول) في قوله فيكون الضروالخياتي بيانه قريبا عن الاتفاني (قوله منه)أى من الدين (قوله عن غيره) أي عما وي الدين (قوله بالفرض)أي ببدله الذي أخذه منهم (قوله وقبلوا) أى العرماء والمصالحون لان الشرط قبول الحيال عليه والمتال (قوله وهذه أحسن الحيل) لان في الاولى ضرراللورنة حيث لاعكنهم الرحوع الى العرماء بقدرت يسالمالخ وكذافى الثانية لان النقد خيرمن ا نسيئة اتقانى (قوله والاوجه الخ) لان فى الاخيرة لا يخلو عن ضرر وهو تأخير وصواهم قدر حصتهمم انه ايس لهم نفع في هذا القدروه وخلاف وضع الصلح غالبا (قوله تم يحياهم على العرماء) أو يحيلهم ابتداءمن غير بيد عليقبضومله عمياً خذوه لانفسهم (قوله ولادين فيها) أمااذا كان فيهادين ولايصم الصلح لما تقدم (قوله اختلاف) فقال الفقيه أبوجه فر بالصفوه والصيع وقال طهيرالدين المرغيناني لايصم ووله لعدم اعتبارشهة الشهة) لات عدم الصحة واحتمال أن يكون في التركة مكمل أوموزون ونصيبه من ذلك مثل مدل الصلح فيكون وبادقيسل يصح لاحتمال نلايكو فالنركة مكيل أوه ورون وان كان فيعشم لأن يكون نصيبه أقل من بدل الصلح فكآن القول بعد م الجواز ، وديا الى اعتبار شدمة الشيم قد لاعبرة ما اه واغما العبرة الشهة وفى فناوى قاضيفان والصيم ماقاله أبو جعفر من انه يحوزه داالصلح لان الثابت هناشهة الشهة وذلك لا يعتبر اله لاند يحتمل ان يكون في التركة من جنس بدل الصلح على تقدير أن يكون ذائدا على بدل الصلح فأحم الاحمال الاحمال يكون شمة الشمة (قوله جنس بدل الصلح) تركيب اضاف باضافة جنس الىبدل الصلح (قوله لم يجز) أى حتى يكون ما يأخذه أز يدمن حصته من دالث ألجنس لمكون الزائد ف مقالة ما يخصه من غيرا لجنس ويشترط الغبض لانه بمنزلة السيع وبسع ماجعهما قدر وجنس أوأ حددهما لا يجوز نسيئة كذا تقتضيه القواعد والمرادانه لايحو زاتفاقا كأأن الثانى يحوزا تفاقا (قوله والا) أي والايكر في التركة جنس بدل الصلح وهذا التفصيل لغيرمانحي فيه (قوله وان لم يدرفعلي الحلاف) هي مستلة التن ويدرى بالمناء للحمه ول (قوله وهي غير مكيل أوموز ون) كذا وقع في العرر ولاوجه للتقييد به الااذا كان المصالح عليه مكيلاأ وموزونا أمااذا كأت غسيرهما فلارفاهر اهذا التقسدوحه وقد نقل المصنف هذه المسئلة عن الزيلى وعبارة الزيلعي خاليسة عن هدا التقييد ونصهاوهدا يدل على أن الصلح مع جهالة النركة يجوز وقبل لا يحوزلانه ببع وبرع الجهول لا يحوزوالاول أصم لان الجهالة هنالا تفضى الى المازعة لانهاف يدبقية الورثة والانحتاج فهاالى التسلم حتى لوكانت في بدالمالخ أو بعضها لا يحوز حتى بصدير جميع ما في بده معالوما المعاجة الى التسايم ط (أقول) وكدا بشــترط أن لآيكون مهادين ووقع الصلح على مكيل وموزول كمافي الاتقانى (قوله مع فىالاصم) وقيل لا يجوزلانه سع الجهول لان المالح بأع نصيمه من النركة وهو مجهول إعاأخذ من المكبل والموزون اتقانى (قوله لانها) أي حه الة التركة المصالح عما (قوله لا تفضى الى المازعة القيامهافى يدهم) يعنى ان العلاقى عدم حواز الم معادا كان المسع جهو لآلا فضائه الى المازعة وهمالا يفضى الم الان المصالح عنه في يدبق قالو رثة فلا يحتاج فيدالى التاليم ولايد لمبون شيأ آخره ن المالح بمقا لذبدل السلم كدافى العزمية كمن أقر بعصب شي فباعه المقرله مبه حازوان حهلا فدره وقيل لا يصحران المصالح ماع تصيبهمن التركة وهومجهول بماأخذهمن المكبل والموزون ومعجهاة المسيع لايصح كافى شرح الجمع قات فاستفيدمنه ان ما يحتاح لتسايمه تلزم معرفته ومالا فلا در منتقى (أقول) واستفيد أن نفس الجهالة غير مأنعة لجوازال يمع بلالجهالة المفضمية الى المازعة مانعة ألاترى أندلو باع تف يزامن صبرة بجوزالبيع مع الجهالة وكذلك لو باع المغصوب كماذ كرنا (قوله مالم يعلم جيسع ما في بده) أى لا يجوز دي يصير جيسع ما في بده مه الوماللماجة الى النسايم كاد كرماءن الاتقانى يحلاف ما ادا كانت في أيدى بقية الورثة فانه يحوزمع الجهالة لانه لا يحتاح في الى التسلم كامروياتي (قوله ابن الله) لم يد كره دا القد أصلا \*(خاتمه) \* التهايؤ أي

منه رصالحوه عن غيره) بما يصلح بدلا (وأحالهم بالقرض هلى الغرماء) وقبلوا الحواله وهذه أحسن الحيال كالروالاوجهأن بيدهو مكفا م غرأونعوه بقدر الدن م يحيلهم على العرماء الن ملك (وفي صدة صلم عن تركة مجهولة) أعيام اولا دس فيها (عسلي مكيل أو مسورون) متعاق بصلح (اختلاف)والصيمالصة زياجي لعدم اعتبار شهة الشهةوفال بنااكالان فى التركة -نس مدل الصلح لمعر والاحار وانلمدر فعلى الاختلاف (ولو) التركة (معهولة وهي غيرمكيل أو مو زون في بدالبقية) من الورثة(ممفالامم)لانما لاتقضى الى المارعة اقمامها فيدهم حيلوكانت فيد المصالح أو بعضهالم يحزمالم يعلمجسع مافىده للحاجة الى النسايم النملك

ا تماوب الشريكين في دابتين غلة أوركو بايختص جوازه بالصلح عندا أب حنيفة لا الجبر وجائز في داية غلة أو ركو بابالصلح فاسد فى فلتى عبدين عند ولوجيرادر والماروف شرحه غروالافكار ثما علم أن الهايؤجيراف غلة عبد أودابة لا يحوزا تفاقا للثفاوت وفي حدمة عبد أوعبد ناحازاتفا فالعدم التفاوت طاهرا أولقاتهوفي غلةدار أودار سأوسكبي دارأودار سازاتفا والامكان المعادلة لان التغمير لاعسل الي العقار ظاهر اوان النهايؤ صلحا جائز في جيه الصور كاجوراً بوحنيفة أيضافسمة الرقيق صلحا اله (قوله وبطل الصلم) أى مع أحدالو رثة ليخرجو وعنها فلوقسموا التركة بين الورثة تم ظهر دس محيط فيل للو رنة اقضوه فان قضوه محت القسمة والاف هنتلان الدس مقدم على الارث فينع وقوع الملك أهم الااذاق صواالدين أوأبر أالعرماء ذعهم ف نشدتص القسمة لزوال المال مكذا اذالم يكن بحمط التعلق حق العرما عبم الااذابق في التركة ما يفي بالدُّن فينتذلا تفسيخ لعدم الاحتماح كدافي قس عة الدرر (فوله والقسمة) أى قسمة التركة بي الورثة لانهم الاعلكون التركة حينتذ لتقدم حاجته فللعرج ابطالها ولوأجاز قبل أن يصل اليه حقه وفى الظهر يه ولولم يضمن الوارث ولكن عرزلوا عينالدس الميت ويسه وفاء بالدس عمصالحوافى الباقى على نحوما قلناجار اه قال الملامة المقدسي واوهاك المعزول لا بدَّمن نقض القسمة (قوله بلارحوع) أمالو كان برجوع كانت التركة مشعولة قالف التبين ولوضمن رجل بشرط أن لاير حمة فى التركة حاز الصلح لان هذا كفالة بشرط براءة الاصمل وهو الميت فتصبر - والة فيخلومال اليتم من الدمن ويعوز تصرفهم فيه آه (قوله بشرط براءة الميت) تبع فه المصنف وقد علم من عدارة الزيلع أن المدار على السراط عدم الرحوع في المركة وقد بمن وجهسه ط (قوله يرف) بالمناء المعهول اضم ففتح فتشديد (قوله من مال آخر) الاولى تقديمه على أو يضمن أجنبي فان الضم يرفيد مرحم الى الوارث ادالم من المعهول لعظ بوفى وسواءوف الوارث من ماله الحاصيه أومن عين أخرى ظهرت المبت (قوله ولا ينبغي أن بصالح) أى بل يكر وهل هي تنزيم به أوتحر عبة حرره ط (أنول) معنى لاينبغي خلاف الأولى وخلاف الاولى مكروه تنزيها فالف البحرلاينبغي الاولى أن لايفه اواذلك حتى يقضو اللان اه (قوله استحساما) والقياس أن لا يجوزلان كل جزء من أجراء النركة مشعول بالدن امدم الاولوية بالصرف الى حزء دون حزء دصار كالمستعرق وينع من دخوله في ملك الورثة ووجه الاستحسان ماذ كرومن التعليل قوله لأن التركة لا تحلوهن فايل دين الح والاولى تقديم قوله استحسانا عدقوله صعلان التركة الحلانه موهم خلاف المراد وماهماه واحق لمانى الزياجي مخالف لمانى مسكد والعمني فأن عمارة مسكن ولوعلى المت دمن محمدا أي مستعرق جميم التركة بأن لا يبقى شئ مدأدا ته بطل الصلح والقسمة وان لم يكن مستعرقا لاينبغي أن يصالحوامالم بعطوا دينه ولوفعلوا فالواجوز الصلم وذكر الكرخير حماشه تعالى في القدمة أنهالاتحو زاستحساما ونحوزقياسا اه وعبارة الزيلع وان لم يكن مستعرقا جازا ستحساما والقياس أن لا يعوز الخ (قوله لثلا يعتاجوا) عله له وقف قال صدر الشر بعة ولوصالح فالمشايخ فالواصم لان التركة لاتمخلوى قلل دس والدائن قديكون غائباه اوجعلت التركة موقو فة لتضر والورثة والدائن لايتضرر لان على الورثة قضاءدينه وونف قدر الدين وقسم الباقي استحسانا وونف المكل قماس الخ (قوله على السوام) أفادأن أحد الورثة اذاصالح البعض دون الساقي صم وتكون حصمه فقط وكد الوصالح الموصى له كف الانقروى \*(مسئلة) \*فرجل مأت عن زوجة وبنت وثلاثة أبماء عم عصمة وخاف تركة اقتسم وهابينهم ثم ادعت الورثة على الزوجة بإن الدار الى في يدهاماك مورثهم المتوفى فأسكرت دعواهم فدفعت الهم قدرامن الدراهم صلحاعن انكارفهل بوز عبدل الصلح عليهم على قدرمو اريثهم أوعلى قدر رؤمهم الجواب قالى العروكمه فبانب المصالح عليهوقو عالمك فيه المدعى سواء كأن الدع عليه مقرا أومد كراوف المصالح عنه وقو عالملك معلاء دعى علمه اه ومناه في المحرف مجموع الموازل سئل عن الصلح على الاسكار بعدد عوى فاسدة هل بصع قاللال تصيم الصلم عن الانكار من جانب المدعى أن يجعل ما احذه ين حقه أوه وضاعمه

(و يطل الصلح والقسمةمع الماطة الدين بالتركة) الا أن يضمن الوارث الدن الا رجو عأويضين أحنسي بشرط مراءة الميت أو يوفى من مال آخر (ولا) ينبـغى أن (يصالح) ولا يقسم (فيل القضاء) للدين (في غـيردن محيط ولو أعـل الصلم)والقسمة (مم) لان التركة لانخاو عن قليل دسفلووقف الكلائضرر الورثة فيوقف قدرالدين استحساناوفاله لئلاعناحوا الىنقض القسمة يحر (ولو أخرجواواحدا)من الورثة (فمسته تقسم سالماني على السواء

لابدأن يكون ثابتانى حقه ليمكن تصحيح الصلح من الذخيرة فقتضى قوله وقوع الملك فيه للمدعى وقوله أن يجعل عين حقه أوعوضاعنه وأن يكون على قدرمواريثهم سسيدى الوالدر حسه الله تعمالي عن مجوعة منلاعلي التركاني أمين الفتوى بدمشق الشمام (قوله ان كان ماأعطوه من مالهم) أى وقد استروافيه ولايظهر عندالتفاوت ط (قوله فعلى قدرميرا تُهم) قال في السراجية وشرحها من صالح عن شيَّ من الترُّ كةُ فاطرح سهامهمن التصحيم غمافسم باقى التركة على سهام الباقين كزوج وأموعم فصالح الزوج عن نصيبه على مافى ذمته من المهر وخرج من البن فدقهم افى التركة بن الاموالعم اثلاثا بقدرسها مهما سهمات الدموسهم للعم فان قلت هلا جعلت الزوج بعد المصالحة وخور جهمن المين عنزلة المعدوم وأى مائدة في جعله داخلا في أصبح المسئلة مع أنه لا يأخذ شديا وراءما أخذه قلت فأندته المالوج علناه كأن لم يكن و جلعنا التركة ماوراءالمهر الانقلب فرض الام من ثلث أصل المال الى ثاث الباق اذحين شدية سم الباقي بينهما أثلاثا فيكون لارمسهم وللعمسهمان وهوخلاف الاجماع اذحقها ثلث الاصل وادا أدخلنا الزوح فى المسالة كان للام سهمان من السنة وللعم سهم واحدو يقسم الباقي ينهما على هذه الطريقة فتكون مستوفية حقهامن المراث اله ملخصا ط وسماتي آخركاب الفرائض بيان قسمة التركة مفصلا (قوله وقيده الخصاف) أي قيد حريان هذا التفصيل عادًا كان الورثة منكر من (قول معلى السواء) أى مطلقاً منه سواء كان الدفع من التركة أومن غيرها لانه عنزلة البيع وكمامنهم اشتروه جيعا ولايفاهر التساوى الاادا كآن المدفوع متساويا بينهم وعاميه فينبغي أن رجء م الاكترحصة فى التركة على الاقل حصة بقدر مادفع من ماله عنه فليتأمل فال الشرنبلالى فشرح الوهبانبة والوجه أنهمافى الاقرار يكونان مشستريين فيتنصف وفى الانكار مدمين العن للتركة فنكون على قدر الاصاءواختار البعض (قوله عن بعض الاعيان) أشار به الى أبه كايضم العلم معه عن كل أعيانها يصم عن بعضها عتبار العرع بالكل وفي المجتسى ادعى مالا أى معاوما أوغيره فاع رجل واشترى ذلك من المرعى يحوز الشراءف حق المددى ويقوم مقامه فى الدعوى فان استحق شيأ كان له والاولا مان حد المطلو بولابينة فله أنير جع اه حوى ومثله فى البحر قال سيدى الوالدرجه الله تعالى وتأمل فى وجهه فني البزاز ية من أول كالالهبة و بسع الدين لا يحوز ولو باع من المدنون أو وهبه جاز اه (أقول) لم يظهر لح و جههم عاصر بحهم بعدم محة بسع الدين الهيرمن عليه الدين فهو غير صحبح فيما يظهر وفوق كلذى علم عليم (قوله أف التركة دين) هكذافي بعض النسط وفي بعضها انبدل أفي وعلها فيلم نصب دن وعلمها كتب ط والراد أن الصل صحم يعسى اذا أقر عافيه على موليس له نقضه الاعسق غ ( قوله وكذا لولم ذكره فى الفتوى أى فى السؤال الذى وفع ليكتب عليه أو يحاب عند أو فلا يحب على المفتى البحث ط (قوله والموصى المجملغ من النركة كوارث) صورته الرجل أوصى لرجل بعبد أودار وترك الما وابنة فصالح الابن والابناة الوصى له بالمبد على مائة درهم فال أنو نوسف ان كانت المائة من مالهما غير المبراث كات العبديينه مانصفى وا تصالحاهم المال الذى ورثاه عن أبهما كان المال بينهما اثلاثالان المائة كأت المنهما أثلاثاوذ كرانك صاف في الحيل أن الصلح ان كان عن اقرار كان العبد الموصى مه بينهما نصفين وانكات عن انكارفه لي قدر الميراث وعلى هدا بعض المشابخ وكدال فالصلح عن الميراث كدافى فاضخان (قولهمن مسئلة التخارج) أى بتفاصيلها (قوله صالحوا الخ) اقول قال في البزازية في الفصل السادس من الصلم ولوظهر فالتركة عين بعد المخار حلارواية فأنه هال يدخل عت الصلم أم لا دا قائل أن يقول مدخل ولقائل أن يقول لاانتهسي ثم قال بعد تحو ورفتين قال ناح الاسلام وبخط صدر الاسلام وجدته صالح أحسدالو رثةوأمرأ امراءعاماتم طهرفى التركة شئ لم يكن وفت الصلح لارواية فى حوازالدعوى ولقائل أن بقول يحواز دعوى حصدته منسه وهو الاصم واهائل أن يقول لاوفى المبطلوا برأا حد الورنة الباقى تمادى ٱلتَرَ كُهُواَ نَكُرُ وَالْاَتْسَمِّهُ دِعُواهُوانَ قُرُوامَالْتُرَكَةُ أَصْوَابِالْرِدِعَارِهِ الْهَ كالْمُ البزازية عُمْ قالَ بَعْدُ أَسْطُو

ات كانماأعطوه منمالهم غسير الميراث وان كان) العطى (مماورثوء فعملي قدرميرائهم) يقسم بينهم وقدده الخصاف بكونه عن انكارف أوعن اقرار فعلى السواء وصلح أحدهمان يعض الاعدان صحيم ولولم يذكر ف من النفارج أفي المركة دين أم لافالم لنصيم وكذا لولم يذكره فى الفتوى فيفتى بالصةوعمل على وجود شرا تطهام عمم الفتاري (والمروميله) عبلغ من التركة (كوارث فيما قدمناه) من مسئلة التخارج (صالحوا) أى الورثة (أحددهم) وخرح من بينهم (غظهرالميتدين أرعن لم يعلم هاهل يكون ذلك داخـلا في الصلم) المدكور (قولان

صالحت أىالزوجةعنالثمن ثمظهردىنأوعى لمبكنءعلوماللورثة قىللايكون داخلافي الصلجو يقسم بينالو رثةلانهم أذالم يعلموا كان صلخهم عن المعلوم الظاهر عندهم لاعن الجهول فيكوت كالمستشي من الصلح فلايبطل الصلح وقيل يكون داخلافي الصلح لانه وقع عن التركة والتركة اسم للكل فأذا ظهر دين فسد الصلح و يجعمل كأنه كأن ظأهراً عندالصلم الله والحاصل من مجموع كالامه المدكور أنه لوظهر بعدالصلح في التركنوين هل ندخل فى الصلح فلاتسم الدوى بهائم لا تدخل وتسمم الدعوى قولات وكدالوسدر بعد الصلح ابراءعام مخطهر المصالح عيى هل تسمع دعواه فيهقولان أيضاوالاص السماع بناعملى القول بعدم دخولها تعت الصلح فيكون هدآ تصحالاقول بعدم الدخول وهذا اذاا عترف بقية الورثة بان العين من التركة والاولاتسمع دءوآهبه والابراء كاأوادهمارة لهمن الحيط واغاقيد بالعبن لاندلوطهر بعد الصلح فى النركة دين فعلى القول بعدم دخوله في الصلح يصم الصلح و يقسم الدين بي السكل وأماه لي القول بالدخول فالصلح فاسدكالو كان الدي طاهراونت الصلح آلا تريكون مخرجامن الصلح بان وقع النصر يح بالصلح عن عديرالدين من أعسان التركة وهذا أدخاذ كروفي الهزاز مة حمث قال شماط بم يعدد النخار م على قول من قال من اله لامدخل تحت الصلح لاحفاء ومن قال مدخل تحته مكذلك ان كان عسالا يوجب فساده وان ديسا ان مخرجامن الصلح لا يفسدوالآيفسد اه (قوله أشهرهمالا) وعلى مقابله فانكان الذي ظهرد ينادسدا اصلح كانه وجد والآبتداءفيكونهووغيرمبيرااكلوانكانعيمالا اه منح (قوله ل برااكل) أى بل يكون الذي ظهر بينا الحل (قوله قات وفي البزازية الخ) وفي الثامن والعشر سُمن جامع الفعولي أنه الاسبه (قوله ولا يبطل الصلح) أى لوظهر في التركة عن أمالوظهر فهاد سفقد قال في البزازية ان كال يخرجامن السلح لايفسد دوالا بفسد كاسمعته أى الكان الصلح وقع على غير الدين لا بفسد وان وقع على جميع النركة وسدكا لوكان الدين ظاهر اوقت الصلح (قولهوف مال طف ل) أى والصلم في مال الطفل الثابت بالشهود لم يحزاد لامصلحة له ومفهومه الديحو والصلح حدث لا بيمة الطفل والضمير في المحزلي الصلم (قوله وما يدعى) عطف على مأخوذ من القام أى فالم يحز الصلح في مال الطفل الثابت بالشهو دولا فيما يدعى خصم ولا يتموّر أى لم ينور دعواه بيننة وحاصل المعنى ذا كان الطفل مال بشهود لمعز الصلح فيه ولم يعز مصالحة من بدعى شيأ على الدعير بدون بينة وال الصعير لان المدعى لم يستحق سوى الاستحلاف ولايستحاف الاب ولا الوصى ولا اصى حال صعره والالايصح أنيف دى الهيم يمال الصعير وان تبرع الاب بماله صح كالاجنبي وادا كال المدعى بيرة يصم الصلم عمال أأصعير عثل القيمة وزيادة ينغابن وبها كالشراء وهذه آلمسائل تحرى فى الأبوالجدووصهما والقاضي ووصد مهوسو اعكان الصلح في عقار أو بمدأ وغديرهما في البكل أوالبعض وعا. مه فالصور أرسع فيماادالم يكن الطفل بينة وحيث كالمعصم بيمة فهذه أربح صوروأ شار المصف الى أن الاربعة تجرىمم الأب والجدوالومي منجهة الاب أوالجرومن حهة الوصى أومن جهة أحدهما أوا هاصى أووصى القاصى فباغ ائتتن وثلاثين مسئلة وسواء كان الصلح فى عقار أوعب دأوغيرهما فيلغ ستة وتسعين وسواء كان في الجمع أوالبعض فيبلغ ما تفواد من وتسعين حكم كل ذلك مماذ كره صاحب الميسوط قات) بقي عليه وصي الام في تركم أووصيه والاخ فال في المبسوط وصلح وصى الام والاخ مثل صلح وصى الاب في غدير العقارة بلع أضعاف ذلك كافى شرح الوهبانية لابن الشحمة وعمامه فيه (قولِه وصم على الابراءمن كل غائب) الضمير في صم يعود الى الصلم يعنى وزالصلح من البراة من كل عيب لان الابراء من العيب ولابدل صحيم مكذاك معه كالوسمى عسم المعاوماً لانه اسقاط الحق ولوقال اشتريت منا العروب بكذا الم يصم ط وهدا البيت لله لامة عبدالبود كره بعد أبيات بعد البيت الاول (قوله واو زال عيب) أى لوصالحه على عيب في المبيع ود دم له بدلا عن الصلح غرزال العيب بطل الصلح و يستردا البسدل و يسقط عسمه ال لم يكن د وعماعود السلامة وكذا كل عيب ذال كالاق المشدراة أولم وجديرد مدله كعدم الحبل وكالوطهر الدي على غير المصالم يرد بدله كاف

أشهرهمالا) بل ين الكل والقولان حكاهمها في الحانية مقدما لعدم الدخول وقدد كرفى أول فتاو اهأنه يقدم ماهو الاشهر فكات هو المعتمد كذافى الجرقلت وفى البزازية أنه الاصع ولا يبطل السلح وفى الوهبانية وفى مال طفل مالشهود فلم عوز

ومايدعىخصم ولاينمور وصع علىالابراء منكل عائب

ولوزالعبعنهصالحمدر

اشرنبلالية (قوله ومن قال) أى لوادى عليه شيأ فأنكر فقالله ان تحلف على عدم ثبوت هذا الحق عليك فأنت رىءمنه لمقحزهذه المراءة لعدم حواز تعلمة هامالشرط فاب كان حلف عند غمر القاضي إه أن معلقه عند القاضى ولوأ فام بينة قبلت وان عجزاً عاد اليمين عليه (قوله ولومدع) لولاو صل أى لوقال المدعى ان حلفت على ماندى فهواك فاف لا بسنعق المدعى (قوله كالأجني) خبراب د أمحذوف أى وماذ كرمن المدعى عليه والمدعى كالاجنسى حال كونه يصوراً ى لوقالله ان حام والان الاجنسي والثما تدهيمه أوأنت يرىء مما أدعى علمك فالف الاجنى لا يعرأ يه والحاصل له اشتمل هذا الميت على ثلاث مسائل من فاضعفان الاولى اصطلحاءلي أنه ان حاف المدعى على مفهو مرى عفلف ان ماله قب له شيء فالصلح ماطل الثاندسة اصطلحاءلي انه انحلف المدع على دعوا وفالمدعى عليه يكون ضامنالمايدى فالصلح باطل فلاعب المال على المدعى عليه الثالثة اصطلحاعلى انه ان حلف ولان وهو غير العاالب فلمال على المدعى علمه كان باطلاه الايلرمه المالوهي المفادة بقوله كالاجنبي وهذه المسائل تقدمت في كتاب الدءوي (خاتمة) نسأل الله حسسته افي المحرين مجموع: النوازل وقعرسن امرأة وزوجهامشاح وفنوسط المتوسطون منهما للصلح فقالت لاأسالحه حتى بعطمي خسبن درهما يحل الهاذلك لان الهاعلم وعامن المهروغيرم اله قال الحوى نقلاعن المقدسي قلت هسذه دعوى لادليل علمها فقديكون لاشئ لها وتطلب داك اه (وأقول) ماذ كره في مجموع النوازل من أنه يحل الهاالاخذمفروض فيااذاوا فقهاالزوج بان أعطاها ماطلبت بعار بق الصلح وحين تذلا يتوقف الاخذ على أن يكون لهاشي عليه ادليس هو بأدنى تماسبق التصريح به من أن الصلح يحوزولو عن انكار وقد مسا عن الزيامي التصريح بانه يحل للمدعى أخذه لانه في زعمه عن حقه أو بدله وان كان المدعى عليه بزعم أنه لاشي علمه ومع هدا حله الدفع أيضا دفعاللشرعن نفسه وحين شدفقوله لاسلها علمه محقامن المهرغير ماغا ذكره تحسيباللظن بمالالانه شرط لجو ازالصلم أبوالسعود، وفي البحر عن الخلاصة ولواستقرض من رجل دراهم بخارية بخارى أواشترى سلعة بدراهم بخارية بهارى فالنقياب الدةلانو جدم االجارية فالوايؤجل قدرالمسافة ذاهبا وحائباو يستونق منه بكفيل بروفيه عنهااذا أقرالوصي أنعاده ألف درهم للمت وللمنت ابنان فصالح أحدهما من حقه على أربعما أنه لم يحزوان كان استها كمهاثم صالحهما جاز اه ولوصالح امرأته من نفقتها سنة على حموان أوثوب عي حنسه حازمؤ حلاو حالا يخلاف مالوصا لحها بعسد الفرض أو بعسد تراضهما عن النفقة لا يحوز كدافى يحمط السرخسي ، ولوصالحته عن أحررضا عالمي بعد البانونة كان حائراً ثم ليس لهاأن تصالح عائبت لهام دراهم الاحر على طعام بعير عينه كذا في المبسوط \*رجل صالح امرأته المعالمة من فقتها على دراهم معسلومة على أن لا مزيدها علمها حتى تنقضي عسدتها وعدتها بالاشهر جارُذلك وان كان عدم الالحس لا يحورُلان الحيض في يرم ماوم قد تحيض ثلاث حيض في شهر من وقد لاتحيض عشرة أشه هركدافى فتاوى قاضخان يه لوصالحت معز وجهامن نففتها مادامت زوجة له على مال لايحوز بإلو كأنت امرأته مكاتبة أوأمة قدبو أهاالمولى يتاف عالحها على دراهم مسماة من النفقة والكسوة اكل سسمة حازدال وكدلك لوصالح مولى الامسة واولم يكن بوأها لمولى بينالم يجزه واالصلح وكدلك انكانت المرأة صفيرة لايسة طيع الزوج أن يقرم افصاح أباها عن نفحة تهالم يحروان كانت كبديرة والزوج صغيرفصالح أبوءعن المفقة وضمن جازواذاصالح الفقيرام رأته على نفقة كثيرة في الشهرلم ملزمه الانفقة مثلها كذافى المبسوط \* لوصالح على نفحة المحارم ثم ادعى الاعسار صدق و مطل الصلح كذا في الناتر خانمة \* اذاصالح الرجل بعض محارمه عن المفقة وهو فقير لم يحبر على اعطائه ان أقروا أنه محتاج فان لم يعرف حاله وادعى انه وقيرفا اقول قوله و يبطل عمه ماصالح عليه الاأن تقوم بيدة انه موسر ميقفى بالصلح عايه ومفقة الولدال عبر كمفقة الروجة من حيث ان اليه أرايس بشرط لوجو بم افالصلح في ميكون ماضياوات كان الوالد محتاجا فان كال صالح على أكثر من نفقتهم عليتعابن الماس فيه أبطلت العضل عنه وكذلك الصلح

ومن قال ان نحلف متبرأ فلم یجز ولومدع کالاجنبی یصور فى الكسوة العاجة والمعتبر فيه الكفاية كالنفقة بالوصالح احراته من كسوتها على درع يهودى ولم يسم طوله وعرضه ورفعته جازذاك وكذلك كسوة الغرابة يوولوصالح رجل أشاه وهوصيم بالغ على دراهم مسماة لنفقته وكسوته كلشهر لمعز ذلك ولمعم على المسمكذاف المسوط بدان صالحت المانة روحها عن سكاها على دراهم لايحوز كذافى فتأوى فاضيخان أذاصالم امرأته من نفةتها وكسونها لعشرسسنين على وصيف وسط الى شهر أولم يجعسله أجلافهو جائز كذا في الآبسوط \* ســثل الحسن بن على عن ادعى على آخرفسادا في البيع بعدقبض المبيع ولميتهيآله اقامة البينة فصولح بينهما عندعوى الفسادعلي دنانيرهل يصح المصلح فقال لاقيل ولووجد بينسة بعدا اصلح هل تسمع البينسة فقال نع كذافى التاتر خانية ناقلاعن المتيمة وفى حكم الردبالعمب المصالح عليه كالبيع يردبالعيب البسير والفاحش ويرجع فالدعوى ان كانرده بحكم أوغير حكم كذافى الميسوط \* لووجد عارقع عليه الصلح عيبا فلم يقدر على رده لاجل الهلاك أولاجل الزيادة أولاجل النقصات في يدالمدى فانه يرجم على المدعى عليه يحصمة العيب فان كان الصلح عن افر اررجم بعصة العيب على المدى عليه فى الدى وان كان عن الدكاررجيم عصدة العساعلى المدى علمه في دعواه فأن أقام البينة أوحلفه فنكل استحق حصة العيب منه فان حلفه فاف فلاشي عليه كذا في السرابح الوهاج واشترى جارية فولدت عنسد المشترى ثموجدها عوراء وأقرالبائع انه دلسهاله فصالحه على انسر دهاو ولدهاوز بادة توب على ان ردعله الا تحرالمن فهو جائز وكدلك هذافي نقض بناءالدار وزيادة بنام اهكذاف السوط الدعي عبيا فيأرية اشتراها وأنكر الباثع فاصطلحاءلي مال على أن يبرئ المشسترى البائع من ذلك العيب غظهرانه لم يكنج أعيب أوكان ولكمه قدرال فللبائع أت يسترد بدل الصلح كذافى الفصول العمادية به اشترى رجلان شما أدو حداله عمدا فصالح أحدهما في حصته عاز وليس للا تحرأت خاصم عند أبي منه أوجه الله تعالى وعنسدهما الأمنوعلى خصومته لان عنسد أبى حنيفة رجه الله تعالى لوأ مرأ أحسدهما عن حصته بطلحق الاستوخلافالهما كذافى محيط السرخسي بهاذا اشترى نو من كل واحد بعشرة دراهم وقيضهما تموجد واحدهماعسا فصالح على أن مرده بالعسعلى أن مز مدفى عن الا تحودرهما فالردجائز وزيادة الدرهم ماطلة في قول أبي حسفة ومجدر جهما الله تعالى كذافي الحاوى \* لوقال لجار به أنت أمني وقالت لابل أناحق وصالحهان ذلك على مائة درهم فهوجائر فان أفامت البينة اشها كانت أمته أعتقها عام أوّل أو أنهاح قالاصل من الموالى أومن العرب وقالابو من رجعت بالما تة عليه عولواً قامت البينة انم اكانت أمة الفلان فاعتقها عام أول لم أقبل ذلك منها ولم ترجم بالمائة كذاف المسوط \* اذاادى دارافى بدرجل وأنكر المدعى عليه فسالحه المدعى على دراهم ثم أقرآ لمدعى عليه فأراد المدعى أن ينقض صلحه وفال اعماصالحتك لاجل انكارك ليسله أن ينغض الصلح كذافى الحيط \* لوادعى في يترجل حقا فصالحه المدعى عليه من ذلك على ان يبيت على سطعه سينةذ كرفي الكتاب انه يحوز وقال بعض المشايخ هذا اذا كان السطح محمرا فأن لم يكن محمر الايحوز الصلح كالايحوز اجارة السطع وقال بعضهم يحوز الصلح على كل حال كذافي الظهيرية \* اختصم رخلان في مائط فاصطلماعلى أن يكون أصله لاحدهما وللا تنوم وضع جذوعه وأن يبني عليه مائطامه لوما و يعمل جدد وعامعاومة لا يجوز كذافي عيط السرخسي به اذا اختصر جلان في ما "ط فاصطلحاء لي أن يهدماه وكان مخوفاوأن بينماه على أن لاحمدهمانا ثهوللا خوثلثمه والنفقة علمهما على قدرذاك وعلى أن عملاعلممن الجذوع بقدرذاك فهوجائر كذافى الحاوى بدادوقع الصلح ندموى الدارعلى دراهم وافترقاقيل قيض مدل الصلح لا منتقض الصلم كذافي الحيط به اذا كان لانسال نخلة في ملكه نفر حسعفها الى دارساره فأرادا لجارقهم السمف فصالح وبالنفلة على دواهم مسماة على أن يترك التعلق فان ذلك لا يجوز وانوتع الصلم على القطع فأن أعطى صاحب الفلة جاره دراهم ايقطع كان جائزا وال أعطى الجارد راهم اصاحب النعلة ليقطع كان باطلا \* وجل اشترى داوالهاشفيدع قصالح الشفيدع على أن يعطى للشفيدع

دراهم مسماة ليسملم الشفيع الشفعة بطات الشفعة ولايحب المال وانكان أخذالمال ردولي المسترى كدا فى فتاوى ماضيحًان ببولُوصالح المشترى مع الشفييع على أن أعطاه الداروزاده الشفيسع على الثمن شيأً معلوما فهو جائر كذافى المبسوط وأنصالح على أن يأحذنصف المشترى أوثلثه أور بعه على أن يسلم الشفعة فى الداقى كان حائزا فان وجدهذا الاصطلاح منهما بعد تأكدحق الشفيع بطلب المواثبة وطلب الاشهادفائه مصرآ خذا للنصف بالشفعة حتى لا يتعدد فيما أخذ بالشفعة من أخرى ويصير مسلم الشفعة فى النصف حتى لُو كَان هذا الشفدعُ شريكافى المبيع أوفى الطريق كان العارأن يأحذ النصف الذي لم يأخذه هذا الشفيع بالشفعة وانكان هدذاالاصطلاح قمدل وجو دالطلب من الشفسع فانه يصديرا خذالله صف بشراء مبتدآ ويتحدد فسماأخد ذالشفعة هكدافي الحمط به لوصالح المشترى الشفسع على أن بسلم الشفعة على ستمن الدار عصتهمن الثمن فالصلح باطلوحق الشفعة باطل وهذا اذاكان الصلح بعدتا كدحقه بالطلب فاماقيل الهالب بطلت الشفعة كذاني محبط السرخسي إذاادع ربل شفعة في دارف الحماللث ترى على أن سلم له دارًا أخرى بدراهم مسماة على أن يسلمله الشفعة فهذا فاسدلا يجوز كذا فى المسوط يُه وجل قتل رجلاً عسداونتسل آخوخطأ غصالح أولياءهسماعلي أكثرمن دينس فالصلح حائر واصاحب الططأ الدية ومايق فلصاحب العسمد ولوسالم أولماءهسماعلى ديتين أوأقل منهما كان سهمانه فين كذافي محيط السرخسي \* و بدل الصلح ف دم العدمد جاري و المهر فكل جهالة تعملت في المهر تنعد مل هذا وما عنع صدة التسدمية عنعوجو بهفى الصلح وعند دسادالتسسمية سسقط القود وبحب بدل المفس وهو الدية بحو أن اصالح على قوب كاعسه هرالمنسل في النكاح الاأنم المايفترقان من وحده وهو أنه ادابرو جهاء لي خريحت مهر المثل ولوصاع عن دم العمد عسلى خرلايجب شي كذاف الكاف وفي الحطا تحب الدية كذاف الاختيار شرح الحتار \* ولوصالحه يعفو عن دم على عفو عن دم آخر جاز كالحلم كذا في الاختيار \* حرح ر جلاعدا مصالحه لا يخلواماان مرئ أومات منها فان صالحه من الجراحة أومن آلضرية أومن الشهة أومن القعام أومن البد أومن الجماية لاغد برحازا الصلم ان مرى محدث بق له أثروان مرى يحدث لم سقله أثر بطل الد لم قاما اذامات من دلك بطل المحلم عند أي حنيفة رجه الله تعالى ووحبت الدية خلافا لهدماوان صالحه عن الاشماء الحسسة وماعد شمنه آعالصلح جائزان مات منهاو أماا دامرئ منهاذ كرههناات الصلح جائز وذكرفى الوكالة لوان وجلا وجرجلاموضحة فوكل انساماليصالح عن الشجة ومايحسد ثمنهاالى النفس فان ماتكان الصلح من النفس وآنبرئ بحب تسعة أعشارالمال ونصف عشرهو يسلم للمشحو حنصف عشرالمال وقال عامة مشايخما اختلفالاخت لاف الوضع فان الوضع عدائه صالح عن الجراحة وعما يحدث منها الى النفس وهومعاوم فا مكن قسمة البدل على القائم والحادث جيعاوههماصالحه عن الجراحة وكل ما يحدث منهاوهو بجهول قديحدث وقدلا يحدث واذاحدث لامدرى أىقدر يحدث فتعدر قسمة المدل على القاغ والحادث فصار البدل كله بإزاءالقاغ وأمااذا صالحه عن الجنباية يحوزالصلح في الفصول كلهاالااذاري يحدث لم بمقيله أثر كذافي محمط السرخسى بدرجل قتل عداوله ابنان قصالح أحدهما عن حصته على ماثة درهم فهو حائز ولاشر كة لاخده فها ولوكان القتسل خطأ فصالحه أحدهه ماعلى مال كان لشريكه أن يشاركه في ذلك الاأن بشاء المصالح أن يعطيه ربع الارش هكذافى الميسوط \* فى المنتتىءن ابن سماعة عن أبى يوســفــرحه الله قال فى رجــــل قطع عين رجل فصالحه المقطو عيد وعلى أن يقطع يسار القاطع وقطعه فهدد اعفوهن الاولولاشي عدلي فاطع اليسار ولاشي له على ما طع الين وان اختص ماقبل أن يقطع يسار ، وقدصا لمه على ذلك فليسله أن يقطم يساره والكن رجيع بدية يمينه وان صالحه على أن يقطع يدالقاطع ورجله أوعلى أن يقتل عبدالقاتلان قطع مد ورجله رجم عليه بدية رجله وال قتل عبده فله عليه قمة عبد ومقاصة منها بدية بده و يترادات الفضل ولوصالح على أت بقطع بدهسذا الحر أوعلى أن يقتل عدسد ولاب ففعل يعرم دية الحو الاستخورة محقعيسده

مطابلايصح صلح وكيسل انلمصومة

\*(كتاب المضاربة)\* (هى) لغة مفاعسلة من الضرب فى الارض وهـــو الســـــــرفيها وشرعا (عقـــد ويرجع المقطوع يده على القاطع بديه يده كذا في يحيط السرحسى \* اذا كأن في الديوان عطاء مكتوب ياسم رحل فنازعه ويدة موادعي أنه أنه فصالحه المدعى عليه على دواهم أود نا نبرحالة أوالى أحسل فالصلح وكذال الشاو صالحه على المسوط \* له عطاء في الديوان مان عن ابنين فاصعلحا على وكذال الشاو صالحه المدعود بالحل كذا في المسوط \* له عطاء في الديوان مان عن ابنين فاصعلحا على اكتب في الديوان باسم أحدهم و يأخذ العطاء والاحتوالي من العطاء لمذا في الوجير الاسم على معسلوما فالصلح باطل و يرديد ل الصلح والعطاء الذي حدال العمام العطاء لم كذا في الوجيرة التصور في بدل معسلوما فالصلح والمائل بالمائل المنافعة والمنافعة والعمال المنافعة والعمالية وهم تدوية وقت المنافعة والمتحدود المنافعة والمنافعة والمن

\*(كابالمقاربة)\*

قالمنسلامسكىن،ىكالمسالحةمن حيث انها تقتضى وجودا ابدل من جانب واحد اھ قال الجوى وقيم تأمل لان الصلح اذا كان عن مال باقرار بكون بيعاو البيع بقنضى وجود المسادلة من الجانبين اه وأجاب عمه أبوالسعودعن شيخه بانه يكنى في مان وجه الماسبة اشتراك المضارية والصفر في الوحود الصورى و باعتباره يكون فاصراعلى المصالح عليه ولاشدان أن وجوده من جاب واحدد كرأس مال المضاربة وأمااعة الالصلم عن مال بافرار بيعا مبالنظرالى المعنى كالايخني اه أى انه لا يلزم بالمماسسية أن تكون من كل الوجوه وقد امتبرت هما في قسم ين من العلم الصلم عن انكار أوسكون (قوله هي مفاعلة) لكونم اعلى غير بابم ا (قوله وهوالسيرفها) قال الله تعلى وآخرون يضر يون في الارض يبتعون من فضل الله يعني يسافرون للتجارة وسمى هذا العقدم الان المضارب يسيرف الارض غالبسالطا سالر بحولهذا فال الله تعسالي يضربون ف الارض يبتعون من فضل الله وهوالر بح وأهل الخازيسمون هذا العقد مقارضة وهو مشتق من القرض لان صاحب المال مقطع قدرامن ماله و إسلمه للعمامل وأصحاب اختار والفظة المضاربة الكونهامو افقسة لماتاونامن نظم الآية وهيمشروعة اشدة الحاجة المهامن الجانبين فأنمن الماسمن هو صاحب مال ولايهتدى الى التصرف ومنهم منهو بالعكس فشرعت انتظم مصالحهم فانه عليه الصلاة والسلام بعث والناس يتعاملون بمافأ قرهم عليها وتعاملتها المعماية رضى الله تعالى عنهم ألاترى الى مايروى ان عباس بن عبسدالمطاب كان اذاد فعرمالامضار باشرط عليه أن لايسساك بعراولا يتزل وادياولا يشسترى ذات كبد رطب قان فعل ذاك منمن فباخ ذاك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فاستحسنه فصارت مسروعة بالسدة والاجاع كداذ كروالز يلعى ووجه الماسسية بن الكتاب من حيث ال كالمنهم امشتمل على الاسترباح أما المصاربة فان مبناها على هدداو أما الصلح فان المصالح من المدعى علىه مسستر بحسواء كال الصلح عن أقرار أوعن انكار أوعن سكوت عيني (قولة وشرعاعة دشركه) قالف الهاية ومن يحدر - ذوه الم أدوم المال الى غيره ليتصرف فيه و يكون الربح بيم ماعلى ماشر طاور ح البر جندى هدد النعريف وصعفه ماحب التكملة بانالمضار بةليست الدفع المدكور بلهى عقد يحصسل قلدلك أومعه ثم عقسدا اشركة فحالر بم

لاستلزم وجودال بح فلار دعليه اله قدلالوجد الربح أصلاوخ وج الفاسدة عن التعريف لايقد سهفيه الانماتنقاب حسننذال الاجارة كذاأفاده الملاهب دالحليم (قوله في الربع) وانتم يشتر كافي الربح نوج العقد الى البضاعة أوالقرض قال في المحرفاوشرط الريح لاحدهم الاتكون مضارية أه ويجوز التفاوت فى الربح واذا كان المالمن النسين فلابد من تساويه ما فيما فضل من الربح حتى لوشرط لاحدهما الثلثان وللا سمنوالثلث فيمافضل فهو بينهما فصفان لاستوائهما في رأس المال آه كايات (قوله عمال من مان الخ) أى هذامسمى المضاربة وأماكونه ابداعا ابتداء فليس هومفهو مالهابل هو حكمها كاذكر ولانه ترك ماله في مدغيره لاعلى طريق الاستبدال ولا الوثيقة فيكون أمانة مهود اخل في معنى الوديعة وليس هو مسمى عقد المضار بة عاذا عل فيه كان عاملافيه باذت مالكه وهومعنى الوكيل له فلذلك كان من حكمها أنها توكيل مع العمل فان ربح كان شريكالانها قدعة دت عالمن جانب رب المال وعلمن جانب الا منوعلى أن يكون الربح بينهد فلما حصل الربح كان له نصيب منه فكات شركة حيننذوغ صب ان خالف لانه تصرف ف ماله بغير اذنه حسن خالف ماشرطه عليه وخرجت حيشذعن كونم امضارية فلذالا تعودوان أحازرب الماللان عقد المضارية قدانفسم بالخالفة والمفسوخ لاتلحقه الاجازة واجارة فاسدة ان مسدت لان الربح انما يستعق بعقد المضارية فاذا فسدت لايستحق شيأمه ولذاقال ولار بح المضارب لكنه على ماله باذنه غسيرمتبر عفيكون المارة فلذاوجب أحرمنه وبح أولا كماهو حكم الامارة وانما كانت فاسدة لعدم وجود العقد العمم المفيد الذكارة ومهداالتةريراندفع ماأورد ومدرالشريعة تأمل قوله وعلمن جانب المضارب) لانه قبض المال ماذن مالكه لاعلى وجه المدادلة والوثبقة بخسلاف القبوض على سوم الشراء لانه قبضه يدلاو بخلاف الرهن فالمناه في الله في المال المال المال المال المال المال المال المالي الما أنحقه فتها العقد والعمل وهويسافى مآبعد من قوله وركنها الح ملوكان يحرورا عطفاعلي مالروالجاروالمجرور فى قوله عمال متعلق بمعذوف تقديره وتكون الكان وجها فالآولى أن يقول وهي عبارة عن عقد على الشركة فى الربح عمال من أحد الجانب من وعمل من الا تنوكافعل فى الهندية وهومؤ يدما ذاذا كافى ط وانما قدد الشار حيالمارب لانه لواشارط رب المال أن يعسمل مع المضارب فسيدت كاسيصر حده المصنف فياب المضارب وكذاتف ولؤاخذالمال من المضار ببلاأمر و باع واشترى به الاآذاصارالمال عرومنا ولاتفسد لوأخد من المضارب كاسيأتى في فصل المتفرقات (قوله وركنها الايجاب والقبول) قال الحوى في شرحه وركنم اللفط الدال علمها كفوله دفعت اليك هذاالمال مضارية أومقارضة أومعاملة أوخذهذاالمال واعليه على أن النمن الربح نصفه أو نلثه أوقال ابتسعيه متاعافها كان من فضل النمنه مكذا أوخذهد بالنصف يحلاف خذهذاالا آف واشد ترهرويا بالنصف ولم يزدعليه فليس مضاربة بل اجارة فاسدةله أحريثله أن اشترى وليس له البيس الابأس اه ويقول المضارب قبلت أوما يؤدى هذا المعنى اه فاضى زاد و قوله وحكمهاأنواع) لكنهارا أنظار مختلفة فالاللاعبدا عليم نوله وحكمهاأ نواع الاول أقول اللائق أنبدرج فى غبره أدضاقو لنا الشانى والثالث وغيرهما كاأدر حق قوله وشرطها وعد الانواع المذكورة أحكامها بناء على أنحكم الشيع مايشيت به ويشي عليه ولاخفاء في انه راعي ذلك في كل حكم منها في وقد مه ولار دعليه ان معنى الاحارة والعصب ناقض لعقد المضار بتمناف اسحتها وكمف يحعل حكامن أحكامها ومن ديا يظهر حسن سلما المصنف في تعرير المن حيث قال وأماد مع المال الح لأن الابضاع والافراض لم يبتنيا على هدا العقد بليفترقان عند وأول الامر كالايخفي اه (قوله لانم الداع ابتداء) لانه قبض المال باذن مالكه لاعلى وحد المبادلة والوثيقة الى آخوماتد مساهقر يساو أوحدف قوله لانم او يكون قوله ايداع بدلايما فبله ماضره وقوله ابتسداء طاهره أنهالا تكونف البقاء كدللنمع أنهاتكون أمانة فيسعفكم الابتداء والبقاء إسواء فالفيل أراد الايداع - عيمة وهي في البقاء أمانة قلياهد اغير ظاهر فقد مرط قال الحير الرملي سماني

فى الربح بمال منجانب) وبالمال (وعمل منجانب) المضارب (و ركنها الايجاب والقبول وحكمها) أنواع لانها (ايداع ابتداء) ان المضارب علك الايداع في المطلقة مع ما تقرران المودع لا يودع فالمرادف حكم عدم الضمان بالهسلال وفي أحكام مخصوصة لافى كلحكم فتأمل (قوله ومن حيل الضمان الن) ليست هسد محيلة في المضاربة بل قد خرب العقد الى الشركة في رأس المال وذكر الزيلعي حيدلة أحرى أيضاففال واذا أرادوب المال أن يضمن المضارب بالهلاك يقرض المالمنه ثم يأخذهمنه مضاربة ثم يبضع المضارب كأف الواقعات وذكر هده الحيلة القهستاني وفيهنظولانم اتكون شركةعنان شرط فهاالعمل علىالا كثرمالاوهولايحوز يخلاف العكس فأنه يحوز كماذ كرمق الظهيرية في كتاب الشركة عن الاصلى للزمام محمد تأمل وكذا في شركة العزاز به حدث قال وان لاحدهما ألف ولاستوألفان واشتر كاوا شترطاالعمل علىصاحب الالف والربح أنصاها حاذ وكدا لوشرطاالر بح والوضيعة على قدرالمال والعمل من أحدهما بعينه جاز ولوشرط االعسمل على صاحب الالفين والربح اصفين لم يعز الشرط والربح النهسما أثلاثالانذا الالف شرط له فسه بعس ربح الاسخو بغسيرهل ولامال والربح انمايستحق بالعمل أوالمال أو بالضمان اه ملمصالكن في مسئلة الشار حشرط العمل على كل منهمالا على صاحب الاكثر وقعا وهو صحيح سالم من الفساد كاستصر حربه والحاصل أن المفهوم من كالرمهم أن الاصل في الربح أن يكوت على قدر البال كأقدمناه عن الحر الااذا كان لاحدهما على فيصح أن يكون أكثرر بحابقا لةعمله وكذالوكال العمل نهما يصح المتفاوت أيضا تأمل (قوله ثم يعقد شركة عمان) وهي لا يلزمها أن يكون الربح فها على قدر المال فلهما ك تفقاعلى مناصفة الربح ح (قوله على أن بعملا) ذكره لانه لوشرط العمل على أحده مافسدت كامرفها والمفسدال تراطعل أحدهما لاالاطلاق (غوله عم يعمل المستقرص عقما) أي بطلب نفس معلا بشرط على ولانشرط الشركة أن يكوب العمل علمهما كآفال على أن يعملا الكن الشرط الماهو اشتراط العمل علمهما لاوحو دومنم مماوات العمل لا يتأتى من اثني عادة فيصح أن ينفرد أحدهما به بعد أن شرط علمهما كهمو مقتصى عقد الشركة و يكون الربح بينهما على حسب المرط لان كالمنهماوكيل عايعمله عن صاحيه يقع شراء كل الهما بالاصالة عن المسالم المباشر وبالوكالة عن شريكه لان الشركة تتضمنها ويكون الربح على حسب الشرط كاتقدم في بام ا (قوله وتوكيل مع العمل) حتى مرجع بمالحقه من العهدة عليه منح كالورد على المضارب بالعيب ولم موجد ما يؤدى ثمنه من مال المضاربة أواستحق قى يدالمشترى ورجيع على المضارب بثمه ولم بوجدما يؤديه فأدى من مال نفسسه يرجيع الى رب المال هذاما طهرنى وكاسحى ممن قوله شرى عبدا ألفهاوهاك الالف قبل هد و دفع المالك تمد تم وثم يعني برجه المضارب بالثمن على المبالك (وأقول) هذه الوكالة ضمنية كأنى وكالة فى الشركة كأذكر بافشمات وكالة بمعهول الجنس وحازت محلاف الوكالة القصدية فانه المتحزلو وكالة عمهول الجنس محوالتوكيل (أقول) بِلْ تَكُونُ شُرِكَةَ بَعْرُدُ الشَّرَاءُ أَلَاثِرِي أَنَّهُ ابْسِ لُرِبُ الْمَالُ فَسَخَهَا عَدَهُ وَلُو كَانْ وَكَالَةُ لَـكَانَ لَهُ فسخها حينثذ وأخذا البضاعة نم استحقاقه لشئ مسالمال موقوف على ظهور الريح والذالوعة ق عبد المضاربة لايعتنى مالم يتحقق الربح تأمل (قوله وغصب ادخالف) لنعديه على مال غيرة فيكون ضامنا واستشكل فاضى زاده عسدالعصب والاحارةمن أحكامها لانمهني الاجارة اغمايفاهر إذا وسدن المضاربة ومعى العصب انمايعة قاذا عالف المضارب وكال الامرس فاقض المقد المضارية ساف العمدة الكمف يصع أن يعملامن أحكامها وحكم الشئ مايشنته والذى شيت عذاومه لا شات به قطعافان قلت قدص له اأن يكو ماحكا للفاسدة قلما الاركان والشروط المذكورة هناالعمعة فكذا الاحكام على أن انعص لا يصححكا للفاسدة لان حكمها أن يكون للعامل أحرع له ولا أحرالعام اله مختصرا ط ولا تس ماقد مماه عمد دقوله عالمى جاب الح (قولدوان أجاز رب المال بعده) حتى لواشد ترى المضارب مانه مي عده عم باعدة صرف ويدم أجاز رب المال منع فيضمن بالغصب ويكون الربح بعد ماصارمضه و ناعليه له ولكل لاسلب به عدد هما وعند الثاني

ومنحيسل الضمان أن يقرضه المال الادرهما ثم يعقدشركة عنان بالدرهم و بماأقرضه على أن يعملا والربح بينهما ثم يعسمل المستقرض فقط فان هلك فالقرض عليه (وتوكيل مع العمل) لتصرفه بامره مع العمل) لتصرفه بامره (وشركة ان ربح وغصب انخالف وان أجاز) دب المال (معده) يطيبله كالغاصب والودع اذاتصرفاو ربحافاته ماعلى الخلاف المذكور اه شاى عن الغاية وفى سرى الدينءن الكافيانه بعدالاجازة يكوت كالمستبضم يعني ان البضاءة وديعة في يدمواذا خالف ينقلب الى الغصب ولوأ حاز بعدم أه وفيه مخالفة لما هذا كل الحالفة وينبغي اعتمادما هذا ط مزيادة (قوله لصيرورته غامسها بالمخالفة )فعه تعامل الذيِّ بنفسه (قوله بلله أحرمثل عله مطلقا) وهوظ اهر الرواية قهستاني لانه لايد تحق المسمى اعدم الصمة ولم يرض بالعدمل مجانا فيجب أجرالمثل وعن أبي يوسف ان لم يربح فلا أجرله وهو الصيم لئلاتر والفاسدة على العيعة شيخناعن ابن الغرس على الهداية اه أبو السعود وفى الهداية وعن أى توسف اذالم بر بح لا يحب الا جراء تبارا بالضار بذالعجة اه اتفق الشراح على صحة هدذا التعليلان الفاسديؤ خد حكمه من ألصيح من جنسه أبداك فى البيع الفاسد ولكن تصدوا فى الجواب عنه بانه نع كذاك اذا كان انعقادالفاسد كانعقادالصيم كافى المنبع وهماايس كذلك لات المضاربة الصيعة تنعقد شركة والفاسدة تمعقد لمارة فتعتم بالاحارة العجعة عندا يفاء العسمل ورده صاحب السائية باعتبار فأسد المضارية بصيعهاأولى منجعلهااجارة لام سمارضيا ان يكون للعامل جزءمن الريح لوحصل وبالخرمان ان الم يحصل ولمرض رسالمال أنبكون فى ذمته شئ في مقارلة عله فأعداره بكون العاما بغير دلسل فهدم الاصل الضعيف أولَّى من الغاء التعليل الصيح هذا (قوله الازيادة على المسروط) أى المسمى كله وحكم الإجارة الفاسدة وقد مر وهذافي مااذار بح والادلا تتحقق الزيادة ولا يكوناه أحماله يربح أو يكن الفساد بسبب تسمية دراهم معينة للعامل لانه لم يرض حيند بالحرمان عند عدم الربح تأمل (قول مخلافا لحمد) فيه اشعار بان الخلاف فيمااذار بحوأمااذالم يربح فأحرالمثل بالفاما باخ لانه لايمكن تقدير بنصف الربح المعدوم كمفى الفصولين لكن فى الواقعات ماقاله أبو بوسف مخصوص بمااد آرج وما قاله محد بانله أحواللل بالغاما بالغ فيماهوا عمذكه الشمني وأفادف الشرنبلالية اقلاهن التبيين وشرح الجمع والخلاصة ان وجوب أحرالمثل مطاقاتول عدد ومعنى الاطلاق ريح أولم يريح زادعلى المسمى أولاوهند أبي توسف يجب ان ربح والافلاولا يحاو زالمشروط اه وحينشد فيكون مشى في و جو ب الاحرمطلقاء لي تولُّ محدد ومشى في عدم مجاورة الشروط على قول أى توسف فحاص لماقاله أبو توسف مخصوص عااذار بحوماقاله محديات له أحوالمنس لم بالغاما بلغ فهو أعمركا ذكرنا (قوله الافروسي أخذ مال ينهم مضاربة الح) ظاهر وأن الوصي أن يضارب في مال المتهم بحزو من الربيح وسيأتى بيانه فى الفروع وكالم الزيلعي فيه أظهروا فادالزيلعي أيضاات للوصبي دفع المال الى من يعمل فيه مضاربة بطريق النياية عن البتم كأبيه أنوالسعود قالف أحكام الصغار الوصي علك أخذمال البتم مضارية فأن أخذ على انله عشرة دواهم من الربح فهذه من المحة فاسدة ولا أحراه وهدا امشكار لان الضارية متى فسدت تنعقد اجارة فأسدة ويحب أحراكم المومع هذا فاللاععب لانسامسل هذار اجمع الى ان الوصى يؤجر نفسه للبتيم وانه لا يعو ز اه ومنه يعلم ان الاستثماء الدى ذكره ليس في عبارة الكتاب المذكور وانه أسسقط منعبارته مايه يتضم الحكم المذكوروف البرازية بعدأن ذكر الاشكال الذي ذكر مف سامع أسكام الصغار قال والجواب أنه قديرهن على أن المافع غيرمقو مقوانه الاسل فها فلولزم الاحرلزم ايجاب التقوم في غسير المتقوم نفاراالى الاسلوأيه لايحو زفى مال البتيم والصغير والتقوم بالعقد الصيع بالنصوص الدالة عايمه والنص لم ردف الفاسد والواردفي الصيح لا يكون واردافي الفاسدف ق الصغير آه ذكره الجوى (قوله كشرطة لنفسه عشرة دراهم) الكاف لتمثيل المضاربة الفاسدة حلى (قوله ولاشي له) لانه من ماب اعبار الوصى لمفسه المتمرود ولا يحوز كاذكرنا (قوله فهواستشاءمن أحرع له) لاحاجة المدلان المصنف دمم الايهام الدى وقع فيه بقوله ولاشئله وذلك لانه يحتمل ان يكون است ماءمن توله بلله أحرمته أومن توله بلا ريادة والولف قصدالتوضيم (قوله والفاسدة لاضمان فيها) لان الفاسد من العقود يأخذا المكممن الصحممة اولائه عيرى يدأجيره ولوتاف بعدالعمل وله أحرمتله وقيل هذاعد أي حنيفة وعندهما يضمن ادا

لصيرو رنه غاصبا بالخياللة (واجارة فاسدة ان فسدت فلا و بح) المه ضارب (حيث ذبل المأجره الماها) ربح أولا (بلازيادة على المشروط) في وصى أخد مال يتيم مضاربة فاسدة ) كشرطه له ) في مال الميتيم (اذاعل) الشباء فهو استشناء من أجر ألفا سدة (لاضمان أيضا (كصيحة ) لانه مع شرط الربح)

تلف في يده بما عكن النحر زعنم اه وفي النهاية والمصارية الفاسدة عسير مضمو تة بالهلال وذكر ابى - بماعة عن محمد أنه ضامن للمال فقيل المذكور في الكتاب قول أبي حنيفة وهو بناء على احتلافهم في الاجير المشترك اداتلف المال في يدمن في يرصنعه وعندهما هوضامن اذاهاك في يده عما عكن المحرز عنه وكذلك في كلمضار بة فاسدة كذاف البسوط (قوله كالمالمالك بضاعة) هو أن بعمل الممترع (قوله فيكون وكملا متبرعا) أى بعمله حيث لم يشترط له حزء من الرج (قوله لقلة ضرره) أى القرض بالنسبة الهبة فعل قرضاولم يجعلهبة لكن فيهاختصار مخلوكان عليه أن يقول قرض لاهبة لقلة ضرره قال فى التبيين وانحما سارالمضارب مستقرضا باشتراط كل الربح له لانه لايستحق الربح كاء الااذاصار رأس المال ملكاله لأن الربح فرع المال كالثمر الشجر وكالولدللعموآن فاذاشرط أن يكون جيم الربحله فقسدملكه جميدم رأس المال مقتضى وقضيته أنلامر قرأس الماللان التمليسك لايقتضى الردكالهبة لكن لفظ المضاربة يقتضى رد رأس المال فعلناه قرضا لاشتماله على المعندين علام ماولان القرض أدنى التبره بن لانه يقطع الحق عن العين دون البدل والهبة تفطعه عنهما فكان أولى لكونه أقل ضررا اه (قوله سبعةً) بضم قولة ومن شروطها (قوله كون رأس المال من الاثمان) أى الدواهم والدناس عندهما وبالفلوس المافقة م ولود مع له عرضا وقالله بعهواع لمضارية في ثمنه فياع بدراهم أو دنانيرة صرف صوف كرومسكين لكن فده مخالفة لما في القهستاني من الكبرى ونصه فى المضاربة بالتبرو وايتان وعن الشَّيخين أنها تصم بالفلوس وعند محمدلاتصم وعليه الفتوى اه وانماجارف مسئلة عن النوب لان المضاربة ليس فم أالا توكيل واجازة وكل ذلك قابل للاضامة على الانفراد مكذا عند الاجتماع كافي الزياعي واغما اشترط كون رأس المال من الاعمان لانماشركة عند حصول الربح فلابد من مال تعصمه الشركة وهو الدراهم والدناسر والتبروالفلوس النافقة اه مخووجوازها بالتبر ان كان را يحاوالافهو كالعروض ولا تحيو زالمرابع ـ عليم الااذاب عث العروض فصارت فقودا فانها تنقلب مضاربة وكذلك الكبلى والوزنى لايصلح أن يكون وأس المالء دناخلافالاس أبى ليلي كأفى النهاية وذ كرفى تكمله الديرى ومانقله البعض أنه مندمالك تصم بالعروض لايكاديهم واغالله قول مابن أبى لملى أنه عوز تكل مال وعلمه كالم المكاكراتهسى وفدنى الدرر بالفاوس المافقة أيضافال فى الهندية والفترى على أنه تعوز بالفلوس الرائعة كذافي التاترخان فناقلاعن الكبرى ولايحوز بالدهب والفضة اذالم تكن مضر ويدفى رواية الاسل كذافى فتاوى فاضعان وفى الكرى فى المضاربة بالتبرروا يتان وفي كل موضع روب التبر رواج الاثمان تعوذا لمضارب هكذانى التاتر خاسة والبسوط والبسدا تعوقعوذ بالدراهم البنهرجة وآلز بوف ولايجوز بالسنوقة فان كانت الستوقة تروج فهدى كالفاوس كدافى متاوى فاضيخان وفي الحامدية شنل فيمنااذادفعرز يداهمر بضاعة على سيمل المضارية وقال لعمرو بعهاومهمار يحت يكون بيننامثالثة فباعهاوخسرفه اللمضاربة غيرصح بحةولعمروأ جرمثسله بالاز يادة على المشروط اه رجل دفع لاسخوأستعة وقال بعهاواشتر بهاومار يحث مبينما بصفين نفسر فلاخسران على العامل واذا طلب صاحب الامتعة بذلك فتصالحاعلى أت يعطيه العامل ياهلا يلزمه ولوكفل انسان ببدل الصلح لايصم ولوعل هذا العامل فى هذا المال فهو بينهما على الشرط لان ابتداء هدا ايس عضار بة يل هو توكيل ببير ع الامتعة ثم اذاصار المهن من النقودفهو دفع مضاربة بمددلك فلم يضد من أولالانه أمين بعق الوكالة عم مارمضار بالاستحق المشروط جواهراالفتاوى (قوله كامرف الشركة) من أنه الاتصم معاوضة وعنا ما بعير المقدين والفلوس النافة اوالتبر والنقرة ان حى التعامل مما (قوله وهومعاوم للعاقدين) للا يقعافى المازعة ولومشاعالمافي التاترخانية واذادفع ألف درهم الى رجل وفال نصفها عليك قرض ونصفه امعلنه ضاربة بالمصف صحروهذه المسئلة نص على أن قرض المشاع جائز م ولانوجد لهدارواية الاههناواذا جازهدا العقد كان اسكل سف حكم نفسهوان فالوعلى أن نصه فهاقرض وعلى أن تعدمل بالنصف الاسخوم ضاربة على ان الرجح كالملحجاز

م مطلب لا تصم المضاربة مالفاوس الكاسدة

كا (المالك بضاعة) فيكون وكيلا متبرعا (ومعشرطه العامل قرض) لقلة ضرره (وشرطها) أمور سبعة (كون رأس المال مسن الاعمان) كامر فى الشركة (وهومعاوم) للعماقد بن

ممطاب فرض المشاع جائز

\* \* \* \* \* ·

و يكر ولانه قرص حرمنفعة وان قال على أن مصفها قرض عليه الموض فهامضار بة بالنصف فهو بالروام يذسكر الكراهمةهذا فن المشايخ من قال سكوت محد عنها هنادليل على أنه اتنزيهية وفي الخانية قال على أن تعسمل بالنصف الاتخرولي أن الر بحلى مازولا مكره فأن ربح كأن بينهدماعلى السواءو الوضعة علمدمالان النصف ملكه بالقرض والأسخر بضاءة في يده وفي النجر بديكر وذلك وفي الحيط ولوقال على أن نصله هامضارية مالنصف ونصفهاهمة الثوقيضها غيرمقسومة فالهبة فاسدة والمضار بهائزة فان هاائ المال قبل العمل أو بعده ضمن النصف حصة الهية فقط وهد ذه المسئلة نص على أن المقبوض بحكم الهبة الفاسدة مضمون على الموهوباله انتهى ملخصا وتماه وفيه فليحفظ فانهمهم وهذه الاخيرة ستأنى قبيل كاب الايداع قريبامن أن الصيح أنه لاضمان ف حصة الهبة أيضالان الصيم أن الهبة الفاسدة علان بالقبض اه لكن فيه أن الواهب سلط الموهوب له على قبض ماله في الهبة المذكورة فكيف يضمن وقد أوضم الجواب عنده في نورا امين بأن الهية الفاسدة تنقلب عقدمعا وضة فتكون كالمقبوض على حكم البيع الفاسدوة ومضمون اه وقوله فأنر بح كأن منهما على السواء أى ربح جميع الالف بدليل التعليل المذ تكورولا سكل هذا على قولهم ان الشرط الموجب انقطاع الشركة يفسدهاأى المضاربة لانانقول مافى الصورة المذكورة بحق نصف الالف هو بضاعة لامضار به تأمل (قوله وكفت فيه) أى فى الاعلام من (قوله الاشارة) كااذا دفع لرجل دراهم مضاربة وهولا يعرف فدرها فأنه يجوز فيكون القول فى قدرها وصفة اللمصارب مع عينه والوينسة للمالك أى اذا أشار المالئلا يقعافى المنازعة فى الدرر (قوله دالبينة المالك) أى لوادى رب المال انه دفع المه ألفين وقال المضارب ألفاضقط أوادع رب المال أنهابيض وقال المضارب سودفالقول المضارب بمينم لانه منكرو البينة لرب المال لانه مدع (قوله لم يجز )لان المضادب أمين ابتداء ولايتصور كونه أمينا في اعليه من الدين أى لانه لا يبرأ الابنسليم لربه و يكون الربح المشترى في قول أب حنيفة وقال أبو يوسف و مجد الربح لوسالدس و سرأ المضارب عن الدس كذافى الخانية عن العزميسة قال في البحر وأما المضاربة بدس هان كان على المضارف والايصم ومااشم الله والدس فى ذمته اه والاوجه تأخيره مذاعند قوله وكون وأس المال عينا لادينابطر يق النفر يع عليه كأفعل صاحب الدرد (قوله وان على ثالث) بان فال اقبض مالى على فلان شماع ليه مضارية ولوعل قبل أن يقبض الكل ضمن ولوقال فاعليه لا يضمن وكذا بالواولان م النرتيب فلاتكون مأذو فامالعمل الايعد قبض الكل مخلاف الفاء والواوولوقال اقبض ديني لنعمل به مضاوية لايصير مأذونا مالم بقبض السكل بمحر أى ولوعل قبل أن يقبضه كله ضمن و بحث فيه بان القول بان الفاء كالواوفى هذا الحكم نفارلان ثم تفيد الترتيب والتراخى والفاء تفيد التعقيب والترتيب فينبد في أن لا شيت الاذن فهما قبل القبضيل يثيت عقبه مخلاف الواوفأنم المطلق الخمرمن غيرتعرض لمقارنة ولاتر تسوعله عامة أهل اللعة وأعمة الفنوى تأمل (قوله جاز) لان هذا تركيل بالقبض واضافة للمضاربة الى ما بعد قبض الدىن وذال ابائر بخدلاف مااذا قال اعمل بالدمن الذى لى عليك حيث لا يحوز المضاربة لان المضاربة توكدل بالشراء والنوكيل بالشراءبدين فى ذمة الوكيل لا يصمحتى يعسين البائع أوالمبيع عندا أب حميفة نبطل التوكيل بالكاية حنى لواشترى كأن للمأموروكذ الايصم التوكيل بقبض مافى ذمة نفسه فلايتصور المضاربة فيه وعندهما يصح التوكيل بالشراع عافى ذمة الوكيل من غيرتميين ماذكر فاحنى يكون مشتر بالاحمراكن المسترى عروض فلانصم المضاربة بهاعلى مابينا اله زياعي (قوله وكره) لانه اشترط لمفسه منفعة قبل العقد مخر ويظهرهذافى المسئلة التي بعدتوله ولوقال اشترلى عبد انسيثة الخهذا يفهم انه لودفع عرضاوقال له يعمو اعلى بمنه مضار به أنه يجوز بالاولى كاذكر ناوقد أو فعدما اشرح وهد د محيسلة لجو آز المضاربة في العروض ع وحيسلة أخوى ذكرها الخصاف أن يديم المتاع من رجل يثقبه ويقبض المال فبدفعه الى المضارب مضارية تم يشترى هداالمضارب هذاالمتاع من الرجل الذي ابتاعه من صاحبه ط (قوله عجتي)

(وكفت فيه الاشارة)
والقول فى قدره وصفته
المضارب بهينه والبينة
المالك وأما المضارب بدين
فان على المضارب لم يجزوان
على ثالث جازوكر ولو قال
اشترلى عبدانسينة تم بعه
وضارب بمنسه فطعل جاز
رصارب بمنسه فطعل جاز
أرمسة بضع اعلى عافى يدل
مضاربة بالنصف جاز جمتى

ع مطاب حبالة جواز المضاربة فى العروص ومشله في المحر (قوله و كون رأس المال عينا) أي معيناوليس المراد بالعين العرض (قوله كابسط في الدرر) حيث قال في علات المضارب أمين ابتداء ولا يتصور كونه أمينا فماعليه من الدين فاوعال اعل بالدين الذى بذمتك مضاربة بالنصف لم يحز بخلاف مالوكان له دين على الشالث فقال اقبض مألى من ولان واعلبه مضاربة حيث يجوزلانه أضاف المضاربة الى زمان الفيض والدين ويسم يصيرعيما وهو يصلح أسيكون وأس المال اه وهوكالذى قدمه فى الدس قريباوذ كرفيه تفصيلا كاهناباً ن هذا أذا كان ديناه لى المضارب أما لوكان على غير مباز وكر ولان ما كان على الغير يقيضه يصدير عيدا فتقع المضار بة عليه لاعلى الدين كاسه هت فن قال انه سكر رمع ما تقدم قوهم أنه متقدم متنا ومن قال انه موهم للاطلاق أى نوهم أنه لا ورف أن يكون الدين على المضارب أوعلى الاجنبي وقدعلت الجواب أن ماعلى الاجنبي بصير عبنا بقبضه فلم يقع العقد على الدين بل على العين المفيوضة (قوله وكونه مسلمالي المضارب) لان المال في المضارية من أحدا لجانبي والعمل من جانب الا خوفلان يخلص المال العامل ايتم كن ف التصرف منسه ولان المال يكون أمانة عنده فلايتم الا مالتسليراله كالوداعسة واوشرط رسالمال أن وعمل مع المضارب لا تعوز المضارية لانه سرط عدع من التسليم والتخلية بنالمال والمضارب سواء كان المالك عاقلاأولا كالاب والوصى اذاد فع مال الصد عير مضاربة وشرط عل شريكه أى الصغيرمع المضارب لاتصم المضاربة وفي السغناق وشرط عسل الصعير لاعوز وكدا أحسد المتفاوضين أوشر كى العنان اذادفع المسال مضارية وشرط عمل صاحبه فسد العقد ثائر نماسة ولوشرط أن تكون المال كل لله عند المالك فسدت المصاربة قهدستاني وقال الاسبيحابي اذارد المضارب وأس المال على المالك وأمره أن يبيع ويشترى على المضاربة ففعل وربى فهوجائز على المضاربة والربح على ماشرطالانه لم بوحد صريح المقد ولادلالته لانه صار مستعمناته على العدمل واذا وقع العمل من وب المال اعانة لا يجمل استردادا يحللف مااذاشرط علرب المال حال العقد أفسد وحمك الامام القاضي العامري عن يحدبن الواهيم الصرير أنشرط عدل وبالمال مع المضاوب المايكون مفدد الذاشرط العمل جلة مااداشرط وب المال أنفسه أن يتصرف في المال بانفراده متى بداله وأن يتصرف المضارب في جيم المال بالفراده متى بداله جازت المضارية كمافى الذخيرة وةيدمر سالمال لان العماقدلولم يكن رب الممال فاسكآن أهلا لان بكوت مضاربا فىذاك المال كالاب والوصى يحوزشرط العمل عليه وان لم يكن أهلا كالمأذون لا يحوز كافى الشروح انتهى وسيأتى فى الباب الاتنى متما بعض هدا (قوله ليمكمه التصرف) أى ولانها في ممى الاجارة والمال محل يجب تسليمه (قوله لان العمل فيهام الجانبي) واوشرط خاوص المدلاحد همالم تمعة دالشركة لانتفاء شرطها وهوالعمل منهما كذاف الدرر (قوله شائعا) أنصافاأ وأثلاثا مثلا لفدة ق المشاركة بيهما فى الرح ق أوكثر قاله في البرهان وفي الحوالرابيع أن يكون الربح بينهما شائعا كالبصف والناث لاسهمام منسا يقطع الشركة كاثة درهم ومع السف عشرة اه ط أى لاحتمال كالاعصل من الربح الاحقد ارما شرطله واذا انتفى الشركة في الربح لا تعقق المفارية لانماح وزن بخد لاف القياس بالمص اطريق الشركة في الربح فيقتصر ه لي مورد النص وفي المتن اعماء الي أن المشيروط للمضارب اغما مكوب من الربيح حسني لوشرط من وأس الميال أومه، ومن الرسم صدت كما في الخزانة وعلمه تعريف المضارية (قوله فلومين قدرا فسدت) لقطعه الشركة في الربح وادا فسدت فله أحرم اله لا يحداو زالمشر وط عدا في نوي في لرضامه اذا كال المسمى مه لوما أمالو كال مجهولا كاهناأولم بوجدر بحلايقال رصى القدر الشروط زيادة عن حصة مسالر علائه لم رضم االامع وصفالر بحوهوممدوم فالمسمى غيرمعلوم فيحد أحرالمشدل بالعاما بلغ وتديجمات بأن هدفاا احقداما كأن فاسدا كانماسمي فيد محظورا فقطع البطر عماهو وحسالما اربة وعول على ماءى معه على اله أحرم لل ف اجارة لامو-بمضارية ولهذا قالواهده اجارة في صورة مضاربة حوى عن لقدسي قات ما يحد ما المفرسي

(وكودراس المال عينا لادينا) كابساط فىالدود (وكوئه مسلماالى المضاوب) ليمكه التصرف (عدلاف الشركة) لان العسمل فيها من الجاسين (وكون الربح بإنه ماشائعا) فلوعين قدرا مسدت

قوله ولان يخلص الح مكذا بالاصل واجرر اه

ر حيه القهسستاني معز بالفصولين ونصه بعدأ لحسكي الحلاف عن الساحيد في أن أحرالال هل يحب

بالغاما باغ أولا يحساور به المشروط فال والخلاف فيمااذا وبح وأمااذا لم يربح فأجرالمثل بالغاما باغ لانه لايمكن تقديره الخوحمننذ لاحاجة الى تكاف الجواب ولاينافى كالم القهستاني ماسمأتى فى الشارح من قوله وعن أبي بوسف انهر بح والأأحرله لانهذ كروبلفظ عن فلاينافي كون المذهب متسده استحقاق الاحوله بالغسأ ماللغ بق أن يقال ظاهر كالم المقسدسي أن المسمى المضارب من الربح اذا كان حراشا ثعا كالسف يقال انه معاوموه وخالف لمافي الشمني حدث فال فان كان المسمى معلوما لالزاد علمه وان كان معهو لاكدارة أوتوب يجب بالعاما بلغ وان كانمعاومام وجهدون وجه كالجزء الشائع مثل النصف والربع فعند محد يحب بالعا ماراغ لانه محهول اذبكثر مكثرة ما محصل و ينقص بقلته وعنسدهم الايز ادعلي السمى لانه معاوم من جلة ماعصل بعسمله اه أبوالسعودواغاتكون احارة فاسدة اذافسدت أن لم يبن مدة معاومة أمالو بنها بنبغي أن يكون أجديرا نماصا فيستحق بتسلم نفسه في المدة كاهو حكم الاجسيرا لحساص وليراجع (قوله وكون أصيب كامنهمامه اوماعند العقد) لان الربح هو المعقود عايسه وجهالته تو حب فساد العقد اه درر (قوله فسندت) لانهماشرطانلايقنضهماالعقد قال في التاثر خاندة ومالانوج ب شيأ من ذلك لانوح مفسادا لمضاربة نحوأن يشترطا أن تكون الوضيعة علمهماوفي الفتاوي العتابية ولوقال ان الربح والوضيعة بيننا لم يحزوكذالوشرطاالوضيعة أربعضهاعلى المضارب فسدتوذكر الكرحى أن الشرط باطل وتصم المفاربة اذا شرط فيه نصف الربح وفى الذخـ يرة ذــــكرشيخ الاســـلام في أول المضاربة ان المضار بالاتفسد بالشروط الفاسدة واذا شرط للمضارب وبمعشرة فسدتلانه شرط فاسدلانه شرط تنتغي به الشركة في الربح اله (قوله وجب جهالة في الربع) كاذا شرط له نصف الربع أوثاثه أور بعه بأوالترديدية حلى يعني ذكر مجموع الثلاثة طريق الترديد لاقتضاء الترديد جهالة الربح (قوله أوية طع النسركة) كالو شرط لاحدهمادراهم مسماة حلى وأوردالا كلشرط العمل على رسالمال فأنه يفسدها وليس واحد منهما وأحس بأن المراد بالفساد ما معدالوحود وهي عنداشتراط ذلك لم توجد المضاربة أصلاا ذحق مقتهاأت يكون العمل فهامن طرف المضارب وفي المقدسي قال الزياعي وغيره فالاصل ان كل شرط يوجب جهدل الربح أوفطع الشركة مفسدوما لادلا قال الاسكل شرط العمل على رب المال لا يفسد هاوليس تواحد منهما ولم يطرد والجوآب أنه فال وغيرذ لك من الشروط الفاسدة لايفسدها واذاشرط العمل عليه فاسرد لك مضاربة وسلب الشئ عن المعدوم صحيم يحوزان تقول زيد المعدوم ليس ببصير وقوله بعدوس ط العمل على المالك مفسد معناهما نعرعن تحققه فال بعض الحققى مضهونه وانلم مكن فاسدافى نفسه الاأبه مفسد لعني المقام لانمعي القسم الثباني من الاصل على ماصر حواله هوان غير ذلك من الشروط لا فسيد المضاربة بل تبقى صححة ويمال الشرط وقدأشار اليهالمصنف بقوله كاشتراط الوضيعة على المضارب وقد كان اعترف به أولاحيث فالول كانمن الشروط ما يفسد العقدومة الما يبطل في نفسه وتبقى المضاربة صححة أراد أن بشير الي ذلك بأمرجلي فقال شرط الحولاشك أن المضاربة لاتندر حق هذا المعنى اه مافى المقدسي وعبارة الدرركدا ان بفسد المضاربة كل شرط موجب جهالة الرسح كالوقال الناصف الربح أوثلثه أور بعمل امرأن الربح هو المعقود علمه فحهالته تفسدا لعقدوغيره لاأي عسيرذلك من الشيروط العاسيدة بل بيطل الشيرط كاشبيراط الحسران على المضارب فانه لا يقطعها وهو على رب المال قال المولى عبد الحلم قوله كالوفال لك أصف الربح أو ثلامة وربعه ولم يعين واحدامن هده الكسوروالاعدادوفي بعض النسخ أوشرط أن دفع المضارب داره الى رب المال ليسكنها أوأرضه سنة ليزرعها وهوااوا وقلاف شروح الهداية قوله وغيره أي غيركل شرط وحب جهالة الى بم أوغ يركل شرط وحب قطع الشركة فى الربح أوجهاله لا يفسدد الى العدير من الشروط ألفاسدة عقدالماهاربة بليبطل الشرطوتبقي المضاربة صحيحة هدزاه والمعيمن سوق الكارم ومقتضي [ الكلام ولكن اعترض عليه بان شرط العدمل على رب المال شرط ابس بواحد منهما فلم يطردهذ االضابط

(وكون نصيب كل منهدما معلوما) عندالعدقدومن شروطها كون نصيب المضارب من الربح حدى أومنه ومن الربح فسدت وفي الجلالية كل شرط وجم المشرط وجم المشرط وجم المشرط وجم المشركة ويغط ع

يفسدها والابطل الشرط وصع العقد اعتبارا بالوكالة (ولوادع المضارب فسادها فالقول لرب المال و بعكسه فللمضارب) الاصل ان العقود الااذا فالرب المال العقود الااذا فالرب المال عشرة وقال المضارب الثلث فالقول لرب المال ولوديسه فسادها لائه يشكر زيادة يدعم اللضارب خانية

الكلى (أقول)دفعه على مانسقه المصنف ظاهر لانه ذكرهذا الشرط أولاوأت بالضابط الكلي بعده فيعمل على غيرهذا الشرط بقرينة المقابلة وأماعلى ماهو ترتيب صاحب الهداية حيث أخرذ كرهدذا الشرط عن ذلك فيكون مخصصا العسمومه بليكون بمنزلة الاستثناءبه عمه ونظائره أكثرمن أن تحصى كالايخفي علىمن تدرب هذا ولبعض الشراح هناجو ابعنه وابعضهم اعتراض عليه ولذلك تركاه وماذ كرناه أولى ومايقال فى دفع الاعستراض من أن الشرط الذى بوجبجهالة الريح ليس فسادالمضار بة به القارنة شرط فاسد بل لانعدام صها وهومعاومية الربح وكذافسادها بشرط العمل على رسالمال ليس الكونه شرطامفسدابل لتضمنه انتفاء شرط صعة المضاربة وهو تسليم المال الى المضارب (أقول) كون كل من هذب الشرط بن متفرعا على شرط من الشروط الستة لاعمع ورودذ الثالشرط على هذا الضابط الكلى لانه في بيان الشرط المفسد وغبرالمفسدوالفرق بينهما (وأقول) الامر أقرب من ذلك كالمفيقال هذه الكاية غير صفيحة و مزادفهما يفسد الضار بداشتراط العمل الخ تأمل (قوله يفسدها) والعامل أحرمثل عله لانه لم برض بالعمل عبا باولاسديل الى المسمى المشروط الفساد ويصاراني أحرا اللصر ورة والربح أرب المال لانه تما عملكه درر (قوله والا) أى والايكن واحدمنهما أي لم يوجب الشرط جهالة في الرشح ولاقعاعا في النسركة بط ل الشرط كأش أراط المسران على المضارب وكدا على رب المبال أوعلهما كمافى النحفة (قوله وصم العقداء تبارا بالوكانة) لان المسران جزءهالك مسالمال فلاعوزأن يلزم غيررب المال لكمه شرط زائد لافوجب فطع الشركة في الربيح والحهالة دمهلا تفسدالمصارية لانهالا تفسد بالشروط العاسدة كالوكالة ولات صحتها تتوقَّب على القبض فلا تبال بالشرط كالهبة درر (قوله ولوادع المفارب سادها) الاخصر الاوصم أن يقول والقول لدع الصةمنهما (قوله الاصل أن القول لمدى الصفف العقود) قيده ف الدخيرة عااد العقد أمالواختاف العقد فالقو لأرب المال الاادا اتفقاعلي مايكني لصحة المضاربة وادعرب المال شرط الزيادة ليوجب فساد العقد ولا بقبل وبيانه انه لوادعى المضارب اشتراط ثلث الربح وادعى رب المسال استشماء عشرةممه والقول لرب الماللا المضارب يدع صحة المضاربة وربالمال يدعى الآجارة الفاسدة وهمامخنافان فصاريم لوأقر بالاجارة الفاسدة وادع الا موالشراء الصيح معكان القول لوب المال لاختسلاف العقدين أمالوادع المضارب ان المشروط ثلث الريح وادعى رب المال الثاث وعشرة دراهم كان القول المضارب لانه يدعى شرطاذا لدابوجي فسادالعقد فلايقبل قوله كمفى السيع اذاا تفقاعلمه وادعى أحدهما أجلامجهو لانوجب فسأدالعقد وأنكر الا منو يخدلاف قوله اشترطت القالمة المال مع الاهشرة لان همالة اتعقاعلي مايكني اصعة العقدلان الكلام المقرون بالاستشاء سكام عماوراء المستشي وذلك يجهول عنع صحة العقد (قوله ولو ويموسادها) لاسه عكن أن لانظهرر محالاالعشرة فأستشاؤها مؤدالى قطع الشركة في ألرم وقولي الا اذا قال رب المال شرطت لك ثلث الربع) قيل عليه لا يظهر استثناء هدااافر عمل القاعدة لانرب المال بدعى افساد والمضارب الصة والقول لمدعم المهود اخل عت القاعدة كالا عنى (أنول) لبن القاعدة على اطلاقهابل هي مفيدة عااذ الم يدوم مدعى الفساديده وي الفسادا ستحقاق مال على نفسه كماهما فحينتديكون القول قوله كاقدمهاه عن الذُّخيرة وحمنات فالاصفة لقون المصنف فالقول للمضار سوالصواب فالقول لرب المال لانه الدعى للفساد لمسدقع مدعو اءالفسادا سنحقاق مالءن نفسه وحينثذيتم الاستشاء ولاوجه لماقيل ان الغول في هذه الصورة ذول مدعى الصفيت كاست العاء وتمقيدة بماذكرناه اهكالام الجوى فلما كان في كالام الاسمامها يقتضي عدم محة الاستثناء على ماذكره المصنف مواهقالم في الحاسة والدخسيرة البرها به في الفصل الراسع عشرمنها من المضار يةومخالفا للصواب حيث قال فالقول للمضارب والصواب فالقول لرب المبال على ماد كره الحموى مستمدالعبارة الذخسيرة التي يقله عنها قال الشارح ومافى الاشهاه فيهاشتماه فليحر رمايكشف دلك الاشتماه والدى نقدله الحوى عن الدخد برة هوماد كره في الم يوع في الفصل العاشر وهوان ماد كرفي عبارته بالغاماباغ أولايجاوزيه المشروط فال والخلاف فيااذار بحوأما ذالمير بحفأ حالمثل بالغاما بلغ لائه لأعكن تقديره الخوحما تذلاحاجة الى تسكاف الجواب ولاينافي كلام القهستاني ماسسيأني في الشارح من قوله وعن أبى توسف ان لم رم ولا أجرله لانه ذكره بلفظ عن فلاينا في كون المذهب منده استحقاق الاحراه بالغا ماءلغربق أن يقال ظاهر كالم المقسدسي أن المسمى المضارب من الربح اذا كان حراشا تعاكالنصف يقال انه معاوم وهو يخالف لماف الشمى حيث قال فان كان المسمى معلوما لاير آدعليه وان كان مجهولا كداية أونوب يجب بالعاما بلغ وان كانمعاوما من وجهدون وجه كالجزء الشائع مثل النصف والربع فعند مجد يجب بالعا ماماغ لانه مجهول اذبكتر بكثرة ما محصل وينقص بقلته وعنسدهمالا بزادعلي المسمى لانه معاوم من جلة ملعصل مسمله اه أبوالسعودواغاتكون احارة فاسدة اذافسدت ان لم يبين مدة معاومة أمالو بينها ينبغي أن يكون أجديرا خاصا فيستحق بنسلم مفسد مفى المدة كاهو حكم الاجديرا لحساص وليراجع (قوله وكون أصيب كامنهمامه اوماعند العقد) لان الربح هو المعقود عايسة وجهالته توجب فساد العقد اه درر (قوله فسدت) لانهماشرطانلايقتضهماالعقد فالفالتاترخانة ومالابوجب شيأ منذلك لانوج فسادالمضارية نحوأت يشد ترطاأت تكون الوضيعة علمهماوفي الفتاوي العتابية ولوقال ان الربح والوضيعة ببننا لم يجزو كذالوشرطاالوضيعة أو بعضهاعلى المضارب فسسدت وذكر الكرحى أن الشرط إباطل وتصح المضاربة اذاشرط فيه نصف الربح وفى الذخديرة ذكرشيخ الاسلام في أول المضاربة ال المضاربة لاتفسد بالشروط الفاسدة واذاشرط للمضارب وبمعشرة فسدت لانه شرط فاسدلانه شرط تننفي إبه الشركة في الربح اله (قوله وجبجهالة في الربح) كالذاشرط له نصف الربح أوثلته أور بعه بأوالترديدية ُحلِّي يعني ذ كَرْمِجُوعِ الثَّلاثَةُ بِطِرِيقِ النَّرديدلا فتَضاء النَّرديد جِهالة الرَّبحِ ( قوله أو يقطع الشركة ) كَالُو أشرط لاحدهمادراهم مسماة حلى وأوردالا كلشرط العمل على رسالمال فأنه يفسدها وليس نواحد منهما وأجبب بأن المراديالفسا دما بعدالوحودوهي عندا شتراط ذلانام توجد المضاربة أصلاا ذحقيقتها أن مكون العمل فهامن طرف المضارب وفي المقدسي قال الزياعي وغيره فالاصل ان كل شرط يوجب جهل الربيح أوقطع الشركة مفسدومالافلاقال الاسكل شرط العمل على رب المال لايفسد هاوليس تواحد منه مافلي يطرد والجوآب أنه قال وغيرذ للنامن الشروط الفاسدة لايفسدهاواذاشرط العمل علمه فادس دلك مضاربة وسلب الشئءن المعدوم صحيم يحوزأت تقول زيد المعدوم ليس بمصير وقوله بعدوشرط العمل على المالك مفسد معناهما نعرعن تحققه فالبعض الحفقس مضمونه وانلم يكن فاسدافى نفسه الاأنه مفسد لمعني المقام لان معيي القسم الشاني من الاصل على مأصر حواله هوان غير ذلك من الشروط لا نفسد المضاربة بل تبعي صححة ويبطل الشرط وقدأشار اليه المصنف بقوله كاشتراط الوضيعة على المضارب وقد كان اعترف به أولاحث فالول كأنمن الشروط مايفسد العقدوم ماما يبطل في نفسه وتيق المضار بة صححة أراد أن شرالي ذلك بأمرجلي فقال شرط الخولاشك أن المضاربة لا تندر حق هذا المعنى اه مافى المقدسي وعبسارة الدرركدا ان يفسدالمضاربة كلشرط يوجب جهالة الريح كالوقال لك نصف الربح أوثلثه وربعه المرأن الربحهو المعقود عليه فهالته تفسد المقدوغيره لاأى غييرذاك من الشروط الهاسدة بل بيعال الشرط كأشرتراط الخسران على المضارب فانه لا يقطعها وهو على رب المال فال المولى عبد الحليم قوله كالوفال لك نصف الربح أو ثلثهأور بعهولم يعين واحدامن هده الكسوروالاعدادوفي بعض النسط أوشرط أن يدفع المضارب داره الى ربالمال البسكنها أوأرضه سنة ايزرعهاوهو الواوق المافى شروح الهداية قوله وغيره أي غير كل شرط بوجب جهالة الربح أوغ ميركل شرط بوجب قطع الشركة في الربح أوجهاله لا يفسد دلك العدير من الشروط ألهاسدة هقدالمضاربة بل يبطل الشرط وتمقى المضاربة صيحة هدذاه والمعي من سوق الكارم ومقتضى الكالم ولكن اعترض عليه بان شرط العمل على رب المال شرط ايس بواحد منهما علم يطردهذا الضابط

(وكون نصيب كل منهـــما معلوما) عندالعــقدومن شروطهاكون نصيب المضارب من الربح حـــتى أومنه ومن الربح فســـدت أومنه ومن الربح فســـدت وفى الجلالية كل شرط يوجب جهالة فى الربح أو يقطع الشركة ويه

الكلى (أقول)دفعه على مانسقه المصنف ظاهرلانه ذكرهذا الشرط أولاوأتى بالضابط الكلى بعده فيعمل على غيرهذا الشرط بقرينة المقابلة وأماعلى ماهو ترتيب صاحب الهداية حيث أخرذ كرهدذا الشرط عن ذلك فبكون مخصصا العسمومه بل يكون بمنزلة الاستثناءيه عنه ونظائره أكثرمن أن تعصى كالايخق على من تدرب هذا ولبعض الشراح هناجو ابعنه وابعضهم اعتراض علمه واذلك تركاه وماذكر ناءأولى ومايقال في دفع الاهمة راض من أن الشرط الذي يوحب حهالة الربيح ليس فساد المضاربة به لقارنة شرط فأسد بل لانعدآم صنها وهومعلوميسة الربح وكذافسادها بشرط العمل على رسالمال ليس لكونه شرطامفسدابل لتضينها نتفاء شرط صعة المضاربة وهو تسليم المال الى المضارب (أقول) كون كلمن هذي الشرطين متفرعا على شرط من الشروط الستة لاعمع ورود ذلك الشرط على هذا الضابط الكلى لانه في بيات الشرط المفسد وغيرالمفسدوالفرق ينهما (وأقول) الامرأ قرب من ذلك كالمفيقال هذه الكلية غير صحيحة و مزاد فيما يفسد المضار بداشتراط العمل الخ تأمل (قوله يفسدها) فللعامل أحرمثل عله لانه لم يرض بالعمل بجاناولاسبيل الى المسمى المشروط الفساد فيصاراني أحرا الراضر ورةوالر محلرب المال لانه عمامكه درر (قوله والا) أى والايكن واحدمهما أى لم يوحب الشرط جهالة في الربح ولاقطعاف الشركة بطل الشرط كأشد تراط المسران على المضارب وكذا على رسالمال أوعلهما كافى التحفة (قوله وصم العقداء تبارا بالوكلة) لان الحسران حزءهالك مسالمال فلايحوز أن يلزم غيررب المال لكمه شرط ذائد لا وجب قطع الشركة في الربح والجهالة فيملا تفدد المصاربة لانهالا تفد يالشروط الماسدة كالوكالة ولانصحتها تتوقع على القبض والا تبعال بالشرط كالهبة درو (قوله ولوادع المضاد سادها) الاخصرالاوصم أن يقول والقول لمدى الصةمنهما (قولهالاصلأن القول ادعى الصهة في معقود) قيده فى الذخيرة بما الدَّاتَعد المقدأ مالواختلف العقد فالقول لرب المال الااذا اتفقاعلي مايكني لصحة المضار بةوادع رب المال شرط الزيادة ليوحب فساد العقد ولايقبل وبيانه انه لوادعي المضارب اشتراط المثالر بح وادعى رب المال استثناء عشرة منه فالقول لرب الماللان المضارب يدع صعة المضاربة ورب المال يدعى الأجارة الفاسدة وهما مخذافان فصار كلوأفر بالاحارة القاسدة وادعى الاتنوالشراء الصيم منه كان القول لرب المال لاخت الاف العقدين أمالوادعى المضارب ان المشروط تلت الربح وادعى رب المال الثاث وعشرة دراهم كان القول المضارب لانه يدعى شرطازا تدابوب فسادالعقدفلا يقبل قوله كرفى المدح اذاا تفقاعا يهوادعي أحدهما أجلامجهولا يوجب فسادالعقد وأنكر الاستو يخسلاف قوله اشترطت التثلث الربح الاعشرة لان هناك اتفقاعلى مايكني لصحة العقدلان الكلام المقرون بالاستشاء تكام بماوراء المستشي وذلك بجهول بمنع صمة العقد (قوله ولوسه وسادها) لانه مكن أن لايظهرر بح الاالعشرة فأستشاؤهامؤ دالى قطع الشركة في آلربح (قوله الا آذا قال رب المال شرطت أك ثلث الربع ) قدل عليه لا يظهر استثناء هد الفرع من القاعدة لان رب المال يدعى الفساد والمضارب الصة والقول لمدعم العهود اخل تحت القاءدة كالا يخفي (أثول) ليست القاعدة على اطلاقها بل هي مقددة بما اذالم يدفع مدعى الفساديده وى الفسادا سمُّعقاق مال على نفسه كماهنا فينتَّذيكون القول قوله كاقدمه الدُّحرة وحمنشد لاصة لفول المصنف فالقول للمضارب والصواب فالقول لرب المال لانه المدعى للفساد لمدقع مدعو اوالفسادا ستمقاق مال عن نفسه وحينتذيتم الاستثماء ولاوجه لماقيل ان القول في هذه العورة ول مدعى الصهة حدث كانت الهاء حدة مقيدة بماذ كرباه اله كالم الجوى فلما كان في كالم الاشباه ما يقتضي عدم صحة الاستثناء على ماذكره المصنف موافقالما في الحاسة والدخسيرة البرها ية في الفصل الرابع عشرمنها من المضار لة ومخالفا للصواب حيث قال فالقول للمضارب والصواب فالقول لرب المال على ماذ كره الجوى مستدد العبارة الذخسيره التي نقله عنها فال الشار حومافي الاشماه فيما شتباه فليحر رمايكشف ذلك الاشتباء والذي نقه الموى عن الذخريرة هو ماذ كره في المبوع في الفصل العاشر وهوان ماد كرفي عبارته

يفسدها والابطل الشرط وصح العقداعتباد ابالو كالة (ولوادعى المضادب فسادها فالقول لرب المال و بعكسه فالقول لمسدى الصدة فى العقود الااذا فالرب المال شرطت لك ثلث الرب المال عشرة وقال المضارب الثالث فالة وللرب المال ولوفيسه فسادها لانه يشكر و يادة بدعم اللضارب خانية

كانقله عند مماادا قال المضاوب لرب المال شرطت لي نصف الربح الاعشرة ورب المال يدعى جو ازالمضاربة بأن قال شرطت المن نصف الربح وقد وصر حصاحب الذخديرة في مخاب المضادبة بانه لوقال المضاوب شرطت لى نصف الربع وزيادة عشرة ان القول فيد مالمضارب وعالمبان رب المال يدع شرط ازا دايوجب فساد العدقد فلايقبل كاتقدم في عبارته ولايتهما قاله الحشى الجوى لجرد تعليد ل صاحب الذخديرة مع نصهان الحكم خدلاف ذلك ولاسماان ماذكره الفقه في غديريانه فالحق ماحرى علمه في الخررة مل (قوله وما في الاشباه) من قوله القول قول مدى الصفة الااذا قال وبالمال شرطت الناات وزيادة عشرة وقال المضارب الثاث فألقول المضارب كافي الذخيرة اله (قوله فيهاشتماه) فأنه ظن ان الفرع فارح عن القاعدة مع اله داخل فيها لاناجعلنا القول فيملدى الصة وهوالمضارب المدعى وقوعها بالثلث فلايصم قوله الااذا مالرب المال الخ كذاف الم وذكر نحوه ابنه الشيم صالم في حاشيته عليها وحين شذ فلاوجه الآذ كره الحوى ف حل هذه العبارة ونصه قوله أى صاحب الاشباه القول لمذعى الصهة ايس هذا على اطلاقه بل هو مقيد بما اذالم يدنع مدعى الفساد بدءوى الفسادا ستحقاق مالءن نفسه كااذا ادعى المضارب فسادالعقد بأن فالرب المالك شرطت لى الربح الاعشرة ورب المال يدعى جواز المضاربة بأن قال شرطت المنصف الربح فالقول قول رب الماللان المضارب بدءوى الفساد لايدفع استحقافاءن نفسه لات المستحق على المضارب منافعه والمستحقله على رب المال حزمن الربح وانه عن المال والمال خسير من المفعة والاستعقاق بعوض هو خير كالاستعقاق فلريكن المضارب بدعوى الفسادد افعاعن نفسده استعقاقا فلايقبل قوله ورب المال اذا ادعى فساد المضاربة مات قال للمضاوب شرطت لك مصف الربع الاعشرة والمضارب ادعى حوا والمضاربة مات قال شرطت لى نصف الربح فالقول لرب الماللانه بدعوى الفساديد فع عن نفسه استحقاق مال لان مايستحق لرب المال مفعة المضارب ومايستحق على وبالمال عين مال وهو خير من الربح والعين خدير من المنفعة وان كأن كذلك كان رب المال مدعوى الفسادد افعاعي نفسه استعقاق ر مادة المال فسكان القول قوله كذافى الدخيرة (قوله في المطلقة) بسكون الطاء المهملة كأن يقول دفعت اليلهذا المال مضاربة ولم ردعلمه (قوله التي لم تقيد بحكات) أمالوقيده فى البلد فايسله أن يسافر عنها كالوقيده ببلدة أخرى فيتعين السفر ولايبيع فى بلده الزوم القدوكالم المؤلف على حذف أى التفسيرية دهو سان المطلقة ( عُولِه أوزمان) فاوقد بالشَّمَاء فالسراء أن بيسع بالصيف كعكسه (قوله أونوع) فلوقيد بالبرايسله أن يتعرف الرقيق مثلاو ينبغي أنسزاد أوشخص من المعالمان بعينه كاسمذ كره فانها حين للفيدة كاحققه قاضي زاده عملا عوز المضارب أن يعسمل في غيرذاك المفيد شلى (قوله البيع) قال الشهاب الشلى فى شرحه السرى المضارب أو ماع بالايتعاب الناس فيسه يكون مخالفا قالله وبالمال اعل مرأيان أولالان الغسبن الفاحش تبرع وهوما مور بالتحارة لامالتبرع ولو باعمال المضارية بمالا يتغانفه أو بأحل غيره تعاوف حازعند دالامام خلافا لهما كالوكيل بالسيع أه وانمايييم ويشترى من غييراً صوله وفروه هكدافى سرى الدىن عن الولوالجية ط (قوله ولو فاسداً) لان المبيع فيه علك بالقبض فيعصل الربح بعقد المعاوضة ودوصنيع التجار يخلاف الباطل كافى الاشباه وايس الرادمنه انعجوزله مساشرته الرمقه بل المرادأه لايكون به مخالفا فلايكون عاصما والا يخرب المال عن كونه في يده أمانة أبو السعود (قوله ونسيئة) النسبتة بالهمز والنساء بالمدالة أخبر ولواختلفا في المنقدوالنسينة فالقول للمضارب فالمضاربة وللموكل فالوكالة كامرمتما في الوكالة (قوله متعارفة) المترز بهعااذاباع الى أحلطويل زياعي أى كسنتي فى عرف اأوأجل لم يعهد عند التجار كعشر نسسنة كافى الدررواغ أجازله النسيئةلانه وسي لا يحصله الربح الابالنس يتقحق لوشرط عليه المسع بالمقدلا يحورله ان يد عرينسينة وفي شرط النسيشة بحوزله أن بيدم بالمقروفي الهندية عن المدوط قالواوهذا اذاماء ماليقدين. قبمته أوأكثر أوبمثل ماسمى لعمس الثمن فانكان بدون ذلك فهو مخالف ولوفال لا تبعه بأكثر من ألف أباع

ومافى الاشباء فيسه اشتباء فافهم (و علك المضارب فى المطلقة) التي لم تقيد بمكان أوزمان أونوع (السمع) ولوفاسدا (بنقدونسسيشة متعارفة

كثر جازلانه خديراصاحيه كذافي الحاوى وكانت المضار بقمطاعة فصهار بالمال بعد عقد المضاربة نحوأت قالله لاتبع بالنسيئة أولاتشار دقيقاولا طعاماأ ولاتشترمن فلان أولاتسافرقان كان التخصيص قبل أن يعسمل المضارب أو بعدماعل فاشترى وباع وقبض الثمن وصار المال ناضا جاز تخصيصه وان كان التخصيص بعدماعل وصارالمال عرضالا يصعروكذالونهاه عن السفر فعلى الرواية التي علا السفرف المضاربة المطاقةان كان المال عرضا لا يصمنهم مكذ آفى فتاوى فاضيحان فاذاا شترى ببعض المال شيأتم فاللاتعمل مه الافي الحنطة لمرزله أن رشتري بالسافي الاالحنطة فاذاماع ذلك الشي وصار نقد الميشتر به الاالحنطة كذا فالحاوى انتهى (قوله والشراء) أى نقدا أونسية بعن يسير فلوا شترى بغن فاحش فمخالف وات قالله اعلى رأيك كافى الذخريرة والاطلاق مشعر بجواز تجارته مع كل أحد لكن فى النظم اله لا يتجرم عامر أنه ووالده المكبير العاقل ووالديه عنده خلافالهماولا يشمترى من عمده المأذون وفيل من مكاتب بالاتفاف قهستاني (قوله والنوكيل) لانه دون المضاربة وخوعمنها فالمضاربة تتضمن الاذن به (قوله به ما) أى بالبيع والشراء (قُولِه والسفر مراو يحرا) الاأن ينهاه عنده نصامطالها على الاصم كافى الظهيرية وفى الخانية له أن يسافر برار بحرافي ظاهر الرواية في قول أبي حنيفة ومجمده والصيم وعن أبي حنيف ةانه لايسافروه وقول أبي توسف كافي المقدسي وفي القهستاني ولارسافر سفرا فنحو عاينجابي عنسه المام في قوتم م قال الرحتي وله السفرراو عرائى في وقت لا يغلب فيه الهلاك وفي مكان كذلك (قوله ولود فعله المال في بلده على الطاهر) وعن أبى بوسف عن الامام أنه ان دفع المه المال في بلد مليس له ان يسافر به وآن دفع المه في غرية كان له أن يسافر به الى باد ولان الظاهران صاحب وضي به اذ الانسان لا يقيم في دار الغرية داعًا عالما فأعطاؤه المال فى هدده الحالة عم عله يعاله بدل على رضاه به وجه الظاهر أن المضاربة مشتقة من الضرب في الارض فملكه عطاف العدقد اذاللفظ دال عليده ولانسه لمأنه تعريض على الهلاك لان الظاهر فيه السلامة ولامعتبر بالموهوم كافى الزياعي (فوله ولولرب المال) أرادبالابضاعله استعانة فيكون ماا شتراه وماباعه على المضاربة لاماهوالمتعارف منأن يكون المال للمبضع والعملمن الاسنحركافى البرحندي (فوله ولاتفسديه المضارية) لان حق التصرف المضارب فيصلم أن يكون رب المال وكبلاء نده في النصر ف خلافالزفر لان ريالمال عنده حيننذ متصرف لمفسده وهولا إصلم أن يكون وكيلافيه فكون مستردا وقول العسى ومكون الرح للعامس لصوابه ولايكون أو يحدم لاالعامل على الصارب الذى وجددمنه الابضاع وانلم يعمل بالفيدل كذاذ كروالشيخ شاهيروايس المراد الرح الذى يكون للمضارب فى كالم الشحرشاهين دون رب المال اذا دفع المه المال بضاعة أصل الربح بل ما يحصه منه متنبه أبو السعود (قوله كمايحيء) أى فى أول المتفرقات (قوله والرهن والارتهان) قال فى البحر وله أن يرهن و بريِّه ن بها ولوأخذ يخـــالا أوشحبراه ماملة على أن ينفق فى تلقيحهاو تأبيرها من المبال لم يجزعلها وان فالله اعمل مرأيل فانوهن شمياً من المضار بة ف منه ولو أخرالمن عاز على رب المال ولايضهن علاف الوكيل الحاص لوحط بعض المن ان لعمد طعن المشدري فمه وماحط حصدته أو أكثر سدم احاز وانكان لا يتعان الناس في الزيادة يصح ويضمن ذلكمن ماله لرب المسال وكان وأس المسال مابقي على المشسترى ويحرم علمسه وطء الجسارية ولو ماذن وبالمال ولومز وجهابتز وبجرب المال جازان لم يكن فى المال وبحرجت الجارية عن المضارمة وان كان ديه و بح لا يحوز و ايس له أن يعسمل ما ديسه ضر و وحمالا يعمله المجمار وليس لا حسد المضاريين أت يدع أو تشمري بغيراد تصاحبه ولواشترى عالا يتعابن الناس في ماله يكون مخالفا وال قبل الهاعل مِأْيِلْ وَلُو مِاعِم لِهِ الصله عَلَم الخلاف الهما كالوكيل بالمدع المطاق واذااشترى بأ كثرمن المال كانت الزيادةله ولايضمن به ـ ذاالخلط الحكمى ولوكان المال دراهم فاشترى بعيرا لاتمان كان لنفسه و بالدما بر للمضار بة لانم حمامس هذاانتهى (قوله والاستغار) أى استغارا العدال الاعدال والمسارل لحفظ

والشراء والنوكيل مسما والسفر براو عرا) ولو دفع له المال في الده على الظاهر (والابضاع) أى دفع المال بضاعة (ولولوب المال ولا تفسديه) المضارية كليجيء (و) علارتهان والاهن والارتهان والاجارة والاستثمار)

الاموالوالسفن والدوار كافي الخانبة والاعجار كذلك عبدا لحليم (قوله الواستأجرالخ) كان هذاف عرفهم أنه من صنيع التجاروف عرفناليس هو من صنيعهم فيتبغى أن لاعلكه (قوله أى قبول الحوالة) هذا ايس معى الاحتمال لات الاحتمال كونه محتالا وذلك برضاالحمل والحال علمه والحمال واغاقتصر عليه لانه المقصود هذا (قوله من صنيع النجار) أي علهم وفي بعض النسم صناع جمع صنعة عني مصدنوعة (قوله لا علاء المضاربة) هدذا اذا كانت المضاربتان صيحتي أماآذا كانت احداهما فاسدة أو كاتاهما فلاعنع منسه المضارب فاله سرى الدمن وهذا أيضاادا كانت مع غيررب المال أمااذا كأست معه فهى صحيحة كأته دم عن الاسبحابي ب قال الصدر الشسهدد التصرفات في المضار به ثلاثة أقسام قسم هومن بات المضارية وتوابعها فهلكها عمللق الابحساب وهو الابداع والابضاع والاحارة والاستشار والرهن والارتهان ومأشسه فالث وقسم آخرابس من المضاربة المطلفة لكنه يعتمل أن يلحق م اعند وجود الدلالة وهو اثبات الشركه في المضار بة رأت مدفع الى غيره مضار به أو يخلط مال المضار به عماله أو عمال غيره فأنه لا علات هسذا عطاق المضاربة لان وبالمال لم يرض بشركة غير ووهو أمرزا لدعلى ما تقوم به التحارة ولايتناوله مطلق عقد فالمعار بقلكن يحتمل أدياحة هابالتعميم وقسم لايكن أن يلحق بهاوه والاقراض والاستندانة على المال لان الافراض ايس تعارة وكدا الاستدانة على المال بل تصرف بعير أس المال والتوكيل مقيد وأس المال انتهب (قوله والشركة) لانهافوقها (قولهوا لحاط بمال نفسه) وكذابهال غيره كافى العرأى لانه شركة الأأل تكون معاملة التحارف تلاقالبلد أنالمضار بس مخاطون ولاينهونم مان غلب التعارف في مشله وجب أن لا يضمن كافى التارخانية \*و مهامن الثانى عشر دمع الى رجل ألفا بالدصف ثم ألفا أخرى كدلك تفاط المضارب المالين مهوعلى ثلاثة أوجه اماأن قال المضارب فى كلمن المضار بتين اعلى مِراً يك أولم يقل ويهما أوقال في احداهما وقط وعلى كل فاماأن يكون قبل الربح في المالن أو بعده فهما أوفى أحدهما فع الوحه الاول لايضي مطلقا وفى الثانى ان خلط قبل الربح فهم الاصمات أيضا والبعد ، فهما ضمى المالين وحصة وب المال من الربح قبل الخلط وانبعدالر بحق أحدهما فقط ضمن الذى لار بحقيه وفى الثالث اماأن يكون قوله اعمل برأيك فالاولى أويكون فى الشاسة وكل على أر معة أوجه اما أن يخلطهما فيل الريح فهما أو بعده في الاولى فقط أو بعدده في الثانية دقط أو بعده فيهدما قبل الربح فيهما أو بعده في الثانية فان قال في الاولى لا يضى الاول ولاالثاني فيمالوخاط قبل الرع فهما اه فالفي مشتمل الاحكام وفي فتاوى أبي اللث اذاد مع الى رجل دراهم مضاربة ولم يقل اعلى فدلك مرأيك والحال أن معاملة المعار ف تلك المدة بخاطون الاموال وأرباب الاموال لاينهونهم عن ذلك وقد غلب التعارف في مشل هذار حوت أن لا يضمن و مكون الامر يجولاه لي ماتعار و إ (قوله الأباذن أواعد لرأيك) وفي المقدسي ومما تفارق المضار بذفسه الوكالة لوفال اعمل مرأيك طلمضار بأن يصارب ويغول الشابي اعمل مرأيك وبكون الثاني أن يضارب معلاف الوصكيل ألثانى ومنهالورا مردعبد بعيب فسكل عن اليمين انه مارصي به بقي العبد على المضاربة يحلاف الوكيل وفى الاسباء اذافال اعلى رأيك تم قال له لا تعمل رأيك صونهمه الااذا كان مدالعمل اه (قوله ادااشي لايتمين مشله) هدا اعانظهر عله لنفي المضار به لاامني الشركة والحلط عالاولى أن يقولولا أعلى منه لان الشركة والحلط أعلى من المفارية لانم اشركه في أصل المال وأو ردعلي قولهماد الشي لا يتضمى مثله المأدون فأنه يأذن لعبره والمكاتب له أن يكأتب والمستأحرله أن الوح والمستقبرله أن يعيرمالم يحتلف بالاستعمال وأجيب بان هؤلاء يتصرفون بطريق الملكمية لاالنيابة والكلام ف الأني أما المأدون فلان الادن فلنالجر تم بعددلك ينصرف العبد بحكم المالكية الاصلية والمكاتب صاوحوابدا والمستأح والمستعبر ملكا لمفعة والمضارب يعمل طريق النيابة فلابدمن التمصيص عليسه أوالتفويض المطلق اليه ط مرياهة من الكفاية ( فوله ولا الاقراص والاستداية ) قال في شرح الاقطع لا يحو ذللمصارب

ف لو استأجر أرضابيضاء ليزرعها أو يغرسها جاز ظهيرية (والاحتيال) أى قبول الحوالة (بالشمن بعطلقا) على الايسروالاصعر لأتحركل ذلك من صنيع التجار (الا) علك (المصاوبة) والشركة والخلط بمال والشركة والخلط بمال فقسمه (الاباذن أواعمل فرأيك) ادالشئ لايتضمن والاستدانة وانقيل له ذلك

أن يستدس دلى المضاد بةوال فعل ذلك لم يعز على وسالمال الاثرى انه اذا اشسترى وأس المال فهاك قبسل التسليم يرتج عالمضاوب عليميثله وادا كأنك ذلك فرب المال لم رض الميضم ف الامقدار وأس المال الحاوجة واالاستدانة لزمه ضمان مالم يرض به وذلك لا يصعرواذالم يصع استدانته على رب المال لزمه العين خاصة وقدقالوا ليس للمضارب أن يأخذه فنجة لارذلك استدانة وهولا علك الاستدارة وكدا لايعطى سفنجة لان دلائة وضوه ولا علك القرض ولوقال له اعلى رأيك انتهب ط عن الشابي مختصر اوا دالم تصعر الاستندانة ا لزم الدىن خاصة وأماق الاستدانة شمل الاستدارة على مال المضاربة والاسستدانة على اصلاح مال المضاربة كالاستشارعلي حله أوعلى نصارته وهومتطوع فذلك وفالقهستاني عنشر حالطعاوي صورتها كااذا اشترى سلعة بثمن دىن وليس عده من مال المضار بة شئ من جنس ذلك الثمن فاو كاب عنده من جنسه كاب شراءعلى المضار بةولم يكن من الاستدانة في شئ والظاهر أن ماعنده اذالم وف فازاد عليه استدانة وقدمنا عن الجراذ الشترى بأكثر من المال كانت الزيادة له ولايضمن بمذا الحلط الحكمين وفي البدائع كالانحوز الاستدامة على مال المضار بة لاتحوز على اصلاحه واواشترى بحمد عمالها ثماما ثم استأحر على حلها أوقصرها أوفتلها كان متطوعاعاتدا لمفسه ط عن الشلبي وهداماذ كروالمعمف بقوله وأوشري عال المضاربة توباالح فأشار بالتفريع الحاكمين (قوله أى اعلى رأيك) أشار الى ان اسم الاشارة واجعه حاصة لاله والذذنان بالادن الصر يع علائذاك كاسيقول مالم ينص علمهما (قوله مالم ينص المالك علمهما) قال في البزاز مة وكدا الاخذ بالشفعة لاعلكه الاياليس وعلاث السع الفاسد لاالياطل نقله في الاشباء (قوله واذا استدان كانت شركة الح) أى استدان بالادن وما اشترى بينهما أعفان وكذا الدن علهما ولايتعير موجب المضاربة وربح مالهما على ماشرط قهستاني (أقول) وشركة الوجوهي أن يتفقاعلي الشراء تسبشة ويكون المشترى علمهماأ ثلاثاأ وأنصافا والريم تبعه ذاالشرط ولوجعلاه مخالفا ولم يوجدما فكرفيظهرلى أن يكوب المشترى بالدن لاد مرلوالمشترى معيناأ ومجهولا جهالة نوع وسمى غسه أوجهالة جنس وقد قيسله اشترماتحتار والافلاء استرى كاتقدم في الوكالة الكن طاهر المتوب الهارب المال وربعه على حسب الشرط ويعتفرنى الضمى مالايعتفرفى الصريح وتوله كانت شركة أى بمنزلة شهركة الوجوه كافى الهدداية وصورة الاستدانة أن يشسترى بالدراهم شيأ أوالدارير بمدما اشترى برأس المال سلمة ويشترى بمكيل أوموزون ورأس المال في يدودواهم أود ما نير لامه اشترى بعير رأس المال كان استدانة يحلاف مالوا شترى بدمانهر ورأس المال في يده دراهم أو بدراهم و رأس المال في يده دبانير لان الدراهم والدبانير جيس في الممية قلا مكون هذاا شتراء مدن كذافى شرح الوافى واستفيد عماذ كروالشار حاب شركة الوجو ولايلرم فهاا لحلوعن المال أصلابل ان يشدر ما بالنسية سواء كان معذلك شراء عال كاعسا و مالنسية فقط (قوله وحمنتذ) اى حىن لاعلك القرض والاستدانة وكان الاولى تقديمه على قوله مالم بنص عليهما (قوله والاستدانة وكان الاولى تقديمه على قوله مالم بنص عليهما (قوله والاستدانة وكان الاولى تقديمه على قوله مالم بنص عليهما (قوله والاستدانة وكان الاولى تقديمه على المالية عل على عدم جوازالاستدانة كاذكرنا (قوله أوجل مناع المضاربة) أى أعطى أحرة الجال من عمد نفسه لابمـالها كدافىأخىجلبي (قولِه بمـاله) متعاق بكل من قصرو حل (قولِه وقد تبيل له ذلك) أى اعمل برأيك منم (قوله فهومتطوع) أى بمازاد دليس له حصته من المن (قوله لانه لاعلك الاستدارة بهذه المقالة) وهي اع إبرآنك إقلت والمرا دبالاستدانة بحوماندمهاه عن القهستاني فهذا علمكه اذانص أمالواستدان بقودا فالظاهر الهلايصم لانه توكيل بالاستقراض وهو باطل كامرفى الوكالة وفى الحاسة من دصل شركة العسان ولاعاك الاستدابة على صاحبه ويرجع المقرض عليه لاهلى صاحه لان التوكيل بالاستدانة توكيل بالأستقراض وهو ماطل لانه توكيل بالتكدى الأأب مقول الوكل للمقرض ان ولاما يستقرض مدك كذا فيشذيكون على الموكل لا الوكيل أنتهسى أى لانه رسالة لاوكالة كأقدمناه في باب الوكالة والطاهر ان المضاربة كذاك كافلدا وليراجع (قوله فشريك بمازا دالصبغ) أى والشاء والاولى أن يقول وشريك يقدر قدمة

أى اعدل وأيك لا موسما ليسامن صنيع العجارفسلم يدخدالف التعميم (مالم ينص) المالك (عليهما) فهلكهماواذااستدان كانتشركةوحو وحدنثذ ( ولواشترى عال المضارية أو ما وقصر بالماء أوجل) متاع المضارية (عماله و)قد (قبل له ذلك دهو منطوع) لانهلاعلك الاستدانة مهذه المقالة واعما فالعالمالم لانه لوقصر بالنشاء فحكمه كصمغ (وانمسيغهأجرفشر مل عازاد) الصبغ ودخل فياعلوايك

الصبخ حتى لو بيدم ينقسم الثمن على قيمة الصبغ والثوب الابيض كاياً في قريبا (قوله كالخلط) أي يصير شر بكامه أيضا فلا يضمن به لماسلف اله علان الخلط بالتعميم وفي بعض النسم ماللط أى بسبب خلط ماله وهوالصبغ أوالنشاء عال المضاربة وكالهماصيح (قوله وكانله حصة قيمة صبغه الح) أى اذابيع الثياب كان حصة قيمة الصيغ فى الثوب المضارب وحصة الثوب الابيض فى مال المضاربة قاله أنوا لعليب أى واوكاب الثوب على تقدير أنه أبيض بساوى خسةو على تقدير كونه أحر يساوى سنة كان له سدس الثمن وحسة الاسداس للمضار بقرأس المال اصاحبه والربح بينهما على ماشرطا (قوله في مالها) أى مال المضاربة فيجريان فيه على مااشترطاف الربع (قوله بلغاصباً) فيخرح مال المضار به عن أن يكون أمانة فيضمن ويكون الر عراه ولي مامر وسأتى في كتاب الغصب اله اداغص تو يا صبعه فالمالك يا لحسارات شاء ضمنه الثوب أسض أوأخذالثوب وأعطاه قيمة الصبغ (قوله نقص عبد الامام) وعندهما كالاحروه والمفتى به وفد من أنه اختلاف زمال لارهان وفي زماننا لا بعد زقصابل هومن أحسن الالوان فيدخل في اعمل مرأ يكسائر الالوان كالحرة (قوله ولأعلاناً يضا تجاوز بلد) أشار به الى أن لوعين سوفاس بلدم يصم التعيين لات البلدمع تباس أطرافه كيقعة واحدة الااداصر حنهي سوق منه أوقاللا تعمل بعيرهذا السوق منه فحبنتد بصحكا فى الهداية ويأتى قريبا تم بجوع صورقيد تالمضار بة فها بالمكان عائمة ستفمنها يفيد النقيد فهاوا تنتان لافالذي مفندستة وهي دمعت المال الملتمضار بة مكذافي الكوفة أوعلى أن تعمل به فما أولتعمل به فهما أوتعمل به رفعا أوخذه تعمل به صهاحرما أوفاعل به مهاو اللذاب لا مفيدان وهماده مت أليك مضار بة اعل به فيهاأو واعلبه والاصلائه متى عقب عالايبتدأبه و عكن بساؤه على ما قبله يحمل مبنيا علمه كافى الالفاط الستقوان صح الانتداءيه لايبي على ماقبله و يجعل مبتدأ ومستقلا كافى اللفظ مى الاخير سوحيند تكون الزيادة شورى وكاناه أن بعمل بالكو مقوغيرها كاف الهندية عن الكاف واعترض عليه أنصورة تعمل به بالرمع سغىأن تمكون ممالا بفدد التحصيص لان تعدمل كالمحتمل أن مكون عالا يحتمل أن مكون استشافا وأجيب عنه فى الشرو حراب و به أحسم ان قوله اعلى بدون الواوا سنشاف قطعا و بالواو استشاف أوعطف ولايحتمل الحال لان الانشاءلاية عالاصرح بفعاه والسوق يقتصى كون تعمل به عالاوهو المتبادر فعمل علمه (قوله أوسلمة) بان قالله خذه داالمال مضاربة على أن تشديري به الطعام مثلا أوالرقيق كما في الحمط (قوله أو وقت) بالوقت المضارية وقتابعمه بان قالله اعمل بالصيف أوالحريف أواللمل كما في القهستاني و مكن أن المراد بالوفت أيضا قوقيته اعدة سمة مثلاحتي يبطل العسقد عضيه كافى الهددية عن الكافى (قولة أوشخص عينه المالك) بان قال على ان يشترى به من ولان و بسيح منه صم التقييد وليس له أن يشسترى ويبيع من غسيره كافي الهدية عن الكافي لانه لم علا التصرف الابتفو يضه في تقد عافوض المهوهدذا المقييد مفددلان المحارات تختلف باختدلاف الامكنة والامتعة والاوقات والاشخاص وكذا لسرله أن مددهه مضارية ع الى من يخر حهمن تلك البلدة لانه لا عكن أن يتصرف فسه في غيرهذا المال في غيره عندا الملد فلا عكن ان يستعين بغيره أيضا درر قال مسكن لا يتحاو زعما عينه من هذه الاشماء كا لابتعدى أحدالشر يكيى فى الشركة المقيدة مع شئ ويهاوالمراد بالشخص شعص معبى لانهلوقال على ان تشترى من أهل الكوفة أو فال على ان تعمل في الصرف وتشترى في الصارفة و يسعمنهم وباع في الكوفة من رجل ايس من أهدل الكوفة ومن غير الصمارفة حاز اه فقوله على ال تشديري من أهل الكوفة الحر كدالوقال خدهدا المال تعمل به في المكوفة لانه تفسيرله أوقال فاعل به في المكوفة لات الفاء للوصل أوقال خذه بالمصف بالكووة لاسالهاء للالصاق أوقال خذه مضاربة بالمصفى الكوءة لان في الطرف واعمايكون طرفا اداحصل الفعل فسه أوقال على أتعمل بالكوفة لانعلى للشرط فمتقديه يخلاف ماوقال خذهدذا المالواعل مه فى الكوفة حيث كانله أن يعمل مهاوفي غيرهالا بالواو للعطف وصير عنزلة المشورة زيلعي

كاخلط (و) كان (له حصة) قيمة (صبعه ان سيع وحصة النوب) أبيض (في مالها) ولولم يقل اعلى مرأ يلئ لم يكن السواد شريكا بل عاصبا واعماقال الحر لمامر أن السواد نقص عدا لا مام فلا يدخل في اعمل مرأ يك يحر (ولا) على أوسلعة أو وقت أو شخص عنه المالك

م قوله مضاربة في نسخة بضاعة كذابم امش الاصل

لايجوزله أن يخرج من الكوفة فى الاول و بيسع فها من أهلها أومن غسير أهلها ولا يجوزله ان يعسمل فى المرف فى الشانى ويشترى ويبيع من الصيار فقوة عيرهم لان التقييد بالمكان والنوع مقيد ولايفيدالتقييد باهل الكودة والصيارفةلان كلواحدمنهماجع كثيرلا عكن احصاؤه زيلعي (قوله لات المضاربة تقب ل التقبيد الفيد) أى كافي الشركة يعير فأفادأن الشركة تسكون بالاولى ف فبول التقييسد المفيد وفى الذخيرة لونها وعن التصرف والمال عرض فباعد مبعرض آخر لا يعمل نم يمغاو باع بالدراهم وعدمل النهبي اه قال فالهندية الاصل ان وبالمال مقي شرط على المضارب شرطافي المضارية ان كان شرط الرب المال فيه فائدة فانه يصم و يجب على المضار مراعاته والوفاء به واذالم يف به صار مخالفا وعاملا بغير أمره وان كان شرطالا فائدة فيهل بالمال فاملا يصعرو يعمل كالمسكوت عنه كذافى الحيط (قولة ولو بعد العقد) قبل التصرف في رأس المال أو بعد التصرف عُ مسار المال ناضافانه يصم تخصيصه لانه علاء وله فيمان تخصيصه والنهسى عن السفر يعرى على هذا كافى النم (قوله مالم يصر المال عرضا الح) قيل لعل العلة فىذلك طهوركون مااشترى من البضاء تميروج كال الرواج فى بلدة كذا عاذا طهرله دلك فالمصلحة حيتئذ فىالسفرالى تلك البالمة ليكون الربح أوفر اه فال فى الفتاوى الظهيرية والاصعران نهيه عن السفر عامل على الاطلاق (قوله لاعلك عزله) ولانهيه منم (قوله ولاعلك تخصيصه) قدمناقر يباعن الريلي معنى الخصيص (قوله كنهيه عن بيدع الحالم) يعني تم بأعه بالحال بسعر ما يباع بالوَّ حِل كَاف العيد في وقد يكون فيبيع المؤجل ربح وفائدة منهاانه يباعبر بح أكثرمن الحال عادة ولذاذ حمف الوكالة انه لوأمره بالنسيئة فباع بالمقد جازات عمناه الشمى أفادأنه عنده متعيمن النمن لاعو زلان بالنسيئة يكون الشمن أزيد قالفالهندية ولوأمرهأن يبيع بالنسيئة ولايبيع بالمقدفباع بالمقدفهق جائز فالواوهذا اذاباعه والنقد عثل قدمته أوأكثر أوعثل ماسمى له من الثمن فان كان بدون ذلك فهو مخالف كذافي الميسوط لوقال لاتبعه بأكثر من ألف فباع بأكثر جازلانه خير لصاحبه كذافى الحاوى اه وقدمها ، قريبا (أقول) لكن هـ فذا القيدلايظهر على مافى الشرح من عدم اعتباره أصلاومة تضاه الاطلاق نعرذ كروادلك في تقييد الوكمل كالممتوهومفدهناك ملزمأ فلاسع مدون الثمن الذي مسنهله وهوغن النسيئة فان باع نقدا بهماصح اذلايه قي بعد الاالتقييد بالنسيئة وهوغير مفيد بانفراده قطعا تأمل (قوله فانصر حياانهي) مثل لاتبع في سوف كذا (قوله صمر والالا) وهدا ابخلاف ما اذا قال على أن تشترى في سوف الكوفة حيث لايصم التقييدالي آخرماقدمناه (قوله فان فعل) أى تحاو زبان خرج الى غير ذلك البلدفا سرى سلعة غير ماعينه أوفى وقت غيرماعينه أو بايع أواسدرى مع غيره من عينه (قوله ضمن بالحالفة) وهل يضمن بنفس الاخراج الصبح نعم احكن بالشراء يتقرر الضمان لزوال احتمال الردالي البلد الذي عينه كف الهداية (قوله وكان ذلك الشراءله ) وله رعمه وعليه خسرانه لانه تصرف في مال نميره بعدير أمره در ر أى لانه فضو لي ديه فيمفذ عليه محيث أمكن تمفيده أمالو باع مال المضارية مخالفالرب المال كان بيعهمو قوفاعلى اجازته كاهو عقدالفضول فالالاتفانى والكن يتصدف بالرج عندهما وعندأى يوسف يطسبله أصله المودع اذاتصرف فهاور بع (قوله ولولم يتصرف فيه) أشارالى أن أصل الضمان واحب بمفس الحالفة لكمه غير فادوالا بالشراء فأنه على عرضه يةالزوال بالوفاق وفيرواية الجامع انه لايضمن الاا ذا اشترى والاول هو الصحيح كما في الهداية قهستاني قات والظاهر أن عُرته فيمالوه لك بعد الاخواج قبل الشراء بضمن على الاول لاعلى الناني (قوله عادت المضارية) أي لوتحاو زيادا عنهار بالمال أوهم بشراء سلمة عدير التي عينها أوفى وقت أومع شعص كذلك معادالوفاق بانرجيع الباد واشترى السلعة التي عينهاوا ننظر الوقت وعامل مع ذلك الشخص صع

(أقول) وهذامعنى التخصيص وقوله جاز لان المقصودمن هذا الكلام التقييد بالمكان أو بالنوع حستى

نالمضاوبة تقبل التقييد للهيد دولو بعدد العسقد الميصرالمال عرضا لانه بيندنلاء الله عزله فلاء لك فصيصه كاسجى عقيدنا ملاكنهه عن بيع الحال أما المفيد في الجالة كسوق موالالا (فان فعل صمن) ولولم يقصرف فيه حتى دالوفاق عادت المضاوبة

تصرفه اعدم المخالفة مفي قوله عادت المضاربة تسامح لان العودلا يكون بعد الانصراف والانصراف عن الضاربة

الصبخ حتى لو بيع ينقسم التمن على قيمة الصبغ والثوب الابيض كأياً فى قريبا (قوله كالحلط) أى يصير شر يكآبه أيضا فلايضمن به الماسلف انه علان الخلط بالتعميم وفي بعض النسم بالخلط أى بسبب خلط ماله وهوالصيغ أوا لنشاء عال المضاربة وكاله واصيم (قوله وكانله حصة قيمة صبغه الح) أى اذابيع الثياب كانحصة فيمة الصبغ فى الثوب المضارب وحصة الثوب الابيض فى مال المضاربة قاله أبو العليب أى داوكان النوب على تقدير أنه أبيض يساوى خسة وعلى تقدير كونه أجر يساوى ستة كان له سدس الثمن وحسة الاسداس للمضار بقرأس المال اصاحبه والرج بينهما على ماشرطا (قوله في مالها) أى مال المضاربة فيحريان فيه على مااشترطافى الربح (قوله بل غاصباً) فيخرج مال المضاوبة عن أن يكون أمانة فيضمن ويكون الريحله على مامر وسيأتى في كتاب الغصب اله اداغصب ثو بالصبعه فالمالك بالحيارات شاء ضمنه النوب أسض أوأخذالثوب وأعطاه قيمة الصبغ (قوله نقص عدالامام) وعندهما كالاحروه والمفتى بهوقد مرأنه اختلاف زما للرهان وفى زما بنا لا بعد نقصابل هومن أحسن الالوان فيدخل في اعلى رأيك سائر الالوان كالحرة (قوله ولأعلا أيضانج اوز بلد) أشار به الى أنه لوعين سوفاس بلدلم بصم التعبين لان البلدمع تباس أطرافه كبقعة واحدة الااذاصر حبنهى سوفمنه أوقاللا تعمل بعيرهذا السوف منه فينتديصم كأ فى الهدامة و مأتى فر سائم محو عصو رقد ف المضار مقصها للكان عانمة ستفمنها يفد التقييد فمهاوا تنتان لافالذى مفدستة وهي دمعت المال المكمضار بة مكذافي الكوفة أوعلى أن تعمل به فهما أولتعمل به فهما أوتعمل به رفعا أوخده تعمل به دماخ ماأوفاعل به مهاواللذا للايفيدان وهماده متاليك مضار بةاعل يه فهاأر واعليه والاصل انه منى عقب بمالا يبتدأبه و عكن بناؤه على ما قبله يجعل مبنيا عليه كافى الالفاط الستنوان صم الانتداءبه لايبي على ماقبله و يحمل مبتدأ ومستفلا كافى اللفظي الاخير م وحين الدتكون الزيادةشو رى وكانله أن يعمل بالكوفة وغيرها كف الهندية عن الكاف واعترض عليه أن صورة تعمليه الرمع يبغى أن تكون ممالا يفيد الخصيص لان تعدمل كايحتمل أن يكون حالا يحتمل أن يكون استشاها وأجست عنه في الشروح أجوية أحسنها ان قوله اعلى دون الواوا متشاف قطعاو بالواواستشاف أوعطف ولايعتمل الحال لان آلاساءلايقع حالاصر حبه في معله والسوق يقنصي كون تعدل به حالاوهو المتبادر فيحمل عليه (قوله أوسلعة) بان قالله خذه دا المال مضاربة على أن تشدرى به الطعام مثلا أوالرقيق كما فى الحيط (قوله أو وقت) بال وقت المضاربة وتتابعه على قالله اعلى الصيف أوا لحريف أوالليل كما في القهستاني و مكن أن المراد بالوقت أيضا توقيم اعده سيمة مثلاحتي يبطل العسقد يمضيه كأف الهسدية عن الكافى (قوله أوشعص عينه المالك) بان قال على ان يشترى به من ولان وبيد عمنه صوالتقييد وليسله أن بشد ترى و يسم من غديره كافى الهندية عن الكافى لانه لم علك التصرف الابتفور ضه في تقد عافو س المهوهدذا التقسدمفدلان المحارات نختلف باخته لاف الامكنة والامتعة والاوقات والاشخاص وكذا ليسله أن يدومه مضاربة م الى من يحرجه من تلك البلد الانه لا عكن أن يتصرف بفسه في غيرهذ اللال فى غير هـ ذا البلد فلا عكن ان يستعن بعيره أيضا در ر قال مسكن لا يتحاو زعما عنه من هده الاشماء كا لابتعدى أحدالشر يكين فى الشركة المقيده مع شئ ديها والمراد بالشخص شحص معين لانه لوقال على ان تشترى من أهل الكوعة أو قال على ان تعمل في الصرف وتشترى في الصيار فقو تبييع منهم وساع في الكوفة من رجل ايس من أهل الكومة ومن غير الصيارقة جار اه مقوله على التشكري من أهل الكوفة الح كدالوقال خذهذا المال تعمل به في الكوفة لانه تفسيرله أوقال فاعلبه في الكوفة لان الفاء للوصل أوقال خذه مالمصف ما الكوقة لا الباء للالحاق أوقال خذه مصاربة بالمصف في الكوفة لان في الطرف واعما يكون طرفااداحصل المعل ميسه أوقال على أب تعمل بالكوفة لان على الشرط فيتقديه يخلاف ملوقال خذهدذا المالواعل به فى الكوفة حيث كانله أن يعمل فيهاوفي غيرهالا بالواوللعطف فيصبر عنزلة المشورة زيلعي

كالحاط (و) كان (له حصة) قيمة (صبعه ان يبع وحصة النوب) أبيض (في مالها) ولولم يقل اعلى برأ يكلم يكن السواد شريكا بل غاصبا واعما قال السواد مقص عبد الامام فلا يدخل في اعلى برأيات بحر (ولا) على أيضا (تعاوز بلد أوسلعة أو وقت أو شخص عينه المالك

م قوله مضاربة فى نسخة بضاعة كذام امش الاصل لان المضاوبة تقبل التقييد المهدولو بعد العدقد مالم يصرالمال عرضا لانه حيث لا على على على على المقيد لا يعتبي المفيد المفيد في المفيد وكان ذلك الشراء عاد الوفاق عادت المضاوية

(أقول) وهذامعنى التخصيص وقوله جاز لان المقصود من هذا الكلام التقييد بالمكان أو بالنوع حستي الايجوزله أن يحرب من الكوفة في الاول و ببيع فها من أهلها أومن غير أهلها ولا يجوزله ال يعممل فى أسير الصرف في الشانى ويشترى ويبيع من الصيارفة وغيرهم لان التقبيد بالمكان والنوع مقيد ولايفيدالتقييد باهل الكودة والصيارفةلان كلواحدمنهماجيع كششيرلا عكن احصاؤه زيلعي (قوله لات المضار به تقبل التقييد المفيد) أى كافي الشركة بحر وأفاد أن الشركة تسكون بالاولى ف قبول التقييسد المفيد وفي الذخيرة لونهاء عن التصرف والمال عرض فباعد مبعرض آخولا بعمل ته مفاو باع بالدراهم بعدمل النهد اه قال فالهندية الاصل ان وبالمال متى شرط على الضارب شرطافى المضاوية أن كان شرط الرب المال فيه فأند وفاته يصم و يحب على المضاو مراعاته والوفاء به وا ذالم يف به صار مخالفاوعاملا بغيرأ مرءوان كانشرطالا فاندة فيهل بالمال فالهلايصع ويحمل كالمسكوت عنه كذافي الحيط (قول، ولو بعد العقد) قبل التصرف في رأس المال أو بعد التصرف مُ صار المال ناضافانه يصم تخصيصه لانه علاء وله فيملك تخصيصه والنهسى عن السفر يجرى على هذا كافي المنه (قوله مالم يصرالمال عرضاالح) فيل لعل العلة فى ذلك طهور كون ما اشترى من البضاء ةبروج كال الرواح فى بلدة كذا عاذا ظهر له دلك فالمصلمه حيتئذ فى السفرالى تلك البلدة ليكون الربح أوفر اه قال في الفتاوى الظهيرية والاصم انتهيه عن السفر عامل على الاطلاق (قوله لا والدعال عاد على عامل على العلامة على العلامة المعلى الدمناقر يباعن الريلعي معنى الخصيص (قولة كنهيه عن بيع الحال") يعنى عُمِناعه بالحال بسعر ما يباع بالمؤجل كافى العيدى وقد يكون فى ببيع المؤجل ربح وفائدة منهاانه يباع بربح أكثرمن الحال عادة ولذاة حدم فى الوكالة انه لوأمره بالنسيشة فباع بالنقد جازات عيناه الشمى أفادأنه عنسدعدم تعيين الثمن لايعو زلان بالنسيئة يكون الثمن أزيد فالفالهندية ولوأمره أن يبيع بالنسيئة ولايبيع بالمقدفياع بالمقدفه في حائز فالواوهد الذاياعه بالنقد عثل قيمته أوأ كثر أوعثل ماسميله من الثمن مان كأن بدون ذلك فهو مخالف كذافى المسوط لوقال لا تبعه يأ كثر من ألف فباع يأ كثر جازلات خير لصاحبه كدافي الحاوى اه وقدمذا ، قر سا (أقول) الكن هـذا القدلانفاهر على مأف الشرح من عدم اعتباره أصـ الارمقنضاه الاطلاق نعرذ كروا ذلك في تقسد الوكيل كاسمعت وهومفيدهناك فيلزم ألاببيع بدون الثمن الذى عينهاه وهوغن النسيئة فانباع نقدا بثمنها مح اذلاية بعدوالا التقييد بالنسيئة وهوغير مفيد بالفراده قطعا تأمل (قوله عان صرح بالنهبي) مثل لاتبع في سوق كذا (قوله صحروالالا) وهدذا بخلاف ما اذا وال على أن تشترى في سوق الكوفة حدث لا يصم التقييدالي آخرماقدمناه (قوله فان فعل) أى تحاو زبان مرح الى غير ذلك البلد فاشـ ترى سلعة عير ماعينه أوفى وقت غيرماعينه أو بادع أواشد ترى مع غيره من عينه (قوله ضمن بالحالفة) وهل يضمن بنفس الانواج العدم نعم لكن بالشراء يتقرر الضمان لزوال احتمال الردالي الباد الذي عينه كف الهداية (قوله وكان ذلك الشراءلة) وله ربعه وعليه خسرانه لائه تصرف في مال غيره بعدير أمره درر أى لائه فضولي فيه فسفذعليسه حيث أمكن تمفده أمالوياع مال المضارية مخالفالرب المال كان يمهمو قوفاعلي اجازته كاهو عُقدالفَضُول قال الا تقانى والكن يتصدف بالرج عددهما وعند أبي يوسف يطبب له أصله المودع اذا تصرف فهاور بع (قوله ولولم يتصرف فيه) أشارالى أن أصل الضمان واحب سفس الحالفة لكمه غير فادرالا بالشراء فأنه على عرضيه الزوال بالوفاق وفحار واية الجامع انه لايضمن الااذا اشترى والاول هو الصحيم كما في الهداية قهستانى قاتوالظاهرأنءرته فيمالوه لكبعدالاخواج قبل الشراء بضمن على الاول لاعلى الثانى (قوله عادت المضاربة) أى لوتجاو زباداعينهار بالمال أوهم بشراء سامة غديرالتي عينها أوفى وقت أومع شعص كذلك ثمعاد للوفاق بانرجم للباد واشترى السلعة التي عينهاوا ننظر الوقت وعامل مع ذلك الشعفص صم تصرفه اعدم المخالفة وفي قوله عادت المضاربة تسامح لان العود لايكون بعد الانصراف والانصراف من المضاربة

يفسضهاوا بوجدما يقتضيه ولوفسختام تعدلان المفسوخ لايعود جاثرا بدون عقدجديد كذا أفاده الرحسني وقديقال الراد بالعودالا واءهن الضمان لانه أمين خانف شمعادالي الوفاق ورجيعم مال المضاربة على حاله لانالمال ماق في معالعه فدالسابق كافي المفرهو يفيدانه لايتصو والعوداد المالف في سلعة عملها أوفى شخص عمنه نعريفاهمر ف مخالفته في المكان تأمل وحاصل المهني اذا عبيله بلدافتحاو زالى أخرى خوج المال عن المضار بة خروجامو وفاعلى شرف الزوال فان رجه ع الى ماعينه رب المال زال الضمان ورجه على الوفاق و بقيت المضار بقهلي عالها كالمودع اذاخااف في الوديعة عُرَّكَ فاذاحل على هذا فلا اشكال تأمل (قوله وكذا لوعاد أى الحالوفاؤ في المعض أى بعض المال بعد الخالفة في المعض الاستوفان ما اشتراء مع الحالفه وقع امف مومايق لم تحصل به الخالفة فاذاعاد الى الوفاق وم تصرفه فسه لان ذلك اذا كان حكم كل المآل كان حكم جزئه اعتباوا لعزء بالكل وحكم ماباعه مع الخالفة حبث اله عقد فضولى والفضولى علك الفسيخ قبل اجازة المالك كاتقدم فلوعاد ديه الى الوفاق صع تصرفه فيهلان الفسخ يعدم البيدم قال الاتقانى فان اشترى بيعضه فى فيرالكوفة عمايق فى الكوفة فهو مخالف فى الاول وما شد ترا مبالكوفة عموه لى المضاربة لان دليل الخلاف وجد في بعضه ون بعضه انتهى (قوله ولاعلك تزويم قن من مالها) أى لا علك المضارب تزويم عبد أوأمة من مال المضاربة كالشريك عنانا أومفاوضة كافى البحر وعن أبي توسيف أن المضارد تزويج الامةلانهمن الاكتساب لانه بصل الى المهروالي سقوط نفقتها يحلاف تزويج العبد فأن فيهاش غال رقيته في الدس واستحقاق بيعه به والهدمااله ليسمن اب التجارة فلا يدخل تحت الاطلاق لان الفظ المضار ما يدل على تعصمل المال بطرىق التجارة لايأى طريق كان ألاترى انه ليسله أن يكاتب ولايعتق عملي مال وال كان بأنسهاف قيمته على انفار و يج الامة خطراوه واللوعدم الخلاص منه كاف المنبع بخلاف المكاتب حيث يحوزله أن مزوج الامة دون العبدلان السكامة تقتضي الاكتساب دون التحارة والهذاكان له ان يكاتب فهلانتز و يجالامة أنضار نظيرها الاب والوصى حيث علكان تزويج الامة والمكاتبة دون تزويج العبد لان تصرفهمامقد بالنظر للصفيرفهما كالنسه نظر للصعير فعلاء ومآلاه لاذكره الزيلعي فال القهستاني وفيه اشارةالى أنه لايحل للمضارب وطء جارية المضاربة ربح أولاوأذن به أولا كافى المضمرات انتهسى (قوليه بقرابة) كابنهو أبهلكو له مخالفا للمقصود (قوله أوعين) بأن قال انملكته فهو حولان المضارية اذَّن بتصرف محصل به الربح وهذا انمأنكو بشراء ماعكن بيعه وهذا ايس كذلك درو ونفاهرا لمضاربة الشهريك شركة عنان أومفاوضة حتى كان تزويجه الامة على الخلاف زياعي (قوله فاله علا ذلك) لان التوكيل مطلق فعرى على اطلاقه قال الشمني والفرق بينه وبن المضارب حيث يصم أسراء الوكس لمن يعتق على الموكل ولايصير به مخالفا اذالو كاله في الوكيل بالشيراء مطالقة فتحرى وللطلاقه أوفى المضارية مقيدة عايفاهر فسيه الربح بالبيع فأذا اشترى مالا يقدرهلي بيعه خالعادته ي وكد الووجد فى الوكاة أيضاما يدل على التقييد بأن فال أشتركى عبدا أبيعه أوجارية أطؤها كان الحكم كذلك كاذ كره المصنف بقوله عندعدم القرينة فلو اشترىمن ومتق على رب المال صارمشتر بالمفسه ويضمن لانه نقد المحرمين مال المضارية وعند مالك لوكان عالمها موسراضمن والافلاكذاذ كرمالعيني ومقتضاه الضميان عندناه طاقا موسرا أولا (قوله ولامن يعتق عليه)لائه بعتق نصيبه ويفسد بسببه نصيب رب المال أو يعتق على الخلاف بين الامام وصاحبيه (قوله اذا كان فى المبال بع هو هناالخ) قال الزياعي والمرادمن ظهورال بح المد كوراً نُ تَكُونُ قيمة العَبدالمُسْترى أكثرمن رأس المال سوآء كان في جلة مال المضارية وبح أولم يكن لائه اذا كان قدعة العبد مثل رأس المال أوأقل لانظهر ملك المضارب فسمه مل يحعل مشمع لابرأس المال حق إذا كان رأس المال ألفاو صارعهم آلاف ثم اشترى المضارب من يعتق عليه وقيمته ألف أو أقل لا يعتق عليه وكذا لو كان له ثلاثه أولاد أو أكثر وقيمة كل واحداً الف أواقل فاشتراهم لا يعتق ثيث منهم لان كل واحد. شعول مرأس المال ولاءاك المضارب

وكذالوعادفى البعض اعتبالر العرة بالكل (ولا) علك (ترويج فن من مالها ولا شراهمن بعتق على رب المال بقرابة أو عيى بخسلاف الوكيل بالشراء) فأنه علك ذلك (عندعدم القرينة) المقبدة للوكالة كاشترلى عبداأ بيعسه أوأسقفدمه أوجارية أطؤها (ولامن يعتق عليه) أى المضارب الذا كان فى المال ربح) هوهناأن تكون فيمة هذا العبدأ كثرمن كل رأس

منه م شدياً حتى يزيد قيمة كل مين على رأس المال على حدة من غيرضه الى آخر اه لا به يعتمل أن بهاك منهم اثنان فيتعين الباقى لرئس المال ولعدم الاولوية وفال فى المنح والمرادمن الربح هندا أن تتكون قيمة العبد المشترى أكثرمن وأس المسال سواء كان في جلة مال المضاربة وبيح أولم يكن حتى لوكان المسال ألغافا شترى بهما المضارب وبدئ قيمة كلوا حدمنهما أاف فأهتقهما للضارب لأيصم عنقه وأمابا لنسبة الى استحقاق المضارب فانه يطهرف الجلة وبحدتي لوأعتقهمارب المال في هدذه الصورة صحوصهن نصيب المضارب منهسماوهو خسمائة موسرا كان أومه سرا كذافي الفتاوى الظهيرية اه وان لم يظهر ربج بالمعنى المذكور جازشراؤه لعدم ملكه بحر (قوله كاسطه العيني) عبارته هي عين التي نقلماها عن الريامي في المقولة السابقة (قوله وقع الشراءلنفسه) لان الشراءمتي وجدنفاذا على الشترى ينفذ عليه اه منح وضمن في الصورتين فقي الوجه الاول يضمن جميع الثمن اذادفع من مال المضاربة اذليس له فيهمن نصيب لعدد مظهور الربح فيسه يخلاف الوجه الثانى حبث يسقط عنهمن تمنه يعسب ما يخصه فيما يظهر فيهمن الربح هذا ماظهر لى وكائم م تركوا التنبيه عليه لظهوره اه أبوالسعود (قوله دان لم يكن ربح) أى فى الصورة الثانية وهي ما اذا اشترى المضارب من العنق عليه (قوله كاذ كرنا) أى من كون قيمته أكثر من رأس المال (قوله صم المضاربة) العسدم المفسدلانه لايعتق عليه شئ اذلاملك فيه لكونه مشغولا مرأس المال فيكنه أن ببيعه المضاربة فيجوز (قوله فأن طهر الربح) أى في صورة ما اذا اشترى المضارب من يعنق عليه ولم يكن فيه ربيح طاهر لان قبمة ملاتريد على رأس المال ثم فلاسعره أورّادت أوصافه حتى غات قيمته (قوله بعتقه لا بصنعه) لانه انما أعنق عند الملك لابصنع منده بل بسبب ر بادة قيمته بلااختيار فصاركا وورثه مع غيره بأن اشترت أمر أة ابن زوجها ثم مأتث وتركت هذا الزوج وأخاه تق نصيب الزوج ولايضهن شيأ لاختها المدم الصنع منه دور ، (تتمة)، شرى نصفه عال المضاربة ولافضل فيه ونصفه عماله صم لان هذا النصف لار مح ف مقلم يثبث العثق فيه وأغمادخل المعنق فيه حكما لما اشتراه لنفسه فلم يصر محالفهار يلعي عن المكافى (قوله وسعى العبد المعتق الح) قال ف الحوهرة وولاؤه سنهماعلى قدرالال عندأبي حسفة وعندهماعتق كلموسعي فرأس المال وحصة ربالمال من الربح اله وأغماسه عالعبدلانه احتيست مالية العبد عند العبد فيسعى فيه عناية (قوله من يعتق على الصغير) ومثله المعنو محوى (قولها ذلانعار في المصغير) أى في شراء الاروالوصى وهي علاقاصرة والعلة في الشريك هي المذ كورة في المضارب من قصد الاستترباح ط وأما الشريك فلان ا شركة تتضمن الوكالة والوكيل لايشترى من يعتق على الوكل عند القرينة كآمر آنفاو الشركة قرينه قصد الربح كالمضاربة (قوله والا) يأن كأن مستعر فارقوله لا) أي لا يعتق ما اشتراء من قريب المولى عند الامام (قوله خلافا الهما) وهذا الخلاف مبنى على أن المولى هل علاقة كساب عبده المأذون المستغرف بالدمن أولا فعنده لاعلان وعندهما علك أى فيعتق وان كان المديون مستخر فابالدين لماله ورفبته ملان السيد علك ما في يد وان أحاط الدين يذلك وحسنتذعلك السيدقيمة العبد المعتق الهرماء المديون عندهما وعند الكل أذا لم يكن مستعرفا (قولهز ياهي) فالوان كان فسمدين محمط برقيته وكسيه لاده تي عنده وعبدهما يعتق بناءعلي أنه هل يدخل ف ملك المولى أَمْلًا اه (قُولُه بِالنَّصْفُ) مَتَعَلَق بَضَارِبِ (قُولُه اشْرَى أَمَةً ) أَى تَيْمَهُا أَلْفُ ﴿ قُولُه فُولُدْتُ ) أَى وَوَطُنُّهَا المضار مدفولدت (قوله ولدامساو باله) أى الولدو حده مساو باللذاف فاو كانت قيمة الولدأ كثر من الالف نفذت دموته في الحال اظهور الربح فيه (قوله فادعامموسرا) لانه ضمان عنق فالمنالامسكين واعلمأن قوله موسرا ايس بقيد لازم بلذ كرولانه المألم أضمى في الولد مع أنه موسر فلا تن لا بضمن اذا كان معسرا أولى اه أى اعماقيد به له في الشهرة وهي أن الضمان بسبب دعوة المضارب وهو الاعداد في ملف باليسار والاعسار مكان الواجب أن يضم المضارب اداكان موسراوم فلللا يضمن لان الهوذ العتق معنى حكمى

لامنع للمخارب فيه فلاعب عليه الضمان لعدم التعدى اذلا يجب صمان العتق الا بالتعدى كأف أخى جلي

كأيسطه الميني فليعفظ (فات فهسل)شراهمن يعتق على وأحد منهما (وقع الشراء لىفسىموانىلىكن)ريحكا ذكرنا (صم) للمخاربة (فأن ظهر) الربح (بزيادة قيمته بعسد الشراءعثق حفله ولم يضين نصيب المالك) المتقده لا بصنعه (رسعى) العبد (المعتق فاقسمه نصيبوبالمال ولواشدترى الشريك من يعتق عملي شريكه أو الاب أوالومي من بعثق عملي المحقر نفذعل العاقد) اذلانفار فيهالصغير (والمأذون اذا اشترى من يعتقء ليالمولى مع وعتق عليه اناليكن مستفرقا بالدن والالا) خلامالهما زبلعي (مضارب معه ألف بالنصف اشترى أمة و لدت دادامساویاله ) أی للالف (فادعام وسراف ارت قدية) أى الولدوحده

والحاصل أنه لايضمن لاموسراولامعسراوا غناقيديه ليعلم أن الموسرلايضمن بالطريق الاولى (قوله كا ذكرنا) أى في قوله مساوياله فالكاف عمني مثل خسيرصار وألفا بدل منه أوألفاه والحبر والجاروالجرور قبله حال منه (قوله نفذت دعوته) مخلاف مالوأعتقه فزادت قدمته لانه انشاء والدعوة اخبار فتتوقف على طهورالربح فانقلت قدظهرالر بحاظهورالولد قلناهذا فولزفر وأماللذهب فلايظهرالر بحاذا كأنرأس المال أجناسا مختلفة كلمنها قدر رأس المال فال الشيخ أنوالطس واغالم تنفذد عوته الابعد صيرورة قيمته ألفاونه فهاذ كلواحدمنهمارأس المال فلايظهرالر بحلاعرف أنمال المضاربة اذاصار أجماسا مختلفة كلواحدمنها لانز مدعلي وأس المال لانظهر الربح عندناخلافالزفر لان بعضه اليس بأولى من البعض فاذا كان كدلك لم مكن للمضار ب نصيف الاسة ولاف الولدوا عاالثات له محرد حق التصرف فلا تنفسددعوته فاذارات فسمة العلاموصارت ألفا وخسمائة ظهر فيسهدلك الوقت فلك المضارب منه نصف الزيادة فنف ذت دعوته السابقة ميه لوجود شرطه اوهو الملك اه (قوله فعتق) قال في التبيين فأذا فذت دعوته صارالغلام ابناله وعتق بقدرنصيبه منهوهو ربعه ولميضمن المضارب حصةرب المال من الولدلان العنق ثنت بالملك والنسب فصارت العلة دات وجهين والملك آخرهما وحو دافيضاف الحكم وهو العتق المه لانا خركم يضاف الى الوصف الاخسير أصادوضم القفة على السفسة والقدح الاخسير ولاصنع للمضارب فى الملافلا يعب عليه الضمان لعدم التعدى اذ لا يحب ضمان العنق الا بالتعدى اه مختصرا فال صاحب الكاف سهفية لاتحهل الامائة من فأوقع فيهارجهل منازاتدا على الماثة فعرقت كان الضمان كله علمه اه والقسدحالاخبرالمسكرهوالحرم أىعلى قول الامام دون مافيله وانكان المفتى يه قول يجدان ما أسكر كثيره فقليله حوام ط (قوله سعى) حيث زادالشارح نفذت يحتاج الى واوالعطف هنابأن يقول وسعى عطفاعلى حواب المستقلة التي زادها الشارح (قولة في الالف و ربعه) أى سعى الولدلر ب المال في الالف وريعه وهوما ثنان وخمسه ون لان الالعب مستحقله مرأس المال ومأثنان وخسون نصيمه من الربح فاذا قبض منه ألف درهم صارمستوفيا لرأس ماله وظهران الام كاهار بع الهراغها عن رأس المال فكانت بيهما نصفن ونفذ فهادعوة المضاربة وصارت كلهاأم ولدله وعدنصف فبمتهالرب المال موسرا كان أومعسرا لانه ضدمات التمال وهولا مختلف باليسار والاعسار ولانتوقف ولي التعدى مخلاف ضمان الاعتاق فانه ضمان الاصاد فلا يعب عليه بعير تعسد ولاعلى معسر عنى فان قيل لم لم يعمل المقبوض من الوادمن الربح وهو ممكن أن يجعل الولد كامر يحاوالجارية مشعولة مرأس المال على حالها قلنا المقبوض من حنس رأس المال فكأن أولى بعداد وأس المال ولان وأس المال مقدم على الربح اذلا يسلما المي من الربح الابعد سلامة رأس المال لرب المال فكأنجعله به أولى معدوصوله الى يده اه تبيين (قوله أو أعتقد مانشاء) أى رباالالكونه قابلا للعتق فان المستسعى كالمكاتب عناية فيكون لرب المال الحماران شاءاستسعى العلام في ألف وما تتين وخسين وان شاء أعنقه (قوله بعد قبضه ألفه من الولد) أى ولو حكم كالو أعتقه فان باعتاقه يصسير فاضاحكا فاشرط فبض رب المال الالف من العسلام حتى تصير الجارية أم ولد للمضارب لانهامش فولة برأس المال فأذا قبضه من العلام فرغث عن رأس المال وصارت كلهار بعاً فظهر فهاماك المضارب فصارت أم ولدله زيلى (قولِه تضمين المسدعي) وهو المضارب (قولِه لانه منسمان عَلَاتُ) وهو لايختاف باليسار والاعسار ولايتوقف على التعدى زيلعي محسلاف ضمال الولدلاند ضهان عتق وهو يعتمد التعدى ولم وجد (قوله اظهور) أى وقوع نفوذ دعوته صححة ظاهر افها علهو رملكه سها رقوله و يحدمل على أنه تروّجها الح) بان يحمل أن البائع زوجهامه عم باعهامه وهي حبلي حلالامن على الصلاح لكنلاته فدهدفه الدعوى لعسدم الملك وهوشرط مهااذ كل واحد من الحار مة وولدهامشعول برأس المال فلايظهرالربح فيملماهرف أن مال المضاوبة اداصار أجناسا مختلفة كاروا - دمنهالايز يدعلي

كلا كرنا (ألفا ونصفه)
أى خسمائة نفذت دعونه
لو جود الملك بظهورالر بح
المذ كورفعتق (سعيل ب
المال فى الالفور بعه) ان
شاء المالك (أواعتقه) ان
شاء (ولرب المال بعد
قبضه ألفه) من الولد (تضمي
المسدى) ولومعسرا لانه
ضمان تمك (نصف قبمتها)
المسحة لظهور نفوذ
مونه فهار يحمل على أنه
ترز جهام اشراها حبل

رأس المال لايظهرالر بح عند نالان بعضها ليس بأولى به من البعض فينتذلم يكن للمضارب نصيب في الامة ولافى الولد واغماا لثابت له مجردحق التصرف فلاتنفذ دعوته فاذازا دئة يسمته وصارت ألفاو خسما ثة ظهر الربح وملك المضارب منه نصف الزيادة فنف ذت دعوته السابقة لوجود شرطها وهو الملك فصارا بنه وعتق بقدرنصيبهمنه وهوسدسه ولميضى حصةرب المال من الوادلان العتق ثبت بالملاف والنسب فصارت العلذذات وجهين والملك آخرهماوجودافيضاف العتقاليه ولاصنع لهفى الملك فلاضمان لعدم التعدى فاذا اختار الاستسماء استسعاه فى ألف وأس ماله وفى سد سه نصيبه من الربح فاذا قبض الالف صلامستوفيالوأس ماله وظهرأن الام كاهار بح بينهما نصفين ونفسذ فيهادعوة المضارب وصارت كاهاأم ولدله لان الاستبلاداذا صادف محلا يعتمل النقل لا يتجزأ اجماعاد بجب نصف قيمته الرب المال هذا حاسل ما تقدم ف هذه المسئلة (قولِهمنه) تماز عفيه كلمن تزوّ جها واشتراها (قوله وضمنَّ للمالك ألفاالخ) لانهالمازادت فيمتها ظهر مهاالر بح وملك المضارب بعض الربح فنفذت دعوته فهاو بحب عليه لرب المال رأس ماله وهو ألف و يجب عليه أيضانصيبه من الريح وهومائنان وخسون فاداوصل اليه ألف درهم استوفى رأس المال وصار الولدكاه ر بحافيهك المضارب منه نصفه فيعتق عليه ومالم يصل الالف اليه فالوادر فيق على حاله على نحوماذ كرناف الام و بهذا علمانه امسئلة مستقلة موضوعهااته لم يقبض الالف من الغلام فتدير وقوله لوموسرا كذا وقع فى المجر والذى يستفاد من كلامهم ان الضمان عليه مطاقالانه ضمان تملك فصارذ لك الصمان ببدل والضمان ان كان ببدل يستوى فيه اليسار والاعسار وبدل عليه قول المؤلف فلاسعاية علم الانه لا يصيع على المالك حقه وما لم يصسل الحارب المال رأس ماله فالولد رقىق ولذلك أطاقه العيني وحينتذ فقوله لوموسر الاسفهوم له لانه لوكان معسرا فكذلك وتقدم أيضاما يفبده (قوله وعمامه في البحر ) قال فيه ولولم تردقيمة الولاعلى ألف وزادت قيدمة الام حتى صارت ألفاو خسمائة مارت الجارية أم ولدالمضارب ويضمن لرب المال أافاوما ثتين وخمسين انكان موسراوان كان معسرا فلاسعاية عليها لان أم الولدلاتسعى ومالم يصل الى رب المسالد وأسماله فالولدوقيق غريأ خذمنه مائتي وخسبى على انه نصيبه من الربح ولوزادت قيمته ماعتق الولدوصارت الجارية أم ولدله لان الربح ظهرف كل واحدمنه ماو يأخد ذرأس المال من المضارب ٣ لاما وجب عايه أيسر المالين لانه مجلوه وموسروا لسعاية مؤجلة والعبدمعسرو يأخذمنه أيضاما بتيءن نصيبهمن الربح ويضمن أيضا نصف عقرهالانه لمااستوفى وأسالمال ظهرائه وبح لان عقرمال المضاربة يكون للمضاربة ويسي العلام فى نصيب رب المال و يسقط عنه نصيب المضارب اه مع اصلاح من عبارة الزيلعي أما توله و يضمن الخ تقدم انه عدمل على الاستملاد بالنكاح فكمف عب العقر كذا يخط الحلى بقلاءن قارئ الهدامة والله تعالى أعلم وأستغفراللهالعظم

\*(بابالفاربيضارب)\*

يصع فياب التنوين وعدمه على اله مضاف المضارب وجاه يضارب حالمن المضارب أوصفة لان المضارب عنولة النكرة اذالالف واللام فيه المعنس وهدا على جعلهما مناه يفين أماع على التنوين فانظاهر أن جلة يضارب خبر المضارب والمعنى ان المضارب تقع منه المضارب به ويرد على الحالية ان الحال لا يحى عمن المضاف الافى صور ثلاثة وايس هدا امنها ويرد على القطع ان المضارب عنو عمنها الاباذن والباب معقود المضارب خاصة فتأمل طيزيادة (قوله لماقدم المفردة شعرع في المركبة) لان المركب يتلو المفرد طبعا مكذا وضعا حوى ورده فاضى زاده بان مضاربة المفارب وان كانت بعد مضاربة رب المسال الاأنهام فردة أيضاف ميرم كبسة من المضاربة مين الاولوم منفس قطعا وانها المركبة الاثمان واستوجه في المنادبة المنادبة تتلوالا ولى أبدا فكرابيان حكم المضادبة الاولى ذكر في هذا الباب حكم المضادبة الثانية اذالثانية تتلوالا ولى أبدا فكرابيان حكمها اهم في فوله بلااذن ) أى

منه ولو صارت قيمتها ألفا ونصفه صارت أمولد وضمن للمالك ألفاور بعه لوموسرا فالمهدمراف للا سعاية عليها لان أم الولد لا تسمى وتمامه في البحر والمه أعلم والمه المه والمه أعلم والمه والم

\*(باب المصارب يضارب) \*
لماقدم المفردة شرع فى المركبة فقال (ضارب المضارب) آخر (بالاذن) المالك (لم يضمى بالدنع مالم يعمل الشانى (أولا)

٣ قوله لاماوجب عليه الح كذا بالاصل وليحرراه

أوتفويض بان لم يقل له رب المال اعلى رأيك لانه اذا قال له ذلك علك أن يضارب حيننذ اه شاى أى لات المضارب لاعلكان يضارب الاياذن رب المال (قوله على الظاهر) أى طاهر الرواية عن الامام وهو قوله ما وفرواية الحسس عنه لم يضمن مالم ير يح لانه علان الابضاع فلا يضمن بالعمل مالم ير بح فادار بح فقد تست له شركة في المال فدصر كالها مالها مغيره فيحب الضمان وجه ظاهر الروامة أن الربح المساحصل بالعسمل فعقام سسحول الرجمقام حقيقة حصوله فيصبر ورةالمال مضموناله وهذااذا كأنت المضارية الثانسة صححة فاذا كاشفاسدة لايضمن الاولوانعل الثاني لانه أجيرفيه والاجير لايسخق شسية من الربح فلاتثبت الشركة له بله أحمثه على المضارب الاول والاول ماشرطله من الربح اه منع (قوله فاذاعل تبينانه مضاربة فيضمن كانه حصل العمل فالمال على وجملم رض به المالك فتعقق الخلاف فوجب الضمان فعل الامرمراعي أى مو قوفا قبل العمل حتى اذاعل الثاني وجب الضمان والافلاط فأن قلت انه بالعمل مستبضع ولاتظهرالخالفة الابظهورالر بحيجاب بانه لم يعمل مجاماحتي يكون مستبضعا بلءلءلى للمع الاحر وهوماتسرطله من الربع فتحصل الخالفة بمعرد العمل فيوجد سبب الضمان (قوله الااذا كانت الثانية فأسدة) قال في الحر وان كانت احداهما فاسدة أوكالهما فلاضمان على واحدم فهما وللعامل أحوالثل على المضارب الاول ويرجعه الاول على دالمال والوضيعة على رب المال والربح بين الاول ورب المال على الشرط بعد أخذالثاني أحرته اذا كانت المضار بقالاولى صحعة وللاول أحرمناه أه أى لائه حينتذ بكون الثاني أحمرا والمضارسله أن يستأحرقال في التسمن هذا اذا كانت المضاربتان صحيحتين وأمااذا كانت احداهما فأسدة أوكاتاهما فلاضمان على واحدمنه مالانه انكانت الثانيةهي الفاسدة صارالثاني أحبرا وللاول أن ستأحر من رحمل في المال وال كانت هي الاولى فكذلك لان فسادها وحد فساد الثانسة لأن الاولى لما فسيدت صارت اجادة وصارال بم كامل سالمال ولوصعت النائية في هددة الحالة اصار الذاني شريكاو ليس الدحسيرات يشارك غيره فكانت فأسدة بالضرورة وكاناأجير بنوكذا اذاكانتافاسد تبنوا ذاكاناأ حبر بن لابضهن واحد منهما اه يتصرف مّا والحاصلان عة الثانية فرع عن عقالاولى فلا تصرف مّا والحاصلات النافا كانت الاولى صعه فاشتراط صدة الثانية اشتراط اصدة الاولى (قوله على المضارب الاول) ويرجع به الاول على رسالمال (قوله والاول الرب المسروط) يعنى والربح بين الأول ورب المال على الشرط بعد أخذ الثاني أخرته اذا كأنت المضار بذالاولى صحيحة والافلاد ولأجريناه أيضاور بحكاء لرب المال كاذكر نا (قوله ولواستها كمالذانى) فاله الاتقاني والحاصل أنه لاضمان على واحد منهما قبل عمل الناني في ظاهر الرواية عند علما ثنا الثلاثة واذا علالثانى فالمالانعل علالم يدخل تحت المضار بةبان وهب المضارب الثانى المال من رجل أواستهاكه فالضمان على الشف دون الاول وانعل علادخل تحت المضاربة بان اشترى بالمال شسما فان رع فعلمهما الضمان وان لم ير بح فلاضمان على واحدمهما في ظاهر الرواية اله وفيسه تأمل ط (قوله فالضمان علمه خاصة ) والاشد هر الخيار فيضمن أبهما شاء كاف الاحتمار (قوله فان عمل حتى ضمنه) حتى لا تفريع فأن الضسمان مرتب بالعمل فقط وضمن بالمناء المعهول فان الضمان مرتبط بالعمل فغط ( قوله خبر رب المال) قال في التبين عمر والمال بالخيارات اعضمن الاول وأسماله لانه صارعا صبا بالدفع الى غيره بغيرا ذنه وانشاء ضمى الثآنى لانه قبض مال المير بغيراذن صاحبه فانضمن الاول صت المضاو به ين الأول والثانى والريح بمنهدماهلي ماشرطالانه باداءالضمان ملكهمن وقت خالف فصار كالودفع مال نفسه مضارية الى الثانى وأنضمه نالثاني رجع عاضمن على الاول لانه التزمله سلامة المقموض له عي الضمان فاذالم سلم رجع عليسه بالخيالفة اذهومعرورمن جهتسة كودع العاصب وصحت المصارية ببنهسما لانه لما كانقراؤ الضمان عليمه ملك المدفوع مستمدا الحوت التعدى فتبين أنه دفع مضار بالملك نفسه ويكون الربع بنهدماعلى مأشرطالصه المضاربة ويطبب للثاني مار بحلانه يست عة بالعدمل ولاخبث فعله ولايطب

عيلى الظاهر لان الدفع الداعوهو علكه فاذاعل تبين أئه مضاربة فيضمن الا اذا كانت الثانية فاسدة فلا ضمان وانربح بلالثاني أحومثله على المضارب الاول والاول الربح المشروط (فان ضاع)المال (منيده) أي يدالثاني (تبل العمل) الموجب الضمان (فلا ضمان) على أحد (وكذا) لاضمان (لوغصب المال من الثاني ) انما (الفهان عملي الفاحب نقط ولو المتهاكمالثاني أروهب فالفتمان على مناصمة فان عل) - فيضمنه (خير رب المال ان شاءضمن) المضاوب (الاولرأس ماله

وان شاء ضمن الثاني وان اختار أخذالر بح ولايضهن ليس له ذلك تعر (فان أذن)المالك (بالدفعودفع بالثلث وقدقيل) للاول (مار زق الله فيدننا نصفان والمالك النصف) عملا شمرطه (والاولاالدس الساقي ولشاني الذلث) الشروط (ولوقيل مار رقك الله كاف الخطاب والمسئلة يحالها (طلثاني النه والباقي من الاول والمالك اصفان بأءنيار الكاف فيكون الكل ثلث (وه اله مار ععت من شئ أوما كان الدفه ون رع)ونحوذلا، وكذالوشرط للشاني أكثرمن الثلث أو أفل فالساقى \_ ن المالك والاول (ولوقالله مارعت بيننانصفان ودفع بالنصف فالثانى النصف وأستنويا فمايق) لانه لم رجيسواه (ولوقيه لمارزق الله فلي نصفه أوما كانمن فضل الله فبيئنانصفال فدفع بالنصف فالسمالك النصف والشاني كذلك ولا شي الاوّل) لحمله ماله للشائي (ولوشرط)الاول (الثاني ثلثه والمسئلة بحالها (ضمن الاوللاانيسدسا) بالتسمية لابه النزم سلامة الثلثمان (وأن شرط) المضارب (للمالك تلثعو) شرط (لعبدالمالك ثلثه) رقوله (على أن يعمل معه)

الدوللانه يسققه برأس المال وملكه فيه ثبت مستندا فلا يفلوس شبهة فيكون سبيله التصدق اه لان [ الثابت بالاستناد ثابت من وجه دون وجه فلايتيت الملك من كل وجه فستمكن الخبث في الربح فلا بطب اله اتقانى وفى البحر ولودفع الشانى مضاربة الى ثالث و بح النالث أو وضع فان قال الاقل الشانى اعمل فيسه مِ أَيِكَ فَلَرَ بِالْمَـالَأَن يَضْمَى أَى النَّلانَةُ شَاءَ ويرجيع الثَّالث على الثانى والثانى على الاول والاوَّل لا يرجيع على أحدد اذا ضمنه رب المال والا لاضمان على الآول وضمن الثماني والثالث كذا في الحيط وقوله وآلا لاصمان على الاول أى أن لم يقل الاول الشافي اعل فيه مِراً يك (قوله وان شاء ضمن الثاني) ويه اشعار بأنه اذا ضمن يرجع على الاول ويطيب الربحله دون الاول لانه ملكم مستندا قهستان (قوله ليس له ذلك) لات المسال بالعمل صارة صسبا وليس للمآلك الاتضمى البدل عندذهات العن المفصورة وأيس له أن بأخذ الربح من الغاصب كذاطهر لى ط (قوله مان أذن) مقهوم قوله بلااذن (قولة علابشرطه) لانه شرط أعف جيع الربحله (قوله الباق) أى الماضل عااشتر طه لاشانى لان ماأ وجبه الاوّل له ينصرف الى نصيبه خاصة اذليسله أنعوجب شديأ الهيرومن نصيب المالك وحيث أوجب للثابي الثلث من نصيب وهو النصف يبتى له السسدس قالفالبحروطاب الربح للعميع لانءل الثانى عملءن المضارب كالاجيرا لمشترك اذااستأجر آخر بأقل ممااستؤجر (قوله والثاني التآث المشروط) لان الدفع الثاني صحيم لايه بامر المالك وقد شرط النفسه نصف جيم مارزق الله وجعل الاقل الثاني ثلثه فينصرف ذلك الى نصيمه الى آخر ما تقدم وكان المناسب أن يقول ون كل المال عوضا عن قوله الباق (قوله والبافي بين الاول والمالك اصعان) لازرب المال هما شمرط أن يكو د مارزق الله المضارب الاول بينهما أصفين والمرزوق للا قلهو الثلثان لان الثلث استحقه الثاني بشرَط الاوّل رهوماً ذونه فلم يكن سررو فالاوّل الاالثلثان فيكون دلك بينهما أصفي ويطبب الهم بلاشهة أيضا عيني (قوله باعتبارالكاف) أى فى توله مارزنك فقد جعل المناصفه فيمارز قالضارب الاول وهو لم يرزق الاالثلث ين فينصفان (قول، وتحوذلك) كا كان المنه فضل الله أو الماء أو الزيادة (قول، ولوقاله) أى رب المال المضارب (قوله واستويافهما بقي) لان الاوّل شرط للشاني المصف وشرطه صحيم لائه باذن المالك واستو يافيمابتي وهوالنصف لان رب المال لم يشترط لنفسه هنا الانصف مار بحمه الاؤلولم ير بح الثانى الاقل الاالنصف والنصف الاسخوصار للثانى بشرط فلم يكن من ربح الاوّل عيى (أقول) لافرق بيهذه والتي تقدمت الامن حيث اشتراط المضار بالشاني فأن في الاول شرط له الثاث فكان ما بقي اليهما وفى الثانية شرط له النصف فكان المصف الباقينهما كذافي بعض الحواشى (قوله ولاشي للاول) لان قول ربالمال مار زقالله أوما كانمن فضل ينصرف الىجيم الربح فيكون له النصف من الجيم وقد شرط المضارب الاوّل لا الذبيع الربح فلم يدق الاول شي عبى (قوله ضمن الاوّل لل النسدسا) لانترب المال شرط لنفسم النصف من مطلق الربح فله ذلك واستحق المصارب الثانى نلثى الربح مشرط الاؤللان شرطه معيم اسكونه معلوما اسكن لاينفذف حقرب المال اذلايقدرأن يعسير شرطه فيغرم له قدرا اسدس لانهضمن له سلامة الثلثين بالعقد لانه غروف ضمن عقد المضاربة عيني (قوله لانه التزم سلامة الثلثين) قال في الدرر لانه شرط لاانى شميأ هومستحق للمالك وهوالسدس فلم ينفذ فى حق المالك ووجب عليه الضمان بالتسمية لانه التزم السدلام فاذالم يسملم وجيع عامة كن استأجر رجلا ليخبط له ثو بابدرهم فاستأجرا لاجير رجلاآخرا ليخيط بدرهم ونصف فأنه يضمن له زيادة الاجر اه (قوله وشرط امبد المالك) التقييد بعبد المالك ليس للاسترازلان عبدالمضارب كدلك وقيل النقييديه لديم توهم أث يدهللموك فليعصل المخلية وعليه كالرم أ الدرر وقيل لماه مخلاف بين أصحاب الشامى والحنبلي وغيرهما لالاحد وعبد المالك وعبد المصارب سواء فىجوازا اشرط والمضار بةلوشرط العمل وادلم يشترط ففي عبد المالك كذاك رف عبدد المضارب كداك عندهما وعلى قول أبى ميفه لم يصم الشرط ويكون المشروط لرب المال كالم يصم السرط لاجبي أولن

عادى وليسبقيد (و)شرط (لنفسه ثلثهمم) وصار كأنه انسارط آلمولى ثاني الربم كذا في عامة الكتب وفي نسمخ المتن والشرحهنا خلط فأحتنبه (ولوعقدها المأذون،معأجنبيوشرط) المأذون(عملمولاءلم يصح ان لم يكن) المأذون (عليه دس الانه كاشتراط العمل على المالك (والاصم) لانه م.نند لابان <del>حك</del>سبه (واشتراط علوب المال مع المضارب مفسد) للعقد لانعم الخلية فمنع العهة (وكذآاشتراطعلالفارك معمضار به أوعهلرب المالمع)المضارب(الثاني) مغلاف كانت شرطع ل مولاه كالوضارب مولاه (ولو شرطيعض الربح للمساكين أوللمسج أوفى آلرقاب) أو لامرأة الضارب أومكاتبه مم العقد

لانقسل شهادة المضارب أوشه ادةرب المالله فمكون المشروط لرب المال همذار بدةمافى الذخيرة والبيانية \* قالف العرقيد بعبدوب الماللان عبد دالمضارب لوشرط له شي من الربح ولم يشسترط عله لا يحوذ و يكون ماشرط له رب المالاذا كانعلى العبددين والالايم صسواء شرط عمله أولا ويكون المضارب وقيد بكون العاقدالمولى لانه لوعقدالمأذونله عقدهامع أجنسنى وشرطعلمولاه لايصح أنم يكن عليهدين والاصم كأ يأتى وشمل دوله العبدد مالوشرط للمكاتب بعض الرج فاله بصج وكذالو كان مكاتب المفارب لكن بشرط أن ست برط على فم الما وكان المسروط المكاتب له لا الرلاء والله يشترط على لا عدوروعلى مسذا غيره من الاحانب فتصد المضار بة وتحسكون لرب المال ويبطل الشرط اه وسسمأني الكلام فسموالم أقوالولا كالاحانب هنا كذافي النهاية وقيديا شتراط على العبدلات اشتراط عل وبالمال مع المضارب مفسدلها كا اسمأتى (قوله عادى) أى اشتراط على العبدعادى فان العادة في نحوذ لك أن يكون العبد معينا في العمل وهوا تفاقى لا احترازى (قوله وليس بقيد) أى الصعة اذلوا شترط له التلث ولم يشترط عله صم ويكون لمولام الكن فائدة اشتراط علد تظهر في أخذ غرما تهما شرط له حيننذ والافليس لهم بل للمولى قال ألزيلعي وهذا اظاهر لانه باشتراط عدله صارمضار بافى مال مولاه فيكون كسبمله فيأخده غرماؤه والافهو المولى الح واستنفدهمنه انهاذا اشترطعله فلم بعسمل لميكن الغرماء بل المولى لانه حيث لم بعسمل لم يكن من كسبه أنوالسعود (قوله صم) أى تقسيم الربح وشرط عمل العبدوعلة الاقلماذ كر المؤلف وعله الثانى ان العبد أهلأن يضارب فى المولاه والعبد يدحقيقة ولو كان محمورا حتى يمنع السميد عن أخذما أود عه عبده الحمور والعبدهناصاره أذو باباشتراط العمل عليه فلايدا ولاه بعد تسليم المال اليه فصعت المضاربة زيلعي (قوله وفي نسخ المتنو الشرح هنا خلط) أى في تعبيره الممالك بثلثين أوفي تعبيره في بعض النسخ بالثاني أما نسيزااتن فقدرأ يتفى نسحة منده ولوشرط الشاني ثلثه ولعيدا لمالك ثلثه على أن يعمل معه ولنفسه ثاثه صم اله وهوفاسد كاترى لعدماجتماع أثلاث أربعة ولعدم وجود مضارب نان في السئلة \*وأما الشرحفصه وقوله على أن يه مل معه عادى وليس بقيد بل يصحر الشرط و تكون استد وان لمنشرط عله لا يحور اه فان المواب حذف قوله لا يحور لماعلت من العبارة السابقة اه حلى بايضاح ط (أقول) وسبق الشار ح الى التدبيه على دلك محشى المنح العلامة الخير الرملي (قوله ان لم يكن عليه دس) أى مستغرق الماله ورقبة الأنبه يخرح المال عن ملك سيده وهذا عند الامام كانقدم ويأتى لان المولى لاعلك كسب عبده المدنون فصارمن أهل أن يعمل فى مال المضاربة وعندهما علك سيده ما فى يدءوان أحاط دينه بماله ورقبته فيا بغي الا يصم استراط العمل على المولى عنده مامطلقا فلراجع (قوله لا علا كسمه) فصارا اسمدمن أهل أن يعمل في مال المضاربة وهذا على الخلاف كاسمعت (قوله واشتراط على رب المال مع المضارب مفسد الخ) لات المضاربة لابدنهامن عل المضارب ولا عكمه العدمل مع عدم النفلية وهي العلة في المسائلة الثانية والثالثة وهذه المسئلة كالتعليل لماقبلها عكال الأولى تقديها وتفريع الاولى عليها رقوله مخلاف مكاتب شرط علمولاه)أى اذا دفع المكاتب مال، ضار بة لا خووشرط علمولاه فهافأنه لا يفسد مطلقاسو اعكان علىهدىن أولالانه لاعال أكسابه لائه معامل معاملة الاحرارفهافى مده فانعز قبل العمل ولادن عليه فسدت كافى البَّحر وكان الأنسب ذكره بعدم سئلة المأذون (قوله كالوضار بمولاه) فانه يصح القلما (قوله أوفى الرقاب)أى فكهامن أسرالرق وفسادالشرط في الثلالة لعدم اشتراط العمل كاسسيظهر (قهله أولامرأة المضار بأومكاتبه الح) لكن عدم محة الشرط في هدين اذالم يشترط علهما كاسيشيرا ليه بقوله ومتى شرط لاجنبي الخ ومرعن النهاية أن المرأة والواد كالاجنبي هذاو في التدمن ولوشرط بعض الربح لمكاتب رب المال أوالمضاربات شرط عمله جازوكان المشروط له لانه صارمضار باوالافلالان هذاليس عضار بةواغا المشروط هبةموعودة فلايلزم وعلى هذاغيرهمن الاجانب انشرط له بعش الربح وشرط عله عليه صع والافلا (قوله

ولم يصحرالشرط) ومافى السراحية من الجواز فهما إذا شرط ثلث الربح لامر أة الضارب أومكاتبه وللمساكن أوفى الرقاب أوالجي محول على حوازعة دلاالشرط ومكون ذلك لرسالمال فلا بخالف ماهناولا يعتاح الى ماوجهم العلامة أتوالسعودمن أت السئلة خلافية لانه لم يقف على هدذا التوفيق هوولا شيخه فعل المسئلة ذات خلاف وعل عدم الشرط في امرأة المضارب ومكاتبه اذالم يشترط علهما ( عوله و يكون المشر وط لرب المال) لانه لمايطل الشرط كان الربح تبعالا مسله وهو رأس المال وهولرب المال مكذار يعه (قوله لايصم) حيث لم يشرط عله فوافق ما بعد ، (قوله ان شرط عليه عله صم) أى الاشتراط كالعقد (قوله والالا) أى انشرط البعض الدجني ولم يشترط عله لا يصح الاشتراط و يكون لرب المال أما العقد فصيح واستفيدمن هدذا الشرط انه لايشترط المساواة بسالمضار بمن فى المال الواحد دلائه أطلق البعض فشمل مااذا كأن مثل ماشيرط للمضارب أو أقل أو أكثرلات أحدهما قديكون أهدى للعمل أوفدهم بجآ خوكافي الشركةوالحاسل انماشرط لثالث انكان يرجع الى المضاد بجاذ ويكون المضارب كاشتراطه لعبده فير المدنون والافهولر بالمال والفرف أنشرط الربح لعبده كالشرطله فيصحه يخلاف الشرط لزوجته ونعوها لانه لايثبت الملائله لان الزوجة والولد كالاجنبي هما كأقدمناه وفهم هدآمن قول القهستاني وفيه اشارة الى اله انشرطشي العبد المضارب أولاجني ليعلم عالمفارب صدولا شروط للمضارب يعنى فى الاولى والدجني يعنى فى الثانية والى اله لولم يشترط عل أحدمنهم صم العقد والمشروط للمالك سواء كان على العبددين أولا وتمامه في الذخيرة فايت الشارح سلك هدذا النظام ولم يغير التحر بروالبيان (قوله الكرف القهستاني) لامحل الاستدراك مع هدا التقر برلان قوله يصحم طلقاأى عقد المضارية صحيع سواء شرط عل الاجنبي أولا غيرانه انشرط عمله فالمشروط له والادارب المال لانه عنزلة المسكوت عند ولو كارا ارادان المشروط صيرمطلقانافي قوله والاأى وانلم بشترط عمله والمالك (قوله والاوالمالك) أى وان لم يشترط عله فالمالك قال في النهاية معز باللذخد يرة اذا شرط في المضاربة بعض الربح لغدير المضار دفات كان لاجميى وشرط عله فالمضار بفحائزه والشرط جائز ويصيروب المال دا معاالمال مضار بةلرجلين وان لم يشترط عل الاجني فالمضاربة جائزة والشرط باطل و بجعل المشروط للاجنى كالمسكوت منه ميكون أرب المال اه (قوله خدادا للبرجندي) كالمعفى العبد لافى الاجنبي كايعلم عراجهة شرح الملتقي (قوله ماز) قال في العرواذا كان الاشتراط للعبداشتراطالمولاه فاشتراط بعض ألربح لقضاء دس المضارب أولقضاء دس رب المال جائز بالاولى الى آخرماهنا (قوله و يكون) أى البعض (قوله تضاعدينه م) المربكون ضمير يعود عدلى البعض والجار والجر ورهوا الحبر وقضاء دينه فائت فاعل المشروط والمعيى ويكون ذلك البعض للذى شرط له قضاء دينهمن المضارب أوالمالك واستفيد عمامرانه لابدان يكون البعض شائعه في جيم المال كالثلث والربع والسدس أمالو كانت دراهم معيدة فانه تفسديه المضاربة لانه يؤدى لقطع الشركة فى الربح واغسأ طلقه هذاآء تمسادا على ماقدمه بان لايشترط لاحدهمادراهم مسماة، ن الربح (قولة ولا يلزم) أى كل من المالك والمضارب وعبارة المرولا عبرعلى دفعه اغرمائه (قوله عوت أحدهما) سواءعلم المضارب عوت رب المال أملم يعلم حتى لا علك الشراءبعد ذلك عال المضاربة ولأعالف السفرو علف بيعما كان عرضالنص المال لانه عزل حكمى فاضيحات (قوله و عبر يطرأ على أحدهما) بعنون أوسفه أو عرماذون (قوله و يعنون أحدهم المطبقا) هو داخل تحت قوله وحبر الاانه ذكره لتقييده بالاطباق (قوله باعهاوصيه) أى وصي المضارب لان العزل لا يمكن حيشة فى المضارب فلا يجرى على وصيه وقبل ان ولاية البيام تكون لوب المال ووصى المضارب كايهما وهو الاصح لان الحق كان الممضارب والكن الملك لرب المال فصار ينزله مال مشترك س اننهن فيكون الامر البهما اه قلت فاولم يكن له وصي هل يستبد المالك بالببع أو ينصب القاضي وصيابيه عمعه الظاهر تع حوى والذي فالهندية فانالم بكنله وصىحهل القاضيلة وصيابيتهاذ وفي رب المال رأس ماله وحصلته من الربع

و (لم يصم الشرط ويكون) الشروط (لرب المال ولو شرط البعض لمن شاء المضارب فأن شاء ولنفسه أولوب المال صم) الشرط (والا) بان شاءه لاحنى (لا) يصمومتي شرطالبعض لاجندي انشرط عليمه عمله مم الشرط والالا الكن في القهسستاني الله يصم مطلقا والمشروط للاجنى ان شرط عله والا وللمالك أيضا وعزاه للدخيرة خلافا للرحندي وغديره فتنبه ولوشرط المعض لقضاء دن المضارب أودن المالك حازو تكوب للمشروط له تضاعدينه ولايلرم بدفعه لغدرمائه عور (وتبطل) المضار بة (عوت أحدهما) الكونها وكالة وكذا يقتله رحر طرأ على أحدهما وعنون أحدهما مطبقا تهستاني وفي اليزار به مات المضارب والمال عروض باعهارصدمه ولوماترب المالوالمال نقد

و يعطى حصة المضارب من الرجم غرماءه أى ال كان له غرماء فغرماء المضارب لاياً خذون عروضها لانم امال الغير ط (قوله تبطل ف حق التصرف) أى ولا تبطل ف حق كونه وديعة (قوله تبطل ف حق المسافرة) أى الىغدىر للدرك المال واوأتي مصراوا شنرى شيأفات رب المال وهولا يعمل وأتى بالمتاع مصرا آخر فيفقة المضارب في مال نفسه وهو ضامن لما هلائ في العاريق فان سلم المناع جاز بعه لبقائها في حق البيع ولوخر من ذلك المصرقيل موت رب المال عمات لم يضمن نفقته في سفره اه مزاز مة رقوله وأتى بالمتاع مصراً يعني غير مصرربالمال فانه لوأخرجه يعي بعدموت ربالمال الىمصر ربالمال لايضمن لانه يجب عليه تسليمه فيه ذكره فمهاأيضاوذكره قاضيخان الكن تقدم ان المخصيص يصعر قبل صيرورتم اعروضا لابعده وكلموضع صدالهز لفيه صدالتخصيص فيهومالا فلاونقسل في النهابة اله لآيصد نهيه عن المسافرة في الرواية المشهورة وأننهاه لم يتعلق بنهيه حكم حقى ينض عنه نعو أن يقول لا تمع نسيئة لان حق التصرف ثابت له لانه يحتاج الى أن يسعه أيظهر الربح فاذائه امعن ذاك فقد أبطل حقه في التصرف فلم بصع واذالم عال عزله حق ينص لم علك تخصم الاذن أيضالانه عزلمن وجه وأمااذانهاه عن المسافرة ليصم نهيه على الروايان المشهورة لانه عاك المسافرة باطلاق العسقد ثم قال وفى الذخيرة وكلجواب عرفته فى الفصول كلها ادامنع رب المضارب عن التصرف فهوالجواب فيمااذامات ربالمال اه فعلممنه أنمانقله الشارح هنامن بطلائم افي حق المسافرة على غسيرالر وابات المشهورة فتدبر (قوله فله بيعه) أى مال المضار بة بعرض ونقد ثم يكون العرض الثانى كالاول فله بيعه بعرض أيضاالى أن يصير مال المضاربة مثل وأس المال وأسكان مال المضاربة من وأس المال من حيث التمية الأأنه من خلاف جناسه من حيث الحقيقة بأن كان رأس المال دراهم ومال المضاربة د نانيراوه بي المكس يعسمل نم بي ر سالمال ماه عماه وشرمن كل وجه حتى لا علك شراء العروض به و علك إصرفه باهومن جنس رآس المال أى مال المضار بةوه لي هداموت رب المال في بيدع العروض يعى ادامات رب المالوالمال عروض فللمضارب التيبيع العروض - في ينض وأس المال وعوها بأن كان وأس المال دراهم والمال دمانيركانله أن يبيع الدمانير كاف العزل نهاية (قوله وبالحكم لحوف المالك مرتدا) أى اذاحكم بلحو قهمن يوم ارتدوانتقل ملكمالى ورثته فأن كان المال نومند فاعمافى يدهلم يتصرف ديه ثم اشترى بعد ذاك فالشتراءلة و عده وعد موضيعته لانه قد انعزل عن المفار بة وزال ملك الا مرعن المال فصار متصرفافي ملك الورثة بغيرأ مردوات كان المال مشاعا أوعروضا أوغير الدراهم والدنانيرمن سائر الامو ال فبيع المضارب وشراؤه فيه جائز حتى يحصل رأس المالكافي السراح الوهاج وانما بطلت لان اللعوق عنزله المون والهذا يورث ماله و يعتق أمهات أولادهومدىرو. زيلعي والمرادبالم للنخصوص الرجـــل ولهذا قال في عاية البيآن ولو كأنرب المال امرأة فارثدت فهسي عنزلة المسلمة لانم الاتفتل فلم تنعقد الردة سبب التلف ف حقها اه وسيشير الشار حاليه قريبا (قوله فانعاد الح) ينبغي أن يكون هذا اذالم يحكم بلحوقه أمااذا حكم بلحوقه فلاتعود المضار بفلانها بطلت كأهوظاهم عبارة الاتقاني في غامة البيان الكن في العنامة أن المضاربة تعودسو العجم بلحاقه أحلا فتأمل ونصعبارته واذاار ثدر بالمالءن الاسلام ولحق يدادا لحرب بطات المضار تمعني اذالم بعد مسلما أما اذاعاد مسلما قبل القضاء أو بعده كانت المضاربة كاكانت اه (أقول) لكن يشكل على ماذ كريان الباطل لا يعود صحيحا فكيف تصم المضاربة بعد الحكم الحوقه بعوده والحال أنها بطلت عالحكم بلحو قه الاأ العابان البطلان موقوف الى حال التسين فاذا تسن رجوع مع قيت على أصلها ويدل لذلك عمارة غامة البمان كانت المضارمة كاكانت فمكون قوله بطلت أى بطلافامو قوفاان تبين والافيانا تأمل (قول حكم الحاقه أملا) أماقبل الحكم ولانه عنزلة الغيبة وهي لا توجب بطلاب المضاربة وأما بعده فلحق المضارب كالومات حقيقة ط عن الشرنبالالية (قوله بخلاف الوكبر) أى اذا ارتد الموكل وحكم الحاقه فانالو كالة تبعلل ولاتعود بعودمالى الاسملام لان تعمل النصرف خرح عن ملك الموكل ولم يتعلق بهدق

تبعال فى حق التصرف ولو عرضا تبطل فى حق المسافرة الالتصرف فله سعه بعرض ونفد (و) بالحسكم ( بلحوق المالات مرتدا فان عاد بعد لحوقه مسلما فالمان به على حالها) حكم بلحاقسه أم لا عنايه ( يخلاف الوكيل) لانه لا - قله

بينهما علىماشرطا اه وهان فأن لق وباعواشترى هماك ثمرجعم سلما فله جسع مآاشسترى وباعف دارا لرب ولاضمان عليه في شي من ذلك مندية وذلك لان تصرفات المرتد الماتو قف بالنظر الى ملكه ولاماك المضارب فى مأل المضاربة وله عبارة صحيحة فلا توقف فى ملك المالك فبقيت المضاربة على حالها قال فى العماية وتوقف تصرف المرتد لتعلق حق الور ثة ولا توقف فى ملك رب المال العدم تعلقه به أى فلا يعطى له حكم الون بالنسبة اليموظ اهر مسواء لحق ولم يحكم به أولا كاف الدرر وسدر الشريعة (قوله وماتصرف ناهذالح) أى حيث كانت المضار به باقية على حالهافى قولهم جمعا فيمسع مانعسل ذلك عائز والربح بينهماعلى ماشرطاخلا أنمايخقه من العهدة فياباع واشترى حيث يكون على ربالم لفي قول أي حند فقلان حكم العهدة يتوقف ردنه لانه لولزمنه القضي من ماله ولاتصرف له فيه فكان كالصي الحموراذاتو كل عن غيره بالمسم والشراءوف تولهما حاله فالتصرف بعدالردة كهيى فيه قبلها فالعهدة عليمو يرجع على ربالمال كافى العناية وكأن الاولى تقدم هده العبارة على قوله فان مأت والحاصل فرق سن الارتداد س قبل اللعوق و بعده لا درق بينهما (قوله ولو أو أرتد المالك فقط) محترز قوله و الحوق المالك وعلى هدذ الا فرق بن المالك والمضارب الوفال والحوق أحدهما تمقال ولوار تدأحدهما فقط الخ لكان أخصر وأظهر تأمل اكن الفرق أنهاذا ارتدالمضارب فتصرفه نافذ (قوله أى ولم يلحق) ومثله ادالحق ولم يحكم بلحاقه (قوله فتصرفه) أى المضارب موقوف عند والامام أي لتعلق حق ورثة المالك بالمال لز وال ملكه بالردة عان عاد الى الاسداد معاد ملكه ونف ذنصرف المضارب وان مات أوقن ل أو حكم بلحاقه عاد المال الى الورثة و يبطل تصرف المضارب وعلمه لامرق بن المالك والمضار ب الايالتصرف فان تصرف المضارب فافذدون المالك وعامه والاخصرات يقولُ و بِلْمُوقَ أَحدهما ثم يقول ولوارتد أحدهما فقط الخ (قوله وردة المرأة عـــ ير. وُثرة) سواء كانتهى صاحبةالمال أوالمضار بةالاأنتموت أوتلحق بدارالحر ببغيكم بلحاقها لاتردنهالاتؤثرف أملاكها مكدا لاتؤثر في تصرفاتها منم (قوله ان علمه) أى ولوالعزل حكافلا ينعزل في الحكمي الا بالعلم علاف الوكس حيث ينعزل فى المسكمي وان لم يعلم كدا قالوافان قاتما الفرق بينهما قلت قدد كروا أن الفرق بينهما أنه لاحقله بحلاف المضارب منع والذى فى الهندية عن الحاسة تبطل المضاربة ووترب المال عسلم بذلك أولم يعــ لم-تى لا يملك الشراء بعد ذلك بمــال المضار بة ولا يملك السفر اه وتقدم ذكره (قولهم طلقا) أى وان أ يكوناعدلين بانكاماهاسةين أومستورين (قولة أوفضولى عدل) كان الانسب أن يقول أو واحدعدل بقرينة السياق وكائه وأعىما تقدم فى باب عزل الوكيل من أن العزل شبت بمشافهة وكابة ورسالة واخبار فضوالى و يعتبر فيه أحد شطرى الشهادة من العدد أو العدالة (قوله ميز) أى ولو رقيقا أنثى غير بالغ ولاعدل لان الرسول والوكيل كالاصيل وهذاعندا لامام وعندهمالا فرق بن الرسول وغيره كإفى أخواتها (قوله ولوحكم ) كون المالك أى ولو كان المزل حكم فائه يشمرط فيمه العلم على ماسلف لانه عزل حكمى (قوله ولوحكما) كارتداده مع الحبكم باللعوق وجنونه مطبقا (قوله فالدراهم والدنانيرهما جنسان) التفريع غير ظاهر لأخرماقديكو فانجنساواحدافى كثيرمن المسائل وحينثذ فالاولى الواوكافي البحر والمنفوفان كانوأس

المال دراهم وعزله ومعهد ما نيرفله سعها بالدراهم استحساباً و بالمكس بعد العلم بالعزل حتى يكون من جنس وأسلمال ليتميز الربح في تديي حظه ممه لكن تقدم في البيدع الفاسد أن الدراهم والدنانير جنس واحد في شمان مسائل منها في المصار به ابتسد اعوانتها عوبقاء اه وكتب سيدى الوالدر حسه الله تعالى تحقوله ومضار به ابتداء وانتها عوبقاء لم ذكر ذلك التقسيم في العمادية واعداد كرسور تين في المضاربة احداهما مااذا كانت المضاربة دراهم في الدراب المال أوعزل المضارب عن المضادية وفي يدودنانير لم يكن المحضارب

الوكيل (قوله بخلاف المضارب) فانله حقافاذاعاد المالك فهسى على حالها والاولى حذفه لانه مستفاد مما تقدم فلاحاجة البه (قوله ولوار تدالمضارب فهـى على حالها) عنده ما حتى لو تصرف وربح ثم فتل كان ربعه

يخــ لاف المنارب (ولو ارند المفارب فهيي عدلي مالهافانمات أوقتل أولحق بدارالحرب وحكم بلحاقه بطلت) وماتصرف افسد وعهدته على المالك عند الامام بعسر (ولو ارتد المالك فقطا) أي ولم يلحق (فتصرفه) أي المضارب (موقوف وردة المرأة) لانها لاتقبال فلرينعقد بسبب التلف فحقها (غيرمؤثرة وينعزل بعزله) لانه وكمل (انعلمه) بخبرر حلن مطلقا أوعضولى عمدل أورسول عميز (والا) معلم (لا)ينعزل (فان عالم) مالعزل ولوحكم كرت المالك ولوحكم (والمال عروض) هوهنا ما كان خدلاف جنس رأس المال فالدراهم والدنانيرهناجنسان

أن يشترى م اشيأ ولكن يصرف الدنانير بالدراهم ولو كان مافى يد عروضا أومك بلا أوموزو فاله أن يحوله الحرأس المالولوماع الماع بالدنانيرلم يكرله أن دشترى بماالاالدراهم ثانيتهمالو كانت المضارية دراهم في مدالمضارب فأشترى متاعابكملي أو وزني لزمه ولواشسترى بالدمانير فهوعلي المضاربة استحساما عندهما اه ملخصا فالصورة الاولى تصغرمنا لالانتهاء والثانية للبقاء اكرام يظهرني كون الاولى بمانعن فيه ادلوكانت الدراهم والدنانبرفها حنساوا حداما كان ملرمه أن يصرف الدنانير بالدراهم تأمل ثمرا يت الشارح في بالمنار بةجعلها بنسين فهذه المئلة وهذاء ينمافه مته ولله تعالى الحد وأمامس علة المفاربة ابتداء فقد زادها الشارح وقال ط صورته عقدمه المضار بة على ألف دينارو بن الربح فدفع له دراهم فيمتها من الذهب تلك الدَّانير صف المصار به والربع على ماشرط أولا كذا طهرلى اله كالم سيدى الوالدرجه الله تمالى (قوله باعها) أى له يمعها ولاعنعه العزل من ذلك اتفانى (قوله وانتماه عنها) أى عن النسيئة ولا علائ المالك فسفهاف هدده المالة كالابصم فيسمعن المسافرة فى الروايات المشهورة وكالاعلاء ولا لاعلا تخصيص الاذن لانه عزل من وحه محر عن النهامة وسأنى واعلاء الذلا لانه حقافي الربح (قوله ثم لايتصرف في ثمنها) أى اذا كان من جنس رأس ما الهالات المبيد ع بعد العزل كان الضرورة - تي يفاهر الربح ان كانفه ولاحاجة المه بعد النص فصار كالذاعزله بعد مانص وصارمن جنس رأس المال زيلعي (قوله ا ولافي نقد) أي لا يتصرف اذا كان وأس المال فضة بفضة ولواجو دكايفيده عمومه ط (قوله و يبدل خلافه يه) أىله أن يبدل خسلاف رأس المال من النقد رأس المال (قوله استحسانا) والقياس الايبدللان المُفدىنمن جنس واحدمن حيث الثمنية (قوله لوجوب ردجنسه) أى الحرب المال ان امتنع المالك من أحددنا المنسكايفيد ماقدمناه عن الأنقاني وفي الهنددية عن الكافيه أن يبيعها يجنس المال استحساماوهو يفيدالجوازفان حل على عدم التنازع زال الاشكال ط مزيادة (قوله وايطهرالر بح) جعله ف العيدى والدررعدلة لببيم الضرورة حيث قال لآن له حقاف الربح ولا يظهر ذلك آلا بالنص ميثبت له حق البسع ليظهر ذلك وموته وارتدادهم اللعوق وجنونه مطبقا والمال عروض كعزنه والمال عروض زيامي (قهله ولاعال الح) هذا معطوف على باعها عطف على على معلول واسته قدمه على عملا يتصرف ولاتنسمام فى موت المضار ب والمال عروض و يفهم منه أنه اداف ههاوالمال عروض سعها مالمقد مراز فرع / القال فالقنية من باب المضاورة أعطاه دمانيرمضاوبة مم أراد القسمة له أن يستوفى دناسر وله أن يأحد من المال بقيمتها وتعتبرقيمتها يومالقسمة لايومالدفع اه وفى شرح الطعاوى من المضاربة ويضمن لرب المسال مثل ماله وقت الخلاف بيرى فح بحث القول بتمن المثل وهـ ندها لده طالما توقفت ومها ها نرب المال يدفع دما نبر مثلا بعدد مخصوص عم تعلوقيمها ويريد أخذهاعدد الاعثل القيمة تأمل والذي ينلهرمن هدا أنه لوعلم عدد المدفوع وتوعه فلم أخسده ولوأرادأن يأخد القيمة من نوع آخر يأخذه بالقيمة الواهمة وم الخلاف أى يوم النزاع والحصام وكدا اذالم يعلمنو عالمدفوع كمايقم كشيرا في زماننا حيث يدفع أنواعا ثم تحهل فيضطر الى أُخذَقيمتها لجهالمُ افياً خذبالقيمة نوم الخصام تأمل والله تعالى أعلم (قولِ ولا تخصيص الاذن) أعاده بقوله آنفاوان نهاه عنها (قوله صم) أى الفسخ والربي بعدداك العامل كاسآف في الشركة (قوله اوثرفا) أى فسه المضارية أوانتهت (قولة وفي المال دون) أي وقد باع المضارب عروضا بمن لم قبيضه من المشتر من (قوله على انتضاء الدون) أى أخذها واستخلاصها (قوله اذحيند يعمل بالاحق) عبارة المحرلانه كالاحير والربح كالاحرة وطائ الدن من عمام تكملة العمل فجبرعاً وطاهر ولو كان الربح قايلا فال في مر الملتقي ومفاده أن نفقة الطلب على المضارب وهد الوالدين في المصرو الافق مال المصاربة قال في الهندية وأن طال سفر المضارب ومقامه حتى أتت المفقة في جيع الدين فأصف على الدي حسب لد النفقة مقددار الدين وما زادعى ذلك يكوب على المضارب كدافى الحيط (قوله والا) أى والم يكن فى المال رع (قوله لاجبران مدند

(باعها) ولونسيئة وانتماء عنها (مُلايتصرف في عُنها) ولافي نقسد من جنس رأسماله ويبدلخلافهبه استحسانالوحوبردجنسه وليظهـر الربح (ولاعلك المالك وسينها في هذوا لحالة) بل ولا تخصيص الاذن لانه عزلمن وجهمها به (مخلاف أحد الشريكن اذافسخ الشركة ومالها أمتعة) صم (افسترقا وفى المال دون وربح يعسيرالمضاربعلي اقتضاء الدبون) اذحينتذ معمل بالاحق (والا)رج (لا) حبر لانه حينياز

متبرع (و) يؤس بأن ( بوكل المالانعلمه) لانه غمير العاقد (وحسدهالوكس بالديع والمستبضع كالمضاوب) يؤمران بالتوكيل (والسيساو عدير عدلي التقامي) وكدا الدلال لانهدما يعملان بالاحق \* (فرع) \* استؤحر على أن يبيع ويشترى لمعجز اهددم قدرته عليه والحيلة ان سمة أحره مدة للخدمة ويستعمله فالمدع زيلي (وماهلكمن مال المضارية اصرف الى الربع) لامه تبسع (فانزادالهالك على الرج لم يضمن)ولوفاسدة من عله لأنه أمن (وان قسم الربح و بقيت المضار به مُ ملك المال أوبعضه ترادا الربح عمطلب حكم عادثة المترى

٣ مطلب القول للشريك والمفارب في مقدار الربح والحسران وفى الضمياع والردالشريان منبرع) أىلانه وكيل محض ولاجسبره لى المنبرع على انهاه ما تبرع به ولهد ذالا يجبر الواهب على النسليم زيلعي ولايقال الردواجب عليه وذلك انمايكون بالتسليم كأأخذ ولانانقول الواجب عليه رفع الموانع وذلك مِا لْتَعْلَيْهُ لا بِالسَّالِمُ حَقِيقَةُ مَا عَن أَي السَّعُودُ (قُولُهُ لانه) أَي السَّالْ غَير العاقد فالحقوق لا ترجُّ عالمه بلالى العاقد الذي هوالمضارب فقبض الثمن له لا المالك ولا يلرم التقاصى لانه متبرع فيؤمر بتوكيل المالك ليقدره لي تحصيل الدبوت كافى العينى (قوله وحبشذ) أى حين اذ كان المتبرع لا يحبره لى الاقتضاء والاولى أن يقولولهذا كأن الوكيل الح (قوله والسمسار) بكسرا لسين الاولى المهملة وهو المتوسط بين البائع والمشترى لسيع بأجرمن غسيرأن يسستأجر والدلال الواسطة بين المتبايعين اه وفى منلامسكين السمسار الدلال (قوله يجبر على التقاضي) أي طاب الثمن النعقد البيع لانه يبيع ويشترى للماس عادة بأحرة فعل ذاك عنزلة الاجارة الصيدة بعصكم العادة وعب التقاضى والاستيفاء لانه وصل اليد مبدل عله فصار كالمضارب اذا كان في المالر بعز يلغي (قوله وكذا الدلال) مقتضى كالرم الشارح ان الدلال غيرا اسمسار كأف القهستاني بان الدلال يحمل السلعة الى المشترى ويخبر بالنمن و يبيع مخلاف السمسارفانه لم يكرف يده شئ ومقتضى مامر عن مسكي عدم الفرف بينهماوف الدور كالدلال فائه بعد ل بالاح و والسمساوه والذى يجلب اليه العروض والحيو المات لبيعها بأحرمن غيرأن يستأجرالى آخرمافيه (قوله لعدم قدرته عليه) لان الشراءأوالسيع لايتم الاعساءدة غيره وهو الماشع أوالمشترى والايقدر على تسليم زيلي (قوله ريلي) وتمام كالامهوا نماج أرتهذه الحياة لان العقد يتساول المفعة وهي معلومة بيان قدر المدة وهو قادرعلي تسلم نفسه فى المدة ولوعل من غير شرط وأعطاه شيأ لا أسبه لانه عل معهد سمة فيازاه خيراو بذلك حرب العادة ومارآء السلون حسينا دهو عند الله حسين اه (قوله وماهلات من مال المضاربة يصرف الى الربع) (أقول) وكذلكما هلكمن مال الشركة صرف الحالر بحوالباقى من الربح يصرف على ماشرطا ورأس المال على حكمه فأذا زادالها للذعلى الربح فهوعايه مابقدرماليهما وبه علم حكم حادثة الفتوى م شريكان مالهسما منفاوت والعمل مشروط علم حماوالر بحسوية بينهما هلك بعد الربح شئء من الماله وبقي شئ من الرحم فما الحكم الجواب مأفضل من الربح على مأشرطاو رأس المال على حكمه والها ان عليهماوه وظاهرذ كره الحبر الرملي (قول لانه تبع) أيورأس المال أصل وصرف الهالك الى ماهو تاسع أولى كايصرف الى العفوف الزكاة ولان الرع فرع عن رأس المال ولايثيت له حكم قبل ثبوت أصله كافي العبي والقول الشريك م والمضارب فى مقدداد الربح والحسران مع عينه ولا لمرمه أن يذكر الاسم فصلاوا لقول قوله ف الفدياع والردالشريان نهر في الشركة (تنمة) هلك مال المضاربة قبل أن يشترى به شيأ بطلت وان اسهلكه المضارب ضمنه ولميكن له الشراء بعد دلك اصبرورته ضميماوان استهلكه غيره فأخذه منسه كان له الشراء على المضاربة حوى عن الاقطع (قوله لم يضمن) لكونه أميما سواء كان من عمله أولا بحر (قوله ولو فاسدة)لانماأمانة عند الامام وعندهماان كاستفاسدة عالمالمعمون (قوله من عله) ولوالهلاك من عله المسلط علمه عنسدا المحاروأ ماالتعدى فيظهرانه ضمن به سائحاني أى سواء كانت المضاربة صحيحة أوفأ سدة وسواءكان الهلاك من عمله أولاو يقبل قوله فى هلا كه وال لم يعلم ذلك كابقمل فى الود بعة مخريز بادة ولم أرزيادة منعله فى العينى ولافى الدرر وحواشيه فايتأمل معنى قوله منعله ولوا قتصر على قوله ولوعاسدة لمكان المعى أظهر شررأ يتففروق الحبوى مانصه واذاعل في المصاوية القاسد ، ورسح كان كل الربح لوب المال والمضارب أحرمثل عله ولاضمان اذا هلك المال في يه اه (قوله لانه أمين) علة أعدم المحماد وية ل قوله في الهلاك و الله بعلم دلك كايقبل فى الوديعة منم (أقول) وينغى أن يضمن ما نلف بعمله لانه أجير مشــ ترك وعلى قولهمايات عن ماتلف في ده وان لم يكن من عله كأعلم في بابضمان الاجميروله له محول على ما اداسا مرعال المضاربة عانه يكون بمنزلة الاجيرا لماص وليحرر (قوله تراداالربع) يضمن المضارب مأشده على انه ربح لانه

أخده لنفسه يحلاف ما بقى في ده لا يضمنه اذالم يأخذه انفسه حوى (قوله ليأخذالم الكوأس مانه) فيداً مراسل الم بالمنفعة ثم بالربح الاهم فالاهمم الحتيار فان فضل شئ اقتسماه اهدرمنتى أى لان رب المالم يبقله الربح تابع كاذ كرنافلا يسلم بدون سلامة الاصل عنى (قوله ومافضل فهو بينهما) لان رب المالم يبقله حق بعد استيفاء ماله الافي الربح عنى (قوله لم يضمن) أى ان نقص الربح عن الهالك لم يضمن المضارب (قوله لما من) من أنه أه بي فلا يكون ضمينا (قوله والمال في دالمضارب) منه في العزمية عن صدر الشريعة وهو فص على المتوهم والافيالاولى اذا دفع علم المال بعد الفسخ ثم استرده وعقد الخرى (قوله لائه عقد حديد فهلاك المال في الثانية المقد جديد فهلاك المال في الثانية لا يوجب التقاض الاولى فصار كا ذا دفع اليه مالا آخر (قوله وهد ذه هي الحيلة المافعة المضارب) أى لوغاف أن يسترد منه رب المال الربح بعد القسمة بسبب هلاك مابق من رأس المال وعلم عمام آنفا أنه لا يتوقف صحة وأستغفر الله المغارب رأس المال الى رب المال وتقييد الزيلى به اتفاقى كانبه عليه أبو السعود والله تعالى أعلى وأن يسلم المنال المالية تعالى أعلى وأن يسلم المنال الحرب المال وتقييد الزيلى به اتفاقى كانبه عليه أبو السعود والله تعالى أعلى وأستغفر الله العظيم

\* (فصل فى المتفر قات) \* (قول لا تفسد الح) حتى لو اشترى زب المال به شيأ و باع فهو على المضار بة لان الشرط هوالتخلية وقد محققت والابضاع توكيل بالتصرف والتصرف حقالمضارب فبصم التوكيل به وقال زفر لاتفسد ولايستحق المضارب من ربحه شيألان رب المال تصرف في مال نفسته بغير توكيل ولم يصرح به فيكون مستردا للمال ولهذا لايصح اشتراط العمل عليه ابتداء ولناأن الواحب له التخليسة وقد تمت وصارالتصرف حقاللمضاربوله أننوكرب المالصالحالذلك والابضاع توكيل لائه استعانة والماصح استعان المضارب بالاجنى فرب المال أولى لكونه أشفق على الال فلايكون استردادا عفلاف شرط العمل عليسه التداءلانه عنع الفنايسة فان قلت رب المال لا يصلح وكيلالان الوكيل من يعمل في مال غيره ورب المال لا يعمل في مال فيره بل في مال نفسمه قات أجرب بان المالك بعد التعلية صار كالاجنبي فاز قوك إله فان قات الامركذاك المعسة المضار بقمع ربالمال قات أجيب بان المضاربة تمعقد شركة على مالرب المال وعل المضارب ولامال هنافلوجوزناه أدى الى قلب الموضوع اه (قوله بدفع كل المال) أفاد بالدفع أن المضارب لابدأن يتسلم المال أولاحتى لوجعل المال بضاعة قبل أن يتسلم لا يصم لان التسلم شرط قبها اهمي (قوله تقييد الهداية) الاولى الاتمال بالفاء (قوله بضاعة) المراد بالبضاعة هذا الاستعانة لات الايضاع الحقيقي همالا يتأتى لان الريح جيعه فيه لرب المال وايس الامرهنا كذاك (قوله لامضارية) عطف على بضاعة المسلط عليه المني منعامله فالمعنى لاينتني الفساديد فعهامضار بةبل تفسد لات نفي النفي الببات وقد تبع المؤلف ومفهومه أنه لودفعه مضاربة تفسد الاولى مع أن الذي يفسده والثانية لا الاولى كافي الهدامة قال في المحر وتقسد وبالبضاعة اتفاقى لانه لودفع المال الى رب المال مضاربة لاتبطل الاولى بل الشانية لان المضاربة به تنعقد شركة على مال وبالمال وعل المضارب والامال هنا فلوج وزماه يؤدى الى قلب الموضوع واذالم بصح بقي عل رب المال بأس المضاوب والاتبطل الاولى كاتقدم عن الهداية وبه علم انهابضاعة وان سميت مضاربة لان المرادبال ضاعفهما الاستعانة لان الابضاع الحقيق لايتأتى هناوه وأن يكون المال للمبضع والعمل من الاستو ولارج للمامل وفهم من مسئلة الكتاب جواز الابضاع كالاجنى بالاولى وماوقع فى الدررمن أمه لا تبعال بالديع آلى المالك بضاعة أومضار بة فانه مجول على ماذ كرمامن عدم صحة المضار بة الثانية وابقاء الاولى (قوله المر) أى من أن الشي لا يتضمن مثله (قوله وان أخذه) عمر زوله بدفع (قوله أى المالك الم) قال في المسوط والحاصل أنكل تصرف صارمستعقالله ضارب على وجه لاعلك رب المال منعه درب المال في ذلك يكون معيماله سواء باشره بامر وأوبعير أمره وكل تصرف يتمكن رب المال أن عمم المضارب مده فرب المال فى ذلك التصرف عامل النفسه الاأن يكون بامر المضارب فينشد يكون معيماله أه منع قال الرملي في حاشبته عليها قوله وان صار

نیآخدذالمالگ رأسماله ومافضل فهو بینهما وان نقصلمیضمن) لمامر ثم ذکرمههوم قوله و بقیت المضار به فقال (وان قسم ولمال فیدالمضارب ثم و بقیت المضارب ثم و بقیت المضارب ثم و بقیت المضاربة) لانه عقد حدیدوهذه هی المیلا

\*(فصل فى المنفرقات)\*
(المضاربة لاتفد بدفع كل
المال أو بعضه) تقييد
عناية (الى المالك بضاعة
عناية (الى المالك بضاعة
أخده) أى المالك المالك المال وباع
واشدى بطلت أن كان
وأس المال نقدا) لانه عامل
لنفسه (وان صارع روضالا)
لان الدقد الصريح حيننذ
لايعمل فهدا أولى عناية

و ينطق به الحاصل الذى ذكر وصاحب المنم لان هددا التصرف صارمسته قاللمضارب على وجه لاعلاوب المال منعه فرب المال معمداله ماشر ومامره أو بعمر أمر وفان ماشره حتى صار نقدا كان تصر فه يعد ذلك لذهسه ولتكنءليذ كرمما تقدم أنالنقداذالم كنءن حنسرأس مال المضارية علث المضارب تبديله من جنس رأس مال المضار به فلويدله المالك كان معينا للمضارب ولو بغير أحره أمالوا شيرى المالك سقيد ليس من جنس رأس مال المضار بة هل يكون ذلك المضاربة أم للفسم يحرر (قوله ثمان باع بعرض) أي ماسار عرضا (قولهوا البنقديطات) قال في المنح فاو باع العروض بنقد ثم اشترى عروضا كال المضارب حصته من ربح العروض الاولى لا الثانهـ فلائه لما آع العروض وصارالمال نقد افي مده كان ذلك نقضا للمضاربة فشراؤهبه بعدذلك يكون لمفسسه فلوباع العروض بعروض مثلها أوبمكيل أوموزون وربح كان بينهما على ماشرط الانرب المال لا يتمكن من نقض المضار بهمادام المال عروضا اه ونقسله ط عن حاسسة المسكى (قوله لمامر) من أنه عامل النفسه (قوله واذاسافر) أطلق السفر فشمل السفر المتجارة واطلب الدون فيرجم عاأنفق بطلبه الااذازاد على الدين فلايرجم بالزيادة كأصرح يهفى الحيط وأطلق عسله ف المصرفشمل عمالة التجارة ولاقتضاء الدبون ولارسو عله في ماله فيما أنف هه في الدصومة كافي الحيط كذافي العر (قهله ولو نوما) لان العلة في ودوب المفقة حسن فسسه لاحلها فعلم أن المرادمن السفر هناأن لاعكنه أن يبيت في منزله وانخرج من المصرو أمكمه أن يعود المه في ليلة فهوفي المصرلا لفقة له منع ثم نقل عن المسراحية واذاخر جرنية السفر قل أوكثر فنفقته في مال المضار بة الااذاكان العدوالي بعض نواحى المصر اه (قوله طعامه) ولوفا كهة حوى أى معنادة واللحم كا كان يأ كلكذاروى عن أني توسف وانحالاتلزم نفقة غلان المالك لان نفقتهم كمفقة نفسمه وهولوسا ورمعه العمنه على العمل في مال المضاربة لم يستوجب نفقة في مال المضار بهم ذا السبب فكدانفقة غلمانه ودوايه بعلاف غلمان المضارب ودوايه اه ميسوط ط (قَهْلُهُ وَرَكُو بِهِ) أَي فَيَ الطُّرِيقَ شَمَى وَكَدَاءُ رَشُّ نُومُهُ مَلَّتَقَّ وَيَعْرَءُنِ الْحَيْطُ (قَوْلُهُ بِفَتْحَالُواءً) ويحوز أن مكون مالضم على أنه مصدر أريد به اسم المفعول وهو الجارى على الالسنة مكى عن الشابي وكدا أحق خادمه وعاف دايته وأمانفقة عبد المالك ودوابه لوساه رجم المضارب فعلى المالك في مال المضاربة ولو أنفق علم مالمالك نفسه من المضاربة كان استردادا لرأس المال لامن الربح اهم عن الحوى (قوله ولوبكراء) هذايفيد أناه أن يشترى دابة للركور فان لم يشسئر واكترى لزمه الكراء فاوفال أوكراؤه كان أوضم ط (قولهوكل ما يحتاجه عادة) قال الزياجي ومن وتدالواجية مه غسل ثيامه وأحرة من يخدمه والدهن فيموضع عتاج المه كالحاز وأحرة الجاموا لحسلاف وتصالشارك كلذلكمن مال المصار بةلان العادة حربها ولان نظافة البدن والثياب وجب كثرة من يعامله لانصاحب الوسم يعدونه الناسمن المفاليس فعتنبون معاملته فيطلق له كلذلك بالمروف حنى إدازا ديضين ولو وحسر الى بلده وفيده شئمن المفقة ردوالى مال المضارية كالحاج عن العبر ادابق شئ في مدوره على الحصوب عنه أوعلى الورثة وكالعازى اذاخرج من دارا الربيرد الى العنيمة مامعه من المفقة وكالا، قاذا يوأها المولى منزلام عالزوح ثم أخرجها الى و خدمة وقديقي شئمن النفقة في مدها استردها المولى وعن الحسسن عن أي حد لهة أن الدواء أيضا يكون في مال المضاربة لانه لااصلاح دونه وقصكنه من العمل وصاركا لنفقة وجه الظاهر أن المفقة معاهم وقوعها والحاجمة الى الدواء مر العوارض فكان موهوما فلايحب كأف حق المرأة وفى النهاية الشريك أذاسافر عال الشركة فيفقته في ذلك المال روى ذلك عن مجدد قال في التاثر خانية نقد لاعن الحانية قال مجدهدا استحسان اه أى وجوب نفقته في مال الشركة وحيث علت أنه استحسان فالعمل عايمه لماعلت أن

العمل على الاستحسان الاف مسائل ايست هذه مهاذكره الخير الرملي وذكر في الكافي بعد ماذكرو حوب

عرضاالح أغول استفيد من ذلك جواز بيع رب المال عروض المضار بة وهي واقعة الفتوى اه (قلت)

مُ انباع بعرض بقیت وان بنقدد بطات لمام (واذا سافر) ولو يوما (فطعامه وشرابه وكسوته وركو به) فخم الراءماركب ولو بكراء (وكل ما يعتاجه عادة) أمى في عادة التحاد

النفقة للمضارب فةال يخسلاف الشريك لانه لم يحر التعارف ان الشريك العدامل ينفق عن نفسه من مال الشمر وكالا تنو اه قال في الشرن بالالمة نقلا عن البزارية وكذاله الخضاب وأ كل الفاكهمة كعادة التحار اله (قوله الماء وف) فان حاور المعروف ضمن الفضل كأسمأني (قوله في مالها) سواء كان المال قليلا أوكثرا حوى لان النفقة تعد حزاء الاحتباس كنفقة القاضى والمرأة والمضارب في المصرسا كن بالسكن الاصلى واذاسا فرصار مبوسا بالمضار بةفيستحق النفقة قيد بالمضارب لاب الاجير والوكيل والمستبضع لانفقة الهم مطلقالان الاجمير يستحق البعدل لامحالة والوكيل والمستبضع تبعان وكدا الشريك اذاسا قرعال السُركة لانفقة له في ظاهر الرواية وفي الاستحسان له النفقة كاعلت وسيأتى (قوله لافاسدة) فنفقة المضارب فهامن مال نفسه منم (قوله لانه أجير) أى فى الفاسدة (قوله كستبضع ووكيل) فهمامتبرعان وفى الاتقاني لانفقة للمستمضع في مال البضاعة لانه منطق عنه الاأن يكون اذر له نها اه (قوله وف الاخدير خلاف المنع وكذا الشريك اذاسافر بمال الشركة لانفقنله لانه لم عرا أتعارف له ذكره النسفى ف كافيه وصرح في النهامة نوحو بها في مال الشركة اله وكانه حيس نفسه للمالين متكون النفقة على قدرهما وقدمناقر سأأن الوحوب استعسان وأن العمل علمه هنالكن في ان ملك ما يفد أن المعتمد عدم الوحو ب فانه نقل الوحوب رواية عن محمد فقط فالحاصل أن الذي علمه الفتوى الوجوب لاسم اوقد أفتى به فى الحامدية وأفره سميدى المرحوم الوالدفى تنقيحه على أن العرف الاتن عليمه فاغتنمه (قوله وانعل فالمصراع) لانه لم عبس نفسه لاجل المضاربة بلهوسا كن السكن الاصلى كاقدمناه قريبا (قوله كدوائه على الظاهر ) أى ظاهر الرواية يعنى اذامرض كان دواؤه من ماله مطاها أى فى السفو والحضر لانه قدعرص وقدلاعرض فلايكون منجلة المفقة برهان وغيره وعن أبي حنيفة أن الدواء في مال المضاربة لانه لاصلاحدته وكذلك البورة والدهن في قوله ماخلافا لحسمد في الدهن وفي سرى الدين عن المسوط الخِيامة والسَّمَعل كالدواء اه (قوله فله النفقة) فلوأخد مالايالكو فة وهومن أهل البصرة وكان ندم الكوفة مسافرا فلانفقة في المال مادام في الكوفة فاداخر حمنها مسافرا فله النفقة حتى يأتى البصرة لانه خرو بم لاجدل المال ولاينفق من المال مادام بالبصرة لان البصرة وطن أصلي له فكانت ا قامته فيه لاجل الوطن لالاحسل المال فاذاخر جمن البصرةله أن ينفسق من المال الى أن يأتى الكو فةلان خروجسه من البصرة لاجل المالوله أنيه فق أيصاما أقام بالكوفة حتى يعود الى البصرة لان وطنه بالكوفة كانوطن افامة واله ببطله بالسفرالخ (قوله مالم يأخذ مالا) هذه العبارة تفيدانه اذا أخذ مالاغير مال المضاربة بأن تركه فى بأسده وساهر عمال آخر وأفام بالكوفة فانه لانفقه بدايل المقابلة والتعليل وليس الامركذلك وكأثه فهمذلك من قول المنو فلو أخذ مالا بالكوفة وهومن أهل البصرة وكات قدم الكوفة مسافر افلانفقة له اه والمقصودس هذه آلعبسارة هومالونوى الاقامة عصر ولم يتخدد دارا فله النفقة الااذا كان قدأخذ مال المضاربة فى ذلك المصر فلانف قة له ما دام فيسه ويدلله ما فى الميسوط ولود وع المال اليه مضاربة وهما بالكوفة وليست الكوفة بوطن المضارب لم ينفق على نفسه من المال مادام بالكو فذلان ا قامته فها ليست للمضاربة والايستوجب النفقة مالم يخرج منها فأنخرج منهاالى وطمه عمادالهاف تجارة أنفق ف الكوفة من مال المضاربة لان وطنهما كان مستعار اوقدان قض بالسفر فرحوه مه يعد ذلك الى الكوفة وذهابه الى مصر آخرسواء مكى قال فى البحر فلوأخد نمالا بالكوفة وهومن أهل البصرة وكان : دم الكوفة مسافرا فلانف قةله في المال مادام بالكوف فافاخر حمنها مسافرا فله النف عة حتى يأتي البصرة لانخروجهلاجل المالولاينفق من المال مادام مالبصرة لان البصرة وطن أصليله فكان افامته وملاحسل الوطن لالاج اللال فاذاخر جمن البصرة له أن يه فق من المال الى أن يأتى الكوفة لان خروج المن البصر المالوله أن يمفق أيضا ماأ فام بالكوفة حتى يعودالى البصرة لان وطنه عالكوفة كان وطن

بالمعسروف (في مالها) لو معيمة لافاسدة لائه أجير فلا نفقة له كستبضع ووكيسل وشريك كافى وفى الاخساير سواء ولدفيه أوا تخذه دارا ونفقته في ماله أذا فوى الاقامة الفاهر أما اذا فوى الاقامة النفقة ابن مال مالم بأخذ مالانه لم يعتبس عالها ولو سافر عاله ومالها

أوخلط بالثن أوبمالين لرجلن أنفق بالحصة واذا فدم ردمابق مجمع ويضمن الزائد على المعروف ولو أنفق منماله ليرجع فىمالهاله ذلك ولوهاك لمرجع على الالك (ويأحسنالكالك قدر ماأنفقه المضارب من رأس المال انكان عتريح فان استوفاه وفضل شي) من الربع (اقتسماء) على الشرط لانماأنفقه يجعل كالهالك والهالك صرف الى الربح كامر (وان لم يظهر رج فلاشئ عليه) أى المضارب (وانباع المتاع مراعة حسبماأهق على المتماع من الحلان وأحرة السمسار والقصار والصباغ ونعوه) همااعتسد فعه (ويقول) المائم (قام على بكذا وكدا بضم الى رأس المال مايوجب زيادة فيمه حقيقة أوحكم أواعتاده النحار)كاحرة السيمسار

اقامة وانه ينطل بالسفرفاذا عادا لهاوليس له جاوطن فكائن افامته فهالاحل المبال كذافي البدا أتعوالحمط والفتاوى الظهديرية اه ويظهر منسه انه لو كأناه وطن في الكوفة أيضاليس له الانفاق الاف أأطريق ورأيت التصريح به فى التاتر خانية من الخامس والحاصل انه اذاأ خدمالا بالكوفة وهومن أهل البصرة وكأن قدم الكوفة مسافرا قبل ذلك فلانفقة له مادام بهائي يرتحل عنها وعليه فلايخني مافى كادم الشارحمن الايجازاللحق بالالعاز (أتول) وحق العبارة هكذا مالم يأخذما الهافيه لانه لم يحبس به ويفيد بعفهومه انه اذا احتبسبه بأنسافرم البلدة الني أخد المال فها عماديالمال الهاكاناه المفقة لانه احتبس به حيندند رقوله أوخلط الح) أو بمرف شائع كأقدمما أنه لا يضمى به (قوله باذن) أى وتصدير شركة ملك فلاتما في المضاربة ونظيره مأقدمها ولودفع اليه ألفان فهاقرض ونصفه أمضار به صعولكل نصف حكم نفسه اه مع أن المال مشسترك شركة ولك فلم يضمى المضاربة وبه طهر أنه لا ينافى ماقدمه الشارح عن الكاف من انه ليس النسريان نفقة فاقهم (قوله أو عالين لرجليه) هذا نخصوص مال لا يكون المال الأسحر بضاءة قال في الحيط البرهاني ولوكان أحدهم أبضاعة فنفقت فالمضاربة الاأن يتفرغ للعسمل فى البضاعة وفي ماله الاأن يأذن له المستبضع بالمفقةمة الانه متبرع تاثار خانيسة فى الخامس عشرفيهام العتابية واورجم المضارب من سفر بعدموت ربالمال فله أن ينفق من المال على نفسه وعلى الرقيق وكذا بعد النهي ولو كنب اليه ينها هو قدصار المال نقد المينفق في رجوعه اه (قوله ردمايق) أى لوميزمالالذفقة فأنفق بعضه و بقي منه شئ حين قدم مصرودمابق الى المضار بةلان الاستحقاق أمرينته عي بانتهاء السفر رحتي عن ابن ملك والظاهر الهرد ماذادعنه عمااشتراه للمفقة ن كسوة وطمام عداتها السفر (قوله ولوأنفق سماله) أواستدان على المضاربة للنفقة بحر وهدا يفيد أن تولهم لاعلك الاستدائة مقيد بعير النهقة (قوله له ذلك) وكدالواستدان على المضار بة للنفقة لان التدبير في الانفاق اليه كالوصى اذا أنفق من مال نفسه على الصغير اه بعر (قوله ولوهاك أى مال المفادبة قبل أن يرجع (قوله لم يرجع على المالك) افوات محل النفقة بحر (قوله ويأخذالج) أى ان المالك وأخد ذالمال الدى أنفقه المضارب من رأس المال من المال الذي جاءبه المضارب فأدااستوفى وبالمال رأسماله الذى دفعه الى المضارب عااشترى به البضاعة وما أنفقه وفضل شئ اقتسماه وانلم يظهر ربح فلاشئ على المضارب عوصاع لمأ نفقه على نفسه (قوله من رأس المال) متعلق بأنفق قال فى البحروفيه اشارة الى أن المضاربله أن ينفق على نفسه من مال المضاربة قبل الربح اه فيد بالنفقة لانه لوكان في المال دس غيير ها قدم ايفاؤه على وأس المال كافى المخوف الحرأيضا وأطلق المضارب لمفسدانه لا مرف بين المصارب ومضاربه اذا كان أذن له في المضاربة والافلان فقة للثاني (قوله ان كان عقربع) الاوضح أن يقول من الربح ان كان عقر بح (قوله وان لم يظهر ربح فلاشي عليه) اى على المضارب وضاع ا أنفقه على نفسه \* وحاصل السُّلة انه لود فع له ألهامت لا وأنفق المضارب من رأس المال مائة وربح مائة يأخد المالك المائة الربع بدل المائة التي أنفقها المضارب ليستوفى المالك جيع وأس ماله فلو كان الربح في هده الصورة ما تنسين يأخذمائه بدلالمفقة ويقتسمان المائة الثانية بينهماعلى ماثمرطاه فتكون الغف قةمصروفة ألى الرجولا تكون صروفة لى رأس الماللان وأس المدل أصل والربح تبع فلا يسلم الهما التبع حتى يسلم لرب المال الاصل عينى (قوله حسب ما أنفق الح) وفى الكافي شرى بالمال ثياباوه و ألف واستفرض ما ثه المعمل وابح بألف ومائة عندالامام وعنسده هماعلى مائة دقعا ولوبا - هابالفين قسم على أحدعشر حزأ يهسم له والعشرة للمضاربة (قولهمن الحلان) قال ف مجمع البحرين والحلان بالضم الحل مصدر حــ له والحلان أيضاأ حِر ما عمل اله وهوالمراد ط رقوله و حرة السمسار) هو تكرارمع ما تقدم في التي (قوله وكذا يضم الي رأس المال ما يوجب و يادة) لانها بالزيادة على الثمن مارت كالثمن و يلعى وهو مستعنى عنسه بما قبله ط (قوله حقيقة) كالصبغ والخياطة وكسوة البيع وغسيره (قوله أوحكما) كالقصارة وحل الطعام وسوق ا

هذاهوالاصل نهاية (لا) يضم (ما أنفقه على نفسه) لعمدم الزيادة والعمادة (مضارب بالنصف شرى بألفهارا) أى ثيابا (وياعه بالغسين وشرىبهماعبدا فضاعاني بده ) قبل نقدهما لبائع العبد (غرم المضارب) المعال عروبعهماو) غرم (المالك الماقيو) يصير (ربع العدد)ملكا (المضارب) خارجا عن المضارة الكونه مصمونا علمه ومال المضارية أمانة و بينهماتناف (و باقده لها ورأس المال) جيم مادفع المالك وهمر (ألفان وخسمائة)ولكن (رابع) المضارب فيسع العبد (على ألفس) فقط لانهشراه بهرما (ولوسم) العبد (بضعفهما) بار بعة آلاف (فصمًا ثلاثة آلاف)لان ر بعده المضارب (والربع منهانصف الالف بينها) لان رأس المال ألفان وخسمائة (ولوشرى من رب المال بالف عبدالمراه) رب المال (بنصفه رابح بنصفه) وكداعكسهلاله وكىلە

قوله لماكان الحهكذا بالاصل والتحررهذه العبارة اه

الغنموستى الزرعوغيره (قوليمهذاهوالاصلنهاية) أشار بهذاالى مامرفى باب المرابحة بقوله وضابطه كل مايز يدفى المبيع أوفى قيمته يضم واعتسمد العيني عادة التجار بالضم فاذاح ت العادة بضم ذلك يضم (قوله عَلَى نَفْسُهُ) أَكَى فِي السَّفْرِ فِي الْآمَامَةُ أُولَى ﴿ قُولُهُ لَعْدُمُ الزِّيَادَةُ وَالْعَادَةُ ﴾ ٢ لما كان في عبارة المنح مأيشُعر مان بعض النفقة تكون سيا لزيادة التمن لكن لم تحر العادة بضمها وهددا الجث يتعلق بباب المراجعة وقد تُقَدَّدُه تَحَقَّيَةُه وعلى كَلْ فَهُو تَكُرارُمُعُ مَا فَى المَتَنْ وَالْأُولَى التّمثيلِ عَايِّأَ خذه العشار (قولُهُ بَرَأَ) قَالُ مجد في السيرالبز عندأهم الكوفة نبآب المكان أوالقطان لانباب الصوف أوالحز منع عن المغرب وقبل هو متاع البيت ذكره مسكين (قوله أى ثيابا) أطلقه اشارة الى ان الحكم غيرمة د بحقيقة البزالتي هي الكان أوا لقطن أومتاع البيت (قوله فضاعاً) أى الالفان أى ها - كانى يده من غير تقصير منه برهان (قوله غرم المضارب و بعهدما) لا المال المال المارة الفي ظهرال بح في المالوهو ألف وكان بيغ ما المفين فيصيب المضار فمنه خسسما تففاذا اشترى بالالفي عمداصارمشتر كابينهمافر بعه للمضارب وثلاثة أرباعهل ب المال ثم أذا ضاع الالفان قبل المقد كان علمهما ضمان العبد على قسدرملكهما في العبد فر إعمالي المضارب وهو خسمائة وثلانة أرباعه على رب المال وهو أاف وخسمانة منح وهومشكل لان مال المصاربة في يده أمانة وماشراه انماشراه للمضار بة ألاترى انه بعدا قتسام الربح قبل فسخ المضار بهلو وقع خسران يسترد منه الربح فعلناان الربح لم علمكه بحرد حصوله ولم يقع الشراءلة فليتأمل وجهه (قوله وغرم المالك الباق) ولكر الالفان عبان جمعا البائع على المضارب تم يرجع المضارب على ر بالمال بأاف وخسم الفلان المضارب هوالمباشرللعقد وأحكام العقد ترجع اليه اتفانى (قولِه لكونه مضمونا) علة لقوله خارجاءن المضارية (قوله وبينهما) أى بين الضمان المفهوم من مضمون وبين الامانة (قوله وبافيه لها) لان ضمان ر سالمال لا يما في المضاربة (قوله ولو بيدع العبد) أى والمسئلة بحالها (قوله فصم اللائة آلاف) عن ثلاثة أرباع العبد (قوله لانربعه) أي ربع العبد ملك المضارب كاتقدم (قوله بنه مما) أي والااف عنصم اللصارب كأمر (قوله ولوشرى من رب المال بالف عمدا) أى قيمته ألف فالثن والقيمة سواء واغما قلناذلك لانهلو كأن مهما مضل مان اشترى وبالمال عبدا بالف قيمنه ألفان ثم ماعهمن المضاوب ما لفس بعد ماعل المضارب في ألف المضاربة وربح ميها الفاطنة يبيعهم البحة على ألف وحسما تة حصدة المضارب أمالو كالمال المضارية ألفين فهي كالمسئلة الاولى وكذا اذا كالف تيمة المبيع فضل دول الثمل بال كان العبد وساوى ألفاو خسماتة فاشتراهر بالمال بالف و باعهمن المضارب بألف سيعه المضار بمراعدة على ألف ومائتم وخسمن وكداعكسه بالشرى عبداقيمته ألف بالف فباعه ممه بالف فالمسئلة وياعية قسمان لارابح فهماالاعلى مأاشترى ربالال وهمااذا كانلافف لفهماأولا فلفقيمة المبيع فقط وقسمان برابع عليموعلى حصةالمضارب وهمااذا كال فيهمافضل أوفى قيمة المسيع فقط وهذاادا كأن البائعر بالمأل فآو كأن المضارب فهوعلى أر بعة أقسام أيضًا كاياتي وعمامه في البحر عن الحيط (قوله شراهرب المال بمصفه) صفةعبد (قُوله رابح سصفه) جواب شراه أى فلا يجوز أن يبيعه من ابحة على ألف لان بيعه من المضارب كبيعه مى نفسه لانه وكيله فيكون بسع ماله عماله فيكون كالمعدوم وهولا يحوزوفي حاشية الشاي لان عقد المراجعة عةد أما مه فيحب تنزيهه عن الحيامة وعن شهة الخمانة والعقد الاول وقع لرب المال والثانى كذلك لانشراء المضارب لأيغر جعن ملة ربالمال الأأنه صص العقدلز بادة فائدة وهي تبوت البدو التصرف للمضارب وبتي شهة عدم وقوع العقد الثاني فبيعه مرابحة على الثم الاولوذلك خسمائة اله (قوله وكذا عكسه) وهو مانى كان الباعم آناضارب والمسئلة بعالها بان شرى وب المال بالف عبد اشراه المضارب بصدفه ورأس المال ألعفانه براجم بمصفة أى يبيعهم ابحة على خسمائة لان البيم الجارى بينهما كألعدوم وهذااذا كانت قيمته كالممن لاصل فيهمار الهلوالفضل في القيمة فقط أملو كان مهمافضل أوفى المن فقط فانه رابع

ومنه علم حو ارشراء المالك من المضارب وعكسه (ولو شرى بالفهاعبدا فيهته ألفان مقتل العيدرحلا خطأ فثلاثةأرباع القداء على المالك وربعمه على المضارب) على قدرملكهما (والعبد يخدم المالك ثلاثة أيام والمضارب توما) لخروحه عن المضاربة بالفداء الشافي كأم ولو اختار المالك الدفع والمضارب الفداءفله ذلك لتوهم الرجحينان (اشترى بالفهاعبداوهلك المن قبل النقد) للبائع لم يضمن لابه أمين بل (دفع المالك) للمعارب (ألفا أخرى مُومُ)أى كلماهاك دفع أخرى الى غدير نهالة (ورأس المال جيم مادفع) علاف الوكل

على ما اشترى به المضارب وحصة المضارب وبه علم ان المسئلة رباعية أيضا وتمام، في البحر (قوله ومنسه علم جوارشراءا لمالك من المضارب وعكسه) أماشراء المالك من المضارب مال المضاربة فأنه وان كات مال المالك الكنهلا والنالتصرف فيهبعده يرورته عرضاو صهة العقد تحتمل حصول الثهرة وقد حصات عاكمه التصرف وأماشراء المضار بمن رب المالفهو صحيح لان ماشراه لاعلان فيسه العن ولاالنصرف وهووان شراه الممالك لانه وكيل عنه لكن ف شرائه فائدة وهو حصول الربحله وفيه فأنَّا قالماللُّ أيضالاته ربايج وعن بيعه بنفسه (قوله ولوشرى) أى من معه ألف بالنصف كاقيد به في الكنز (قوله المروجه عن المضاورة بالفداء) لان الفداء مؤنة الملك فيتقدر بقدر فاذافد ياءع حالعبدكاء عن المضارية أمانصيب المضارب فانه صارمضمونا عليه وأما نصيب وبالمال فبقضاء القاضي مانقسام الفداء عامهمالان قضاءه بالفداء منضهن قسمة العمد سينهمالان الخطاب بالفداء نوجب سلامة المفدى ولأسلامة الابالقسمة زيامي فالفى المجرلان الفداء مؤنة الملكوقد كان الملك بينهما أر باعالانه الماصار المال عيناوا حداطهر الريح وهو ألف بينهما وألف لرب المال فاذافدياه خرج عن المضاربة لان نصاب المضارب صار مضمو باعليه ونصيب رب المال صارله بقضاء القاضى بالفداء عام ماواذا و حمه ابالدفع أو بالفداء غرما على قدرما كهما اه والفرق برهذاو سنمام حيث لا يخرج همال ماخص رب المال عن المضاربة وهما يخرج لان الواحب هناك ضمان التحارة وهو لاينافى المضارية وهناضمان الجناية وهوليس، ن التجارة في شئ فلايبقي على المفارية كفاية (قوله كامر) أى قر ببامن أن ضمان المضارب ياف المضاربة (قوله ولواختار المالك الديم الخ) قالف المعرقبد بقوله قيمنه ألفال لانه لو كانت قيمنه ألفافتد بيرالجماية الى ربالمال لان الرقبة على ملكم لاملك المضارب فيهافان اختار بالمال الدفع والمضارب الفدداء معدلك فلهذلك لانه ستبقى بالفدداء مال المضاربة وله ذلك لان الربحيتوهم كذافى الايضاح اله ونعوه في عاية البيال ولا يحنى الدال بعنى مسئلة المصنف محقق يخلاف هدد الدولا عبر مذ كورعلى ان الظاهر انه في مسئلة التن لا يمفر د أحدهما ما لحيار لكون العبد مشتر كايدل علمه ما في عاية البيان ويكون الخيار لهماجيعاان شاآ فدياوان شاآد وعافقاً مل اه (أقول) لكن مدرعبارة الجعريماف آخرها ومعلهما قولان الاول أن الخمارلوب المال لان العمد ملكه وحده والثاني أن الخمار للمضار مه لتوهم الربيح والاستبقاء المضاربة مم لاتمافى بن قوله هذا لاستبقاء المضار ووقول الشارح فيسماس الديخرج عن المضار بةبالفداء لانلامر فيهالمضارب رج فضمى قدور بعده من الفداء والضمان ينافى المضاربة بخلاف ماهنا تأمل وفى البحرقال ثم اعلم أن العبد مشترك في المضاربة اذا جني خطأً لا يدفع بها حتى يحضر المضارب المال سواء كان الارش مثل فيمة العدد أوأتل أوأكثر وكدالو كانت قيمنه ألف الاغير لا يدمع الا يحضرتهما لانالمار له فيه حق ملك حنى ايس لر بالمال أن يأخذ و عمه من سعه كالمرهون اذاجي خطألا بدمم الا بعضرة الرأهن والمرخن والماصل انه يشترط حضرةر بالمال والمضار سلادم دون الفداء الااذاأبي الضارب الدفع والفداء وقيمته مشل رأس المال فلرب المال دفعه لتعنته مان كأن أحدهما عائب اوقيمة العبد ألفادرهم مفداه الحاصر كاتمنطوعا لانه أدى دس غيره بعدير أمر وهوغير مضطرفه فانه لو أقام بينة على الشركة لايطالب بعصة صاحبه لابالدوم ولابالفداء كدافى النهاية وذكر قاضيضان ان المضارب ليسله الدفع والفداءوحد ، لأنه ايس من أحكام المضار بة فلهذا كأن السهما اه قال المقدسي ولواخت ارالمضارب و-د. الدفع دمع حصته والمالك يخيرف اباقي بين الدمع والفداء اه (قوله اشترى) أى الضارب (قوله مُومُ) فيهدد ف المعطوف ودخول العياطف على مثله جوى (قوله ورأس المال جميع ماددم) يعيى لايكو والمضارب شئ من الربع حتى يصل رب المال الىجيد عما أوصله للمضار بعلى اله عن أما ادا أراد المضارب ان بيعه مراجعة لا يراج الاعلى ألف كاتقدم اله شلبي (قوله بحلاف الوكرل) ادا كان الثمن مدفوعااليه ذبل الشراء ثم هلك بعد الشراء فانه لاير جدع الاصرة لامه أمكن جعله مستوفيا لاب الوكالة تتجمامع

لات مده ثانسا مداسته فاء لاأمانة (معه ألفان فقال) للمالك (دفعت الى ألفاور معتألفا وقال المالك دفعت ألفس فالقول المضارب) لان القرل في مقدار القدوض للقبابض أمسنا أوضهمنا كألوأنكرهأصلا رولوكان الاختدالاف مرم ذلك في مقددارالر بحالقوللرب المال في مقد أرالر بح فقط) لانه يستفادمن جهتمه (وأيهما أفام سنة تقبل وانأقاماها فالبينة بينمة وبالمالفدعوا والزيادة فىرأس المالو) بينمة (المضارب في دعواه الريادة في الربح ) قيد الاختلاف مكويه فى المقد ارلانه لو كان فى الصفة فالقول لو سالمال فاذا قال (معده ألف فقال هومضار فبالنصف وقد ربح ألفاوقالالمالكهـو مضاءة فالقول للمالك )لانه منكر (وكدنا لوقال) المضارب (هي قرضوفال رب المال هي بضاء ـ أو و ديعة أومضار بة فالقول ل سالمال

الضمان كالغاصب اذاوكل بييع المغصو بثمف الوكالة في هذه الصووة مرجع مرة وفي ااذا اشترى تمدفع الموكل اليه المال فهلك بعده لاير جمع لانه تبتله حق الرجو ع سفس الشراء فعل مستوفيا بالقبض بعده أماا لمدفو عاليه قبل الشراء أمانة فيدهوهو قائم على الامانة بعده فلم يصرمستو فيافا ذاهلات يرجيع عليه مرة ثم لا يرجم لوقوع الاستيفاء بعر والحاصل أن الوكيل اذا قبض الثمن بعد الشراء ثم هلك فأنه لا يرجم لانه ثبتله حقالرجو عبىفس الشراء فجهل مستوفيا بالقبض بعده وأمالودفع اليهقبل الشراء فهالت بعد الشراءر جدع مرةلان المدفو عاليه قبسل أمانة في يدوه وقائم على الامانة بعد وفاداها لاسر جدع عليهمرة ثم لا يرجم لو توع الاستيفاء أفاد والمصف (قوله لان يده ثان ايد استيفاء لا أمانة) بيانه أن المال في دالمفارب أمانة ولا يمكن حله على الاستيفاء لانه لا يكون الآبقيض مضمون فكل ما قبض يكون أمانة وقبض الوكيل ثانيا استيفاء لانه وجبله على الموكل مثل ماوجب عليه البائع فاذا قبضه صارمستو دياله فصارمضمو فاعليه فمهلك عليه مخلاف مأا دالم يكن مدفوعااليه الابعد دالشراء حيثلار جمع أصلالا وثبتله حق الرجو عهفس الشراء فعلمستوفيا بالقبض بعده اذ المدفوع البهقبله أمانة وهوقائم على الامانة بعده فلم يصرمستوفيا فاذاهلكُ رحم من وفقط لماقلما (قولهمعه) أى المضارب (قوله فالقول المضارب) وفالرُّفر القول لرب المالوهو قول أبي حنيفة أولالان المضارب دعى الرب والشركة فيهور بالمال بنيكر وفالقول قول المبكر ثمرجع وفاله القول قول المضارب وهوقو لهمابات حاصل اختلافهما فيالمفروض فالقول قول القابض فى مقد اللقبوض ولوضمينا اعتمارا بمداو أنكره أصلافات القولله فهله لات القول في مقد الالقبوض القابض) لانهأ - قء رفة مقدار المقرض (قوله أ مينا) أى كالمودع قوله أوضمينا) كالعاصب (قوله كالو أنكره) أى القبض أصلافالقول قوله (قوله ولو كأن الاختلاف معذلك) أى مع الاختلاف في المقبوض الاختلاف فى مقد اوالر بع بان قال و بالمال وأسالمال ألفان وشرطت لك ثلث الربيح وقال المارب وأس المال ألف وشرطت لى نصف الرج كال القول المضارب في قدو رأس المال لانه القرابض والقول لرب المال فمقدارالر بحلائه المنكر للزيادة وهولوأ نكراستعقاق الربع عليه بالكاية بان ادعى البضاعة قبل منه مكذا فانكاره الريادةذ كرواانزيلي (قوله فقط) لافرأس الالول القول فيه المصارب لايه القابض كاعلت (قوله لانه يستفاد من جهته) أى من جهة رب المال من حيث ان الربح عاء ما كه (قوله وال أقاماها الح) أى الان بينة والمال في و مادة وأس المال أكثرا ثبناولان بينة المضاوب في و يادة الربح أكثر اثمانا كافي الزيلعي و يؤخسذمن هذاومن الاختلاف في الصفة ان رب المال لوادى المضاربة وادى من في يده المال أنهاعمان وله في المال كذاوأ قاما البيمة فبدمة ذي المدأولي لانهاأ ثيتت حصة من المال وأثمت الصفة (أقول) لكن قديقالان كاناالبينتي أشتث حصةوصفة وتزيد بينة رب المال بانه خارج الاأن يفال ان الصدفة التي أثبتها بينة القابض أقوى لأن شركة العماب أقوى من المضاربة وليتأمل (قوله في المقدار) أى مقدار المقبوض (قوله لانه لو كان في الصفة) أي صفة الدفع هل هومضار به أو بضاعة وقال المالك بضاعة ولم أجعل لك من ال بعشبياً وقال من فيده المال، ضار بقوج ملت لى نصف الربح فالقول لرب المال لاب العامل بدعى عليم استحقاق أحرعلى عمله وهو يمكروالقول للمنكروكان الاولى تقديم هذه المسئلة على المسئلة السابقة فيقول قيد بكونه في مقدار المقبوض لانه لوكان في مقدار الربح أيضا أوفى الصفة فالقول لرب المال قال العلامة الرحق وقوله لانه لوكان في الصفة ليس على اطلاقه لانه لوادعي المالك القرض والقابض المضاربة أوالبضاعة أوالوديعة كالدالةول القابض كأسأ في متما (قوله دفيال) أى المضارب (قوله وقال المالك) الاولى ذواليد (قوله فالقول المالك) لانه مدكر ولان المضارب يدعى عليه تقويم عله أوشرط امن جهت أويدع الشركة في الربح وهو يسكرذكره إب الكهل (قوله ولوقال المصارب) الاولى واضع البدلان المستلتين الاولين اتفقادم، اعلى عدم المضاربة (قوله هي قرض) أي وجب عالر بحلى (قوله أو وديعة) الما كان القولله وان كان الربح ليس له منه مشي الماذكر والواف من انه يدعى والسم التمايك وهو يذكر (قوله والبينة بيدة المضارب) سواءأ قامهاوحده ومعرب المال لانم اتثبت أمر ازائد اوهو التمليل بالفرض (قوله لانه يدعى عليه الفليسان) أى عليك بعض الربح في الدا ادعى المضاربة وعليك عين المال في الذادعى الفرض لان المستقرض علم كه ولذا كان و يعدله (قوله لانه ينكر الضمان) أى ورب المال يدعيه والقول المنكر فقد خرجتهده عن قاعدة الاختلاف في الوصف لهذه الدائة لانما أكثرا ثبا تالانم الثيت عليه ضمان البدل ط (قوله فبينةرب المال أولى لانها أكثر انبانا) لانه يدعى عليه الضمان بالقرض وهذام عنى قوله لانه اأكثر اثباثاوهذا ظاهر فيمااذاادع المالك القرض لانها تثبت الضمان على المستقرض أدلوادع القابض القرض فينبغى أن تبكون البيمة له لان بيسما كثراة باتا وهو غلاله الماللة بوض وكدالوا دع المضار بة لانهاة بت استحق اقافي الربح تأمل والحاصل أن القول لمدعى المضاربة في الوجهين و البينة بينة مدعى القرض فهماعلى مادكر وفى البدآئع قال دفعت لى ألفامضار ية فهاكت فقال المقرله لابل غصيتها منى فان الهلاك قبل التصرف فالاضمان وانبعد ويضمن بعني لان التصرف في مال الغبرسي لوحو ب الضمان في الاصل في كان دعوى الاذن دعوى البراءة عن الضمان فلايثيت الا يحيمة والفاهر ان هذا لا يحرى وما يحن فسملانه أقر بالقرض المبيع التصرف (قوله وأما الاختلاف في الموع) هدامها بل قوله المارلانه لو كان في اصفة وكان عليه أن يؤخرهذا الى قوله ولوادعى كل فوعالان الاختلاف في العموم والخصوص ليس من الاخته لاف في الموع بل من الصفة فلايتم التفريع الاستى عليمه وهوقوله فان ادعى المضارب الخ قالف البعدائع فان اختلف فالعموم والخصوص فألقول قول مريدع العموم بأن ادعى أحدهما المضاربة فيجمع التحارات أوفى بجوم الامكمة أومع عوم الاشخاص لان قولمن يدعى العسموم نوافق القصود بالعقد اذالقصود هوالربح وهناالمقصود بالعموم أوفروكذالواختلفاف الاطلاق والتفسد فالقول فول من مدعى الاطلاق ستى لوقال رب المال أذت الثأن تتجرفي الحمطة دون ماسواها وفال المضارب ماسميت لي تجارة بعينها فالقول ولا المضارب مع يمينه لان الاطلاق أقر سالى المقصود بالعقد على ماسنا وقال الحسين سنر مادالقول قول رسالمال في الفصلي فان قامت لها سنسة فالسنة سنسة من مدعى الخصوص في دعوى العسموم والخصوص وفي دعوى الاطلاق والتقسد بيبةمن مدعى التقسد لانتهات يتزيادة تهدو بيبة الاطلاف ساكتة ولواتفقاه لي الخصوص الكنهما اختلفا في ذلك الخاص رأن قال و ما لمال دفعت المال المكمضار به في المروقال المضارب في الطعام فالقول قول رب المال اتفاقالانه لا عكن الترجيم هنا بالمقصود من العسقد لاستواتهما ف ذلك فتر حبالاذن وانه استفادمن رسالمال فات أقاما الميمة فألمينة ينة المضار سلان يستهم شبتة و بينة رسالمال مافية لانه لا يحتاح الحالا ثبات والمضارب عتاحله لدفع الضماب عن نفسسه فالمينة المستة للر مادة أولى كدافي الحواشي الجوية ( قوله فان ادعى المنه رب العموم) أي في أنواع المجارات (قوله أو الاطلاق) بأن فال أطلة ت لح في السفر مراويحرا (قوله وادعى المالك الخصوص) أى بنوع من العجارة والمناسب أو النقييد لنحسن المقابلة بأن قال قيدت لك السفر بالبر (قوله فالقول المضارب) لات الاصل فى الضاربة العسموم اذا القصودمنها الاستر ماح والعموم والاطلاق بناسبهائه وهذا اذاتماز عامعد تسرف المضارب ولحوقيله فألقول للمالك كااذا ادعى المالان بعد التصرف العسموم والمضار بالخصوص فالقول المالك درميتي ومشاله في الحانية وعالة البيان والزيابى والبحر وغيرها وكحاب وهبان فى نظمهةولن وفى محسمو عةالانقروى عن محيط السرخسي اوفال رب المال هو قرض والقابض مضار بةفان بعدما تصرف فالقول لرب المال والبينة بينته أنضا والمضار ب ضامن وان قيسله فالقول قوله ولاضمان علمه أى القابض لانم ما تصاد قاعلى أن القبض كاناذن رسالمال ولم شنت القرص لانكار القابض اه ونقل فهاعن الذخسيرة من الراسع مثله ومثله في كان القول لن عن غانم المعدادي عن لوجيزو عن له أفتى على المددى مفتى الممالك العثماسية وكدا قال في

والبينة بينة المضارب لانه يدعى عليه الثالية المرادة وأمالوا دعى المالة المرض والمضارب المضارب المضارب المضارب المنه ينكر المنهات وأيهما أعام البينة فيلت (وان أولى) لانها كثرانبانا وأما الانهناد في النوع فان أولى) لانها كثرانبانا وأما الانهند في النوع فان الاختلاف في النوع فان الاطلاق وادعى المالة العصوص فالقول المصارب المسكه بالاصل

فتاوى ابن تعيم القول لرب المال و عكن ان يقال أن ما في الخانية و ألمنف وما قدمناه عن الدر المنتقى فيما اذا كانقبسل التصرف حلاللمطلق على المقيد لاتحاد الحسادثة والحكم وبالته النوفيق كذاف مجموعة ملاعلي -لخصا (قوله ولوادع كل نوعا) بأت قال أحدهما في نر رقال الا تنر في ر (قوله فالقول المالك) لانم ما اتفقاعلى الخصوص فكان القول قول من يستفاد من جهته الاذر والبينة بينة المضارب لحاجته الى نفي الضمان وعدم حاجته الى المينة ذكره الزيلعي (قوله والبينة للمضارب فيقيمها على صحة تصرفه) يعني أن البينة تكون حنشد على صعة تصرفه لاعلى نفي الضمان حتى تكون على الدفي فلا تقبسل (قوله ولووقت السنتان وأن قال رب المال أديت المل مضار بة أن تعمل في فرف رمضا وقال المضارب دفعت الى الاعمل في طعام في شوَّال وأناما البينسة (قوله قضى بالمتأخرة) لان آخرا اشرطن ينقض الأول عماية (قوله والا) أى ان لم نوقتا أروقتت المدر الاخرى (قوله فبينة المالك) لانه يتعذر القضاء بهما معا للاستحالة وعلى التعاقب لعدم الشهادة على ذلك واذا تعذر بهما القضاء فبينة رب المال أونى لانم اتثبت ماليس بثابت أفاده الاسكل وهذا ينافى ماقدمه من أن البينة للمضارب اذهو عند تعارض البينتن والافهبى لمن أقامها الاأب يحمل على أن البينة أقامها المضارب فقط وهو بعيد لانه اذا انفرد كل با فامة البينة قبلت منه فلاوجه للتخصيص وحاصله ائه لم نظهر وحهماذ كره لان المفهوم من تصو برصاحب الدرر والعزميسة المهما اتفقاعلي المضاربة واختلفاني الونت وأفاما بينة وأرخت البينة ان يقضي بالمتأخرة ف لايقال والا لانم مااذالم موقنا لاحاجة المهما بعد دالانفاق على المضاربة الاأن بقال الاختلاف في التوقعت مبني عسلى الاختلاف فى النوع احكن المفهوم خد لاقه قال خير الدين الرملي وجهه أن المضارب بقوله ماسمت لى تجارة بعينها يدعى التعمم وهوأصل فالمضاربة فالقول قول ميدعيه ورب المال مدعواه النوع ادعى التخصيص وهوخلاف الاصل فهاو البينسة للا شبات والاثبات على من خالف الاصل (وأقول) على هدا الاختسلاف بن الوكمل والموكل ف ذلك على العكس تأمل قال في الصرف الوكالة أمرتك الانتحارف الر وادعى الاطلاق فالقول المضارب لادعائه عومسه وعن الحسسن عن الامام انه لرب الماللان الاذن يستفادمنه وانرهنافان نصشهود العاملانه أعطاه مضاربة فى كل تعارة وهو أولى لا ثباته الزيادة لفظا ومعنى واتلم ينصواعلى هذا الحرف دارب المال اه (قوله جاز) فيكون عادد امن الجانبين كافى النكاح وهبة الاب من طعله (قوله و قبده الطرسوسي) أى يحدامن ودوابن وهبان بأنه تقييد لاطلاقهم رأيه معقبام الدليل على الاطلاف واستفاهر إس الشحنة ما قاله الطرسوسي نظر اللصغير أى و يكون هذا النَّقييد مرادمن أطلق أبعصل به نقى التهدمة الكن في جامع الفصول عن المانقط ليس الوصى في هدذا الزمان أخذمال المتيم مضارية مهدا يفيد المع مطلقا (قوله بأن لا يجعل الوصى لمفسه من الربح أ كثر ما يجعل لامثاله) بان كان الغير يعمل لليتيم النصف منه فعل الوصى الثلثلة (قوله وتمامه في شرح الوهباسة) أي لابن الشحمة لانه اذا أطلق شرح الوهبانية ينصرف الده كالذاأ طلق شرح الكنز ينصرف للشارح الزيلعي وكداشر حالوقاية الشاوح الشمى وشرح الهدداية اصاحب نتم القدير وشرح القدودى للعوهرة كاهو مقتضى كالامهم وعبارة ابن الشعمة حمث قال بعد دالذى ذكره الشاو محتى لو كان الفاس يعتقدون المضارية بالنصف حتى عقدهاه ولمفسه في مال الصعير بالثلث لا يحوزله دلك وقال انه مازاد ذلك الادفعالما توهمه عبارة الذخسيرة مسالجو اؤ للتعلمل بالاستنماء وعدم الاستحقاق من مال الصعبروا عما هو من الربح الحاصل معمل المضارب وقال أمه لم يقف على هذا التقييد في كارم الاصحاب ولكمه ينب غي أن يكون كدلك ظراللصى وتعجب المصفمن تقييده بالطاقه المشاء وأبه مع فيام الدلد ل على الاطلاف لامه مفع صرف ورئو فالوصى بنفسه ليسكو ثوقه بعيره نعرلوجه لدمن بأب الديانة والمروءة لكان حسما لكل لوعقد بأقل صح ه قلت الاطهر عندى ما قاله الطرسوري لان تصرف الوصى اغماه و بالولاية المطرية ولانظر الصي في

ولوادى كل نوعا فالقسول الممالك والبينة المصارب فيقيدها على صدقصرفه ويسازمها ننى الضمان ولودقت البيشان قضى بالمتأخرة والافبينة المالك الصدورالي نفسه مضارية بان لاعتمال الوصى المفسه من الربح أكثر مما يجعل الوصى المفسه لامثاله وعمامه في شرح الوهبانية

وفها مأت المضارب ولم وحدمال المضار بذفها خلف عادد بنافى تركته وفي الاختباردفع المضارب شيأ للماشرليكف عنهضمن لانه ليس من أمور المجارة لكن صرحق جمع الفشاوى بعدم الضمان في زماننا قال الاسلام وسنعسى وآخر الوديعة وفيه لوشرى عمالها مقاعافقال أباأمسكم أجدر محاكثمرا وأواد المالك بيعه فأن في المال رم أحبر على سعه لعمله بأحى

المضاربة في مال بأقل عما يفعله أمثال الوصي من الثقات بل الفطر فيه الجانب الوصي فانه يحصل لمفسمر بحابه يتعذر حصوله بدون مال البتيم مع الحيف على البتيم وان كان مصلحة من حيث انه يعصل الربح في الجلة اللهم الا أنيقال يكفى حصول المصلحة في آلحلة وان أمكن ماهو أولى منهااه فال الشرنبلالي بعد نقل ماعن الطرسوسي ونازعه المصنف وارتضى الشارح ذلك القيدنفار اللصغير بحثاه نهانتهسي (أقول) ولاتنس ماقدمناه عن حامع الفصولين، ناللتقط (قوله وفيها) أى الوهبانية (قوله مات المضارب الح)وكذا الودع والمستعيروكل منكاث المال فيده أمانة اذامات قبل البيان ولاتعرف الامانة بعينها فاله يكون عليه ديما في تركنه لانه سار بالتجهيل مستهاكا الوديعة أىمثلا ولايصدق ورثته على الهلاك والتسلم الى رب المال ولوعين الميت في حال الحياة أوعلمذاك يكون ذلك أمانة فى يدوسمه أو وارثه كا كان فى يده و يُصدقون على الهلاك والدفع الى صاحبه كأيصد فالميت حال حياته انتهسي وسيأتى تمامه في الوديعة (قوله عاددينا في تركته) أى لانه صار بالتحهيد لمستهاكا كاعلت وأفتى به ف الحامدية فائلاو به أحتى فارى الهداية (قوله لكن صرح ف مجمع الفتاوى) نقل فى المنم عنه مانصه قال الشيخ الامام الاجلوكان شيخنا يقول الجواب في زماننا بخلاف هذا ولا ضمان على المضارب فيما يعطى من مال المضاربة اسلطان طمع فبه وقصد أخذه بطريق الغصب وكذا الوصى اذامانع فىمال اليتيم لانهما يقصدان الاصلاح بم ذه الما بعد فاولم يفعل أخسد المصانع جيسع المال ودفع البعض لاحوازمابق منج لة الخفظ ف زمانناوالامير فيمايرجع الى الحفظ لايكون ضامنافاً مافى زمام-م مكانث القوة اسلاطين العدل انتهى مختصراو يؤخذهن هذا أنه اذا دفعمن مال نفسه يكون متبرعافيضيع عليهمادهم الااذا أشهده الدفع اله يرجمع ويحررقال الرحتي لايضمن فح زماننا العلبة أهل الظلم والرشوة اذا كانت لدوم الضررعن فسهوء تنرب المال كانت حائزة للدا وع مأذونا ومهاعادة من المالك وان حرمت على الاتخذ انتهلى (قوله لانه ما يقصدان الاصلاح) أى في هذه الرشوة فدفع البعض لاحرازما بق منجلة الوصو لانم ما يقصدان الحفظ والامين فيمايرجع للعفظ لابكون ضامنا منح (قوله وسيجيء آخرالوديعة) ونسماذاهدوناف تلف نفسه أوعضوه أوخشى أخذماله كله والاضمان وفيما سوى دال يضمن وتأمل وسدأتى الكادم على دلك انشاءالله تعالى (قوله وفيه لوشرى الخ) نقله في المخم أبسط من هدا حيث فال وفيه أبضا ذا اشترى المضارب بالمال متاعا فقال المضارب أماأ مسكم حتى أجدر بحاكثير او أوادرب المال بيعه فهذا على وجهين اما أن مكو ن في مال المضار بة فضل بأن كان رأس المال ألفا واشترى به متاعاً يساوى ألفين أولم يكن في المال فضل وأنكان وأسالمال ألفاوا شترى به مناعا يساوى ألفاه في الوجهن جمعالا كمون المضارب حق امساك المتاع من غير وضارب المال الاأن يعطى وب المال وأس المال ان الم يكن فيه وضل ورأس المال وحصته من الربح ان كان فيه فضل غيائذله حق امساكه والع يعط ذلك ولم يكن له حق امساكه هل يحسير على البياع الكانف المال فضل يحبر المفارد على بيعه لانه سلم له بدل عله فيجبر على العمل الاأن يقول لرب المال أعطيك رأس المال و-صنك من الربح ان كان في المتاع فضل أويقول أعطيك رأس المال ان لم يكن عضل فان اختار داك فمنتذلا عبرعلى البيع ويحبرر والمال على قدول ذلك نطرا من الجانبين وانلم يكن فحالمال فضدل لايحبر على البسع ويقال رب المال المتاع كان خالص المكافاماأن تأخده وأسمالك أو تسعه حتى تصل الى وأس مالك انتهسي من مضار بة الذخيرة والحيط والحاصل أب الكلام هما في موضعين الاول حق امسال المضارب المتاعمن غير رضارب المال والثابى اجبار المضارب على البيع حيث لاحق له فى الامساك أما الاوّل ولاحق له در مسواء كان في المال ربح أولا الاأن يعطى لرب المال وأس المال دفط ان لم يربح أومع حصته من الربح فينئذله حق الامساك وأماالثاني وهواجباره على البيع فهوانه انكان في المالر بح أجد برعلي البيع الا أن يدفع للمالك وأسماله مع حصته من الربع وان لم يكن في المال و يح لا يحرول كن له أن يدفع للمالك وأس له أو يدفعه المناع رأس ماله هذا حاصل مأفه مته من عبارة المنح عن الذخيرة وهي عبارة معقدة كاسمعت

وقدراجعت عبارة النشسيرة فوجدتها كأفى المنم ونقلهافى الهندية عن الحيط ومشله فى الفتارى العطائية و بق ما إذا أراد المالك أن عسك المتاع والمضارب مدييعه وهو حادثة الفتوى و يعلم جوابها عمام رقبيل الفصل من أنه لوعزله وعليه والمال عروض باعهاوان فهاه المالك ولاعلان المالك وسفهاولا تخصيص الادن لانه عزل من وجه (قوله كاس) الذي مرتعليل لغيرهذا وهو أنه عبرعلى فضاء الدين ان كان في المال رم (قوله يضمن حصة الهبة) لان هبة المشاع الذي يقبل القسمة غير صيحة وتكون في ضمانه (قوله وهي عَالَتُ بالقبض على المفتى به ) قال السائحاني أقول لا تماف بين المان بالقبض والضمان اه ونص عليه في عامع الفصولي حدث قال رامر الفتاوى الفضلي الهبة الفاسسدة نفيد الملك بالغيض ويه بفتي عماذا هلكت أوتنت بالرحوع للواهب هدة فاسدة لذى رحم محرم منه اذالغاسدة مضمونة فاذا كانت مضمونة بالقدمة بعد الهلاك كانت مستحقة الردقبل الهلاك اله فتنبه (قوله وأودعه عشرا) بعده بيت متوقف عليه وهو له سمة قالوا ونصفااذا توت ، له الحسة الاخوى وفي الشرع بنشر

قال الشرندلالي صورته ارجل دمر اغيره عشرة دراهم وقال حسة منهاهمة الثوخسة وديعة عندلنا ستهلك القابض منها خسسة وهلكث آلميسة الباقية ضمن سبعة واصفالان الخسة الموهو به مضمونة على القابض الانهاهمة مشاع محتمل القسدمة وهي فأسدة والجسسة التي استهلكها نصفهامن الهية و نصفهامن الامانة فيضمن هذه الجسة والجسة التي ضاعت نصفهامن الهبة فيضمن نصفها فصار المضمون سيعة ونصفاة لتوهذا على غبرالصبح لان الهية الفاسدة قال بالقيض وقد سلطه المالك علم افلاضمان صاوكذاك لاضمان في الود بعة لما قي البراز به دفع المه ألفانا عنه الهدة ونصفها مضاربة فها كت مضمن حصة الهية لاحصة المضاربة لانهاأمانةوفوله يضمن حصمة لهبة لاحصمة المضاربة اغماهوعلى روابه عدم الملك وهوخلاف المفتى به أماعلى المفتئ به فالاضمان مطلقالافى الوديعة ولافى الهبة الفاسدة لائه ملكها بالقبض فالدافال الشارح وبه يضعف قول الوهبائية اهم بتصرف واصلاح من شرح العلامة عبد البرو بضمن درهمين ونصفامن الامانة الني استهلكها ط (أقول) قوله وكذاك لأضمان في الوديعة الحفيه أن نوض مسئلة الوهباسة فى الاستهلاك ومااستشه وبه فى الهلاك فينبسغى أن يضمن درهمين ونصفابناء على المفتى يدلات الخسدة التي استهلكها نصفها من الهبة فلايضمن ونصفها من الامانة ويضمن وأماالخسدة التي ضاعت فلايضمن شماّمنها تأمل \* (فروع) \* سئل فيما ادامات المضارب وعلمه دين وكان مال المضاربة معروفا فهليكو بربالمال أحق برأس ماله وحصته من الربح الجواب نع كاصر حيه في اللما يبة والذخيرة البرهامية حامدية وصهاعي قارئ الهداية من باب القضاء في فتَّاويه ادا ادعى أحدد الشريكين خمانة في قدر معلوم وأنكر حلف عليه فان حلف مرى وان الكل ثبت ما دعا وان لم معن مقد ارا و كذا الحكم لكن ادا ندكل عن اليم ين المع أن يعير مقد ارماحال فيه والقول قوله في مقد ارمم عينه لان تكوله كالاقرار بشي يجهول والبيان في مقداره الحالمة رمع عبيه الاأب يقيم خصمه بيسة على أكثر اه \* كل ما جاز للمضارب في المضارية الصحيحة منشراءأو رسع أواجارة أوبضاعة أوغيردلك فهوجائزله في المضارية الفاسدة ولاضماب على المضارب وكذاك لوقال أعلى وأيك حازله ماتعو زله في المضار بة الصحة كدا في الفصول المهادمة \* رجلان دفعالى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف ونهماه عن الشركة فانشق الكس الذي فه الدراهم واختلط بدراهم المضارب من غيرفعله فله أن يشترى بذلك ولاضمان عليه والشركة ببنه ماثا تقوليس له أن مخص نفسه بيمع شئ من ذلك المتاع ولانشترى بثمه مسلماً له فسهدون صاحبه ولكن لو كان قبل أن شترى بالمال شيأ اشترى المضاربة متاعا بالف درهم وأشهد عمى تقدهام والمال عم اشترى له فسه متاعا ، لعدرهم وتقدهام المال فهداجائر كذافي الحيط هدية بدلو كانرب المال العبد بعسيرشي فباعهمن الضارب بألف المضار بقلم ينع مرابحة ستى بعي أنه اشتراهم رب المال هندية عن المبسوط \* اذا دفع رجل الى

كأمرالا أن يقول لامالك أعطمك وأسنالمال وحصتك من الربح فعير المالك على فبول ذلك وفى البزارية دفع البهأ الفائصفهاهمة ونصفها مضاربة وهالكت يضدهن حصة الهية اه قلت والمفتى به أنه لاضهان مطلقا لافى المضاربة لانهاأمانة ولافى الهبسة لانهافاسدة وهي قالنالقبض عملي المعتمر دالمفي به كاستجيء فلاضمان قماو به بضعف قول الوهمانية وأودعه عشمراعلي أنخسة

له هيه فاستهلك الجس تغسر

رجسل أاف درهسم مضاربة بالدصف ثم دفع الى ا خوا لف درهم بأا تصف فاشد تزى أحد المضاربين عبدا يخمسما تةمن المضاربة فباعدمن المضارف الا تنحربا لف فأراد الثانى أن بيبعه مرا بعة بيبعه على أقل الممنين ولو باعه الاول من الثاني بألف بما ألف من المضارية وألف من مال نفسسه فأن الثاني يبيعه مراجعة على ألف وماثتين وخسين لان الثاني اشترى نصفه لنفسه وقد كأن الاول اشترى ذلك النصف الثاني عائتين وحسين كذافى البدائع ولوقال ربالمال استقرض على ألفاوا بتعبم اعلى المضاربة ففعل كان ذلك على نفسه حتى لوهلك في مده قيسل أن مدفعه لرب المال لزمه ضمانه لان الامر بالاستقراض باطل هدية من الحاوى وفهما كلمضارية فأسدة لانففة للمضارب فماعلي مال المضارية فان أنفق على نفسه من المبال حسم سن أحرمثل عله وأخديا وادات كان ما أمفق منه أكثر من أحراش كداف المسوط ولوقال المضارب المال دفعت اليلزأسالمالوالذى فى بدى و ثم قال لم أدوح ولسكه هاك فهو ضامن كدافى الحاوى \* الاصل أن قسمة الرج قبل فبض رب المال رأس مالة موقوفه ان قبض رأس المال صحت القسمة وان لم يقبض بطلت كذافى محيطً السرخسى \*ولود مع حربي الى مسلم مال مضار به ثمد خل المسلم دارا لحرب بادن رب المال فهو على المضاربة كذافى خزابة المفتي بهاذا دفع المسلم الى المصراني مالامضار بة بالمصدف فهوجائز الأأمه مكروهان التحرف الخروا لحنز برفر بم حازه لي المضاربة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وينبغي للمسلم أن يتصدق معصمته منالر بموعندهما تصرفه فيالحر والخنزير لاعوزعلى المضاربة فأناشه ترى ميته فيقد فيسهمال المضاوبة فهومخا أف ضامن عندهم جيعاوان أربي فاشترى درهمين بدرهم كأن البيع فاسداو الكن لايصير ضامنالمال المضار بةوالربح بينهماعلي الشرط يبولا بأس بان يأخذ المسلم مال المصراتى مضار بةولا يكرهاه دلك فاناشترى بهجرا أوخنزيرا أومستونقدمال المضارية فهو مخالف ضامن فانربح في ذلك ردالرج على من أخذمنه ان كان يعرفه وان كان لا يعرفه تصدق به ولا يعطى رب المبال المصراني منه شيأ يولود فع المسلم ماله مضاربة الى مسلم ونصرائى حازمن غيركراهة كذافى الميسوط من باب شمراء المضارب وهيته والله تعالى \* (كالداع)\* أعلم وأستغفر الله العظيم

\*(كتاب الابداع)
 لاخفاء فى اشتراكهمع
 ماقبله فى الحكم وهو الامانة
 (هو) الخة

كان القياس أن يقول كأب الوديع بدون الناء لانه فعيل عقى مقهول وفيه يستوى المذكروا او تتقول رحلح بموامرأة حريجوا غماء دلء القياس لانه جعمل من عددالا سماء تدخل علمه التاء كالذبيحمة والنطيحة فتكون المقل لاللتأ يبثنو حأدندى وأصله اوداع وقعت الواوائر كسرة قلبت ياءف ارايداع اه سرى الدىن واعسلم أن الفقهاء يبحثون عن أفعال المكاف لكن العقهاء يعمو نوب بعض المكتب بهما كقولهم ثناب النكاح كتاب البيع والهبسة وفي معضها بما يتعلق بثلث الافعال ككتاب العارية والمأذون والوجه مدهم برطاهر درمنتق وحفظ الامانة وحسسمادة الدار بنوالحانة توحب الشعاءفه ماقال علمه الصدلاة والسدلام الامانة تحرا العدني وألخيانة نحرا لفقر وروى أن زليخالما ابتلبت بالفقر وابست عساهامن الخزن على توسف عليه السالام قامتله تمادى أيهاالمال اسمع كارمى فوقف توسف علمه السالام فقالت الامانة أقامت المملوك مقام الماوك والحساءة أقامت الموك مقام المملوك فسأل عنها فقل انهاز ليخافتزوجهامر حقعلها التهمي زيلعي والايداع والاستنداع يمعني وفي المعرب يقال أودعت زيدا مالاواستودعته اياه اذاد فعته البه ليكون عسده فأنامو دعومستودع بالكسر وزيدمود عومستودع بالفخروالمال، ودعومستودع أى وديعةا ه طر بادة (قهله وهو الاماية) قال الزيلعي وحكم الوديعة الحفظ على المستودع ووجوب الاداء عندالطاب وصبرورة الاأمالة في مدهوفي العماية وحهمنا سبة هذا الكتاب لما تقدم فدمرفي أول الاقرار وهوأت المال الثابت له ان حفظه بمفسه فطاهروا نبعيره فو دبعة ثمذك بعده العارية والهبة والاجارة للتناسب بالترقى من الادفى الى الاعلى لان الوديعة أمانة بلا غليك شيئ والعارية أمانة ح عليك المفعة بلاعوض والهبة عليك عن بلاعوض والإجارة عليك المفعة بعوض وهي أعلى من الهبة لائه

عقدلازم واللازم أقوى وأعلى بماايس بلازم اه أى فكان فى الكل الترقى من الادنى الى الاعلى \*وأول الغنث قطرتم ينسكب\* (قولهمن الودع) فالمز مدمشتق من الجرد قال في الدرا لمنتقى من ودعودعاً أى ترك وكاله هامستعمل في القرآن والحديث ذكره ان الاثبر فلاينبغي أن يحكم يشذو ذهما انتهبي وفي الزيلعيمن الودع وهومطلق الثرك وماذكره النحاةمن أن العرب أماتو امصدر يدعرده قاضى زاده باله عليه الصلاة والسلام أفصح العرب وقدقال لينتهين أقوام عن ودعهم الجاعات أوليختمن على فلوجهم أو ليكتمن والغافلين أيءن تركههم الاها والمرادمن الختمر في الحديث أن يحدث في نفوسهم هستة تمرخ مرحلي عدم نفوذا الق فمها كذا بخط سيخنا وقوله ليختمن بضم الياء التحتية وفض الناء المثناة من فوق و بفخ الميم أمضاوقوله لمكتن صهرالماء المحتمة وفتح الناء المثناة من نوق وبضم الباء الوحدة من تحت كذا السماع من شعناأى السعود وقال تعالى ماوده كريان وماقل قرئ بالخفف ف والتشديد (قوله وشرعالخ) الانسب بالمعنى اللغوى أن يقول هو ترك ماله عند غيره لحفظه (فولِه كانا نفنق) عبر به لانه لوفتقه مالكه وتزكه فلا ضمان على أحدولوف قسه غيره فالضمان على الفاتق كذاطهر لى وعرر ط (قوله فأخذ ورجل) أمااذا لم يأخذه ولم يدن منه لا يضمن منم عن الحيط وهذا يفيد أنه ادادنا منه لزمه وان لم يأخذه والعلة تنافيه (قوله بغيبة مالكه) أمااذا كان المالك حاضرالم يضمن في الوجهن منم أى في الاخد ذوعدمه ( فوله ثم تركه ضمن ) ماذكره من المتعربف ليس خاصا بالود بعة بل يشمل اللقطة لأنه اذار فعه الزمه حفظها ومع هذا الاتسمى وديعة ثم في تفريعه على ماذ كره المصنف نفار لان المذكور في المصنف التسليط وهو فعل المالك وهدا الترام وهو فعل الامن ولم يكن بتسليط من المالك لاصر يحاولا دلالة وانما التسليط دلالة اليماسيا تى وهو مالووضع و مادين مدى رحل ولم على شداً فتأمل و يقرب من هذاماذ كره في الاشباه في فن الحكامات عن أبي حديقة قال كنت مجتازاه أشارت الى امرأة الى شئ مطروح في الطريق وتوهمت اخساخ وساء وان الشي لها فلما وفعتمه الهاقالت احفظه حتى تسله اصاحبه فانه اقطة أنتهى الاأن يقال المراد تسليط الشرعفانه بالاخذالتزم حفظه شرعا تأمل (قوله لانه بمذا الاخذالتزم حفظه دلالة) علة لقوله ضمن ووجه كونه من التسليط على الحفظ دلالة انالالا يعب حفظماله وعمالهاونة على حفظه مكانه أمره بالحفظ والمؤلف جعل الدلالة من قبل المودع بالفتم وهوخلاف الموضوع ملوقال لانه بهذا سلطه على حفظه دلالة الكان أليق ط (قوله والوديعة ما تترك عند الامين) أى العفظ زاد البرجندى فقط ليخرب العارية لانها تترك العفظ والانتفاع واغالم يقيدبه تبعالصاحب الكنرلاعتباره فى تعريف الايداع السابق (قوله وهى أخص من الامانة) لان الامانة اسم الموغير مضمون فيشمل جيع الصوراني لاضمان فيهاكا لعارية والمستأجروالوصي يخدمته في مدالوصي لهم اوالوديعة ماردع للمفظ بالاتحاب والقبول فكالممتغارين أى بالعموم والخصوص والحكم فى الوديعة أنه يبرأ عن الضمان اذاعادالى الوفاق ولايبرأ عن الضمان اذاعاد الى الوفاق فى الامانة والفروبير الوديعة والامائة العموم والخصوص فانكل وديعمة أمانة والمكس ليسكذ للثوحل الاهم عملي الاخص يحوزكافعسله صاحب الدرو دون تكسه كأفعله القدو رىلان الامانة تشمل مااذا كانت من تمبرقصدكم اداهبت الريح في ثوب انسان فألقنه في حرف بره وما يقال من أن الوديعة قد تكون من غير صنع المودع عسلى ماصر حبه صاحب الهدداية في آخر باب الاستثناء من كتاب الاقرار فد فعسه يحد حل الوديمية تُمة على معناها اللغوى لا الاصطلاحي ومثل هـ ذاكت ثيرلايخ في على من تدرب (قوله كاحة قه المصنف وغديره) قال المصنف في مخدوا الهرق بينهما من وجهن أحدهما أن الوديعة خاصة بماذكر ناوا لامانة عامة تشممل مالو وقع فى يده شئ من فسيرقد بان هبت الربح بثوب انسار وألقته فى حر فيره و حكمها مختلف في بعض الصور لان في الوديه منه يبرأ من الفعمان بعد الخدلاف اذاعاد الى الوفاق وفي الامانة لا برأ عن الضمان بعدا لحدالاف الثانى ان الامانة علم لما هوغير مضمون فتشد حل جميع الصور التي لاصمان مهها

من الودع أى النرك وشرعا (تسليط الغير على حفظ ماله صريحا أودلالة) كان انفتق زفرجل فأخدن وجل بغببة مالكه م تركه ضمن لانه بمذا الاخذ التزم حفظه دلالة بحر (والوديعة ماتترك عند الامين) وهي أخص من الامانة كاحققه المنفوغيره متغاير من واختاره صاحب الهداية والنهاية ونقل الاول عن الامام بدر الدين الكردوى اه وقد أوسم السكادُم في هذا المقام العلامة ان صدر الشريعة و فاضي زاده (قوله وركنه االاُتحاب صريحا) أي قولا أو فعلا (قوله أو كناية) المراديم اما قابل الصريح مثل كنايات الطلاف لا الممانية كانذ كره قريبا (قوله كقوله لرجل أعطنى الخ) لومال كقوله لرجه ل أعطيتك بعدقوله أعطني كان أوضرلان الايحاب هوقوله أعطيت لمعلى ان قوله أعطى لس الازم في التصوير ط (قوله لان الاعطاء عتمل الهدة) أي و يحتمل الود بعدوفه ان احتمال الوديعة في مثل هذه العبارة معدجد الغة وعرفا فلماذا عدلوا عن المتباد والي غيره ( فه له لكن الوديعة أدنى) هدذا لتعاملذ كره فى المحر أمضاو يشير الى ان المراد بالكتابة المكاية البمانية وهي اطلاق الملزوم وارادة اللازم كقوله فلان طو النحاد كشدير الرماده لي ماعرف في فن البسان والمسكذ النابعدم انتقاله من الازم الى المروم ولاء كسه فعلناان المراديال كناية مااحت ملهاوغيرها كاد كرنا فأوفال صريحا أو احتمالا لكان أظهر تأمل (قوله ولم يقل شيأ) فاوذهب وترك ضمن اذاضاع فهذامن الاعجاب دلالة كما أنهمن القيول كذلك أمالوفال لأأقمل الودروة لارضمن اذالفيو لعرفالا شبت عند الردصر عافال صاحب حامع الفصولين أتول دلهذا ان البقار لا العسيرمودعافى قرقمن بعثها اليه فقال البقار الرسول اذهبها الى ربم ا فانى لا أقلها فذهب ما فيذ في أن لا يضمن القاروقد من خد لافه (يقول الحقير) قوله بنبغي لاينبغي اذالرسول لماأتى بهااليه خرج عن حكم الرسالة وصاو أجنبيا فلماقال البقار ودهاعلى مالسكها صاركانه ردهاالى أجنى أوردهامع أجنى فلذايض نخلاف مسئلة الثوب نور المسن وتحامه فيد موفيسه أيضاعن الذخميرة ولوفاله أقبل حنى لم يصرمو دعاوترك الثوب ربه فذهب فرفعهمن لم يقبل وأدخله بينسه يأبغيان يضمن لانه لمالم شبت الايداع صارعاصبار فعه (يقول الحقير) وبها شكال وهوان العصب ازالة يدالم الك ولم توجد ورفعه الثوب لقصد المقع لاللضرر بلترك المالك ثويه ايداع ثان ورفع من لم يقبل قبول ضهنا عالظاهر اله لايضمن والله تعالى أهلم آه وفى البحرهن الخلاصة لووضع كتابه عند قوم مذهبو اوثر كوه ضمنو ااذا مناع وانقامه اواحدا معذواحد ضمن الاخسيرلانه تعم للمعظ فتعسن للضمان اه فسكا من الانحساب والقبول فده غيرصر يح كمسئلة الخانى الاتية قريما بل بطريق الدلالة (أقول) لمكن فى النفس شئ من عث نورالعين فىمستلة البقاروهو أن البقارال لم يقرل البقرة لم يصرمو دعاقعا ماوالرسول لما أدى الرسالة انتهت مده المأذون مهامن المالك وصاركل منهما أجنبهافي حقحفظ البقرة والبقرة في حكم اللقطة حسنتذ فاذاأم أجنى أجنبيا آخر برفع اللفطة وحفظهالر جالايضمن الاتمر قطع فكذالا يضمن هناو أماتضمين الرسول فلا وحدله أيضا لائهمن قسل من رد الضالة لربم اوهوما ذرت به عادة هذا ما ظهر لى فايراجيع \* (فرع) \* في المعالف والناوأ دخل دابته دارغيره وأخرجها ربالدارلم يضمن لانها تضر بالدارولو وبحد دابة في مربطه فأخرجها ضمن (قوله فهوايداع) أى الوضع المرقوم ابداع وفى الفصولي فى الغصب والوديعة اذا وضعين مدى المالك برى لافى الدين حتى يضعه في بده أو يحره اه فصار ابتداء الايداع وانتهاؤه سواء (قوله أو دلالة كالوسكت أى فاله قبول و بعد أن د كرهذاف الهندية فالوضع شيأ في بيته بغير أص ه فلم ده لم حتى ضاع لايضمن لعدم التزام الحفظ بيوضع عمد آخرشيأ وفال احفظه فضاع لابضمن لعدم التزام الحفظ أه ويمكن التو فيق مالقر ينة الدالة على الرضاو عدمه ساتحانى (قوله دلالة) أى حالية ولوقال لا أقبل لا يكون مو دعالان الدلالة لم نوحدد كره المصنف والاولى مافى شرح المستقى حيث قال لان الدلالة لا تعارض الصريح اه وماله فى كثير من الكتب وفاهر من هداسقوط مف القنيه من أول كتاب الوديعة وضع عذه هديراً وقاله احفظه حنى أرجع وصاح لاأحفظه وتركه صاحبه صارمو دعاو يضمن انترك حفظه فهومشكل لان فيسه تقديم

الدلالة على الصر جم بخلاف مااذا قال صعمف الجانب من بيتي الاأفي لاأ متزم حفظه حتى يصيرمو دعالتعمارض

كالعارية والمستأخر والموصى يخدمت وفيدا اوصىله بهاوالوديعة ماوضع للامانة بالايجاب والقبول فكانا

(وركنهاالاعجاب سر عا) كاود عنك (أوكاية) كفوله لرجل أعطني ألف درهم أواعطني هذا الثوب مثلا فقال أعطيتك كان وديهة بعر لان الاعطاء بعتمل الهبة لكن الوديعة أدنى وهو متبقن فصاركناية وهو متبقن فصاركناية رأوفعلا) كالووضع ثوبه يين بدى رجل ولم يقل شيا فهو ايداع (والقبول من فهو ايداع (والقبول من الودع صريحاً) كقبلت وضع ثيانه في جام وضع ثيانه في جام

الصريحين فتساقطا فبقى وديعة عنده (قوله عرأى من الثيابي) ولايكون الحمام مودعا مادام الثيابي حاضرا فاذا كأن غائبا فالجمامي مودع اه يحروفيسه عن ألحلاصة ليس قو بافظن الثمابي انه تويه فاذاهو ثو بالغسيرة من وهو الاصم اه أى لائه بثرك السؤال والتفعص يكون مفرطا فلا يشاف ما يأتى من أن اشتراط الضمان على الامن باطل أفاده أبوالسعو دوالثيابي بكسر الثاء المثلثمة هو حافظ الثياف فالحام وهوالمعروف فى الادنابالنَّاطور فال في القاَّموس مجود بن عمر الحدث الثيابي كان يحفظ الثياب في الحيام اله وفى الذخيرة رجل دخه لاالحمام وقال اصاحب الحمام احفظ الثمان فلماخر بم محدثمايه فان أقرصاحب الحمام انغيره وفعهاوهو يراءو يظن الدوفع ثياب نفسه فهوضامن لأنه ترك الحفظ حيث لم عنع العاصدوهو يراهوان أقرانى وأيت واحداقد رفع ثبايك آلاأنى طمنت ان الرافع أنت فلاضمان عليملانه فم يصرنا وكاللحفظ لماظن أنالرافعهو وانسرقوه ولايعلميه فلاضمان عليهان لميذهب عن ذلك الموضع ولم بضم عوهوقول الكللان صاحب الحام مودع ف حق الثيباب اذالم يشترط له بازاء حفظه الثياب أحرا أمااذا شرط له بازاء حفظ الشياب أحرا وقال الاحرة بإزاء الانتفاع بألجام والحفظ فينشذ يكوب على الاختلاف وان دفع الثياب الى الثمابي وهوالذي يقالله بالفارسة قيامه دارفعلي الاختلاف لاضمان عليسه فيماسرق عدد أبي حنيفة خلافالهمالايه أحبرمشترك بجرحل دخل الجمام ونزع الشاب بين يدى صاحب الجمام ولم يقسل بلسانه شيأ فدخسل الحسام غرح ولم يحدثنابه الالكى العدمام ثبابي يضمن صاحب الحسام مايضمن المودع والكات للعمام ثيابي الاأنه لم يكن حاضرا فكدلك وان كان حاضرالا يضمن صاحب الحسام لان هدذا استحفاظ الااذا نصءلى استعفاظ صاحب الجام بان قالله أن أضع الشاب فيصدير صاحب الحمام ودعا فيخمن مايضمن الودع \* وفي التجنيس رجل دخل الحام ونزع الثياب بعضر من صاحب الحام ثم خرج فوجد وصاحب الحام باعماو مرفت نمايه ان نام قاعدا أومضطع عابان وضع جنبه على الارض ففي الوجه الاول لا يضمن وفي الوجه الثاني قال بعضهم يضعن اه وفي الفصول العمادية رجل دخل حماماو قال العدماي أن أضع ثماني فأشارالحامى الحموضع فوضعه عمقه ودخل الحام غمض حرجل ورنع الثماب فريمنعه الحمامى المأآنه طنه صاحب الثوب ضمن الجمامي لانه استصففاء وقد قصرفي الحفظ وهذا قول اسسلمة وأبي اصرالد وسي وكان أبوالقاسم يقول لاضمان على الحامى والاقلاق أصع اه (أقول) وهو الموافق لمام قر بباعن الذخيرة وفى فتاوى الفضلي امرأة دخلت الحام ودفعت ثيام بالي المرأة التي تمسك الثماب فلماخو حت لم تحد صدها قو مامن تمام اقال محدين الفضل ان كانت المرأة دخلت أولافي هذا الجام ودفعت ثمام الى التي تمسل الثماب فلاضمان على الشابية في قولهم جيعااذالم تعلم أنها تحفظ الثياب باحرلانها اذادخات أول مرةولم تعلم بذلك ولم تشمرط الهاالاح اليالخفظ كان ذلك ايداعا والمودع لايضهن عند الكل الابالتضييع وان كأنت همذه المرأة قبل هذه المرة قدد خلت الحام وكأنت تدفع ثيام الى هذه المسكة وتعطيم الاحر على حفظ الثياب فلا ضمان علمهاعند أبى حنيفة خلافا الهمالانم اأجيرة مشتركة والحنارف الاجبر المشترك فول أب حميفة وقيل هوقول مجدوالفتوى على قول أبى حندفة أن الثيابي لايضمن الإبماضمن المودع وذكر فاضحان انه بنبغي أن بكون الجواب فى هذه المسئلة عندهما على النفصيل ان كان الثيابي أجير الجامى يأخده نه كل نوم أحرام علوما مِذَا العملِلا يكون ضامناهند السكل عِنْلَةُ لَمُيذَا لقصار والمودع اله وفي منهوات الانقروي دخرل الجام فوضع الحارس له الفوطة ليضع ثبابه علمها ونزع أثوابه ووضعها على الفوطة ودخل واغتسل وخرح ولم يجد عمامته هل يضمنها الحارس أماب أعم يضمنه الامه استحفظ وقد قصرفي الحفظ كذافي فتاوى ابن عيم وفي زمانها الثمابي أحسرمشترك بلاشهة والختارف الاحير المشترك الضمان بالمصف فعلى هذا يسغى أن وفتى فى الثسابي يضمان الدهف تأمل اله (قوله كان ايداعا) هذامن الاعجاب والقبول دلالة (قوله وهدا) أى اشتراط الغبول أيضا قال فى المنم وماذ كرناس الايجباب والغبول شرط فى حق وجو ب الحفظ وأمافى حق الامانة

يمرأى من الشبابي وكفوله لرب الحان أين أربطهافقال هذاك كان أيداعا خاسة وهذافي حق وجوب الحفظ وأما في حق الامانة فتستم بالا يجاب وحده حتى لوفال للغاصب أودعتك المغصوب برئءن الضتمان وانلم يقبل اختيار (وشرطها كون المال قابلا لاثبات اليسد عليه) فلو أودع الآبق أوالطيرف المواعلم مكافئا شرطلو جوب الحفظ عليه فلو أودع صبيا عليه كها لم يضون ولو عبد المحمورا ضون بعد عتقه عبد المحمورا ضون بعد عتقه مع وجوب الحفظ مع وجوب الحفظ

فتتم بالايجاب اه والمراديحق الامانة أنه لا يكون، ضمونا (قوله وان لم يقبل) قدمر أن القبول صريح ودلالة فنفهه هناءمني الردأمالوسكت فهوقبول دلالة والحاصل أن المرادنني القبول بقسميه فتأمل (قوله وشرطها كون المال قابلا الح) فيه تسايح ادالمرادا نبات البدبالفيل وبه عبرالزيلعي ولايكفي قبول الا تبأت كأأشاراليه فىالدرر بقوله وحفظ شئ بدون ائبات السدعايه محال اه و حى عليه بعضهم كالحوى والشرنبلالي وأجاب عنسه العلامة أنوالسعود بأنه ليس المرادمن جعل القابلية شرطاء دم اشتراط اثبات البد بالفعل بلالمرا دالاحتراز عمالا يقبل ذلك بدليل التعليل والتقر يسع اللذين ذكرهما الشارح فتدمرا اه (أقول) لكرالذى قدمه فى الدرر يفسد كفامة قبول وضع المد فاتمن وضع شاله سندى رجل ساكث كان ابداعا وكذلك وضع الثياب فى الحمادور بط الدابة فى الخان مع أنه ليس فيهما ثبات البدبالفعل وقوله وحفظ الشئ بدون اثبات اليدعليه معناه بدوت امكان اثباتها فتأمل وعليه فيكون المراد بقبولها اثبات المدوةت الايداع والطائر ونحو وساعة الايداع عسرقابل الله (قوله المنصن) الاولى أن يقول لا يصم لانه اذاو جده بعدووضع يده عاميسه وهاكمن غيرتع دلم يضمن فتسدم ط قال فى الجو هرة أودع صبماود يعة فهلكت منه لاضمان عليه بالاجماع فان استهاكهاان كان مأدومافي المجارة ضمنها اجماعاوان كان محدورا علمه انقمضها باذن ولمهضمن أمضا جماعاوان قبضها بغيراذن والمهلاضمان علمه عمدهما لاف الحال ولا بعد الادراك وفال أبو بوسف يضيئ في الحال وان أودعه عمد المقتل ضمن احماعا والفرق أن الصي من عادته تضييع الاموال فاذا سلممع علمم فدالعادة فكانه رضى بالاتلاف فليكن له تضمينه وليس كذلك القتال لانه ليس من عادة الصدان فيضينه ويكون فيهته على عاقلته وان حقى علمه فيمادون المفس كان أرشه في مال الصى انتهى \* قال العدلامة الجرائر ملى أقول يستشى من الداع الصدى ما ذا أودع صى محمور مثله وهيم لك غيره ما فللما لا تضمين الدامم والا تخذ كذافي الفوائد الزينيه وأجعوا على أمه لواست الدام العبرمين غبر أن مكون عنده ودبعة ضهري في الحال كدافي العنابة لانه محمور علمه في الاقوال دون الافعمال كإذكر فىالحجر وسيأتى مزيد تفصيل فى المسئلة فى كتاب الجنايات قبل القسامة بأسطر فراجعه اتشثت اه (قوله ولوميد المحموران بعد عتقه) أى لو بالعاداوقا صر الاضمان علمه أصلا أ نوالسمودوا علم يضمن في الحال لحق ما اكت مفان المو دع لما سلطه على الحفظ وقيدله العمد مقمقة أو حكم كالوكان ذلك بالتعاطى فكان من قبيل الاقوال والعبد محعوره تها فيحقسيده فاذاء تقظهر الضمان فيحقه ليمام رأمه وهذااذالم تكن الوديعة عبدا فلوأودع صيباء بداففته الصي ضمن عافلته سواء تتله عمدا أوخطأ لان عهده خطأوليس مسلطاعلي القتل من جانب المولى لان المولى لاعلاء القتل فلاعلك التسابط علمه فأن أودع العبدءندعبد محمور فقتله خطأ كانمن قبيل الافعال وهوغير محموره نهاولم تكن من الاقوال لانمول العيد لاعلاته تفويض فتله للمودع فكان على مولى العبد المودع القاتل أن بدفعه أو مفديه كاهو حكم الحطأ وانقتله عمداقتل به الاأن يعفو ولبده رحتى (قولهوهي أمانة) هدامن قبيل حل العام على الخاص وهو حائز كالانسان حموان ولا يحوز عكسه لان الوديعة عبارة عن كون الشئ أمانة ماستحفاط صاحبه عندغهره قصداوالامانة قدتكون منغيرقصدوالوديعةخاصة والامانةعامةوالوديعةبالعقدوالامانةأعه فتمفردفيما اذاهبت الربح بثوب انسان وألقته في حرغيره وتقدم انه يبرأ عن الضمان في الوديعة اذاعاد الى الوفاق والامانة غيرهالا يبرأعن الضمان بالوفاف ط ومثله فى الهاية والكفاية قال يعقوب باشاوفيه كالـ موهوا به إ اذا اعتبرفي احداهما القصد وفي الاخرى عدمه كأن سنهما تساس لاعهم وخصوص والاولى أن بقال والامانة قد تكون بغير قصد كالا يخفى انتهاى الكر عكى الجوال بأن الراد بقوله والامانة ما يقع في يدءمن غبرقصدكونها بلااعتبارة صدلاأن عدم القصدمعتبر فهاحتي يلرم النبائ بلهي أعهمن الوديع فلانها تبكون بالقصدفقط والامانة قدتكون بالقصدو بعيره تمدير ومافى العبالة منابه قدذكر باأت الوديعةفي

الاصطلاح هي التسليط على الحفنا وذلك يكون بالعقدوالامانة أعهمن ذلك فانه اقد تسكون بغيره قسد قده كالاموهو أنالامانة مباينة للوديعة بهذا المعسى لاأنهاأعم منهالان التسليط على الحفظ فعل المودعوهو المعنى والامائة عنن من الاعيان فيكونات متباينين والاولى أن يقول والوديع مماتترك عندالامن كأفي هذا المختصرداماد (قوله والاداء عند الطاب) أى الاف مسائل ستأتى منها مااذا كانت سيفاوأ راد قتل آخوطاما كَافِي الدَّرالمنتةِ عَلَيْهِ وَاسْتَعَبَابِ تَبُولُها ﴾ قال الشَّيني وشرعيـــة الايداع بقوله تعمالي ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها وأداءالا مامة لا عصون الابعدها ولان قبول الوديعة من باب الاعانة لانه عفظها لصاحبها وهي مندو بذلقوله تعالى وتعاونواعلى البروالنقوى وقوله صلى الله تعالى عليه وسلروالله تعالى في عون العبدمادام العبدف عون أخيه اه قال الريامي وقال عليه الصلاة والسلام على اليد ما أخذت حتى تؤد بهر واه أهداودوا الرمذي وقال حديث حسن وحفظه الوحب سعادة الدار س والخمانة توحب الشقاء فهما الح ومن عاسة نهااشتم الهاعلى بذل منافع بدنه وماله في اعانة عبادالله واستعجابه الآحر والشاء حوى وألحاصل أنه يبتني على الايداع أربعة أشسيآ كون الوديعة أمانة ووجوب الحفظ على المودع ووجوب الاداء عند الطلب واستعماب قبولها (قوله فلاتضمن بالهلاك) تفر يسع على كونها أمانة (قوله الااذا كانت الوديعة أحر) سيأنى أن الاحير المشترك لآيضمن والشرط عليه الضمان ويه يفني وأيضاقول المصنف قريبا واشتراط أاضمان على الامير باطلبه يفني مكبف يقالمع عدم الشرط انديضمن وفى البراز بقدفع الى صاحب الجام واستأحره وشرط علمه الضمان اذاتاف فذكرأته لاأثرله فماعلمه الفتوي اكن وال الحبر الرملي صرح الزيلعي في مخاب الاجارة في باب ضمال الاجير الوديعة اذا كاست باحر تدكون مضمونة وسمأت مدله فى د ذاالشر سروم الفي النهامة والكفاية شرح الهداية وكثير من الكتب التهمي وعلو ديأن المفنا حدثان مستعق علمه كخفده مناه أفاد أن الاحون نخرج الوديعة عن كونها أمانة الى الضمان وفي صدر الشهر بعة اذاسر في من الاحبر المشد برك والحال أنه لم يقصرف المحادظة يضمن عند دهما كلف الوديعة التي تكون باحرمان المفط مستحق عليه وأنوحنيفة بقول الاجرة ف مقابلة العمل دون الحفط فصار كالوديعة بلاأحر اه فأفأد أن الوديعة باحوضه ويذاتفا فاور الاأحرفير مضهونة اتفافا وأماالاجير المشترك فيضمن عددهمالات الاحرة في مقارلة العمل والحفظ ولا يضين عدد لانترياف مقابلة العمل فقط فصل الفرق بسالم دعياً حر والاحسر المشتركة قال سيدي الوالد رحمه الله تعمالي وقد ، فرق بائه هذا مستأحر على الحفظ قص وا يحلاف الأجير المستران فانه مستأحر على العمل اه يؤ يدهما معتوما قدمنا والحاصل أن الاجير المشرك ميعمل اعبره علاغير مؤون ولا مخصوص كالجامى والحارس فهومسنأ ولخفظ المكان الذى ميه المتاع فلريكن مودعا يحلاف المودع بأحوانه مقالله احفظ هده الوديعة وللأمن الأحركد افسطيق علمه اسم المودع وهو تسليط العبر على حفظ ماله فتأمل (قوله معز باللز بلعي وذكره في صمان الاحيروعل الضمان بأن الحفظ واجب عليه مقصود البدل اله (قوله سواء أمكن التحر زعنه أم لا) وابس منه النسمان كملوقال وضعت عمدى فنسيت وقت ال يكون مفرطا عفلاف مااذا فالضاعت ولاأدرى كنف دهبت الوديعة من منزل ولم يدهب من منزلى شي فأن القول قوله مع عينه ولايضم لانه أمن اه جوى تصرف ط فاله و يدزاده اذاقال ذهبت يقبل قوله مع عينه واقعات (قوله طديث الدارقط عنى قال في الخواعا كانت الوديعة أمانة لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ايس على المستعير غير المعل ضمان ولاعلى المستودع عيرالعلضمان والعلول والاغلال الخيانة لاان العلول في المعم خاصة والاغلال عام وهذا الحديث مسندعن عبدالله بنعرعن النبي صلى الله تعلى عليهو علم اه ملخصاولان شرعمة الحاسة الماس الهما ولوضعنا المودع امتدع الماس عن قبولها وفي ذلك تعطيل الصالح (قوله والنتراط الصمان الن) ولوضمن تسليمهاصم أنوالسعود (قوله كالمامى) أى معلم الجمام الدى يأخد الاحرة ف مقاله انتماع الداخد إيالحام أماءن حرى العرف بانه يأخد فى قابلة - ففاه شيأوه والمسمى بالناطور فى زمانها وهو

والاداء عند الطلب
واستحباب قبولها (فسلا
قضمن بالهسلال ) الاذا
كانت الوديعة بأجوأ شسباه
معرز باللزياجي (مطاقا)
سواءاً مكر المحرز عنه أم لا
المدار طلبي البي عسلي
المدار طلبي لبي عسلي
المدار طلبي البي عسلي
المدار طافعان على
(واشتراط الضمان على
الامين) كالحابي

الذى سماه الشار ح الثيابي فانه بضمن لانه وديعة باحرة كاتقدم لكن الفتوى على عدمه ويأتى تمامه (قول والخانى أى فاله لا تفع له غيرا لحفظ فينبغي أن يكون من قبيل الحافظ بالاحرالا أن يقال قد يقصدا لخان الدقع الحروالبردومنعالدالة عن الهروب فلم يكن مستأحرا للعفظ تأمل (قولُه باطل به يفتي) قال مؤ يدزا ده في أفواع الضمامات استأحر رجلا لحفظ خان أوحوانيت فضاع منهاشي فيل يضمن عنده مالوضاع من خارج الجرة لانه أجيره شترك وقيل لافى الصحيم وبه يفتي ولوضاع من داخلها بان نقب اللص فلا يضمن الحارس في الاصم وحارس السوقءلي هذا الخلاف واختارأ بوجعفرأنه بضمن ماكان خارح السوق لاداخله جامع الفصولن وفي البزازية نقب حانوت رحل وأخد نستاعه لايضمن حارس الحوانيت على ماعلمه الفتوى لأنّ الامتعة محروسة بالواج اوحيطانه اوالحارس يحرس الابوات وعلى قول أبي حنيفة لايضمن مطلقا وانكان المالفيده لانه أجير اه وفالنسة دفع الثوب الى الحماى لعفظه فضاع لايضمن اجماعالانه مودعلان محل الاحربازاءالانتفاع بالحام الاأن سترط بازاءالانتفاع به الحفظ فسنتذعلي الخلاف واذا دفع الىمن يحفظ بأحركالثيابي فعلى الاختلاف خلاصةوصدرا لشهر بعة (قوله حفطها سفسه) قال في المتمرد للثابا لحرز وبالبدأ ماالمرزفد اره ومنزله وحانونه سواء كات ملكا أواحارة أوعارية فال الرملي أقول لايحفي آن لفظ الحرز مشعر باشتراط كونه حصيناحة لولم كمن كذلك معتث بعد الوضع فيه تضيمه ايضمن ذلك كالدارالني ليس لها حيطان ولالبيوتها أبواب وقدسئلت عن خماطة فى دارج ذه الصفة عرجت منهاهى وزوجهالي الالعرس حارثها فسيرقت أثواب الناس منها فأ فتيت بالضمان والحالة هذه لان مثل ذلك بعد تضمعا تأمل اه ، وفي الانقروى من الوديعة سوفي فاممن حانوته الى الصلاة وفي حانوته ودائع فضاع شيء منها لاضمان علمه لانه غير مضيع لمافي حافوته لان جيران يحفظونه الاأن يكون هذا ابداعام الجيرات فيقال ايس المودع أن بودع لكن هذا مودع لم يضيع واقعات فى الوديعة توله ايس المودع أن بودع الح ذكر الصدر الشهيد مايدل على الضمان فتأمل عندالقَتوى فصوله من الثالث والثلاثين \* وفي البزازية فاممن حانوته الى الصلاة وقه ودائع الساس وضاءت لاضمان وان أجلس على بابه ابناله صعيرا فضاع ان كان الصي يعقل الحفط و يحفظ لايضمن والايضمن اه وقال قبمله والحاصل أن العبرة للعرف حتى لوترك الحاثوت مفتوحا وعلق الشبكة على باله ونام فني النهاوليس بتضييع وفي الايل اضاعة وفي خو ارزم لا يعد اضاعة في البوم والليلة (أقول) الذى يظهرفى مسئلة الحانوتي عدم الضمان سواء أجاس صبداأ ولاحدث حرى عرف أهل السوق لائه غسير مودع قصدا بل تركها في حرزها معماله فقد حفظها ما يحفظ بهماله ولهذا نقل في جامع الفصولين بعد ماتقدم رامر الدفتاوى القاضي للهيرالدمن أنه يرأه لي كل حال لانه تركهافي الحرز فلم يضيع اه والحاصل أنه يحب حرز كل شي في حرزم اله علاف ألحرزفي السرقة فان كل ما كان حرز النوع فهو حرز اسائر الانواع فيقطع بسرتة لؤلؤة من اصطبل أما هنافان حرز كلشي يحسبه في البزاز به لوقال وضعتها بن يدى وقت ونسيتها فضاءت يضمن ولوقال وضعتها س مدى فى داروا لمسئلة بحالها ان مما لا يحفظ فى عرصة الدارك صرة المقدىن ضمن ولوكانت عمى معدع وصدتها حصدماله لايضمن اه وسمأنى تمامه انشاء الله تعمالي (قهله وعماله) بالكسر جمع عمل فتردتشد يدوهومن يقوته لكن المراده افي تفسيرمن في عماله ان يسكن معه سواءكان في نفقته أولم يكن والعبرة في هذا للمساكمة الافي حق الزوحة والولد الصغيروالعبد لكن يشسترط فى الولدا لصغيراً ن يقدر على الحفظ فعلى هـ ذا التفسير ينبغي ان لا يضمن بالدفع الى أحذ بي يسكن معهذ كره حضد السعد في حو اشي صدر الشيريعة ويؤيده مافي الولوالجية رحل أحربتنا من داره انساناو دفع الوديعة الى هذا المستأح إنكان لكما واحدمنهماغلق على حدة يضمن لانه السرف عماله ولا ينزلة من في عماله وان لم كن لكل منهما غاق على حدة وكل واحدمنه مالدخل على صاحبه بغير حشمة لا يضمن لانه عبرلة من في عداله اه وفي الحلاصة مودع مابءن بيته ودفع مفتاحه الى غيره فلمارجه عرالي بيته لم يحد الود بعمَلا يضمن و بدفع

والخاني (باطلبه يقسني) خلاصسة وصدرالشريعة (وللمودع حفظها بنفسه وعياله) كاله (وهسم من يسكن معمحقيقة

المفتاح الى غيره لم يحمل البيت في يدغير. اه ط (قوله أوحكم) تفسير لمن يسكن معه في عماله (قوله فاو دفعها) تفريع على قوله أوحكاوتفسيرله كاتشعر به عبارة المنح (قوله المميز) بشرط أن يكون قادراعلى المفظ بعر (قوله ولايسكن معهما) لانهافي المكم كأنهافي مسكن زوجها (قوله خلاصة) فال فهاوفي النهاية لودفعها الى ولدوالصغير أوزوجته وهسماف محلة والزوج يسكن ف محلة أخرى لايضسمن ولوكان لا يحيء الهدم اولاينفق علم مالكن يشترط ف الصغير أن يكون فادراعلى الحفظ فان الزوجة أى والولد الصَّفير وانكانا في مسكن آخوالا انهم افي الحكم كائم مافي مسكن الزوج والاب اه قال الرملي وقد زاد صاحب الجتبي العبدالذى لم يكن فى منزله وكل ذلك برجه الى قولهم يحفظها عماجه فتنبه الذلك اه (قوله وقيل يعتبران معا) \* أقول وعليه و دخل عبد . وأمنه وأجديره الخاص كالمشاهرة بشرط أن يكون طمامه وكسوته عليه دون الاحبربالماومة وولده الكبيران كانفى عياله كاذكره بعضهم فتأمل (قوله عينى) نصه ونعتبر المساكة وحدهادون النف قة حتى ان الرأة لودفعتها الى زوجها لا تضمن وان لم يكن الزوج في عيالها لات العبرة ف هذا الباب المساكنة دون النفقة وقيل تعتب بالمساكنة مع النفقة اله (قولهضمن) أى بدفعهاله وكذالوثر كه في بينه الذي فيه ودائع الناس وذهب فضاءت ضمن يحر عن الخلاصة قال ط ولا يضمن في صورتين ما اذا علم أمانته وما اذالم يعلم حاله أصلا (قوله الدفع لن في عياله ) الضمير في عياله الاخير يصم أن رجع العبال الاول و به صرح الشرنبلالي و بصم أن برجع المودع و به صرح المقدسي وفيسه لايشترطف الابوين كونم مافى عماله وبه يفتى ولوأودع غيرعماله وأحارالمالك خرحمن البين ولووض مف حرزغيره بلااستنجار يضمن لان الوضع في الحرزوضع في يدمن في يده الحرز فيكون كَالنسليم اليحة رياسي أى ومكون وديعةو يسللمودع أن بودع رملي وفى سكوتهم عن الدفسع لعيال المودع بكسر الدال اشارة الى اله لاعلكه ونقل العلامة أيوالسعود اختلافاه قال والردالي عبال المالك كلردالي المالك ولايكوب الداعا محلاف العاسب اذاردالى من في عيال المالك فانه لا يعرأ وف الخلاصة اذار دالوديعة الى منزل المودع أوالى من في عياله مضاءت لايضين في رواية القدوري يضمن بحلاف العارية فال في البحروالفتوى على الآول وهذا اذ ادَّفع الحالمرأة للعفظ أمااذا أخددت لشفق على نفسها وهوديع يضمن اه فعدلي ماذكر اذاكان ابنهافي عيالها ولم يكن متهما يلرمها اليمين انهاد فعتها لابنها المذكور ويسئل المدفوع اليهماذ اصنع ويجعل كأنه نفس المودع ويحرى الحكم الشرعى فرسه الفافتاوى مؤيد ذاده وصور المسائل عن الفصولين أتلفها من عمال المودع ضمن المتلف مغيرا أوكبيرالاالمودع اه \* المودع اذا قال دفعت الوديعة الى ابنى وأنكر الأبن مُماتَ الاين فورث الادمال الله كان ضمان الوديعة في تركة الابن خانية \* وفي فناوى قاضى خان عشرة أشماعاذاملكهاانسان ايساله انعلت غيره لاقبل القبض ولابعده المرتهن لاعلك انيرهن والمودع لاعلك الايداع والوكيل بالبسع لاعلان أن بوكل غيره ومستأج الدابة أو الثوب لا يؤج غيره والمستعير لا يعير ما يختاف بالمستعمل والمزارع لآيدهم الارض مزارعة الحفيده والمضارب لايضارب والمستبض ملاءاك الأبضاع والمودع لاعلانالابداع اهرولم يذكر العاشرفي البحروذ كره الخير الرملي فقال العاشر المساقى لايساقى غيره بعبرادن كافى السراجية وشرح الوهبانية أه وفى الحلاصة والوديعة لاتودع ولا تعارولا تؤحر ولاترهن وان معل شيأ منها صمن والمستناج يؤجرو يعارو فودع ولم يذكر حكم الرهن وينبغى الايرهن كاهو العيم من عبارة الجلاصة و يأتى بيانها في العارية موضحا وفي التجريد وابس للمرتهن ان يتصرف بشي في الرهن عيرالامسال لايبيرع ولايؤ حرولا يعيرولا يلبس ولايستخدم فان فعسل كانمت عديا ولايبطل الرهن انتهي (قوله بانكاناه عيال غيره) أى غيرالبعض الذى مُ اهمنه صمن بدفعه الى المهي عنه وانلم يكنله الاذلك البوض لا يضمن بدفعه اليه (قوله والالا) يعيى مع كون المدفوع اليه أمينالانه شرط جواز الدمع كما س (قوله وان فطها بعيرهم ضمى) أى لان ساحها لم يرض بيده يره والايدى نعتلف بالامانة ولان الشي

أوحكم لامنءونه) فساو دفعهالولده الممرأوروجته ولاسكن معهما ولاينفق عليهما لم يضمن خلاصة وكذالودفعتهال وحها لان العرة للمساكنة لاللنفقة وقسل بعتبران معاصبي (وشرط كونه) أىمن في عياله (أمينا) ولوعلم خيانته ضمنخلاصه (و) جاز (ان فى عماله الدوم لمن فى عماله ولوم اهمن الدنع الى بهض منفىءباله فدقع انوجد بدًا منه ) مان كانله عمال غيرها بن ملك (ضمن والالا وان حففاها بعيرهمضمن)

وى محدان حفظها بن يحفظماله كوكبله ومأذونه وشريكه مفاوضة وعنانا جازوعليه الفنوى ابن ملائه واعتمده ابن البكال وغيره وأقر المامنف (الااذانماف الحرف أو الغرق وكان غالبا عميطا) فلو غير محبط ضمن (فسله الل جاره أو) الى (فلك آخو) لايتضمن مثله كالمضارب لايضارب أفوالسعو دقال الرملي انما يضمن اذا كأن بغير اذن صاحمه اه (فرع) لوقال ادفعها لمن سَّنْت نوصلها الى فدفعها الى أمن فضاءت قبل يضمن وقبل لا يضمن تاثر خانية ﴿ (فرع) \* آخو حضرتها الوفاة فدفعت الوديعة الحارثها فهاكت عندالجارة فال البلخي ان لم تكن يحضرتها عندالوفاة أحد من يكون في عبالهالا تضمن كالووقع الحريق في مال المودع له دفعها لاجنبي خاتية (قوله وعن محد) رجهالله تعالى ان المودع اذا دفع الوديعة الى وكدله وايس في عماله أو دفع الى أمن من أمنائه من يثق به في ماله وايس فى عباله لايض من لانه حفظه مثل ما يحفظ ماله وحمله مثله فلا يحب علمه و كثر من ذلك ذكره في النهاية عمقال وعلمه الفتوى وعزاه الحالم ناشى وهو الى الحلواني تمقال وعلى هذالم بشرط فى التعفة في حفظ الوديعة العيال فقال ويلزم المودع حفطه اذاقب الوديعة على الوحه الذي تحفظ ماله وذكرفه أشماء حتى ذكراله انتحفظ بشريك العانوالمفاوضة وعبده المأذورله الذي في بده مأله وجمذا بعسلم ان العيال ايس بشرط في حفظ الوديعه اه وسمأتى ذكره ط (ڤوله كوكبله) أنى بالكاف لان أمينه كذلك وانلميكن في عماله وعلمه المنوى كأعلت و مهصر حقى الذخرة وفي المتاثر خاسة ولوفال ادفعها لمن شئت نوصالها الى فدفعها الى أمين فضاعت قبل بضمن وقبل لا يضمن (قهله واعتمده ابن البكمال) حشقال وله - فطها بنفسه وأمينه لم يقل وعياله لان الدفع الى العيال انحا يحوز بشرط الامانة وعند تحققه لاحاجة الى كونه عبالافال في الذخيرة لودفعها الى أمن من أمنائه ليس في عباله يحوز وعلمه الفتوى اله (قوله وأقره المصنف) ونقله في المحروقال قبله وظاهر المتون ان كون الغيرفي عماله شرط واختاره في الخلاصة وقال والانوان كالاجنى حق يشد ترط كونم ه في عماله لكن قد علت ما قدم ا وقر ببا عن المقدسي من ان المفتى يه عدم اشتراط كونم ما في عماله فلاتنسه (قوله الااذاخاف الحرف والعرف) الحرق بالسكون من الغاو و بالنحر بك من دف القصار و دروى فيسه السكون معرب وفى المسباح الحرق بفتحتين اسم من احراف النار اه والعرق بفتحتن مصدرغرق في الماء فهوغر منى حمى ومشل خوف الغرق والحرق خوف الماصوص وفى الخلاصة فأن دفع الضرورة بان احترق بيت المودع ودفعها الى جاره وكدافهما يشبه هذا اه اتفانى أى فانه لايض م (قولة وكان عاليا معملا) لاحاجة اليه لان فرض المسئلة اله خاف الحرق أو العرق وهوانحا يكون عندكونه غالبا محيطا الاان يراد بالعالب الكثير وحينشد والامناقاة والمرادان ذاك في بيت المودع فالالجوى لابدأن يكون غالبامح يطا بمنزل المودع وفى القهست انى الااذا خاف الحرق أى حرفا يحبط يجميع محلهاانتهي (قوله وادخبر محبط ضمن) اذا خوف منتف عدد عدم العابة والاحاطة فتأمل فاله الرملي قال في الغلاصة عااذ الم يكن محيطا يضمن بالددم الى الاجنبي اه (قوله سلما الحجاره) الفاهرمن أساليب الكلام أندلاعب أن يسلماالى عاره حتى لوتركها في داره فرقت لا نضمن ولحرر أ فاده سرى الدمن عن الحتبي لكن في الهندية عن الفرتاشي اله يضمن ط وفي الثائر خانية عن التففوسي عيد الوبرى عن مودع احترق بينه ولم ينقل الوديعة الى كان آخران مع عكسه م نفتر كهاحتي احترقت ضمن اله ومثله في الحاوى و حامع الفتاوى ومشله مالوتر كهاحتى أكاها المتخد لافالما يأتى في النظم قال في الحاوى و رور ف من هذا كابرمن الواقعات يووفي نورالعين ذكر مجد في حريق وقع في دار الودع ندفعها الى أجنبي لم رضم و الوخر بحمن ذلك ولم يستردها ضمن كالودفعها الى امرأته ثم طلقها ومضت عدتها ولولم يستردها ضمن اذيحب عليه الاسترداد ولان الايداع عقد غير لازم مكان لبقائه حكم الابتداء وقال قاضى خان لايضمن اذالمودع اغد ضمن بالدفع وحسن دفع كان غيرمضمون علمه فلانضمن عليه (يقول الحقير) هذا الدليل عليل ادلاء قاء حكم الابتداء فاود فع الود بعة الى أجنى ابتداء ضمن فكذا اذالم دستردها في كاتا المسالة اتن خصوصا فى مسئلة الحريق فان الثابت بالضرورة يتقدر بقدرها فبعد زوال الحريق ارتفعت الضرورة فلم يستردها من الاج ي فكائه أودعها الما بنسداء فالصواب ان يضمن في كانا السئلتين كاد كرمصاحب الحيط والله

تعمالي أعلم وفي عدة الفتاوي لايضمن بدفعها الى جاره الضرورة كمريق قال أبوجه فرفى فتاريه هدا الولم يجد بدامن الدفع الى أجنى أمالوأ مكنه الدفع الحمن في عياله ضمن بدفعها الى أجنى قال الامام حو اهرزاده هذالوأحاط الحريق بالمنزل والاضمن بدفعهاالى أجنبي أه وفى العتابية لايشترط هذاالشرط فى الفتوى تانرخانية في الفصل الثاني من الوديعة (قوله الااذا أمكنه الخ) أى وتت الحرق والغرق (قوله أو ألفاهما) أى أوألقى الوديعة في السهفينة فوقعت في الحريضمن لاتم اقد تافت بفعله وان كان ذلك بالتدريج لانه منسوب الميه فهو كفعله والظاهران قيدفى السه فيمة ساقط من النساخ لوجوده فى الاصول قال الزيلقي هذا اذالم عكنه أن يدفعها الى من هو في عياله وان أمكمه أن عفظها في ذلك الوقت يعماله فد فعها الى الاجنبي بضمن لاته لاضرورة فبموكذا لوألقاها في سهفينة أخرى وهاكت قبل أن تسستقرفه ابان وتعت في البحر ابتداء و بالندح بجيف من لان الا تلاف حصل بفعله اه (قوله صدق) أى بمينه كاهوظاهر أبوالسعود (قوله أى بدارا اودع) كأن هدامن قبيل الاحتبال وأصالها أى الحرف أوالغر قوقوله بدار المودع واجمع الى الحرق وحدف من الثانى أوسد فينته الواجمع الى الغرق لدلالة كل مذكور على ماحسذف الزائه وهذآعلى مانحاه الشارح في شرحه وأماعلي مابيناس أصل عمارة الزراعي فالامر ظاهر وأماجو هرالمتن على أنه يصدقان علم دفعه لها عند حوف الحرق أوالغرف بالدينة وهو الذى دكر ، الشارح بعدة وله والا يعلم الخ وحاصله انصاحب المننذكرانه لايصدق مدعى الدفع للعرق أوالغرق الابييمة والشارح صرف كالامهوقال انعلم ذلك بالبينة على رقوعه في داره و دلكه أغنى عن الدنة عن الدفع للغوف على رفس الوديعة وانام تقم المينة عسلى وقوع الحرق والعرق في دار وفلكه فلابد من البينة على الدفع الحوف ذلك على نفس الوديعة ثمان الغرف كأيخشى منه على نفس السه فينة قد يخشى منه على نفس الداراذا كانت البيوت متصلة بطرف المعرأوالنهر أومجرى السديل ومثل وفالخرق والغرق لوخاف فسادها بغر برأسة ففهمن كثره الامطار وعندوقو عالنهب فى دار دودفه هاالى جاره عند توهم سلامتها عند ورقوله فصل بين كارمى الخلاصة والهداية التوفيق و بالله التوفيق) وقدذ كره أيضاصا حب الذخيرة عن المشقى قال المصنف فان ا دعاه أى ادعى المودع التسليم الح جاره أوالى فلك آخرمدق النعلم وقوعه بية أى بينة الودع والالا أى وان لم يعدلم لايصد ق وفى الهداية وشرح المكنزلاز باعى اله لايصددق على ذلك الاسينة لان تسلم الوديعة الحفيره بوجب الضمان ودهوى الضرورة دعوى مسقط فلاتفبل الابينة كاذا أتافهافي الصرف في حاجته باذت سأحها بدوف الحلاصة أنه أذاعلم أنه وتع الحريق في بيته قبل توله والافلاد عكن حل كالم الهداية على ما أذالم يعلم وقوع الحريق في بيته و به بحصل التوفيق والذي أحوجه لذلك حل كالرمصاحب الهداية والزيلعي فولهما لا يصدق على ذلك أى على تسليم الوديعة ولوحل لا يصدق على ذلك أى على وقوع الحرق أو العرف بدايل فولهماودهوى الضرورة الحفان الضرورة اغاهى في الحرق والعرق لافي التسلم لا تحدث مع عبارة الحلاصة تأمل (قوله داول الها ابه أمين من) لان و نقال ده لى المالك حوى واعما الضمان عنع التخامة ينه و من الوديعة بعدد الطلب أمالو كالفه حلهاوردهااليه فامتنع عن دلك لم يضمن لانه لا يلزمه سوى الخلية فاوكان طلب المودع بكسر الدال لحاهااليه فامتنع المودع من ذالت لم يضمن هكدا صر ع عبارة ابن ملك المعول عند وأماماوقع فى نسخة الشيخ أبى الطيب فانه تحريف والنسخة الني كتب علم اللوحمالها اليه أى لوجل المودع الوديعة الى ربهايعنى لوطاب استردادهام المودع فعلها المهليض منلان حلها المه يخرجه عن المنع وفى القهستاني لواستردها فقال لم أقدرأ حضرهذه الساعة فتركها فها كمشالم يضمن لانه بالترك صارمودعا ابتداء أه وعزاءالى الحيطوف العران تركهاعن رضاوذه علايضمن وان كانمن غير رضا مضمن كدا فالخلاصة ولوقالله بعد طلبه اطلبها غمادى ضياعها فان فالضاعت بعد الاقرار فلاضمان والاضمن (قوله واو حكاكوكيله بعلاف رسوله) سوّى فى التعنيس بن الوكيل والرسول و فال اذامتعها عنه مالايضهن

الااذا أمكه دفعهالنف عماله أو ألقاها فو قمت في العرابتداء أوبالتدوج منمن ريامي (فان ادعاه) أى الدقم لجاره أو ذاك آخر (صدقآنعلمونوعه) أي الحرق (بيته) أى يدار المودع (والا) علموقوع المرق فداره (لا) يصدق (الابيينة) غَمَّل بيكادى الخلاصةوالهداية الترفيق وبالله التوفيق (ولومنعه الوديعة ظلمابعسد طاءه) لردود بعته فاولخلها الدملم يضمن ابن ملك (بنفسه) ولوحكم كوكيله بخسلاف رسوله

وفى العمادية ذكر الضمان فى المنعمن الرسول فالمشلة ذات تحلاف فهما واقتصار المصنف على ماذكر ميدل على اعتماده وقد نقله القهستاني من المضمرات وفي الخلاصة المالك أذا طاب الوديعة فقيال المو دع لاعكنني أنأحضرالساعة فتركها وذهبان تركهاعن رضافها كتلا مضمن لاسه لماذهب فقدأ نشأ الوداعة وانكان عن غير رضايضمن ولو كان الذي طلب الود بعة وكلك المالك بضمن لائه ليس انشاء للو دبعة يخلاف المالك انتهى وهذاصر يح في انه يضمن يعدم الدفع الح وكيل المالك كالايخق وهو خلاف ما تقدم في كتاب الوكالة في إلى الوكالة يالخصومة ونصه قال الى وكيل يقبض الوديمة فعدقه المودع لم يؤمر بالدفع المهاعلى المشهور الخوكتب سدى الوالدرجه الله تعالى ان مقابل المشهو رماعن أبي نوسف ومجداته بؤس بالدفع فامل ماهنا على هدن واله وفي محموعة مؤيد وادمولوقال اني وكل بقبض الوديعة فصدقه المودع لم يؤمر بتسالم الوديعة السه لانه مأمور بالخفظ فقط عمقال قدماء رسو لا فد فعمها المه وكذبه المالك ضدهنها ولابرج ع عاضدهن على الرسول انصدقه في كونه رسوله ولم يشد برط علسه الرحو عوان كذبه ودنع اليسه أولم يصدقه ولم يكذبه يرجمع على الرسول وكذلك انصدقه وشرط عليه الوجوع كا فى الوجيز تم قال ولود فعها الى رسول الودع فانكر الودع الرسالة ضمن اه وفى فصول العمادى معزيال الظهسيرية ورسول المودع اذاطلب الوديعسة فقال لاأدفع الاللذى جاءبم اولم يدفع الى الرسول حتى هاك ضمن وذكرفي فتاوى القائضي ظهيرالدن هذه المسائلة وأحاب عنها نعيسم الدس انه يضمن وفيه نظر بدليل ان المودع اذاصدق من ادعى انه و علي بقبض الوديعة فانه قال فى الوكالة لا يؤمر بدفع الوديعة المهولكن لقائل أن يفرق بين الوكيل والرسول لان الرسول ينطق على لسان المرسسل ولاكد لك الوكيل ألا ترى أنه لو عزلالوكمل قبل علم الوكمل مالعرل لا يصد ولورجمع عن الرسالة قبل علم الرسول صح كذافى فتاواه اه منع قال عشها الرملي ف عاشية الحرطاه رماف الفصول الدلايضين ف مسئلة الوكيل كماهو منقول عن التعنيس فهو يخالف الغلاصة كاهو ظاهر ويتراءى لى التوفيق بن القولين بان عمل مافى أخلاصه على مااذا قصد الوكيل انشاء الوديعة عندالمو دع بعد منعه ليدفع له فى وقت آخر وما فى فتاوى القاضى ظهير الدن والتجنيس على مأادامنع ليؤدى الى المودع بنفسم ولذلك قال في حوايه لا أدفع الاللذي جاء بهاوفي اللاصدة ماهو صريح في ان آلو كيل لوتر كهاوذهب من رضا بعد قول المودع لاعك في أن أحضرها الساعة أى وأدفعها الدف غرهدنها الماعة فاذا فارقه مقدأ سأالا يداع ليس له ذلك بخلاف قوله لاأ دفعها الاللذى جاءم افائه استبقاء الأمداع الاوللا انشاء امداع فتأمل ولم أرمن تعرض لهذا التوفيق والله تعالى هوا لوفق انتها يه فألحاصل انه اذامنعها عن الرسول لا يضمن على ظاهر الرواية كأنقله عن البحر عن الخلاصة وأما اذامنعها عن الوكيل مفه اختلاف ففي الحلامسة والقاعدية والوجيز والناتر خانية والحاوى الزاهدى والمضمر اتانه يضمن واختاره المصف في منعه و تبعه الشارح هناوفي شرحه على المانتي فتعين المصدير الى ماعليه الاكثر خصوصا والمضمرات شرحا لقدورى والشروح مقدمة فني مسئلتنامنع المودع الوديعة من الوكيل طاماولم يقل لهلم أدفعها الاالى الذى عاء بهادي يكون استبقاء للايداع الاول لان قول الشارح كوكيله يقتضى المنع ظلما و مه مظهر انماذ كره في الفصول العمادية من الفرق المتقدم بين الوكيل والرسول مبنى على خد الاعتظاهر الروآمة كانيه عليه في فو والعين ثم اعلم ان كالام التاتر خانية يفيد تفصيلا في سئلة الوكل وذلك أن المودع انما يضمن بالمنع عن الوكيل اذا كان قوكيله ثابتا بالمعايمة أو بالبيسة أما أذا كان بتصديق المودع فأنه لا يضمن وكذآ لوكذبه بالاولى وانطرهل يحرى على هداالتفصيل ف مسئلة الرسول أيضاو مقتضي مانذكره في المقولة الا تمة عن الخانية من قوله فاءر جل وبن تلك العلامة فلريصد قعالم وع حتى هلكت الوديعة لاضمان اله لوصد قه نضمى فيخالف مسئلة الو كيل الا أن قال ان قوله فلم نصدقه ليس قيدا احترار يا والامفهومله وهذا ان حل على أنه رسول وكذا ان حـــل على انه وكيل يخالف مآذ كرنامن التفصيل ثم قال فى البحر و ينبغي ان

يكون محسل هذا ألتفصيل أى ف أصل المسئلة في الذاترك عن رضاوذهب لانضمن وفي الذا كأن عن في رضا بضمن مااذا كان المودع عكنه وكان كاذبافى قوله أماادا كان صادفا ولا بضمى مطلقالما قلنا انتهي قال سيدى الوالدرجه الله تعالى فمه تفار لماني التجندس أنه لوطلم الوكيله أورسوله فيسسها لايضمن فتأمل وانطر الىماذكر وبعيد ومن قوله ولو بعسلامة منه يحتم بانه اغمامنعه ليوصاها الى الاصيل به هسملتكذيبه اياه وفرع الخلاصة مسهالمع العزعن التسليم والترك وآلذهاب عن رضاالي وقت آخروفه مانشاء الداع بخلاف الاول حتى لوكذيه في الفرع الذى تفقه فيه مع ذلك والمسئلة بحالها لايضمن فتأمل (قوله ولو بعلامة منه) لامكان اتدان عسر الرسول م ذو العلامة الاات برهن الم اله كافي الحلاصة وغيرها ، قال في الحائدة رحل أودع عند انسان وديعة وقال فى السرمن اخديرك بعلامة كداوكذا فادفع اليه الوديعة فياعرب وبن تلك العلامة فلم يصدقه المودع حتى هلكت الوديعة قال أنوالقاسم لاضمان على المودع اهدوق حاشية جامع الفصولين للمير الرملي وهل يصحهذا المتوكيل ولايضمن المودع بالدفع أم لايصح لكو ب الوكيل بجهو لا و يضمن بالدفع قال الزاهدى في حاو به رامز افعه تفصل لو كناعند ذلك الاتفاق عكان لا عكن لاحدمن الناس استماع كالمهما فالد معران عاءاليه متلائ العلامة وأماا حقاعه ذلك من أجنى صادروان كاماعند دلائ يكان فيه أحدمن الناس من يفهم اتفاقهما على دلك أو يكار عكر فيه لاحداسة اعاتفاقهما على ذلك خفية وهمالاير بانه فالوكالة ماطلة والدفع مضمن أه هذا ما مقله الرملي قات كثيرا ما يفعران المالة بعدا تفاقه مع المودع على ذلك يبعث رجلامتاك العلامة فيسمعه آخره يسمق الاولو يخسرالمودع بتلك العلامة وقديق ال ان هدالا يما ي صحة التوكيل بعدوجود شرطه المتقدم عداتفاق المالك مع المودع والطاهرأت المالك اداقال له أدكر العلامة لهذا الرحل الذي حامل واغماد كرخ العيره ان يكون القولله لانه منسكر فيضمن المودع فتأمل والله تعمالي أعلم أعاده سيدى الوالدرجه الله تعمالي (قوله على الظاهر) أي طاهر المذهب وهو راجع الى الوكيل والرسول وقال الثاني نضمن كافي الهندية وقد اختلفت الفتاري في هذا وود عات المعتمد (قوله ضمن) أن ضاعت لوحودالة عدى عنعه لانه صارغاصماوهذا لانه الماط المسملم مكن راضاما مساكه بعده فيصمنها يحسمه عنهداماد قالفالهر ولوقالله بعد طلمه اطلماغدا ثمادع ضماعها فأن قالضاء تعدالا قراولاضهان والاضمن انتهب فالسيدى الوالدرجه الله تعيالى قوله بعدالا قرادأى الاقرار ضمنافى قوله اطلها فداوقوله بعدالا قرار ظرف لضاعت لالفال وفيامع الفصولين طلهار بماعقال اطلماعدا عقالق العد تلفت فاوقال تلفث قب ل قولي اطلم اغد اضمن لالوقال بعد وللتماقي في الدول لا الثاني م قال رسااد ومهاالي قي هذا فعللها فابى أوفال عدايضهن اه أى لانه كائه وكل قده عصرة المودع والوكيسل لاعلان ابتداء الابداع في قوله غدا انتهد والمسئلة في الخانية أنضا (قوله بان كال عافزا) أى عزادسما كأن لا يستطيع الوصول الى محل الوديعة أومعنويا وهوماأشار اليه قوله أرخاف على مفسه أىمن طالم أن يضله أودائن ان يعبسه وهوغم يرفادو على الوفاءأو كاشاص أةوخاد شمن فاستق أوخاف على ماله بان كان مددو بالمعهما فاذاطهر اغتصبه منه غاصب فامتسع عن التسليم لذلك لا يضمن لانه لم يكن طالما ( قوله أوخاف على نفسه أوماله ) في الحيط لوطليهاأ يام الفتنة فقال لم أقدرعلم اهده الساعة لبعدها أولصيق الوقت فأعاروا على تلك الماحية فقال أغير علم الم يضمن والقولله اه (قوله كطاب الطالم) أى وديعته ليظلم با فانه عنعه الايكون طالماحتى لوضاعت لايكون ضامنا كنعهمنه وديعة عبده فانه يه لايكون طاا الان المولى ايس له قبض وديعة عبده مأذوا كان أوصحورا مالم يحضرو نظهرانه من كسيه لاحتمال الهمال العبر فاذاظهرا به للعمد بالسمة ه مشدماً خذه خلاصة ط وانحا كان المرادبالطالم هما المالك لان السكالام في طابه هو في ابعده معر ع عليه أعبى فوله علو كانت الوديعة سيفا الخيدل عليه قول المصمف في المنع لماه يمن الاعالة على الطلم (قوله علو كانت) تفريع على عدم الصمان بالمدع عند طلب الطالم وحاصدته انه لا يصمن بطلب ماحب الوديعية حيث كال طلبابات

ولو بعسلامة منسه عسلى
الظاهر (قادراعلى تسليمها
ضمن والا) بان كان عاخزا
أرخاف عسلى نفسه أوماله
بان كان مسد فو نامعها ابن
ملك (لا) بضمن كعلب
الفالم (فاو كانت الود بعسة
بأخذه

كانت الوديعة سيفا وطالبه ليقتل به وجلامظاوما بغير-ق ولومعاهدا أوامر أة أوصبيا فأومنعه لايضمن لكوت الطالب طالما ومثل السيف كل وذفيما نفاهر (قوله ليضرب به رجلا) أى مظاوما ولومعاهدا أوامرأة أوسيما ط (قوله الى أن معلم الخ) واوشل فرماذ كرلا بعد عنعمه ظالما ولا يضمن علا كه كذا رفيادمن مفهومه ط (قوله كالوأودعت) أنَّ بالكاف لىفىدائه مثمال غير مخصص فشله كلما كان في معناء فيما يظهر قال فى الاسباء لا يحو وللمودع المع بعد الطلب الافى مسائل لو كان سمف المضرب به ظلماولو كان كتابا فيه اقرار بمال الغير أوقبض اه (قوَّلِه أى وتالمودع) بفتح الدال مجهلا أما بحهيل المالك فلاضمان والقول للمودع يمينه بلاشمه قال الحافوتي وهمل من ذلك الزائد في الرهن على قدر الدين اه (أقول) الظاهرانه منه لقولههم ماتضمن به الوديعة بضمن به الرهن فادامات مجهلا يضمن مازاد وقدأ دنيت به رملي ملخصاقال ط من الوديعة الزائد من الرهن على مقر مرا والدين فعضمن ما الوث عن تعهل وتلكون الوديعية ونعوها كدين الصحة فيعاصص ربها العرماء لان اليدالجهولة عمد الموت تنقلب يدملك ولانه لمامات ولميب صار بالتحهيل مستهلكالها اه فالفجم عالفتاوى المودع أوالمضارب أوالمستعير أوالمستبضع وكلمن كالالمال يبده أمانة اذامات قبل السان ولاتعرف الامانة بعينها فانه يكون ديما عليه في و صحة ولانه صار مستهلكا الوديعة بالتحهيل ومعنى موته مجهلاات لايبين حال الامانه كافى الاشماه ، وقد سئل الشخ عربن نعم عمالوقال المريض عمدى ورقة فى الحانوت لفلات ضمنها دراهم لاأعرف قدرها فيات ولم توحد فأحاب بانه من التحديل لقوله في البدائع هو أن عوت قبل البيان ولم يعرف الاما يقيمها اله فال الجوى وفيه تأمل قالسميدى الوالدرجه الله تعالى ولينظر ماوجه التأمل يوفى نو رالعير لومات المودع مجهلاضمن يعني لومات ولم سن حال الود بعدة أما اداء رفها الوارث والمو دع بعدام اله يعرف فسأت لم بصمن ملوقال الوارث أباء لمنهيا وأسكر الطالب لوفسر هامان كانت كداوكذاوقدهلكت صدف لكونها عندده وفي الذخرة فالرسامات المودع مجهلا وفالت ورثته كاشفا تمقوم موت المودع ومعروفة شمهلكت بعدموته صدقار مهاهوالعميم اذالوديعة صارت ديراف المرك فى الظاهر والايصدق الورثة ولوفال ورثة وردها فى حياته أو تلفت فى حياته لارصدةون ولاسنقلونه محهلافه قروالضمان في التركة ولو يرهنوا ان المودع قال في حماته رددتها مقبل اذ الثابت سينة كالثاب بعيان اه (قوله الااذاهم) بالبماء الفاعل وضميره المودع بالفتح الذى مان عجهلاواذا قال الوارث ردهاف حياته أو تافت في حياته لم يصدق بلا ينفولو وهن ان المودع قال في حياته ردد ما يقبل قال الجوى في شرحه وقد في الخلاصة ضمان الودعمو ته محهلا بان لامعرفها الوارث أما اداءر دها والمودع معرانه معرف فات ولم يمن لا يضمن اه ودلك بأن سئل عنها القال عند فلان علمها \* قال سيدى الوالدوجه الله تعمالى فى سقيعه فى حو ابسؤال والدى تحررمن كالمهدم ان المودع ان أوصى بالوديعة فى مرض مونه ثممان ولمتوجد فلاضمان في تركته وان لم يوص ولا يخد لواما أن يعرفها الورئة أولا فان ورفوها وصدقهم صاحبها على المعرفة ولم توجد لاصمان في ألثر كة وان لم يعرفوها وقت مو ته ولا يخلوا ما أن تبكون موجودةً أولامان كانت موحودة وثبت انهاود يعداما ببيمة أواقر أرالورثة أخدها صاحم اولا يتوهم الهف هدنده الحالة مات مهلا فصارت دينافيشارك أمحاب الدنون صاحمالان هداعد عدم وجودها أماعد قيامها والاشانأت صاحباأحق بمافال توحد فينتذهى دس فى التركة وصاحبها كسائر غرماء الصعة وان وجد بعضها وفقد بعضها هان كان مات عهلا أخذ صاحم اللوحود ورجم بالفقو دفى التركة والا أخسد الموجود وقط وان مأت وصارت دينامان كاستمن ذوات الامثال وحب مثالها والا فقيه تها فعليك يحفظ هدنا التحرير والله سيحانه وتعالى أعلم نقل من فتاوى التمر ثائم بو أجاب قارئ الهداية عن سؤال بقوله اذا ا قام الودع سيقعلى الاساع وقدمات المودع يجهلا للوديعة ولميدكرها فى وصيته ولاد كرحالها لورثته وصمنها فى تركته وان أقام بيمة على قيدمتها أخدتمن تركته وان لم تكن له بينة على قيمتها فالقول فيها قول الورثة مع عينهم ولايقبل وول

لبضرب مرجد لاطالهاوله المنعمن الدفع) الى ان يعلم اله ترك الرأى الاول واله ينتفع بهعدلي وجهماح حِواهر (كالواودءت) امرأة (كابادمه افرارم ل للزوح عال أو يقبض مهرهامنه) فله منعهمها لئلايدهب حدق الزوح خاندة (ومنه) أىمن المع طلما (موله) أي موت المودع (مجهلا مأنه يضمن) متصردينا فى تركته الااذاعلم انوارثه تعلها فلاضمان ولوغال الوارث اما علمها وأنكر الطالبان مسرها وقال هي كداوأنا علنها وهلكت

الورثة المورثهم ودهالانه لزمهم ضمائم اقلا يبرؤن بجمرد تولهم من غير بينة شرعية على أن مورثهم ودها اه وقال فيجواب آخوادعوا أنمورثهم ادعى قبل، ونه الهرده الى مالكه أوانه تلف منه وأقام وابينة على انه فالذالف سياته تقبل بينتهم وكذاك اذاأفاه وابينة انه سينموته كالسال المذكور فأغاوا نمورتهم قال هذا الماللفلان عندى وديعة أوقرض أوقبضته لفلان بطريق الوكلة أوالرسالة لأ دفعه البه فادفعوه اليه ولكنه ضاع مد ذلك من عند فالاضمان عليهم ولافي تركته الله (أقول) وفي قوله أو قرض نقارات حل على أنالميت استقرضه منهلانه دخل في ملكه وصارمنا البا ببدله واذاهلك بهلك عليه بعد قبضه الاأن يحمل على انالماك كاناستقرضه وضعه عندالمت أمانة فايتأمل هذاوفي حاشمة الاشباه للبرى عن منه ألمفتي مانصه وارث المودع بعدموته اذاقال ضاعت في يدمورث والكان هذافي عياله حن كان مودعايص دق والليكن قعياله لا اه (قوله صدف) يعنى لوادع الطالب التجهيل بان قال مات المودع عهلاوادع الوارث أنها كانت قاءة نوم مات وكانت معروفة ثم ه اكت بعدمونه فالقول الطالب في الصحير إذ الوديعة صارت دينا في التركة في الفااهر فلا بصدق الوارث كافي جامع الفصولين والبزازية كاعلت (قوله وملو كانت عنده) أى عند المو رديعني أن الوارث كالمودع فيقبل توله في الهلاك اذا فسرها فهوم ثله الا أنه خالفه في مسئلة وهي قوله الاتني الافي مسئلة وهي الخ (قوله الااذامنعه) أي المودع السارق يعني ان المودع بعد مادل السارق على الوديعة فاءالسار قاليأ خذهافه مهفأ خذهاالسارق قهرالايضمن فالفالخلاصة المودع انمايضمن اذادل السارق على الوديعة اذالم عنعه من الاخذ حال الاخذ فان منعه لم يضمن اله (قوله الااذام عه) أى المودع السارقة أخذ كرها فصو لين وهو استشاعمن قوله والمودع اذادل ضمن (قوله كافي سائر الامانات) ومنها الميهن اذامات المرتهر مجهلا يضمن قيمة الرهن فى تركنه كأفى الانقره وى والمراد بالضمان أى الزائد كأفدمناه عن الرملي وكذا الوكيل اذامات مجهد لا كأيؤ خد مماهناو به أفتى الحاه دى بعد الخيرى وف الجارة البزارية المستأحر يضمن اذامات مجه لاما قبضه اه سائحانى ومنها المأمور بالدفع اذامات مجهلا كافى التنقيم لسيدى الوالدرجمالله تعالى وفيه الاب اذامات عبهلا يضمن الكن صحع عدم ضمانه اذالاب ليس أدنى حالان الوصى بلهو أوفى الامن الوصى حيث لايضمن الااذا كان الاب عن يأكل مهور البنات كالف الدين والاعراب فالقول بتضمينه ادامات مجهدانا ظاهر لانه غاصب من أول الامراداته اغاقبض المهر لنفسه لاابنته فليكن التعويل على هدذا التفصيل ومثله الجد كأمن أه ملفصا (قوله فانم اتنقل مضور نة بالوت عن تعديل) و مكون أسوة الغرماء بيرى على الاشباه (قوله ومفاوض) عطف خاص وكرتهن انقره وى وتقدم عنه (قوله الافي مشر على مافى الاشباه) وعلى مافى الشرنبلالى على الوهدانية تسعة عشر كاتقف عليه وفيه شبه اعتراض على المصنف حدث اقتصرف الاستثناء على ثلاثة والسبعة الساقمةذ كرهافي الاشماه صارت عشرة بدومارة الاشسباه الوصى اذامات مجهلا فلاضمان عليه كإفى جامع الفصواين والاب اذامات مجهلامال ابنه والوارث اذا مات مجهلاما أودع عنسدمور ثدواذامات مجهلالما ألقته الريح فيبينه أولما وضعه مالكه في يتمبعير علمواذا مات الصي يجهلا لما أودع عده محمورا أه ملخ صاوتد منَّا قر يباذ كرالات والجد فلا تنسه ومن السبعة البانبة أحدالة فاوضينو يأثى الشارح اعتمادالضمان ونذكر تمامهان شاهالله تعالى (قوله ناطرأودع غسلات الوقف) عبارة الدر رتبض وهي أولى تأمل والذى فى الاشباه الداظر اذامات مجهد لا غلات الوقف عُم كالام المصنف عام في نملات المسجدو غلات المستحقين (أقول) هكذا أطلقت المسئلة في كثير من الكتب ووقع فها كالرممن وجهين \* الاول أن فاضحان قيد ذلك بمنول المسجد اذا أخذ غلات المسجد ومات من غدير وات اماان كانت العلة مستعقة لقوم بالشرط فيضمن مطلق ابدليل اتفاق كلتهم فيمااذا كانت الدار وقفاعلى أخو ين غاب أحدهما وقبض الحاضر غلبها تسعسمين بممات الحاصر وترك وصيام - ضرالعائب وظالب الوصى بنصيمه ن العسلة قال الفقيه أبو جعفر ادا كأن الحاضر الدى فبض العلة هو الفيم على هددا

مدن هذا ومالوكانت عنده سوا مالاق مسئلة وهى أن الورث اذا دل السارق على الديمة لا يضمن والمودع اذا دل ضمن شده من الاخذ حال الاخذ تنقلب مضمومة بالوت عن يتجهيل كشريك ومفاوض يتجهيل كشريك ومفاوض الاشباه منها (ناظر أودع غلايضمن فيد بالغلة

فى الملك وعلة الوقف علىكها الموقوف عليه والله يقبل انتهيى وينبغي أن يلحق بغلة المسجد مااذا شرط ترك شي فيدالناظر العمارة والله أعلم كذاحرره شيخ مشايخنامنلاعلى رحمالله تعالى بدالثاني أن الامام الطرسوسي في أنفع الوسائل ذكر بعثا أنه يضمن اذا طالب المسقيق ولم يدفع له عمات بلابيان أمااذالم يطالب فان محود امعروفا بالامانة لايضمن والاضمن وأقره في البجر على تقييد ضمآنه بالطاب أى قلايضمن بدونه أمانه فيضمن وهوظاهر وبه أفتي الشيخ اسمعيل الحائك لكن ذكر الشيخ صالح فى زواهر الجواهر أنه يضمن وانلم يطالب المستحق لانه لمامات مجهلا فقد ظلم وقده محنايا اذالم عت فأة أما اذامات على غفلة لايضمن لعدم فكندمن البيان يخلاف مااذامات عرض ونعو وأقر والشارح وعدم فكنهمن البيان لومات فأمافا يظهرلومات عقب تبضه الغدلة كإيأتي يه والحاصل أن المتولى اذا قبض غلة الوقف ثم مأن مجه لابان لم توجد في تركته ولم يعلم ماصنع مهالا يضمنها في تركته مطاقا كاهو المستفادمن أغلب عباراتهم ولا كالرم في ضمانه يعد طلب المستحق ولاقىء عدم ضمائه لوكانت الغله اسعد واغاالكلام فهمالو كانت غلة وقف لهامستحقون مالكون لهاهسل يضمنها مطلقاعلي مايفهسم من تقييد قاضخان أواذا كان غير محود ولامعروف بالامانة كا يحثه الطرسوسي أواذا كان مونه يعدمر ضلافأة كإعته في الزواهر فلينأ ملوهذا كاه في غاية الوقف أمالو مات مجهلالمال البذل أى لنمن الارض المستبرلة أوله ين الوقف عامه يضمى عوته مجهلا بالاولى كاقال الشارح عن المصنف ويه اعلم أن اطلاق المصف والشارح في محل التقسد فذنيه (قول لان الماطر لومان مجه اللماق البدل ضمنه) أملوعلرضماعه لايضمن قال في البحر عن الحمط لوضاع التمن من المستبدل الضمان عليمه اه وهذاصر يمفى جوازالاستبدال بالدواهم والدنانيرفلا يشترطكون البدل عقاداوهو ينافى ماقدمه فى الوقف من اشتراط كون البدل عقارا أفاده والسعود في حاشية الاشباه ط (أقول) لكن قدم الشار حق الوقب عن الاشباه أنه لا يحور استبدال العامر الافى أربع قلت الكن في معروضات الفتى أبي السعود أنه في سنة 901 وردالامرالشريف يتنع استبداله وأمرياً ن يصورامرا لساطان تبعالتر جيم صدر الشريعة اه فليحفظ اه ونقله سندى الوالدرجه الله تعدلى ف تنقيمه ( عول) وعليه المول (قوله أشباه) قال محشيه الحوى البدل الدال المهملة عن أرض الوقف اذاباعها يسوغ الاستبدال كامرحبه في الحانية قيد بالتجهيل ادلوعلم ضياعهلايضمن فال فى الذحيرة التالمال فى يدالمستبدَّل أمانة لا يضمن بضَّماعه اله واعماضمن بالموتءنُ تعهدل لانه الاصل في الامانات اذاحصل الموت فهاعن تعهد لل عافهم ويستفاد من قولهم ادامات جهلالمال المدل بضمن حواب واقعة الفتوى وهي أن المتولى ادامات مجهلا لعد من الوقف كرادا كأن الوقف دراهم أو دنانبرعلي القول محواز وعايه عمل الروم أن يكون صامنالانه اذا كان يضمن بتجهيل مال البدل فيقهميل عب الوقب أولىذ كره المصفف منعهمم زيادة ايضاح (قوله على القول بجواز م) حيث حرت به العادة وعليه عمل أهل الروم كاعلت (قوله قاله المصنف) أى في نعه (قوله وأقره ابنه) الشيخ صالح (قوله وقيد) أى صاحب

الزواهر (غولهمونه بعثابالفعاة) لعدم عمده من البيان فلي يكن هابساط الماقلت د نامسلم لومات في أقعقب القبض تأمل وهذا واجع الى التنفى البعث في غلة المستعقب كليفيده كلامه الذي ردبه على العلرسوسي لا الى البدل و عين الوقف حيث قال الكن يقول العبد الضعيف ينبغى أن يقال اذا مات في أة على غفلة لا يضمن لما البدل و عين الوقف حيث قال الكن يقول العبد الضعيف ينبغى أن يقال اذا مات في أة على غفلة لا يضمن لعدم تحكمه من بيائم افلم كل حابسا طلما وان مات بحرض و يحوه فائه بصمن لائه عكن من بهائم اولم يبين و كان مان الماله و كان الاولى تقديم هذه المسئلة هنسال في وياد مرابن المصنف من الردو حاصل ماذ كره بحث الفصيلا ان حصل طلب المستعقين منه المال

الوقف كاللغائب أن يرجع في تركه المت بحصة من الغلة وان لم يكن هو القيم الا أن الاخوين أجراجيعا و مكذلك وان أجرا الحاصر كانت الغلة كلهاله في الحكم ولا يطب انتهى كالامه وهذا مستفاد من قولهم فلة الوقف وما فبض في يد الناظر ايس فلة الوقف بل هو مال المستعقين بالشرط \* قال في الاشباه من القول

لان الناظرلومان مجهدلا لمال البدل ضمنه أشباه أى لشمن الارض المستبدلة المتفاه المتفاه المتفاه المقولة على القول محوازه قاله المعنف موته بعنا بالفياة فالو واهروقيد مرض وتحوه ضمن المتكان منالها من بيانها في المتالها المنافية في المنافية

وأخرحتى مات مجهلا يضمن وانلم بعصل طلب منهم ومات مهلا ينبغي أن يقال أيضاان كان محودا من الماس معروفا بالديانة والامانة لاضه انعليه والنام يكن كذلك ومضى زمان والمال في يدمو لم يفرقه ولم عنعه من ذلك مانع شرعى يضمن وماذ كره الشيخ صالح ابن المصنف هو قوله (أقول) هولما مات مجهلا فقد ظلم وقصر حيث لم يبتن قبل موثه فكان حابسالها ظلما فيضمن سواء طالب منه أولا ولادخل لكونه محودا أوغ سبر محودولو كأن مجودا لبينها قبل موته فى مرضه وخاص نفسه فالحسن ماعليه المشايخ الاعلام ثمذ كر بعث السابق فال العلامةالرملي العمل باطلاقهم متعين ولانظر المآهاله الطرسوسي وينبغي أنيةال ذلك فبماقال ابن المصنف فى زواهره اه ثم ان هذامن الواف خاط مقام عقام فاله لاخلاف فى مدم ضماله عوته مجهلا غلات المسجد وأمااذامات مجهلاا ستحقال المستحقين قفيه اختلاف المشايخ وماعليه مشايح المذهب أنه يضمن مطلقا خلافا لتفصيل الطرسوسى والحاصل أن يعث العارسوسي وصاحب الرواهر ف غلة المستحقين ولاتنس ماقدمناه قريباً من حاصل السكلام ف هذه المسئلة والسلام (قوله ومنها قاض مات مجهلالاموال ليتامي) قال المصنف فيشر حقفة الاقران اذاخاط الامن بعضأمو الالماس ببعض أوالامانة يماله فانهضامن الافي مسائل لارضمن الامس بالخلط القاضي اذاخاط ماله عال غيره أو مال رجل آخر والمتولى اذاخلط مال الوقف عال إنفسه وقبل اضهن اه واعلم أن ماذكره المصنف تبع في الاشباه من أن القباضي اذامات مجهد لأأموال المتدى لايضهن الكنه مخالف لماقحا عالفصو لينمن السابع والعشر ي لووضع قاض مال البتيم في يتسه ومات عهد الاضمن لائه مودع ولودفعه القاصي الى قوم ثقة ولا يدرى الى من دمم لم يضمن اذا او دع غيره اه تأمل بوفه أشاولا بضمن الوصى عوته مجهد الولوخاط وعاله ضمن وصون الابعو ته مجهد الرواووضع القاضي مال اليتم في بيته ومات م هلاه من لانه مودع الح (أقول) لعدل وجه الصمان كونم الانتخاص الورثة فالغرم بالعنمو يقتهر من هدنا الوصى اذا وضع مال اليتيم في يتعومات جهلا يصدمن لات ولايت، قد تركمون مستهددمن القادي أوالاب مضمانه بالاولى وفي الخسير به وفي الوصي تول بالضمان ويأتى تمام الكلام على دلك تريباان شاءالله تعالى (وأقول) وكدا العاصب كادكر الكالف وصل الشهادة على الارث وكذا المستأحر كف البزازية في مسائل وتأحد المنعاقدس أيضا (قوله ولا بدمنه) ويؤيده قول حامع الفصولين مأت المودع ولا تدرى الوديعة بعينها صارت دينافي ماله وكذا كل شي أصد له أمانة وتفصيل الاشباه وعبارة الظهيرية والفصولين (قوله لانه لورضعها في بينه ومات مجهلات في وقد مناوجهه وكذا اذا حن حنو فالابر حى مرؤه كذافي شرح البسيرى معريا فلزارة الاكل أبوالسمود الكن ذكر قاضيحان عن الراهيرس رستم لومان القساضي ولميدين ماهنده من مال اليتيم لايضمن شرب لالية وفي البزازية اداقبض مأله ووضعه في منزله ولايدري أمن وضعه ومات يضمن الااذا قال المقاضي حال حداثه ضاع أوا الفقته عابسه لايضهن اه فتأمل (قولِدومنها سلطان أودع الح) ودلك المايكون قبل القسمة (أقول) وكذا اذا مات مهلا أموال اليم عمد وكافي العمادية قال ط ومنها الوصى اذامات عبهلا فلاصمان عليه كافي جامع الهصولين ومنهاالات اذامات محهلامال : مع ومنها اذامات الوادث مهلاما أودع عندمورثه وهذه لم عزها صاحب الاشباه لاحد ومنهااذامان مجهد لا ماألقه الريح فى سته ومنها اذامات مجهلا الروضعه مالكه فى بيته بعيرعله كذافى الاشباه قال السيدالوى والصواب بعيرامره كافى شرح الجامع اذيستعيل تجهيل مالا بعلمه ومنهااذامات الصيمجه لالماأودع عده محمدورا لانه لم ياترم الحفط وهي السنة تمام العشرة وكدلك ادابلغ غممان الاأن يشهدوا أنهافي يده بعد البلوغ لزوال المانع وهو الصاوا المتوه كالصي في ذلك وذكر البيرى أبه ادامات الصي بعد البلوع ولم يدرمتي هاكت الوديعة ولم بعلم كم عمالهالم يوجب ا قاضي ضمانا فى ماله بالعقد الموقوف من يقيم المدى سية يشهدون أنم مراوها فيده بعدد البوع اه (قوله وابس منهامس الة أحدا المتفاود من د كر محدف كاب شركة الاصل مسائلة رابعة وهي أن أحدالا تفاوضن

(و) منها (قاض مات جهلا لاموال البتامي) زادنى الاشباه عند من أود عهاولا بدمنه لانه لو وضعها في بيته مودع بخد لاف مالو أودع خدلاف مالو أودع كن الداع مال البتيم على المعتمد كن تنوير البصائر فلح فظ البداع مال البتيم على المعتمد (و) منها (ساطان أودع بعض المنتمة عند غاز ثم منت المنفاوضين على المعتمد أحد المنفاوضين على المعتمد المنفورين المنفورين المعتمد المنفورين المعتمد المنفورين المعتمد المنفورين المعتمد المنفورين المعتمد المنفورين المعتمد المعتمد المنفورين المعتمد المعتم

اذامات ولم يمين المال الذي كان في يدولم يضمن نصيب شريكه كافي المنسع نقلاعن تهذيب الوافعات العسام الشهيدوهكدافى الولوالجية ولكن قال فى فتاوى قاضيخان وأماأ حدالمتعاوضي اذا كان المال عند ولم يبي حال المال الذي كان عند مفارد كربعض الفقهاء انه لا يضمن وأحاله الى شركة الاصل وذلك غلط بل الصيم انه يضمن نصب صاحبه انتهى والعلامة الكال بن الهمام قال في كتاب الشركة الامي اذامات مجهلا يضمن الافى ثلاث وجعل عدم ضمان المفاوض منها ثم صرح فى كتاب الوقف بان المستشى ثلاث وسكت عن ضمان المفاوض وأوردبدله غيره فليوش (أفول).نالله التوفيق غايته الحل على اختلاف الروايتين ولكن يدفعه تعليط قاضيحان عدم الضمار ويصحح ضمان نصيب صاحبه ويدل عليه مانصه فى الفنية مات أحد المتفاوضين ومال الشركة دون على الماس ولم يبين ذلك بل مات مجهلا يضمن كالومات مجهلا للعيم التهمي فطهرأت هذا هو المذهب وانمأذكره الحفق الكالصعيف فالالمصنف تبع للبحروأما أحدالمتفاوض ادا كانالمال عده ولم يمنحال المال الذي كان عنده فعات دكر بعض الفقهاء اله لايضم وأحاله الى شركة الاصل وذلك غلما بل العييم أنه يضمن نصيب صاحبه كذافى الحانية من الوقع ومه يتضم أن ما في الفتم و بعض الفتاوى صعبف وان الشريك يكون ضامنا بالموت عن تحهيل مناما أومفاوضة ومال المضاربة مثل مآل الشركة اذامات المضارب مجهلالمال المضاربة أوللمشترى بمالها يه قال في الزارية من النوع الخامس عشر في أنواع الدعاوي ماذمه وفى دءوى مال الشركة بسبب الموت مجهلالا بدأت ببين الهمات مجهلالمال الشركة وأما المشترى عالهالاومال الشركة مضمون بالمثل والمشترى بمالهامضمون بالقيمة ومثله مال المضاوبة اذا مات المضارب يجهلالمال المضارية أواله شترى بمالهاوهذاصر عفى الصمادفادا أفرفى مرضه أنه ريح ألعائم ماتس غيربيان لاضمان الااذاأقر بوصوله اليه كافى قاضيخان من كاللفارية (قوله لمانقله المصنف هناوفي الشركة) ويقله صاحب اليمر في الشركة (قوله أنه يضي صيب شريكه) عماما أومفاوضة ومال المضاربة مثل مال الشركة اذامات النارب عبهلا كاعلت (قوله وأقره محشوها) أى أقر الصواب محشو الاشباه (قوله وبق المستشي تسعة) أى بخروج الشريان من العشرة وهي الشه لا ثقالمد كورة في المصنف والستة الذكورة في الاشباه ( فوله وزاد الشرنبلالى فى شرحه الوهبانية على العشرة) أى مريادة مسئلة أحد المتعاوض على مانه دم (قوله الجد) قات يفهم من د كر الاسفان أحكامه أحكامه الافي ااستنى وهده ليستمها وقدمه اد كرهما (قوله ووصيه ووصى القاضي) هماداخلان في الوصى في كالرم الاشماه فالاوجه لزيادة ماد كر الاأن قال حــ له على وصى الاب لبيان التفصيل للايضاح فتأمل (قوله وستةمن الحيورين) أي والسابع وهو الصي المحمور على ممذكور هما (قلت) وهي تعلمن ذكرالصي ط أي لوأودع عندهم وما توا عهلي فلاضمان عليهم والسيتة من المعوري وهم ماعداالصغر واعاأسقطه لانه مد كورفى الاشباه ومراده الريادة على مافى الاشباه فأفهم (قوله لأن الحبر نشمل سبعة) أى وقد قد منامالو كال المودع صبياوهي من الصور الني ذكره في الاشباه ولم يذ كرهاشار حماهما ( قوله فانه ) أى الحراصغر مسئلة الصغر من العشرة التي فى الاشباه الا أن يقال عدهاهما باعتبارقوله وانبلغ ثمات لايضمن تأمل أويقال انسراده بجرد المحور سسعة وانس اده ستةمنهم ماعدا الصعرلانه مذكورفى الاشاه ولدا قال وستةمل المعورين ( قوله درق) قال فى الظهير يه لوأن عبدا محدوراعليه أودعهرجل مالا ثمأ عنعه الولى ثم مات ولم يس الوديعة فالوديعة دين في ماله سواء شهد الشهود بقدام الوديعة بعد العتق أم لاوان مان وهو عبد ولاشئ عنى مولاه الاأن تعرف الوديعة وتردعلى صاحبها اه (قولهودين) بفنم الدال وسكون الب (قوله والعنو كصي) فال في تلفيص الجامع أودع صبيا محمورا يعقل اس اثنتي عشرة سنة ومات قبل بلوغه يجه لالا يعب الضمان انه ولعله قصد بكاف التشبيه الاشارة الى مايأتي عن الورير تأمل وعلل في الوجيز شرح الجامع الكبير عدم ضمانه بأنه لم يلتزم الحفظ مُ قال وان بلغ غممات مكد لك الاأن يشهد والنهافي يده بعد البلو علروال المانع وهو الصد باوا لمعتوه كالصي فى دلك مان

لمانقله المصنفها وفي الشركة عن وقف الحانية أن الصواب أنه يضمن نصب نصريكه عونه مجهلا وخسلافه علموه المناقل المناقل المناقل المناقل المناقل المناقل و زاد الشرنبلالي في شرحه الوهبانية على المناقل وستة من المناقل وحضون المناقل وحضون المناقل وحضون المناقل وحن وسفه وعنه والمناقل وكالمناقل والمناقل والمن

وانباغ غماتلايضهن الاأن يشهدواانما كانت فى يده معدد الوغده لزوال المانعوهوالصبا فأنكأت الصيوالمعنوه وأذو بالهما ثممانا قبل البلوغ والاعاقة ضمنا كذافى شرح الجامع الوجيز قال فبلغ تسعة عشر ونناسم عاطفآ عسلي بيتي الوهمانية يبتيزوهي وكل أمن مان والعين يحصم ومأوحدت عيناهد يناتصير سوى منولى الوقيف مُ مفاوش ومودع مأل الغستم وهو المؤمى وصاحب دار ألغت الريح لواً لقاءملاك ماليس، شعر كذاوالدجدوفاض وصهم جيعاومحمورفوارث يسطر (وكذا لوخاطها المودع) عنسها أو بغيره (عاله) أومال آخران كال (معير اذن)المالك

٣ قوله أن أحدالخ لعل الظاهر اسقاط الفظ أن أو زيادة لاضمان عليسه بعد قوله مال الشركة فليحرر اله مصح

كات مأذو فالهما في ذلك مماثا قبل الباوغ والاماقة ضمنا اه ويه تتضم عبارة الشارح ( قوله وانبلغ) أى الصيى ومثله اذا أفاق المعتوه كما يؤخذ مم أسلف (قوله مأذو بالهما) أي في المجارة كافي البرى عن خزانة الاكل أوف قبول الوديعة كاف الوجيز فان عبارته كأفي الحوى فان كاماماً ذونا الهماف ذلك عممانا قبل الباوغ والافانةضمنا اه ونصف الهندية علىضمانه في الصورتين اجماعا ط (قوله ممانا قبدل الباوغ والافاقة صمنا) هذا نشرهلي سبيل اللف وهذه غرة تشبيه الشارح المعتو وبالصي دون غيره لاأن غرته جعل السبعةستة بتداخل العتمق الصغر لان الصي المح ورعلبه من عشرة الاشباه (قوله شرح الجامع) أي الكبيروقوله الوديز بدل من شرح فان اسمه الوديز (قوله فال) أى الشرنبلالي فبلغ أى المستشى (قوله تسعة عشر)أى بناء على عد المفارض منها وهو غلط كاتفدم نقله عن فاضى حان (قوله و ظم الخ) أى نظم التسعة ويقية عشرة الاشباه (قوله وهي) أى الابيات الاربعة الاولان لابن وهدان (قوله والعين) مفهول مقدم ليحصر والجلة حال أى كل أمن مات والحال أنه يحوز العين وماوجدت تلك العدين بعينها فتصدير دينا فضمير وحدث وتصير راجهان الى العين و كله ما العية وضمير عصر للامين ومعناه يحفظ ( قوله وما وجدت) أى العين الامانة عيما كى معينة مشخصة (قوله تصير ) بالبناء المعهول (قوله غم مفاوض) هذا على خلاف المعند كاقدمناه (قوله ومودع) بكسر الدال اسم فاعل من أودع أى سوى مودع مال البتيم يعى اذا تحريج الساطات الى العزو وغموافأ وبع بعض العنيمة عندالعاة ي ومان ولم ين عندمن أو دع لاضمان عليه قاله أبوااطيب (قوله وهوالمؤمر) أى الذى جمل أميراعلى الجيش فان دالماله قبل القسمة فالمؤمر بصيعة اسم المفعول (قوله ألقت الريم) أى في الدارشية (قوله لوا لقاه) بدرج الهمزة (قولهم لاك) جمع مالك (قِولِهِ بها) أَى بالدار (قُولِه ايس يشعر) تبع صهصاحب الاشباه حيث قال بعير علمه واعترضه الحوى بان الصواب بغيراً من وكافى شوح الجامع اذيستحيل تجهيل مالايطه اه وقدمناه قريدا فكان عليه أن يقول فى النظم ابس يأمر (قوله جيما) يعى أنوصى الابوالجدوالة اضى لا يضمن وايس المرادأن الجيع أوصوا اليهوقدم الكالام على ذلك و يأتى قريباان شاءالله تعالى (قوله و محدور) بأنواعه السبعة فان كأن المرادمن المحورسنة كافدمه يكون الموجود في البطم سبعة عشرتاً من (قوله فوارث) بغيرتنوين أى اذا مان مجهلالما أخبره المورث بمن الوديعة (قوله يسطر )خبر المتدا محذوف أى وهذا يسطر ا فظه و يسطر مخفف قال اس الشهنة وفي التيين قاءدة استنى مهامسائل فالقاعدة قال في البدائع لومات المضارد ولم بوجدمال المضار بةفائه يعودديما فتمهاسلف المضارب وكذا المودع والمستعير وكل مركآن المبال في يده أمانة أذامات قبل البيان ولا تعرف الامانة بعينها فانه يكون عليه ديمافي تركته لابه صار بالتجهبل مستها كاللوديعة ولاتصدق ورثنه على الهلاك والتسليم الى رسالم لولوعم المشالمال في حال الحماة أوعلم داك تبكون تلك الامانة فى يدوصيه أو يدوارنه كما كانت فى يده و يصدد قون على الهلاك والدفع الى صاحبه كايصد ف الميت في حالحياته والمسائل الثلاثة المستشاةد كرهابعد القاعدة فى التمه ماقلاعن وأقوات الماطني الامامات تمقلب مضمونة بالموت اذالم بين الافى ثلاث مسائل احداها متولى الاوقاف اذامات ولم يعرّف حال غلتها الدى أخذ ولم يدي لاضمان عليه الثانية اذاخر ح السلطان الى العزو وغنموا فأودع بعض العسيمة عند بعض العسائمين ومات ولم يست عدد من أودع لاضمال عليه الثالثة م الأحد المتفاوض اذامات وفي يدهمال الشركة اه وقد علم ذلك عماقدمنا وقريبا (قوله وكذالو - اطها الودع) خاط مجاورة تقميم بقميم أوعمارجة كانع عائع (اعلم) أن الخلط على أر بعة أو جه خلط بطريق الجاورة مع تبسر التمييز كلط الدراهم البيض بالسود والدراهم بالدماس والجوز باللوز وانه لا يقطع حق المالك بالاجماع ولوه لك قبسل التمييزه لك أمانة كالوهلك قبل الخلط هوخلط منار يتي الجاورة مع تعسرالة يزكلط الحنطه بالشعير وذلك يقطع حق المالك ويرجب الضمان فى العجم وقبل لا يعقط حق المالك عن الحلوط بالاحماع هماد يكون له الخيار وقيد ل القياس أن

(بحیث لاتنمیز) الابکافهٔ کنطهٔ بشمیر ودراهمجیاد بزیوف مجتبی(ضمنها) كون الخاوط ملكا الغالط عندأى مندفة وفي الاستحسان لا مصر بوخلط الجنس يخلامه مارحة كلط الخل بالشير بروهودهن السمسم والحل مالز بتوكل ماثع بعير جنسه واله نوجب انقطاع حق المالك الى الضمان بالاجاع يوخلط الجنس مالجنس بمازحة كفاط دهن الاوزيدهن اللوزاودهن الجوزيدهن الجوزأوالاب باللسن أوخاط الجنس بالجنس محاورة كاط الخطة بالحبطسة أوالشمعير بالشعير أوالدراهم البيض بالدراهم البيض أوالسود بالسود فعندأبي حنيفة هواستهلاك مطلقالاسبيل لصاحبه الانضمين المودع مثله أوقمه تهوصارا لحلوط ماكاللغالط ولاساحله قبل أداء الضمان ولاسسل للمالك علمها عند أبي حنيفة ولوأبرأ مسقط حقدهمن العين والدين وعندهما لاينقطعماك المالك عن الخداوط بله الخيارات شاء ضمن الحالط مثله والشاءشاركه في الخالوط بقدردراهمة لانه عصكمه الوصول الى عين حقده صورة وأمكنه معسى بالقسمة فكان استهلا كامن وجه فبميل الى أيهما شاءلان القسمة فبمالا تتفاوت آحاده افراز وتعيين حدتى ملك كل واحدمن الشريكس أن يأخذ حصدته صنامن غير قضاء ولارضا فكان امكان الوصول الى مسحقه فاعمام عنى فيغير وله انه استهلاك من كل وجه لانه فعل يتعذره عه الوصول الى عن حقمه ولالكون الاستهلاك من العمادأ كثرمن ذلك لان اعسد ام المحل لاندخل تحت قدرتهم فيصير ضاسا ز العي ومسكن وعن أبي بوءف وجه الله تعالى أنه حعل الاقل تابعاللا كثر وقال محدر جه الله تعالى بشاركه كل حال وكدلك أو وسف رجمه الله تعمالي في كل ما تعرفاطه يحنسه وعند الاكثرو أبو حندفسة رحمه الله تعمالي يقول مانفطاع حق المالذفي الكلومجدر حمد الله تعمالي ما اتشر بكف الكل هدية ولوخلط المتولى ماله عال الونف لم نضمن وفي الحسلام فضمن وطريق خروحهمن الضمان الصرف في عامة المسعدة والرفع الى الحاكم مستقى \* القاصى لوخاط مال صى عاله لم يضمن وكدا المسار خلط مال رجل عال آخر ولو عاله ضمن و ينبغي أل مكون المتولى كدلك ولايضمن الوصي عوته محهلا ولوخلط عاله ضمن (يقول الحقير) وتدمرنة لاعلى المنتى أيضاأن الوصى لوخلط ماله بمال الينيم لم يضمن وفى الوجيز أيضاقال أبو يوسف اذاخلط الوصي مال المتم عماله فضاع لايضمن تورالعي من أواخوالسادس والعشرين بهو يخط السأشحاني عن الخبرية وفي الوصي قول بالضه ان اه قلت فأ فادأن المر جهدمه والحاصل أن من لايضمن بالحلط بمناله المتولد والقاصي والسمسار بمنال رجل آخر والوصى وينبغي أن الابكذلك يؤيده ماف جامع الفصولس لايصير الابغام بأخذمال ولدهوله أخسده بلاشي لويحنا جاوالا وأوأخده لحفظه ولايضهن الااذا أتلف وبلاحاحمة اه بلهو أولى من لوصى تأمل والمرادية وله ولده الولدالص عبر كافيده في الفصول العمادية وفي الهيدية ولوخاطت الفضة بعد الاذابة صارمي المائعات لانهما تعرح فيقة عمدا لحليا ذكون على الحلاف المذكور حدافى التدم ب وفي الفناوى العتاسة ولوكان عنده حدطا وشعبر لواحد نفلطهما ضمنهما كذافى التاثر غاسةوان كان الدىخلط الوديعة أحدائمي هوفى عماله كروجته واسه والاضمان علمه والضمان على الخالط وقال أنوحسفة وحمالته تعالى لاسبيل للمودع والمودع على العسب اداخلعاها العير و رضمنان الحالط وقال أبو تو مف ومجدر جهم الله تعالى ان شا آضهما الحالط وان شا آ أخدنا العن وكاماشر بكن سواء كان الخالط كبيرا أوصعرا كذافي السراح الوهاج حواكان أوعسدا كذافي الذخيرة وقد قالوا اله لا يسع الخااط أكل هذه الدمانير حتى يؤدى مثلها الى أريام اوان عاب الذي خلطها يحبث لا يقدر علمه فانتراضاعلى أن يأخذها أحدهما وتددفع قيمة مال الا خرجاز وان أبياداك أوأبي أحدهما وقالا تدعذلك فياعاهاضرب كارواحدمنهمافي الثهن تعصده فانكان الحاوط حمطة وشعير اصرب صاحب الحنطة مقممة احمطة مخاوطة وضرب احسالشدمير مقمة شعيره غير مخاوط كذافى المسراح الوهام اه (قهله محيث لاتنميز) أى أصلاك الشير حمع الزيت أومع التعسر كلمثل به الشارح ، قوله الا كافة كمنطة واستة دمه أب المراد بعدم التمييز عدمه على وجه التيسيرلاعدم امكنه معلقا كف البحر (قولد ضمنها

إلاستهلا كهبالخاط) واذاضمنهاملكهاولاتباحله قبل أداءالضمان ولاسيل للمالك علمها عدرأى حنمفة كأددمناه (قولهو صوالامراء) فلوأمرأه سقط حقهمن العين والدين كأقدمنا (قوله ولوخلطه) أى الجيد (قوله ضمنه) أى الجيد أى ضمى مثل الجيد (قوله و يعكسه) أى لوخلط ردى عالود بعد عدها (قوله شريك نقل نحوه المصنف من الجتني واصعبارته لوخلط الوديعة عاله حتى لاتتميز يضمنها والسيل المودع علماعندأى منفقر حمالله تعالى وعندهما شركمالي أنذكر ولوصب لردىء على الجديضمن مثل الجدلاله تعمب وفي عكسه كان شريكالات الردىء لايتعمب بالجد اه فقد فرعه على تولهما القائلين بال الخلط سبب الشركة ثم استنبى منهاما اذا خلط الردىء بالجيد وهو صحيح كاعلت مما قدمناه وأماماذكره هامع اقتصاره على قو لالامام فاله لامعني إله لانه اذا خلطه ماكه ووحب ضمانه ولوأ ترأه عنسه طابسواء خلطه بالجيد أو بالردىء أو يالما ثل الاأن هذافى غير الوديعة أوقول مقابل السمق من أن الحاط فى الوديعة نوجب الضمان مطلقااذا كأن لايتميز تأمل وتدبر (قوله اعدمه) أىءدم التعدى وهوه الم الحذوف أى ولأيضمن فالفالمم فأنهال بعضه اهلك مالهم ماجمعاو يقسم الباقي ببنهماعلى قدرما كال لكل واحدمنهما كالمال المشنرك اه (قوله كأن انشق الكيس) في صندوقه فاختاط بدراهمه اشتركا أي المودع والمودع فالحلوط حتى لوهلا بعضها هلاء من مالهمانواهم ويقسم الباقي بينهما على قدرما كان الكلمنهما أبوالسدود (قولهولوخاطهاغيرالودع) أى سواءكا أجماما أومن في عماله كاعلت (قهله ضمن الحالما) عندالامام وقالاان شاء ضمنها الحالط وال شاء أخذ العسن وكالاشر يكن كاقدمماه عن الهندية (قوله ولوص عبرا) لانه من التعدى على أموال الماس كالوكسر زحاجات العسيرفات الضمان عليه (قولد فردمنه) قال أبن سماعة عن مجد في رجل أودع رجد الا ألف درهم فاشد ترى بم اودفعها م استردهابه هأوشراءوردهاالىموضعها فضاعت لميضمن وروى عن محسدأ وقضاها غرعه بأمرصاحب الوديعة موجد هاز موفا فردهاعلى المودع هاكتضمن تاترخانية (قوله خاطالا يتميز) أى الباق مع الحلط (قوله لحلط ماله بها) قال في البحرضمن الدكل البعض بالانفاق والبعض بالحلط لانه متعد بالانفاق منهاومارده باق على ملكه اه (قوله داوتاً في التميير) كعاط الدراهم السود بالبيض أوالدراهم بالدما نير فانه لايقطع حق المالك بالاجماع كاقدمناه (قوله أوأ الهق ولم يرد) فهلك البافى لايضمن لانه حافظ للباقى (قوله وهدااذالم يضروالم بعيض) مرتبط بقوله أوأنفق ولميرد كافى البحر وديه قيد بقوله فردمناها لانه لولم بردكان ضامالما أنفق خاصة لانه حافظ للبافى ولم يتعسلانه ممالا بضروا التبعيض لان الكارم فماادا كأنت الوديمة دراهم أودمامير أوأشياء من الكيل والموزون اه قال الطعاوى ولم أرقيما اذاذ مل ذلك فيمايضره التبعيض هل يضمى الجيع أوما أخذو نقصان ما في فيحرر اه (أقول) وتحرير مماقاله العلامة أثر الطبب فردناطفاراداماع م أحدهمافعيب تعيب الثاني أو ياع بعض الفردة ومضمن الكل اه (قوله وادا تعدى أى الودع علما أمااداها كتمن عسير تعدد والضمان وشرط الضمان ماطلى كشرط عسدمه فى الرهن أنوالسعود في حاشية الاشباه (قوله أوركب دابتها) أواستحدم عبدها أو أودعها غيره (قوله - تي زال المتعدى) مان ردالتو بالى مكامه والداية الى صريطها وأخسد البعض مرد الى مده وترك استحدام العبد واستردالوديعة من الغير (قوله رالما يؤدى الى الضمان) وهو التعدى ولاحاجة الى هذا الزيادة لانم اأدت الى وكاكة عماد المصنف لانه مصر المعيي غرال التعدى وال التعدى لان ما يؤدي الى الضمان هو التعدي ولوأسدة طه لكان أحسن كاو تعرف العبني والدر رحيث فالاوان وال التعدى وال الضمان بعمى ان الوديعة اذاصاءت بعد العودالى يده لم يصهن خلافا للشافعي قال العدى لان الضمان وحد دوعا للضرر الواقع وقد ارتفع بااهود الى الوفاف فلايضمن وهدامقيد بمالم ينقصها الاستعمال فان بقه هاضمن أى النقصاب لصير ورنه حبسا لجزءمهاعلى وجهالنعدى كدافي شرح تسو برالاده ن وابمازال الضمان لانه مأمور

لاستهلاكه بالخلط لكن لابياح تماولها فبسلأداء الضمآن وصم الابراء ولو خلطه ردى مضمنه لانه عسه و بعكسه شريك لعدمه محتبي (واناذنهاشتركا) شركة أملاك ركم لوات الطث بغير صنعه) كأنانشق الكيس لعذم التعدى ولو خلطها فيرالودعضمن الحالط ولوصعبرا ولايضمن أنو.خلاصة(ولوأنفق ِعضها فرد منسله نطعه بالمافى) خاطالا شمير معه (ضمن) الكل خلطماله بهافلوتأتى التمييزاوانف ق ولم رداو أودع وديعت نفأنفق احداهماضمنما أنفق فقط عنى وهذااذالم بضره النبعيض (واداتعـدى علیها) فلیس نوبها أورکب دابتها أوأخذ بعضها (ثم رد) عينه الى يده (حتى زال النعدى زال) مايؤدى الى (الضمان)

بالحفظ فى كل الاوفات فاذاخالف فى البعض ثمر جع أتى بالمأموربه كااذا استأح والعفظ شمهرا فسترك الحفظ في بعضه عُرحفظ في الباقي استحق الاحرة بقدره أه منم (قوله اذا لم يكن من نبته العود اليه) واوليس قوب الوديعة ونزعه ليلاومن عزمه أن يلبسه مهارا تمسرق ليه لألاير أعن الضمان بحرمن الجنا بأت معزيا للظهسير ية ولميذكرالمصنف حكم دعواها لعود هل يكتنى بمعرد دعواه العود وان لم يصدقه صاحب الوديعة وهومذ كورفى العمادية وعمارتها ولوأقر المودع انه استعملها غردها الى مكانها فهاكت لايصدق الايسنة فالحاصل انالمودع اذا خالف فى الوديعة عمادالى الوفاق اغما يبرأ عن الضمان اذاصد قدالم الله فى العود فان كذبه لايبرأ الاأن يقيم المينة على العود الى الوفاف ورأيت ف موضع آخر المودع اذا نمالف شم عادالى الوفاق فكذبه الودع فالقول قول المودع كاف الرهن يخلاف مااذا حدالود يعة أومنعها ثم اعترف فانه لايبر أالابالود على المالك كلف الحواشي الحوية (قوله أشباه) عبارة افالوافي المودع اذالس ثوب الوديعية تمنزعهومن نيته ان بعود الى ليسه لم يعرأ من الضمان اله قال البيرى هدا عيب من المؤاف حيث قال قالوا المشعر بان ذالنقول علماء اكامة مع علمان ذاك قول اصاحب الظهير بة ونخر عدوقد نقله عنه فيما بأتى واصه عندى المودع اذالس قمص الوداء بغيراذن المودع فنزعه باللمسل للموم فسرق القممص في اللمل فال كانمن قصده أنيابس القميص من العد لا يعدهذا ترك الحلاف حتى لايضمن اه وبه التهدى كالم البديرى (أنول) و مكن إنه أنى الفظ قالواللت مرى مو مدذلك قول ماحب المعر عقب ذكره عمارة الخلاصة قوله فراجعه ملكن قال فى الدخيرة لووضع طبق وديعة على رأس الجب فوقع فيمه أن وضع على وجه الاستعمال ضمن والاذلا اه وفي جامع الفصولين وضع طبق الوديعة على رأس الحاسة ضمن لومه البي يحتاج الى التغطمة كأء ودقيق ونحوه لأنه استعمال صمآنة لماهم الالولم يكن فيهاشي ولورضع ثو بأعلى عمين ضمن للاستعمال وضع الطشت على رأس التنورضمن لوقصد التعطية والالالة مستعمل في الاول لافي الثاني اه وأنت خبر بأنمافى الذخيرة أعم فتأمل \* (فرع) \* رجل تداول مال انسان في حال حياته غرده الى ورثته معدموته سرأين الدس و سق حق المت في مظامسته الله ولا رجي له الحرو ح عنها الايالتوية والاستعفارللميت والدعاءله أه نورالمين عن الحانية (قوله بخلاف المستميروالمستأجر) يعي اداتعدى في المستعاروالمستأحرمان استعارثو بالمانسه فليسه يومين ونزعه لاتسليم واستأح الدابة ليركبها أمامامعدودة أواجعمل علمها أمناء معلومة وركمها أوجلهاأ كثرمنها تمردها كاكاث لم يبرأخلا الزفرر حمالله تعالى فمهما لال المراءةمنه اعاتكون ماعاده مدالمالك حقيقة أوحكاولم بوحدذ لكلان قيضهما لانفسهما عفلاف المودع وان مده مد المالك حكم لانه عامل له في الحفناز بلعي وقبل اد أاستأخر الدامة داهماو ما تماييرا وان داهبا وفط لابهراً لان العسقد قد انته عي بلوصول الى دائ المكان و بالعود اليه لا يعود العقد بينهما شاى قال في جامع الفصولين مستأح الدارة والمستعمر لونوي أن لابردها تم سملو كان سائرا عند الندة ضمن لوه الكت عد النية أمالو كانواقفا اذائرك نيةالخلافعاد أميها اه (واعلم) أنمامشي عليه المصنف تمعاللكنزهو المفقى مه كافى الشرسلالية احترازاعاذكره فى الدورمن أن مهم من قال المستعير والمستأجراذا خالفوائم عادواالى الوياف ر أوا عن الصمان اذا كانت مدة الايداع والاعارة باقيسة الخ (قوله فاو أزالاه) أى المعدى (قوله لعماهما لانفسهما) وعاله البيرى بانه ماماً موران بالخفط سعاللاً ستعمال أى المأذون ديه لا مقصودا فإذا انقطع الاستعمال المذكور لم سق الحفظ نائتاف لا سرآن بالعود أهط وفي عامع الفصون سن ولوا مأمه والعفظ شهر فضي شهر تم استعملها عمرت الاستعمال وعادالي الحفظ ضمن اذعاد والاحرال لفظ ند زال أه (قوله بخلاف ودع) لاحا- ة اليملانه أصل المسئلة المقصود الله كرولكن اغاذ كر وليظهر عدها و يتضم الاستثماء في قوله الافي هذه العشرة ط (قوله ووكيل بسع) بان استعمل ماوك ببيعسه ثم ترك وضاع لآيضمن (قولِه أوحفظ) تقدمت صورته قريبًا (قوله أوآجارة) بالوكه لرؤ حرله دابنـــه

مطلب رجل تماول مال انسان، بلاأمر، في حماله ثم رده أو رثته معدم له

اذالم يكن من نيته العود اليه اشباه من شروط السية بخلاف المستعبر والمستأجر فلواز الا، لم يعرآ لعمله ما لانفسهما بحلاف مودع ووكيل بيع أوحفط أو الحارة

يخناف علهامنه والالاعضرها بدالجود وألايكون الجودلمالكهافان وجدت هدد الشروط ضمن والابان جدهدة برصاحها أوعندم حيى يسأله عن حالهامن غيرأت يطلب مده الردأو طلب منه الردع ندمى يخاف منه في عده الا يضمن (قوله قبل) لعدم تماقضه فانه يقول الى بعد أن يحد تك الوديعة نسيانا أوظلما م مُمْدُ كُرِتْ أُورِجِعَتْ عَنِ الظَالِمُ كَانَ مُعِمَافًا ذَا نَوْرِدَهُ وَامْ الْمِينَةُ قِياتُ فَسَيراً عَن الضَّمَانَ (قُولُهُ كَالُورِهِنَ الخ) هكذا نقله فى الخانية والخلاصة ونقل فى البحرى نالخلاصة اله لا يصدق لكن فى عبارته سقط و يدل عليه أن الكلام في البينسة لا في مجرد الدعوى حتى يقال لا يصدؤ وعبارة الخلاصة بعد قوله لم يستود عني هكذا وفي الافضة لوقال لم يستودعني ثمادى الردأوالهلاك لا يصدف ففي عبارته سقط قال في الخانية وذكر في المنتفي اذاحدا الودع الوديعة غمادى الهردها بعدذلك وأعام البينة قبلت بيشه وكدا لوأقام البينة الهردهاقل الجودوقال اغاغاطت الخ فظهر ان فيمانقه لدصاحب المحرص الخلاصة وقطاوفي الحانية أيضاولو عد المودع الوديعسة عمأقام المنة على هلاكها تمسل الحودان قال ليس لا عندى و دبعة قبلت منته ويرأعن الضمان ولوفال نسبت في الحود أوقال غلطت ثم أقام البينة الدوفعه الحصاحم اقبل الحوديري اله (قوله وة ل فاطت الحامن الضمير في رهن الثانية التي هي على الردقيل الحود لانه متناقض في دعوا ودلك لانه حيث بحسدها زعمانه لاوديعة عند وفلايتأنى الردانني أصل الوديعية فيحتاج الى النوفيق فاذا فالخلطت أى أردت أن أقول رددم افقلت لادو يعدة عندى أولم تودى في شيأ لان الوديعة التي قد أودعم اعندى قد المت ولتسليم اليك فصرت كالنام تودع شيا ويقبل حينت ذبرهانه لارتفاع النماقض وكدالوقال نسيت أى حين سأ لتي عن الوديعة بعدردها الميل سيت الايداع والرد فلذ الثقلت الثام تودعي شيأ ثم تذكرت وهذه بينتي على الرد تقبل (قوله أوظ ننت أنى دفعتها) أى و بعد الدفع لم أكن و دعاما ناصادق في تولى المنام نودى لائى قدىر ئنسنود يعتك بتسايها اليل (قوله ولوادع هلاكها قبل عودها حلم المالك النالخ) أى عندالقاضي بطلب المودع عندعدم اقامة البينة على الضياع من المودع لان كلمن اذا آفر شي لزمه يحلف عندانكاره واالمالنالوأقر بهلاكهاقبل حودااودع انتغى الضمان فأذا أمكره يحلف فاذاحاف ضمنها المودع لعدد م شبوت مدعاه ويضمن يعسعود وان نسكل برى المودع لان النكول اقراراً و بذل على ماعرف (قولة ما بعد إذلك) لانه عليف على غير معله فيكون على العلم وذلك عد عدم اقامة البينة على الضباع من المودع أمااذا أفام بينسة فان كان قبسل الجود تقبل لعدم التعدى والتمافض وان بعده لا تقبل لانه بالجود غاصب ولمردالى المالك كأتقدم فالف الهندية اذا أقام رب الوديعة البينة على الابداع بعدما جدالمودع وأقام المودع البينسة على الضياع فالجسدالمودع الايداع بان يقول للمودع لم تودهى فق هدا الوجه المو دع ضامن و بينته على الضدماع مردودة سواء شده دالشهو دعلى الصاع قبل الحود أو بعد الحودوان جدالوديعةان قالليس النعندى وديعة ثم والمينة على الضياع ان أقام البينة على الضياع بعد الحود فهوضامن والأقام بينته على الضماع قبل الحود فلاضمان والأفام بينته على الضماع مطلقاولم يتعرضوا لكونه قبل الحود أو مده نهوضامن اه (قهله فان حلف ضمه) أى ضمن المالك الودع لعدم ثبوت مدعاه فيضه في عجوده وان كل مرى أى المود علان الديكول افرارأو بذل كا معت (قوله وكدا العارية) أى اذاادى المستعيرهلا كهاول حوده فان القاضي علفه على العمر قولدويض من متمانوم الحودان عملى الاصوي علت أى القيمة لان الفياعل ضميره وسمتصل فتلزم الماء ونقل في المخرقبله عن الخلاص عضمان القيمة فوم الايداع بدون تفصيل الكدمتابع فى النقل عن الخدلاصة اصاحب الحر وفيما يقله سقعة كاقدمناه قريما فانماوأ يتبسه فى الحلاصة موافق لماقى العمادية فتنب موأصل العبارة فصى علمه بقدمند بوم الجود فان قال الشهودلا نعلم قدمته بوم الجود الكن تيمته بوم الايداح كدافسي عليه بقسمته بوم الابداع وي اروالعسمادية أنه لو حد الوديعة وهلكت ثم قام المودع بدسة على قيمتها بوم الخوديقضي

(ولو حدها تم ادع ردها بعد ذلك و برهن عليه قبل و برئ (كالو برهن عليه قبل الحدود وقال خاطت في الحود أونسيت أن وفعتها) قبل موها نه ولوادع هـ لا كها قبل حودها حاف المالك ما يعلم ذلك فال حاف المالك و يضمن قبمته الوم منه الحودان علم منه الحودان علم الحودان علم الحودان علم الحودان علم الحودان علم المحدد المح

قوله څندکرتالعــل
 الفااهراسقاط څ

والافروم الايداع) قالمة يدزاده ان لم تعلم بيمة الوديعة يوم الحودية ضي بقيمة الوم الايداع (قولة بعلاف مضارب عد) أى والل بالمال لم تدفع لى شيأ (قوله ثم اشترى) أى بعدما أقرور جمع عن الحود بأن قال بلى قددفعت الى تخلاف مالوا قر بعد الشراء فيضمن الماعله مفرعن اللائمة (قولهم بضمن خانمة) عبارتها كاف المنم المضادب اذا قال لوب المسال لم تدفع الى شيأ ثم قال الى قدد فعت الى ثم اشترى بالمال ذكر الناطفي أن المشترى يكون على المضاربة وانضاع المال في مده معدالحود وقبل الشراء فهو ضامن والقماس أن مضمن على كل حال وفى الاستحسان ان عد ثم أفرثم اشترى مرئ عن الضمان وان حدها ثم اشترى ثم أقرفه و صامن والمساع له وكذا الوكيل بشراءشي بعسير عينسه بألف ودفع الموكل المال الى الوكيل فادكان العبد معينا فاشترا وفي حالة الجود أوبعددماأقر فهوللا مرولود فعرجل عبداالى رجل ليبيعه فعدالأمورثم أقريه فيساعه قال محدين سلمة جازو يبرأ عن الضمان وقال عُديره من الشايخ في قياس قوله ولو ماعه بعد الحود ثم أفر جازاً يضا اه وبهذا يعلم مافى عبارته من حذف مالا بدمنه وهوقوله تم قرئم اشترى الخفتا مل وعليه فأوفال مخلاف مضارب عد مُأْ أَفر مُ اشترى لم يضمن لا ماب (قوله والمودعله الدفريما) أى مراواجه والنه لوسافر بما يحرايضهن هندية عن غاية السان قال في الحرومن المخوف السفرج افي الحرلان العبال فيه العطب أه وعزاه للاختمار وتعقيه المقدسي عثامنه رجهالله تعالى بانمن المقررأن المادر لاحكم له داوالعطب قليلا والسلامة أغلب والاضمان سواعسافر يواأو بحراوبالعكس يضمن يعلمذاك من هساومن قولهم المضارب السفر يراأو يحرا ومن قولهم بحسالج إذا كأن الاعلب السلامة ولو يحوارهد ايخناف باختلاف الزمان والمكان كأهو مشاهد وتدبر اه انتهى وأجيب أنضابان التقسد مستفادمن تعلمله اه (أقول) وجست كانت العلة الحوف وه وأنضامنت بسفينة التحار في زماننا المعروفة مالمانور فان الغالب فها السلامة لان التحارالا "ن لا تعاملن فلو بم مه في ارسال أمو الهمم الابها يحرا واذاا : تفت العلة انتني المعلول على أناقد منا وياني أن العيرة في حفظ الوديعة العرف وحيث كان العرف كدلك وينبعى أن يقال لافرف بن السفر جابرا أو بحراف المانورفتا مل وراحم وقددمالمو دع لان الاب أوالوصي اذاسا فرعال المتم لا دضمن اجاعاوالو كمل بالبسع اذاسافريما وكل سمهان قيدالوكالة بكانبان فالله بعه بالكرفة فأخوجها فالكوفة يصيرضا مناعد ناوات أطلق الوكالة صافر به أن كأن شئ له حل ومؤنة يكون ضامناوان لم يكن له حل ومؤنفلا يصير ضامما عند نااذا لم يكن له بدمن السفر وانكانله بدمن السفر لايكون ضامنا عمداً في حنيفة طال الحروج أم تصر وقال أبو يوسف ان طال اندرو جيكون ضامماوان قصرلا يكون ضامنا كذافي متاوى قاضخان ويأتى غاه مقريبا (قوله ولولها حل) فسرهف الجوهرة عايحتاج فى حله الى ظهر أوأح ف حال اله مكر وفى الهندية عن المضمر التاوكان طعاما كثيرا فساه مافهلك العامامانه مضمن استحساما أه وذكرفي المنيولا بضمن ولوكأن الحروج طو بلاومؤنة الردعلى المالك قال فى التبيين وما بلزم الا تمرمن ، وية الرد ضرورة صحة أمر، فلا يعدذ لك اضرارايه اه قال الزياعي وقال محدلا بخرج باله حل ومؤنة اه وجعله في العماية قول الثاني أيضا ثم قال لكن في ل عند الثانى داكان بعيداوعند مجمد مطلقاقريباكان أو بعندا اه واستشى فى شرح القدورى الطعام الكثير فانه بضمن اذاسافر به استحسابا ونقله في المحروصه عن فضخان للمودع أن يسافر عنال الوديعة اذالم مكن له حل ومؤنة وتعقيما لوى بأنمافي الحائمة من اشتراط عدم الجل والمؤنة مبى على قولهما أماعلى قول أبي حسيفة فيسافر بهامطلقاعند عدم النهى (قوله عدعدم نهى المالات وعدم الخوف عليها) قال اذالم يعين

بقيمتها يوم الخودوان لم يعسلم قيمتها يوم الخود يقضى بقيمتها يوم الايداع يعنى اذا أثبت الوديعة كذاذكره في المدة اله واذلك تعقب العلامة المقدسي صاحب البحر بأن الذي في الخلاصة يقضى عليه بقيمته الخ (قوله

والافبوم الابداع عبادية بخلاف منارب جدثم اشترى لم يضمن نانية (و) المودع (له السفر مها) ولولها حل درر (عنده عدم نهي المالك و) عدم (انلوف علمها) بالاخواج فاونها وأوناف

مكان الحفط أولم ينه عن الاخواج نصا ل أص وبالخفظ مطلقا دساه رج افان كان الطريق محو فافها كمت ضمن بالاجاع وان كان آمنا ولاحل لها ولا و فقلايف من بالاجاع وان كن لها حل ومو نقفال كان المودع مضطرا

فى المسافرة بمالا يضمن بالاجاع وان كاناه بدمن المسافرة بما فلاضمان عليه قر بت المسافة أو بعدت وعلى قول أبي بوسف ان بعدت يضمن وان قر بت لاهد اهو المخص والختيار وهذا كاماذالم ينه عنها ولم يعنن مكان الحفظ نصاوان نهاه نصاوعين مكانه فسافر بهاوله منه يدضمن كذاف الفتاوى العتاسة بهان أمكمه حفظ الوديعسة فى المصر الذى أمره ما لحفظ فهام السفر أن يترك عبداله فى المصر المأموريه أو بعض من في عداله فاذا سافر بهاوا الله هذه ضمن وأن لم عكمه ذاك بان لم يكن له عيال أو كان الا أنه احتاج الى نقل العيال فسافر فلاضمان كذافى التاثر خانية هندية من الباب الثالث من كاب الوديعة (قوله فأناه بدمن السفر ) هذا التفصل في الصورتين كأفاده الزيلعي وقدعلته من عبارة الهندية (قوله فأن سافر بمفسسه ضمن أى لو كان له أهل ولم يسافر وامعه لات له بدامن السفر بها ﴿ فرع ) \* من استؤخر لحفظ عيم أو وكل بيعهاليسلة أن يسافر بهاوكذا اذاقيدا لايداع بكان وفى المقدسي من النسفي الوكيل بالبيع ان يدفع العيى الى السمسار (قوله فانسافر بنفسه ضمن وبأهله لا) لانه عكمه أن عفظها بعياله وقدمناه عن الهندية معز باللتاترخانية والحاصل ان عندأبي حذيفة ان يسافر بهامطلقا أى سواء كان لهاحل ومؤنه أولا وسواعله بدمن السفر أولاولافرق سنالطويل والقصيروعندهماليس له السفر بهاادا كأن لهاحل ومؤبة وطالت مدة السفر وهذا الخلاف ف خصوص ماله حل ومؤنة مع طول مدة السفر أماماليس له حل ولامؤنة ولمتطل مدةسفره فله السفر جمااتفا قاعند عدم النهي والحوف وكذامع النهي والحوف أيضاا ملميك له من السفر بد كاسبق وفي خصوص مااذا أمكنه الحفظ في المصربان كان بعض عماله عمد الى نقلهم أما لولم عكنه مان لم يكن أو كان ولكن احتاج الى تقلهم لا يضمن بالاجاع وان سافر بمفسده من غير عماله يضمن وية صرح في العرين الله انه كه يستفاد ذلك من أبي السعودوهذا كله في سفر البركم علت أماف المجروايس له 'ويسافرفى قولهم چېعاالاعلى مايحثه أبوالسعو دو أبدناه بما تقدم قريما فلاتنسه (قوله ولو أو دعاشيما منليا أوقيميا) لكن عدم جواز الدفع في القيمي بأجماع وفي المنلي خلاف الصاحبين فأنم سما قالا يحوازدةم حظاله قياساعلى الدين المشترك وفرق أيوحنيفة بينهما بان المودع لاعلان القسمة ببنهم افكان تعدياعلى ملك العيروفى الدين يطالبه بتسام حقه اذالد ون تقضى بامثالها مكان تصرفافى مال نفسه كافى العر (قوله لم عز) قدره بناءهلى ماسيأتىء بزانه لودعم له يضمن فلم يمق المرا دينفي الدعم الاعدم الجو ازوسسيأت مافيه وفى البحر وأشار بقوله لم يدنع الى اله لا يحور له ذلك حتى لا يأمره القاضي بدفع نصيمه اليمه فول أبي حسيفة والى اله لودفع البه لايكون فسمة اتفاقاحني اذاهاك الباقى رجيع صاحبه على الا خذ بحصته والى ان لاحدهماان بأخسد حصته منهااذا فالهربها اه قال المقدسي فلنآبل يطالبه بدفع حظ العائب لانه يطلب المقرروحقه مشاع ولا يتميزالا بالقسمة ولاعلكها ولذالا يقع دفعه قسمة واوهاك الباقى رجيع صاحبه واذالم بقع قسمة كان منعديا في النصف ويضمن وفي الدين يطالبه بتسليم حقه لان الدين يقضي عمله وتصرف في ملك ولاقسمة \*(تشمة) \* في أى السعود لعرسم المدون ان أخذو: بعثه ان ظفر بهاوليس للمودع الدفع المه شحماوادا مأت المودع بلاوارث كأن للمودع صرفها الى نفسه ان كأن من المصارف والاصر فهاأ والمسرف اه وعراه الى الجوى عن البرازية (قوله ولود فع هل يضمن) أى نصيب العائب وهو نصف المدو عان عال البانى في القدمة أولا بضمن لان لاحد والشريكي أن ينتفع بحصته في المثلى فال بالاول الامام وبالثماني ااصاحدان \* واعلمانهم فالوااذادوم لايكون قسمة اتفاقاحتي إذاهاك الباقي رجم العاثب على ألا - ذبح صدته وفي الهديه اذادفع المودع الى الحاضر إصفها تم هلك مابق وحضر العائب فال أبو بوسف رجه الله تعالى ان كأن الدفع بقضاء فلاصمان على أحدوان كان بعيرة ضاءفا الذى حضرا تبع الدافع منصف مادور ويرجعيه الدافع على القابض وان شاء أخذم القابض نصف ما قبض كدافي الدنيرة فان هلاث مافي والمودع هلك أمانة بالاجاع ينابيع ولوهلان المقبوض فيدالقان وابسله أديشارك العائب فيمايق غاية البيان

فانه مد من السفرضهن والافانسافر بنفسهضمن وبأهدله لااختبار (ولوأو دعاشياً) مثلماأوقيهما (لم) يحرأن (يدفع المودع الى أحدهما حفاه في غيمة المسما حفاه في غيمة المسماء) ولودفع هل يضمن

فأعاد أن المودع لود مع الكل لاحدهما بلافضاء وضمنه الا خوجصة من ذلك وله الرجوع بماضمنه على القابض وهذا على قول أبي يوسف (قوله فى الدر رنع) أى يضمن فى فتاوى فاضيخان ما يفيد ولفظه ثلاثة أودعوا رجلامالاوقالوالاتدفع المال الىأحدمناحتى نجتمع فدفع اصب أحدهم قال محدف القياس يكون ضامنا وبه قال أبوحنيفة وفي الاستحسان لايضمن وهو قول أبي توسف اه فلولم يقل لائدفع حتى يجتمع هل يضمن بالدوم أي مناء على الاستحسان الذي مأني ذكر وقر بما ظاهر تقسدهم أنه لا يضمَّ الأأن يا تبيأ بلوديعة حاملين الهاو سلماها كذاك أمااذا سلها أحددهما يحضرة الات خرفظاهرانه يدفع لمن سلموحضور الاستولاية تضي كونه مودعا لجوازأت يكون شاهداله ونعوه كذا أعاده الجوى \* من مناقب الامام ان اثنين أودعا الحسامى شيأنفر جأحدهما وأخذالوديعة وانصرف نفرج الاتنو وطلبهامنه فلم بخسيره الحسامى واستهه وانطاق الى الامام رجه الله تعالى وأخبره فقالله قلله أعالا أعطى الوديعة الالكامعا فانصرف ولم يعد زيامي (قولهوف الجرالم) أى فى المشلى كالمثال الذىذ كره فى الجرعن الخانيسة أماف القيمى فيضمن اتفاقالانه لايقسم بدون حضور الشريك أونائبه (قولدفكان هو الختار) تعقبه المقدسي فقال كيف يكون هوالختارمع أنسأترالمتون على قول الامام وفال الشيخ فاسم اختار قول الامام النسفي والحبوب والموصل وصدرالشريعة وقال المقدسي وقول بعضهم عدم الضمال هو الحتارمستدلا بكويه الاستحسان مخالف لما عليه الاعدالاعدان لغالب المتون عليه متفقون كذاف حاشية أبى السعود عن الحوى (قوله اقتسماه) أى الر- لان المودعان بفتم الدال وذكر الرجل استطرادى (قوله وحفظ كل) أى كل واحدمنه ما اصفه لانه لا يمكن الاجتماع عدلي حفظه اوحفظ كل واحدمنهما للنصف دلالة والثابت بالدلالة كالثابت بالنص (قوله وعدل رهن) أى العداين اللدين وضع عند هما الرهن فهو الفي تثنية عدل كذلك عام ما يَّقَسَمَانَ المثلَى وَيَحْفُظ كَلِ نَصِيبُهُ فَانْ دُومُ أَحَدُهُمَا نَصِيبُ الْحَالاَ خَرْضَمُنَ مَادُفْع ( فَوْلِهُ وَوَكَيْلِي شَرَاء) بابن دفع لهما ألفا يشتريان به عبدا اقتسماالالف فأن دفع أحدهمانصفه صمن الدافع وأجعوا ان المدفوع اليه لايضم لانه مودع المودع هندية (قوله ضمن) أى المصف فقط (قوله الدادم) أى لا القابض لانه مودع المودع بحر وهذا عندأ بي حنفة وقالالا يضمنان به كذا أماده مسكن ومثله في الهداية وقول أبي حنيفة أقيس لان رضاه بامانة اننين لا يكون رضا بامانة واحدفاذ اكان الحفظ مما يتأتى منهماعادة لا يصير راضيا بعفظ أحدهماللكل كاف البيانية (قوله بخسلاف مالايقسم) فسرمالايقسم بالكيلات والموزونات ومثلهما كلمالا يتعيب بالتقسيم ومالايقسم هوما يتعب بالتقسم الحسى اهمكى فال السديد الجوى واذالم تمكن القسمة فمالا بقسم كأن لهما النهايؤفي الحفظ كذافى الخلاصة فالودفعه والداءلي زمن التهامؤ ينظر اه (قوله الحواز - فظ أحدهما باذن الا حرى أقول الصواب في التعليل أن يقول لانه الما أودعهما مع علمه بانه مالاً عنم على حفظها دائما كان راضيا عفظ أحدهما (قوله قدفه الى مالايدمنه) من عماله وغبرهم كدفع الدابة الى عيده وما يحفظه النساء الى عرسه درر وهذا انحا اظهر في صورة ما اذا منعه عن الدفع الى بعض معين من عياله لاق المي عن الدعم الى العيال مطلقا مُعدم الضمان في الدادة م الى بعض مياله وقد نهيى من الدفع المه يحله اذا كانت الوديمة بما يحفظ في يدمن معه أملو كانت لا تعلط عنده عادة فنهاه عن الدفع اليه ود فع ضدى كالو كان الوديعة فرسافه عهمن دوعها الى امرأته أوعقد حوهر فنعهمن دفعه الى غلامه ودفعرضمن أفاده الزيامي برومن حوادث الفتوى شرط على المودع الحفط بنفسه فحفظ مزوجته هل يضمن للمغالفة أولا والذى يظهرمن كالدمهم عدم الضمان حوى وأقول ينبغي أن يقيد عدم الضمان بالدفع الى الزو حسة بما اذا كات الوداعة يحو عقد الوكات تحو فرس ضمن أنوا اسعود \* وفيه قوله وان كانله مهدهده المسئلة صادقة بصورتي الاولى أن تكون الوديعة شيأخفيفا عكن المودع الحفظ سفسه كالحاتم فانه يضمن بدفعه الى عياله الثانيسة أن يكون له عيالسوى من منعهمن الدمع اليه بعر فان قات

فىالدر نم وفى البعــر الاستعسانالا فكانهو الختار (قان أودعرجل عندر حلن مايقسم اقتسماه وحفظ كل اصله كرتهنين ومستبضه بن ووصهين وعدلى رهدن ووكيلى شراء (ولودفعه) أحدهما (الى صاحبهضمن)الدافع ( بخلاف مالايقسم) لجواز حفظ أحدهماباذن الاتح (ولوفالالدفع الى مالك أواحفظ في هـ ذا البيت فدفعها الحامالالدمنسه أو حفظها في بيت آخرمن الدارفان كانتسوت الدار مستوية في الحفظ) أو أحرز

فيالمسافرة بمالايضمن بالاجاع وان كأن له بدمن المسافرة بمافلا ضمات عليه قر بت المسافة أو بعدت وعلى قول أبى بوسف ان بعدت يضمن وان قر بتلاهدذاه والمخص والختسار وهذا كله اذالم ينه عنهساولم يعن مكان الخفظ نصاوات نهاه نصاوعين مكانه فسافر بماوله منه يدضمن كذافى الفتاوى العتاسة وان أمكمه حفظ الود بعدة في المصر الذي أمره بالخفظ فهام السفر أن يترك عبداله في الصر المأمور به أو بعض من في عماله فاذا سافر مراوا لحالة هذه ضمن وان لم عكمه ذاك بان لم يكن له عبال أو كان الاأنه احتاج الى نقل العمال فسافر فلاضهان كذاف التاثر خانية هندية من الباب الثالث من كاب الوديعة (قوله فأت له يدمن السفر ) هذا التفصل في الصورتان كاأفاد الزيلى وقد علته من عبارة الهندية (قوله فأن سافر ينفسه ضمن)أىلو كاناه أهلولم يسافروامعهلانله بدامن السفر بها \*(فرع)\* من آستؤحر لحفظ عماً و وكل بيعهاليسله أن يسافر بهاوكذا اذاقيدا لايداع عكان وفى المقدسي عن النسفي الوكيل بالبريع ان يدفع العمى الى السمسار (قوله فانسافر بنفسه ضمن وبأهله لا) لانه عكمه أن عففاها بعياله وقدمناه عن الهندية معز باللتا ترخانية والحماصل ان عند أبي حد فسةله ان يسافر بهامطلقا أي سواء كان لها حل ومؤنة أولا وسواعله بدمن السطر أولاولافرق بن العلويل والقصيروعندهماليس له السفر بهاادا كأن الهاحل ومؤبة وطالت مدة السفر وهذا الخلاف في خصوص ماله حل ومؤنة مع طول مدة السفر أماماليس له حل ولا مؤنة ولمتطل مدة سفره فله السفر مهااتفا فاعنده دماله بيوالحوف وكذامع النهيي والحوف أيضاا للمركم له من السفر مد كماسيق وفي خصوص ما إذا أمكنه الحفظ في المصريان كان بعض عماله عُفولم يحتم إلى نقاهم أما الولم عكنه مان لمرتكن أو كان ولكن احتاج الى نقلهم لا يصمن مالاجاع وان سافر بمفسده من غير عماله يضمن وبهصر حفى الحرعن اللماسة كماستفاد ذلك من أبي السعودوهذا كامني سفر البركماعلت أماف الحروابس له 'سيسآفرفي قولهم جمعاالاعلى مامحته أموالسه ودوأ يدناه بما تقدم قريماه لاتنسه (قوليه ولوأودعاشسيأ مثلما أوقدهما الكن عدم حواز الدفع في القدمي باجساع وفي المثلي خلاف الصاحبين فأنم سماقا لايحواز دوم حظاله قياساعلى المدن المشترك وفرف أيوسنيفة بينهما بان المودع لاعلك القسمة بينهما فكان تعديا على ملك الغيروفالدن بطالبه بنسام حقه ادالد بون تقضى امثالها فكان تصرفاف مال نفسه كافى الحر (قوله لم يوز) قدره بناءعلى ماسبأتى من انه لود وعلم بضمن فلم يسق المرا دبنقى الدوم الاعدم الجو ازوسسيأتى ما ويهوف البحر وأشار بقوله لم يدفع الى انه لا يحورله ذلك حتى لا يأمره الفاضي بدفع نصيمه اليمه في قول أبي حنيفة والى انه لودفع اليه لايكون قسمة اتفافاحتي اذاهاك الباقى رجم صاحبه على الآخذ بحصته والى ان لاحدهما ال يأخسد حصيته منهااذا ظفرها اه قال المقدسي قامآل بطالبه دفع حظ العائب لانه بطلب المقرروحقه مشاع ولايتمىزالا بالقسمة ولاعلكها ولذالا يقع دفعه قسمة واوهال الباقي رجع صاحبه وادالم يقع قسمة كان متعدياف النصف فيضمن وفي الدين بطالبه بتسلم حقه لان الدين يقضى عثله فتصرف في ملكه ولاقسمة \*(تنمة) \* في أبي السعو دلغر ما المدنون ان بأخذو: بعثه ان ظفر م اوليس للمودع الدفع المه شيخماوادا مأت المودع الاوارث كان للمودع صرفها الى نفسه ان كان من المصارف والاصرفها ال الصرف اله وعراء الى الجوى عن البرازية (قوله ولود فع هل يضمن) أي نصيب العائب وهو نصف المدوو ع إن هاك الباقي في القسمة أولا يضمن لان لاحدد الشريكي أن ينتفع بحصدته فى المثلى فال بالاقل الامام وبالثاني الصاحمان \* واعلمانهم فالوا اذادوم لايكون قسمة اتفاقا حتى اذاهلك البساقي رجه العائب على الاستخذ بعصبة وفي الهمديه اذادفع المودع الى الحاضر اصفها ثم هائم مايق وحضرا لعائب فال أنو نوسف رجمالله تعالى ان كان الدفع بقضاء والاصمان على أحدوان كان بعير قضاء فال الذى حضرا تبسع الدافع سصف مادوع ويرجمع الدافع على العابض وان شاء أخذم القابض وسف ما قبض تداى الدخيرة فان هاك ما في يدالم وع هلك مانة بالاجاع ينابيع ولوهلا المقبوض فيدالقانض وايساله أديشارك العائب ممايق غاية البيان

فانه د من السفرضمن والافانسافر بنفسهضمن وبأهدله لا اختبار (ولوأو دعاشياً) مثلما أوقيهما (لم) يحزأن (يدفع المودع الى أحدهدها حفاه في غيدة صاحبه) ولودفع هل يضمن

فىالدرر أم وفى الجدر الاستحسانالا فكانهو الحتار (فان أودعرجـل عندرجابن مايقسم اقسماه و-فظ كل نصفه ) كرتهين ومستبضعين ووسسين وعدلى رهن نوركيالي شراه (ولودفعه) أحدهما (الى صاحبه صمن) الداقع (خلاف مالايقدم) لجواز مفظ أحدهماباذن الانو (ولوقال لالدفع الي عيالك أواحفظ في هـداالبيت ددفعهاالىمالابدمسه أو حفظها في بيت آخرمن الدارفانكانت يون الدار مستوية في الحفظ ) أو أحور

فأفاد أنالمودع لودم الكل لاحدهما بلافضاه وضمنه الانوحصة من ذلك فله الرجوع بماضمنه على القابض وهذا على قول في بوسف (قوله في الدررنع) أي بضمن في فتاوى فاضيخان ما يفيد. ولفظه ثلاثة أودعوا رجلامالاوة لوالاندةم المال الى أحدمناحتى نجتم فدفع نصيب أحدهم قال محدق القياس يكون ضامه وبه ذال أبوحنية وفي آلاستحسان لايخمن وهو قول أبي توسف اه فلولم يقل لا تدفع حتى نتجتمع هل ضين بلام أي بناء على الاستعسان الذي يأتى ذكر وقر يساطاهر نقييد هم أنه لا يضمى الاأن يا تبياً ولوداء للمحامل الهاو سلماها كذلك أمااذا سلمها أحده ما يحضره الاستحرفظا هرانه مدفع لمن سلموحضور الا خرلاية مضى كونه مودعالجوازأن مكون شاهداله ونعومكذا أعاده الجوى به من مناقب الامام ان اثمين أودعا الحسامى شيأ غرج أحدهما وأخذالوديعة وانصرف فوح الاسنو وطلبها منه فلم بخسبره الحسامى واستمها وانطاق الحالامام رجهالله تعالى أخبره فقالله قلله أبالاأعطى الوديعه الالكمامة فانصرف ولم يعد زيامي (قولهوف العرالم) أى في المشلى كالمثال الذيد كروف البعرة والخانيسة أماف القيمي فيضمن اته ولائه لا قسم دون من ورالشم بك أونائيه (قوله مكان هو المتار) تعقيم المقدسي فقال كمف يكون هوالحتارمع أنسائرالمتون علىقول الامام وقال الشيم فاسم اخترقول الامام السني والمحبو بي والموصل وسدراآشريعة وقال المفدي وتول بعضهم عدم الضمان هوالمتنارمستدلا يكويه الاستعسان مخالف لما عليه الله الاعيان ل غالب المتون عليه متفقون كدافى ماشية أبي السعود عن الحوى (قوله اقتسماه) أى الر- (ن الودعان من الدال وذكر الرحل استطرادى (قوله وحنظ كل) أى كل واحدمنه ما اصفه لانه لايكن الاجتماع عالى حفظها وحفظ كل واحدمنهما للنصف دلالة والثابت بالدلالة كالنابث بالنص (قوله وعدل رهن) أى العدلم المدن وصدح عددهما الرهن فهو فقر العير سية عدل كدلك منهما يقسمان المثل ويحفظ كل نصيبه مان دفع أحد هما نصيبه الح الاسحرضمن مآدفع (قوله و وكيلي شراء) بان دمع لهما ألعايشتريان بمعبدا اقتسماالالف فاندفع أحدهمانصفه ضمن الدامع وأجموا اب المدموع اليه لا صمى لانه مودع الودع هذية (قوله ضون) أي البصف فقط (قوله الدادم) أي لا القابض لانه مودع الودع محر وهذاعند ألى حناهة وفالالايضمنان به كذا أواده مسكين ومثله في الهداية وتول أبي حنيفة أقيس لان رضاه بامانة السي لا يكون رضاه امائة واحد فادا كان الحفظ ممايتاً في منهما عادة لا يصير راضيا بحفظ أحدهماللكل كفالبيانية (قوله بخدلاف مالايقسم) فسرمالايقسم بالكيلات والموزوبان ومثلهما كلمالايتعيب بالتقسيم ومالايقتم هوما يتعيب بالتقسيم الحسى أهمكى فال السدرالجوى واذالم تمكن القسمة فيمالايقهم كان لهما التهايؤفي الحفظ كذاني الخلامسة فلودفعه واثداعلي زمن التهايؤ يمغار اه رقوله لجواز-لهظ أحدهما باذن الاخر) أقول الصواب ف التعليل أن يقول لانه الماأود، عهما مع علمه بالم مالايح معان على حفظها دائما كان واضيا يحفظ أحدهما (قوله ودومه الى مالا يدمنه) من عباله وغيرهم كدفع الدابة الى عبده وما يحفظه النساء الى عرسه درو وهذا اعما يظهر فى صورة ما ادا ممعه عن الربع الى بعض معمن من عماله لاف المهدى عن الديع الى العمال مطلقا عمد م الضمان فهاا دار فع الى بعص حماله وقد نهيى عن الدفع المه على اذا كانت الوديمة مما تحفظ في يدمن مدمه أم لو كانت لا تحفظ عنده عادة فها، عن الدوم اليه و معضدت كالوكات الوديعة فرسا في عدمن دومها الى احر أنه أو عقد جو هر في عدمن دفعه الى غلامه ودفعرضمن أفاده لزالعي بدومن حوادت الفروى شرط على المودء الحفقا بنفسه فحفظ فروجته هل مضمل للخمف الفه أولا والذي الخاهرمن كلامهم عدم الضمان حبوى وأقول به في أن يقيد عدم الصمات بالدعم الى الروجة عادا كانت الوديعة محوعقد فلوكات محومرس صمن أبوالسعود بدوهيه قوله وان كان له ممدد دد والمسئلة صادقة صورتس الاولى أن تسكون الوديعة شمأخة فاعكن المودع المعط سفسه كالحات فانه صمن بدفعه الحصاله الثاسمة أن يكونله عبالسوى من معدمن الدفع اليه بعر فالفات

هذا انما بتجه أناومنعه من الدفع الى بعض معين من عياله وهو خسلاف ما يستفاد من تول المصنف ولوقال لاتدفع الى عبالك (قلت)مبئي هذا الاشكال مأهو المتبادر من ان قوله وان كان له منه بدمر تبعا بقوله ولوفال لاندتم الحاهيا للثوابس كمذلك ولهذا شرح العيني قول المصنف أى المكنزوان كانله منه بديقوله بانتهماه ان يدفعها الى امر أنه فلانة وله امر أمَّ أخرى أو نهاه ان إسلها الى غلامه فلان وله غلام آخر فالفه اه (قوله لمدضمن لانه لاعكمه الحفظ معرمراعاة شرطه لان التقيد عمرمف دلان الدارح زواحد بدلس ان السارق اذا أخذمن بيت من الدارفنة ل أنى بيت آخر لم يقعام لعدم هتك الحرز والحر زلوا - دلافا أد ف تخصيص معضمه دون بعض ومالافائدة في تخصم صمه في الأمر سقط في الايداع كالوقال احفظها بمنك دون ممالك أوضعها في عين البيت دون يساره و كالوقال ف كي يسلنه ذا فوضعها في عين البيت دون يساره و كالوقال في المنطق الصندوق ولاتحفظ في البيث ففظ بالبيت فانه لا مضمن لمكن قد ديفر ق من الحرزف السرقية والحرزف الود ىعسة وذلك أن المعتبر فى قطع السارق ه ثلث الحرز وذلك لا يتفاوت باعتبارا لمحروزات والمعتبر في ضمان المودع التفصيرف الحفظ ألاترى أنه لووضعهافي داره الحصينة نفرج وكانت زوحته غيرام نقيصمن ولوأحد سرقها يفطع لان الدار حرز وانحاضهن التقصيرى الحفظ ولو وضعهافى الداروخوح والباب مفتوح ولميكن فىالدار أحداوفا الحسام أو المسحداوا اطريق أونعو ذلك وغابيضمن مم انه لا يقاع سارتها ونفاائرهدا كثيرة فاذا اعتبرناهنااطر زالمعتبرفي السرقةلزم أن لايضمن في هذه المسائل ونعوها فملزم الفهما أطبقوا عليه فى هذا الباب فظهر يقيما صحةما فلما من المفرق والله تعالى أعسلم \* قال فى البزار مة ولو فالروضعة بابن مدى وقت ونسيتها فضاءت بضمن ولوقال وضعتها بن مدى فى دارى والمسئلة عدالها ان ممالا يحفظ فى عرصسة الداركصرة المقدىن يضمن ولو كان عما يعسد عرصة احصنا له لايضمن اه ومثله في الحلاصة والفصولين والدخيرة والخانية وغيرها وظاهره أند يحسكل شئ فيحرزه له وفي السرقة يعتبرفي ظاهر المدهبكل ماكان حرزالنوع فهوحوز لدكل الانواع وعليمه فقد ظهرالفرق بناطرز من ففي المرتة يقماع سرقفاؤ اؤقعن اصطمل ولوكاءت وداهسة وضعهافي الاصطبل وهامكت دضمن المودع لاث الاصطمل السرح زمثلها والمطهر حواد حادثة وهي ان مو دعاوض عربقعة شال غالية التين في اله على الحمل فسرقت والجواب اله الضمن وال قطعسارقها والله تعالى أعلم (قوله والاضمن) أى في المسئلة بن وهي دفعها الى من لا بدمه مان دفعها الى من له منه مد أى انفكال وفرقة والثانية حفظها في بيث آخر والمهون مستوية مان حفظها في ستوالسوت محتلفة فالفى البدائع والاصل الحفوظ فى هدا الباسماذ كرناان كلشرط عكن مراعاته و مفد والعمل به همكن فهومعتبر وكلشرط لاعكن مراعاته ولايفيدفهو هدروهنااعيان من لات التقسد مفيدكا قال الشارح كاذا كان طهر الميت المنهي عندالى السكة كافي الصر أعي فأنه بضمن لانه متعد لان من العدال من لا يوعن على المال أى فهما اذا تم اه عن الدفع الى زوجته أوغلامه وللمودع زوحة أوغلام آخر ولنفاوت البدوت في الحفظ بة إوأمر وبالحفظ فى دارخفظ فى داراً خرى فالذى ذكره شيخ الاسلام الضمان وان كاست الثانية أحرز والذى فشرا الطعاوى ادا كانت الدارالق خبأها بهاوالدار الانتوى فالمرزعلي السواه أوكانت التي خبأهافها أحرز والاضمات علمهم اعتراه عن الخب عفهاأ ولم مه مكذافى الحيط ولوقال احفظها في هذه المادة ولا تعفظها فى بلدة أخرى ففظهافى البلدة المهدة ضمن مالاتفاق أه هندية (قوله لان التقييد مفد) أى والهسى عن الوضع ف الدار الاخرى مفيد لان الدارن مختلفان في الامن واطفظ فصر الشيرط و أمكن العمل به وأما البيتان في دار واحدة فقلما يختلفهان في الحو زمالمتمكن من الاخدندمين أحدهما تمكن مر الاخذمن الاستخر فصار الشرط غيرمفيدو تعذوالعمل به أيضا فلايعتبر وكداا اصندوقات فان تعس اصدوق فى هذه الصورة لامقمدفان الصندوقيرفي بتواحدلا يتفاونان ظاهر االاأن كمون لهماأى لاءت والصمدوق خالى ظاهر فمنتد بفسد الشرط ويضمن بالحلاف وكذالو كان البيت أوالصدوق المأمور بالفظ فمه أحرزه ن النهسي

(لم،شهن والاضمن) لان التقییدمفید

(ولايضمن مودع المودع) فيضمن الاول فقطان هلكت بعد مفارقته وان فلهالاضمان ولوقال المالك هلكت مندالثاني وفال بلردهاوهاكت عدىلم يصدق وفي العصب ٠٠٠ يصدقالانه أمين سراجية وفى الحتى القصاراداءاط فدفع ثوب وحسل لعسره مقطعه فكالاهماصامن وعن عمد أحاسالود مة شي وأمرالودع رحداد لماعها معطبت مرذلك علرج. تضمين من شاءلكن انضمن المعاخر جمعلى الاؤل ان لم يعدلم النم العير والالمرجع اه

عن الوضع فيه فح نشد يستمن أيضا كأبيناوذ كرشيخ الاسلام خواهر زاده انه يضمن بالحفظ المنهسي عمه مطالقا كف القلهيرية وعليه كالم الذخيرة كاعلته من كالم الهداية المارقريما (قوله ولايضمن مودع المودع) أى بالهلاك عنده أمالوا ستهلكه ضمن ومودع الغاصب لورده على الغاصب برئ كاأن غاسب الغاصب لوردعلى العاصب برى كاسيذ كروف الغصبذ كروانغير الرملي (قول فيضم الأول) اذادفع الى غيرمن في عياله بغير اذن ولاضرورة كمرق درمنتقي وانماضمن الاوللانه ترك الحفط دون الثانى لانه أخذالمال من أمين ولم يترك الحفظ وهسذاقول الامام وعندهما يضمن المالك أيهما شاعفان ضمن الاول لم يرجع على الثمالي لائه ملسكه بالضمان فظهرانه اودع ملك نفسه وانضمن الثاني وجمع على الاول لائه عامل له فيرجم عليسه بمالحقهمن العهدة لهماان الاول بني بالتسلم الى الثانى بغيراذر المآلك والثانى تعدى بالقبض بلاآذنه ذي بل المالك الى أيهدماشاء والامام ان الاول لا يضمن بالدفع الى الشانى مالم يفارة ولان حفطه لا يفو سمادام فى مجلسه والمالك انمارضي بحفظه ورأيه لاسورة يد بدليل أنه الوها كتقبل ان يقارقه لا يضمن واحده تهدمابالاجماع فانا فارق الاول الثانى ضمن لانه صاره ضيعا والثاني أمين استمرعلي الحالة الاولى ولم يوجدهمه تعدولم يكن متعديا م الا تداء بالقبض فلا ينقلب متعديا من غير احداث فعل زيلعي وها ضمن في ايداع قصدى لا نه لو كان ضمنياقيل لايضمن كالودحل الحمام ووضع دراهم الوديعة مع ثبابه بير بدى الثيابي فيسل يضمن لانه ابداع المودع كاقسدمناه عنجامع الفصولي معز باللدخسيرة وفيهمعر باللحميها لايضمل لانداع ضمني واتحا يضه ونبايداع قصدى اه يهومن هذا القبيل ماق الدرر أودع عرىب د المحمورة أودع المحمور شعورا منساه وضباع المودع ضمن الاول فقط بعسدا احتق لائه ساماه على اتلادم وشرط عليه الضمان فصح الاسليط و بطل الشرط فى حق المولد ولايضمن النانى لانه مودع المودع وصو رة المستند، أودع عنسد رجل وديعة فأودعها المودع عدد أهن آخره نغرعماله فهاكت مسكن (قوله لاضمان) لان حفظ الايفوت مادام في عجلمها لم ولواسسة للذالان الوديعة ضمن الاتفاق واصاحب الوديعة ان بضمى الاول و رجم على النانى وال يضمن الثاني ولاير جمع ط (قوله لم يصدق) لانه يدعى زوال سب الضمان بعد ثبو له والممالك ينكره فالفول للمالك بمينه والبينة للمودع قال في حامع الفصول به يصدق لائه أقر يوجو ب الضمان عليه ثم ادعى البراءة فلايصدق الاببية اه ووجوب الضمان عايه هما كونه أودع عند دااهم والايداع الى العير موحب الضمان ولا يصدق في ومع الموجب (قوله وفي العصب منه يصدق) بعني لوغص الو درعة من المودع غامس وهلكت وأراد المالك ال بضمن الغناصب ذفال المودع رد ، على و هلك عدى وقال لا بل هاك عده فالفول قول المودع اذلم يفعل المودع مانو حب الضمان فهوه ليما كان أمس عدد الردوة بلدو بعد العدا دفعه الرجني لانه مو جب المضمان سائعاني (قوله لانه أمير) ولم يوجده ، نعد يرجب المصان (قوله مكدهماضامن) أى كل من القصار وقاطع الثو بوللمالك الحيارف نشمير أيهم الله عذان شمن القسار رحع بماضمه على فاطع النوبوان صون القاطع لارجو عبه على القصار ونظيره فالمسئلة فكره و في بدراده عن جامع الفولي لود مع القصار الى المالك روب عير وفاخ زه على طن اعله ضمن والجهل في ما بعدر \* طاب ثرية من قصار مقال دفعت ثو النائي رجل طننت أنه فويه سمن القصار كثياب حمام سلم الم رجل نيابه المه فعلها وقال التياب مرحر حل ولبس تيابك فطمت أنم عله اه (قوله عاد بم تف ويس من شاء) المودع لتعديه يالم يؤمريه والمعالج أب المرته سبب الهلاك ط (قولدرجه على الاول) في جاء م الفصواين وامرالاذخيرةمرضت دابة الوديعة أمرالمودع اساما فعالجهاضمن المالك أبهدما شاءه لرصم اودع الارجع على المعالم ولوض من المعالج وجع على المودع علم أنم المعير أولا الاان قال المودع ليست في ولم أوس بدلك فيشدلابرجم اه تأمل ومثادفي فورالعين رامن الملاستروه نية وجهوع الموارل كن ول ف الهندية وانضمن المودع لابرجع على أحدوانضمن المهاح اتعلم أنهاا بستله لابرحع عليه وانلم يعلم انهالغيره

\*\*\*\*\*

أوظنها رجيع عليه و. ثله في القهدستاني وهذاه والمناسب لماهنا وأماماذ كر. في الفصول واستظهره صاحب الدر رمن أنه يرجع وانء لم أن المودع غاصب في معالجة الوديعة بلااذن صاحبها وماذ كرممن قوله خلافالمانقله القهستاني الح بوافق ماذ كروالشار وفيمالوعالج الوديعة بإذن المودع كانبه عليه فليتأمل اللهديم الاأن يحمل قرله ا : ان علم أى باخبار المودع مرآسة بان قال المعالج ابست لى ولم أومر بذلك وأمااذا لم يقل ذلك فلا يعد عالما و به يحصل الموويق بين كالم الشارح والهندية و بين الجامع ونو را العين والنام أره مسطور في كالرمهم والله تعالى أعلم (وأقول) خلاصة ماذكر ناه أن صاحب الدابة اذا ضمن من عالجها بأمرالمودع نعطبت يرجده على المودع الااذاقال المودع حين دفعها للمعالج ليست لى ولم ومربذات على مافى الفصولين ومثله فى فو والعين عن الاستروشنية وفي الهداية عن الجوهرة والشار ح عن الجتبي انصاحب الدابة اذاضمن منعاجها فعطبت برجيع على المودع انلم يعلم أى المعالج أنم الغير المودع والالم يرجيع وهذا الذى يعول عليه حيث صرحف صدرعبارته بالرواية عن الامام محدرجه الله تعالى فلا يعدل عنده والله تعالى أعلم (قهله مخلاف مودع العاصم) قال في الحر والفرق بينهما على قول أبي حديقة أن مودع الغاصب غاصب أعدهما ذن المسالك ابتداء وبقاء وفى الاول ليس بغاصب لانه لا يضمن من المودع بمعرد الدفع مالم يفسارقه فانفار قهصاره ضمه الهاوقت الثفريق الرك الحفظ الماتزم بالعقد والقيامض منه لم مكن متعد بابالقبض بدامل عدم وجو بالضمان بالهلاك قبل أن يفارقه الاول و بعد الافتراد لم يحدث فعلا آخر بل هو مستمر على ذلك الفعل بلهو أمين في فلايضمن ما في وحدمنه تعد اه (قوله فيضمن أياشاء) قال في شرح الزياد اترجل غصب جارية وأودعهار جل فأبقت منسه ثم استحقت كانله الخدار يضمن أيهما شاءفان ضمن العاصب مرئ المودع وكانت الجارية ملكالغاصب وانضمن الودع كان للمودع أنبر جمع الغاصب بماضمن لائه أعامله وتصمرا لجارية بنفس تضمنه ماكالعاصدة لوأعنقها العاصب آزولوا عتقهاالمودع لايحوز ولوكات محرما من الغاصب متقت عليه لاعلى الودع اذاضه فهالان قرارالضمان على العاصب لان الودع وانجازتضمينه فله الرجو ع بماضمن على الغاصب وهوالمو دع لكونه عاملاله فهوكركبل السراءولواختار المودع بعد تضميمه أخذها بعدعودها ولايرجم على الغاصب لم يكن له ذلك وان هلكت في يده بعد العودمن الاباق كانتأمانة وله الرجوع على الغمامب بماضمي وكذااذاذهبت عينها وللمودع حيسها عن العاصب حتى بعطيه ماضهنه المالك فاداها كتبعدا ليسهلكت بالقيسمة وان ذهبت عينها بعدا ليس لم يضمنها كالوكيل بالشراءلان العابة ومفوه ولايقابله شي والكن يخسير الغاصب ان شاء أخدنها وأدى جدم القيمة وانشاء ترك كئف الوكيل بالشراء ولوكان الغساصب أحرها أورهنها فهو والوديعة سواءوان أعارها أو وهما فانضمن الغاصب كان الملاله وانضمن المستعير أوانوهوبله كان الملائلهما لانهما لايستوجبان الرجوع على الغاصب فكان قرار الضمان علمهما فكان الملك لهماولو كان مكانم مامشة وضمن سلت الجارية له وكذاغاصب الغاصب اذاضمن مآكمها لانه لاير جع على الاول فتعتق عليه لوكانت عرمامنه وانضم والاول ماكها فتعتق عليه لو كانت محرمه ولو كانت أجنيمة فللاول الرجوع عاضمن على الشانى لائه ملكها فيصبر الشانى تماصباماك الاولوكذ الوأور أه المالك يعد النضمين أووهم اله كانله الرجوع على الثانى واذا ضد من المد للذال ولولم يضمن الاول الشانى حتى ظهرت الحسارية كانت ملكالا ول فات قال أما أسلمهاللثاني وأرجع عليه لم يكنله دلك لان الاساني قدره لي ردالعين فلايحو رتبط نهوان رحم والاول على الثانى مُ ظهرت كأنت للشانى اه وتمام التفريعات ويه فايراجعه من رامه م قال المقدسي قلت واو استهاكهامودع الغاصب فغرم الغاصب ينبغى أنبرجم ولوغرم هولايرجم (قولهدرر) وجزم بهفى المعروأصله فى التبيين وعبارته غم ودع الغاصب الله يعلم أنه غاصب رجيع على الغاصب قولا واحداوان علم فكذلك في الفاهر وحكم أنو البسر أنه لاير جمع والبه أشارتهم سالائمة ذَّ كره في النهاية (قولِه خلافالما

(بخلاف مودع الغاصب) فيضمن أياشاء واذاضمن المودع رجمع على الغاصب وان عسلم على الظاهر درر خلافالما

م مطلب مودع الغاصب لو استملكها لا برجع عملى الغاصب اذات سمتم اواذا ضحم نم الغاصب يرجع على المودع

نقله النهستاني والباقاني والبرحندي وغديرهم فتنيه (معده ألف ادعى رحدلان كل منهما أله له أودعمه اباه فنكل) عن الحاف (لهدما فهو لهما وعلمه ألف آحرينهما) ولوحلف لاحدهمارا كل للا خر فالالف لن المكلله (دفع الى رجل ألفا وقال ادفعها اليوم الى قلات لم دفعهاحتى ضاعت لم يضمن) ادلايلزمه ذلك (كلوفاله اجل الى الوديعة دقال افعل ولريفعل حتى مضى الموم) وهاكت لم ضمهن لان الواجب عليه الخلية عامية (قال)رب الوديعة رئامودع ادوم الود بعد الى فلان مقال دفعت وكديه ) في لدوم (فلانوضاءت) الوديعة (صدق المودع مع عينه) لانهأمين سراجية زقال) المودع ابتداء (لاأدرى كنف دهيت لايضمن على الاصم كالوقال ذهبت ولا أدرى كىف ذهبت ) دان القول قوله مخلاف قوله لاأدرى أضاءت أمر أغع أولاأدرى وضعتها ودفسها فى دارى أوموضع آخرفله مضمن ولولم يسنمكات الدفع أحكنه قال سرنت من المكان المدةون فسه الديضمن وعمامه في العمادية \*(دروع) \* هددالودع أوالوسى عسلى دفع بعش

نقله القهستاف الح) أى من أنه لابر جمع وهو الموافق لما خرم به الشارح فيم الوعالج الوديعة باذن المودع كامرالتنبيه عليه وعبارة القهستاني وأعمار جمع على الغاصب اذالم يعلم أنه عصب كافى العمادية اه (قوله فتنبه)أشار بالتنبيه الى مأحررنا ، قريبا (أقول) والحاصل أنااود علود فع الوديعة الى أجنى بالاعذر فلاما ألك أن يضمنه نقط بلارجوع على الثانى الااذااسة لكها وعندهما له أن يضمن أياشاء فان ضمن اشانى وجمع على الاول وأجعوا على ذلك في العاصب مع مودعه فلام الن تضمين أى شاءلكن انضمن الثاني رجم على الأول عاضمن ان لم يعلم أنها غصب كف القهسة الى عن العمادية ( قول انكل اهما) أى أنكر وليس له علمهما بينة وصورها فالمسئلة ستة أقرابهما نكل لهما حلف لهما أفرلا حدهما والكل للا تحرأو حلف نكل لاحدهماوحاف للزخع واعسلم أنه اذاحلف لاحدهمالم يقضاله حتى يحلفه للذابي لينكشف وحه القضاء مغلاف مالوأ قرلاحه هما ليحكمله اذالا قرار يحة بنفسه والنكول يحة بالقضاء ولذالو لكل فحلف مرئ مقدسي وفمه ولوقال أودعنهما أحدكم فليساله الامتناع اناصطلحاوا يسعليه ضمان ولااستحلاف قان لم يصطلحا فلمكل أن يستحافكا تقدم وتمنام تفصيلها فى لزيلعى ﴿ قَوْلِهُ فَهُولُهُ مَا ٱلْعُدُمُ الْاولُو يَقْوعا يَهُ أَلْف آخولاقرارهبه وابذله أياه على اختلاف الأصلين ولايه مابدأ القاضي بالتحليف جازا تعذرا لجدع بينه سماأو عدم الاولوية والاولى عندالتشاحن أن يقرع بينهما تعلميبالقاء بما ونفيالتهمة الميل فأن نكل للاول لايقضى بهلينكشف وجمالقضاءهل هولهماأ ولاحدهما ولاضر وعليسه فالتأخير لانه لايقضى للمتقدم حتى يحلف المتأخر (قوله ولوحلف لاحدهما) في التحليف الشاني قول بالمماهذه العيراه ولاقيمتم الانه لوأقر بماالاول ثبت الحق فها ولايف داقرار وبم اللااني فأواقتصر على الاول لكان صاد فالعر (عوله فالالم النسكلله) دون الا تحرلوب و دالحية في حقد و الوحاف الهم فلا أي الهم الحدم الحية زيامي ( قوله دفع الحرجل ألفاوقال ادمعها اليوم الح) أقول دكرفي الخانية قولين في المسئلة اذا كأن بعد العالب قال مودع فالله ربالوديعة اذاجاه أخى فردعله الوديعة فلماطلب أخوه نن فالله الودع بعد ساعة ادمعها ليل فلماءاد اليه فالله هاكتلا صدق لانه متناتض ويكون ضامناوة لالشين الامام أبو بكر محرب الفضل اذاطاب المودع وقال اطلهاغدا فأعيد الطلب فى الغد فقال فدضاعت روى من أصحاب أنه يسئل المودع متى مناعت انقال ضاعت بعداقر ارى لابضمن وان فالكانت ضائعة وقت اقرارى لا يقبل قوله لانه متناقض و مكون ضامنا لان قوله اطلم اغدااى ايكون الشئ القابل اه وقدمنا الكالام عليه أوضير وذلك (غ له وليد وها الخ)أى اذالم يطالها أناأمور يدفعها اليه أمالوطام فمعها منه فهوكالومنعها من مالكها وقدته مراك دم فيه (فرع)فى المزازية له على رجل دن فأرسل الدائن الى مديونه رجلاليقيضه عقال المديور ددمته الى لرسول وُ فَالْأَى الرسول دفعته الى الدائن و أنكره الدائن فالقول قول الرسول مع يمه ه الكن الذي في نور العين القول للمرسل بيمينه فتأمل وفى البزارية أيضا فال الدائن ابعث الدس مع فدن فضاع من يدالرسول ضاع من المدنون (قوله اجل الى) أى البوم كلى الهندية ويؤخد من السباق واللحاق (قوله وضاعت) يعنى غابت ولم تظهر ولاحاجةاليه (قولهصدق المودع مع عينه) أى في راءة ذمته من الوديمة لافي أزام المدفوع اليه (قوله لايضمن على الاصم)مقتضاه أن الاجير المشترك لايضمن لكن أفتى المرالرملي بالضمان في حاسبه الفصولين حيثقال وفالبزازية في منظر قات الاجارة من فوع في المتفرقات دفع الى المشترك ثور المرعى فقال لا أدرى أيرذهب الثورفهواقرار بالتضييم فوزمانها اهولايخفي أمه ليس منهب أبى حنيفة وانفار الى قوله فوزمانها اه (قوله بحلاف قوله لاأدرى أضاءت أملم نضع) هدا مخالف المافى جامع الفصولين و نور المين وغيرهما من أنه لا يضمن على الاصو هكذار أيته في نسخه النج الكن لفظة لاملحقة بين الاسعار وكائم اساقطة من النسط فنقاهاالشارح هكذا فتنبه نعرنقل فى العسمادية بدهاولوقال لاأدرى أض عتما أمل أضبع يصمى لانه نسب الاضاعة الى نفسه مكان ذلك تعديامنه كايأتى تريبا (قوله لايضمن) أى ان كان الكرم أوالدار بابوان

لإيكن لهماباب يضمن هندية من الحيط بروفى نور العين من قاضيفان قال وضعتها فدارى فنسيت المكان لايضمه ولوقال وضعتها في مكان حصى فلسيت الموضع ضمن لانه جهل الامانة كالومان محهلا يصعرونيل لايضمن كفوله ذهبت ولاأدرى كيف ذهبت ولوهال دفستف دارى أوفى موضم آخرضمن ولولم يبين مكان الدفن والكن فالسرقت من مكاند فنت فيسه ليضمن به عد الود فنها في الارض مر ألوجعسل هذا الث علامة والافلا وفىالفازة ضمن طلقاولود فنهاف الكرم يبرأ لوحصدينا وأنكاناه باب مغاق ولووضه ها بلادفن برى لوموضعالا يدخل فيه أحد بلااذن اه (أقول) ولا تنس ماقد منامين أنه اذا كان الموضع حرز الماك الوديعة والانضمن طلقا ومن أن العيرة العرف كانقلناه عن البزازية فتأمل وفيه توجهت الصوص نحوه في مفارة فدفنها - ذرا فلمارجع ليظفر بحل دفره لوأمكمه أن يعمل فيه علامة ولم يفعل ضمن وكذلك لوأمكمه العود قريبا بعدز والالخوف فلم يعدغ جاءولم يحدها لالودفنها بإذن ربها يه فظوضعها في زمان الفتنة في بيت خواب يضمن لووضعها على الارض لالودفنها أه وفى الهنسدية عن النو ازل اذا فال المودع سقطت الوديعسة أو وقعتمني لايضمن ولوقال أسقطت أونركتها يضمن فال الشبخ الامام ظهير الدين المرغيناني رجه الله تعمالي لايضمن فىالوجهين لان المودع لارضمن بالاسقاطاذالم بترك الوديعة ولميذهب والفتوى عليه كداف الخلاسة ولوقال لاأدرى أشاعت ولم أضع لايضمن ولوقال لاأدرى أضيعتها أملم أضيع يضمن كذافى الفصول العمادية اه وقدمناو حهه لانه نسب الاضاعة الى نفسه فهذا وجه مانقلماه وهي مسئلة أحري يخلاف قوله ذهبت ولاأدرى كيف ذهبت وقوله أضاعت أملم تضع الخوالافرة، ينهد مالان مؤدى العمار نير واحدد كا لا يخفى على من تأمل فتدرية قال في فورا لمن ولير قال أستطت وتركتها ضمن كذافى ث وطمنوا سجرد الاسفاط ايس بسيدضه أن اذلوأ سقطها فردعها ولميم حتى ها كتيم أ فهنالا يضمن بحر دقوله عدال وليشرط أن يقول أحقطت ونركت أوأ مقطت وذهبت أو أسقطت في الماءونه وه وه الوافي توله سقطت أووذهت مذغى الضهان للسقوط متقصيرف الشدؤ فيحعلها في محل لا يحتملها ومكون كمم ال وذكر أنه سغي أب لادهمن عدرد قوله أسقدات أوثر كاذلا مفرف العامة من سقطت وأسه قطت ولوقا صاعت فالقول له ولوقال لمدهب موم الى شي لا يضد من ولوقال ذهب ولا أدرى كنف ذهب فالقولله بمند عولوقال التداء لاأدرى كيفذهبت اختاف فيه المتأخرون والاصم انه لا يصمن اه (أنول) لكن تاءر اعن العدلامة الخيرالرملي انه وفي بالضمات معلاياً نه تضييم في زمانها فالا تنسه وفيه المودع لوسقط شئ من يدم على الوديعة ضمن اله بدود مام ووصعها تحدراً سه أو يحسم مرأوكذا نوط مدس بديه في الصحر والوابر أفي الفصل الثانى لوبام فاعدا ولومصطيعات فالحضرلاف السفرج عدنير ألوقاء والالووا تعاجيبه على الارصوف السفر لابضمن ولومضطعه حمل ثما الودمة تحت جنبه لوتصديه السرق ضمن لالوللعفظ ولوحمل الكبس عتب حسه مرأمطافا وحمل دراهم الوديعة في: فهضمن في الاعراف الايسر لانمافي الهراب على شرف سقوط عدركوبه وقيل برأمطلقار كدالوربطها في طرف كده وعمامته وكدالوشدها في منديل ووضعه في كمه يهرأ ولوالها هافي حربه ولم تقع صهوهو يفلن أنها وقعت صهلا يضمن خلاصة ضمل ولودخل الجام وهي في جميه وتركه في الساكودة فسرق قيدل بضمن قاضيخان جعلها في جميه وحضر محلس دسق نضاعت بعدماسكر بسرقةأوسةوط أويحرهماقل لايضمن لانه حفظهافى على يحفظ مال مفسه وقبل هذا اذالم مزل عفله أماادازال ذاو يحمث لاعكنه حفظ ماله يضمن لانه عجزعن الحفظ بنفسه فمصرمضمعا ومودعا غيره أه (قولهان خاف الخ) طاهر صنيعه أن المطور اليه ماوذم عدد المودع من خوف تلف نفسه أو عضوه أوحيسه أو أخذماله وان كال التهديد مطلقا عاادا كان صريحا بأحدها فالحكم طاهر ط (قوله وانخاف الحيس أوالقيد) أوالتحريش كلف الهنديه (قوله وانخشى أخذماله كاه فهو عذر ) لانه يؤدى انى تلف ىفسد علاف مالرأيق له فوف الكماية وفي الهندية ساطان هدد المودع باتلاف ماله اللهد مرائمه

المال انخاف الفنظسه أودخوه فددفعلم يضمن وانخاف الحرس أوالقيد ضمن والخشى أخذماله كاه فهو دذو كالوكان الجائرهو الاسخد للفسه فلاضمان عادية وخسف على الدرعة الفسادر فوالاس ألعاكم ليبعه ولولم رفعحتي فسد ذلا ضمان ولوأ مفق علمها بلاأمر قاض وهومتبرع بيتر أمن مصف الوديعدة أوالرهن فهلك حالة القرامة لاضمات لانه ولاية هذا التصرف ميروية فالوكذا لوومنع المسراح على المارة ودمآأودعمسكا وعرف أداء بعض الحق ومات الطالب وأمكر الوارث الاداعميس المودع المك الداوفي الاشباه لادبراً . دنون الميت بدمع الدن الى الوارث وعلى المتدس به السلام أخذود بعة العمد بدالعامل لعبره أمانة لأأحوله الا

الوديعتضمن انبقيله قدرالكفايةوان أخذ كلماله فهومع ذورولا ضمان عليه كذانى خزانة المفتين قال ط ولم يدين ما المرادبقدرا اكفاية هل كفاية نوم أوشهر أوالعمر الغالب فيحرو اه والظاهر أن المرادم ا هنا كفاية شهر أو يوم ( قوله كالوكان الجائر هو الا تخذبنفسه فلاضمان ) أى من غير تفصيل كَايؤخذ من المض (قوله رفع الامرالحاكم) أي على سبيل الاولوية (قوله ليبيعه) وانلم كن في الباد فاض باعها وحفظ غنهاهندية ولوأنفق علمهابلاأم تاض دهومتبرع ولولم ينهق علمها المودع حتى هلكت يضمن لكن افقتها على المودع منلاعلي من اوى الزاهدي ، وفي الذير خانية غاب رب الودية ولا يدرى أحي هو أوميت عسكها حتى المرموته ولا يتصدق م الخلاف اللقطة وان أنفق علمها بلا أمر القاضي فهومتطوع ويسأله القاضي البينة على كونم اود يعة عنده وعلى كون المالك عائبا فان رهن واوما وجودينفق عليه امن علم اأمر وبه والايامر وبالا فاف وما وومن أو تلانه رجاء أن عضر المالك لاأكثر بل يأمره بالمدح وامسال الهن وات أمره بالمسع ابتداء فلصاحها الرجوع عليده باذا حضرلكن في الداية برجدم وورالقدمة لابالزيادة وفي العبد مبالز يادة على القيمة مالغة ما بالعت ولواجتمع من ألبانها شيئ كثيراً وكانت أرضافاً نمرت وخاف مساده فبماعه بالزأمر القاضي فاوفى الصرأوفي موضع توصل الى القاضي قمل أن يفسد دلك ضمن (قولد فهالك حال القراءة) نص على المتوهم فلاضمال بعدها بالارلى (قوله دله ولاية هدا التسرف) أى وهو القراءة وسديأى آخوالعارية مانصه أماكتب العدلم ونرنجي أن يحوز النظرفهم ااذا كادت لاتتضرر بالمطرو النقايب ويكون كالاستظلال بالحائط والاستفاعة بالنارلاس يااداكا مودعا وعادة الماس فدائ الساهلة والمسامحة والاحتماط عدم النظر الابأس (قوله وكداله وصع السراح) أي سراح الوديعة على المارة أي على محل المور وأنه لا يضمن اذا " أف (قوله أود ع صكا) أي له أما إذا كأن عبر وقد أودعه ه و وعاء الذي له الصان بطابه فلا يدفعها ليهوعليه الفتوى هندية (قول و كرالوارث) أى وارث الطالب (قوله - بس المودع الصَّلُ) لمنَّا وبه من الاضرار وقد تقدم محوهد افي الصف ولعله محمول على مااذا كان الكتوب عليسه يقر يداذا عرض عليه والافعردا الحط لاية تالى غمط هركاله وبممالواً سكرالوارث سكونه لايعلم الدفع (قوله أبدا) ع مالم يقرالوارث بالاداء أي عاقبض مورثهم (قوله لا يبرأ مديون الميت بدم والدس الى الوارب) الطاهر أن مقدد عدم البراءة بااذا كان الدين مستعر والماد وعدا ولاوسو أعراب الوارث مؤتدا أولاوالطاهر أن يقيد عدم المراءة بماادا كانالدس مستعرقالمادفعه والوارث فيرمؤ تمنكة يدمها في المودع ادادع الوديعة الوارث حوى ليكن ولفى منسة الفتى ادا كان الميت وديعة عبدانسان وفي التركة دس ود مع المودع الوديعة الى الوارث بعيرة مرالفاضي جيصمن فى يدهأ فوديعة لرحلمات وعليه أنف درهم دسر معروف انه عليه وترك ابدامه روما فقضى المستودع الالف العراسم لم يضمن لامه نضى الحامن له الحق وهو غريم المرتوابس للان مبراث حتى يةضى الدين أه (أقول) ولعل درم البراءة بديع الدين الى اوارت ديانة قال في الفوائد الرينية ولو قضى المودعها دين المودعضمن على السحيم صأمل وراجيع بدر مرع)\* قال بهت الوديعة وقسفت عُهما الابضمن مالم يقل دفعتها للمشترى شرح يحمقه الاغران به وفي مدية المعتى لوحل على آخود من فقضا فيعه طاما فاتصاحب الدن فألح سومة في الظيم المبيت وفي الدس للوارث هوالم تمار وفهاوم أخذه والسلطان مالاحراما هق الخصومة في الاسحة العاصب الحق مع الساطان ومع القيابض ال المخاط الساطان وبعد ا خلط يكون مع السلطان عبد أبي حنيفة رح الله تعالى (قولد ليس السيد أخذ وديه تا اعبد) أي ولرعير مأذون لاحتمال أفدمال العبر الاادا أفام السندينة على أعماله وقد سائف بوفى البزاز بة الرقيق اذاا كتسب واشترى شمأ من كسبه وأودهه وه لك عمد المودع فانه يضمنه لكونه مال المولى معرأن العبد يدامه تبرة حتى نو أودع شيأ وغاب فايس لامولى أخذه انتهى هذاادالم يعلم أن الوديعة كسب العبد أوماله أمااذا علم ذلك وله حق الاخد، لاحضورا العبد كالعله في البرازية عن الذخيرة وقد تقدم ذلك (قول العامل الهير أمانة لا أحرله الا

الوصى أى وصى القاضى وقد تصبه بأحر وأماوصى المت فلا يستحق الاحركاني الاستباءمن فن الجمع والفرق فىالكلام على أحرالشل نقلاءن القنمة وقدعال الولوالجي عدم يحة الاحرله ولوجعاه المتوفى له لينقذ لهوصاياه عاته بقبول الوصية صاراله ملواحياعليه والاستثمارعلي هذا لايحوزا نتهسى قال العلامة الخسير الرملي ولايخني أن وصي الميت اذا المتنع عن القيام بالوصية الاباحر في مقابلة عله لا يحبر على العمل لانه متبرع ولاحبرعلى المتبرع واذارأى القاضي أن مهر له أحرة على عسله وكانت أحرة المثل فسالمانع قساساوا ستعسانا وهى واقعةالفتوى وقد أفتيت مراراولايناق ممافي الولوالجية كإهوظاهرلان الموضوع مختلف كألظهر بأدنى تأمل اه (أقول) اغما كأن الموضوع يختلفالان وضوع مسئلة الولوا لمي في وحوب العمل بقيول الوصية وموضو غماذ كرهفىءدم الجبرءلى العمل وهولاينافى الوجوب لكن قال الطعطاوى وفيه تأمل اذ بعدالقبول لايقال انه متبرع والحاصل أن وصى المتلاأحله الااذاكان محتاحافله الاكلمن مال المتمر مقدر عمله والقاضي أن الهرض له ذلك لكى للمستقبل لالمامضي لشر وعهفه متبرعا وأماوصي المتاضي فان كان محتاجا وكذاك النوالافان نصبه القاضي وجعلله أحرة المثل جاز وكذا اذاا متمع بعد النصب عن العمل حتى يجعله أحرة لانوصايته غييرلازمة لاناه أن يعزل نفسمه فله أن يتنع عن المضى فى العمل الاباحروعام الكلام على ذلك في ماب الوصى آخر الكتاب فراجعه ان سنت (قوله آداعلا) فيستحقان أحرة المثل أشباه قال فى القنية اذاعي القاضي له أحرافه ولا فلاوذكر أن له أحرة مثله ولولم يعينه القاضي و تقدم ذلافى كالونف وذكر مفى الوصايا (قوله قات) القول اصاحب الانسباء (قوله فعلم منه أن لا أحرالناطر الح) أيمن قوله اذاع لاأى الااذا كان مشهر وطامن - هـ قالواتف أغاده أنوالسعود ووجه العلم اله لاعل حينتذ ط \* والحاصل أد الواقف ان عيى للناظر شيأ فهوله كثيرا كان أوقليسلا على حسب ماشرطه عل أولم يعمل حيث لم يشترط فى مقابلة العمل وان لم يعين له الواقف وعن له القاضى أحرق مثله جاز وان عب أكثر عنع عنه الزائدين أجرة المنل هذا انجل وانلم يعمل لا يستحق أحرة و عمله صرح في الاشباه في كتاب الدعوى وات نصيه القاضى ولم يعبن له شسماً منظران كأن المعهود أن لا يعمل الاباحرة المسل فله أجرة المثل لأن المعهود كالمشروط والافلاشئله وببان تفصيل المثمع أدلته ف كتاب الوقم فارجع اليه (قوله ودافع ألف مقرضا ومقارضا) فالابن الشحنة مسئله البيت من البدائع قال ولوقال خذهذه الالف على أن تصفها على المرض على أن تعمل بالسعف الاستومضارية على أن الربح تى فهدامكروه لانه "مرط لنفسه منفعة في مقابلة القرض وقدنهى رسول اللهصلي الله تعالى عليه وسلمه ن قرض حرفه عافات على هذا ور بح فالربح ينهما نصفان لان المضاوب ملك تصف المال عالقرض فسكان تصف الربحله والنصسف الاستخر بضاعة في يد أفر عد ، لوب المال (قولهور عمالقراض) أى لرسالمال خاصة (قولة الشرط حاز) و يعمل النصف بضاءة وعماه النصف القرض المستقرض الان المضار بالمافسدت باشتراط كل الربع إرب المال صارت بضاعة (قوله و عدر) للنهبيءن قرض حرنفعا واذاعلم بيحة الشرط فالربح الحاصل من الالف الهماوا لحسران علمهما لانهما شر يكان فالالف (قوله وان دعى ذوا أمال قرضاً وجهم مالي آخرالستين) قال الشارح فداشتمل البيتان على تلات مسائل الاولى من العاهيرية لوقال المضارب دفعته الى مضارية وقال رب المال دفعته المل قرضافالقول فولرب المالومع ذلك لوهاك المال قبل التصرف لاضمان على ذى اليد دلاتفاقهما على قول المبالك دفعت فأنمالا تفيد ضماماقبل التصرف وضمن بعدموان أفاما يبد فلرب المبال وسكون كلمن القول والمينة لرب المال رق النهاية وشرح التحرير أن القول قول المضارب والمينة على رب المال قوله مرسالمال قد قبل أجدر )أى يقبول فوله والهاك المال فان كان قبل العمل فلاضمان عليه لا تفاقهما على لفظ الدعم كا تقدم (قولة وفالعكس) وهذه المستلة الثانية من الطهيرية أيضا وهي عكس الاولى اذا قال المضارب بعد مائت مف و و يم أثر صنبي هذا المال والرج كالح و فالرب المال دميته السلام عاربة مالنات أوقال دميته

الوصى والناظر اذاع بلاقات فعلمه أن لاأحرالناظر في المستقف اذا أحيل عليه المستقون فليحفظ وفى المستقون فليحفظ وفى ودافع ألف مقرضا ومقارضا ويحتفر وان يدعى ذو المال قرضا وخصمه قراضا فرب المال قدة إلى أحدر وقاله حس بعد الربح أقول قوله

اليك بضاعة أوقال مضاربة ولم أسمر بحاثو يربح مائة درهم فالقول فحذاك تول رب الماروعلي المشارب البينة وفح دعوى البضاعة الريح لرب المسال وفيماا دالم يسم فالربح لرب المسال والمضارب أجرالمنسل وات أقام البينة فالبينة للعامل وان اختلفا قبل الربح يردالمال الى مالكه لمعدم لزوم العقد (قوله كذلك في الابضاع) بان قال وبالمال دمعته بضاعه والمفارب يدعى القرض فالقول لرب أسال ولوا دعى المفارية ورب المال العصب وضاع المال قبل العمل ولاضمان وان بعد العمل فهو ضامن وان أقاما بينة فالمينة فالمصارب في الوجهين وهذه هي المسئلة الثالثة (قوله مايتغير) أى الحكم في هدنه الصورة وة دفد مناالكا لام على هذى المِيتن آخر كاب المضارية (قوله وان قال قدضاء فسن المِيت وحدها) مسئلة البيت من الواقعات وقدذ كرناها في هذا البابوهي المودع ذا قال ذهبت الوديعية من منزلي ولم نذهب من مالي شي فيل قوله مع يمينه كأفى الهندية والكافى وجامع الفصولين ونو رالعين وغيرها (قولِه فقسدية صوّر) بان يتح ل السارق أُوتَكُونَ هِي المَقْمُودةُومُعَنَى يَصَمَّدُ صَدِّدَ (قُولِهُ وَنَارِكُ ) بغيرتنو بن (قُولِهُ لاس) متعلق بتارك أو بصحيفة والصحيفة ثالوهي قطعةمن جلدأو ترطاس كتب فيهوقد مناذ كره ف نمالمس الهوذ كرشارحها الدلامة إس الشحنة أن مسة لة البيت من قاضي خان قال قوم جلوس في مكان فقام واحدم فهم وترك مثله ثم فامالباقون معامهلك الكتاب ضمروا جمعالان الاول لماترك الكتاب عدهم فقددا محفظهم فاذافأموا وتركوا المكتاب فقدتر كواالحفظ الماترم فضمنواج ما وانقام القوم واحدابعد واحد كان الضمان على آخرهم لان الأسنورة وللحفط فتعسم للفهار فالالمصف وهذاليس خاصا بالصحيفة بل واردفي غيرها أيضا قال ط وينغى تقييدهذا الفرع بمالايقسر فانه اذا كان ممايقسم يكون القائم أولامفرطابعدم قسمة المودع للعفظ اه (قوله يضمن المتأخر) لتعينه للعفظ فتعين الضمان اه عسدالبر ومفهومه أنم ماذا فامواجلة صمنواجيعاويد صرح فاضيحان ويظهرنى أنكل مالايقسم كدلك سانحانى (قولة وتارك نشرااصوف صبة الح) قداسة مل البيتان على مسئلة بن من الفاهيرية ﴿ قَالَ فَيَ كَابِ الوديعة آدا أفسدها الفاروقدا طلع الودع على تقب معروف ان كان أخد برصاحب الوديعة أبدهنا تقب الفارفلا متمان واللم يخبره بعدما أطلع عليه ولم يسدمن وهي المد ثلة الثانية به والاولى ماقال في الظهر بيعن السيدالامام أي القاسم أن الأنسان الاستودع عدد ماية عفيه السوس في زمان الصيف فليردها في الهواء حتى وقع ميمالسوس وفسدلايضمن وهسداعلم صورة النظم الائه يعلمهن دلك الحكم في نظيره انتهي ماد كرمان الشعنه فالفالهندية الوديعة اذاأ فسدتها الفأرة وقداط الموالودع على قسالهاره أن أخبر صاحبها أتهه انقب الفارة لاضه انعاب وانام يخبر بعد مااطلع عليه ولم سده يضمن كدافى الفصول العمادية ودكر بعدها عبارة الفاهيرية ثم قالرفى تتاوى أتي الميت ادا كانت الوديعة شيأ يحاف عليه الفسادوصاحب الوديعسة غائب عان رفع الاصرالي الفاضي حتى بنية مهجاز وهو الاولى وأن لم رفع حتى فدتلاضه ان علمه لانه حفظ الودية وعلى ما أمر يكدافى المحمط وان لم يكن فى البلد واض باعها وحفظ تخنها لصاحها كذا في السراح الوهاح انتهسي (قوله تعث) العث بالمثلث سذالسوس أوالارضية وهي دويبة تأكل الصوف (قوله لم يضمن) لانه حفظ الوديعة كأأمربه محيط ويضمن بتشديد المم (قوله وقرض الفار الحاصل أنه أذا أودعه الوديعة ووضعها فى محسل لانقب فيه مقرصها الفارأ وأحرقتها السار أوأصابها مغسر بالماهالموحده النحشة تمالحاها المجه أي نقص أو أصابح انحس بالموت ثم الحاء أي ته ممتسع ولاضمات عليه وعما ذا كان في المكان الموضوع فيه لوديعة تتب قد اطلع عليه الودع ان أخ برصاحها ، والاضمان علم. والمعذبره ولم يسده يضمن أ فاده صاحب الهمدية (قوله ما مكسي وثر) أى بالحلاف (فولد ولم يعم) الواو عمى أرف تنفى عنه الضمان بسده أو ماعلام المالك بوالم يسده لان المالك حيث درصي موصد عمة فيه على هذا الحالو يعلم بضم الياء (قوله وينبغي تفصيله) البحث للطرسوسي حيث قال وينبغي أن يكون فيها

كذلك في الابضاع ما يتغير وان قال قدمناءت من الباتوحدها

يمع ويستملف فقديت ود ونارك في قوم لاس صيفة فراحوا وراحت ضمئ المتأخو

ونارك شرالصوف صيفا فعثم

يضمن وقرض الفاريا لعكس

يۇڭر اذالمىسداالىقىب مىن بىسىد

ولم يعلم الملالمة ماهي تناغر المت بق لوسدوس، ففعه الفاروأدسده لمذكر وينبغي تفصيله كمامرفدري التفصديل لان الامردائر بين الاعسلام للمودع أوالسديدونه وهوموجود وارتضاه عبسدالبروأقرء الشراء الله \* (تدمة) \* ف ضمان المودع بالكسرف قاضى خان مودع جعدل في ثياب الوديعة ثو بالنفسه قدمعهاالحربها ونسى وبه فيهافضاع عندهضمن لانه أخذنو بالفسير بلااذنه والجهسل فيهلا يكون عذوا فالفنو والعس ينبغي أن تقيد المستلة وسالو كان غيرعالم غم علم بذلك وضاع عنده والافلاسبب الضمان أصلا فالظاهر أن قوله والجهل فيهلا يكون عذراليس على اطلاقه والله تعالى أعلم اه ملخصا قال في السراحمة مؤنة الردعلي المالك لاعلى المودع وان نقلهاف بلدهمن محملة فؤنة الردعلي صاحم ابالاتفاق وكذااذاسافر فيمايجو زله السفر بها تكون الاجرة على المالك سراح أى أحرة الرد كايؤخذ من سابقه قال ط وانظر مؤنة حله للاخراج هل هي على المودع أوالمالك ﴿ فروع ﴾ ندت بقرة من الباتورة وترك الراعي اتباعها فهوف سعة من دال ولاضمان عليه فيماندت الاجماع ان كأن الراع خاصاوان كان مشتركا فكذلك عند أي حنيفة وعندهما رضمن واغالا رضمن عنده وانترك الحفظ فماندن لان الامن اغارضمن مترك الخفظ اذا ترك يغبر عذر أماادا ترك بعد ذرطائه لايضمن كالودفع الوديعة لاجنى حالة الحريق فانه لايضمن والترك الحفظ لانه ترك بعذركذاهناواغماترك الحفظ بعذر كحلات سماامافي وعندهما يضمن لامترك معدر عكن الاحتراز عنه \* قال صاحب لذخيرة ورأيت في بعض السخ لاضمان عليه فيماندت اذالم يحدد من يبعثه ليردها أو يبعنه ليخبر صاحبها يذلك وكدلك لو تفرقت فرقا ولم يهدر على اتباع الكل فاتبيع البعض ونرك البعض لايضمن لائه ترك حفظ البعض بعذر وعمدهما يضمن لانه عكن الاحدثرا زعمه عدادية من صمان الراعي بروفي فتاوى أبي الله شركار جل كراسس انسان فأستقبله اللصوب فطرح الكراءس وذهب بالجبارفال ان كان لا عكده التحلص منهم بالجبار والحسير اليس وكان يعلم أنه لوحسله أخذا للصوص الجباو والكرابيس ولاضمان عليمه لانه لم يترك الخفظ مع القددرة عليه يوطر ح الامانة في السفيمة وسبع في المجر خوقمن الاسروالقنل لايضمن في جامع الفصوابن في ضمان الاحير المشترك وامن الانحيرة قرية عادتها ان البق راداأدخل السرح في السك وسل كل بقرة في سكة ربها ولا يسلها البه ففعل الراعي كدلك فضاعت بقرة قيل يبرأ اذا لمعروف كالمشروط وقدل لولم يعدذلك خلافا بعرأاه والطاهر أن القولين متقاربان ان لم يكونا عمسى واحسدلات دلك اذاكان معروفالا مدخلافالانه تكون مأذوناته عادة وقدمنا يحوهذه المسئلة وهومالق أرسل الوكرل بالبيدم الثمن الى الموكل مع المكارى و نعوه عما حرب، العادة فأنه لا نضمن ويه أهني المهر الرملي لان المعروف عرها كالشروط شرطاولا فرق بين أن تتلف أواضيع أوياً كالها الذب الااذانم اهر بماعنه قال الرمئي ومثله الشريك والمزارع أيضامتله وهوكالمودع وهذااذا كانت العادة مطردة أمااذا لم تدكن كذلك والاشهة في الضمان في صورة الضياع أوا كل الذئب \* ( تنبيه ) \* وهذا أيضا اذا لم يخش عليها أما اذا خشى بأنكات على أهدل القرية أعداء يقصدون غراء والهدم أواتلافها أوكات كثيرة اللصوص فلاشهة في الصمان فأعزذ للثوالله نعالى أعلى اله برحسل استعارداية فمام في الفازة ومقودها في مده فاعالسارف وخطع المقودوذهب بالدابة لايضمن المستعيرلان لم يترك الحفظ ولوأن السارق مدالمقودمن يدء وذهب بالدابة ولم يعلمه المستعير كان ضامما لائه اذا عام على وجه عكن مد المقود من يده وهولا علم به يكون مضيعا عاذا مام جالسا لايضمن على كل لانه لونام جالسا ولم يكل المقود في يد، والكن الدابة تلكون بين يديه لا يضمن فهسهما لا يضمن أولى اله يه وفي البرازية من الوديعة جعل دالة الوديعة في كرم غير رفيه عالحا ما أولم يكل له حائط بنطرات بامالودع ووضع جسه على الارض ضمن انضاعت الوديعة وأنقاعد الايضمن وأنفى السفر لايضمن وأن مام مضعلَعها أه ومثله في الذحرة وعدة ا فتاوى والعمادية وفي البزازية أسنافي العارية ذكرماذ كرفي الخاذة قادروهذالا ماقص مامراذ بوم المنطعة عنى السفرايس بترك للعفظ لانذافي نفس الموم وهدافي أمر زادعلى الموم اه به كل أمين ادعى ايدال الامانة الى مستعقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الردأشدياء

ومثله ماتقدم متنا والمودع أوالمسنعير أوالمضارب أوالمستبضع أوالمساوم أوالمستأحرأ والابق مال ابنه الصغيرأ والوكيل أوالرسول أوالقاضي أوأمن القاضي أوالحضر أوأمير العسكر أوالمتولى أوالقم أوالدلال أوالسمسار أوالبماع أوالمرتهن أوالعدل أوالمانقط أوآخذالا تق أوالشر مك أوالحاجء زالغر أوالاحر الخاص أوالمشترك أونحوهااذاادى الهلاك بغيرتعد أوادى الرداني صاحبها يصدق مع عينه لات كلواحد منهم أمينوا القول قول الامين مع اليمين الله يهنة على الرد أوالهلاك والتكانله بينة فلاعن علمه واغا طلبت البيبة لدفع المين عنه \* فألحاصل أن من تكون العسى في ده أمانة اذا ادى ردها الى صاحبها أوادى الموت أوالهلاك يصدقه عينه بالاتفاق وهذافي الرهن قبل قبضه وأما بعد قبضه فالقول الراهن كأسمأتي سائحاني ولاحنى ألود معة عن علها غردها ترها تحاف فاضخان و دنع الى آخو قنامقدا بسلسلة وقال اذهب به الى بيتك مع هذه السلسلة فذهب به الاسلسلة فأ بق القي لم رضمن آذا مر رشدتين وقد أتى بأحدهما فصولين (أفول) أي أمر مالذهاب بالقن وأمر بالذهاب بالساسلة ولا يضمن القن (وأقول) المتبادرمن كالمه أن يكون القن مصو مام اأى مساسلا مكائنه قال اذهب مسلسلافهو مأوور فألذهاب مه مسلسلافالمأمور به واحدمو صوف فينبغي الضمان تأمل رملي يوبعثه الى ماشمية فركب المبعوث دابة الباعثيرى لوبنهما انبساط فحمثل دالث والاضمن فصولير وفيه فع بعيره الحرجل لبكريه ويشترى لهشيأ بكراثه فعمى البعير فباعه وأخدعه فهلا لوكانف وضع يقدرهلي الرف العاضي أو يستطمع المساكه أورده مع العمي منهن قدمته والابرئ ب أعار جباره وقال خذه في اره و سقه كذلك ولا تخل عنه فانه لا نستمسك الاحكد أدةال نع ولمامضت اعتناع وزار وفأسر عف المتي فسقط ضمن اذخالف شرطام فسدا بعدسه و أعطاه دوهما لمنقده نغمزه فانكسر مرئلوا مره بغسمز موالاضمن وكدالوا راء قوسا فده فانكسر فهوعل هذا اله يوفيهمعز باالحافوا يدصاحب الجمعاقال له بعث دمي منك يفلس أو بألف فقت له الا خريقاد لالو فال اقتلى مقتله لائه اطلاق فأورث شهة وهوهدوفي أصم الرواية بن عند أب حنيفة وتجب الديه في ماله في ر واله ولوقال انطع يدى أورج لى أواقتل في فقعل لم يحب شي بالاجاع اذالاطراف كاموال فيصع الاس يروقعت المارى واقعة وهي رحل قال لا خوارم السهم الى حتى آخذه فراى السهم اليه بأمره فأسآب مينه وذهبت قال قاصيحان لم دضمن كملوقالله اجن على في علمه لم يضمن وهكذا أفتى بعض المشايرة وفاسوا على ملوقال اقطع مدى الحرقال صاحب المحمط الكالم في وحوب القود أما لاشك أنه تحب الدية في ماله اذ ذ كرفى الـ كمَّا ـ نوتفار بابالوكر أى النفس يقاله بالفارسية شترون فذهبت عين أحدهما عب القصاص اذا أمكن لاته عد ص وان قال كل واحده فهما للا تنو ده ده وكذالو بارزافي خانقاه على وحه التعلم أوالملاعمة فأصابت الخشبة عمله وفرهبت بقادلوا مكن اله يوقال في مجمع الفتاوي ولوقال كل واحد . نهمااصاحمه ده ده ووكز كل منهـ ماصاحبه وتسرسنه فلاشي عليه بنزلة مالوقال اقطام يدى فقطعها قاضعان اه والذي ظهرلى في وجهماذ كرفي الكتاب انه ايس من لازم قوله ده ده اياحة عنه الاحتمال السلامة مع النشار بة الوكرة كاحتماله مع رمى السهم فلم كن قوله ارم السهم الح " وقوله نه ده صر عما فاتلاف عضوه بخسلاف قوله اقوام يدى أواجن على فلم يصم قياس الواقعة عليه والمصر به أن الا طراف كالاموال بصمالامرفهاوكان في المسئلة قوابن أمل بدفي عامع الفصو نبز وامر االى كتاب الدعاوى والمينات اصاحب الحمط ددء ثو يه الى دلال المامعية فساومه رب عاوت بثن معيدوم وقال تحضروب الثهاب لاعمله الثمن فذهب وعاد فالتوحدا لثوب فى الحانوت ورب الحانوت مقول أنت أخدته وهو مقول ما تخذنه مل تركته عندل صدف الدلال مع عمنه الائه أمس وأمارت الحافوت عاواتهة اعلى انه أحذه رب الحيانوت لرشتريه بما مى من النمن مقدد خلف ضماس فلايم أبحر ددعواه مضمن قيمته ولولم بتفعّاعلى عن لم يضمن اذالمقبوص على سوم الشراءاعا يضمن لوانفقاعلى عنسه قدية بولا بجب صمان السوم لابد كرالفن

قيل هو قول أبي بوسف وبكني عند محد أن عيل قلم ما تعنيس بدفعه الى دلال ليبعه فدفعه الدلال الى رحل على سوم الشراءتم نسيه لم يضمن وهذا اذا أذن له المالك مالدفع للسوم اذلا تعدد ي في الدفع حيث لذا يضاح أما اذالم يأذن له فيهضمن بدد كرفى بعض الفتاوى عن متاوى النسفي لوعرضه الدلال على رب دكان وتركه عنده فهرب رب الدكان وذهب مليضهن الدلال في الصحيح لايه أمر لا يدمنه في البسع وذكر بعض المشايخ يضمن لائهمودع وليس للمودع أن بودع فاضخان و دفعه الدلال الى من استام المنظر الهو دشترى فذهب ولم يظفر به الدلال قالوالم يضدّمن لاذنه في هدذ اللافع قال وعندى اله انمالا يضمن لولم يفارقه وأمالوفارقه ضسمن كالوأودعسه أجني أوترك عندمن لاير يدالشراء وطلب المبيع رجل من الدلال يدراهم معلومة فوضعه عنسد طالبه ضمن قممته لاخذه على سوم الشراء بعديبات الثمن فالواولاشي على الدلال وهذالو مأذونابالدفع الحمن يريدانشراء قبسل البيم فلولم يكن مأذو باضهن فروق الجامع ودلال معروف بيده ثوب تيسين أنه مسر وق فقال رددته على من الحسدته منه بهراً كفاصب الفاصب اذارد على الغاصب بمرافى الذخررة انماء مرألو أثبت رده يحمة في مدة الفتارى هذا كغاصب الغاصب اذا قال رددت على الغاصب صدق بين الابدونها ستقى \* قال تافت منذ عشرة أيامو برهن ربم أنها كانت عنده مدنوم سفقال الودع وجدتها فتلفت تقل ولم يضمن ولوقال أولا ليست عندى وديعه غم قال وجدتها فتافت ضمن اه قسة يدلال دفع ثو بالى ظالم لا عكن استرداده منه ولا أخذ الثن بضمن اذا كان الفالم معر وفايد لك يدن خرج المودع وترك الباب مفتو حاضمن لولم يكن فالدار أحدولم يكن المودع فى مكان يسمع حس الداخل عدة \* المودع لوحفطها في حرزايس فيه مال ضمن والمرادح زغيره أمالواستأجر بيتاله فسه وحفظها فيه لم ينمن ولولم یکن فسمه له په می مو دع استأخر بیتافی مصر أو دع فه و أخر زها دیه و سافر و تر کها دیه ام یضمن ي صعر تختم بنخاهم الود بعة تدل ضمن في الخنصر والبنصر لافي غير هماويه يفتى وقبل ضمن في الخمصر لافي غيره عالله المرتهن وتضمن المرأة مطلقالانه استعمال منها خلاصة فى الاقضية بهادعى وكالة يقبض دمن أووديعة فأنو المطلوب فغي الدس يؤمر بدنعه والمهوفي العنولا يؤمر في ظاهر الرواية وذكر في محل آخرمن الحلاصمة في الفيرق درنهم مأن اقرار عن الدس لافي ملك نفسه وفي الوديعة لاف ملك غيره اه قال فلو أقر مالوكلة وأسكرالماللا يصميرخصما ولاتقيل البينة على المال الاأن تقع البينة على الوكالة أولم يشيت كو نهخصما ماقر الالمطاو ولانه لدس محمدة في حق الطالب وان أفر عالم ل وأنكر الوكالة لا محلف الوكد ل المطاور، على العسلم بوكاتسه اذا لحلف بترتب على دعوى صحيحة ولم تصح اذلم تثبت وكالته فلم يصرخ صما الاادا فامت الدنية على الوكلة والمال عبين عبد أبي حنيفة بناء على أندوكمل قبض الدن علان الحصومة عنده به هد لا رؤم رد فع الود رهمة الى الوك ملى رهيض هالوصدة ه اذا أقر بحال الغير بخلاف الدين ﴿ قَنْ عَنْ مُحَدِّلُو صدقه يحبربد فع عن كدين غر وكذاعن أبي يوسف \* حشيى لوصدقه أوكذبه أوسكت لا يحبر بدوم الوديعة ولودفعها لايسترد فاو-ضررم اوكذب فالوكالة لايرجع الودع على الوكيل لوصدة ولم يشترط عليه الضمان والارجم بعينه لوقائساو بقيمة لوهاا كاب قالصاحب جامع الفه ولين أقول لوصدة مودفعه بلا شرط يتبغى أنسر جمع على الركيل لوقاعا اذغرضه لم عصل فله نقض قبضه على قياس مامر عن الهدامة من أن المدنون رجيع بادفعه الحوكل صدقهلو باقيا كداهذا يه شجيع لولم يؤمريد فع الوديعية ولم يسلمها فتلفت قيل لايضمن وكات ينبغي أن يضمن اذالمنع من الوكيل مزع تسعد من المودع ولوساره الى الوكيل لايستردلامه سعى في قين مافعله ذخيرة وكل زيدا العائب بقيض ودده آ و قيضها زيد قبل أن ساعه ذلك و العالم يحبر المالك ضمن زيدا أوالدام ولوعلم الدامع بالتوكيل لازيد رثاادلله ودع أن يدفعه (يقول الحنير) الظاهرانه يبرأ الدافع لاز يدلكو تنفيضه - من قبض فضولا والله تعالى أعلم \* عروكه بقبض الود بعد في الوم فله قبضه غداولووكاه بقبضه عدالاءمك وماد ذكرالموم للتعمل وكله قال أنت وكملي مدالساء فغاذا ثنت

وكالته الساعة دامت ضرورة ولايلزم من وكالة الغدوكالة اليوم لاصر عداولاد لالة وكذالوقال اقبضه الساعسة فله قبضه بعد هاولوقال اقبضه بعضرمن قلان فقيضه بغيبته ماز يه قال اقبضه بشهو دفله قبضه يدونهم يخسلاف قوله لاتقبضه الابجعضر منه حيث لا عال قبض اختهى عن القبض واستثبى قبضا بمعضر منسه اه مافى نور العن به وفي الهدية من ترك مات حانوته مفتوحافقام واحدثم واحدث قضمان ماضاع على آخوهم كذافى الملتقط \* رجل في يده ثوب قال له رجل أعطى هذا الثوب فاعطاه الله كأن هذا على الوديعة كذا في الفله مرية \* ستلاس الفضل عن دفع جو اهر الدرج ليبيعها فقال القابض أما أربع اتاحرالا عرف قيمتها وضاعت الجواهرقبل أنبريها قال آن ضاءت أوسقطت يحركته ضمن وان سرقت منه أوسة طث لمزاحة أصابته من غيره لم يضمن كذافى الحاوى الفتاوى يدفع الى مراه ق ققمة ليسقى الماء فتعافل عنها وضاعت لا يضمن كذا فى الفنية به قال خلف سألت أسداع ن إله على آخو درهم فد مع المعالوب الى الطالب درهمي أو درهما تم درهما وقال خدد درهمك فضاع الدرهمان قبل أن بعن درهما قال هلك على المناوب وللما الدرهمه بولوقاله حين دفع المع الدرهم الاول هذاحقك فهومستوف ولاضمان عليه للدرهم الاستوكذاف التاثر خانية بهصى احقل المدعوا لشراء محمورهلمه أودعه وسلأاف درهم فأدرك ومات والدرماحال الوديعة فلاضمان في ماله الاأن بشهدالشهودانه أدرك وهي في يده فينتذيضمن بالوت م تحهيدل كذا في الظهير مه والحكم في العتو ونظ مراطكم في الصيادًا أفاق تم مات ولم بدرما حال الوديعة الاضمان في ماله الاأن مشهد الشهودانه أفاق وهيفي يدءوان كان الصيمأذوناله فى التجارةوالم ثلة يحالها فهو ضامن للوديعة وان لم تشهد الشهود انه أدرك وهي في يد وكذا الحكم في المعتوه اذا كان ماذوناله في التجارة كذا في الذخيرة \* اذا مأل المستوديم للمو دع وهبت لى الودامة أو بعتها مني وأنسكر رب الودامة ثم هاسكت لا يضمن المو دع كذافي الخلاصة سال ا عين أودع عندآ خوأواني صفر ثما ستردها مدزمان فردعا مهستة فقال المبالك كانت سيعة فأمن السامع فقال لاأدرى أودعتني ستة أوسبعة ولاأدرى ضاعت أولم تمكن عندى وتارة يقول لاأدرى هل جاءني من عندك رسول فاستردهاو جلهااللك أملاهل يضمن قال لالانه لم يقر باضاء ته ولا بتداف كذاف وتاوى النسخ بدرحل استقرض من رجل خسسان درهما فأعطاه غلطاستن فاخذالعشرة لبردها فهاكت في الملوس قيضين خسمة أسداس العشرة لانذلك القسدرقرض والباقى وديعة كذافى السراح الوهام وهو الاصم هكذافي الذاترخانية وكذا لوهلك الماقي بضمن خسة أسداسه كذافي فتاوي قاضهان بهله على آخرخسه بن فاسته في غلطاستين فلاعلم أخذع شرة للردفه اكت يضمن خسة أسداس العشرة لانذاك قرمش والداقي أمائة كذافي الوجيزالكردرى برجلله على رجل ألف درهم دن عاعطاه ألفى وقال ألف منهما قضاء من حقل وألف يكوت وديعة فقبضها وضاءت قالهو قايض حقه ولايضن نشيأ كذافى الحيط يرأود عه يقرة وقال ان أرسلت ثيرانك المرعى لاملف فأذهب ببقرت أيضا فذهب مادون ثيرانه فضاعت لانضمن كداف القندة يهأودع شاة فد فعهامع غندمه الى الراعى للحفظ فسرقت العنم يضمن اذالم يكن الراعى خاصاللمودع كذاف القنية به الوديعة اذا كآت قراما فأخذها المودع وصعدبه االسطيروتستر بهاوهبت بهاائر بحوأعادتها الى المكان الذى كانت فيهمن البدت لاسراعن الضمان لانه لم يوحدمنه القصد الى ترك التعدى كدافى خز اله المفتين يدفى فتاوى النسني به طعان خرح من الساحونة لينظر الماء مسرقت الحسطة ضمن ان ترك الماب مفتوحا ويعد من الطاحونة كذافي الحلاصة مخلاف مسئلة الخان وهي خان فهاما ذازل واركل منزل مة غلى نفر بروترك الداب مفتوحا فحاء سارق وأخذ شألا يضمن كذاف الوجيزللكر درى يد قال المودع للمالك أناذاهب الى المز رعة وأريد أن أضعر د عتمل في بيت جارى فقال له المالك ضعها فوضعها وذهب الى المزرعة ورجع فأخذهامن الجار وحاءالى بيتهو وضعها تة فضاعت من داره هل بضمن المودع الاقل أم لايذ في النعمان كذا فالذخيرة معر باعن عمارة فارسية ولو كانعنده كالدديعة فوجد ممه خطأ يكره أن يصله اذا كره ذلك

صاحبة لذا فى الملتقط انتهى (أقول) وهذا بخلاف اصلاح غلط المصعف اذا كأن بخط يناسب فائه يعب حين لذ كارا فى آخرالعارية به وفى الهندية أودع عندر حل صلاضيعة والصلاليس باسمه ثم جاء الذى الصلابا عه وادعى تلك الضليب باسمه ثم جاء الذى الصلابا عه وادعى تلك الفسيد واحتى برواخطوطهم الموافق عن المائية المائية المائية المسلك ليرواخطوطهم ولا بدفع الصلابل المدى وعليه الفتوى كذا فى الفتاوى العتابية به دفع الى رجل ما لاليشره على العرس فان كان المدفوع دراهم ليس له أن يعيس لنفسه شهراً ولو تثرو بنفسه ليس له أن يلتقط منه كذا فى صحيط السرخسي وكذاليس له أن يدفع الى غيره المنثرة وكذا ليس له أن يدفع الى غيره المنثرة كذا فى السراج الوهاج ومثل المال السكركذا فى الغيائية به وسئل عن أمة الشسترت سوار بن عال اكتسبته فى السراج الوهاج ومثل المال السكركذا فى الغيائية به وسئل عن أمة الشسترت سوار بن عال اكتسبته فى السراج الوهاج ومثل المال المولى ولا الماع بغيراذن فصارت عاصبة كذا فى الفناوى النسطية انته مى ما فى الهندية والله تعالى أعلى وأستغفر الله العظيم

\*(كابالعارية)\*

مشروعيتها بالكتاب وهوقوله تعمالى بمنعون المماعون والمماءون مايتعاور ونهفى العادة وقيسل الزكأة فقدذم الله تعالى على منع الماعون وهوعدم اعارته فتكون اعارة مجودة وبالسدنة وهي ماروى البخارى أنه عليه الصلاة والسلام استعارمن أبى طلحة فرسايسمى المندوب فركبه حين كان فرع فى المدين - قلل رجع قال ماراً ينامن شي وان وجــدناه لبحراو بالاجماع فان الامة أجعت على جوازهاوا نمــالخة لفوا في كوتم آ مستحبة وهوقول الاكثرين أوواجبة وهوقول البعض انتهى شمى (قوله لان فيه الخليكا) أي وايداعا فتكون من الود يعق ينزلة المعرد من المركب والمركب مؤ نوعن المفردو يعتمل أن يكون اشارة الى ما فدمما في ألود معةمن أنه من باب الترقى والانسب في التركيب أن ية ولد كرها بعد الود معة لاشتراكهما في الامانة وأخرهالان فص اتمايكا (قوله النيابة من الله تمالى في اجابة لمضار) أي ان المستعير مضطر وقال تعمال أمن يحيب المضطر آذادعاه وقد أعانه المعيرفكا له قائب صالله تعالى فى اغانته وان كان فعل المعير من الله تعالى فلا نيابة فى الحقيقة ففاهلها قد تخاق بهذا الحلق وورد تخلقوا بأخلا دالله (قوله لانهالا تكون الالحتاج) أى غالبا (قوله والقرض بمانية عشر) حقق بعضهم أن ثواب الصدقة أكثروأن افرادها أكثر كيفاوان كانت في القرض أ كثر كاقال الماوى نقسلا عن الطبي القرض اسم مصدروا لمصدر بالحقيقة الاقراض ويجو زكونه وعمى المفروض فال البلقيني فيسه أى في الحديث ان درهم بالفرض بدرهمي صدقه لكن الصدقة لم يعدمنها شئ والقرض عادمنه دوهم فسقطمقا بله و بقي ثمانية عشر ومن ثملو أمرأه نه كان عشرون نوابابالاصل وهذاالحديث يعارضه حديث ابن حبان من أفرض درهم امرتن كأن له كالحوصدقة مرة وجدع بعضهم بأن القرض أفضل من الصدقة ابتداء فامتيازه عنها بصون وجهمن لم يعتد السؤال وهي أفصل انتهاء لماصهامن عدم ودالمقابل وعنسد تقابل الخصوصيتين ترج الثانية باعتبار الاثر المترتب والحق أنذلك يختلف باخت الفالا أهاص والاحوال والازمان وعلمه ينزل الاحادث المتعارضة النهي م رقوله مشدّدة) كاتم امنسو بذالى العارلان طامهاعار وعيب صحاح ورده في النهاية بأند ملى الله تعالى عليه وسلم ناشر الاستعارة فاوكا العارفي طلم الماباشرها وعؤل على مافي العرب من انها اسم من الاعارة وأخذها من العار العيب عملاً أه و أله في معراح الدراية وذكر في البدرية أنه يحتمل أن تكون العارية المهام في عُ لانسبيا كالكرسى والدردى تظيره كعيت وكيت مسيعة تصعيروليس بتصغير وفالمبسوط فيل العارية ومشققه من التعاور وهو التماوب كأنه يجعل الغيرنو بةفى الانتفاع علمكه على أن تعود النوية المه بالاسترداد منى شاه ولهذا كأنت الاعارة فى المكيل والوزون قرضا لائه لا ينتفع به الابالاسته لال ولا تعود المو بداليه ف عينه ليكون اعارة حقيقة واستقر دالمو بداليه في مناله وماعال الانسان الانتفاع به على أن بكون مناله

\*(كتاب العارية)\*
أخوها عن الوديعة لان فيها
عليكاوان اشتر كافى الامانة
ومحاسم النيابة عن الله
تعالى فى الجابة المضارلانم ا
لاتكون الالجتاج كالقرض
فلذا كانت الصدقة بعشرة
والقرض بثمانية عشر

وتخفف اعارة الشي فاموم وشرعاً رغليان المدافع مجاما أفاد بالتمليان لزوم الابجاء والقبول ولوفعلا وحكمه كونما أمانة وشرطها فاباء المستعار الانتفاع وخاوه

مضموناعامه يكون قرضا انتهسى ومثله فى الكانى (قهاله ونخفف) قال الجوهرمى وقد يخفف منسو يذالى العار ورده الراغب أن العاريائي والعارية واوي وبالشينقات يقيال استعاره منه واستماره الشئ على حذف من (قوله اعارة الشي قاموس) قال في المنه عنه أعاره الشيئ و أعاره منه وعاوره اياه و تعوروا سنعار طلمها واعتوروا الشي وتعوروه وتعاوروه تداولوه اه وفي المسوط انهامن العربة غلسك الثمار ولا عوض ورده المطرزى لانه يقال استعارهمنه فأعاره واستعاره الشيءلي دنف من والصواب أن المنسوب اليه المارة السم من الاعارة و يحوز أن يكون من المتعاور التماوب فهستاني (قوله علمك المنافع) أشار يه الى ردما قاله الكرخى من أثم الباحة نفع ومافى المتن مختار أبي كمرالوازى وهوا الصيم وهو قول عامة أصحابنا كافى الهندية وعن السراج وعليه المتون وأكثر الشروح ويشهد لمافى الن كثيرمن الاحكام من انعقاد ها الفظ القليك وجوازأن يعسير مالايختاف بالمستعمل واوكان اباحقل الزلان المباحله ليسله أنيبج لعسيره كالمباحله الطعام ليس له أن يبيم لغيره وانعقادها باغظ الاباحة لانه استعير للتمايك كاف البحر وأنحالا يفسدهذا التملمسان الجهالة لبكونم الاتفضى الى المذازعة لعسار ملزومها كذا قال الشارحون والمراديا لجهالة جهالة المنافع المملكة لاجهالة ألعين المستعارة يدليل مافى الحلاسة لواستعارمن آخر حارافقال ذلك الرحسل لى حمارات في الاصطبل نفذا حدهما واذهب بضمن اذاهاك ولوقالله خذ أحدهما أجهما شنت لايضمن كمف المن (قوله مجانا) أى بلاءوض قال في القاموس الجادما كان بلابدل (قوله لزوم الإيحاب والقبول ولوفعلا) أى كالتعاطى كأفى القهستاني وهداه بالعدة على القبول وأما الايجباب فلايصصه وعليمه يتفر عماسه أتى قريبا من قول الولد خسذه واستخدمه والظاهر أنهداه والمراد بمانقل عن الهندية ركنها الايجاب، نالعير وأماالقبول من المستعير فايس بشرط عدد أصاساا الاللة اه أى القبول صريحاغير شرط بحلاف الإيحاد ولهذا فالف الناتر خانية ان الاعارة لاتنت بالكوت اه والالزيم أن لايكون أخذها قبولا (قوله وحكمها كونها أمانة) فان هلكت من غير تعدلم يضمن وان تعدى ضمن بالاجماع وأوشرط الصدان في العارية هل إصم فالمشاع يختلفون فيه وفي خلاصة الفتاوى رجل فاللا خراء رف فان ضاع فالله صاءن قال لا مضمن هند به عن عالمة المدان ومثله في الانقر وي عن المضمرات ( قوله قابلية المستعار) أىعكن الانتفاع بالمعارمع هاءعينه الوأعاره مكيلاأوموز ونالاعكن الانتفاع به الاباسة لاكه كان كاية من القرض ولا يصم اعارة الامة الوطء ولامن تعت وصايت مالفدمة لعددم قا اسة المعارلذال الانتفاع لات الاباحةلاتجرى في آلفروح ولايحو ذالتبرع عنافع الصغير ولم نجعل عارية الامتنكاحا كأجعل في عارية المكمل والموزون قوضا للمشاكلة من القرض والعارية لان كالدمنهماتير ع فيرلازم لصاحبه أن رجم يه متى شاء والنكاح لازم فلاينعقد بلفَّفا لايدل على المازوم ومن لازم السكاح البدل وهو المهر وشرط العارية عدمذ كرالبول قال في الهندية ومن شرائطها العقل فلاتصم الاعارة من الجنون والصي الذي لا يعقل وأما البلوغ فايسر بشيرط حتى تصم الاعارة من الصي المأذون ومنها القبض من المستعبر ومنها أن مكون المستعار ممايكن الانتفاعيه بدون استهلا كه فان لم عكن فلاتصم اعارته كذافى البدائع به قال الحاكم الشهدف الكافى وعارية الدراهــم والدنانير والفهوسة رض وكذلك كل مائكال أو يورّن أو يعــدعدام: لي الجو ز والبيض وكذلك الاقطان والصوف والاسريسم والكافو روسائرمناع العطرو الصنادلة التي لاتقع الاجارة على منافعها قرض وهذا أداأطاق العارية فأماأذابين الحهة كاذا استعار الدراهم أوالدبا برامعار مواميرابا أوبر من بم ادكاما أو يتحمل م اأو غير ذلك ثما لا يه قال به عينه لا يكو . قرصا ل يكون عارية والناجم اللفعة المسمأة دون غيرهاولا عوزله الانتفاع بهاعلى وجهآ خوغيرما عماه كدافى غامة البمان يواذ الستعارآ نمة يتعمل جا أوسيفا محلى أوسكينا محلى أومنطقة مفضضة أوخاعا لم كن شيءن هد فاقرضا هكدافي الكافي » ولوقال لا تعرأ عرب للهذه القصعة من المربد وأخذها و أسله أعلمه مثلها أو تعميها وهو قر ض الااذا كان ا

بينهمامباسطة حتى يكون ذلك دلالة الاباحة كذافى الخلاصة ورأتى فى كلام الشارح فى أثناء الكاب عن الصيرفية في العيون استعارمن آخر رقعة مرقعهم اقميصه أوخشبة يدخلها في بنائه أو آجر وفهو ضامن لان هدنا ايس بعار به بلهو قرض وهذااذالم بقللا ودهاء المنا أمااذا قاللا ودهاعلمك فهو عار به كذافي الحيطا نتهى (قوله لانم اتصير احارة) الاولى لانم اتصير به احارة وقد نصو اأن الاحارة تدمقد ملفظ الاعارة (قوله وصرح فى العمادية الن أشار الى الرادوج و اب وهو أن العارية اذا كانت عليك المنفعة في كمف يصم اعارة المشاع فاته معهول الممن فأشارالي الجواب مان الجهالة المانعة من التملسان الجهالة المفضة الى المازعة وجهالة العن لاتفضى الها ولذاجاز سم المشاع وايداعه وتدنقل فى الجر أن الدى لا ضرف العارية جهالة الماقع أماحهالة العد فضرة اذاكانت تفضى الى المازعة لمانى الحلاصة لواستعارمن آخرجارافقال ذلك الرحل لى جمارات فى الاصطبل نفد أحدهما واذهب مأخد أحدهما وذهب وضمن اذاهان اه وقدما عامه فريبا وفالعناية من الهبة وعفد التمليك يصم فى المشاع وغيره كالبيم بأنواعه يعنى الصيم والفاسد والصرف والسلم فأن الشيوع لا يمنع تمام القبض في هذه العقود بالاجاع (قوله و بعه) وكدا أقراضه كا مروكذا امحاره من الشر بللاالاجنى وكذاو فقه عندا أبي يوسف خلافا لمجدوم أعتمل القسمة والافائز اتفاقاوأفتي المكثير بقول محمدوا ختارمشا عزبائة ول أبي يوم ف وأماو ديعته مفائزة وتبكون مع الشريك وأماقرضه فحائر كاذادفع السه ألف وقال حسمائة ترض وخسمائة شركه كذافي النهامة هماوأماغصيه فتصورقال البزازى وعالمه الفتوى وذكرله فى الفصول صوراو أماصد قته مكهبته فانها لا تعور فى مشاع يقسم الااذا تصدق بالكل على النسير فأبه يحو زعلى الاصم وتمامه في أوائل هبسة الجروياتي ان شاءالله تعالى (قوله لاتفصى العهالة) كذافي بعض السخروفي بعضها للمنازعة وهي أولى وف القدس ما نفيدردهذا النعلسل حيث فالوشرطهاتع بنالمستعار حيى أوقال في حمارات فى الاصطبل الى آخرما فدمماه عن الخلاصة (قولهامدم لزومها) الأحاجة المهاذجهالة عسب الشاع لاعمع فى الازوم أيضاولذا ماز بمعمم أن المسعلازم والحاصل أناعارة المشاع تصح كفما كان أى في الذي يحتمل القسمة أولا يعتما هامن شريك أو أجنى وكدا اعارة الشيءن اثنا ي أجل أو فصل بالتنصيف أو بالاثلاث كافى القنية (قوله و فالواء لف الدابة على السستعير)لان نفعه له ومفقّته عامه (قوله وكدا نفقة العبد) أي مطلقة كانت أوموقتة كفى المد (قوله أما كسونه دهلي المعس لان العارية غير لازمة والمعير الرجوع عنهاف كلحين فكان زمها غيرمستطيل عادة والكدوة تبكون في الزمان المستطيل ألايرى اله شرط في ثوب الكسوة في كفاره الممس أن تمكن بقاؤه ثلاثة أثهر وصاعدا والمافع تحدثف كلآ بوتتجددف آن غيرآن وبعاؤها عيرلازم وان ذكراها مدة الوارمت العارية بقدرها الحرحت عن موصوعها ولوص رجوعه لنضر والمستعبر بذهاب كسونه من غير حصول انتفاعه (قولهوهذا) بعسى انماكون عليك ممافع العبدعار يقويفقته على المستعيرلوقالله اعطى عبدك ليحد مني أوأعرني عبدك أمالوة الالمالك خذه واستخدمه كان الداعام أذونا بالانتفاع به والعبدو ديعة ه، فقته على المودع كأفى الهدية والمزار بة وغيرهما (قوله لانه وديمة) الاقرب انه اباحة للانتفاع الوكان وديعة لماجارالا متفاع مهاأو يقال انهاود يعة أباحه المالك الامتفاع م اوفى الهندية عن القسية دفعت الدهذا الحار لتستعمله وتعلفه من عسدك عارية اله (قوله لانه صريح) أى حقيقة قال فاصى زاده الصريح عد علاء الاصول ما الكشف الرادمنه في نفسه ويذاول الحقيقة العير المهم ورة والجاز المتعارف اه والاول أعرتك والثانى أطعمنك أرضى (قوله أى غلبه) فالق الجولان الاطعام ادا أضدف الى مالايية كل عيد مرادبه ما يستغل ممه عاز الانه معله اله ولوقال أطعمتك هذا الجزور فهوعارية الاانس بدالهمة هندية وهداية بد تقييد الارض عاادا كانفهاغلة والادلاحة لهداالتركيب وفيه نالمراداته أعارهاله ليزرعهافانه اذاعير بالاطعام اختمت عاربتها ولانتفاع مزراج ولايهر ولايعرس كاسيأنى آخرا اكتاب فتوله أى غاتهاأى

لاتماتصسراهاره وصرح فى العسمادية بجواز اعارة المشاع وابداء مه وبيعه لاتفقى المتقادم لزومها المستعبر وكذا نفقة العبد أوكسونه فعلى المعبد وهذا المالية على المالية على المولى خده واستعدمه من المولى أيضادنه وديعه عبرا وأطعمتك (وأطعمتك رضى)

النائز رعها وتستعلها ط (فوله لانه صريح مجازا الخ) عبارة العبيني والدورلان الاطعام إذا أضيف الىمالايعام كالارض يرادبه غلتهااط الاقالاسم الحول على الحال وحاصله أن الصريح مالا يعتمل غيره وهو يكون حقيقسة ومجاز الان المعتبر فيسه قر بنقما نعقمن المعيى الحقيقي فالذلك كان صريحا لا يعتمل غيره يحسلاف المكناية فأنها لايعتبر معهاقرينة (قوله ومنحتل) أصله أن يعطى الرجل ماقة أوشاة ليشرب لبنها ثميردهااذاذهب درهائم كثرداك -تى قيل فى كلمن أعطى شدياً منعتك وادا أراديه الهبة أفادمك العين والابقى على أصل وضعه اله زيلعي (قوله ثوبي أوجاريتي هذه) أثي باسم الاشارة ولم يكنف باضافة الثوب والجارية الى نفسملانه لايلزم من الاضافة اليمة أن يكون الثوب أوالجارية معينالاحتسمال أن يكون له أكثرمن ثوب وجارية لانه يشسترط هدم جهالة لعين المستعارة كاسبق وحينتذ سقط قول السيد الجوى ينظر ماالداع الى الحام اسم الاشارة في هدا وما بعد وهلا أعمت الاضافة الى نفسه عن ذلك (قوله لائه صريم) هـذاظ اهرفي منعتك أما جلتك وقال الرياعي اله مستعمل فسهما يقال حل فلان فلاماعلي دايتسه مراديه الهبة ثارة والعارية أخرى فأذانوى احداهما صت نيته والم تمكن له نيسة حل على الادنى كالايلرمة الاعلى بالشبك أه وهددايدل على الهمشترك بيهما الكن انجار يديه العارية عندالتجرد عن الية لذلا يلرمه الاعلى ما شك ط وفي الكافي السبغي وتوله في الهدية ومنع لن هذا الثوب وحلتك على هد الدرد ادالم وديه الهو تلائم والتملك العين وعد ارادته الهوني عمل على عليك المامع نجوزامت كلمن وجوه أحدهاقوله ادالم يردبه الهبة وكانيذ غي ان يقول اذالم يردم ابدليل التعليل وعكل أن يجاب عمد بان الضمير يرجع الحالمد كوركقوله تعالى وانبين ذلك وتأسها أبه جعل هدن اللفطين حفيقة لنمايك العن ومجازالتمليك المنفعة ثمذ كرف كتاب الهده في بيان ألفاطها وحلمك على هـ ده الدارة ادانوي مالحل الهبة وعلليان الجل هو الارتكاب حققة فيكون عارية لكده عتمل الهبة وثالثها أنم مالما كالارتمالك العسدفيقة والمقيقة ترادباللففا بلانية فعسدعدم ارادة الهبة لايعمل على غايل المفعة بلعلى الهبة وف المستصفى شرح المافع فلماحازأن يكو بالتمايك العسد فيفه ولتمايك المنفعة يحازاوالي هدامال صاحب الهداية فكأب العارية ويكوت التقديرا دالمرد والهبة وأراديه العارية أى لانه ادالم رديدا لهبة وأراديه العارية أي لانه اذالم ترد الحقيقة لا يصار الى الحار الاعسد ارادته و عدمل أسكو بابالعكس واليه أشار فر الاسلام في مد وط، وصاحب الهداية في كاب اله، أو يكون قوله ادالم رديد الهبدة الدأ كير أي لان مطاق الكادم محول على العارية عايس المرادبه التقييد وعتمل أن يكون المعنسان حقيقة الهدما واعاز يو أحدهما لانه أدنى الامرس فيحمل عليه للتيقن اله كدافي الكهابية موف (قولهم ١) أى بالبية لان هدا اللففا مستعمل فما يفال حل فلان فلاماعلى دابته مراديه الهية الوقو العاريه أخرى فادانوي احداهم الصت نبته والمركميلة نية جل على الادنى زياجي وأمام تعتب وقد علت انه كذلك لال معماه اذالم فرديد الهبة العارية لان المنولة مليك العير عرفاو عنده لم ارادته يعمل على غلال الماعع وان أراديه الهية أفادم الداله العي والايق على أصل وصعه (قوله أى مجازا) لادليل في الماني عليه لان لا يشت أحدهم الايالنية وهي القريبة للة (قوله وأحددمثل عبدى) اعما كان عارية لانه أدن له في الاستخدام عبيى وهو كلمانك على دا في صريح فى العارية كماية فى الهية وكان الاولى الحام المم الاشارة هناوه بما معد كف الدر رابوجه الدى ذكرياء (قوله شهرامحامًا)أى بلاهوض وكدالولم فلشهرا وجعله عارية أحدد قولس وقدل لا كون عارة وطاهر الهديه اعتماده ومشله في الحرعن الحمانية أي بل اجارة فاسدة وقد قيل بعلاقه ناتر مانيه وينه في هدالانه ادالم يصرح بالمدةولا بالعوض فأولى أن يحسكون اعارة من حعدله اعارة مع التصرع بالمدة دون العوص كداأهاده شصف معدى الوالدرجه لله تعالى ورة للربلي في حاشية المرعن اجارة الرازية لا تدعقد الاعارة الاجارة حتى لوقال أحرنك مد فعهاسمة الاعوض كون اجارة فاساة لاعارية اه فتأمله مع هداوسيأتي

لانه صری مجازامن اطلاق اسم الحسل عسلی الحال المورومندن المحلی علی الحالیات هسده و حلال بی هسده و حلال علی داری هسده ادالم بردبه ) بختل و حلتال الهبه المانه صریح فیفیل الهبه المانه و الهبت بها العاریة بلانیه و الهبت بها و احتران المهبر المجاما و داری ) مبتدا شهر المجاما و داری ) مبتدا اللی خرب (سکی) تا بهر المانی نامریق السکی

1 52 -

فأول الاجارة اه (قوله ودارى للنالخ) لان قوله دارى للنوان كان لتمايل العن ظاهر انهو يحتمل عَلَيْكُ المَمْعَةُ وقوله سَكَنَى تَحَكَّمُ فِي العباريَة فَمَلْمَا الْحَتَّمُلُ عَلَيْكُمُ حَوى (قُولُهُ تَمَيِّزُ) أي عن النسبة الى الخاطب أعملكته النسكى وهذاأولى ممانى المغرب والقهستانى من انه عال تعريج وراث يكون خبراولك متعلقته أو بالنسبة بن المبتد اوالخبر كافي قوله تعالى ان الدس عندالله الاسسلام خوى عن الحفيد على صدر الشريعة رقوله أى بطريق السكى ) أى نسبة دارى النبطريق سكنا هالا تمليك عينها وهو حقيقة العارية ( عَوْلَهُ مَفْعُولُ مَطَاق ) أوظرف أى مدة عرك قهستانى وهوما أشار اليه الشارح بعدوهو وجه آخرلكمه مرج احتمالا باحتمال (قوله عبيره) أي عيزعرى قال الزيلى لان قوله دارى لك يحتمل أن يكون له رقبها ويحتمل أن يكونله منفعه أولومال هي لك لتسكم اكان عليكالدارلانه أضاف التمليك الى وقية الدار وقوله لتسكنهامشورة فلايتغير به قضية العقد اه اتقانى (قوله يرجم المعيرمتي شاء) اقوله عليه الصلاة والسلام المنعةم دودة والعارية مؤداة ووجه الاستدلال ظاهروفيه تعميم بعد التخصيص لماعرف أن المنحة عارية حامة عنايةولان المنافر تحدث شمأ فشمأ ويثبت الملك فهما يحسب حدوثها فرجوعه امتناع عي عالما لمالم يحدثوله ذلان يلعى (قوله ولومؤةنة) اكن يكره قبل تمام الوقف لان فيه خاف الوعدا بن كال أقول) من هناتمارأن خلف الوء دمكرو ولاحرام وفى الذخيرة يكره تنزيها لانه خاف الوعدو يستعب الوعاء بالعهدالكن استظهر العلامة أبوالسعودكراهة النحر مروفق شيخه محمل مافى الدخيرة ومن نحامحو هابان المكراهة للتغزيه على مااذاوعد وكأن من نيتدالوهاء ثم طرآ الحاف فلامخالفة اه قال سيدى الوالدر جدالله تعلى لاملزم الوباء بالوعد شرعاو المدالة في الاشباه من الخفار والاباحة وتفصيلها في حواصيه به قال في الهندية وأما أنواعهافأر بعذا حدها أن تكون مطلقتني الوزت والانتفاع وحكمه أن للمستعبرأن ينتفع بهابأى نوع شاءوأى وقتشاء والتانى أنتكون مقيدة فهمافلا يتجاوزماسماه المعبرالااذا كان حلافاالي خبر والثالث أن تكون مقيدة في حق الوقت مطلقة في الانتفاع والرابع عكسه فلا يتعدى ماسماه له المعير هكذا في السراح الوهاج وفى فتاوى القاضي طهير الدس اذا كانت العارية مؤفتة بوقت فأمكه ابعد الوقت فهوضاءن و ستوى في م أن تكون العارية مؤننة نصا أو دلالة حتى ان من استعار قدومال كسرا لحماب فكسره وأمسك حتى هاك يضمن اه وفى البزاز به من الرابع من العارية استعار قدر الغسل الثياب ولم يسلمه حتى سرق ليلاضمن \* وفي المع الفصولي العارية لومؤقتة فأمسكها بعد الوقت مع المكان الرد ضمن وانلم يستعملها بعدالوقتهم المختار وفى الحامدية والمكث المعتادعفو وانظرما يأتى عندقول المصنف فلو كانت مؤقتة فامسكها بعده فهاكت ضمنها اه وانغار ماسنكنبه عمة انشاءالله تعالى والقول في اطلاق العارية وتقييدها ولاالمعير (قوله أدفيه مضرر) يعنى في رجوع المعبر على المستعبر (قولد فتبطل) أي بالرجوع (قوله كن استعار أمة لترضع ولده) قيد د بالامة لان الحرة لانستعار وعال المسئلة في العدة بان المعروف عُرفاً كالمشروط شرطا اه قال في الخانية رجل است عادمن رجل أمة لترضع ابناله فأرضعته فلما صارالصي لايأخذالا ثدبها قال المعيراردد على خادى قال أبويوسف ليس له ذاك أى طلب الردوله أحرمنل خادمه الى أن يفطم الصي اه (قوله فله أحرالتل) أى المعير والاولى فعليه أى فعلى المستعبر (قوله الد الفطام ومثهمالوا سستعاردابة ليعزوعلم افطلما بعسدأت وصدل الى دارالشرك ولا بعددالة مكتريبا أو يشتربها فى ذلك الحل عللت العاريه والكنها تبقى فى يده بأجراك الناف أن يُعدكرا عرار المكار العالم وينبغي أن يلفق بدارا الور مالوطامهامنه في الفازة ومراد بقوله الى موضع يحدقيه كراء وشراء أى بنمن وأحرا لمثل حتى لوكان في مكان أووم لليه وطلب أزيد من أحرالل أوعن المن في الشراء ينبغي أن لا يكف وكذالووجد بثن وأحرالثل اسكن لم وجدمه عدة ما يشترى به أو يستأجر ولا يعطونه الاحالا فايراجم (قوله وتمامه في الاشدباء) حيث ذكر مستلتي ومها فقال لورجع في فرس العازى قبل المدة في مكان لا يقدر على الشراء

(و)داری لك (عسری) مفعول مطاق أی أعرض الله عری (سكی) غیره بعنی جعلت سكاها لك مدة عسر لا روی العسدم لزومها ولوه و قتسه أونيه منی شاه المثل كن استعار أمة لترضع ولده و مسار لا يأخد الا المطام و قيامه في الاشباه المطام و قيامه في الاشباه

وفيها معزياً القنيسة تارم العارية فيمااذا استعار جدارة بره وصيح جدوعه فوضعها مناع المعيرا لجدار ليس المشترى رفعها وقت الميادة الميطة وقت الميادسة والمزارية في الحلاصة والمرادية مناويرا لبصائر ولم يتعقبه في تنويرا لبصائر ولم يتعقبه المناف فكانه ارتضاء وأحفظ (ولا تضمن بالولاك

والكراءفله أجرالمثل وفيمااذا استعار أرضالارراعة وزرعهالم تؤخذمنه حتى يحصد ولولم يؤقت وتنرك بأجر المثل اه وعزاذلك للخانية وعبارتها كأن المستعيرات لايدفعه اليه لائه ضرربين وعلى المستعير أحرالم ال من الموضع الذى طلب صاحبه الى أدنى الموضع الذي يجدفيه شراء أوكراء اه ومنه يعلم مافى عبارة الاشباء من الايجاز البالغ حد الالفار وكذافي قوله اذاآ متمار أرضاالي قوله وتترك باحرالمثل وقال في الحانية ولوات رجلا أعار أرضا آبزرعها ووقت لذلك وقتا ولم يوقف ولم يقارب الحصادله ذلك وفى الاستحسان لا يكون له ذلك حتى محصد الزرع لان المستعمر لم مكن معطلاف آلزراعة فنترك الارض في مده الى الحصاد بالاجارة وتصير الاعارة اجارة اه ومنه يعلم ما في كالرم الاشباء من الايحار "أمل وسيأتى (قوله وفه امعز باللقنيمة) لم أجسد ه في القنية في هذا الحل وعبارة الاشباء تلزم العاربة فيما اذا استعارجد ارغير الوضع جذوعه ووضعها ثم باع العبر الجدارفان المشترى لايتمكن من رفعها وقيل لابد من شرط ذلا وقت الميتع كذافى القنية فكال الاولى لكن للوارث أن يأمر مرفع الجدذوع والسرداب بكل حال اله بسرى أى ولومع شرط القرار وقت وضع الجذوع أو وتت-فمرالسرداب بخلاف المشترى حيث لايتمكن من الرفع مع هذا الشرط اه أنوالسعود (قوله الااذاشرطه وقت الميسع) أى اذاشرطالما ثع بقاء الجذو عوالوارث في هدا عنزلة المشرق الاان الوراث أن يأمره برفع البناءعلى كلمال لأى الهندية ومنه يعلم ان من أذن لاحدور تسه يناععل في داره م مات فلباقى الورثة مطالبته برفعه ان لم تفع القسمة أولم يخرح ف مقدمه و ف جامع الفصو اس استعارد ارافيني فها بالأأمر المالك أوقال له اب لنفسدك عم باع الدار يعقوفها يؤمر الماني م دم ما الدوافرط فى الديعد الطال مع التمكن مسهضمن ساتحاني (قوله قلت و بالقيل خرم في الخلاصة) وكدا في الخانية كاقدمنا عبارته قبيل دعوى النسب وأفتى به الخير الرملي فى فتاو يه (قوله واعتد معشم افى تنو ير الصبائر) قال فهاينه في اعتمادالقول مدم لزومها فى الصورة المذكورة والمشترى المطالبة مرقعها الااذا شرط قر ارهاوة تاليم لقولهم انالعارية نميرلازمة كافى الخلاصةوالبزازية وغيرهما وقدحرم بذلك صاحب الخلاصة فى الفرع المذكور فقال وعلى هذالواستأذن رجلافى وضع الجذوع على الحائط أوحفر سردا باتحت دار. مفعل ثم باعصاحب الدارداره فعالب المشترى ومع البدوع لهذلك وكذاالسرداب الااذاشرط وقت السيع قراره ومنسله فاجامع البزازى انتهد والمراد بقوله الااذاشرط أى البائع اذلا يعتبرا الشرط من المستعبر وفي صحة هد ذاالاشتراط من الماتع نطر قال الشاوح في بأب البسع الفاسد لوشير طأن سكم ادلات أو أن مقرضه البائع أوالمشسترى كذا فالأطهر الفسادذ كره أخى زاده وظاهر البحرتر جيم الصهة أمى فيماادا كالشرط فيه نقع الدجنبي فاعتده صاحب تنو برالبصائر من اشتراط ابقاء الجدد وع على الحائط وحفر السرداب عارية أنيبق ذاك في ملك المشترى بناءه لي ترجم صاحب الجرمن أن الشرط اذا كان الدجني لا يفسد البيع وتأملووا جعالبحرف بأب البيعالفاسد فان ظاهره لايفسدا لبيع ولايلزم الشرط فألحاصل أتعلو شرط ماهيه نفع للاجنى قال بعضهم يفسد البيع وفال البعض لايفسد ولايلزم الشرط بل يكون المشارط بالحيباراما أنعضى البيدع ويترك الشرط أويفسخه ولم بقل أحدد للروم الشرط والقول للزوم ابقاء الجذوع والسرداب مغاير للقولي تأمل واغاقلنا وابقاء السرداب عار يقلانه لوكان ماك ذلك وباع الباقى صهذاك وامتنع رجوعه لخرو حالعت ناءن ملك المملك فكذاالمشترى لاعلك الرحو ع فلحرر (قه أه ولم يتعقبه ابن المصنف) وكذانقله السيدالجوى وأقره (قوله ولا أضمن بالهلاك) ولوفى حال الاستعمال وهدا اذالم تبين انهام سقعقة للعبرفان ظهر استحقاقها ضمنه أولارجو عله على المعيرلانه متبرع وللمستحق أن يضمن المعير ولارجو عله على المستعير يخدلاف المودع والحالة هذه حيث يرجع على المودع لانه عامل له بحروا فاضمنها حينتذ لانه تبين انها ليست بعارية لان العارية قايل المفعة والتمليل انحا يكون مى المالك

وهذا قصدانه تصرف فى مال الغير بغيراذنه أما اذاضمن المالك المعيرفانه علكها بالضمان مستددا الى دين الاعارة فتبسانه أعارملكه فلذالا برجع على المستعير أتحقق العارية حينك ذوهي لاتضمن وانمالا تضمن بالهدلاك اذا كاستمطاعة فاومقيدة كان يعيره بوما مأولم بردها بعدمضيه ضمن اذاها كت كافى شرح المجمع وهو الختار كمافى العمادية انتهمي قال في الشهر نبسالالمة سواءاستعملها بعد الوقت أولارذ كرصاحب الحيطا وشيخ الاسلام اغما يضمن اذا التفع بعدمضي الوقت لانه حينه في المام المالسعود (قوله من غير ترور أمالوته دى ضمن اجاعا كالو كعها باللعام أودخل المسجد وتركها فى السكة فهاكت أواستمارها ليركم الحبسهاأ وأخرجها ليسقمهافي غيرأ لجهة المعنة فهاكت وكذااذا استعارثو واليحرث أرضه مقرئه بثوراعلى منه ولم تحرالعادة بذلك فهلك ولوتركه يرعى فى المرب فضاع أن كانت العادة هكذا والاضدمان انالم بعلم أوكانت العيادة وشستركة ضمن ولوغام في المفارة ومقود الداية في يده فسرقت ان كان مضطع ماضمن وانكان حالسالا يضمن وهدذافي غيرا لسدفرأ مافي السدفولا يضمن بالنوم مطلقااذا كالستعار تحت رأسمة أوموضوعا بن مديه أوحو المه محت بعد حافظاعادة سحر قال في جامع الفصولين اذا استعار ثورا لكرب أرضه فكرب أرضاأ خومي بضمن إذاء علب وكدا لوقرنه بثورأ على منسه كهادا كان الثور المستعار قيمته خمسون وثورالمستعير قيمة عمائة يبرأ لو كأب الماس يفعلون مثل ذلك والاضمن (أقول) ينغى أن لانضمن لوكرب مثل الارض المعسسة أوأرحى منهما كالواستعارداية للعسمل وسمي نوعا فحالع الايضمر لو حل مثل السمى أوأخف ممه كرسيجيء انتهد فتأمل (قوله وشرط الضمان باطل هوماعاد مالا كثر كأقدمناه (قوله كشرط عدمه) أى عدم الضمان (قوله ف الرهن) أى اداه ب (قوله خلاه الدوهرة) حيث خرمت بصدير ورثه امضمونه بشرط الضمان ولم تقدل فى رواية مع ان فهار وايتهن كايؤ خدمن عبارة آتن يلعى وممناقد مناه عن الهندية وفي البزازية أعرني هذاعلى أنه ان ضاع فالماضا من وضاع لا يضمن انتهسي أوفى النحفة اذائرط الضمان فى العارية هل يصم فالمشايخ مختلفون فيه المهد (قوله لاد الشي لا يتضان مأفوته) والاجارةأقوى لنزومها وأما لرهن فانه أيفاء لدينه عمدالهلاك أوالاسته لاك وايس له أن بوفي دينه من مال العير بعيراذنه (قوله ولاتؤجر ولانرهن) للعلة المذكورة وهي أن الاعارة دون الاجارة و الرَّف والشي لاينضمن مافوقه درر لان الاحارة لازما والرهن ايفاء أى فيما يفاء الدين مهامن وجده وعاملناها والعبارية لاتمليك فنها وهذابغيراذن المبالك كتايأتي أمايه فيصع ولانها عيرلازمة في الاصل والاجارة لازمة ولمو النا المستعير أن يؤحرا لعارية لوقعت اجارته امالازمة أوغير لاز ، قنان وقعت غير لازمة لرم عدم لزوم الاجارة وعوخلاف موضوعها وانوتعت لازمة يلزم لزوم العارية وهوخلاف موضوعها ودلاث لان الاحارة ادا لزمت صيرالعارية لازمة لعدم امكان الاستردادهما ولاترهل المارية أيضالانها غير لازم والرهى لأزم الموجازللمستعير أن يرهن العباريه نزمل وم مالايلرم وهوالعارية أوعدم لزوم مالايلزم وهو الرهن دكره الشمى (قوله ولاتودع) أى كائن الوديعة لاتتضمن ما وقها كدلك لاتنضم مثلها (قوله ولاته ار) لات العارية أقوى لا وفي الما الما في النالما في الدينان الودع لاعلان الابتفاع والمعار علكه وقوله علاف العاربة) أى فانم اتودع وتعاد أى مطلقا عد الاطلاق أماعنه التفسيد عستعمل وايس له أن يعير الااذا كان الاستعمال لايختلف كالسكي والحل والزراءةوالشرط أنينتفعهو بنفسه لانالتقسد فبمالا يختلف عبره فددكم في شرح الجوامع \* قال المسم ف شرحه واختلفوا في الداع المستعيرة البعض المشايم اليس له أن بودع مطلعاه بمسم البكرخى واستدلوا عليه يمسئلة وكرهافي الجامع البالمستعيرا دابعت العادية المياسا على يدأجنبي فهاكم في يدارسول صمن المستعير العاريه وايس داك الاايد اعاممه و في الباقلال هـ ند القول أصم لان الايداع تصرف في ملت العيروه والعين بعيرادية قصدا فلا يحوز يحلاف الاعادة لائه تصرف في المهمة قصدا وتسليم العبر من صروراته ما فترقاو أكثرهم على أنه يجوزمنهم مشايح العراف وأبوالا شوالشيخ

من غسير تعسد) وشرط الضمان باطل كشرط عدمه في الرهن خسلاها للعوهرة (ولاتؤ جرولاترهن)لان الشي لا يتضمن مادوقسه (كالوديعة) فأنها الاتؤجر تعار بمخلاف العارية على المنتاد

الامام أبويك ومحدين الفضل والمدوالكبيريرهان الاعتلان الايداع دون الاعارة والعين و ديعة عند المستعير فى العارية فاذاماك الاعلى فالاولى أن عال الادنى قال ظهير الدس المرغيناني وعليه الفتوى الع وجعل الفنوى على هدذا في السراحية أنضا وفي الصرفية أن القول أن العار بة تودع أولا تودع حله مااذا كان المستعير علك الاعارة أماذه بالاعاكها لاعلك الأيداع والله تعيالي أعسلم (أقول) ومن الصور التى لاغلا فهاالاعارة ملوانتهت مدتها وهوماذ كره المصنف ومنه امالوى ما العبر للمستعير أن لا يعير فيما يختلف بالاستعمال كركو بالدابة وابس النوب لانهما يختافان داختلاف المستعملين كأسيذكره ألمصنف (قوله وأما المستأحر) بفق الحمر في وحرئى من غير، وُحره وأمامن، وُحره وَلا تحوز وان تخال تاات به يفتي للزوم غلمان المالك ولا يؤجره مأكثر ممااسة أحوه أطلقه وهو مقد عمالا بختاف الماس مالانتفاع مه \* قال في البزازية اعارة المستأخر تحو زالا في شد ثن استأخره البركها بدهسه ليس له اركاب غسيره لا بعدل ولايجانا وكدالواسستأحره الماسسه ايس له الاعارة وله الاجارة الغير ولاتم مايختاهان باختلاف المستعملين حتى لواستأجردابه الركوب مطاقا يقع على أول مانو جدفان ركب أو أركب تعمر وليس له غيره بعد انتهمي وفى الحافظية وقوالهم يؤحرالمستأحر ويعيرو نودغ فهمالا يختلف الناسر فى الانتماع به انتهمي وفي وديعة البحر من الحسلامة والوديعسة لاتودع ولاتعار وانؤح ولاثرهن والمستأجرية حويعار و يودعولم يذ كرحكهم الرهن وينبغي أن يرهن اه وفى قول الخسلاصة و ينبغي نطرلانه قدمرآ الهافي تختارات النوازل اصاحب الهدداية أن المستأحرا برهن اللهم الاأن يكون فى المدالة روايتان أو سقطت كلة لامن عمارة أن يرهن فى الخلاصة سهو امن قلم الناءُ ض لايقال أعل مراد صاحب الحسلاصة من قوله يذبخي أن يرهن هوالره لاالمسة أحرلانانقول لامحال لذلك الآحمال لانهذ كرفي الحد لاصة أبضاف كتاب الرهن ان الرهن لارهن أفاده في نور العسين ولذلك زدت في عمارته لامن غسير تنبيه عام افي الوداعة عند قوله الدمع لى في عماله (قُولُه و ودع) لكن الأجمير المشعرل يضمن بإيداع ما تحت يده لقول الفصو ابرولوأ ودع الدلال صمن سَائْحَانَ ( عَوْلُهُ و يعار ) ديركب من شاءاذ السنَّا حوله و ينعمن أول راكب كماياتي (قوله ولابرهن) لان فيه العاء الدين وهو علمان العلمة والمستراح الماماكت منافعه لاعينه (قوله فكالوديمة) قلاية حرولا رهن ولا ودع ولايعارقال في الاشباه الوديعة لا تودع ولا تعار ولا توَّ حرولا ترهي والمستأخر ، وَ حرو العارولا لرهن والعار يفتعبار ولاتؤ حروانمياجارت اعارة العبار والمؤجولان طلاق في الانتفياع وهو معدوم في الابداع مات قبل ان أعار دقد أودع قلناهذا ضمني لاقصدى والرهن كلود يعقلا بودع ولايعار ولايؤ حروأ ماالوصي فيماث الانداع والاحارة دون الاعارة كأفى وصانا الحلاصة وكداالمتولى ولى الوقف والوكل مفض الدس عدمودعا ه لا علان النَّسلانة كم في جامع اله صول من في له ومالك أصرالح) مالك مبتد أوجل لا خالك عضفة له وتوله وكيل الح هم أنادر قال الشارح اس الشعمة قدد كر ها قاصي خان جموعة فقال الاولى الوكمل ادس له أن نوكل فهماوكل فيه لانه فوض اليه التصرف دون التوكيل والماس ، تفاوتون في الاتراء وقدرصي مرأيه دون رأى غير ، فأو أذناه في دلان ماز الثانية والثالثة المستمر والمستأج وكل منهماذ كراه مورتين فالمستعبر ادالستعارداية لعركها لدس له أن دمره العبره الائتكون أمره ذلك أوأماحه ولواستمار قماء أوفي صالماسه ليسله أن بعبره أعبره بدون أمره والاصل في ذلك أن الدار مة اداكات هما تخالف باختلاف المستعملين ليس للمستعبر أن هريدون أمرالمه روان كانت لا تختلف يحوز والمستأخريا المايركم البضه اليس له أن يؤخرها العيره لاالركوب ولالعمل الابأمرالي حرولواستأحوا لثوب الميسه هو بنفسه ليسله أن يؤجره لعيره لماس والحذلك أشار بقوله ركو باوليسافه مأى فى العارية والأجارة الرابعة المضارب بفقر الراءايس له أن يضارب غيره بغيراذت الخامسة المرتهى لاعلك أن يرهن الرهى بغسير اذن الراهن فانه رضى عيسه لاعيس غيره فأن ممل دهاك عندا لثانى كالحالك أن يضمن أيهد ماشاء قيمة الرهن فانضمن الاول لا يرجع على واحد

وأما المستأجر فيؤس و بودع و بعبار ولابرهن وأماالرهن فكالوديعة وفى الوهبانية نظم سع مسائل لاعلك وم المكانغيره بدوت اذن سواء قبض أولاقفال ومالك أمرلاعاكمه



وان ضمن الثانى له الرجو ع على الاول السادسة القاضي ليس له أن يستخلف يدون اذن الامام ولم يذكر هذه المسئلة قاضيخان هناوذ كرهافى الهداية وهي مقيسة على الوكيل السابعة المستودع لاعال الايداع عنسد أجنى الاأن يأذناه لان المالك انمارضي يبدء ونيد غسيره والايدى تختلف في الامانة وأيضا الشي لايتضمن مثله كامر الثامنة المستبضع لاعلك الابضاع فان أبضع وهلك كأن لوب المال أن يضمن أبهما شاء فانسلم وحصل الربح كانارب المال التاسعة رجل أخذ أرضا وبذرا ايزرعها ولم يقل له صاحب الرمن اعلفياراً يكالبدفع الى غيره من ارعة فان كان البذرمن قبسل الاسنو كان له أن يدفع الى غيره من ارعة على كل حال وقدعد هاالصنف أحد عشرفانه جعل الركوب واللبس مسئاتين مستقلتين ولا يختى أنم مامورتات تعت الاجارة والاعارة اه (قوله بدون أمر) أى من الاصيل ونصف البيت الواومن دون (قوله وكيل) فليسله أن وكل فهاوكل فيه لانه فوض اليه التصرف دون التوكيل الز (قوله مستعير) أى اذا استعاردا بد لبركها ليسيله أن معرهالغسيره الاأن مكون أمره بذلك أواستمارة بصالماسه ليسيله أن معر ولعمر مدون أمرالمعرالز (قوله ومؤسى) بفتح الجيم هو المستأخر بكسرها يعنى لواستأخردابة ابركها بنفسسه أوقيصا المابسه بنفسه ليس له أن يركب غيره ولا يعمل وكذا ليس له أن يابس القميم الابأمر (قوله ركو باوليسا فهما) أى فى المستماروالوحراى الركوب والابس فهما فهومنصوب على المفعول لاجله وانمالاعالة الأستغير والمستأح ذاك فى الركوب واللبس وتحوه حمالا ختلاف بالمستعمل الاباد ذن أمامالا يختلف فله ذاك بدون الاذن ولكن يخالف هذا ما يأتى متنامن قوله وله أن يعير مااخة لف استعماله أولا وقال ف المنع ومثله المستأحر نعمهوصهم فممااذا عن المعير وأنه لا يعيره حيدنذ بدون اذن فهما يختلف استعماه الحسكمة أطاق هما المستعير والمؤحر ووافقه علمه الشربيلالي في شرحه لكن الذي فلهر أنه هما يحول على مأاداقه مد بالسموركو مه وليحور (قوله ومضارب) بكسرال اعفايس له أن يضارب بعيراذن (قوله ومرتهن) فلاعلات أن رهن إغيراذ تالراهل لانه رضى عبسه لا يحيس غيره الخ (قوله وقاص يؤمر) أي يستخلف ملبس له أن إيستخلف بدون اذن الامام (قوله ومستودع) بفنح الدَّال لا يَاكُ الايداع عمداً جبي الاأن يأدن له المسالك الخ (قوله ومستبضع) عنه لاعلان الابضاع فان أبضع وهلك كالرب المال أن يضمن أيم ماشاء الخ (قوله ومرارع) أى من أندالارض من ارعة وكان البدرمن رج الايدفعها الى عير من ارعة بدون أمر قان إلم البذرمن فبل الزارع كاله أن يدفع الى غير ، من الرعة معالقًا (قوله من عده) أى المزارع (قوله يدي بالبماء المجهول حالمن البذر ومنعده خبرأوهو خبركان وتوله من عنده متعلقبه (قوله ومالامة ذ كره ابن وهبان في فصل المساقاة والمزارعة ووجه المع أن الدفع الى غيره فيما فيه السان الشركة في مالرة بعيراذته فلايصم (قوله وان أذن المولى) أى المسألك فا يممن معانيه (قوله ضمنه) بتشديد الميم مبنى العبا والمعبرفاعل والضمير في ضمنه واجمع المستعير (قوله آجره الذنفسه) أى وكدارهن ملك نفسه في وأ الرهن (قوله ولارجو عله على أحد) عبارة مسكين على المستأجر وهكدا فسره القهستاني وقال فلامالة النكرة العامة قال أبوالسعودوته قبه شيحنا بأن طلب الفائدة ممنوع لجواز كون قيمة الوهن عشرين وكما رهنابع شرة فلا مرجه بالزائد على المرتهن (قهله و بتصدق بالاحق) أى عنداً بي حنيفة ومجدوحهما الله لانه صار عنزلة العاصب والعاصب اذاأحر علك الاجرة ويتصدق بمالانم احصات بسبب خببث وهواستكفى مال العيرف كانسيبله التصدى أه اتقانى بزيادة (قوله خلافالاثاني) ينظروجهه (قوله سكردع الرمن) أي لوأن المستعبره في العارية بدون اذن هل مضمن الرمن أولالم يذ كر حكمه وتقل عربها الوهبانيكة اللرتهن لا عالم الوهن وهال وهن وهاك الرهن المالك الخيار ان شاء ضمن المرتهن الاول والني ضمن التاني فان صمَّى النَّالَى وجريع على الاول لان غروفي صمن وقد و يؤخذه. جواب مسئلتمالان كَيْ في المستعيروالمرتم لايماكار الوهن فكاأن المرش اذارهن يحبرالمسالك في أحمي أبهماشا. ويرجع م

ندون \*
أمر وكيل مستعير ومؤجر
وكو باولبسافهما ومضادب
ومرش أيضا وقاض يؤمر
ومستودع مستبضع ومزارع
اذالم يكن من عنسده البذر
يبذر

وماللمساقى أن يساقى غيره وماللمساقى أن يساقى غيره وان أذن المولى له ليس ينكر (فان آجر) المستعير (أو للتعسدى (ولارجو عله) للمستعير (على أحد) لانه بالضمان ظهر أنه آجملك فسه و يتصدق بالاجرة خسله و يتصدق بالاجرة المستاجر) سكت عن المرتهن وفي عمر الوهبانية

على الاول ان صفية فكذاك الحبكم في المستعيراة ارهن ومتى ضمن المرتهن الثاني و المرتهن من المستعير يرجع كل منهما بالدين على الراهن عند ولانه تبين أن الدين لارهن يه لا نهده الماسكاه بضمانه وفي حاشبية أي السعود على مسكين فال الشرنبلالي وسكت عمالوضمن الرثهن فينظر حكمه فالشيخنا حكم المرتهن في هذه الصورة مكم العاصب كإذ كرونوح امدى لائه قبض مال الفير بلااذنه ورضا وفكو بالمعير تضمينه وياداء الضمان يكون الرهن هالكاهلي مالنامر مهنه ولارجو عله على الراهى المستعير عاضمن الماعلت من كونه غاصيا ويرجع بديمه اه وتقدده بقوله ولارحو عله على الراهن المستعبر الزحتر ازع الوكان لراهن مرتهنا فانه برجم على الاول اه وهذاماذ كره الشارح ، قوله وفي شرح الوهب نية الخ فليس بيا الماسكات عنسه المصنف كالوهمة كالرمه بل بيان لفائدة أخرى تأمل ولكن بيانه الذي قدّمناه قدل عباره أي السعودوا لحاصل انمافى شرح الوهبانية ايسهما عن فيهاذ كالمنافى رهن المستعيرومافيه في رهن المرتهن وعامه فكان الاولى أب بقول لماسساني في كتاب الرهن من انه ان قديده بقيدر أوجنس لوم تهنا تقد فان خالف ضمن المعير المستعير أوالمرتهن الااذاخالف الىخيرفان ضمن المستعيرة عقد الرهن وان ضمن المرتهن برجع بماضمن وبالدن على الراهن وانوانق وهلك عندالمرتهن صارمست وفدالدينسه ووجب مثله للمعير على المستعير انكانكامه مضمونا والاضم من قدرالمضمون والباقي أمانة الخر (قوله الحامسة) أى من مسائل المطم المتقدم قريبارقد ساف مافيم (قوله أن رهن) أي بدون اذن الراهن (قوله و سرجم الثاني) أى النصمن (قوله على الاول) يعدني أن المرتهن لاء إلى الرهن ولورهن وهال الرهن فللمالك الحماوات شاهضمن المرخن الاول أى ولايرجع على أحد كأفي السائدة وانشاء ضده وااثماني فأن ضمن ااثماني رجع على الاوللانه غره في ضمن عقد فهذا ايس سامال اسكت عمه الم ف كالوهمة كالرمه كاهر فت (قوله ادالم يعلم بأنه عارية في يده) بأن نص على الاطلاق كاسد كروة و باأما ذا علم فلارجو ع لعدم العرو ( قوله ما ختاف استعماله أولا) الاول كالآس والركوب والزاعة والثاني كانسكى والحل والاستخدام (قوله ان لم يعين المعير منفعا) أى بأن نص على الاطلاق كالواستعاردان الركوب أوثو ما البسله أن عيرها ويكون ذلك تعييما للراكب واللابس فأنوكبهو بمدذلك فال الامام على البزدوى يكون ضامنا وقال السرخسي **بر**شَّع إهرزاده لايضمن كذافى متاوى فاصيخان وصحع الاؤل في الـكافى بيحر وسيأتي قريبا (أقول) وهدا والعارم يخالف ماتقدم عن الوهبانية والظاهر حسله على مااذالم يأمره المالك يذلك أولم يجعله أمااذا أمره قبل أبأوأ باحهله فيحوز كاهناو قدمناه عن شارحها ومافى البحر عن الحمط أسستعارد القلبركها وركب وأركب الايد فعطيت ضمن نصف قيمتهامعاه أنهما ركاهاه عالان سبب العطب ركو بهماه عاوأ حدهما مأذون فيه فلاعد اضمن النصف حتى لوأركب غيره فقط ضمن الكل هكدا استطهره العلامة كوالسعود وتموله حتى هوا كبعيره يعيى بعد ماركب هولانله أن يعير مااختاف استعماه ان لم يعيى منتفعا كاسمعت (قولهان يغيب) أى منتفعا (قوله وان اختلف لا) أى ان عين منفعا واختلف استعماله لا يعبر للنفاوت فالوا الركوب أأ اللبس ممااختلف استعماله والجلءلي الدابة والاستحدام والسكبي مميالا يحتلف استعماله فاله أو الطيب البرال المنهني لان التقييد بالمنتفع في الايختاف استعماله لا مفيداء دم النفاو ب خلاف ما خذاف السينعماله الان المعررمي بذلك المعن دون غسيره اله مدنى قال الشرنبلالي أقول هذا القدل سي احترازي لقول الغزياهي وأنكأن لايختلف يعسبي المفع كالسكبي والحل صارأت لفعل انفسسه ويغسبره في أي وقت شاءلان لعيره بيديالانهفاع فمالا يختلف لايفه دالاأن يفسال ان ان الوصل وان كان الا كثرا سستعما الهامفر ونة بواو والحدملي حدةوله تعمالي وذكران نفعث الذكرى فان ميه وصلية بدون واو وادكان قايلا اه (أقول) غيره بغيجت ساقط غسير واودلاب المصدف قدم انه احير مطلقاات ليعد وأفاد ثانيانه ان عبي بعير مالا يختلف معله الشارح والاختلفلادكال هداتصر يحابألمفهوم وتفصيلاله والشارح وحمالله تعساليالم بعقءعلى

الخامسة لا على المرشن أن مره فيضسمن وللمالك الحيار وير جع الثانى على الاقل (ورجع) المستأجر عارية فى يده) دفعالضر و العسر و (وله أن يعسير مااختاف استعماله أولا ان لم يعير) المعير (مدععا و) يعسير (مالا تختاف ان عسن) وان اختاف لا للتفاوت وعزاه فى زواهر الجواهر للاختيار

هذا العشاساذ كرنا وهذا اغمار دعلى مثل عبارة العيني عندقول الكنزو يعير مالا يختلف بالمستعمل أى واختلاف المستعمل كالسكني والجل هذا اذاصدرت مطلقة وانكانت مقيدة بشئ تتقيريه اه فيردعامه ماقاله من أن التقييد بالانتفاع فيما لا يختلف لا يفيد (قوله ومثله المؤجر) بفتح الجيم أى اذا أحرشيا فات لم يعينمن ينتفعره فللمستأحرأت يعيرمسواء اختلف استعماله أولا وأتءين يعيرمالا يختلف أستعماله لامااندتاف فنح (قولهمطأقا) لاتقييد (أقول) الفاهرأنه أرادبالاطلاق عدم التقييد عنتفع معر لانه سيذ كرالاطلاف فى الوقت والنوع والا لزم التكرار تأمل فالف التبيين ينبغي أن يحمل هسدا الاطلاف الذي ذكره همافه المختلف باخته لاف المستعمل كالاس والركوب والزراعة على مااذا فال على أن أركب علمه امن أشاء كأحل ألاطلاق الذى ذكره في الاجازة على هذا اله فيا أوهمه قول المؤلف الاتقبيد بالعظر المأيختلف لايتم ط (قلت) فعلى هذا يحمل قول المصنف سابقاان لم يعي بالنسبة المختلف على مااذانس على الاطلاق لأعلى مايشمل السكوت الكنف الهداية لواستعاردا بة ولم يسم شبأله أت يحمل ويعير غسيره المعمل و تركب غميره الخ فراجعها (قوله يحمل ماشاء) أى من أى نوع كان لانه أمر وبالانتفاع مطالقا والمطلق يتناول أى انتفاع شاءفى أى وقت شاءوالبه التعيين بفعله ان شاء است مماها فى الركوب أوفى الحل علمها وأىذلك فعلى لايمكنه أن يفعل غيره بعد ذلك لان المعالق اذا تعين بقيد لا يرقي مطلقا بعد ذلك ويشترط فى الحل أل تطبقه الداية أملو كان لا تطبقه فه اكت صمن لانه ايس له ذلك حتى في دابة نفسه طرياد (أقول)الذي يظهر لى أن الاطلاف في غير الدواب العدة للركوب خاصة أما عي كا صائل الحيل المعروفة المالقسيرافات من خيل العرب كلعيقية والجدرانية وكم لذالعجو زحتي السطة مهاكانسيمياة إسميارا لحيل فأنوا الإتحمل عادة وعرفأ والمعروف عرفا كالمشروط شرطا داوحل عليها ولوقدرطا تنهائما بحسمل عادة على غيرها أ من بقية الخيل التي تعمل عادة وعطبت بنبني أن يضمن تأمل وراجم (قوله بركب) بفق أوله وصمه أى بمفسهو يعيرله وحدفه العلم به من سابقه (قوله وضمن بعيره الح) أى فيما يحتاب بالمستعمل كيفيد والسباق ا واللعماق سائحاني وقدمناهن الزيلعي أنه ينبغي تقير دهدم الضمان فيمما يخناف بمااذا أطلق الانتفاع فافهم [ (قولههو الصحيم) فانركب وعطبت ضمل لانه تعييب بالفعل فيكون خلاد. تعديا قال شيخ الاسلام المعروف بخواهرزاده اله لايضمن وهذا أصم عنسدى لات المستعيره والمستعيراذالم بضمن بالركوب أوالابس لائه استعمل العمن باذن المستعير وتمليكه فلائن لايضمن اذاركب بعدذلك بنفسه بالطريق الاولى لائه استعمله بالملك لانه لولم عال المال غيره وأفره الا تقانى (قوله ماشاء) أى أى نوع شاء وأياد عل تعين روى بشرعن أبى موسف ادأ استهاردابة أوثو بافاستعمل في الصرثم خرجها من الصرواسة عمل فهوضا من وان لم يستعمل ا فني النوب لايضمن لان المروج به حفظ وفي الدار يضمن لان الخروج م الضيب عمعني كافي الذخير أومن استعاددابة ليركبهاالى مكان معسلوم ففي أى طريق ذهب وكان ممايسلكه الناس لم يضمن وان كال مما الا يسلكه النياس ضمن لان مطاق الاذن ينصرف الى المتعارف كافي الفصول العمادية (قوله لمامر) من العمل بالاطلاق (قوله وان قيده بوقت) أى ولوالتقييد معى حتى لواستعار كما يالحضر فيه درس فلان وأته أو نرك الدرس وجبرده لانه مقيدمعني بمدة قراءة الكتاب وهو يحضره وقدم المسئلة استعارة القدوه وهي نظيرها قالف المحر واذاقيده الوقت فهدى مطافة الافيحق الوقت حتى لولم يردها بعد لوقت مع الامكان ضمن إذا هلكت سواءاستعملها بعد الوقت أملا اه ولوكانت، قيرة بالمكان فهدى مطاقة الامن حيث المكان حتى لوجاوزه ضمن وكذالوخالف ضمن وانكان هذا المكان أقريمن المكان المأذوب فيه خلاصة وفى متارى فاضيخان ادا استمار دابة الى موضع كذا كان له أن يدهب عليها و يحيى موان لم يسم له موضعا اليس له أن يخرج بهامن المصر اه وه اله في الفصولي (قوله أو بهما) أى فتتقيد من حيث الوقث كيفما كان وكذام حبث الانتفاع بمايحتاف باحتلاف المستعمل وفيما لايختاف لاتتقيدا مدم الفائدة

(ومثله)أى كالمعار (المؤحر) وهذاء ندءدم النهى فاوفال لاندفع الهيرك قارفع فهاك ضمن مطالقا خلاصة (فن استعار دالة أواستاحرها مطاقا) الاتقدد (عمل) ماشاه (و معسرله )الحمل (وركب)عدلاللاطلاق (وأيانميل) أولا (تعن) مرادا(وضمن بغيره)ان هطبت حسني لوألدس أو أوكب غيره لمركب بنفسه يعدوهوالعقيم كافي (وات أطاق) المعـ برأوالوْ حر (الانتفاع في الوقت والنوع انتفع ماشاء أى وتتشاء) لمامر (وان قده) يوقت أونوع أوج مما (ضمن بالدلاف الى شمر فقط)

لاالى مشل أوخير (وكدا تقييد الإجارة بنوع أوقدر) مثل العارية وعارية الثمنين والمسكيل والمروون والمعدود المتقارب) عند الاطلاق (قرض) ضمرورة الستغلال عينها (فيضمن) الانتفاع) لانه قرض حتى الواستعارهما ليعبر الميزان الواستعارهما ليعبر الميزان ولوا عاره قصعة ثريد فقرض ولوا عاره قصعة ثريد فقرض ولو ينهما مباسطة فاباحة

كأمروة دقيده ذاالاخيركزنى البدائع وقضى بالخلاف الحامثل أوخيرولم يذكرا انتقيبد بالمكأت لسكن أشارإ أاليه الشارح في الأخو وذكره المصنف قبل قوله ولاأو حزفقال استعارداية ليركم افي حاجة الى ناحية سماها فأخرجها الى النهوليسقهافى فيرتلك الناحية ضمن اذاه أسكت وكذااذا استعار نورا ليكرب أرضه فكرب أرضاأخرى يضمن وكذااذا كرى ثورا أعلى منسه لم تحرالعادةمه وفى البدائع اختلفا فى الايام أوالمكان أو مايحمل فالقول للمعبر بهينه وفىالدامادوان اختافا فيماعمل على الداية أرفى مسافة الركوب والحل أوفى الوةت فالقول في ذلك كالملامعير بمينه وفي جامع الفصولين استعارها شهر افهو على المصروكذ في اعارة خادم واجارته وموصى له يخدمته اه (قوله لاالى مثل) بان استعاردا به لبحمل عليها عشرة أقفزة من حنطة معينة غمل علماهذا القدرمن حناة أخرى أولهمل علما حنطة نفسه فعل علم احتطة غيره (قوله أوخير) بانجل قدرهذه الاقفزه المعينةمن الشعبرفائه لاتكون ضامنالانه انميا يعتبرمن تقسده مايكون مفيدا حتيلو سمى مقدار امن الخنطة وزناعهم لمثل ذلك الوزن من الشمعير فني القياس يضمن واختاره الامام السرخسي لانه مأخذ من ظهر الدامة أكثر عما تأخذه الحنطة كذافي النهامة وصيح الولوالجيء دم الضه ان وحواهر زاده سترى بينالكيل والوزنوهو الصحيم فاللانه أقل ضررا يخلاف التبن لانه يأخل ماوراءموضع الحل وهو أضعف من الجلوه والاستحسان وبه كان يفتى الصدرا الشهيد كتافى الفصول العمادية (قولي مثّل العارية) على تقديراًى (قوله والمعدود المتقارب) مثل الجوز والبيض وكدال الانطان والصوف والاريسم والمسائوالكافور وسائرمتاع العطرااتي لاتقع الاعارة على منافعها قرض كاقدمناه (قوله عندالا طلاق) هوعدم وجودما يقتضى الانتفاع بهامع قامعيها الذي سيشير اليه بقوله حتى لواستعارها الز قوله قرض) أى اقراض ولو كان قيميا بحر لاب العارية يمعني الاعارة كامر وهي التمليك وتمامه في العزميسة (قوله خرورة استهلاك عينها) يعنى والعارية الحقيقية ماينتفع بهامع قيام العين قال في التبيين لان الاعارة اذن في الانتفاع به ولايتأنى الانتفاع بهذه الاشماء الاياستهلاك عينه اولاعلك الاستهلاك الااذاملكها واقتضت غلمك عمنها ضرورة ودلك بالهبة أو بالقرض والقرض أدناهما صررالكوئه بوحبودا لمثل وهو يقوم مقام العين اه أى فوجب المصير اليه ولان للقرض شها بالعارية لان فها يسترد عينها بعد الانتفاع وفي القرض يستردمنله والمثل يقوم مقام العن عندته فرهاومثله في الدرروا العبني فالواهذا اذا أطلق الاعارة وأمااذاعن الجهةبان استعار دراهم ليعير به اميزاناأو مرس بهاد كانالم يكن فرضاو لايكون الاالمهفعة المسماةذكروفي الانضاح (قوله فيضمن المستعير بهلا كهاقبل الانتفاع) ويصد بيعه من مقرضه لانه باع ماك نفسه ولواشتراه من مقرضه لا يصم لانه اشترى ملك نفسه ولواشترى ماعليه من مقرض صم لانه مقدور التسام بكونه في ذمته وان تفرقا قبل قبضه بدله فسدللا فتراق عن دس بدس وان نقدف المجلس صم آه ط عن الشاي ( قهله حتى لو استعاره ما) أى الثمنين وهو تفر يسع على مفهوم قوله عند الاطلاق (قُولُه ليه يرالميزان) أى بالدَّمانير مثلا فالفالقاموس وعيرالدنانير وزنهآواحدابعدواحدوق الخنار وعارالمكمل والمواز من عمارا ولاتفل عير والمعيار بالكسرالعيار والاصل عايروا لجوهرى مهمى عن أن يقال عبر يعقو بية (قوله أو بزين) بفتح الياء من زانوهو متعدومنه الحديث مادخل الرفق في شئ الازانه ط أو بضم الماءم وتشديدا لماء الثانية، ن الزينة ومنه قوله تعالى والخيل والبغال والجيرلتركبوهاور ينة (قوله كان عارية) لآنه أمكن العمل يحقيقة الاعارة وهو عالما المنافع مع بقاء العن على ملك المعير ط ولان عن الانتفاع والحاتكون قرضاعند الاطلاق كم تقدم (قوله فقرص ) فعلمه م الهاأ وقيمتها خلاصة ومنم (أقول) وهوم شكل لان القرض لا كمون في القمسمات ولايضمن بالقيسمة وجوابه أن قرض القممي فأسد وقدم الشارح أن المقبوض بقرض فاسد كالمقبوض مد عرفاسد أى فكون مضمو فابالقيمة تأمل وقدمناه (قهله فالحة) ولاضهان لانه مستهلكها على مالك المبيم قال في الخانمة أعرتك هذه القصعة من الثريد فأخذها وأكلها كان علمه مثلها أوقد متهاقال

الفقيه أنوا لليت هذا اذالم يكن بينه ما دلالة الهبة والنهادي اله كاقدمناه (قوله وتصم عارية السهم) أي ليعزودا والحرب لانه عكن الانتفاع به في الحال وأنه يحتمل عوده المهرجي الكفرة بعد ذلك مفرعن الصيرفية ونقه ل منها نبل هدأ أنه ان استعارسهم اليعزود اوا لحرب لا يصم وأن لرمي الهدف صر لانه في الاول لا عكن الانتفاع بعس السيهم الا بالاستهلاك وكل عارية كذلك تكون قرضالاعارية (قوله لأن الري عرى عرى الهلاك أى من غيرت عد الاذن فيه ولا يكون ضامنا (قوله صيرفية) عبارتها كافى المنم ونها استعارسهماان استعار ليغزو داوالحرب لايصم وان استعار لرمى الهدف صرلانه في الاول لا عكن الانتفاع به الاياسة لاك السهم وكل عارية لا عكن الانتفاع ما الاياسة للله ذلك العن تكون مرضالاعارية لائه لوغرافي دارا لحرب ورمى الى عدة ووقع السهم بينهم فلا يقدر على تخليصه فيكون مستملكا فلايصع فلت قرد يصملانه عكن الانتفاع به في الحال فانه يحتسمل عود والبه برمي الكفرة بعد ذلك وأفنى قع بانه يصم ثم قال أه وتصم عارية السلاح وذكرفي السهم أنه لايضمن كالقرض لان الرمي يحرى يحرى الهلاك أه وهدوالنسطة التي نقلت منها هكدا والذى في نسخة مصحمة علىها خطوط بعض العلماء وكان في الاصل مكتو بالايضمن فل منهالفظة لاو مدل على متنظ مرورة وله كالقرض ولكن كان الظاهر على هذا أن يقال في التعليل لان الرمي يحرى يحرى الاستهلال فنعسره بالهلال يقتضى عدم الضمان فتأمل وراجع وقوله ان استعار لبعرو دار الحرب لايصم أى عارية بل يكوب قرضا بدليل قوله بعديكون قرصالاعارية وأراده الفرض الفسا. لانه غير مثلى فالذى نقله الشارح هو ملص ما أشار اله صاحب القوله فلت الح ( قوله والعرس) مخرالعي وكسرها كافى الصرون المعرب (قول للعلم بالمفعة) أى لان مفعتها وعلامه على بالأجارة تماك بالاعارة درر لالاعارة أولى لكونها تبرعا قال سندمح الوالدرجه الله تعمالي وفي هذا التعلمل تأمل اه (أمول) الطاهر أبوحمه المتأمل في التعليل كون العلم بالمفعة في العارية لا يشترط يخلاف الاجارة حمث يشترط مها أن تمكون المدفعة معاومة لماتفسدم عن الشارح أوائل الكتاب عن العسمادية من جواراعارة المشاع معالا بان جهالة العب لاتفضى للمنازعة أوللعهالة لعدم لزو هسااه ومثل ما يقلماه تمةعن الحريات بهالة المناهم لا تصرف العارية أماجهالة العين فمضرفاذا كانت تفضى الى الممازعة اه وحيث لم يشترط العلم بالمنفعه الهالآيصل تعاملا الهاويه علم وجه التأمل (قوله الماتقرر أنم اغير لازمة و يكلفه فلعهما) وأجم ما طلب القلع أجيب زيامي ولايضمن مانقص من البائياء والفرس لعسدم العرور عبدعدم التوقيت لانه شعل أد صالم بريمه الفيؤمر، تنفر بغه الااذاشاءأن باخذهما بقيمتهما فيمااذا كارت الارص تسد نضر بالقلع غيشذ منهن له قيمنهما مقلوعي ويكومان له كىلاتنك عليسه أرضه ويستمد أى يستقل هو بذلك لائه صاحب أصل علاف ما اذا كات لاتستصر بالقلع حيث لايحو زالزك الاباتفاقهما يحلاف القلع حيث لانشترط دمه اتفاقههما كمي الزراجي (قوله ورجيع قبله) يكر ، ألرجو ع الفاه عالوعد الهواه صلى الله تعالى عليه وسلم المساون عند شروطهم ا تقانى وقيد بقوله قبله لانه لومصى الوقت مصاحب الوقت يقلع الاشحار والمناء ولا يضمن شد. اعدر باالا أن بضرالقلع بالارض فيتملك الساعوالعرس بالضمان ويعتسيرفى الصمان فسمته مقلوع هندية عي الحيط (قُولُهُ وَضَمَنَ المُعِيرِ للمستَّعِيرِ ما نقص الساءو العرس) لانه لما وقت وقت المعلوما فالطاهر الوجاء عما وعد فقد اعتمدعلى قوله ووثق به فقسدغره محالفه فيصمن بحلاف غيرالموقت هذامامشي علمه ف الكبر والهدرامة وذكرف الجرعن الحيط صمان القيمة فأسالاأن فلعمالمستعير ولاضر رفانضمن مضمان الهيم تمقلوعا وصارةالمجدم وألزمناه الضمان وغيسل مانقصهما القلع وقيلة متهماو علمكهما وقبل انصر يحبرالمبالك معنى الممر يحسر بعيضمان مأمقص وصمال القيسمةومالا فحدر والجار والواهب والملتق وكاهم قدموا الاؤلو بعضهم عزم، وعسيرعن عسيره مقيسل والأات تارالصف وهو رواية القدوري والشاف رواية الماكم الشهيدكي غروالافكار مان قاسالمعرورا عمايرج عيمالحة ممن عروعلي العاوادا كانبي صهي

وتصع عارية السهم ولا يضسن لان الرمي يجرى بحرى الهلال سيرفية (ولو أعار أعار أرسا للبناء والغرس صع) للعلم بالمنفعة (وله أن عبرلازمة (و يكافه قلمهما علارض فيتركان فيهمضرة مقاوعين) المسلاتة لمس فيتركان بالقيمة أرضه (وانوقت) العارية و (ضمن) المعير للمستعير (ما نقص) البناء والغرس (بالقلم)

بأن يقوم قاعمال المدة الضروبة وتعتبرالة معتبر ورادا الاسترداد بحر (وادا استعارها أيز وعها لم أو خد منه قبل أن يحصد الررع وفتها أولا) فتسترل بأجر المعير أعطيل البذروكا فتل ان كان لم ينت لم يجز لان المعير الزرع فبل باته باطل و بعد بها ته ويه كارم أشاو و بعد بها ته ويه كارم أشاو الى الجوار في المخيى نها ية

عقد المعاوضة وهناالعارية عقد تبرع سواءوقت أملم فوقت فانه بالترقيت لا يلحق بالعقود اللازمة حتى أن المعير بعددالتوفيت كاناه الرجوعهن توقيته فيأخد المستعارة بل مضى الوثت فكيف جازرجوع المعرورعلى الغار فيضمن عقد التبرع ولارجم الوهوساله ونضمان الاستحقاق على الواهب لانه ثيت فى صندن عقد تبرع قات قال في الميسوط الوجه فيه أن كلام العاقل مجول على الفائدة ما أمكن فلاحاجدة الى التوقيت في تصحير العارية شرعا عمل اوقت المدير معذلك لايد أن يكون لدكر الوقت فأند وليس ذلك الاالتزاءة يسمة البنآء والعرس فكائه أراد اخراجه قسله فصارتقر مركا (مه كائه قال اب في هداه الارض لنفسك على أن أتركها في مدل الى كذا فال لم أتركها وأماضا من الثما تدفق في بنائك و يكون مناؤل لى فان مدا له فى الاحراح ضمن فيمة بنائه وغرسه و يكون كأنه بنى له بأمره من النهاية ملحصاوقوله وليس ذلك الخبناء على مأذ كرالحا كم الشهد وأماعلى ماذكره الصنف تبعاللكنز والقدوري بقال وايس ذاك الاالتزام مأنقص البناء والغرس بالقلع على الوجمه المشروح وقول الشارح مأنقص البناء والعرص أى نقصانه على أن مامصدرية و يحو زأن تكون موصولة ونقص حينتذمي نقص المتعدى فعلى هذا تكون البناه والعرس منصوبين وعلى الاول مرفوعين كدافي العناية فالقاصي زاده لا غلهر وجسه صحسة كون الساعوالعرس منصو سينههنا لان الذي نقص البناءو الغرس انماه والقلع فيصدير المعدني على نقدير نصب البناء والغرس وضسمن المعيرفلع البساء والعرس وليس هذا بصييح لان القلع ليسر من جنس مايشمن بل هو سبب الضمان واعاالمضمو وقيمة البناء المنتقصة بالقلع وتمع أيضامحة العي على ذلك التقدر اذيصير المعي حيندوضمن المعير العلم بالقلع ولا يخفي مافيه فالوج مردم البساء والعرس لاغير حوى (قوله الدينة م الم) مانه اذا أعاره أرصاليبي صهاأو يعرس مدد فستتس متسلا غرجع ف العارية وأمر ومقاع بدائه وغرسه ويسد على أر ماب الخسيرة بان هدفا البناعو العرس لو في المدة المدكورة كم نساوى قيمته الآن هاذا كان ألفاه غلاوة يمته الاتنهة الوعامائة وصمن تسعمائة (قوله الى المدة المصروبة) فيضمن ما يقص عنه الكاعات (قوله وتعتبر القيمة) أى ابتداؤها (قول وم الاسترداد) أى يوم أرادرب الارض استردادها لان اعتمارها يوم الاسترداد أسهل كافى المحرع والولوالجي ومثله في أبي السعود حسلا فالمناعة برقه منها وقت مضى الدة (قوله قبل أن عصدالزرع) من الاحماد أي مصرمالحالمصادحمدالزرع مزوحمدا وحصادا من مايي طاسومرب كذافى العرب قال أبوالسعودمن الثلاثى المحردة مل والاصحرأن رقر أمكسر الصادم وأحصد الزرع إذاحان حصاده (قوله وقتها أولا) بونت استحساما (قوله مترك باحواليل) فاذا حصد الزرع طالبه بإمراه ل وادلم بعسقدوكان الفقيه أمواسمق الحاطا بقول انمايح بالاحراذا أحرها منهصاحها أوالقاصي ويدون دلك لايحالا حفان أبي المزار عضمان أحوالمشل وكرء الفلغ وأراد تضمين رب الارض قيمة الررع اختلف كالرمصاحب المستقى وفي موضع قال له ذلك الا أن برضي رب الارض بشرك الزرع حتى يستعصد وفي موضع قال ابس له ذلك هندية مختصر امريد اط ونص فالبرهان على أن النرك باحوال الشعسان م قال على المسوط ولميبى فى الكتاب أن الاوض تترك فى يد المستعير الى وقت ادر النالزر عباح أو بعيراً حرفالواو ينبغي أن تترك باحرالنل كالوانمت مدة الإجارة والزرع بقل بعد اله شرنبلالية ومثله فى الزياع (أقول) ونظيرها سبق من اعاوة أمة ترضع ولده واعارة فرس للعزوالم (قوله مراعاة الدقد بن) حق صاحب الارض المعارة النموت الرجو عله فيهاو-قصاحب الزرع لانه معرور بادنه له في الزرع (قوله أشارا لي الجو ازفي المعدي) وهو الختار كَافَ العَماثيـة ما وفي البحر بعد عَل هذه المسئلة وعزوه الى البهايه ولو بي حائط في الدار المستعارة استردالمعمر الدارهادا أرادالمستعير أنسرحما امهجاأ مفق بسيله دلائه والمسيله أنيهدم الحاثط أنكان البغاء من تراب صاحب الارص كدافى الحلام، وفي الحيط لواستعار أرصاا ببي و سكن واداحر ح فالبماء لصاحب الارض واصاحب الارض أحمثلهام قسدارا اسكمي والمساء للمستعبرلان هده احارة معيى لارالاعارة تمامك أ

المهادم بغديره وضولما شرط البناءله كانت اجارة فاسدة لجهالة المدة والاحرة لان البناء يجهول فوجب أحر المثل أه (قوله على المستعير) لانه قبض لمفعة نفسه والردواجب عليه زيلعي (قوله ضمنها) أى سواء استعملها بعدالوثت أولاوه ومختار السرخسي واختار صاحب الحيط وشيخ الاسدلام أنه انحا يضمن اذا استعماها بعدالونت أمااذااستعملها فلاضمان كأفى اشرنبلالية عن الجمع وفي الكافى أن العارية بعدمضى المدة تكونوديعةوصحعف الجشي حيث فالوالعج أنردالعارية لابحب فبالطلب وبعده يجب اه وهو - حجيم الود يعة ففي المسئلة قولان مصححات قالف البزازية أعاره الى اللمل فهال فيل لايضمن وان هلك فى اليوم الثانى ذكرفى المكتاب أنه يضمن تيسل أرادبه ان التفع فى اليوم الثانى به فيكون غاصبا مخالفا بالانتفاع بعدمضي الوقت أمااذالم ينتفع لايضمن كلودع الوقت باليوم اذا أمسكها بعده لايضمن وقال السرخسي يضمن على كل حال واختاره آلقاضي وفرف بين العارية والوديعة أن الامساك في الوديعة للمالك لانه بعدمضي الوقت بني على القبض السابق وهو كان للمالك وفى العاربة الامساك بعدمضي الوقت انفسه لائه مني على القبض السابق وذال كان للفسه وعدم الضدمان في الوتت كأن للاذن فلم وجد بعدمضيه ولان مؤنة ردالعارية على المستعير بالتقصيرمنه وفى الوديعة على المالك اه ومثله في الحلاصة وجامع قارئ الهداية قال ديه وهداهوالاصم وبهأ متى في الحامدية وأقره عليه سيدى الوالدر حه الله تعالى في العقود الدرية وقدم اأوائل الكتاب عمدهوله واعدم لزومها برجع المعبرمتي شاءولوه وقتة عن فتاوى القاصي طهير الدسافا كاشالعارية مؤقنة نوقت فأمسكها بعد الونت فهوضامن ويستوى فيه أن تكون العارية مؤقثة نصاأو دلالة حتى إن من استعار قد وماليكسر الحطب فيكسره وأمسك حتى هلك بضمن وغيام مثمة وراحعه (قوله لان، وتالرد عليه) أى أحربه عايه لانه قض العين لمطعة نفس موالردوا جب عليه عيني فيضمن اذا أمسكها رعده ضي الوقت التقصيره ويكون مانعا بعده صي الوقت فيضمن علاف المستاح لانه لاعب عليه الرد بل التحلية عند طلب المالك وأولم توجد لم توجد المع فلا يضمن ولا يتخفى مافى كالرم الشارح من التكرار امد كون مأساف مفرعاء ليه (قُولُه الااذَا استعاره البره نها) أَى فؤنة الرد على المعبر لان مها مفع المالك بصيرور نهامضمونة عدالهلاك فعلماحصول المفعله بمزلة حصول الاحوة للمؤحر ولذا قال فتكون كالأحارة (قوله فتكون كالاجارة) فانم الصيرمضمونة في يدالمرش والمعير أن يرجع على المستعبر بقيمته فكأنث يمزلة الاجارة ولان هده اعارة فهاممه عة اصاحبها كفى اظانمة مقدحصل الفرق سالهار بة للرهن وغيرهامن وجهين الاول هذاو لشائ مامرى الباب عندقوله بخلاف المستعير والمستاج أن مستعير الرهن لوخالف عُماد الوفاق رئ من الضمان يخلاف غير ، أفاد فى الجرعن النهاية (قوله مؤية الردعلية) لانه هو المنتفع بالعماولوجويه علمه ط فال القاصي فرالدس المارديني وهذالارواية ومعو عد أن تكون على الوصى له بالحدمة لان قبضه لمفعة فلسه وصاركالمارية اه (قوله وكد اللؤحر) لان العين المؤحرة مقبوضة لمفعة المالك لان الاحراء به فادا أمسكها المستاح بعدمضي المدة لايضمنها مالم يطالبه ساحها اء ولاعد على المستأحر ودها وانماعب عليه التمكير والتعلية ذلايكون عامه مؤنة الرد ولايقال قبصه كال لمفعة فسه دوجب أدتكون الؤسة عليه لامانة ولاعما حصل له منفعة وهي عرض بفي وماحصل للمؤحر عين تمقى مكادهو بالوجوب أولى اه زيامي (قوله والعاصب) أى عليه أحوزرد المعمو بالان الردالي المالك واجب عليه والاجرة مؤتب فعب عليه لانه تجب عليه نسم ومله وهو ردها الى مالكهالاله أزال يده عمادفي ردها مراءة ذمنه وكان عاملالمفسه (قولد والمرخن) لان قبصه قبض استيماء كان قابضاله فسه رْ باهي وه ثلاق الوجيز وهو الظاهر ودكرفي التحرير أنم عاه لي الراهن وعبارته مؤية ردالرهن على الراهن لان عيمه أماده في يدالمرخ ولهدا كان فقته وكلمه على الراهن والمصمون عليه اعماه والمالية والردتصرف اف المسين لاف المالية ومافسه العيض والعدت على الراهي والمرشون جيماياء بالرقضاء الدس وحصول

(ومؤنة الردعلى المستعير فاو كانت مؤقتة فأمسكها بعده مها حكت ضمنها) لال مؤنة الردعليسه نهاية (الاادا المستعارها ابرهنها فتسكون كالاجارة رهى الخاسة وكذا المؤجر المدعليسه وكذا المؤجر الردعليس الحصول المنفعة الموميلة الموحول المنفعة المهم

هدف لوالاخراح مافدر و المال والافؤ مقردم أحر ومستعار على الذى أخر مه المرو البرازية الحلاف شركة ومضارية وهبدة قصى بالرجو عجنى (وان رد المستعبر الداية مع عدده أو أحبره مشاهرة) لامياومة (أومع عبدر مامطاة)

التوثقة اكنتر جيم جانب الراهن بحكم الملك اه ومندله فى شرح الطعاوى الاسبيعابي وعليه فيعتاح الى التوفيق بين الموضعين فتأمل ثمرة يت الاستروشني في فتاواه ذكر كالامن القواين من غير ترجيم لاحدهما والمكن ذكر صاحب النهاية التول الاول فقط وشيد أركانه حيث قال لان الغنم حصل له ولهذا الختص به من بين سائر الغرماء حنى يستوفى دينه منه أولافكان الغرم علمه وتبعه في الدررولهذا زعهم المصنف ولهنذ كروا الوديعة ومؤنة ردهاعلى المودع بكسر الدال كأف الكنزلان منفعة حفظها عائدة اليه فكانت مؤنة ردها عليه عيني وفءة بدزاده مؤنة ردالبيع فأسدا بعد الفسط على القابض ومؤنة رد المسم تغمار رؤية أوشرط على المشترى ولوتفا يلاالبيع فعلى الباثع مؤنة ردمبيعا حلومؤنة والردف الاجير المشترك كقصار وصباغ ونساج على الاجديراذ الردنقص القبض فيه على من له معقعة القبض ومنفعة القبض هنا للاحيرادله عن وهوالاحن ولردالثوب للمفعة والعن خيرمن المنفعة وكان الردعليه مخلاف مااذا آحرقنا أوداية فأن الردعلي المالك اذله العين والمستأح والمنفعة ورمن اشئ في ضمان النساح من فصل الضمامات أن، وند لرد على الاحمر المشتركة أملامسه اختلاف ولوثم طت على المالك فانم اعلمه كدافي الشالث والثلالين من الفيه ليس (تمله هذا )اسم الاشارة راجع الى كون، ونه لرده لي المؤخرية في انما تسكون عليه اذا أخرجه المستاح باذُه أما اذا أخرجه بعيراذنه فعلى المستاح ويكون كالمستعيرلوآ حرمالعير وأدناه في نقاها الى حيث شاء فيجب عليه أى على المستعير ردها لاعلى المستاح مالوأخرجها بدون اذنه فه سرده اعلى المستحر أرضال عديه بالمقل والاخواج بدون اذن المالك وفى المع عن الحيط هذا ادا كأن الاخواج باذن ر سالمال ولو ، لااد ب فؤس الرد علميه مستأجرا أومستعيرا اله وكانالاولىذ كرمقبلالعاصبلانه راجمعالىكون، والردعلى المؤجر (قوله اوالاخراح ماذن رب المال) أى الى ملدآ خومثلا والفاه، أن المراد مالاد ب الاذن صر عاوالاها در دلالة موجود تأمل سيدى الوالدرجه الله تعالى (قوله بخـ لاف شركة) أى ردراً من مال الشركة فيها وفي المضاربة والبضاعة والاقطة والاتبق مانها على صاحب المال مضروفي احارة الفاهير ية فال شرط أحر الردعل المستاح فسدت وحمى عن المرفيناني أنها حائزة و يجعل اشتراط الردعلي المستاح بمنزلة الريادة اله والاصل أن ون الرد تجب على من وقع القبض له أبو السمود (قوله أضى بالرجوع) أمى فهما هام اعلى الواهب مر والاولى للمؤلف أن من يدافظ فه ا (قوله مجتى) الدى فهه أن وبه الرد فها على مالكهاو زاد اللقطة والآتق و ردنصف مهر المطلقة قبل الدخول وهوعين وليس فيه تعرضا الكان المقل فيه باذب مالكه أولا بعريبني الاطلاق لان مقتضى الشركة والمضاربة الاذن في المقل عمد الاطلاق وكذا الهمة لائه قد ملكما اهاو للمالك أنسقل ماكمه حيث شاءوكد اللرأة غلاث المهر بالقمض الكن يماف مماقد مماء قريماء يسادى الوالدرجه الله تعالىمن أب الضاهر أن المراد بالاذت صريحا والافالاذن دلالة موجود اللهم الاأن بخص بماد كرتمة وأن المدكورها على ماذكر ما عصل الفرق تأمل (قولهوان رد المستعير الدابة مع عبده) وكد الورد الله اصطبل مالكهاأ وردالعبدالى دارسيد ولانه تقبالتسليم المتعارف وهذالات الاصطبل أوالدارفي يدالمالان ولوردهما على المالك عصردهما الى الاصطبل أوالدارف كان الردالم ماردا على المالك اهزيابي وهذا في الاستحسان والقياس أنه إضمن لانه لم يردهما الى ماحبهما وانماضيهم تضيعاوه وقول الثلاثة عيني وجه الاستحسان ماذكراا من أنه أنى بالتسليم المتعارف لان ودالعوارى الحداو الملال متعارف كأله الييب يحر عن الهدامة وذكر التمر تاشي عن أبي سلمة أنه اداكان الاصطبل خارح الدارلا يعرأ لان الفلاهر أنها تكون هماك بلاحافط كافى المنسع وقيل هذاف عادتهم كرفى البيانية (قوله أوأجيره مشاهرة) يعلم ممحكم الاجير مسائهة بالاولى لانه يعدم عمن في عيال المستعمر نهستاني (قوله لامياومة) علوه باله لم يكن في عياله وهو يفيد أنه لوكان فى ياله يَبْرَأُلُوهُ لِلنَّالُومُ وَلَمْنَ عُبِرَاءُ دُوجُرُر طَ (قُولِهِ أُومَع عَبْدُرَبُهُ الْ فهستانى قال فى النبيين وجه الاستحسان أن كل واحدمن المه يرو ألمستعير يحمظ دواره بسائسه والدوم اليه

كالدفع الىصاحبهاعادة ولودفعهاالى المالك لدفعهاه والى المدائس وحفظه بشائسه كمفظه ينفسه فنكتني منه والتسام الى السائس أومن السائس الى السائس أومن السائس الى المالك اه (قوله يقوم علمها أولا) لائه يدفع اليه في بعض الاوقات فيكون رضا المالك موجودا دلالة وقيدل لا يعرأ الااذ أردها على من يقومهما أى يتعهدها كالسائس وقوله يقوم عليها الخ بيان للاطلاق في عبارة المصنف (قوله يخسلاف نفيسُ هذامفهوم التقبيد بالدابة قال في التبيين وهذا في الاشباء التي تكون في يدالغامات عادة وأمااذ الم تكن فى أمديهم عادة كعقد لؤلؤ ونعوه فردها المستعير الى غلام صاحبها أووضعها في داره أواصطبله يضمن لان العادة لم تحريه في مثله اه ط ويفهم منه أنه اذا كانت العادة تحرى في تسليم مثل هذه الاشياء أنه يكنى تسليمه الى غلامه كالمسمى بالغزندار عندأ صحاب الدول هل يكنى تساييمها اليه الذَّى يفلهر نعم لان العرف حرى بذالتعادة ومثله مااداكانله أحدثمن في عباله يقوم بسائر مصالحه من قبض وصرف وغيرهما وليراجع (قوله غريعته امع الاجني) معطوف على قوله بخسلاف (قوله لتمديه بالامساك بعد المدة) حتى اداهلكت في يد وضمن فكذا اذاتر كهافي يدالاجني زيلي يؤخذمه أن سبب الضمان لبس ردهام الاجنى لان الدفع الى الاجنى ايداع والمستمير علكه كأعلك الاعارة اذالاعارة أقوى منه لان لاعارة ايداع وعلىك المنفعة السيمه انفضاء وقت العارية فاله لو أمسكها بنفسه فهلكت في يده بعد دمضي مدنها يضيمها ك قدمناه فمكدافى يدالاجنبي ولذاقال انتعديه بالامساك كايؤ خذمن عبارة الزيامي وقوله والاهاأستمير علك الايداع) اشارة الحفائدة اشتراط التونيت قال الزيلى وهذا أى قوله بعلاف الاجميي يشهدان قال من المشاج ان المستعيرايس له أن نودع وعلى المتارتكون هدن المسئلة محمولة على ما ذا كأنت العبارية مؤذته فضت مدنها عم بعثهام والاجنبي لانه بإمساكها بعديضم لتعسديه فيكدا اذاتر كهافي دالاحسى اهوفي البرهان وكذا يعسى يبرألو ردهامع أحنى على الحتار بناء على ماقال مشايخ العراق من أن السنه بر علك الايداع وعليه الفنوى لانه لمامال الاعاوةمع أن فيها ايداعاوة ايل الممافع فلان وال الايداع وايس فيه عايل المنافع أولى وأولواقوله وانردهامع أجني ضمن أداها كتبأنها موضوعه دمااذا كانت المار مه مؤقت وقدانتهت باستيفاعمد شراوحينتفي صيرالمستعمرمودعا والودع لاعلاقالا مالاتفاق اه شريدلالية فالقول بعدم ايداع المستعيرذهب اليه الكرخى فال البقالي وهذا أصرومامشي عليه المصنف من أنه علكه هوقولمشايح العراق وبه أخذأ بواللبث والفضلي فالف التمرناشية واليه أشار محمدف الاصل وقالف الكافى وعليه الفتوى فبناءه فدالمسئلة على مذهب الكرحي طاهر وأماعلى تول المفتى به فعمه ول على انتهاءالاعارةلا بقضاءالمدةبان كانت مؤفتة فضت مدئها غربعتها معالاجسي كلف اليحر فلت لافرق في ايجاب الضمان بن رد نفسه و رد غيره لوهلكت عدمضي المدة فينشد قيسد الاجنبي لا يفيد تدبر أو بال است عارها ا فاستخدمها وبعددانغضاء العمل ردهام عالاجني فهلكت يضمن السبق من أمه لوعمل بعمل يتعين ذلك وايسله أن يعمل بعمل آخروالا يداع عمل آخر يرضمن فيظهر منه أنه لوردها معة قبل الاستخدام ينبغي أن لايضهن فظهرأت هدا الحل أولى على أنه لماانتها العمل والاعارة صارت وديعة عبد المستعبر فيصسبرمو دعا وهولاعال الايداع بالاتفاق ولدائ يضمن كلف الكافى وغيره قال سيدى الوالدر حمه الله تعمالى بعد كادم الكن تقدم متماأنه يضمن في الوفقية وفيجامع الفصولير لوكان العاربة. وقته فأمسكها بعد دالوقت مع امكان الردضمن وان لم يستعملها بعد الوقت هو الحتارسواء توقت نصا أو دلاله حتى أن من استعارة دوما ليكسر حطبا وكسر وفأمسك ضمن ولولم نوقت التهى وعلى هذا فضمانه ليس بالارسال وم الاجسى الاأن يحمل على ما اذالم عكمه الردتا على ومع هذا يدعد هذا التأويل التقييد أولابالعبدو الاجير فانه على هذا لافرق بينهما وبين الاجنبى حيث لايضمن بالردقبل المدةمع أى من كانويضمن بعده اكدلك فهدا أدل دليل على قولمن قَالَ ابسيله أَن يُودع وصحعه في النهاية كلية له عنه في التارخ الية (قوله مما علك الاعارة) وهو مالا يختاف

يغوم علمها أولا فى الاصم (أو أجيره) أى مشاهرة كامر فهاكت قبل قبضها (بوئ) لانه أنى بالتسليم المتعارف (بعدلاف نفيس) كوهرة (ويخلاف الردمع الاجنبي) أى (بأن كانت العارية مؤقتة فضت مدتها العارية مؤقتة فضت مدتها بالامسال بعد المدة (والا فالمستعير علك الايداع) فيسما على الاعارة (من الاجنبي)

وظاهره أنه لاياك الايداع فيمايختاف وليس كذلك ومبارة الرياعي وهذالان الوديعة أدنى حالامن العاربة فاذا كأنءلك الاعارة فيمالا يختلف أولى أنءلك الايداع عسلى مابيشا ولا يختص بشي دون شي لان السكل لا يختلف في حق الايداع والما يختلف في حق الانتفاع آه اللهم الاأن يقال ماعبارة عن الوقف أى في وقت علاث الاعارة وهو قبل مضى المدة اذا كانت موقتة وهو بعد كالاعفق تأمل أفاده سدى الوالدرجه الله تعالى (ق**ول**ه به یفتی) لم یصرم الزیلعی بالفتوی وانمیاقال الختار کاعلتمسن عبارته السابقة وصر حبه اصاحب الیمو فقال وقد تقدم أن الختار المفتى به جواز ، اه ( توله فتعين حل كال مهم) أى فى الضمان بالدفع الى الاجنبي (قوله على هذا) أى على ما اذا دفعهاله بعد مضى الوقت لكن لا يتخفى أن الضمان - منذب سبب مضى المدة لامن كويه بعثها مع الاجسى اذلا فرق حيننذ بينه و بن غيره (قوله و بخلاف) معطوف على قول المتن يحلاف وكان الاولىذ كرة همالم تأمل (قوله ردود يعه نومغصوب الم) لان الوديعة العفظ ولم يرض بحفظ فهره اذلو رضي به لما أودعها عنده و مخلاف الغص لانه صارمتعد باباثيات بده في العين و بازالة بدصاحه الولايد من أزالة يده وأثبات يدصاحها وذلك بالتسلم حقيقة أمافي الدنع الى الغدلام فيضمن بدفع الوديعة الى غلام المالك لاالى غلام نفسه زيلى مختصرا ط (قوله الى دارالمالك) وكذا اهياله هداية والمستأجر كالوديعة (قوله فانه) كذا في الهداية (قوله ايس بتسلم) لكن مسئلة العصب خلاصة في الخلاصة فالمشايخة اليحب أن يبرأ فالفالا الحام الصفير للامام فاضيفان السارق والعاصلا برآن بالرد الى منزل وم ا أومر بطه أو أجيره أوعبده مالم يردها الحمالكها اه (قوله للزراعة) قيدبه لانه نواست عاره المطلق الانتفاع يكتب أعرتني على الفاهرلانه أدل على العموم ط (قوله يكتب المستعير) الطاهرأن هذا على سبيل الاولى وهذا عندأبي حندفة لان افطة الاطعام أدل على المرادمن الاعارة لانم انحتص بالزراعة واعارة لارض تارة تكون لاز راء ــ قوتارة تبكون للمناء ونصب الفسدها ط فكانت الكتاب بلفظ الاطعام أولى اليعلم أن غرضه الزراعة وهندهما يكتب انكأه رتني لان الاعارةهي الموضوعة الهذا العقدوا الكتابة بلوضوع أوكى وفائدة الكتابة أمن حود الستعبر عند تطاول المدة أوموت المعبروأ من المستعبر من لزوم الاحر بدعوى المعبر أنه اعا آجره اه أنوالسعود (قوله انكأ طعمتني) بفتم الهمزة لانها وقعت مفعولا لكتب فه عي مصدر بقو يجوز كسرها على معنى انه يكتب هذا اللفها أعنى قوله الذأطعمةي أرضك أبوالسمود رقوله ازرعها اللام للتعليل (قوله فيخصص) قال فالتبين لان الاطعام اذا أضيف الى مالايؤكل بعرف منه أل المراديد الاستعلال بالتمكس من الزراعة يحلاف لفظ الاعارة وفانها تنتنام الزراعة والباء والمرام ونصب الخيام وعلى هذا ينبغي أن يكنب في كلفصل ماهوأدل على المقصودفية ولف استعارة الارض انك أطعمتني كذالازرعها ماأشاءمن غله الشتاء والصيف اله بتصرف ط (قوله العبد المأذون علامالاعارة الانهامن صنيع النجار وكذا السي المأذون هندية وفى البزازية استعارمن صيء له كالقدوم ونحوه ان مأذوناوه وماله لاضمال وان لعدرالدا فع المأذون يضمن الاول لاالثاني لانه اذا كان مأذونا صمنه مالدفع وكان المتاف حاصلا بتسايطه وان الدافية معدورا يضمنهو بالدف والثانى بالاخذلانه غامب العاصب انتهى ويأى تمامه قريبا (قوله والمحدورالم) أشارالى أناالأذون لواستعاريضمن للعال اذالاذن شهل الاعارة والاسستعارة ويطهر تصرفه في حقسميده وأماالحمور فلاعال شميآمن دلك الكمه ان استعارفقد سلطه المعير على العارية فلواستها كهالا نظهرف حق سمده لعدم اذنه في ذلك وظهر في حق نفسه في ضمن معد العتق هذا اداكات المعرم طلق التصرف فالوكان عبدا محعورا ومثله الصي المحعور والجنوب لميصم تسليطه لخبره فباستهلاك المستعير صارمتا فامال العمر بعيراذن معتبرولاتسليط صحيروا لحراغما يكون مى الاقوال لاعن الافعال كايأني فسنمه في الحال قوله بعد العنق) لان المعير سلطه على أتلافه وشرط علمه الضهان فصع تبليطه وبطل الشرط في ق المولى درر (قوله ولو أعار عبد دمحور عبدالحمورامثله) معبد الاول فاعل أعارو محمور صفته وعبد الشانى مفعول أعار ومحمورا صفته

به يفنى زيلي فتعين جل كلامهم على هذا و بمخلاف ردود بعة ومغصوب الى دار المالك فائه ليس بتسليم (واذا استعار أرضا) بيضاء (للزراعة يكتب المستعير) الذ أطعمتي أرضك لازرعها فيخصص لثلاييم البياءو يحوه (العبد الماذون علا الاعارة والمحسود اذا استعار واستها كمه يضمن بعد العتق ولوأعاد )عبد علامة الكها قال في الهندية مي استعار مرسى شيأ كالقدوم و نحو وذاك الشي لغير الدافع فه لك بيد وان كان المسو الاؤلمأذونا لاعب على الثانى واغماعت على الاوللانه اذا كان مأذونا صم الدفع وكان الهدلاك بتسليط ولو كالدذاك الشي الاول لا يضمن وان كان الاول محمور اعليه يضمن هذا بالدفع و يضمن الثاني بالاخذ ا والظاهر أن الحبكم كذلك في العبدين فتأمل الاأن يحمل ماهناعلى ان المدفوج مال سيد الاول ط (قول ضمن الثاني) بالاستهلاك لانه أحده غيران فكان عاصما ولاعمرة للاعارة لانم امال الغيرف كمانه استهلكهمر يدصاحبه وانحايضمن ااثاني للعال اعدم التسليط من مالكها وكون درسامتعلقا وقبته للعال فيداع قدسه علاف الاول لوجود التسليط من المالك كذافي الاشباه من كتاب الجرد كروبه ص الفضلاء ( أفول االذي ذ كرونى الاشباء ذا أودع مسى محموره الهوهي مالت فيرهما فلامالك تضمير الدامع أوالا خد قال في جامع الفصولي وهى من مشكلات أيداع المي قات لااشكال لانه يضمنها الصي المدم التسليط من مالكهاوهما لم يوجد كالا يختى انتهمى فتأمل (قوله ولواستعارذهبا) أى حيث فامت القرينة على أنه يريد الانتفاع به مع بقاء عينه أماعند الاطلاق فيكون قرضا على ما تقدم فيضمنه بكل حال (قوله - فظ) الاولى الاتيانية مضارعاً بما اليضبط ط (قوله لم يضمن) أى المستعير لانه لم بضيع اذ المستعير أن يعير (قوله والاضمن) لانه ضيعه حيث وضعه عندمن لا مقل مفظه كذافي الحيط درو (قوله لانه اعارة) تعليل لعدم الضمان وأماضهانه فيمااذا كانااصي لايضبط فلانه اضاء، فيكونبه متعديار هذااذا فارق الصي أماعنسد عدم المفارقة يذخي أنالايضمن لعدم التضييع الاادا كان باتلاف الصي (قوله والمستعير علكها) أي الاعارة والايكون مضيعا (قوله وضعها) أى المستعير (قوله بريديه) أى بدى المستعير (قوله وضمن لومام مضطهما ها ال المضر إراماق السفر لا يضمن نام فاعدد أومضطعه اوالستعار تحتراسه أو بسيديه أو يحوال ملائه عدما فظا وفى غير السدة راوحه له يحتر أسده لا يضمن لا يه حافظ ألايرى أن السارق مستحت وأس الماء يشطع وان كان في الصحراء كافي البزازية قال في جامع الفصولي المستدير أذا وضع العارية بن يديه ونام مضطع عاضمن في حضرلافى مفر ولومام القماع رجل مقود آداء في يدهم بضمن في حضر وسفر ولو أندد القودس بد مضمن لومام مضطعه فى الخضروالادلا آه وفى البرازية مام المستعيرى المعارة و. هودهافى بده وقعام السارق المتودلايضمن وانجدنب المة ودمن يدهولم يشعر به يضمن فال الصدر الشهيد هذا اذا مام مضطعما وان الديضمن فالوجهيروهذا لايداقص مامرأن نوم المضطعع فحال فرليس ترك للعفط لانذاك فينفس الموموهذا فيأمرزا تدعلي النوم اه وفيهااستعارم اللسقي واصطعم وبام وجعل المرتعت رأسه لايضمن لايه حافظ ألاترى ان السارق من تحدر أس الماغم يقعلع وان كان في العمراء وهدد افي غير السهر وان في السفر الإضمن المقاعسدا أومضط ماوالمستمار تحدرأسه أوبين يديه أوبحو المه يعد حافظااه ومثنه في الوجين المكن زادفى الحانية بعدقوله ولوال السارف على الممودس يد وذهب بالدابة ولم يعلم به المستعير كان ضامنالانه ادامام على وجه يمكن حل المقود من يد وهو لا يعسلم يكون تصييعااح (أقول) ولعل مر اد وبوجه الته نديع النوم مضعله عاكم أشار اليه بعد وقدم اهم وضفا ولا ننسه (قوله السي للاب اعارة مال طعله) هذا ماعامه العامة وأجازه بعضهم وليس له أن يمسير نفس الولد كره شمس الاغة في شمرح كتاب الوكالة وأما الصي الم دون ادًا أعارماله صعت الاعارة كم في الحاسة بدوفي الهدية وذكر مس الاعدفي أول شرح الوكاية أن الأب يعير ولده رهله ال عيرمالولده بعض المنأخرين من مشايحما قلواله دلا وعامة المشايع عسلى ان ايس له ذلك كدانى لحيط فان فعلَّ وهلك كان ضامنا اله لكرفي أحكام الصعار الاستروشي مرمسائل العارية انجو ازاعارة للمادا كان في تمليم المرفة بان دومه الى أسستاذه اليعلم المرور يخدم أسستاذه أمااذا كان يعلاف ذلك ﴿ يَجُونُ الْهُ (قُولُهُ الْعَدُمُ الْبِدَلُ ) أَى لا مِدْ تُصرف بلا يدل قوله وكذا القامي عَالف لما في الهندية حيث الوفي شرح بيوع العلماوى القاضي أن بعد ير مال التيم كذافي المانقط ولعل الموق أن القاضي عد وقدوة

ضمن) الثانى(العالولو استعارذهبا فقلد مسيا فسرق) الذهب (منه)أى من الصي (فانكان الصي (aulch) lie ( buis من اللباس (لم يضمن) والا ضمن لانه اعارة والمستعير يملكها(وضعها)أىالعارية (بن يديه قشام فضاعت لم يضمن لونام جالسا) لابه لايعدمضيعالها (وضمن لو نام مضطعما) الركه الحفظ (ايس للأب اعارة مال طفله) لعدم البدل وكذاالقاضي والومى (طاب) شخص (منرجل توراعار يه ففال أعطيك غددا الماكان لعددهب الطااب وأخذه عيراذنه واستعملهفات) لثور (لاضمان عليه) مانية عن الراهم ن يوسف وهذا نظير اقراض مال اليتيم فات لا فاضى ذلك دون أسهو عالوه عماعلل به الطعاوى متأمل (قوله لكن في الميتني وغيرهانه يضمن) ويدخرم في البزاز ية حيث قال لانه أخذ الداذنه اله (أقول) ووجهــه طاهر لانه وعده بالاعارة ولم يعره ولم يأذنكه بالاخذة الق البزازية ولواستعارمن آخرنو رمغد افقال نعم فحاء المستعير غدا وأخذه فهالتالا يضمن لأنه استعاره منه غداوقال نعرفا نمقدت الاعارة وفى المسئلة الاولى وعد الاعارة لاغير اه (أقول) وبهاتين الصورتين التي صورهما البزاري ظهر أنهمامستلتان مختلفتان لامستلة واحدة فهاقولان أولاهما الضمان وثانيتهما عدمه لان وحد الضمان في الأولى كاعلمته أنه وعدولا يحب الوفاعيه فدأ خذه مكون متعديافيضمن ووجه عدم الضمان فى الثانية انه عقد دالاعارة وبن وقت الاعطاء فيأخد ويكون مأذونا والا يضم واملماقاله الطعطاوى على عبارة الشارحمن أنهما قولان وعزاف الهندية الاول الى بجوع النواذل والثانى الى متاوى أبى الليث على الصورة الشانية فلبس هما تو اين بل همامستلتان كأعات متأمل (قوله جهزابنته أى الكبيرة أمالوا شترى لها في صعره فلاسد للأورثة عليه ويكون البات خاصة أعاده المصنف (قُولُهُ لا يَعْبَلُ قُولُهُ) يَعْنَى مواء كالدلك في حياتها و بعد مونما (قُولُه أَرْثَارَةُ وَثَارَةً) عطفه أوليفيد أنه غيرما فه وليس كداك بل موساد في بصورتها ذالنانيه تصدف بسنى الوضوع فعداه لم يعرف أصلا أوعرف ثارة وثارة أوأن أو عمى بل (قوله، يفغي) وقبل لا بصدف في اله عارية الاأن يشهد بم اعتد التجهيز وقبل يصدف مطاها الانه هوالدافع فسألم يقر بالتمليك يكون القول قوله وقيال انكال الاسمن كرام النباس وأشرافهم لايقبل نوله فى الاعارة وان كال من أوساط الماس كان القول قو له والمحتار للفتوى اله ان كان العرف مستمراً ان الاب يدفع دلك الجهازم احكالا اعار الايقبل قوله وان كان العرف مشدة كا فالقول فول الاب مع يمتعوقد أهاده الشارح بقوله ممايحهز سمناها وأدنى قارئ الهدائة بقوله القول تواللاب والام أنهر مالم علكاها واساهوعار ية عندكم مع الهم الاان تقوم دلالة ان الابوالام علكات مثل هذا ألجهاز للابه اه ونقدم السكارم على ذلك مستوفى في أب المهر فراجعه ان شئت (قوله فأن القول له) الها دروان القول له حينندفي الجيعلاف الزائد على جهازالمال وليحررسيدى الوالدرجه الله تعالى لكن خالف مالرحتي بقوله مال القولله أى فيمازاد على ما يحهز مه مثلها اله فنأمل وراجع (قوله وولى الصغيرة) أى اذاجهز ها يحهاز (قوله فماذكر) أى في اعتبار العرف وهذا الحكم في الأم والول حدلان وهبان قال العلامة عبد البروفي الولى عندى نظر أى فان الغالب من حله العارية بحلاف الأنو من ازيد شفقتهم اواسكن حيث كان العرف سترا أن الولي عهز من عنده ولانظروذ كرالمصف في مال المهرأت الام كالاب وان حكم الموت لحماله ط (قوله رفيمايد عيه الاجنبي) أى من انه أعار المتوفي هدا الشي لا يصدف الابيينة وله أن يحلف الوارث ال أنكره لي العلم كأهوا لحكم في ظائرها ط والاطهر من ها أأن يقال والحكم فيما يدعيه الاحتى كذلك أى لوجهزها الاجنبي ثمادع أنه عارية بعدموثه الايقبل قوله الابدينة لان الطاهر أنه لا يحهزه ويتركه فى يدها الى ألوت الإيمالها يخلاف الاسوالام فانم ما يحمر انم اجمال أفسهم الكن يكوب والم عليكا ثارة وثارة عارية ولذا قال شار ح الوهباسة وفى الولى عدى سارالح أى فى جعدل كالاب والام لان الظاهر في عيرهمااله لا يحهزها الاعالها رقوله كالمودع داادع الرد) وكدا الوصى اداادعى دفعها أى دفع الاما فالمعسق الى ربيا ولوأ سكرلاءين حوى أما المرتهى ولا يقبل قوه فى الردكف عام عالف ولين ( قوله والوكيل) كالوكيل بالبيع مثلاادا ادعىهلاك الامانهأوتسليمهاالررمها كان العولةوله معاليمين آه بيرى والاولى البيقول ادا ادعى هلاك المبيع أوالثمن أورد المبيع الى الوكل ط (قوله والتأمر) قال بعص المضلاء ينبعي أن يقيد ذلك بأن لا يكون الماطرمعروفا بالحياء كاكثر نطار وماسا بل يحب أن لا يغتوام ذه المسئلة قاتاهم اللهما

ألعنهم اه فالبعض الفسلاء والتقييد بالموقوف عليهم رجما فيدأنه اذا ادعى دفع ماهو كالاحرز مثل معلجم

الاستيفاء علاف الابالا أنه لا مسلحة للولدفيه بل يكون ضررا عضا بالهلاك فانم الا تضمى به اهط (أنول)

لكن في الجنبي وغد يره أنه يضمن (جهزاينسه عما عهز بهمثلهام فال كت أعرتها الامتعة ان العرف مستمرا) بن الساس (ان الاب يدفع ذلك) الجهاز (ماكالااعارة لا يغيل توله) اله اعارة لات الظاهر يكذبه (وانالم المون (كذلك) أوتارة وثارة (هالشولله) به يفتي كالوكان أكثر عاعهز بهمثلهافان القول له اتفاقا (والاعم) وولى الصميرة (كالأب) مماذ کر وفیماید عممه الاحنى بعدالموت لايشل الاستشتشرحوهاسة وتفدم فيأب المهروفي الاشباء (كلأمين ادعى الصال الامانة الى مستعقها قبل قوله) بيمنه (كالودع اذا ادعى الرد والوكيل والماظر)اذاادعي الصرف الىالموتوفعلهم

الفراش والؤذن والبوأب وغيره سعمس أرباب الجهات لايقبسل قوله الايبينة وبه أفتى شيخ الاسسلام أيو السعود العمادى مفتى السلطنة العلمة وصورة المؤال هلاذا ادعى المتولى دفع فالا الوقف آلى من يستعقها شرعاهل يقدل قوله فى ذلك أم لاالجو اب ان ادعى الدفع الح من عينه الواقف فى الوقف كأولاده و أولاد أولاده يقبل قوله بمينه وهوالمرادبة ولهم الموقوف عليهم أحدم ملاحظة جانب الاجارة فيهم وان ادعى الدفع الى الامام بالجامع والبواب ونحوهمالا يقبل قوله كالواستأح شخصا البناء بالجامع باحق معاومة تم ادعى تسليم الاحرقه فانه لايقبل قوله اه فال الشيخ محد الغزى التمر تاشى وه و تفصيل حسن خصوصافى زماننا اه وقال المولى عطاءالله افندى في مجموعة مسئل شيخ الاسلام زكر ياأفدى عن هذه المسئلة يعني مسئلة قبول قوله فأساب بائه ات كانت الوظيفة في مقايلة الدمة فهي أح والابد المتولى من اثبات الاداع بالبينة والافهي صلة وعطية يقبل فى أدائم اقول المتولى مع عينه وأفتى من بعده من المشايخ الاسلامية الى هذا الزمان على هذا مقسكين بقعو مزالمتأخرس الاحرة في مقساً لد السااعات الكن قال القرقاشي في كتابه شرح تعفسة الاقران بعد ذكر هذه الفتوى وهو تقه حسن غيرأن علماء فاعلى الافتاء بخسلافه اه قلت فالمدكور في الاسهاف والمصاف ووقف المكرانسي والاشماهمن الامانات والزاهدي عن وقف الماصحي وغيره أنه يقيل قوله في الدفع الى الموقوف علمم يدون تفصيل ف دلك الاأن يعمل على الذرية لاعلى المرتزقة فيعصل المتوفيق بن السكلامن بلامن وقد أعتمد تفصل المولى أبي اسعوداب الفرتاشي المدكورف كاب الزواهر على الاشسباه والنظائر ألكن بدون عزوالى كتاب كادكره الشارح هناعن أخى زاده على صدرالشر يعقبالزيادة التي دكرها وهي أنه لا يضمين ما أنكروه بل يدفعه ثانهامن مال الوقف فلحفظ قال العد الامة الحدير الرملي في حاشيته على العر والجواب عماتسان به العمادى أنهاايس الهامكم الاجارة من كلوجه وقد تقدم أن فيهاشو بالاجرة والصلة والصدقة ومقتضى ماقاله أنه يقبل قوله فى حق مراءة نفسه لاف حق صاحب الوظيفة لأنه أمين مماف يده فيلزم الضمان في الوقف لانه عامل له و في مضر و بالوقف فالافتاء بما قاله العملاء متعسن وقول العزى هو تقصيل فى غاية الحسن عليعمل به فى غير محسله اذيارم مسه تضمين الناظر اذا دفع لهسم بلابينة انعديه فاقهم اه قال سدى الوالدرحه الله تعمالي تفصل المولى أبي السعود في غالمة الحسن ماء تبار التمشل مالاحرة اذا استعمل الناظر وجلافى عمارة يحتاج الى البيدة في الدفع له فهدى مثلها وقول العلماء محول على الموقوف علمهم من الاولادلاأر باب الوطائف المشروط عليهم العمل ألاترى أنهم اذالم يعملوالا يستحقون الوطيعة فهدى كالاحرة لامحالة وهوكانه أجيرفاذا كتفينا ميس الناظر بضيع عليه الاحرلاس بانظاره فاالزمان والله المُستَعَان اه وهل يقبل قوله بعده زله فقد أفتى بعض المحققين بأنه يقبل قوله فى الدفع المستعقين مع عينه مادام ناطرا اه لكن في ماشسه الاشمادم بكاب الامانات قال بعض الفضل العاله بقبل قوله في المفقة على الوقف بعدالعزلو يخر جمنه قبول قوله فى الدفع للمستحة من بعد التأمل فاله فال في يتعرض المصدنف لحكم المتونى بعدالعزلهل يقبل توله فى النفقة على الوقف من المال الذى تحت بده أم لالم أره صريحالكن طاهر كالامه أن قوله مقبول ف ذلك اذا وافق الطاهر لتصريحهم بان القول قول الوكيل بعد المزل في دعوا واله باعماوكرفى بيعهوكانت العن هالكة وفيمااذاادى أنه دمع ماوكل بددمه فى واعة نفسه وأت الوصى لوادى يعدموت البشم اله أنفق عليه كذا يقبل توله وعالوه بانه أستندمالي عاله مناصبة الصمان وقد صرحوالات المتولى كالوكيل فى مواضع ووتع خلاف فى أل المتولى وكيل الواقف أووكيل الفقر المعقب الراف موسف بالاول ونالهد بالثاني ومماهو صريم في قبول قول الوكيل ولو بعد العزل فرع ف القنيسة قال وكاه وكاله عامة بان يقوم بأمرو ينفق على أهله وتن من الموكل ولم يعن شيأ للا بفاق بل أطلق ثم مات الموكل وطالبه الورثة سيان ماأنفق ومصرفه فانكان عدلا نصدف فعما فالوان انهده ومحلفوه وليس عليه سان حهات الانفاق ومن أراد المروح من الضمان فالقول قوله وان أراد الرجوع فلابد من المينة انتهاى هدذا صريح في قبول قوله في

يعنى من الاولاد والفقراء وأمثالهما وأما اذاادعي الصرفالي وظائف المرتزقة فلارهبل قوله في حق أرباب الوطائف لكن لايضمن ماأنكروه له بل دفعه ثانما من مال الوقف كابسطه في حاشبة أخى زاده فلتوقد مرفى الوقف عن المولى أبي السعود واستحسنه المنف وأقرءا بنهفليحفظ (وسواء أكان في حداة مستحقها أو بعد مونه الافي الوكيل مقبض الدن اذا ادعى بعدموت الموكل الدقيضه ودفعه لهفى حناته لم بقبل قوله الاسنة

دعوى الانفاف ولو بعد العزل وتحقيقه أن العزل لا يخرجه عن كونه أمينا فيتبغى أن يقب ل قول الوكيل بقبض الدن انه دفعه ملوكاه في حياته في حق براءة نفسه كاأ فني يه بعض المتأخر من كا تقدم اه مافي الحوى ويستتبط منذاك أنالناظر يصدر فبينه فىالدفع للمستحقين بعده زله كالوكيدل ف قبض الدين اذامات الموكل وصدقته الورثة فى القبض وكذبوه فى الدفع فالقول قوله بينسملانه بالقبض صارالمال فيده ودىعىـ ة فتصديقهـ هله بعدا عبرا فهـ هم بانه مودع كاف قان حام وي وان نـ كل لزمه الحال كما يأتي قريبا الكلام عايد ، وقد أفني المرحوم الوالد باله يصدف بيهنه ما دام ناظر اولم يذكر نقلا والمسئلة تحتاج الى نقل صريم من كاب صيح حدى يطمئن القلب في الجواب في القبول أوعد مما عايرى في الكتاب والله الموفق المواب (قوله بعني من الاولاد والفقراء) بيان الموقوف علمهم (قوله وأمثالهما) كالعلماء والاشراف وقبل المراد بآلامثال أولادالاولاد النسل والمقب والاقارب والعتقاء وقال بعض الفضلاء ينبغي أن يقيد مان لايكون الناظرمعروفابالخيانة كأ كثرنفاار زمانناس يحب أن لايفنواج ذه المسئلة كافدمناه قريسا ونقله ط عن الجوى (قوله المرتزقة)م مل الامام والوذن والبوّاب والفراش لات له شها بالاحرة بخلاف الاولادونحوه ملانه مالة محضة قال ط والفرق أن استحقاق نحو الاولادلم يكن بمقابلة عل مكان صابة محضة بخدلاف استحقاق الامام ونحوه فانله شبها بالاجرة وشسبه المفتى أبوالسسمو دذلك بمااذااستأحرا شخصا للبناء في المامع بأحرة معادمة ثم ادعى تسليم الأحرة البه فانه لا يقبل قوله كاقد مناء آنفا (قوله لكن لايضىن ماأنكروه الن) أى عدم قبول قوله الماه وفي حقهم ولا بارمهم وصول ما ادعى ايصاله البهم بدون بينسة لانما يأحذونه صله مى وجه وفيه شدبه الاحرة فاعتبار ولايسقط حقهم بمعرد قوله لكمه أهيى في حقمافيده من المال فلا يلرمه الضمان وحينت فيدهه ألههم ثانيا من مال الوقف لانه حيث لم يسقط حقهم وهومتعلق بالوفف ولم بضمن هوماتلف فى يده لسكونه أميمالم يبق الاالرجوع على الوقف ثانيا (قولهو قرَّه ارنه) بل فال في حاشية الاشباه وهو تفصيل حسين خصوصا في زماننا انتهى (قوله مستحقها) أي الامانات أو بعدموته (أقول) أوالى وكيله قال الشارح في شرحه على الملتق في أواخر الوفف وكذا رقبل قوله أى الناطر لوادع الدوم للموقوف عليهم ولو بعد موجم الافى نفقة زالدة خالفت الفااهر اه قال ف شرح تعفة الاقران الوكيل بقبض الوديعة أذافالله المودع دمعتها اليك والوكيل سكرصد فف حقد فع الضمان عن فسسملافي الزام الضمات على الوكيل (قوله الافي الوكيسل يعبض الدن) أي من المدن والصواب اسقاط فى قيل على ما تحرر أنه يقبل قول الوكيل المذ كورفى حق نفي النمات عن نفسه لا في حق الحاب الضمان على العمير لا يحتاج الى استثناء هده المسئلة من السكامة الاأن قال استثماؤها ما لاعتمار الثبانى وقدوهم في هذه المستلة كثيرون وقدح رهاالفاضل الجوى هنأ ومي كتاب الوكالة بمالامز يدعايه قال بعض الفضلاء وأفادا لحصر قبول القول من وكيل البيع بوريده مافى وكالة الاشباء اذا فال بعدموت الموكل بعتهمن فلات بألف درهم مرقبضتها وهلكت وكذبته الورثة في البيع فانه لابصد فادا كال المبيع قائمًابعينه يخلاف مأذا كان هالكا أه (قوله إذ اادعى بعد موت الموكل) أما داادع الْقبض والدفع للموكلُ حال حيأته فأنكرا لموكل يقبل قوله ولوكات فيهايجاب الضمان على الغير ويقبل قوله أيضاف نفي الضماب عن نفسم فلابرجع ااغر بمعليه لانقبضه منه بالنسبة اليه ثابت سواء صدقه فى الدفع أوكذه اه أو السعود (قولهم يقبل قوله) ادا كذبه الورثة فى القبض والدمع وعدم قدوله حينتذ بالسبة الحاج عاب الصمان على الميت لأسالدون تقضى بأمث الهافبادعائه الدفع اليه وببعليه مثل ما قبض ويلتقي قصاصاعاله على المدس وهولاعلك دلك لانه عود الموكل انعزل عن ألو كله وقد حتى أمر الاعلك استشامه وفيه اعداب الضمان على العير فلا يصدق في ذلك وصرحوافي كتاب الوكالة انه اذاصدق الديون وكيل العائب في الوكالة صارالمال المهفو عاليه أمانة لتصديقه عليها فانتني رجوعه عليه فلوأ فأم بيبة على الدفع للوكيل قبلت واندفعت الورثة

واذاصدقهالو رثتنى القبض والدفع فألامر نطاهر واذاسد قعالورنغق القبض آو ثبت ببيبة وكدبوء فى المدفع والقولقوله لانهمودع بعدالقبض لمانصواعليه من أن الوكيل بقبض الدين يصير مودعا بعدقيضه فيجرى علمه أحكام المودع فاذا صدةو في القيض صاروامقر من مان المال فيدمود بعة ط (أقول) وكذلك الوصى بعدعزله اداقال قمضت ودفعته أوهالتمي وكذبه من له عليه الطلب شرعافي القيض لم بقبسل قوله الابيينة لانه بعد العزل لاعلانا انشاء القيض وفيه ما يجاب الضمات على الغير ادالدون تقضى بأمثالها ومن حكى أمرالاعال انشاءه وفسه اعجاب الضمان على المسترلا قبل قوله ولولم يكن معزولا وكأناه ولامة القبض بأن كأت وصى المست مطلقا والقاضى وأذنله فى القبض قب ل قوله فى ذلك فقد دصر حفى التاثر خانيسة أنالوصى اذا أقرباستيفاء الدين جاز وذلك لانه علك انشاء القبض وقدقل من حررهذ والمسئلة بللم أطلع على من حررها غسيرى فتأمل فكر والعلامة الرملي (درع) الوصى اذاوفى الدن بعد بوته وأذن القاضي ثم ظهردس آخر فأنه لايرجع عليه واغما بشارلا والله تعمالي أعلم أفاده سيدى الوالدوجه الله تعمالي في تنقيعه فى الباد الثالث من كتاب الونف (قوله بخلاف لوكيل بقبض المين) هي أصل المسته ولا يعتاج الى هذه الريادة (قوله في حياته) أى الوكل (قوله لانه ينفي الضمان عن نفسه) أى وليس المقصودهم الاعجاب على الموكل قول، وموضَّا سَمُّل المقوص) الذي يقعبه القصاص عماعلي المدنون لان الدنون تفضى أمثالها رقوله نلتوط هره) أى طاهر ما في الولوا لجبة ( عوله لاف حق نفسه ) أى فيصمن ولا يرأبد مواه الى الميت وهداعيرطاهرمنها لى الفا هرمنء اربه أنه لايسدق فحق الوكل خاصة بقرينا تعلمله بقوله لانه يوجب الضمان على المن ط (قوله ولاف حق الوكل) في ايجاب الضمان على القرض (قوله وقد أفتى معضهم) هومن معاصرى صاحب الخركة كروفه اود كرالرملي في ماشينها انه هو الذى لا يحيد عده وابس في كالرم أعتماما يشهد العسيره تأمل آه مه قال في الاشباء كل أمين يدعى ايصال الامامة الى مستحقه قبل فوله كالمودع والوكيل والمصرالاف الوكيل مقبض الدين اذا ادعى بعدموب الموكل انه قيضه ودفعه له في حاله لم يقبل الابمينة بحلاف الوكين بقبض العين والفرق في لولوالج بقائه عني (و أقول) تعقبه الشريبلالي أحدا منكلام الولوالم بقوء يرهامن كتب المدهب باندعوى الوكيل الايصال تقبل ابراءته بكل حاروا ماسراية وله على موكله لمسمر أعرعه فهو حاص عادا ادعى الوكس حال حياة موكله وأمايعد موته ولاتثبت مراعة العرام الاجامة أوتصديق لورثة الى آخرماد كره في الرسالة المسماه بمنه الجليل في ول أول الوكيل كدافي حاشمية أبي السعود (قلت) وللعلامة المقدمي أيضار سالة في هسده المسئله د كره الشرنبلالي في مجموعة وسائله عقب الرسالة التي ألفهاو استشهدم اعلى ماادعاه فارجع الى تبيك الرسالتي فقد أشبعا الكارم فهما حراهماالله تعالى خبرا وقدممادلك فى الوكلة فارجع المدال شئت وقدمنا العربم انصدق أعوكمل لارجم على مانضاع الاادامى، موقت الدوم للقدر المأخود ثانيا أوقال له قبضت مماعلى أى أمرأتك من الدس والحاصل أنه أمي ورصد وفي رفي الضمان عن نفسه فلارجو علورثة على ميالدين ولاللدا وعرامد حافهلاه اعادهم اله منامعني أنه أسي لا مه وكيل الدائن في القمض ولاصمان عليه ولايسقط دن الوكل عن مدويد لان معى قض عالدى لروم مثله المدور على دائمه بدوعه اباه عند دالقصاء وتقع المقاصة بذلك لان الدس وصف الذمه لا عكى قضاؤه والايصدق في دعوا ولزوم الدي في ذمة مو كا يجمر ددعوا وأدالامن يقبل قوله في دُفر الفيان في الزام العيروهدو افليرة مأ تقدمت من عدم الله وقول المتولى ووحث الى أر ما الرماثف ولاصمان علمه غربمد كابتي هد الحل وجدت والارفرالي الحير الرملي مذ كورافي فقاو ير سدر في الدا وكات زوجهاف فبص مال عقمضه و د معدلها عمات هل يضبل قوله بين ف د مع ذلك أم لا أجاب ال كان الموكل ميسه قبض ودبعسة ويحوهام الامامات فالعول قوله سمينه في القيض والدع اهاوان كان قبض دي وأورن بقيه الورثة بالقبض وأمكرت الدفع مكدلك الهول فوله بيهمى فالدمع دان آمكرت القبض والدمع

(بخدالاف الوكد بقبض العبر) كوديه مقال قدضها في حياته وها كمت وأنسكرت اليه قاله بعد قلانه يني المضمان عن نفسه يحلاف المحمل عن نفسه يحلاف الوجد الفيمان عن المقبوض وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق كاله الولوا لجية فلمن وطاهره الله الايصدق فلمن وطاهره الله الموافق حق ففسه ولاق حق الموافق علمه الموكل وقد أفتى بعضهم الموكل وقد أفتى بعضهم

لايقبل توله الاببينة واذالم تقميينا رجعت الورثة بعصته امنه على المدبون ولابرجع الدبون على الزوح لان أقوله في مراءة نفسسه مقبول لافي ايجاب لضمان على المت والزوح فما يخبر بوجب في ذمة الزوجة مثل دينها على الغريم لماتقر رأن الدبون تقضى أمثالها وقدعزل عن الوكلة عوثر انهولاعل استشاف القبض بخلاف مااذا كانت حية أوكان أاوكل فيهود يعة لان في الاول علان الاستثماف فالث الاخمار وفي الثاني ايس فهايحا الضمان علمها وهذه المسئلة قد زلت ومها أقدام وانعكت فماأفهام وقدذ ومض معاصرى مشايخنا أخ أتحتاح الى التحرير واعتذر بعضهم عنه بضيق لونث لاما لتقصد يرفقنال كان يختل بخاطرى كثيرا أنأجم في تحريرها كالامايزيل اشكالاو يوضع مرامالك الونت يضيق عن كآل الشحقيق وأمكني بفضل الله تعالى وسنهوه تشالتحريرها على الوجه الاتهو أنزات كل فرع منها منزلته في أصله وكذبت على بعض واشى بعض الكتب ماحاصله اديم ولاار الوكيل مبض الدين بصبر مودعابعد قبضه فغرى عليه أحكام المودع واندمن أخسبر بشيء والناستشاف يقبل قوله ومالادالا وان الوكيل يدول ووت الموكل والنمن حكى أمر الاعلال استشافه الكال فيه اعداب الضميان ولي الدبر لا بقسل قوله على ذلك العير والايقبل ومن حكى أمراعلك استشافه يغبل وان كأن ميه اعمات الضمان على الغيرفارا عات ذلك فاعلم اقه متى ثيت قبض الوك ل من المديو نسمنة أو تصديق الورثة له والقول قوله بالدوم المسه لايه و دع وعد القبض ولوكذبه الورثة فحاللاه مولائم ميتصديقهم له فىالقيض صاروا متمر تنعآر المبال في يدهوديمة وادالم يثبت لقبض مان أنكروا القبض والدمع لايقب لقوله في ايجاب الضمان على الميث ويقبسل قوله في براءة مفسه فترجع الورثه على الغرس ولارسع العرس علمه لائد لاعلان استشاف القيمن لعزله بالموت وقبضه الدى العرب ثابت مهو مالاسد فالبهمودع والفول قول المودع في الدفع سينه ودال لامه مصد في المعمق الوكالة وقدصر حوافى كتاب الوكالة الأالمدس اذاصد قدرك في العائب في الوكالة صارا لمال المدووع الية أمانة اتصديقه علها فانتقى رجوعه عليمه داوأ قام المدس بيمة على الدفه الوكرل قبسل واند عث الورنة وانصدق الورثه الوصكمل في القبض والدف فالامرط أهر في عدم مطالبة العربم وقدر تشذمته بتصديقهم فتأمل ذاك واغتنمه فانعمقر دولوأراة الوكال تحلم الورثة على في العلم القمض والدمع أوأراد الدبور ندلك فلدذلك ولوضهنوا المدبون معسدا لحاف وأرادأن عاف الوكل وإالدوم للموكل الطاهر أنله دال الماتة رأى الوكيل بالقيض خصم ومن أن المال في والمائة وكل أمين ادعى إيصال الاماندالي مستحقها فالغول قواه والكرم فسل قوله فعلمه البمبر وقوله فيحقىراء بفسهمة ولروانهم يقدل فيحق التحاب الضسمان على غيره وأدضا كل من أقررتي لمرسه فأيه يحلف اذاه وأنكره الى غير دلك من الضوابط والقواعد ولان المدنون له أحدد المالن اما الذى دعد مالوكل وامالا ورتذوا لدى دفعه الورثة اداعادوا الى تصد يق الوكيل بسفرد، وكدلك الذي دومه الوكيل ادا أقر الوكيل عدد أن دومه المدنون الورثة بأنه لم بدفعه مالموكل وأنه باف عنده أواستها كمديرده على الدادم هدداما طهرلى من كالمهم وتعقهت مدولم أرمن أشم القولف المسئلة ولامن أعطاها حقهافى الاستقصاء وأوجو الله تعالى أن بكون هذا التعقه صواباوالله تعالى أعلم اه (قوله اله يصدف في حق الهسه ) أي فيرأ (قوله لاف حق الموكل ) أي ولا عب عليسه شي حق يأتق قصاصا على المد يورد ويلرم من هذا ال الديون لايم العدم تصديق الوكيل في حق الموكل وايس المدنون الرحوعه إلى كدل حدث مدقه في الوكلة تجاسات (قوله متأسل عدد الفنوى) هذا انماعتا- المهاد أكان ظاهر الولواليم ماذ كره وابس بظاهر ها ومتعين ما أدير به المعض فناه ل مله ايس الورثة الرجوع) أى على المستعير الموصى له سواء كانت مطاف أوم في فته و محله ادا كانت نحر ح الرقبة من الثاث وقبل بعدمون الموصى الولم يقبل بعده بطات كاذ كروه في الوسية بالخدمة والسكمي (قوله تفسم عوت أحدهما فلورنة المعبر الرجوع وابسر لورثة المستعير الانتفاع حتى لواستعم ادهاد مكت ضمنوا

انه يصدق في حق نفسه لافي حق الموكل وحسل عليه كلام الولوالجيسة ويتأمل عندالفتوى \*(فروع)\* أوصى بالعارية للسالورقة الرجوع \*العارية كالاجارة تنفسخ عسوت أحسد هما وعلم سهدين وعده

وهدد فائدة الفسيخ كالايتفى ط (قوله بقديرعينها) يمنى لم تعلم عينها أى بأن مات جمه لا ألها (قوله با فالتركة بينهم) أى بن المعير والغرماء بألحصصات لم توف التركة بالكل لانم اصارت مضمونة علبه فكانتُ كبقية الدنون (قوله استأجر بعيرا الى مكة فعلى الذهاب) لان الى الغاية وجعل غاية الاستخبار مكة ولوقال له أعرنى هدداالبعد يرلاذهب بدالى مكة كان على المستعير أن يردالعارية الى المعير سيت أخذها منهو كانت العارية على الذهار والرجوع عرفار حسق (أقول) الفرق بن الاجارة والاستعارة أن الاستعارة عالم المنفسعة الاءوض وفي التبرع تحرى المسامحة فأما الاحارة فتمليك يعوض ومهيى ذلك المضايقة كذاف ِ قروقًا لِحَبُو بِي ۚ ﴿ فَوْلِهُ لَا نَارِدُهَا عَامِهِ ﴾ أَى وهولاية ـكن من الردالابالحجيء يخلاف الاجارة فأن ونة الرد على المالك وهدذافرقآ خرغيرالدى قدمناهقر يباع الحبوبي وفى الهندية لواستعارها ليحمل علها كذامها من الحنط الحالبالدوه الكت الحمط الحفال بق فله أن يركها الحالبلدوف العود أيضا الح منزل العبر اه (قوله لائه أعره اللذهاب لاللامسال ) أى فكان به متعديا الكن قديقال انه تمالف الى خير قلا يكون متعديا اللاأن يقال ان امساك الدابة في المكان ضروبها عادة فتأمل (قوله لانه عاوية عرفا) أى وهاكت من غير تعد من المستعير فلا تضمن لان القرض الحا يكون في المثليات واستقراض غيرها فاسدي عرم تعاطيه وفعل المسلم يحمل على الصلاح ماأمكن والعارية والقرض ينوب كلمنهده اعن الاخواستعمالا فكاأن عارية المثلي الدى لاعكن الانتفاع به الاباستهلاكه ترض فكذا استقراض الهين التي ينتفهما ثم ترد الى صاحبه اعارية وهي أمَّان لأضمن أفاده بعض الفضلاء (قوله لاعوض) أي وهما قدجه له عوضاوهو كون الساء الذى أحدثه المستعبرلة (قوله عهالة المدة) وكد االبدل لان قدر ما ينفقه في العمارة غير معاوم عال عقد الاعارة والفاسد عب فيه أحرالمثل بالانتفاع وقد حصل وعبارة لحرعن الحيط لجهالة المدة والاحرة لان البياه مجهول وَ حِبِ أَحرالمُسلُ اه فأَعادأن الحكم كذلك لو سن المد فليقاء حهالة الاحرة وهو طاهر اه \* قال في البرازية دوع داره على أن يسكنهاو يرمها ولاأحروهسي عارية لان المرمة من باب الفيفة وهي على المستعير وفي كتاب العارية يخلامه اه (أقول) الذي يظهر النفرقة بساس تعارة الارض ليبي فم او يكون البداء للمالك فهمي اجارة فأسدة بحدفها أحرلتل والبماء اصاحمه وبساستعارة لدار ليسكنه اوترمهافهي عارية الماذ كروالوجه طاهر (قوله وكدالوشرط الحراح) أى خوام المقاسمة أوالموظف على المستعمرها ما الكون أحارة فاسدة لان الحراج على المعسير فاذاشر طه على المستعير فقد جعله مدلاعن المنافع فقسد أتي ععى الإجارة والعبرة للمعابى فى العقور وتبكون اجاره فاسدة لان قدرا نظر اج يجهول أما ادا كأن تواح المقاسمة ونلاهر لانه بعضائهارح والحارج زيدوينقص وأماذا كانخراجاموطفافاته وانكان مقسدرا الاأن الارضاذالم تحتمل ذلك القدر ينقب عربه وجهالة البدل في الاجارة تفسد الاجارة اله من عن مجمع الفتاوي (قوله والحيلة)أى في صمة كون الحراج على المستعير (قوله أن يؤ حره) أى من أراد العاربة (قوله منه) أى من دلك البدل ونه حائر فانه وكام باداء ماعايه من مالله عليه اله منم (قوله انعلم رضاصاحبه) فانعلم ددم رضاه يذخى أن لا يصلحه لانه تصرف فى ملك العدير بعيرادنه قل آب وهبات ولاشك أن خطه ان كان يساسب خط الكتابوهو يقطع نالصوادهما بصلحه وأصلحه لايكره مساحب الكتاب ذاك ان كان عاذلاو يسغى المستعمراد الميكن خطامناسا ننيكتب الاصلاح في ورقة ويضعها في الكتاب ويعلم عليه المعلمية المعالمة الم فيصله لاراصلاح كتب العلم من القربات والافلانفعل والواعل نبغى أريضمن وان لم قعلع بالعلط راحم اعلممه أواسحة أصمراه ومثل المدبعبر المستأحر وفي الحديث من نظرفي كتاب أخبه بعير اذنه وكاتخما عطرفى المار وهو يحول عدراهل العلم على كتب الرسائل أماكتب العلم فينبغي أن يحوز المطرفيها اذاكانت لاتصرو بالبطرو التغلب وعادة الماس في ذلك المساهل والمسامح مقو الأحتياط عدم العظر الابأس اه عبد البر (قوله عما مناسب) بنهممنه أنه لا يصلحه عماردى و بقص قيمته لانا لم يعمى اصلاحه به بل عكن

يفسيرصنها فالتركة بيتهم عالمص \* استأحر بعمرا الىمكة فعلى الذهاب وفي العارية على الذهاب والجيء لانردها علسه ياستعارداية الدهاب فامكهافى يتنه فهلكت ضمن لانه أعارها الدهاب لاللامسال باستقرض ثورافاغارعلمه الانراك لم مضمن لانه عارية عرفا استعارأرضاليدي وسكن واذاخرج فالساء للمالك فالمالك أحرمناها مقدار السكي والساء للمستعير لان الاعارة علمك ولاعوض فكانث احارة معنى ومسدت عهالة المدة وكد الوشرط الخراج على المستعير لجهالة البدلوالم الذانيو حو الارضسنن معاورة مدل معاوم شميأمن ماداءالحراح ممهم استعاركاما فوحدته خطأ أصلمه انء لمرضا صاحبه ذان ولا أثر سركه الافىالقرآن لاناصلاحه واحب عفط مناسب

اسلاحه بمناه خط يناسبه وهذاف زمانهم أمافى زماننافلا يصله الابعد تعقق فساد ما ير بدا صلاحه لا بحدرد الهمه القاصر وان اعتقد دأنه مصيب لانه بسبب الجهل يفلن المستقيم خطأ فيفده باصلاحه وقد عايناه كثيرا به والحاصل أنه ان علم ان صاحبه يكره اصلاحه لا يفعل لان التصرف في ملك الغير لا يتعوزوان علم أنه لا يكره اصلاحه وكان خطه يناسب الكتاب وهو يقطع بالصواب فيما يصلحه له ذلك والاراجم من هوأ علم منه أو نسخت مستحدة أوكتب فى ورقة و يضعها فى المكاب ليكتب يخط مناسب لان اصلاح كتب العلم من القربات ولا يأثم بترك الاصلاح الافى القرآن العظيم لانه واجب الاصلاح يخط مناسب (قوله فنى الوهبانية) فى نسط بالفاء ولا يظهر تفريعه الابالنظر الى أول المسئلة وهو قوله استعار كابا النه وفى تسعيب الوا ووهى طاهرة و ثبت فى العض النسخ بعدد البيت الاول وفي معاياتها

وأىمعيرليس علان أخذها \* أعاروف غيرالرهان التصور

(قوله وسفر ) بكسرالسين اسم الكتاب المستعارفانه تقدم الكادم عليه قريبا (قوله وأى معيرالخ) بعنى أى معير أعارم لكه لغد برالرهن ولاعلك استرجاعه فالجواب أنها أرض أحرها المالك الزراعة ثم أعارهامن المستأس وقد زرعها فاله لاعلك استرجاعها لمافيه من الضررون فسخ الاجارة من حسين الاعارة وبلوم المزارع أحزالمثل منوذن الرجوع كأفى شرح الشرنبلالي علمها وكذامعير أمةلارضاع الصغير ولايحدغ سيرهاأو لأيأخذا لانديها ولايستردهاالى أن يتم الرضاع وله أحرمناها وكذامن أعارداية وطلمهامن مكان لا يجدونيه مايكترى وقد تقدم ذلك كاموا نمساقيد بغيرالرهن لانمن أعارمتاعه ليرهمه المستعير لايسسترده الابعد قضاء دسالمرتهن كاتقدم ويأنى فالرهل اه (قوله وهل واهب لابن) أى ساانسب (قوله بجوز رجوعه) أتحرجوع الات فمساوه ملاينه وصورته وهسالا بنه الرقمق شبأ عانه يحوزله الرجوع فمه لان الرقمق لاعاليت وتقم الهبة لسياده منكون لاجنبي فبثبت له حق الرجو ع وتمام هذا البيث ﴿ وَابْتِعَارِقُومُ الْمُعُمُولُهُ مُعْظُرُ ﴾ وصورته استأحرةومالحلجنازةوهماك من يحملهابعيرأحراتعظره ذءالاجارة (قولهوهل مودعماضيع المال عسر ) حوما اذا دفع المال لرجل وقال ا دفعه لفلات بعدموني رصة مني المه وكان المذكوروا رثاله مدفعهااليه بعد ونهضم ومثله لوقال ادمع لقاتلي لعدم محة الوصية الهما مصار المال للورثة عوت المودع وكان الامر فيه لهم لاله فبدفعه صاردافها بعسيراذت المالك وقت الدفع والا ذن قد عل اذب عوثه وقول ماصيم المال) فيه تسامح لائه دفعه بعبرا ذن مالكه وهو تضييع لانقضاء اذن الا ذبعوته وخروح المال عن الكه ودخوله في ملك الوارث لعدم صحة الوصية الوارث والقاتل ومن انتقل المال الى ملكه له يأذن له بالدفع لكنه حيث دفع الوارث ينبغي أن يضمن مازا دعلى تدرنصيب واليتأمل والطاهر أن له الرجوع على من دفع اليه وهذا عربيت وصدره بومن عارم اطعام عبد قراضه بهوصورته مظ ارب استرى عبدا بألفسين ومال المضاربة ألف فأنه بالفاقه عليه يكون متبرعالانه لم يبق فى يدهشي من المال فالدفقة استدانة على المال وانه لاعلمكهاالا أن رمع الامراني القاضي فيأذناه فيكوناه الرحوع ﴿ فروع ﴾ اذامات المستعبر أوالمه ير تبطل الاعارة خانية واستعارمن آخوشيأ فد معمولده الصغير الحدور عليه الى غيره ساريق العارية فضاع بضمن الصى الدامع وكذا المدفوع اليه تابرخانية عوالحيط جررس استعاركا بافضاع فحاءصا حيه وطالبه فلم يحبر بالضياع ووعده بالودنم أخبره بالضياع ولفى بعض المواضع ان لم بكر آيه امن رجوعه ولاصماب عاميه أ وانكانآ بسامءن ليكن هدواخلاف ظاهرالروابة قال في اليكتاب يشمن لايه منياقض ولوالجسة يبوومها إ دخل يته باذنه فأخذانا الينظراليه فوقع لايضمن ولو أخدده بلاادنه بحلاف مالودخل سوقا يباع فيها لاناه يضمن اه 🦋 جاءرجلالىمسستعيروقال انى استعرت دابة عندحرمن رجها ولان وأمرنى به بضها فصدقه ودفعها ثم أنكر المعير أهر مضمن المستعير ولايرجع على القابض فأوكدبه أولم إصدقه أوشرط عليه انصعان فائه يرجدع قالوكل تصرف وسبب للضمان لوادعى المستعيرانه فعله بادن الميروكذب المعيرة من المستعير

فنی الوه بانیهٔ رسفررامی اصلاحه مستعبره بیجوز اذامولاه لایتاش

وفى معاياتها وأى معيرليس علك أخدما أعار وفى غيرالرهات النصور وهسل وأهب لابن يجوز رحوعه

وهلمودع ماضيعالمال يخسر



مالم يبرهن فصولين بيوفيه استعاده وبعث قنهليأتى به فركبه قنه فهاك به ضمن القن ويساع قده مالاعفاد في جمه وأتلف وديعة قداها الااذن مولاه اله بهلوذها الى مكان غير المسمى ضمن ولوأ قري منه وكذا لوأمسكها في بيتمولم فذهب الى المسمى ضمن لانه أعاره الذهاب لا للامسال في البيت (يقول الحقير) برد على المسئلة بناشكال وهو أن الخالفة فهما الى خيرلا الى شركان الظاهر أن لا يضمن فهما ولعل في المسئلة الثانيةر وأبتين اذقدذ كرفي التحر مدلوا ستأحوق دوما الكسر الحطب فوضعه في يته فتلف بالا تقصير قسل وقيل لاوالكث المعتباد عفو نور العين يها ستعاردابة غداالى الليل فأجابه صاحب الدابة بنعم ثم استعارها غدا آخوالى الليل فأجاب بنعمفان الحق يكون السابق منهماوان استعادا معافهدى لهما جيعا هندية من شرائة الفناوي وفهااستغاردانة لحمل علمها حنطة فبعث المستعمر الدانة معوكمه لحمل علمها حنطة فسمل وكالدط هاماانفسيه لم يضمن نص علمه في كتاب الشركة وهذا يحب هكذاف الصغرى \* ولو أدخل المستعمر الحل فى بيته وترك الدابة المستعارة في السكة فه لكث فه وضامن سواءر بطها أولم ير بطها لانه لماغيها على بصره مقدضعهاجة إوتصورانه اذادخل السحد أوالبت والدانة لاتغب عن بصره لاعب الغ عان وعلمه الفتوى كذافى خزانة المفتى \* لوكان بصلى في الصراء فنزل عن الدابة وأمسكها فانفاتت منه فلا ضمان علمه وهذه المسئله دليل على النائمة عيرأن لا يغيمها عن بصرة كدافى الظهير ية جرجل استعاردا ية المشمع حنارة الى موضع كذا فلما انتهي الى المقبرة دفعها الى انسان و دخل ليصلى فسيرقت الداية فالجدر جمالله تعالى لا كون ضامماً كذافى فتاوى قاص جان وصارا لحفظ بمفسه في هذا الوقت يستشي عن العقد كذافى الناتر خائية بهقال أعرت دايتي أوثو بي هذا الفدلان ولم يكن حاضرا ولم يسمع فياء وذهب به يصمى الااذا سمع هوأورسوله أو أخبره وضولى قدسمع قال بذبغي أن لابضمن ان كان عدلا عند أبي حنيفة رجه الله تعالى كذا في التاتر حانمة يولو راق الرجل في السراويل فتخرق لم يضمن كذاف الينابيع بدوف دناوى الدينارى اذا انتقص عير المستعار في الاستعمال الحب الصمان بسبب المقصان اداآسة عمله استعمالا معهودا كذافي العصول العمادية 🚁 ولواستعارثو باليبسطه دوقع علىممن يدشي أوء أرفوقع عليه فتخرف لا يكون صامما كذافي مناوى فاصى خان بورجل استعارمن آمر أة شيأ مما كان ملك الزور ح وأعارت فهاث ان كان شياق داخسل البيت وما بكون في أمديهن عادة لاضمان على أحد أمافي الثوروا الفرس فيصمن المستعبروالمرأة كدافي الخلاصمة وادا وسم العارية عم قام وتركها ماسيا وضاعت ضمن كداف السراحية برجل دخل الحام وسقطت قصعة الحام من بده وانكسرتف الحام أواسكسركو زالففاعي من يده قال أبو كرالبلحي لايكون ضامنا فيل هدذا اذالم يكن من سوءامسا كه فان كال من سوءامساكه يكون ضامما كذافي فتاوى فاصى خان ﴿ أَعَارِ فَرَسَا أَوْسِيفًا لمقاتل فنلف لايضمن كدافى النائر خاسة واستعارفاساوصر مه فى الحاس ويست فى الحطب وأت بلماس ثامية ومربوأس تلاث الفاس فأ حكسر يصمن كذافى القمية وبه أفثى القاضى جمال الدين وقال الفاصى بديسع الدين انكان الصرب معتادا والاكدافي التاتر خانية يبواذا طلب المعير العارية فمعها لمستعير عمة فهو ضامن وان لم عمدها ولكن قال لصاحبها دعها عمدى الحاغد ثم أردها عليك مرضى بذلك تم صاعت لاصمان عليه كذافى الحيط \* طلبها فقال مع أدفع ومصى شهرحتى ها لكت ان كان عاحزاوتت الطلب عن الرد لا يصمن وانكان قادرا ان صرخ المعسير بالكراهة والسفاط في الامساك وأمسك بصمن وكذاان سكت وانصرح بالرضا بأنذقال لابأس لأيضمن وانتام يطلب وهو لمهردها حتى ضاعت الكانث العارية مطلق فالايضمن وان قيدها يوقت ومضى الوقت ولم يردها فن من وقد مردلك \* وفي المنتي رجلي مال اهيره أعرتني هده الدار أوهذه الارض لابنها أوأغرس فهاما بدامن انخل والشحر فعرسستهاهددا النخيل وبنيتهاهد االبماء وفال المعير أعرتك الدأد والارض وفتهاهذا البناءوا اعراس طاقول قول المعير وان أفاحاالينة فالبيبة بينه المعيركذافي الحيط به رجلات يسكنان في بيت واحدكل واحد فى زاوية فاستعار أحده مامن صاحبه شيأ فطلب المعمير

قوله قبل الح كذا بالاصل ولعل الصواب قبل يضمن وقبل الح اله مصححه \*(كابالهبة)\*

اصلا فقال السستعيرومتعته في الطاق الذي فرزاو يذلئ وأنكر المعيرفان كان البيث في أيديهما لاضمان عليه وكذافى عبط السرخسي \* قال لا من خديد عبدي واستخدمه واستعمله من غير أن بعير ما لد فوع اليه فنفقة هدذا العبدعلى مولاء كذاف الوجيزال كردرى بهوصم التكفيل ردالعارية والمغصوب ولوتوكل بالرد لا يجبر الوكيل على النقل الى منزله بليد نعه اليه حيث عدم كذاف الكافي ورجل دخل كرم صديق له وتناول شيأبعيراذنه ان علم ان صاحب الكرم لوعلم لايبالي مدأ أرجو أن لا يكون به بأس كذافى الحلاصة \* أواد أن يستمدمن محبرة غسيرهان استأذنه له ذلك وانعلم مكذلك انالم يتهموان لم يفعل شيآمن ذلك ان كأن بينهما انيساط والابأس وأنضاوان لم يكن أحب أن لا يفعل ذلك كذافى الوجيز للكردرى بورجل رهن عندرجل خاتما وقال المرشن تختم فهاك الخماخ لابهاك بالدين ويكون الدين على حاله لانه صارعار يه ولو يختم ثم أخرح الخاترمن أصبعه عمهان بالدس لانه عادرهنا فالواهذااذا أمر وأن يتختم به في خنصره فان أمر وأن يتختم به فى السبابة فهلا عالة النختم به أن بالدين ولوأمره بأن يغتم به فى خنصره و يحمل المفص من حاسب الكف فعسل الفص من الخارج على ظهر الاصبع كان اعارة وهو ومالو أمره بأن يعتم به فى اللنصر ولم يأمره أن يحعسل الفص في جانب البكف سواءو يكوت آعارة هو الصحيم كذا في فتاوى قامبي خان \* وفي رهن الاصه ل لو وهن عبسد اقدمته ألف بألف شماستعار الراهن شمرده علمه وقيمته خسما تة فهاك بمالك يحميع الدس أمتير قسمت مفى الرهن يوم القسض الاول ولوكان مكانه غصت معلى العاست قسمته حين غصت ثاسا كدافى الفصول العمادية بهاستعارمنشارا فانكسرفي النشر نصفى فدفعه الى الحدادفو صله بعير اذن المعير ينقطع حقه وعلى المستهبرقيه تهمنيكسيراو كذاالعاصب اذاغصه منيكسيرا كذافي القنبة في كتاب الغصب انتهبي هندية وصها ولواسستعارورسا لبركهاالى موضع كدافركمهاوأردف معهآ خرفأ سقطات حنيناه لاضهان علمه فيالحني ولكن انانقصت الام يسب دلك معلمه تصف النقصان وهدد ااذا كأن الفرس يحال عكن أن ركيما نمان وأمااذا كأن لايمكن فهواتلاف فيضمن جيرع المنقصان كذافى العمادية اه وفى الهندية من ألباب الثانى استعارداية لبركها ينفسه وكماوأردف غبره فعطيت يضمن نصف القيمة كذافى غاية الممان هدااذا أردف رحسلا فان أردف مسا مصي قدر الثقل هذا اذا كاست الدامة تطمق حلهمافان كانت لاتطبق مضين جمع القدمة كدافى شرح الجمامع الصغير لقاضي خان اه بداستعار مجملاً وفسطاطا وهوفي الصرفسا فريه لمريضهن ولوساهر يسسمف استعارهالضرب أوعمامة استعارها للتعممضون والفرق ان المحمل كالفسطاط يستعمل خار حالمصرعادة فمكون اعارتهما اذمالاسفر بهما يحلاف السيف والعمامة لكن على قماس مسئلة الاخراح بالنو مبان استعارتو باو داية حتى وقع على الاستعدال في المصرة خرج مهما عن المصرفان استعمالهما ضمن وان لم يستعملهما فغي الثوب لم يضمن لانه حافظ له خارح المصر كأني المصروضمين في الداية لانها بجدر د الخروج تصير عرضة للتاف فيكون اخراجها تضييعا لهامعني كحف الفصولين ينبغي أن لايضم بمماأى المحمل والفسطاط أعناوعلى قساس مسالتهما بنبغى أن يلرمه الضمان فى الثوب أنضا كه فى اخراح داية العاوية قال في الذخيرة و يحوزان بفرق بينهماو من مسئلة النوب بالتأمل فلمنا ولي فيها نقروي بوان المستاح والمستعبر لوخالف تمعادانى الوفاق لايعرأعن الصمان على ماعليه الفتوى فصولين والله تعالى أعلم وأستعفر الله العظيم

قالط هى من صفات الكال عان الله تعالى و صفيها نفسه بقوله عزوجل أم عندهم خراش رحة ربك العريز الوهاب والمشراد اباشرها فقد اكتسب من أشرف الصفات لما فيها من استعمال الكرم واز اله شمال المفس وادخال السرور فى قلب الموهود له وايراث المحبة والمودة ينهما واز اله الضعينة والحسد ولهدا من باشرها كان من المفلمات قال تعالى ومن وقد شم نفسه وأولئك هم المفلمون اله تهيين قال الشهى هى فى الاصل مصدر محذوف الاول معوض هاء التأتيث وأصلها وهب بتسكين الهاء وتحريكها اله مكل على كله كعدة عيسنى

و يتعدى الفعل بنفسه وباللام و بمن كمانى أحاديث كثيرة خلاها لامطر زى في انه خطا وللتفتار انى في أنه عبارة. الفقهاء اه قهستانى قال المولى عبدالحاليم يقال وهب مالاوهباوه بقوموهبة والهبة قد تطاق على الموهوب (قوله وحمالمنا سيقطاهر) هو أن كالدمنهما علمك بلاءوض ووحه تأخير الهبة عن العارية هو أنها عالميك عن ومنقعة بلاعوض والعارية تملك المنفعسة الاعوض فكانت العارية كالفردو الهبة كالركب والمفرد مقدمها المركب طبعافقدموضعا (قوله هي لعة النفضل على العبر) أي عانتفع به مطلقا (قوله ولوغير مال) قال الراغب الهية أن تعمل ملكا العيراء بعير عوض قال عزوجل ووهب اله استقو يعقوب اه وغال تعالى فهالى من لد لنوليا وفال تعالى يهب لمن دشاءا ما ثاويهب لن يشاء الذكورة الاولى أن يقول ولو يفسرمال (قوله علما العديمانا) هذا الحد غيرمانع اذبصد فعلى الوصية مأنها علمان العس بلاعوض والصدةة وغيرهما اللهم الاأد بقال ان الصنف وي على طريقة المنقدمي من جو ازالتعريف بالاعم والاخص اه سرىالدىن أنالجتني وزادا بب الكمال قوله للمال لاخراح الوصية وخرح الاباحة والعارية والاجارة والمسع وهبة الدن عمى عليه فائه اسقاط وان كان بلفظ الهمة مخر (قوله أى الاعوض) أى الا شرط عوض على حدف مضاف اسكن هسدانفاه رلوقال بلاعوض كافى السكنزلان معنى مجاماعدم العوض لاعدم اشتراطه على أنه اعترضه الجوى كافى أبى السسعود بان قوله بلاعوض نصف اشتراط عدم العوض والهما بشرط العوض تمضمه فكمف محتمعان أه أى فلايتم المراد بماارتكمه وهوشمول التعريف للهنة يشرط العوض لانه المرخروحها عن التعر الفحائذ كانه علمه في العزمية أنضا (قلت) والشفق أنه ان حعلت الباء للملابسة متعلقة بجعدوف حالامن عليسك نرم مادكر أمالوجعل المحدوف حيرابعد خد مرأى هي كاثنة بلاشرط عوض على معنى أن العوض مهاغير مشروط عد لاف البياء والاجارة والرد ماذ كرفندر (قهله لاأن عدم العوض شرط فه) والالماشيل الهبسة بشرط العوض والحاصل أن المعتبر في الهدة عَامِلُ العدن سواء كان بعوض أو بلاءوض لماسد بأني من أن الهدة بشرط العوص سعيعة فليس عدد ما العوض شرطا في تحفقه المعماه أن الهما "هفق ولا دشد ترط فها الدوض وايس عدم العوض شرطافانه بقنصي أنها لاتحقق م العوض وايس كدلك وقدور فواس الوحود الاشرط شئ وسالوجود يشرط لاشئ بالالاقل أعم من الثابي وعلمه فان العوض لانشترط في تعريفها الى قد تكون بعوص كالدا شرطه وقد سكوت بلاءوض فعبي قوله بلاءوض أى ليس العوض من لازمها ومطرداه بها يحلاف البسع عانه لا مد مسهمن العوضحتي لو ماعه لاعوض فسدولوأ سقط هدذا المؤ لكان تعر معاللهاته ن كلوجه وهي الهبسة بلاءوض مشروط ويكون معي قوله بلاءوض أي بلائبرط عوض سواء عرضه من تلفاء نفسه أولا أما الهدة شرط العوض وهي هبسة ابتداء يعمانهاء كأسيأتي بيانه وهدا كاه على جعل الماء الملابسة الح (قول وأما عليك الدين الح) هداجواب عن سؤال مقدر وهو أن تقبيده بالعين يخرح لتمليك لدمن من غيرمن عليهم عأنه همة اذا أمره بقيضه فيخرح عن التعريف فأحاب اله يكون عيماما آلا فالمراد بالعس في التعريف ما كأن عيما حالا أوما للوهو حارج من القياس اذا لهية لا تصر الافي المائ والعس عير ملوكة له وقت الهبة وهو نظيرا لحل ولا يعجرهبته مع أنه سمير عساملوكة وقد يفرق بال تحام الحل عير مخفق اذهو متوقف على اتمام اله تعالى له وتصله عن أمه والعبد لايقدر عليه والدي ثا بثف دمة المداون مأ وريدفه مار به وصاحبه قادرعلي فبضه شرعا فمقدر على تسلمه قال بعض الفضلاء والهدالا يلم الأاذا قيض وله الرحوع قبله اله منعه حيث كال عكم السالة ص القبض وعليه تبتي مسكلة موت الواهب قبل قبض الموهوب له في هده فتأمل بد مق هل الادن يتوقف على الجاس الطاهر مع دايرا جدم و لاتر دهمة الدين عمى عليه لانم امجاز عن الاسقاط والفرداء ازى لاسقف واته سحانه أعلى \* عال ف الحرق ن الحما ولورهب دباله على ربل وأصره أنيق فه فقصه حازت الهسة استحسا بالاصير فالضائلواهب بحكم السابة غم يصمير

وجه المناسبة طاهر (هي) المقال تفسل على العرولو غير مال وشرعا (عُلَيك العين مجانا) أى بلاه وضلاأن عدم العوض شرط فيه وأما عليك الدس من غير من عليه الدين فابة المنفسه بحكم الهبنوان له يأذن بالقبض لمبيحز اه وفى أبى السسعودة نالجوى ومنسه يعلم أن تسيير معلومه المتحمد للغير بعدفراغهله غيرصحيم مالم يأذنه بالقبض وهى واقعمة الفة وى لكن قال فى الاشباه تصم ويكون وكبلا فانضالاموكل ثملمه ومقتضاه أناله عزله عن التسليط قبل فبضه اه وهل منهما تعورف فأزماننا منسع أوراق الجامكية وصكذا أوراق الكممالي والقصلدالي فرعه أوالى غيره أولى عليه أموال أمير به أولغير مفان غيرمد بون احمن ولعدم تعمنه لقضاء الجامكية ، قال المصف في فتاواه سئل عن بسع الجامكية وهوأب يكون لرجل جامكية فيبيت المال ويحتاج الىدراهم معسلة قبل أن تخرج الجامكية فيقول له رجل العسنى عامكيتك التي قدرها بكذا أنقص من حقسه في الجامكية فيقول له بعتك فهل البيع المذكو وصيح أملا لكونه سعرالدين سقد أجاب اداياع الدس من غسيرمن هوعلم سمكاذ كرلابصع فال مولاما في ذواتد و سع الدن لا يحوزولو باعدمن المدنون أووهبه حاز اه (أقول) وكان الاولى الشارح أَنْ يقولُ ولا ردة اللَّ الدمن وقد أمر بقبضه لرجوعه ألى عليك العين بسبب الامر بقبضه (قوله فات أمر، مقبضه المحت ويكون وكملا فابضالام كل عم المفسم كاتفدم فالف الحاوى القدسي فان فال الدين الذي لى على زيده ولعمرو ولريساطه على القبض ولكن قال واسمى في كتاب الدين عارية صدولولم يقل هذا لا تصم وفى البراز به المرأة وهست مهرها الدى على زوجه لابنها الصدغير من هدر الزوح التأمرت بالقبض صت والالالانه هية الدين من غير من عليه الدين ذكره الجوى (قهله ازادة الحسير للواهب) يقصدهما دفع شر الموهوسلة وقدر ادبه الخيرالموهوب أه (قوله دنيوى) بصم الدال كسرها كمهم اف دنيا (قوله كموص) يشمل المال والمهمة والدعاء لماوردف الحسديث أسدى البكم معروفا مكافؤه فانام تقدروا فادعواله مكان الدعاء عوضاء البجز (قولِه و يحبة) أى من الموهوب له المواهب لما وردفى الحديث نها دوا تحايوا ولان القاوب حيلت على حب من أحس الهابل المعل الجيل محيب حبى لعدير من وصل البه الجيل مست المقوس السكر عة (قوله وحسن ثماء) لان الواهب يوصف بالجود و كارم الانسلاق و يشهي عاسه شيمة النفل بالحود الدى هودواء الداآت (قولدوأخروى) أى وهو الثواب المحسمة السة وحدفه للعسلمة وصرحه فشرح الملتبي فقال أوالاخروى كالمعيم المقيم ولان مسامة الأمرالله نعياني في قوله وتعاوثوا على البر والنقوى وأمر السي في قوله تهادوا واتباعاللسمة لما كان عليسه الذي وأصحابه من المهادي واشار الاخوان على المفس وهو واحت على المؤمن أن فعله ويعلمه ولدما القدام الشارح عن الامام أبي منصور وماعسل الواجب يثان في الاسخرة (قوله قال الامام تومنصور) سيان للاخروي (قوله عب على الومن الذي تفيد وهدو العبارة أن هذا التعلم فرص على ط وال بعض الحكماء أصل الحاسن كالهاالكرم وأصل الكرم نزاهة الدمس عن الحرام ومخارها بأماه عناعلى الحاص والعام وجيع خصال الحيرمي وروعه قال عليه الصلاة والسلام تحاموا عي درب السمع فان الله آخد مده كلما عثر وفاته إكا افتقر وعي مار ب عدالله فال ماسئل وسول المدملي الله عليه وسلم شيأ فقال لا وعنه صلى الله أهالى علىه وسلم أنه قال المحيي قريد من الله قريد من الماس قريد من الجمسة والمحمل بعيدمن الله بعيدمن الماس بعيدمن الجسةقريب من المار وقال بعض السلف منع الحودسوء علن بالعمود وتلا وماأنفقتم منشئ فهو يخلفه وهوخيرالرازقين وقال على كرم الله وجهما جعت من المال فوف توتك ماعيا أت فيه فازن لعبر ل \* وعما يحتى في الجودوالان ارماروي عصد مغة العدوى "، ول الطلقت يوم البرموك أطلب انعملى فالقتل ومعي شيئ مالاء وأما أقول الكانبه زمق سسقته فاذاأ اله سالقمل فقلت أسقمك فأشار الى أن نع فادار حل يقول آه فاشار الى اسعى أن انطاق المه فاذاعو هشام سالعاص عقات أستقيل فأشارالى أسيم فسمع آخرية ولآه فأشارالى أن انطاق البعد تتعاداه وقدمات ورجعت الى هشام فأداهو قدمات ورجعت الى أبعى فاذا هو قدمات وجههم المة تعالى (قوله ادحب الدساالح) علة

فان أمره بقبضه سعن لرحوعها الى هبسة العسين (وسنبه الرادة الحير للواهب) دنيوى كعوض وبحبسة وحسن ثماء وأحروى قال الامام أبومد صور بحسعلى المؤمن أن يعلم ولده الحود والاحسان كأبحب عليسه أن يعلم التوحيد والاعان اذحب الدساد وأس كل اخطيسة فنهاية

أى فهذا التعليم يخاص من هذه الا "فة (قوله وهي) أى الهمة (قوله وفيولهاسنة) أى الالعارض كأنعلم أنه مال حرام أوأنه عن عليه وعا أهداه اليه (قوله شهادوا) بفتح الدال وضمه اخطأ و بسكون الواولانه مسيغة خطاب العماعة من التهادى وأصله تهاد بوالا نك تقول تهادى تهاد باتهاد بواقلبت الواو ألفالقر كهاو انفتاح ماقباها تمحد فت لالتفاء الساكنين فصارتها دوا كافى مادة تعالوا أصله تعاليوا فال تعالوا الى كلة سواء والاصل أن قعل الامراذ الحقيّه واوالجاعة ينظر الى مضارعه فان ختم بالف كبتهادى يفتح ماقبل الواو وانختربياء كيرى أوواركيده ويضم ماقبلها (قوله تحابوا) بتشديدالباء المضومة وهو أيضاصيعة خطاب للعماءية وأصباه تحابون واحكن سقطت النون لأنه جواب الامروأ صله نحاببوا لانه من التحاب من الحبة أدغ تالباء فالباءوقال الحاكم تحابوااما بتشديدا ابتاءمن الحبواما بالتفقيف من الحاياة قلتر جالاول الذى هوالمشهو رما أخرجه البيرقي فى شعب الاعمان عن صفية بنت حرب عن أم حكيم بنت وداع قالت سمعترسول اللهصلى الله تعالى مآيه وسلم يقول مادوايزيدف القلب حبارفى رواية مهادوا تحابوا تذهب الشعماء بينكم وقال عليه الصلاة والسلام الهدية مشتركة وفال عليه الصلاة والسلام من سألكم بالله فاعطوه ومن استعاذكم وأعيذوه ومن أهدى البكم كراعا فاقبلوه وكان صلى الله تعالى عليه وسلريقبل الهدية ويثبب عليهاماه وخيرمنها وفسر عضهم واذاحيتم بتعية فيوابأحسن منهاأ وردوها بالهدية وفى الامثال اذا ودمت من سفر له واهد الى أهلك ولو حراو قال الفضل من سهل ما استرضى العضبان ولا استعطف السلطان ولاسلطت السحائم ولادفعت المعارم ولااستميل الحبوب ولاتوفى الحذور بشل الهدية وفى كالام بعضهم يغر حمالهسدية خسسةالمهسدى اذاوفق للفضل والمهدى اليمادا أهل لذلك والجمال اداجلها والماحكان اذ يكتبان المسنات كدافى بعض كتب الادب (قوله وشرا تطعيم افي الهاهب) قال في الهندية وأمار انها مقول الواهب وهبت لانه غليسك وانحايتم المالك وحده والقنول شرط تبوت الماك للموهوب له حدتي لوحاف لابهب فوهب ولم يقبل الاسخو حنث كدافي محيط السرخسي وأماشرا أعلها فأنواع برجع يعضها الى نفس الركن و بعضها رجع الى الواهب و بعضها رجع الى الموهوب أمامار جع الى نفس الركن فهوان لايكون معلقايماله خطر الوحودوا لعددم من دخول زيدوقدوم خالدو يحودات ولامضا عالى وقت بان يقول وهمتهذا الشئ ممك غداأورأس شهركدافي البدائع وأمامايرجع الىالواهب فهوأن يكون الواهب من أهل الهبة وكونه من أهلها أن يكون حراعاقلا بالعاما الكاللموهوب حتى لو كان عبدا أو كاتب اأومد برا أوأم والدأومن فى رقبته شيءن لرف أو كانصعيرا أوج و ماأولا يكون مالكاللمو هو دلايهم هكداف النهاية اه (قوله العقل) للعسورعلى المجنون والمعتوه وعسدم صحة تصرف الصي ومن في حكمه كالمعتوه المأذون والمراد بألعقل ولوحكما فتصم هبة السكران فال العلامة أيوالسعود وانحا فلما ولوحكم اليشمل السكران (قوله فلاتصح ه قصمير) والاولىذ كرانجنون (قولدورقيق)لعسدم ملكه (قوله ولومكاتبا)أو. ديراأوأم ولد أومن في رقبته شيء من الرف (قوله وشرائط صحبها) أى بقائم أعلى الصمة كاسبأتي قال في الهندية وأما مايرجم الحالموهوب فأنواع منهاأن يكون موجوداو فثالهب فلايجوزه بتماليس وجودوقت العقد بانوهب ماتفريحيدله العام وماتلدأ عنامه السمة ونحو دلك وكدلك لووهب مافى بطن هذا الجارية أوماف بطن هده الشاة أوماف صرعها وانسلطه على القبض عند الولادة والحاب وكدلك لووهب زبدافي لس أودهما فيسمسم أودفيقافي حمطمة لانحوروا بسلطه على قبضه عنسدحدوثه فانه معدوم للمال فلروحد محسل حكم العقد وهو الاصم هكدافى جواهر الاخلاطي \* اذارهب موفاعلى مهرعم وحن وسلمهانه يجو ر \* ومنهاأن يكون مآلا مةولا فلا تجوزه بة ماليس بمال أصداد كالحروا لميتة والدم وصد دالحرم والحنر يروغيرذلك ولاهبةماليس عالمطلق كأعمالولدوا لديرالمااق والمكاتب ولاهبةماليس عالمتقوم

لجذوف تقديره ولايتر كهمن غيرتعليم ماذكر فيشب على حب الدنيا وهومذموم اذهو وأمن كأخطيتسة

وهى مندوية وتبولهاسنة قال صلى الله عليه وسلم تهادوا تحابوا (وشرائط حجتها فى الواهب العلمة والبساوغ والملك) فلا تصم مكاتبا (د) شرائط حشها (فى الموهوب

قوله اداوقق للفنسل الخ هكدا بأصله فى المواضع الثلاثة بلفظ ادا الشرطية ولعسله بلفظ ادالتعلياسة و يؤيده قوله فى الموضع المراسع والملكان اذبكتبان بدون ألف ولجسرر اه معصحه أن يكون مفبوضا غــــير مشاع مميزا كالخركذاني البدائع \* ومنهاأن يكون الموهوب مقبوضا حتى لا يثبت الماك المموهوب له قبل القبض وأن مكون الموهوب مقسوما اذا كان ممايحتمل القسوة وأن بكون الموهوب متميزا عن غيرالموهوب ولايكون متصلاولامش غولابغيرالموهوب تىلورهب أرضافهازرع للواهب دون الزرع أوعكسه ونخلافه اثمرة للواهب معلقة نهدون الثمرة أوعكب ملانحوز وكذالو وهب داراأو ظرفا بفيهامنا عملواهب كدافي النهامة \* ومنهاأن تكو ن مماوكاه لا تحو زهمة المباحات لان قال ما الدس عماول محال \*ومنها أن تكون م اوكاللواهب فلاتحو زهبة مال العسير اغيراذنه لاستحالة غليك ماايس بمماوك للواهب كدافى المدا أعروهي فوعان تمليك واسقاط وعامهما الاجاع كداف خزانة المفتن (قوله أن يكو دمقيوضا) فلان تالل الموهوب فيل الغبض كاقدمنا وفىالزيلعي وأماالقبض فلابدمن ماثبوت الملك اذالجواز ثابت قبل الغبض بالاتفاق اه سرى الدين وهدذا يغيدأن القبض شرط لثبوت الملائلا للصدة خلاف مادمط مكلام المصنف (قوله غير مشاع) هذاشرط الجوازف عمل القسمة لافى عبره كارأتى وهذافى الهدة وأمااذاته سدق الكل على المس فانه يجوزعلي الاصم بحر أى يخلاف مااذاتصد فبالبعض على واحدفانه لايصم كايأى آخرالمتفرقات الكن سيأنى أبضا أنه لاشيو ع فى الاولى و قال فى جامع الفصولين لو وهب من انسن ما يقب ل القسمة لم عز عندأ في حسفة روامة واحدة من غيراخنلاف على توله وفي الصدفة اختاف المشايخ على توله بقبل لايحوز وقيل فيمروا يتان لايحوز على رواية الاسلو يحوز على روابة الجامع الصفير وهو الصحيم كذا حشى وفي هددا لوتصدق بعشرة دراهم على محتساجين محوز وكذالووهم الهماولواصدق بماعلى غنس أورهم الهمالم بجز وفالايجوزلغنيين أيضامرف سالصدنةوالهبةفى الحكم وسؤى فىالاصلوقال اد الشدموع مانع فهمالتوقفهما على القبض والفرق أب الصدقة براديم اوجه الله تعالى وهو و احدة لا شاروع و براد مالهية وجهالعني وهمااثمان وقبل هداهو الصيم والمراديماذكرفي الاصل التصدق علىغذ بهوفقط والاطهرأن في المسئلة روايتين بح قبل عاز التصدق على غنيين لانج ما محل صدقة التعرُّوع من لا يحوز وعنداً بي يوسف يحوز بشرط المساواة وعندمجم يحوزفي الحالين اه وفيه وهية الشاع فبميالا يحتمل القسمة تحوزمن شربكه ومنغديره وفمسايحتملهالم تحزلامن شريكه ولامن أجنبي وطروالشبوع لايفسدالهمة مالانفاق ولو وهب الكل من السين فان أجسل بان قال وهبت منكم الم يحرعند أى حنيفة وعندهما يحوز ولوف صل بالتنصف فهوعلى هذا الحلاف ولوبالتثامت يحوز عنسد مجدلا عندهما أنتهبى قال الخبر الرملي قوله وفهما يحتملها الخ أقول في شرح الغزى وفي الراهد العتابي أنه اتحوز (أقول) وفي الفناوي الناحية أنها تحوزمن شريكه قال وهو الحنار اه ولا يخني عليك أنه خلاف المشهورانته ي كلام العزى ﴿ قَالَ الْقَدْسَيُ وَلُوعَلَّمُهُ ألف حدة وألف فإنه م فقال و موهمتك أحد دالمالين فال محد عارت وله البدان وكداوار مهن بهده \* وفي منية المفتى قال وهيت اصيبي من هـ في الدار والموهوب له لا يعمل كم نصير المجت انتهابي ولعل المتفاحشة حهالته لاتصره بته كقوله وهمتك شسمأمن مالي أومن كدا وبذا يتضعما أثى مراشنراط كون الموهوب معلوما فمايتر بحمر والعقد يه وفي الهندية عن الحرو يشترط في صحة المشاع الذي لا يحتمل القسمة أن يكون قدر امعساوما حتى لو وهب نصيه من عبد ولم يعلم بحز فان علمه الموهوب له ينبغي أن يحوزه نسد الامام دونهــما \* ومها قبــل ذلك جيع ماأملكه لفلان يكون هية لا تحوز بدون القبض ومرذلك متمافى الاقرار وفىالفصولماأنضا وهباءن واحددارا حازا داسلما وقبض جلة فلاشموع ولو وهبه واحدمن ائس لم يصم عند أى حنيفة وفالا يصم لان هده هية الجلة منهما التوحيد النما لل فلاشو ع كرهن مروحاس وله أنم اهبهة النصف لكل منهما وكذا لوقه الايفسم فقبل أحددهما صحولات الملك التلاك الناف فالنصف فكذا التملمانالانه حكمه فنحفق الشبو عتعلاف الرهن انتهيه يوقي والنسلم تكئف الشائعوهو رفع الموانع عن الغبض اه وسيأتى الكلام على أحكام المشاع مفصلاقر ينان شأه الله تعيال (قوله مميز

٣ فوله غلة هكذا بالاسل

غيره شَعُول) هو بعدى غسيرمشاع ولعله أراد محورًا أى مجموعا حبر ازاعن الممرعلي الشعر أو المراد مميزاعن غسيرالموهو سوغيرمشغول بغيرا لموهوب حتى او وهب أرضادم ازرع الواهب دون الزرع أوعكسه أوغلا فهائموة أأو أهب معلقة بدون الثمرأ وعكسمه لايحوز وكدالووهب داوا أوطر مافهما متاع للواهب هندية (قُولُه هوالايحاب والقبول) لانهاعة دكسائرالعة ود يحر لكرف الثانى خلاف فني المهسئاني وتصم الهبسة وهبت وقيه دلالة على أن القيول ليس وكن كاأشار المه في الخلاصة وغيرها وقدمنا عن الهندمة أن ركنهاقول الواهب وهبت لانه تعليسك وانه يتم بالمالك وحسده فينتذ لابدمن القبض لنبوت الملك وذكر الكرمانى أن الاعجاب في الهب معقدتام وفي المسوط أن القبض كالقبول في البيام ولذ الووهب الدن من الغرسم لم يفنه غرالي الغبول كافي السكر ماني لسكن في السكافي والتحقية أنه ركن وذَّ كر في السكر ماني أنهيا تفتسقر الى الايجاب لانملك الانسان لاينقسل الى الغير بدون عليكه والى القبول لانه الزام المالك على العسير وانتايحنث اذاحلف أنالايهب توهب ولمية للانالعرض عدم اطهارا لجودولقدوجد الاطهار ولعل الحق الاول فان في النَّاو يلات النَّصر يج بأنه غسير لازم ولذا قال أصحاب الووض مماله في طريق ليكون ملكا المرافع حاز اه لـكن،كن الجواب بأن القبول كمايكون بالصر يح بكون بالدلالة فبكون أخده قدولادلالة كما يأت وفي عالسعودوركنهاالا يحادوالقمول ولودلالة واغاحت لوحلف لابهد وهبولم يقبل الوهوب الانه انمامنع نفسمه عماهو في وسعه ويقصي بالبيسع وأجاب المقدسي بأن الهمسة : قد تبرع فتتم بالمتبرع مخلاف السبع اه \* وفيه واختلف في أن ركم الايحاب والقبول أو الايحاب وقط والى الثابي ذهب صاحب الهداية والوقاية واعلمأن المرادبالا يجاب خصوص مانوجدمن طرف الواهب واستدلله عادة لناءعن القهستاني عن الحلاصة وعما قاماه عن الكرماني ثم فالَّ فقو لهم الاعجاب ما يتلفظ به "وَلا أنس على اطلاقه بل بالنسبة لعقودالمه اومنات اه وقيه والقبول ولومعلا ومنسهما قدمهاه لوقال قدوهبت حارتي هدذه لا عدكم فايأخدهام شاءفأ خدهارجل منهم سكوباله وكان أحدها قبولاومافي الحيط من أنه لايشترط فالهمة القبول مشكل بحر (وأقول) عكن الجواب أب المراد بالقبول القبول بالقول \* وفي الولوالجيم، قال وهبت ممك هده الري فقبضه الموهوبله يحضرة الواهب ولم يقل قبات صعر لان المقمض في باب الهدة بار مجرى الركن فصاركا فبول اله مدوف شرح المجمع لاب ملك من الحيط لو كان أمره بالقبض - بنوهب لاينفيدبالجلس ويحوزة بضمه بعد. أه وفي الجروكذا فوله أدستالما سجيعافي مُرنخلي من أخدشه يأ دهوله صلغ الماس من أخذ شيأ علمك كذافى الملتق وظاهر وأن من أخدد ولم يبلعه مقالة الواهب لا يكون له كالايحنى الد (وأقول) في جامع الفتارى من القسية لوقال رجل من شناول من مالى مهوم، ا- فتناول رجسل من عير أن يعلم اباحته جاراً في و أمل به فال عن حرائة الفتاوى اذا دفع لا بنه مالا وتصرف فيه لا ي كمو للاب الا ذادات دلالة التمايل بيرى فلت قد أفاد أن التلفط بالاحاب والغبول لايشنرط بل تكفي القراش الدالة على التما يك كن دمع لفقير شدياً وقد ضاولم يتافظ واحدمه سماشي وكدا ، قع في الهدية ونحوها فأحفظه وه الدمايد دمه لزوجته وغيرها وعليه فتصم الهنة بالتعاطى وسيأتى غدامه قريبان شاءالله تعالى (قوله و- كمها) كالانوالنرت علما من (فوله غيرلازم) أى الافي الصور السمعة (قوله دله الرجوع)أى مع كراهة النعريم كايئات (قوله والفسم) عطما حاص وان الفسم من الالفاط الداء على الرجرع (قولدوعدم معة خيار الشرط مها) الاولى وعدم معتم التضار الشرط الفريدة التقريع والاففاده أم اصحيحة مطاعا ولشرط باحل لانه عمع سام القمض وهي لاتتم الابه وهدالوشرط للمالك واور موهوسله لاالاان اختار قبل النفرق أو أوراً وصم لانتفاء المايع من معة القيص (قوله المشرمة) بان وهد على ان الموهودله بالخيار ثلاثة أيام وقوله وكذالو أمرأه همافيمالوكان شرط الحيارمي مسانواهب كاعلت وكار عليه و تندكره من المح ولوأم أو الما المراح الانتايام صح الاواء و بعال الحيار (قوله

غير مشغول) كاسيتضم (وركنها) هو (الايجاب والقبدول) كاسجىء (وحكمها ثبدون الملك للموهوبله غيرلازم) فله الرجوعوالفسخ (وعدم سخنديارالشرط فيها) داو شرطه صحت ان المعتارها قبسل تفرقه ما) لانتفاء المانع من معة القبض (قوله وكذالوا مراه) أي كالصعان المتار الهبة وسدقط الحيار وكذالوا وأءن كل قله عليسه فيشمسل ق الحيار فيصم الابراه ويبطل الشرط للخوله فيعموم الابراء وكذالوأ برأه عن خصوص شرط الخيار لكن في اشتراط كونه قبل التفرق نفار لانها أتتم بالقبض ولابش ترطكونه فى المجاس فلم لاتنقاب صحيحة بعسدسة وط الخيار ولو بعسد المجاس يتأمل قال الحابى والصواب اسقاط عدا كأعبر به في المنع والافالتشبيه غير سعيم اه (أقول) لاغبار عليه لان التشبيه في عسدم صحة خيار الشرط ولا يخفى حسسته بل الصواب ما معله الشارح (قوله صع الابراء وبطل الشرط) للنحوله في عوم الابراء وهدذام وافق لما تقدم في بالتحديا والشرط من أن الشرط وندخل في الامراء بان قال أمرأتك على أنى يالخيارة كره فوالاسدادم من بعث الهزل بحر قال في الاشهاه ان الامراء عن الدن يثبت فيه خيار الشرط اه وفي الشرنيلالسة عن الواقعات أنه لو أوعن حقد ععلى أنه بالحيار صم الأتراء و مطل الخدارلان الاتراءدون الهية في كونه عليكاولورهب عيناعلي أنه بالحدار صحت الهية ويطل الحيارنها ذا أولى اه الكن نقل الحوى عن العمادية لوأمرأ ممن الدن على أنه ما لحيار فالخيار ما طل ولعل فى المسئلة خلافا وبالثانى جزم الشارح (قوله وحكمها أنه الا تبطل بالشروط الفاسدة) قال فى الدلاسة من البسع بشرط من كتاب البدوع تعلق الهيسة بالشرط باطل انذكر بكامة أن وأنذكر بكامة على أن كانملاعابان فألوه بتكهد اعلى أن تعوضى كداصت الهبة والشرط وان كأن الشرط مخالفا محت الهبسة ويطل الشرط اه انقروى وفي منهواته معز باللحرمن الشروط المفسدة في البيدم وقيد اعلى لان الشرط لو كانبان وان البيع يفسد ف جيع الوجوه الاف مسئلة ما اذا قال ان رضي أي أو فلان في ثلاثة أيام والظاهرمن كالمهمم ال كلَّة بشرط كداء زلة على لاان اه (أقول) والظاهر الفرق بس السعوالهبة قال في الهندية في البقالي عن أبي توسف رحمه الله تعالى اذا قال لعبر وهذه العبي لك السئت و دوعها اليه فقال شئت عوز وص محدر حمالله تعلى في الفراذ اطاع فقال ساحب الفر لعيره هو الثأن أدرك أوفال اذا كان غدفهو جائز بعلاف دخول الداركدافى النحيرة بولورهب غلاماأوشيأ على أن الموهو بله بالحيار ثلاثه أيام ان أحاز قبل الاستراق حازوان لم يحزحتي افترقالم يحزولووه ب شسما على أن الواهب ما خمار تلاته أ مام يت الهبة وبطل الحيارلان الهبة عقد غيرلازم فلايصع فيهاشرط الحياركد افى فتاوى فاضيحان برول له على آخو ألف درهم فقال اذاحاء غدفالالف الذأوقال أتسرى ممنه أوفال اذا أديت الى نصف المال فأنت مرى ممن النصف الباقي أوقال ذلك النصف الباتي وهو باطل كذافي الجامع الصعيرا نتهسي وسسمأ تح لذلك فروع آخر الباب انشاءالله تعالى (قوله وتصم بايحاب) عيرف الاصلاح بتد عقد قال ف الايضاح لم يقل وتصم لات العمة أمرآ خوو واءالانعقادلهاشرائط أنصادفتهاتصم والاتنعقدفاسدة والسكلام ههنافي سان انعقادها بألفاظ يخصوصة اه وقديقال المقصد انعقادها على وجه الصعة لائه هو الذي يخاو عن الاثم ط قال العلامة الرملي أقولاذا أطلقت الهبة يرادبه اغليك العين لالارادة الثواب من غير حل على وجه الهدية فان ماير ادبه الثواب يسمى صدقة وما يحمل بسمى هدية و يدخل في مسمى الهبة لعة ولكن لايشترط في هدد ما الايحاب والقبول وان كل واحدمنه ماهية تأمل أه (قوله كوهيت) فأنه أصل فمها به قال في الهندية وأما الالفاظ التي تفعيهاالهبة فأنواع ثلاثهنوع تقع بهالهبة وضعاونوع تقعيه الهبة كناية وعرفاونو عيحتمل الهبة والعار بةمستو باأمالاول وكقوله وهيتهذاالشئ لك أوملكنه منك أوجعلنه لك أوهذالك أوأعطيتك أو نعلتان هذا فهذا كاه هبة وأما الثانى و كمة وله كسوتك هذا الثوب أو أعرتك هذه الدار فهو هبة كذا لوقال هدذه الداراك عرى أوعرك أوحيات أوحياتك فاذامت مهورد على جازت الهبة وبطل الشرط وأما الثالث فكقوله هذه الدار للثرقبي أوللنحيس ودفعها اليهفهوعار ياعدهما وعندا بي يوسف رحمالله تعالى هي هبة كذا في محيط السرخسي ولوقال أطعمنك هدذا الطعام فان قال فأفيضه بهوه بسقوا سلم يقل

اناخة ارهاقبل تفرقهما وكذا لوأبرأه صع الابراء و يعلل الشرط خلاصة (و)حكمها أنها (لاتبطل بالشروط الفاسدة) فهبة عبدعلى أن يعتقده أهم و يبطل الشرط (وأصع بايجاب كوهبت



فاقيضه بكون هبة أوعار يفغقد اختلف المشايخ وجهم الله تعالى فاشر وجهم كذاف الميط ولوقال علتك على هذه الدابة يكون عارية الاأن ينوى الهبة وقيل هومن السلطان هبسة كذافى الفاهيرية والاصل ف هسذه المسائل انه اذا أنى بلفظ ينيء ون عليك الرقبة يكون هبة واذا كان منينا عن عليسك المنفعة يكون علوية واذا احتمل هذاوذاك ينوى فى ذلك كذافى المستصغى شرح النافع وكلمالا عكن الانتفاع به مع بقاء عينه يكون هبة كقوله منحتك هذا الطعام أوهذه الدراهم أوهده الدنانيرفان أضافها الى ماعكن الانتفاع يهمع قسامه حلناها على العارية لانم االادنى وأن أضافها الى مالاعكن الانتفاع به الابالاستهلاك حلناها على الهبة كذا فى محيط السرخسني انتهى (قوله ونعلت) لكثرة أستعماله فيه قال في مختصر الصاح نحل بالكسر أعملي عن طيب نفس من غيرمطالبة وقبل من غبر أن يأخذ عوضا اه والخالة العطمة مغرب (قوله وأطعمتك هدذاالطعام) زادصاحب الدررفاقبضه تبعالما تقدم عن الحمط فقال اضافة الاطعام الى ما بعام عمنه عدمل المالك والاباحة واذااحمل الاحرس فاذا قال اقبضه دلذلك على أن الرادالملك الح (قولدولوذ لل على وجه المزاح) نقله في العرعن الخلاصة ورده المقدسي علمه مانه ليس في الخلاصة ما يفعده و اهوالذي نها أنه طلب الهبة مناحالاجدا فوهبه جداوسلم صعت الهبة لان الواهب غيرماز حوقد قبل الموهوب له قبولا صحيحا كدا [ فحاشسية أبى السعود عن الحوى قات وليس في كالرم المحرماية تضي ان المزاح وقع في الاعصاب اذعبارته أطاقهافشمل مااذا كانعلى وجهالزاح فان الهية صححة وعزاه الى الخلاصة لان قوله أطلقهاأى أطلق الهبة ونوله فشمل مااذا كان أي طلبه لهاتا مل وعبارة الحلاصة كال هيك على وجه المزاح موهب وقبل وسلم وحوهدنا لايدل على ذلك ادالمزاح اغداوقع في طامها وهي وقعت بلامن احمستجمعة للشرا تط وما بقدله المصنف عن الخزانة مستدلايه على مافى متنه لا يفده أدضافانه نحومافى الخلاصة وكذامافى القهستانى لا يفيده أيضاونصه يدخل فيهما يكون على وجه المزاح فلوقال وهبت لى كذا فقال وهبث وقال الاستوفيات وسلم اليه جازانتهى على ان الهبة يما يكوا المليل يعتمد الرضاو الرضاف عير حاصل في الهزل تعرف المنه إنه أخذه مماروى عن عبدالله بن المبارك أنه مربقوم يضر يون الطنبور فوقف عليهم وقال هبؤ ممنى حتى ترواكيف أضرب فدفعوه اليسه فضربه على الارض وكسر فقال رأيتم كيف أضرب فالوا أيها الشيخ خدعتناوذك هذه الواقعة في الخانية ثم م لواتحاقال الهم ذلك احترازاعن قول أي حسفة فان عنده كسر الملاهي بوجب الضمانوه سذادليل على مامرمن ان هبة الماز ح جائزة كذاف متاوى فاضبخان والذى مرهو قوله رجسل فاللا معبل هذا الشئ مزاحا مقال وهبت وسلم قال أبوضرا فما يجو زذلك اه فهذه به صبحة وقعت مراحالات ابن المباولة مزهده وجلاله قدرهلا يناسسيه هية الملاهي فالفااهر أن ذلك وقع على سبيل المزاح وكأنه أخذا الهزل من قولهم خدعتما لانهم لو وهبوه قصدالم روم خداعامنه وفيه تأمل لآن الانسان يسمع بالهبسة لن يحتاج الشئ ولايسمع به لن ريد كسره وقد وأوه خد اعالهم حيث أوهمهم انه يستمض كرمهم وهو يريدا ذالة منكرهم على أن فعل إس المسارك لوسلمانه كان على طريق الهزل ليس بحمة بل لابدله من دليل بستنداليه فليطلب ذلك الدليل (قوله يخلاف أطعمنك أرضى الخ) مفهوم قوله هذا أطعام وقدمنا عن الهندية لوقال منعتك هذه الارض أوهده الدار أوهذه الجارية فهو اعارة ولوقال منعتك هدا الطعام أو هذه الدراهم أوالدنانير وكلمالاتكن الانتفاع بهمع قاءعينه يكونهبة (قوله فاله عارية لرقبتها) جمعر الحقيقة لان الارض لا تطعيفه وكسد الذالخلة فان الهي تنعقده لي عرته اوهنا التمليك ينعده لي مسفعتها فيكون عادية (قوله واطعام لغلتها) أى التي يزرعها المستعير كاتقدم ما بفيده (قوله أوالاضافة الخ) معطوب على محذوف مأخوذمن الكارم السابق وهو توله كوهبت الحفاف الاعمال التسلانة واقعسة على الطعام وهو كل فكا أنه قال ما محاب ماضافة الكل وهو المشار اليه قوله كوهبث الح أو الاضافة الى ما يعميه عن المكل وظاهر عبارة المصنف انه معطوف على ضراح والاوضم في التعبيرولو بالاصافة أى ولوصد والأيجاب

ونعلث وأطعمتك هسذا الطعام ولو)ذلك(على وجه المزاح) يخلاف أطعمتك أرضى فأنه عارية لوقستها واطعام لعلتها بحر (أو الاضافة الىما) أى الى خوه (يعبريه عن الكل كوهبت المنفرجها

بالاضافة الخ تأمل (قوله وجملته الله) معطوف الى مدخول الكاف في قوله كوهبث (قوله لان اللام التمليك) ولان الجمل عبارة عن التمليك قاله قاضيفان (قوله يخلاف جملته باعك) فانه يحتمل الهبة و يستعمله البياع كثيراير يدانى خبأنه لك للبيع وكذاهى للأحلال يحتمل أن يكون بالعارية أوالهبسة أوالبيع فلاتثبت الهبة مع الاحتمال الابالغرية وهي التي عناها بغوله الاأن يكون الح قالف العرقيد بقوله لك لانه لوقال جعلته أسمل لا يكون هبسة ولهذا قال فى الخلاصة لوغرس لا بنه كرماان قال جعلته لا بني يكون هبة ولو باسم ابني لا يكون هبة ولوقال اغرس باسم ابني فالامر مترددوهو الى الصة أقرب انتهبي قال فى الخروف الخانية قال جعلته لابني فلان يكون همة لان الجعل عبارة عن التمليك وان قال اغرسه باسم الني لا يسون هيسة وان قال حعلته باسم ابني بكون هبة لان الناس يدون به التملك والهمة انتهى وفيه مخالفة لمانى الخلاصة كالانخفي قال الرملي في حاشدة المضما في الخيانية أقرب لعرف الناس انتهب ورأيت في الولوالجدة مانصه رحلله ابن صغير فغرس كرماله فهذاعلى ثلاثة أوجهان قال اغرس هذا الكرم باسمايني فلان أوقال جعلته لابنى فلان هبة لان الجعل اثبات فيكون تمليكاوان قال جعلته ياسم ابنى فالامر مترددوهو أفر بالى الوجه الاول انتهى والراجع أسخة أخرى تأمل نعرحى عرف الناس بالثملك مطلقا تأمل بق مالوفالملكتك هذا الثو دمثلافات فامت قرينة على الهبة محتوالافلافان التملك أعممن الهبة اصدقه على البيع والوصية والاجارة وغيرهاوف الكازروني أنهاهبة لكن في الحامدية عن الغير الرملي فاقلا عن عامع الفصو آن في خال الحاضر والسجلات ومن التنمة عرض على محضر كتب فسه ملكه على الصححاولم سن اله ما كم يعوض أو بلاءوض قال أجبت أنه لا تصم الدءوى عمر من الشروط الما كم اكتنى به ف مثل هذا بقوله وهسله هية صحيحة وقيضها والكن ما أفادف التتمة أحودو أقرب الى الاحتماط اه (قوله فافه السيسمية)هذا أحد قولن وهوغير الاظهر قال في الهندية أنوا اصفيرغرس كرما أوشعر الم قالحملته لانى فهو هبمة وان قال جعلته باسم ابني فكذلك هو الاظهر وعليه اكثرمشا يحما غمائمة وان لمردالهبة يصمدق ملتقط ولوقال اغرسمه باسم ابني لايكون هبة خانية قال الاب جميع ماهو حقى وماكر فهوماك لوادى هدذا الصعير فهذا كرامة لاغليا علاف ملوعيه مقال حانونى الذى أملكه أودارى لابني الصغير فه هدة و بتراكونها في بدالات قسة ولوقال و ذا الشي لولدى الصغير فلان حاز و بترمن غير قدول تَارْشَانِسة اهُ فَقُولُهُم بِالقَبُولُ شَرَطُ لَنْبُوتَ المَلْتُ فَالْمُوهُوبُ يَسْتَنَّى مِنْ الْهِبَةُ للصفيرِمِنُ أَبِيهُ (قُولُهُ وكذاهي لله الله ان كان أمة عتمل حل السكاح أو الأباحة ولااباحة في الفروج ﴿ فروع ) ﴿ قال الغسمره أنت فحسل مماأ كات من مالىله أن يا كل الااذا قامت أمارة النفاق ولوقال من أكل من تحرق فهر في حل يا كل منها العدني والفقير على الختار ولوقال حللني من كل حق هو لك على وفعل وأبر أان كان صاحب الحق عالماله برئ حكاوديانة وانلم كمن عالمابه برئ حكا اجماعاوديانة عسدالثاني وعلمه الفتوى والمباحله لاعسله التماول حتى يعلم بالاذن والاباحة ولوتماول قبسل ذلك تناول حراماوف البرازية لوقال أنت فيحسل مماأ كاشمن مالى أوأخسذت أوأعطمت حليه الاكل والاخسذ والاعطاء انتهمي ولوقال المغصو سمنه أنتفى حل مماغصيت منى والمغصوب قائم الذائعلى البراءةمن ضمائم اوالعن المعصوب منه انتهمي وفي الخانية رجدل أضل لؤلؤة فوهمالا تخر وساطه على طلها وقيضها مني وحدها قال أنو نوسف هذه همة فاسدة لانم اعلى خطر والهبة لا تصحم عالطر وقال زور تجو زقال المقدسي فكانه قاسها على من سيب دالة (قوله الاأن يكون قبله كالم يفيد الهبة) كأن يقول أنهب في ذلك أوان نفسي رغبت في اعطاء هذا الشيئ أر أنت لم مه بني شيأ قبل هذا ط (قوله وأعر تله هذا الشي) هي أن علكهاله طول عر فاذامات ترد على المعمر وهدا كان قبل الاسلام ثم جاء في الحديث من أعر عرى فهي المعمر له ولورثته من بعد ولانه عَلَيْكَ شَرَطَ فَيِهِ الاسسترداد بعد المُونُ وهوشرط فاسدلا تبعال به الهدة بل يبطل الشرط كرفى الزياعي (قُولَه

وجفلت إلى اللام التمليك يخلاف جعلته با يمك فانه ليس بم بة وكذا هي لك حلال الاأن يكون قبله كلام يفيدالهبة خلامسة (وأعرتك هذاالشئ

وخانك على هدف الدابة) ناو ماما لحسل الهبسة كأمر (وكسو تك هدفا الثوب ودارى النهبة) أرعرى (تسكنها) لان قوله تسكنها مشه رةلاتفسيرلان الفعل لايصلم تفسيراللاسم فقد أشارعلمه في ملكه بان رسكنه فانشاء فبلمشورته وانشاءلم يقبل (لا) لوقال (همة سكى أوسكى همة) ال تكون عارية أخدذا مالمتقن رحاصله أناالفظ انأنبأ عن غليك الرقبة فهبة أوالمنافع فعارية أواحتمل اعتبرالنية نوازل وفى البحر اغرسمه باسرابني الاقرب المهة

وحلتك على هدناه الدالة) لان الحل على الدالة اركاب وهو تصرف في منافعها لا في عنها فتكون عارية الا أن يقول صاحمها أردت الهب ةلائه نوى محتمل كالامهوفيه تشديده ليمومثله أخده تك هذه الجارية بجعر ولايخني أن التعسسين باسم الاشارة في هذا وماقبله وماسده تحرزا عن الجهالة اذا كأن للمعمر ومن بعد عنده (قوله ناو يابالهل الهبسة) لان الحل يستعمل في الهبة والعارية وان كان أصله العارية لان الحل تصرف فالمفعة فأذانوى الهبة محت لوجودا ستعماله فى التمليك يقال جل الامير فلاناعد لي داية اذاما لكه اياها ط (قُولُه كَأْمُرُ) أَى فَالْعَارُ بِيْ مِنْ قُولُهُ وَمُعَتَّلُ ثُولِي وَحَارُ مِنْيُ وَحَلَيْكُ عَلِي دَا بَقِي الْعَالُولِي وَمُعَتَّلُ فُولِي وَحَارُ مِنْيُ وَحَلَيْكُ عَلِيهِ وَلَهُ وَكُمُو تَلُ هَمَادًا الثوب) لانه يراديه التمليك قال تعمالى أوكسو تهمم فان المراديه عليك العين لان الكفارة لا تشأدى بالمنافع ويقال كساالامير فلاناثو بااذاملكه لاادا أعار وفى ألخلاصة لودفع الى رجل ثو باوقال أليس نفسست ففعل يكون هبةولودفع المهدراهم وقال أنفقها تكون قرضا اه ولوقال متعتك سهذا الثوب أو عهسذه الدراهم فهسي هبة كذافي الحيط بحر (قوله وداري لك) مبتدأ وخبر (قوله هبة) نصب على الحال من ضماراً الفارف واللام في الثالمة إن اه درو (قوله مشورة) بتسكين الشين وفتم الواوواضم الشيز وسكوب الواو بعنى الشورى وهي استخراج رأى على غالب الفان اله اتفانى (قوله لا تعسير )لان الفعل لا يصلم تفسيرا للاسم وهذالا ينافى الهبةبل ينمه على المقصود عنرلة هذا الطعسام لل تأكاء كارأى قر بسار قه له فقد أشار عليه في ملكه ) كفوله هذا الطعام لك تأكله وهدا الثوب لك تليسه بحر وقسد تقدم أن العمرى كالهبة فقوله هناهية ليس بقند بللوقال دارى لكعرى تسكنها كان كداك تصعلمه في الهداية ولذانص علمه الشارح رحمالله تعالى (قوله لالوفال هبسة سكى) أى دارى لك هبة سكى منصب هدة على الحال كاتقدم وسكى منصوب على النمييز المآنى قوله دارى للئامن الامهام يعسى انها عارية فسهما لان السكى محكم فى تمليك المفعة فكانعارية تدم لفظ الهبة أوأخر ولوذ كربدل كي عارية كان عارية بالاولد ولو قال هي لك هبة اجارة كل شهر بدرهم أواجارةه؛ قدمى اجارة غير لازمة مماك كل فسخها بعد القيض ولوسكن وجب الاحركدافي الحرعن الحيط (قوله أخذ بالمتيفن) ومع أخذ على أنه خبر مبتد المحذوف كافي بعض النسط وفي السحة التي مدى أخذا بالمصدر قولهان أباعن غلمك الرقبة) أى مقط وكذا بقال فيما يعد (قوله اعتبرالنة) وعند عدم النبة ينت الادنى وهوالعارية وهذا المسئلة أعبى دارى لك هبة سكبي لا تردعلي تعريف الهبسة بانها غليك العمن الح لانه بالنسبة للهبة المطلقة بانكانت غيرمقيدة والهداكانت لتمليك المفعة عفلاف تسكها حيث لاينساني ثبوت الملك في العبي لانه للتنبيه على ماهو المقصودولم يكن للتقسدو أماهية الدين بمن عليسه فعماد عن الاسقاط كلسق فالتعر مفالمذ كور بالنسمة للمفتقة وكدالا بردعلى التعريف الوسية لان المشادرمن تعريفها بانم اغليك العيى أى حالا عسلى أن الكرماني ذكر أنها هبة معلقة بالموت ثمراً يت فى القهستاني مأيفيدكون العاربة من أفراد اله قحمت قال عسد أن عرف الهدة بالنها تمليك العين ما صهو يحرج عنسه الاحارة والعارية والمهايأة لكن في النظم ان الهمة العموم القالك حتى لوقال وهمت لك هدد والدار والثوب السكن فها أوتلبسه شهرا فقيل يصحابته عي اكن اللائق بالتعريف الدىذ كره المصدف ماقده ناهمن الجواب بأن سكى للتقييد (قوله وف الجرال) فله عن الخلاصة والذى فى الهندية عن مناوى فاضخان انه لايكون هبة وعليه الاعتماد وقدمنا الكالم فياقر يبا (وأقول) قويه جعلة بالماليس بصيح كامر فكيف يكونماهوأدنى ونبقمه أفرب الى الصة على أن العرس ماسم فلان يقصدب في عرف التبرك وقد عرف بان ماص ليس خطابالاننه باللاجسى وماهمامسي على العرف تأمل قال فجامع الفتساوى قطع ثو بالولده الصحعير صارواهماله ماا عطمله مسالمله قمل الحماصة ولوكان كمير الانصر الهمة الانعدال اطة والتسلم وفى البزازية التخذلولد مساماليس له أن مد فعهاالى غير والاادارس وقت الاتحاد أنما عار مه وكد الواتحذ الملذ ونساما فأبق التمليد فأراد أن يدومها الى غيره انتها الكن ورف في الحاسة من التاليذ والولد الصدمير بان بمحرد انخاد الاب

فلاتكون هبة خالصة والاعكمه الرجوع ومهاوالا فمالمانع منه تأمل (قوله وتصعر يقبول) أى ولوفعلا ومنهوهبت جاريتي هذه لاحد كافليأ خذهامن شاءفأ خذهار حل منهما تكوناه وكأن أخذه قبولا كافدمنا وكذاماذ كره المقدسي دفعرله ثوين فقال أعماشت المتوالا تنولاينك فلان انبين الذي له فبل المنفريق جازوالالا اه ومافي البحر عن الحيط من أنم الدل على أنه لا يشترط في الهبة الفبول مشكل انتهب (قلت) بناهرلى أنه أراديالقبول قولاو علمه عصمل كالمغمره أيضاويه يظهر التوفيق بن القولين باشتراط القبول وعدمه والله تعمالي الوفق وتقسده نظيره في العمارية نعم القبول شرط لو كان الموهوب في يده كما يأتي قال في الماترخانية وفى الدخيرة فال أبو بكروجه الله تعالى اذا قال الرجل لغيره وهبت عبدي هسدامنك والعدحاضر فقبض الموهوساله العبد ولم مقل قبلت حازت الهنة وكدلك لوكأت العبد غائبا وذهب وقبضه ولم يفل قبلت جازت الهبة فال الفقيه أوالليث وبقول أى بكرناخذ وف التهذيب ولوقال تبضته فال أنو بكرجازت الهبةمن غيرقوله قبلت و اصير قابضا فى قول محد و قال أبو بوسف لا يصير قابضا مالم يقبض انتهى وقد سبق عن القهستانى أنه لايشمترط القبول فانمن وضع مالة فى الطر يق ليكون لن رفعه مجاز اكن قال المقدسي وفي الخانية ما يخالف ما اختاره قال رحل قال المتنه مالفارسمة (ابن زمين ترا) أي هذه الارض لك فذهب وزرعها ان قال الختن عندما قال هدد المقالة قبلت صارت الارض له فان لم يقل قبلت لاشئ له اه ومامر ويأتى من مسالة العبد يخالف هذه المستادف الجواب فليتأمل \* (فرع) \* في التاتر خانية رجل مات فوهبت له احراته مهرهاجازلان قبول المدنون ليس بشرط ولووهب العرسم والدسمن الوارث صحر الاخلاف وقال قاضخان رحِلُه على آخردس فيلهه أنه مان فقال حعاته في حلى أوقال أمرأته غم طهر أنه حي ليس للطالب أن رأخذمنه لانه وهبله بغيرشرط اه (قوله لانه تبرع)أى وعقودالتبرع يكفي فيها الايجاب وحد وبالنظر للموجب (قوله حنى لوحلف) تقدم الكالم عليه وقد أطال الكلام ف ذلك فاضى وأده (قوله بخلاف البيع) أى اذا حلف أنه يبيع الفلان كذا فباع ولم يقبل فانه عنث لان البيدع عقدمعا وضقلا يتم الابالا يحاب والقبول فالم بوجد القبول لايقال انه باع وهذا تعرض لصاحب الدررحيث فالوقبول عطف على ايجاب فائها كالبيعلا تصح الابالايجاب والقمول أه وكانه افتني فيه اثرصاحب الكافى والكفاية والمحفة وقال الامام خواهرزاده فيميسوطه وكنها بجردا يحاب الواهب والقبول شرط ثهوت الملائاله وهوبله ومالحا أبه أكثر الشراح وتبعهم الشارح وفى البدائع الفبول ايس مركن استحساما والفياس أن يكون ركاوه و فول زفروذ كرفى المسع انمأ عدل القدورىءن لففا تنعقدالى لفط تصم لان الهبة تتم من جانب الواهب لانه غليسك من جانب واحدو يافى التفصيل في التكملة فراجعه (قوله وتصم تقبض) قال في المنم أفاد أنه لا يدمن القبض فيها المهون الما علا المعمة

لما في المجتبى فأما القبض فشرط لشبوت المائ اه (قوله فاله هذا كالقبول) فاختص بالجلس وهذا استحسان والقياس أنه لا يجوز الاباذنه و جه الاستحسان أن القبض كالقبول في الهبة ولهذا لا علائم اقبله و يغيى عن القبول والمقصود من الا يجاب اثبات الملك فيكون تسليطاعلى القبض دلالة اذملكه لا يتصور الابه في تقيد ذلك بالجلس كالقبول لانه عمراته اه زيلع (قوله لا يتقيد بالجلس) لماد كرأن الاذن ثبت نصا والثابت نصا الح فال في وجه فيثبت في الحلس و بعد المجلس شابي (قوله لا يتقيد بالجلس) لماد كرأن الاذن ثبت نصا الح فال في الهندية ولا يتم حكم الهيدة الا مقبوضة و يستوى فيه الاجنبى والولد اذا كان باله الهدافي الحيط والقبص الذي يتعلق به عمام الهيدة وثبوت حكمه القبض باذن المائك والاهن ثارة يثبت نصا وصر يحاوثارة يثبت المنافية عن المجلس أن يقول اذهب واقبضاداً كان عائم الهاس أن المرهو ب حاصرا و قال له الواهب اقبضه فقبضه في المجلس أو يعد الافتراق عن المجلس المجلس أو يعد الافتراق عن المجلس المجلس أو يعد الافتراق عن المجلس

لولاه الصغير تصير ملكاله أما التليذوولاه الكبير فلابد من التسليم كاذ كرناتمان قوله انبين وقت الاتخاذ الخيطة المادة ولم يبن أنم ااعارة اليسله دفعها الى غيره ولعسل وجهه أنه جعلها في مقابلة خدمته له

(و) تصم (بقبول) أى في حق الموهوب الم أمانى حق الواهب فنصم بالايحاب وحسده لانه تبرع حتى لو ملحفة أن يهب عبده لفلان خوهب ولم يقبل برو بعكسه حنث بخسلاف البيع حنث بخسلاف البيع ولي المحلس) فاله هذا كالغبول فاحتص بالمحلس الوكان أمره بالمحلس و يعبوزالقبض بالمحلس و يعبوزالقبض بالمحلس و يعبوزالقبض

مع قبضه وما كمه تماساوا سفعسانا ولوخ ادعن العبض بعد الهبسة لايصح قبضه لاف الجاس ولابعد الافتراق عن الجلس وان لم يأذنه بالقبض صريحا ولم ينهه عنسه ان قبضه في الجلس مع قبضه استحسا فالاقياساوات قبضه بعد الافتراق من الجلس لا يصم قبضه قياساوا ستعساناولو كانالموهو بيغاثبا فذهب وقبض ان كان القمض باذن الواهب مازا ستعسا فالأقماسا وان كان بغسرا ذئه لاعو زقساسا واستعسابا هكذاف الذخسيرة يدلو وهب شيأحاضرامن وجلفقال الموهو بله قبضته صارقابضا عند محدوجه الله تعمالي خلافالا يوسف وجدالله تعالى كذافى السراجية وفى البغانى عن أبي بوسف وحدالله تعالى اذا قال البضده فقال فبضت والموهوب حاضر جازاذالم يبرح الموهو بله قبسل قولة قبضت ولايكني قوله قبلت أذالم يقسل أقبضه فأنحا القبض أدينقله فاذالم يقل نبآت لم يحزوان نقل الاأت تكون الهبة بمسللته كداني الحيط ولوقال لرجلهب لى هذا العبد فقال وهيت غنا الهبة كذا في الينابيع انتهى وتقدم الكلام عليه فريبا فلاتنسبه (قوله والنمكن من القبض) أى العادى لاالعقلى وموضوع هذا ويااذا قبض الوهو بله وغيره وأماالمكن بالتخلية فقدذ كره بعد ط (قوله كالقبض) ولهدا قال في الاختيارولو وهبمن رجل ثو با فقال فبضته صارقا بضاعندا بيحنيفة وجعل تحكنه من القبض كالقبض كالتخليسة فالبيع وفال أبو يوسف لابدمن القبض بده اله يحرقال اس الكالق ض كل شئ عماينا سبه فقبض مفتاح الدار وبض له اوقبض ما يحتمل القسمة تكون بهاوقيض مالا يحتملها تكون يقيض كله اه قال في الثائر خانه قدد كرناأن الهدة لا تثم الابالقيض والقبض نوعان حقمق وأنه ظاهر وحكمى وذلك بالتفلية وقد أشارف هذا لمسئلة أى مسئلة النمكن من القيض قبض الى القيض الحكمي وهو القبض بطريق المخلمة وهذا قول محد خاصة وعندأى ورسف التخلية ليست يقبض وهذا الخلاف فى الهية الصحة فأما الهية الفاسدة فالتحلية ليست بقبض اتفاقا آه (قهلهوالحنارجينه) أي القبض بالتخليه طاهر وان لم يقبضه الموهو بله وهو خسلاف مافي حاشية الشاعى م شرح الاسبيداي اله أذا كان العبد عاصر افقال الواهب قد خلبت بيك وبي الهدة فاقتضها فانصرف الواهب فقيضه الموهو سله جازلات الهلية اقباض منه فاداقيضه باذنه نما المقد أما المسع ممزل قابضا بعرد المخلمة وانالم بباشر القبض والفرق أت القبض واحب عليده في البسع والبائع محتاج الى اخراح نفسه من عهدة المبسم فاذاأتي بماوسعه فقدم ي وليس في وسسعه الاالتخلية وأما الهبة فان التسلم ايس نواجب عليه المهافاذالم يسلمه المهويقيضه لانعدمسلما اله بتصرف ونقل بعدمهن المحيط مانصه ومن النو ادرر حلوهب أمن رجل ثوبا وهوحاضره فمال الموهوبله قبضته قال أبوحنيفة صارقابضا لانه متمكن من قبضه فأقيم تمكنه مقام قبضه كالتخاية في باب البيع وقال أبو يوسف لا بصدير قابضاما لم يقبضه بنفسم لانه غير قابض حقيقة انتهبى فعلى هذا محدمع أبي حنيفة رحهم الله تعالى والقبض حقيقة فعنده بالنقل من ذلك المكان انتهبي ط وفي الخانية الاصر أن الاقرار بالهبة لا يكون اقرادا بالفبض انتهبي \*(قرع)\* لووهب العائب دراهم وأرساها فقال آلوهو بله تصدقهم اعليسك أوعلى غيى لايجوز وانتصدف يضمن للواهب \*رور ع)\* آخراند: ام الواهب والموهوب له ف القيض القول للموهوب له ان قال وهبت مل وقيضته اددان وأن قال كان عاراً الاعضر تما فأمر تي بقبضه فقبضته لا (قوله وف المتعالم) عبارتها أحدها الهبة والمدقة والرهر والوقف في قول محدى الحسن والاوراعي وابن شبهة وابن أبي ليلي والحسن بن صالح والعمرى والمحلة والحميس والصلح ورأم الممال فالسلم والبدل في السلم اذاو جديعه مز نومافا دالم بقيض يدلها قبل الافتراق بطل مصمة امن السمام والحادى عشرالهمرف والثاني عشراذ اياع الكملي مالكملي والجنس يختلف مثل الحنطة مالشعير حازمها المفاض ولانحو زالنسيتة والثالث عشراذا باع الوزني مالوزي مخنالهامثل الحديد بالصفر أوالصفر بالنعاس أوالنعاس بالرماص بازهيدا التفاصل ولايجوزفها النسيثة وقوله الحييس بالحنفالهملة والباعالموحدة بعدها ياءتحت مذو بالسي المهملة كاهومثبت بخط السانحاني

(وا المكن من القبض كالقبض فاوهبارجل كالقبض فاوهبارجل ثيابا في مستدوق مقسفل ودفع اليه الصندوق لم يكن قبضا لهسم عكمه من القبض (وان مقتوحاكات في الدر والمتار صحت فاسدها وفي النتف ثلاثة في عشر عقد الا تصع بلاقبض في المورد والمتار عملة في المورد والمتار عملة وفي الدر والمتار عملة لا في المترعة الا تصع بلاقبض في المترعة الا تصع بلاقبض لم والونها وعن القبض لم والمنها والمورد والمتلا والمنها وا

فاهامش الدرنق المن المنع وقدراج مت المنع بخط الشيخ معفوظ اب المصدف رجهما الله تعداله وجدته ترك لهاسان ولم يثبت شيأوفى بعض النسخ فال السابيع الجنس بالجنس بالجيم واليون والسيروهي ظاهرة وفى بعضها الجنبى وظاهره أنه يصدادا قبضه بعد الولادة اسكن نص المصنف فيما يأتى أنه لووهب الحل وسله لايحورلان في و جود واحتسمالاً فصاركالمعدوم اله فظهر أنهما تسختان الاولى الجنس بالجنس والثانمة الحبيس وهي المواحقة لمافي استفى المتف الكم اداخه لذف الوذف لان الحبيس من الخيل الموقوف في سيل الله تعمالي كافي القاموس متأمل شمرأ يتفي الخانمة ماقصه ولوغال هدده الدارال حبيس فدفعها المهم وقيى بأطل اه (قوله لان الصريح أقوى من الدلالة) وهـ ذا الصريح أفاد الرجوع عن الهبة قال شيخ الاستلام لانتهى الواهسالموهوبياه عن القبض رجو عه الاعجاب لان القبض في باب الهب تعتزلة الغبول فيباب البيع والباثع لونهد عالمشترىءن القبول بعدالا عساب كانذلك وجوعا منسه عن الاعداب دلالة نكذلك هذا وأورجع عُ عَيض لا يصح قيضه فكذلك هذا انهلى (والحامل) انه ان أذن بالقيض صريحا صع قبضه فى الجلس و بعده ولونم أمل صعر قبضه له فى الجلس ولابعده لان الصريح أفوى من الدلالة ولو لم ياذن ولم ينه مصرفيضه في المحلس لا بعد وولو كان الموهو ب عاشا وندهب وقيض ان كان ماذن صحر والالا ذكره القهستاني م (قوله وتتم الهبة بالقيض الكامل) قدمناقر يماهن إمن الكالسانه وهو أن قبض كل شي عاينا سده الح قال في الدور والقيض الكامل في المنفول عار اسبه وفي العقار عارما سيه وقيض مفتاح الداد قبض لهاوالقبض الكامل فما يعتمل القسم مقبالقسم مقدى يقع القبض على الموهوب بالاصالة من غمرأن مكوب للبعدة قدض الكا وفهم الاتحتمل القسمة للمعمة الكل اله وكدا الحكم من غرفرق في الصدقة والقرض والرهن والسيع الفاسدلانها كالهبة في الافتقار الي القبض كافي المنبع هذا الدى ذكره فى هبة العين أمااداوهب الدين عامة لم يحزم الم يأذن فى قبضه وقبضه فى الجلش بحصرته الا يحسدى نفعا كما فى الشروح وتقددمدلك وتأتى وفي أخانيسة وكل الموهوب له رجلس يغبص الداردة بضاها جاز (قوله زلو الموهوب شاغلالملك الواهب لامشغولايه ) قال الشمين ولووهب داراء تاعها وسلها فأستحق المتاع محت الهبة فى الدارلات الاستعقاق ظهر به أن يد مق المتاع كانت يدغصب وصار كلوغصب الدارو المتاع بوهب المالك له الدار أوأودعه الداروالمتاع ثموهبله الدارفانه يصم ولو وهبأرضا وزرعاو سلهافا ستحق الزرع بطات الهبة فى الارض لان الزرعمع الارض عكم الاتصال كشي واحد مادااستعق أحدهما صاركاته استحق البعض الشائع فما يحتمل القسمة فتمطل الهمة في الداتي اه وفي الهندية واشتعال الموهو بعلا غير الواهب على عنع تمام الهية ذكرصاحب الحمط فى الباب الاول من هية الزيادات أنه لاعمع فأنه قال لوأعارداره من انسان ثم المستعير غصب متاعاووضعه في الدار ثموهب المعبر الدارمن المستعبر صحت الهبة في الدار وكدلا الوأب المعير هوالذي غصب المتاع ووضعه في الدارخ وهب الدارمن المستعبر كانت الهمة نامة وال تبدين أن الدارمشعولة عِمَالِيسِ عِوهُوبِ لمَا أَمْهِ الْمِ تَكُن مشعولة عِلْ الواهب وهو المانع من عَمَام الهية كد افي الفصول العمادية ولوأودعه الداروالمتاع ثموه الدارصت الهية فأن هلك المتاع ولم يحوله ثم عامه سفق واستعق المناع كان له أن يضمن الموهوب له وذكر ابن رستم أن هذا قول مجدر جمالله تعالى أمانى تول أبي نوسف رجم الله تعسالى لوا ستعق وسادة منها تبطل الهدة فى الداركذافي التائر نمائية ومثله في المحرون الحيط اله لكن صرح في ز يادات فاضيحان أن الاشتعال علا غير الموهوب له عمر صعة الهبة سواء كان ملك الواهب أوغيره لكر الهبة المُاعْتَنُم اذا كان الاستفال عناع في مد الواهب أوفى مد غير الموهوب له أمااذا كان المتاع في مد الوهوب له بغصب أوعار بة أوغيرذلك فلا تمتنع واستدل عايه عسائل الاجارة والعصب والاستعقاق دظهر أن الاصل ان الهبة لذا كانت مشغولة علك الواهب أوعلك غيرالموهوب له غنع الهبة اذالم يكن فيدالموهوب له كاف جامع

لان الصريح أقسوى من المدلة (وتتم) الهسة (بالقبض) الكامل (ولو الموهوب شاغدلا الملك الواهبلامشغولايه)

الفصولين وأقر مف فورالعين فتأمل ( قوله والاسل أن الموهوب ان مشغولا علك الواهب منع عمله هاوات شاغلالا) عبارة العمادية هبة الشاغل تعوزوهبة المشغول لانحوزوالاصل فحنسهذه المسائل ان اشتغال الموهوب بالنالواهب عنع تمام الهبسة لان القبض شرط وأمااشتغال ملانالواهب بالموهوب فلاعنع تمام الهبةمة اله وهب حرابافية طعام لا تحوز ولووهب طعامافي حراب حازت وعلى هدذ انظائره اه قال الزيلعي واعلم أن الدارالتي فيهاالمناع والجوالق الذي فيه الدقيق كألمشاع لان الموهوب مشغول بمتاع الواهب حتى لونز عوس المصع أه وكالامه يعطى أن هبة المشغول فاسدة والذى فى العمادية أنها عبر تامة قال السيد الجوى في ماشه الاشهام فعدمل أن في المشاهر وابتن كاوقع الاختلاف في هبة المشاع الحمل القسمة هل هي فا دة أو غير تامة والاصح كافي البناية أنها غيرتامة فكدال هذا كذا يخط شيخنا ومنه يعسلهما وقعت الاشارة اليه في الدر الختار حيث قال والاصل أن الموهوب ان مشغولا الخ فأشار الى أحد القولين بماذ كره أولامن عدم التمام والى القول الثاني بماذ كروآ خرامن عدم الصحة فتدمرا بوالسعود \* واعلم أن الضابط فهذا المقام أنالموهوب اذااتصل علك الواهب اتصال خلقة وأمكن فصله لاتحوره يتهمالم نوحد والانفصال والتسلم كااذاوه الزرع أوالمر مدون الارض والشحرأ وبالعكس وات اتمل اتصال مجاورة فانكان الموهوب مشغولا بعق الواهب لم يعز كأاذاوهب السرج على الدابة لان استعمال السرج انمايكون للدابة فكانت الواهب علمه مستعملة فتوحب قصانافي العبض واناليكن مشغو لاحاز كااذاوهب داية مسرحة دون سرحهالان الدائة تستعمل بدونه ولووهب الدابة وعلما حللم يحزلانها مستعملة بالحل ولووهب الحل علمها دونها حازلان الحل غبرمستعمل بالدابة ولووهب دارادون مافه امن متاعمه لمتحز وان وهب مافها وسلها دونهاجاز كذافى الحيط شرح المجمع (قوله منع تحسلها) ولايعد قبضها حينة ذقبضا وفاعل منع ضمير تعودعلى الشغل (قوله وانشاغلالا) ودلك أن الطروف بشعل الظرف وأما الظرف فلا بشغل المماروف قال في حامع القصولين تحوزهمة الشاغل لا المشعول ول العلامة خسير الدين في حاشيته علمه أقول هذا اليس على اطلاقه فأن الزرع والشحرف الارض شاغل لامشغول ومع ذلك لا نحو ذهبته لا تصاله بها تأمل انتهب وما فى الضابط الذى ذكرنا كفابه (قوله فلووهب حرابا) بكسرا لجيم ومن اطانف السكلام لا تفتر الحراب والغزانة ولا تكسر القنديل والقصعة (قوله وتصم في الطعام الح) كان عليه أن يقول يصم القبض لان العقد صحبح حنى فى المشاع واغما الكلام فى القبض حتى لودهب المكل وسلم النصف لا يجوز ولودهب النصف ثم الاستو وسلم الكليصم القبض ولووهب الشاغل وسلم بالظرف صم لان اليدهلي المفاروف يدهلي المتبوع فهمي أقوى من قيام اليدعلي الظرف لأنه تابع كهبة أمن يحلى دونه يصم القبض فيهامعه لاعكسه وتعليل الشارح علىللانه علل الصعة فى الشاغل دون المشعول بأنه شاغل لامشغول ويأتى قريباما هوأ وضم من هذا فأمل (قُولُه وسلما كذلك لا تصم) قال صاحب جامع الفصولين فيه نظر ادالدابة شاغلة للسر بع والعام لامتعولة (يقول الحقير) صل أى الاصل عكس في هد أو الظاهر أن هذا هو الصواب يؤ يد مما في فاضيعان وهب أمة الرحل عليه الحلى و ثياب وسلها جازوكذا الصدقة ويكون الحلى ومافوق مايستره ورتهام الثياب الواهب لمكان العرف ولو وهب الحلي والثياب دوئها لايحو زحتي ينزعهما وبدفعهم ماالي الموهو مله لاتر الماداما علمها يكون تبعالها ومشعولا بالاصل فلانجو زهبته نورالعين وفى الجرعن الحيط وان وهب دارا فهامتاع وسلها كدلك مرهب المتاع منه أيضاجارت في المناع خاصة والبدأ فوهب له المتاع وقبض الدار وألمتاع ثم وهب الدارجازت الهمة فهمالانه عيي هية الداولم يكن الواهب فهمائيي وحمن هية المتاع في الاولى وال المانع عنقبض الدارلكن لم يوجد بعد ذاك معلى الداراية مقبضة فهافلا ينقلب القبض الاول صيحاف حقها التهسى (قوله شاعل الك الواهب لامشعول به) أقول الذي في العرو المنفرو غيرهما تصوير المشعول علك الغير عمااذا طهرالناع مستحقاأ وكان غصبه الواهب أوالموهوبله فالفاف فان بادات جازهب المشغول علافير

والاسلانالوهوبان
مشغولا علل الواهب
منع عامهاوان شاغدلالا
فاو وهب حرابانيه طعام
الواهب أودارا فيهامناعه
أوداية عليهاسرجه وسلها
تصع في العامام والمناع
والسرج فقط لان كلامنها
شاغل الماث الواهب لا

الواهب فادأعار ببتافوضع فيهالمعير أوالمستعير متاعاغصبه غموهب البيت من المستعير جاز وكذالووهب ببتا بماقمه أوجوالق بمافيه من المتاع وسلمه ثم استحق المناع جازفي الداروالجوالق اذمدالواهب كانت ثابنة على البيت والمتاع جمعاحقمقة نصوالتسليم غمالاسقهاق ظهرات المتاع لغبره ولمنظهر أن البيت مشغول واك الواهب وهوالمانع وكذا الرهن والصدقة اذالقبض شرط عامها كالهبة وقدمنا عامه عن جامع الفصولين وأقر ونورالدين كماعلت فلاتنسه (قوله لانشغله بغيرماك واهبه) هذا تعليل لفادمن كالم المصنف كائنه ية ولوا عاقيد عدم الممام بكونه مشغولا باله الواهدلان شعله الخروفي نسحة لاشغله أى لاعتم عامهاشعله الخوعلم الصبع فالدة قوله لا يمنع عامها ط (أقول) ولعل في عبارة الشار حسقطا وهو قيد الشغل علا الواهب الخ ثمرا يت المصنف ذكرهذ والمسئلة حيث قال واشتعال الموهوب علائه ميرالواهب هل عنع عام الهيةذ كرصاحب الحبط في الباب الاوّل من هبة الزيادات أنه لاءنع الى آخر ما ودمناه قريباء في الهندية وهو سالم من النقد (قوله كرهن وصدقة) فانه مالا يتمان الامالقيض الكامل و اضركو له مشغولا علا الراهن والمتصدفالاشاغلالهمافالتشبيه واجع الحكادم المصف فالف النح وكلجو ابعرفته في هبة الداروالجوالق عافهامن المتاع فهوالجواب فى الرهن والصدقة لان القبض شرط تمامها كاله فانتهى أى كان شدفل الرهنوا لصدقة عاك غيرالراهن وغبرالمنصد ولاعنع تمامها كمافي المحبط وغبر ممدنى (قوله وفي الاشياءهية المشغوللا تجوزالخ) قال الجوى وذلك كالوكان لرجل داروفها أمتعة فوههامن رحل لايحوزلان الموهوب مشسغول بماليس بموهوب فلايصم التسليم فرقبين هسذاو بتن مااداوه بث المرأة دارها من زوجها وهي ساكمة فهاولهاأه تعدة مهاوالزوجساكل معهاحث يصعوالفرق أنهاومافى دهافى الدارفي دوفكانت الدارمشغولة بعماله وهذا (عمرصحة تمضه كذافي الولوالجمة انتهسى وفد أوضم المقام في هذه المسئلة سدى الوالدرجمه الله زمالي في تنقيحه فراجعه انشثت (قوله الااذ وهد الاي الطفله) كائن وهد مداراوالاف ساكها أوله فهامتاع لانهامش غوله عتاع الفابض الكمه مخالف لمافي محاندة فقد حزم أولا بأنه لانحوزتم فال وعن أبي حنيفة في الجرد تجوزو رصير فابضالا بنه تأمل \* قال في الولوا لجية رجل تصدف على ابنه الصعير مداروالاب ساكها فال الامام لا يحوز وفال أبو يوسف وعاسه الفترى انتهى لان الشرط فبض الواهب ه بنهاوكون الدارمشغولة يمتاع الواهب لاعنع قبض الواهب \* وفى البزازية وحب لابنه الصعيردارا وفيها متاع الواهب أونصد قلابنه الصغير بدار ومهامناع الاب والاب ساحكن مهايجوز وعليه الفنوى أو أسكنهاغيره بلاأحروالام كالاساومينا والابن في مدهاوانس له وصي وكذامن دوله والصدقة في هذا كله كالهبة كافى التيين ويفهم من قوله بلاأحرأن الغيرلو كالدسكها بالاحراب خزالصدقة ويهصر ح البزازى ووجهه فى الذخيرة باله اذا كان يسكنها بأجرفيد وعلى الموهوب ثابتة بصفة اللزوم فينع قبض غيره غمام الهبسة يخلاف ما اذا كان بعيراً حر اه (قوله قات وكذا الدار المعارة) بان أعارداره انسآباتم ان المستعير أو المعير غصب متاعا ووضعه في الدار غروهب المعبر الدارمن المستعير صحت الهية في الدار لانه تبيس أن الشاغل ملك غير الواهب ط وقدمناقر يبانحوه عن الزيادات ونقل في الخانية م عالووهب طمله دارا سكن فهاقوم بعير أحرحازو دصيرقابضا لابنهلالو كان بأحروه ومستدرك بالسافل هما بغيرملك الواهب والرادشغله عالكه وكائن الشارح قصديه تكملة عبارة الأشياه وعلمه فيانفله في الخانية أولى وانظر اذاوهم الغير الصسغيرهل يصح تقدم ان شغلها بالث غيرالوا هب لا عنم تمامها فتأمل (قوله والني وهبنه الزوجها) تقدمت صورتها قر يبامن أنها تصم الهبة وهو المذهب والافالماعن أي بوسف من أنه لا يحور لان بدالواهب ثابتة على الدار كافى النخبرة (قوله الحرر) أى هذا هو الحرر المعوّل عليه وبيت الاصل ومن وهبت الزوج دارا لهاجما \* متاع وهم فيها فة ولان يزير

لانشغله بغير ملائواهيه الاعتمامها كرهن وسدقة لاسالة بض شرط عمامها وفالا أمامه في العمادية وفي الاشباء همة المشغول المخاوة المائة وهب الاب والتي وهبتها لل وجهاعلى والتي وهبتها لل وجهاعلى المذهب لان المرأة ومتاعها في يدال وح قصم النسليم وقد غيرت بيت الوهبانية وقات

ومن وهبت الزوج دارا الهابها

مناع وهم فيها تصع الحرد وفى الجوهرة وحيلة هبة المشغول أن يودع الشاغل أولاعند الوهوبله

٣ نوله بمالوهكذا بالاصل

قوله أن بودع الشاغل أوّلا) قال في الجوهر فلو وهب دار أميها مناع الواهب وسلم الدار البيه أوسلما م

المتساع فريض والحيلة فية أن ودغ المتاع أولا عندالوه وساله ويخلى بينه وبينه فم يسلم الدار البه فتصم الهبة وبعكسه لورهب المتاع دون آلدا روخلي بينه و بينه صعروان وهبله الداروا التاع جيعا وخسلي بينه وبينهما مد فيهما جدما (قولة عريسلمالدار) فلوسلها غرهبه المناع مع فيه مناصة ولوعكس صد فيهما أى لان البد اذا كأنت على المفاروف تبكون على الظرف يخلاف العكس (وأقول) هدذا مشكل جد الانه لماصم في المفاروف لملايصه في الفارف تدعامع أن عقد الهبذ الاولى ما والا أن يقال هذا قول من جعسل أن القيض في الهبة الفاسدة غيرمفيد للملك بل عليه الضمان فصارت يده يدضمان فلاتر تفع بيد الهبسة التي هي عقد تبرع خصوصا وانالقبض فمهتمعي وأماعلي القول مانهذا القبض شسيرمو حكالضمان فيجب أن يصم العقد والقبض في المشغول لووهيه الثاغل الذي في مده أمانة بعد ذلك (قوله متعلق بتتم) الاولى أن وخوم بعد قوله محرزلان المتعلق المجرور (قوله محوز) أى مجموع المراديه أن يكون مفرغاءن والث الواهب وحقه واحترزيه عن هبة الثمر على النفل الله درر وكموف على غنم وزرع في أرض مقوله مد غ تفسد ير لحوز الاأن فيه شائبة تكرارم قوله لامشعولابه والاولى أن يفسرا لحوز بالجموع لانه من حازه أذا جعه لاجسل أن يفلهر لقوله وتمرافا لدة قائدة فأديه انه نو حاره غيرمه سوم بان حازا الثمرمع النخل لا تشريد اله؛ ــ فيل حني يقسم وفي القاموس الحور الجمع وصم الشئ كالحيازة والاحتياز اله الرادمنه ط (قوله ومشاع) أى غيره قسوم فى المعاج مدمة الع أى غسير مقسوم \* واعلم ان الشائع على قسمين شائع يحدمل القسدمة كصف الدار ونصف الديث الكبرويشا أمرلا يعتمالها كمصف فن ورحى وحمام وثور وبيث صعير والفاصل بنهمه احرف واحد وهو أن القاضي لوكر أحدد الشريكن على القسمة بطلب الأسخو ، ومن انقدم الاول ولولم عنب الفهومن الثانى اذ الجدبر آيه القبول وأمهات مسائل الشديو عسبعي يعاا شائع واجارته واعارته ورهنه وهيته وسيدقاء ووقف أماهيته فمالايحتمل القسمة عاثرة منشريك ومنغره وغما يحتملها لمخرس بهريكه ولامن أجنبي وفي شرح الخزى وفي لؤاه رااه تاب أنها تجوز رأنو له) وفي الفتاوي التاجية انها يجوز من شريكة قال وهوا عنار اه ولا يخني عابن انه خلاف المشهور اه كالد الغزى أفاده خيرالدين الميل وطروااشيو علايفسدالهمة بالاتفاق وأو وها الكلم السنوان أجل بان فالوهبت مكتلم عزهند ح وعند سم حور واوقصل بالتصف فهو على هدا اللاف وبو بالتثابث موز ، د م لاه دهما وتقدمت \* هدوهمامن والحدد اراحار اداسل المحلة وقيض جهة الانسو عول وهيمو احدمن النهن لم يحم علما ح ودلا يعمرلان هدده هبنا لحلف نهما لتوحدا لتمليك فلاشيو عكرهن من رجلين وله الم اهبة ألنصف الكار منهـ ماوكدا لرفيالا فسهر فقيل أحدهما صولا مالمان نبت الكن النصف فكذا الفليك لاندكمه فتعنق الشمير ع مخلاف الرهن لان حكم، الدبس وهو يت الكل منهدا كلا اذلانها ايق فيه والدالونضي دين أحدهمالا يستردشياً من الرهر واواص على الشع صُل يحز عند حدى وفي النَّا صيف ووايتاب عند س وأورهن عدوجان ونص على الابعاض نع عزوفا فاونووه بمثاعاتف دواوتسه وسله وزادتاه دياغيض وعنده لاشيو ع مقط يه تهال الهماوهيت ألكا هذه الدارالذ اقصفها ولذا بصفهالم يحر وله وهب الهدادرهما عالصهم أنه يحوذ وهب شالمشاع الفد و فلاته و المان ولوقيض الحلة فروى عن ح ولووهب دفية افى رأو دهناق سمسم أوسمنافى ابن نم يحرادا لوهو بمعسدوم ولذ لواستحر مااغاصب علك ولوط مى وسريه يجر يخلاف المشاع والمرق أن المناع على المنسك والخالي القبض والروا بالمسمة وعداده ما المام نهاف ضرع أرصوفاعلى مهرغم أوتحلاأه زرءاني أوض أرثر إني أيحر أوأرساء باعل أدورع دم مسما أوداوا أوظرفاهم سناع الواهب لزوال الخنل بالتفر يسعوا افري بمالنات سرعوا الهوتويل فالمهد لمنعز بتسلم وبعد الولادة في المحيم الولاككي الوقوف على الولداذ ابس في سعونيكن تستعلمة بالحمار وينكن الرقوف على اللمن يا خلف لا تأتى و مده وكان كتأخيرها: "- يا يه شهدوا نصد قر بالشائم كهمنه في كل

م يسلمالدارمشلا فتصح شدفلها بالتماع (فيمه) تعلق نثم (محوز)مفرغ مفسوم ومشاع لا)بىقىمئتقعابە بعـــــدأن (يقسم)

مامرالاأنهلو وهبمن اثنين مايقل القسمة لم يعز عندأي حنيفة رواية واحدة من غد براختلاف على قوله وفى الصدتة احتاف المشابخ على توله مقبل لا عوز وقبل فيد مروايتان لا عوز على رواية الاصل و يحوز على رواية الجامع الصنغير وهوالحج كذا حش ﴿وفهدلوتصدق بهشرة دراهم على محتاج م يحوزو كدالو وهماالهمماولونصدقم اعلى غسيساو وهمالهمالم يحروقالا بحوزاهندس أيضامر فبسالهديه والصدقهف الحكمو سترى في الاصل و قال ادالشه عمالع فهدمالتو قمهما على القبض والفرق ان الصدقة وادمها وجهالله تمالح وهو واحسد ولاشموع ومراد بالهبة وجها لعني وهسماا ثمان وقيل هذاهوا المحجروالراديما ذكر فىالاصلالتصدق علىء بس ففط والاطهران فبالمسئلة روايتن دع قيل سأزالتصدق على غنير ولانهما على صدفة النطق ع مق الاعوز وعد من نحوز يسرط المساوا فوعد م نحوزي الحال مامع الفصولين وتمام تفاصل الشاع ومابتعلق بدفد في الفصل الحادى والثلاثين فراحه الدشائ وتدمر بعض مال كرباء و بأنى بعضمه \* قال في الحرر أما اجارته فان كأن من شر بكه دي و ما تزوان من أجسى لا يحوز معلمة اء، دأ بي حذفة وجهالته تعيالي وهي فأسدة على قوله فنعب أحزا أثل على الاصد خلافا لمن ثال مبالانها فلربو حب شيأ وأماالشمو عالطارى وفي طاهرال واية لايفسد الاحارة وأمااعارته هائزةان كالتمن نبر كاموالاعان مسم المكل فهدى اعادة مستانه وللحكل والالايحمر وأماره، وفهو عاسد قد بايده سم أولا من شريكه أومن أجدى محلاف الرهن من انس وأنه حائر وأماوة فه و هو حائز عدد أبي يوسف خدلا ما لحمد فيما يحمَّ انها وال كان أبا الايحمالها فاثراتها فاوأفني الكمررة ولحدرا خنارمشاح ايقول بي يوسف وأماود يشه فائز تونكوب م الشر مل وأما ترضه ها ركادا دعواله ألفاو في حسمانة قرص و حسمانة شركة عد في السامة مماوأما عصمه فنصور تال الرزى وعد المقتوى ودكره في المصول صورا و أماص شد كهيته الاادا عدف ما كله على السرونة عورهلي لاصح واداعرف هذا فهمه للساع المالا ينقسمته المالغالمه هوساه على وحسه لاستعر الملاا والقسمة لائم الاعمكن وأماالمها يا وولاتحدى طاهر الولام ااء ووعان كلوا ومعما صم معسر الديده من ساحمه والمعم على الاعارة غيرمشرو حوف روامه تعسوه والدى لمسدكلا مالزالمي لدنم تسمة المسادم والتبرعوة. في العبر دكوب إيساني عبرما برع بده الإيبالي، والمال فظور الايجاب في عيزماتبر عبه وقالقامى زاده بعد قل أن الها يأهلا عبمع عاتمه مداحب عابة البان اله وذا الجواب غهر صعيم لان التبايؤ يحسو محرى مدحور الهاصي داطله وأحسد الشركاء لاسماده الايقد مراص سايه في عامة الكتب وأماده وى الشام ادادعي رجل ثلاث أسهم من مسرتا أسهم ما داروق له دوالدارث الاسهم من انعشرة الاسلممن المارا لمدودة ملسكر وحق وفي مدهد الرحل بعير سق له بدكر أب مدر مقد الدارك مده و كذلك الم شهد شهور أن جميع هذه الدار في مده فال الده وم صحة والسم دهمة وم وأما ا مشعفاف الدَّانُواذَا السَّمَّةِ وصف الدارشام، أونائها أور ومسافلة شيء المدارع في تاعا وماني ورجاء تكل عُمهوا أَنْ شَاهُ أَمْ سَلَّ لَا يَهُ وَرَحْمَ مُدَّاعِلِي الْحَمَادَةِ لَ عَرَادَهُ الْقَوْلُهُ لا يَهُ م تفعاد عداك مسمى أَي أيس ه خِسَانَهُ أَن تَقْسُمُ عِعْنِي أَنْهُ لَا يَوْ مِمْ تَفْعَلُهُ عَلَا أَنْسَسَمَةٌ صَلا كَفْسُلُوا حرودانة واحدة أولانية في شفعان اعد القسمة من حس الاسماع لدى كال قبل القسمة كال تالصعم والجنام اسعمرات عي دور ي ل الست الصعير الانفسم و بمناسنه و معرباأه مربط المهمار ويكمه لا تتنعر الله و أن كالا نهاء اساق و و مالا فسيم فيه عرهبة اعضه مشاعار الالا عام الصحير ادافسيمة ي المتعل ما ومريطالا واب و كر لاعكر أن يبقى حماما كما كان سمو عمالا تسم علاف الحمام الكيرالدى عكى أل بعد عرد عول مودران أوأ كميون هية اعتهمشاما لانصم واحتماحه الى مودرثال لا بحرحمن لداءة لالقسم عدر أمكن أن يعدله موقدا كالقمم الدى يحتاح لى طريق أومسمل و مكن مدد للذهامة قال للقسمة فكداه والوي أول كاد القد منه والبراز مة لا يسمم حماء وحائما وبيت ودكات صد ميرلانه أو سمرلا مني اركل عائدة

حبيت وحمام مسعيرين لانها(لا) تتم بالقبض (فيما يقسم ولو) هبة (اشريكه) أولاجنسي العسدم تصور القبض الكامل كا في عامة الكتب فكان هو المذهب وفي الصيرفية عن العتابي

رئيل بحوزلشريكه وهو

الختار

وانتقاع فيما عصهوان بق فائدة يقسم بينهما اه قال في الحامدية لا يقسم الحمام والحاتط والبيث المصغير والدكانة الصغيرة وهذا اذا كان يحال لوقسم لايبتي ليكل واحدبعد الفسمةمو ضع بعمل فيهوان كان فيقسم خزانة الفناوى ومثله في الخلاصة والبرازية انتهبي (أقول) وعلمه فينبغي أن يقد الجام بالصغير خلافالما فهمها لحابى من أن الجسام لايقسم مطلقا وفسر سيدى الوالدرجه الله تعمالي الحيام الكبير عااذا كان له خزانتان والرحى بمااذا كأنت ذات حرس فتأمل وانحاص فمه الهبة لان الغيض لانتص وفسم الامالقيض الناقص وهوقبض الكلفا كتفيه فالف المعرهبة المشاع فمالا يغسم تفد الملا للموهوب له على وحه لايستحق المطالبة بالقسمة لانه الاتمكن وأماالمها يأة فلاتجب في ظاهر الرواية وفي رواية تحب انتهبي وقدمنا قريبا أنالتها ويحبو يحرى فيهجبرالقاضي اذاطاب أحدالشركاء لاسمافه الايقسم تصعلمه علمة الكتب فلاتنسه وفي البحر ويشه ترط في صحة هبة المشاع الذي لا يعتملها أن يكون قدر المعاوما حتى لو وهب نعيبه من عبد ولم بعلمه لم يحزلانه الجهالة توحب المنازعة اه قال في الهند بة أو وهب نصيبه من عبد ولم يعلمه لمجزفان علمه الموهوب له ينبغى أن يجو زعند الامام دونهما وفها قب لذا فجرع ماأملكه الهدلان يكون هبة لاتحوز بدون الغبض وفى منيسة المفي فال وهبث نصبى من هذه الدارو الموهو ساله لا يعسلم كم نصيبه صحت اه واعل المتفاحش جهالته لا تصحره بنه كقوله وهبتك شياً من مالى أومن كذاوفي التاثر خانمة مثل مافى المنسة متأمل (قوله كبيت وجمام صفيرين) الحدالفاصل بين ماعتمل القسمة و بين مالا يحتملهاأت مالايبق منتفعاله بعدالقسمة أصلا كعبدوا حدودابة واحدة أولم ينتفعهم النتفاعا قبل القسمة كالجمام والطاحونة والبيت الصمغيرفاغ الاتصم وكلما يوحب قسمته نقصانا فهوتم الايقسم والاقمايقسم واختار الاؤل أكثر الشراح والثاني ماحب الذخيرة فاذاوهب درهم اصحيحال جلمن لايصم لان تنصيف الدوهم لانوجب نقصانا فهومما يقسم والصحيم أنه يحملان الصحيح لايكسرعادة فهومم الايقسم انتمسى وذكره الشارح آخوالساب فتأمل رقوله لانم الاتتم الاموقع الهداالتعليل الابتقدير واغاقيدنا بشاع لايفسم لانهاالخ ط بلوقال لانه لايدأت القبض في منسل ذلك الابقبض الكل ولا تتم بذلك فيما يقسم الخ الكانحسنا وفى العناية الهبة فيمايقسم جائزة والكن غيرمة بنة للمك قبسل تسليمه فرزا وقوله لاتتم مالقيض فيما بقسم قال علماؤناهية المشاع فيما اعتمل القسمة لاتترولا تفسد الملك قبل القسمة وبعض أصابنا فالانها فاسمدة والاصرالاول كالهبة قبل القبض اهشلي عن الاتفاني وأشار الشار حانه اغما شرط أن يكون الموهوب مقسوما أومشاعالا بقبل القسمة لان الهبسة لاتتم الابالقبض والعبض اتحايكون فىالمقسوم وكذاف المشاع الذى لا يقسم لان قبض كل شئ بحسب موالمشاع الذى لا يقبل القسم الا يكون قيضه الامشاعاها كذفي به كذلك وغت به الهبة أماالمشاع الذى يقبل القسمة فانه عكن تسليمه بعد قسمته ومكون قسضه كاملافلا مكتفى بتسلمه مشاعاولا بعدقا بضاله مع الشميوع ولافرق أن بكون وهمه لشر مكه أولادني خدلافا لماقى الصيرفية منجر ازممن الشريك ود كرأنه الختار ووجهده ظاهر لتصو رقبض ااشر يكناه مع شيوعه لات نصيب الشريك فيده فيمكمه قبض الشقص الثاني مشاعا والكنمل كأنت عامة الكتب على اطلاق المنع وهي موضوعة لنقل المذهب كإقال سكان هو المدهب قوجب العمل به سواءظهر وحهه أولالان المقلد علمه اتباع ماقاله امامه سواء وقف على دليله أولا والله تعالى أعلم (قوله ولوهبة اشر يكه) لو رصلية أى ولوكانت الهبة لشريك الواهب (قوله أولاجني) الاولى اسقاطه لانه مهوم من لو ولأخلاف فعه انماا لحلاف في الشريك كممرويات (قوله العدم تصور القبض السكامل) أي فهما يتصورفيه (قوله كرفي عامة الكتب) وصرح به الزيامي وصاحب البعر منم (قوله في كان هو المذهب) راجيع لمسئلة أأشر يك كمف المخم (قوله وهو الحتار) الظاهر من عباراتهم اعتماد الاول حتى نسب الثانى شيخ الاسلام الى ابن أبي لهلى بعد مأحك الاطلاق عن أهل المدهب وفي مؤيد زاده وهب مشاعايه غسم عَالسُه مذاك لا أن الصحة متوقفة على القسمة ولوكان شرط اللحة ولاح تيم الى تعديد العقد بعر بزيادة (قوله ولو سلمشائعا)بان سلمالكل (قوله لاعلكه) لعدم وجود القبض الكامل فيما يتصور فيه (قوله فيضمنه) أى بعدا تلافه و عد عله وده قيله ولاء تنع الرد سعه لعدم نفاذه (قوله لكن فهاعن الفصولين الخ) قال فالتارخانية بعدنقل هدناا لقولوفى السراجية وبهيفتى اه ومع افادتها للملك يحكم بنقضها للفساد كالبيدم الفاسدينقص له تأمل رملي (قوله الهبة الفاسدة الخ) ظاهره أن هبة المشاع قبل القسمة فاسدة مع أنها صحيحة غيرنامة ولذا فال الشلبى قوله لائه لوصع هبة المشاع فيما يقسم ظاهره كأثرى بشعر بعدم الصة وقدةدمت قريباأن الاصم أنها صحيحة غيرتامة لافاسدة كافال بمض مشائحنا والله تعالى أعلم أه ويدل عليه كالمصاحب الحرالمتقدم وعبارة الهندية الا "تية تفيد أن الفتوى على الفساد ط \* فالف الفتاوى الخبرية ولاتفيدالملك في ظاهر الرواية قال الزيلعي ولوسلمشا تعالاعاكه حتى لا ينفيذ تصرفه فيه فيكون مضموناعليهو ينفذ فيهتصرف الواهبذ كره الطعاوى وقاضيخان وروى عن ابنرستم مثله وذكر عصام أنم القيد الملاثويه أخد فيعض المشايخ اه ومع افادته اللملك عندهد االبعض أجم الكل على أن الواهب استردادهامن الموهوب له ولو كآنذار حم عرم من الواهب قال في جاء م الفصولين والن الفتاوى الفضلي ثماذا هلكت أفتيت بالرجوع المواهب هبة فاسدة لذي رحم محرممنه اذالفاسدة مضه ونادعلي مامر فاذاكانت مضمونة بالقيمة بعدالهلاك كانت مستحقة الردقيل الهلاك اهر وكايكون للواهب الرجو عفيها يكونلوارئه بعدمونه لكونمامستحقة الردوتضمن بعدالهدلاك كالبسع الفاسد اذامان أحدد المتيامعين فاورثنه نقضه لانه مستحق الرد ومضمون بالهلاك ثممن المقررات القضاء يتخصص فأذا ولى السلطال فاضما المقضى عذهب ألى حنيفية لاينفذ قضاؤه عذهب غبره لانهمعز ول عنه بتخصيصه فالتحق فيمال عيسة نص عَلَى ذَلَكُ عَلَمَ أَوْنَارَ حَهِمَ اللَّهُ تَعَمَّاكُ الْهُ مَا فَيَ الْحَامِدِينَ أَبْضَا وَالنَّاجِبَةُ وَبِعَجْرَمِ فَي الجوهرة والبحرونقل من المبتغى بالغين المجمة أثهلو باعدالموهو ساه لا يصروف نورا لعسين عن الوجيزا لهبة

ريكه لايحو زخلافالان أى لدلى اه قال الرملي وحد يخط المؤلف بعني صاحب المنح بازاءهذا ماصور نه

ولا يخنى عليك أنه خدلاف المشهور (قوله فان قدمه) أى الواهب بنفسه أونا أبه أو أس الموهوب له بان يقسم مع شريكه كل ذلك تم به الهبة كاهو ظاهر ان عنده أدنى فقه تأمل رملى (قوله صهر وال المانع) وهو الاشاعة فانها والتسامة التسلم لانه كان عا حراءن القيض المكامل الذي تتم به الهبة ومعناه أنها

الفاسدة مضمونة بالقبض ولا يثبت الملك فيها الاعند أداء العوض نص عليه مجد في المسوط وهوة ولى أبي وسف اذ الهبة تنقلب عقد معاوضة اه وذكر فيله هبة المشاع في ما يقسم لا تفيد الملك وهوالحتيار كافي المضمرات وهذا مروى عن أبي حنيفة وهو الصحيح اه فيت علمت القهستا في لا تفيد الملك وهوالحتيار كافي المضمرات وهذا مروى عن أبي حنيفة وهو الصحيح اه فيت علمت خلافه ولا تعرف أبه تعليب العمل وان صرح بان المفتى به خلافه ولا سيما أبه يكون ملكا خبيثا كايأتي و يكون مضمو با كاعلمة ولا يجدى نفع اللموهوب في فاغتنمه والحالم المرت النقل في مثل هدف المكاخبيثا كايأتي و يكون مضمو با كاعلمة ولا يجدى نفع اللموهوب في فاغتنمه وأما المناف في مثل هدف المكاخبيثا و به يفني نهستاني أى وهو مضمون كاعلمت ورجاء الدى وقائدة في الفيان في المناف الم

(فانقسسمه وسلمه صمح)
لزوال المانع (ولوسلمه
شائعا لاعلكه فلاينفسد
تصرف فيه) فيضمنه وينفذ
تصرف الواهب دررلكن
فيهاعن الفصولين الهباء
الفلسدة تفيسد الملات
بالقبض ويه يفتى ومثله في

على ها مش المخر بعسد نقساء ذلك وأنت تراه عزارواية افادة الله بالقبض والافتاع بماالى بعض الفناوي فلا تعارض ووآية الاصدلوان انحتارها فاضيفان وقوله لفظ الفتوى الح قديقال عنع عومه لاسيمام الهذه السدعة في مثل سياف البزازى فاذا تأملته تفضى مرجان مادل عليه الأصل اه (قوله على خلاف ماصحه في العمادية )أى عن العدة بلفظ هو الختار (قهله الكن لفط الفتوى) استدراك على مأيستفادمن قوله ماصحمه فى العمادية من ان القولين سواءوحيث كأن لفظ الفتوى آكدفكون العمل على مافى الفصول والمزارية لانه قال ويه يفتى وهوآ كدم السحيم الذى فى العمادية فينشذ يمتنع الرجو ع بعد بيعه لتعلق حق الشترى مه كاتفدم البرمط فى البيسع الفاسد (قوله مع بقية أحكام المشاع) من يبعه وانه جائز فيا يقسم ومالا يقسم ومن أحارته ومن اعار ته وغسيرذ لك كاقد مناه قريبا (عوله قال ف الدرونع) عبارتها قال بعض المشايخ كانت المسمئة واقعمة الفتوى وفرقت بين الهبة الصيحة والفاعدة وأقتيت أى فى الفاسدة بالرجو عرفال الامام الاستروشني والامام عمادالدين هذا الجواب مستقيم أماعلى قول من لابرى الملك بالقبض في الهبة الفاسدة فظاهر وأماعلى قولمن برى الملاف فلان المقبوض فحكم الهبسة الفاسدة مضمون على ماتقرر فاذاكان مضمو بالمالقدمة بعد الهلاك كأن مستحق الردق ل الهلاك فعلك الرجو عوالاسترداد انتهى فوله والعقبه فى الشرنبلالية) حيث قال قوله وأماعلى قول من يرى الملك فلان المقبوض يحكم الهبة الفاسدة مناحون الخ اهذاغس ظاهر لان قوله فلان المقبوض يحكم الهبة الفاسدة مضمون لأيكون متحها الاعلى القول بعدم المالك والافتكف بكون ماايكا وضامنا انتهي ونطرفيه الشيخ شاهسين بات المقبوض في المدور الفاسد محاول بالقيض مضمون بقيمته فلابيع وكون الشغص مالكاوضامنا فكان الجواب مستقمما وكان القول عالضهان منتهاحتي على قول من قال علائ الموهوب فاسدا اه ذكره أبوالسعود وفعهان هدذا قام معر الفارق فات المبيع فاسدام قبوض في عقد معاوضة فلابد من العوض وقد ألعينا الثمن لعدم الصةو أوجبها الشمةء وضا والآلزم أخذماعقد لآمعا وضة بلاءوض أماالمة وضفى الهمة الفاسدة دهومقه وض بغسير عوض أصلا وقد قال القائل بالملك فيهاوالملك في لموهو ببلاءوض أمالونظر ماالى كون ملكا خببنا كما قال الواف في مر اللتي وقب ل علك بالقبض الكمه ماك خبيت ويه يفتي قهستاني عن المضمرات يكون موجبه التصدق بقبمته هالكا كافيل به ف نظائره فا بتأمل و يتفرع على القول بشبوت الملك بالقبض فى الهبة الفاسدة مافى البحر عن الاسعاف من أنه اذا وقف الارض التي وهبت له هبة فاسدة صورعلمة ممتها انتهسي وهذا يؤ يدماذ كروالشيخ شاهين تبعا للامامين الاستروشي والعمادي رقى أبي السعودين العهد شاف وكا لاعنع الرجوع فى الهبة الفاسدة القراب فكذا غسيرها من الموانع انتهمى ويؤيد ذلك أيضا ما فدمناه عن أُ الْمَيْرِ بِهُ وَنُورِ العِينِ وَلا تَنْسِهِ (قُولِهِ مِن تُمَامِ الْقَبِضُ) أَى كُونِ الْقَبِضُ تَامَا (قُولِهِ لا طارى) بالهمزلانة احدث بعدوجود ألقبض وغمام الهبة فريؤنرشية (أقول) ومنهمالووهب دارافي مرضه وايسله سواها ثم مات ولم تجز الورثة الهبة بقيت الهبة فى ثلثها وتبطل فى الثلثين كأصر حد فى الحانية ( قولِه كائن يرجع ف بعضهاش ثعا) فأنهلا يفسدهاا خافاونظ يرمماقالوا ان الردة لاتبطل التسهم لان الاسلام تسرط لوجو دالسية التي هورشرط اصعة التيسمم فأذاصم التيسمم يوجود شرطه وهوالنية من المسلم ثم طرأ عليه الكفر بعد ذاك والعياذيالمة تعالى لم يبطل تيممه لانه قدم فوحود شرطه وكدلك هما الشائع لا تصع هبته الفدة دشرطه وهوالقبض الكامل فاذاوهب غيرالشائع وغت الهبة يقبضه الكامل ثم طر أعليه الشسيوع بعداء تيفاه السرطعولم يبقالا مجردا الملا للموهوب في الهبة والشيو علاينا في الملك كأن الكفرلاينا في وم الحدث فيكم أن المتيمم لا يمطل الردة كداك الهبة لا تبطل بطرق الشيوع بعد علمه الفوله حتى لووهب الح) وهددا يحسلاف مااذاوهب دارا ؟ اعهاو سلمها فأستحق المناع صحت فى الدار اذبالا ستحقاق شهران يد ، فى المتاع كأنت يدغصب وقد تقدمان الهبة المشعوبة بجلك العيرتصم يحلاف المشغولة بجلك الواهب وانحبا بعللت الهدة في

عسلي خلاف ماصحه في العسمادية لحكن لفظ الفشوى آكد من لفظ العديم كاسطه المسنف مع بقية أحكام المشاع وهل للغريب الرجوع فالهية القاسدة فالف الدررتع وتعقبه فى الشر نالالية مانه غيرظاهر على القول المققى يهمن افادتها الملك مالقبض فاجففا (والمانع) من تمام القيض (شيوع مقارن) العدقد (لاطاري) كائن مرجع في بعصها شائعا فأنه لانفسدها انفاقا (والاستمقاق) شــبوع (مقارن) لاطارى فيفسد الكلحي لووهب أرضا وزرعارسلمهما ماستحق الزرع طاتف الارض

لاستعقاق البعض الشاثع فسما عتمل القسمة والاستمقاق اذا ظهمر بالبينة كأن مستدداالي ماقبل الهبة فكون مقارنا لهالاطاريًا كَأَرْعِسه صدر الشريعة وانتبعمان الكال متنبه (ولا تصم همة لبن في ضرع وسوف على غنم ويخل فى أرص وغوق الحل)لاله كشاع (ولوفساله) وسلمه (جاذ) لزوال المانع وهل يكفي فيل الموهوب له باذب الراهب ظاهر الدرر ام (بخـلافدة قى فىر ودهل في المسم وسمن في الن)

مستاتنا وعالفت مسئلة الداروالمتاع لاسالزر عمع الارض يحكم الانصال كني واحدفاذا استعق أحدهمماصار كانه استحق البعض الشائع فيمايحتمل القسمة فتبطل الهبة فى الباقى كذا فى الكافى درر و يدل الهدذا التعليل قول الوَّاف الا " في كشاع قال في الخانية والزرع لايشبه المشاع (قوله لاستحقاق البعض الشائع) أى حكم كاعلت (قولهاذاطهر بالبينة الخ) أنظرمالوأيت الاستعقاق بأقرار الواهب والتلاهرأنه لعولانه أقرعال الغير ومالوأقر بهالموهوباه والطاهراله يعامل بأفراره فيثبت الزرع استحقه وهل تبطل الهبة عروط (قوله فيكون مقارنالهالاطارنا) هـ ذا الذي في الفله يرية والدي في دعوى النهاية والكرماني جعساه من الطارئ قال القهستاني فاعل فالمسطة روايتينويه تعلمأن صدرالشريعة واس الكال لهماسلف فياذهما المه به والحاصل أت صدرالشر بعة حعل المفدده الشبوع المقارن لان الشميوع الطارئ كأاذاوهب ثموجه بالبعض الشائع واستحق البعض الشائع و ردعليه مساحب الدرر والمصنف حيث فالف الدرر أقول عده صورة الاستعقاق من أمثلة الشديوع الطارئ فيرصيع والصحيح مأذكرف القصولن والكافى وعبارة الفصولين الشدوع الطلائ لايفسد الهبسة مالاتفاق وهوأت مرجع يبعض الهية شاتعا أماالاستحقاق فيفسدال كالانه مقارن لاطارئ كذاذ كره شيخ الاسلام أبو بكر فى الحيط اه (قوله كشاع) قالف شرح الدور هذه تظائر المشاع لاأمثلته فلاشيو عف شئ منه الكنها فى حكم المشاع دنى اذا فصلت وسلمت صم قال الغير الرملي أقول لا يذهب عمل أنه لا يلزم أن يأخذ حكمه في كلشئ والالزم أنلاغو زهبة الخل من صاحب الارض وكداعكسه واظاهر خسلافه والفرق بيتهماانه مامن سؤءمن المشاعوان دف الاولاشريك فسسهملك فلاتصو هبتسه ولومن الشريك لان القبض الكامل لامتصور وأماعو النخل في الارض والثمر في المخل والزرع في الارض لوكان كل واحد منها الشخص فوهب ماحب النفل نغله كاءل احس الارص أو عكسه فاسالهم وتصم لان ملك كل منه ما مميز عن الانوقيط قبضه بتمامه ولمأرمن صرحه لكن يؤخ حذالحكم من كالأمهم وقد ضرحوا بأن المانع انما يعتبروقت القبض لاوقت العقدهذا وقدقدم على الصيرفية لورهب اصيبه مل الداراشر يكه أومن شي يحتمل القسمة فالد محوزا حاعا وفى فتاوى الزاهدى العتابي لووهب النصف سشر يكه سن دارلم يجز وقيل يجوزه والمتار وراجعت الصيرفة فرأيته قال وف فتاوى زن لووها النصف من شريكه الح عاذا كأن هذا في المشاع فاللك فالمتصل المكن فصله ولاأدرى ماعمع من ذلك ولكن المقل اذاوجد لايسعنا معه الاالتسام اه (أفول) ومثال مشاع بقيل القسمة كنصف داركييرة وربع صبرة معينة ونحوهما ماسبق من الامشلة وانحاأورد النفاا ثرلاهةمام الافادة والمتنبيه على أن الحكم فيها بالطريق الاولى كأهو حال التشايه ظاهرا عايته النساوى فكون من قبيل تشييه أحدالة ساويين في الحكم بالا تنو والاول هو الظاهر قال في العمادية ان هبة اللين في الضرعفار وابه لاتحوزوف رواية تحوزاذا سلطه على الحلب انتهى وفى التائر عا ية وهب أللين ف الضرع لانتحورف احدى الروايتين من كتاب الهبعة وانسلط على الحلب هو الحجم اه لعل محة عدم الجواز لان الحلب بقبل التفاوت فيؤدى الى النزاع على أن القبض لم وجد اذا للى في الضرع عند الهبة وهومت مل الله الواهب هذاو قال فى الكافى ولو وهب زرعافى أرض أو عراف همر أوحلية فى سيف أو بساء فى دار أوقف رامن صبرة وأمر وبالحصاد والجذاذ والنزع والمقض والكيل وفعل صماستحسانا ويحعل كأنه وهبه ومدالحصاد والمناذونعوهما اه لعل وحه الاستحسان أن الحصادو عو ولا بقرل التف اوت ولا يؤدى الى النزاع هذا فكون كطعام ف حايد الاأنه لما كان اتصال كل منها باك الواهب خافة عدمن فبيل المشاع فتأمل (قوله ولو مصلة وسلمان أغامارف المنوان كان فوجوده شمالاله قديكون وعاأردمالتر جمان الوجود بالتصرف فسمه فأنه بانفصاله تبغن وجوده يخلاف هبة الحل فائه لا يصمر ولوسله بعد الولادة لعدم المحكات التصرف وقت الهيد (قوله ظاهر الدرريم) فانه قال وكذايع ورهب البناء دون العرصة اذا أذن له أى

للمؤهوب له الواهب في تقضه وهيم أرض فهارو عدوله أى دون الزوع وعفل فها تمردوله الى دون التمرافظ أمره أى الواهب الموهوب له بالحصادف الزرع والجذاذق الثمرلزوال اشتغال الموهوب بالتالواهب انتهب بتصرف وأعادعزى زادهأنه صحيم فىالاؤل دون الاخسير بى فانه لا يصم فيهما مطلقاً لا نه متصل به اتصال خاقة فكان يمنزلة المشاع الذي يحتمل القسمة فلاتتم بدون الاقر ازوا لحيازة نقرا لحكم صيم في عكسهما وهو هبةزر عبدون أرضه وهبة غريدون شحره فانه بصم استحساناان أمره بالحصادوا لجذاد وقعله انتهب وعلى كلفادكر الشار صعيم و بعث عنى زاد فالتمثيل ط (أقول) و يعمل أن الشار ح فهم من قول الدررحة اذا فصات هـ قوالاسماء عن مال الواهب وسلت صعره بها كف لمشاع مااذا فصلها الواهب أو الموهوبله باذنه وقال الخير الرملي ف عاشيته على المنم قوله ولوف له وسلمه أى الواهب فاود صله الموهوبله بغير اذن الواهب لاعاكمه الابعة مجديد اه فقوله بعيراذن الواهب انه لو كان ياذنه كان كف له منفسه و يعتمل انه أخذه الدارح من العيارة التي ذكر ماها أولاءن الطعطاوى وكاتن الشار حراى أنه لافوق بينهما وان كانت العلة التي ذكرها فى الدرر لا تجرى هنالانه عالى بان المسانع الاشستغال عالى الواهب فاذا أذن بالجداد والحصاد ونعل الموهو بالهذاك ذال المانع فيازت الهبة وهناية المانع هوشبه الشميوع فاذ والباذن المالك ذال المانع والله أعلم يوفال في الحسانية ولووهب زرعابدو ب الارض أوثمر ابدون التخل وأمره بالحصاد والجذاذ ففعل الموهوباله ذاك جازلات قبضه بالادن يصم في المجلس وبعده اه ومثله في الحامدية عن جامع الفتاوى وهونفا برمادهمه الشارح أولار قوله حيث لابصح أصلا أى سواء أفرزه اوسلمها أولادرر (قوله لايه معدوم) قال في الدر ولانه في حكم المعدوم وسره ان الحنط قاسقه التوصارت دقية ا وكدا غيرها و بعد الاستمالة هوعين أخرى على ماعرف فى الغصب اله وأما الوصية تتجوز بهذه الاشياء لانم اتجوز بالمعدوم كأ د كره العيني (قوله ولا عال الا بعقد جديد) لانه بعد الاستعالة عين أحرى غلاف المشاع لانه على المات الا اله لاعكن تسلمه فأذا زال المانع جاز درر ومخر (قوله وملك بالقبول) اعما اشترط القبول نصالانه اذالم يوحد كذلك بقع الماكف الهمة بعير رضاه لانه لاحاجه الى القدض ولا يحوز أن يقع الماك للموهو سله بعدير وضاملا فيه من توهيم الضرو بخدلاف مااذاوهب عبداله لم مكن في مده وأمره مقيضه مانه يصعر أذا قبض ولا بشترط القمول لان العيد المس في مد و حال الهية و كان الموهو بله محتاحا الى احداث قيض حتى علا الهية فاذا أقدم على القبض كان ذلك اقداماعلى الفبولورضاءمنه يوقو عالمك له فيلكه (قوله بلاقبض) أى بأن يرجم الىالموضع الدى ميمالعين و ينقضى وتت يتمكن ميممن فنضها قهستاني (قوله لوالموهوب في بدالوهوب له) لات القبض ثابت فمهاوه و الشرط سواء كانت في مده أمانة أومضمونة لان نبض الامانة ينوب من مسله لاعن المضمون والمصمون ينوب عنهما والاصل أنه متى تجيانس الفيضال ناك أحسدهما عن الاتخروات اختلفالك الاقوىءن الاضدهف دون العكس هدااذا كأن الموهوب مضدمونافي مده كالعصب والمرهون والمقيوص على سوم الشراء لااشكال وسه لاب القبض ومهدقيقسة وحكا فسرأع والضمان يجعر دقسول الهية وكدا اذا كان في يد عارية أواجارة لانه فبضهالنفسه ويدمثا بته سه وأمااذا كاست في يد منظر اق لودىعة فشدكل لان يده يدالما للذالك لكن لمالم يكن عاملا للمالك بعسد الهبة اعتبرت يده الحقيقية زبلي يوواعلمات في أول الرياعي فيرأ عن الضمان اشارة الى أن العين المرهوبة تكون مضمورة في مد الموهوب اله عدلها أوقد منها احترازا عمااذا كانت العيءمضمونة بعسيرها كالمسم المضمون بالفن وكلرهن المضمون بالدس فلايدمن قبض مستناف بعد عداله بقومصى وتت يتمكن من قبضهالان العين وان كانت في يده مضمونة الاأن هذا الضمان لاتصم البراءة منهمع وجود القبض الوجبله فلم تسكى الهبة واءة واذا كان كذلك لم يوجد القبض المستعق بالهية فلريكن بدمن تع سيدقبض آخرع أية عن شرح الاقطع (قوله لائه حيد أى حيد ادقبل عامل لنفسه أىبسب وضعيده على ملكه (قوله والاصل أن القيضي الالتجانسا) كان كان عنده وديمة وأعارمه

حيث لابعد أمسلا لانه معسدوم فلاعلاك الابعقد جديد (وملك) بالقدول (بلا قبض جديد لوالموهوب في يدالموهوب في يدالموهوب لانه حينت ذعامل المقسموالا الانه حينت ذعامل اذا تحانساناب أحده ما عن الاستو

نوله أنه لعله يغيسدانه أو نحوذلك

إذان كال القيضين قيض أمانة فيصومن غيرقيض مستأنف أوغصب شمأنهاعه المالك منه ( قوله واذا تغارا) كأن غصبه منه وأخذه ثم وهبه منه (قوله البالاعلى عن الادنى) أى ولا يحتاح الى قبض فناب المفصوب عن تبض الهبسة لانف الاعلى مشل مافى الدنى وزيادة وليس ف الادنى مافى الانوى وكذالو كان مقروضاف يد. بطريق البسع الفاسد لائه قبض ضمان أما لمبيع فاسد افانه علك بقبض الضمان كالوكان في يدم فصوما عل الشراء الفاسد ولايعبض مقبض الامانة لآن قبض الامانة دون قبض الضمان فلاينو ب عنسه (قوله لاعكسه) وهوأن قبض الامانة لايموبعن قبض الضمان كافى البيع والرهن فقبض الوديعة مع قبض الهبة يتحانسان لانهماقبض أمانة ومع قبض الشراء يتعاير ان لانه قبض ضمان فلاينوب الاول عسه كأفى الحيط ومثله فيشمر مالطعاوى لمكن ليس على الحلاقه فانه اذا كان مضمونا بغيره كالبسع المضمون بالثن والمرهون المنسمون مآلدين لاننو وقيضه عن الغبض الواجب كأفي المستصفى ومثله في الزاهدي فاوماع من المودع احتاجاني تبض جديد وتمامه في العمادي قهستاني قال الاقطع في شرحه والاصل ف ذلك ان العين الموهوبة اذا كانت في مدالم هو ساله أمانة كالودامة والعاربة ملكها بعقد الهبة من غير عدد قبض استحسانا لاقماسا وحدالاستحسان أنالهبة تقف محتهاءلي محرد القبض فلايلتفت الى قبض بصفة ومجرد القبض موجود عقب العدقد فصحت الهمة ولايشبه هذا بيرع الوديعة عنهى فىيده لان البيعية ضىمب يعامضمو ماوقبض المودع عقب العقد قبض أمانة فلابدمن تعديد القبض وذلك لايكون الابالتحلية بينهو بين الوديعة وأمااذا كانت العنن فى يدالموهوب له مضمو تة فهو على وجهين ان كانت مضمونة يم الهاأو بقيمتها كالعين المعصوبة والمقبوضة على وجه السوم عانه عامكه بالعسقد ولايعتاح الى تجديد قبض وذلك لان القبض الذي تقنضميه الهبة قدوجدوز يادة وهوالضمان وداك الضمان صم البراء فمنسه ألاترى أنهلوأ يرأ العاصب منضمان الغصماز وسقط دصارت الهدة براءة من الضمان فمق قبض من غسيرضمان فتصعم الهدة وان كأنت العن مضمو تقيعبرها كاليسع المضمو فيالثمن وكالوهن المضموف بالدين فلابدمن قبض مستأنف يعسدا لهبةوهو انبرجيع الى الموضع الذى فيسه العين و عضى وقت يتمكن ديه من قبضها وذلك لان العين وان كانت فيده مضمونة الاأنهدا الضمان لاتصم البراءةمنه مع وجود القبض الموجبله ولم تسكن الهبة براءة واذاكان كدلك لم وجدالة بض المستحق الهمة فلم يكن يدمن تعديدة بض اه (قوله وهبة الح) هو من اضافة المصدر الحفاعلة أى أن يهب من له الولاية على الطفل الطفل يتم با عقد ولا يفتقر الى القبض لانه هو الذي يقبض له فكان قبضه كقيضه وصاركم وهب لا شوشيأ وكان الموهوب في يدالموهوبله فانه لا يحتاح الى قبضر جديد كامرةبيل هذه المسئلة (قولِه في الجلة) أى وان لم يكن له تصرف في ماله وقوله على الطف ل أخر حبه الولد الكيرفان الهبة لاتتم الايقيضه ولوكان في عماله ولا علان المولى قبض ماوهب العبده الخصور واذا قبض ماالعبد ملكه المولى لانه كد بعبده ط (قوله فدخل الاخر) الاولى نعو الاخليا سيأتي من ان الاموالمانقط عمى يعوله لوفي حرهما (قوله عند عدم الاب) لان تصرفهم كان الضرورة ولاصرورة مع حضوره والمراد بعدم الاسماريم العبية المقطعة أفاده في الحر وأفاد الولف أن قيض غير الاب مشروط بشرط بي معم الا وكون الصغير فأعياله والظاهرأت القول الصحيح الاتنى فى أنه لا يشسترط عدم الاب فى الهبة الصادره من الاجمع يأتى هناوالمراد بالاب من له ولاية النصرف فى مأله ط (قول تتم بالعدد) أى بالا يحاد فقط كايشيراليه الشار سفاوأرسل العبد فى حاجة أوكان آبقافى دار الاسد الام فوهيه من ابنه صحت ولولم رجم العبدحتي مان الآب لا يصدير مبراثاءن الاب تاثر خانيدة اكن يعكر على صحة الهبة فى الآبق ما قدماه من أنها لوسقعات اؤلؤة فوهما لرجل وسلطه على قنضهاو طام افطلب وقبضهافالهمة باطلة لان في قدامها وقت الطاب خطرا ووجههأنالا بقفى وجوده خطرا الهم الاأن يحمل على مااذا علم وجوده وقت الهمة أولان يدالمولى باقية عليه حكالقيام يدأهل الدارعليه فيمنع ظهو ريده علكهم ان دخل فيها ولووهبه بعدد خوله فيهالم يجزذ كره

واذا تعابرا باب الاعلى عن الادنى لاعكسه وهبة من الادنى لاعكسه وهبة من له ولاية عسلى الطفل (في الحسلة) وهو كل من يعوله فدخسل الاخ والم عنسة عدم الابلوف عبالهم (تتم بالعقد)

الشراح في ما استيلادا الكفارفة أمل واذاوهب أحدد اطفل يتبني أن يشد هدوهذا اذا أعلمة يشهده ليه والاشهاد التحرزعن الحود بعدموته والاعلام لازم لانه عنزلة القبض مزازية ويأتى قريدا (قوله لوالموهوب معلوما) إذلا يصم علمك الحهول كحو وهمت شمأ من مالو ويأتى في دوله وضعو إهدا بالمدان بمن يدى الصبي الخ وهل يشد ترط فيه أن يكون محورامقسوما كاهوالشرط فى الهبعة أويقال انماشرط فالثلاجل نمام القيض وهدذامقبوض لولى القبض فلايفته والى ذلك الظاهر نع لان من أودع انساماداره الكبيرة وسله الاها عروهيه نصفها فأنهالا تصح الهبةمع أنهامة بوضة يدهوان كأن قبضاغير كامل ي قال محدر جمالله تعالى كلشئ وهبهلاسه الصعسمر وأشهدعكم ودلاث الشئ معاوم فى نفسسه فهو جائز والقصد أت يعلم ماوهبه له والاشهادليس بشرط لازم فان الهبدة تتم بالاعلام تاترخانية (قوله وكان في يده أو يدمودعه) وكداف يد مستعيره لامستأجره وغاصبه أومرتهنه أوالمشترى ممه بشراءفا سديرازية فال الطعطاوى واحترز بماذكر أى كونه فى يد و أو يدمو دعه عمااذا كانت فى يدالف اصب ون الولى أو المرتهن أو المستأ حرحيث لا تحوز الهبة لعدم قدضه لان تبصهم لانفسهم اه واستطهر السائحاني اله اذا انقضت الاحارة أوارند العصب تترالهية كاتتمف نطائره (قوله والاحسل ان كل عقد الح) مدير مالاب ماله لابنه الصعير اله ذخيرة وتاتر خانية والاولى أن يقول و يكني الايجاب وحد، والاصل الح ( قوله وهو أحد أربعة ) قال الشار حفى كتاب الم ذون عمد قول المصنف وان أذن المص الذي يعقل السيع والشراء وليه الح الرادبالولد وليه التصرف فى المال وهو أبوه عمرصى الاب عم - ـ ده أبوأسه عمرصى جدّه عم الولى عم القاضى ووصى القاصى اله سرى الدين وتقددمأن الدى يتصرف فى ماله تسعة الابوالحدوا هاصي ووصسهم ووصي وصهم ومقتضاه أن قدص هؤلاء جيما يموب عن قبضه عراً يت صاحب الهندية نقله عن غاية الميان ط ومرقبيل الوكلة في الخصوم ا (قوله وعمد عدمهم) ولو با عيمة المعطعة (قوله تتم بفيض من يعوله) لادله ولاية التصرف المافع الموت يدهم عليه حنى لايكون احسيرهم نزعه من أيدبهم فكانوا أحق يحفظه وتحصيل المال من ضرورات حفقته اصرفه في نوته وما وسه ط (قوله ولوماتفطا) لانه ولاية التصرف المامع أيضا (قوله لوفي جرهما) بالفنع والكسر والجدع حورمحاح وحرالانسان حضمه وهومادون ابطه الى الكشم ومعنى كويه في عرو أنهى كمفهومنعته أه أبوالسعودين الجوى وفي الكشف الجرالكمف والمرسة ط (قوله والا) كي انلميكن في الجرلاتم بقبضه وان كان ذارحم محرم مه منع (قوله يعقل التحصيل) أَى تَعصيل المال وهو سان التمييز (قوله لائه في المافع الحض) أى لانه جنل في التصرف المامع الذي لا يحتسمل صروا كالبالع فيمفُ دنطرًا له وجاز تصرف الولى له في هذه الحالة نظرًا له أيضاحتي يمفت له سبب تحصر من المفع بطريقين (قوله حتى لووهبله أعمى) غريم على التقييد بقوله المافع (أقول) وكذالووهبله رسم ارد لابصم وفيالا كان يشترى دلك منه شئ واله يصم قبوله ولاير دوال كال لايشد ترى و يلرمه مؤلاا مقل ونفقه العمد عانه يرد كاف عامع الصعار للاستروشي (قوله لكن في البرجندي) استدراك على وله وعند عدمه-م ح (قوله وطاهر القهستاني الحيث قال كجاز قبض هبة الاجسى لعافل عن بيهم البد أوالاخ أوالجم أوالام أو وصديه أو أجنبي وهوفى عياله وان لم يكن عاقلا وكان أبو معاضرا في هده الصور على ما قالوامه من فر الاسدادم وقال بعضهم معزقبض غير الزوح الحفرة الابوالاولاق المناركافي المصمرات المهمى و قل صاحب الهددية عن الحادية الدالعجم والله به يفتى عن الفتاوى الصدوى اله والوصى كالابوالام كدلك لوالصى في عيالهاان وهبته أووهب له عائالام القبض وهذا ادالم كملاصى أبولاجدولاوصهما وذكرااصدرأن عدم الاب لقبض الام ليس شرط وذكرفي الرجل ادازة حارته الصعيرة من رجل فروجها علك قبض الهبة لها ولا يحوز قدض الزوح قبن الرفاف و بعدا اباوع وى التجريد فبص الزوح يجورا دالم يكن الاب حيافاه أن الاب ووسيه والجدووم به عاب عيبة مقطعة جازة ف الا.ى

لوالموهوب معاوماوكانف يده أويد مودعه لان قبش الولىسوى عنه والاصلات كل عقد بتولاه الواحد يكذني فدمالالتحاب (وان وهب له أحسى تشريقيس وابه) وهوأحــدأربعة الاب غروسيه غالجدغ وصبه وانالم كن في حرهم وعدد عدمهسم تتم فبض من يعوله كعسمه (وأمه وأجسى) ولوملتقطا (لوفي حرهمما) والالالفوات الولاية (و نقبضه لوعمرا) يعقل التحصيل (ولومع وحود أبهه ) محتى لانه في الذفع الحض كالبالغحثي لووهاله أعى لا فدع له وتلمقهم ونتهلم مح قبوله أشباه قلتالكن البرحندي اختلف فممالو قبض من يعدوله والاث حاضره قبل لايحوز والصبيم هوالجواز اه وطاهــر القهستاني نرجيمه وعزاه أفغرالاسالام وغيرمعلي خلاف مااعتمد والمصنف في شرحهوعزاه الغلاصة

لكن متنه يحتمله بوصل ولو بأمه والاجنبى أيضا فتأمل (وصرده لها كفبوله) سراجية وفيها حسسمات الصبي له ينولاه ولايجوزقبض غسيره ؤلاء الاربعةمع وجود واحدمنه سمسواء كأن الصعيرفي عباله ولاوسواء كات ذاوسم مرم أوأجنبيا وانالم يكن واحدمن مؤلاء الاربعة جازقه ضمن كان الصي فحره ولم يحرفبض مل يكن في ساله مزازية قال في الصروالمراديالو حودالحضور اله وفي عابة السان ولاتملك الام وكل من يعول المصفيره برخورالاب وفال بعض مشامخنا بحوزاذا كان في عمالهم كالزوح وعنه احترز في المتن قوله في الصميع انتهى وعالة الزوح القبض لهامع حضووالاب يخسلاف الام وكلمن يعولها غسيرالزو حفانهم لاعلكونه الابعدموت الاب أوعيبته عبينه مقطعة فى الصحيلات تصرف هؤلاء الضرورة لابتفويض الاب ومع حضور الالاضرورة حوهرة واذاعات أحدهم غمسة منقطعة مازقيض الذي بتاوه في الولاية لان التأخير الى قدوم الغائب تفويت المنفعة للصيغير فتنتقل الولاية الحمن بتاوه كافي الاسكام ولايحو زقبض غيرهؤلاءمع وجودأحدهم ولوفى عيال القابض أووجيا محرمامنه كالاخ والعموالام بدائع ملحصا ولوقبص لهمنهوف عياله معحضورالاب فباللايجوز وقنسل يحوزو بهيفتي مشتمل الاحكام والحجيم هوالجواز كالوقبضالزو حوالاسماضر خانبة والفتوى على أبديجوز استروشني فقدعلت أن الهداية والجوهرة على تصيم عدم جواز قبض من يعوله مع عدم غيبة لاب ويه خرم صاحب البدائح وقاصيحان وغسيره من أصاب الفذاوى صحعو اخلافه وهو تحيم حوارقبض من يعول الصدير ولومع حصرة الاب وكن على ذ كرمما قاله العلامة فاسم من أنه لا يعدل عن تصيم فاضخان لانه أحل من يعتمد على تصححه فاله دهيه المفس ولاسما وفيه همانف الصعيرو بشهدله صحفتيول الصعير بنفسه اذا كان ممزاولو كان الاب حاصرا وأيضاقد وجدت دلالة تفويض الاب أمور الصي الى من معوله كايأتي في الزوجة الصغيرة بعد الزفاف فلكن العمل على هــذا القول ولاسماوقدصم بافظ الفتوى وهوآ كدأ لفاط التصيع وطأهرك لم الشارخ اختياره حيث مقسل تصححه عن العرجندي مستدركا على طاهر عبارة المصنف ف أمل عند الفترى وانما أكثرت من المقول لأنه واقعةالفتوى وبعضهذهالمقول هاتهامنخط منلاعلى الغركانى واعتمدت فىعزوهاعلىمغانه ثقه نيترجه الله تعالى كدا يحط سسيدى الوالدوج مالله تعدلى (قوله لكن شميح مله) أى الجواز أى كون الام والاجنى لهم القبض مع وحودالاب يفيدالدع الدى هو القبض مع خصوص الحضور لان الحضورورد من أفراد الوجود (قوله بوصل ولو) أي سبب وصل قول المصاف ولومع وجود أبيه (قوله بأما والاجني) الجارمتماق بوصل يعيى يحتمله اذا وصل قول التن ولومع وجودا سميقوله وأمه وأجمى اه أى و بقبضه ولومع وجودا بماكنه خلاف ظاهر المتنوخلاف ماأوضحه المصنف فيشرحه بان وصله اعماهو بقبضه دهما منقماً عن قوله وأمه وأجنى (قوله أيضا) أى كاوصل بقوله ولوجميزا (قوله وصعرده) أى رد الصي وانظر حكمردالولى والظاهر أبدلا إصحرتي لوقيل الصسي بعدرد وايه صح وهل يكر ودالك لائه لامصلحة فيها اطاهر ط (قوله الها) أى الهبة (قوله كقبوله) أقول وكدافبول العبد المحور صحيح كأف رمن المقدسي حيث قال فيسهوه ف الميد محمورونحو وفالقبول والقبض له لان داك مافع للمونى والعيد دمالك لماله كالاحتطاب واللك للمه لى وكذا المكاتب لكن لاعلكه المولى انتهدى قات ولم مذكر الردوا اظاهر أن له الردوأ طلق صة القبول منه فشمل مااذا كأن الاب حيًّا أوميتا كما في الحلاصة وفي المبسوط وهب الصعيرة أ ايس له أن يرجع فمهوايس للاب التفويض اه وفي الخانمة وسمع القاصي ماوهب الصعير حتى لايرجع الواهب في هبته اه وهو مخالف لما تقدم عن المسوط و يأتى في كالم الشاد عن الحانه وكدافي بالرجوع فى الهدة مع التكلم على دلك وقيد بالهبة لان المديون لودفع ما عليه الصى ومست أحره لودوم الاحرة المدلاي صح وأفادأ بدلاتصم الهبةالصعبرالدي لايعقل ولأتثم بقمضه وأشار باطلامهالي أنالم هوبله لوكاب مدنوبا الصغير تصم الهدة و يسقط الدين كاف الحاسة (قوله حسنات الصيله) أى فيثاب علم اوترفع درجانه اذلادنوب عليه حتى تكفر بماوهد اهوالمعتمد وقيل لوالديه وعليه فهل يتساويات أوالام الثلثان مسهقيل

وتيل (قوله ولا يو يه عبر بعضهم وليمرهو أعم قال الاستروشني في عامم أسكام الصفار سسنات الصي أبل أن يجرى عليسه قلمله لقوله تعسالى وأناليس الانسان الاماسعي وهسذا قول عامة المشايخ وقال بعضهم ينتقع المرء بعلمولده بعدموته لماروى عن أنس بنمالك أنه قال من جلة ماينتفعيه المرء بعدموته أن يثرك ولداعكم القرآن أوالعلم فيكون لوالده أجرة لك من فسيرأن ينقص من أحر الولدشي انتهسى ومثادف كتاب الكراهية لل الاى ويو يده قوله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا مان ابن آدم انقطع علد الامن ثلاث صد قق جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعوله انهى ( قوله أحرالتعليم) أى ان علما مرازية ( قوله و نعوم) كالارشاد والتسب الوجودوالبقاء كداف المنع (قوله و يباحلوالديه )التقييد بهما تخرج فبرهما (قوله من ما كول وهبله ) لانالاه داءالهماوذ كرالصي لاستصعارا الهدية هندية فالف التسائر خانية روى عن محدنصا أنه يباحوف الذخميرة وأكثر مشايخ عارى على أنه لايساح وفي داوى مرقنداذا أهدى الفواك الصعير على الديو من الاكلمنهااداأريد بذاك الابوان لكن أهدى الصعيرا ستضعارا للهددية انتهي قات ويه يحصل التوفيق ويظهر دلك بالقرائ وعليه ولا ورق بين المأ كول وغيرة بل غيره أطهر فتأسل (قوله وقيل لا) فاله أكثر أغفيخارى (قوله وأعاد) أصله لصاحب الجروتبعه المصف في محه (قوله الالحاجة) كنقر الوالدس وذلك على وحهي أماآكان فى المصروا حتاج اهقره أكل بعيرشي وإن كان فى المساره واحتاج اليه لا بعد ام الطعام منه أكل مالقيمة كمف التافر عانية وذكر مالحوى عن الحامية (قوله ها يسلم له) كثيب الصدان وكشي سستعمله الصيمان مثل الصوطان والمكرة فالهدساله لانهذا كالماسي عادة هددة (قوله فالهدية له) الاولى أن قول مهوله (قولدوالا) مأك كانت الهدية لا تسلم الصبي عاده كالدراهم والدماس هدية وكالحموان ومتاع الديث يعار الى المهدى الح وقم برتسمه) \* فى الفتاوى الحيرية سئل في ااعتاده العاسى الافراح وألاعراس والرجو عمن الحممن اعطاء لثياب والدراهم وينتطرون بدله عمدما يقع لهمه الدلك ماحكمه أحاسان كأث العرف شائعا فيمايتهم انهم يعملون دالث ايأ حدوا مدله كالسكمه حكم القرض فاسده كاما مده وصيحة كصحيحه المالمعروف عرفا كالمشروط شرطافيطانب ويحيس عليهوان كالبالعرف خلاف دلك بأب كانوايد دمونه على وجه الهب ة ولايمقار وت في ذلك الى اعطاء المدل في كمه حكم الهبيه في سبائر أحكامه دلا رجو عرفيه عدالهلاك أوالاستهلاك والاصل فيه أن المعروف عرفا كالمشروط شرطا اه ( قات) والعرف فى الدهامشترك ميرفى بعض القرى بعدونه كالقرض حتى انهم فى كل والمستنعصر ون المايب يكتب لهم جيم مايم دى فادافعل المهدى والمه أمراجيع المهدى البهد وتراط ليب ميهدى الاول للشاف علما أهدى اليه (قوله أومن معارف الام) الاولى و ماده أقارمها كهى الاب و به صرح فى البرازية (قوله ديار م) لان التملمك همام الامعرفاوهماك من الاب فكان التعويل على العرف حتى لووجد سبب أووجه بستك ل به على غير ما قاما يعتمد على ذلك هدية فاو كان من معارف كل مهما أو أقار به هل يقسر يهم يراجع (قوله قال هد المصى أولا) أى لاعبرة بم داا القول لانهم اعتادوا ارادة برالوالدين والتسار بشل هده العدارة تعطيمااقدوالانون وهذا ادالم عكى استعللاع الحقيقة أملو أمكن الاستعمارمن المعطى والع يقلما يسمه كافال الشار حولوة ل أهديت الم قال في الهندية عن الطهيرية وهذا كاماذالم قل المهدى شيأ وتعذر الرجوع الىقوله أمااداقال أهدبت الى الار أوالام أوالروح أوالمرأ والمولكلمهدى اه (أقول) ولاينافهدا قوله هداللصى أولالما سمعته من أنه لاعبرة بمدا القوللانم ماعتادوا برالوالدين والتسترالح أماهنا وأواد طهار حقيقه الحيال وعترة وله لانه هو المماك وهو أدرى لمن وهدفافهم (قوله وكذا زفاف البات) أى وكدلك اناتحدوابم لرفاف إنته فأهدى الماس هدا يعهو على ماد كرمامن النافص يل مأكات من أقرباه الروح والمرأ،أوقال المهدى أهديت للروح أوالمرأة كما التاتر حانب فوالرفاف تكسر الزاى مصدور ففت اللرأة أرده ارواد روها اله فوح أسدى والمراد بالرماف بعثها الى يته فهستابي (قوله اتخدلولاه) أي

ولابو يه أجر النعليم ونحوه ويباح لوالديه أن يأ كلامن ما كولوهباه وقيسللا انتهي فأهاد أن غيم الما كوللايباح الهدما لا الحتان دين يدى الصي فا الحتان دين يدى الصي فا الهدية له والاهان المهدى من أقر باء الاب أومن معارف الام فالهذا المصي أولا فلام فاله ذا المصي أولا المنت خلاصة وفيها المحذ المنت خلاصة وفيها المحذ المنت خلاصة وفيها المحذ المؤلده

الصغيروأماالكبيرفلابدمن التسسام كاقدمناوم الهق جامع الفتاوى وأماالتليذ فاوكسرافكذلك وعلك الرجوع عن الهبقله أوأجنبيام الكراهة وعكن حسل قوله ايس له ذلك عليه واظيرذاك مايأتي لوسيب دايته وقال هي لمن أخذه اليس له الرجوع (قوله أو اللهذه) مستلة التليد مفروضة بعدما دمع الثياب المه قال في الخانمة المخذشة لملد وما ق التلمذ بعد ماد فع المه ان من وقت الا تخاذا نه اعارة عكنه الدفع الى عَيره فانهم (قوله ليس له ذاك) أى بعدما دفع الثياب المه قال في الهندية اشترى ثو بافقطعه لولده الصعير صار واهباله بالقطعمسلما المدقيل الخماطة ولوكأن كبيرالم بصرمسلما المدالابعد الحياطة والتسايم اه قنية وهذا يفيد تفصيلابس الولدالصعير والكبيرفالاتخاذ يكفى فالصعير بدون تسسليم لافى الكبير فيعمل كادمه على الصعير وفى البزازية اتخذلولده الصعير تما ماعاكها وكذا الكبير بالتسسلم وينطر الوجه فى التليذمان ذلك ف حقه هبة وهي لا تتم الابالقبض ولم يحصل بحفر دالا تخاذ الا أن يحمل الا تخاد ف حقه على التسلم فأنه اذا سلمتمهر بالمامسذ فليسله أن يعطم الغير وعسارة البزارية وكدالوا تحدلنام يذه ثما بافأبق المددفأراد أن يدفه ها العير موان أراد الاحتياط يبير وقت الاتخاذ انهاعارية لمكنه الدفع الى غيره وقوله انهاعارية يفيد التسليم لان العارية لا تفعق الى بالتسليم ط (قوله مالميس الح) قال في العروان أراد الاحتياط يبن انها عار يه حتى تكمه أن يدفع الى غيره اه وفي الحاوى الزاهدي ومر بم دفع لولده الصعير قرصاداً كل نصفه ثم أخذهمنه ودفعهلا حريضي اذا كان دفعه لوالده على وجهالتمليك واداد فعه على وجهالا باحة لايصمن قال عرف به أن يجرد الدفع من الاب الى الصعير لا يكون علي كاو أنه حسن اه مأمل (قوله وفي المبتعي المن) عبارته كأفى المرمن صمر لولده ثياماقيل أن ولدار وضع عليها يحو المحف ة والوسادة ثم ولدته امرأته ووضع عليها عمان الولد لاتكون الثياب ميراثامالم قرأن الثياب ملك الولد علاف ياب البدن فانه علكها ذالبسها كن فال ان فلاما كان لا بسامه و اقرار له يحلاف ما اذا قال كان قاعدا على هدد البساط أوماتماعليه لا يكون مقراله بذلك اه وفي الهندية قال أنو القاسم ولوجهزت المرأة لولدها الدى في مام، ترا باحولات هان وضع الواند على الشياب فالشياب ميراث قال الفقيه وعندى أن الشياب الهامالم تقر المرأة أنها جعلته ما كاللعبر ألاثرى أله لوكأن الصبي مقدار عشرسنس أونعو ذلك فدسطت له كل لمازدر اشاو مسطت عامه ملحفة أو لحافالم يصر للولا مالم تقل هذا لك كدلك هذا وليس هداعتراه شاب البدن اه أى فائم المسيرمير الماعمه اذاليسها للعرف بالتمليك منهو يفرق بينهاو سنمسئلة الاتخاذ أن هذه فبن ولدوم اله الاتخاد فمن ولدط (قوله علكها ملسمها) هذا ادا كانتمهما فعند والان ودومهالولده أمالو قطعها لتحاط له عاب الولد علم كها بعرد القطع لكن يشكل على ذلك ماقدمناه عن الحاوى الزاهدى (قوله محلاف نحو ملحفة ووسادة) لار العرف أن الثياب عَلَاثُ الوالد بعلاف أثاث المنزل فانه باق على ملك الاب أو الام وان اسفع به الاولاد (أنول) والعرف في ديارماات أهلاله يهيئون للولدالسرير وفرشه وليس الولا فأذاولا ألبسوه الثياب ووضعوه فالسرير المفروش وهذالاشك كون الولد كاعليه العادة في بكرها فيورث دلك عمه اذامات (قوله لانهاعل القاب) وذلك غرمقدو رئه بدل عامه حديث القسم اللهم حداقسي فيما أملك فلاتوا فسدف مما علك ولا أملك والراد عالاعال الحبة (قولد وكداف العطاما) و مكرد المتصدقساو بهم فى الدرجة كافى الموالهدية أماعد عدم التساوى كاذا كأن أحدهم مشد علا بالعمرلا بالكسب لا بأس أن يعضله على غيره كما فى الملتقط أى ولا يكره وفى المتمروى عن الامام أنه لا يأس بدادًا كان لتفضيل لزيادة وضلله فى الدين وفي خرابة المفتى ال كأب ف ولده وأسق لا بنسغي أن العطمه أ كثرمن قو له كملاات عرمعماله في الممصلة اه وفي الحلاصة واو كانواده فاسقافاً رادأن يصرف ماله الى وجوءا لحسير و يحرمه عن الميراث هداخير من تركه اه أى الوادعاله في البراز بة بالعلدالد كورة (قوله ادالم يقصد به الاصرار) أى دلاباس بالتعضيل ومع قصد ولاراً س بالمساواة ولا تحوز الر يادة رملي (فول وآن قصده) مصدرة صدوع بارة المنح وان قصدبه الاصرار وهكدارا يته في الحابية

أولتليذه شاباتم أراددفعها لعيرهليسله ذلك مالميس لعين وقت الانخاذ الماعارية وفي المستخوس المهنة المستخوس المناس الحبة لانم اعمل القلب وكدا في العمال اذالم يقصديه الاصراروان قصده يسوى بينهم يعملى البنس كالابن عبدالثاني

(قُولُه وعليما لغنوي) أي على تول أبي نوسف من أن التنصيف بين الذكر و الانثى أفضل من التثليث الذي أ هُوقُول عدوم لي قال في البزاز يه الافضل في همة البنت والابن التثلث كالميراث وعندال الى التنصيف وهو المتارولووهب جسع ماله من الندم بالزنضاء وهوآ عمنس علمه محد اه فأنت ترى نص العزازية عالماءن قصد الاضرار وقال في الخانية ولو وهب رجل شيألا ولاده في الصة وأراد تفضيل البعض على البعض في ذاك لار وايه الهذافي الاصل عن أصابنا وروى عن الامام أبي نوسف وجه الله تعالى أنه لا بأس مه اذا كان التفضيل لهلز بادة فضل فى الدين وات كاماسواء يكره وروى المعلى من أبي وسف أنه لابأس به ادالم يقصد به الاضرار وانقصديه الاضرارسوى بينهم يعطى الابنة مشال ما يعطى الابن وقال محدر حسه الله وعطى لاذ كرضعف مايعطى الارشى والفتوى على قول أبي يوسف (قوله كل المال الولد) أى وقصد حمان بقيدة الورثة كم يتفق ذلك فين ترك بنتاوخاف مشاركة العامب (قوله جاز) أى صم لاينقض وفي بعض المذاهب بردعاليه فصده و يعمل متروكه ميراثالكل الورثة ط (قوله ولو بهوض) أى ولوكات الهبة بعوض جاء الصبي قبل أو عصل بعد وظاهره ولوالعوض أكثروا بمأزها محد بعوض مساوكايد كرآ خوالباب الاتى (قوله ويبيم القاصى الح) لانه من المصلحه للصى وهذا المخالف لما في الميسوط و تصدوه بالصعير شيأ ليس له أب يرجم فيه وايس الاب التعويف أه وفي المنية وهب الصفير فعوض الاب من مال الان لا يحوزوالذ الم يحز الواهب أدبرج ع وصهاعي السراجية وهب المدير لا والمال الرجو ع وقيل هذا اذا فوى الصدقة اه (أقول) لكن فى المزازية وهب الصعير فعوض أنوه من ماله لا يحوز والعوض فالواهب الوحو على طلان التعويض، اه ودوله من ماله أي سال الصدير فلوه ن مال الاب مملسية في في الداب الا تي من بعدة التعويض من الاحنى وعليه فيتعير حل عدم الرجوع فيمااذاه وض الاب أوالاجسى من مالهما أوكار نوى الواهب عمدالاه طاء الصدقة وتأمل ول ط وانظرما حكمه وان سلرنا الى ما عالما به كان واجمال تبقن لرجوع و كان لاب ونعو ، في حكم القاصي و يحرو (قوله ولوقبض زوح الصعيرة) سواء كانت بمن يح امع مثلها أولا فالصيم عر (قوله ما فبص الها) لالزوجها ولالابها بعر (قوله ماوهب الها) احترز به عن دنون الهافلاعك تضهامطلقاعر (قوله لسابة عمه) لائه فوض أمورها المهدلالة فال الشمي لانه منشذله علم اولاية لكونه بعولها وفى الدحيرة شرط بعض أصحابها أل تلون يحامع منالها والمصيم أنهادا كان يعولها نصم قمضه لها يرواء كان عامه مثلها أولا لانم المازفت اليمه أفام الآب لروح مقام نفسه في حه فلها وحفظ مالها وقيض الهدة من مات الحفظ اه (قوله نصم قبض الات مقبضها عيرة) تعريم على العلة لات المائب ادا كان علقه قيض ذلك فالاصيل أولى وقيدبه لات الام وكل من يعولها لاعلكون القيض الانعده وت الاب أوغ بته غيبة منقطعه الانتصرف هؤلاء الصرورة لابتفويض الابولاصرور ومعالمضور مخوقدم المؤلف كالصعبع جوازقبض من عول الصعير ولومع وجود الاب ط الكن قدمنا عن الهسداية والحوهرة تصبي عدم جواز قبصمن يعوله مع عدم عيمة الابو به جزم فى البدائع وان فاضغان وغيره صعوا الجواز كالوقبض الزوح والابحاصروان الفنوى عليه لاسم اوميه رفع للصعبر والحاصل الداختاف التصيير في هذه المسئلة كاسمعت اكرلا بعد لىن تعجيم قصيحان كافرروالانه مقيمالمفس (قوله لعدم الولاية) أى الاستبلاء عليها بالفعل لان ولايته علمها انحاتكوت بالدخول لان به تصيرهي ومفي يدهافي تصرفه عادة وان لم يكن له عايها ولا نفشرعية فانه لا يتصرف في مالها واعماية بض هيتما عدد الدخول نماية عن الاب وقول الرياعي لانه بعولها أي يدخله في عماله ما اهمل وتسكور تحت تصرفه هوم عي ما يفهم من قول المراح همالعدم الولاية أي قل الرماف فأفهم آدله الولاية عدد قال فالهدية ولوكات الص عيرة في عيال الد أوالاح والام أوالم فوهب لهاهبة نقبض الزوح حاذ كدافى المتاتر حاسة فال أدركت لم يعرقبض الابولا المروح عاميا الاباديم اكفافي الجوهرة « صدويروى عبال بحسى علهايرضا أبيها والابغاث وسف الاجبى له صيع دور في ف الاح كذاف

وعلمه الفنوى ولورهب في صعنب مكل المال المواد اروا غونهالاعوران يرمشمأ من مالحفله ولوبه وضلانها تبرع ايتداء وأمها ويبيع القاضي ماوهب الصدير حتى لابرجم الواهد في هيئه (ولوفيض زوح الصغيرة) أماالبالعة فالقبض لهما (بعد الزفاف ماوها لهامم) فبضولو يعضره الاب في العدم لسائت معدد قصم قبض ـ الاب كفيضها مرة (وقبله) أى الزماف (لا) بمصلمدم الولاية

المسراجية ولوكان الصغيرفي عيال الجدأوالاخ أوالام أوالعم فوهبله هبة غقبض الهبةمن كأن الصغيرفي مياله والاب حاضر اختلف المشاخ فيه والصيم آلجو از كذاف فتاوى فاضعان وبه يفتي هكذاف الفناوى الصعرى اله (قولهوهباندارا) المرآدم المايفسم (قوله لعدم الشميوع) لانهماسلماء اله وهوقد قبضهاجلة ذلاشيوع بحر وفيه اشعار بأن همة الاثنين للدئنين لانحوز كايأتى (قوله ويقلبه) وهوهبة واحدمن اثمين (قوله اكبير من) أى غيرفقير من والا كانت صدقة فقصم كايأتى (قوله الاعند والشيوع) هذا اذالم بيين نصيب كل واحدمنهما أمااذا بن مان فال لهذا ثلثها ولهذا ثلثاها أولهدا تصفهاواهذانصفهالا يحوزعندهماوان قبضه وفال مجديحوزان قبضه يحر نطرا الحاله عقدواحدفلا شيوع كاادارهن من رجلين اه داما درقوله الشيوع أى لانه هبة النصف من كل واحدمتهما بدليل انه لوتبل أحدهما فمايقسم سحت في حصمه دون الا مردملم أنهما عقدان (قوله كالبيت) أى الصعير الذي لاعكن أن نصير بيتس (قوله قيد ما بكبير من) الاولى عدم ذ كرهذ االقيد لانه لافر ق بن الكبير من والصعير م والكبيروالصغيره مدأبي حنيفة وقدتب الشار حوالمصنف البحرفي مبارته وظاهرها أنهمالو كالماصعيرس فى عياله جاز عند هماوف البزازية مايدل عليه ولكن هذا كله على قوله مالاعلى قوله كأصر حبه في الحاسة فراجعه انشئت وأصل الوهم أنصاحب المتقىذ كرالحكم فيمسئلة الائس الصعيروا لكبيرة يرمضاف الى أحد فتوهم أنه قول الدكل ولو كان كدلك ابطل اطلاق المتورف فوله لاعكسه مأمل اه (أقول) نص صاوة الحانية هكذا ولووهب دار الابتيرله أحدهما سيغيرفي عياله كانت الهية فاسيدة عبداليكل بخلاف مالو وهدمن كبير من وسلم المهماجلة فأن الهية حائزة عنداً في نوسف ومجد لان في الكرر من لم نوحد الشهوع لاوةت العقدولاوتت القيض وأما داكان أحدهما صعيرا فكاوهب يصيرالاب فابضاحه فألصعير فيتمكن الشيو عوقت القبض اه وأنتخبير بان اظهار الفرق بن المسئلتين مدى على قول الصاحبين القائلين بجوازهاللكبير سمم موافئته ماالامام معدم حوازهالبكم يروصه يربدليل قوله كانت الهبة فاسدة عندالكل فليست مسئلة الكبير والصعيرمبنية على قوالهما وقط فحادهمه صاحب البحرمن عبارة صاحب المتقى انها قول الكلصيم لاوهم في موعبارة المتون لاتمافيه كالايخفي على نبيه نعم اذا قاما ادا كان الولدان صدعيرين تجوزالهبة يكون مخالفا لاطلاق المتون عدم جوازهبة واحدمن انسن ولكن اذاتا مل الفقيد مفى ولدعدم الجوازعلى قول الامام وهى تحقق الشيو ع يحزم بتقييد كلام المتون يعيرمااذا كاماص عير س لان الاساذأ وهدمنهما تحقق القيض منه الهما بمعر دالعه غديخلاف مااذا كان أحدهما كمبرافان قبض الكمرية أخر عن العقد وبتعقق الشيو ع عند قبضه كمام عن الحانية وعبارة البزازية أوضم فى افادة المرادحيث قاللان هبة الصعير منعقدة حال مماشرة الهمة لقمام قبض الات معام قيصه وهمة الكمر تحتاحة الى قبول فسيفت همة الصعيره فنمكن الشيوع والحيلة أن سلم الدارالي الكرير ويهمهامته سما اه أى فا ذا سلمها الى البكرير أولا ثمرهم المنهما غحفن العبضان معا وقت العقد فلم يتمكن الشبوع ومقتضاه اله لوسله اللكدير من ثم وهم المنهما تصح وليراحم فظهرأت الاولى عدم هذا القيدلانه لايفيد الاالاشارة الىخلافهما فكان الأولى أن لأيذكره لانه لافرق بس الكميرين والصدعيرين والكبير والصغيرو يقول أطاق الانمين فأعاد أبه لافرق بي أن يكونا كسر من أوصغر من أو أحدهما كبير اوالا حرصعمراوفي الاولى خلافهما تأمل قال في الهندية وكل ما يتخاص به من الحرام أو يتوصل به الى الحلال من الحيل فهو حسن اله (قوله وصعير في عبال المكبير) صوابه في عيال الواهب كليدل عايد كالم الحروف ير والدى في الحرو المنم والمعرف عياله وعلاها تبعا للمصيط بانه دين وهب مار قابضا حصة الصغير فبقي النصف الا خرشائعا آه وهذا يدل على أن الضمرف عيساله يرجع الى الواهب خلافالما تفيده عبارة المؤاف وهده العلة تقال فى المسئلة المد كورة بعد (قوله لم يحز اتفاقا) لتَفرق القيض لال الصنغير تتم هبته بقول أبيه وهبته وينوب فبضاعن قبض الصغير وبق تصيب

(وهب انتان دارالواحد - صع) لعددم الشميوع (و بقلبه) لكبيرين (لا) عنده الشبوع فيما يحتمل القسمة أما مالا يحتملها كالبيت فيصم القافاتيديا بكبيرين لانه لو وهب لكبير وصغير في عيال الكبير أو لابنيه صعير وكبير لم يحز اتفافا وقيدنا بالهبة

الكبيرشاتعا فلابصم واذالم تصم الهبة للكبيرلم تصم للصغير أيضالا تمالوصف لكانت هبةمشاع وبهلا تبينان هيسة الاسلابنه بشسترط فهاالإقراز والالعب الهبة السغيرو أفادأ ثم اللصغيري تصولعهم المرب لسبق قبض أحدهما وحيث اتحدولهمافلاشيو عفى قبضه ويؤ يدةول الخانية دارى هذه أولدى الاصاغم نكو ناطلا لاتماهية فادالم يسن الاولاد كأن باطلا أه فأفادانه لوبن معرولا يردعلى مأسرقوله عن الحرانه ولة تصدق مداره على ولد من الم صغير من لم يحولانه يخالف لما في المنون والشرو م من قولهمان الهبة لمن له علمه ولاية تتم بالعقد سائعانى مزيادة وفى التأثر خانية عن التهة بسئل عرالتسفى عن أمر أولاد وأن يقتسمو أرضه الني في ناحية كذابينهم وأراديه النمايان فاقتسموها وتراضوا على ذلك هل يبت لهم الملك أم يعتاج الى أن يقول الهم الأسملكتكم هذه الاراضي أو يقول لكل واحدمنهم ملكتك هذا المصيب المفرزة قال أ وسئل عنها المسن فقال لايثيت لهم الماك الابالقسمة وفى تجنيس الناصرى وأووهب دارالا بنه المستغيرة اشترى مهاأخوى فالثانسة لايذه الصعير خلاعالزار ولود فع الى اينه مالا فتصرف فيه الاين بكوت للابن أذادلت دلالة على التمليل اه وفهاوسئل الفقيه عن امرأة وهبت مهرها الذى لهاعلى الزوج لابن صغيرا وقبل الاب قال أبافي هذه المسئلة واقف فعتمل الحواز كل كاله عبد عندرجل وديعسة فأبق العبدووهمه مولا من المودع فانه يحوز \* وسال مرة أخرى عن هذه المسئلة فقال الايحور وقال الفقيه أبو المستويه بأخذوفي العتابية وهوالفتار اه (قوله لوازالرهن) المالجازالرهن منهمالان حكمه الحيس الدائر وقد ثبت لسكل واحدمنهما كلا الاشيو ع قيه ألاتر ى اله لوفضي د ن أحده ما بق كاه في يدالا تنو اه زيلي (قول والاحارة من اثناما تهاقا) مان فال أحرف الدارمنك عاز بالاتفاق ولوفصل بقوله اصف منك أو يحوو كالمد أروبع عبأن يكون عندأبى حنيفة على اختلاف مرفعاادا كان كله يتهما وأحرأ حدهما النصف من أجنى اله يحوزف رواية الافرواية الى أن قال وأت على علم من اطلاق المتون قاطبة مسادا جارة المشاع الا من الأمريك واطلاق بعضه سم محتها من الدبن محمول على حالة الاجال حامد به ملخ ماوم ثله في الخير به و يأته فى الاجارة (فولهواذا تصدق الح) هذه عبارة الجامع الصعير (قوله يراديم اوجه الله تعالى) والفقير البعرياء (قوله وهو )أى الله سيعاله وتعالى جلت عظه ته (قوله واحد) أى لاثانى له فى ذاته ولافى صفاته ولافى أفعاله بُل هُوأَحد فرد صهد (قولِه ولاشيوع) أشار سنى الشيوع في هذه الصورة الى أب الشسيوع اذا نحقق في المدقة الهسدهالاغ اكالهبةف داك كاسميأق أواخرالباب الاتن فاذا صدق ببعض مايحتمل القسما على مقبر واحدام يصم لقعفق الشيوع يحلاف التصدق بكاء على فقبر من لماعلمتهمن عدم الشميوع قال في المضمرات ولوفال وهبت منكرهذه الداروالموهوب الهمادة يران صحت الهبة بالاجاع تترخامة اكن قال مده وفى الاصل هبة الدارمن رجلين لا تجوز وكداف الصدقة على غسين والاطهر أن فى المستلة روايتي اه فال فى البحروصيم فى الهداية مادكره المستقسن الفرق وهورواية الجامع الصعير وتدعلم عاقسد مناء " تالمراه من ننى الصدِّهما ننى الملك هاوقسمها وسلمها حت وملكا هاكالا يخنى والله عالى أعلم اه وفي الجوهر هذ هوالصبح يعنى خلافالهما في تحويرهما الهبة والصدقة للعني ايضا (قوله لا العديث) أى لا تحوز الصدة بعشرة دراهم أوهبته العنين وهداقوله وقالا نعوزوف الاسل أن الهبة لا تعوز وكذا الصدقة عند وفي المدقة صمرواينان خانية (قوله هبة) قال في الجروالصدقة على العي مجاز عن الهبة كالهبة من الفقير عاز عن والهبدة للف يرلا تعوز الرجو عوالصدقة على الغنى تعوز الرجوع (قوله للشيوع) لان الهبة الهمايرادات م ا وهما المان في الشيوع (قوله أى لا قال ) عالم ادمن نفي الصه في المن على هذا الوجه أعاده في الجر وندعلت أنهماقولان الاول أنم الصبحة ولاتفيد الملائة والقسمة والثافي انم افاسدة وهو المنتي به وقدم أن المفتى به أن الناسدة تحوث بالق ص فهومبني على ماتد ما ترجيه و كيم يفسر أحد القولين بالا خود أ. ل

جُواز الرهن والاجازة من اثنین اتفاقا (واذاتصدی بعشرة) دراهم (أورهیها الفقیرین صمی) لان الهبة الفقیر صدفتو الدوقة براد مهاورجهالله تعالی وهو واحد فلاشیوع (لالعنیین)لان الصدقة علی العنی هبة فلا اصح الشیوع أیلا تخال اصح الشیوع أیلا تخال حق لوقسمها وسها صح الرواین الوروع) و فروع) و فروا الحاین الوروع)

قال فى البصر عند قوله والصدقة كالهبة لا تصع غير مقبوضة ولا في مشاع يقسم فان قلت قدم أن الصدقة لفقير بنجائزة فيماعتمل القسمة بقوله وصح تصدق عشرة افقير بنقات المرادهنا منااشاع أنيهب بعضه لواحد فقط فينتذهو مشاع يحتمل القسمة يخلاف الفسقير سفانه لاشموع كاتقدم اه (قوله درهما) قالف الهندية ولووهب درهما صحامن رحلن اختلفوا فيهوا المحيم اله عوروالديناوا المحيم فالوا ينيغي أن يكون عنزلة الدرهم الصحركذافي فاضخان (قوله ان صحامم) لأنه هبة مشاع لايقسم (قوله لكونه فحكم العروض) هذا اذاله تكن أثمامارا تحة أمااذا كانت كذلك فليست في حكم العروض تأمل (قولهاناستويا) أى وزياو حودة خانبة (قوله لم يحز) لانه ما اذا است و ياوزياو جودة تكون هبة المشاع فيمايحتمل القسمة لانه لايحبره لي القسمة منح (قوله وأن اختلفا) بان كان أحدهما أثقل أوأجودهندية وظاهره ان هذا النفصيل محرى فمالوقاله وهيثاك أحده ماوجعه في الهندية وعزاه الى الخانية قاصرا على مااذا قال نصفه مما لك أمااذا قال أحمدهما لله هما لله هذا على مااذا قال نصفه ما الله والماء الانهاما اذاكا اسواء كالاعماء عتمل القسمة وانكالا مختلفن وللحهالة والحاصل ان الهبة فى الاولين تماولت أحدهما أمافي قوله أحدهما فظاهر وأمافي قوله نصفهمالانه تعرى فمهالقسمه حبرا باتحادا لجنس فكاناه أحمدهماوهومجهول فلايحوزوفي الثاني تماوات قدردرهم منهماوهو مشاع لايحتمل القسمة فعوز وانكارم الشارح بقوله وان اختلفا عاز مخالف لمافي الحانمة كاعلت عانه ذكره داالتفصل فهمااذا فالنصفهما تمقالوان قال أحدهمالك هبةلم يحزسواء كاناسواء أومختلفين فالىءنية المفتى دفع ثوبين الى ر حلى فقال أيهما شتت فهو لك والا تخرافلان فان بن الذي له قبل أن بفتر فاحار والا ولا (قوله والذا) أى لكونه مشاعالايقسم (قوله جاز) هذا يفيدان المراديقوله سابقا أونصفهما واحدمنهما لانصفكل والافلا فرقبينه وبين الثلث في الشيوع علاف حله على الداراد أحدهما فانه عهول فلا يصم (قوله مطلقا) أي مستويين أو مختلفين مخم (قوله بدل الخ) هذه الدلالة غير ظاهرة اذلايلزم مى كون الحائط بين الدار س كون سقف الواهب علمه ولا كون المنت من الداراخة لاطه عمطان الداريّا مل قال ط فهذا مدل أى من حث الاطملاق والافلاصراحة في كالمهدد للنوفي الهندية عن حواهر الاخلاطي اذاوه من تصبياله في حائط أو طريق أوحاموهمي وسلطسه على القبض فهي جائزة كالووهب بيناله لاتخرم جميه ع حسدوده وحقوقسه مقسومامفروغافة بضهالموهوبله باذن الواهب الكن عمر الهيت مشترك ييمه وبأن آخر جازاه وفى الذخيرة هبة البناء دون الارض جائزة وفى الفتاوى م محدويه ن وهب لرجل نخلة وهي قاءً ولا يكون قابضالها حتى يقطعها ويسلمهاالبسه وفيالشراءاداخلي بينسه وينهاصارقايضالها كافي متفرقات التاتر خائية وقدمنا نحوه عن الشمة الفصولين للرملي وسمأتي عامه فريبا (قوله لاعنع صعة الهمة) المرادلا عنع عالكها اذا فبضها كذلك ط قال سمدى الوالد في تنقعه في حواب سؤال حاصلة أذاوهمت أمن أقمن أولادها حصة من ساء طاحونة هسل تصع أملاوأ جابأ ماهبة المشاع فيمالا يحتمل الفسمة فهي صحيحة كاصر حرب فى المعتبرات لكن فى هذه المستلة هبة المناء دون الارض لا تصم الااذا سلطه الواهب على نقضه قال في الدورو كذا تعورُ هبسة البناءدون العرصسة اذا أذن الواهب فى نقضه وهبة أرض فهارْ رعدونه أى دون الزرع أو نخل فها تمردونه أىدون الثمراذا أمره أى الموهوبله بالحصادف الزرع والجذاذف التمرلان المانع للمهوا والاشتعال عِلَانَ المُولَى فَاذَا أَذْنَا المُولَى فِي النَّقْضِ وَالْحَصَادُوا لِجَدَا ذَرْفَعَلَ الْمُوهِ وِيله زَالَ المَانِعِ فَارْنَ الهَيَّةِ الْهِ وَنَقَلْهِ فىالمنج عنهاوأقره بيوأمتى المرحوم عمادالدين عن سؤال رفع اليمه وصورته ميمااذا كان لزيدهمارة مائمة فى أرض الغير فلك زيد العمارة المذكورة لزوجته ولم بأذن لها سقض العمارة فهل يكون التمليك غير صحيح أملا الجواب نعركون التمليك غيرصيع فلينظرفى مسئلتما هل ساطته على نقضه أملا ومندداك يظهر الجواب والله أعلم بالصواب وفالف الفناوى آلهندية من الهبةومنها أن يكون الموهوب مقبوضا حتى لايثيت الك

درهما ان صححا صعران مغشوشالانه مما يقسم . لكونه فى حكم العروض به معه درهمان فقال لرجل وهمت لك أحدهما أو ومناخ الفاح المناف المن

الموهوب فبل القبض وأن يكون مقسو مااذا كان عمايعتهل القسمة وأن يحسكون متميزا عن قسير الموهوب والايكون متصد الاولام شغولا بغسيرا لموهوب حتى لووهب أرضانها زرع للواهب دون الزرع أو عكسه المنجوز وكذالووهب دا وا أوطرفا فيها متاع كسه أو تخسلا فيها غرقا الواهب معلقت فيه دون الثمرة أو عكسه لا يجوز وكذالووهب دا وا أوطرفا فيها متاع المواهب كذا في النهاية اله وعلى هذا فقول البزازية وهسالبناء الالرض يجوز يحمل اطلاقه على مااذا أذن اه الواهب في نقضه كاهو صربي الدروجامع المفتارى كانقدم الكن أفني مفتى الرم على أفندى بعقت في الملاق البزازية بالجواز من غير قيد كافي فناواه التركيب الشهيرة والله أعلى (أقول) وما في البزازية نقسل مشله في نورالعين عن المنتون ما المناه والمناهد ون الارض بالزول وغيره أنه وغيرة تصمى في عوز مقسوم ومشاع لا يقسم و يظهر في التوفيق بين كالمهم بان من قال كالدرد الموسيا الناه وغيرة تصمى في فقض ونقض ما المناه بعد المقل المناه الواهب بالنقض ونقض ما لا تصمى المقدوات لم يقد المال وحيند فلا تناف بن المناه بعد المقد صادي المقدوات لم يقد المال وحيند فلا تناف بن الكلامين اله مختصرا و عمام غقيقه عن فراحه والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظم

\*(بابالرجوعفالهبة)\*

عمى الموهوب لان الرجوع الحايكون ف حق الاعمان لاف حق الاقوال ولو وهب الدن من غير من عليه الدين وسلطه على قبضه وقبل وقبض له الرجو علان الهبة هما تمليك لااسقاط حوى يتحلاف هبته ممن هو عليهفلارجوع فمهمالانهما استقاط والساقط لايعود درمنتتي وبصم الرجوع فعها كالرأو بعضا ءالتقي ولاعنع التدوع كالووهباء والاحدهما الرجوع وأطاق في الرجوع في الهبة فانصرف الى الاعسان فلا رحوعفه مية الدس للمد يون بعمالة مول يخسلا مه قبله لكونه اسقاطا بحر وسسياني آخرا لفصل عند الكلام على النظم عبارة العروان اشتبه علمه الرد بالرجوع فتأمل وفى الحرلا يخفى حسسن تأخيره سذا الباب ودخل فى الهمة الهدية فأن للمهدى الرجو ع كأفى المذية وغيرها درمنتبي وأخر – بالهبة الصدقة أى للفقير فائد لابصم الرجو ع فم الان القصد مها الثواب وقد حصل حوى والمراد بالهبة ما كان هبة لغى فلو كانت الفقير فلارجو علام اصدنة شرنالالمة (قوله صم الرجو ع فها) أى فى الهمة الصعة بعدالقمض وأشار مذكر الصهة دون الجوازالى أنه يكره الرحوع فهما كأيأني واعماصم لقوله عليه الصلاة والسلام الواهب أحق بهنته مالم يتبأى يعوض وقال الشافعي لا يصم الاف هبة الوالدلولاء لفوله عليه المسلاة والسلام لارجع الواهب فه هبته الاالوالد فعاوه ولعن نقول المرادنغ الاستبدادف الرجوع والقلان للماجة وفى المقدسي لايذ في أن يشترى الواهب الموهوب من الموهوب له لانه يستحى فيأخذه باقل من قيمته اه وقد معنا أن بعض قضاة الزمن السابق كأن لا دشترى من معض أهل علنه خوف المراعاة يخلاف بعض قضاة زمانما فانهم متى أمكهم الشراء بانفسهم لايعدلون عنه ليأخذوا الكثير بالقليل للمراعاة والخوف بل بعضهم له مكس على البياعين قال في الهندية وألف اط الرجو عرجعت في هبتي أوارتجعتما أو رددتم الحماحي أوأبطلتها أوقفتهافان لم يتلفظ يدلك ولكمه باعها أورهنها أوأعتق العبدالموهوب أو دوه لميكن ذللمرجوعا وكدالوصنع الثوب أوخاط الطعام بطعام بفسمه لميكن رجوعا ولوقال اذاجاء رأس الشهر فقدار تجعمها لم يصر كذافى الجوهرة النيرة اه وفها عب أن معلمان الهبة أنواع هبة لذى وحم عمرم وهبة لاجسى أولذى رحمايس عمرم أولحرم ابس بذى رحم وفى جميع ذلك الواهب حق الرجوع فبال التسليركذا فيالنخبرة سواء كان حاصراأو غاثها أدن له في قدضه أولم بأذن له كذافي الميسوط وبعد التسليم ليس له حق الرجوع فذى الرحم الحرم و ويما سوى ذلك له حق الرجوع الاأن بعد التسليم لا ينفر د الواهب بالرجوع بل يحتاح ويدالى القضاء أو الرضاوة بل النسليم ينفرد الواهب بدلك كذافي الذخيرة (قوله فلم تثم

\*(بابالرجوع فى الهبة)\* (صع الرجوع فيهـابعـــد القبض) أما تبله فلم نتم

لاتخلومي الكراهة لانهالا تنرل عن الوعد بلهي فوقه (قولهمع انتفاء مانعه الآتي) المشار اليه بدمع خزقه (قولهوانكر تحريما) بهد احصل الجم بن قوله صلى الله عليه وسلم لا يعلى الدين على عطية أو يمب هبة فيرجع فمهاالا الوالدفيما يعطى واده ومثل الذي يعطى العطيسة تمريج عكثل الكابيا كل فأذا شبع قاء مُعادَفَى قينه و بين قوله عليه الصلاة والسلام من وهبه بة فهو أحق بهامالم شب منها اله فبالثاني ثبت الرجو عومالاول ثبتت كراهة التحريم يثب بضم الساء التحنية وفتم المثلثة مضارع بجهول مجزوم من أثاب يتيب أى وصكذا ضبطه وى زاده فالفى الدر والمر ادبالم ديث الاول أن الواهب لاينفرد بالرجو عيلاقضاء ولارضاالا الوالداذااحتاج الى دلك فأنه ينفرد بالاخد فاحتب أى الانفاف وسمى ذلك رجوعانظراالى الظاهروان لميكن رجوعا حقيقة على أنهداا لحكم غير مختص بالهبة بل الاب اذا احتاجه الاخدمن مال ابنه ولوغائبا ولولم يحتم لا يحورله الاخذ اه ملفصا ط أوالمرادأ به لا يحل الرحوع بطريق الدبانة والمروءة وهوكة وله علمه الصلاة والسلام لايحل لرحل ومن بالله والموم الاسخر أن يبدت شبعان وجاره الحجنبيم طاوأى لايليق ذلك بالديانة والمروءة وانكان جائزافي الحكم نهاية وعالى الزيلعي بعسد ماأجاب بماأجات به صاحب الدر وعلى أمالا نسلم ال الحديث الذي روا وينافى الرجو ع لانه خبر عن قبعه فعناه أنه لايليق به أن يرجع فيه الاالواهب في ايم مه لولده و نظيره قوله عليه الصلاة و السلام المؤمن لا يكذب وقوله عليه الصلاة والسسلام الزاني لابزني وهو مؤمن أى لايليق به أن يكذب أو بزني وهو مؤمن لا أنه يناف صسفة الاعانبلهو فبيم ومع الاعان أقبم فكذاهدذاالخ أى قبيم من حيث العادة لاالشر علان الشرعمكيه من الرجو عو عذهب الامام الشافعي قال الامام مالك وأحد في ظاهر مذهبه عزى واده ( قوله وقيل تنزيها) أخذامن قول الميسوط انه غيرمستعب ولادلالة فمهملي أن الكراهة للتنزيه فأن المكروه تعر عاوا لحرام غبرمستحب وقول الزيلعي الرجوع قبصصريح فىأن الكراهة للنحريم اذلايقال للمكروه تنزيها قبيح لانه من قبيل المباح أوقر يبمنه قال في المنم وقدوسف الرجو عبالقبم الزاهدى والمسدادي و كثير من الشارحين ومن ثم اخترما كراهة التحريم فالفالفناوى الغياثية آلوجو عف الهبة مكروه في الاحوال كلها ويصح كذافى التأثر خانية انتهى ودلبل الكراهة النحر عية خاص من السنة وهوا لحديث المتقدم وروى الكرَّحى عن أصحابها أنه حرام (قوله فلا يستقط الخ) علمن هذا أن الاسقاط لا يكون في كل حق فان بعض الحقوف لاتسفط وان أسقطها صاحمها كهدذاالحق كأفي البزازية فهو نعاير الميراث والاستحقاق في الوقفيشت جبرافلايسقط بالاستقاط (قوله وكان عوضاالخ) أى ان حق الرجوع لا يسقط بالاسقاط لامجاما ولابعوض وانما يسقط الرجو ع يحمل العوض عوضاعن الهمة والتعويض عن الهبعة عنعمن الرجو عكايأنى فالوانع (قوله لكن سيجيه) أى نقلاءن الجتبي وسيقول الشارح اله لم يرمن صرح به غيره وان فروع المذهب مطلقة ولايخفي ماقاله ابن وهيان أن مأتفر ديه الزاهدى لا يعوّل عليهم أن كال مؤ ول بان العوض اذالم ينص عليه أنه عوض عنها لا يكون مانعان الرجوع و يكون اسكل من الواهبين أن ترجيع في هبته ويكون معنى قوله اذا كان مشر وطافي العقد أي عقد النعو يض ولذا قال عد وفا ما اذا عوضه بعده فلاوهى هبة مبتدأة وهدذا قدصر حواله انه عندعدم النصريح بالتعويض لكل منهدما أن يرجع فتوافق عبارة المجتبى يقية نصوص الفقهاء وظاهركالم الحيرالرملي والخير بن الياس ف كالمتهم اعلى منع العفارتسليم مافى لجتبي من هدف الشرط وقد علت الهجدا المعنى غير مسلم له لاطلاق المنون والشروح

والفناوى محة التعويض من غيرا شنراط، في عقد الهبة فيتعمى تحطئنه لو لم يحمّل العقد على عقد العوض كمّا سمعت و هسد الاعنع منسه طاهر عبارة الجنبي فال في المح بعد نقل عبارة الجوهرة وهو مخالف لمباوقع في الجنبي

الهبة) يعنى لو وجد الايجاب والقبول ثم امتنع عن التسليم فأنه لا يسمى رجوعاً لان الهبسة لم تتم فلم يخرج الموهوب عن ملك و اهبه فلا يقال ان له رجوعا فيه ولا فرق بين ذى الرحم و الزوجين و غير ذلك و الظاهر أنها

الهبة (معاننظاه مانعه)
الاستى (وانكره) الرجوع
غريما وقبل تنزيها نهاية
ولومع اسسفاط حقه من
الرجوع فلايسقط باسقاطه
نانية وفي الجواهر لايمم
الابراه عن الرجوع ولو
مالحسه من حكان عوضا

معزيالى شرح القدورى من قوله المحايسة طالحو عاذا كانمشر وطافى العقد فاما أذا عقصه بعده فلا وهى هبة مبتدأة قال الربى وقد يقال ما فالجواهر لم يدخل فى كلام الحتي اذما في الجواهر صلح من حق الرجو عنسا وقد صحالصلح فلرم سقو طعضمنا تخلاف مالواً سقطه قصدا فكم من شي شبت ضمنا ولايشت قصدا وليس محق بحرد حتى يقال بمنع الاعتباض عنه كاهو ظاهر وما فى الحتى مسسئلة أخوى قتامله (قوله اشتراطه) أى العوض لمكن سبحى المحتف هذا الاشتراط (قوله و يمنع الرجو ع) أى ومنع الرجو ع فى الهبة الموانع الآتى تفصيلها (قوله حروف دمع خزقه) أى منحو شائى مرموزها قبل هومن نظم الامام النسنى وقبل لغيره درمنتنى قال البرجندى هدا التركيب لحرد الضبط وليس معسه معنى اعتديه اه وغاية ماينكاف له أن يكون دمع خزقه عاصاح خرق مبالنبل أصبته مبها اه فالمعنى أصابه دمع وفى الدروا لخرق الطمن والخارق السمنان و كما تعشبه الدم عالسمان اهو هدذا وماقب له يفيد دمع وفى الدروا خرق الطمن والهاء ضمير برجم الى الشخص قال القهستاني و المعنى التركي أن أطراده نصول تجرح وجه موله ضوابط أخر كن عقدمه أى تخاف و دف عز خدمه وزى قدمه أى تخاف و دف عز خدمه وزن خرف منها مضمون دعد الهلائد وله لرجوع قبله اه فالمانع المعنون عقدمه أى منها مضمون دعد الهلائد وله لرجوع قبله اه فالمانع المعنون وهو المنظم المنسوب خدمه أى سمنها مضمون دعد الهلائد وله لرجوع قبله اه فالمانع المعنون والمنظم المنسوب المقوف الصحيحة طوا المنظم المنسوب المقوف وست مفرد وهو

و عنم الرحو عفى وصل الهبه \* باصاحى حروف دمع خزقه قال الرملي قد مظم ذلك ولذى العلامة شيخ الاسلام يحيى الدين فقال

منع الرجو عمن المواهب سبعة ﴿ فَرْ يَادَهُمُوصُولُهُ مُوتَ عُوضًا وَرُجِهُ وَجِهَةُ رَبِهُ لَا قَدْعُرُصَ

[ (قوله يعي الموابع السبعة الا تية) بقي ثامن وهو ماد كره في المبسوط ومسة المفتى من أنه اذا وهب المصغير شمأ لامرجيع به آه لكن قدمهاى البزارية عدقول الشارحو ببيع القاصي الح أنه لووهب الصيعير معوضهأيوه من ماله لايجوز وانءوض هالواهب الرجو ع لبطلان النعويض وان عدم الرجوع فيمااذا عوض الآب أوالاجنبي من ماله ما أوكان نوى الواهب الصدقة عند الاعطاء فلاتنسه (قوله الزيادة في نفس العس) قىدىه لانهالو كانت فى قىمتها لا عمع لانها حداث دارعية الماس اذا العس يحالهاذ كره الشيخي ومشله في الهندية ومهاوكداادار دفي هسهمن فيرأت نريف القيمة أى ماد الرحو ع ولويقله من مكان الى مكان حتى ازدادت قيمته واحتاح الى مؤية المقل ذكرفى المتقى أنه صدأبى حنيفة ومجد درجهما الله تعالى ينقطع الرجو ع ولورهب عددا كافرافأ سيرفى يدالم وهوساله أورهب عبد الحلال الدم معفاولي الجناية في مدالم وهوب له لاترجيع ولو كانت الجماية خطأ دهُد اه الوهو له لاعم الرحو عولايس ترد الفدا أكداف التسن وان وجبع قبل أن يفديه فالجماية على العبديد فعه الواهب م أأو يفسديه كدافى المبسوط ولوقطعت يده وأخسد الموهوبله أرشه كانالواهب أنترجه ولا يأخد الارش كدافى المحوراه وقدماني بادةلان المقصان كالحبل وقطع الثوب سواءكان بفعل الموهوباء أولاء برمانع وفى الهمدية عن المبسوط وادا أرادالواهب الرجوع وهي حبسلي فأن كات تدازدادت خسيرا قايس له أسيرج ع مهاوال كاءت تدازد ادت شرادله أن يرجع فيها والحوارى في هدد انختاف منهن ادا حبلت مستوحسن لونم اكان ذلك فريادة في عبه فيمتنع الرجوع ومنهن اذاحبلت اصفرلونه اردق ساقهاه كمون ذلك مقصاه بهالاء ع الواهب من الرحوع اهوينني حلهداعلى مااذا كان الحمل من غير السيدأى الوهو ساله أماادا كان منه فلارجوع لانها : تالهامنه بالحل وصف لامكن زواله وهوأنم اتأهلت اكونم اأم ولده كاادا ولمت مه بالفسعل بجد كره أنو السعود عن شجه وأقرءالجومى وذكره بعضالمتأحرس تفقها وتسدذ كرواأن الموهوسله اداديرالعبسدالموهو سايقطع

اشتراط، فی المقد (و یمنع الرجو عدیها) حروف (دمع خزقه) یعی الموانع السبعة الاتیة (فالدال الریادة) فی فیس العین

الرجوع لكن قالف السراج الوهاج ولووهبله جارية فجلت في يدالموهوب له فأراد الرجوع فيهاقب ل انفصال الولدلم يكن له ذلك لانه امتصلة بريادة لم تكن موهو بة لان الولد يحدث حِزاً فيز أفلا يصل الى الرجوع فماوهم الابالرجوع فيمالم يهم كالزيادة المتصلة اه وقدذ كرالزيلى أن الحبل لولم تزديه فللواهب الرجوع فها لانه نقصان اه متأمل ما ينهما قات وذكر في النهر في باب خيار العيب أن الحبل عيب في منات آدم لاقى اللهائم اه فتأمل (قوله الموجبة زيادة القيمة) بالرفع صفة لزيادة أما اذا كانت الزيادة في العن لاتوحب الزيادة في القدمة أما المنقصة التي توجب نقصافي السعر كطول فاحش تنقص به القيمة وكبرطعال فائه لا ينقطع به حق الرجوع كافي محيط السرخسي (أقول) وينبغي أن يكون السمن المفرط كالطول الفاحش فائه ينقص القيمة أرضا فلاينة طعربه حق الرجوع فتأمل قال فى المجروض الزيادة فى العين فقط كطول الغلام وفداءالوهوباه لوكان الموهوب جنى خطأ اه وتمامه فيه لكن سيأنى فريباءن فاضحان ما منافسه (قوله المتصلة) قديم الان المنفصلة غير ما نعة من الرجوع فى الاصل والربادة للموهوب له يخلاف الرد بالعمب حيث عتنع مزيادة الولد كايأت (قوله وان زالت قبل الرجوع كان شب ثم شاخ) فيه أنه من قبيل زوال المانع كا قاله الأستيهاي ولهدنا موهاموانع وعبارة القهسستاني مأنع الزيادة ادا ارتفع كااذابني ثمهدم عادسق الرحو ع كافي الحمط وغمر وومن الظن أنه ينافه مما في النهاية انه حسم وادلا بعود حق الرحوع بعد الانه قال ذلك فيماذ ازادوانته صجيعا كاصر حبه نفسه أه فلت في التاتر خانية ولوكانت الزيادة بناء فانهدم بعود حق الرجو عوالمانع من الرجوع الزيادة الباقية فى العير كاذ كرشمس الاعة السرخسي اه وعبارة الشارح جاذشرطية سقط جوامهمن فلمهسهوا والمسئلة فيشرح المجمع لابن ملك ولومنع القاضي الرجو علشوت الزيادة عرزالت عادالواهب - ق الرجوع كاف الحيط وهاه في الدرر قال في غاية البيان وقال في الكافي رجلي وهسلر مل أرضامني فها الموهوبله بناءعم أرادالواهب الرجوع فاصمه الى القاضي فقالله القاصي ايس ال أن ترجع مهام هد مهاا اوهوب له كان الواهب أن يرجع مها قال شيم الاسلام علاء الدين الاستيماني ريد به أنةولآلقاضي لم يقع قضاءحتي لاينقض وانمباوقع فتوى بناءعلى مآنع فادازال المباءم تغسيرا لحبكم اها ومثسله في التاتر خانمه عن الحيط (قوله الكن في الخانية ما يخالفه) وكذا في الفاهـ مر رة قال سرى الدن في ماشمه الزيلعى وفى الفاهم يدوقا ضيخاب وادافضى القاضى بابطال الرجو على نعم زال المانع عادحق الرجوع بسائه اذابني فى الدارا الوهوية بناء أبط ل القاصى رجوع الواهب بسبب البناء ثم هدم الموهوبله البناء وصارت كأكانت فله الرجوع فها اه وقد علت أنه لزوال الما مع لا مقض قضاء والمسئلة المذكورة فى المؤلف ذات خسلاف أيضافقد قال فى المحيط والذخيرة رجل وهسار حل وصيفا فشس عنسد الموهوب وكبروطال وشاخوا لتقصت فيمته ليس الواهب الرجوع لانه زادف بدنه وطال في حثته ثم التقص من وحه آخر بشخوخته وحن را دسقط حق الرحوع فلا معهد دمعد ذلك ولو كان طو الانوم وهمه وطال عندالموهوبله وكانااطول نقصانا وكان ينتقص به فهذه ليستر بادة حقيقة فلاعنع الرجوع ويكون الشيئز بادةصورة نقصانامعني كالاصبيع الزائدة وماأشيه ذلك كمافى الذخبرة وذكر الماطق في أحماسه ولو وهدأمة فسمنت وكبرتاله أنارجه وكداجه عالحبوانات اه وفى الهندية عن المحيط ولووهاأمة فشبت وكبرت لا يرجع وكذلك جيم الحيوامات اه مهما ولان المشايخ ط لكن الموافق المافى قاصيحان أوفق حيث ذكر عدم الرحوع ولم سقرض لخلاده كأياني قريباه تأمل قوله واعتمده القهستاني ) حيث قال وفيه اشعار بأن مانع الزيادة اذاار تفع كااذابني ثم هدم عادحق الرجوع كأفى الحيط اه (قوله عليننبه له) بمثرلة قوله وفيه نظر وعلله بقوله لاب الساقط الح (قوله لات الساقطالا يعود)وه يمأن هذا من بابروال المسامع كااذاتر و جتالم أتوسيقط حقهافى الحضائة فانم اادامات عادحة هافه الزوال المامع ولذااعتمد في شرح الملتق العود هكداو جددفى بعض النوخ وهى الني كتبعلها الحلبي وفى بعض المست تقديم العلة على قولة

الموجب المن ياده القيدة (المنصلة) والرالت قبل الرجوع كان شب تم شاح لكن في الحيانية ما يخالفه واعتمده القهستاني فليننيه له لان الساقط لا يعدود (كبناه وغرس)

فليتنبسه وعليهافهو تعليسل لقوله وانزالت الخ وهوالصواب وغسيرها خطأمن الناحخ والحاسسل أنه هذامن المرزوال المانع لاعودالساقط لماعلتمن أن الزيادة المتصلة من موانع لرجوع فكان الوجمه مافى الخانية وسيصر حمه نقد الاعن الدررحيث فالقضى ببعالات الرجوع لمانع غرال المانع عاد الرجوع فأفاد صعة الرجوع ولوبعد القضاء بعسدمه عنسدوجو دالمانع اذازال ذلك المانع لامن باب الساقط حتى لار جع حنى لونضى ببطلان الرجو علمانع ثم ذال يعود الرجوع كما يأنى و يؤيده ما يأتى فى الممانع الرَّابِ عِنْرُوبِ الموهو بالااذارجِ عَ الثاني قله الرجوع فكذلك هذا (قوله ان عداريادة) قال في المنواذا كان وجب الزيادة فى الارض وان كان لا يوجب لا عنع الرجوع وان كان يوجب فى قطعمة منها بأن كانت الارض كبسيرة يحيث لا يعدد مثلها زيادة فها كالها امتنع ف تلك القطعة دون غسيرها كذافى الرض وفي السراحية اذاوهب أرضافيني الموهو باله فهما بناء بطل الرجوع ولوزال البناءعاد حق الرجوع اه وفي المنهاج رحسل وهسارحل أرضا بيضاء أنيت فى ناحيسة منها نحلا أو سى فهاستا أو دكانا أودار بابعني معالما للدوآب كأن دلان ر بادة فها وليس له أن يرجع ف شيء مها اه وفها أما اذا لم يعدر ياده أصلا كبناء تنور الخيزفي غير محله فأنه لاعبع الرجوع اله مهز باللز يامي (قوله والا) راجع لقوله انعداز يادة فهومه هومه وقوله ولوعدا في قطعة معهوم قوله في كل الارض وف الهددية عن الكافى ان وهب لا خرار ضابيضاء فأستالوهوساله فالحيةمها نحلاأوبي بنساء أودكاماوكان دلكز يادة فهافاس له أسرجع فاشي منها فانكانلا يعدف يادة أو يعدنة صامافا علاء بع الرجو عدتى لوسى دكاما ستعبرا يحيث لا يعدن يادة أصلاه الا عبرف وان كانالارض عظيه والا يعد ذلك فريادة في السكل اعما يعدر يادة في تاك القطعة فله أن سرح عرف غيرها إه (قولِهُوسَمَن) قيد في الحواشي المحقو بيقالمعتدل وهو حسن قال المصنف في منحه وكدا ادا غير من حاه بأنكان حساة فطعمها أود فيقا شبزه أوسو يقاهاته بسمى أوكان لبماها تتحده حبنا أوسمنا اه قال محشيه الميرالرملي وفىالولوالجية رجل وهب ويقاهلته بالماء رجع الواهم لابه بقي الاسم وهدا انقصات كمن وهمارجل حنطة فلتها بالماء مرق بين هداو بين مااذا وهب را باطنه بالماء حيث لا يرجع والفرف أن ههنا اسم المراسلم يبق علم يبق الموهوب اه أقول وكذالورهب عنبادصيره زبيا العدم بفاء الاسم تأمل اه (قوله وخياطة) أما اذا قطعه دارعتم الرجوع ولوقطعه أع في فاط نصفه و بقي النصف الا خله الرجوع فىالآحر (قولِه وصبغ) ولوباً سودلانه ربمايه فق على السوادا كثر ممايه في على صبغ آحريا ضيمان (أقول)ولونالاسودفرماساء مأحسن الالوان و بردادب قيمة عن غيره من الالواب ومانفل عن الايام الله مماييقص الثمن فهو اختلاف زمان (قوله وقصر ثوب) لريادة قسمة الموهوب ما قال في الهندية ولو وهب كر باسافقصر والموهوب له لابرجم لانه زيادة متصلة وصفة متقومة ولوغسله برجع كداف محيط السرخسى وان فتله لا يرجع اذا كان يزيد بذلك في المن كدافي الوجير للكردري (قولِه وكبرسمير) قد علت أن مبه خلاما لكن شي عاسيمان على عدم الرجوع ولم يتعرض القول الا خووعب ارته و جل وهب عبد اصعيرا دشب وصار رجد لاطوالالا يرجع الواهب فيد لان الزياده في البدن تمم الرجوع وان كانت نمقص القيمة اه وعللهأيصافى الاختيار بأسرادفى بدسه ماستقص بوجها خودلاير جَمع (غوله ومداواته) أى من مرض كان عندالواهب أماادامرض عمدالموهو بله فدواؤه لاعمانر جوع هنديه عن البحر وكانه أراد بالمدواة مصول أثرها وهو البره أما بدونه ولم تحصل الريادة والبرء بدول المداوا ، ريادة "أمل ( قوله وعهو جماية) أى صدرت من العبد صدمادا كان العمد حلال للم فعفا لولى عمدوه وفيدا اوهو به لا رج عوان كات الجماية خطأ فقداء الموهو بـله ﴿عَرْمُ مِنْ أَلُو جُوعُ وَلَا يُرْدُمُ مِهَالَّهُ عِدَاهُ مِنْ عَبْدُ على الموهوبله فلواهب الرجو عراجمانة باطل هدية على معيط السرخسي ( فوله و تعليم قرآب أوكلانا الح) أوكانتأ عجمية فعلها الكارم أوشدياً من الحروف لا يرجع المدوث الريادة في العدين له في المجر

انعداز بادة فى كل الارض والارجع ولوعدا فى قطعة منها امتم فيها فقط زيلى (وسمن) وجمال وخماطة وسبخ وقصر ثوب وكبر صعيروسماع أصم وابصار أعمى واسلام عبدومدوا ثه وعفو حناية وتعلم قرآن أو كتابة أو قراءة ونقفا معمف باعرابه وجل غرمن بغداد الى باغ مشدلا و نعوها و قى البراز به والحبل الازدخيرا منع الرجوع وان نقص المتولدة كسب الغول المتولدة كسب الغول الموهوب المنانسة وحاوى ومثار فى الحيط الكنه السيشنى مالو الحيط الكنه السيشنى مالو كان لا يبنى ف مثل الله المدة

ومشسله فى الهندية ص المضمرات مز يادة هو الحتار قال فى التا ترضائيسة معز يالواقعات الناطفي رجسل وهب الرجدل جارية فعلمها القرآن أو الكتابة أوالمشط ليسله أن يرجد عهو الختار اه أى وان كانت هدده الزيا دة معنوية لكن فى الزيلعي والعيني ما يخالف عايراج عوماذ كرفى منية الفتى نقسلا عن السراجية أن الاسسلام والتعليم ليسرلز بادةمانعسة عن الرجوع فمعمول على مروى عن محدوالافيكون مخالفا ألماني المعتسير ان (قوله ماعرابه) أى بيان اعرابه من رفع ونصب وخفض وجزم هدا اذا كان على الصواب أمالو كأنخطأ فهو تنقيص فلاعنع الرجو عواغاامة مالرجوع فهذه المسائل لدوث الزيادة فى العين عندأ بي نوسف قال الجوى وهو المحتار وعن مجدو زفر لاعم الرجو علان هذه ليست زيادة في العين فاشهت الز مادة في السيعرور وى الحلاف ما لعكس كافي الزياعي وعن أبي حنيفة روايتان كافي الشرنبلالسة (قوله وحل عرمن بغداد الى باغ مثلا) فان قيه زيادة القيمة بالنقل من مكان الى مكان يعر قال فى الهندية معز يا آلى التسبن ولونقله من مكان الى مكان حتى ازدادت قيسيمته واحتماج الى مؤنة النقل ذكر في المتقى اله عند أبي حنيفة ومحدرجهماالله تعالى ينقطع الرجوع اه وفى ط وأنظرحكم مااذالم تزدوقده سلمان محلكون و بادة السعر لا تمع الرجوع اذلم ينقل الهبسة قال الزيامي ولونة الهمن مكان الى مكان حتى ازدادت قيمته واحتاج فمه الىمؤنةالنقلذكرفي الممتقي انعندهمما يبقطع الرجوع وعندأبي يوسسف لالات الزيادةلم تحصل فى العين فصاركز يادة السعر ولهماان الرجو عيتضمن أبطال حق الموهوب له فى الكراء ومؤنة النقل علاف نفقة العدلائها بدلوهو المفعة والمؤية الابدل اه وفي ثمر ح السير الكبير السرخسي أنه لوكانت الهبةفي دارا لحرب فاخرجها الموهوبله الىموضع يقدرفيه على حلهالم يكن للواهب الرجوع لانه حدث فهما ز مادة يصنع الموهو عله فانها كانت مشرقه على الهلاك في مصعة وقد أحياها بالاحراج من دلك الموضع انتهب لكنهذكرذلك فيصورة مأاذا ألقي شبأوقال حين ألقاءمن أخذوفهوله ذكره فى التلسع والتسمعين (قوله ونعوها) أى المذكورات وذكر في المنهمسائل من هذا المات منها مالووها و حلقة ورك فها فصاات كأن لاعكن نزعه الابضر ولابر حموان أمكن نزعه بلاضرو برجم اه والتطين والخصمص وتحديد السكن وتعوها زيادة تم عالرجوع كماف الدوالمستقى (قوله وفي البزازية والحمل ان زادخير استع وان نقص لا) هذه الجلة وجودة في بعض النسم دون بعض ومافى البزارية حزم به فى الحلاصة وقدمنا المكالام عليه عن الهندية لمماسسبة مااذاوهبحاملا قالفيهاوانوهبجارية حاملادر جمعةمل لوضعان كانرجوعه قبلأن تمضى مدة العلم فهاز يادة الحسل جاز والافلا اه (قوله عنى المتولدة ككبر) بان قال الموهوب له وهبتهالى وهي مسعيرة فكبرت عندى وقال الواهب وهبتها هكذا كبيرة (قوله القول للواهب) لائه ينكرلزوم العقد (قهله وفي نحو ساءو خماطة) فقال الواهب وهبنه اهكذا مبنية أو مخيطة وقال الوهو ساه أحدثته (قهله لكنهاستثني الخ)هذاظاهرلتيقن كذب الموهوبله منحيث ان العادة تحيل احداث هذا البناء في مثل هذه المدة والضمير في الكيه اصاحب المحمط وفي المحمط لو فال رحل وهب الثامو رثي هذا العبد فلم تقبضه في حياته بل بعدوفاته وقال الموهوساله قبضته في حياته والعبد في يدالوارث فالقول للوارث لان الفيض قدعلم الساعة والمراث قد تقدم القبض محر ومقتضى التقسد بكون المدفى بدالوارث انهلو كاف يدالموهو سله لايكون القول الوارث بلله وهوب له قال فالف الهندية رجل وهبدارافيي الموهود له في بيت الضماعة تنورالغيز كان الواهب أن يرجع في همة كذاف الظهير يه بوولورهب له حماما د اله مسكما أووهب له سيتا فعله حاما فانكان البناء على حامة لميزدفه فسأفله انبرجه وانكان زادفيه بماء أوعلق عليه مايا أوحصصه وأصلحه أوطينه واليسله أن يرجع في شئ فيه كذافي الحيط أن هدم البناء رجع في الارض ولواستهاك البعضله انورجع فى الباقى كذا فى الوجيز للكردرى بدولو كانت الزيادة بناء فانم دم يعود حق الرجوع كذاف الماتر خانية وهب عبد افكاتبه فعيز ورده رقيقا وله الرجوع يولوزا اث الرقبة عن ماكه شماداليه

بالفسخ فالواهب الرجوع يولوجني العبدعلي الموهوب له فللواهب الرجوعوا لجناية بالجلة هكذا في مخسط السرنسي بدرجل وهب شاة أوبدنة أو بفرة فأوجم اللوهوب له لافعمة أوهدى أوحزاء صيد أونذر أوقلد البدنة أوالبقرة أوأوجها تعاوعافالواهب أنسرجه فى الروايات الظاهرة وعند أبي توسسف رحمالله تعمالي لابرجيع كذافى محيط السرخسي يو لووهساله شاة فذبتعها فله أن سرجيع فمهاوهذا اللاخلاف ولوضيهما أوذيحها فى هدى المتعة لم يكن له أنس جمع فهافى قول أبي توسف رحه الله تمالى وقال محدوجه الله تعسألى برجم فبهاوتحز ثهالاضعمة والمتعة ولم بنصعلى فول أي حنمفة رجه الله تعالى واختلف المشايخ رجهم الله تعالى فيه فال بعضهم أنه كقول محدر حه الله تعالى وهو الصحيم كذا في الحيط \* ولووهب درهما تم استقرضه من الموهوسلة فأقرضه ايا مجاز وليس للمواهب أن يرجع أبدآ كذا في خزانة المفتن \* رجل وضع حبلافي المسعد أوعاق قنديلاله الرجو ع يخلاف مااذاعلق حبلا القنديل كذاف السراجيسة (قوله لاعنع الزيادة المنفصلة) فانقيل ماالفرق بن الردبالعب والرجوع يالهبة حتى منعت الزيادة المنفصلة الردلا ألرجوع والمتصانبالعكس قلناهوانه لايحوز ردالعين فغط اسلامة الزيادة للمشنرى مجاما وهو رماولامع الزيادة قصدا لعدم ورودالعقدعلهاوالفح يردعلى موردالعقدلاتيعااذالولدلا يتبع الام بمدالانفصال يخلاف الهيدة لعدمال مافها والردفي المنصان حصال عن حصات الزيادة على ملكه فكأن استقاط حقم وساه فلاعنعه الز مادة تفارف الرجو على محصوله برصاه ذلك في مه يعقو بية (قوله كولد) بنكاح أوسفاح تزازية (قوله أرش أى أرش جناية على العبد كالذا قطعت بده وأخد الموهوبله أرشه كان الواهب أنرجه والاياخذ الارش هندية (قوله حتى استعنى الولاعنها) ولم يعتبرذلك في النمر ة لانه يحوز سعها بداصلا حها أولا فكذاهنا يأخذهاالموهوبله فتأمل (قوله اكمن نقل البرجندى الخ) يعى وعند غيره يرجيع ما دون الوادوان لْمِيستغن وحيشدينبغي أَن تَعِبر على حضامته بأجرالمثل فاير اجمع (قوله انه قول أبي يوسف) قال فى الهندية أنال شرقلت وان اختصموافي الرجوع والوالصعير ثم أدرك الصغير وقد كان القاصي أبطل الرجوع ف الام قالله الرجوع فيها اله فأفادت أن القياضي ببطل الرجوع قبل كبرالولدوه ول على قوله بلرم الموهوب له الاحومدة الرضاغ ومقتضي القواعد أن منظر الى الولدنارة بقبل غير أمه ونارة لامان لم يقبل الااماها أمسكها المرضاع ولاأحروامتنع أخذهاوان قبل غيرها لاتمم الابرضالواهب وله الاجرو يحرر ط ثمان ظاهر الحاذ فاعتداد خلاف قول أبي وسف حدث قال ولووادت الهية واداكاله واهد أن رجع في الام في الحال وقال أبو يوسف لارجم حتى ستعنى الولد عنها ثم رجم فى الامدون الولد اه (قوله قال فى السراج الاوقال الزيلعي نعي نقسدم التوفيق من العبل عيب في الا تدمية لافي الهيمة وتقدم عن الهندية من أن الجوارى تختاف فنهن من تسسمنه و بحسن لونها فيكون زيادة تمع الرجو ع ومنه بن بالعكس فيكون مقصانالاء ع الرجوع اله ويؤ يدهد داالتوفيق مأفدمناه أيضامن أنّ الجبل أن زاد خدير امنع الرجوع وأن قص لا فاذا كانت الموهو يم أمة وحمات عسدالموهو ساله ونقصت مذلك كان الواهب الرجو عولا يتبعها حلها بلاذاولدت بعد الرجوع يسترده الموهوباه لكونه حدث على ماككة كأقالوافيا لوبنى فى الدار الموهو به بناء منقصا كبماء تنور في يت السكى فأنه لاعم الرجو ع كأ في الحمانية واله وهوب له أخذه فقد سقط ماقيل ان ماذ كره الشارح لا موادق القواس مافهم ثم لا يحنى أن هذا في الحبل العارض أما لو وهبا مبلى و وجمع م الذلك صعوليس الكرم ميه خد لافالما فهمه المومى و بق م لو كان المبسل من الموهوبله فقد قدمنا من الشيخ أبي السعود بحثاباته مانع من الرجوع (قوله مريض) قال ف الحيط يحبأن يعملم أنه قالمريض هبة عقددا وايست توصية وأعتبارهامن الثلث مأكال لانم اوصدية والكن لان حق الورتة يتعلق بالمريض ومد برع بالهمه سلم برعه غدوما جعلى الشرعله وهوالثلث وأذا كأت هدا التصرف دبية وهدا منشرط له سائر شرائط الهبة ومن جلتها قبض المو وبفيل موت الواهب اه

(لا) عنع الزيادة (المنفصلة)

كواد وارش وعقد وعرة

نيرجع فى الاصل لا الزيادة

لكن لا يرجع بالامحتى

يستغنى الولد عنها كذائقله
المقهستانى لكن نقسل
المهجندى وغيره أنه قول
البرجندى وغيره أنه قول
البرجندى وغيره أنه قول
البرجوع قال فى السراح
حمات ولم تلدهل الواهب
الرجوع قال فى السراح
لا وقال الزيلى نعم وفى
الجوهرة مريض مدنون
الجوهرة مريض مدنون

لتعلق سق الغرماء فيهااذالدم يتعاق بذمة المدون فاذامر ض مرض الوث تعلق بتركته وكأنث هبته حين تذوم سية لاتنقذ مع استغراق التركة بالدين فالذا يلزمه عقرها لانه لم عاسكها قبل الموت حيث كانت وسية ولابعد الموت لتعلق حقالغرماءولم يجب ألحد للشهة فوجب العقر فأوجات من ذلك الوطء يراجع خكمه \* (فروع) \* وهب في مرضم ولم يسلم حتى مأن بطلت الهية لانه وان كان وصمة حتى اعتبر في ما التآث فهو هبة حقيقة فيعتاج الى القبض بوهب المريض عبد الامالله غسيره غمات وقدياء والموهو سله لاينقض البييع ويضمن ثلثيه وانأ عتقه للوهوبله والواهب مديون ولامالله غيره قبل موته سازوبه وموت ألواهب لالان الاعتاق فىالمرض وصية وهىلاتعمل حال قسام الدس وان أعتقه الواهب قبل مونه ومات لاسسعامة على العيد لجواز الاعتاق ولعسدم الملك توم الوت مزاز به بهوراً يت في محوعة منلاعلى الصفيرة بخطه عن حواهر الفتاوى كان أفوحنيفة عاجافو تعتمت لذالدور بالكوفة فتكلم كلفريق بنوع فذكرواله ذلك حيثا سستقباؤه فقالمن غيرفكرولاروية أسقطواالسهم الدائر تصح المسئلة مثاله مريض وهبعبداله من مريض وسلمه البسه غروهبه مى الواهب الاول وسلمه المسه غما تاجيعا ولامال لهما غيره فانه وقع فيه الدرر متي رجع البيه شئ منه زادف ماله واذا زادفى ماله زادفى ثلثه وادازادف ثلثه زاد فيما يرجه عماليه وآداز ادفيها يرجع اليسه زادف تلثه ثم لايزال كذلك فاحتيم الى تصيم الحساب وطريقه أن تطلب حساباته تلث والثلث المشواقله تسعة غرتة ولصت الهبةف الانة منهاو يرجع من الثلاثة سهم الى الواهب الاول فهذا السهمهو سهم الدور فأستقطه من الاصل يبقى تكنانية فنها تصفر وهذا معنى تول أي حنيفة أسقطوا السهم الدائر وتصع الهبةفى ثلاثة من غانية والهبة الثانية في سهم ويحصل الواهب الاول سستة ضعف ماصح اف هبت وصيرا الهبة الثانية في ثلث ما أعطينا وثبت أن تصحيحه باسقاط سهم الدوروة بل دع الدورية ورفى الهواء اله ملخصا (قوله والمرموت أحد العاقدين) بعني حوف المم اشارة الى أن موت أحدهما ما نع ان كان بعد التسليم لاب عوت الموهوب له ينتقل الملك الحدور ثقه فعار كااذا انتقل حال حياته ولات تبدل الملك كتبدل العسين فصاركهن أخرى واذامات الواهب فوارثه أجنبيءن العقداذه وماأوجب وحق الرجو عجرد خيار فلانورث كحيار الشرط ولات الشارع أوجيه للواهد والوارث ليس بواهب فأن قلت انه بالموت قد خرج الموهوب عن الملك فيستفنى مذكرا الحاء عن المر أجسب أن الميت يعطى حكم الحي في أشياء كق التجهيز والنكفين وقضاء الدين وتمفنذالوصمة فريحايفان أن الهبة من تلك الاشياء فكان المصصر يحاعلى الموت أولى ولينظر مالوحكم بلهاقهم لااومفادماذ كرمن النعليسل أنه لوحكم بلهاقهم تدافأ فحسكم كذلك وليراجه صريح المقل والله تعالى أعلم (قوله بعد التسام) قديه لانه لومان أحدهما قبله بطات لعدم الملك ورحوع المستأمن الى دار الحرب ومدالهبة قبل القيض مبطل لها كالموت فأنكان الحرب أذن للمسلم في قيضه وقبضه بعد رجوعه الى دارالمرب مازا سقعدانا علاف قبضه بعدموت الواهب كداني المدسوط بعر (قوله اطل) يعني عقد الهبة والاولى بطلت أى لانتقال الملك الوارث قبل تمام الهبة (قوله ولواختلفا) أي الشخصان لا بقد الواهب والموهو بله وان كأن التركيب بوهمه بأن قال وارث الواهب ما قبضته في حماته وانحاقبضته بعد وقاته وعال الموهُوبُلُه بِل قبضته في سياته و العبد في دالوارث ط (قوله والعين في دالوارث) هـ ذاليس بقيدالاف الهندية عن النخيرة قال المدعى عليه وهالل والدى هدا المن فل تقيضه الانعدمونه وقال الموهوب له قبضته في حياته والعدين في يدالذي يدعى الهبة فالقول للو ارتلان القبض قد علم الساعة والميراث قد تقدم القبض اه منم و معر وفيه تأمل ط وقدمناه قر يباولم يظهر لى وجه التأمل (قوله وقد نظم المصنف

(قَوْلِهُ وَقَدُو طُنْتُ) أَطَاقَ فِي وطُنَّهَا فَعُمِ مَالُو كَانَ الْوَاطَى الْمُوهُو بِيلَهُ أَوْغُسِيرُهُ (قُولِهُ ودهامُع عَقَرُهَا)

وقدوطشنردهامععقرها هو الحنار (والميموتأحد العاقدين) بعد التسليم فلوقبدله بطل ولواختلفا والعين في يدالوارث فالقول للوارث وقد نظم المصنف ما يسقط بالموت فقال

٣ قوله ولوزاد الواو الخ . يتأملفهداالموضع اه

الخ) لم يذكر وفي المنع قال الحلبي هو من العلو يل من الضرب الثالث منه والجزء الاول فيه النالم والجزء الثاني مع وصميع تسكين هاء ديه ولوزاد واوا و سكن الباعمن ديه لسلم من العلل طرح ولوزاد الواوفي أوله وشدد

الياءمم سكون الهاءف ديه لكان أولى وكسمنا كمه لأت الواو يحور حدة فهاؤلوقال 😹 التواجد بالت مخ كفاؤة كذاب لاستقام وزنه وصحمعناه أوقال ب زكاة كذاء شرخراج ورابيع بالاستقام أيضا (قوله كفارة) أطلق فهافع كل كفارة وطاهره أنهاتسةط بالوت أصلاحتي لايخر برعنه من ماله ولاعب الوصية به وهذا خدالافمانص عليه الشرنبالالحافانه فالفانو والايضاح وشرحه الصغيرف أحكام اسقاط الصلاة وأزمه عليه الوسسية عاقدرعليسه وبق فى دمتسه حتى أدركه الموت من صوم فرض وكفارة وظهار وجناية على احرام ومنسذورفيض جعنهوليهمن ثلثماثرك وانام يوص لايلزم الوارث الاخواج وعلى هسذادس صدقة القطر أوالنفقة الواجبة والخراج والجزية والكفارآت المالية والوسمية بالحج والصدقة المنذووة والاعتكاف المندورص صومه اله مختصرا فأن أراد أنه اذامان لا يطالب الوارث بم آمن تركته صح أما الذى وجبت بايصائه فيطالب باخراجها شرعاط وفى شرح السراجية وانكأن الدين منحة وقالقه تعالى كالزكاة والصلاة والصوم وحجة الاسلام والنذرو الكفارةفات أوصى به المتوجب عندنا تنفيذه مس ثلث مال الباقي بعسددين العبادوان لم نوص لم يجب اه وعليه فعنى سقوطها بالموث عدم وجوب اخراجها من التركة بلاوصية أماآذا أوصى بها فيطالب باخراجهاشرعا (قولهدية) أى على العادلة أوعلى نفس القاتل ان لم يكن له عادلة هكذا يفيد اطلاقه ط (قوله خراح) يع خراج الرأس والارض وقد علت من نقل الشرنبلالي أنه توصيبهما ويخرجان من الثلث فال المصنعفى بأب العشر من عليه عشر أوخراج اذامات أخذ من تركنه وفي رواية لابل يسقط بالموت والاول ظاهر الرواية (قوله ضمات اعتق) أى اذا أعنق أحدا اشريكين حفا من عبدموسرا فضمنه شريكه فات المعنق سقط عوته (قهله هكذانه قات) أي غير المستدانة بأمر القاضي وفي حاشبة أبي السمودا لمرادمن النفقة التي تسقط غير المستدانة بامر القاضي أماهي فقد حرم فى الفله يرية بعدم السقوط وصعمه فى الذخيرة ونسبه الى كافى الحاكم وعله باللقاصى ولاية عامة فكانت استدانتها ماض منزلة استدانة الزوج بنفسه ولواستدان بنفسه لابسقط ذلك الدنءوت أحدهما فكذاهذا وقد تقدم في المفقات الكادم على هذا مستوفى وكذاف وسالة سيدى الوالدرجه الله تحريرا النقول في نفقات الفروع والاصول فارحه الهاها فهام يدة في بام اولم يستبق على منوالها (فهله كذاهية) بعي اذاوهب ولم يسلم حتى مات فأنها تبعال (قولِه لما أن الجب ع صلات) أى أو ف حكمها كالخراج وقد علمت أنه ليس محصورا فيما ذكره ن الخسسة كأعلت مما مرفة أمل ولان الصسلات لاتم الابالتسليم واذامات قبل التسليم تسقط فان قيل لوكانت المفقة صلة كيف يحبرالزوج على النسايم قلنا يحوز أن يجبراً لاترى أن من أوصى أن يوهب عبده أ من فلان بعدموته فيات الموصى فال الورئة يحرون على تسفيذ الوصية في العيدوان كان صدلة ولومات العيد تبطل الوصية وكذا الدهبع يستحق على المشترى تسليم الداراليه بالشفعة والشفعة مسلة شرعية ولومات الشفيع علمت الشفعة لمف تمرح أدب الفضاء (قوله بشرط أن يذ كر لفظا الخ) لان حق الرجو ع ابت له ولايستقط الابعوض رضىبه ولابتم ذلك بدون رضاءوفي الجوهرة مايفيدأنه يكفي العساربانه عوض هبته ط قال في الخانيسة وهب لرجسل عبد الشرط أن يعوضه ثو ماان تقابضا عاروالالا اه رقوله خذه وض هبتك أفادأنه لورهبله شيأأ وتصدق عليه ولميذكرأ بهعوض لايسقط الرجو عيل لكل منهماأن يرجيع فى هبته كذا فى اليحراكن يؤ يدكار مالجوهرة المذ كورما يأتى عن البعة و بيسة الآتى قريبا فتأمل وفى أبى أ السعود بعدأنذ كرمانقلنامعن البحروهوصر يعفى عدم الفرقبين الهبة والصدقة فيخالف ماقدمنا من أنهاذا كانالوهوبله فقيراليسله الرجو علائم اصدقةا للهمالاأن يحمل ماهناعلى أن المنصدق عليه غنى فتزول الخالفة لانم احين يشد تكور مجازا عن آلهبة (قوله ونعوذلك) أى من كل لفظ يفيد العويض وفي الخانية اذاء وض بعدا الهبة وقال هدا أنواب هبتك أومكانها أوكاها تك أو أثبتك أوتصدقت بم اعليك بدلاء هبتك لابعق الواه الرجوع (قوله عقط الرجوع) أى رجو عالواه بوالعوض كافى الانقروى

كفارة دية خواج ورابيع ضمان لعتق هكذا نفقات كذا هبـة حكم الجيع سقوطها عوث لماأن الجيع صلان

بموت الماأن الجيم سلات (والعين العوض) بشرط أن يذ كرلفظا بعلم الواهب أنه عوض كل هبته (فان قال خسده عوض هبتك أو بدلها) أوفى مقابلتها وتعوذاك (فتبضه الواهب سقط الرجوع)

۽ قوله لم يسبق كذابالاصل ولعله لم ينسج اھ معجمعه

كل بهبته ) رفع كل ، نوناً عوضاً عن المضاف البسه لان التمايك المفاق يحتمل الابتسداء ويحتمل الحياز اقفلا يبطل - ق الرجوع بالشائم من صفى لكن قد يقال ان الاصل أن المعروف كالما فوظ كاصر - به ف الكاف وفى العرف يقصدا التعو الهرولا بذكرخ دبدل هبذك ونيحوه استحياء فيذبغي أن لاتوجيع وان لهند كر البدلية وفي الخانية بعث الى أمر أنه هداياو وصنالراة وزفت اليه عمارتها فادعى لزو ج أن مابعثه عاربة والرادأن سسترد وأرادت المرآة أن تسترداله وضفالقول لازو جف متساعه لانه أنكر التمليل وللمرأة أن تستردما بعثتماذ تزعم أنهءوض للهبة فاذالم بكن ذلك هبةلم كؤهذاءوضا فاكل منهما استردادمتاعه \* وقال أبو كرالاسكاف المرحت حن بعثت اله عوض فكذلك والله أصرحه ولكن نوت أن يكون عوضا كأنذلك هبةمنها ربطات نيتها ولايخفى أنه على هذا ينبغي أن يكون في مستثلثنا اختلاف معقو بية (قوله ولذا الخ)قال ط الاولى حذف لذا لانه جعله مرتبطايم أزاده وايقاء المصنف على ظاهره لانه يفيد حكم ماذكرهالشارح بالاولى اه نعره وتعليسل لمايفهم منةوله رجمع كلبهبته فانه حيث يمى العوضهبة لانه عَلمَكُ حديد وانسمى عوضا شرط له ما يشترط للهبة (قولدوا قرآز) عن مال المعوض فانه ان عوضه غراء لى شجر لايتم حتى يفرزه وفى الهندية أن العوض المتأخر - كمه -كم الهبة يصم عا أصميه و يبطل بما تبطلبه الافى اسفاط الرجو عملي معى انه يثبت حق الرجو عف الاولى ولايثبت في الثانية أه وهذا بدل على أن العوض لايشترط في عقد الهية ط (قوله ولوالعوض بحانسا) أي من جنس الهية وسيراأى أنل منها وذاك لان العوض ليس يبدل - هيفة ادلو كان كذلك لماجاز بالاقل الربايعقق ذاك أن الموهوب له ما الد للهبةوالانسان لايعطى بدل ملكه لغيره وانحاء وضه ليسه فطحة وفالرجوع وأيضا فانهلا كان العوض علكاحديدا وفيهمه في الهبة المبتدأة واذائم طفيه شرائطها فيحوز بأقلهمن الموتعوب ولومن منسه لافرف بتنالامواليال توية وغيرهاولوكان موضامن كلوجه لاستنعى الاموال الرنوية الامثلابيث ليدعند التعاد الجنس (قوله وهو تعريف) اكن قديقال على هذه النسطة انه أراد بالعقد عقد الهية وأللامهد الحضورى وراديه المعقود عليه والحاصل أنه لاملجئ الى الحكم عليه بالتحريف مع امكان معته اذالاصل في اللام أن تكون للعهدو العقد المعهو دهو الذى يوبله وهو عقد الهبة فكان معنى المسخنس معتمداتاً مل رقوله ولا يعو زالا سالخ) لانه تبرع ابتداء وايسله أن يتبرع من مال الابن فانء وض فالواهب أن رجم فىهبته لبطلان التعويض بزازية وهذه العلة تفيددأن الاب يرجع عاعوض لانه هبدة من كل وجه فصم الرجوعيه والظاهرعدمكراهة الرجوع فيه لانه لميتبرع فيها بتداءيل لقصدا نتعويض ولريتم له فكانكما لواستحق الموهوب فأنه يرجع بالعوض فكداهنا ولايحوزله النعو يضوان كانت الهب فالسبغير بشرط التعويض كمف الهندية وممآيتفرع على كون العوض بمعنى الهبة أنه لايحوز لانماتهر عوليس للابأن يتبر عجالابنه وله مندوحة عنرجو عالواهب فى الهبة مع أن المسلمله مانع من ديمه أن يرتكب المكروء ومعذلك لوباع العسين الموهو بة للصدفيرا متنع الرجو عوله ذلك فى المحقول فانجازله ذلك فى العقارأ يضا الضرورة تزاد عملي المسائل التي يباع فهاعقار الصغير (قوله من ماله) الضمير رجمع لا قرب مذكور لاسماوقد عسلم من صريح عبدارة البزار به ولوكان العوض من مال الات صولمام وسدمات من صهة التعويض من الأجنى (قوله ولووهب العبد) أى وهب له شخص روهب بضم الواو مبني للمحهول أى وهدله شخص شدماً (قوله نم عوض) أى وض العبد عن هبته (قوله دا يكل منه ما الرحوع) وجهه فى العبد ظاهر لان الهبة تبرع وهوايس من أهله فاذاملك العبد الرجو ع ابطلان الهبة فكد اللموهو سله

الرجو عبالعوض لان التعويض مبنى على الهبة وقد بطات أبو السعود و يحتمل أن وهب مبنى الفاعل وعوض مبنى المفعول بدق لف الحانية العبد المأذون اذا وها رجل فعوضه الموهو ساله كان اكل واحد

والبهيشيرمفهوم الشارح (قوله ولوايذ كرأنه عوض) أى فيكون هبةمبتدأة كاف الزيلى (قوله رجيم

ولولم يذكر أنه عوض رجع كل جهبته (و)لذا (يشترطفية شرائط الهبة) كفيض وافراز وعدم أو يسميراوفي بعض أمين للهبة المعقد وهو أن يعوض عاوهب العبد أن يعوض عاوهب العبد أنام عوض فلكل منهما الرجوع يحر (ولا يصح الرجوع يحر (ولا يصح المرجوع يحر (ولا يصح المربوع يحر (ولا يصح المربوع يحر (ولا يصح المربوع يحر ويصم المربوع يحر ويسم المربوع يصم المربوع يحر ويصم المربوع يصم المربوع يصم

من نصراف من هيته خرا آو شغزيرا) اذلايصم عليكامن المسلم بعور (و يشترط أث لأمكون العوض بعض الموهوب دساد عوضسه البعض عن الباقى) لايمح ( ولدال جو عنى الباقي)ولو الموهوب شيئين فعوضه أحدهماءن الاخوان كأما في عقدين صم والالالان انتلاف المقد كاختلاف العين والدارهم تتعن فحسة ورجوع مجنى (ودفيق المنط في ما عوضاء ما) فحدوثه بالطعن وكدالو مبع بعض الثياب أولت بعض السويق غموضه صمنانية (ولوعوضه ولد احدى جاريتى موهوبتن رحد) ذلك لولد (بعد الهيسة امتنع الرجوع وصم)العوض (من أجنى و سمدة ملحق الواهدف الرجوع اذافيضه) كبدل الخلع (ولو) التعويض (بعير اذن الموهوبله )ولارجوع ولو بامره الااذا قال عوض عنى على أنى ضامن لعدم وجوب التعويض بخلاف قضاء المدن (و)الاصـل ان (كلمايطالبيه الانسان بالحبس واللازمة كون الامربادائه مثبتاللرجوع من عبر اشتراط الضمان ومإ لافسلا) الا اذاشرط الضمان ظهيرية وحيثد (فساوأمرالديوسرجلا بقضاء دينهرجيع عليه) والناراف والمال حويه عليه

منهسما أنير سيع فيسادفع لانهبة العبد دباطلة مأذونا كان أوجعه وراواذا بطلت الهبة بعالى التعويف (قُولِه من نصراف) من هنا؟ من هنا؟ من هنا؟ منه و لا منه منه و الله من ا اضافة المصددالفياعله والعدني لايجو زأن يعوض المسلم خراأوشنز برااذاوهب له المتصراني شيألا نانهبنا عن تمليسك الجروا للنزير وتملكهما وللدمى أن يرجم في هبته قال الطعطاوي والظاهر الهلو كأنت المسئلة بالعكس يكون الحكم كذلا ويحر رب قال في الهندية وأهل الذمسة في الهبسة عنزله المسلمين لانهم المزموا أحكام الاسلام فيماير جع الى المعاه لات الاأنه لا تجو زااعاوضة بالمرمن الهبة فيما بن المسام والذَّى سواء كان المسلم هو المعوض الخرا والذى عُمد كرذى وهب لمسلم شيأ فعوضه خواله الرجوع ف هبته اله (قوله بعضااوهوب عالفالعابه مثل أن يكون الوهوب داراوالعوض بيت منهاأ والموهوب ألفاوالعوض درهم منها فأنه لا ينقطع به حق الرجو علا بالعلم ببقي أن قصد الواهب من هبته لم يكن ذلك قلا يحصل به خلافا لزفر فأنه قال القتى بدلك من سائر أمواله و بالقليس لمن ماله ينقطع الرجوع مكذ اهذا وتمامه فيها (قوله وله الرجو عف الماقى) لان حقه كان ثابتا في السكل فاذا وصل اليه بعض ملايس قط حقه في الباقي زياعي (قوله صم) سواء كامافى مجاس أومياسين بحر (قوله والالا) هي مسئلة المصنف (قوله في همة) يعدي اذاوهبه درآهم تعينت فأوأ بدلها عسيرها كان اعراضامه عنهافاواتى بغيرها ودفعه لهوهب مبتدأة وادافبضها الموهوباله وأبدلها بجنسها أو بعيرجنه عالارجو عاليه ومثل الدراهم الدمانير ط (قوله ورجوع) أى ليس له أدير جم الاادا كانت دراهم الهبسة و عُسة بعمها دلواً نفسقها كان أهلا كانت الرجوع ط (قُولِه لحدوثه بالصف ) أى مهوغير الحمطة فلا يقبل الدعن الموهوب أو بعضه ولدا لو وهب الدقيدي في المنطة تم طعمه وسلمه لم يصح لائه لمساوهب كانمعد وماحي الهبة كاقدمنا (قوله وكدا لوسبغ) لان اشي مع فير مغيره مع الهسه فالنوب المحبوع والسويق الملتون بالسمى غيرهما خاليين عن الصبيغ واللتولات م في النوب من الصبح وما في السويق من السمن و نحوه يصلم عوضه (قوله ثم عوضه) أي البعض أي جعله عوضاعن الهبة صم الصول الزيادة ديه در كما نه شي آخر (قوله المسع الرجوع) لانه ليسله الرجوع ف الولدفسم العوض آه منم والظاهرأنذكرالجار يتسين أتفاقى وألاولى للمصمف التعبير باحدى وهو كدلك فيعض النسم م (قوله وصواله وضر من أجني) أى دمه ملان الوهو بله لا عمل له مذا العوض من أي لم يكن سالم له من قب ل فيضم من الاجنبي كايصم منه الخلع والصلم عن دم العسمد اله زيامي (قوله كبدل الحلع) أى كابه معن بدل آللهم من أجنى وكان الاولى تقديمه على قوله وسقما كافعل العينى (قوله ولار - وع) أى للمعوض على الوهو ساله ولوكان شريكه سواء كان يادنه أولالان التعويض ليس بواجس علبه فصاركالوأمر واليتبرع لانسان الااذاقال على ألى ضامن علاف المدون اذا أمرر جلابان يقصى ديه حيث يرجع عليه وان لم يحمن لان الدين واجب عليه مخم (قوله ولو بأسره) بعنى لارجوع الدجني على الموهو به ولو كانبأمر • (قوله العدم وجوب النعويض) علة لقوله ولارجوع ولوبام، (قوله بعلاف قضاء الدين) أى حيث يرجم آلاجنى على المدين اذا نصى بامره أى ولولم يقل انى سامن لان الدين ثابت في ذمته وقد أصره أن يسقع مطالبته عنه ومكون أمر امان علكه ما كان الطالب وهو الدمن وصاو كالوأمره أن علكه عينا د كرمالزيامي فال الاتقاني والفقه هيه أنه أساأمره فضاء الدن سارمست فرضامنه داك القدروموكلا اياه بالصرف الح غيره لا مالوغي عمل كدلك لا متصور فرا غذه ته عما علمه لان الدمة لا تفرع الابالقضاء ولايقع الفعل تضاءالاادااستقل فى المؤدى الى من عليه الدس أولا - تى اذاقه صرب الدين وجب للمدنوت مثل ماعليه فبلتقيان قصاصاوهدالا يعتاج اليهفى الهمة لانه لأدس على الوهو بله حتى يعتاج الى فراغ دمنه بنتد يرالاستقراض فادنر قام هداالوجه اه شاى (قولهما يطالب الانسان) دخلفه المقفة على الروجة والاولاد ( قوله بالحبس والملازمة ) خرج بدلك الأمر بالة كفير عمد وأداء المذر فأنه وان

كان يطاالب عمالكن لا بالحيس والملازمة فليتأمل (قوله لكن) استدراك على قوله ومالا ولا (قوله بلا شرط رجوع) كأنه لات العرف قاض بضمان ما مد فعرف ذلك وقدذ كر الحث المصنف وشخه في بحر موأشار بقوله فتأمل الى نظرف وجسه الاستثناء لكن قدية الآن فداء الاسسير والانفاق على بناء الدارم لهقان علله مطالب يحبس به ويلازم عليسه أماالا سيراذالم يفسد فهو كالرقيق تحت أبدى المشركين بل أعظم الاعور عما يتعرضو فلفتنته عندينه ولايقسد وأف يتخلص الامالفداء فالحق بحالله مطالب وأما مناءالد ارفائه من جلة الحوائج الاصلية لاتعدم مكان يأوى اليهو يسترفيه أهله ويحفظ فيهماله يؤدى الى هلاكه فكان لابدله منه وألحق عماله مطالب أبضا نعلم ومافالوافي الكفالة بالنوائب فهي صححة وان كانت تؤخذ منه بغبرحق لائه تؤخذمنه فوق أخذا لحق فحازت الكفالة برالدفع التضييق علمه متأمل (أفول) رقدذ كر الشارح قبل كفالة الرجاين أصلين آحربن أحدهسمامن قام عن غيره بواجب أمره وجمع بمادفع وان لم يشترطه كالاس بالانفاق عليهو بقضاء دينه الافى مسائل أمر وبثعو يضعن هبته وبالمعام عن كفارته وباداءعن وكانماله و بان يهب ولاناعني ألفا ثانهم مافى كل موضع علا المدفوع البعالمال مقابلا على مال فان المأمورير جمع بلاشرط والافلافللشترى أوالعساصب اذاأهر وجلابان يدفع الثمن أو بدل الغصب الى البائع أوالمسألك كأت المدفو عالبهمال كاللمدفو عءقابلة مال هوالمبيع أوالمغصوب وظاهر أن الهبةلو كانت بشرط العوض فأمره بالتعويض ونهار جع بلاشرطلو جود الملك عقابلة مال عدلاف مالوأمره بالاطعام عن كفارته أو بالاحاج عنه ونعو فانه ليس عقا باة مال فلارجو ع للمأمور على الاسم الابشرط الرجو عر ردعله الاس بالانفاق عليه فانه قدم انه يرجع الاشرطمع انه ابس عقابلة مال فلارجوع للمامور على الاتمرا لاشرط الرجوع وكذاالامرباداءالنوائب وبتخليص الاسيرعلى مامر وقالف النوازل قوموقعت الهم مصادرة فأمروا رجلاات يستقرض لهم مالاينفقه في هذه الوَّيات ففعل فالمفرض يرجيع على المستقرض والمستقرض هل يرجيع على الاسمران شرط المرحوع وجدع وبدون الشرط لايرجه عوالختاد أنه يرجه تاته انية فى كتاب الوصايا بيوف مجموعة النقيب عن العمادية أن المأم وربالانفاق من مال نفسه في حاجة الا تمر قال بعضهم توحب الرجو عاذا اشترطه وقال بعضهم بوجب الرجو عمى غيراشتراطه وهو الاصم \* ولوقال عوض عن هبتي أواطم عن كفارى أوأدو كامالى أوهب فلاناءي ألفالارجم بلاشرط الرجوع كأف البزازية \* وذكرف السراح الوهابحضابطا آخران الواحف الذي سقط عن الاسمربد فع المأمورات كانمن أحكام الاستح وفقط لم رجع بالشرط الرجوع لانهلو رجع لرجع بأكثرهماأسقط وانكانمن أحكام الدنيا وجع بالشرط اه وقيدهذا في الملاصة عادا فال أدوم مقداركدا الى ولان عنى علولم يقل عنى أواد فعه فانى ضامن مدوم المأمور انكان شريانالا مر أوخليطه وتفسيره بان يكون ببنهمافي السوق أخذواعطاء ومواضعة فانه وجسع على الاسمر بالاجاع وكذالو كأن الاسمر في عيال الما مورا والما مورف عيال الآمر وان لم يوجد واحد من هدده الثلاثة فلارجو ع عليم وعندا بي يوسم يرجع وه فااذالم يقل اقض عنى فأن فال ثبت له حق الرجو ع بالاجاع من مجوعة النقيب \* قال في الحانية ذكر في الاصل اذا أمر صير فيا في المصارفة أن يعطى رجلا ألف درهم فضاءعنمه أولم يقل فضاءعنه وفعل المأمور فاله يرجع على الاسمر في قول أب حسيفة فان لم يكن صيرفها لاير جيع الاان يقول عي ولوأمر مبشرائه أو بديع الفداء يرجم عليما سخساناوان لم يقل على أن ترجم على بذال وكذالوقال أنفق من مالك على عبالى أوفى بداء دارى يرجع بما أنفن وكدالوقال افض ديثى يرجع على كل حال ولوقضى ما ثبة غيره بأ مر مرجع عليه والله يشترط الرجوع هو العصيم اه والحاصل انه ادا فال اقضديني أومائبتي أواكفل لف الدن بالف على أوانقده بالف على أواقض ماله على أوا الفق على عمالى أوف بذاء دارى يرجيع مطافة شرط الرجوع أولاقال منى أولاو كذالوقال ادفع الى دلات كذاو كأن المأمورصير فيا

لمن محرج عن الاصل مالوقال أدفق عسلي ساء دارئ أوقال الاسير اشترف فانه يرجع فهما بلاشرط رجوع كفاله خانيةمع أنه لايطالب مهالا يحيس ولا علازمة



وخليطالملا شرأوفى عياله والافلامالم يقلءنىأ وعسلى أنى شامن يخلاف مألوفال هب لفلان عنى ألفاأو أقرضه ألفا أوعوضه عنى أوكفرهن عيني بطعامل أوأدز كافعالى بدلك أواج عنى رسلا أوأعنق عنى عبدا من ظهارى فلارجو عالا شرطه وان كان الماء ورخليطا أوقال عنى قولة هذه المسائل أربعة أقسام الاول مارجعيه المأمورمطاقه الثانى مايرجم انكان ميرفيا أوخابطاله أوفى عياله الثااث مأبرجم ان فالعنى الرابع مالارجوع فيسه الايشرط الرجوع وقدالص سيدى الوالدرجه الله تعالى هذاا لحاصل متكادم الغانسة والخلاصة فهذه المسائل منصوص علهاف الخانية والغلاصة وبم ايستغنى عن الاصول المارة لانها غيرضابطة وكذا الاصل الذىذكرناء عن الشار وهومن فام عن غير عبواجب بامر ورجم عادفع الخفائه غ يرضابط أيضا لانه لايشم للامربالانفاذ في باعداده وبشراء الاسدير وقصاء النائبة ولشموله الواجب الاخروى كالامر بأداءز كانه ونعوه \* وفي نوراله بن عن يجميع الفتاوى أمر أحد الورثة انسانا بان يكفن الميت مكفنان أمره ليرجع عليسه يرجع عليه كافى أنفق في بناهدارى وهو اختيار شمس الاسلام وذ عشر السرخسي انه أن يرجم عِمراً أمر القاضي \* وفيه عن النخيرة قال ادفع الحفلان قضاعله ولم يقل عني أو قال انض فلانا ألفاولم يقل عى ولاعلى الى ضامن لها أوكفيل بها فدفع فاوكان المأمور شريكا الاسمر أوخليها له رجعه لي آمر ومعنى الحاط أن يكون بيهما أخذوا مطاعاً ومو أضعة على أنه منى جاءرسول هذا أوركمله يبيع منسه أو يقرضه فاله يرجيع على الاحمراج عاعاذ الضعان بن الخليعا بن مشروط عرفا ذا لعرف أنه آذا أمرشر يكه أوخليمله بدفع مال الى غيره مامره يكون ديماعلى الآمروا اعروف كالشروط وكدالو كان المأمور في عيال الآمر أو بالمكس يرجع اجماعاوات لم يثل على أنى ضامن ولم يشترط الرحوع اه و أفاد التعليل بالضان عردأن ماجرى ما العرف فى الرحوع على الآخريرجع وان لم كن خليطا ولافي عياله ولذا أثبتوا الرجو عالصيرف فأجففا (قوادوان استحق نصف الهبةر جمع بدصف الدوض) الانه لميد فعما لاايسلم له الموهوب كله فاذافات بعضه وجمع عليه بقدر كعيره من المعاوضات درر فال السمرقندي وهذا اذااستحق نصف معين أما ادالم يكر معيما تبطل الهبة أصلاكذافي الشرح اه وقال في الجوهرة وهذا أى الرجوع فيمااذالم يحتمل القسمةوان فيمايحتملهااذاا ستحق بعض الهبة بطل فى المدق ويرجم فى العوض أى لان الموهو بله تبينانه لم علاد النا البعض المسقى وبطل العقدفيه من الاصل ولويازف الباق كانه بقمشاع والعدم القسمة وذلك عدم ابتداء التمايك بالهبة أشار اليه سرى الدين (قوله و عكسه لا) أى ان استعق نصف العوض لاير جيع بنصف الهبة لانه ايس عوضا حقيقة على ما تقدم ولأن النصف الساق مقابل لكل الهبة فان الباقي صلح للعوض ابند اء ف كذا بقاء الاأنه يخدر (قوله ليسلم العوض) الاولى أن يقول لانه لم يسلم له العوض فتأمل (قوله العير المشروط) أى في عقد الهية (قوله أما المشروط) أى في العقد (قوله فيوزع) لانه ببيع (قُولُه كَالُواسَمْحَق) تَنْفَايِرَلْهُ هُومَ قُولُهُ مَالْمِيرُومَا بَقَّ فَانْ مَفْهُومُهُ الْهُ أ (قوله لاا كاست هالكة) فان استحق العوض والهبة هالكة لارجيع الواهب على الوهوب له أصلالان هلاك الهبة مانع من الرجوع اله شاي أى وقد هاكت على ملكموا ستعال الرجوع فيهافأ ستوى ف ذلك التعويض وعدمه ط (قوله لم يرجمع) أى الواهب على الموهوب له بسيد ل العوض لان الن يادة ما تعدمن الروع كالهلاك (قوله ربع عالم يعوض) لا المالم فدخص النصف (قوله ولا يضرال بوع) أى الحاصل بالرجو عفى الدصف قال في البزاز ية عوضه في بعض هبته بان كانت ألفاء وضه درهما منه فهو نسخ ف-قالدرهمو يرجع فالباقى وكذا البيت في حق الدار (قولدولم أرمن صرحبه غيرم) قائله المسنف في مضه وديه ال صرحواال الموض قسمال قال سرى الدين جعل صاحب البدائم والحيط العوض على نوعي عوض مشروط فى العقدوس أتى فى كالام المصف آخوم المة من هذا الماب وعوض متأخوى العقدوهو مادكره المصفوااء ير العوس أى المأخر اه وفده قسدساسي الهديانا مستقلالهما ويفرق بينهما

(وان استدق نصف الهبة رجيم ينمف العوض وحكسه لامالم ردمايق) لانه يصلم عوضا ابتسداء فكذابقاه لكنه يحيرابسلم العوض ومراده العوض الغيرالشروط أماالمشروط فبآدلة كإسيجيء فيوزع البدل عسلى للبدل نمامة (كملواستمعق كل العوض حيث يرجع فى كلها ان كانت قائمة لاان كات هالكة)كإلواستحقالعوض وقد ازدادت الهبة لم يرجع خلامـة (وان استحق جيم الهبـة كان له أن يرجع فيجيع العوضه ان كان قاعماو عشاهان) العوض(هالكاوهومثلي ويقسمته ان قسمها) غاية (ولوعوض النصعرجع بمالم يعوض) ولا يضرّ الشميوع لانه طارئ \* ( تنبيه ) \* نقل في الحتى الديشترطف العوض أن يكونمشر وطافى عقد الهبسة أماذاع وضعبعده غلاولم أرس صرح به عايره

يحاذ كرهمامن أنه ان لم يكن مشروط اواستحق بعضه فأنه عتنع الرجو عوان كان مشروط ا نقسم على الهبة ط وقالف مشتل الاحكام فاقلاعن مختصر الحبط العوض المانع أن كان مشر وطافى المقد فاحل واحد الامتناع مالم بتقايضا فهو عنزلة البيسع ودان بعيب وعصله الشسفه تراوكان العوض متأخوا عن العقدان أضاقه الحالهمة مأن قال عذاءوض هبتك أوحار بتك يصمو مكون العوض هيمة يصم عماتصوره الهبة وببطل بحاتبطل به الهبدة ويتوقع الملك على القبض ولا يكون في معنى المعارضة ابتداء ولا انتهاء فاما اذالم يضف العوض الىالهبية فلكل واحدمنه بيها الرجوع يماوهب ونقسل عن شرح يختصرا لقدوري العوض اذالم مكن مشروطاف العقدفهو همة في نفسه فشوفف الملك على القبض ولايصم الشدوع وفي حق الاول وعتسرته وشائم يستقطنه الرجوع فاف مختصرالهمط موافق للمعتبي بأحدوجهمه وفي غاية اليمان قال أصحابناات العوض الذى يسقعابه الرجوع ماشرط ف العقد فأمااذا عوضه بعدد العقد لم يسقط الرجوع لانه غسير مستحق على الموهوب له وانحا تبرع بعليسقط عن نفسه الرجوع فكون هبة مبتد وأقوليس كذلك أذاشرط فىالعقدلائه نوجب أن يصير حكم العقد -كم البسع ويتعلق به الشفعة ويرد بالعيب فدل أنه قدمار موضاعتها وقالوا أيضايح أن يعتبرني العوض الشرائط المعتبرة في الهبسة من القبض وعدم الشيو علانه هبة كذافى شرح الاقطع وفالف المحفة فاماالعوض المتاخرين العقد فهولا سقاط الرجوع ولا بصير في معنى المعاوصة لا التداء ولا أنها، واغما بكون الشاني عوضا عن الاوّل بالاضافة المسه نصاكهذا عوضعن هيتكفان هذاعوض اذاوجوا لقبض ويكون هبة يصعو يبطل يماتصم وتبطل به الهبة وأمااذا إرضف الى الاولى مكون هبة مبتدأة و سقط حق الرجو عفى الهبتر بجيعا انتهمي مع بعض اختصارومفاده أنمهاته لانأوروا بتان الاول لزوم اشتراطه فى العقد والثاني لايل لزوم الاضافة الى الاولى وهدذا الخلاف في ستوط الرجو عوامًا كونه بيعا انهاء فلانزاع في لزوم اشتراطه في العقد تأمل و سنذكرا خوالفصل في الفروع بيان العوض مفصلاعن الهندية انشاء الله تعالى وراجعه (قوله وفروع المذهب مطلقة كاس) مندقدق الحنطة وولداحدى جاريتهن فال في المنح منها ما قدمناه من أن دقيق الحنط يصلح عوضام بما ومنها ماتقدم من أنه لوءوضه ولدا حدى ماريتس موهو بتن وجدبعد الهبسة فأنه عتنم الرجوع اه (قوله فتدس فالالعلامة أوالسعود قلت الظاهر أن الاشتراط بالنطر فاسبق من توزيع البدل على المبدل لامطلقا وحينئذف في المجتبي لايخالف اطلاق فروع المذهب فتأمل انتهب لكن قال العلامة الساتحاني أقول لونو عالمذهب صريحة في ضده كأقدمته عن الخانية و كأفدمه الشار ح في قوله و مراده العوض الغير المشروط فلاتلتفت لمافى الجتبي غمظهر أن المراد بعدم كونه عوضا نهلا يحعل الهبدة بيعاانهاء غمرأيت شيخما أجاب دنظير هذا انتهى فتأمل (قوله خروح الهبة) لانه حصل بنسليط الواهب فلاينة ضه أخلق في الخروج فشمل ما اذاوهب لانسان دراهم تم استقرضهامنه فأبه لايرجع مهالاسته لاكها خانية وشمل أيضامالو وهبلكاتب انسان تمعز المكاتب لمرجه مالمالك فى الهبة عند محد لانتقالها من مال المكاتب الىمال مولام خلافالا بي رسف كافى النم (قوله سواء كان) أى رجو عالثاني (قوله فسم) فاذاعادالي الواهب الثاني ملكه عاديما كان متعلقابه (قوله لم رجه ع الاقل) لان حق الرجو ع لم يكن ثارتاف هذا الملك درر عن الحيط (قوله ولو باع نصفه الح) مرتبط بالمصنف ويظهر في صورة تكرر الهبة أيضا قال في الحيط المرهاني ولو وصل الى الواهب الثاني بم به أوارث أورصية أوشراء أوما أشب به ذلك لم يكن الواهب الاول أن رجع (قوله فلوضى الخ) أمالوطيخها بعدأ مضى ما أوبدون التضعية ينب في أن لاير جم لانه ؟ نزلة الاستهلاك كاعدف بال الغصب (قوله لاء ع الرجوع) وغير يه عن الاضعيد او المتعامد محدوليس له الرجوع في قول أبي يوسف والعميم أن قول الامام كقول محمد همدية عن الحيط قال ط وسكت عن النذر والظاهر عدم الاحراه العدم الوفاء بالمدر اه فال السائحاني ويظهر أنما تجزئ عن المسذروا لقران أماعلي

وفروع المذهب مطالفة كما مرفتدير (واللااء تروح الهيقان ماكالموهوبه) ولوجهية الااذارجم الثاني فالاؤل الرجوع سواعكات بغضاء أو رضالنا سمىءان الرجو ع فسخ حتى لوعادت . اسسحد مدان تصدقما الثالث على الثاني أو ماعه منهلم يرجيع الاؤل ولو ماع نصفهر جمع فى الماق لعدم المانع وقيدآنا ورحيقوله (بالكامة) بان يكون خروحا عنملكه سنكل وحسه غفر عمله بقوله (ناو ضحی الموهوب له بالشاة الموهوبة أونذر النصدق بها وصارت لجا لاعنم الرجوع) ومشاله المتعة والقران

رواية أثم اغيرف من الاصل اذالم تكني فضاء اظاهر وأماعلى غيرها فلأنجذ الاشياء غير محسوسة مني بتاتى نسباالنقص وسرسوا بان الركاة لاتعودوكد االشدفعة فيمالو وهب المال قبسل الحول شريسم بعده وفيمالورجم بعدماوهب الدارو بيعتدار يحو ارهاوسيات

وواهب شاةراجع بعدذ بحها \* فيجزئ من ضي عليها ويؤجر

وهذا تصر يج يبعض ماظهر في اه (أقول) ولانه وان لم بعرله أكل للنذورلكند بأق على ما كله بعد الذبح ولذا يتصدف بوالصدقة لاتكون الابعاه وملكه تأمل (قوله والدنر) لعلد أراد به هذا المطلق فلا يتكرد مع المُصنف أو يقال اعا كررها بعدد كرالمن الها لانه على عبارة الجتي مرمتها تابيد الما في المتن (قول فعله) أى الموهوبله (قوله فله الرجوع) مالم يغبضه المنصدق عليه ولورهب له شميا وقبضه فأختلسه الواهب واستهلكه غرم قيمة بالموهوباه ولوكان شاة فذبعهاالواهب بعدقبض الموهوباله باخذا لشاة المذبوحةمن ف يرتعر سريح لاف مالو كان ثو يافقطعه الواهب فان الوهوب له ياخد الثوب و يعرم الواهب له مابي القطع والعمة هدية (قولهخلاهاللثاني) أى ولايتم الرجوع عنده والخلاف يجرى أيضافي مسئله الاضحية وماعطف علمها كأموفى المجتبي ولدا فال فيمالوذ بعهامن عسير تضعيسةله الرجوع اتفاقا أى لم يخالف فها ابو بور ف الأنم الم تحرب من الكه اصلا وف التضيرة حرجت لله ته لى وهما يقولان وان وقعت التضعية لله تعالى الكمااغ اوقعت القر بالرافة الدم ولداله أن يا كل الهامل تعرب عن ملكه بالكلية وهدذا ظاهر في الانجية وأمانى المذرمكدان كاعلت (قوله الرجو عاتفاة) لام الم نعر حسملكه أصلا (قوله سقط الدىن والجماية) كاقدمماه وصورة المسئلة رجلله على عمد من موهبه مولاه اصاحب الدين وقبله سقط دينه لان بقبوله الهنة كان واضياباسقاط حقه فى الدين وأرش الجماية له مهما ينعلقان برقة ما العبدولاير جسع على العبدشي لان السيدلايد وجبحقاء لي عبده (قوله عماورجع) أى الواهب ف هبته (قوله صع استحساما)وفى القياس لا بصرر وعهف الهبة لاته ودى سقوط حقه أيسلمه العبد مكان عمرله العوض وهو رواية المستنهن ألى حديقة والمعلى عن أب نوسف وهشام عن محد وعلى قول أبي نوسف اذارجه فالهسة يعودالدس والجماية وأبو نوسف استعمش قول محسد وقال أرأيت لوكان على ألعبد دين لصغير ووهبسهمولاه منسة وهسل الوصى وقسض وسقط الدين فان رجم معدد الناوة لمالا يعود الدي كأن قمول الوصى الهبة تصرفا مصراعلى الصعيرولا علاث ذلك ووجه الاستعسان أنه لم يمص على العوض فكان اسقاطا عضا وكاستاله سانخال سناءن العوض لانشرط العوض أنية ول هوءوض عن همتسك كإمروم بوجد و ل بعض الافاضل والدى يطهر ما قاله أبو توسف لاب الشيِّ ينتهى با تهاء علته وعداة سقوط الدس الملك ولم يبق الملك المعود الدس كراله على آخرين مؤجسل فقضاه فسل الاجسل فاستحق داك عاد الدس مؤجلا لانه المانطل القضاء بالاستحقاق بعال وهو سقوط الاجل دة أمل اه يه ( در ع) يه صدى له على عادل ومسيهدى دودبالرمى عبدوالعدى فرادالوصى الرجو عف طاهرارواية له ذلا وعن عدد المنع مرازمة (قولهوروايه عن الامام) لان الساقط لا معود كه قليل عس دخل عليه الماء الإسارى سنى كثروسال مُعادالى الفلة لا يعود عداوهال و توسف يعود الدين حكما كاكن لان روال الدس كان حكم لما حكم الوهوب لهُ وَقَدْ بِطَلَّ اللَّهُ كُلَّ عِنْ اللَّهِ عَلَيْ اللَّهِ عَلَيْ اللَّهِ عَلَيْ اللَّهُ اللَّا اللَّالِمُلَّالِلْمُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّالِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ مسئلة السكاح دنمهار وآيتات عن أبي توسع في رواية ادارجه ع الواهب يعود النكاح اه وفي الهندية بعد مادكر ماس الصدرالشهيد ودكر معدف المكابق مواضع أنه بالرجوع فالهسة عودالى الواهب قديم ملكه والرادمنهالعودانى قديم ماكمه هيما يستقمل لاهميا مضي ألامرى أن من وهب مال الزكاة من رجل قبل الحول وسلماليه شرجيع في الهية بعد الحول لا يحب على الواهب ركاة مامصى اله فلم يعمل قدم ماكم ع النب في و فركة ما منى و تدلك من وهب من آخود اراو ١٠٠٠ لها الى الموهوب له ثم يبعث دار مجنبها ثم

والندذرعيتي وفىالمهاج وانوهب له ثوبا فعسله صدقة لله أهالى الدالرجوع خلافالشاني كالوذيحهاس غيرتضمية) فله الرجوع اتفاقا (فرع) عبدعليه دمن أوحنانة خطأفوهمه مولاه لعرعه أولولى الجماية سسةما الدمزوا لجنابه تملو وجع صعراستخسانا ولايعود الدس والخنالة عند يحد ورواية عن الأمام كالايعود النكامل وهمال وجهانم رجعنانية

المقصودس هبة كلمنهما للاسخرالصلة والتوا دددون العوض يخسلاف الهبسة للاجنبي فأن المقصو دمنها العوض عم المعتبر في ذلك عالة الهية فان كانت أجنبية كان مقصوده العوض على الرحوع فم افلاسقا بالتزويع وانكانت حليلته كانمقصوده الصلة دون العوض وقدحصل فسقط الرجوع فلا بعو دبالا بائة اه زيلى مخصا (قولهلا) أى لا يرجم ولو تأرقها بمدذلك لا علامال الرجوع لقيام الزوجية وقت الهبة (قوله كعكسه) أىلووهبته لرجل مسكعهارج تولولزوجه ألاوان مارقها والاولى أن يقول كاذا كانتهى الواهبة فهما (قوله ولوفى مرصه) قال في الات ولا يحوزهبة المريض ولاصد قته الامقدوضة عاذا قبضت حازت من الثلث واذا مان قبل التسلم بطلت و يحد أن يعلم بأن هبة المريض هبة عقد أوليست بوصية واحتبارها من الثلث ما كان لانهاو صية والكن لان حق الورثة يتعاق بالمريض وقد تبرع ما الهبة فيلزم تبرعه بقدوماجعل الشرعله وهوالالثواذا كانهذا النصرفهية عقداا شترط له سائرشرائط الهبة ومنجلتها قيض الموهوب قبل موت الواهب اله محمط (قوله ولا تنفل وصنة) الماعلة أن همة المريض همة عقدا وهى ليست باهل لقيضها لانه الوقدضة الكانت ملكاله ويستحل أب علا الاسان ملكه لدفسه وأيضا أفاد أنقواهم الهبةفى مرس الموتوصية أنها تنعقدهبة وتنقلب وصية وشرطا لهبة القبض وأمالولد محيورة لقمام الملائ حال حياة المولى ولايد للمعتعود والايتأني منها القبض ولاعكن أن تصرماً ذو أف تلان الهمة لأنها لاتخال مادامت وقيقة أمالوأوصى لهافانم اتمايك بعدالموت وهي حرق بعد موت مولاها وتصم الوصية (قوله لعتقها بموته ) ويعتبر القبول بعد الموت والتمايك واقع لها بعده (قوله والقاف القرالة) أى القريبة الاالوالد اذااحتاح الى دلك فالف الدرومانه يمفر دبالاخد لحاجته الى الارفاق ويسمى دلك رجوعانطرا الى الطاهر وانلم يكررجوعا حقيقة على أنهدا الحكم غير مختص بالهدة لالا اذااحتاح فله الاخذمن مال ابنه ولو غاثبا كاذكرفى باب المفقات فالصدرااشريه مقونحن نقول به أى لاينبغي أن يرجع الى الوالد فانه يتملك للماجةفتوهم بعض الماس أنقوله ونحن مقول به ان المذب أن يرجيع فيمياوهب لابنه عندماأ يضامعالقاوهو وهم ماطل منشؤ والغدفلة عن قوله عامه يتملكه للحاجة فان مراده ماذ سكر ماحتى لولم عصم لم عزله الانحذ من مال النه فأنما توهدمه عالف لتصريح على اثما كماضيعان وغيره ان قرابة الولادمن جلة الموامع اه ولهدالم

وجع الواهب فيهالم يكن المواهب أن يأخد فه الماشفة ولوعاد المه قديم مليكه فيما مصى وجعل كأث الداو لم ترك من مليكة فيما من وجعل كأث الداو لم ترك من ملكه للماث الاخذ بالشفعة اله وعز الملاحيرة (قوله والزاى) فيها لغات فدها بعض العرب ومنهم من يقول زاى ومنهم من يقول زاى هذا أفيم الوجوه الأنه لم يأث السم على حرف ومنهم من يقول زى قوله على وهب الامر أقالخ) الاصل على حرف ومنهم من يقول زاية حتى عرى التوارث بينهما بالاحادب وتردشها دة كل واحد منهما الله حرف يكون أن المودي المراقع الموادي الموادي

(والزاى الزوجية وقت الهب فاو وهب لامرأة ثم نكيها رجيع ولو وهب لامرأته لا) كعكسه \*(فرع)\* لا تصحيمه المولى لا تصحيمة اذلايد المولى لا موله ولوف مرضه للمع ولا تمالو أوصى لها لعدمونه يصم لعنقها عونه فيسلم لها كافي (والغاف فيسلم لها كافي (والغاف عرممنه) نسبا

يتعرض الشار حرجه الله تعالى لتقصيص القرابة بعير الاب بل تركه على العموم اسكالا على ما تقرران الاب أن يتماول من مال ابنه عدا لحاجة بقدرها (قوله الدى رحم صوم) حرمن كان دار حموليس بحرم ومن كان مراوليس بذى رحم در و الاول كابن العمان كان أخاه من الرضاع أيضا فهوخار ح أمضا واحترز عنه قوله نسبا فانه ليس بذى رحم عرم من النسب كافي الشرنه لاليدة والثاني كالاخ رضاعا قال السمر قندى الرحم صاحب القرابة والحرم هو الدى يحرم مداكمته اه واعالا يرسع فيهالة واله عليه الصلاة والسلام اذا كانت الهبة لذى رحم عرم لم يرجع فيها ولان المقصود منها صلة الرحم و تدحصل وفي الرجوع قط عمة المرحم اه ربلعي (قوله منه) صفة محرم والضمير في منه الرحم كاب مهو أخرصاعا وعلى هذا المحاجة الى قوله الرحم كالاخرضاعا والرحم الحرم الذى محرميته لامن الرحم كاب مهو أخرصاعا وعلى هذا الاحاجة الى قوله السبانم يحتاح المه لوحم الضمير الواهب ليحرح به الاخبر تدبر (قوله قدم) عال مال محرم واوكان الرحم عرمامي الرضاع أو المصاهرة الرجوع لعدم وجوب صابة والدا الا يحب انفاقه عليه عمد عرموان كانت

صلته مندو بااليها (قوله ولوذميا أومستأمنا) لانه واجب الصاد وعل الصدقة لفوله تعالى لأينها كم الله عن الذبن لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرج وكم من دياركم أن تيروهم ولة بول الذمة و الامان ففسد ترك المقاتلة قال القهستاني ومثله سماا غربي (قوله بلارحم) أى بلارحم موجب للمعرميدة وان صارله رحم بالرضاع والمصاهرة فاله لاعتم الرجوع (قولهولوا بنعه) أى ولو كأن أحو ورضاعا ابن عموهذا عاربج بقوله منه أو بقوله نسبالان محرميته ليستمن التسميل من الرضاع ولا يخني أن وصله عباقبله غير ظاهر لان قوله كحرم بلارحم لايشمله لكونه رحاالاأن يقال قوله بلارحم الباء فيمالسببية أى لحرم بسبب فسيرالرحم كالياء ف قوله بعد عبالصاهرة تأمل (قوله ولحرم) عطف على لحرم فلا عنم الرجوع (قوله كأمهات النساء والربائب) ومثلهم أزواح المندن والسات خانمة (قهله وأخمه وهو عبد لاحنيي) أي لان الهبة لم نقوله حينتذيل اولاه لان العدد لاعلانوان قلك مهروما في يده استده وفي ألعار الاشباه أي أب وهب لا بموله الرجوع فقل اداكات الاس ماو كالاحنى قال الحوى واغاقد مكونه مماو كالاحنيسي لانه اذا كان مماو كالقريب ذى وحم معرم منه تكون الهيةوا قعسة للقريب والهية للغريب لارحو عفه فاواغاته دالفريب بكونه ذارحم لامكان تصور المسـ ثانة والافلاءكن تصورها (قهله أولعبـدأخيه) أعروه وأجنى لانه لم يهب الاخ صورة وان وقعث للاخ فالخفيقة لقيام الشان فالماذم فلايتيت مرااشك ولاس المائل لميقع فهاللقر يبسن كل وجهبدليل أن العبداحق عاوها ادااحتاج اليهوهذا منسدا بي حنيفة اوقالا يرجع فالاولى دون الثانية منم عن العرومثل فشرح الجمع (قوله رجم ) أى فى كل المورة دالامام وقالا يرجم فى الاولى لاف الاالمة كاعلت لان المان بقعر المولى مكانهو المعتبروالا مام ان الهسة تقعرالمولد من و- وهو ولا الرقية والعيد منوجه وهوملك البدألاترى انه أحق هماله يفضه لي عن حاجة معياعتمار أحدا لحاسب يلرم فسهما و باعتبار الجانب الآخر لايلرم وبهدما ولايلرم بالشدان ولان الصداة قاصرة في حق كل واحدمنه مالماد كرنامن المعنى والصدلة المكاملة هي المانعسة من الرحو ع فلاتنعدى الى الق اصرة (قوله ولو كاماذار حم محرم من الواهب) بان كأن أخو ولايمه عبد الاخسه من أمه اه سرى الدس عن المبسوط أى لان الهباف الصورة وقعت الدى الرحم وكذافى الحقيقة فامتيع الرجو عالوجهين ولوعز قريسه المكاتب معنده والايرجيع خلافا لابى يوسف وان عنى لارجوع مض فأ وأدانه لا يرجع ما دام مكاز التف قالانه حريدا و يمكن تصوير المسشلة مان كوب لرحسل أختان لكا واحدة منهم اولد وأحد الولدس مماول للا تخر (قوله على الاصم) وذكر الكرخى عن محمدان قياس قول الامام أن يرجد علائه لم يكن لكل واحدم نهما صلة كأملة (قوله لان الهبة الم) أى وايس في المانع شك (قوله مالاً قسم) أى مالاً يقبلهام عنا الانتفاع السابق كاتقدم واحترز به عااذاوه اهمامايقسم ولاتعم لواحدمنهما لانهبة مايحتمل القسمة لانس غيرصيحة لانه وهبالكل منهمامشاعاكا تقدم قبيل بأب الرجوع وقلبه لاأى لووهب لائمن ما يحتمل العسمة لا يصمر قولها الرجوع في حق الاحني) اعتمار الله من ما لكل مرسوط (قوله هلاك العنما اوهوية) أي تلف عينها أوعامة مما فعها مع بقاءا الله فافوه بمسيفا فحلمسكما أوسيفا آخرلا رجيع لتعذرا لرجو ع بعدا لهلاك ادهو تمير فضمون عليه يحلاف شاة ديعهاز يلعى ومكى ولواسم النالمضله أن رجع الباقى مزازية والاستهلاك كالهلاك كهمو طاهرصرح وأصحاب الفثارى رملي وأماهلاك أحددالعاقدين فقدقدمه (قولهلانه ينكر الرد)أى وحويه علم وهده على القوله صدق ولاندعوا والهلاك اخبار مسهم لالملكه وأنه لا وجب عمنا برهان قال العيدى فاوادعى الموهوبله الهلاك صددقالانه مسكرلوجو سالردعايه مأشبه المودع أه أبورقي قوله الاحلف عزاه فى الدوروغيره الى الكافى ولم يد كر العدلة مع ال فى الوهب الية قال اذا ادعى المودع صياعهاو حدها سنحاف وفد قال العيىء شبدالمودع على أن المقر روان كان القول فول المسكر الكمه بيمينه ولان كل من أكر ماوأقر به لرمه يعلف عند دا كاره وهدالوأقر بعده الهلاك يلرمه الرد فلم لا يحلف عدد

(ولو ذمنيا أد مستأمنا لارجع) شعني (ولووهب لحرم بلارخم كأخم رصاعا ولوانعه (ولحرم بالمصاهرة كأ مهاف النساء والريائب وأخيه وهوعبد لاجنى أواسد أخبه رجع ولوكأنا) أى العبدومولا. (ذارحم مرممن الواهب ولارجوع فهااتفاقاعلي الاصم) لأن ألهبة لا يهما وقعت عم الرجوع بحر \*(فرع)\* وهدالاخية وأجنى مالايفسم فقبضاء له الرجوع في وظ الاجنبي لعدم الماتم درر (والهاء هلال العنن الموهو لة ولو ادعاه) أى الهلاك (صدق بلاحلف) لانه يسكر الرد (فانقال الواهب هي هذه) العي

هلكت فالقول قوله ولاء ين عليه وعليه الكنز وسائر المتون (قوله حلف المنكر أنم اليست هذه) أى ولا علف على الهلاك المسبق والحاصل الهلاعن عليه بدعوى الهلاك مالم يعين الواهب عيناو بدعى أنهاهي الهبةلاالهالكةو بريدا ستردادهاو أسكرالموهوب ادنك وادعى أن الموهوب غيرها حلف (قوله كأيحلف الواهب الخ)قالف الهندية واذا أرادالواهب الرجوع فالهبة فقال الموهوب له أنا أخول أوقال عوضتك أوتصد قتيه على وكذبه الواهب فالقول الواهب (قوله الاخ الاولى الموهوبله (قوله سبب النسب) ممنى المال النسب أى ولو كان المقصود النسب العرى فيه المسين على قول الامام خلافا ا قول الصاحبين المفتى به من أن التحليف يحرى في النسب بو حاصل التحقيق في هذه المسئلة أنه لواد عي بسبب النسب مالالازما وكأن المقصودا ثباته دون النسب فيحلف عليه كأفي المنم والطعطاوى وغيره مماحتي قال في المجر يستحلف الواهب منسدالكل لائه ادعى بسبب النسب حالالأزماد كان المفصود اثبيانه دون النسب وعزاء لفتساوى قاضعان من مال الاستعلاف ونظر فمه الرحق مان المال ليسسسا لنسب مل المعلى الصيم أن مقال ان الامرالذى بسيبه النسب وهومسيبء نهوهولزوم الهبة وعدم صحة الرسوع فهاوهذا يحلف منكره اتفاقا أماماقاله الامام من انه لاتحليف فى النسب أى اذا ادى عليه نسم القصدا ثباته أما هنا فالمقصو دمنه اثبات أمرآخروهولزوم الهبةفهوالمدعى فى الحقيقة اه فتأمل ومسبب بضم الميموفة السدين وتشديدالباء الاولى واقتمالناسة (قولهولا يصم الرجوع الابتراضهما أو يحكم الحاكم) واواستردها ميرقضاء ولارضا كأن عاصماحتي لوها كت في مده وضون قدمتها الموهوساله شمى قال قاضيفان وهي قو بالرجل ثم اختلسهمنسه فاستهلكه ضمن الواهب قيمة الثوب الموهوب لدن الرحوع فالهبة لايكون الابقضاء أورضا اه وفيه الواهب ادارجيع في هيته في من ض الوهوب له بعسير قضاء بعتب بذلك من جيم مأل الموهوباله أومن الثلث فيسهر وايتآن ذكرا ن سماء له في القياس يعتسبر من جيسع ماله اه (قوله للاختلاف ميه)أى بين العلماعفان بعض الجهدين يقول بعدم الرجوع فهوضع مف لا يثبت حكمه الابأحد المذ كور من وذ كرفى المواشى المعقو بية أنه لأن الشافعي مخالفنا وفيه كالم وهو أن خلافه منا خرفكيف منى الحسكم المتقدم على مالم يتحقق عدد والاولى حله على اختسالاف الصماية لوثيث اه (قوله ميضمن عنمه) معي أوسأله ردالعين الموهو بة بعدة ضاء القاضي بصحة الرحوع فيها فامتمع من تسايمها فهأكت لزمه ضمانها بمثلهاال كانت مثلية والافبقيمتها لانه متعد بالمع بعد دمحة الرجوع بقضاء القاصي أه اقبل القضاء لوهلكت سقط الرجو عبالهلاك ولاضها الماء البه بالمنع لانه غيرمتعد لانه اعامنع ملكه اذلم يصح الرجوع لعسدم وجودا لقضاء ولارضامع المنع وقدمل كمهابالهب فولا يعتسبرقو له بلسانه رضيت بردهالات امسا كهابنقضه لكن قوله لايشترط فيهقبض الواهب يفهم منه أنهاتتم بقوله رضبت ردها فليحروا فاده بعض الافاضل قال ط وانظرمالومنعه بعدالرحو عيالرضاو هلك والفااهرائه يضمن لوجو دالتعدى كمنعه بعد الفضاء (أقول) وهذا يؤيد مافهمه يعض الافاضل حيث ضمنه بالمنع ولم يعده رجوعاتاً مل (قوله بغضاء أو رضا) على - ذفأى (قوله كان فسطا) خلافالزمر في الرحوع بالتراضي كأياني عناية (قوله وأعادة) بالسب عطفاه لي فسخا (قوله لاهبة الواهب) أى كاقال زفر رحمالله تعالى بان الرجو ع بالتراضي عقد ديد فصعل عنزلة الهبة المبتدأة عيني قالف البدائم ولو وهبه الموهوبله للواهب قبل القضاء أوالرضاوقباله لأعلكه حتى يقبضه فاذاقيضه كان يمنزلة الرجوع بالنراصي أوبقضاء وايس للموهوب له أن رجع مه اه (قولهلا يشترط فيهقبض الواهب) والموهوب يكون أمانة في يدالموهوب له حتى لوهاك لا يضمن هندية (قولهو ومرالر عن الشائع) أى فالبعض الشائع الذي يعتسمل القسمة كاد اوهب الدار تمرحه

فى نصفهالآن الشيوع طارئ لاأثراه فهاد كره فى العماية (قوله الماص فيه) أى فى الشائع ولايشترط

انكاره مدعوى الهلاك والظاهر أت العلة هي عدم تأكد ملك الواهب قال ف الخلاصة لوقال الموهوب له

(حلف) المنكر (أنها الست هدد،) خلاصة (كاعلف) الواهب(ان الموهوب له ليس بأخمه اذا ادعى) الاخ (ذلك) لانه يدعى مسبب النسب لا النسب خانيسة (ولايصم الرجوع الابتراضهما أو عكم الحاكم)لانتلاف فيه فنضسهن عنعهامسد القضاءلاقبله (واذارجع أحدهما) بقضاءأو رضا (كانفسيخا) لعقر الهمة (من الاصل واعادة للكه) القديم لاهبةالواهب (ف)لهذا (لا يشترط فيه قبض الواهب وصم) الرجوع (فالشائع) ولو كانعبةلااصمقيه



قبض الواهب (قُولُه والواهبردم) أي بالعيب أي له بعد الرجو عمة وذا لوهوب اذا كان الشعرامين ارجل مُربعد الرجو عاطلع على عبفيه (قوله مطلقا) عال من رجو عالواهب أى لانه فسخ مطلقا عكم إخيار العيب يدنى ولم يعلم بالعيب فبل الهبة وصوره الطعطاوى بمالو أشترى شيأتم باعه تمرد المشترى الثانى على الاؤل بعيب قدم فان وده بقصاء كان فسعفاف يتبت حق الردالمت سترى الاؤل على بالتعب وان كأن بوضالالائه بمزلة البياح الجديد (قوله بخلاف الردبالعيب) أى لواشترى شيأو باعه ورد والمشترى الثاني بعد قبضه اياه على المشترى الاول بعيرة ضاء ليس المشه ترى الاول أن رده على بالمسم كاتقدم في بابه لان حق المشهرى في وسف السلامة أى يستحق مااشتراه سالمامن العيوب فيث وجسد به عيدار دع الاحر القاضي فيطاسمنه ايصاله الىمايستحقهمن وصف السلامة وحيث كان المبيع معيبا ولم عكن ايصاله الى مايستحقه يفسخ القاضي السع وايس حقه فالفسط فاذا تفاسطا بغيرقضاء بل بترتمنهم اكأن افالة وهي فسط ف حق المتعاقد بن بيع حديد في حق ثالث والما أم الاول ثالثهما فق حقه فرض كانت المشترى الاول الستراه من المشسترى الثاني فليس له أنرده عليه لانه مشترى منه والمشترى لايردعلى بأتعه بالعيب اذا كأن المبيع وصدل الى الماتعمن جهته ولاعلى البائع الاوللان المشترى من شخص لا يرده على فسير مواغا قال بعدد القبض لان رده قبدل القص فسعم مطلقا فيرده على باتعه كأنقدم (قوله لأن حق المشترى في وصف السلامة لاف الفسم) ولهذا لو زال العب استنع الرداوصول حقه اليه وادالم يكن سليما فاترضاه فيرجد عرالعوض و يلزم منه قسم العقد ضرو رةمى غير أن يثبت حقده في الفسط فاذالم يكن له حق الفسط لم يصرمستو فياحقه فيكون المكامبة دأ صرورة غديرأ نه اذاحكم الحاكم ولردعند عزه عن تسلم حقده جعلناه فسحالعموم ولاينده ولاكداك المتعاقدان لائه لاولاية الهمالاعلى أنفيهما يخدلف الهية فأنها تدعقدمو حبسة حق الفسط وهو بالنسط يكون مستوفيا حقاثابناله بالعقدلان العقدوقع غيرلازم فارده رجيع اليسه عين ماكه كالمارية فيكون ف هذا في حق الكل فلا عكن أن يحمل همة مبتدأة اله منه بتسرف وبمدا اظهر قول المؤلف فافترقا ط (قوله لابطلان أنره أصلا) أى فيمامضي (قوله والاالماد المفصل) أى المتولد من الموهوب أى ولوقلنا ببطلان أثره فى الماصى لا وجبنارد الزوائد المه أصلة من الولدو الفرو الارش التي وجدت عند الموهوب له مع أقه لايثبت الواهب الرجوع فيهاولا وجبناعليه زكاة ماله الموهوب اذارجع فيسه لمامضي من السنير مع أنه لا تحت علمه كاساف \* والحاصل انه لو كانت الهمة أما منسلا وقيضها لم هو ساله ووطنها واستولدها وجى علبها القبض أرشها ووطئها عيره فأخذه قرها ثمرجه عايه الواهب بقضاء أورضا امتنع عليه وطؤها والتصرف بوجسه من الوجوه بعد الفسط وما أخد دمن الارش والعقر يطبب له لانه عامملكه والولدواله والواهب عاياً خذا لامة وقعا وهدد المعيى ورم ترتب الاثرف المستقبل لا فيمامضي (قوله من المواضع السسمعة) لانفلهرف الموت لان الا بغر ف حمنت المسلم الوارث والماقى أحدا العاقدين و يكون الرجوع في العوض بالترادوف الهلاك ردالبدل (قوله جازهد الاتفاف منهما) أى على اله هبة مبتدأة كابينته مبارة الجتبي فاشترط فمهما لشدائرط في الهية بما تقدم في الشروط و تقل المصف في آخرا الفصل عن المحيط رجل تسدق بصدقة فسلها اليه تم تفايلا الصدقة لم يحربني تقبض لانهاهمة مستقلة مستأنفة لانه لارو عفيها وكذاالهبة اذا كأنت اذى رحم محرم اه بدوا لماصل أنه نصم الافائة في الهبة والصدقة في الحسارم بالقبش مع أنه وجد فيهاما يمنع من الرجو عومع ذلك جاز بتراضيه مالاناج علماه هبة مبتدأة ولذا سرط فيهاما يشسترط للهمة وحد يدولا يعلهر ما توفف به العلم عادى (فوله في الحيارم) علاهر تقييده بالحيارم يفيد أن القبض لايشنرط في غيرهم وفي مرح المصف وأطلق أبو توسف في رواية النسماعة خلاء تصدق وسلم مم استقاله والمعزجة يقبض اه وهدايف دماذ حربا غمائدة التقد وبالقيض اله له يقبضه وأصرف فيه الموهوب لدهم تصرفه وسايره بفال ذ ما بعد م (فوله لانها) أى الافانة همة أى مستقلة (قوله وكل

(والواهسرده على العسه معالمقا) بغضاء أورضا (بغدلاف الرديالمي بعد القيض مغرقضاء) لان حق المشمترى في وصف السلامةلافى الفسط فادترقا - شم مرادهسم بالفسخ من الامسل أنلايترتب على المحقد أثر في المحتقبل لابطلات أثره أصلاوالالعاد المنقد لالمائ الواهب وحوعه فصولين (اتفقا) الواهد والموهودلة (على الرجوع في موضع لايصم) رحوعهمن المواضع السبعة السابقة (كالهية لقرابته خاز) هذا الاتفاقمتهما حوهرة وق الجتى لانجوز الافالة في الهنة والمدقة في الحارم الابالقبض لاتهاهبة مْ قَالَ وَكُلُّ

برادبقوله وكلشي يفسفه الحاكم الخ أى ان الهب قالمعارم والصدقة مطافقا اذار فعت العاكم وأراد ساحيهاالرسو عفيها يفسخ دعواه ألحاكم عمى انه يبطلها ويحكم عليه بعدم صحتها فانا تفقاعلها كأنت هبة مبند أذفيشترط أهاشروط الهبسة وكذاكلما كان فهاماتع من مواقع الرجوع فتأمل (قواله لانه غسير معبوض) لاتهبة الدين من غير من عليه الدين لا تجوز الابان يسلطه على قبضه و الصغير لا فبض له الا بعبض ولموه ومن علمه الدس فلا وجد القبض لكن سهيى وأن المتمد الصعة ويفهم منه جو ازعكسه وهوهبة الأبدينا على طفله لانه مقبوض للرباذا كان الطفل مال فيد وقوله قضى ببطلان الرجوع لمانع) نقله صاحب الدررمن المحيط وهكذافي الذخيرة وألخانية وذكرهي التييمن وغيره أن الموهوب لووصيفافشب عندالموهو ساله وكبروطال تمصار شيخاهات قسمته لمرجم فمهوعلى هذا جميع الحيوان وعلل بانه زادمن وجه وا تقصمن وجه آخر وحين زاد سقطحق الرجو ع فلابعود وأنت خبير بانه بين هذاو بين مأذ كر صاحسالذات لميعدالح حاله الاول ولكنذكرالناطني فى اجناسسه انه يرجع ولعل وجهه ان الذات بعد زوال الزيادة هوالذات الاول (قوله غزال المانع) مبنى على ماقدمه عن اللَّه انسة واعتمده القهستاني المسكن في كالرمه هذاك اشارة الى اعتب مادخسلافه وقلت ولا يخفي مافى اطلاق الدروفان المادم قديكون خروح الهبسة من ملكه ثم تعود بسبب جديد وقد يكون الزوجة ثم تزول وفى ذلك لا يعود الرجوع كأ صرحوايه نعمصرحوابه فبمااذابي في الدار غهدم البناء وفيمااذا وهم الا خز غر جعوامل المرادر وال المانع العارض فالزو جية وانزاات لكنهامانع من الاصل والعود يسبب جديد عنزلة تحدد ملك حادث منجهة غيرالواهب فصارت بنزلة عين أخرى غيرالوهوية يخسلاف مااذاعادت المهماهو فمح هذاماظهر لى فتسديره أفاده سيدى الوالدر حدالله تعالى وكتب الطعطاوي لايظهر في الزوجة والقر أية وهلاك العين والموت والعرض لانه بيبع انتهاء وأماا الحروح عن الملك فيزول اذاعاداً المبقسي وأمل انتهي والحاصل أن ماعكن ذواله من الموانع السبعة الزوجيدة والزيادة والعوض والمروح عن ملكه فبزوال الزوجية لا يعود الرجوعو مزوال الثلاثة الباقية يعود الرجوع على مافيه من التفصيل (قوله وضمن المستحق الموهوب) مة من رتشد بدالم فعل ماض والمستحق فاعله والموهوب مفعوله (قوله لاخ اعقد تبرع) أى وهو غيرعامل له (قوله فلايستحق فيه السلامة) أى في عقد التبرع وهكد احال المستعبر عظلف عقد المعاوضة لان عقود المعاوضات يثبت فم االغرور فللمشترى الرجو عملي بانعمه وكذابكل عقديكون للدافع كاود يعةوالاحارة اداهاكت الوديعة أوالعبي المستأجرة ثمجاءر جلوا سنحق الوديعة والمستأج ةوضمن المودع والمستاحر فانهار حعان على الدافع عاضمناوكذا كلما كان في معناهما والحاصل أن المغرور برجم بأحد أمر بن امانعة والمعاوضة أو بعقد يكون للدافع كافى المضوقدانتني النانى هنا كافال لان قبض المستعبر والمهب كأن النفسه وقدعة دفى الخانية فصلالمسائل العرورمن البيع فراجعه وذكرفى النحيرة ان الواهب لوضمن سلامة

شى يفسخه الحاكم اذا اختصما اليه فهذا حكمه ) أى يفتقر للقبض لكن الذى يحن فيه عدم فسخ القاضى والظاهر أن المفلة لاساقطة وأصسل الكالم وكلشى لا يفسخه الحاكم كاهو الواقع فى الحالية و به يفلهر المعنى ويكون المرادمنه تعميم الحسارم وغيرهم بما لارجو عنى هبتهم وسيجى مأن المعتبد العسدة و عكن أن

الموهو بالموهو بله نصاير جمع على الواهب (قوله ولا غرور) أى موجب الضمان لأنه يكون وحبا بأحد أمرين وقد انتفياها وكان حق العبارة أن يقول ولا غرور لان قبض المستعبر الحلات العرور الحمايكون معتبرا بقبضة الدافع أو بعقد المعاوضة (قوله لعدم العقد) أى عقد المعاوضة والافالاعارة والهبة لا بدفيه ما من عقد (قوله فيشترط التقابض) فى الجاس مطاها أو بعده باذنه مسكين ولا يثبت ما الملك قبل القبض واسكل واحد أن عتنع من التسليم وكذ الوقبض أحدهما فقط فلكل الرجو ع القابض وغيره مسواع كافى عاليال (قوله في العوض غيره شروط فهسى البيال (قوله في العوض غيره شروط فهسى

شي يفسف الماكماذا اختمىااليه فهذاحكه مولو وهاالدن لطفل للدنون لم يحز لانه غيرمقبوض وفي الدروضي بطلان الرجوع لمانع ثمرًال المانع عاد الرجوع (تلفت) العسين الموهوبة واستعقها سنحق رمنهن)المستحق(الموهوب له لم رجع على الواهب بما ضمن)لاتهاعقدتيرع فلا سنحق فسة السلامة (والاعارة كالهية)هنالان قبض المستعير كان لنفسه ولاغروراءدم العقدوعامه في العمادية (واذاوقعت الهبة بشرط العوض المعن فهي هيةاسداء فيشترط التقابض فى العوضين



بة بنداءوانتهاء فلايثبث لهاأحكام البسع وان امتنع الرجوع حيث قال له خسنه عوض هبتك ونحوه (قوله و يمال العوض بالشيوع في ايقسم) هوسنى على اشتراط التقابض لان القبض لايتمم الشيوع فيما يقسم (قوله بسع انتهاء) أى اذا المل القبض بالعوضين غاية البيان رهذ اعتدناو عند زفروالشافعي بينع أبتداءوانتهآءلان العبرةللمعانى ولناأنه اشتمل علىجهتين فيجمع بينهماما أمكن عملا بالشهين وتمسامه فى الدرو وفالمقدسي والعسبرة للمعانى كالكفالة بشرط واءة الاصيل حوالة وعكسه كفالة وبيع عبدالمفسه عتق وهبة نقع سدل اجارة وهبة امرأة لزوجها نسكاح وعكسه طالاق قلناما شفل على جهتسين عب الجمع بينهما ماأمكن توفيراعلى الشهيى حفاهما كالافالة سيع وفسخ وأمكى الجيع هناباء تباوالهبةا بتداءوالسيع انتها ولاتناف بين حكمهمااذالبيع بتراخى حكمه بشرط آلحياروالهبة تلزم بحانع وهبسة المريض بطات بالشيو عوبعدم القبض واعتبرت وصية من الاات بعد للدى رعاية الشهين وقدية تب الملاء على الهبة فلا فُ لَ كَالُوكَ نَتْ فَي يِدالمو عوب له فلم بكن عدم اللروم وعدم الترتيب من لوازمها على أن المستحيل الجمع في حالة واحدةلافىالانتداء والانتهاء مخسلاف مااستشمهدبه التعذرا لجمع لتضادا لحكمين فلعاجانب الآلفظ اه وفى الشرند لالية عن البرجيدي اله يصم العوض ولو كان أنل مهاوهو من جنسها ولار باهيم انتهسى ولا تحالف لواختلها فى قدوالعوص لما في آلقدسي عن الدخسيرة انعقاعلى ان الهبة بعوض واختلفا في قدر وولم يقبض والهمة قائد خير الواهب س تصديق الموهوب، أو الرجوع في الهمه و قدمة الوه لكة ولواختاف فأصل العوص فالقول الموهوباه في الكار وللولهب الرحوع لوفاعً اولومست ملكا ولاشي له ولوأواد الرجوع مقال ما خوك أوعوستك أواعت عدقت ماهالقول الوآهب استحساما اه مله عا ( قوله مترد بالعبب) أى فى العوض والمعوض أي يرد كل واحد من العوضين هذا هو الاوجه من الارجاع الله الهبه والتعميم وكذابر وكلمنهها يحيارالرؤ يةو يرحم فالاستحفاق على صاحبه بمافى يدملو فأنساوع أه أوتيمتم لوهالكا بخفالمبع (قوله على تنتوصى) لان على الشرط (قوله وهبنك بكدا) لان الباعلامة ابة والمال المقارل بالمال يم (قوله مهو بدع ابتداء وانتهاء) فيثبت لكل منه ما الملاث ف عد ولا يمشعان من التساير ولايشارط قبض ولايضره شبوع (قوله ملل اشتراطه) أى والهبة لا تبطل به (قوله ويكون) أى المقموض من الهمة وهو ضدها دادمع (قولِه وهب الواقعة أرضا شرط استبداله) في الجر نقلامين القامى المامع بين وتف هلال والحصاف ولووهب الواقف الارض التي شرط الاستبدال يه ولم يشترط عرضا لمبحر وانشرط موضاههوكالبيع اه مقوله بشرط متعلق بالواقف وقوله بلاشرط معلق يوهب وأعاد الضميرمد كراعلى الارص له ويلها مالوقف وا مقار (قولهوات مرط الح) طاهره أنه يعم ولو كان البدل وراهم أودر سر وود تقدم في الوقف أمه لا يدأن كون المدل عقارا ورقدم الكرام ويمعار جع اليه (قوله شرط عوض مساو) أى لقيد ممال الصعيرو بالاول ادا كان زيداعليه (قوله من الووف) أي الدي شرط استبدائه حيث أجازه شرط العوض (قوله ومال المه عير )حيث لم يحوز الممللقافال الرم لي يفرق بينهما بأن الوانف لما أمرط الاستدال وهو يحص بكل عقد يميد العاوضه كانت الهبة شرط العوض داخلة في شرطه علاف همة الاسمال مالصعير أى فانها برع المداءوهو عموع عن طاق النيرع في مانه التهي (أقول) وقد قال المقصود من الاستبدال المبعدة في البدل لافي المس الاستبدال وأماس الصغيرف بشترط في المس العقدعاله مطهو والمععة لازمعقد تحارة أوأنالو قف من المساردل فهو ملكه في الجلف عدلاف ملك المفاعل أحدهدس المرقب على قوله ماالدي طاءه الشارح لان الواقف له شائدة ملك حيث شرط الاستبدال لاسما على قول الامام بعلاف مال العافل ادلا ، بناه مبه ولاشا شقملات فاسترقاوهمذا كاماذا كانما ، قله الماصحى على قول الاماء والصاحب ب و عكن أب يكوب مشى على قول الامام وانهما يحالفان في الوقف كال الصيعير علايحتاح بالفر والبراجع مدههم فدلك والته تعالى أعام واستعمر الته العظيم

ويبطل)العوض(بالشيوع) فيما يقسم (بسع انتهاء فترد بالعب وشيآر الرؤية ويؤخذ بالشفعة) هذااذا . غالوهبالماعلي أن تعوضي كذا أمالوقال وهبتك كمدا فهويدع ابتداء وانتهاء وذيالعوص بكونه معسا لانه لو كان مجهولا بطــل اشتراطه فيكون هبة إنداء وانتهاه \* (فرع / \* وهب الواقف أرضابشرطاستبداله بلا يرطعوص لمعزوان شرط کار کبیسم ذکره الناجى وفحالجمع وأجاز محده سقمال طفله شرط عوض مسار ومنعاه فلت ويمناح عملي قولهماال الفرق بن الوقف ومال المعيراتهي والمهأعلي

باستشناءالجل وفىقسم يحوزالتصرف والاستنتآء جيعا كالوصية لان افرادالجل بالوصية بالزو كمذااستثناؤه يعقو سة وباقى التفصيل في البيانية العيني (قوله أرعلي أن بردها عليه) أي بعد حين وقوله أو يستولدها أى يتخدها أم ولد (قوله على أن يردشيا منها) أي أوكرما على أن ينفق عليه من عمرته كافي الخساسة وهوم عملق برهب أوتصدق على سبيل البدل (قوله ولومعينا) أشاريه الى انه لا فرف فى التعويض ببعض الموهوب بين الجهول والمعلوم لان الفسادليس منجهة الجهالة المنجهة كونه بعض الموهوب ( قوله أوعلى أن يعوض فى الهمة و الصدقة شيأمنها) أى شيأ يجهولا خ وقد بقوله منها فلومن غيرها أفسدها قال في الحانية وهبه أرضاوشرط عليه أن ينفق عليه من الحاوح فهلى فاسدة وقال فى الصرة العوض الجهول اذا كان من عسير عي الموهو بيفسد الهبة وتقدم لناأن الفآسدة مصمونة وشرطو الفسادها أن يكون الشرط فى العقد لابعد وحينتذ فالاولى مجازاة نفوط الافراح بالرعماعلى عرف منجعله كالقرض بحب كاتقدم وفي بعض المسخ بلأ كثرها عنها بدلمنها (قوله صف الهدة) في الصوركاها لانم الاتبطل الشروط الفاسدة دور قال شيم الاسلام أى التي تفسد البيدم مع كونها غير آياة الى الهبة بشرط العوض كأيفا هرد النامن متاوى فاضى حان وغميره وذلك كهبة مهرهابشرط أن يحمم اأو يحسن البها أو يقطع لهافى كلحول تو باس تين فعملوا اشمراط نفيقة الحيح والاحسان المهاو قطع الثوب عنزلة شرط العروص بلجعفل بعض المشايح شرط نرك طلمهافى هبتهاه هرهاأ وشرط المكثء عهامثله فى الحكم فكمو اسط الاسهبتها اداطلمها أولم عكث معها وهو الختارركان لانتفاعهام مالشههما بالعوضف الجلة وان لريكو ماعوض حقيقة فكأنم مع الوافيه بالشهيره أفسدوا الهبة متى لم يحمل المسروط الواهب اشهه بالعوض عانه لاتتم الهمة ادالم يحصل العوض وصعوهامتى حصل النفع المشروط وانكان مجهولاجهالة فاحشة كترك الطار المجهول لجهالة مدنه لانه ليس بعوض حقيقة وهدا يحلاف الشروط المذكورة فى الكتاب وأماادا الرطء وضامحه لاحهالة فاحشة كاادا شرط أن ينفق على الواهب ما يحرح من الارص القراح الموهو بة فالهمة فاسدة مطلقا كماصر حوابه والطاهر أن الفساد لكونه تعليق الهبة بالحطر ادالحرو حموهوم هداما فهمت من كتب الهماوى كداد كرهجوى زاده وسيأني عمامة خوالفصل (قوله و بطل الاسناناء في الصورة الاولى) لان الاستاماء لا ممل الاف محل معمل فيه العقدوا لهبة لاتعمل في ألحل الكونه وصفاللحار به فانقلب شرطا فالمداو الهدسة لا تبطل بالشروط الفاسدة وقد أوسم الكلام على الحــ ل الاتقاني ونقــ له الشلبي عد فراجعــ ه الاشأت ط وفي المحروكذا المكم فى كلمعاوضة مال بغير مال كالنكاح والحلع والصلح من دم عدو الصدقة والعتق بعلاف المعاوضات

المالية كالبيع والاجارة والرهن والكتابة لانه عليه الصلاه والسلام مسى عن بيدع وشرط و بحلاف الوصية حيث في وفي الام دون الحسل وفي الحل دون الاملان بالما أوسع ولواعة قد علما م وهما صحلان الجنين غير ما ولا نه فاشتغال بطماب لا يوحب الفساد بخلاف ما اداد برالحسل م وهما حدث لا نحوز الهبة لان ملكه ويه باق فكانت هبة مشغول مخلاف الاول اه و يأتى قريبا (قوله لانه بعض) وقد من أن يشترط أن لا يكون الموض بعض الموهو بوهو تعليل لقوله على أن يرد شيأ منها (قوله الحجهول) تعامل لقوله على أن يعوض في الهبة والعدقة شيأ عنها ولا شمل الثلاث التي بعد الاولى والهب قلا تبعل الهداية بان هده الشروط شخال مقتضى المقدف كانت واسدة والهبة لا تطلب الأأن يقال قوله والهب قلا تبعل بالشروط من تمة التعابس وقوله بالشروط من تمة التعابس وقوله بالشروط من أى الفاسدة والاحل في هدا أن

\*(فصل في مسائل متفرقة) \* لما كانت المسائل المذكورة في هذا الفصل متعلقة بالهبة ذكرها في فصل على حدة عناية وأشار بقوله مسائل متفرقة الى أن الاولى ترجته بذلك (قوله وهب أمة الاحلها) اعلم أن استشناء المل ينقسم على ثلاثة أقسام في قسم يجوز التصرف يبعل الاستشاء كالهب قوالنكاح والحلع والصلح عن دم العمدوفي قدم لا يجوز أصل التصرف كالبيع والاجارة والرهن لان هذه العقود تبطل بالشروط وكذا

\*(فصل في مسائل متفرقة)
(وهب أسة الاحلها أو
عسلى أو يردها عليسه أو
يعتقها أن يستولدها أو)
وهب (دارا على أن يرد
عليه شسياً منها) ولومعينا
كثاث الدار أور بعسه ا(أو
على أن بعوض في الهبة
والصدة نشياً منها صحت)
والصدة نشياً منها صحت)
الهبة (و بطل الاستشاء)
في الصورة للاولى (و) بطل
النه بعض أو معهول والهبة
الانه بعض أو معهول والهبة
مامر

كل عقدمن شرطه القيض كالنالشرط لايفسده كالهبة والرهن انتهى ونيه الشارح بقوله ولاتنس اشارة الىد فعماقاله الزيلى تبعالمانهاية من أن قوله أوعلى أن يعوض الزفيه اشكال لاته ان أرادته الهسة بشرط العوض ديسى والشرط جائزان فلايستقيم قوله بطسل الشرط وال أوادبه أن يعوضه عنها شسياءن العين الموهو به فهو تكرار محض لانه في كرم بقوله على أن يردعا به مسياً منها أه وساصل الدفع أن المراد الاول واغسابطل الشرط لجهالة العوض كذاأفاده في المصر ثمراً يتصدوالشريعة صرح به فق المرادهم مااذا كان العوض عيهولا واغمايه صاادا كأن معاوما انهبى (أقول) وتابع صدرالشر يعتساحب الدررسيت فال واعترض الزيلعي على تواهسم أو يعوضه شيأمنه ابان المراداما الهبسة بشرط العوض فهسي والشرط جائزان فلايستقيم قوله بطسل الشرط وان أواديه ان يعوضه عنهاشديآ من العين الموهو بة فهو تكراريحش لائه دكره مقوله على أن يرد عليه شيأمنها (وأقول) المتنار الشق الاول وقوله فهمي والشرط جائزان، وع وانسا يجودُاذا كان العوض معاوماً وأجاب العيى بأن قوله على أن ردشياً منها لايستلزمان يكون عوضالان كونه عوضاا نحاهو بألفاظ فخصوصة فتجوزأت يكون وداولا يكون عوضاوأ ماقوله على ان تعوضه شيأمنها وتصريح بالعوض ولاشك أنهما متعابرات بتى أن بقال ماأجاب به فى الدرر والبصر وسبقهما اليمصدرالشر يعتمنعقب مقدذكر عزمى واده مانصه يفهم من كالم صاحب الدروانه اداوهب دارابشرط ان يعوضه شيأمع ينامنها تصعرانه به والشرط مع انه ليس كذلك فالصوأب فى الجواب أن يع الاالشق الشانى ولاتكر ارلات الردعليه لا يستلزم كونه عوضا وفي هدد المقام كالم يعلم عراحه يتكملة فاضى زاده وقال المولى عبدالحاميم قوله باسا لمراداما المهبة بشرط العوضالح أواديه عوضالامن العين الموهوءة (أفول) فيه بحثلابه لميردبه ادالمفروض أن بكون الدوض شيأمنه أوقوله وان أراديها لخ هداه والرادوة نع التكراو لأنودالشيء نهالا ستلو وضمر دوداعلى طريق العوض بل المتبادر سنالرد أنه مردود لابطريق العوض فيحمسل هابه على أساأعوض اعبابكون بالفاط مناه ومسنة كممر وأيصالا بدفي التعويض من الاصافة الحالهبة ثم التحقيق الشرط العوض من العسي الموهو بداعولا ينع الرحو عسواء كان معلوما أولم يكن دلعا يسمعاد كرفى التابرخاسة وغيرهامن أن الهبة لوكانت ألف درهم والموض درهمهم منهاأو كنت دارا والعوض يتمهالم يصكن عوضاو كاللواهدأن يرجع فى الهيدة استعساما وفالرفر يكون عوضا ففلهرأن ماأحاب به المصن قاصر كالايعنى اله (قولهمن استراط مع الومية العوس) قال المصنف في منها وتيد ما الموض في التصر بكونه مع ماه هو قيد لازم أخل به صاحب الكرم تعير من أصحاب المتون أه قال الرملي في حاشيته علم اقوله وهو قيد لازم أقول الماجة الميه معدقوله بينع انتها عالج اذقوله دبردو يأخسناصر يبغى ألهمعن عالاات واللامني الموض يدل مسمها لتقديره وضمعين وهذا غالبني عبادات التصرات كالقالجروأراء دلعوض العوض للعمادق اشد تراط العوص الجهول نكون هبة ابتداء والمهاء ابطلان السيراطه كأسيات اه فلم هعم أحجاب المتون الخال اه (قوله أعنق حل أمقالم ) قيل فيهروا يتان في رواية لا تحوز الهدف الاعتاق والند يرجيعا وفي رواية جازت ميه هاجيه اوالصيح مافى المنز ووجه الفرق مانذ كر مفى المقولة الات يتمعدهد عن الرياعي كلف الحدة (قوله ولوديره شموهم الم يصم) قال الزيلى ولوأعتق مافى علما غموهم اجادت الهب تف الاملان الجدي غير مماول واشتعال بطنها لاتوحب الفسادة اذاوهب أرضه ومهاأ بنيته يخلاف مااداد برالحل تموهم احيث لاتجوز الهبة لان ماسكه صه باق ولا عكن دمله في الهمة لاب المدرلاية مل المقلمن التاليمان ولاتصم الهبة فالام بدويه لاتها مشعفولة ته مارياه همة النخسل بدول الثمر أوالجوالق بدون الدقيق من حستان كل واحدده تهما علم القبس أه (قُولُه شرخُخُض) المافى الأواءم معي التملسك ولايصة تعليق التمليكات بالشرطوقة تقدم في مسائل شفى من البيوع (قول مهو باطل) قال ما البدران مهاة الدين عمل ما يراء وهو عليكمن

من اشتراط معاومیة العوض رأعتق حل أمسه تم وهبها صعد لود بره تم وهبهالم یصعی لبقاء الحسل عسلی ملکه فکان مشسعولا به علاف الاول (کالایصی) تعلیسق الاول (کالایصی) تعلیسق دیش کقوله لمسد یونه اذا دیش کقوله لمسد یونه اذا من می عمن الدین آوان من من مرضل هذا قات من من مرضی هذا قات فی حل من مهری ده و باطل لانه مخاطرة وتعليق (الا شرط كائن) لكون تنبيزا كفوله لمدونه الاكان لى عالمات المائن كان لى والدنا المت بعنم التاء فات برىءمنسه أوف ل العمرى) المعمدة ولورثته بعده لبطالان الشرط (لا) نجوز (الرقبي) لانها تعليق

وجمفير تدبالرد ولو بعدا لهلس على خلاف فيه كاف النهاية واسقاط من وجه فلاية وقف على القبول والتعليق بالشروط مختص بالاسقاطات الحضة التي يعلفهم اكالمالاق والعتاق فلا بصم تعليق التمليكات ولا الاسقاطات من وجه دون وجه ولا الاسقاطات من كل وجه ولا علف به اكالعقوى القصاص وقيد بقوله أن أديت لاندلوقال أنت يرى من النصف على أن تؤدى الى النصف صم لانه ليس بتعليق بل تقريد والما أقدمناه فى باب التعليق أن المعلق بعلى هوما بعده الاماقبلها وأشار بقوله لمديونه أن هبة الدن الكفيل عليك من كل وجهدى يرجع بالدين على المكفول عنه ولايتم الا يقبوله وابر اء المكفيل عن الدين أسدة اط من كل وجمعني لايرند بالردكدافي النهاية عمقولهم ان الايراء لايتوقف على القبول يستشي منده مااذا أبرأرب الدين بدل الصرف والسلم أووهيسه يتوقف على القبول لان البراءة عنه توجب انفساخه لفوات القيض المستحق بعقد الصرف والسلم ولاينفرد أحدهما بفسخه فلا بدمن قبوله اه (أفول) فتوله والتعليق يختص بالاسقاطات الحضدة التي يحلف مااشارة الى أن من الاسقاطال الحضة مالا يحلف ما أى لا يقبل التعليق بالشرط كالحبرعلى المأذون وعزل الوكيل والابراء عن الدس (قوله لانه مخاطرة وتعليق) لاحتمال موت الدائن قبسل الغد أوقبل موت المدبون ونعو ذلك لان المعسني ان مت قبسلي وان جاء الغدو الدين عايك فيهنمل أن عوت الدائن فبدل الغد أوقبل مون المدبون فكان مخاطرة كذا قرره شيخ سيدى الوالدرجه الله تعالى وفالسدى الوالد وحمالله تعالى وأقول الظاهر أن المرادانه مخاطرة في مثل أن مت من مرضك هذا وتعليق فسن انجاء الغدو الابراء لا يحتم الهماوان المراد بالشرط الكائن الموجود حالة الابراء وأمافوله ان مت ضم الناء فاغمامم وان كان تعليفا لانه وصية وهي تعنمل النعلق فادهم وتقرمت المسئلة في منفرقات البيوع فيما يبطل بالشرط ولايصم تعليقه (أفول) وهداية نضى أب المريض اذا قال في مرضه ان بت من مرضى هذا فعبدى وصية لفلان أنه بأطل لانه نخاطرة وللايصم فلمنأ مل فهلى فرق بس المسئلتين ويمكن ان يقال ماسه منه من أنه واغمام ح هما وان كان تعليقالانه وصية وهي تحتمل التعليق (قوله ليكون تنجيزا) الاولى فيكون (قوله وكذا ان مق يضم التاء فأنت مرى عمنه أوفى -ل حاز) فرق بينه مافى الهندية ونصهلو قال رب الدين ان مت فأنت في حل منه فهو حائر كدا في فتارى قاضي خان ولوقال ان مت فانت برى عمن ذلك لا برأ وهو يخاطره كنوله ان دخلت الدارفانت مرىء بمالي عليك لا يبرأ كذا في وجيزا ليكر درى انتهسي والتعليق موجودفى كل وقد فرق المؤلف بين قول الدائن ان مت من من هدذا وبين ان مت بلا قيد فعسل الاول تعليقاوالثاني وصية ط والحاصل انه انحالم يحزفي الاول وجاز في الشاني مع أن التعليق موجودف كللان الاول يخاطرة وتعليق والثانى وصية (قوله جازالعمرى) بالضم اسم من الاعمار صحاح يقال أعرته الدار عرى أى جعلم اعليه يسكم امدة عرو فادامات عادت المه وكافوا يفعلون ذلك في الجاهلة وفي الشريعة جعل تعوداده للمعمرله مدةعمره بشرط ان ودماعلىالمعمر أوعلى ورئتسه اذامات المعمرله أوالمعمر ونحوه أعر تلندارى هذه حياتك أووهبتك هدنا العبد حياتك عاذامت فهو لورثتي نقاية وشرحها قال الشمني وصورتها أن يقول أعرتك دارى هذه أوهى لاعرى أوماعثت أومدة حياتك أوما حييث فاذامت فهسى رده لي أه وقال الزيلي والعمرى هوان عمل داره الاعراء فاذامات تردعليه فصم التمليك وبطل الشرط لمابينا أنالهبةلا تبطل بالشروط الفاسدة ويبطل الشرط انتسى وقالفشر حالجمع العمري هي هبةشي مدةعرالموهوبله أوالواهب بشرط أن يعوداليه أوالى ورثته اذامات انموهوبله انتهسي فقول الشارح عرو يميم ان يرجد ع الضمير الى الواهب أيضا كفى الشرنبلالية (قوله لبطلان الشرط) أى شرط الردعلي المعمر أوورثته (قولة لانحوز الرقي) هي بالضم من المراقبة وهي الفية أن تعملي انساما ملكاوتة ول ان من فهو لك وان مت فلي كدافي المبسوط وغيره وشريعة أن يقول دارى لك رقبي ان مت قبلك ده بي لك اله و بعي ان متقبلي فهسي لى أى فكا أنه قال له ارقب حياتى فاذامت وأنت حي فهسي لك فهو تعليق للتمليك بالشرط فلا

بصم واغيالم تبكن وسية لانه لم يعلقها يطلق و ته يل يشرط ان يمو ندوا لمرقب مى فيكانت يخاطر تموه ذا قول الامآم ومحسدوالعانق عدم الجوازماذ كروا لشاوح وقال أبو نوسف الم الصيعة لانها عليك ف اعال والمشرط ماطل والاول هو العبيم منه مراف (قولي واذالم تصم تسكون عارية) أى اذاسلها المدانض من الرقى اطلاق الانتفاع حوى عن آلينًا بيسع أى لانه سينتذ قد أدته بالأنتفاع بم أواغسام يغيسد بذلك لان الهبسة المبوّب ُلهاءن شرطهاالتسليم (قُولُه لعمره) بفتح الميم الثانية (قُولِه ف عيانه وموته) يحتمل أن يكون الفهير واحتاالي المعمر بفتح للم ومعني كوتهاله في موته أنهامن ماله المتروك عنه و يحتمل رجو ع الضمير الي من أ في نوله من (قوله نهو سبيل المبراث) على تقد و مضاف في المبتدا أي فطريق الشي المرقب طريق الميراث عن المرقب الكسرية في كافي الحاكم الشهد بأب الرقبي رجل حضرته الوفاة فقال دارى هد معبيس لم تكن حييساوهي ميراث وكذاان فالدارى هذه حبيس على عقى من بعدى والرقبي هي الحبيس وليس بشي \* قال الرحان عبدى هذا الأطو لكاحياة أوقال عدى هذا خبيس على أطو لكاحياة فهذا باطلوه والرقبي وكذلك لوقال لرجل دارى لك حبيس وهدا قول أبي حسفة ومحد وقال أبو يوسف أما أنا فأرى أنه اذا قال دارى للأحمس فهيها اداقيضها وقوله حبيس بأطل وكذلك اذافال هيلكرقبي اه ومسهأبضا فال دارى هذه الماعرى تسكتها وسلها اليه فهي هية وهي عنزلة قوله طعاى هذا الثان أكاه وهدذا الثوب الثا تلسه وانتال وهبت للهدا العدحياتك وحياته فقبضه فهيى جائزة وقوله حياتك باطل وكذلك لوقال أعر تلندارى هدده ساتك أوقال أعط شكهام اتك فاذامت دهيي في واذامت أمادهم لوارق وكدا لوقال هو هبة لك ولعقبل من عدل والقال أسكمتك داري هدد محماتك ولعقبك من بعدل فهدي عارية وان قال هى لك ولعقبك من بعدل فهي هيقله وذكر العقب العوانقي (قوله هدايا) أي ممايظهر والاعلم يدعى العارية والاولى حدفه (قوله ولا) لان القريبة تدل أنم اما أرسلت اليه الامكاد أة الصنيعه (قوله بعد الزفاف) قىدامدان الواقع لان في مثل هذه الحالة مناهم التحاحد د فاوادى ذلك من غيرا فتراق فالحكم كذلك لانه هو الداصر مهوأ على يجهة الدعم واداطهر أنه لم يهد تبي أن عوضها لم يصادف محاها لانم الم تقصدا بتسداء البربل مَكَافَاتُهُ عَلَى مِنْمُهُ وَقَد تَى أَن لاصنب مِنهُ فتستردما دفعت تأمل (قوله وحلف) اعمال يطالب سينة لاتفاقهماعلى المالنله فهةالتمايان لعيره تعلمه فاذا تخاافا حاف ويحله فم أيظهر اذالم تقم بينسة على مدعاها (قهله وأرادت هي الاسترداد أيضا) فادالم تردسقط حقهالاحقه (قهله والاعوض) لانما اغا فصدت انتعويض عن هبته المادع العارية ورجع لم وجدالتعويض منجهة الالهاالرحوع (فوله فاواستهاك أحدهما) قيدبه لاخراح الهلاك فاله لاصماد فيه اذهوعار ية وهدا اعابظهر ومالروح أماهي فلم تدفعه الاعوصافيلرمه مطلقا فتأمل ط (قوله هبة الدين عمى عليه الدين) يعى سواء كان عليه حقيقة أوسكما كمالو وهب غريم الميت الدين من وار مولو رد الوارث آله مة تر ثديالرد خلافا لمجد وتيل لاخلاف هناوا لحلاف ميما لو وهيه للمت مرده الوارث ولووها ليعض الورثه فالهية لكلهم ولوا مرا الوارث مصراً منا كذافي البرازمة د كردالجوى (قوله يتم من فيرقمول) لماهيه ون معيى الاسقاط قال المصنف في منعه فات فلت عذا منقوض بدين الصرف والسلم فان رب الدس اذا أبرأ المديون مده أووهبه له نوثف على قبوله قلت أجيب عنه بال توقفه عسلى دالث لامن حيث المه هبسه الدين بل من حيث الله توجب انفساخ العسقد مفوات القبض المستحق بعقد الصرف وأحد العاقد سلاين فرد بف هنه فلهدا تونف اه (قوله أداله وجب انفساخ عقد صرف أوسلم) أى اذا أبراً و عن أحد بالى الصرف أوعن رأس مال السلم يتو قف على الفبول لما علت من كونه مو جبا المعسم مسهمالالكونه همة (قوله الكده رند بالرد) استدراك على توله بتم من غرة وليعي وانتم من غير قبول الماديسة من معى الاسقاط لكمه ريد بالردلما ويسهمن معى التمليل ح قال في الاشباه الابراه ونديالود الافي مسائل الاولى اذا أمر أالحنال الحسال عليه ورده لامر تدوكذاا دافال المدنون أمرشي وأمرأ ووكذا اذا أمرأ

بانتعار واذالم تصم تسكون عارية شمني لحديث أحد وغيرهمن أعرعيرى فهبي لمسمره فيحسانه وموثه لاثرتم اغن أرنب شمأ فهوسيل الميراث (بعث الى امرأته مشاعا) هدايا الها (ويعثثه أنضا) هداياع وشاللها فصرحت بالعوض أولا زئم ادبرتا بعد الزواف وادعى الزوج (اله عارية)لاهبة وحالف (فاراد الاستردادوأرادت) هر الاسترداد أنضادسترد كل) منهما (مأأعطى)اذ لاهبة ولاعوض ولواستملك أحدهما ماره مالاتنو خـ منه لان من استهلك العارية ضمنها مانية (هية الدين عن عليه الدين وامراق. عنه ينم من غير قبول) اذا لم بوحب انفساخ وغدصرف أوسل لكمر تد بالرد في المحاس وغيره

لمافيهمن معى الاسسقاط وقبل يتغيد بالجلس كذافي العناية لكن في الصرفية لولم يقبل ولم يردحتي افترقا مُ يعداً يام رد لار تدفي العيم لحكن فالعتي الاصم أن الهبسة علسك والاراء اسقاط إغلسان الدن عن ليس على المدن باطل الا) ف ثلاث موالة ورصية و (اذاسلطه) أي سلط المملك غسيرالمديون (على قبضه) أى الدن (فيصم) حيائذ ومنهمالو وهبت من ابهاماعلى أسه والمع رالعمة السلط ويتفرع على هذا الاصلاق قضى دين غـيره عـلى أن يكون له لم بحز الهاالب الكفيل وقيل رئد الرابعة اذا قبله ثموده لم برئد اله وفي الحر أطلق الهية فانصرفت الحالا عسات فلارجو ع في هبة الدين المديون بعد القبول يخسلانه قبله لكونها اسقاطا اه ( قواله لما فيسه من معنى الاسقاط) ثعليل التعميم يعتى واغمامم الردفي غيرالجلس لمافيه من معنى الاسقاط اذا التمليك المص يتقيد ردميالجلس وايس تعليسلالقوله برندبالرداعات أن علته مافيهمن معنى التمليك فتنبه ح والحاصل أن الامواهتان الدس فيممعني التمليك ومعنى الاسقاط وهبة الدس كالامواء منسه فن حيث الاستقاط لا يتوقف على القبول على خلاف في الهدة ومن حست التملك مند، لود \* قال في الصيرفة رب الدين اذاوها المن من المديون فلم يقبل ولم يردستي افترقا فياء بعد أيام ورد الصيم أنه لاير تدهدذ االانتلاف بناء على أن الرحسان ف حبة الدين من الدون بطريق الاسقاط أم بطريق التمليك في قال التمليك عال يقتصرا لجواب على الحلس ومن قال الدسقاط قال لايقتصرانتهي ويردعليه أنه اذا ترج جانب الاسقاط ينبغي أن لاير تدمطلقا تأمل (قُولُه لَكُن في الصيرفية) استدراك على تضعيف العنابة القول الثانى ح وقد يقال هووان كان صحيحافعيره أصرفت صل انهما قولان مصحان ط (قولة الكنف الجنبي) استدراك على جعلهم كلامن الهبة والابراء اسقاطامن وجسه عالمكان وجه وأنت خمير مان هد االاستدراك خالف المشهور ح (قهله علمك) أي فقمتاج الى الفبول كأصرحبه في الجتبى وعزا التسوية بين الهبة والابراء لزفر (قوله والابراء اسفاط) ومن قال الدسقاط لا يحتاج اليدمنم (قوله عليك الدس الح) قال الحشى الجوى يستشي من ذلك مافى القنية ون باب الاحرف القرض ولوقال الاجسي للدائن هبدينسه لى أوحله لى أوقال اجعل دلك لى فقال قد فعلت يهرأ استُحساماولو وهبعله ابتداءلا يُعِرَأ انتهى (قولِه حوالة)أى اذا كان الحال عليه مدنون الحيل وقد أحال شحصا عليه فات الدين ينتقل من ذمة الحمل الى دمة الحال عليه والنعيير بالانتقال بفسيد أن الحال م علائما بذمة الحال عليه من الدس واغاه ولمارضي الحوالة فقد الترم الدفعله بأمر الحيل فاذا دمع عنه بامر و وقعت المقاصة بيهما فليتأمل وأيضاالمحال مسلط على قبضه من المحال عليه ويقال فى الوصيمة اليس فها تمليك واعما هو تسليط أيضا فرحم الامرالى النسايط في البكل (قوله ورصية) أى بأن أوصى بالدس الذي له على ريد لعمروفانه يصم لان الموصى له خليفة عن الميت وكذا ادا أوصى بثلث ماله مثلاوف التركة ديون فأن الموصى له علامن الديون مقدر وصيته أي علك المطالبة واغمار صرملكا حقيقة اذاصار عينا (قوله واذا ساطه على قبضه) أي وقبضه ميصم معنى لانه يصير حسنتذوكم لاعن الداش في القيض من المدنون ثم يقبض لمفسه كاذ كروالج ويومقتضاه صعمة وزاه عن التسليط أشباه قال في جامع الفصولين هبة الدين من ليس عليه لم تجز الااذا وهبه وأذن له بقبضه فقيت محازمك المحزالااذا سلطه على قيضه فيصير كأثه وهيه حين قيضه ولايصر الابقيضه التهيي فتنبه لذلك رملي (قوله فيصوالخ)و حسنتذ يصيروك للفالغيض عن الاسمرغم أصلافي الفيض لنفسه ومقتضاه معة عزله عن التسامط قيسل الفبض واذاقبض بدل الدراهم دنا الرصم لانه صارا لحق الموهو ساله فال الاستبدال واذا نوى ف ذلك النصدف بالزكاة أحزأه كاف الاشباه (قوله ومنه) أي تما استنبي (قوله مالووهبت من اشهاماعلى أسه وأعرقه بالقبض زازية وفي الاشباه في أحكام الدن وهيت مهرها من أسها أولاسها الصغيرمن هداالزوحان أمرت بالقبض صحت والالالا تنماهية الدن من غيرمن عليه الدس ومثلاف يجوعة ور يدزاده (قوله فالمعتمد الصدللتسليط) أى اذا سلطته على القبض كأدشير اليه قوله ومنه وف الحانية وهيت المهرلابنها ألصغير الذى منهذا الزوح الصحيح أنه لاتصم الهبة الااذا سلطت ولدهاعلي القبض فيحوزو يصير ملكاللو لداذا قيض اه فقول الشار ح النسالم أى التسليط صر يحالا حكم وعادة كافهمه السانحاني وغير فالفا لحاوى القدسي انسلطته على قبضه وهوالصواب لكن ينظر فيماادا كال الابن لا يعسقل فان القبض يكون لابيه فهل يشترط أن يفرزا لاب قدوالمهرو يقبضه لابه أو يكني قبوله كف هبة الدن عن علمه براجع (قوله ويتفرع على هداالاسل) أى الدى دكره المصنف (قوله لم يعز) الاأن يسلطه الدائن على

المدنون ويقبضهمنه ونغلف الاشباءتو اين بالجؤاؤه عدمهوقدم الجوازو تلاهره المتمساده كالفالقنية تعنق دن غيره ليكون له ما على المعالموب فرضى جآذوفى ط وصل عفلافه أه ومنه وجمسانى الاشباديع لم أن التغريس على أحد القولين (قوله ولو كان وكيلامالبيع) أى فقضى الموكل التمن اليصير مأبذ مة المشترى له لا يصم فيكوب القضاء على هداقاسد اومرجع البائع على الاسمر بما أعطاه وكان المن على المشترى على ماله أشبياه الأأن يسلماء الموكل على القبض بعد الدفع أما قبله عالولاية في الطلبله كالا ينفق (قوله وليس منه) أي من عَلَى الدين من عيرمن عليه الدين (قوله ميت صح اقراره) أى قضاء أمافى الديانة فلا عله الدين اذالم يكن له في مضر الامر لان الاقر أرايس سبالله المناه مع أن آلته ابل هنا لا يفيد مالم يأمر و (قوله و المعرف قبضه) فالما دفعه المدمرى وكذا اذادفع الى المقري فى النهوا كثر النسيخ كاهداو فى بعضها وللمغرولا يه قبضه وهذا الموافق لمافى البرازية وليراجيم فاتهمهم (قوله وعمامه في الاشباء ون أحكام الدين) اعل الذي راجيم الى الدين أى أ عُمام بيان أحكامه والآولم يتسكم في الاشسماء على هذه المسئلة ط (أقول) وعبارتم اوف وكالة الواقعات الحسامة لوقال وهبت مل الدراهم التي لى عسلى المن فاقبت هامنية فقبض كانها دنانير جازلاته مارالحق للموهوبله فالنالاستبدال اه وهومقتض لعدم محة الرجوع عن التسليط لكن ينافيه ما قدمنا وعن الاشباء فتأمل (قوله لى على الله العراد الله المسارح (قوله برازية النه) والبرازى تبدع مافى الحلاصة وسدق فى الاقرار لاهتراص عليها وسبق تأييد الاعتراض (قوليه فات وهو مشكل الم) أقول هذا الاشكال ذكر المصمف في نجه أيضا وأجاب منه الرملي في حاشية المنم في كاب الاترار فقال بعد كالام مأويل والحامدل أن الاترار يصمطلقا بلاة ولولا يلزم لوكان المقرله عاتب اولعدم لزومه بازأن قرب العير فبلحضوره فأجتمع كالقم على أل القبول الس ونشرط صقالا قرار وأمالزوه مشي أحروا لمصنف لم يفرق بين الصحة والأزوم فاستشكل على الصعفالية معتملها كلتهم باللروم وأما ماأجاب الجيب المد كوردفيه نظراداو كانكر فهمملا فترق الاقرار للعائب والحاضر عأت اظاهرأن بينهما فرقافي الحكم ألاترى الى قوله فى الخانية ولوا قرلولده المكبير العاتب أواجنبي بعد قوله وأما الاقراد العاضر فيلزم منجانب القرحق لا يصم اتراره غيره مدقبل وده ولا يلزم من جانب المقرله الصوردمو أما الصفة لاشبة فيها المالجانبين بدون القبولك يفهم من كالم عسم مفلهر الجواب وزال الاشكال بماقررنا والجديمة تعمالي اله (قوله لاندم الاضافة الى نفسه) أى مع اسماد المال ابه (قوله وتأمله) عكن الجواب بان المراد الدي الذي لحاقى والان عسب الفاهر هو لفلان أى في نفس الامر والااشكال اه ح اكم يفال عبد العمق أمكن الحقية أفلا بعدل الى البار ونقدم فى الاقرارماية وى السكال الشارح والعسل المراد بالاضافة فى قوله الدين الذى لى هلى فلات اضافة سسبة لاملت كافى تو الهم جميع ما في بيتى لفلان فانه اقرار وكدا جميع ما يعرف بي أو ينسب الحر أقول)و عكن أن يكورم بياعلى ألحلاف فال فى القنية واقسااعلى السعدى اقرار الآب لويلسه لصغير بعيى من مانه تمليك أن أن فه الى يفسه في الاقرار وأن أطلق فاقرار كافي سرس دارى وسسدس هده الدار تمرقم أنجم الاغة الجمارى أقرارفي الحالين دتمليك أها قال في أقرارًا لمخرفي فيدأن في المسئلة خلافا ولكن الاصل الذكوره والمشهور وعليه وروع في المارية وغيرها وقد مرت المستلفة بيل افراو المريض وأجساعها محواب حس فارجع اليه (قوله اصفاع الغ) ماسة ذكرهذه المد له كتابة اسم عبر المستعق مان المكنوب الممالا يستحق الكتوب (قوله فالعطاعلن كتب الممه) عبدارة البزاز يه له عطاعف الدنوان ومات عن أنس فاصلله اعلى أن كتب الم أحدهم الى الديوان و أخمد العطاعه و والاستولاشي له من العطاء و يبذل من عصاناه العطاء مالا فألصلع باطل و مردبدل السلم والعطاء للذي جعسل الامام العطاءله لان الاستحقاق للعطاء وثبات الامام لادخل لرضاالعيروج عله ويرأ بالساطان ان منع الستحق وعدظ لممرتبوف قضيه في حرمان المستنعق والباد غير المستفق مقامه اه (قولد والديقه كالهيمة آلي) قال في العماية لما كأنت

ولوكان وكيسلا بالبيع فصولين (و)ليسمنـــمما (اذاأقدرالدائ أن الدين كان الدن (عارية) حيث (مهم) افراره احسكونه المعبارا لاغليكا فالمقرله تعيضمه مزازية وعمامان الاشسياء من أحكام الدن وكذا لوة لاالدين الذي لي على فلات لف لات وازية وغسير هاقلت وهومشكل لاتهمم الاضادة الى نفسه يكون غلبكا وغلمان الدين ممن لسي علمه ماطل فتأمله وفى الاشياء في فاعدة تصرف الامام معزيا لصلح البزازية اسطلما أن يكنب اسم أحدهسما في الدنوان والمطاء لمن كتب اسمه الخ (والصدقة كالهبة) عامع التبرع وسيئذ (الاتصم غسيرمقبوضة والا فى شاعرة سم ولارجوع فها) ولوعلى غدى لان المقصود فمها الثواب لا الموض ولواختاها فقال الواهد هدة والاسترصدقة فالقول الواهب خانسة \*(دروع) \*كتب قصة الى اسلطان سأله علمك أرض محدودة فأمر السلطان بالترقسع مكتب كأتيمه حعلتها ملكاله هل عناج الى القبول في الجلس القاس تع لكن الماتعذر الوصول المدأقيم السؤال مالفسة مقام حضوره ب أعطت روحها مالا بسواله ليتوسيع فظف رسبعض غرمائه ج مطلب في معى التمليك

الصدقة تشارك الهبة في الشروط وتخالفها في الحكم ذكرها في كاب الهبة اله وقدم المصنف أحكام الهبة على الصدقة العمومهافى حق المسلم والكافر وكثرت تفاريعها كافى المفتياح وهو عكس ماهو المشهووس ان ما كثرت تفاريعه يؤخراطول الكلام عليه حوى (قوله لا تصرغير. قبوضة) أى لاتتم (قوله ولاف مشاع يقسم) قيديه لانهالا تصرف مشاع لايقسم حوى فأن قلت قسدم أن الصدقة لفقير من مائرة فها عنمل الغسمة بقوله وصم تصدق عشرة الفقيرين فلت المرادهنامن المشاع أنبهب بعض علواحد فقط فينذذهو مشاع يعتمل القسمة بخلاف الفقير بن فاله لاشيو ع كاتقدم بحر (قوله ولارجو ع فيها) الاولى غيرانه لارجو عفهالان عبارته توهم أنهامثلهافيه وقدذ كرهافى الدررمستقلة بلاتشبيه حيث قال تصدق على غنى أووهبه المفيرلا برجه اعتبارا للفظ فالاولى وللمعنى فى الثانيسة والحاصل أنهاجلة مسستاً نفة وايست بداخسلة تحت النثنية والالفسيد العسني فليتأمل وضميرفها للصدقة وفي القدوري الصدقة كالهية لاتصم الابالقبض ولايصم الرجو عنى الصدَّة بعد القبض أه (قوله ولوعلى عيى) أى ولوتصد فعلى عنى ليس له الرجوع واختار ف الهداية مقتصر اعليه لانه قد يقصد بالصدقة على الغي الثواب لكثرة عياله بعر وهدا مخالف لمامر قبيدل باب الرجوع من أن الصدقة على الغني هبة ولعله ماقولان تأمل قال القهسيتاني الفةير والغني يستو يان في عدم العود وقال بعضهم ان له العود على العني اله غرابيت الشمني ذكره حيث قال ولونصدق عملي غسني لا يعود استعساما والقياس أن يعودو به قال عض أصحابنا الخ (قوله لان المقصود في الثواب) وقد حصل فيل عليه ان حصول الثواب في الاستعرة فضل من الله تعالى ايس بواجب عندنا خلافاللمعتزلة فلا يقطع بعصوله و عكن أن يقال حصول الوعد بالنواب أحى جلى (قوله فالقول المواهب) لانه الدافع فهو أدرى بعهة الدفع (أقول) وبقل الرملي ف عاشيته على المنع عن الزاهدى في كتابه المسمى بعاوى مسائل المنبة رجل الساترى حليا ودفعه الى امرأته واستعملته مماتت ماختلف الزوج وورثها أنه اهبة أوعارية فالقول الزوج مع اليمين انه دفع ذلك المهاعارية لانه منكر الهدة (أفول) وهذآصريح فح ردكارم أكثرالعوام أن تمتع المرأة يوجب التمليك ولاشك في فساده اله وسبقه الي هـ ذا صاحب البحر كاذكرناه عنده في ماب التحالف وكتبناهناك عن البدائع أن المرأة ان أقرت أن هدذا المتاع اشترامل سقط قولهالانها أقرت بالمكازوجها ثم ادعت الانتقال المهاوللايثات الابالبينة اه وظاهره شمول ثياب البدن وامله في غير الكسوة الواجبة وهو الزائد عليه اتأمل ورأجع وبدل عليه مامر أول الهبة من فوله المخدلولاء أولتلم في إبا الخ وكذا ما قدمناه عمة عن الخزانة عندة ول المصنف هو الاعمال والقبول فيث لارجو عله هدائ مالم يصرح بالعارية فهدا أولى \*(تنبيه) \* ٢ قال السيد الحوى أعلم أن التمليك يكون فىمعنى الهبة ويتم بالغبض واذاعرى على القبض والنسليم اختلف العلماءفيه وقيل يحور وقيل الايحوز قياساعلى الهدةوأ كترالمشايخ على أنه يحوز بدون التسليم وأنه غيرالهبة لان التمليل والهدة شــياش أسميا وسكائماالاسم فظاهرو أماحكا ولانه لووهب المارعلى رؤس الانجار لاعوزولو أقر بالملك عوزفثتان الغلبك بصع بدون ألتسليم وأنه غبرالهبة وعلب الفتوى وعل الساس وموت المقر بمنزلة النسليم بالاتفساق كذا في المفتاح اله قال ط والماسب في المقابلة أن يقول ولوملكه لان الاقرار بالماك صورته أن يقول هدا الشي اله المان وهواخبارلاعليك اه (قوله جعلته الماكماله) هدا انمايتم في أرض موات أوملك السلطان أمااذا أقطعه من غدير ذلك فللا مام ان يخرجه منى شاء كاسلف دلك في المشروا لحراج ط ( قوله القياس نعم لانه تمليك يحتاج الى القبول في الجلس والقياس أن لا يكفي الامربال كماية بل يقتضي أن يقول ملكنه وقوله مقام حضو والاولى مقام قبوله (قوله أعطت زوجها الح) ولو كات مدفع البه فضة عند الحاجة الى المفقة أرشياً آخروهو ينفقه على عياله ليس لهاان ترجيع بذلك عليه (قوله والقول قولها) لانه الدادمة فهى أدرى بجهة الدفع لانها المماكة ولايعلم الامن جهتها ولانتها منكرة التمليك والقول الممكر بيمينه وفي

الصورة الثانية القول الوارث لماق مامع الغصولين ادع على المت ألفا فيرهن وارثه أث الميت أعطاه ألف يقبل والوارث يصدق بانه أعطام عهة آلدى لقيامه مقام مورثه فيصدق ف جهة التمليك (قولهاك كانت وهبته أو أقرضته ) ذ كرفي أول الغصيد ربل كان يتصرف في غلات امر أنّه ويدفع ذهبها بالراتيحة تم ما تث لأدع ورثتها أنك كنث تتصرف فمالها بغسيراذم افعليسك الضمان فقال الأوج بأرياذتها فالقول قول الزوج لان الظاهرشاه دله أى والظاهر يكنى للأمع سموى تملث وسسيأتى في شتى الوَّصايا فيمالوَّعرداً و زوجته أنه لواختلفا في الادن وعدمه فالقول المنكر تأمل اه (قوله لاله) أى ابس الغريم أن بالمعذذ ال المال (قوله والا)أى وانام يعطه هبة بان أعطاه ترضا أودفع البهليقمل للاب (قوله فيراث) فالاصل ميراث والربحله (قوله وتسامه في سواهرالفتاوي) وعبارته أمبروهب جارية لرجل فاخترته أنها كانت اتاج قتله عدو واستولى عليسه وتداواتها الابدى والموهوب له لايجدورنة المقتول وهو يعسلم أنه لوشوالاها ضاعت ولو أمسكهار بحايقع فى فتنة فله أرم فع الامرالي القاضى ليبيعها للغائب من ذى اليدستي ا ذا ظهر السالك كان له على ذى البدالةُن اه (قولِه والا) بان كان ما كهة ونعو عمالا يذهب النعويل لذته (قولِه مان كان ببنهما انبساط يماح أيضا) أى كأبياح الا كلف المعالم يدالذي تذهب لذته بالتمويل يباح أيضااذا كان بينهما انيساط أى رخم كافمة كاتقدم من أن أحدهما يدخل بيت الاخر بدون اذنه ويأ كلمن طعامهو يتناول أوانيه وأشياء والافلاوكذا تعتبرالعادة والعرف فى وعاء الهدية كافى زماننا فأن الحاج حين قدومه يرسل هددا بالا محاده فيرسل الهم ماء زمرم باناء عين من الصيني فأن العادة ويت أن يأخذها الهدى اليسهمم وعاتها يخلاف مااذا أهدى رسل لا تنوعنها في قو صرة أولينافي وعاء قائه بأخسد العنب واللين دون القو صرة والوعاء قال في الهندية ويقال اذا بعث اله هدية في ظرف أواناء وفي العادة ردذ النام علكهما كالقصاع والجراب وماأشسيه ذلك وانكان من العادة عن لايردالغارف كغواسيرالتمر فالفارف هدية أيضالا يلزمه ودوثم اذالم بكن الفارف هدية كأن أمانة في لا المهدى الده وليس له أن يستعمله في غير الهدية وله أت يا كل الهدية فمه اذالم تقتض العادة تلمر بعده فان انتضت تفريعه وتحو يله لزمه تفريعه اله ( توله ليس لاهل خوان ) هوكغراب وكتاب مابؤ كل عليمه الطعام ذاءوس (قوله مناولة أهل خوان آخر) ولوداول من ممعملي خوانه لا أسب قال الفقيه هسذا قياس وف الاستمسان ان كلمن كان في تلك الضيافة اذا أعطا مسازو به تأخذكذا في الحاوى الفتاوى اله هندية وفه الوقال الوكم لا أسلم من تناول مالك فقال الاسمر أنت في حلمن تناولك منه من درهم الحمائة درهم ابس له أن يأخذما ثة أوخسن جلة وله أن يند ول من المأكول والمشروب والدراهم مالالأمنه ولوأه سدى رجل الى مقرضه شميأ فان لم يه دقبل القرض كروا لغبول اه (أثول) أى كالقاصى فأنه ليسله أن يتماول همدية من ليسله عادة في مهاداته قبل تفاده القضاء (قوله ولا اعطاء سائل الح) هوايس ساما بأهل الانونة بل مطلق الضيف فهو تعمم بعد تخصيص أما أهل الانونة فاله قدخص كل قهرم بطعام اذن الهم فيه فاذا أطعم أهل خوان آخر فقد أباحه المعيرمن أباح له المضيف وفيه اضرار بجماعته لانحقهم فدنهاق به باباحةرب المتزل اياهم وربمايكون الطعام لايكفيهم فني اطعام أهل الخواث الثانى تصرف في مال غيره بعد يرا ذنه واضرار مرفقته فيالنظر الى الشدق الاؤل لو كان بينه وبن رب المنزل مباسسطة يحيث نسوغه اطعام طعامه بغيراذنه بالغام أهل الخوات الثانى وبالنفار لحق وفقاله لايحور وأمااطعام أهسل خوانه فالرلان ربالمنزل أباحه لهم وأمااعطاء السائل فأنه افتيات على رب المنزل فلا يجر ذالا اذا كن ينهدمام باسطة بحبث يعدلم أنه يرصى بتصرفه في ماله كأقال تعالى أوصد يقلم فانه ذكرفى تفسس بره أن معامو الله أصلم له أن يدخل دارصد بقه ويض ف من طعامه بعسير اذنه اداو ثق برضاه بذلك فاطعمام منذكر بالاولى (قوله وخادم) أى ممن هوقائم على رأس المائدة جوهرة فأفاد أن ذلك ف حسدمة رب المزل معبرهم أولى وقدم قر رهده المسئلة في الضيف وأدرجها المؤلف في مسئلة أهل

ان كانت وهنه أو أقرضته ليس لها أن تسارد من الفسريم وان أعطته التصرف فسده على ملكها فالهاذاك لاله \* دفعلاسه مالالمتصرف نسم نفعل وكثر ذلك فيان الاسان أعطاه هسة فالكل إدوالا غديراث وتمامه في جواهر الفتاوى وبعث المموية فى المعلى ساح أكلهافيه ان کان تریدا و عدوه مما لوحوله الىاناء آخردهبت لذنه يباح والانانكان منهما انساط باح أبضا والافلاج دعاة وماالي طعام وارقهم على أخولة ليس الاهدل خوان مناولة أهل خوال آخرولااعطاءماثل وسادم

الخوات الأثهم مسيوف ط رقوله لفسير دب المنزل فاتكانت هر قساحب البيت مارًا ستعسانا جوهرة (قوله وعمامه في الجوهرة) وعبارتهارج ل كتب الى آخر كابا وذكر فعه اكتب الجواب على المهر ولابه رده وليسله التصرف فيسه والاملكه للكتوب المهعرفا يدر حلمات وبعث الى ابنة كفنال كفنه فيههل علكه حتى يكون له أن يكفنه في فيرمو عسكه لنفسسه ان كان المتعن ، تبرك بتكفينه المقه أو ورع فان ألابن لا علمكه وان كفنه في غير و حب عليه وده على صاحب وان أريكن كذلك عاز الدين أن يصرفه الى حيث أحب أه (قولهلاجبرعلى الصلات) بكسرالصادجمع سلة وهي عبارة عن أداء مال ايس بمقابلة عوض مالى كالزكاةوغسيرهامن النذور والكفارات انتهسي معراج لمكن لانظهر ذلك في الشفعة ط ( قوله شفعة) فيجب على المشترى تسليم العقار الى الشفيع مع أنه أصلة شرعية واذالومات الشفيع بطات الشفعة أشباه وانساو جبت صلة الشقيع لجواره باحد الوجوه التلانة دفعما الضررعنه ومع ذاك بأخذها جبرامن البائع انكانت في يده أومن المشرى (قوله ونفقة زوجته) لانها وانكانت صادمن وحه الاأنهاءوض من وحمة خولانها خامالا حتباس ذخيرة و يحترع لمهاولو بالحس مرى ومثلها نففة القرابة والولاد بل هي أولى من نفقة الزوجة لانها صاد محضة أمانفقة الزوجة فلهاشبه بالاحرة لان فيها جزاء الاحتباس قال الصدوالشهيد اذامات الزوجيطل ما كأن عليه واجبامن المفقة ولم تأخذذاك من ميراثه لان أصل دالشلم يكنمالا واذاليكنمالا كاثت النفقة فى حقوصفية المالية سلة والصلات لاتتم الابالتسلم واذامات قبل التسلم تسقط فانقبل لوكانت صلة كيف يحيرال وجهلي النسلم قلماعه وانعور الاترى الهمن أوصى أنوهب عبدهمن فلان بعدموته فسأت الموصى فان الورثة محبرون على تدفيذ الوسسة في العيد وان كأنت صلة ولومات العبد تبطل الوصية انتهي (أقول) وقدمناف أواقل باب الرجوع ف الهية عبد قول المصف والميموت أحدا لعائدس وذكر الشارح عقمايسقط بالموت ونقلنا عقصن حاشية أبى السعود أت المرادمن النفقة التي تسقط غيرالمستدانة بأمرالقاضي أماهي فقد حزم في الفلهيرية بعدم السقوط وصحعه في الذخيرة الى آخرما قدمناه فارجم البه (قوله وعين موصى بها) فيجب على الوارث دفعها الى الموصى له بعدموت الموصى أشباه ولمحر الجرمها على ألواصل فأنها صداة مسالموصى والجبر يحرى على الوصى والوارث وايس هوذاالصلة بلمتعرض لمال غيره لان الوصية مستحقة للموصىله وكذا مال الوقف فان الصلة من الواقف والجبره بإرالمتولى فلاخصوصمة للعبر فسهماس كلمن كانف مدهصلة من شخص لاتخر عدره لي تسلمها المسه (قوله رمال وقف) فانه يحب على الماطر تسليمه للموقوف عليه مع أنه صلة محضة ان لم يكن في مقابلة عمل والا ففهاشا ثيتها انتهسى أشباهو مزادما تؤديه العائلة من الديه فأن الاعداب على العائلة يعاريق الصلة بسرى (قوله وقد حررت أبيات الوهيانية) ركب أشطار بيوت على أشطار بيوت أخر و حدف بعض ما يحتاج البه منهآ وزادفيهاماليسمنها وقوله لموف باسكان الواو وقوله يؤخذ باسكان الذال وقوله وعندى بفترالياء ط (قول السيرجيع مطلقا) أي سواء فبل المداون أولم يقبل السكت فان سكونه يكون قبولا حكاور واء كان عُم مَانع في الرَجُو عَ أولالانها اسقاط والساقط يكون متلاشيا فلا يتحقق الرجو ع فيه كالاتراء وكالوهاك الموهوبوالابراءيتهمن غيرتصر بحوالقبول فيكون صريحاودلالة ومن المشايخ سنجعل هبة الدس كالابراء فنتم بلاسر يح قبول ويرتدكل من الايرآءوالهبة بالرد كافى الشرنبلالية وقال ابن شجاع لا يعمل رده وحرى المسنف على اطلاق السقوط و يظهر للشمطف الشرنبلالية مافى كالام البحر حيث فال أول بال الرجو ع وأطلق الهبة فانصرفت الى الاعمان فلارجو عفى هبة الدن للمدنون بعد القبول بخلافه قبله لكونم السقاط النمى وكأنه اشتيه عليه الردمالر مع تأمل وقدمناه أول بالرجوع (قوله والراءذي نصف يعم) صورته لهمادين على رجسل قال أحدهماله وهبتك نصبى جازف وان فال وهبتك نصف الدن مطلقا عن اضافته اليه اختلفت الرواية فيرواية ينفدفي الربع كالو وهبه نصف العبد دالمشد ترك فيصرف اليه الهبة أوتصرف الى الكلف

وهرة لف يرب المنزل ولا كاب ولولوب المنزل الاأن يناوله الله يزالحنزق الاذن عادة وتماسه في الجوهرة وفي الاشباء لاجسبرع لى الصلات الافي أربع شفعة ونفقة زوج موعين وصى جهادمال ونف وقد حرون أبيات الوهبائية على دفق مافي شرحها الشرئي الالى

و واهبدينايس برجع مطلقا

وابراءذي نصف يصم

الملاقه عية نصف الدن وهوظاه والرواية شرئب الالية فلذا أطاق الشارح قوله والواءذى تصف ليشسهل غوله وهبتك نصيى ويه يسقط تصيبه بالاتفاق وكذاتوله أمرأ تك عن نصف آلدين في طاهرالوواية وساصله أنه له كانلائد من دس مشترك على شخص مأسراً وأحدد هما فتارة عنو ل أسرأتك من نصيبي فهو كأفال اتفاها وتارة بقهال وهدتك تصف الدين من غيرا صافة وكلاهرال واية ائه كالاول وقيسل يكوت ايراءمن تصف النصف وهو الربع (قولها لحرر) أي هذاه والحرد (قوله على حيمها) متعلق يوه بت وسورته تركت بهرها للزوج على أن يحيم أ فلريح فالمفتى به الته لا بر ألان الرضا بالهبة كان بشرط الموض فاذا انعدم العوض انعدهم الرساوالهبملاتصم بدون الرسا (قوله أوتركه طامه لها) يعنى لوقالت لزوجه اوهبت مهرى منك على أن لاتفالمي وقيل صحت الهبة فلوظ المها بعدد الثفالهبة ماضية كافى شرس الواقعات ونسبه الى أبي بكر الاسكاف وأبى القاسر السفارو علله فاضحان باله تعليق الهبة بالقبول فأذاقب لرتحت الهبة والابعو والمهر بعد ذلك وق الاجناس وأبن مقاتل كالمهرهاء ليدعلى حاله ان خلمها لانهالم ترض بالهية الابهذا الشرط فادا وأت الشرط فات الرضائم فالوالحاصل انه لادرق على ماعلمه الفنوى بن مسيئلة الظلم ومسئلة الخير كأصر حيه فاضيعات عبدالير (قوله معلق تطليق الخ) ليسهذاني الوهبائية أصلاوا غناهي مسئلة سل عنها الشرنبلالي ونظمها وهى قال الهامتي سكعت عليك أحرى وأمرأتي من مهرك فأنت طالق فهدل اذا ادعى اله أوفاها المهر فلم يبق ماتعر به عمه وأنكر ف مقبل في عدم الحدث وان لم يقبل ما المظر لدة وطحقها كأ يقبل قوله لواختلفا في وجود الشرط وأساب انردالابراء لم عنت لا ملوكان كالدهف ورد أيطاله وان كادعى فالردم متسمرا بعالات الابراء المقتضى للعنت واعمااء تبرالردمع دعوى الدمع لما يأتى اذاقبض ديمه ثم أترأعه عدوة بل صعرالا براءو يرجم عليه يما تبض اه ملحصة أى ومفهومه لولم يقبل لم يصح الامراء أى فلم يحت قال واعماسطرته دفعا لما يتوهم من الحست بمعرد الامراء ونقلل الشارس آخرباب المعلمي بقي ما يكتب في التعماليق مني نقلها أوتزوج عليها وأمرأته من كذا أومن بافى سدراتها وأودفع لهاالكلهل تبعل الفاهر لالتصر يحهم بصهة براءة الاستاط والرحوع عادفه اله وكتب على مسادى ثمة قوله فلود فع لهاالكل أى كل الدين المعسر عمه بقوله من كدا أوكل مافى الصداف وقوله هل تبطل كالهيم المد كورة ووجه التوقف ان العالاق معلق على شرطين وهماالنق لوالابواء والتزوج والابراء فاذاوجد أحدهما فلابدمن وحودالا سنووهو الابراءمع المالميرآ صدقدد فعدلها وقوله لتصريحهم الح قالف الاشر باه الامراء بعد قضاء الدس صحيم لان الساقط بالقضاء المطالبة لاأصل الدين فيرحه عالمديون يمياأ داه اذا أبرأه براءة استقاط واذا أبرأه براءة آستيفاء ملارجو عواستلفوا فهماادا أطلقهاوعلى هذا لوعاق طلاتها بارائها على المهرش دمعه الهالا بمطل التعلمق فاذا أمرأته مراءفا سقاط وقع ورجه علها اه والحاصل أن لدي وصف في ذمة المدنون والدس يقضى عثله أى اذا أوفى ما عليه العربية وتناه على غر عوم تسل ما احر عدعايه فتسفط الطاابة فاذا أمر أمعر عدر اعداسقاط سقط ما بدمته لعر عد فتميتاه مطالبة غريمه عاأ وفأه مقدصعت البراءة بعسدالد فع دلايبطل المين بلية وتف الوقوع على البراءة يعسلاف مااذا أبرأ مرامة استيفاء لانهاعمى اقراره باستيفاء ديسه وباله لامطالبه له عليسه فلابرجيع عليه المدنوب لعدم ستقوط مابذ مته بذلك وأمالو أطاق و نبغي في زرنسا جلها على الاستيفاء لعدم فهمهم عسيرها (قولِه لو يردف بفاغر) الاولى ال يقول فادع الدفع يفاغر (قولِه والتقبض الانسان الح) أى بن البائع الثمن وهوالمراد بمسال مبيعه أي مال بدلاهن مبيعة ثم أمرأ المشد ترى عنه يرجد م المشترى على بالعه بمساد فع البه والداش اداقيض ديمه ثم أيرا المدس عنه صمو ورجيع المديون على الدائ عاقبض منه قال العلامة عبسد البر صورة الاولى باع وقبض النن من المشرى ثم أمرأ البائع المشترى من النمي بعد القبض يصم امراؤه وبرجيع المشسترى على الباعر بما كال وحمه المدمى الثن والناسة لوأموا الداش المدمون بعدا يفاء الدس وقبضه صع رجه المدنون عاليه والاصلافيه السالدنون قضى بامن الهالالاعيام افاذا أرأماف الدمة بقي ماقبضه لاقى

على جها أوثر كه طلعه لها اذا وهبت مهسراولم يوف يخسر معاق تعاليق بابراء مهرها وانكاح أخوك لويرد ويظافر وان قيض الانسان مال

مىيە. فامرأ يۇحذمنەكالدىن.أىلھىر

مقابلة شي قيستحق المطالبة ويلزمه رده اذاطالبه به اه (أقول) فيه بحث لانه لوحلف أن لادين عليه أوله بعدالقيض لاحنث لتقاضيه بماقبته عباله وفى فصول العمادى أن الرجوع بالابراء بعدد القيض اختباد أشمس الاتمسة السرخسي والصدوالشسهيدوذ كرخواهر زادءانه لايرجه موهوا نحتيار بعض المشسايخ المتهى فسأذ كردنى البيت فيه اختلاف أهل الترجيع كأثرى ونساتب الشارح ان وهبسان انتداء بمن نقل هذا القول عنهم من أجلاء أغة المدهب عله هو الاظهر كافالو أشرت بأظهر آلى العدمادية الخ (قوله ومندون) منعلق هو وقوله فى البناء بعديمة وصحيحة خسير لمبتدأ محذوف تقدير هى أى الهبة (قوله رعندى فيمرتفة) أصلهاالله لامة عبد البربعد أن قال ان المسئلة منقولة عن النحيرة والمتية و التمة و عالمه المنتمسة يمسافى كتاب الشفعة ان المشسترى اذا قال اشتر بت الارض والبائع وهبي البناء وقال الشفيدع ل اشتر يتهمافا لقول قول المشترى مقال وعندى في الاستدلال به نظر لانه قديدى أت الصهة هنا اغلجاء تمن قبسل تقدم ملكه الارض وينبغي أنالا يصم همة البناء بدون الارض لان القبض شرط فى الهبة وهذا بمنزلة المشاع ألاتراهم فالواان هبسة النخل يدون الأرص لاتصم لات القبض شرط هبسه المشاع وقد صرحواف كتاب الرهن بأن رهن البناء دون الارض وعكسه لايصر لآنه عنزلة المشاع انتهسى وفى الهندية عن السكافى لو وهب ورعافى أرض أوغرافى شعر أوحليه فى سبيف أو بناء فى دارا وقفيزا ، ن صبرة وأمر ما الحصاد والجذاذ والنزع والنقض والكيل ونعل صع استحساباو يعمل كأئه وهبه عدالحذاذ والحصاد ويحوهماوان لم يأذناه بالقبض ومعلضهن التهسى وتعين المصيرالي هذا التفصيل وتحمل الصفة على بيجة العقد وانالم يفدالماك وعسدمها على عدم الممام والمملك الااذا أذناه الواهب بالمعض وماعطف عليه وفعل لانه بعد الفعل صاريحو زامسلما كاقدمناهموضحا فارجم البه ( فوله وأشرف باطهر ) أى فى قوله سابقا كالدي أطهر أى وهذا أظهر (قوله انه لايرجدم) أى الدن بعد الأبراء (قوله لماى المعمادية) هذا ما أشر اليه سابقامن مخالفةمافهاوان اختاره البعض (قوله أى بنكاح ضربها) أى ببقاء صرنها من غير طلاق يقع عليه أى فيميا قدمناه في مسئله التعليق وردالامراء حبث كأن المعلق طلاقها الاطلاق الضرة وفيماذ كره بعد قوله فلا حنثوعبارة الشرنب اللفأى لقهرا لمرأة لبقائهافى نكاحهمع الضرة وهوالانسب حيث كالمالماق طلاقها لاطلاق الضرة (قوله فلاحست) أى فلايقع عليه طلاق \*(خاتمة) \* قال الطعاوى اذا كانت الهدية الانعتمل القسمة كالأوب أوممالا وكلف الحال كاللحم ويحوه لم معمل لاصابه منه شيأ وان كانمه بأللا كل في الحال عدل المحاله من دال - فاوعسان البقمة لاهله كدافي التاتر خانسة وروع) وال حملتك في حل الساعة أى في الدنساري في الساعات كلها والدار سندلاصة ، وقال لا أحاصمك ولا أطليك مالى قيلك فالواليس هذايشي وحمه علمه على ماله ماوى بد رجل سيب دايته لعلة وأخذها انسان وأصلحها دهيان سيهاوان قالمن شاء الميأخذها فأخدذها رجل فهي له قال الفقيسه أبوا لليث الجواب مكذا ادا قال لقوم معمند سمن شاهممكم المأخذها وانثم بقل ذلك لقوم معسين أولم يقل ذلك أصلا فالداد على ملك صاحم اوله ان بأخد ذها أمن وحدهاوفي الفتاوى ذكر المسئلة معلقة مي غير تفصل بس ما اذا قال ذلك القول أوقال مطلقا كدافى الميط بخصب عينا فالهمالكهامن كل حق هوله قبله فال أعمة بلح التحليل عم على ماهو واجب فى الدمة لاعلى من قائم كذافى القنمة ومن محدر حمالته تعالى اذا كان لرحل على آخر مال وقال قد حالة الن قال هو هية وان قال - التلامنه فهو مراءة كدافى الدخسيرة بف نوادره شام رجه الله تعالى في سرقى لدالة في الخان اذاوهماصاحهافهي لن أحددها ولايكون صاحب الحان أولى بها كدافى الناتر خانية ورجل عليه دن فات قبل القضاء فوهب ماحب الدن لوارث المدنون مصرواء كانب التركة مستفرقة أملم تكن كذا فى قاضيخان لانه وهب عن عليه الدن معى لانه علك التركه آن لم تسكن مستعرفة بالدين وان كانت والوارث فمهاحقوه واستعسان ولو ردالوارث الهية ترتد بالردخلافا نحدر حمالته تعالى وقسل لاخلاف مهوانما

ومن دون أرض فى البناء صححة

وعندى فيه و قفة في مريعهم فلت وجه قوننى تصريعهم في كاب الرهن بان رهن المناعدون الارض وعكسه وأشرت بأظهر لما في العمادية عن واختاره بعض المشايح و و اختاره بعض المشايح و و طفرأى بنكاح ضرنها لانه بود، بالابراء أبطله في لاحمث و المحفظ أبطله في انتهى

انقلاف فهااذاوهبهمن الميت فردموارثه وفال قيادغر بم الميت ألو أالميث عن دينسه فردوارثه لم يصعروه مكأ فى سامع المقسو اين واو وهب لمعض الورثة فالهبدة لكالهم وأواً مرا الوارث صبراً يشاكذا في الوسير المكر درى \* وفي فتارى الهوولو أمرا العربم أحدالو رئة من الدين صحف نصيبه وفي الخزانة عقدات يكوت الموت فهما عتزلة القبول ف هبة الدين من المديون اذالم يقبسله حتى مات المديون والوسية ادالم يقبلها الموسى له حتى مات الموصى تحب الهبة والومسية بربل قال لمكاتبه وهبت الدمائي عامل وهال المكأتب لا أقدل عنق المكاتب والبالدن عليه كذافي السراج الوهاج وف فتاوى اهوستل برهات ألدن عن مات مفلسا وعليه دن فتبرغ نسان بقضاءدينه هل يستقط دينه واللان اسقاط الساتط لايتصو ولانه سقط عوته مفلساولا سطل سق المطالمية في الاسخوة كدافي التاترخانية \* بقرة بين اثنين تراضيها على أن تبكون عندكل واحد خسه عشر ومايعلب لبنها فهذه مهايأة باطلة ولايعل فصل اللين وانتجعل ف حل الاأب يستهلك صاحب الفضل فضله ثم حمله فيسمل فمنتذ عللان الاول هبة المشاع فمسايعتمل القسمة فليعزوا لثاني هبة الدن وانه عوز والكان مشاعاً كذافي المثاوى اخادية به العوض في الهية فوعان، تأخري العقدومشر ومَّ في العقد أما العوض المتأخرعن العسقد فالكلام فيهف وضعين أحدهما في بيان شرط جوارهذا التعويض وصير ورةالثاني عويناوالاانى في سان ماهمة هددا التعويض أما الاول فليشرائط ثلائة الاول مقابلة العوض بالهية وهو أن يكون التعو اص بلفها يدل على المقاءلة بحوأت يقول هدداء وضعن هبتدك أو مدل عن هبنك أومكان هبتك أونعاتك هذاء لهمتك أوتسد قتم دالدلاء لهبتك أوكاد تداويا وبناأوا ثوتا وماعرى هدا الجرى حتى أو وهب الانسان شيأ وقد ضه الموهوب له ثم الدالموهوب له أيضارهب شيأ للواهب ولم يقل موضاعن هباسك ونحودات مماذ كربالم يكن عوضابل كان هبسة مستد الكن واحدمهما والرجوع والثابى أنالا كونالعوض فى العقد مماوكا بذلك العسقد ستى لوعوض الموهوب له بعض الموهوب لايصم ولايكوت عوصا وانكانا الموهوب قداميرهن حاله اميرا عم الرجوع فانبعض الموهوب يكون عوضاءن الباقى ٣ هدااذا وهب شدياً واحداً وشيئس في عقدوا حد معوض أحدهما عن الأخردة داختاف فه قال أبوحسفة ومحسدر حهدما الله تعالى يكون عوصا ولورهب له شأ وتصدق عليه بشئ معوضه الصدقةمن، الهمة كانتءوضابالاحماع والثالث سلامةالهوض للواهب لمائه استحق من يدملم بكن عوضا وله أن رجع في الهمة أن كان الوهوب قائسانع معلمهات ولم يزدد تسيرا أولي عدت ويعماء ع الرجو ع فان كانقده للقأواستها كمانموهو وله لم يصمنده كالوها فأواستها كمه قبسل التعو مضوكدا آدا اوداد خيرالم يصمن كدافى المداثع به والسحق بعض العوض دابة منه مهوعوض عن الهدة كهاوان شاءر دمافى يد من العوض و مرجع بالهدة كهااب ك شقاة مقلمتر من مان الموهور له ولم مزدفى دلها كذافى السراح الوهاح وأماس الاسة المعوض وهو الموهوب فشرط التعويض عنى لوا متحق الموهوب كانه أن ترجيع فمناه وضواوا سفق صف الوهوب فلنموه وساله أن برجيع في صف العوض إل كال الموهوب مما يحمل القدسمة سواءزادا العوض أونتص فى السمر أو زادفى البدل أو زادميه كالله أس ياخذ نصفه وصدالمقصات كدافى اسدائم \* والقال أردما بقي من الهة وأرجم في العوض عمليكن له ذاك وان كانااموضم منهاكا ضمن قابض العوض بقدرماو مسالرجوع للموهوبله بهمن العوص كدافى السراح الوهاج \* وإدا استحق كل الهدة والموض منهان يضمن كل قيمة العوص كذاد كرفي الاحل من عسير خلاف كدافي المدا ثع به هدا ادا كان الموهوب أوا موض شر الا يحتمل القسمة و سفق بعضه فأما اداكان عما يحتمل القسمة عاسفق بعض أحدهما علل العوض ان كان هو المستم ق وكذا تبطل الهبة ان كانتهى المعقة وادا طل العوض رجع فاله موادا طات الهدم وحمقة وادا طل العوص هكذاف السراح الوهام والااذ بين ماهينه طالنعو يض المرأح على الهبة همه متدأة بالخد النفس تصابيا صحيات

مقوله هذاا لخ هكدابالاصل ولتحرزهذمااعبار. مه الهبة و يبطل عاتبطل مه الهبة لا يخالفها الاف اسقاط الرحو ع على معنى اله يتبت حق الرجو عف الاولى ولايتيت فالثانية فأمافي اوراعذاك فهوف حكم هبة مبتدأة ولووجد الموهوبله بالموهوب عيبافا حشالم يكن له أنيردو برجم فالعوض وكدنك الواهب اذاوجد بالعوض عيبالم يكن له أنير دالعوض وبرجم فالهبة فاذاقبض الواهب العوض فليس لكل واحدمتهما أنيرجه على صاحبه فيماملكه سواءعوضه الموهوبله أوأجنى بأمرالموهوبله أو بغيرأمرة كذاف البدائع ويشترط شرائط الهمةف العوض بعد الهيةمن القيض والحيازة والافراز كدافى خوالة المفتين يبولا يكوب في معى المعاوضة ابتداعوانتهاء فلايثيث للشفيع الشفعة ولا للموهوب له الرد بالعيب كذاف يحيط السرخسي \* المو عالث الموض المشروط في عقدالهبة فانكانت الهبة بشرط العوض شرط لهاشرائط الهبسة فىالابتسداء حتى لاتصم فالمشاع الذى يحقل القسمة ولايثبت بماالملك قبل القبض واحكل واحدمنهما أن عتسم من التسليم و بعد التقابض يثبت لهاحكم البيع فلايكون لاحدهما أنير جغ فيما كانله وشبت ماالشفعة واكل واحدمهما أنيره بالعيب ماقبض والصدقة بشرط العوض ونزلة الهبة بشرط العوض وهذا المتحسان والقياس أن تكون الهبة بشرط العوض بيعاابتداءوانتهاء كدافى فتاوى قاضحان بدوهب دارامن رجلين بشرط عوض ألف درهم ينقلب بعاجائزا بعدالتقابض كداف القنية ولوعوض منجيه الهبة قليلا كان العوض أوكثيراطانه يمنع الرجوع ولوعوضء ربعض الهبدة عن ملكه الرجوع فيمد لم يعوص عمدولبس له الرحوع فيميا عوض كدافى شرح الطعاوى بداداتصدق الوهوباله على الواهب بصدقة أونعلة أوأعره مقال هداءوض هبتلاجاز كداف الصعرى ويجوزتعو يض الاجنى سواء كان المرا الوهوب له أو بغيراً مراه وليس الدجني المعوض أن يرجيع على الموهوب له سواء عوض بافره أو بعديراً من الاأن يقول الموهوب له عوض ولاما عنى على أن ضامن وهو كالوقال هب لفلات عبدا هدا عي فان المامورلا يرجم على الا تمراد أن يقولله الا مرعلى انى صامن هكذا فى فتاوى قاصحان بوالاصل فى جنس هده المسائل آن كل ما يطالب به الانسان بالحبس والملازمة يكون الامر بتعدا تهسسب اللرجو عمن غيرا شتراط الضمال وكلما لايطالب به الاسان بالحيس والملازمة لايكوب الامربادا تمسيباللرجو عالابشرط الضمان كذاف الظهيرية \*ولو وهبله هبة معوضه عوضاعلى فيرشرط فقبضه ثم استحق العوض فله أدير جيع فى الهبة ان كانت قاعمة فى ملك الموهوب له ولم تزددولم عدث فهاما عنع الرجوع مها كدافي السراح الوهاح \* وان استحق العوض وفدا زدادت الهية لمريد عركدافي ألحلاصة \* وأنكانت الهبة قدها كت أواستهلكها الوهوب له لم يضمنها في قولهم جمعا كدافي السراح الوهاح \* ولو وهي لرجل ألف درهم فتوضه الموهوب له درهمامن تلك الدراهم لم يكن ذلك وضاء ندناو كأناه أن رجع في هبته وكذالو كانت الهبدة دارافعوضه بيتامنها كدافى فتاوى قاضيخان \* وفى الفتاوى العتابيدة ولووهد داره بشرط عوض وقيمته ألف فياعها بألفي قبل نقد الثمن أخذهاالشفيع بألفين ويدفع الموهوب لهللواهب ماشرط أوقيمته ولوحضرالشفيع بعدمادفع المشروط الى الواهب أخذهايه كذافي التاترخانية \* رحل وهب لرجل ثو باوخسة دراهم وسلم المكل اليه ثم عوضه الثوب أوالدواهم لم يكن عوضاعند مااستحساما كدافى وتناوى قاصيحان الدكل من الهمدية وعمامه فهاواعا ذ كرت دان الوعد به ميما تقدم وان كان بعضه قد تقدم به وميهار جل وهب لا خرارضا على أن ما يخرج منهامن زرع ينفق الموهوبله ذاك على الواهب قال أبو القاسم العفاران كان فى الارض كرم أوأشعار حازت الهبة ويبطل الشرط وان كانت الارض قراحا طالهبة فاسدة كذافى فتاوى فاصى خان \* ولو كان الموهوب كرماوشرط أن ينفق عليهمن غره تصم الهبة و يمطل الشرط كدافى محيط السرخسي \* وفى الاسبيجابي رجلوهب لرجلهبة أوتصدق عليه بصدقة على أنبر دعاسه تلاهاأور بعهاأو بعضهافا اهبة مارقولابرد عليه ولا يعوضه بشئ كدافى التاتر خاسة \* امر أة قالت لزوجها الك تعيب عى كثير افان مكثت معى ولا تعيب

فقدوفه ثالثا الماتعا الذى في مكان كذاف كشمه ازمانا تم طلقه افالمسئلة على خسة وجوه الوجه الاول اذا كانت عدقه فهالاه بة العدال وهدذا الوجه لا يكون الحائط الزوج الوجه الثاني اذاوه بته وسلمت اليه ووعدهاأن عكث معهافقي هذاالوجه الحائط للزوج وان لم تسلم الحائط الى الروج لايكون له الحائط الوجه الثالث اذاوهبت على شرط انء كمعها وسلمت اليهوقبل الزوج في هذا الوجه الحائط لازوج وهكذاذكر الشيخ أبوالقادم وحمالته تعمالى وعلى قول نصيرو يحسد بسمقاتل وجهما الله تعالى وهوالخناولا يكون الحائط للزوج الوجه الراسع اذا قالت وهبت الثان مكتتمى وفي هذا الوجه لا يكون الخاتط للزوج الوجه الخامس اذاصالحته على ان عكث مهها على ان الحائط هنة وفي هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج كذافي الحيط وهبته مهرهاان لم ينظها قهو باطل يخلاف على الدينظها ثمان ظلمهاعاد لانهالم ترض الآبهذا الشرط فاذافات فأت الرصاوا لفتوى على هذا بجوئوقالت له أولم فساأ نفقت فهاأى الوليمة فأبقصه من مهرى فالامريخا قالتولو قال آمرتيني حتى أهداك كذافا وأقوالي يعود المهرجوسيل أبو جعفر عن منع امر أقه عن المسير الى أبويها وهى مريضة فقال أيها ان وهبت لى مهرك المعثل الى أبو يك فقالت الرآة أفعل تم قدمها الى الشهود فو هبت يعضمهم هاوأوست بالبعض على الفقر اعأو غيرداك وبعدذات لم يبعثها الى أبو يهاومنعها قال الهبسة باطلة قال الفقد وحدالله تعلى لانها عنر مالكرهة في الهمة كذافي الحاوى الفناوى بالرأة اذا أرادت أن يتزوجها الذي طاقها وقال لها المعالق لا أتروج لنحتى تربيبي ما للنعلى ووه بتمهرها على أن يتزوجها فالمهر باق على الزوج تز وجها أملم يروجها لانم اجعلت المال على اعسهاء وصاعن السكاح وفى النكاح العوض لايكوب على المرأة كدافى فتاوى قاضه اله ولوقال لرسالامن ادامت فأستف ل فهوسائر كدا في فتاوى فاحتفان \* ولوة له ان من من من من د لك لا يبر أو ه و منا على فاكفوله ان د تحات الدارة انت رى م مالى على الا يبرأ كذافى الوحديز للكردوعد وأبرأه عن الدين الذي عليه أي على مهمد عند السلطان لا برأوهو وشوة كذافي القنيةاه بوفالا غروى ومرعك حلاحل الى خطيه أمتعة من جنس ما عدل المن فى العادة و دوم أهل الحطيمة اليه والماحل الهم ولارجو علهم فيداذااد ترتوا والساهلة في مل هذا عز عا فيما ينم م قنية \* بعث الها شهأمعها كهدوالعادة تمتزوجها ولم يدخلها وخلعت نفسها ممعبنصف الهر فليس له طلب مأبعث المهااذا عوصه \* مت حصله ماب المبعوث معه طلب العوض ان لم تعوض من السير الكبير الرشوة لا قال عل وغيره قاض أوغيره دم اليه معتلا ملاح المهم فأصل غم تدم يردماد فع المهد بي المتماش فان مدفع كل واحدمن سمالساحبه أشياء فهي رشوةلاين تالل فيهاوللدامع استردادها بع وفي خلاصة الغزى خطب أمر "فف اشأنه افأ بي أل يدفعها عنى يدنع اليدوراهم فددع وتروجها يجمع عادفع لانه رشوة قبية وكذا في الواقعات المسامسة \* حصم زوج عول داها بالصرب والشم حتى وهبت الصد الامتعوام بعوشها فالبراءة باطرة فسية في لا كراه بدواراً كره على الهبة ووهب لا أصبر قاضيمان اله به البكر البالعة عنعه النوم االتي هى ف ضمنه من الدخول بروجها حق م به م أو بيعهم حسم امن أبريها في الارت أو تشهد لهم بشي دهو باطللانها كالكرهة في ذلك رملي بدوفيه عن شرح تعفة الافران المصنف لوزو - ابانه البكرمن رجل فلما أوادت أن نحرج من بيتمالى وجهاء معهاالاب الآأن تشهد عليها الم الستوفت منعما بعرف و ممن ميرات أمهادأ قرن بدالت ثم أدت لهافى المروح فال الطاهر أن الحكم فيدعدم له ة الاقر الرابكونم افي معنى المكرهة لماذكر من المدم لاسد ماوا لم بان نغاب في الابكار ويد أفتى شيد الاسلام أبو السعود العمادي اهمن نهوات الانتروى \* راله على أخرما تفوخسون درهسداما تفسادة وخسون وجلة فوهب رب الدس للمديون خسبن فدلك الموهوب وصرف الى الحال أم الى المؤجل أهتى الامام الآجل بوه ان الدين المرغيم الى وحمالله تعالى ينسرف البهما وبدأفتي المقاص بديم الدين رحمالته تعالى كداف الناتر حاسة يوهمة المهرمن الزوج المت ذصير أستوراما كداف السراجية \* الوكيل في ماب الهسة في و الرسول حتى يجمد ل العاقد هو

بالموكل دون الوكيل وف البقال التوكيل بالهبة توكيدل بالتسليم والوكيل بالتسليم أن يوكل غسيره يخلاف الوكيل بالقبض كذاف الحيط وفي الفتاوى العتابية ولووكل الواهب وجلابا لتسلم ووكل الموهوب له رجلا بعالجبض وغا باصم التسليمين الوكيسل فان امتمع وكيل الواهب خاصمه وكيل الموهوبله وينفردأ حد وكيلي التسايريه يتخلاف وكيلي القيض لامنفر دأحسدهما كذافى التاترخانية بوسسشل أبوالقاسم عن أمرشر يكهبان يدفع ماله الدولده على وجه الهبة وكتب اليسه كامابذلك وامتنع الشريك عن الاداءهل للان الحصومةمعه قالهذاشي لم يحد يعده ولا يعده ولا يعده ولا الفقيه وحدالله تعالى ولولم يكن على وجه الهبة والدبن أن يخاصم اذا كان مقر ابالمال وفى الوكالة كذافى الحاوى الفتاوى \* اذا دفع الرشوة الدمع الجور عن نفسه أوا حدمن أهل بيته لم يأثم اذا أجاز ماك دارا لرب الك دار الاسلام جارية فهي له ولوأهدى ملك العدوالى أميراله سكرفهو لجيع العسكر كذافى السراجية ، وسئل محدبن مقاتل عمام دى أبوالدى الى المعسلم أوالى المؤدب فى النيروز أوفى المهر جان أوفى العيد قال اذالم يسأل ولم يلم عليه ولابأس به كذافى الحاوى الفتاوى (أفول) وهذافي ااذا كان الاستاذم وموسيت المال يكفيه والادله أحرمثله وماتعورف من عن الحلووا لعدية والحيدسة كايأتى فى كتاب الاجارة وسئل الحلواف عن علق كورْ وأووضه مه في سطعه وأمطر السحاد وامتلا الكورْ من المطر فاء انسان وأخسد ذلك الكورْمع الماءهل اصاحب الكو زأن يسترد الكوزمع الماء فقال نع قال رضى الله تعالى عند وجوابه ف الكور ممالااشكال فعه وأما الماء وانه وفطر ان كان أعد ولذلك حدند نسترده وان لرود ولدلا لاسترده و التاتر خانية \* القيطف يدملتقط نافله وينفق عليه وليس لهذا الصغير أحدسوا مجاز للاجنى ان يقبض ماوهب من الصعيروان كان الصغير من أهل أن مقبض منفسه ولهذا الاحنى أن يسلم لتعلم الاعمال وليس لاجنى آخرأن يستردمنه نص عليه السرخسي في كان الهبة \* وسئل على بن أجدر جه الله تعالى عن بل دخل الجام وقد ونع الح صاحب الجام الاحق فاغترف من الاناء ماناء دفعه المة صاحب الحام كاهو العادة في بلدنا هل يصير ذلك الماءملكاللمعترف أم يكون ذلك لصاحب الحمام ويكون منه اباحة للد الحلين وعال صاراحق من غير والكن ما سارما كانه كذا في التاثر خانية به يدخل في هية الارض مايد خل في سعها من الاينية والاشحارمن غيرذكر اه وكذافى الصلح على أرض أوعها الدخل ولايدخل الررع فى الصلح من غيرذكر قالركن الاسسلام الصباغى الزرع يدخل فى الرهن والاقرار والنيء بغيرذكر ولايدخل فى البيع والقسمة والوسية والاجارة والكاح والوقف والهبة والصدقة وف القضاء بالملك المطلق ولايدخل القمار والاوراف المتقومة في همة الاشحار بعبرذ كرماذالم لذ كروفها تمروو رق فسسدت الهية لائه بمعرالة سسلم كافي القنية \*أقراء وهب من فلان دارا كان هذا اقرار الصيحا \* في العيائيسة الاقرار بالهبسة لايكون اقرار ابالقبض هوالاصح كذاف بواهر الاخلاطي \* أهل الذه قف حكم الهب قينزلة المسلمين لانم م التزموا أحكام الاسلام فيمارجه الى المعاملات الاأنه لاتحو زالمعاوضة بالخرعن الهبة فيما بين المسلم والذي سواء كان المسلم هو المعوض للتممر أوالذي وانصارت الخرخدلاف مدالقابض لم تصرعوضا وبرده الحصاحبه وتعوز المعاوضة بالخروالخنز برفعاس الذمس كأحوزابتدا هالمبابعة ولاحوز بالمئة والدم كذافي الميسوط بهوهب المرثد للنصراني أوالنصرانيله على أن يعوضه خواهذلك باطل كذافي محيط السرخسي \* وجلوابنه في المفارّة ومعهمامن الماعما مكنى أحدهمامن أحق بالماعمنهما قال الان أحق به لان الابلو كان أحق لكان على الابن أن سقى أباه وانسقى أباه مات هومن العطش فيكون هذا منه اعانة على قتل نفسه وانشرب هو لم يعن الابءلي فتسل نفسه فصاره فاكرحلن أحدهما قتل نفسه والأشرقتل غسيره فقاتل نفسه أعفاسم انحاقال عليه الصلاة والسسلام من قتل نفسه يحد يدة جاء يوم القيامة رفيده النا الحديدة يع أجم إبعان نفسه والواح عالضرب بالسكين وأصله نوجا كذاف الحيط بهولودقع الحرجل قو بابنية الصدة وأخد المدوع

المنظاناان وديمة الرعار بعافر وعلى الدافير لاعل الدافير المسدولانه قدرال عن ملكه من فيضع الرجل فات أندد ولزمور وكذاف السراج الوهاج ي عناح معدد راهم فالانفاق على تفسه أكضل من التصدق على الفقراء وانآ ثرهم على الحسه فهو أفضل وتبرط أت يعلمن نفسه حسن المبرعلى الشدة وات نعاف أن لا يصبر يعفق على نفسة كذا ف الملتقط \* وسئل بعضهم من المتصدق على المكدن الذين يسألون الناس الجافاد يأ كاوت اسرافا قال مالم بفاهر لك أتمن تتصدق عليمينافق فالمصمة أوهو غني لأماس بالتصدف عليموهو مأجور عما قوى من سد خلته كذاف الحاوى الفتاوى ب الصى اداتصد ق بماله لا يصم كذاف السراجية ، التحدق بثن العبد على المتاجين أفضل من الاعتباق كداف السم اجيسة مد رجل تصدق على الميت أودعاله فاله يصل الثواب الى الميت \* اذاجعل قواب عله لعسير ، من المؤمنين جاز كذاف السراجيسة \* نصدق على فقير بطار جة على طن اله فلس ايس له أن يسترده طاهرا قال القاضي عبد الجبارات كان قال قدما كت منه فلسا تخظهرانه طاذجاته أت ستردهاوات قالماتكت هذالا يسسترد قالسيف السائلي لايستردف الحالي كذاف القنية \* وجل أنو ب الدراهم ، ن الكيس أومن الجيب ليسد فعها الح مسكن ثم بداله فل يد فع فلاشي عايسه منحيث الحكم كذاف السراجية وعن الحسن البصرى دمن بخر بح كسرة الى مسكي فلريحد مقالية مها حتى يعى م آخروان أ كالها أطهم مثالها وقال الراهيم النابي مثل وقال عامر الشعى هو بالخيار ان شاء قضاها وانشاعه يقضها لاتجوزا لصدقة الابالقبض وفال بجاهدمن أخوب مدفة مهو بانكياراب شاءأمضي وانشاء المعض وعن عطامه لدة ل الفقيه أبواللث رجه الله تعالى وهو المات و ذبه كذاف الحبط واختافواف التصدق على سائل انسجد قالوا لا ينبغي تن يتصدّق على السائل ف المسحد الجامع لان ذلك اعانة على أذى الباس وعن خلف ن أيوب رجه الله تعال قال لو كديث قاضيالم أقبل شهادة من تصدق على سائلي المعدوين أبي بكر بن استغيل الزآهدو حمالته تعالى قال هذا فاس واحد يعتاح الى سبعين فلسالتكون تلك السبعون كفارة عن العاس الواحدوا كل يتصدق تبل آل يدخل المسحد أوبعد مايحر سمنة كذاف فتاوى قاضيخان وف فتاوى الماصرى اذاقال السائل بعق الله تعالى أو يعق مجد صلى الله تعالى على موسل أن تعملسي كدا لا يحسمليه فالمكم والاحسن فالمروء أندهطيسه وعن ابن المبارك قال يعبى اذاسأل سائل بوجسه الله تعالى أن لا يعملي كذافى التاترخا يستوالله سيحاله وتعالى أعلم وأستعفر الله العظيم وصلى الله تعالى على سميد نامجد وعلى آله وصحبه الطاهر سالطيدين بوعلى جسع الائمة التابعين بهو الجتهدس والعلماء العاملين بوعلينا معهم وحدث باأرحم الراحم \* اللهم اجعله حاصالوجهان الكريم \* وموجباللة و والعنايم \* وجيالة المعيم \* بالحبب الدووات آمين \* وكان الفراغ من تحر برهده التكملة الشريفة \* والتفة اللطيفة والسماه بقرة مون الانحيار والكمار والمتارج على بدجامعها أفقر العباد والى عفو مولاه ومالتماد يه محده لاء الدين ابن الديد عدد آمن اس السيدع والمدع واسعايدين \* كأن الله تعالى له ولوالديه وغفر لهم ولاولاده ولمشايخه ولمي له حق عليه يحاه سبيدالانبياء والمرساين يه فالفندوة الكبرى فى الساعبة الثالثة وصف ون وم التسلاناه العاشرون وحدا لفرد الذي هوون شهورسنة تسمعى ومائتين وأاغم ب من هدرة من حاقه الله تعالى على أكل وصف به صلى الله تعالى وسلم علمه وعلى آلد المكرام وأحماد المناام به الذين ترجو دتباعهم حسن الحتام \*

## \*(يقولراسى غفران الماوى \* محدال هرى الغمر اوى)\*

تحمدك يامن جعلت قرة صيون أحبابك السعى في مرضاتك وهدديت من اختصصته من خايفتك لقعرير مشائل الدين ففاذوا بحوزهباتك ونصلىونسلم على سيدما محدالات فيأجر برهان وعلىآله وصحبه الذين أتى عدحهم الغرآت ومن أسبيلهم اتبع ولحذو سيرهم اقتنى ولم يبتدع مأتماقب الماوان وتعاشدف منهيج الرشدة أخوات أما بعد فقية تريحمده تعالى طبع قرة عبون الانحيار اسكم لةرد الحتمار على الدرالختار شمرح تنمو يرالايصار لمادرة زمائه ووحيد عرفائه شمس التحقيق التي سطعت فى أفق المعمالي ومرآة آلعرفات الني أتطهرت مكنون أسراريقر رفعتها الحيب والقالى العلامة السيد يجد علاء الدين بجل الجامع بين الفضيلتين فضيلتي العلرو النسب الشريفين مولانا السميد محد أمين بن عابدين أسكنه الله تعالى بفضله أعلى علين. وهو كتاب وي من التعقيق أقصاء ومن النقل مايبلغ به المفتى مناه مع العيارة الرشسيقة وحسن السسبان الذى له من عاو البلاغة الحقيقه وقدحلي هامشه عايلهم من الشرح المذكور وذاك بالمطيعة الممنيه عصر المروسدة المحمده عجو ارسسدي أحد الدودبرقر يبامن الجامع الازهر المنسير ادارة المقتقر لعفور به العدس أحد البابي الحابي ذي العز والتقصير وذلك فى شمهرا لحجة سسنة ١٣٠٧ همرية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى المحية آسين آمسين



*(مهرسة الجزه الثاني من قرة عيون الانعيار)*	
A de la companya de l	a and
٣٠ مطلبمنع السلطان عزنصره قضائه عن اعلك	م باب د موی الرجلین ۲
بشهادة الشهو دالابعد التزكية سراوعلنا	و مطلب دعوى الوقف من قبيل دعوى المائد المطاف
ء مطاب مسائل الحيطات	[ [ ] مطالب من أهبم مسائل دعوى الرحاين معرفة .
ء مطلب حدالقديم مالا يعفظ الاقران وراءه	
ع مطلب لو كانت عرصة الحالط عريضة تقب	,
بيتهما ويعطى كالامن جهة داوه بالاقوعة ويجم	١٣١ مطلب الدينة مع التاريخ تتضمن معى بينا
• الآب و بدينتي	دفع الخارج
ه مالب الاسل انما اضطرال بنائه عمالايقسم	الم مطلب لا اعتبار بالشارع مع المتاح الامن أرخ ا
لأيكون متبرعا	تاریخامستدیلا
	الم مطاب يقدم دوالبدف دعوى النتاج ان لم بكن م
	النزاع فى الام ٢٧ تعريف المتاح
	٧٦ مطلب المراد بالمتاج ولادنه فيملكه أوملك
١٠ باديالاستشاء ١١٨ بادياقرارالمريض	
	المام مناب هداالولدته أمنه وغريس موابا لاغلاه
يرا فصل في مسائل شين ١٦٠ وكل السلي	
	الهم منابلاية عنتاح فيملكه عمل التاجف الثان
٢٠ مطلب لا يصم صلح وكيل الخصومة	
	الرح مطلب لاسترطان بشهدواأن أمه ف ملكه ح
	الاع مطلب برهن كل من خارجين أنه عبد وولدمن الا
	أمته وعده هذات تنصف وهوات عبدين وأمتان ٧
۲۰ بابالماندبود دور مارد في العرود ال	الم مطلب وأى دار تتبع دابة و ترتف ع بشهد الم المان والمناج
• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	الم عطلب ادع الحدار ح الفعل على دى الردالد سي ا
م مطلب الفول لاشريك والمضارب ف قد ار	
الرم والحسران وفي النام و لرد للشربك	الم مطلب برهن كل على اقرار الا حرام اله بها الما
٢٠ معلى المتفرة ف ١٠١ (كأسالا بداع)	الم مطلب السمائل الفسمة أربعة
٢٦ مطاور حد إرنساول مال سراد الأمره في	
حاله شرودا وأثب بعدمها	المام والسمايفسم بطر الى المنازعة مسائد واحدة
	الهم مطادهان تسم بعلريق المازعة عمده و بعاريق ا
عدني انعاصب اذا معها وادادى باانتاس	را المول عند هما : لا مسائل
برجع على المودع مهم (كتاب العمارية)	وأبه ووالك سايقدر عاريق العولى عدود بعاريق
٣٠ ( كو الهبة) ٢٠٨ بالرحوع فالهبة	المال موصاحي مسائل المال مراك
والمراهد والمراش والمراقبة المراقبة الم	يريد و ماهاي لدس الوتروار تسدو لامانتها
المالي في المال المالية	إ ان القامو شاكر الشهوا
*, (= i)	
COMMERCIAL WAY OF THE PROPERTY COMMENTS AND SECURITIES OF A	The second secon

To: www.al-mostafa.com